

١

٥

المجلد الأول من شرح الشيخ أبي القاسم

هـذا كتاب
فتح باب العناية
لمشج كتاب التمايه
لنلا على القاري
عليه رحمة الماري
امين

من كتب حافظه عدد ١٢٥٠
اول اوطا بريد



۷۷۸

Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kismi	Mad 2.
Yeni kayıt No	
Eski Kayıt No	778

بسم الله الرحمن الرحيم ما فؤادنا كرم
 الحجة الذي جعل العلماء ورثة الأنبياء وخلد صفة الأولياء الذين
 لم يزلوا يذكرون في السما والسمك في الماء والطير في الهواء والصلاة
 والسلام والامانة الايمان على رابعة خلاصة الموجودات وعدة
 سبل الله المشهودات في الاصفى المازكيا وعلى الله الطيبين الاطهار
 الاثقا واصحابه الامرار بخود الاقتدا والاهتداء **اما بعد**
 فيقول المدعي الى حمزة بن البراء بن علي بن سلطان محمد القاري الحسيني
 الحسيني عاظم الله قدره بدفعه الخفي وكبره ان في ان من العلوة عند آيات
 الغرور ان علم النقص من العلوة درجتها ولنفع الخاصة والعامة
 اعما واتما فينبغي الاعتناء به لتحمل درجة الاعتناء بسببه وقد
 قال تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة
 منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم
 يحذرون وقال عز وجل قد فصلنا الايات لتفقهون ولتفقهون وقد
 ورد في سند احمد وصحيح الشيخين وغيرهما عن جمع من الصحابة
 انه صلى الله عليه وسلم قال من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين
 وروى الترمذي وابن ماجه عن ابن عباس مرفوعا فقيه واحد
 اشهد على الشيطان من الف عابد وروى ابن ماجه عن ابن عباس
 ان انا سامن امتي سبقتهم في الدين وبقران القرآن ويقولون
 نافي الامرا ونصيب من دنياهم ولعنوا لهم بدنيا ولا يكون ذلك
 كما لا يجتنى من القناد الا الشوك كذلك لا يجتنى من قرهم الا الخطايا
 وروى الترمذي عن ابي امامة فضل العالم على العابد كفضل علي دناكم
 وماذا ان الاكون العلم تفقد مستعد والعبادة نفعها قاصر لان العلم
 اما من عين واما من كفاية والعبادة الزائدة على الفرائض لا يكون
 الا نافلة والعبادة قد يكون قلة والعالم يكون محققا مجتهدا فلا
 يكونان متساويان ابدا ومن هنا وروى يوزن مداد العلماء حياء

الشهد

الشهد ويرجح مداد العلماء ان مدادهم ادنى مراتب اصحابهم ودماء
 الشهد اعلى مراتب احوالهم والخاصة ان علم النقص هو الباعث
 عن الخلال والحرارة والباعث عن التمييز بين الجاهل والفاسد من وجوه
 الامور المحتاج اليها الخواص والعوام في جميع الساعات والايام
 لكن روى المدعي عن علي مرفوعا من ازداد علما وزاد في الدنيا
 زهدا لم يزد من الله الا بعد ان علم ان علما وانا برهم الله اكثر انبا
 للسنة من غيرهم وذلك انهم اتبعوا السلف في قبول المرسل متقون
 انه كالمسند في المعتمد مع الاجماع على قبوله مسانيد الصحابة من
 غير النزاع قال الطبري اجمع العلماء على قبول المرسل ولم يات غير
 احدهم بخلافه الى راس المائتين قال الرازي كانه الشافعي
 وانما روى ذلك الحافظ ابو عمر بن عبد البر في التمهيد من سبب قباينا
 الى مخالفة السنة واعتبار الرازي والمقاسية فقد اخطا خطأ عظيما
 لان الحديث الموقوف عن الصحابة مئة درجة على القياس عنه ما وكذا
 الحديث الضعيف من خالفنا فيما ذكرنا فهو من رايه الفاسد
 وقياسه الكاسد والخاصة ان المرسل حجة عند الجمهور
 ومنهم الامام مالك وقد نقل الحافظ ابو الفرج بن الجوزي في التحقيق
 عن احمد وروى الخطيب في كتاب الجامع انه قال ربما كان المرسل
 اقوى من المسند وجزم بذلك عيسى بن ابان من اصحابنا وطائفة
 من اصحاب مالك ان المرسلات اولى من المسندات ووجهه
 من اسند لك فقد احاك عن البحث عن احوال من سماه لك
 ومن ارسل من الامة حديثا مع علمه ودينه وثقته فقد قطع
 لك على صحته وكفاك للنظر وقالت طائفة في اصحابنا
 ومن اصحاب مالك لسنا نقول ان المرسل اقوى من المسند
 ولكنها سواي وجوب الحجة واستدلوا بان السلف ارسلوا
 ووصلوا واسندوا فلم يعيب واحد منهم على صاحب شيئا من

يعني الشافعي

ذلك ورد الشافعي المرسل الا ان يحيى وحده اخره سند او مرسل هو
 ارسله عن واحد من غير رجال الاول او اعتمد بقوله صحابي في
 يقول اكثر اهل العلم او كان المرسل لا يرسل الا عن عدل هكذا
 نص عليه الامام جعفر الدين والامدي قال **ابن الحاجب** وقد
 اخذ الشافعي فقبل ان اسند فالعمل بالسند وهو وارء وان لم
 يسند فقد انضم غير مقبول الى مثله لكن الشق الثاني لم يرد لان
 الظن قد حصل او يقوى بما انضم واصله سبحانه اعلم بحقائق
 الامر ثم اعلم ان المتأخرين اصطحو على تقسيم الحديث الى صحيح
 وحسن وضعيف ومرسل ومنقطع ومعضل وغير ذلك من الانواع
 المعروفة في اصول الحديث كما حققناه في شرحنا على التمهيد للحافظ
 ابن حجر العسقلاني ثم رددنا من ذلك المرسل وما بعده **واحد**
 المتقدمون من السلف فلم يردوا شيئا من ذلك كما فعل الامام مالك
 في موطأه كذلك وذلك لعدم الفرق عندهم بين المرسل والصحيح
 والحسن ويطلقون المرسل على المنقطع وعلى المقصود فاذا راي
 مخالفنا انا احتجاجا باحاديث مرسله اطلق عليها انها ضعيفة
 على اصطلاحهم ونسبنا الى العمل بالحديث الضعيف المعارض للحديث
 الصحيح او الحسن بزمه ثم لم يزل اصحابنا المتقدمون يعنون
 في كتبهم بذكر الدلالة من السنة والاحتجاج بها بين الصحيح
 والحسن والضعيف ونحوها كالطحاوي وابي بكر الرازي والقنوري
 وغيرهم وانما قصر في ذلك المتأخرون من اصحابنا لا عماد ههنا علي
 ما تقرر عند متقدميهم فنسبوا الى هي السنة والشرعية ولا محل
 لاحد ان ينسب اصحابنا الى هذه الخصلة الشنيعة مع ان
 المخالفين من الشافعية يعيرون على اصحابنا ما هم واقعون فيه
 فلقد اكثر الامام ابو اسحاق في المذهب واما ما ذكره من في النهاية
 وغيرها من ذكر الاستدلال باحاديث الضعيفة وقد بين ذلك

البيهقي

س

البيهقي في متقدميهم ثم المؤوي والمندري من متأخريهم بل في عدة
 مواضع صرح انا ما ذكره من حديث ضعيف بانه صحيح وغلطه
 الشيخ تقي الدين بن الصلاح والمؤوي وغيرهم فبعد الذي
 اوجب علينا ذكر الاحاديث وتبيينها وتقرير المخرجين لها
 وتعيينها بان صاحب المحدث لما ذكر احاديث بحمد في تقوية
 الدراية بالرواية من غير استناد الى المخرجين صار سببا لطعن
 بعض احاديثه المتأخري واسد الموفق والمعين **ولما كان**
كتاب التقاية مختصر الوقاية التي هي مختصر الهداية المقبول
عند ارباب البداية والنهاية من اوجز المتون الفقهاء في نهج
السادة الخفيفة الذين هم قادة ذوي الملة الخفيفة هو
قصده ان يكتب عليه سراجا غير مخل ولا يحمل بين شكلات مبادئه
وبعض بعضه معانيه مشحونا بالدلالة من الكتاب والسنة
واجماع الامة واختلاف الامة والكتفي من الفروع بما هو كثير الوقوع
رحا ان ادرج في سلك العلماء العاملين واحسن في زمره الفقهاء
الكاملين فاقول ويعون الله سبحانه احوال واجواب
 وهو حسبي ونعم الوكيل في ان يهديني سوا السبيل **قال** المحم
 عمدة العلماء وزينة الفضلاء الجامع بين معرفة الفروع والاصول
 والكاوي لطريقة المنقول والمعقول صاحب التيقن وشرح التوفيق
 مولانا وسيدنا صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة
 جعل الله سعيد من اعلى السعادات والذريعة الى مراتب الدرجات
 الرفيعة ذات في نيف وثمانين وستائة رحمه الله سبحانه رحمه
 تامة **بسم الله الرحمن الرحيم** اي باسمه اشرع لا غيره
 الحمد لله وهو الشا بالبحر على جهته البهيم وجمع بينهما اقية
 بالكتاب المجيد وعلا بما ورد من الحديث الحميد كما رواه الحافظ
 الرهاوي في اربعينته كل مردي بال لا يبد اقية بسم الله فهو قطع

وفي رواية بذكره قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى في
روايته هو ابن حبان وروى ابو داود والنسائي في عمل
اليوم والليل كل كلامه في باب لا يبدى فيه بالحمد هو احد مر
ورواه ابن ماجه كل امر في باب لا يبدى فيه بالحمد هو ائتمن والحمد
لغة هو الشئ بالحمد على جهة التجليل وعرفا صرف العبد جمع نعم ربه
الى ما خلق لا حله كعرف النظر الى مصنوعات مصنوعات والتسبح الي
ما يبي عن ضيائه واجتناب مهادته والتعب الى تذكراياته والتفكر في
صفاته وقد بسطنا القول على مفردات البسملة والحمد وما يتعلق
بها في بعض مصنفاتنا المطولة **رفع اعلام الشريعة** المراميد
اوبان للجلالة وبحوز رفعة ووجه كما قرى بالوجوه الثلاثة في قوله
تعالى الحمد لله رب العالمين وروى بها في حديث بنى الاسلام على خمس
شهادة ان لا اله الا الله الحمد لله المراميد بالاعلام الامر والعنرا
البيضا النورا وفي رفعهم انساق الى قوله تعالى يرفع الله الذين اتوا
امنوا منكم والذين اتوا العلم درجات وفيما بعده ايا الى حديث نعت
بالحنيفية السمى ولا يبعد ان يراد بالاعلام ما يدل على الحكم من الكتاب
والسنة واجماع الامة والقباس الا دلالة او ما يدل على تركها كالادان
والجماعة ورفعها اظهارها **جامع العلماء** اى حبيب الشريعة او اعلامها
والمراد قواعد اصول الفقه واحكامها **شجرة** اى كشجرة عظيمة لها
ثمرة وسمية اصلها ثابت اى في ارض قلوب العلماء ورواها اى
اعلاها او غصنها او نتيجتها في السما اى في سما الرفعة والعلاء وفيه
اقتباس لطيف ونفيس شريف لقوله تعالى الم تركي فرب الله مثله
كلمة طيبة كشجرة طيبة اية وقد ورد عن عبد الله بن عمر عليه السلام
قال ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وانها مثل المسلم فمذلول
ماهى قال عبد الله فوق الناس في شجر الوادى ووقع في نفسي انها
الخلعة فاستحييت ثم قالوا حدثنا حاهى يا رسول الله قال هي الخلعة

قال

4 قال عبد الله فذكرت ذلك لعمر فقال لا تكون قلت هي الخلعة
احب الى من كذا وكذا واخر دلائل الدلائل العطية وبزوعها
المسائل الطنية والحمدية وهي افضل الشئ والسلام وهي اكل
للعالمين **رسوله** اى المحتق من الاضغيا **حمد** افضل الاضغيا هو
والابن افضل من الامانة عند اكثر العلماء فهو افضل اهل الارض
والسما والصحيح ان النبى انسان اوحى اليه سوا امر بالتبليغ امر
والرسول من امر تبليغه **وعلى الله** اى اهل بيته واقاربهم او جميع
امتهم لما روى تمار في قوايده انه قيل ما لك يا رسول الله قال الى
كل تقى الى يوم القيامة والتقوى لها مراتب ادناها من الشرك بالله
واعلاها من بلا خطية ما سواه **واما** اى كل من لعنه وامر به
ومات عليه **حور** اية **والله** اى فيه تليح الى ان النوار
علومهم واسرارهم ممتلئة من مشكاة صدر ربه **ارباب**
النبوة الموصوف بكونه سراجا منيرا المراد به شمس سما المعرفة والاعلا
كما ان الكواكب مستفادة من ضياء الشمس السما كما اشار اليه
شاعر من الحكم وفيه ايضا ايا الى قوله احماني كالبحور ما لهم
اقتديتم اهتديتم وفيه تنبيه بعبء على تقديم الحسب على النسب
وبعد حنبلى على الضم لقطع عن الاضافة اى بعد
البسملة والحمدلة والتصلية فان العبد الغافل هو تحرير
اما او تقديره بتقديره او لدفع تجويز اضافة بعد الى ما بعده
وقيل الواو قايمة مقام **اما المتوسل** اى طالب الوسيلة الى
تقارب القربة والوصلة وفي بعض النسخ يقول العبد المتوسل الى
الله تعالى شأنه وتعظيم برهانه بالقوى **الوجه** اى باعظم
انواع الوسيلة الشريعة الى وصول الدرجات المنيعة ومنه قوله
تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة **عبد**
الله عطف بيان للعبد فعلى النسخة الاولى منصوب وعلى الثانية

مرغوع ابن مسعود بن تاج الشريعة محمد بن فتح فكسر او بصيغة
المفعول وبها قوله تعالى واما الذي سعدوا حبه بفتح الحيم
خطه ومنه حديث ولا ينفع ذا الجد منك الجد وفسر بالي امر
والاب وعلو النسب ايضا فيكون في العبارة تورثه وهي ان يوتي
لكلمة لها معنيان احدهما قريب متبادر الى الذهن والاخر بعيد
وبراء به الاخير **واحد** فكسر الحيم اي سعيه وروى به في
الحديث ايضا وفي نسخة قصده اي نيتة وقصده والمعنى
طفر بمقصوده من باب معوده والجملة ان دعائيتان مقرضتان
قول خبران على النسخة الاولى وساقطة من النسخة الثانية
لما لا يجرى اي حين صنف ابو والدي ومولى اي محذوحي
في تمام الفضل ومعتق من رق الجمل العالم الرباني مستوب الى
الرب بزيادة الالف والمون للمباغنة كاللحياني ومعناه الكامل
الجامع في العلم النافع والعمل الرافع لما روى شعبة عن عامر عن ذر بن
جبيش عن ابن مسعود رضى الله عنه في قوله تعالى وكذا كونوا ربانيين
قال حكاهما في رواية كاد وان يكونوا انبياء وعن ابن عباس رضى
الله عنهما الرباني هو الذي يرضى الناس بصغائر العلم قبل كبارها
والعامل الصمداني مستوب الى الصمد لانه يصمد اليه في الكوائج
ويقصد وقبل الصمداني هو الذي يقصد بعمله وجه الله سبحانه
لا غير **برهان** الشريعة وهي ظاهر الملة والبرهان بيان الحق
والحق وهو الامر الثابت من اطوار الطريقة واسرار الحقيقة و
الدين وهو جامع المعارف اليقين وارتكيب النبي والمرسلين
اي اخذ علومهم من بعدهم وقد ورد ان العلماء ورثة الانبياء وان
الانبياء لا يورثون اديارا ولا درهما وانما ورثوا العلم فمن اخذه اخذ
حظا وافرا **محمد بن** صمد الشريعة جراه الله تعالى عن اي
جراه عن قبلي وكافاه عوضي وديني وعن صائرا المسلمين فيما

افادني

5
افادني واما من امر الدين خيرا جدا وقد ورد من اتى اليكم معروفا
فكافوا به فان لم يجدوا فادعوا له وفي حديث اخر من صنع اليه
معروفا فقال لغافلته جراك الله خيرا فقد ابلغ في السناي وكافاه
بالخرا في مقام الهداية **جل** حفظي علم الفقه متعلق بالكتاب
وقاية الرواية مفعول الف والوقاية بالكسر وثبت ما وقت
به شيئا وحفظته بالرعانة في مسائل الهداية وهو شرح
البيان للامام **برهان** الدين المرغواني ومولى كتاب وقاية
الرواية او وقاية الرواية وتذكره لانه مصدر اوله ذكر خبره
كتاب لم يكمل عن الزمان بما فيه اي لم يوجد له تطويق
وجارة الفاظه بكسر الواو اي قلة ما فيه مع كثرة معانيه
اي فكان الواجب على كل احد ان يقل عليه ويقل ما ينسب اليه
لكن وقفت اي بعدت او خلت هذه اهل الزمان من جلد
الاخوان عن حفظه مع انه في غاية من الاتقان فالتحذير عنه
هذا المختصر وكان الاول ان يقول فالتحذير هذا المختصر عند
ليكون مسجعا مع قوله مستقلا على ما لا بد منه اي لا مندوحة
عنه ولا استغناء منه حال مقدرة كقوله سبحانه فادخلوها
خالدين وتخل ان يكون مفعولا ثانيا نحو قوله اتخذوا ايمانهم
جنة وفي بعض النسخ مستقلا على مسائل لا مندوحة عن حفظها
من احب وفي نسخة اراد استحضار مسائل الهداية صريحا
وفي نسخة احب ضبط مسائل الهداية فعليه حفظ الرواية
ربطها ومن التحذير الوقت اي لم يسعه حفظه في مقام الرعاية
فليصرف الى حفظ هذا المختصر المسمى بالوقاية عنان العمانية
اي كجاء الاهتمام في العناية انه اي الله سبحانه وفي الهداية
وهي ضد العندلة والموازية وقيل الصبر الى المختصر والهداية اما
اسم الكتاب والمعنى ان المختصر يتولى امر الهداية بمعنى انه يحصل منه

ما يحصل من مسایل الهداية واما معناه الدعوى الى هذا المخلص
 لهدى الى علم الحق لا ريب البديهة والتمهيد
 كتاب الطهارة
 اي جنبها واقتنع بها لا يفتتح الله بآية التي هي العبادات
 المقدمة على المعاملات مع ما في الطهارة من الايمان الى التزاهد
 الباطنية عن الاعتقادات الردية والخلق الدنية والكتاب
 مصدر بمعنى المفعول واصطلاحاً طائفة من المسایل اما في
 العزوع واما في الاصول والطهارة لغت مجرد النظافة وشرعاً
 النظافة عن الحدث او الحدث وسبب وجوبها ارادة الصلاة
 وما يشابهها وما لا يقع وجوبه بها وشرط الحدث او الحدث
 فرض الوضوء بضم الواو والفعل المحض مشتق من الوضوء
 وهي النقاوة وبفتحها الما المعدل وقدم على الغسل لان الحاجة
 اليه اكثر وان محله جزء من محل الغسل وان الله قد ربه عليه
 والفرق عندنا ما لزم فعله ببل قطعي وحكمه انه يستحق فاعل
 الثواب وتارك العقاب واما الواجب فاشت لزمه ببل
 ظني وثواب فاعله دون ثواب فاعل الفرض وعقاب تاركه
 اقل من عقاب تارك الفرض ما يغوت بغوته بخلاف الواجب
 فالعجب من اهل الشافعي في عدم الفرق بينه وبين الظني وتسمية
 الكل واجبا مع انه اضطر اليه في باب الحج قال السهيلي وكانت
 فرضية الوضوء مكتبة وتروى انه بالمدنية واخرج عن اسامة
 ابن زيد عن حازمه ان اياه حدثه ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في اول ما اوحى اليه اتاه جبريل عليه السلام فعلم الوضوء
 فلما فرغ من الوضوء اخذ عرقته من يده فتنفخ بها فرجده وزعم
 ابن القيم المالكى انه كان منه وباقبل المحمرة وابن حزم انه لم يشرع
 الا في المسكنة ففرغ من الوضوء سبدا اي فراغته اربعه غسل

6 الوجه بفتح العين مصدر بمعنى اسالة الماء وحراره على العضو
 بحيث يتقاطر ويغنى اي يوسف انه مجرد الاسالة وعند الله يكفي
 بل العضو والدم الاسم للفعل المحض وبالكسر ما يغسل به
 وحد الوجه من سبدا الفاعل بفتحها ويسكن الثاني ان شعر
 الراس غالباً والوجه ان يقال من سبدا الجهة الذي يلي
 الشعر اي الاذن بفتحين وبضم فسكون فهذا ايمان عرقته
 الشامل لليمنى واليسرى فيكون ما بين العذار والاذن واجب
 الغسل كما هو مذاهب ابى حنيفة ومحمد خلافاً لابي يوسف
 والى اسفل الذن بفتحين وهو مجتمع لليمين وهذا ايمان
 طوله وفي الاستدلال الحد اعلى اي الى ان السنة في غسل الوجه
 ان يرمى الجبهة الى الذن ويد ويد ورجله اي وغسل يديه
 ورجليه والصبر لصاحب الوجه لدلالة الوجه عليه او الى
 المؤقت لان سياق الكلام يشير اليه وقالت الشيعة الواجب
 في الرجلين المسح وقال ابى جبر وهو مخير وقال بعض الظاهرية
 يجب الغسل والمسح ويأتي تحقيق الكلام على هذا المراسم
 مع مرقية وكعبه اي مع غسل كل منها والمرق بكسر الميم وقع
 الفا وعكسه مجتمع العضد والساعد والكعب هاهنا الغظم
 الثاني عند اسفل الساق وقال زفر وداود لا يدخل المرفقان
 ولا الكعبان في غسل الوضوء ويستحب استداه من راس الاصابع
 في اليدين والرجلين لانه سبحانه جعل المرافق والكعبين غاية
 الغسل فيبلغني ان يكون نهاية الفعل ومسح راسه عطف
 على غسل الوجه والمسح اصابة اليد المبتلة العضو اما بلان
 يا حذه من انا او بلان يا قنا في اليد بعد غسل عضو من العضو
 لا بلان يا قنا في يده بعد مسح عضو المسح او ما خوذ من العضو
 المعشول او المسحوق وقال الشافعي الفرض في المسح ما يقع

عليه اسبه وهو رواية عن احمد وقال مالك واجد جميع الراس
 ودليل جملته ما ذكرنا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى
 الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسموا رؤسكم
 وارجلكم الى الكعبين ومعنى قمتم الى الصلاة اردتم القيام اليها
 فاقم المسبب مقام سببه الخاص للملازمة بينهما في تمام النظام
 ولا يجازي الكلام في ظاهر الآية وجوب الوضوء على كل قيام الى الصلاة
 وان لم يكن محدثا وهو خلاف الاجماع ولانه عليه السلام صلى
 بوضوء واحد خمس صلوات عام الفتح فقال عمر رضي الله عنه
 صنعت ما لم تكن تصنع فقال عدا صنعته يا عمر فلا بد من
 تاويل في الآية فقول مطلق اريد به التقييد والمعنى وانهم محدثون
 وفنل الامر بها للندب ولهذا كان عليه السلام يحد الوضوء
 لكل صلاة في غالب الايام ومعنى الى عند المحققين الغاية مطلقا
 واما ما جرد ما بعد ها في حكم ما قبلها او خرج عنها فامرته ورجع
 الدليل فيما قام الدليل فيه على خروج ما بعد ها قوله تعالى
 فليطهروا الى ميسرة اذ لودخل لكان الانتظار واجبا حال التيسر
 ايضا وهو مجموع اتفاقا وقوله تعالى ثم اتوا الصياحر الى الليل
 اذ لوجب لوجب الوصال وهو من المحال وما قام الدليل فيه على
 د حوله ما بعد ها قوله سبحانه الذي اسرى بعبيده ليلا من المسجد الحرام
 الى المسجد الأقصى العلم بان لا يسرى به الى البيت المقدس من غير ان
 يدخله وقد ورد احاديث بما يدل على دخول ما قوله تعالى الى
 المرافق وقوله الى الكعبين فاخذ زفرودا ودخلها بالمتيقن فلم
 يدخلها في الغسل واخذ الجمهور بالاحتياط واذا خلوها خيفة لكونه
 عليه السلام اراد ان لا على مرافقه ومعنى الباقي بروسكم لالتحاق
 وما سبق لبعض راسه ومسنوع عبه كلاهما ملحق المسح براسه فاخذ
 الشافعي بالمتيقن واخذ مالك بالاحتياط واخذ ابو حنيفة ببيان

رسول

7 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما روي مسلم والطبراني عن عروة
 ابن المغيرة بن شعبه عن ابيه المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 توضا ومسح بناصيته وعلى الخفين وروي ابو داود والحاكم وسكتا
 عنه من حديث ابي معقل قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يتوضا وعليه عمامة قطرية وهي بكسر القاف نوع من البرد فادخل
 يده من تحت العمامة فمسح مقدم راسه ولم ينقص العمامة وروي
 البيهقي عن عطاء الله عليه السلام توضا فمسح العمامة ومسح مقدم
 راسه اوقالنا نصيبته وهو وان كان مرسلا الا انه حجة عندنا
 وعند الجمهور وكيف وقد اعتضد بالمتصل اما قول صاحب الهداية
 والمعزوني في مسح الراس مقدار الناصية وهو ربح الراس لا روي
 المغيرة ابن شعبه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة فوضاها
 وتوضا ومسح على ناصيته وخفيه فركب من حديث المغيرة وحديث
 حذيفة اما حديث المغيرة فرواه مسلم عنه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم توضا فمسح بناصيته وعلى العمامة وعلى خفيه واما حديث
 حذيفة فرواه الشيخان عند قاله ان النبي صلى الله عليه وسلم
 سباطة فوضاها فقام يدعوها فحجته بما روي عننا وفي روايته
 لمسح فتوضا فمسح على خفيه وقد رواه المغيرة من جهة ابن ماجه
 باسناد مختلف فيه كما ساقه صاحب الهداية ومعلوم ان الناصية
 ومقدم الراس احد جوابيه الامر بعد اذ طاهره استنجابا تاما
 المقتضى تمامه هو الربع المسمى بالناصية فلو كان مسح الربع ليس
 بمحرم لم يقتصر في ذلك الوقت عليه ولو كان مسح ما دونه محرم لم يقتصر
 صلى الله عليه وسلم ولومرة في عمره يغسل الجواز اذ يجب عليه في ذلك
 بقى الكلام على ان مسح الربع فرض على لا اعتقادى ان خبر الواحد
 طلق في نفسه مع قطع النظر عن صحة دالته وقد يطلق الفرص
 على ما ينفوت الجواز بكونه كغسل الناصية في الغسل ويسمى ذلك

فرضا طنبا والواجب هو الذي لا يلزم اعتقاد حقيقته لثبوت دليل
 ظني وبذلك العمل بوجبه للدلالة على وجوب اتباع الظن في
 احكام الاحاد وقد يستعمل الواجب بمعنى الزم وبالعكس كقولهم
 واجب والوتر فرض ثم قوله تعالى وارجلهم بالمضب على قراءة نافع
 وابن عامر وحفص والكسائي عطفا على وجودهم والباقيون بالجبر
 فقبل على الجوار كفوفهم ما شئت بارد وجرحه صب حرب وحكمة العدو
 افادة الترتيب سنة او وجوبا وقيل عطفت على المسحوح بالتمسح
 بل ليس به على وجوب الاقتصار في صب الماء لكون غسل الرجل
 مظنة للاسراف المذموم ويبينه بقوله الى الكعبين على انها غير
 مسوحة لان المسح ليرطب له غاية في الشريعة والظاهر ان القرا
 بهتان محمولتان على الكائنين كما بينه عليه السلام بفعله
 حيث غسلهما وقت عريهما ومسح عليهما حال لبسهما وقد قال تعالى
 لتبين للناس ما نزل اليهم وما يدل عليه ما تواتر عنه انه عليه السلام
 كان يغسل رجله ولم يتر وانه مسح على رجله قط مكشوفة بل ولا يراي
 لمعة على رجل بعض الصحابة حيث غسلها محجلة قال ويل لنا غفاب
 من النار رواه مسلم وكل ما يستر بالجر عطف على ربع اي وسع كل
 ما يغطي البشرة من حيث بيان ما والبشرة طاهر البشر واكثرها
 يسترها عن السمر المسترسل فانه لا يجب غسله عندنا وارجحه
 بالنك والشافعي بقوله عليه السلام لرجل غطي حبيته ثوب اكشفها
 فانها من الوجه والجواب انه غير صحيح ولا على المدعي مبرح ثم
 هذه رواية عن ابي حنيفة ووجهها انه غسل البشرة لما سقط
 لعمد ما حقه بها او لعسرة وجب مسح سايرها كالجيرة او عطف
 على راسه اي وسع ربع كل ما يسترها فعن ابي حنيفة يجب مسح
 ربع ساير البشرة لانه لما سقط غسل ما تحته صار كالرأس بغير من
 مسح ربع راسه والاصح ما روي عن ابي حنيفة ومحمد انه يجب امرار

8
 الما على طاهر الحية لانه لما سقط غسل ما تحت الشعر استقل الواجب اليد
 من غير تغيير كما جبين واهدا ب العينين وفي البدايع عن ابي
 شعيب انهم رجعوا عما سوى هذا القول وفي الفتاوى الظهيرية
 وعليه الفتوى اكلافا انما هو في الحية الكشيعة اذ يجب اتفاقا
 غسل شعر الحية الكشيعة وهو ما يثبتها هذه البشرة الطيفة
 ولا يجب غسل ما انكم من الشفتين عند الاغتسال من المعتاد فانه تتبع
 لانهم على الاصح وما ظهر فلا وجه ولا باطن العينين ولو في الغسل خوف
 الضرر وقد تكلف بعض السلف كابن عمر وابن عباس فكف بصرهما في
 احكامهما ومن الغروع الكثيرة الوقوع نوافذ الاصابع او طالت
 الظفر فغطى بالعملة بحيث لا يمتدح وصول الماء الي انما هما في
 الصورتين او كان فيه ما يمنع وصول الماء كالحجيين باليسر وشع يجب
 غسل ما تحته ولا يكفي اجزال الماء على البدن لغرض الكايل واختلف
 في التراب ولا يمنع الوسخ ولا خرو البراعيت وولم الذباب وخوف
 ذلك ويجب تحريك الحاتم الضيق في المختار من الرواية لان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا توضا وضوء الصلاة حرك خاتمه
 في اصبعه رواه ابن ماجه ولو ضربه غسل شقوق رجله احرى
 الما على طاهره واذا يجوز المسح على ما جاوز الاذنين من الشعر
 لعدم كونه من الرأس حقيقة واحكاما وايضا الغسل والمسح
 على موضع الخلق وقطع الظفر وكهذه لك لعدم احدثه ^{وسننه}
 اي سنن الوضوء وفي نسخة سننه وهي الطريقة المسلوكة في الدين
 من غير فرض ولا وجوب ويستحق فاعلمها الثواب وتاركها الملازمة
 والعقاب قال ابن الهادي والسنة ما واطب عليها عليه السلام مسح
 تركها اجابا وفيه ان بعض سنن الوضوء ما لم يثبت انه عليه السلام
 تركه اصلا كالترتيب والاولا والتميا من بل وكذا السنة البداهة
 بالكسر وفيهم وكذا البداهة بالباء في المغرب انه عليه السلام وهو الابتدا

بالتسمية وأقلها بسم الله وأعلىها تكبيلها بالسبعين وقال ابن
 الهيثم ولقطها المنقول من السلف الكلام ونقل عن النبي عليه السلام
 بسم الله العظيم وأحمد لله على دين الإسلام انتهى وقد روى عن
 ثابت وقنادة عن النبي قال نظر أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وضوءا لم يجدوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هؤلاء فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده في الماء الذي
 فيه الماء ثم قال توضعوا بسم الله قال فرأيت المايغور من بني ضبيعة
 والنوم يتوضون حتى توضعوا من آخرهم قال ثابت فقلت
 لا تسن تراهم كونه كانوا قاله خواص سبعين رواه البيهقي وقال بعد
 أصبح ما في التسمية وأخرج عبد الشناي وابن مندة وأبو بكر بن خزيمة
 والدارقطني قاله في الإمامة وقال النووي أسناده جيد وذهب
 أحمد إلى أن التسمية شرط في الوضوء لما روى الحاكم وأبو داود عن
 أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لمن لم يوضوء
 ثم ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله وضوء حديث أبي داود بالقطا
 وهو عندنا كما لا يزال بعد عدالة الرواة وثقتهم لا يضروني
 ابن ماجه عن أبي سعيد أنه عليه السلام قال لا وضوء لمن لم
 يذكر اسم الله عليه وكذا رواه البيهقي وأجيب بان
 المارديني الغضبية والكمال لا تنفي الجواز والصحة كحديث لا صلاة
 لحاز المسد لم في المسد وما روى أصحاب السنن الأربعة من
 حديث علي بن يحيى بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 للمسي صلاة إذا أتت فتوضوا كما أمرك الله وليس في الوضوء الذي
 أمر الله به التسمية وما رواه الدارقطني مرفوعا من توضوا وذكر اسم
 الله فإنه يظهر حسبه كله ومن توضوا لم يذكر اسم الله لم يظهر
 الموضع الوضوء وفي الهذيل ما صح أنها مسخنة وقال أمت
 الظاهر يجوز أن يكون مستنده فيه صحة الأحاديث ويجوز كونه

حديث

9 حديث أمها جري فتعذ قال أثبت النبي صلى الله عليه وسلم وهو
 يتوضا فسلبت عليه فلم يرد على فلما فرغ قال الله لم يحكي يعني
 أن ارد عليك إلا أني كنت على غير وضوء رواه أبو داود وابن ماجه
 وابن حبان في صحيحه ورواه أبو داود عن نافع قال انطلقت
 مع عبد الله بن عمر في حاجة إلى ابن عباس فلما قضى حاجته
 كان من حديثه قال قرأ النبي صلى الله عليه وسلم في سكة من سكاك
 المدينة وقد خرج من غايط أو بول أو سمل عليه رجل فلم يرد عليه السلام
 ثم أتته ضرب بيده الكايط فمسح وجهه سحاً ثم ضرب ضرباً فسح
 ذراعيه إلى المرفعين ثم كف وقال الله لم يعني أن ارد عليك إلا
 إلا أني لم أكن على طهارة وما في الصحيحين أنه عليه السلام قتل
 من نحو رجل فغضب رجل فسلم عليه فلم يرد عليه حتى أقبل على الجدار
 فسح وجهه ويديه ثم رده عليه التسليم فرفذه إلا حادته فتطافرة
 على عدو ذكره صلى الله عليه وسلم على طهارة ومعتقها استقاوه
 في أول الوضوء الكائن عن حديث والجواب أن المعارضة
 غير محققة لأن ذكر الله تعالى ذكره يكون من ستمات الوضوء فلا
 يستلزم كراهته ما جعل شرعا من ذكر الله تعالى تكديله فذلك الذكر
 ضروري للوضوء الكامل شرعا فلا تغار من لا اختلاف قطعا وحصل
 به إلى ربه **باب في غسل اليد** جاز الغسل بالبا وعطفه على التسمية
 للمفترح بأن هذا الغسل سنة باعتبار البداية به كما أن التسمية كذلك
 وهذا لا يكون إلا شيئا من أحدهما في أثناء الوضوء أما إذا استند وأما
 تسلم التسمية على غسل اليد فيما يزال متعيا وأوسع نعم الرار سكون
 السنن المهمة فعين معجم الفقه المفضل الذي بين الساعدين والكف
 ولم يقيد الغسل بما يستتق من الوضوء في بعض النسخ لأن
 هذا الغسل سنة في غير المستيقظ أيضا لأن غلظة الغسل وهي
 احتمال الله من بيده أو عرق بيده موجود في المستنبد

ايضا ولان من حكي وصوته عليه السلام قد حده وانما كان يحكي ما كان
 دابة وعادته في سائر الايام لا خصوص وصوته الذي بعد المنام
 بل الظاهر ان اطلاقهم على وصوته من غير التوركان اكثر واما التقييد
 به في حديث الشيخان عن ابي هريرة اذا استيقظ احدكم من نومه
 فلا يعش يده في الانا حتى يغسلها فانه لا يدري اني باتت يده
 ولغظاسلم حتى يغسلها ثلاثا ولغظ البرار من حديث هسار من
 حسان في فلا يعش يده في ظهوره حتى يفرغ عليها ثلاثا موكد اما التور
 الثقيلة وهو هكذا في الهداية ومعظم كتب اعياننا فلان يتوهم
 بخاسنة اليد يكون من المستيقظ غالبا وعن عروة بن الزبير واما
 ابن حنبل وداود الطاهري انه يجب على المستيقظ من ثوبه اللبل
 غسل اليدين لظاهر الحديث قبل وهو مذهب ابي هريرة وابي عمر
 واكسن وفي الكفاية ثوب هذا الغسل المستون عن الغسل
 المعروف كالفاحة واجبة في الصلاة وتوابع عن القراءة المعروفة
 فيما لو صلى ولم يقرأ غيرها **والسواك** قيل عطف على البداءة والظاهر
 انه مجرد عطف على التسمية ليدل على ان السنة استعماله في اوله
 وقد مر هو بان محله قبل المصنفة ولعل مرادهم انه احر وقت اذ
 يجوز تقديمه على غسل يده كما صرح به بعضهم ثم هو بكسر السين اسم
 للاستياك وهو المراد هنا وقد يطلق على العود الذي يستياك به
 فيقتد به في اي استعماله وانما كان سنة لقوله عليه السلام
 لو ان اسقى على امتي لمرتهم بالسواك عند كل صلاة او مع كل صلاة
 رواه الستة وعند السائ في رواية عند كل وضوء ورواها ابن
 خزيمة في صحيحه وصحها الحاكم وذكرها البخاري تعليقا والمعنى
 لا مرهم وحيوا ولا فقد امرهم سنة وروى ابو داود عن عائشة
 انه عليه السلام كان لا يرقد من ليل الا وان يستيقظ الاستواك
 قبل ان يتوضا وورده في مسند احمد انه عليه السلام قال صلاة

بسواك

بسواك افضل من سبعين بغير سواك واختر ابن الهيثم من
 مستحبات الوضوء وينبغي ان يكون ليئا في غلط الا صبح وطول
 الشبر مستويا قبل العقد من الاستجار مرة ليكون ابلغ للبلغ
 وانقى للمصدر وانها للطعام وان يستياك به عرضا وطوليا
 عرضا السنون وهو طول النمل ولو اقتصر على احدهما فطولا
 وقبل يستياك عرضا طولا وسليكا به فابعد عند عدمه او
 عدمه سنا لله بقوله عليه السلام بحري من السواك الاصابع رياه
 اليه في عن انس بالفاظ مختلفة وروى الطبراني عن عائشة قالت
 قلت يا رسول الله الرجل يذهب فوه يستياك قال نعم قلت
 كيف يصنع قال يدخل اصبعه في فيه **وعسل** برفع يده
 متعلق به **ثلاثة** اي ثلاث عرفات لكل سبعا ثلاث لهما كما قاله
 الشافعي وما لك علي الصحيح لما روى انه عليه الصلاة والسلام
 مضى واستنثر ثلاث مرات من عرفته واحدة وناصح ما رواه
 الطبراني بسنده الى ابي عبد بن عمر والياحي ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم توضا فمضى ثلاثا واستنشق ثلاثا يارخذ لكل واحدة ثا
 جديا وعسل وجهه فلما مسح راسه قال هكذا واوماء
 بيده من مقدم راسه حتى بلغ بها الى اسفل عنقه من قبل
 قفاه وروى الطبراني وابوداود عن طلحة بن مقرن عن ابيه عن
 جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضا فمضى واستنشق
 ثلاثا يارخذ كل مرة ما جديا وتحقق التوفيق بعد هذه الروايات
 كلها ان كل روي ما روي ولا منافات بينهما في حصول اصل السنة
 وانما الخلاف في زيادة الفضيلة والكا في كل الله عليه السلام
 واظب على المصنفة والاستنشق في غالب الامر اذا كثر
 حكة وضوء عليه السلام وقوا وفعلوا وهم لسان وعشرون
 نفر من الصحابة مضوا عليها الا ان بعضهم سكت عن ذكر العدد

فيها وذكر بعضهم انهم مضض واستنشق مرة وبعضهم وهو عبد الله
 ابن زيد بن عامر حكاها فعلا وفيه مضض واستنشق واستنشق
 ثلاثا ثلاث عزقات وفيه مضض واستنشق فاقبل بها واد بر مرة واحدة
 روى ابن خبير السنة عنه وقد سطرنا الكلام على هذا الموضع في
 المرات شرح المسألة وأما المبالغة للمفطر فيها فستحبه لقوله عليه
 السلام للقيظ من صبرة الصبح الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ
 في الاستنشاق إلا أن يكون صابرا رواه أصحاب السنن الأربعة
 وروى ابن القطان بسند صحيح وبالغ في المضمضة والاستنشاق
 وحده المضمضة استيعاب جميع النعم والمبالغة فيه أن يجاوز المار
 وهو يكسر الرأيا استد من النفس وفي المحيط يفعل كل من المضمضة
 والاستنشاق يمينه وقيل يستنشق بيمينه واليمين الصحيحة
 يستنشق بيمينه ويستنشق بيساره وقال أحد في أقوى الروايتين
 عنه بوجوب المضمضة والاستنشاق في الوضوء لما روى الدارقطني
 عن أبي هريرة قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمضمضة
 والاستنشاق وهذا قول المصنفين بما لا يدل على أن
 المسنون التثنية بما حذره النبي وذلك لأن أقل الجمع
 ثلاثة لكن لا خفاء في خفاء الدلالة على التجدد فلو قال بعزقات يدك
 قوله بما كان شعرا بما ذكره في غسل النعل لأن تعدد سنة
 ومن الدليل على الفصل بين المضمضة والاستنشاق ما رواه أبو داود
 عن طلحة بن عوف عن أبيه عن جده أنه رأى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يفصل بين المضمضة والاستنشاق وسكت عند المذنب
 فهو حديث حسن لكن روى أبو داود في سننه حذرك عن علي
 أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضمض مع
 الاستنشاق بما واحد فهو محمول على بيان الجواز فإن الأول
 روى كما لا يخفى **وتحليل الحية** ما يرفع فيها لما روى الترمذي

وابن ماجه عن عثمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحلل
 حية ونقط الترمذي نوحا وخلل حية وقال حسن صحيح
 وصححه ابن حبان والمحاكم وقال الترمذي في علله الكبير قال
 محمد بن اسماعيل يعني البخاري إن أصح شيء عندي حديث عثمان
 وهو حديث حسن انتهى فكيف ولد سواهم من حديث عثمان
 وأسن كما رواها المحاكم والترمذي وابن ماجه رايت عليه السلام
 يحلل حية رواه البراء بن رباح ما حجة وحديث أبي أيوب نحوه
 رواه ابن ماجه وكيفية تحليلها أن يدخل أصابعه من أسفل
 حية إلى مفاصلها روى أبو داود عن أسن قال كان النبي صلى الله
 عليه وسلم إذا توضأ أخذ كفاه من ما وادخل تحت حكه فحل به
 حية وقال بهذا امرئ بن رباح وسكت عنه وكذا الحديث ويؤيد
 حديث ابن عباس دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
 يتوضأ وقال فيه فحل حية فقلت يا رسول الله هكذا هو
 الظهور قال هكذا امرئ بن رباح رواه الطبراني في الأوسط
 وروى أيضا حديث إمامة وحديث عبد الله بن أبي أوفى وفي
 حديث أبي الدرداء وحديث امرئ بن رباح أن أبا عبد الله
 صلى الله عليه وسلم خلل حية وروى البراء بن رباح عن أبي بكر
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلل حية وروى جابر بن عبد الله
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث
 مرات فرائد تحليل حية أيضا بأصابعه كما أنها استأثرت المشط
 وهذه الأحاديث تؤيد قول أبي يوسف إن تحليل الحية سنة
 لأن أبا حنيفة يقول لم يثبت فيها الموطأ بل مجرد الفعل
 في شد ود من الطرق فكان مستحبا لا سنة والأصابع أي
 وتحليل الأصابع اليد والرجلين لما تقدم من حديث لقيط
 ولما روى الترمذي وحسنه عن أبي عباس قال قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فخلل اصابع يديك ورجلك
 وتخليل الاصابع يكون بالتشبيك والاولى ان يجعل باطن كفه
 اليمنى على ظهر اليسرى ويطن كفه اليسرى على ظهر اليمنى وروى
 احمد في مسنده عن المستورد بن شداد صاحب النبي صلى الله
 عليه وسلم قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ
 تخلل اصابع رجله بخضره وكيفية تخليلها ان يضع يده اليسرى
 في اسفل رجله اليمنى ويدخل خضره بين الاصابع منتهيا
 من خضره اليمنى منتهيا الى خضره اليسرى وهذا اذا وصل الى
 دارخل الاصابع واما اذا لم يصل بان كانت منقطة فان تخليلها
 واجب فقد ورد في دارقطني مرفوعا خللوا اصابعكم لا تخلوها
 الله بالناس يوم القيامة وفي الطبراني من لم يخلل اصابعه تألما
 خللها الله بالناس يوم القيامة وقال ابن الكمامة حدثنا
 التخليل ما في السنن الاربع من حديث نعيم بن حدير
 قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأت
 فاسبع الوضوء وخلل بين الاصابع قال الترمذي حسن
 صحيح وروى هو وابن ماجه عن ابن عباس قال صلى الله عليه
 وسلم اذا توضأت فخلل اصابع يديك ورجلك وقال حسن غريب
 في مسنده التخليل اي غسل الوجه واليدين والرجلين مطلق
 على تخليل اللحية وانما كان سنة لما روى ابو داود والسنائي
 وابن ماجه عن حديث عرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان
 رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف
 الطهور فدعا بما في الماء فغسل كفيه ثلاثا فذكر صفته الوضوء
 ثلاثا ثلاثا الى ان قال هكذا الوضوء فمن زاد على
 هذا او نقص فقد اساء وظلم واسا وفي رواية اخرى
 فقد تغدى وظلم وللنسيان فقد اساء ونغدى وظلم وهذا اذا

زاد على الثلاث او نقص عنه معتقدا ان السنة هذا اعالوا
 لطا نيته القلب عند الشك او نقص الحاجة فلا بأس به اذ
 توضأ عليه السلام ثلاثا ثلاثا وثلاثين مرتين ورفق مرة
 وظاهر العبارة بوجه ان كلا من المرات الثلاث سنة لكن
 المراد منه ان الاول ثنتين والثاني والثالث سنة وهذا هو
 الصحيح وقيل الثانية سنة والثالثة ثقل وقيل بعكسه
 وقيل اذا توضأ ثلاثا ثلاثا فالثلاث فرق وهذا بعيد
 جدا او مسح كل الرأس اي استيعابه مرة لما تقدم عن عبد
 الله بن يزيد بن عامر ولما حكى الربيع بنت معوذ ابهارات
 النبي صلى الله عليه وسلم توضأ قالت فمسح رأسه ما قبل
 منه وما ادبره وصد عنقه واذنيه مرة واحدة ولما روى
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بيده فاقبل
 بها وادبره بعقد راسه ثم ذهب بها الى قفاه ثم ردها
 حتى رجع الى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجله رواه
 الترمذي والاطهر في كيفية المسح ان يضع كفيه واصابعه
 على مقدم راسه ويمد يدها الى قفاه على وجه يستوعب
 الرأس ثم يمسح باصبعه باذنيه وما يكون الماء مستحلا به
 لان الاستيعاب بما واحد لا يكون الا بهذا الطريق ولما سمي
 الاذنين بما الرأس ولا يكون ذلك الا بما مسح به الرأس وما
 لا يحتاج الى تحته الى المال كل جزء من اجزاء الرأس فالاذن اولى
 كونه تعالى كذا ذكره في شرح الكفر واختره ابن الكمامة
 لا نداه فوق ما روى عنه عليه السلام وقال صاحب
 المحيط يستحب في الاستيعاب ان يضع من كل واحد من اليدين
 ثلاث اصابع على مقدم راسه ولا يضع اليدين والسياسة
 ويجا في كفيه ويمد يدها الى القفا ثم يضع كفيه على مؤخرة راسه

وعندها الى مقدّمه ثم يسبح ظاهر كل اذن بابا موعيد بباطنها وفي
 الاسرار ان كررا قباله وادبارا مرة بعد اخرى بغير ما جديد لم يكن
 فيه بأس هذا وقد توافروا وتكاثروا ان يتواتر الطريق
 الصحيحة على المسيح مرة واحدة وقال الشافعي السنة في
 المسح الراس التثليث لما روى مسلم ان عثمان بن عفان رضى الله
 عنه توضأ بالماء بعد وهو موضع وقال الامام ابيكم وصو رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثم توضأ ثلاثا ثلاثا قال البيهقي على
 هذا الحديث اعتماد الشافعي في تكرار المسح والروايات الثابتة
 عنه المفسرة تدل على ان التكرار وقع فيما عدا الراس من اعضاء
 والله مسح براسه مرة واحدة وامامنا رواه الدارقطني عن ابي
 يوسف عن ابي حنيفة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن
 علي كرم الله وجهه انه توضأ فغسل يديه ثلاثا وثلاثة مسح
 راسه ثلاثا وغسل رجليه ثلاثا ثم قال من اجاب ينظر الوضوء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لا في ينظر الى هذا في هكذا اروي
 ابو حنيفة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي بن خالد عن
 جماعة من الثقات كسفيان الثوري وشريك والسجعي وغيرهم
 وقالوا مسح براسه مرة ثم روى الغزالي بسنده من طريق ابي
 داود الطيالسي ان عليا توضأ في الرحبة فغسل كفيه ثلاثا ثم
 مسح ثلاثا واستنثر ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا وادبر اذنيه ثلاثا
 ومسح راسه ثلاثا وغسل رجليه الى الكعبين ثلاثا ثلاثا ثم قال
 اني احببت ان اريكم كيف كان ظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فهذا دليل للشافعي وكذا دليل رواية الحسن في تثليث المسح
 عن ابي حنيفة ولكن بما واحد كما مرناه الطبراني عن علي في كتاب
 مسند الشافعيين واكواب رجحان روايته افراد علي
 التثليث او جملة على تحقيق الاستيعاب وحمل تعدد المياة على

قلته السنة او تقادها لا تكون سنة مستمرة وقال البيهقي
 وقد روى من اوجه عن عثمان تكرار المسح الا انه مع خلاف
 الحفاظ ليس بحجة عند اهل العلوم والادب اي وسحهما
 بما به اي بما مسح الراس وقال مالك والشافعي واحد بما
 حديث لما روى الحاكم من حديث حبان بن واسع ان ابا
 حدث الله سمع عبد الله بن زيد يكرانه راي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يتوضأ فاخذ لاذنيه ما خلا الما الذي
 اخذ لراسه ولما امر بما رواه ابن حبان وابن خزيمة والحاكم
 عن ابن عباس انه قال اما اخبركم بوضوء رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وعنده ثم عرف عرقه فمسح به براسه واذنيه ودلائله
 ما رواه ابن ماجه باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد والد دارقطني
 باسناد صحيح عن ابي عيسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 ان ذنان من الراس اي حكمها فانه عليه السلام ما بعث
 لبيان الخلقة فيجل ما تعدد على نفاذ البلية توفيقا بين المراد لانه
 وروى ابن ماجه باسناد صحيح عن ابن عباس انه عليه السلام
 مسح اذنيه فادخلهما السبابتين وخالف ايهما بيد الى ظاهر
 اذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما وقد صرح البيهقي في الامام عن
 ابي امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا ذنان من
 الراس وكان يمسح براسه ويمسح الماقيين وقال اخبرني
 ما حجة وهو حديث حسن والنية وهي ان تعقد بالقلب
 الوضوء ورفع الحدث او عبادة لا تقع الا بالطهارة وقال
 مالك والشافعي واجد النية فرض في الوضوء لمؤلف عليه
 السلام ما غاب بالنيات ولما انه عليه السلام لم يعلم
 الرجل الذي سأل عن الوضوء النية وان الوضوء شرط للصلاة
 فلا يفتقر الى النية كسائر شرائطها فالمراد بالاعمال العبادات

فان المباحات تعتبر شرعا بغير نية كالطلاق والنكاح وسائر المعاملات
بل المراد بها الطاعات المستقلة دون ما يتعلق بها من الشرائط
التي هي كالوسيلة من طهارة الثوب وسائر العورة ومعرفة
القبلة بوجبة المشاورة وبغير العمل بعبادة فمن ادعى ان الشرط
وهو عبادة فعليه البيان وصورة الخلاف انما يتحقق في
مخبر من دخل المائدة فوعا ومختار الغصدة التبريد ومجرد
قصدا لزالة الوسخ ومجرد تعليم الوضوء ثم محل النية اما في
سبب اسنى الوضوء وفي اول قرأ بغيره والاول اكل واقبل
لكن الاول ان يستند بها الى غسل الوجه فتأمل **والترتيب**
اي بين اعضا الوضوء المبروضة وقال مالك والشافعي واجد
فرض لقوله تعالى اذ قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم فان
غسل الوجه فيها مرتبة على القيا الى الصلاة فيجب الترتيب في
الباقى اذ لا قائل بالفصل واجب **باب** لا يتم هذا الاستدلال
الا اذا كانت الفا الجوابية تدل على تعقيب ففهموا الجزاء من
الشرط من غير تراخ وتدل على وجوب تقديم ما بعدها على ما عطف
عليه بالواو وكلاهما ممنوع لا ناقطع بان الأدلة في قوله تعالى
اذا اودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا
البيع وعلى وجوب السعي عقيب البذايل تراخ وعلى وجوب
تقديم السعي على ترك البيع فغني اية الوضوء فاغسلوا هذه الاعضا
ولا دلالة فيه على ترتيبها في الاداء فهو عن تطير قولا اذا دخلت
السوق فاستتر لنا خبرا وحيا حيث كان الفداء اعقاب الدخول
بشر ما ذكر كيف وقع نعم لو استدلل بمواضعتهم عليه السلام
وعداومته على مراعات الترتيب لكان اولى كما لا يخفى **والاول**
يكسر الواو المتابعة وهو ان يغسل العضو الثاني قبل حفاف
الاول في زمان اعتدال الهواء وقيل ان لا يشتغل بينهما بعمل غير

ما يتعلق

ما يتعلق بالوضوء شرطه مالك وكذلك كذلك لمواظبة النبي صلى
الله عليه وسلم والجواب انما تدل على السنية دون الغرضية
لان الله امر بالغسل مطلقا عن قيد الوضوء والدلك وقد روى ابن
دقيق العابد في كتابه الاما وعنه عبد الرحمن بن عوف قال قلت
يا رسول الله ان اهلنا تغار على اذا انا وطيت حواشي قال وبم
يعين ذلك قلت من قبل الغسل قال اذا كان ذلك فمك فاعسل
را سك عند اهلك فاذا حضرت الصلاة فاعسل سا بر حسدك
فهذا يعيد عد مراتب الوضوء في الغسل ففي الوضوء كذلك
وسنته اي الوضوء التماس اي الاغتسال باليمن في غسل
اليدين والرجلين والمسح ما فعله عليه السلام حيا واما
لانه سنة كما صرح به في التبعة لمواظبة عليه السلام ولقوله
صلى الله عليه وسلم اذا توضأتم فابدوا بيمينكم يرواه ابو داود
وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم قال في الاما
وهو جدير بان يصح وغير واحد من حكي ووضوء عليه السلام
مخرجوا يستقدم اليمنى على اليسرى من اليدين والرجلين وذلك
ليعيد المواظبة لانهم انما يكون وضوء الذي هو دأبه وعادته
فيكون سنة ولما روى البخاري ومسلم والبيهقي عن عائشة رضي
الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحسب التماس
في كل شيء حتى في طهوره وتغسله وترجله وشانه كله والظهور
يضم الطاعنة المجهور والتغسل ليس بالنعين والرجل يشرح الشعر
وسح الرقبة وقيل انه سنة وهو اختيار بعض الشافعية
واكثر العلماء كما في الخلاصة من كتب الكنفية لما روى ابو عبد الله القاسم
عن القاسم بن عبد الرحمن عن موسى بن طلحة قال من مسح قفاه
مع راسه وفي من الغل والحديث موقوف لكنه حكاه من روى
شده لا تعاب بالراي ويؤيد ما روى مرفوعا في مسند الترمذي

من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الاناس قلوبهم
 يعلو في فضائل الاعمال على ان يروى عن كعب بن عجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الله تعالى يقول في اخيه واوما بيده من معذرة من الله
 حتى بلغ بها الى سفل عنقه من قبل قفاه ومسح الحلقوم بعد
 كما في الظفر منه ومن اداب الوضوء ان يتيمم فيه بجلد الناس
 ويستقبل القبلة ولا يستعين بغيره عند القدرة وعند البوري
 لا بأس بصب الخاء من الله عليه السلام كان يصب الماء عليه ويقرأ
 الادعية المأثورة عن الصحابة والتابعين وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم ما منكم من احد يتوضأ فيسبح الوضوء ثم يقول اللهم
 ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله افترحت له ابواب الجنة
 الثمانية يدخل من اياها شاء الله مسلم وهذا الترمذي الذي جعلني
 من التوابين وا جعلني من المطهرين ويسحب ان يصلي ركعتين
 بعد بقوله عليه السلام ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم
 يقوم فيصلي ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه الا وجبت له
 الجنة رواه مسلم وكرهه السرف في المأثور عليه السلام لم يسعد
 لما يريد وهو يتوضأ ما هذا السرف يا سعد فقال في الوضوء سرف
 قال نعم وان كنت على كثر جارية رواه احمد وابي حنيفة ومن
 الفروع شك في بعض اعطاء اعضا وضوءه قبل الفراغ فعل
 ما شك فيه ان كان اول شك والا فلا عليه وان شك بعده فلا
 مطلقا ولو شك في الوضوء او الحدث وثيق سبق احدهما في
 على السابق الا ان تايد الدالح في ناقضه اي يبطل الوضوء ويخرج
 عما هو مطلوب فيه من استباحة الصلاة ونحوها سواء كان وضوءه
 كاملا او ناقصا **ما ح** اي ظهر حقيقة او حكا فلا ينقض الوضوء
 النازل الى قضية الذكر بعد طهوره اصلا وينقض الوضوء النازل
 الى العفة لظهوره حكا وانما لم يجب الحيال الما الى ما تحت العفة

في الغسل عند بعض المشايخ للجماع في ذلك وقد روى الدارقطني عن
 ابن عباس عن علي بن السلام قال الوضوء ما جرح وليس مما دخل
 وقيل هذا موقوف وقيل من قول علي رضي الله عنه فلو ادخلت
 اصبعها فيه نقض الوضوء بل لا بها لا يخرج الا ببله معها وكذا
 العود في الدبر كالحقنة وغيرها من السبيلين اي من احدهما
 معناه اذا كان او غير معناه كالدود والحصى لقوله تعالى في التيمم
 الذي هو بدل عن الوضوء واحدا منكم من الغائط وهو المكان
 المطين اي المنخفض من الارض واستعمل في الحديث مجازا لا
 بفضي في مثل ذلك تسيرا وقال مالك لا ينقض الدود والحصى
 والاستحاضة ونحوها من سلس البول والنطق بطن والقلاب
 يريح لان الله تعالى كنى بالغائط عن الحاجة وهي المعنادة ولما
 ما صح من قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة
 فان قيل الريح الخارجة من قبل المرأة وذكر الرجل خارجة من
 احد السبيلين وليست بناقضه **اجيب** بان ذلك اختلاف
 اي حذب وتحرك وليست بريح خارجة ولو تسلم فليست
 بمنعشة عن محل الحاجة وللهذا لا يخرج منقشة او فارت
 ما خشا لان المرأة اذا كانت بفضة يسحب لها الوضوء
 في خيال خروجها من دبرها على انه روى عن محمد بن ابراهيم
 قبل المرأة حدث فبا ساعلي دبرها واما ما ذكره صاحب الهدى
 انه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما الحديث قال ما يخرج من
 السبيلين فلا اعرف له اصلا نعم روى الدارقطني عن ابن عباس
 مرفوعا الوضوء مما جرح وليس مما دخل الا ان شعبة بن ليلى
 عباس روى اختلاف في توثيقه وتضعيفه والاصح انه
 موقوف على ابن عباس كما ذكره سعيد بن منصور وقال البيهقي
 وروى ايضا عن علي بن قولة فان قيل الحدث شرط للوضوء فلا يكون

ناقض له اجيب بانه ناقض لما كان وشرط لما يكون ثم اوضح
 من مد ذهب الشافعي ان الذي لا ينقض الوضوء ان اوجب الغسل
 لقول ابي عباس المني كالمخاط فامطد عنك ولو باذخره ولا بد
 اصل خلقته الا دمي فكان طاهرا كالتراب لا يستحالة ان يقال
 خلق الله بيما من شئ نجس ولنا قوله عليه السلام لعاري يا سرانما
 يغسل الثوب من خمسة البول والغائط والخر والمني والدروكره
 اصل الخلقة لا يثا في النجاسة كالمضغة والعلقة وابي عباس
 شهيد بالمخاط في المنظر لا في الحكم وامره بالاماطة لئلا يكون من غسله
 اذ قبلها يتبع اذا احبب الله الما ومن الفرع ان المرأة اذا خرج
 من قل من ولدها لم يغسل نفسها ويجب عليها العملاء حينئذ وان لم
 تصل صارت عاصية كذا في الخلاصة وفيه اشكال حيث يد على
 ان خروج بعض الولد ليس بناقض للوضوء ودفع بان خروج بعض
 الولد في حقه كخروج البول في حق من به سلس البول فاما خروج
 البول في حقه اعتبر بما في الوقت للمضرة كذا خروج بعض الولد
 في حقه انتهى وفي نظيره نظرا يعني الظاهر ينقض وضوءها
 فيتوضأ ويصلي في اخر الوقت او غيره اي من غير احد السيلين
 او من غير المذكور والمراد من الخروج اعم من ان يكون بنفسه او
 بالاجاز ليدهم خروج المذكور في المعطوف عليه فانه كذلك فعلى
 هذا الوضوء خرج وجرح منه شئ وهو بحيث لو لم يعصر لا يخرج
 ينقض الوضوء لانه يخرج لا خارج بنفسه ان كان كسبا
 بفتح الجيم اي عن نجاسته كدروقيج وصدي فلا ينقض نحو
 المخاط والدمع والبراق واللعاب والعرق وكذا عرق المذني
 الذي يقال لها بالغارسية رشتته فهو بمنزلة الدود الخارج حيث
 لا ينقض الوضوء بها طاهر ان كان العرق المذني يسيل منه
 الما ينقض كذا في التمهيد ولو دخل الما في اذنه وجرح ففي

الخلاصة

16 الخلاصة انه لا ينقض وقبل ينقض وفي المحيط خروج القيح من الاذن
 مع الوجع ناقض وبه وانه لم لما الخارج من النطفة بمنزلة الدم
 على ما صح وكذا الصديد وقيل لما بمنزلة الدم كذا في المختار
سواء انما يخرج من اى ما يجب يظهره في الجدة ولو في الجنب
 كالفم والائف فلا ينقض ما ظهر في موضع ولم يرتق كنفطة
 الجدره والبشرة اذا قشرت ولا ما ارتقى عن موضعه ولم يسيل
 كالدمل المرتقى من معز الزهرة والحامل في الخلال من الاسنان
 وفي الخثر من العنق وفي الاصبع من اذ خاله في الفم والائف و
 ما يسيل بعصره وكان بحيث لو لم يعصر لم يسيل فالمراد بالسيلان اعم
 من ان يكون بالفعل وبالقوة القريبية منه ولا ينقض نحو الدمل
 يخرج من العين او الجراحة ويسيل فيها بحيث لا يتجاوزها وقال
 زفر لا يشترط السيلان اعتبارا بالخارجين لنا قوله عليه السلام
 ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء الا ان يكون سائلا
 رواه الدارقطني في مسنده لكن في اسناده ضعف وقال احمد
 ينقض الدم اذا حش والدود الفا حش الخارج من المخرج وقال
 مالك والشافعي لا ينقض الخارج من غير السيلين لما استدل به
 ابو داود والحاكم ومعلقه البخاري فقال ويذكر عن جابر بن عبد الله
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع تكسر الرافعي
 رجل بسهم فترفع الدم وراى جرح منه حتى صنع فركع وسجد وصلى
 في صلاته وسماه البرهقي وقال فقام عاريا يسر وقاد عباد
 ابن بشر بجلي وكنت اصاب بسورة الكهف فلم احب ان اقطعها هم
 واستدل بها مشكل ولذا قاله الخطاي ولست ادرى كيف يخرج
 من سئل به والد مراد اسال يصيب به ثم يصاب ثوبه ومع
 احاطه شئ من ذلك لا يقع صلاته الا ان يقال ان الدم كان يجري
 من الجرح على سبيل الدفق حتى لا يصيب شيئا من ظاهره وان كان

كذلك فهو مرجح ان يمتنع مع هذا لا ينقض حجة الا اذا ثبت اطلاع
 النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الرجل وتقومه له عليها ولنا
 ما روى الدارقطني في مسنده عن نعم الداري وابن عدي في كامله عن
 يزيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الوضوء من كل امر
 سبيل وروى البخاري عن عائشة ان فاطمة بنت ابي جيس جأت الى
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني استحي من فلا اظهر افادع الصلاة
 فقال لها انما ذلك عرق وليس بالحبيضة فاذا اقبلت الحبيضة قد غي
 الصلاة وادبرت فاعسلي عنك الد ووضي لكل صلاة فبها
 صلى الله عليه وسلم على العلة الموحية للوضوء وهو كون ما يخرج
 منها د عرق وهو اعلم من ان يكون خارجا من السبيلين او غيرها
 ثم رها بالوضوء لكل صلاة وقد قالوا من ردت عينه وسال
 الماسها وجب عليه الوضوء فاذا استمر فلو قنت كل صلاة قاءا
 ما رواه الدارقطني من انه عليه السلام ما حنم وصلي ولم يتوضا
 ولم يزد على غسل يديه فضعيف **والفقي** بالرفع عطف على
 ما يخرج ما يخرج والواو معني او وقوله **ما** مفعوله لا انه مصدر
 قاء يعني ارضا فانه حينئذ يكون من قرحة في الجوف وقد
 وصل الى ما يظهر ان **احمر الزرق** لان الله حينئذ غالب او مساو
 فيكون سايلا بقوة نفسه فيعقب **غيره** بالانصب عطف على
 دما والضمير له اي والفقي غيره وهو شامل للطعام والماء والحرة
 والدملخلط وقال احمد ينقض الفقي الفاحش وقال مالك في الشافعي
 لا ينقض الفقي مطلقا لما صححه الترمذي من حديث صفوان بن عسال
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا سفوا ان لا
 نترج خفا فثلاثة ايا ولبيا لهما الا ان جبانته ولكن من غاسط
 وبول ونو فلم يذكر الفقي ولو كان حذا لم ذكره **لنا** ما روى ابو داود
 والنسائي والترمذي وقال **اجع** شئ في الباب والحاكم في مسنده ركه

وقال

لان احمر الزرق لا جيبه مطلوب
 فيكون سايلا بقوة غيره فلا يعتبر

وقال **يجب** على شرط الشيخين ولم يخرجاه من حديث سعدان بن
 طلحة عن ابي الدرداء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فتنوا قال
 فلعنت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له فقال صدق
 وانا صبيت له وضوءه **واجب** عن حديث صفوان بن
 بائنه انما لم يذكر الفقي فيه لعلته وقوعه ولذا لم يذكر فيه الا غا
 والجنون وقد روى ابن ماجه عن عائشة مرفوعا عن اصحابه
 في اورعاف او قلنس او مذي فليصرف فليستوا ثوبا على
 صلاته وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية الدارقطني ثوبان
 على صلاته ما لم يتكلم والحديث هذا وان كان مرسل لكنه حجة عندنا
 وعند الجمهور لا سيما ويعضده حديث سعدان واسد المستعجب
 وروى الدارقطني انه عليه السلام قال القلس حدث والقلس
 محكة ويسكن لانه خارج مع الغثيان والفقي مع سكون النفس
 او الخيم واسد اعلم ما قوله صاحب الجهاد في دليل الشافعي
 على ان الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء لما روى انه عليه
 السلام قاء ولم يتوضا فليس له افضل مما حديث ابن جريج
 عن ابيه كما رواه الدارقطني وقد ذكر البيهقي عن الشافعي
 ان هذه الرواية ليست بثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ومن الغريب ما ذكره القاضي ابو العباس من ان ابا امرئ القيس
 في النهاية والقزالي في البسيط ذكر ان هذا الحديث مروى في
 الكتب الصحاح قال وهو وهم منها ولا يعرفها بالحديث لانها
 ليسا من اهل هذا الشأن واما ما رواه الدارقطني عن ثوبان
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فدعا بوضوء فقلت
 يا رسول الله ان فضلة الوضوء من الفقي قال لو كان في فضلة
 لو حدثته في القرآن فقال لم يروه عن امرئ القيس عن عتبة بن سكين
 وهو متروك ومن ادلتنا ما في نوطا ما ك عن نافع عن ابي عمار انه

كان اذا رجع فتوفنا ولم تكلم ثم رجع وبني على ما قد صلى وما في
 مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن ابي اسحاق عن الحارث عن علي
 بن ابي اسد عنده قال اذا وجد احدكم رزقا او ربحا فاقبضه فليست
 فليستوهنا فان تكلم استقبل وامر الله ما معنى وفيه عن سلمان بن
 وفي مسند الشافعي عن ابن عمر نحوه والبرز بكسر الراء وتشديد الزاي
 القرقرة وقيل هو غمر الحديث وحركته للخروج كذا في النهاية وقال
 السيوطي هو صوت حقي وفي القاموس صوت يشعده من بعيد
 او اعم وقول من نفي صحة حديث في نقص الوصية بالدم والقي
 والضحك ان سلم لم يقدح في صحة احتجاج لعدم توافقه على
 صحة الحديث اذا الحسن كاف على انما قد يحصل من القدر المتجمع
 كافي المتواتر المعنوي مع الذي من النافي لها وهو لا يمنع راي
 مثله من التحجيم بالنسبة اليه عند غلبة ظنه ان تلا اي القى
 الم بان لم يمكن ضبطه الا بكلفة وقيل بان لم يمكن معه الكلام وقال
 زفر قليل القى لكثيره اعتبارا بالخارج من السبيلين ولما رواه
 عقبا بالنسبة الى ما رواه البيهقي في الخلافات من قوله
 صلى الله عليه وسلم بعد الوضوء سبع من افطار البول والدم السائل
 والقي ومن دسعة ملائمة ونومرا لمضطجع وفترته الرجل
 في الصلاة وخروج الدم ولا يضر ضعف سهل بن عفان والجارود
 ابن يزيد لوجود اصل الحديث عند غيرها والدسعة الدفعة
 الواحدة من القى على ما في النهاية وانما ذكره صاحب الهداية
 عن مولى علي حين عد الامم حديثا او دسعة ملائمة فهذا اللفظ
 عن علي ليس له اصل وينتقص بمص قراد وتشريك الذباب
 د مخرج بحيث لو شرط القراد او تركه مخرج لسال لا يستو
 لم ود منه لعدم مخالفة الود في ذاته والدم في اصله وانما
 في الدم المايح فنا ومن عند ابي حنيفة وان لم يلا الم وشرط

محمد ملاه وعن ابي يوسف انه ان كان من قرحة تنقن مطلقا وان
 كان من الجوف لا ينقص حتى يلا الم وفي النوادر لو قام رزقا
 كل مرة دون ملائمة والمجموع قد مر عليه قال ابو يوسف
 ينقص اذا اتخذ المجلس لان اتخاذه تجمع المتفرقات كما في
 سجرات التلاوة وقال محمد ان اتخذ السبب وهو الغثيان
 لان الم صله اضافة الفعل الى سببه وهو الم جمع كما في الكافي
 ولو ارجينا العنان وجعلنا الادلة تتعارف في سادات
 البيان فان جمعنا بينهما فهو اولى عند الامكان حملنا ما رواه
 الشافعي على التعليل في القى وما لم يسيل وما رواه زفر على الكثير
 توفيقا بين الادلة تير التعليل في القى غير ناقض وعلى هذا يظهر
 ما في المجتبى عن الحسن لو تناول طعاما او ماء ثم قام من ساعته
 لا ينقص لانه ظاهر حيث لم يستحل وانما التعليل به قليل القى
 فلا يكون حدثا فلا يكون نجسا وكذا الصبي اذا ارتضع وقا
 من ساعته قتل هو المختار لا يلحقا عطف على ما او منصوب
 محذوف اي لا ينقص القى اذا كان بلغا اصلا اي سواء كان
 من الراس او من الجوف لم يكن ملائمة وانما لو كان الطعام ملا
 الم فانه ينقص بالاتفاق وقال ابو يوسف البالغ النازل من
 الراس لا ينقص والصاعد من الجوف ان كان ملائمة ينقص
 كغيره من انواع القى وما ليس حدث كالدمل الذي ليس سببا
 والقي دون ملائمة ليس نجس بفتح الجيم اي ليس نجسا
 عند ابي يوسف وهو الصحيح عند صاحب الهداية وغيره
 وقال محمد هو نجس احتياطا واختاره ابو جعفر الهذلي
 وغيره فان قيل دمل استخاضه والجرح الذي لا يرقى ليس
 حدث وهو نجس حيث باننا لا نسلم انه ليس بحدث
 غايته انه حدث لا يظهر اثره الم بخروج الوقت ولو مر على

اي يستند الى ما نزل من السقف ولعلم ان النور ان كان اضحاى
 او انما على احد النورين نقص وان كان استنادا الى شئ يسقط
 المنكى عند الزلزال فان زالت المقعدة عن الارض نقص انفاقا وان
 لم تزل ذكر الطحاوي والقدرى انه ينقص لحصول غاية الاسترخا
 والمرى عن ابي حنيفة انه لا ينقص لان استقرار المقعدة على
 الارض يمنع من الخرج وان كان في قيام او ركوع او سجود فان كان
 في الصلاة لا ينقص وكذلك ان كان خارجا وهو على هيئته من
 رفع البطن في السجود وعن القحطاني ونجاشي العبد من عن
 الجبسي وذكر ابي شجاع انه ينقص خارج الصلاة وقال الشافعي
 ينقص مطلقا لا يندلج بغير الحدث من هذه الهيئات فعارضت
 هذه القواعد فيكمنا ولنا قوله عليه السلام لا يجب الوضوء على
 من نادر جالسا او قائما او ساجدا حتى يضع جسده فاذا اضطجع
 استرخت فحصل رواء اليه في روي ابو داود والترمذي
 عن ابي عباس انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم ناضرا وهو ساجد
 حتى غطى ارنج ثم قام فقلت يا رسول الله لك ثمة
 فقال ان الوضوء لا يجب الا على من نادر فسطح فانه اذا اضطجع
 استرخت ففاض عليه وعطى اليام بفتح العين المعجزة ويشذبه
 الظاهر اذا تحررا حرج ابن عدي عن عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس
 على من نادر قايما او قاعدا او ساجدا حتى يسطح جيبه الى الارض واخرج
 ايضا عن ابي عباس عن حذيفة بن اليمان قال كنت جالسا في
 مسجد المدينة اخطق فاحتمسني رجل من خلفي فاذا انا بالنبي
 صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله وجب علي وضوء قال
 لا حتى تضع جنبك على الارض وهذه الاحاديث وان كانت
 بانفرادها لا تخلوا عن ضعف الا انها اذا تعاضدت لم تزل عن

خصصني

19
 درجة الحسن والبر عارضه صريح مثله فيجوز العمل به وقالت
 ابو يوسف ينقص الوضوء بتعد النور في سجود الصلاة وقا لا
 لا ينقص به لعموم ما روينا ونقول عليه السلام اذا نادى العبد في
 السجود يا هي اسد به ملائكته فيقول انظر والى عبدى روي
 عندى ويدينه في طاعنى وانما يكون في الطاعة ان لو بعيت طهارته
 لا تدبر بها اما كبر او كبره وفي الظهيرية لو نادى قاعدا افسقط
 ان انشد قبل ان يصل جنبه الى الارض لا ينقص وقيل ينقص
 اذا ارتفع مقعدة عن الارض والاول اصح وفي الخلاصة ان
 الاول قول ابي حنيفة والثاني قول محمد ولو وضع يده على
 الارض ونادى ولو مجتبا ورأسه على ركبتيه لا ينقص ولو
 صلى لم يرض فسطحا قائما فالصحيح انه ينقص ولو نعتب
 فسطحا ان كان بغاسه خفيفا بحيث ما يحدث عنده لا ينقص
 ثم النور وما ذكره من الارغما والجبون مظنات للاحداث
 اقيمت بقاها واصل فيها قوله صلى الله عليه وسلم العيانات
 وكذا السيد فاذا نامت العيانات استطلق الوكا او اما اذا نام
 قاعدا وتمايل بحيث احمل زوال المقعدة بذوقه ينقص لما في
 سنن ابي داود كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ينتظرون العيانات حتى تخفار رؤسهم اى يفسطرب ولا يتوضئون
 واعتبروا لك نقل النور حال الجلوس لا تدنطه استرخا
 المصالح غالبا فاذا بر الحكم عليه نجفا سيد ولما اطلق ما روي
 من حديث حذيفة وغيره واما ما في سنن الترمذي من ان
 كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون الصلاة
 فيضعون جنوبهم فمهم من نادر يعقود الى الصلاة فيجب
 حمل على الغاس وقال الخواص لا ذكر للغاس فسطحا
 والظاهر انه ليس بحيث لا تدنطه قليل اقول بل هو قد فسد

السور وقد قال الدقاق ان كان لا يعلم عامة ما قيل حوله كان
 حدثا وان كان يسهو حرفا او حرفين فلا واما توعد عليه السلام
 فليس حديث لا ند من خصوصياته ونقول له تبارك وتعالى
 قلبي وهو مرض يوجب ضعف القوى والمراد به هنا
 العقل على العقل بآي سبب كان فيمثل السكر وهو خفة
 لعرق الانسان وضابطه هنا كاللحم وهو ان يكون في
 مستند احتلاله وهو الاصح على ما في المجتبى وفي الخلاصة السكر
 حدث اذا لم يعرف به الرجل من المرأة وانما انتفى الوضوء
 بالغلبة على العقل لا بما فوق النور مضطربا ولهذا كانت
 نافذة في جميع الاحوال الا ترى ان المعنى عليه لا يثبت بالتبني
 بخلاف البناء وهو عندنا تزيل العقل وتثلبه وهو
 اقوى مما قبله **باب** ما كانت اوسهوا وهي ما تكون
 مسوعة له وجبراته سواء ظهرت اسنانه او لا والفتك
 ما يكون مسوعة له دون غيره وتبطل به الصلاة دون الوضوء
 والتبسم ما لا يسمع اصله وليس يبطل لواحد منهما وقتد بالغ
 فقهته الصبي لا تبطل وضوءه وتبطل صلته **في صلاة**
مطلقة اي ذات ركوع وسجود او ما يتوهمها من اليا فلا
 تنقض الفقهته في صلاة جنازة ولا سجدة تلاوة وتنقض
 في نافذة على الدابة وقال مالك والشافعي واجد لا تنقض
 الفقهته وضواها لو تنقضت في الصلاة لم تنقض خارجها
 وفي صلاة الجنازة وسجدة التلاوة كباقي الواقف ولما
 ان القياس ما ذكره ولكن تركناه فيما اذا كانت الفقهته في
 ذات ركوع وسجود بما رواه الدارقطني عن ابي هريرة وعمران
 ابن حصين والطبراني عن ابي موسى الاشعري واللفظ قد قال
 بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس اذ دخل

رجل فتردى اي وقع في حفرة كانت في المسجد وكان في بصره
 ضرر فضحك كثير من القوم وهو في الصلاة فامر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من ضحك ان يعيد الوضوء والصلاة
 ولنا ايضا ما قد منا من قوله صلى الله عليه وسلم يعاد الوضوء
 من سبع وقوله من ضحك في الصلاة فقهته فليعد الوضوء
 والصلاة فانه روى مرسلنا ومسندا وقد اعترف اهل الحديث
 كلهم بصحة مرسلنا والمرسل حجة عندنا وعند الجمهور ما رواه
 مسندا وعن عدة من الصحابة كابن عمر وعبد الخزامي وابي
 موسى الاشعري وابي هريرة وعمران بن حصين وقد استوفى
 صاحب التيج الكلا على الطرق كلها ولينقصر بها على طريقين
 طريق ابي عمر وهو ما روى ابي عدي في الكامل من حديث عطية
 ابن يقية حدثنا اي حدثنا عن ابن قيس السكوني عن
 عطاء بن ابي عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك
 في الصلاة فقهته فليعد الوضوء والصلاة واما الطعن فيه
 بان يقية مدلس فكانه سمعه من بعض الضعفاء وحدثنا
 قد فزع بانه صريح بنيد بالحدث والمدلس الصدوق اد
 صرح بالحدث تزول لائمة الله ليس ويقية من هذا القبيل
 وطريق يعبد وهو ما روى ابو حنيفة في مسنده عن منصور
 ابن زاذان الواسطي عن الحسن بن سعيد بن ابي عبد الخزامي
 عنه صلى الله عليه وسلم قال بينا هو في الصلاة اذ اقبل
 اعمى يريد الصلاة فوقع في رابية فطم البراي وسكون الموحدة
 ففتحته اي حفرة فاستضحك القوم فقهته فليعد الوضوء
 صلى الله عليه وسلم قال من كان سكر فقهته فليعد الوضوء
 والصلاة وقيل ومعبد هذا الا حجة له فهو مرسلنا ايضا
 ورد بان معبد الذي لا صحة له وهو معبد البصري المحمدي

الذي كان الحسن يقول فيه اياكم ومعه فانه ضال مضل ومعه
هذا هو الخراج كما هو مصرح في مسند ابي حنيفة ولا شك في
صحته ذكره ابي سدة وابو نعيم في الصحابة وروايه حديث
جابر انه لما راى النبي صلى الله عليه وسلم نجبا امره فبعث معه
وكان صغيرا فقال ادع السناة الحديث **والباشرة**
الفاحشة وهي ان يمس فرجه فرجها وهو منتشر الالة وقال
محمد انما ينقض اذا خرج المذي لان النافق خارج المحس ولها ان
الباشرة على هذه الصفة لا تحلوا غالبا عن مذي فجعل الغالب
كالمحقق احتياطا وفي القينة وكذا المباشرة بين الرجل والعلام
وكذا بين الرجلين نوجب الوضوء عليها ثم عيارات الكبر الكبت
منظاهرة على ان الصحيح والمفتي بقول محمد لا مس المرأة اى
لا ينقض الوضوء من المرأة سواء تكون احفاة المصدر الى فاعله
او مفعوله وهو قول علي وجماعة من الصحابة وقال الشافعي
واحد ينقض من المرأة التي غير محرمة وضوء الماس وهو قول
عمر وبعض الصحابة لقوله تعالى او جاء احدكم من القايظ او
لمستم النساء بفقر الله ما قرأه حمزة والكسائي وحقيقته للمس
المس لقوله تعالى فليسوه بايديهم وقال مالك ينقض بالمس
اذا كان يبتدبه ولنا ما في الصحيحين من حديث عائشة انهما
قالا كنت انا وبين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلاني
في قبلته فاذا سجد غزني فقبضت رجلي واذا قام سبطتهما
وما في السنن الاربعة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقبل بعض ارجلهم ثم يصلي ولا يتوضأ ورواه البراء في
مسنده باسناد حسنه واجيب عن الامة بان المس يكتفى
به عن الجماع وحمل الامة عليه اولى لتوافق قراه لمستم فانه
مفسر بالجماع عند الجمهور وقد قال ابي عيسى المراد بالمس الجماع

٢١
المراد ان الله حتى كنى بالحسن عن القبيح كما كنى بالمس عن الجماع في
قوله تعالى وان طلقتوهن من قبل ان تمسوهن والمراد بالجماع
بالجماع ولان الامة بقدر بيانها تكون التبرع بالجماع المصغر
والاكثر ولا الذكراى ولا ينقض الوضوء من ذكره او ذكر غيره
مطلقا وقال الشافعي ينقض اذا كان بطن الكف او بطن
الامصابع وبه قال مالك اذا كان عن شهوة وقال احمد من
الفرج ينقض الوضوء ذكره اذا كان اثنى لما روى احمد والطحاوي
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
افقني احدكم يديه الى فرجه ليس دونه حجاب فقد وجب
عليه الوضوء وروى اصحاب السنن الاربعة عن بسرة بنت
صفوان انه عليه السلام قال من مس ذكره فليتوضأ ولنا
ما رواه الجماعة انه ابن ماجة عن قيس بن طلق عن ابي عبد الله
صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال
هل هو الا بضعة منك يفتح الموحدة اى قطعة من جسده
قال القزويني هذا الحديث احسن شئ يروى في هذا
الباب ورواه ابي حبان في صحيحه ورواه الطحاوي وقال
هذا حديث مستقيم غير مضطرب في اسناده وصحته فهو
حديث صحيح معارض بالحديث بسره واما ما قيل من ان المراد به
المس بما يملك فرد بان تعليله عليه السلام بما في ذلك قال
بعض المحققين ان الحديثين لم يثبتا من الطعن فيهما والحق
انما لا يثبتان عن درجة الحسن لكن يترجح حديث طلق
لان الرجال اقوى في الحال لانهم احفظ واعين للاقوال
وقد ثبت عن علي وعمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وابن
عباس وحذيفة بن اليمان وعمران بن الحصين وابي الدرداء
وسعد بن ابى وقاص انهم كانوا لا يرون التفتن منه وان روى

التقص عن غيرهم كعمرو وابنه وابي ايوب الاصماري وزيد بن خالد
وابي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر وعائشة -
رضي الله عنهم اجمعين ذكره ابن القيم في شرح الآثار المطاوي
لا تعلم احد من الصحابة اثنى بالوضوء من مس الذكر الا ابي عمر
وقد خالفه في ذلك اكثر قتائل وتبرقانه على تعدد رواياتهما
اذا انفارضا تساقطا والاصل عدم التقص وان سلكنا طريق
الجمع جعل مس الذكر كناية عما يخرج منه وهو من اسرار البلاغة
يسكتون عن ذكر الشئ ويرمزون عليه بذكر ما هو من روايته
فلما كان مس الذكر غالبا يراى خروج الحدث منه ويلازمه
عبر عنه كما عبر الله سبحانه بالمحي من الغايط كما يعقد الغايط
لا جلد وحمل فيه فيطابق طريق الكتاب والسنة وكذا الخلاف
في مس الذكر **فرض الغسل** بالضم اي الاغتسال **عسل** في
وانقد بالفتح مصدر غسلت وبه قال احمد في ائتي الروايتين
وقال مالك والشافعي غسلها سنة في الغسل كالوضوء
فهما فرضان كما قد منا ولنا في العرق بهما ان المأثور به في الوضوء
غسل الوجه وهو ما يقع به المأثور جهة ولا موار جهة يد اخل
الغيم والارفا والمأثور به في الجنابة غسل جميع البدن على وجه
المأبغة لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا فما في غسله حرج
كداخل العين سيقط وما لا جرح فيه يبقى وداخل النخ والارفا
مما لا جرح فيه وايضا يغسلان عادة وعبادة لغلا في الوضوء
وفرضا من النجاسة الحقيقية فمثلها نفس الكتاب والله
اعلم بالصواب واما استدلالنا بقوله عليه السلام كما رواه
ابوداود عن عمار ومسلم عن عائشة عشرين الفطرة وعدنها
المضمضة والاستنشاق فمدفوع بان كونهما من الفطرة لا ينبغي
وجوبهما الا بالدين وهو اعم منه فلا يعارضه قال تعالى فطرة

الله التي فطر الناس عليها وورد كل مولود يولد على الفطرة وروى
الدارقطني عن ابي هريرة لكن بسند ضعيف جدا انه عليه السلام
جعل المضمضة والاستنشاق فريضة للجنس وفي رواية انه
عليه السلام جعل المضمضة والاستنشاق في الجنس ثلاثا
وقد انعقد اجماع على اخراج اثنين منها عن العرق فينبغي
مرق واحدة وانما في العهد انه من انه عليه السلام قال انما
يعني المضمضة والاستنشاق فرضان في الجنابة سنتان
في الوضوء فلا اصل له وروى ابو حنيفة عن عثمان بن راشد عن
عائشة بنت عمر عن ابن عباس فيمن نسي المضمضة والاستنشاق
قال لا بعد الا ان يكون جنبا ومثله يترك القياس وان ادعى
الشافعي ان عثمان وعائشة الراويين غير معروفين ببلدهما
اذ عدم معرفته بحالهما بعد عهده بهما لا ينبغي معرفة من اخذ
عنهما وفي الظاهرية ومن اغتسل وبين اسنانه طعامه لا بأس
به لان ما بين الاسنان رطب فيجوز المأثور الى ما تحته وقال الاستاذ
على البردوي يجب عليه غسل ذلك الموضع وينبغي ان يحمل
الاول على حال تخلخله والثاني على عدمه ولو نسي المضمضة
لترشها ما واثق على جميع فدا جزا ولا فلا والدرن الياس
في الارف كالخبز المصنوع والعجين يمنع **وكل البدن** اي
وغسل جميع بدنه مرة واحدة مستوعبة للشعر والبشرة لقوله
عليه السلام تحت كل شعرة جنابة فلبوا الشعر واتقوا البشرة
رواه ابوداود والترمذي وقوله عليه السلام من ترك شعرة
من حسبه ولم يغسلها فعل كذا وكذا من التار وقال علي كرم
الله وجهه فمن لم يأت بشعره وكان يحزه كذا روى في
الامامه فيجب غسل السرة وفرج المرأة الخارج وداخل القلفة
عند بعض المشايخ ولو كان في الاذن ثقب فان كان فيه قرط

وطن ان الماء يصل اليه لا يتحرك حركه وان لم يكن فيه قوط فان كان
 لا يصل الماء اليه الا بالتكلف ارتكبه وان كان كحال ان امر الماء
 عليه دخل وان لم يمر لم يدخل امر الماء وجره كالسرة لا سيما
 بالنسبة الى السمات ولا يتكلف بادخال شيء ولا يفر ما ينتفع
 من غسله في الماء بخلاف ما اذا قطر فيه كلبه او اكرهه ^{وسمته}
 وفي نسخة سنته اي يسين في الغسل ^{ان يغسل به}
 اي الى رجليه او لا لانها الله التطهير ^{فربما كانه فطنة النجاسة}
 فيشمل قلبه ودبره وان اختلف في اللغة بالقلب ^{والموت}
 اي سنة اي الحقيقة عن بدنه ان كانت عليه لبلا تشيع
 باسالة الماء ولا يعني ذكرها عن ذكر الفرج كما ظنه شارح الكفر
 لان تقدم غسلها هنا سنة وان لم يكن فيه نجاسة كتقدير
 الوضوء على مسح الرأس على الصحيح وهو ظاهر الرواية لقوله
 ميمونة نوضا وضوءه للصلاة الحديث كما سيأتي وان روي
 الحسن عنه ان غسله لا بد منه ^{ثم نوضا الى رجليه}
 هذا الاستثنا ثابت في بعض النسخ فهو مستقل اي يغسل
 اعضا وضوءه او يستعمل اجزاء الماء غسلها فانه يؤخره الى
 اخر الامر ^{ثم يغسل الماء على بدنه ثلاثا ثم يغسل رجليه}
 لا في المستنقع بصيغة المفعول اي جميع الماء المستعمل
 بل ان كان اعتساله في مكان كمنع فيه الماء لو اعتسل على
 نوح او حجر او قيعاب غسل رجليه ^{وشر في المواضع الثلاث}
 للتراخي في الرتبة مع الاما الى الترتيب والى حوازم الملة فان
 الموااة ليست بشرط عندنا وكان الاولى ان يعطى بالواو
 والفاء انه حاضر واظهر واصل ذلك ما روي احياب الكتب
 الستة عن ابن عباس قال حدثني خالي ميمونة قالت
 ادبنت اي قرئت لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسله

لا في المستنقع
 لا في المستنقع
 لا في المستنقع

من الجنبات بكسر العين اي ما يغتسل به فغسل كفيد مرتين او
 ثلاثا ثم ادخل يده في الماء ثم افرغ على فرجه وغسله شماله
 ثم ضرب شماله الارض فذلكها ذلكا شدة يد التوضا وضوءه
 للصلاة ثم افرغ على راسه ثلاث حفات كل حفة ملاء
 كفيد ثم غسل سائر جسده ثم تيمم عن مقامه ذلك فغسل
 رجليه ثم استناب بالماء بل فرده ثم كسفة الصب ان يغسل
 على فكيه الا من ثم افرغ يديه ثلاثا ثم على سائر جسده او يبدأ
 بالراس وهو الاظهر الحديث ميمونة وغيره من عدة احاديث
 او ردها الجاري في جامع ^{وكيف لذات الصغيرة اي}
 لصاحبة الشعر المصفور ان يتبل اهلها اي اصل الصغيرة
 وفيه اشعار بان لا يجب عليه بل دوايها وعصرها كما قال
 بعض المشايخ والصحيح انه يجب غسل الذوايب وان
 حازرت القد من ثم افرغ دوايها ثلاثا هو وصول الماء
 الى اصول الشعر حتى لا يكفي استئصال الحاصل بالمسح كمن في
 المتنقط انه اذا لم يصل الغسل بغض البدن فمسحه بيده حتى
 ابتل جسده كله اجره واحترز بذات الصغيرة عن ذي
 الصغيرة فانما يجب عليه نقصها في الصحيح وانما اذا كانت
 الصغيرة منقوشة فيجب ابطال الماء الى اثنا الشعر كما في
 الحديث لعدم الحج وانما لا يجب عليها نقص صغيرها لما روي
 الجماعة عن الجاري عن ام سلمة قالت قلت يا رسول الله اني
 امرأة أشد صغر راسي افا نقضه لغسل الجنابة وفي رواية
 للحبيصة والجنابة فقال لا انما يكفك ان تحشي على راسك
 ثلاث حبات ثم تعين عليك الماء فتطهرين والصغير يغتسل
 فسكون وقتل بطنها ولما في اي داود من انهم استغفروا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال اما الرجل

فليست راسه فليغسله حتى يبلغ أصول الشعر وأما المرأة فلا
عليها أن لا تغتسل لتعرف على راسها ثلاث غزوات يكفها
وفي رواية لمسلم عنها إذا اغتسلت المرأة من حيضها انقضت
الحديث لكن روى الدارقطني عن أنس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا اغتسلت المرأة من حيضها انقضت
شعرها انقضا وغسلت كحصى واشتات فإذا اغتسلت من
الحبابة عبت على راسها الماء وعصرتة وأوجب مالك ذلك
في الغسل كما في الوضوء وأوجب أبو يوسف في الغسل وجده
ما في الغسل من المبالغة **ووجه تكسر الحاء** أي سبب
وجوبه أي فوجبه فإن الموجب الحقيقي هو أن يستسجى نداء
الإنزال أي نزوله وخروجه وهو من المرأة رقيق أصغر من
الرجل غليظ أبيض ولا يجتهد كراحمه الطلع ذي دقي وفي
بعض النسخ ذي قوة أي دقي وغلبة وشهوة أي وذو شهوة
وكانت عطف تغمر **الانقباض** أي انقباض المني عن الظهر
حتى لو أتت من غير شهوة بأن حمل شيئا ثقيلا أو ضرب على ظهره
فسبقته المني لا يغسل عليه وبه قال مالك وقال الشافعي عليه
الغسل لما روى مسلم وأبو داود عن أبي سعيد الخدري قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما المني الماء أي الغسل من المني هو
واجب إذا هو خطاب جارح أي أمر ولنا قوله تعالى وإن كنتم
جنبا فامسحوا بالجنب من قضا شهوته لأن الرجل إذا قضى شهوته
من المرأة جانبها والحديث يحول على الخروج شهوة لأن الأمر فيه
للعهد الذهني أن الماء المعهود وهو الخارج عن شهوة كيف وهو
متناول لما لا يوجب الغسل كالمذي ومحوه وربما يأتي على أكثر
الناس جميع عمره ولا يرى هذا الماء مجردا عن شهوة إذ حصوله
أنما يكون يفرز على الصلب ويخوه على أن يمنع وجوده في بدو

شهوة

شهوة المني ترى إلى تفسير عائشة المني بأنه أي من نكسر منه
الذكر وانكساره لا يكون إلا من شهوة كذا ذكره بعض المحققين
وفيه بحث لا يخفى على المدققين وقال أبو يوسف لا بد من بقا
الشهوة عند خروج المني من ذكره واكتفى أبو جودها عند
انقباضها من الصلب احتياطاً مع الاتفاق على أنه لا يجب
الغسل إذا انفصل عن مقره شهوة إلا إذا خرج على راسه ذكر
وتظهر برئته فمن استمنى بكفه واسك ذكره حتى سكنت
شهوته فخرج المني بلا شهوة وفمن اغتسل قبل البول والنوم
والخشي ومحوها ثم خرج منها بقتية المني حيث يلزمه الغسل
عند خلا قاله وقولها أحوط كما لا يخفى **ووجه حشفة**
وهي فوق موضع الختان من راس الذكر أو قد رهاها
كانت مقطوعة ولو من مقطوع الأنثيين في قتل أو دسوانا
لم يقل وألقا الختانين كما في الحديث إلا في لأنه لا يشاؤن الدبر
ولأن الحاصل في القبل أيضا ليس بالحقا حقيقة وإنما هو محاراة
لأن ختان المرأة على الفرج فوق مخرج البول ومحل البوطي أسفل
والختان سنة للرجل تكرمه لها إذا جماع الختونة الذوق في تطهير
الفخذ سنة فبها غير أنه لو تركه يحرم عليه إلا من خشية الهلاك
ولو تركته هي لا على الفاعل وهو طاهر لأن الحد واجب عليه
اتفاقا **والسجود** أي ما عند أبي يوسف ومحمد فلا بد من واجب
عليه الحد الذي احتياط في تركه فلا بد من يجب الغسل الذي احتياط
فعله أولى وأما عند أبي حنيفة فلا بد من احتياط في الحد تركه
وفي الغسل فغله وقالت الظاهرية لا يجب الغسل بدو الإنزال
كما في الصحيحين عن أبي بن كعب قال سألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الرجل يصيب من المرأة ثم يكسل فقال يغسل ما أصاب
من المرأة ثم يتوضأ ويصلي فقال أكسل الرجل في الجماع إذا خالط

اهلله ولم ينزل ولما ما روى مسلم عن ابي موسى الاشعري قال
 اختلفت رخص من المهاجرين والافاضة فقال لا افاضة روي لا يجب
 الغسل الا من الدفق او من الماء قال المهاجرون بل اذا خالطه
 فقد وجب الغسل فقال ابو موسى انا اشفيكم من ذلك قال
 فاستاذنت علي عايشة فاذن لي فقلت يا احاه اني اريد ان اسالك
 عن شيء وانا استحيك قالت لا تستحي ان تسالني عما كنت عنده
 سايلا عنده احك التي ولدتك فانما انا امك قلت فما يوجب
 الغسل قالت على الخبير سقطت قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا جلس احدكم بين شعبها اربع وحس الختان الختان
 فقد وجب الغسل وفي مستند عبد الله بن وهب انه عليه
 السلام قال اذا التقيا الختان وغابت الخشعة وجب
 الغسل انزل او لم ينزل ولغظ ابي شيبه في مصنفه وتوارت
 الخشعة وفي الترمذي وابي ما حقه عن عايشة رضي الله عنها
 اذا جا وزا الختان الختان وجب الغسل فعلمته انا ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا ولا يعارضه قوله صلى الله
 عليه وسلم انما الختان الماروي ابو داود والترمذي ومحمد
 ان الغتيا التي كانوا يغتسلون انما الختان الما كانت رخصه رخصها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم امر بالاعتسال وفي رواية ثم
 امرنا فهذا مخرج بالنسخ وان الما موجود فيه لقد يرا انه
 سبب النزول اذ الغالب في مثله النزول وهو تنقيب عن بصره
 فاقم السبب الطاهر وهو الما لقام مقام النزول احتياطا
 ذكرناه ما ثور لان هذا الفعل اقيم مقام النزول في حق وجوب
 الحد فلان بقدر مقامه في وجوب الغسل اولى ولهذا اخرج
 على رضي الله عنه على الافاضة فقال توحيون الرجلين والوجوه
 فما عان الما ثم السببية موجودة على الكمال في الايلاج في الدبر

لكونه

لكونه سببا لخروج النى غالبا كما لا يلاج في القبل لا ستر الكفا في دعي
 النزول ويجب على المفعول به وان لم يكن سببا لنزول ما يسه
 احتياطا لوجوب الغسل ثم مطلق الايلاج في الدبر يتناول
 الذكر في القبل والدبر والايلاج الاصبع وفي الايلاج الاصبع الدبر
 خلاف في ايجاب الغسل ^{روى الترمذي} اي عمده ليدخل
 الدبر في الروية يستعمل في معنى العلم باتفاق اهل اللغة ومنه
 رايته اسم الكبر كل شيء ^{المعنى} بالنصب على المفعولية او المذني
 يفتح الميم فيسكون معجمة وتكسر المعجمة وتشديد الباء يخرج من
 الرجل عند الملاعبة مع اهله وهو يارفق بغيره الى البياض
 واما ما يخرج من المرأة فيسمى القذا بفتح القاف والذال المعجمة
 يعني اذا استيقظ النائم فوجد بطلا فان كان ميا يجب
 عليه الغسل تذكرا احتلا ما او لم يتذكر وكذلك ان كان مذيا
 وقال ابو يوسف لا غسل عليه ان راي مذيا ولم يتذكر احتلا ما
 لان خروج المذني موجب للوضوء لا للغسل حال التيقظ فاحرى
 ان لا يوجب في الما روي اخذ خلف بن ايوب وابو الليث
 لكونه اقبس ولما ما روي ابو داود والترمذي عن عايشة قالت
 سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البلى ولا
 يذكر احتلا ما قال يغتسل وعن الرجل يرى انه قد احتلم ولا
 يجد البلى قال لا يغسل عليه فقالت امرسامة يا رسول الله فالمرأة
 ترى ذلك اعلمها الغسل قال نعم انما النساء شقائق الرجال
 ولان النور فطنة الم احتلام فحمل عليه ثم كتمل انه كان ميا فرق
 بواسطة الجهل والاحتياط لان في باب العبادات وانما
 فتية بالمستيقظ انه لو افاق السكران والمعنى عليه فوجد مذيا
 لا يغسل عليه لانه وجد سبب خروج المذني وهو السكر والاعيا
 فيجان عليه وتوحيجه ان الما لا بد له من سبب وقد ظهر في النور

وان لم يتذكر اخلا ما يكونه فطنته فان راحته اليوم فقيح الشهوة
مع اخمال حدوث الرقة فاعتبر فيها احتياطا ولا كذلك المغمى عليه
والسكران لانه لم يظهر فيها هذا السبب **وانقطاع الحيض**
لقوله تعالى ولا تقرنوهن حتى يطهرن يتشدد الطأى فيغتسلن
فان منع البرج من القربان الذي هو حقه وجعل الغسل غاية
لذلك المنع دليل على وجوب الغسل والنقاس اى وانقطاعه
لما جماع والقياس على الحيض **لا وطى بهيمة** اى لا يوجب الغسل
وطى البهائم كذا وطى بهيمة وصغيرة لا تشتهى **لا انزال لقصات**
السببية في اقتضا الشهوة وقال مالك والسائغ لا يشترط
الانزال فيها اعتبارا لغيرها **ومن اى الغسل للمجمعة**
بضمتين ويسكن الممارقة ابوداود والترمذي والنسائي عن
قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم
المجمعة فيها وضعت ومن اغتسل فهو افضل وهو مذهب جمهور
العلماء وفقها الاصا رحمى الاعصار وهو المعروف من مذهب مالك
واما ما به الا بزار وقيل انه قال بوجوبه لظاهر قوله عليه
السلام والغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم اى بالغ رواه
مسلم عن ابي سعيد الخدري وابا بوا عند مالك معنى واجب فساكه
لازم ثابت جمعا بين الحديثين وقيل الحديث الاول ناسخ
للحديث الثاني والدليل على تأخير ما رواه ابوداود عن عمرته
ان ناسا من اهل العراق جاوا فقالوا لابي عباس ان ترى الغسل
واجبا يوم الجمعة فقال لا ولكنه خير او خير لمن اغتسل ومن
لم يغتسل فليس عليه بواجب وسأخبركم كيف بدأ الغسل كان
الناس يجهلون بلبس الصوف ويحكون على ظهورهم كان
سجدهم عبقا تنقار بالسقف انما هو عرش فخرج النبي
صلى الله عليه وسلم في يوم جارد وعرق الناس في تلك الحروف

حي

حتى مات منهم رباح اذى بذلك بعضهم بعضا فلما وجد النبي صلى الله
عليه وسلم تلك الرياح قال يا ايها الناس اذا كان هذا اليوم هو
اغتسلوا ولبيس احدكم امثلا ما يجد من دهنه وطيبه قال ابن
عباس ثم جاز الله بالخير وليسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسع
سجدهم وذهب بعض الذي كان يوذى بعضهم بعضا من العرق
ثم هذا الغسل ليوم عند الحسن بن زياد وللصلاة عند ابي يوسف
وهو اوضح لقوله عليه السلام اذا جاء احدكم من الحجته فليغتسل رواه
الشيخان عن ابي عمر **والعبدى والاحرام وعرقه** اما العبدان
وعرقه فلما روى ابن ماجه في سننه والطبراني في معجمه عن ابن
عباس انه عليه السلام كان يغتسل يوم العبدى والزارقى
مسند من حديث الفاكهة ابن سعد وهو ضجى مشهور
ولا يعرف له غير هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة واما الاحرام
فلما روى الترمذي والدارقطني عن جابر بن زيد بن ثابت عن
ابيه انه صلى الله عليه وسلم تجرد لا هلاله واغتسل والمعنى
انه كان يتجرد لا حراره ويغتسل سوا كان حيا وعمره فيفقد
المواظبة الدالة على كونه سنة ومن العزوع ان الجنب اولى بالما
المباح اذا وحده هو وحيض او معد ميت ونيم الميت والحيا
وكذا من الحدث **وبتوضأى** أى المتوضأ او بريد الصلاة والاول
ان يقرأ مجمولا ولو قال يتطهر كان له واظهر **بما السجدة**
المطروا لندى والبلح والبرد الذي بين القول تعالى وانزلنا
من السماء ماء طهورا وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به **والارض**
اى وبماها من العيون والبار والعدلان لقوله تعالى لم تر ان
الله انزل من السماء ماء فسلطه نيا بيع في الارض ومنها ما ليجار
لما روى مالك واصحاب السنن الاربعه عن ابي هريرة ان

يقن

رجله سال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انما تركه
 الجرح ونخل معنا القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا اقتنوصنا
 من الجرح فقال عليه السلام وهو الظهور ما وه الكل ميتة محمد
 الترمذي وقال سالت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث
 فقال حديث صحيح وروى ابو داود والترمذي من حديث
 الحسن بن علي بن فضال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يبر
 تلقى فيها الكلب اي حرقها وكور الكلاب والتمت فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ظهور لا يجسد شي وحسنه
 الترمذي وصححه ابن القطان وكذا قال الامام احمد هو حديث
 صحيح فحينئذ يستدل بالقدر الصحيح على ظهوره الماء بالاجماع
 على تجسده بتغير وصفه بالجمادى اما الله لا يتجسد الا اذا
 تغير عما قال مالك فلا اولم يكن الاستدلال عليه نصرا حديث
 وهو قوله لا يجسد شي الاجماع على تجسده بالتغير بعيد ان
 ظاهره غير مراد على ان ما رواها كان جارا في البساتين كما رواه
 الطحاوي بسنده عن الواقدي **وان** غير اي لون وطعم وان
بالكت نفع الم اى طول البت هو مصدر المكث نفع الكاف
 ومنها والاسم منه المكث بضم الم وكسرها وذلك لبقا اسم الماء
 عليه **او احتلط** به طاهر كالاثنان والزعفران والصابون
 والورق الواقع في المياه من الخريف لان النبي صلى الله عليه وسلم
 اغتسل يوم الفتح من قمعة فيها اثر العين رواه النسائي
 والابن بك بتغير ومما يدل على ذلك ما رواه الشيخان عن ابن
 عباس ان رجلا كان واقفا مع النبي صلى الله عليه وسلم فوقفته
 ناقته وفي رواية فوقفته وفي اخرى فقصعت اى كسرت
 عنقه وهو محرفات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اغسلوه باوسر وكفوه في ثوبه الحديث ولا تحنطوه ولا تحمروا

راسد

ادو

راسد فان اسد عز وجل يبعثه يوم القيامة ملجيا وليس في الحديث
 ان الماء على بالسدر كما ذكره صاحب المهداية واما غطيه راس
 المحرم وتطيبه حال موته عندنا فما حوذه من دليل اخر ياتي في محله
 والميت لا يغسل الا بما يحوز للمحي ان يتطهر به وروى مالك في الموطا
 من حديث امر غطيه قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين توفيت ائبته فقال اغسلها ثلاثا او خمسا او اكثر من ذلك بما
 وسدر واجعلني في اخره كما قوراوشيا من ثوب الحديث والعسل
 بالاسد والسدر لا يتصور الا غطيط السدر بالماء او بوضعه على الجسد
 وصب الماء عليه كيف كان فلا بد من الاحتياط والتعريف
 فيكون **نما لا يضر الا اذا** **الرحمة** اي الطاهر واختلفا طه
جميع الماء وهو الرقة والسيلان بان غلب الطاهر المحالط على الماء
 والصحيح انه لا يعتبر غلبة اللون كما قال محمد بن يعقوب الا حرا
 كما قال ابو يوسف ونقل بالعكس عنهما فكان لهما روايتان
 وقال مالك والشافعي لا يرفع الحدث بما غالب على شى طاهر
 كاشنان وزعفران مع الاتفاق على ان الماء المطلق يزيل الحدث
 وان المقيده لا يزيله اذ الحكم من قوله الى التيم عند فقد المطلق في النفس
 والخلاف في الماء الذي خالطه الاشنان او نحوه مبنى على انه هل
 تقيد بذلك او لا وقال لا تقيد به لان ما الزعفران وحن
 لا تنكر ان يبقا ذلك ولكن لا يمنع مع ذلك ما دار المحالط بغيره
 اذ يقول القائل فيد ما من غير زيادة كما في المذ والسيل حالة
 عليه لون الطين عليه واصافته المذ للمعرف كاصافته للبير
 او للمعين لا للتقيد بما البطخ والعرق بين الاقناتين عدم
 صحة يقي الماء في الاولى وصحته في الثانية فحيث لم يصح النفي
 وقيل الاطلاق كان مطلقا وزعم حكم من ان الله الحكيم شرعا
 اذ قاله بالانفا عده وهو بان يحدث له اسم على حدة ولزوم

التقييد بغيره فانه لو كان الما مطلقا في اطلاقه
على المجموع حينئذ يكون اعتبار الغالب عدما وهو عكس الثابت
لغة وعرضا وشرعا ^{او غيره} اي او غير اذا غيره الخاطا الطاهر ^{طحا}
اي من جهة الطبخ لانه حينئذ ليس بما مطلق لعدم مرتبته عند
اطلاق اسم الما ولا يعني بالمطلق الاما يتبادر عند اطلاقه وهو
اي الطبخ بمعنى المطبوخ ^{ما يقصد به التغطية} حملة جالدة
وقد به لانه لو كانت التغطية تقيد به كالسهم والاسنان
يطبخ بالما فانه يتوفا به الا اذا خرج الما عن طبعه وان اختلف
به اي بالما ^{يحس} بفتح الحيم ويجوز كسرهما اذا التجس لا علوا
عن الجاسة فتقرم عينا بالاولى فان كان اي الما جاريا
اما حقيقة وهو ما تبعه الناس جاريا وقيل ما لا يتكرر استعما له
او ما يذهب بغيره والحقوا بالجارى حوض الحمام اذا كان الما
نزل من اعلاه حتى لو ادخلت القصعة الخمسة او اليد الخمسة
فيه لا ينتحس واما حكما كما اشار اليه بقوله ^{او عشر في عشر}
قال عامة المشايخ وعليه الفتوى كما قال ابو الليث وقتل ثمان
في ثمان واثنى عشر في اثنى عشر وفي الهداية وغيرها تعتبر بذراع
الكراسين توسعة على الناس وهو سبع شتات ليس فوق
كل شتة اصبع قائمة وفي الخائنة يعتبر بذراع المشاحنة
لانه البق بالمسوحات وهو سبع شتات فوق كل شتة
اصبع قائمة وفي المحيط الإصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراع
وفي شرح الوقاية وانما قدرنا الغد برعشر في عشر بناء على قوله
عليه السلام من حفر براقله حرمها اربعون ذراعا فيكون له
حرمها من كل جانب عشرة اذرع فتقرم من منع غير صاحب البئر
عن حفر بئر في العشر لا يجذب الما الى ما يحفره من عدم مدغم عن
الحفر فيما ورد ذلك لعدم الجذب الما اليه اعتبار العشر والعشر

هذا

هذا خلاصة كلامه وفندي تطرأ لنا كون حرم البئر عشرة اذرع
من كل جانب قول البعض والصحيح انه اربعون من كل جانب
كما سياتي ان شاء الله تعالى في محله لا تحس اي لا تنكشف
^{ارصد بالعرف} اي بالاعراف بكف واحد او بكفين وقيل يعتبر
تقدير عمقه بذراع او شبر لا يحس بفتح الحيم وضمتها وهو مخروم
على جواب قوله فان كان ويجوز رفعه اما عدم جاسته الجارى
فان عدم اثر الجاسة دليل على عدم بقاها واما عدم جاسته
العشر في العشر فلا في معنى الجارى وكلام المحقق ظاهر في عدم
جاسته موضع وقوع الجاسة وهو مروي عن ابي يوسف
وبه اخذ مشايخ بخارى وبلغ توسعة على الناس اذا لم يكن
الجاسة رتبة وفي المبسوط والبدائع والمعيد انه يحس واليد
اشار لغة ورك في محقره بقوله جاز الوضوء من الجانب الاخر
وعن ابي يوسف انه كما الجارى لا يحس الا بالتغير وهو
الذي ينبغي نصحه فينبى عليه عدم التفرقة بين الرتبة
وغيرها لما روى الطحاوي عن جابر روى سعيد قال كنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم في سفر فانهما الى عذريته جيفة
فكفنا وكف الناس حتى اتانا النبي صلى الله عليه وسلم فقال
ماكم لا تستقون فقلنا يا رسول الله هذه الجيفة فقال
استقوا فان الما لا يحس شئ فاستقمنا وارثونيا ومن المروغ
اذا وجد الما متغير اللون والريح يتوضا منه ما لم يعلم الله من
جاسته لان التغير قد يكون لطاهرا او كذا واعلم ان علما
اتفقوا على ان العذير العظيم في حكم الجارى واختلفوا فيما اذا يعتبر
بعد محرك طرفه عند تحريك الطرف الاخر بان لا يخفص ويرفع
من ساعته ثم عن ابي حنيفة تحريك الا غسالة لان الحاجة الى
الحياض منه اسد وهو رواية عن ابي يوسف وعنه تحريك اليد

توسعه على الناس وعن محمد بن بك التوضي لانه الوسط وهو رواية
عن ابي حنيفة وفي الغاية طاهر الرواية عن ابي حنيفة اعتبار
بغلبة الظن فان غلب على ظن التوضي وصول الجاسة الى الجانب
الاخر لا يتوضاه والى توضا قال وهو الاصح وقال ابو غصنه كان
محمد بن قيس بعشرين في عشر ثم رجع الى قول ابي حنيفة وقال لا اقدر
فيه شيئا لكن التقدير مختار ابن المبارك ومشاخ بلخ وجماعة من
المناحين قال ابو الليث وعليه الفتوى وقد قال صاحب الجاهلية
نزل العبر في مجال الوقوع فان نقض بعد لا يجنس وعلى العكس
لا يتطهر ولو كان الماله طول وليس له عرض او عرق بلا طول
فالاصح انه ان كان كماله بوضع طوله الى عرضه بصير عشر في عشر
يجوز التوضي منه ولا يجنس لوقوع الجاسة فيه لان اعتبار
العرض بوجوب نجس واعتبار الطول لا بوجبه فوقع الشك في
نجسه والاصل فيه هو الطهارة فيبقى طاهرا وان كان الكوف
به ورافقه رابعة واربعين وثمانية واربعين والمختار ستة
واربعون وفي الاصل ويتوضا من الكوض الذي يخاف ان يكون
فيه قدر ولا يستغنى عنه وليس عليه ان يسال ولا ان يدع التوضي
منه حتى يستيقن لقوله عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين سال عمر بن
العاص عن صاحب الكوض ان يرد السباع يا صاحب الكوض
لا تخبرنا ذكره في الموطا ولا بأس بالتوضي من جب بوضع
كوزه في نواحي الدار ويشرب منه ما لم يعلم انه قد نذر وتكره
للرجل ان يستخلص لنفسه اما يتوضا منه ولا يتوضا غيره
وقيل التوضي من الكوض افضل من التوضي من التبريد ان اهل
الاغترار لا يرون التوضي من الجاهل جازيا فمن توضا بها
لهم وفي الواقع وقتا اي الليث ان البول في الماء
الحار يكره واما البول في الماء البارد فمكره ثم اعلم ان

الشافعي

الشافعي قدره بقلتين وهي خمسة رطل بالعراقي وقبل ستمائة
رطل وقال اذا بلغها لم يجنس الا بالتغير لقوله صلى الله عليه
وسلم اذا بلغ الماقلتين لم يحمل الحث رواه اصحاب السنن
الرابعة عن ابن عمر وفي رواية اخرى لابي داود فانه لا يجنس
واخرجه ابي خزيمة والحكم في صحيحهما قلنا ضعف جماعة
منهم الحافظ ابن عبد البر والقاضي اسما عيل بن اسحاق وابو بكر
ابن الغري المالكين وقال البيهقي انه ليس بالقوي وقد
تركه القرطبي والروائي مع شدة اتباعها للشافعي وعن استاد
الحجاري علي بن المدني انه قال لم يثبت حديث القلتين
ولان ابي العباس وابن الزبير راى بترج ما زروا حين مات فيها
الزحجي ولو كان هذا صحيحا لما خرج به بعثة العمارة بالباهن
عليها به فعلم انه شاذ في حادثة تعم به البلوى فيرد كغير
الوضو بمسسته النار ثم حديث القلتين فضعفه ابو داود
لضعف الاضطراب في سنده كذا في مسنده ففي رواية لم يجنس
وفي رواية لم يحمل الحث قال البيهقي وهو غريب وفي رواية
لدا بلغ الماقلتين او بلا ثا لم يجنس وفي رواية اذا بلغ
الماربعين قلته فانه لا يحمل الحث وضعفه الدارقطني وذكر
ان جماعة يروون عن ابن عمر موقفا اذا بلغ الماربعين قلته
فانه لا يحمل الحث وفي رواية لم يجنس وفي رواية اخرى لم يحمل
حبشا قال الدارقطني وروى غيره واحد عن ابي هريرة فقالوا
اربعين غويا ومنهم من قال اربعين دلو وهذا الاضطراب
بوجوب الضعف وان وثق الرجل مع ما فيه من الاضطراب
في معناه ايضا حيث قيل معنى لم يحمل حبشا انه ينجس عن حمل
الجاسة فينجس كما يقال هو لا يحمل الحمل لا يطيقه وايضا
القلة مشتركة بين الجرة والقرية وراى الجمل واما قول الشافعي

في مسنده اخبرني مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريح باسناد لا يحضر في
 انه عليه السلام قال اذا كان الماقلتين من قلال هي لرجل يجيبه
 شي ويذكر انما فرقان والفرق يفتح الراء ستة عشر رطلا كذا
 في محل اللغة وقال ابن جريح رايت قلال هي القلعة تسع هو
 فرينين او قريتين وثبت قال الشافعي فلا حياط ان
 يجعل فرينين وتضع الكثر قال ابن عدي قوله في مقننه من قلال
 هي غير محفوظ لا يذكر الا من رواية معوية بن سفيان يكنى ابا
 بشر منكر الحديث وروي ابن عدي عنه عن ابن عمر مرفوعا اذا كان
 الماقلتين لرجل يجيبه شي والقلعة اربعة اصبع هذا خلاصة
 ما ذكره ابن الجهم من تخلص ما ذكره الشيخ يعني الدين في العبد
 في الامار وقد افرد به الناس بالتضعيف واعتبر ما لك اوصاف
 الماقلية كان الما او كثر القوله عليه السلام الا ان الما طار الا ان
 الما يتغير رجليه او طعمه او لونه بخمسة تخذ في قوله
 ان الما طهور لا يجيبه شي قلنا الحديث الاول غير قوي كما ذكره
 البيهقي والثاني ليس على اطلاقه لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يبولن احدكم في الما الدام ولا يغتسلن فيه من الجنابة اوله
 يغتسل منه اوفيه كما تهوروا بيتا الصحيح فلو لم يكن معسدا
 لما كان للمي عنه فائدة الا اذا غرطه او لونه او رجليه
 يتعلق بالما الكاري وما كوض جميعا فانه اذا اختلط الخمس
 باحدهما وغر احد اوصافه الثلاثة يصير نجسا وان لم يكن الما
 حاريا ولا عسرا في عشر على الوجه المذكور نجس ذلك الما الواقع
 النجاسة فيه قليلة كانت او كثيرة ولا بأس بموت ما
 الولد وهو ما يتولد في الما كالسمك والصدغ والسرطان
 وما يموت ما ليس له درسايل كالبق والذباب والعقرب
 والخنثى لقوله عليه السلام ما سئل ان كل طعارة وشراب

وقعت

وقعت فيه دابة ليس لها درسايل فانت فيه فهو حلال الكلد
 وشربه ووصوه رواء الدارقطني وقال لم يرفع الا بقية
 عن سعيد بن ابي سعيد الزبيدي وهو ضعيف انتهى واعلم
 ابن عدي كجهالة سعيد ودفعه بانه بقية هذا هو ابو الوليد
 روى عنه الامية مثلا المجاهد بن المبارك وزيد بن هارون
 وابن عيينة ووكيع والاوزاعي واسحاق بن ادهون وسعيد
 ونا هيك يستعبده واحتياطه قال يحيى كان شعبة
 ميملا لبقية حين قد مر بعد اد وقد روى لنا الجماعة الا البخاري
 واما سعيد بن سعيد هذا فذكره الخطيب قال واسمه عبد
 الجبار وكان ثقة فانتقت الجهالة والجهالة مع هذا انزل
 عن الحسن ولقوله عليه السلام اذا وقع الذباب في شراب
 احدكم فليعنه ثم ليترعه فان في احد جنا حية داو في
 اخر شفا رواء البخاري ورا دابوداود انه يثني جبارا
 الذي فيه الداء في رواية ابن ماجه والسنن فاذا وقع في
 الطعارة فامقلوه فيه فانه يقدر السم ويخرج الشفا ولو ان
 موته فيه لا بأس به لم يامر عليه السلام بنجسه الذي هو في
 العادة سبب لموته قال ابن المنذر ولا علم في ذلك خلافا
 الا ما كان من احد فولي الشافعي ثم اطلاق المص يقتصني انه
 لا فرق بين الموت في الما واللقا فيه بعد الموت ولا بين الما وباقي
 الما بعات وهو الصحيح وهذه المسئلة داخلة فيما قبلها لان
 ما يعيش في الما لا در فيه ذكره ابن الجهم وفيه نظر اذا لم ادر به
 غير ما في المولد بقربية المقابلة على انه قد يكون ماء في المولد
 ولد درسايل كالحترير الماي والكلب الماي فان اخرج انه لا بأس
 به بما في الكهالة والكافي لا يبعد ان يكون ماوي المولد مطلقا
 مما ليس له درسايل وعلامته ان ميتته اذا البقيت في السمس

ليس بشود بل بتيقن ولا يتوضاى ولا يرفع الحدث بما اعتصر
 يجوز فخر العالم ومدهاى بما اعتصره الخالق او المخلوق
 من شجرا و... لانه ليس بما مطلق والشجر مع ما ثبت من
 الارض كان له ساق اوله والثمر يشبه البذر والحبوب
 ولا يستعمل لغيره واجبه او مندوبه كالوضوء على الوضوء
 او اريد بها ان ينوي الوضوء حتى يصير عبادة او رفع حدث
 والحاصل انه عند ابي حنيفة وابي يوسف كل من رفع الحدث
 والتقرب وعند محمد التقرب كان مقدر رفع اوله وعند زفر
 الرفع كان معه تقرب اوله وانما حض محمد الاستعمال بالتقرب
 لانه انما هو بانساق نجاسة الذنوب اليه كما ورد في الحديث
 الدال عليه وهذا لا يكون الا بنية التقرب ليد ووافقنا الشافعي
 في الحديث خلافا لما لا كانه ما طاهر لا في محلا طاهرا فيبقى
 على حاله كما لو غسل به ثوبا طاهرا ولا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال انما طاهره ان يتغير ركيه او يولد او طهره نجاسة
 تحدث فيه لكن الحديث غير قوي كما تقدم عن البيهقي واعلم
 ان كلامهم دال على حكم الماستعمل بعد التوضي به وليس
 بداله على حكمه بالطهارة او عدها فنقول لم يثبت مشايخ
 العراق خلافا بين الامة الثلاثة في ان الماستعمل طاهر
 غير طهور واثبت مشايخ ما وراء النهر واختلاف الرواية
 فعلى ابي حنيفة في رواية الحسن عنه وهو قوله انه نجس
 نجاسة مغلظة وعن ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة
 انه نجس نجاسة مخففة وعن محمد وهو رواية عن ابي
 حنيفة وهو ان نجس ان طاهر غير طهور واختار هذه الرواية
 المحققون من مشايخ ما وراء النهر وغيرهم وهو طاهر الرواية
 وعليها الفتوى اما دليل النجاسة فما رواه مسلم عن ابي هريرة

قال

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسلن احدكم في الماء
 الدائم وهو جنب مع ما رواه ايضا عن جابر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا يقولن احدكم في الماء الراكد وفي سمن ابي
 داود انه عليه السلام قال لا يقولن احدكم في الماء الدائم ولا
 يغتسلن فيه من الجنابة ووجه الدلالة انه عليه السلام
 سوى في النهرين البول والماء والاعتسالة فيه لكن ابي يوسف
 قال لا يتحقق الاختلاف العلماء واما دليل الطهارة فما روى
 البخاري عن جابر قال مرضت فاناني النبي صلى الله عليه وسلم
 وابو بكر وهما منسيان فوجداني قد اغشى على فتوضا النبي
 صلى الله عليه وسلم ثم صب وضوءه علي فافقت فقلت
 يا رسول الله كيف اصنع في مالي كيف اقضي في مالي فلم يجبي
 بشي حتى نزلت اية الميراث وروى البخاري ايضا من حديث
 ابي حنيفة قال اثبت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في قبة
 حرام من آدم ورايت بلا لا اخذ وضوء النبي صلى الله عليه وسلم
 والناس يتدرون الوضوء فمن اصاب منه شيا يمسح به
 ومن لم يصب منه شيا اخذ من بلل يده ما حبه وفي المحيط لو
 ادخل الجنب يده في الماء لا يجزه استحسانا لانه ربما لا يمكنه
 استعمال الماء الا بالاعتراف منه فيسقط اعتبار دفعه
 للمغسورة وكل اصاب وهو الكلد قبل الدباغ دباغ اي بما
 يمنع النتن والفساد كالقرص والعفص والتريب والشمس
 واللقاح والريح المحمد التخفيف طهرا روى ابن خزيمة في
 صحيحه واتحam وفتح البيهقي في سننه وصححه عن ابن عباس
 قال اراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يتوضا من سقا فقل
 لانه ميتة فقال دبا عند يربل اخبثه او كسبه ولما في سنن
 الترمذي وصححه النساي وابن ماجه عن ابن عباس قال قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم اياها بديع فقد ظهر وفي
صحيح مسلم اذا دبع الاله اب دبع في الصحيحين عن ابن
عباس قال بقدق على مولاة ليمونة بشاة فماتت فربها
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل لا اخدمها بها
فدبغموه زاد مسلم فانتفختم به فقالوا انا ميتة قال
انا حرصا كلها وزاد الدارقطني او ليس في الما والقرطاني
لها وفي لفظ قال انا حرص عليكم لجا ورخص لكم في مسكها اي
جلدها وفي لفظ ان دباغة طهورا جرح هذه اللفاظ في
حديث يمونة ثم قال وهذه الاسانيد كلها صحاح وفي
البيان التجاري من حديث مسودة روى النبي صلى الله عليه وسلم
قالت ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم ما زلنا نذبح فيه
حتى صار شنا وقال مالك والشافعي نجاسته جلد الميتة
ولو دبع لما في السانين الاربعين من حديث الحكم بن عيينة
عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عبد الله بن عكرمة عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه كنت الى جهمينة فقتل موته ان لا تنفق
من الميتة بالهاب ونما عصب قال الترمذي حديث
حسن وعند احمد قبل موته بشهر او شهرين قال
البيهقي وحيا في لفظ اخر قتل موته بربعين يوما واجيب
بان حديث ابن عكرمة لا يوازي حديث ابن عباس في جهة
من جهات الترجيح الا اضطراب في متنه وسنده وكلاهما
وللاختلاف في صحته كما ذكره النووي في الخلاصة
وقال البيهقي وغيره لا صحته له ولهذا رجع احمد عن
قوله به اول حيث دل على انه وقع اخرا قتل وعلى تقدير
مساوئله ليس بينهما معارضة لان الاله اب اسم لغز
المذبوح وبعد الدبع يسمى ادبا واما رواه الطبراني في

عنه

الماوسط من لفظ هذا الحديث هكذا كنت رخصت لكم في جلود
الميتة فلا تنفقوا من الميتة بجلده ولا عصب ففي سنده
وضالته بن مفصل مصنف والحق انه حديث بن عكرمة
ظاهر في النسخ لولا الاضطراب فان من المعلوم ان احدا
لا يرفع بجلد الميتة قبل الدباغة لانه حينئذ مستقدر
فلا يتعلق به النبي طاهر اثر الدليل على حصول الدبا
بالمشتمس والترتيب ما في الدارقطني غير معروف بن
حسان عن عمر بن ذر عن عباد عن عائشة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم استمتعوا جلود الميتة
ان هي دبغت ثرابا كان او رمادا او ملح او ما كان بعد
ان يزيد صلاحه الا ان ابا حاتم وابن عدي انكر معروف
وروى ابو حنيفة عن عمار بن ابراهيم قال كل شيء يمنع الجلد
من العباد فهو دباغ لانه اذا اصاب الما يعود بحسب
في رواية وفي اخرى لا دباغ ولا وهي الما جلد الخنزير
والادى اما جلد الخنزير فلما سده عينة لقوله تعالى او لحم
خنزير فانه رخص والخنزير المصنف اليه لقربه فان قيل
المصنف اليه غير مقصود فلا يعود الخنزير عليه نحو لقنت
ابن عمر وحده متد اجيب بان عود الخنزير الى المصنف
الذي سابع من غير نكر نحو قوله تعالى واشكر وانعم الله
ان كنتم اناره تعبدون وجوز الوجهان في قوله تعالى
ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ولان في صفة الى الخنزير
عملا بهما دون العكس فهو احوط واما جلد الادى فليد
يتجاسر الناس على من كرمه الله تعالى بان يذال اجزا به
ولانه لا يجوز الانتفاع به لكرامته وما لا يجوز الانتفاع به
لا يؤثر الدباغ فيه وفي المحيط الصحيح ان عين الكلب ليس

بحس وبه قال صاحب الهداية وفي المبسوط الصحيح من المذهب
 عند نادان عين الكلب بحس وعند محمد ان الفيل كالحنزور وعندهما
 كسائر السباع لما في سنن البيهقي عن ابن النضر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يمشط بمشط من عاج والعاج ناب الفيل كما في
 المحكم وعنده كما في الصحاح وما يظهر حبله بالديباغ ^{طهر} اكل
 حبله الممنوع من الكلب المضاف الى الصنوبر الى جمع الى ما لا الى ما
 فتا صل بالذكاة الشرعية لا بما نعت من تشرب الكلب بالوطو
 كما ان الدباغة لا فعة للرطوبات وقيد الشرعية لا خراج
 ذبح الجوسي مطلقا والمحرم صيدا فلا يظهر بها الكلب بل بالديباغ لا بها
 اما تة وكذا الجدة وان لم يوكل لان الكلب يطهر بالذكاة اتفاقا
 والدم متصل به فلا يكون نجسا وهو مختار الكرخي وصاحب
 الهداية والتخفة وفي المحيط وهو الصحيح من المذهب وفي
 البدائع وهو اقرب الى الصواب لان النجاسة بالدم المسفوح
 وقد زال بالذكاة وقاب كثير من المشايخ يظهر حبله بها ولا
 يظهر لحمه كما لا يظهر بالديباغ قال شارح الكفر وهو الصحيح
 واختاره صاحب الغاية والنهاية وما لا يظهر حبله بالديباغ
 فلا يظهر حبله بالذكاة ^{وسمى الميتة} ويشترط دوبرها
 وصورتها وعظمها وسنها ومقارها وعصها اذا يسر ذهب
 لحمه وكذا اظلمها وحافرها وقرنها ^{ظاهر} وكذا السنها وبصرها عند
 ابن حنيفة اذا لم يكن على هذه الاشياء دسومة وبه قال مالك
 وقال الشافعي كل ذلك بحس الحاقا للجزء بالكل ولما تقدم من
 حديث ابن عكيم لا تنفقوا من الميتة باهاب ولا عصب ولنا
 ما علقه البخاري عن الزهري في عظام الموتى نحو الفيل وغيره
 وقال ادركت ناسا من سلف العلماء يمشطون بها ويدهون
 بها ما يرون بها ناسا وتقدم حديث ابن مرقع عن البيهقي

واخرج

واخرج الدارقطني عن عبد الجبار بن مسلم من حديث ابن عباس
 قال انما حرر رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها
 واما الكبد والصوف والشعر فلا بأس به فان قيل عبد
 الجبار ضعيف الدارقطني فاجواب ان ابن حبان وثقه فلا
 تزل حديثه عن الحسن واخرج ايضا عن ابي سلمة بن عبد الرحمن
 قال سمعت ابا سلمة يروح النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 لا بأس بمسك الميتة اذا دبح ولا بأس بصوفها وشعرها
 اذا غسل بالماء فقهده عدة احاديث لو كانت ضعيفة
 حسن متين فكيف لها شأنا هدي في الصحيحين وكذا الانسان
 شعره وعظمه وعصبه طاهر لان هذه الاشياء لا تحلها الحياة
 لعدم الحس الذي هو من خصايصها فلا يكون بالنعصا لها
 ميتة والله عليه السلام اول شعره ايا طمحه ففسده بن الناس
 واما الوتف الشعر فيحس باعتبار طرفه المنقل بالكبد هو
 وقيل عصبها بحس في الصحيح لان فيه حياة بدليل تالمس
 بالقطع وقيل طاهر لان عظم غير متصل بهمة ويبدل
 فيها بحس اي يقع الحس او كسرهما اي وقع نجاسته من بول
 او خمر او دماء او خنزير او يتنجس قليلا كان او كثيرا او مات
 حيوان وانفق اي تورم او تسخ اي تقطع وتفرق صغيرا
 كان او كبيرا او مات مثل ادمي او سمائة اي كبرة ثابها اذا
 كانت صغيرة جدا فحكمها حكم الدجاجة يروح كل ما لم يفر في اخره
 فيها اي في البير وفي بعض النسخ كل ما بها اي في الصور المذكورة
 جميعها ان امكن ترح جميعه بان لا يكون بعينا اما اذا وقع فيها
 نجاسة او مات فيها حيوان وانفق فلا ينتشر النجاسة في
 البير واما اذا مات فيها مثل ادمي فلما روي البيهقي والدارقطني
 والنوطلة عن ابن سيرين ان رجبا وقع في بئر زمزم وعين

فمات فامر به ابن عباس فاجرح وارها ان تخرج فغلبتهم عين
حات من الركن فلما مر بها فسدت بالتباطى والمطارى ونحوها
حتى ترحوها فلما ترحوها انجرت عليهم وهو رسل فان ابن
سرين لم ير ابن عباس والتباطى بالعلم وبكسر الثياب المخرجة
والمطارى الاردية وروى الطحاوى وابن شيبه باسناد
مجمع عن عطاء بن حبيش وقع في زمزم فمات فامر عبد الله
ابن الزبير فخرج ما وها فحمل المالا ينقطع فنظر فاذا عين تحرى
من قبل الحجر الاسود فقال ابن الزبير حسبك وامامنا نقل عن ابن
عبينه انا بكه منذ سبعين سنة لم ازل صغيرا والكبير ا
يعرف حديث الزكى الذي قالوا انه وقع في زمزم وقال
الشافعى لا يعرف هذا عن ابن عباس فكيف وروى ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وسلم المالا يجسده شئ ويتركه وان كان
قد فعله فلما سئل ظهرت على وجه المالا والتنظيف فمد نوع
بان عدو علمها لا يصلح دليلا في دين الله سبحانه ورواية
الحديث كعلمك انت به وقد قلت بنجاسة ما دون
القلبين لدليل اخر وقع عندك فلا يستبعد من ابن عباس
فعله الظاهر من السوق ولفظ القابل فمات فامر بترحها
انه لموت لا للنجاسة اخرى على ان عندى لا تخرج للنجاسة
ايضا ثم بينها وبين الكادثة قريب من مائة وخمسين سنة
فكان اخيرا من اذركها واشتد اولى من عدو علم غيره وقول
النورى كيف يصل هذا الخبر الى اهل الكوفة ويجعل اهل
مكة استبعاد بعد ومنوع طريق سداد ومعارف يقول
الشافعى لا جد انتم اعلم بالاخبار الصحيحة منا فاذا كان خبر
مجمع فاعلموا به حتى اذهب اليه كوفيا او بصريا او شاميا
فهل لا قال كيف يصل هذا الى اوليك ويجعل اهل الحرمين

وذلك

74
وذلك لا انتشار الصحابة رضى الله عنهم في البلاد خضوصا
بالعراق وما حولها من السواد قال العجلي في تاريخه نزل
بالكوفة الف وثمانية من الصحابة والايه وان لم يكن نرح كل
ما في البير لكونها معينا ^{فقد روى} بالجزى اي فخرج مقدار ما فيها
اي في البير وفي بعض النسخ ما بها اي في وقت الوقوع ويوجد
في قدره ^{يقول} بقوله ^{بصارة} بفتح موحدة اي خبره ومعرفة
ومعرفة بامراة لان الرجوع الى اهل الكوفة اصل شرعى قال
تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون واعلم ان عبارة
تعتنى المكتفا بقوله واحد والذي في غير هذا المختصر حتى في
شرح الوقاية ويوجد بقول رجلين لهما بصيرة بامراة وهو
الاستد بالفتنة وافق بقوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم هو
والظاهر ان اصل العبارة ذوى بصارة على لفظ المثني وان
النسخ اسقطوا الواو فتغير المبنى وتربت عليه فساد المعنى
ثم رايت اصل الرجوى على التثنية قال وفي بعض النسخ
بالايراد وهو مبنى على ما في زياد القفها انه يكفى قول رجل ذي
بصارة والنسخة الاولى هي الاولى لما في الهداية والظهيرية
وغيرها هذا وعن ابى حنيفة انه نرح منها ما يتاد لو وعن
محمد بن ثابت قال في الخلاصة ويديعى وفي نحو جاجة
كهرة وحماة وما اشبهها في الجدة ولم يفتح نرح اربعون
دلو بطريق الوحوب لما روى الطحاوى عن الشعبي في الطبر
والسنور ونحوها يقع في البير قال يترح منها اربعون دلو
وعن الخفي في السنور ثلثه وعنها نرح منها سبعون وعن
حماد بن ابى سليمان في دجاجة وقعت في البير نرح منها ثلث
اربعين او خمسين ثم يتوضا منها وهو المذكور في الجامع الصغير
وروى ابن شيبه عن عطاء بن روى الطحاوى عن حماد بن ثابت

استحبنا لما روي عن الاولين وقيل الى حمسين لما روي عن عطاء وحامد
 وثي ~~هو~~ ~~عصفور~~ بضمين كفارة وسما رايص ونحوها في الحثثة
 نصف ذلك اي عشرون دلوا وجوبا الى ثلثين استحبنا بالتوف
 النبي صلى الله عليه وسلم في فارة ماتت في بئر واخرجت من ساعها
 نرح عشرون دلوا ذكره في الهداية وغيرها لكن في الكتب
 الحديث لم اراه واما ما رواه الطحاوي عن قول علي كرم الله وجهه
 في بئر وقعت فيها فارة فانت نرح ماوها وقول اذا سقطت
 الفارة او الدابة في البئر فانرحها حتى يغلبك ماوها فاحمل
 على الفارة المتفتحة والدابة الكبيرة والصغيرة التي على بدنها
 نجاسة توفيقا بين الآثار ~~لوا~~ ~~وسطا~~ بتحتين اي متوسطا
 وهو ما كثر استعماله في ذلك البئر اطلاق السلف فنعرف الى
 المعتاد وقيل ما يستعمل في ذلك البلد وغيره او غير ~~الوسط~~
 احتسب به اي بالوسط يعني اذا نرح بدلو غير وسط نرح به
 على حساب الدلو الوسط حتى لو نرح بدلو عظم يسع عشرين
 دلو وسطا من بئر وجب فيها ذلك الكافي بدلو واحد خلا فالنرح
 اعلم ان سائل الا بارسيد على اتباع الآثار ان القياس
 اما عدو تطهيرها لعدم تطهير الجدران والطين كما قاله بشر
 واما عدو نجسها كما نقل عن محمد انه قال اجمع راي وراي
 اي يوسف ان ما البئر في حكم الجاري لوجود البع من اسفلها
 ولا اخذ من اعلاها ثم قلنا وما علينا لو امرنا بترح بعض ادلا
 ولا يخالف السلف ومن الطريق ان يكون الاشياء في يد النبي
 صلى الله عليه وسلم واعصابه كالا على في يد الغايه انتهى فكم
 النرح يكون طهارة لها وللدلو والرسا والبكرة ويد المستقي
 روي ذلك عن اي يوسف والحسن لان نجاسة هذه الاشياء
 كانت نجاسة ما البئر حكا فكون طهارتها بطهارة البئر حكا

تقيا للبحر كالدين اذا اتجس نجاسة الخمر شرصارت خلاكم بطهارة
 الدين تتبا وكن اخذ عروة امانا من ابريق ونحوه بيده وهي تحسد
 وكما غسل بيده ياخذ عروة امانا يظهر العروة بطهارة بيده وكذا
 يد المستنجي تظهر بطهارة المحل وقيل الدلو طهارة في حق هذا
 البئر غيرهما كد الشهيد ظاهر في حق نفسه فقط ولو وقع
 البعير والبروت والحي في الماء باره نجسها استحسانا ولا
 فصل في طاهر الرواية بين الرطب واليابس والصحيح والمنكر
 لشمول الضرورة لكل الا ان يستكره الناظر وهو المروي
 عن اي حنيفة قال في الهداية وعليه الاعتماد احتراز عما
 قيل الكثير ان لا يحد وجه ثلث الماء او يحد اوكثره او كله
 او لا يحد له ولو عن بركة ولو بعت النساء وقت الحلب في
 الحلب فري من حينه ولم يحد اللبن من لونه لا نجس اللبن
 لما روي عن علي كرم الله وجهه ولان فيه ضرورة اذا تيقن
 او يتقن الاحتراز عن بعرها وقت الحلب والبعير للبعير والبروت
 للحميل والحمير والحي تكسر الخالبقرو في الهداية ولا يعني
 القليل في الماء على ما قيل لعدم الضرورة فانه المشاهل
 في تركه مكشورا وقد قال عليه السلام في فارة وقعت في
 السمن ان كان جامدا فالقوها وما حولها وان كان مائعا فلا
 تقر بونها ولا يمسكها لما جاز جامد وعصفور استحسانا
 حديث ابن مسعود انه خر بيت عليه جماعة فمسحه باسمه
 وورق على ابي عمر طار فمسحه بجماعة وصلى ولم يغسله
 واصله حديث اي امانة ان النبي صلى الله عليه وسلم شكر
 الجماعة وقال انها اوكرت على باب الفار حتى سلمت فخراها
 الله تعالى بان جعل المسجد ما واهها فهو دبل على طهارة
 ما يكون منها وتغايين عليها من طير يوكيل لهما في الهداية

اجمع المسلمون على قتل الحماقات في المساجد والعلم بما يكون منها
 مع ورفدها لا يظهرها اما الاول فانه اجماع العظمى فانها
 في المسجد الحرام مقيدة من غير تكبير من احد من العلماء
 العلم بما يكون منها واما الثاني فعن عابثة قالت امر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وان تنظف
 وتطيب رواه ابن حبان في صحيحه واحمد وابوداود والترمذي
 وغيرهم وقد قال تعالى وعلمهم واسما على
 ان طهر اسنى للطايعين والعالمين والركع السجود واما
 لعبيد اما توقع اذى او ما يؤكل لحمه اذا خرج حيوانا
 يكن عليه نجاسة هو الصحيح سواء كان جنبا او محدثا ثم
 ما البر والنجس المنفس فيه نكف السقا لا رفع الحدث طاهران
 في الموضع عند ابي حنيفة وعلى حاشا عند ابي يوسف وطاهر
 وظهور عند محمد والتحقيق ان بقائه ظهور للمضرة كما قالوا
 جميعا لو ادخل المحدث والنجس او الحائض طهرت يده في
 الماء لا غتراف لا يصير مستعملا استحسانا لا روى ان المهراس
 كان يوضع على باب مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وفيه فاوكان اصحاب الصفقة يعترفون منه للوضوء
 وغيره بابهم ولا في يده بلوى وفروقة للحاجة وتجنب
 البر من وقت الوقوع الى وقوع الحيوان الذي وجد ميتا
 فلما ان علم ذلك الوقت والى وان لم يعلم وقت الوقوع كان
 لم ينتفع الحيوان في البر فمذ اي فتجنس من ابتداء يوم وليلة
 وهذا كله اذا كان الواقع نجسا او حيوانا ميتا ولم ينتفع في
 الماء وان انتفع به في الماء فمذ اي فتجنس من ابتداء ليلة
 وليلتها وقال لا تجنس الميت وجد فيها لان الماء طاهر بغير
 ووقع الشك في نجاسته في معنى واليعين لا يراد بالشك

ولا ي حنيفة ان الوقوع سبب ظاهر للموت فيستند اليه وان
 اختلفت الموت لغيره لان الموهوم لا يعتبر في مقابلة الظاهر
 كن جرح رجل فلم يزل صاحب فراشه حتى مات فانه حمل
 موته على تلك الجراحة لا هنا السبب الظاهر وان اختلف غيره
 بان يموت بسبب اخر لكن عدمه لا يتفاد دليل القرب فعذر
 يوم وليلة لان ذلك اقل مقادير في باب الصلاة واما تنفاد
 دليل التعداد فعذر بالثلاث كالصلاة على قبرين لم يصلي عليه
 وهذا في الوضوء اما في حق غيره فتحكم بنجاستها ضد وجد
 حتى لو وضوا منها في تلك المدة اعادوا صلاتهم ولو غسلوا
 بياهم منها في تلك المدة لم يبرأ من غسلها على الصحيح لانه من باب
 وجود النجاسة في الثوب ولو وجد في ثوبه نجاسة اكثر من
 قدرا لم يرفع ولم يبرأ من نجاسته اصابته لا يعيد شيئا من صلاته
 بالاعتقاد لان الثوب شئ طاهر يطبع قبا حبه او غيره على
 اصابته النجاسة فاذا لم يستعرب هو ولا غيره علم انها اصابته
 للحجاب ولا كذلك البير فانما غايته تخفية عن المعلن لا يدري
 نافيها ومن العزوع البعد بين البالوعة والبير المانع بين
 وصول النجاسة الى البير خمسة اذرع وفي رواية سبعة اذرع
 والمعتبر هو الطعم واللون او الريح فان لم يعتبر جاز ولا فلا
 فلو كان عشرة اذرع ثم اعلم ان جميع ما ذكر في مسائل البير
 انما هو على تقدير ان يكون وجد الماء في البير اقل من عشرة
 عشر اما اذا كان عشرة في عشرة فلا حاجة الى الترجح وفي
 الغنية اذا كان ثلثي البير عشرة اذرع فصاعد لا يتجنس
 في ارفع الاقوال ونقل عن جمع المتأخرين اذا كان الماء فيها بقدر
 الكون الكبير لا يتجنس وسور الادنى بالهر ويبدل ويؤقت
 ما الشارب تسليما كان او كافرا جنبا كان او حائضا او حال شربه

الحمر لا بنا نجس فتلا في الما فتجسد فان بدع ربه ثلاث مرات
 ظهر منه عند اي حيفة لان المايح غير الما يظهر عنده من غير
 استقراط صب والفرس اي على ارجل اذ قبل بكونه هتد والشك
 فيه والمعتمد ان حرمة كرم الفرس تكونه الله المجاهد المجاسنة
 الا ترى ان لبسه حلال باجماع ذكره العيني في شرح تحفة الملوك
 وكل ما كحل اي لحم وفي نسخة وكل ما كحل اللحم اي من الطيور
 والدواب الا انه جازة المحلاة والابل والبقر والغنم الجلالة
 ظاهر من غير كراهة وانما قلنا ان سور هذه الاشياء طاهر
 من غير كراهة لان اللعاب يترشح من اللحم ولحم هذه الاشياء
 طاهر وحرمة كل الايدي لا احترامه المجاسنة وكذلك حرمة
 الفرس عند اي حيفة في احدي الروايتين عند لبيبة ليجاسته
 بل لانه الله المجاهد وروى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت
 كنت اشرب وانا حايض وانا وولد النبي صلى الله عليه وسلم
 فيضع فاه على موضع في فيشرب وقد ورد ان المومن
 لا يتنجس رواه الامام صاحب السنة عن اي هريفة ويجابته
 الكافر في قوله تعالى انما المشركون نجس نجس باطنه في اعتقاده
 فلا يؤثر في نجاسته اعضاؤه ولما نه عليه السلام انزل وقد
 تنبت في المسجد فلو كان النجس على ظاهره لما اترطه فيه
 وسباع البهايم سورها وهي اسد والتم والفهد
 والذئب والضبع والكلب والخنزير والبعيل ونحوها نجس
 اما الكلب والخنزير فموافقنا الشافعي واما مالك فيقول
 بطهارة سورهما لانه تزي طهارة كل حي قلنا تنبت نجاسته
 الخنزير بالنعس والكلب ببله قوله صلى الله عليه وسلم
 ظهور انا احدثكم اذا ولع فيه كلب ان يغسله سبع مرات
 رواه مسلم وابوداود واما سائر اشياء سباع البهايم فيجاءنا

الشافعي

الشافعي متبع لما لك لما روى ابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن زيد
 ابن اسلم عن ابي عبد عن عطاء بن ابي هريفة قال سئل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الكياض التي بين مكة والمدينة فقيل له
 ان الكلاب والسباع تزد عليها فقال لها ما احدثت في بطونها
 ولنا ما بقي شراب وظهر وما روى ابن عباس ما افضلت الحمير
 فقال نعم وبما افضلت السباع كلها ولنا ما روى ان عمر وعمر
 ابن العاص وردا حوضا فقال عمر بن العاص يا صاحب
 الحوض انزد السباع ما كان هذا فقال عمر يا صاحب الحوض
 لا تخبرنا فلو لانه كان اذا اخرج يورود السباع يتعذر
 عليهما استنفاها لما بها عن ذلك وقا ويل الحديثان انه
 كان في الامية اقبل تحريم كود السباع او وقع التسوال في
 الكياض الكبار ونحن نقول ايضا ان مثلها لا يتنجس على ان
 الاول معلول بعبد الرحمن بن زيد والثاني رواه الدارقطني
 وفيه داود بن الحصين ضعفه ابن حبان لكن روى عنه
 مالك والشافعي الحديث الاول طهارة سور الكلب
 وان كان دون القليلين والشافعي لا يقول به وان
 حفصه بها رجعا بعد الى عمل المسئلة واوجب علما وانا
 والشافعي يغسل الا نابلوع الكلب فيد ليجاسته عندنا
 فلم يوجب مالك لطهارته عنده لكن يغسل عنده ثلاثا
 لا سبعا احدثه بالتراب كما قال الشافعي لما رواه السنة
 عن اي هريفة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ولع الكلب
 في الاثا غسلوه سبع مرات او لاها والسابعة بالتراب
 شك الراوي وفي رواية اخرى في الاخرى احدهما وهذا
 الا فطراب عيب عظيم في هذا الباب ولنا ما رواه الدارقطني
 عن عبد الوهاب بن الفضل عن اسماء عيل بن عياش عن هشام

ابن عروة عن ابي الزناد عن الامام عرج عن ابي هريرة انه عليه السلام
في الكلب يلغ في الماء يغسل ثلاثا او خمس او سبعا قال وانفرد به
عبد الوهاب عن ابن عباس وهو متروك وغيره يرويه عن
ابن عباس بهذا الاسناد فاغسلوه سبعا ثم رواه ايضا
عن عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء بن ابي هريرة انه كان
اذا ولغ الكلب في الماء اثار قد ثمر غسله ثلاث مرات قال
في الامام وهذا سند صحيح ورواه ابن عدي في الكامل عن الحسن بن
ابن علي الكرابيسي حدثنا اسحاق المزرق ثنا عبد الملك بن عطاء
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
ولغ الكلب في الماء اثار قد ثمر غسله ثلاث مرات ثم اخرج
عن عمرو بن شبيب حدثنا اسحاق المزرق به موقوفا قال ولم يرفعه
عن الكرابيسي ولم اجد له حديثا منكر غير هذا وانما حمل عليه احمد
ابن حنبل من جهة اللفظ بالقراءة فاما في الحديث فلم اره باسبا
ولا شك ان الحكم بالضعف والحقه انما هو في الظاهر اما في
نفس الامر فتجوز معه ما حكم بصحة ظاهرا ولنا العكس
وثبت كونه مذهب ابي هريرة ذلك قرينة تقيد ان هذا احتمل
اجازة الراوي المضعف وحينئذ فيعارض حديث السبع
ونقد مر عليه لان معه دلالة على التقدير للعلم بان كان من التشديد
في امر الكلب اول الامر حتى امر بتقليمها والتشديد في سورها ما سب
كونه في ذلك الوقت وقد ثبت نسخه فيتمتع حكم ما كان معه
وبين طرحنا الحديث بالكلية كان في عمل الراوي على خلاف
كمية ما روى دلالة ظاهره عليه لا يستحالة عدوله عن القطعي
الى ما يريه الظن اذ ظنية خبر الواحد انما هي بالنسبة الى غيره واثبت
واما بالنسبة الى ما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فقطعي ولا يجوز
تركه الا بالنسخ اذ لا يترك القطعي الا بثلثه فدل جواز تركه بالنسخ

ثبت

ثبت باجتهاده المحتمل للخطا مع ان ثبوت اجتهاده في حيز المنع واذا
عرفت هذا كان تركه للعمل بمنزلة روايته للناسخ بلا شبهة
فيكون الامم حرموا خالصة ضرورة ولا استلزاما لثبوت المنع
وسقوط عد التمسك وهو باطل باجماع الامة ثم ان الشافعي جعل
العدد تعبد او عداة الى التوب الى بطون اخرين منه والى تحرير
والمعبد لا يتعدى وجعل مالك غسل الايمان ولوغ الكلب
نقط من دون غيره من السباع ولو خنيرا ويحكم بارتفاعه
لا الطاهر وقيل لا يراق الماء ايضا لان غسل الايمان تعبد وكان
مالك يرى الكلب كانه من اهل البيت كالحرة ليس لغيره من
السباع وكان يستغفر ان يعبد الى رزق الله من الماء والطعام
فراق ولوغ الكلب فيه وقال جاهد الحديث وما ادرك
ما حقيقته وفي مدونه لو توضا به وصلى فلا عداة **والحرة** أي
وسور الحرة التي لم تأكل خبثا او اكلتها وبكت ساعة بكرة
عند ابي حنيفة وقيل عند محمد ايضا كراهة تحريم كما ذهب اليه
الطحاوي او تريم كما ذهب اليه الكرخي وهو الاصح لانها لا تنجس
الخبثا فيه فيكره كما عمن فيه صغيره له واحد كراهة عمن
المستقطب فيه في الاثنا قبل غسلها وفي النواذر عن ابي حنيفة
في هرة اكلت فارت ثم شربت لا يتنجس الماء بها غسلت فمها
للجاء بها ولعابها طاهر وهو قوله ابي يوسف وهو مروي باحدث
منها ما رواه هو عن عبد ربه عن سعيد المقبري عن ابيه عن
عروة بن الريم عن عائشة انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم يربى الحرة فيصغى لها الا انما فيشرب ثم يوصاها
بفضلها ورواه الدارقطني في سننه وضعف عبد ربه ويضع
ما رواه يوسف ادرى به منه ضرورة لعدم مجاله في حديثه ومنها
ما رواه الدارقطني وابي ماجة والطحاوي من حديث حارثة بن

محمد بن عمر عن عائشة قالت كنت اتوضأ أنا ورسول الله صلى الله عليه
 وسلم في أنا واحد قد أصابت منه الكهرة قبل ذلك ومنها ما رواه
 أصحاب السنن الأربعة والطحاوي عن كبشة بنت مالك وكانت
 تحت أبي قتادة فدخل عليها فمسكت له وضوءا فجاءت هرة
 تشرب منه فأصغى لها إنا حتى شربت قالت كبشة فرائي أنظر
 إليه فقال تعجبين يا بنت أخي فقلت نعم فقال إن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال إنما ليست بخمس هذا من الطوافين عليكم
 والطوافات قال الترمذي حديث حسن صحيح ومنها ما في صحيح
 ابن خزيمة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما
 ليست بخمس هي كعوض أهل البيت وفي سنن الدارقطني هي
 كعوض مناع أهل البيت ومنها ما في صحيح الطبراني سبل أنس بن مالك
 عن الهرة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الأرض بالمدينة
 فقال لها بطحان فقال يا أنيس اسكبي وضوءا فمسكت له فلما
 قضى صلى الله عليه وسلم حاجته أقبل إلى أنا وقد أتت هرة فوضع
 في أنا فوقف له رسول الله صلى الله عليه وسلم وفقدت حتى شرب الهرة
 ثم سألت فقال يا أنس إن الكهرة من سباع البيت لن تغد رشيها
 ولن يجسد ولها ما رواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الإسناد
 والدارقطني عن عيسى بن المسيب قال حدثنا أبو زرعة عن أبي
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السنور سبع
 وعيسى يختلف فيه تو شقا وتنعيفا وعلى كل حال فليس لحمل
 الخلاف حاجة إلى هذا الحديث إذ ليس هو في الجاسة تسقطها
 اتفاقا بالطواف المصروف عليه كسقوط استيذان المالك الذي
 لم يبلغوا الحكم عند دخولهم على نوالهم وأهلهم في غير أوقات
 الثلاث المصروف عليها في الآية المعلقة بأنهم طوافون عليكم بعضكم
 على بعض والد حاجة نفع الداء ويثلث الحلة تشهده

اللام وهي التي يجعل منقارها إلى الجاسة يكره سورها لها
 نفثش الجاس فلا يجلو منقارها من ذلك إلا أنه لم يعلم طهارته
 من الجاسة لكن لو توضأ به جازم أنه يتقن طهارته وشك في جاسته
 والشك لا يعارض اليقين فثبتت الكراهة لاحتمال فلا يكره
 لو حبست في قفص ويجعل عليها وماؤها ورأسها خارجة بحيث
 لا يصل منقارها إلى ما تحت قد بها لا بها نفثش جاستها وكذا
 كره سورابل وقروغم جدالت وهي التي تاكل الجاسة لكن إذا
 جهل حالها فأما إذا علم حالها طهارة وجاسته فالسور
 كذلك ولا يحمل لكل الدجاجة المخلاة والبقرة الجذالة الجاس
 الأولى ثلاثة أيام والثانية عشرة أيام وسباع الطير كالضفدع
 والباري والشاهين والحداة الجاسوس الذي يعلم صاحب
 فأنه لا قدر على منقاره روى ذلك عن أبي يوسف واستحسنه
 المشايخ وسواكن البسوت كالحية والفارة والورغة لا ت
 البسورة التي وقعت الإشارة إليها في الكهرة موجودة فيها فأنها
 تسكن البسوت ولا يكن صوتها ولا في منها فلم يحكم في سورها
 بالجاسة فثبتت الكراهة وقيل كراهة سورها لحرمة الجاهع
 تعذر صونها ولاي عنها والأول يشير إلى كراهة التترسيد
 والثاني إلى القرب من الحرم فقوله **كرهه** يحتملها وحكمه أن
 يتوضأ به ولا يتم **والجاسته** أي وسورها مشكوك في
 ظهوريته وقيل في طهارته والأول أصح لأنه لو مسح رأسه
 منه لم يجد الماء لا يجب غسل رأسه ولو كان الشك في طهارته
 لو حبس غسله احتياطا لتوضئه الجاسة وسبب الشك بتعارف
 الخبرين في إباحته وحرمة فقد روى البخاري من حديث أنس
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه جأ في خير فقال
 أكلت الحمر فسكت ثم أتاه الثانية فقال أكلت الحمر فسكت ثم أتاه

الثالثة فقال اقتنيت الحر فامرئاد يا فنادى في الناس ان اسد
ورسوله ينهاكم عن الحر اهلية فاكفيت القدر وانها تغور
بالحم قال ابن ابي اوفى فتحدثنا انه انما ينهانا بالخميس
وقال بعضهم نهي عنها البسة لها تاكل العذرة قال ابن عباس
لا ادري اني رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجل انه كان حمولة
الناس فكره ان تذهب حمولتهم او حرمه يوحى به وروى ابو داود
عن غائب بن ابي جابر قال اصابتنا سداة في حائط ولربك في مالي شيء
اطعم اهلي الا شيء من حر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم
لحم الحر اهلية فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال اطعم اهلك من سميت حر كفاها حرمتها من اجل جوار القربة
وكذا تغار من الاثران فعن ابن عمر بن الخطاب عن ابن عباس طهارة
وليس احدهما اولى من الاخر فيبقى مشكوكا والبغل يتولد من الحمار
فاخذ حكه وقيل البغل تابع لا مد فان كانت انا فصوره مشكوك فيه
وان كانت ركة فصوره طاهرا وما بين الحمار في الهذلية طاهر
وفي طاهر الرواية انه خمس وحكم المشكوك قوله بنو فنادى وسيم
اي جمع بين الوضوء سور الحمار والبغل وبين التيمم ان غدا فغيره
ان فقد ولم يوجد حينئذ سور الحمار والبغل واليهما قد مر
جان وقال فيجب تقديم الوضوء لتحقيق شرط صحة التيمم وهو
فقد ما وجب استعماله قلنا لا احتياط في الجمع بينهما في التيمم
فان كان مظهر فقد توصلنا به قد مر واخره اما فقر منه التيمم وقد
اتي به لكن الافضل نقد الوضوء ولذا قدمه والعرق كالسور
اي في جميع ما تقدم لان اللعاب والعرق كلاهما يتولد من اللحم لكن في
طاهر الرواية طهارة عرق الحر ونجاسته لبها اما العرق فلات
البي صلى الله عليه وسلم كان يركب الحمار يغزو ربا والحمار الحمار
فلا بد من ان تعرق الحر وان ضرورة البلوى ظاهرة لمن يركبه واما

البن فغن شمس الامة الصحيح انه نجس نجاسة غليظة لا نه حراما لاجا
ولا صراوة فيه وعن البردوي انه يعتبر فيه الكثير الفا حسن محمد
فيكون على هذا نجاسة محققة وعن محمد انه طاهر ولا يוכל
بالتيمم او بالوقوف او بالاصابة الى قوله
التيمم والباب في اللغة النوع وفي العرف نوع من المسائل استعمل عليها
كتاب فانه بمنزلة الجنس وفي نسخة فصل به لباب التيمم في
اللعنة العقد ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الجنب منه تتفقون وفي
الشرع العقد الى الصعيد الطيب لمسح الوجه واليدين بنيت استباحة
الصلاة ومحوها لقوله تعالى فتييموا اصعيدا طيبا فاستمعوا وقد
شرع في غزوة الربيعة وهو ما بنا حيد فذبه بن مكة والمدنية
وهي غزوة بني المصطلق يخاف اي التيمم الوضوء اي بقوله مقام
الوضوء يعني ان التراب بدل عن الماء لرفع الحدث فالبديهة بين الصعيد
والما فكلما ان الماء مظهر مطلقا فكل التراب هذا عند الشيخي واما
عند محمد فالعمل بدل عن العمل اي التيمم بدل عن الوضوء فان لم يقع
في القرآن بالوضوء ثم بالتيمم عند العجز فلهذا لا يجوز عنده اما جنة
التيمم للوضوء كما لا يجوز امامة الوحي لمن يتم الركوع والسجود اتفاقا
والعمل سوا كان عن حياطة او حيض او نفاس لقوله تعالى ولا تستم
النساء اي جامعهم قد كررنا في الحديث عند وجود المائذ ذكرنا في الحديث
عند عدمه واما التيمم للصلاة واحدة والكاف والنفسا في معنى
الجنب عند الفخر عن الماء اي الكافي عن الحدث لان ما دون ذلك لا يثبت
به استباحة الصلاة فكان وجوده كالعذر وانما شرطنا في التيمم
العجز عن الماء لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا ولقوله عليه السلام
الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر حج ما لم يجد الماء فاذ وجد
الماء فليتمسك لبشرته رواه ابو داود وابن حبان والحاكم عن ابي ذر
ومحمد الترمذي وقال صحيح حسن لبعده اي الماء عن التيمم ميلا اي

بعد ميل او بقدر ميل سوا كان مسافرا او قريبا خارج المصر او داخله
كما صرح به في المصراة وهو قوله اي حبيفة وهو المختار والميل
ثلاث فرائع وذلك اربعة الان خطوة كل خطوة ذراع ونصف
ذراع بذراع العانة وذلك اربع وعشرون اصبع بعد حروف
لا اله الا الله محمد رسول الله فيكون ثلث الفريخ ستة الاف
ذراع او لم يصل بخاف زيادة او سدتته او طولته باستعماله كالمحور
وصاحب الجدرى والحصى او بالحركة اليد كالمبطون ومشتكى
العرق المذني او لا يزيد اذ لكن بشق عليه الحركة وعند الشافعي
لا يتم الا اذا خاف تلف نفس او عضو وهو مردود لا اطلاق قوله
نفاق وان كنتم مرضي وفي المحيط ولو وجد المريض من يوصيه جازله
التيتم عنده اي حبيفة وعندهما لا يجوز ولو كان له خادم او اجير لا يجوز
له ان يتفارق وعلى هذا الوجه عن التوجيه المقلدة او عن التحول عن
فرائس نجس ووجد من يوجهه ويحوله بنا على ان القدرة بالغير
لا تعد قدرة عنده لان الانسان انما بعد قادرا ان اختص بحاله بقي
له العقل متى اراد وهذا لا يتحقق بقدرة غيره ولهذا قلنا لو
بذل المولى لابي له المال والطاعة لا يلزم له الخ وعندهما يثبت
القدرة له بالغير لان التبع صارت كالتبع بالعائته واختار حسبا
الذي قولهم **اور** بخاف الصحيح المقيم من استعمال الماسعة **الملك**
او تلف العصور والمرح وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز التيمم للبرد
الا في السفر لان الغالب في المصر حدة ان المالكار وان كان الاستد
ولا في حبيفة ان عدمها في المصر ليس بنا دروسم فالمدورة في
ابا حدة التيمم كخوف حصور السبع وفي اطلاق المصراة ان لا
يجوز للمحدث التيمم كخوف البرد وهو قول بعض المشايخ والصحيح
ان لا يجوز له التيمم والاصل في ذلك ما رواه ابن مردويه عن ابن
عباس ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال وهو جيب فلما قدموا المدينة

سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم فسياله عن ذلك فقال
يا رسول الله خفت ان يقتلني البرد وقد قال تعالى ولا تقتلوا النفس
ان الله كان بكم رحيما قال فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقد نقل الامام في هذا الحديث بزيادة فيتمت وصليت فضحك
رسول الله صلى الله عليه وسلم **او** وعدوا ذميا كان او غيره ه
كالسبع والحية وشمل هذا المحبوس فانه يصلي بالتيمم واختلف
هل يعيد **او** اعطى سوا كان عطش نفسه او رقيقه او
دابة من كلب او غيره وسوا كان العطش حاصلا في الوقت
او متوقفا في ثاني الحال على ما ذكر في عانة الكتب **او** عد **والله** يحل
او دلو وكحونها **او** فوت ما يعوت **لا** خلف بفتحين اي بدل
وعوضا **او** حزن بهذا القدر عن فوت الجمعة فان الظهر يجزئها
ك صلاة العبد **اي** بان كان جنبا او محدثا وخاف ان اغتسل
او يؤخره فائتته او بنا بان كان اماما او مقتدى شرع فيها ه
فسبقه الحدث فخاف ان يستغل بالوضوء ان يعوته فان كان
شرع فيها بالتيمم تيمم وبنا يا لا تفاق لانه من امرنا الوضوء فسدت
صلاته لانه يكون واجبا للماء وان كان شرع فيها بالوضوء
تيمم وبني عند اي حبيفة وعندهما لا يجوز التيمم لعدم خوف
الفوت اذ لا حق يصلي بعد فرائع الامام ولا في حبيفة ان خوف
الفوت باق لانه يؤمر بجمعة فربما اعتراه ما افسد صلاته والظاهر
قولهم **والجواز** اي وكسلاة الجبارة لغير الولي فتدبره ان الولي
ينتظر ولو صلو الله حق العادة وهذا رواية الحسن عن اي حبيفة
وفي الهداية هو الصحيح وروي ابن ابي شيبة والطحاوي والنسائي
في كتاب الكنى عن ابن عباس الله قال اذا خفت ان تغتسل بك الجبارة
وانت على غير وضوء فتمم وروي البيهقي ان ابن عمر رضي الله عنهما
على غير وضوء فتمم وصلى عليها ونقل الدارقطني عنهما في صلاة العبد

كذلك وهو قول احمد خلافا للشافعي وما يستدل به على ذلك ما رواه
 الشيخان من حديث ابي جهم الحارث بن الصمت قال اقبل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من غدير جمل فلقية رجل فسلم عليه
 فلم يرد عليه حتى اقبل على حمار فمسح وجهه وبديته ثم راد
 عليه السلام مرثا اعتذر اليه فقال اني كرت ان اذكر اسم الله
 الا على طهر او قال الا على طهارة وهو اي التيمم **صريحان** وهما على
 وضعتان على وجه الشدة ولو كان في مكان واحد على الاصح
 بعد مضي ربه مستحلا لحصوله بما التزم به ٢٥ يا فضل
 وحاصل ان الضرب ركن فلو احدث بعده قبل المسح لا يجوز
 المسح بتلك الضربة ككونها ركنا لا لو احدث في الوضوء بعد غسل
 بعض الاعضاء وبه قال السيد ابو شجاع واختاره سبب الامة
 وقال الاسبيعي ان يجوز كن ملاكفة ما فاحد ثم استعمله
ضربة مسح وجهه وضربة لبيده مع مرفعه لقوله تعالى
 فامسحوا بوجوهكم وايديكم وما رواه الدارقطني والحاكم ومحمد بن
 حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال التيمم ضربتان ضربة
 للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين او لوضع يده مرتين
 من غير ضرب ففي المستوط الجواز وفي الغاية الضرب او في
 اما موافق لفظ الحديث واما ييد خل العبارة في اننا الاصابع
 ولما قال في الرد ينبغي ان يكون الاصابع متفرجة عند
 الضربة واستيعاب مسح العنق بالتيمم واجب في ظاهر
 الرواية لانه خلف عن الوضوء وفي الوضوء يجب الاستيعاب
 فكذا في التيمم حتى لو لم يمسح ما تحت الحاجبين وفوق العبات او
 لم يحرك خافته وهو ضيق لا يجزئ وفي رواية الحسن عن ابي
 حنيفة انه اذا تيمم على اكر حار والمرفقان به خلان في المسح وبه
 قال الشافعي خلافا لزم وقال الاوراعي والاعمش الى الراسين

على الآخر

وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة ومروى عن ابن عباس وقال
 الزهري اي انما باط وحديث غار واراد بذلك كله بما رواه الطحاوي
 وغيره من حنا روايته الى المرفقين بقول النبي صلى الله عليه وسلم
 التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين رواه
 الحاكم والدارقطني لهذا اللفظ عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم
 وبما في الطبراني والدارقطني والطحاوي عن الراسين بن بدر عن ابيه
 عن جده عن الاسماع التيمي قال راى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كيف امسح فغضب بكفه لارض من رفعها لوجهه ثم ضرب
 ضربته اخرى فمسح ذراعيه باطنها وظاهرهما حتى مسح يديه
 المرفقين زاد الطحاوي عن الاسماع التيمي قال كنت مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقال لي يا اسلم قم فارجل لنا
 قلت يا رسول الله اطباء يئس بعدك جباية فسكت عني حتى
 اتاه جبريل باية التيمم فقال له يا اسلم قم فتييم صعيدا طيبا
 فترتبه لوجهك وضربة لذرعتك ظاهرهما وباطنهما فلما
 اتممنا الى انما قال يا اسلم قم واغتسل ومن قال الى
 الراسين استدل بما في الكتب الستة من حديث عبد الرحمن
 ابن ابي رزق ان رجلا اتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال اني اجبت فلم
 اجد انما فقال لا تقبل فقال عمار امانتك يا امير المؤمنين اذ
 انما وانت في سريته فاجبتا فلم يجد انما فامانت فلم تقبل واما
 انا فتمسكت في التراب فصليت فاتيها النبي صلى الله عليه وسلم
 فاخبرناه فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما تقنك بكفك
 ان تغرب بيدك المرفق ثم تنفخ وتمسح بها وجهك وكفك
 قال عمر بوليكن ما ذلك ما توليت فلما المراد بالكتفين هو
 الذراعين اطلاق لاسم الجز على الكل او المراد الكتفان مع الباقي
 حملا له على قوله كنت في الغوم حين تولت الرخصة في المسح

بالتراب اذا لم يجد الماء فامرنا فخرنا واحدة للوجه ثم ضربته اخرى
 لليدين الى المرفقين ومن حده الى الاباط استدل بما رواه
 الطحاوي من طرق الى عمار بن ياسر قال كنت مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حين نزلت آية التيمم فضرب فخرته واحدة
 للوجه ثم ضرب فخرته لليدين الى الميكين طهرا وبطنا وفي رواية
 تيمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فهلك عقر
 لنا شئنا فطلبوا حتى اصبحوا وليس مع القوم ما فتركت الرخصة
 في التيمم بالصعيد فقام المسلمون ففرضوا بايديهم الى الارض فمسحوا
 بها وجوههم وطهروا ايديهم الى الميكين وباطنهما الى الميكين ط
 قلنا فقولوا عن الوجوه والتضميم على الغاية في التضميم
 عليها في التيمم مع باقي الاحاديث الفولية من التضميم
 عليها وحمل الحديث على فعل بعضهم اخذ من اطلاق التيمم
 بدون ذكر الغاية وليس في الحديث ما يدل على انه صلى الله
 عليه وسلم اطلع على فعلهم هذا وقررهم مع احتمال التمسك
 والله اعلم وفي المحيط والتبعية التيمم ان يضرب بيده على
 الارض ثم يغمضها ويمسح بها وجهه بحيث لا يبقى منه شئ
 وان قل ثم يضرب بيده ثانية على الارض ثم يغمضها ويمسح
 بها كغضه وذراعيه كلها الى المرفقين وقال بعض مشايخنا
 يضرب بيده ثانيا ويمسح بربع اصابع يده اليسرى طاهرا يده
 اليمنى من راس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بكفه اليسرى باطن
 يده اليمنى الى الرسغ ويربطن اباها من اليسرى على ظاهر اباها
 اليمنى ثم يعجل باليد اليسرى كذلك وهو لا حوط لان فيه
 احترازا عن استعمال المستعمل بقدر الامكان فان التراب الذي
 على يده يصير مستعملا بالمسح حتى لو ضرب بيده مرة
 ومسح بها وجهه وذراعيه لا يجوز ولا يجب مسح باطن الكف

لان ضربها على الارض يعني عند **على كل طاهر متعلق** بغيره
 وقتي بالظاهري نه المراد بالطيب في قوله تعالى فتميموا اصعيدا
 طيبا وعلينا اجماع **من حبس الارض** فكل ما يدين وبذوب
 بالنار كالدخن والقضد او يحترق بها فيصير رماذا كالتخشب
 ليس من حبس الارض لان من طبعها ان لا تحترق بالنار ولا يدين
 بها كذا في المحيط واطلقه مالك لظاهري الطبعيد واجمعوا
 على انه لا يجوز التيمم بالتراب لما في مسلم من حديث حذيفة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلت على الناس
 ثلاث جعلت صغوفنا كصغوف الملائكة وجعلت لنا
 الارض كلها مسجدا وجعلت ترابنا طهورا اذا لم يجد الماء
 وعن ابي يوسف وهو رواية عن احمد لا يجوز التيمم بالتراب
 او الرجل لما روى احمد والبيهقي واسحاق بن رافعيه والطبراني
 في الاوسط عن ابي هريرة ان انا ساسنا اهل البادية اتوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انا نكون بالريال الاسمر
 الثلاثة والاربعه ويكون فينا الجنب والحايض والنفسا ولنا
 حجة المافعال عليه السلام علم بالارض وابي حنيفة وحده
 وهو مذاهب مالك قوله تعالى فتميموا اصعيدا طيبا والصعيد
 اسم لما صعد على وجه الارض من جنبها وما في الحصى من
 حديث جابر اعطيت حسنا لم يعطهن احد قبلي بقرت تسيرة
 شهر وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا واعطيت جوامع الكلم
 واحلت لي الغنائم وارسلت الى الخلق كافة وحديث حذيفة
 عن نقول به فان التراب عندنا ما يتم به وكذلك حديث
 ابي هريرة على ان في اسناده المثنى بن الصباح وقد قال
 احمد فيه ليساوي شيئا وقال النسائي مترفك ولو بدلت
 اي ولو كان الظاهر الذي من حبس الارض بلا اعتبار حتى لو

ضرب بيد به على حجر املس او حائط لا غبار عليه او على ارض ندية
 ولم يترك بيد ه منه شي جاز عند اي حبيفة وقال محمد لا يجوز
 بلا تقع وهو قول الشافعي لقوله تعالى فاستسوا بوجوهكم
 وايديكم منه وكلمته من التبعية ولا يبي حبيفة وهو رواية عن
 محمد ان المعتبر هو الامساك بيد ليل انه ينفعها حتى يتناثر
 ما عليها من التراب وعليه اي وجاز التيمم على النقع الجانح
 القدره على الصعيد اي فضلا مع عدم القدرة للصلاة حتى لو
 تيمم بغير ثوبه او بغير غنمه ليد او كس دارة او كال حنطة او هدم
 بيتا او ذهب الريح فارفع الغبار فاصاب وجهه وذراعيه
 فمسح بنية التيمم جاز لان الغبار جزء من التراب وقال ابو يوسف
 لا يجوز لانه تراب ناقص الا اذا نجا عن التراب للصلاة ولو
 تيمم من الطين جاز عند اي حبيفة وهو الصحيح لان الواجب عنده
 وضع اليد على الارض لا استعمال جزء منها والطين من جنس الارض
 الا اذا صار يغلب بالمالا فلا يجوز التيمم بنية الصلاة
 وكذا بنية استعمالها او الطهارة او اعادة مقصودة لا يقع الا
 بالطهارة كسجود التلاوة وصلاة الجاهلية وقال زافر
 لا تشترط النية في التيمم كما لا يشترط في الوضوء والغسل واجب
 بان التيمم لما كان معناه المعنى العقد واعتبر في مقتضاه الشرائع
 وايضا لما ظهر بطبعه فلا يحتاج الى قصد والتراب مغير
 بوضعه فاحتج الى قصد ه اسيا عند فقد اصله ولو تيمم لواء
 القرآن لا يجوز به الصلاة هو الصحيح وكذا لو تيمم لدخول المسجد
 وسما لمصنف ثم على الغرض لا يجوز عند عامة العلماء قال
 ابو بكر الرازي ويحتاج الى نية التيمم للحدث او الجنابة لان التيمم لها
 بصفة واحدة فلا يميز احداهما عن الاخر الا بالنية وقيل
 لا يجب وهو الصحيح لان الحاجة الى النية لتخصل الطهارة وعن

محمد في الجنب اذا تيمم يريد به الوضوء جراه عن الجنابة ويصح اي
 التيمم قبل الوقت اي وقت الصلاة وقال مالك والشافعي
 واحد لا يصح لانه طهارة لصورة صحة الصلاة كطهارة المستحاض
 ونسب اطلاق النصوص في حق الوقت والمطلق سقي على
 اطلاقه منها قوله تعالى فلم يجدوا ما فتيخوا فصعدا طبا وقوله
 عليه السلام والتراب طهورا لمسلم وفي رواية النبي صلى الله عليه وسلم
 الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر حج ما لم يجد الماء وقوله في الصحيحين
 وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا ولا نه خلف عن الوضوء
 والغسل وهما من شروط الصلاة والاصل في الشرط جواز تقدمه
 على الوقت وكذا في خلفه الذي يترتبة فرعه والطلب من
 الرقيق اي ويصح التيمم ايضا قبل طلبه المان رفيعه الذي
 معه ما وكذا حكم الدلو والرشا وهذا عند اي حبيفة لانه
 لا يلزمه الطلب من ملك الغير وان السؤال مذلة ومهانة
 وفيه بعض حرج وزيادة كلفة وعندها لا يصح التيمم الا بعد الطلب
 لان الماسد وله عادة وقد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعض حواشي من غيره وقيل لا خلاف في ان حبيفة اذا
 غلب على طهارة منعه اياه ورادها اذا غلب عليه عدم منعه ولذا
 لم يحك في الكافي خلافا وقال مع رفيعه ما يظن انه ان سأل اعطا
 لم يجر التيمم وان كان عنده انه لا يعطيه يتي وان شك في الاعط
 وتيمم وصلى وسأل فاعطاه يعيده لانه ظهر انه كان قادرا وان
 منع قبل شروعه واعطاه بعد فراغه لم يعد لانه لم يتيه ان
 القدرة كانت ثابتة وصلى بواحد اي تيمم واحد ما شاء من
 ادا الغرضين وقضاياه والنوافل وقال مالك والشافعي لا يجب
 بين فرضين تيمم واحد والخلاف بين تارة على انه رافع للحدث
 عندنا مبيع عندهم وتارة على انه طهارة ضرورية عندهم مطلقة

عندنا وقال احمد اذا تم صلى الصلاة التي حضر وقتها والنوايت
والنطوع الى ان يدخل وقت صلاة اخرى ولنا حديث ابي ذر
السابق وهو قوله صلى الله عليه وسلم الصعبد الطيب وضوء
المسلم ولو الى عشرين حج ما لم يجد الماء فقد جعله عليه السلام وضوءا
عند عدم الماء مطلقا فوجب ان يكون حكمه حكم الوضوء فوجب القول
بارتفاع الحدث الى وجود الماء ويؤيده قوله تعالى ولكن يريد ليطهركم
ولا يمسك للشفاعة في قوله ان التيمم لا يرفع الحدث لقوله عليه
السلام لعرو بن العاص حين صلى بالتيمم على الجنب انه حملك على ان
صليت باحسانك وانت جنب احتمل انه يتم مع العذرة او ظن
عليه السلام منه ذلك بل هو الظاهر لا نذكر عليه السلام قال له
على وجه الانكار ولا نذكر عليه السلام التيمم في موضع يجوز ولما
بين له السبب تركه **ويقتضيه اي التيمم ناقض الاصل**
اي اصل ذلك التيمم وضوءا كان او غسلا لانه خلفه فياخذ حكمه
منه وفي بعض النسخ ناقض الوضوء وقد روي على ما يبابا حقه
او عليك في الصلاة او خارجها فمرة حقيقة او حكيمة كالنا
اذا مر على الماعذ ابي خبيثة وفي فتاوى قاضي خان قبل
يجب ان لا ينقض عند الكل لانه لو تم وبقره ما لم يعلم به صح
يتمد فكذا هذا وهذا هو الظاهر لان ابا خبيثة اذا قال
يجوز له لم يستيقظ على ساطي لم يعلم به فكيف يقول بانقاص
تيمم المار به مع تحقق غفلته **كاف لظهوره** وضوءا كان او غسلا ان
الماء الذي لا يكفي للطهارة وجوده كالعدم في حقها فلو اغتسل
جنب فبقي عضو من اعضائه وفي المائم احدث حدثا يوجب
الوضوء فتم لها فان وجد بعد ذلك من الماء ما يكفي للمعة او وضوء
بطل تيمم في الحق كل واحد منهما وان لم يجد ما يكفي لاحدهما بقي
يتيمم في حقهما وان وجد ما يكفي لاحدهما بعينه بطل تيممه في حقه

وان وجد ما يكفي لاحدهما بعينه غسل المعة لان الجنب قد اغتسل
ولهل يعيد التيمم المحدث فيه روايتان وعلى اعادته فان تم او لا
ثم غسل المعة يعني اعادة التيمم ايضا روايتان وان صرف الماء الى
الحدث انقضى تيممه في حق المعة باتفاق الروايتين **لا ريب في**
اي لا ينقض التيمم اعادة التيمم وقال زفر ينقض لانه عبادة وكل
عبادة تتطلب بالردة والغرض بان التيمم لا يكون عبادة الا
بالنية وهي ليست بشرط عند زفر واجيب بان هذا القول
منه في تيمم نية ولنا ان الحاصل بالتيمم صفة الطهارة والكفر
لا ينافيها كالموضوء والردة تتطلب توكا اب العمل لا زوال الحدث
ونذهب اي استحب لواحده اي الما ملاءمة اخر الوقت ليقع
الحدثا بكل الطهارتين كالطامع في الجماعة نذبه لانه تاخير الصلاة
الى اخر الوقت لكن لا يبالع في التاخير لانه يقع الصلاة في
وقت الكراهة **ويجب طلبه** اي طلب الماء او طلبه الما بان ينظر
بعينه او شماله وامانه ووراه كطهره كما ذكره الشافعي والظاهر
انه يجب عليه الطلب من جانب طئه ما تقدم **قد روي** بعبارة بفتح
معجمة وتسكون لام وهي مقدار مرتبة هو الصحيح ان طئه **وروي**
وقال مالك والشافعي يجب الطلب مطلقا لقوله تعالى فلم
تجدوا ما وهو يعيد وجوب الطلب **ولنا** ما روي ابو داود
والحاكم وصححه عن ابي سعيد الخدري قال جرح رجلان في سفر
فحضر الصلاة وليس معهما قنبر صعيدا طيبا يعني فصليا
وحدا الما في الوقت فاعاد احدهما الصلاة ولم يعيد الاخر ثم
اتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال الذي
لم يعيد اصبت السنة واجزئك صلاتك ولذي قنبرها
ولعاد لك الاجر مرتين وفي المحيط ولو قرب من الماء وهو لا يعلم
به فلم يكن محض نية من سياله عند اجراء التيمم لان الجهل بقربه

هر

من الماك بعدة عند ولو كان بحضرة من يسأله فلم يسأله حتى
 يتم وصلى ثم سأل فاجبه بما قريب لم يخرج صلاته لأنه قادر على
 استيعاب الماك بسطة السؤال فأدالم يسأله جالساً من
 قبله فلم يجبه ثم ترك بالمران ولم يطلب الماك حينئذ ثم سأل
 في الماك فلم يجبه حتى يتم وصلى ثم أخبره بما قريب جازت
 صلاته لأنه فعل ما عليه وإن وجده بمن زاد على الماك زيادة
 لا يتغابن الناس فيها لم يتم لأنه لا يصلح إلى استيعابه إلا بالتلاف
 بعض ماله بلا عوض وخرجه الماك ثم حرقه النفس وإن وجده
 بمن الماك أو زيادة يتغابن فيها لم يتم ولزمه السر إلا أن القدرة
 على البدل كالقدرة على الأصل كن عليه كفارة ولم يملك رقبته ولكنه
 ملك ثمنها فإنه لا يخرج به التكفير بالقبول وفي الخلاصة ونفسه
 العين الفاحش لو كان قيمة الماك درهمين وهو يسير الأبرهات
 وهذا كله إن فصل عن نفسه وإذا ذكره أي تذكر الماك في رقبته
 أي منزله بعد ما صلى يتم وكان محل ينسب فيه عادة فسوى
 ذكره في الوقت أو بعده لا بعده الصلاة إذا وضعه بعينه
 أو وضع بعينه عند ابن حنيفة ومحمد خلافاً لابي يوسف وكذا
 عند مالك والشافعي وأما إذا وضع بغير علمه فباتفاق وقيد
 بالنسيان لأنه لوطن إن ما قد فني فتم وصلى ثم بان أنه
 لم يفتن أعاد الصلاة باتفاق لأنه أخطأ في ظنه وامكنه
 تحقيقه بالطلب وتخص وقيدنا الماك بكونه في محل ينسب فيه
 عادة لأنه لو لم يكن كذلك بآن كان في مقدم الرجل وهو ركب
 أو في بوحه أو على الظهر وهو سابق بعيد باتفاق ثم التزم
 مع وجود بنيد التزمين عند ابن حنيفة في الإصح وقد
 افق أبو يوسف به وفي رواية عن ابن حنيفة تغيب الوضوء به
 لما روي الطحاوي أن ابن مسعود كان مع النبي صلى الله عليه وسلم

ليلة الجن وأنه عليه السلام احتاج إلى ما يتوفنا به ولم يكن معه
 إلا النبي فقال صلى الله عليه وسلم مرة طيبته وما طهور فتوفنا
 به لكن روى ابن مسعود أنكر كونه مع النبي عليه السلام ليلة
 الجن ويرده ما صح في أبي داود والترمذي عن عبد الله بن مسعود
 الحديث إلا أنه قيل هو منسوخ بآية التيمم لأن تلك القضية
 مكينة وآية مدنية روى عن محمد بن أبي حنيفة الجمع بينهما
 احتياطاً ولو كان أكثر بدينه صححنا وأقله جرحاً ثم اجنب
 وأحدث غسل الفرج ومسح الفرج إن لم يضره وعلى الخففة
 إن ضمه ويتم لو كان يعكسه لقوله عليه السلام في المجدور كاه
 بكعبه التيمم وكما إذا لم يقل بعسل ما بين كل حدثين فدل
 أن العبرة بالأكثر وقد تقرر أنه لا جمع بين الأصل والبدل فلا
 جمع نحن وما لك بين الوضوء والتيمم خلافاً للشافعي **فصل**
المسح على الخفين أي دون الحف أو الواح جازي عند أهل
 السنة خلافاً لبعض أهل البدعة وهو ثابت بالسنة المشهورة
 المتظاهرة كادت أن تكون متواترة فروي عن أبي حنيفة أنه
 قال ما قلت بالمسح على الخفين حتى وردت فيه آثار فتوء من
 الشمس وعند أخاف الكفر عني من لم يمسح على الخفين لأن الآثار
 التي جاءت فيه في خير التواتر التي تواتر المعنوي وأن كان الأحاد
 اللطفي وقال أحمد ليس في قلب من المسح شيء فيه أربعون حديثاً
 من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الاستدكار من
 عبد الله بن مسعود المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة وفي الإمام
 أبي دفتق العبد قال ابن المنذر وغيره روي عن الحسن البصري
 أنه قال حدثني سبعون من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه مسح على الخفين وروى الجماعة من حديث جرير قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يال ثم توفنا مسح على خفين قال

أنه

ابراهيم الخفي كان يجهم هذا لان اسلام حريه كان بعد نزول
 المائدة وفي لفظ البخاري لان جبر كان اخر من اسلم وكان ابن عبد
 البر لم يرو عن احد من الصحابة انكار المسح الا ابن عباس وعائشة
 وابو هريرة فاما ابن عباس وابو هريرة فقد جاء عنهما بما لا سائب
 الحسنان خلا ذلك وموافقا لسان الصحابة ولما عايشته في
 صحيح مسلم انما احوال ذلك على علم علي وقد روى عن شرح بن هادي
 قال سألت عائشة عن المسح على الخفين فقالت لا ادرى سلوا
 عليا فانه كان اكثر سفرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألنا
 عليا فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين
 وفي رواية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يمسح المقيم
 يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها فبلغ ذلك عائشة
 فقالت هو اعلم وانما يجوز المسح على الخفين ^{للمسافر} ثلاث ايام
 او اربعة ^{من غير غسل} كناية لا روى الترمذي ومحمد
 ابن خزيمة وابن حبان في صحيحه عن ذريح جيسش انه سأل
 صفوان بن عسال المرادي عن المسح على الخفين فقال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا سفرا ان لا نزع خفافنا
 ثلاثة ايام ولياليها من جباية ولكن من بول وغائط ونوم فلا
 يمسح الجنب وصورتته نوضا وليس خفيه ثوبا جنب ومعه ما
 فليس له ان يربط خفيه بحيث لا يدخل اثارها ويغسل ساير
 جسده ويمسح خفيه وقيل صورتته ليس خفيه ثوبا جنب
 وليس معه ما فتم كناية ثوبا حدث ثوبا يكتفي للوضوء
 لا يجوز المسح على خفيه وكذا لا يمسح لنفسا وصورتته ليست
 الخفين على طهارة فتغسلت وانقطع نفاسها قبل ثلاثة ايام
 وهي مسافرة او قبل يوم وليلة وهي مقيمة وكذا لا يمسح الخافض
 وصورة ذلك انما ياتي على قول ابي يوسف ان اقل الخفين يومان

لاكثر

واكثر الثالث في مسافرة ليست الخفين فحافت وانقطع حشيتها
 لعادتها وهي يومان واكثر الثالث واما على قولها ان اقل الخفين
 ثلاثة ايام ولياليها فلا ياتي بتقويرها لانها ان ليست الخفين
 قبل الخفين فغسل الرجلين واجب لانقطاع مدة المسح وان
 ليستهما في الخفين فغسل الرجلين واجب لعوان شرط المسح
 وهو ليس الخفين على طهارة والمقصود بتقوير المسئلة بحيث
 لا يكون مانع من مسح الخفين سوى وجوبه لغسله ^{وقد}
 اي مقروضا مسحا معتدرا عندنا وهو ^{خطوط} اي ثلاثة ايام
 ثلاثة اصابع اليد وقيل اصابع الرجل وقوله الشافعي
 بخبرنا وما لك ياكثر الساترا وكله قيا ساعا على مسح الرأس في
 اسفل اي في محل يكون اسفل ^{من الساق} في كل رجل فلو مسح
 على حدى خفيه قدر اصبعين وعلى الاخرى قدرا صبع لا يجزئ
 ولو بدا من قبل الساق الى اصابع او مسح على ظهر القدم جاز
 الا انه خلاف الاول وفي بعض النسخ قدر ثلاث اصابع اليد
 اسفل الساق على اعلاها اي على اسفل الساق وهو ما لا في
 ظاهر القدم فلا يمسح على اسفله وهو ما لا في باطن القدم ولا
 على عقبه ولا على جنبه ولا على ما تحته لما روى ابو داود في
 سننه من حديث عبد خير عن علي كرم الله وجهه انه قال لو كان
 الذي يابري كان اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه وفي رواية
 كان باطن الخف اولى بالمسح من ظاهره وقد رايت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهر خفيه وروى ابن ابي شيبة
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم انهما تسعا على ظهر الخفين اذا
 ليسهما وهو ظاهران وفي رواية الطبراني يمسح رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يامر بالمسح على ظهر الخف ثلاثة ايام
 ولياليها للمسافر والمقيم يوما وليلة وروى ابن ابي شيبة عن

المغيرة بن شعبه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال
ثم حيا حتى توفنا ومسح على خفيه ووضع يده اليمنى على
خفه الايمن ويده اليسرى على خفه الايسر ثم مسح اعلاهما
سحرة واحدة حتى انظر الى اصابع رسول الله صلى الله عليه
وسلم على الخفين وروى ابن ماجه والطبراني عن بقبته بسنده
الى جابر بن عبد الله قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل
توفنا وهو يعسل خفيه فخسده بيده وقال انما امرنا بالمسح
هكذا واره من مقدم الخفين الى اصل الساق مرة وفرج بين
اصابعه ولا يبين مسح اسفله عندنا وسين عند مالك والشافعي
لما رواه ابوداود والترمذي من حديث الوليد بن مسلم بسنده
الى المغيرة بن شعبه قال وضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
في غزوة تبوك فمسح على الخف واسفله قليلا فاعلده الترمذي
وغيره ويجوز ان المسح على الموقن الى الجرموقين ليسا فوق
الخفين في البلاد الباردة فارسي معرب وقالت مالك في احدي
الروايتين والشافعي في قول لا يجوز المسح عليه لانه لا يحتاج
اليه في العال فلا يتعلق به الخفة لما رواه ابوداود
وابن خزيمة والحكم وصححه ابن عبد الرحمن بن عوف سال ابان عن فضله
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يمسح بعقبه حاجته فانيته
بالماء فتوفنا ومسح على غامته وموقيد ولان الموق لا يلبس
به ولا الخف عادة فاشبه خفاذا طاقين وانما يجوز المسح على
الجرموقين عندنا اذا المسما فوق الخفين قبل ان يحدث ويمسح
فاما اذا مسح عليهما او لم يمسح الجرموق فليس له ان يمسح عليه
لان حكم المسح اشتقر في الخف فصار من اعضا الوضوء حكما فيصير
الجرموق به لا عنه وكذا لو احدث بعد ما لبس الخف لم يمسح الجرموق
فليس له ان يمسح عليه لان اشتبا المسح من وقت احدث وقد

الغقد

الغقد في حق الخف فلا يقول الى الجرموق بعد ذلك وما يستمر
الكعب ويجوز المسح على ما يستره ويمكن به السفر الى السفر القبر
العرقي واقلبه فرسخ سوا كانا مجلدين بان كان الخلد اعلاهما
واسفلهما او متعلين بان كان الخلد اسفلهما فقط او متعلين
متمسكين على الساق في قول ابى يوسف ومحمد وابى حنيفة اخرج
قتل موته سبعة ايام في النوازل بثلاثة ايام وعليده
الفتوى لما روى اصحاب السنن الاربعة عن المغيرة بن شعبه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفنا ومسح على الجوربين
والنعلين واجيب **بانه لا مانع** قال الترمذي حسن صحيح
واعترف بان المعروف من رواية المغيرة المسح على الخفين
واجيب **بانه لا مانع** من ان يروى المغيرة اللطيف وقد
عضده فغل الصحابة قال ابوداود وشمس على الجوربين على وان
سعود والبراء بن اس وابوامامة وسهل بن سعد وعمر بن حريث
درؤي ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس ويوده رواية ابى
ما جعن الى موسى والطبراني عيسى بن شيبان وابى الى شيبه
عن بلال انه عليه السلام كان يمسح على الخفين والجوربين واجمعوا
على انه لو كان منعلا او مبطنا يجوز المسح عليه ولو كان من
الكراس لا يجوز المسح عليه وان كان من الشعر فاجيب انه ان
كان صلبا يستمسك عيشي بعد فرسخ او فراسخ فعلى هذا
الخلاف **وشروط كونها** اي الخفين ومحوها او الممسوحين سوا
كانا خفين او موقين او جوربين **بليس** على ظهرها
اي بعد ظهر كامل اعضا طرف وضوء او غسله وقت الحدث
طرفا لما فرقا مسح على الخف الملبوس على حدث وتمسح المستحي فته
وبما معناها في الوقت وبه قال مالك وسفحه الشافعي في قول
الشافعي لضعف طهارته ولا يمسح خارج الوقت واجازه زفر

او جرموقين

اليتمام المدة سافرا كان او قريبا ولا يسبح على الموق الملبوس
على خف مسح ولا على الخف الملبوس على يمين فقال مالك هـ
والشافعي وهو اشهر الروايتين عن احمد يشترط ان يكون
الظفر ما وقت اللبس فعندنا لو غسل رجله ولبس الخفين
ثم غسل باقي اعضا او توضا مرتبا وغسل رجله اليمنى وادخلها
الخف ثم غسل اليسرى وادخلها ثم احدث يسبح وعندنا لا يسبح
اما لو غسل رجله ثم لبس خفيه ثم احدث ثم اكل الوضوء لا يجوز له
المسح بالاجزاء كما ذكره العيني في شرح الخفة لنا ان الخف مانع
حول الحديث لا يقدّر فتراعي كال الطهارة وقت المنع والادلة
له في قوله صلى الله عليه وسلم للمعيرة بن شعبه دعما فالحق
ادخلنا طاهرين لان معناه اذ حلت كل واحدة منهما وهي
ظاهرة كما يقاب دخلنا البلد ركبا فان معناه دخل كل مننا
وهو ركب لا ان جميعنا ركب عند دخول كل منا كما ذكره بعض
علمائنا وفيه بحث اذ سجد حمل طهر عليه السلام على غير
المرتبة المستطورية احتمل المرتبة المذكورة قاله جواب في الجواب
ان الحديث نحن نقول به وجواز ترك الترتيب علم به ليس اخر
فتدبر في الجبيرة اي لا يشترط في مسح الجبيرة كونها مربوطة
على ظفرها تشبه حال الضرورة فاشترط الطهارة في تشدها
مفض الى الخرج وقال الشافعي واحد في احدى الروايتين عند
شترط لا نه مسح على جائل فصار ك مسح الخف والجبيرة غود
او نحوه يربط على العظم المكسور ونحوه بجبهه وفي التحيط لو كانت
الجبيرة رابدة على راس الخرج او افتتد فتجا وزا الرباط موضع
الجراحة فان كان حل الخرقه وغسل ما تحته بغير الجبيرة يجوز
المسح على الكل تنجبا لموضع الجبيرة لانه لا يمكن ربط موضع
الجراحة وحده وان كان الحل والمسح لا يضر بالخرج لا يجزئ المسح

على الخرقه التي على راس الجبيرة ويغسل حوالها وما تحت الخرقه
الرابدة هكذا فسر الحسن بن زياد لان جواز المسح اجل
الضرورة فيتقدر بقدرها ومن عذر الحل ان يكون في مكان
لا يقدر على ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها ولو مسح على
بعين الجبيرة ذكر الحسن انه ان مسح على اكثر اجزاه وانما
فلا نه اقم اكثر مقام الكل دفعا للمحج ولو ترك المسح على
الجبائر والمسح بغيره حاز بلا خلاف وان لم يضره لم يضره حلايته
عنه ابي يوسف ومحمد ولم يحك في الاصل قول ابي حنيفة وقيل
عنده يجوز تركه بنا على رواية استحبابه عنده قيل هو قول
الاول ثم رجع عنه والصحح ان عنده مسح الجبيرة واجب
وليس بغيره حتى يجوز له ونه الصلاة ان الفرضية لا تثبت
الا بدليل مقطوع به قال في متن المواهب وبه قال وفي
المخلاصة من يقول مسح الجبيرة فرض يقول استيعابها فرض
وهو رواية عن ابي حنيفة وفي رواية عنه لو مسح الاكثر
يجوز وعليه الفتوى والمخرج كالمكسور ولا بأس بسمو طها اي
في حال الخ اذا سقطت بنفسها سقوطا شيا عن يده فانه
ان كان في الصلاة يستقبل الصلاة لانه ظهر حكم الحديث السابق
فصار كانه بشرح من غير غسل ذلك الموضع وان كان خارج الصلاة
يعسل موضعها غير ان لم يكن محدثا وانما ان سقطت عن غير يده
فان كان في الصلاة يعني عليها وان كان خارج الصلاة اعاد
الجبيرة او ابدلها باخرى ولا يعيد المسح لبقا العذر والدليل على
جواز المسح الجبيرة ما رواه ابن ماجة والبيهقي والدارقطني عن
علي كرم الله وجهه انه قال انكسرت احدى يدي فمسالت النبي
صلى الله عليه وسلم فامرني ان امسح على الجبائر والزبد يغسل طرف
الذراع في الكف قال البيهقي وضع عن ابي عن رضى الله عنه انه

مسيح على الجبيرة ولم يعرف له من الخلف من الصحابة وروى الدارقطني
 عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الجبائر وضعفه
 لكن صحيح المذري وغيره عن ابن عمر موثوقا عليه انه ثوبا وكعبه
 معصوبة فمسح عليها وعلى العصا برة وغسل سوى ذلك والموقوف
 في هذا الامر فروع لا تال ابدال لا يغيب بالراي وروى الطبراني
 عن ابي امامة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما رآه ابن قتيبة
 يوما قد قال رايته اذا توضا حل من عصا برة اي كشف عنها
 ومسح عليها بالوضوء اي على الجبيرة بما الوضوء وكان شج في
 وجهه وكسر رايته عليه السلام وروى ابو داود في سننه
 عن جابر قال خرجنا في سفر فاصاب رجلنا جرح فشجده في راسه
 ثم اخذ خيل فقام لا يصحبه هل تجدون لي رخصة في التيم قالوا
 ما تجد لك رخصة وانت تقدر على انما قال فاعشيل فمات فلما
 قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم اخبرنا ذلك قال قتلوه قتلهم الله
 لا تسألوا اذا لم تعلموا انما شفا العي السؤال انما كان يكفيه ان
 يتم ويعصر ويعصب شك موسى على جرحه ثم يمسح عليها ويغسل
 سائر جسده قال البيهقي في المعرفة هذا اصح ما يروى
 في هذا الباب مع اختلاف في اسناده ولا يمسح بها غير الرجل
 بما يضافه الا هي اي الجبيرة فلا يمسح عامة دما قلمسوة ولا
 يرفع ولا يقار قال محمد في موطايد اخبارنا مالك قال بلغني عن
 جابر انه سأل عن العمامة فقال لا حتى يمسح الشعر الا ان قال
 ولا خبرنا مالك عن نافع قال رايته صبغية ابنته الى عبيدة بن جراح
 وتفرغ خمارها ثم مسح راسها قال نافع وانا يومئذ صغير قال
 محمد لهذا ما حد لا يمسح على خمار ولا على عمامة بلغنا ان المسح على
 العمامة كان فتركه كفصا يمسحها خماره الا ان راعى واجد
 واهل الطاهر على العمامة وقالوا صح ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم مسح على عمامته وخفيه فقد روى ابو داود في سننه وابن
 خزيمة في صحيحه والحاكم وصححه ان عبد الرحمن بن عوف سأل
 بلالا عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يخرج
 لغفنا حاجته فانيته بالما فيتوضا ويمسح على عمامته وموثقه
 وروى الطبراني في معجمه عن علي بن ابي طالب قال ربي بلال
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الموقنين والخمار
 وروى البيهقي في سننه عن انس والطبراني عن ابي ذر مثليه
 والكواكب انه مسح او كان بعد براسه مع وجود الاحمال
 لا يصلح للاستدلال وانه اعلم بالاحوال مع ان الاستدلال
 بالحديث لا يتم لان قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم يقتضي عدم
 حوازم مسح غير الرأس فيكون العمل به زيادة عليه بخلاف الواحد وهو
 لا يجوز وانما حاز المسح على الخف تكون خبره تجا وز عن حد الا حاد
 وانه اعلم بالامور وقد تنافى عدة المسح على الخفين للقيم يوم
 وليلة وقال مالك في احدي الروايتين عنه لا يمسح المقيم
 والمسافر ثلاثة وفي بعض النسخ ثلاثة ايام وقال مالك
 لا توقفت في مسح الخفين ويستحب تركهما للمقيم في كل جمعة لما
 رواه الحاكم في المستدرک عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال اذا توضا احدهما وليس خفيه فمصل فيها ولا يمسح عليها ثم
 لا يخلعها ان شال من حياطة وقال اسناده صحيح على شرط مسلم
 ورواه ثقات عن ابي هريرة وحمله ابن الجوزي على عدة الثلاث
 ولم يعله والحديث خريته قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المسح على الخفين للمسافر ثلاثة ايام وللمقيم يوما وليلة رواه
 ابو داود والترمذي وابن ماجه مراد ابو داود في رواية لسو
 استردناه نرا دنا وابن ماجه ويومض السائل على مسألتهم
 لجعلها حمسا الا انه معلون بثلاث على ذكره ابن دقيق العيد في

الإمام محمد بن أبي عمار قال ما رسول الله المسح على الخفين
 قال نعم قال يوما قال نعم قال ويومين قال نعم قال وثلاثة قال
 نعم وما بذلك رواه أبو داود ثم قال واختلف في أسناده
 وليس بالقوي من وقت الحديث أي مبتدئاً من وقت حدثه
 الذي يمسح عقيبده وهو قول عامة العلماء ما روى أبو داود وابن
 ماجه والترمذي وقال حسن صحيح عن خزيمة بن ثابت قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين للمسافر
 ثلاثة أيام والمقيم يوماً وليلة ولقول الكشيبة بن شعيبه آخر
 غزوة غزوة نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نسي على
 خفافا للمسافر ثلاثة أيام وليلتين والمقيم يوماً وليلة ما لم
 يخلع رواه الطبراني والطاهران هذا التوقيت لبيان مدة
 الحاجة إلى المسح إذ قبل الحدث لا حاجة إليه لحصول الطهارة
 بالغسل وقيل ابتداء مدة المسح من وقت لبس الخفين وهو قول
 الحسن البصري لقول صفوان لا تترفع خفافا ثلاثة أيام ولياليها
 وقيل من وقت مسحها لتعليق المدة بالمسح في الحديث وهو رواية
 عن أحمد وأختاره ابن المنذر وقال النووي وهو الأرجح دليلاً
 انتهى وبصح المسح على الخف المصنوب والمسروق وفي شعر المعصية
 عند نوافه الشافعي وما لك أن هذا معصية والخصم
 لا ينطأ بها قلنا الحجة كعني في الغير لا تنافي في الصحة كالصلاة
 في ثوب مصنوب وأرض مصنونة والطهارة بما مصبوب
 والمسئلة أصولية وما قضيه أي مدخل مسح الخف ما قلن الوضوء
 لأنه يدل على بعضه ومضى المدة عند موقت بها وذلك لأن استتار
 القدمين بالخف كان ما يغني عن سريته الحدث إليها في المدة بالمسح
 فإذا مضت سريتها فيجب غسلها لا إعادة بغير الوضوء هذا إذا
 كان الما موجوداً ولو انقضت المدة في الصلاة وهو غير واجب لما

ف قيل

ف قيل لا تقصد صلاته فيمضي عليها لعدم الغاية في تروعه لا للغسل
 ولما عنده فيكون عبثاً وقيل تقصد فيتم ويصلي لأن عدم الما
 لا يمنع سريته الحدث وهذا هو الصحيح لأن الشرح قد منع
 مدة سري الحدث بعدها فكما حكم عند وجود الماء بأن يغسل
 حكم عند عدمه بأن يتم لأن الحدث وإن لم يصيب الرجل حساً
 لكن يصيبها حكم طهارته وهو المقصود فلا يصح عدمه ما نفا
 من السريته بعد تمام المدة لا يقال هذا جمع بين التيمم والوضوء
 في الجملة وهو غير جائز عندنا فلا نقول أجوح ذلك
 الاحتياط بما قلنا لا يجمع بينهما في الما المشكوك وخروج الكثر
 العقب لكسر القاف مؤخر الرجل إلى الساق عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف خروج أكثر القدم إلى الساق وعند محمد أن بقي في محل
 المسح مقدار ما يجوز المسح عليه يعني ثلاث أصابع لا ينقص المسح
 ولا استيقن لأن خروج ما سوى قدر المسح كذا خروج وأبي يوسف
 أن في الاحتياط عن خروج أقل القدم مخرجاً كما في الخف الواسع
 وأخرج في أكثره وأبي حنيفة أن بقا المسح ببقا محل الغسل في
 الخف ومخرج أكثر العقب إلى الساق الذي هو في حكم الظاهر
 لا ينبغي محل الغسل فيه وهذا هو الأقوى وكان مقتضاه خروج
 مطلقه إلا أنه ترك الأقل دفعاً للمخرج ثم أعلم أن خروج الرجل
 ومضى المدة ليس بما قلن حقيقة وإنما التقص الحدث السابق
 لكن لما ظهر أثره عندهما نسب التقص إليها وبعد أحد هذين
 أي معنى المدة وخروج أكثر العقب إلى الساق يجب غسل جليده
 فقط إذا لم يكن محدثاً لأن الحدث السابق سري إلى جليده دون
 سائر أعضائه بشرط ما لك أن يتبادر إلى غسلها بعد الترع بنا
 على افتراض الوضوء عنده ولم يوجب الحسن وطاوس شيئاً
 ترعها كخلق الرأس بعد المسح قلنا الشعر خلق نجل في الخف

وقال الزهري إن تزج الخف عن أحد رجله غسلها ومسح على
خف أخرى قلنا طهارة المسح جنس واحد فما سئل بعضها يتبل
كلها وقال بعضهم لا يتقض المسح أصلا وهو لا يظهر لأن الشرع
اعتبر الخف مانعا عن سرائر الحدث القدر فيسقى على طهارتها
ويعقد أي مسح الخف حرف أي دون الكعبين بأن ما فوقه غير
بد في حق المسح حتى جاز المسح على خف قطع من الكعبين
بمد أو أي يظهر حال المشي منه أي من ذلك الحرف قد رتلت
أصابع الرجل أي مضمومة أصغرهما بالجور لأن الخفاف لا تخلوا
عن قليل الخرق وتخلوا عن كثيره غالبا فلما اعتبر القليل مانعا
وقع الجرح فاعتبرنا الكثير وقد رتلت أصابع الرجل
الصغار لأن الأصل في القدم أصابعه والثالث أكثرها فقام
مقام الكل واعتبار الأصغر للاحتياط وقد رتلت المنع بأكثر
القدم لأن الأصل في الرخصة العناية وعانتهم كانوا محتاجين
لا يجدون إلا الحرف من الخفاف وقد جوز لهم المسح **ومع**
حرفا خف حتى لو بلغ مجموعها قدر ثلاث أصابع منع لا خفين
حتى لو بلغ مجموع ما فيها قدر ثلاث أصابع لا يمنع ولو كانت
النجاسة في الخفين جمعت وكذا لو كانت في ثياب المصلي أو في
ثوبه ودينه وتحت قدمه وكذا انكشاف العورة في مواضع متعددة
وقد أجاز الحنف السبيح مالك كعلمائنا ونفاه الشافعي وفي
سفر المحقق **وعكسه** أي إقامة المسافر قبل يوم وليلة فهذا
فيه في المسئلتين **بغير** آخر وهو السفر في الأولى فيل ثلاثة
المرح والإقامة في الثانية فيكمل يوما وليلة لأنه صدق في الأولى
أنه سافر وفي الثانية أنه قعم وقد قال صلى الله عليه وسلم
مسح المحقق يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام **وعنه** أي وفي
سفر المحقق وإقامة المسافر بعد يوم وليلة نزح أي جنب الخف أمانا في

الأولى فلا تنها المدة وأما في الثانية فلأن رخصة السفر تبقى
بدونه وإسداء علم وقال الشافعي لا يجوز لمن مسح ثم سافر قبل
يوم وليلة تكمل مسح مدة السفر وأما لو أقام مسافرا في مدة
لم يزد على يوم وليلة من حين مسح وهذا إجماع لأن مدة
المسافر قبل استكمالها بشيخة المقيم عند الإقامات
باب المحض هو في أصل اللغة مصدر حاض
يحيى إذا سال وفي الشرع هو من يغتسل بغير الماء بعد
ويغفره رحم بالغة أي فرج آدمية أقل عمرها تسع سنين على
المختار وقيل ست سنين وقيل ضعتها فرج ما لا يكون من الفرج
كالرعاف وداء الجراحات ولا تستحاضت وما يكون منه ولكن من
غير أدوية وما يكون منها إلا أنها من غير بالغة لا داءها فرج ما يكون
لرمن أو حبل أو فاس ولا إياها من فرج ما تراه الأميمة وهي
عند أكبرهم بنت سبع سنين وقيل بنت خمس وخمسين وهو المختار
كما في الطهيريته وقيل بنت خمس وأربعين وفي الكفاية الفتوى في
زماننا على أنه خمسون سنة وأقل المحض ثلاثة أيام وليلتها
أي الثلاث وروي الحسن عن أبي حنيفة ثلاثة أيام وليلتان
المختللتان وعن أبي يوسف يومان وأكثر يومين الثالث وقال
الشافعي واحد يوم وليلة وقال مالك لا حد له لا طلاق قوله
تعالى فاعتزلوا النساء في المحض والصحيح عندنا أنها ترك الصوم
والصلاة عند رتبة الدر وإن احتل انقطاعه دون الثلاث
لأن الأصل العفة والمحض دمره وروى ابن وهب عن مالك
أن أبا عبد الله في العدة والمختللتان ثلاثة أيام وليلتها وأكثر عشرة
وقال مالك والشافعي واحد وهو قول أبي حنيفة الأول خمسة
عشر يوما لأن المرجع في ذلك إلى العرف وهو كذلك على ما قال عطاء
ربيع من النساء كانتا تحتين يوما ومن تحتين خمسة عشر يوما وقال

ابو عبد الله الزهري كان من نسائي من تحيض يوما ومن تحيض خمسة
عشر يوما ولنا قول علي بن السلام في حديث ام سلمة الصحيح لما
سالت عن المرأة التي تهراق الدم لتتطهر عدد الايام والليالي التي
كانت تحيض من الشهر ثم تغسل وتصلّي حيث اجابها صلى الله
عليه وسلم بذلك لا يرد من غير سوال عن حيضها فقل ذلك واكثر
ما يتناول لفظ الايام عشرة واقلة ثلاثة وروى الطبراني في معجمه
عن ابي امامة والدارقطني عنه وعن واثقه ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال اقل الحيض للحائض الكبر والخبث ثلاث واكثر ما يكون
عشرة فاذا زاد فهي استحاضة وروى الدارقطني عن واثقه بن
الاشعث مرفوعا اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام
وروى ابن عدي في الكامل عن انس مرفوعا ونظيره الحيض ثلاثة
واربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة
فاذا جاوزت العشرة فهي مستحاضة وروى الدارقطني عن
انس قال هي حائض فيما بينها وبين عشرة فاذا زادت فهي مستحاضة
وروى ابن عدي عن معاذ بن جبل مرفوعا لا حيض دون ثلاثة ايام
ولا حيض فوق عشرة ايام فاذا زاد على ذلك فهي مستحاضة تتوضأ
لكل صلاة الا ايام اربع ولا تغاس دون اسبوعين ولا تغاس
فوق اربعين يوما فان رأت السفن الطهور ون اربعين حائض
وصلت ولا يتأثر زوجها الا بعد اربعين وروى العجلي عن معاذ
ابن جبل مرفوعا لا حيض اقل من ثلاث ولا فوق عشرة وروى ابن
الجوزي عن ابي سعيد اخذ مرفوعا اقل الحيض ثلاثة واكثره عشرة
واقل ما بين الحيضتين خمسة عشر وروى الدارقطني بسنده الى
عثمان بن ابي العاص الحائض اذا جاوزت عشرة ايام ففي غير ذلك
المستحاضة تغسل وتصلّي ويحرم عليها الحيض بطريق اخر له
الى سعيد بن جبير قال الحيض ثلاث عشرة وسند مثله عن سفيان

وهو

وهو قول عمر بن علي وابن مسعود وابن عباس في هذه عدة احاديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم بطرق متعددة ترفع الضعيف
الى الحسن والمقدرات الشرعية مما لا يدرك بالبراي فالوقوف
فيها حكم الرفع بل يسكن النفس بكثرة ما روي فيه عن الصحابة
والثنا بعين الى ان المرفوع مما اجاد فيه اولئك الرواة الضعفاء
وبالحمل فلهذا حصل في الشرح بخلاف قولها اكثر خمسة عشر يوما
فانه لم يعلم فيه حديث حسن ولا ضعيف فلهذا يرجع عند
ابو حنيفة واسم سجيانه اعلم واما ما استدلوا به من انه عليه
السلام قال تكث احدا كن شطر عمرها لا تصلّي فقال ابن الجوزي
في التحقيق انه لا يعرف وقال السهقي لم اجد في شيء من كتب
الحديث وقال ابن سدة لا تثبت لهذا ابو حنيفة الوجه عن
النبي صلى الله عليه وسلم ولو سلم انه ثابت فمن بلغت خمس عشرة
سنة اذا حاضت من كل شهر عشرة وحاضت في سنتين سنة
كانت تاركه للصلاة شطر عمرها على ان الشطر نصف الشيء هو
جزوه كما في القاموس ومنه قوله تعالى قول وجهك شطر
المسجد الحرام وحديث الامام في موضع شطرها اي بعضها وسن
للرأة ان تحشي عند الحيض قطنه لتعرف بها حالها وتطهرها
ممسك او غالية فيذهب راحته دما واول الشهر خمسة عشر
يوما لا تفارق المحابة على ذلك وقد روى جعفر بن محمد عن ابيه
عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اقل الحيض
ثلاث واكثره عشرة واقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوما غراه
القاضي ابو العباس الى الامام ولا حد لا كره لانه قد تمتد الى
سنة والى سنتين وقد لا تحيض اصلا فلا بعد راكزة الامت
استمر دما وهي مبتداه فانه بعد لها من كل شهر عشرة حضا
والباقي استحاضة واما المعتادة الناسية عدة ايام حيضها

ودورة من كل شهر فان كان لها طن تحرت ومضت على غالب
 طنها وان لم يكن لها طن ونسي المحيرة والمفصلة فانها لا حكم
 لها بشئ من الطهر والحيف على التعيين بل ياخذ بالاحوط
 في حق الاحكام ان تقوم وتصلي لجواز ان لا تكون جائزا
 وهل يقدر طهرها في حق انقضاء العدة قبل ان يقدر بشئ
 ولا ينقض عدتها وقال اكثر بقدر واختلوا في قدرته
 فقال محمد بن ابراهيم الحمدي ان يقدر سنة اشهر الساعة
 وعليه اكثر ان مدة الطهر اقل من ادى مدة الحمل عادة
 فتقضى من ذلك ساعة وعلى هذا فنقض عدتها بتسعة
 عشر شهرا او ثلاث ساعات لانها تحتاج الى ثلاث حيض كل
 حيضه عشرة ايام والى ثلاثة اطهار كل طهر سنة اشهر
 الا ساعة قال البرجدي وهذا انما يصح ان يزيد وعلى
 ذلك لجواز ان يكون طهرها في اول الحيف ولا تغني تلك
 الحيف فتقضى العدة بتسعة عشر شهرا او عشرة ايام او
 اربع ساعات فتلاث ساعات لما روي واحدة لزمان ايقاع
 الطلاق وروي ابن سماعه عن محمد بن الحسن انه يقدر الطهر
 بشهرين وهو اختيار ابي سهل الفراء والحكم في مختصره
 وقيل وعليه الفتوى لان العادة من العود والحيف والطهر
 مما يعود في شهرين عادة فلا يكون الطهر اكثر من شهرين واما
 في حق ما عدا العدة فلم يقدر بها الطهر بشئ بل قالوا
 تجتنب ما تجتنبه الكاظم من قراءة القرآن ومسه ودخول
 المسجد واتيان الروح وتغتسل لكل صلاة فتؤدي بدل الوضوء
 والوتر وتقرأ فيها قدر ما تجوز به الصلاة ولا تزيد وتقرأ
 الفاتحة والسورة منها واجبتان وهو اصح الاحوط ان
 حجت تطوف الزايرة ما ذكرن ثم يغيبه بعد عشرة ايام تطوف

للمصدر انه واجب ويقوم شهر رمضان لا خيال انها طهارة ثم
 تقضى خمسة وعشرين يوما لا خيال انها حاضت فيه خمسة عشر
 يوما عشرة في اوله وخمسة في اخره او بالعكس لا خيال انها
 حاضت في القضا عشرة والطهر المتخلل اي بين الدمين في
 مدته اي مدة الحيف وما رأت من لون فيها اي في مدة سوى
 البياض حيفا ما يكون ما عدا البياض الخالق حيفا فلما في الموطأ
 عن علقمة بن ابي علقمة عن امة مولاة عائشة انها قالت كان
 النساء يبعثن الى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفة
 من دم الحيف نيسا لها عن الصلاة فتقول لمن لا تحلب
 حتى تربي العضة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيف والكر
 نسف الكاف والسنن المهمة القطن والدمر تجد نسف الدال
 حقة تضع المرأة فيها طيبها وعجوه والفضة بفتح الفاف
 ونشد يد الصاد المهمة شئ كالحيط المبيض يخرج من قبل
 المرأة عقيب انقطاع الدم يعرف به انها طهرت واما كون الطهر
 المتخلل بين الدمين في مدة الحيف حيفا فهو رواية محمد بن
 ابي حنيفة ولا يجوز على هذه الرواية براءة الحيف بالطهر
 ولا الحكم به ووجهها ان استيعاب الدم مدة الحيف ليس
 بشرط اجماعا فيغير اولها واخرها كالنصاب في باب الزكاة
 وقال ابو يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة وقال وقيل
 هو احول انه ان كان الطهر اقل من خمسة عشر يوما لا يفعل
 لانه طهر فاسد وما روت الدم وحكم حكم دم متصل فينظر
 ان كان ذلك كله لا يزيد على العشرة فالكل حيف ما رأت فيه
 الدم وما لم تر سوا كانت بمدة او صاحبة عادة وان لم
 على العشرة ان كان لها عادة ردت البياض ويكون الراية استحي
 وان كانت بمدة فالعشرة حيف ما رأت فيه الدم وما لم تر وما

مراد استحاضه وكثير من المتأخرين اقتصروا بهذه الرواية لأنها أسهل
 على المفتي والمستفتي لقلّة التغاضي التي يشق ضبطها ويحيز
 على هذه الرواية البداهة بالطهر والختم بدلت بشرط احاطة الدم
 من الجائدين كما اذا رأت قبل عاداتها يوماً ما وعشرة طهر أو يوماً
 دماً فاعشرة حيض وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة أنه يشترط
 أن يكون الدم في العشرة ثلاثة أيام وهو قول زفر لأن الحيض لا يكون
 أقل من ثلاثة وحكم محمد بفصل الثلاثة من الطهر في مدة الحيض أن
 مرادت على الدين قال في المبسوط وهو الأصح وعلياً الفتوى
 فلورات يوماً دماً وثلاثة طهر أو يوماً دماً لم يكن شيئاً منه حيضاً
 لأن الطهر بلغ ثلاثة أيام وهو غالب على الدين فصارفاً صلا وكذلك
 أن مراد الطهر وإن رأت يوماً دماً وثلاثة طهر ويومين دماً فالسنة
 حيض لأن الدر ساوى الطهر في طرفي السنة فصارت غالباً وأما
 رأت ثلاثة دماً وخمس طهر أو يوماً دماً فحيضها الثلاثة الأول
 لأن الطهر غالب فصارفاً صلا والمقدم يمكن أن يجعل بانفراده حيضاً
 فحعلناه حيضاً وقد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن
 الطهر المختل بين الدين إذا كان دون ثلاثة أيام لا يصير فاصلاً
 وإذا بلغ ثلاثة أيام فصل على كل حال ثم ينظر إن أمكن أن يجعل
 أحدهما بانفراده حيضاً جعل حيضاً كما بينا من مذهب محمد وأما
 خالفه في حرج واحد وهو أنه لم يعتبر غلبة الدم في مساواة
 الدم والطهر فلورات متباعدة يوماً دماً ويومين طهر ويومين دماً
 يكون أربع حيضات ولورات يومين دماً وثلاثة طهر أو يوماً دماً
 لم يكن شيئاً منه حيضاً لأن الطهر المختل بلغ ثلاثة أيام وواحد منها
 بانفراده لا يمكن أن يجعل حيضاً ولورات يوماً دماً وثلاثة طهر أو
 وثلاثة دماً كانت الثلاثة أم حيرة حيضاً ولا غير نحن وبالكسبي
 دى الحيض والاستحاضة باللون عند انفصال الدين ومبتر

الشافعي بينهما وقال إذا غير الدم مرة أكثر وكانت متباعدة فحيرة
 وهي التي ترى في بعض الأيام دماً قوياً كالأسود وفي بعضها
 دماً ضعيفاً كالأحمر فتجعل حايضاً في وقت القوى ومنسحقاً في
 في وقت القوى ومنسحقاً في وقت الضعف بشرط أن لا ينقص
 القوى عن أقل الحيض ولا يزيد على أكثره ليكن جعله حيضاً وإن
 لا ينقص الضعيف عن أقل الطهر ليكن جعله طهرًا بين الحيضتين
 وإن كانت متباعدة فحيرة فتأخذ بمقتضى التيزدون العادة
 على الأصح عنده لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما طهت بنت أبي
 جيسش أن دم الحيض غبيط أسود فإذا كان ذلك فامسكتي
 عن الصلاة فإذا كان غيره فاغتسلي وصلي **لنا قوله عليه**
السلا المستحاضة تدع الصلاة أياماً قرأها وقوله دعى الصلاة
 أياماً قرأها ليك اعتباراً بامردون اللون وغيره ومذهبنا مروى
 عن علي وابن عباس وشكاه عن سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد
 ومكيول والحسن وإبراهيم وإبي سيرين وإبراهيم بن موقوف علي
 عائشة ومعارض بقول علي وإبي عيسى وقد روى إبي حنيفة
 عن عائشة قالت جئت فاطمة بنت أبي جيسش إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم فقالت يا امرأة استحاضت فإني لا أطهر فأدع
 الصلاة قال لا اجتنبي الصلاة أياماً من حيضتك ثم اغتسلي وتوضأي
 لكل صلاة وإن قطر الدم على الحصى **يسمى** أي الحيض **الصلاة**
والصوم يا جماعة المسلمين **ويقتضي** هو أي الصوم **أي الصلاة**
 لما في الكتب الستة عن معاذة العدوية قالت سألت عائشة
 ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة فقالت حرورت
 قلت لست بحرورية ولكن أسألك قالت كان يصيبنا ذلك
 فنومر بقضا الصوم ولا نور بقضا الصلاة انتهى وعنده إجماع
 وإن في قضا الصلاة حرجاً أكثر مما لو تكرر الحيض غلبه في الصوم

فانه يجب في السنة شهر واحد تخمين المرأة في الشهر بحسب العادة
 المرأة والحرة يفتح فطم نسبه الى حرور قرينة بالكوفة
 كان اجتماع اول الخوارج بها وانما قالت ذلك لهما لان طائفة من
 الخوارج يوجبون على الحايض قضا الصلاة ولا يستغفروا انكارى
 اذ هذه طريقتا الحرور يفتح فطم نسبه الى حرور قرينة بالكوفة
 الدين واهل حرور تجمعوا فيه حتى خرجوا عنه ومنع الحيض
 دخول المسجد لما روى ابو داود من حديث عائشة قالت جا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه بيوت اصحابه شاربعة
 في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد ثم دخل ولم
 يخرج التورس يارحان يترك فيهم رخصة فخرج اليهم فقال وجهوا
 هذه البيوت عن المسجد فاني لا احل المسجد كنجس ولا حايض
 ومنع الطواف بالكعبة لا نه في المسجد واجتنب الى ذكره لئلا
 يتوهوا انه لما حاز لها الوقوف مع انه اقوى اركان الحج فلا يجوز
 لها الطواف اولى وسئل على انه كما يحرم عليها الدخول في المسجد
 يحرم عليها الطواف ولما اذا دخلت المسجد طاهرة ثم حاضت
 لا تطوف اذ يجب عليها الخروج في ساعته ثم وهو الاولى ومنع
 اجتماع الرجل ما تحت الارض من المرأة حايضا ونفسا وهو
 ما بين السرة والركبة وقال محمد واحد من حنبل يمنع الحيض
 الاجتماع بالخرج خاصة وهو قول الشافعي واختاره النووي
 لما رواه الجماعة انه البخاري عن انس ان اليهود كانوا اذا حاضت
 المرأة لم يروا كلوها ولم يجامعوها في البيوت اي لم يساكنوها
 فيها فسانا افعاب النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فانزل الله تعالى
 يساكنونك عن المحيض قل هو اذى الآية فقال صلى الله عليه وسلم
 كل سني الا النكاح اي الاجتماع كما في رواية ابو داود عن عبد الله
 ابن مسعود قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحل لي من

امراتي

امراتي وهي حايض فقال صلى الله عليه وسلم لك ما فوق الارض ارا
 وقد حسنه البعض وقال شاربعد ابو زرعة الوافي ينبغي
 ان يكون صحيحا ولما ما صح من قول عائشة وكان يارحان فانزل
 فيها شربا وانما حايض اي بلا مسني وفي المتفق عليه انه عليه
 السلام كان لا يباشر احداهن حتى يارحانها ان تاتر ولو لم
 منع ما تحت الارض لم يكن يارحانها بالارض يعني ان لا يحل ان يكون
 من باب الاحتياط فان التزاعى حوله الحي يوشك ان يقع فيه ويمكن
 حمل قوله عليه السلام من النكاح على الجماع حقيقة او حكام
 فالمسئلة طينة غير قطعية ثم المشهور من رواية المحدثين
 وغيرهم فانما يارحان قطع فثبته فوفية مشددة وقالت
 الطبري الصواب فانزل يارحانين الاولى للوصول والثانية
 سالته هي فالمتعل من الارض انك انقله الشئ وهو خطا في نقل
 عبارته فان الصواب ان يقول يارحانين الاولى للقطع لانه هرة
 مكلم والثانية سيد لة الفا ونص الزحشري ايضا على خطا انزل
 بالمد عامر وينبغي الطب في شرح المشكاة ولا يخفى ان رواية
 المحدثين اقوى من نقل الدعويين وقد قال ابن مالك ان ادغاص
 العمرة في التامعصور على السماع وقد سمع انزل من الارض وانكل
 من الكل وقرا ابن كحيصن فليو الذي ايتى به مرة وصل وتا
 شديدة معومة وهو من المائدة والفرقة الشادة عزلة
 حبره اءاد وبوبه قراءة الجمهور انك تيم بالمد عامر فان الظاهر
 انه ما حوذ من الارض من اتخذ وفي المحيط وروى ابن رستم ان
 من قال بان جماع الحايض حلال كسراي اذا كان يعتقد انه
 ليس بمهني عنه لا نه يصير حاد الحكم الكتاب ومن جامعها وهو
 عالم بالحق لم فليس عليه الا التوبة ولا استغفار لانه يارحان
 كبرية كفارتها غير مشروعة الا بالتوبة وسبب ان يتصدق

بدنيار ونصف دينار وقيل ان اصحابها في الدخيل بدنيار وفي
 النقطا عند فبنصف دينار ويشهد لقوله الاول ما اخرج ابو داود
 في سننه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي ياتي
 امراته وهي حائض قال يتصدق بدنيار ونصف دينار قال
 ابو داود هكذا الرواية الصحيحة بدنيار ونصف دينار وللقول
 الثاني ما اخرج ابو داود ايضا عن ابن عباس قال اذا اصحابها
 في الدخيل بدنيار وان اصحابها في النقطا عند فبنصف دينار قلت
 فهذا تفسير الحديث الاول واستعارتان اول التوزيع للشك
 ولا تقر اي الحائض وما دونها كجنب ونفسا اي كما لا يترجى
 ونفسا شيئا منه وهذا الاختيار لكرخي واختيار الطحاوي انه
 لا بأس بقراءة ما دون الآية لان النظم والمعنى قاصران فيه ولهذا
 لا يجوز به الصلاة وفي التجاري قال ابراهيم اي الخفي لا بأس ان
 تقر الحائض الآية ولو راي عباس بالقراءة للجنب بأسا ووجد
 الاول ما روى الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تقر الحائض ولا جنب شيئا من القرآن
 وفي المحيط وهذا اذا قرأت على ضد التلاوة اذ لو قرأت على
 قصد الذكر والتسبحولسم اسم الرحمن الرحيم والحمد لله رب
 العالمين او علمت الحائض او الجنب حرفا حرفا فلا بأس به بالاتفاق
 لا جل العذر والحزوة بخلاف المحدث فانه يقرأ لما في السنين الأربع
 وصححه الحاكم عن علي بن رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم لا يجده او لا يجزه عن القرآن شيئا ليس بكتابة قال الترمذي
 حسن صحيح ولم يمنع ما ذكر الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن هو
 ورأه الدارقطني في سننه عن جابر بن جابر عن عاصم بن
 اي الحائض والنفسا والجنب والمحدث صحف القول تعالى
 لا يسميه الا المظنون وقوله عليه السلام لا يسمي القرآن الا طاهرا

57
 ابوداود ولما روى الحاكم في المستدرک وصححه عن حكيم بن خراج قال
 لما بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قال لا تمش القرآن
 الا واثمة طاهر لا يغلاف فخاف اي منفصل نحو الخريطة لا ت
 المنفصل عند لا يكون تتعاليه وفي التجاري عن ابي وايله انه كان
 يرسل خادمه وهي حائض الى ابي رزين لتأنيده بالمصحف
 فتمسك بغلافه وكرهه اي المس بالكم او يمشي من الثوب الذي
 على لباسه لا يمس له فلا يصير حايلا بينه وبين المصحف
 ولهذا لو حلف لا يجلس على الارض فجلس ثوبا وجلس على يده
 على الارض حيث وفي النوادر انه لا بأس به لان الحر والمس وهو
 اسم للمباشرة من غير حائل وكره لغيره ايضا حسا لتفسيره وكتب
 السنن والنقد لا يبالوا عن آيات ولا بأس بمسها بالعلم
 بلا خلاف وفي فتاوى اهل سمرقند بكرة لغيره ان يكتبوا كتابا
 فيه آية لان الكتابة بالعلم وهو في اليد وذكر ابوالثبيث انهم
 يكتبون وان كانت الصحيفة على الارض والكتوب دون
 آية وذكر القهري انه لا بأس بالكتابة اذا كانت الصحيفة
 على الارض وقيل هو قوله ابي يوسف وكره بعضهم دفع المصحف
 واللوحي الذي عليه القرآن مكتوب الى الصبي اذا كان محدثا
 والصحيح انه لا بأس به لان في تكليمهم الطهارة حرجا ولا
 درهماي مثلا فيشمل دينارا وخمسة عطف على مصحفا فيه
 سورة اي شيء من القرآن آية او آية قال المصنف واما قبل سورة
 لان الغالب كتب نحو سورة اخر خلاص على الدرهم لا تحل بكرة
 اي من هيئان وغيره لا يباين تحت غلاف فخاف وحل وحل من
 انقطع دمه لا كثر الحيف او النفس قبل الفصل ظرف للوطي
 دون اي لا من انقطع دمه لا علم اي اقل كثر الحيف او النفس
 يعني ان الحائض التي انقطع حيضها لا كثر الحيف والنفسا

التي انقطع نفاسها لاكثر النفاس بكل وطى كل واحدة منها وان
لم تغتسل والحائض التي انقطع جميعها لاقل من اكثر الحيض
والنفاس التي انقطع نفاسها لاقل من اكثر النفاس لا بكل وطى
الا اذا اغتسلت بلا خلاف او ستمت في السفر والحضر عند العجز
من الماء وصلت باتفاق او لم تصل عند محمد بن قيس ساعلى با اذا اغتسلت
ولمها ان التيم لا استقرار له لجواز بطلانه بل لا كذا ذلك
الغسل او اذا مضى وقت يسع الغسل والتيم لان
وقت التيم يتحقق بعد ادراك وقت الصلاة اذ لا يجب في ذمتها
ما لم يدرك قدر ذلك من الوقت ووقت الغسل محسوب من
الحيف ولهذا الوطئ قبل الصبح باقل من وقت يسع الغسل
لا يجزى بها صوم ذلك اليوم ولا يجزى عنها صلاة العشاء وهذا
كله في حق التي استكملت عدتها واما التي لا تستكمل فلا يحل
وطئها وان اغتسلت حتى تخفى عادتها لا قبل عود الدار
اليها لكنها تغتسل ويخوف احتياطا وفي مواهب الرحمن
ان ان تغتسل وتصير الصلاة دينا في ذمتها بخروج وقتها
والمراد من قول بعضهم او عصى عليها ادنى وقت صلاة ادناه
الواقع اخر اعني ان تطهر في وقت منه الى خروجه قدر
الاعتسار والتيم الا ان هذا او من ان يطهر في اوله هو
وعصى منه هذا المقدار لان هذا لا تر لها ظاهرة شرعا كما غلط
به بعضهم ان ترى الى تعليل بان تلك الصلاة صارت دينا في
ذمتها وذلك بخروج الوقت ولذا لم يذكر غير واحد لقطعة
ادنى وعبرة الكافي وتصير الصلاة دينا في ذمتها بمعنى
ادنى وقت صلاة بعد الغسل والتي عتبت بان انقطعت في اخر
الوقت لان الشرع حكم بطهارتها لا وجبت الصلاة عليها وقال
مالك والشافعي واحد وزفر لا يجوز وطى من انقطع جميعها هو

ونفاسها

ونفاسها حتى تغتسل لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن اي
من الحيض فاذا تطهرن اي اغتسلن كذا فيه ابن عباس
فيما رواه البيهقي وغيره وقال اسحاق بن ابراهيم اجمع
اهل العلم من التابعين على انه لا يطؤها حتى تغتسل ولما
قوله تعالى فاعترلوا النساء في الحيض ووقت انقطاع الدم
ليس وقت حيض وانما بعض ما يسع الغسل والتيم ثبتت
الصلاة في ذمتها وهو من احكام الطهارة فتكون ظاهرة حكما
ولان في الآية قرأتين فمقتضى قراءة التخييف انها الحجة
العارضة على الكل با لا تقطاع مطلقا واذا انتهت حلت
بالضرورة وبمقتضى قراءة التشديد عدم انتهائها عنده بل
بعد كل الاعتسار فالتوفيق بينهما بما قلنا وفي الطهارة
والحائض اذا حبست الدم عن الدور لا يخرج من ان تكون
حائضا وصاحب الحج اذا منع الحج من السلطان بعلا ج
يخرج من ان يكون صاحب عذر **والنفاس** بكسر النون مصدر
نفس المرأة نفضها اذا ولدت وقيل عنها اشهر من ونفاسها تسمى
به **در اى** درهم **يعقب الولد** يضم القاف اي يتبع ولادته
احترازا عما يخرج قبلها **لا حد لا قلده** اي اقل النفاس اتفاقا
لما روى ابن تاج عن السنن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقت النفاس اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك وضعف
وقد روى من عدة طرق لم يحل عن طعن لكنه يرتفع بكثيرها
الى الحسن واما ما روى عن ابي سلمة قالت كانت النفاس تقعد
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما فقاب
اليومى هو حديث حسن رواه ابو داود والترمذي وغيرهما
وقال ابن تيمية في المنتقى ومعنى الحديث كان يامرات
تجلس الى اربعين ليلا يكون الخبر كذا لا يمكن ان يتفق

نفسا عصر في نفاس او حيض ولو ولدت ولم تر دم ما يجب الغسل
عند اي حنفية وزفر وهو اختيار اي على الدقاق وعند
اي يوسف وهو رواية عن محمد لا يغسل عليها لكن يجب عليها
الوضوء وفي المعتمد هو الصحيح واكثره اربعون يوما
وهو قول الشافعي حكاها عنه ابو عيسى الترمذي والمسيور
من مذهبي احمد وقال الاموي اكثره في الغلة خمسة وثلاثون
وفي الجارية اربعين وعن مالك روايان احدهما الرجوع
الى العادة والاخرى ستون يوما وبدا قال الشافعي في المشهور
عنده لما رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه والحكم ومحمد
بن حبيب او سلمة قالت كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه
وسلم تعتد في النفاس اربعين يوما واربعين ليلة الا ان
تري الطهر قبل ذلك زاد ابو داود في لفظ لا يارها النبي صلى الله
عليه وسلم بغضنا صلاة النفاس وقال النووي حديث
حسن والبراد بنسائه النبي صلى الله عليه وسلم هي هنا بنته
وقريباته وقال الترمذي اجمع اهل العلم على العجاجة ومن
بعد فهو على ان النفس تدع الصلاة اربعين يوما الا ان ترى
الطهر قبل ذلك وهو اي النفاس امر متواصل وهما الولدان
في بطن بين ولادتهما اقل من ستة اشهر من الاول لان ما تراه
حينئذ في رحم خارج عقب الولادة خلا فالجهد فان نفاسها
عنده من الولد الا خير لها حامل به بنفسه رحمها بسببه فلا
يكون ما تراه عقيب الاول من الرحم وبدا قال زفر وانقضا
العدة من الاخير اخبرنا عن قولهم واولات الامهات ان
يصنعن حملين ويوضع الاول لم يقطع حملها وانما وضعت بعند
ولو قطع الولد فيها ان جناح اكثره فهو نفاس والاول وقال
محمد وزفر لا يثبت النفاس الا بوضع كل الحمل وان كان بين

الولدين

الولد من اربعون يوما فصاعدا قيل على قول اي حنفية يجب
النفاس من الولد الثاني ايضا وعلى قياس قولها لا يجب فهو
الصحيح فلما تضع الولد الثاني تغتسل وتغسل ويغسل بالكر
وثبت اسم الولد السابق قبل تمام خلقة له اي ظهر
بعض خلقة من اصبع وعوه ولد اي في حكم الشرع من
فتصير امه نفسا واما ما زاد اذا ادعاه السيد
ويقع المعلق به من طلاق وعتاق ونقص البعدة بعد
لان ولدنا فنقص الخلقة ونقصان الخلقة لا يمنع احكام الولادة
وما نقص عن اقل الحيض وهو ثلاثة ايام او زاد على حصص
المبتدأة وهي من لم تحقق قبل ذلك وهو اي حيض المبتدأة
عشرة ايام او نفاسها اي او زاد على العادة فيها اي
في الحيض والنفاس وجا وزاكرها فتد به لانه لو زاد على
العادة فيها ولم تجا وزاكرها يكون حيضا في الحيض ونفاسا
في النفاس وما رأت حامل عطف على ما نقص استخاضته خبر
عن ما نقص وهو عطف عليه لا يمنع اي ما ذكرنا والاستخاضة
صلاة وصوما اي محبتها ووطئها اي جوازه اما كون الزايد
على العادة في الحيض استخاضته اذا جا وزاكرها فليقول
عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في المستخاضة تدع
الصلاة اياما قرايا ثم تغتسل مرة ثم تتوضا الحمل اياما
اقرايا وقول سموة بنت زهدة قال صلى الله عليه وسلم
المستخاضة تدع الصلاة اياما قرايا التي كانت تحلب فيها
ثم تغتسل غسلا واحدا ثم تتوضا لكل صلاة رواها الطبراني
ولان ما تراه في ايام عاداتها في الحيض حصص نفسا وفي
النفاس نفاس يفتينا وما تراه فيها اذا زاد اكثر الحيض والنفاس
استخاضة يفتينا وما تراه فيما بينهما مسكوك فيه فالجواب

على أكثرها لأنه يجانس في كونه مخالفا للعادة ثم قيل لا تقبل في
الزائد على العادة لا حتمال صيرورتها أهلا وعد صيرورتها
فتبقى كما كانت وأما كون ما تراه الحامل استحاضة فلا بد لو
جاز اجتماع الحيض والحمل لم يكن الحيض دليلا على عدم الحمل وقد
جعل الشارع دليلا عليه فعن ابن عباس إن أسد رفع الحيض
عن الحبل وحمل الدم في رقبته لولد رماه ابن ساهن وعن
عائشة الحامل لا يحض رماه الدارقطني ومثل هذا لا يقال
بالرأي فجعل على أنها قال لا ذلك سماعا وقال مالك والسافعي
في الجديد ما تراه الحامل على ترتيب ادوارها حيض ومن
الدليل لنا أنه لما نزل قوله تعالى والمطلعات بترمين بأنفسهن
ثلاثة قروا قالت الصحابة فإن كانت أيسة أو صغيرة فحز
واللا يبعثن من المحض من نسائك إلا يذوقوا أن كانت
حاملة فزلت وأولت الإجمال أجلهن ففقدت بيبه بيبه على
أن الحامل لا تحيض وإنما ليست من ذوات الأقران لا بشرط
أبو يوسف عود الدم وتكراره لنقل العادة الأصلية إلى زيادة
أو نقصان أو زمان آخر في الشهر الثاني فلو كانت العادة في
أول الشهر سنة ثلاثا ثم رأت ستعة دما أو بعكسه ورأت في
غير حينه قبل عادتها أو بعدها ينقل أبو يوسف العادة
إلى صلتها إلى الحالة الثانية ويقول بغير تبشير الأمر على
كالعادة الأصلية وهي انتقال الطهر إلى الحيض مرة واحدة
فإن المراهقة إذا رأت الدم ثلاثة أيام حكم بأنها حائض فكذا
هذا وقال أبو حنيفة ومحمد لا بد من التكرار لتقلها إذا العادة
ما حوذة من المعادة فلا يثبت بدون العود ومن لم يحض
عليه وقت فرض الأوب حدث الذي ابتلا به عن استحاضة
أو عاف أو عوفها من الغلاب يرح أو استطلق بطن يخرج

دمين جرح يتوضأ بوقت كل فرض له أي لا جل ذلك الحديث
ولم يوجب مالك الوضوء عليهم بناء على ما تقدم من قوله بعد
انتقاه منه واكتفاه به باستحباب الوضوء ويصلي به أي بذلك
الوضوء فيه أي في ذلك الوقت ما شاء فرضا ونفلا وقال
السافعي يتوضأ لكل صلاة فرضا ويصلي به من النوافل ما شاء انتقا
لذلك المرفوع لما روى البخاري من حديث هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة قالت حلت فاطمة ابنت أبي جحش إلى
النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن امرأة استحاضت
فلا تطهر فأدع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إنما ذلك عرق وليس بمحيض فإذا قبلت حيضتك فدعي
الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي قال وقال
أي توضأي لكل صلاة حتى يحج ذلك الوقت ولما رواه ابن
ماجة عن عدي بن ثابت عن أبيه عن حده أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال المستحاضة تدع الصلاة أيام قرأها ثم
تغتسل وأتو صا لكل صلاة وتصوم ويصلي واجيب بأن
اللام في كل صلاة نحوها في قوله تعالى اقرأ الصلاة تدرك
الشمس وقت دلوها أي زوالها وإنما قلنا ذلك لأن المعهود
في الشرع أن الحديث جرح خارج أو جرح وقت كفي بد
سمع الحنفين ولم يبعد فيه أن الفراع من الصلاة حيث حدث
بالنسبة إلى فرض آخر وفي شرح الآثار جمعوا على أنها إذا
توضأت في وقت صلاة لم ينقل حتى خرج الوقت فإذا دلت أن
رهي بذلك الوضوء اندليس لها ذلك حتى توضأ وحسوا
جديدارا بها ها لو توضأت في وقت صلاة ثم أراد ب
أن تطوع بذلك الوضوء كان لها ذلك مادامت في الوقت
فذل ما ذكرنا أن الذي ينقض طهرها هو جرح الوقت وإن

ومنها يوجب الوقت لا الصلاة وان كان وجوبه لها هذا
 وقال ابن قدامته في المعنى روى في بعض الفاظ حديث فاطمة
 بنت ابي جبيش وتوضاى لوقت كل صلاة ذكر ابي سبط هـ
 الحورى ان ابا حنيفة روى المستحاضة تتوضا لوقت كل
 صلاة وفي شرح مختصر الطحاوى روى ابو حنيفة عن هشام
 ابن عروة عن ابي عبد الله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لفاطمة بنت ابي جبيش وتوضاى لوقت كل صلاة وما
 شك ان هذا يحكم بالنسبة الى كل صلاة لانه لا يحتمل غيره
 بخلاف الاول فان لفظ الصلاة شاع استعمالها في لسان
 الشرع والعرف في وقتها في الاول قوله عليه السلام ان الصلاة
 اول واخر الحديث ان لو لم يكن قوله ايا رجل اذ كانت الصلاة
 فلم يصل ومن الثاني انك لصلاة الظهر اى لوقتها وهو مما
 لا يحصى كثرة فوجب حملها على المحكم وقد رجع ايضا بانه متروك
 الظاهر بالاجماع للاجماع على انه لم يرد حقيقة كل صلاة نحو
 السواقل مع الفرض توضوا واحدا في المتن شرطها الاستحاضة
 بعد ما ثبت حكمها ولما شرط ثبوتها فان يستوعب استمرار
 العذر وقت الصلاة كاملا كالانقطاع وانها لا تثبت ما لم
 يستوعب الوقت كله وفي الكافي لحفظ الدين السعفي وانما
 نصير ما حذر اذ لم نجد في وقت الصلاة زمانا تتوضا
 ونصلي فيه خالبا عن الحديث وهذا هو المراد بالاستيعاب
 لا حقيقة اذ قلنا يستمر العذر بحيث لا ينقطع في الوقت لحظة
 لحظة فيؤدي الى نفي تحقده الا في الامكان العقلي وفي السراج
 الوهاج رجل سال جرحه ولم يعلم انه يستمر وقتا كاملا
 فانه لا يصلي في اول الوقت بل ينتظر فان لم ينقطع توضا
 قبل خروج الوقت قال ائمه الهام فان فعل قد دخل وقت

بيان

ان

احدا انقطع فيه اعادة الاولى لعدم الاستيعاب ويستفاد
 ان وضوا المحدثين عند ابي حنيفة ومحمد خروج الوقت
 اى وقت صلاة الفرض كطلوع الشمس فلو توضا بعد صلاة
 العيد بعد طلوعها له ان يصلي الظهر عند هما لا بها ليست
 بفرض فصار كما لو توضا لصلاة الفجر لا دخوله اى لا ينقض
 وضوا المحدثين رد حول الوقت كالرواية وقال ابو يوسف
 ينقضه دخول الوقت وخروجه وقال زفره فلو فقط ويجب
 ان يصلي خالسا بايما ان سال بالملان ان ترك السجود في
 الهون مع الصلاة مع الحديث فان لها وجودا حاله الاحتيا
 على الدابة نفلا ولا يجوز مع الحديث حالة الاحتيا را صلاة
 ثم يجب على المستحاضة ان تغسل يوبها من اليد لكل صلاة
 في قول محمد بن مقاتل وقال ابن سميعة ليس عليها غسله
 لان امره ليس كمن اليد والاولى وقال ابو القاسم في
 المبطلون اذا كان حاله لا بسط تحت ثوبه اغتسل من
 ساعته جاز ان يصلي على حاله ولو كان بدنه مائلا او جدي
 فوضا وبعضها سائل ثم سال الذي لم يكن سائلا ان هذا
 حدث جدي فصار كما لمخبر ولو كان في عينه رمد وسيل
 دمعها يومه يوضو لكل وقت اذا غلب على ظنه انه قد يد
 والله اعلم باب الخجاسة اى معرفة انواع
 الخجاسة وبيان كيفية الطهارة منها وهي جمع خجس وهو
 في عرف الفقهاء بفتح الجيم عين الخجاسة وبكسرهما ما يكون
 طاهرا كذا قيل والظاهر انه الذي يصير نجسا حين لا في
 نجسا وفي اللغة يقال نجس الشيء بالكسر نجسا فهو
 نجس ونجس ايضا قال تعالى اما المشركون نجس والظاهر
 ان المراد به المعنى المصدي في الآية للباغية في الخجاسة الباطنية

لا يستبان قلوبهم على العقاب ^{الردية يظهر الشئ} بعد ما كان او ثوبا او
 مكانا او غير ذلك ^{عن خمس} يفتح الحزم شرعي اي جرمه ^{بروالة}
 عيبه لان نجس ذلك الشئ لا ينقل النجاسة به فزال النجاس
 ولو بغسله واحدة تطهر له وقال الفقيه ابو جعفر يعنيل
 بعد من وال يعني مرة او مرتين وقيل ثلاثا كذا في الكافي ^{وان}
 يعني ان شئ من ^{والله} بان يحتاج في اخرج الى كوالصابون
 والمستان بالما متعلق بظهر وهو انساب او بر وال عند م
 وهو اقرب والاصل فيه ما جاء عن اسماء بنت ابي بكر قالت جات
 امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان احدا نال يصيب
 ثوبا من دم الحيف كيف تصنع قال تحتها بالما ثم تترفضه بالما
 ثم تبيض ثم تقلى فيه اخرج ما لك والشيطان والودا ود
 والخرمذي وعن امرئس بنت محسن انها سألت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن دم الحيف يكون في الثوب قاله حكيمة
 بضع واغسله بماء وسدرا اخرج ابو داود والسنائي وابن
 ماجه ^{وكل ما يبع} ذاب حاركا الورد والحل ^{مزيل} حتر زبد
 عن كواله هن واللبن والعصير بما ليس بمزيل وقال مالك
 والشافعي ومحمد وزفر لا يظهر النجس الا بالما لان المايح يتنجس
 باول المداقات والخمس لا تعيد الطهارة لكن ترك هذا القياس
 في الما بالاجماع ولعل سنده جعله تعالى لما طهورا ولما ان الما
 مطهر لكونه ما يبع مزيل للنجاسة عن المحل فكل ما يكون كذلك
 فهو مطهر كما لا يروى البخاري من حديث عائشة انها قالت
 ما كان لاحدنا الا ثوب واحد تخيف فيه فاذا اصابه شئ من
 دم قالت اي فعلت بربعها فصعد بظهرها وروي فقضعت
 والمصع بمهملتين الاذهاب والقطع بمهملتين الدكن وشبهه انه
 انما تم لو نبت انها صلت به وكان زيدا على وذرا لمعوا واطلع

عليه النبي صلى الله عليه وسلم وفره لديه وذكر التماسي ان
 الدم اذا غسل ببول ما يוכל تزول نجاسته الدم ويتقي نجاسته
 البول واما الما المستعمل فيجوز ان الله النجاسة الحقيقية
 اتفاقا ^{عن ما} اي ويظهر الشئ النجس ^{للمرأة} اي لم يكن مرئيا
 بغسله ^{وعصره} من غير ليد الى ان ينقطع تقاطره ^{ثلاثا} اي
 ثلاث مرات وهو قديم لها وعن محمد ان العيص في المرة الثالثة
 كاف وهو الرفق والاول ظاهر الرواية وقيل عن ابي يوسف
 ومحمد ايضا انها تطهر ان ظن طهارتها بالغسلات الثلاث
 بلا عصر والمدار على غلبة الظن لانه دليل شرعي وعند الشافعي
 المرة كافية وانما قدر غلبة الظن بالثلاث لانها تحصل عند هذا
 العدد غالبا وقيل بالسبع دفعا للوسوسة كما في الاستسقاء
 ان امكن اي عصره ^{ما} اي وان لم يكن عصره كالحشب والجذ
 المدبوع يا خمس يغسل ويترك الى عدم القطران اي قطر
 الما وهو يفتح القاق والطا في اخره بون مصدر القطر نفع الطا
 يقطر بصرها وفي بعض النسخ مبنية فوقيته كان البون جمع قطرة
 وانما يترك الى ذلك لانه يعقد بقا العصر ثم ايم لغسل
 ويترك الى عدم القطران ^{ثم} يغسل ويترك الى عدم القطران
 وهذا عند ابي يوسف وقال محمد ما لم يكن عصره لا يطهر ويظهر
 ابو يوسف ما لم يعصره ^ذ نجس بغسله وتخفيفه ثلاثا
 كالحظية المنتحسة والجم المعلى به واعلم ان اصل مذهبي في
 غير المرئية من النجاسة اعتنا برغلبة الظن في طهارة محلها
 المرة الواحدة كما اعتبرها الشافعي بناء على ان ازالها حكم
 شرعي فيكتفي فيه بالمرة كما يحكم ولما ان الحكمي عرف بثبوته
 بالشرع وهو حكم ^{بر} والله يغسله مرة فانه عليه السلام توصيا
 مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به فحكم بر والعمرة

والحقيقي عرف بثوبته بالحقيقة فعرف زواله بها وذا سكر الغسل
للاستحباب ولا يقطع بزواله فاعتبر غلبة الظن كما في امر القلب
وبعد رغبة الظن بالغسل ثلاثا لخصولها بها في الغلبة فاجتنبنا
السبب الظاهر مقامها تيسيرا وروى حديث المستنقذ شرط
الغسل ثلاثا عند توهج النجاسة فعند تحققها اولى وعن النبي
اي ويطهر الشئ ثوبا كان او بدنا عنه سواء كان من رجل او امرأة
بغسله مطلقا او فركه **يا بسمة** واعلم ان النبي خمس عندنا وعند
مالك لكن عندنا يجب غسله او فركه **يا بسمة** وعند مالك ورفعه
لا يظهر الا لما وعنده الشافعي وهو المشهور من قول احمد انه ظاهر
لان اصل اوليا الله تعالى ولما روى الدارقطني عن عباس قال
سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي يصيب الثوب فقال
انما هو بمنزلة الخياط او البراق وانا بكفيك ان تمسحه بخرقه
او بذرقة والصحيح انه موقوف كما قاله البيهقي واجمع احمد
عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلط
النبي من ثوبه بعرق او ذخر ثم يصلي فيه ولما روى مسلم عن
عائشة كنت افرك النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فبصلي فيه بالغا وفيه ايضا عن عبد الله بن شهاب الخولاني
قال كنت نازلا على عائشة اي ضيفا فاحتلمت في ثوبي
فخسما فرأتني حيارية لعائشة فاجبرتها فبعثت الى عائشة
فقايت ما حملك علي ما صنعت بثوبيك قلت رايت ما ترى
اليام قالت هل رايت بثوبيك شيئا قلت لا قالت لو رايت شيئا
عسلته لقد رايتني وانا احكم من ثوب رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم يا بسمة بطفري اذا الطحاوي ثم يصلي فيه ولا يغسله
وروى الدارقطني في سننه والبراق في مسنده عن عائشة
قالت كنت افرك النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم

واني

واني لا حكمة اذا كان يابسوا وغسله اذا كان رطبا وفي رواية
فيخرج الى الصلاة وان يقع الماء في ثوبه وفي مسلم عنها انه
صلى الله عليه وسلم كان يغسل النبي ثم يخرج الى الصلاة في
ذلك الثوب وانا انظر الى اثر الغسل فيه وما رواه الدارقطني
من حديث ثابت بن حماد عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب
عن عمار بن ياسر قال اتانا علي بن النبي صلى الله عليه وسلم وانا
على براءد لوما في ركوة فقال يا عمار يا صنع قلت يا رسول
الله يا بني واني اغسل ثوبي من نجاسة اصابته فقال يا عمار
انما يغسل الثوب من الجس من العايط والبول والقي والدم
والنبي يا عمار يا خاتمك ودحوع عينك ولما الذي في ركوتك
المسوا وفي سننه ضعف وهو ثابت بن حماد لكن له تابع
عند الطبراني رواه في الكفر من حديث حماد بن سلمة عن علي
ابن زيد شوي ثابته سدا وحتنا فمطل جز من البيهقي بطلان
الحديث لسبب انه لم يروه عن علي بن زيد سوى ثابت ودفع
قوله في علي هذا انه غير صحيح بان مسمار روى له فعرونا
بعينه وقال العجلي لا يسبه وروى له الحاكم في المستدرک
وقال الترمذي صدوق وما رواه الطحاوي بسنده الي
عواذ بن اي سميان انه سأل اخيه امر حبيبة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم هل كان النبي صلى الله عليه وسلم
يصلي في الثوب الذي يلصق جعك فيه قالت نعم اذا لم يصيب
اذى والى عمر انه احتلم في سفر وقد كاد ان يصبح فلم يجد
في الركب ما فركب حتى جاء الما فجعل يغسل ما راي من الا حنك
حتى اسفر فقال له عمرو بن العاص اصحبت ومعا ثياب
فضع ثوبك فقال عمر بل اغسل ما رايت وانفخ ما لم اره والي
ابي هريرة قال في النبي يصيب الثوب ان رايتته فاغسله

والفأعسل الثوب كله والى جابر بن سمره انه سئل عن الرجل يصلي في
الثوب الذي يجامع فيه اهله قال صل فيه الا ان ترى فيه شيئا
فأعسله ولا تنفخه فان النفخ لا يزيد الا شرا والى ابن سبي
مالك انه سئل عن قطيعة اصابها جنابة لا يدري ابن موضعها
قال أعسلها وروى ابن ابي شيبة ان رجلا سأل عمر بن عبد الله
فقال اني احتلت على طنفسة فقال ان كان رطبا فأعسله
وان كان يابساً فأحكه وان حقي عليك فأرسله والطنفسة
ثلاثة الطاء والفاء وكسر الظا وفتح الغا وبالعكس واحدة الطاء فس
البسط والياء والكسر من سبع عرضة ذراع واجيب
عن قولهم انه اصل اوليا الله تعالى بانه اصل اعدا به فينبغي
ان لا يكون طاهرا فاذا تعارضتا قطا فلا يصح الاستدلال
في هذا الحال على الله لا سيما ان يكون الظاهر من النجس
كالبين من الدليل اظهر لك العذر ثم اذا فرك المني حكر
بالطهارة عند ابي يوسف ومحمد وهو اصح وتبطل النجاسة
وتخفى في اظهر الروايتين عن ابي حنيفة فلو اصابه ما عا د
نجسا عند ابي حنيفة خلا فالحق في الخلاصة المختارة انه لا يعود
نجسا وهذه المسئلة تطار الحف اذا اصابه نجس فذلك
والارض اذا اصابها نجاسة وذهب اثرها والبير اذا غارها
وكانت نجسة وجلد الميتة اذا دبغ بنحو الشمس بخلاف اذا
دبغ بنحو القرظ وهو مركبة ورق السلم ثم البدن قتال الثوب
في الاكتفا بالفرق في ظاهر الرواية لان البلوى فيه اشده فغسل
الثوب عن المني دون البدن فالحق به دلالة وروى الحسن عن
ابي حنيفة انه لا يجرى فيه الفرق وهو رواية عن ابي يوسف
ويظهر الحف وكذا النعل عن نجس ذي جرح سوا كان جرحه
منه كالدمل والعذرة او من غيرها كالبول الملتصق به تراب

وايضا

وايضا سوا جف ذي الجرح ولم يحف وهو قول ابي يوسف وعليه
المأثور وفي النهاية وعليه الفتوى وقال ابو حنيفة يشترط
جفاف ذي الجرح في طهارة الحف بالمد لك ما لا ريب وقال
محمد وزفر ومالك والشافعي لا يطهر الحف من غير المني الجفاف
المراد بعسل كالجاسدة التي لا جرح لها ولا يبي حنيفة والى
يوسف ما رواه ابو داود وابن حبان وابن خزيمة والحاكم
وقال علي شرط مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال اذا وطئ حذركم الا ذى نجاسة وطهورهما التراب
وما رواه الطحاوي وابوداود عن ابي سعيد اذا جاء احدكم
المسجد فليطهر فاذا ارى في ثوبه قذرة او اذى فليمسح ويحجل
فيها تكن ابو حنيفة يقول ان الرطب لا يزول بالمد لك فيشترط
الجفاف وعن غيره اي عن غير ذي جرح بالفسل فقط لان
اجزا النجاسة تشرب في الحف فلا تخرج منه الا بالعسل بخلاف
ذي الجرح فانه يجذب ما في الحف من اجزا النجاسة بجره اذا
جف ويظهر السيف اي الصقيل وكفه في الصقالة وعدم
المسح مشهور كان النجس رطبا او يابساً بالمسح ان الفسل
يفسده وفيه خلاف محمد ولما ان النجاسة كالبول يغسلون
الكفار بسيفهم ثم يمسحونها ويصلون معها وقيدنا بالصقيل
لانه لو كان السيف غير صقيل او كان الثوب صقلا لا يطهر
الا بالعسل ويظهر البساط اي الكبير الذي لا يمكن عصره بحري
الماعلى ليلة اي قدر ليلة او يوم لان ذلك يظن زوال
النجاسة منه والتقدير بالليلة يقطع الوسوسة وتطهر
الارض وما اتصل بها كالخص بجنم الجمجمة وتشديد المملة
البيت من قصب وجريد وخوصها واللا وهو بالفرع يقوى
العشب بالبيس وذهاب الاثر سوا كان ذلك شمس

اربع اذنا رقتي بالانصال لانه لو كان سقلا لا يظهر الا
 بالانصال للصلاة متعلق بتطهر المقدر اي يطهر في حق الصلاة
 لا في حق التيمم اتفاقا وعن ابي حنيفة يظهر التيمم ايضا اما
 الطهارة للصلاة فلما روي مالك في الموطأ وابوداود في
 سننه وابن خزيمة في سننه عن ابن عمر قال كنت غزيا تكسر
 الراي ابنت في المسجد وكانت الكلاب يبول وتقبل وتدبر
 في المسجد فلم يكونوا يرسلون شيئا من ذلك واما عند
 الطهارة للتيمم فلان طهارة الارض للتيمم ثبت بالكتاب
 فلا ينادى بما ثبت بخبر الواحد كما لا يتأدى مسح الرأس هو
 الثابت بالكتاب بمسح الاذن الثابت كونها من الرأس بخبر
 الواحد وكما لا يتأدى التوجه الى البيت الثابت بالكتاب
 بالتوجه الى الحطيم الثابت كون من التمسك بخبر الواحد وقال
 مالك والشافعي وزفر لا يظهر الارض باليمس ولما ماروه
 عن عائشة ومحمد بن الحنفية زكاة الارض يسبها وجعلته
 في الهداية مرفوعا ولم يروه وعن ابي قلابة جوف الارض
 ظهورها وجعل في الميسوط قوله اي ارض جفت فقد ركت
 حديثا مرفوعا وما في سنن ابي داود باب ظهور الارض اذا
 يمست واستند عن ابي عمر قال كنت ابنت في المسجد في
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت في شبا عريضا
 وكانت الكلاب يبول وتقبل في المسجد ولم يرسلون شيئا
 من ذلك انتهى فلو لا اعتبارها لظهر بالجفاف كان ذلك
 بتقيد لها بوصف الجاسة مع العلم بانهم يقومون عليها في
 الصلاة البتة لصغر المسجد وكثرة المصلين ^{ويحتمل}
 ما دون ربع الثوب وكذا حكم البدن من تحس يكسر الحزم
 اي ذي نجاسة خف وهو الصحيح من قول ابي حنيفة هو

ومحمد خلا قال ابي يوسف حيث قال المانع شبر في شبر وهو
 رواية الحسن عن ابي حنيفة والمذهب هو الا ولان ما دون
 ربع الثوب ليس بمتنا حش والمانع في النجاسة الحقيقية
 هو النجاسة وحش ويقار ربع مقدار الكل في وجوب الصلاة في
 ثوب ربع طاهر وفي وجوب مسح ربيع الرأس في الوضوء في
 لروا الخبر الخلق ربعه وهو مخرى وفي انكشاف ربيع العورة
 فقليل مراد هو ربع اذ في ثوب يجوز الصلاة فيه كالارار وقيل
 ربع جميع الثوب او البدن قال في الميسوط وهو الصحيح
 وقيل ربع الموضع الذي احصاه النجاسة كالذيل والكمر
 والذخرين معرب التبريد كالرجل واليد والظهر والبطن
 قال صاحب التحفة وهو المانع وسبب تخفيف النجاسة
 عند ابي حنيفة تعارض النصين في طهارته ونجاسته وترجح
 النجاسة وعندهما اختلاف العلماء المتقدمين من الصحابة
 والتابعين في طهارته ونجاسته وسبب تخفيف النجاسة
 عنده عدم تعارض النصين وعندهما عدم اختلاف العلماء
 وثمره الخلاف يظهر في الروث والختي والبعر فغند هما
 نجاسة تخففه لا اختلاف العلماء فيها وعنده تغلظ لان
 ما رواه البخاري من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه
 وسلم اتى الروث وقال انها ركس لم يعارضه نص والركس
 بكسر الراء والركس والروث للغرس والبغل والحمار والختي
 بكسر الخاء وسكون الشا لبقر والجاموس والبعر للبعير
 والنشاة فان ما لا يرى طهارتها لانها وفود اهل الحريم
 وبه ثبتت التخفيف عندها وهو المظهر لعموم البلوى بالثلا
 الطرق بها بخلاف قول الحار وغيره ما لا يוכל لجمه فان الارض
 تشتمل وطهرها محمد اخرا وقال لا يمنع الروث وان فحش

ربع

لما رأى من بلوى الناس بابتلاء الطرق بها والخانات بها لما دخل
لما دخل الري مع الخليفة وقاس المشايخ على هذا طين
نجارى لان ممشي الناس والدواب فيها واحد وعند ذلك
روى رجوعه في الخف حتى قال اذا اصابته عذرة يظهر
بالدلك وفي الروث لا يحتاج اليه عنده واما قول النسياني
هو طعنا في الجن اي دواهم فتفسر من حيث الشريعة لان حيث
اللغة لما روي مسلم من حديث ابي سعيد قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا تستنجوا بالروث ولا بالعطاس
فانذر اذا هو انكم من الجن **كبول فرس وما اكل اي محمد**
وهذا اثنان للخمس الحنفية عند ابي حنيفة وقال محمد بول
الفرس وما اكل طاهر وقال مالك واحد بول ما كان بول
ما اكل ورواه طاهر كحديث العربيين من انه عليه السلام ادرهم
يشرب ابوالابل والباينا وهو حديث متفق عليه ومارواه
البراق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس ببول
ما يوكل محمد وفي رواية جابر ما اكل محمد فلا بأس ببوله فراه
احمد والدارقطني وكلم الفرس ما كوله عند محمد واما ابي حنيفة
واما يوسف قوله عليه السلام استنجوا من البول
فان عاتقه عذاب القبر فند اخرج الحاكم عن ابي هريرة
وقال علي شربها ورماها الدارقطني عن انس فيجوز عندهم
شرب بول ما يوكل للند اوي وعمره ويجوز عند ابي يوسف
للند اوي ولا يجوز عند ابي حنيفة مطلقا واجيب عن اطلاق
شربه عليه السلام للعربيين فانه اما مشيخ او اطلع عليه
السلام بالوحى او لما مران سفاهم فيه **وحرط يفتح الحنا**
ومنها وسكون الراء **يوكل اي محمد** وهذا ايضا ثلث للخمس
الحنفية عند ابي حنيفة واما يوسف وعند محمد مغلط وقيل

ظاهر

ظاهر فصححه السرخسي فوجب الطهارة عند الامرين بتجنية الطيور
عن المساجد وذلك دليل على طهارة خروها ووجه التغليب
انه لا يكثر اصابته للثياب وقد تغير بطبع الحيوان فعنا كثر
الدجاجة والبط ووجه التحفيف عموم البلوى به والضرورة
واما **حرط يوكل اي محمد** فظاهر ووجه قال مالك لان في التوقي
عند حرط وتحسين الشافعي لا حالة الطبع اياه الى نقي وفساد
ولان عبد الله بن مسعود حرث عليه حمامة فمسحه باصبعه
واما عمر بن الخطاب فمسح بحصاة وصلى ولم يغسله ولان
اجماع الناس على ترك الحمامات في المساجد مع العذرة علي
اخراجها اجماع منهم على طهارتها ولا ينافي من الهوى
والجرح لا حق بسبب التوقي عن ذلك فيسقط اعتبار
بجاسته بخلاف الدجاجة والبط لا مكان التماسي عنده وفيه نظر
لا حقال سقطوا حكم القليل للضرورة كما سقط حكمه في الدرهم
من المغلطة ومادون التربع من المحققة مع بقا وصف النجاسة
ولا ضرورة لاي حكم الطهارة **الالدجاجة** بفتح ا وولد وبث
وكذا البط اهل والامور فانه غلب لان التوقي عند اخرج
فيه كسائر اى كباقي ما خرج من الخرجين وهو جزء الفرس
وهو ما يوكل محمد وبول ما لا يوكل محمد وخروه وبول المردى
وخروه وبول الكلب وجميع السباع ولما بالبوله من
لحمها وما يفيض الطهارة بخر وجه من بدن الانسان فلهذه
الاشياء نجاستها غليظة اتفاقا اما عند ابي حنيفة فلورود
النس في نجاستها من غير معارض وهو قوله تعالى ويحرم عليهم
الكنائس والطباع السلية يستحب هذه الاشياء والخمر
لا حرامها اية نجاستها واما عندها فلعدم مساع الاجتهاد
في طهارتها وخرو الفارق وبول فمغفو عنه في الطعام والتوب

لعدم إمكان التماسي عنده لأن العادة غالباً يخرج في الليالي وتدخل
المصانيف بخلاف الما فان حفظه ممكن كذا في شرح تحفة الملوك
للصيني وقال الشافعي واحد يكفي في بول الطفل الذي لم يطعم
ولم يشرب إلا اللبن الرش بالما وبيقين في بول الصبيته العنسل
لو روي النفع في بول الصبي دون الصبيته واجاب الطحاوي
بان النفع الوارد في بول الصبي المراد به الصبي لما روي هشام
ابن عروة عن ابيه عن عائشة قالت اتى رسول الله صلى الله
عليه وسلم بصبي فبال عليه فقال صبا عليه لما صبا قال
فعلم منه ان حكم بول الغلام العنسل الا انه يحكي فيه الصبي وحكم
بول الحارثية ايضا العنسل الا انه يكفي فيه الغيب لان بول الغلام
يكون في موضع واحد لم يفتق من حده وبول الحارثية يفتق
في مواضع لسقطه من حها والدماري وكالد والسائل الباقي
في عروق ثم المذبح لقوله تعالى اود ما مسفوحا وكذا الم
المستة ذات الدم واهها با قبل الدبع وليس دما المتق
والبراعيت بشي لا نه ليس بد من سائل ولعدم إمكان التماس
منه خصوصها في زمن الصبي لا سيما في حق من ليس له
نوب واجدنا مر فيه كما كان لا حجاب للصفة في عهد النبي عليه
السلام والخ لقوله سبحانه انما اخرجنا من ارضنا
والله اعلم بالصواب قال ابن اسير كاج في شرف الحنية لمراقف
في كتب المذهب على ذكر الزنا وبطهارة ولا نجاسة والظاهر
ظهارها كما ذكره غيره واحد من تناخرى الشافعية قال
سبحنا يعني ابن الحقا وذاكرت بعض الاخوات من الحارثية
في الزنا فقلت انه يقال انه عرق حيوان محرما لكل فقال
ما يحله الطبع الى صلاح كالطبيخ يخرج من النجاسة
كالمسك انتهى مراد البرجدي فانه وان كان دما فقد تغير

فصار كرماد العذرة وبعيني عنده اي من العليل قد رادهم
وقال الشافعي وزفر لا يعني من النجاسة شي لان النجس الموجب
لظهور النجاسة لم يفضل بين قليلها وكثيرها وقال مالك
كل نجاسة سوى اليد والرجل بشي منها لا نه يمكن الاحتراز عن
جنبها ولما ان العليل من النجاسة لا يمكن التحرز عنه فكان
عموا وقد رناه بالدرهم اخذا من موضع النجاسة قال الحنفى
الردوان يقولوا قد را القعد فاستنجوه فقالوا قد رادهم
لا نه لا يريد على مساحته الدرهم وعن محمد بن عتيار يورن الدرهم
الكبير الذي قدره ثقال وعنده الاعتبار بعبادة الدرهم
وهو قدر عرض الكف ووفق ابو جعفر بن الروائين
فقال وهو يقال في الكشف كالحرق وقد رادهم
الكف في الرقيق كالبول والخر وذلك لقوله رضي الله عنه
مثل طعني هذا لا ينع حتى يكون اكثر منه وطهره كان قريبا
من كفتا ذكره العيني وهو غريب جدا وبول النضج ايت
على البابل وكفه مثل راس الا يروى في شرح الكفر وكذا
اذا كان مثل جانبها الاخر ليس بشي لا نه يمكن الاحتراز
منه وما يفرق في اخره ورد على خمس بالفتح خمس بالكسر
وبه قال مالك وقال الشافعي ليس بخمس لانه صلى الله عليه
وسلم يصب دلو من ما على بوله الى اى الذي يان في المسجد ولما
ما اشار اليه لم يقوله كعكسه وهو القياس على خمس ورد
على ما فانه خمس اتفاقا وا جيب عن حديث ابو عري الى انه
محمول على ان الارض كانت رطوبة فيسقل الى بقية فبها
النجاسة الى باطنها فيظهر ظاهرها ورماد العذرة يفتح اتفاقا
والنعال المحدة العذرة ونحوها طاهر كما روي في موضع في
ملحة وتظهره في الشرح النطقة نجسة وتغير علقته وهي نجسة

ونصير مصغنة فتظهر والعصير طاهر فيصير خرا فيتحبس ويصير
 خلا فيظهر فغرفنا ان استحالة العين تستتبع زوال الوصف
 المرتب عليها لا استحالة بطبيعة وصورتها وقال ابو يوسف
 ليس بظاهر لان اجزاء ذلك الخس باقية من وجهه وعلى علي
 ثوب اي لا فيه بظاهر عندنا اما اذا لم تكن البطانة المتصرفة
 او مخططة على الظهارة فبالتفاق لا يكون كثرين بسطهم
 الظاهر فيها على الخس واما اذا كان احدهما مخططا على الآخر فعند
 محمد يجوز لان الاتصال بينهما اتصال مجاورة الاتصال تركيب
 وعند ابى يوسف لا يجوز لان الاتصال اتصال تركيب كالتوكانات
 النجاسة في حشوة جنة او بطانتها وعلى طرف سباط طرف
 اخر منه وفي بعض النسخ طرفه الاخر خس كبير كان السباط
 او صغيرا لا يتركه الارض فيستتر فيه ظهارة موضع الصلاة
 فقد اتفق القاصي وقيل اذا كان السباط كبيرا بحيث لو
 رفع احد طرفيه لم يترك الطرف الاخر جازا فاما في الاول
 مع ثبوت الاصح ان النافذة ظاهرة بكل حال سواء يكون من
 حيوان مذكى او غير مذكى على ما ذكره الربيعي في شرح الكثر
 وفي ثوب عطف على قوله على ثوب او على طرف اي ويصلي
 في الثوب يظهر فيه من خس يعجز الجهم بدوه بفهم البول والبال
 ويشد يد الواو اي رطوبة فليد بحيث لا يغير شي اي منه
 ان عصير وفيه اختلاف المتأخر او وضع عطف على ظهر
 اي ويصلي في ثوب وضع حال كونه رطبا على ما اي على شي
 طين نغم الطاو تشد يد اليد بمكسورة اي خلط بطين
 فيه من قن بكسر السين والقاف اي قدرة بطن
 عطف على طين او سبي بصيغته المجهول عطف ايضا على
 ظهر والشيوع اي ويصلي ايضا في ثوب سني محل النجاسة

من غسل طرفه من كخطة اي مثل كدس حنطة ونحوها من
 شعير بال عليها حر وكذا بقرو بغل تدوسها فغسل بعضها
 او ذهب اي بعضها لحيمة او صدقة او سرقعة او قسمة ونحوها
 وفي نسخة او ذهب بصيغته المجهول فانما تظهر احوال ان يكون
 ما اصابه النجاسة هو البعض المغسول والبعض الداهية او
 المذاهب فاعتبر هذا الاحتمال لكان الضرورة كذا قد
 المهر في شرح الوقاية وتتبع بعض علماءنا وتقييده فقد
 وكذا اتقيد في الحق بالحر التي تدوسها بدل على اهل الو
 نجس الخنطة بغير ما ذكرنا يظهر فيه بعضها ولا بالقسمة
 لا بعدا بالضرورة لكن ذكره في الخلاصة ان الكدس اذا نجس
 مطلقا فغسل بين الدهقان والعامل بحكم بطهارته لكن
 الظاهر ان غسل البعض او وهبه وكذا داهية بالقسمة انما
 يظهر اذا لم يكن كل من القسمين اقل مما نجس لئلا يمكن ان يكون
 فيه جردت دوسها وقع اتفاقا وقوله للضرورة اي بالجملة
 ووقوع الجرح في غسل الكل وفي المحيط ولو غسل رجله ومشي
 على ارض خشية فابتلت الارض من يبل رجله فان لم يظهر
 ان البليل الارض في رجله وعلى جازت صلته وان ظهر لا
 يجوز ولو مشى على ارض خشية رطبة ورجله يابس شمس
 الاستحباب وهو مسح موضع الخو نحو حجر او غسله والخو
 ما يخرج من البطن ويجوز ان يكون السين فيها للطلب اي
 طلب الخو ليزيل من كل حدث اي لا جل خارج من احدى
 السبيلين كالبول والغائط وما يكون له جرح من البول والبرص
 اي ونحوها من المفسد والنجس مما ليس له جرح خارج
 من احدى كالجرح او ليس مما خارج من احد السبيلين كالباقي
 فان لم يستنج منها بدعة فلا يستنجا منقطع وفي شرح

الوقاية فان قلت ان قيد الحادث بالخارج من احد السبيلين هو
 فاستثنا النور مستدرك وان لم يعتد به فيسبب الاستسجاء في العقد
 ونحوه قلت يعتد بالخارج من احد السبيلين واستثنا النور من
 غير مستدرك لاننا نعتقد ان مقتضى الحرج من السبيلين انما
 وحاصل ان الاستسجاء مقتضى نزل مقتضى الخروج فقام تحققه
 وانما اذا لم يسبب الاستسجاء فيها فبما ولي غيرها ولا يخفى ان ذكر
 البرج معنى عن النور لا بد مع تحقق حرجه من احد السبيلين
 اذا لم يكن داخل في الحكم فليكون في مقام الخطئة اولى في الجملة ذكر
 النور مستدرك لاننا قد نشأ مع بقائه في ظاهر الامر خير ان يقال
 من بول او غائط ~~بحر كزقة~~ ^{بحر كزقة} ويدرج تحت ^{نقيته} من النقا والتقية
 اي لم يطفه ويحفظه والاسناد حقيقي او بخاري سنة اي اذا
 كان اقل من درهم لما روى البيهقي وقال انه اصح ما في الباب
 واعلاه اي سندا عن مولى عمر قال كان عمر اذا بال قال ناولني شيئا
 استسجى به فاناوله العود او الحجر او باني به حايطا يتشح به
 او عسدا الارض والمرد بالحايط الجدر وهو حجر على جدار
 يمشى اذ لا يجوز المشي بجدار غير كالوقوف ونحوه ولا يشترط
 التثليث عندنا كما اشار اليه بقوله حتى يقيمه فانه يحتمل الزيادة
 والنقصان وكذا الشفع والوتر وقال مالك والشافعي
 واجد يجب الاستسجاء بالمال او بثلاثة اجزاء لما روى ابو داود و
 عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ذهب
 احدكم كما جئته فليستطب بثلاثة اجزاء روي رواية اذا ذهب
 احدكم الى الحايط فليذهب معه بثلاثة اجزاء فليستطب
 بها فانها تجزي عنه رواها ابو داود والسنائي وصحح الدارقطني
 اساده ونقول سلما نفيها نافي عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن ان نستقبل القبلة لغايط او ان نستسجى باليمن او ان

نستسجى

نستسجى باقل من ثلاثة اجزاء وان نستسجى برجيع او بغيره رواه
 مسلم ولنا ما روى البخاري عن عبد الله بن مسعود قال ان النبي
 صلى الله عليه وسلم الحايط اي اراد ان ياتيه فامرني ان اتشه
 بثلاثة اجزاء فوجدت حجري ولم اجد الثالث فانيته برولته
 فاخذ الحين والقي الرولته وقال هذا ركس اي ركس وجه
 الدلالة انه لو وجب الثلاث لطلب بعد رمي الرولته حرا لثالث
 وقال مالك والشافعي واجد الاستسجاء واجب لما في الصحيحين
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبرين فقال
 انما لم يعد بان وما بعد بان في كبر اما احدهما فكان يستسجى
 من البول وفي رولته لا يستسجى واما الاخر فكان يحسب باليمين
 فاخذ جريدة رطبة فشقها نصفين ففرك بها في وتر حمل
 واحدة فقال لم فعلت هذا يا رسول الله قال لعلني يخفف
 عنها عالم بييسا ولان الطهارة باليمن الا نجاس شرط حواز
 الصلاة فلا بد منها الا انه اكيثي بغيره في موضع الاستسجاء
 المصروف والجماع فلا يجوز تركه ولنا ما روى احمد وابوداود
 وابن ماجه وابن حبان والطحاوي عن ابي هريرة وخسند
 النوري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استسجى
 فليوتر من فعل ففدا حسن ومن لا فلا جرح وقوله من
 استسجى اي استسجى وقد قال مالك الاستسجاء بالمال مستطاب
 بالمال حجار ولله في الصبي بين يدي هذه الزيادة واجاب
 البيهقي بان المراد فليوتر بعد الثلاث ورد بان المراد فيه هو
 الاستسجاء بالمال اتفاق لقوله من فعل وعنده الزيادة على
 الثلاث منع اتفاقا بدعة ويدونه واجد كذا ذكره بعض
 علمائنا لكن بقي الكلام في اصل المراد فان هذا الحديث
 يدل على ان الاثني عشر واجب والمدعى ان الاستسجاء لنفسه

عليه السلام الموجه لكونه سنة ما رواه ابن ماجه عن عائشة
قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من غايي قط
الا مسما وان جاوز المخرج اكثر من درهم اي من الخاسنة
وروى اكثر بالنصب اي جاوز الحد ما لم يكو رجلا كون ذلك
الحد المجرى اكثر من درهم او مجاوزة اكثر من درهم فواجب
اي غسل المجرى ما على المخرج انما الكتي فيه بغير الغسل المجرى
ولا ضرورة في المجرى وغبار الكثر ويجب ان جاوز الخمس
المخرج ويعتبر القدر المانع وما موضع الاستنجاء اما لو جاوز المخرج
قدر الدرهم فغدا اي خيفة واي يوسف لا يجب غسله
وعند محمد يجب غسله ولو قل بنا على ان المخرج كالظاهر
وهو قول محمد وكالباطن وهو قولهما في غسله **بمطوب**
الا صام اي من بده السرى ولا يقدر غسله بعد ذلك ان
الخاسنة مريته ويدل ان لها ذهاب فلا مستنها الا الله
يقدر لقطع الوسوسة بالثلاث وقيل بالمسح بعد غسل
اليدين بالثلاث ويستحب الاستبراء من البول ثم شئ او شئ
او مسح ذكره لا يمانع فيه انه يورث الوسوسة الموجهة
للمشهد فقد ورد استترهوا مرتين بالغنيتين او ثلاثا
رواه احمد وابوداود وابن ماجه والحاكم في مستدركين عن
ابن عباس **خرج بماء** اي اخرج بالماء البارد
اي حال الصور **ثم يغسل اليدين** ثانيا دفع الراجحة الكراهية
ولو سحها بتراب او رقاد ثم غسلها فهو افضل وجره اي
كراهية تحريم استقبال القبلة واستدبارها في الحلة
بالمكان المنقوض والنول وقال مالك والنسائي وعي فاحمد
لا يكره ذلك في البناء روى ابوداود والحاكم وقال على شرط
الخجاري عن مروان قال رايت ابا عبد الله ع في اناج راحته وجلس

يسول

يسول اليها فقلت ابا عبد الرحمن قد روي عن هذا قال انما روي
عن ذلك في الغضا فاذا كان بينك وبين القبلة شئ يستتر
فلا يابس ولنا ما في الكتب الستة عن ابي ايوب انما يضاري
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ايتم الغايط
فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا
او غربوا والمعنى توجهوا الى جانب الشرق والغرب ولا يفر
منه جواز استقبال الشمس والقمر فندبر قال ابو ايوب
فقد بنا الشام فوجدنا رجلا حيا قد بنيت نحو الكعبة فيخرج
عنها ويستغفر الله عز وجل وعن ابي خبيزة لا يكره الاستدبار
لما روى الترمذي عن ابن عمر قال ارتقيت على ظهر بيت لنا
فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقبل الشا من
مستدبر الكعبة وفي رواية الشامي عن ابي خبيزة في
بيت حفصة لبعض حاجتي فرايت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقضي حاجته مستدبر القبلة مستقبل الشا قلنا
يحتمل ان يكون لعذر وضروفا كما في الحديث السباطة
به ليل احدثت الا خرج منها قوله عليه السلام انما انكم مثل
الوالد لولده اعلمكم اذا ايتم الغايط فلا تستقبلوا القبلة
ولا تستدبروها رواه ابن ماجه والدارمي ولما فقدت
المرأة ولدها للمول نحو القبلة يكره ولو لم تكن راحته نحو
القبلة او نحو كنب الفقد يكره والله اعلم وما يكره ايضا التكلم
بقوله عليه السلام لا يخرج الرجلان بغير بان الغايط هو
كاستغفار عورتها بحد ثمان فان الله عفى عن ذلك رواه
ابوداود وروى ايضا عن ابن عمر رجل على رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو يسول فسلم عليه فلم يرج عليه وما يكره
استقبال الشمس والقمر احتراما لهما وقد ورد انهما يلغمانه

كذا في المدخل وكذا استقبال هب الريح لبلا يصيبه رشاش
 بوله وكذا التخلي في الطريق وفي مجمع الناس وكنت شجر
 يستظل به لقوله عليه السلام رايقوا اللاعنين قالوا وما
 اللاعنان يا رسول الله قال الذي تخلي في طريق الناس او في
 ظلمهم رواه مسلم وقوله عليه السلام رايقوا الملا عن الثلاثة
 ابرار في الموارد وقارعة الطريق والظل رواه ابوداود
 وابن ماجه ومن اداب تقدم الاستغادة لقوله عليه السلام
 ان هذه الحشوش مختصرة فاذا جال احدكم الحلا فليقل
 اعمود باسم من احدث والحيايت رواه ابوداود وابن ماجه
 وكان عليه السلام اذا دخل اكله يقولها متفق عليه ومنها
 تقدم الرجل اليسرى في الدخول فيه واليمين في الخروج منه
 تكراما لها اعتبارا لها باليد ومنها ان يقول بعد خروجه
 الحمد الذي اذهب عني الادي وعافاني وهكذا رواه ابن
 ماجه عنه صلى الله عليه وسلم وروى هو وابوداود والترمذي
 عن ابنه وفي رواية كان يقول الحمد لله الذي اذهب عني
 ما يؤذي وبقي علي ما ينفعني ومنها ان يسجد في البراءة
 عليه السلام كان اذا اراد البراءة انطلق حتى لا يراه احد ومنها
 ان يقول في مكان لين لا نه عليه السلام اراد ذات يوم ان يقول
 فاتي دشا في اصل جدار فبان ثم قال اذا اراد احدكم ان يقول
 فليقل بوله موصفا ومنها ان يرفع يديه قائما انه عليه السلام
 كان اذا اراد حاجة لا يرفع يديه حتى يدنو من الارض
 ومنها ان لا يقول في موضع طهره لقوله عليه السلام لا يقولن
 احدكم في مستحدمه يغتسل فيه او يتوضا فيه فان عانت
 الوسواس منه ومنها ان لا يقول في حجر لبي النبي صلى الله عليه وسلم
 ان يبال في حجره ابوداود وقيل لا نه مسكن الجن ومنها

ان ينفخ فزجه بالما لقول زيد بن حارثة عنه عليه السلام ان
 جبريل اناه اول ما اوحى اليه نعمة الوضوء والحدادة فلما
 فرغ من الوضوء اخذ عرفة من الماء فنضح بها فزجه رواه
 احمد والدارقطني ومنها ان لا يقول قائما لقول عمر رضي الله
 عنهما صلى الله عليه وسلم وانما يقول قائما فقال لا تقل قائما
 قلت قائما بعد رواه الترمذي وابن ماجه واما بوله عليه
 السلام في السبابة قائما كان لعذر لقول عائشة رضي
 الله عنها من حدثكم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول قائما
 فلا تصدقوه رواه احمد والترمذي والنسائي وقد ضبط
 بعض العلماء ضبطا جيدا فقالوا يجوز الاستنجاء بكل جارد
 طاهر منق فلا ع للاثر غير موز ليس بذي حرفة ولا سرف
 ولا يتعلق به حق للغير انتهى يستغاد منه كما صرح به بعض
 الحنفية والشافعية من انه يكره الاستنجاء بالورق الخرد
 وجوزبه اذا كان فيه علم المنطق اذا لم يكن فيه ذكر الله
 وذكر رسول الله وكذا الستر المذموم الخالي عن ذكرها ولا يحون
 بذهب او فضة ومخوها لا صناعة المال ولا يتوب حرير وغيره
 لما فيه من الاسراف ولا في وعاء من ذهب او فضة فان
 استعمالها حرام مطلقا هدا وقد ذكر ابن عطية في تفسير
 قوله تعالى فليستظر الانسان الى طعامه ذهب ابن ابي كعب
 وابن عباس والحسن ومجاهد وغيرهم الى ان المراد الى طعامه
 اذا صار رجعا لسيامل حيث يصير عاقبة الدنيا ولذا انها
 وعلى اي شئ يتعاني اهلها في حالها وهذا التفسير ما روى
 عن ابن عمر انهما سنان اذا حدث فان ملكا ياخذ بياضه
 عند فراغه فيرد بصره الى مخوه موقنا له ومجربا فينفع ذلك
 من كان له قلت او القى السمع وهو شهيد والله اعلم بالصواب

يا عمر

كتاب الصلاة

وهي من العبادات وأساس الطاعات وما هيبة الذنوب
ونا هيبة السيئات وقد مر عليها كتاب الطهارة التي هي من
شرايطها تكونها فتتاح الصلاة ومصباح الصلاة وسابقتها
الكثير من المهمات يترقى في اللغة الدعاء ومنه قوله تعالى
وعمل عليهم أن صلواتك سكن لهم وقوله عليه السلام
وصات عليكم الملائكة وقوله إذا دعى أحدكم إلى الطعام
فليجب فإن كان مفطرا فليأكل وإن كان صائما فليصل
أي فليدع لصاحبها بخير والبركة في الشرع الرفعات
المعلقة المعروفة من الشرايط والركان المعروفة هو
وكان فرض الصلاة الخمس ليلة المعراج وهي ليلة السبت
للسبع عشرة خلت من رمضان قبل الهجرة بمائة عشرين
شهرا من مكة إلى السماء ومن يرى أن المعراج من بيت المقدس
وأنه بع الأسرا في ليلة واحدة فليدع الأسرا قبل الهجرة
بسنة لسبع عشرة من شهر ربيع الأول ويدجز النوى
في شرح مسلم وقال ابن الأثير أنه الصحيح أولا ثلث
عشرة من شهر ربيع الأول على حسب اختلافهم وهذا هو
المشهور وعن الزهري أن الأسرا وفرض الصلاة الخمس
كان بعد البعث بحسن سنين وفي سائر الروايات للنوى
أنه كان في رجب وكانت الصلاة قبل الأسرا صلاتين
صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها قال تعالى
وسبح بحمد ربك بالنعشي والإبكار ثم العيادة نوعان
موقفة كالصلاة وغير موقفة كالزكاة قال تعالى إن
الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي فرضا موقتا
وقت الصبح أي صلاته ولبداه لأنه لا خلاف في أوله

وأخره

وأخره أوله أول النهار شرعى أوله كان معروضا
من قبل وبدأ بمحمد رحمه الله في الأصل بوقت الظهر لا
جبريل في بيان الأوقات بدأ به من الغر المحجلين أي
الذين نصب في الأفق عرفنا ونسب صاذا وأحضر به عن
البحر المستطيل الذي بيدوا كذا تبا لذيبي ثم يعقبه
الظلام ولقد أيسر كذا بالقول عليه السلام لا تمنعكم
من سحوركما إذا نبلال ولا الغر المستطيل ولكن الغر
المستطير في الأفق هكذا في الترمذي وفي الصحيحين
لا يغيركم إذا نبلال ولا الغر المستطيل إنما الغر المستطيل
في الأفق وروى أبو داود في سننه عن بلال أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لا تؤذن حتى يستبين
لك النجم ومديده وسكنت عند أبو داود ثم عند الوقت
منه إلى الطلوع أي إلى طلوع الشمس جمعا وقوله تعالى
فصبح محمد ربك قبل طلوع الشمس ولما في مسلم أنه عليه
السلام قال وقت صلاة الفجر ما لم يطلع قرن الشمس أول
ووقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس عن بعض السما ما لم
يحضر العصر ووقت العصر ما لم تقصر الشمس وسيقظ قرنا
الأول ووقت صلاة المغرب إذا غابت الشمس ما لم يسقط
الشفق ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل وفي رواية
أخرى لمسلم وقت الظهر إذا زالت الشمس وكان ظل الرجل
كطوله ما لم يحضر العصر ووقت العصر ما لم تقصر الشمس ووقت
صلاة المغرب ما لم يغب الشفق ووقت صلاة العشاء إلى
نصف الليل أو وسط ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر
ما لم تطلع الشمس فإذا طلعت الشمس فامسك عن الصلاة
فإنها تطلع بين قرني الشيطان ولما روى أبو داود

والطحاوي والترمذي وقال حسن صحيح والحاكم وقال صحيح
 الإسناد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 أوتي جبريل عند البيت مرتين فصلى الظهر في الأولى حين
 كان الفجر مثل الشراك ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل
 ظله ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس أي سقطت
 وافطر الصيام ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى
 الفجر حين بزغ الفجر أي طلع وحر الطهارة على الصائم وقضى
 المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر
 بالأمس ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثله ثم صلى
 المغرب لوقته الأولى ثم صلى العشاء الأخيرة حين ذهب
 ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض أي أضاءت
 ثم التفت إلى جبريل فقال هذا وقت الأنبياء من قبلك
 والوقت ما بين هذين الوقتين **والطحاوي** وقت صلواته من
 الزوال أي زوال الشمس عند وسط السماء تمتد إلى سدا
 بلوغ ظل كل شيء مثله أي قائم على مكان مستوي السطح
 سوى في الزوال وهو الظل الذي يكون للأشياء وقت
 زوال الشمس في رواية روىها الحسن عن أبي حنيفة إلى
 بلوغ ظل كل شيء مثله سوى في الزوال وهي قوله مالك والشافعي
 وإبي يوسف ومحمد وزفر وهو الظل لبيان جبريل أول
 وقت كل صلاة بفعله وأخر غير المغرب كذلك ثم قوله الوقت
 ما بين هذين الوقتين في رواية ابن عباس وما بين هذين
 وقت كله في رواية جابر وعن أبي يوسف خالفنا أبا حنيفة
 في وقت العصر فقلت أوله إذا زاد الظل قايمة أعمادا على
 الأرض التي جئت وهو إشارة إلى ما ذكرنا وفي رواية روىها
 أسد بن عمر عن أبي حنيفة واختارها الطحاوي إذا صار

ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير
 ظل كل شيء مثله لهم أما جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم
 على ما رواه ابن عباس وجابر بن عبد الله وأبو مسعود الأنصاري
 وأبو هريرة وعمر بن حزم وأبو سعيد الخدري وابن جابر
 مالك وابن عمر رضي الله عنهم فإحدى حديث ابن عباس فقد تقدم
 وأما جابر فقال جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين
 غابت الشمس فقال يا محمد فصل العصر ثم مكث حتى
 غابت الشمس ثم جاءه فقال يا محمد فصل المغرب فصلاها حين
 غابت الشمس ثم جاءه مكث حتى إذا غاب الشفق ثم جاءه
 فقال يا محمد فصل المغرب فصلاها العشاء فصلاها ثم
 جاءه حين سادح الفجر يا محمد فقال يا محمد فصل الصبح
 ثم جاءه حين كان في الرجل مثله فقال يا محمد فصل
 الظهر ثم جاءه حين كان في الرجل مثله فقال يا محمد فصل
 فصل العصر ثم جاءه للمغرب حين غابت الشمس وقتا واحدا
 لم يزل عنده فقال يا محمد فصل العشاء ثم جاءه للصبح
 حين أسفر جدا فقال يا محمد فصل فصل الصبح ثم قال
 ما بين هذين وقت كله قال الترمذي قال محمد يعني
 البخاري حديث جابر أجمع شيء في المواقيت وأما أبو مسعود
 الأنصاري فقال نحو ما قول جابر وزاد ذكر عدد ركعات
 الصلاة رواه إسحاق بن راهوية في مسنده والبيهقي نحوه
 وأما أبو هريرة فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هذا جبريل جاء يعلم دينكم فصل الصبح حين طلع الفجر ونظفه
 قريب مما تقدم رواه الطحاوي والشافعي وأما عمر بن حزم
 فقال جاء جبريل فصلى بالنبي صلى الله عليه وسلم وصلى بالناس
 حين زالت عين الظهر مما تقدم رواه مالك قال إن جبريل

اثنى النبي صلى الله عليه وسلم وقام الناس خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصل في أربع ركعات لا يجهر فيها بقراءة فإيتم الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بل عليه السلام فذكر عدم الجهر في الظهر والعصر وإن يجهر في أولي الكفر والعشا وفي الفجر وعدمه في الثالثة والأخرتين رواه الدارقطني من سلا وابوداود ومرسل وهو الأصح ولا في حبيفة ياقى الصحيحين ابنه عليه السلام قال مثلكم ومثل أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجيرا فقال من يعمل لي من عبدة إلى نصف النهار على قيراط فعملت اليهود ثلث قال من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط فعملت النصارى ثم قال من يعمل لي من العصر إلى غروب الشمس على قيراطين فأنتم وهم فغضبت اليهود والنصارى وقالوا كنا أكثر عملا وأقل عطا قال هل ظلمتكم من أجركم شيئا قالوا لا قال فذلك فضلي أعطيته من أشاؤني المعلوم إن لا يكون النصارى أكثر عملا إلا إذا كان وقت العصر من عبودية ظل كل شئ مثله فإن قيل من الزوال إلى عبودية ظل كل شئ مثله أكثر من وقت عبودية ظل كل شئ مثله إلى آخر النهار فيحقق كون النصارى أكثر عملا على هذا التقدير جيب بأن التفاوت بين هذين الوقتين لا يعرفه إلا الحساب والمراد من الحديث تفاوت يظهر لكل أحد من المنة والتعارفت الآثار لا ينقضي هو الوقت بالشك أو ينقص ولا قال الثاني بالشك على القولين قال أبو يوسف هذا استدلال حسن لكن النص الذي روي في فوق هذا وفي المحيط ومعرفة الزوال بأن تغرب حشيتة مستوية في أرض مستوية قبل الزوال فإذا ظل ينقص لم تنزل الشمس فإذا لم يظهر له زيادة ولا نقص فهو وقت الظهر أي الاستواء فإذا أخذ الظل في الزيادة فقد زالت الشمس فخط على رأس الزيادة

خطا

خطا فيكون من الخط إلى العمود قبل الزوال فإذا صار الظل من الخط ثلثين أو مثلا على الخلاف فهو وقت العصر هذا ووقت الجمعة وقت الظهر وعند مالك لا يجزى إلى المغرب وعند الحنابلة يجوز قبل الزوال والعصر أي وقت صلاة العصر أي من آخر وقت الظهر على الروايتين إلى الغروب أي غيوبة الشمس كلها وقال الحسن بن زياد إلى أبي بصير لما روى مسلم من حديث عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت العصر ما لم تغرب الشمس ولنا ما في الكتب الستة من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر جيب عن حديث عبد الله بن عمرو بن عبد ميمون على وقت الاختيار هذا وفي شرح الآثار للطحاوي مذهب أصحابنا أن الوسطى هي صلاة العصر قال الترمذي وهو قول أكثر أهل العلم وسميت على هذا وسطى لأنها بين نهاريين وليليتين وروى الترمذي وقال صحيح الإسناد عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلاة الوسطى صلاة العصر وعند مالك وهو نصف النهار في الإبراهيمية والحبش وهو قول عمر وعطاء وجابر وعطاء وعكرمة وبجاهد وأبراهيم بن الحسن وفي كشف المحيط عن الصلاة الوسطى للمحافظ أنه لما طأ إلى فيها سبع عشرة نواقل قلت وإذا صح الحديث فلا معنى للاختلاف في أصله ثم الإمام مالك شرك بين الظهر والعصر إذا صار ظل كل شئ مثله بعد أربع ركعات حتى لو عملت الظهر والعصر من يومين في ذلك الوقت كانت أدا عنه لما تقدم من إمامته جبريل في الظهر والعصر من يومين في ذلك الوقت وظاهرها يدل على التشريك قلنا معناه صلى الظهر حين قرب الظل من مثله بدليل ما روي

من قوله عليه السلام وقت الظهر اذا زالت الشمس عن بطن السماء
 ما لم يحضر العصر وما في الترمذي من قوله عليه السلام ان الصلاة
 اولها واخرها وان اول وقت الظهر حين تزول الشمس واخرها
 حين يدخل وقت العصر واول وقت صلاة العصر حين يدخل
 وقتها واخر وقتها حين تصغر الشمس وان اول وقت المغرب
 حين تغرب الشمس وان اخر وقتها حين يعيب الشفق
 وان اول وقت العشاء حين يعيب الشفق وكذا يشرك
 ما بين العشاءين بقدر احدهما فيما قبل تغيب الشفق هو
 والمغرب اي وقت صلاة المغرب ^{سنة} اي من الغروب لما رواه
 ابوداود والترمذي وقال حسن صحيح ان سلمة بن الاكوع
 اذ عليه السلام كان يصلي المغرب اذا غربت الشمس وتوارت
 بالحياب وهو ممتد الى ^{يعيب} الشفق وهو البياض الذي
 يعقب الحرق عند ابي حنيفة واحد والمغرب وطائفة من الفقهاء
 واهل اللغة وعن احمد انه في السفر الحرق وفي الحضر البياض لقوله
 عليه السلام واخر وقت المغرب اذا اسود الافق رواه
 النسائي وابوداود من حديث ابي مسعود الانصاري وفيه
 يصلي العشاء حين يسود الافق وهو روى عن ابي بكر وعاد
 ابن حبل وعائشة ورواية عن ابن عباس وسيد قال عمر بن عبد
 العزيز والاولى راعى واختاره ثعلب واما ما روى الدارقطني
 عن ابي عمران البني صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحرة فاذا
 غاب الشفق وجبت الصلاة فقال النووي ليس بثابت
 وما رواه موقوف على ابن عمر ذكره مالك في الموطأ هذا وفي
 روايته عن مالك والشافعي ان وقت المغرب مقدار ما يتوفى
 ويصلي خمس ركعات لان جبريل اهرق في المغرب في يومين في وقت
 واحد وقال ابو يوسف ومحمد ومالك والشافعي وجمهور

الفتها

الفتها واهل اللغة هو الحرة وهو رواية اسد بن عمر عن ابي
 حنيفة يعني لما روى مسلم بن حديث ابن عمر ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق ويتو
 بالثلثة المفتوحة نوران حرته ورواه ابوداود في الشفق
 وهو بقية حرته وسمى نور الفوران وسطوعه وصحفه بعضهم
 فقال نور الشفق باليون ويوصفت الرواية لكان له وجه
 حكاه المذري في الحواشي وقال الخطابي نور الشفق فورا
 والكديث حجة على مالك والشافعي في تقديره يسترد وضوء
 واذا بين وخمس ركعات وروى الدارقطني في سننه عن
 ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الشفق الحرق لكن قال البيهقي روى هذا عن عمرو بن عباس
 وعبرة ابن الصامت وشداد بن اوس وابي هريرة وعليه اهل
 طباق اللسان ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء
 انتهى وقد نقل رجوع الامار الى هذا القول لما ثبت عنه من
 حمل عامة المعجزة الشفق الحرق واعلم ان قوله اي حنيفة
 ادلا واخفه من قوله من اثر النهار وهو قوله اي بكر الصديق
 والسنن ابن مالك ومعاذ بن جبل وعائشة وابي واين التبرير
 ورواية عن ابن عباس وبه قال عمر بن عبد العزيز واختاره
 المبرد وعلب اللغويان وهو الموطأ في جانب العشاء هم
 والعشاء اي وقت صلاة العشاء الاخرة ^{سنة} اي من غروب الشفق
 والوتر اي ووقته بعد العشاء الى الفجر ^{في} اي للعشاء والوتر
 ويحتمل الطرف اعني ان يكون خبرا عن الوتر كما ان الجار والمجرور
 اعني مند حرة عن العشاء فيكون المذكور قول ابي يوسف ومحمد
 ان وقت العشاء ويحتمل ان يكون الوتر معطوفا على العشاء سار
 له في الخبر ويكون الطرف اعني بعد في محل نصب على الحال فيكون

المذكور قول أبي حنيفة أن وقت الوتر والعشا واحد لأن الوتر
فرض عنده والوقت إذا جمع بين فرضين كان كلهما كقضاء
وأذا اجتمعا وإنما امتنع تقدم الوتر على العشا عند التذكار
لوجوب الترتيب ولهما ما روي أبو داود والترمذي وابن ماجه
بسند حسن عن خارجة بن حذافة قال جرح علينا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال إن الله أمركم بصلاة هي خير لكم
من حر النعم وهي الوتر فحلبوها لكم في بين العشا إلى طلوع الفجر
وفي رواية الطحاوي أن الله عز وجل أمركم صلاة وروى أحمد في
المسند عن معاذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
إذا دلتني صلاة وهي الوتر فوفيتها ما بين العشا إلى طلوع
الفجر وقد صنف الشيخ علم الدين السخاوي المحققي تلميذ
السيوطي جزاء ساق في فيه الأحاديث التي دلت على فرضية
الوتر ثم قال **فلا يتراب** ذو فهم بعد هذا إنما المحقق
بالصلاة الخمس في المحافظة عليها والجواب عن حديث
الاعراب ظاهر فانه كان قبل وجوب الوتر وفي قوله زادكم
إشارة أنها متأخرة عن الصلوات الخمس وأما الجواب عن قوله
عليه الصلاة والسلام ما يراه على الرحلة وكذا ابن عمر فقد روي
الطحاوي عنه أنه كان يصلي على راحلته ويوتر بالأرض وزعم
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل وما روي عنه
ما يخالف ذلك كان قبل نكده ووجوبه أو يحول على عذراء
في ركوبه وثمرة الخلاف تظهر فمن صلى الوتر قبل العشا هو
ناسيا أو غلاها مرتين ثم ظهر فساد العشا دون الوتر
فعند أبي حنيفة تغاد العشا وحدها لأن الترتيب يسقط
مثل هذا العذر وعندهما يعاد الوتر أيضا لأنه يتبع العشا فلا
يفسخ قبلها وهذا وفي الطحاوي ابن جريح قال لا يهرق ما فرط

صلاة العشا قال طلوع الفجر الصادق وفيه أيضا أنه يظهر من مجموع
الأحاديث أن آخر وقت العشا حين يطلع الفجر وذلك أن في
حديث أبي عباس وأبي موسى والحديث أن الله صلى الله عليه
وسلم أحياها إلى ثلث الليل وفي حديث عائشة أنه أعظم بها
حتى ذهب ثلث الليل وفي حديث عائشة أنه أعظم بها حتى
ذهب عامة الليل فثبت أن الليل كله وقت لها ويؤيده
كتاب عمر إلى موسى الأشعري وصلى العشا أي الليل ثبت
ولا تغفلنا وعن ابن عباس لم يفوت هملان حتى نجي وقت
الحرى وفي مسلم عن قتادة والتفريط أن يؤخر صلاة حتى
يدخل وقت الحرى على بقائه إلى أن يدخل وقت الحرى
وقت الحرى بطاوع الفجر الثاني وحسن ذلك كون آخر
صلاة الصبح بطلوع الشمس لأحاديث الصحابة الصريحين
باجتماع ولا جمع عندنا بين ظهر وعمر ولا بين غروب وعشا
سيفرا ومنظر زمانا في عزقة ومن دلفة وجمع الشافعي
ومالك بينهما فنهى مطلقا ما روي الطحاوي عن أبي سعيد
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلاتين في السفر
وعن أبي الطفيل أن معاذ بن جبل أخبره أنهم خرجوا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم عام تبوك فكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشا وعن عبد الله
ابن عمر أنه كان إذا جدد السير جمع بينهما ولما ماروا بياها في
عدا لتسريتك ومنع دلالة المروي على الجمع بينهما زمانا بل
كان فعلا لقول ابن مسعود وأبي لهي أنه عزه ما صلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط إلا لوقيتها بأصلين جمع بين
الظهر والعصر عرفة وبين المغرب والعشا جمع متفق عليه
وقول نافع أن ابن عمر جدد السير فراح راحة لم يترك إلا

للظهر والعصر والآخر حتى خرج به سالم الصلاة فصمت ابن
 عمر حتى كان عند غيبوبة الشفق تزل فجمع بينهما وقال راب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا إذا جد به السير
 وفي رواية حتى إذا كاد آخر الشفق تزل فصلى المغرب في غاب
 الشفق فصلى العشاء وقال هكذا أكتبنا بفعل مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إذا جد بنا السير فهداه الروايات ورجحنا بآب
 صلواته كانت قبل أن يغيب الشفق فيحمل رواية غيبوبته
 على القرب منها توفيقا بينهما فإن قيل روى أبو الطفيل
 عن معاذ بن جبل أنه صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك كان
 إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر حتى يجمعها مع العصر
 فيصلها جميعا وإذا ارتحل بعد زايغ الشمس صلى الظهر والعصر
 جميعا ثم سار وكان إذا ارتحل قبل المغرب آخر المغرب حتى
 يصلها مع العشاء وإذا ارتحل بعد المغرب يحل العشاء فصلاها
 مع المغرب رواه أحمد وغيره قلنا قال أبو داود ليس
 في تقدم الوقت حديث قائم وقال الحاكم حديث أبي الطفيل
 موضوع ولذا لم يذكر الطحاوي هذه الرواية عن أبي الطفيل
 وأما الجمع في غزوة والمرد لفته فتأبى على خلاف القياس
 فلا يجمع غيره به ويستحب للمسافر البداء مسرا فقال
 أسفر الصبح إذا أضاء ومنه قوله تعالى والصبح إذا أسفر
 وأسفر بالصلوة أي صلاها في وقت أسفار وقال الطحاوي
 يستحب البداء فجلسا وأتم مسفرا واختار بعض الشافعية
 وقال مالك والشافعي وهو أقوى الروايات عن أحمد يستحب
 التحميل كافي العيدين من حديث عائشة قالت إن كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجلي الصبح فتصرف النساء
 تملعات بمروطن ما يعرفن من الغلس لكنه معارف يقول

ابن مسعود ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة
 لم تقاها إلا صلاتين صلاة المغرب والعشاء جمع وصلى
 العتي يومئذ قبل ميقاتها مع أنه كان بعد طلوع الفجر لما في البخاري
 والفجر حين بزغ الفجر وفي مسلم قبل ميقاتها بجلوس فعمل أن المراد
 قبل ميقاتها الذي اعتاد الإدا فيه لا أنه جلس بها يومئذ لم يمتد
 وقت الوقوف ويرجح رواية على حكايتها لأن الحال اكتشف
 له منها أو يحل حكاية التغليس على قبل الإسفار جدا أو على
 تغليس وقد أخرج الطحاوي بسند صحيح عن إبراهيم النخعي أنه
 قال ما أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء
 ما أجمعوا على التثنية قال ولا يصح أن يجمعوا على خلاف
 ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ولنا ما روى
 أصحاب السنن المربعة عن رافع بن خديج قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفي فانه أعظم لاجرا قال الترمذي
 حسن صحيح فإن قيل المراد بالإسفار بالفي ثبوت طلوعه
 لا جيب يقال له أي دقيق العيد وهو أن الحمل على هذا
المعنى بإياه أو بعده ما في صحيح ابن حبان كلما أصبحت بالصبح
 فهو أعظم لاجرا وما أخرج النسائي بسند صحيح ما أسفرتم
 بالفي فانه أعظم لاجرا وما في مسانيد ابن أبي شيبة وإسحاق
 وابن داود بإبلاك نور صلاة الصبح حتى يجرى الفجر
 موافق نيلهم من الإسفار ولأنه ما لم يبين لا حكم بحوال الصلاة
 فضلا عن أصابة الإجراء المخاد بقوله فانه أعظم لاجرا ثم
 الإسفار الذي يستحب بداء الفجر به أن يستدعي الصلاة كأن
يكنه تزل أربعين أي أي شوي الفأحة والظاهر أن المراد
 بأربعين أنه في مجموع الركعتين أي في كل واحدة منها فأولى
 أن يقال بحيث يبدؤ على الصلاة بقراءة مسنونة ثم الإعادة

اي ويمكنه اعادة الصلاة بقرايتها المستحبة قبل طلوع الشمس
 ان ظهر فساده ومنه اي في اخراجها صلاته ويستحب اخير
 ظهر الصنف اي ابراده في شدة الحر وهو متفق عليه لقوله
 عليه السلام ما بردوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم رواه
 البخاري والطحاوي معناه من طريق وت قوله عليه السلام اذا
 اشتد الحر فابروا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم رواه
 الشيخان وما في الطحاوي عن ابن مسعود انه رأى النبي صلى
 الله عليه وسلم يجعل في الظهر في الشتاء ويخرجها في الصيف
 وعن ابن خنوه وروى البخاري عن حديث خالد بن دينار قال
 صلى بنا ابراهيم المحدث ثم قال لا تسكف كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يغطي الظهر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا اشتد البرد يغطي بالصلاة واذا اشتد الحر يرد بالصلاة
 وروى النسائي عن انس بن مالك انه كان اذا كان بالصلوة
 واذا كان البرد عمل بالصلاة واما حديث اول الوقت رضوان
 الله واخر الوقت معناه فاما يعرف بمعقوب بن الوليد
 وقد كذب به احمد بن حنبل وسائر الحفاظ قاله البيهقي في
 المعرفة واما بروى عن ابي جعفر محمد بن علي من قوله ولتن
 صح فليس على غومه لما سبق من اراد الظهر المجمع عليه هو
 واسفار المعنى المصريح ليدب ونظا هذه الدلالة على المدعى لعدم
 استدراكه التفسير لقوله تعالى وسيا لوليك ما اذا ينقون
 قل العفو اي العفول اي ما يتفضل عنكم والمعنى ان الصلاة
 في اخر الوقت لم يفضل كثير وانما ان يقال المراد بالاول
 الوقت الوقت المختار فان الاول الحقيقي كاد ان لا يحدد كل
 احد من طاهر التقسيم ان اول الوقت بمقدار نصفه لكن جا
 في رواية واوسطه رحمة الله فيكون الاول الى الله وناخير

العصر

العصر سوا كان في الصيف او الشتاء ما لم يتغير اي الشمس وهو
 تغير قرنها عند اي حيفد واي يوسف بحال لا تحاربها
 المعلن وهو روى عن الشعبي لا تغير عنوها كما قاله الحكم
 السبيد وهو روى عن محمد وقال مالك والشافعي تقدم افضل
 لقول انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر
 فيذهب الى اهل العوالي والشمس مرتفعة قال الرضوي
 والعوالي على ميدين من المدينة وثلاثة واحسب قال واربعه
 وكما يترافع ابن خديج كنا نصل مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلاة العصر ثم يخرجون فتنقسم عشرة قسم ثم يطبخ
 فناكل ثم نضيح قبل ان تغرب الشمس رواها الشيخان
 والطحاوي ولما رواه الترمذي عن ابي سلمة انها قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تعجلا للظهر منكم
 وانتم اشد تعجلا للعصر منه ولما رواه ابو داود انه عليه
 السلام كان يوتر العصر ما دامت الشمس بيضا بقتة ورواه
 الدارقطني عن رافع بن خديج شيد واما ما رويانه فكان احبنا
 وهو جابر انفا قارنا خير العشاء الى ثلث الليل وفي
 تحقيقه لندوري الى ما قبل ثلثه وجه الاول ما رواه الترمذي
 وقال حسن صحيح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لو ان اشدق علي بن ابي طالب العشاء الى
 ثلث الليل او نصفه او ثلث الشك او للمتويع فالثلث
 في الصيف والنصف في الشتاء ويوده ما رواه البخاري عن
 انس اخ النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الى نصف الليل ثم
 قال قد علموا الناس ونا سوا ما انكم في صلاة ما لا تنظرونها
 ووجه الثاني ما روى البخاري عن حديث عائشة قالت
 كانوا يصلون العشاء اي العشاء في بيتي ان يغيب الشفق

الى ثلث الليل وما روى الترمذي والسني عنه عليه السلام
 قال لو ان استق على حتى لا يبق من الليل الا صلاة
 ولا حركت العشاء الى ثلث الليل والظاهر ان الغاية غير
 داخلة وفي حديث ابي عيسى انه عليه السلام دخل العشاء
 حتى ذهب من الليل ما شاء الله فقال عمر بن الخطاب ان الله تعالى
 والولد ان يخرج فقال لو ان استق على حتى لا يبق من الليل الا صلاة
 العشاء في هذه الساعة عذروا الشبان وقتل سيحيت
 تعجل العشاء في الصيف لئلا يتقلل الجماعة او ان الليل قصير
 ثم نأخر العشاء الى ما بعد نصف الليل مكروه وبكره التور
 قبلها والحديث بعدها الذي النبي صلى الله عليه وسلم عنهما
 الا حديثا في خير لقوله عليه السلام لا سمر بعد الصلاة يعني
 العشاء الا خيرة الا لا حد رجلين يصل او يسافر وفي رواية
 او عروس رفاها الا ما زاد احد ولقوله عمر كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يسمر عند ابي بكر ليلة في امر المسلمين وانا بعد رآه
 الترمذي وخسبه واما قول صاحب المصنف لقوله عليه
 السلام لا يزال امتي يجرب ما عجزوا المغرب واخروا العشاء
 فغير معروف بهذا اللفظ نعم روى ابو داود عن ابي ايوب
 مرفوعا قال لا يزال امتي يجرب ما عجزوا على فطرة ما لم يخرها
 المغرب الى ان تشتبك النجوم وتأخير التور الى خيره
 اي الى اخر الليل لمن تقى يا ايها النبي لا روى مسلم من حديث
 جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خاف
 ان لا يقود اخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقود اخر الليل
 فليوتر اخره فان صلاة اخر الليل سهوذة وذلك افضل
 ويقوله عليه السلام اجعلوا اخر صلاتكم بالليل وراوا
 الشيخان وفي رواية لمسلم عن جابر مرفوعا انكرا ان لا يقود

آخر

آخر الليل فليوتر ثم يري قد ويستحب تعجيل طهر الشتاء
 روي في الا براد وتعجيل المغرب اي مغرب الشمس سواء كان
 في الشتاء او في الصيف لصلاة جبريل اياها في اول وقتها
 في النوحين ولما روى ابو داود والحاكم وقال علي بن سفيان
 عن مرتدين عبد الله قال قد علمنا ان ابنا يوب غاريا وعقبة
 ابن عامر يوبد علي مصر فاخر المغرب فقام اليه ابنا يوب
 فقال ما هذه الصلاة يا عقبة قال شغلنا قال اما
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يزال امتي
 يجرب ما عجزوا على فطرة ما لم يخرها ما في الهداية
 النجوم وفي رواية لا يزال امتي يجرب ما عجزوا المغرب واخروا
 العشاء فغير معروف بهذا اللفظ ونور غم يعجل العصر لان
 في تأخيرها توهم وقوعها في الوقت المكروه والعشاء لان
 في تأخيرها تعجيل الجماعة على اعتبار الخطر ونور غم
 اي في يوم الغيم ايا في الغي فلا بد لو عمل فيه لا ذي الى تعجيل
 الجماعة بسبب الظلمة ولا يمان من وقوعها قبل وقتها واما
 في الظهر والمغرب فليلا يتعاقب وقتها وروي الحسن عن
 ابي حنيفة استحباب تأخير كل صلاة في يوم الغيم لان في
 التأخير نزول ابي القحط واما في التعجيل فزاد ابي
 الصحة والعشاء فيكون التأخير اولى لثبوت براءة ذمتهم
 ويجوز اي ولا يبيع صلاة اي فرض او واجب واما لو صلى
 التطوع في هذه الاوقات فيجوز وبكره على ما ذكره الاسيحي
 في شرح الطحاوي ويجعل ان يرد مطلق الصلاة فرضا كانت
 او نفلنا على ما روى عن ان الثقل في هذه الاوقات يجوز
 والمعني لا يجوز الشرع في صلاة وعدم جواز الشرع في

الصلاة لا يبا في لزومها بعد الشروع فيها كما يقال لا يجوز البيع
 الفاسد ولو باع وفتن المبيع ثبت المذك وانما قلنا ذلك لما
 ذكره شمس الامية لزوم قضاءه بلا خلاف وذكر التمرناشي
 لزومها عند ابي حنيفة وابي يوسف وقيل بكون التغل فيها
 تحميما وهو مفسر عند ابي حنيفة وابي يوسف بما كان الى
 الحرام قرب وعند محمد بالحرام وانما ذكره تحميما لما عرف ان
 النهي اذا كان ظني الثبوت ولم يصرف عن مقتضاه افاد كراهية
 التحريم واذا كان قطعيما افاد التحريم فالتحريم في مقابلته المبرور
 في الرتبة وكراهية التحريم في رتبة الواجب والمزبد في رتبة
 المندوب والهي الوارد في النوع الاول فكان الثابت به
 كراهية التحريم فلو شرع في التغل في احد هاتين شرعه حتى
 يجب قضاؤه اذا قطع خلافه لزم وجوب وقعه وقضاؤه
 في وقت غير مكرره في ظاهر الرواية ولو اتمته عن عدة ما لم يرد
 بذلك الشروع ويحده تلاوة اي اذا تليت قبل الاوقات
 المذكورة لان التي تليتها فيها يجوز من غير كراهية لكن الافضل
 تاخيرها ليودها في الوقت المستحب لها لا يبا لا تنوت
 بنا خيرها وصلاة جنازة اي اذا حضرت قبل ذلك لان
 التي حضرت فيندمخوز لا يبا وجبت نافقة فتؤدي كما وجبت
 اذ الوجوب بالخضور وهو افضل والتاخير مكرره لقوله
 عليه السلام ثلاث لا يورخن وذكر منها الجنازة اذ
 حضرت منه طوعها اي مع طلوع الشمس وقضاءها اي حال
 استواها وعزوها وقال مالك لا يصلي على الجنازة بعد
 الاسفار والصغار حتى تطلع الشمس وتغرب الا ان يجئني
 عليها المتغير الي وقال الشافعي لا يكره الصلاة عليها في
 اوقات النهي الا ان يتعد تاخيرها الى ذلك بغير سبب لنا

ما روى الجماعة الا البخاري من حديث عقبة بن عامر الجهني قال
 ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بها ثانيا يصلي
 فحين او ان يقرب فحين موتانا حتى تطلع الشمس بالبرقي حتى
 ترتفع وحين يقو مقام الطهارة حتى يميل وحين تصيف
 للغروب حتى تغرب قال الترمذي قبر الموقى ههنا محمول
 على الصلاة عليها وكذلك روى ابن المبارك وروى ابن
 دقيق العيد في الامار عن عقبة بن عامر قال بها ثانيا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي على موتانا عند طلوع الشمس
 الا عشر يوم وهذا السنن من عدم جواز الصلاة وقت
 الغروب فان عصر اليوم حيث يجوز عند الغروب وفي اليوم
 حيث لا يجوز عند الطلوع ان تسب الصلاة جز من وقتها
 ملائق لا اذا بها واخر وقت العصر وهو وقت التبغير ناقص
 لا نه وقت كراهية فاذا شرع فيه فقد وجبت نافقة فلا
 تقسده بطرو الغروب الذي هو وقت الفساد للملازمة بينهما
 في النقصان واما الفجر فان جميع وقتها كامل فاذا شرع فيها
 فقد وجبت كاملة فتعسده بطرو الطلوع الذي هو وقت
 الفساد لعدم الملازمة بينهما فان قيل روى الجماعة
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك
 ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن
 ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك
 العصر اجيب بان المتعارض لما وقع بين هذا الحديث
 وبين النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة مرجعا الى القياس
 كما هو حكم المتعارض فنحن حكم هذا الحديث في صلاة العصر
 وحكم النهي في صلاة الفجر وذهب المطاوي الى عدم جواز عصر
 يومه كالغني ليدل على العمل ببعض الحديث وترك بعضه مع ان

النقش قارن العول بتدرا العجى بقا وروى عن ابي يوسف
 جواز العجى ايضا اذا امسك عن تكملها عند طلوع الشمس
 وهو فيها ومكملها بعد حلها لانه لم يتجز بها طلوعها وانما
 المراد لا تساك عنها وتاخرها حتى يبرز ولم يوجد التشبيه
 الحقيقي بعبادها وذلك لما روى الطحاوى عن ابي عمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تحروا بعبادةكم طلوع الشمس
 ولا غروبها واذا بدا حاجب الشمس فاخروا الصلاة حتى
 يبرز واذا غاب حاجب الشمس فاخروا الصلاة حتى
 تغيب اقول ومما يؤيد اصل المذهب ظاهر حديث الحاكم
 من صلى ركعة من الصبح ثم طلعت الشمس فليصلي الصبح
 اى قضا والايقان فليتمه واما صيغة السجدة والجماعة
 فيها فلا يمانا اذ يتأخرا وحيثما ناهى عن الاما وحيثما
 تلا طهار مخالفة الكفار لا تقيد ونفسا حق الميت المسلم
 بالعدا عليه وكل منهما يتحقق مع النقصان وجوز ما لك
 والشافعى الغرائبي كلها فيها لقوله عليه السلام من
 نادر عن صلاة او نسيها فامتلأها اذا ذكرها تنفق عليه
 والله عامر في الاوقات كلها ولقوله عليه السلام اذا ذكر
 احدكم سجدة من صلاة الصبح فبطل ان تطلع الشمس
 فليتم صلاته رواه البخارى واعتبار العجم يومه وليلته
 ما روي من حديث عقبة ومافى مسلم ووقت صلاة الصبح
 من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس فاذا طلعت الشمس
 فامسك عن الصلاة فانما تطلع بين قرني الشيطان فاذا
 ارتفعت فارقها ونهى عن الصلاة في تلك الساعات
 ويكره عندنا وعند مالك فيها صلاة ذات سبب ركعتي
 الوضوء وخيئة المسجد والطواف والمندوبات والسنن

الرواب ولو في مكة وجوزها الشافعى لقول بلال ما جدد
 طهارة الصلاة ما قدر في واطلاق قوله عليه السلام
 اذا دخل احدكم المسجد فليحيد بركعتين ولقوله عليه
 السلام يا بني عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت
 وصلى فيه ساعة شأ من ليل او نهار رواه احمد اب
 السنن الاربعه في لسان ما رويناه وهو نص فيفيد به
 المبيح المطلق وجوز الصلاة ابو يوسف ومعه الشافعى
 في الاصح عند استواء الشمس يوم الجمعة بما في حديث
 عقبة الا يورد الجمعة وخافى حديث ابي هريرة ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار
 حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة رواه الشافعى في
 مسنده ويكره ابو حنيفة ومحمد الصلاة فيه لطلاق
 حديث عقبة وهذه الزيادة غريبة فيه ولا تعيد بها
 وهو محرم فيقيد مرفوعا على حديث ابي هريرة المبيح ويكره
 اى الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجماعة الا العائنة
 لصاحب الترتيب اذا خرج اى جمع الامام المحدث للخطبة
 اى خطبة الجمعة والعيدى او الحج او الكسوف او الاستسقاء
 للاجلال باستماع الخطبة والاعراض عنها ولقوله عليه
 السلام ما اذا قلت لصاحبك انصت واذا ما رخطب فقد
 لغوت كما رواه الشيخان فاذا كان المراد المعروف مع كونه
 فرضا صار حراما في هذا الوقت فاما بك بالنقل فان قيل
 روى الجماعة عن جابر بن عبد الله ان رجلا جاء يوم الجمعة
 والنبي صلى الله عليه وسلم يحط ب فقال اصليت يا فلان
 قال لا قال فضل ركعتين ونحوها فيها اى اختصر
 اجيب عنه بان النبي صلى الله عليه وسلم انصت له

حتى فرغ من صلاته لما روى الدارقطني من حديث ابن عباس قال
دخل رجل المسجد فذكر الحديث وفيه فركب رسول الله
صلى الله عليه وسلم حتى فرغ من صلاته وبان ذلك كان قبل
الشروط في الخطبة وقد بوب النسائي في سننه الكبرى باب
الصلاة قبل الخطبة ثم اخرج عن جابر قال جاء سليلك ثم
القطعياني ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على المنبر
فقال سليلك قبل ان يصلي فقال له عليه السلام اركعت
ركعتين قال لا قال ثم فاركعهما وكذا يكره بعد الفراغ من
خطبة الجمعة الى الشروع في الصلاة عند اي حبيبة خلافا
لها وكره النقل فقط اي دون الفوائت وسجدة التلاوة
وسجدة الخبازة بعد الصلوات بعد طلوعها الا سجدة
وبعد اداء العصر الى اداء المغرب اما بعد الصبح فلما روى
احمد وابوداود والترمذي والدارقطني من حديث سيار
سولى ابن عمر عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا صلاة بعد الصبح الا ركعتين ورواه الطبراني
وفي طريق اخر له بعد طلوع الفجر الا ركعتين الفجر ويقول
عليه السلام يبلغ شأه كمر غايكم ٢ صلاة بعد الفجر
سجدة يني رواه ابوداود ويقول حفصة كان النبي صلى
الله عليه وسلم اذا طلع الفجر صلى ركعتين خفيفتين
رواه مسلم في كل حكمة هذا الذي ان يصير الوقت كما يشق
لفرضه وما يتبعه ولهذا الكلام بين سنته وفرضه
اذا كان كلا من خير فيظهر النبي في حق النقل وكل ما وجب
لسبب من المكلف كالتذوق وقصا النقل الذي شرع فيه
ثم افسده وركعتي الطواف وروى ان عمر طاف بالبيت سبعا
بعد الفجر ولم يصل حتى جاز الى ذي طوى فصلى ركعتي الطواف

بعد ما ارتفعت الشمس واما كراهتها بعد اداء العصر فلما روى
الحجاء عنه عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ي
عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وعن الصلاة بعد
العصر حتى يغيب الشفق ويقول على رضى الله عنه كان النبي
صلى الله عليه وسلم يصلي دبر كل صلاة ركعتين الا الفجر والعصر
ويقول عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن
يصلي الصلاة الا بركعتين غير العصر والعذوة فانه
كان يعمل الركعتين قبلها رواها الطحاوي وساق في خبره
العصر روايات بطرق مختلفة ثم قال فقد جات الاثار عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم متواترة بالنهي عن الصلاة
بعد العصر وعمل بذلك اصحابه من بعده فلا ينبغي لاحد ان
يخالف ذلك ثم اسند الى سعيد الحذري انه قال امرني عمر
ابن الخطاب ان احارب من كان يصلي بعد العصر ركعتين بالبدرة
وان خالد بن الوليد كان يجرب الناس على الصلاة بعد
العصر كفى وان طاووسا سأل ابن عباس عن الركعتين بعد
العصر فنهاه وقال ما كان لمومن ولا مومنة اذا قضى الله
ورسوله امر ان تكون لهم الحيرة من امرهم ثم روى عن
عائشة من طرق كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يركع الركعتين
بعد العصر قط وفي رواية والله ما ترك رسول الله صلى
الله عليه وسلم الركعتين عندى بعد العصر قط ولحق العجيني
ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتين في يوم بعد العصر الا
صلى ركعتين وفي لفظ للبخاري عنها والذي ذهب به ما تركها
حتى لقي الله وما لقي الله حتى نقل عن الصلاة وكان يصليهما
ولا يصليهما في المسجد مخافة ان يتقل على امتد وكان يحب فيما
خفف عنهم واجاب بان معاوية بن ابي سفيان لما

ارسل اليها ليسالها عنها قالت لا ادري سلوا ادرسلته وبان ابي
 عباس وعبد الرحمن بن ابراهيم والمسور بن محرز لما ارسلوا
 كريبا ليسالها عنها قالت سل ادرسلته وبان قالت ليس عني
 صلاتها ولكن ادرسلته حدثني انه صلاتها عندها ففقد
 لعارض ما قبله فلا يصح الاحتجاج به على عدم كراهتهما كيف
 وقد كشفت هي مع ادرسلته عن حقيقة امرها اما هي فتروي
 مسلم عن ابي سلمة انه سأل عابشة عن المسجدتين اللتين كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر فقالت كان
 يصليهما قبل العصر ثم شغل عنها او تسبها فصلاهما بعد العصر
 ثم اتتهما وكان اذا صلى صلاة التيمم يعني دار عليهما وروي
 ابو داود عن ذكران بن مولى عابشة عنهما انها حدثته ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر ويصلي عندها ويواصل
 ويصلي عن الوصال واما ادرسلته فقالت سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ينهاه عنهما ثم رايت يصليهما فقبل له في ذلك
 فقال انه اتاني ناس من عبد القيس يا ادرسلته من قومهم فمشغلوا
 عن الركعتين اللتين بعد الظهر فمما هاتين رواه الشيخان
 والطحاوي وفي لفظ له عنها انها قالت صلاتها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عني لمرارة صلاتها قبل ولا بعد فقلت
 يا رسول الله يا مسجدتان رايتك يصليهما بعد العصر فاصليتهما
 قبل ولا بعد فقال هما مسجدتان كنت اصيلهما بعد الظهر
 فقد در على فلا يجزى من الصدقة فتسبتهما حتى صليت العصر ثم
 ذكرت ما فكرت ان اصيلهما في المسجد والناس يرونه فاصليتهما
 عندك وفي رواية قلت يا رسول الله افنقضتهما اذا قاتلتا
 قال لا ففلم من هذا كله ان قضاها ثم استمر افعلاها كان من خصا
 صلى الله عليه وسلم فلا يجزى احد التثنية يدع لغيره عنها

كما في سائر حضا يصعد واما كراهتهما بعد الغروب قبل صلاة
 المغرب فلما فيه من تاخير صلاة المغرب وعن الشافعية في
 الركعتين قبل المغرب وجهان اشهرهما انها لا تستحب
 واصحهما انها تستحب لما في صحيح مسلم عن مختار بن قيس
 قال سألت اسد بن مالك عن التطوع بعد العصر فقال
 كان عمر بن الخطاب ايمى على الصلاة بعد العصر وكنا نصلي على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس
 قبل المغرب فقلت لهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصليهما قال كان يرانا نصليهما فلم يامرنا ولم ينهنا ولما في
 البخاري انه عليه السلام قال صلوا قبل المغرب صلوا قبل
 المغرب ثم قال في الثانية لمن شأ حششته ان يتخذها الناس
 سنة ولقوله عليه السلام من كل اذا نيت صلاة ثم قال
 في الثالثة لمن شأ ولقوله انش كان الموت اذا اذن قاهر
 ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتندرون السوار
 فيركعون ركعتين حتى الرجل الغريب ليدخل المسجد
 فيحسب ان الصلاة قد صليت من كثرة من يصليها رواها
 الشيخان وفي لفظ للبخاري حتى يخرج النبي وتقوم كذا يصليون
 ركعتين قبل المغرب وفيه ايضا عن عبد الله بن مرثد قال
 اتت عقيقة بن عامر فقلت الا اعجبك ان ابي ثم ركع ركعتين
 قبل المغرب فقال عقيقة انا كنا نفعل على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقلت فامنعك الا ان قال الشغل وكنا
 لما في ابي داود عن طارق بن سفيان عن ابي عن الركعتين قبل
 المغرب فقال ما رايت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصليهما ورحض في الركعتين بعد العصر وسكت عنه ابو داود
 والمتدراك في محقره وهذا يصح عندها وفي سني الدارقطني

ثم المصنف عن حبان بن عبد الله العدوي حدثنا عبد الله بن بريدة
 عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يمتد كل اذان
 ركعتين ما خلا المغرب ورواه الزراري في مسنده وقال لا أعلم
 رواه عن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا حبان بن عبد الله وهو رجل مشهور من اهل
 المدينة لا بأس به وفي الطبراني عن جابر قال سالت ابا سار
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رايت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب فقلن لا غير ان امرئ سألته قالت
 صلاهما عذى مرة فسالته ما هذه الصلاة فقال نسيت
 الركعتين قبل العصر فصليتهما الان وباني انار محمد بن الحسن
 اخبرنا ابو حنيفة ثنا جابر بن ابي سليمان انه سأل ابا رهم
 الصخري عن الصلاة قبل المغرب قال قلنا في عنها وقال ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وايا بكر وعمر لم يكونوا يصلونها
 لكن لا يخفى ان هذا القدر لا يتم به اذ عدم مرئيهما لا يدل
 على كراهتهما كيف وقد جاء امرهما واستثنى المغرب مقدوح
 في محله فقد حكم الغلاس على حبان بن عبد الله بالكذب
 وهو بقدر معنى قول الزراري لا بأس به كيف وقد روى ابن
 المبارك عن كهش في هذا الحديث وكان ابن بريدة يصلي
 قبل المغرب ركعتين وروى حسن المعلم عن عبد الله بن
 بريدة عن عبد الله بن معقل قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلوا قبل المغرب ركعتين الحديث رواه البخاري هذا
 ويكرهه عندنا وعند الشافعي لم يصلي ليلنا من حبان ان يأتي به
 ما بين طلوع الفجر وصلاته وما بعدتها الى طلوع الشمس لما بعد
 واجازة مالك لقوله عليه السلام من نا من حبان او عن شيء منه
 وقراه في ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كما قرأه من

الليل

الليل قلنا حقيقة اللقطة لا يدل عليه ومن هو اهل فرض في
 اخر وقتها بان يطغ او اسلم اخر الوقت او ظهرت اكثر الحيق
 او انقاس وقد بقي قدر التحريم او ظهرت اقل من اكره وقد
 بقي قدر التحريم والعسل **يقضي** اي يقضي ذلك الغرض
 فقط اي لا يقضي غيره فيه لان اخر الوقت هو المعتمد في السببية
 عند عدمه في ادى الوقت فمن كان اهلا فيه وجب عليه فرض
 ذلك الوقت ومن لم يكن اهلا فيه سقط عنه وقال الشافعي
 واحدا ان كان ذلك الغرض صك صحا او ظهرا او غرا با
 يقضي ذلك الغرض فقط وان كان عصر او عشا يقضي مع العصر
 الظهر ومع العشا المغرب وهذا بناء على ان وقتي العصر والظهر
 واحد عندهما وكذا المغرب والعشا الا ان المكلف امر بالتفريق
 بينهما في الامد المسمى كيف قدمت العشا في وقت الظهر في غرة
 واخرت المغرب في وقت العشا في المزدلفة والتقدم والتأخر
 عند المجوز فعلم ان وقتها واحد وعندنا متقدم قال تعالى
 ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقد ثبت السنة
 المشهورة او ابل الاوقات واواخرها ومقتضاها ان يكون
 المكتوبات مع اوقاتها جمعا لا تلاحا فيجتمعت كل وقت بحكم
 وسائر ثمانية في محله **من حانت** اي لا يقضي فرضا من
 حانت وكذا من لغشت **شيد** اي في اخر الوقت مع تمكنها من
 الاداء في اول الوقت بقدر ما يسع الغرض ولم يصل حتى ظهر
 الحيق لما قد مناه واوجب الشافعي اذ الوجوب بالخطاب
 وهو متوجه الى المكلف من اول الوقت ولهذا يقع اذا اد ا
 صلى فيه ولو كان باخره لوقع تغلا واذا ثبت الوجوب لم
 يبطل باعتراض الحيق كالوا عرض بعد الوقت والله سبحانه
 وتعالى اعلم **بالاذان** هو في اللغة

الا علام قال تعالى واذا ن من الله ورسوله الى الناس امانة وفي
 الشرح الا علام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة معلومة
 وسبب مشروعيته في السنة الاولى من الهجرة وفي قبل
 في السنة الثانية منها لما روى ابن سعد بسنده عن نافع
 ابن جابر وعروة بن الزبير وسعيد بن المسيب انهم قالوا
 كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك
 يوم ياذن بياذي من ادى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الصلاة جامعة فتجتمع الناس فلما صرفت القبلة امر
 بالاذان ووجه الدلالة ان القبلة صرفت الى الكعبة في
 السنة الثانية وفي مسلم من حديث ابن عمر قال كان المسلمون
 حين قدموا المدينة يجمعون فيحكيون الصلاة اي يقدرون
 حينها لما تواجدوا فيها وليس بياذي بها احد فمكوا يوماني
 ذلك فقال بعضهم اتخذوا نافعوا مثل نافعوا من المصارف
 وقال بعضهم فرائيل قرن اليهود فقال عمر بن الخطاب
 بياذي بالصلاة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ياذن
 ثم فناد بالصلاة قال القاضي عياض في شرح مسلم طاهره
 انه اعلام ليس على صفة الاذان الشرعي بل اخبار بحضور وقتها
 قال النووي في شرحه وهذا الذي قاله فحمل او متعين فقد
 صح عن عبد الله بن زيد عن عبد الله بن زيد عن ابي داود وعمرها
 انه راى الاذان في المنام فجا الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاخبره بما راى فقال فمر مع بلال فالتق عليه بارأيت
 فلوذن به فانه انذى جونا منك فقام مع بلال فحعل
 يلقينه عليه ويودن فسمع عمر ذلك وهو في بيته فجا فخر
 رداه وهو يقول والذي بعثك بالحق لقد رايت مثل ما روى
 الحديث وهذا اظهر في انه كان في مجلس اخر فيكون الواقع

اول الا علام ثم راى عبد الله بن زيد الاذان فشرحه للنبي صلى
 الله عليه وسلم بعد ذلك اما بوحى له واما باجهته عليه
 مد ذهب الجمهور في جوانا اجتهاد صلى الله عليه وسلم وليس
 علام مجردا لما مر هذا اما لا شك فيه بين الاذان انتهى والاصل
 ان الاذان ثابت بالكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى
 واذا ناديتهم الى الصلاة اتخذوها هزا واولعها واما السنة
 فما سبق من حديث عبد الله بن زيد وهو رواية ابي داود
 وابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح الا انه لم يذكر فيه
 لقطة الاقامة ورواه ابن حبان في صحيحه بتمامه وقال الحاكم
 ولم ينجح في الصحيحين لا خلافا لثاقلين في اسمايينه
 ولكن لداوود بالقبول فقها الاسلام وعلما علام ثم الكبر
 في اول الاذان اربع عند الجمهور لما روى من اذان الملك في
 المنام وموافقة رأي عبد السلام وقال مالك واليوسف
 انه مرنا لما في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم علم ابا جعفر
 الاذان الله اكبر الله اكبر مرتين قلنا ورواه ابو داود والنسائي
 وذكر الكبير في اوله اربعاً واسناده صحيح فنعلم بالزيادة
 باعتبار اصل وقبول زيادة الثقة **سنة الفرائض**
 خبر مستدبر هو هو وهو يجوز تنوين باب على انه خبر هدا
 ووقفه بالسكون ايضا فيكون الاذان مستدبر خبره سنة
الخوايد اي العينية **فقط** اي لا الواجبات كالعيدن والوتر
 ولا الغرض الكفاية وهو الكفاية ولا السنن كالترأوى والاقامة
 تابعة الاذان وقد روى مسلم عن جابر بن سمره صليت مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم العيدين غير مرة واخرتين غير اذان
 ولا اقامة وعن عائشة خست الشهن على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فبعث مناديا بالصلاة جامعة خست

الشمس رواه مسلم وفي الصحيحين الإذان للجمعة حديث السائب
 ابن يزيد فيقول يقول تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة
 من يوم الجمعة فاسعوا إليها وتصليوا وكان منفردا أو قريبا سغرا
 أو حضرا بلا شئ وكان فيها ولو كان رسلا ولشبهة اتصال
 كل ما يتم واتحاد مكانها وقيل الإذان واجب لقوله محمد لو أن أهل
 بلد اجتمعوا على ترك الإذان لقائلهم ولو تركه واحد لحزبه وحسبه
 واجب **باب** هذا ما يدل على الوجوب لأنه قال البيهقي
 ترك أهل بلدة سنة لقائلهم عليها ولو تركها واحد لحزبه وبان
 السنة إذا كانت من الشعائر لقائل عليها والإذان من الشعائر
 وما يدل على أن الإذان ليس بواجب أنه عليه السلام علم أن الإذان
 الصلاة وما يتوقف عليه ولم يذكر الإذان في وقتها أي
 أوقات العزائم سواء كان وقتا لأدائها أو لعقائها وبها دأى
 الإمامان لو أن **فصل** أي قبل الوقت إذا العدم الاعتداد بما
 قبله وقال مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف يجوز الإذان
 للبحر وحده قبل وقته في النصف الآخر من الليل كما في الصحيحين
 عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أن يذاع يؤذن بليل فكلوا
 واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم **والتساوي** ما روى مسلم
 من حديث عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
 ركعتين الغنم إذا سمع الإذان ويخففهما وما أخرج الطحاوي
 والبيهقي عن عبد الكريم الجري عن نافع عن ابن عمر عن حفصة بنت
 عمران النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أذن المؤذن بالبحر قارن صلى
 ركعتين الغنم إلى المسجد فحرر الطعام وكان لا يؤذن حتى
 يصبح وعبد الكريم الجري قال فيداني معين وابن أبي الدنيا
 نقد وقال الثوري ما رأيت مثله ويرى أبو داود عن موسى
 ابن اسماعيل وداود بن شبيب قالا أخبرنا حماد عن أيوب عن نافع

عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما حمله على ذلك قال
 استيقظت بلا إذان قبل طلوع الفجر فامر النبي صلى الله عليه وسلم
 أن يرجع فينادي إلا أن العبد نادر ما روى موسى فراجع فنادى
 وروى البيهقي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما
 حمله على ذلك قال استيقظت وأنا نعبسان فظننت أن
 الفجر قد طلع فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن ينادى على نفسه
 إلا أن العبد قد نادر وروى الدارقطني عن أبي يوسف القاضي
 عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس أن بلا إذان قبل
 الفجر فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يصعد فنادى أن العبد
 قد نادر ففعل وقال ليت بلا لم تلبه أحد وانتل من تصح ذكر
 جيبه وفي رواية قال إن العبد قد نادر مراتن لكن قال
 أبو داود ورواه الدراوردي عن عبيد الله عن نافع عن
 ابن عمر قال كان عمر بن الخطاب يقول له مسعود قد ذكره قال
 هذا أصح من ذلك **فصل** ولا تعد تعدد القصية وقد
 روى أبو داود أنه عليه السلام قال ليلال لا تؤذن حتى
 يستبين لك هكذا ومديده عرضا وأغلد البيهقي بالانقطاع
 وهو غير مصرح به ولا يعينه ما رواه الطحاوي عن أبي ذر
 عليه السلام قال ليلال أنك تؤذن إذا كان الطرسا طعنا
 وليس ذلك الصبح إنما لصبح هكذا اعتراض ويرى أبو داود
 بإسناد كل رجاله ثقات أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يلال
 لا تؤذن حتى يطلع الفجر وقال الطحاوي حديث أن يذاع لا يؤذن
 بليل على أن الإذان كان منه على طعن طلوع الفجر ولم يصح في
 طلوعه قال لما روي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغركم
 أذان بلال فإن يقره سوا ولا روي عن عائشة أنه عليه
 السلام قال أن ينادى بليل فكلوا ولشئوا حتى ينادى

ابن ارمكوت قال ولم يكن بينهما الا مقدار ما ينزل هذا ويصعد
 هذا قال فلو كان بين اذانها من القرب ما ذكرنا ثبت انما
 كانا يقصد ان طلوع الفجر لكن بطلان خطيئه وابن ارمكوت مر
 بصيبه انه لم يكن يؤذن حتى يقول له الجماعة اصبحت
 وفي الامام علي بن دقيق العيد والتعارض بينهما لا يتحقق الا بتقدير
 ان يكون قوله ان بطلان يؤذن بديل في سائر العام وليس كذلك
 وانما كان ذلك في رمضان يعني بديل قوله كلوا واشربوا
 ولا تظهر ان يقال ان اذان بطلان حينئذ كان للاعلام وقت
 السجود والتشهد وكوهها سواء كان بالفاظ الاذان او غيرها
 على انه انما يتم الاستدلال به لو اکتفى بالاذان الاول ولم يقع
 ذلك الصلاة رأت الجارية ومسلم والطحطاوي اخرجوا عن ابن
 مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع احدكم من
 اذان بطلان من سجود فانه يؤذن او قال ينادي بديل ليرجع
 قائمكم ويستند نائمكم وذلك لان الصحابة كانوا افرقتين فرقة
 يتشهدون في النصف الاول من الليل وفرقة في النصف الاخر
 منه وكان الفاصل اذان بطلان وانما كانت الصلاة باذان ابن
 ارمكوت وما يدل على ان الاذان لم يكن مرتين ما رواه ابو راعي
 عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا سكت المؤذن بالاذان الاول من
 صلاة الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين وارادت بالاذان
 الاول اخرازا من الإقامة **وبيرسل** اي يعقل شيئا في
 الاذان بان يعقل بين كل جملتين منه بسبب كونه يسبح فيها
 الخ جازية لما روى الترمذي والحاكم في مستدركه عن جابر ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال اذا دنت فترسل
 واذا اجمت فاحذر واجعل بين اذانك واقامتك قدر ما يرفع

الاكل من اكله والشارب من شربه والمعتصم اذا دخل لقضا حاجته
 وروى الطبراني في مسنده عن سويد بن غفلة قال سمعت علي
 ابن ابي طالب يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياترنا
 ان ترسل اذانك ونحذر الإقامة **مستقيما** لما روي عن
 استقبال الملك بها **في اذنيه** لقوله عليه السلام
 اذا دنت فاجعل اصبعيك في اذنيك فانه ارفع لصوتك
 به وروى الطبراني ولما روى الحاكم في المستدرک عن سعد القرظ
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بلالا ان يجعل اصبعيه
 في اذنيه وقال انه ارفع لصوتك وسعد القرظ سؤدت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبا وسمى بذلك انه كان يجهر
 في القرظ محرمة وهو ورقة السلم يدبج به فخرج فيه فليس فيه
 فا ضيف اليه وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة مؤذنين
 غير سعد وهم بلال وابن ارمكوت وابو محمد وروى وهو مؤذنه
 بمكة ولما قول صاحب الهداية وان لم يفعل يعني جعل اصبعيه
 في اذنيه فحسن لانها ليست سنة اصلية فقيه نظر لما تقدم
 من الاحاديث الصحيحة مع لفظ **الاول** **والاخر** من باب
 التفعيل اي لا يثنى فيها لان بعض من الحروف او من كلياتها
 وهي الحركات والسكنات او ما دلت في شيئا مما يجره تحسين
 الصوت فهو حسن روى ان رجلا جاء الى النبي فقال اني احبك
 في الله فقال اني ابغضك في الله قال لم قال بلغني اذانك
 تغني في اذانك وفي الخلاصة وما يابس بالتحسين من تغني
 غير فان تغني بلحن او مد وما اسبغ ذلك بكرة وكذا الوقر
 القرآن قال شمس المنة اكلوا في هذا في الاذكار والوارد
 في الاذان وكذا في غيره من الاذكار قال فاما قوله جي على الصلاة
 حتى علا العلاج فلا يابس باد خال من ونحوه في هذا انتهى وفيه

كلمة والاقامة سبع عشر كلمة وانما قال تسع عشر كلمة لا جل
الترجيع وقد سبق الكلام عليه وروى الطحاوي والبيهقي
في الخلافيات عن ابي العباس قال سمعت عبد الله بن محمد بن
عبد الله بن زبير الانصاري كان حديث عن ابيه عن جده انه
راى الاذان يعني في الاذان مثنى مثنى قال والاقامة مثنى
مثنى قال فابنت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فقال
عليهن بلا قال فتقدمت فامرني ان اقيم فاقمت وعن مالك
ان الاقامة فرض وعلى من تركها الاعادة وهو قول ابو زاعي
وعطاء ومجاهد وابي ابي ليلى واهل الظاهر لا نه عليه السلام
احل الاعراب بها كما امره بالتكبير والاستقبال لكن يجد رخص
الدال ويكثر اى يسرع فيها اى في كلمات الإقامة من غير سكتة
بينها لما رويها ويزاد على الفاظ الاذان قد قامت الصلاة
في حديث ابي محمد وروى السابق ويزاد في الاذان بعد الفلاح
في المعنى الصلاة خير من اليوم مرتين لما روى ابو داود في سننه
في تعليم النبي صلى الله عليه وسلم ابا محمد وروى الاذان قال فان
كنت في صلاة الصبح قلت الصلاة خير من اليوم ولما في
معجم الطبراني عن عائشة قالت جالالى الى النبي صلى الله عليه
وسلم نوذنه لصلاة الصبح فوجده نائما فقال الصلاة
خير من النوم فاقت في اذان الصبح وفي رواية فقال
النبي صلى الله عليه وسلم ما احسن هذا يا بلال اجعله في
اذانك ويزاد في اخرى اذا اذنت للصبح فجل بلال يقولها
اذا اذن للصبح ثم اعلم ان الشافعي شفع معناه في الاقامة
قد قامت الصلاة وحدها وافرد البواقى لما في البخاري وابي
داود والطحاوي امره لا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة
الا لاقامة وافرد ما لك كلها لما في الدارقطني عن عبد الملك

ابن ابي محمد وروى انه سمع اياه يقول النبي صلى الله عليه وسلم امره
ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة وعن يريدين ابي عبيد عن
سلمة بن الأكوع قال كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم مثنى مثنى والاقامة فرادى وهكذا رواه ابو داود
والنسائي والطحاوي عن ابي عمر غير انه قال في الاذان مرتين
مرتين وفي الاقامة مرة مرة ولما في مصنف ابي ابي
شيبه قال حدثنا وكيع حدثنا الامام عن عن عمرو بن مرة عن
عبد الرحمن بن ابي ليلى قال حدثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
ان عبد الله بن زبير الانصاري جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله رايت في المنام مكانا جلا قار وعلمه
بردان احضران فقاما على حايط فاذا مثنى مثنى واقاما
مثنى مثنى وهو لا يسمي رجالا الصالحين وقال الطحاوي فاذا
مثنى واقاما مثنى وقعدت فعدة اى قياما بينهما وروى في سنن ابي
داود فاستقبل القليلة والحوائط عن الامام باقر عليه السلام
انها من باب الاختصار في بعض الاحوال تعلم الجواز في سنن
سنة بلال ما روى الطحاوي وروى ابن الجوزي ان بلال كان يثنى
الاقامة اثنى اثنى مات وروى ابن ابراهيم الجعفي قال كانت الاقامة
مثل الاذان حتى كان هو المولى فجعلوها واحدة واحدة
للسرعة اذا خرجوا يعني بني امية ولا ينكلم بعضهم
المجهول فيها اى في الاذان والاقامة لانه ذكر معناه في الخطبة
وفي الخلاصة رجل على المودن في اذانه او عطس وحمد الله
وسمعه المودن او سلم على المصلى او على قارئ القرآن او على
ابا مروت الخطبة فعني اى حثفت برد السلام وتبسم
في نفسه وعن محمد بن عبد النوايح وعن ابي يوسف في
نفسه ولا بعد النوايح وهو الصحيح يعني عدم لزومه فلا نافي

وانفقوا على ان المتعوط لا يبرحه الرد قبل الفراغ ولا بعده انتهى
ولا يعني ان الا فضل انه يبرده بعده حديث ورج يذ لك يستحب
اجابة المودن باللسان فيسكن عن التلاوة وغيرها في المسجد
وعنه ويقول السامع مثل المودن في الكبير والشهادتين ويحذف
في الحيعتين لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سمع المودن قال
مثل ما قاله واذا قال حتى على الصلاة حتى على الفلاح قال لا حول
ولا قوة الا بالله رواه مسلم واذا قال الصلاة خير من التور في
اذان الفجر قال صدقت وبررت وبالحق نطقت ورد الخبر هكذا
ثم رد عابد الفرائع بالوسيلة للنبي صلى الله عليه وسلم لقوله
عليه السلام اذا سمعتم المودن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا
على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر ثم صلوا الله على
الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبده من عبد الله وارجوا
ان اكون انا هو فمن سأل الله في الوسيلة حلت له الشفاعة عند
رواه مسلم ولقوله عليه السلام من قال حين يسمع النداء اللهم
رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة ات محمد الوسيلة
والعضيلة وابعد ثقانا بحمود الذي وعدته حلت له شفاعتي
يوم القيامة رواه البخاري ولقوله عليه السلام من قال
حين يسمع المودن وانا استشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له وان محمدا عبده ورسوله رخصت بالله بها وبالا صلاة الدنيا
وبحمد صلى الله عليه وسلم رسول الله عزله ذنوبه رواه مسلم
وعنه ولما حكى ابن عمر ان رجلا قال يا رسول الله ان المودنين
يفضلوننا فقال عليه السلام قل كما يقولون فاذا انتهت فصل
تعطروا رواه ابوداود والسنائي واجاب الاذان الاول ان
تكرر وان كان غير مسجده لانه حيث سمع نذير له ان يجيبه
لتحقق السبب في حقه فصارت كعادته في سجده والتسوية

وهو اعلام بامانة الصلاة بين الاذان والاقامة بحسب ما عارفه
اهل كل بلد من لفظ حسن في كل صلاة لتواني الناس في
المسجد الدينية وقال اصحابنا المتقدمون انه مكروه في غير
الفجر لما روى الترمذي وابن ماجه من حديث ابن ابي ليلى عن
بلال قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اتوب
في سب من الصلاة الا في الفجر قال اصحابنا هو ان يقول
بين الاذان والاقامة حتى على الصلاة حتى على الفلاح مرتين
وقال غيرهم هو ان يقول في اذان الفجر الصلاة خير من التور
مرتين ولما روى ان عليا رضي الله عنه رآه يودنا يتوب في العشا
قال اخرجوا هذا المنتدع من المسجد وكذا كرهه مالك
والشافعي مطلقا **وحديث** اي يكثر بينهما اي بين الاذان
والاقامة لما سبق من الحديث الا في المغرب فلا يجلس بين اذانها
واقامتها عند ابن حنيفة لا يستلزمه تاخير المغرب وقا لا
يجلس جلسته خفيفة كما في سائر الصلوات وهذا ارفق
لا طلاق الحديث وسيبحث ان يكون المودن صاحب لقوله عليه
السلام لمودن لكم حيا شامرا وتوكم قراوكم رواه ابوداود
وابن ماجه وان يكون عالما بالوقايات لقوله عليه السلام
الما مرضا من المودن موتم اللهم ارشد الامة واعقر المؤمنين
رواه ابوداود **وبودن** لا فائدة ويقم لما روى ابوداود
عن عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
في سيرة فناموا عن صلاة الفجر فاستيقظوا فجر الشمس
فارتفعوا قليلا حتى استقلت الشمس ثم امرودنا فاذن فظلي
ركعتين قبل الفجر ثم صلى الفجر باقامته وفق عادته وفي رواية
ابن داود عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال نحووا
عن مكانكم الذي اصابكم فيه الغفلة وامرنا بالاذان والاقامة

فضلى وفي رواية البخاري وسلم واللفظ للبخاري قال سماع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ليلة فقال القوم لو عرست اى تزلت
 بنا يا رسول الله قال اخاف ان تناموا عن الصلاة فقال بلال
 انا اوقظكم فاضطجعوا واسند بلال ظهره الى راحلته فغلبته عيناه
 فناه سيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد طلع حاجب
 الشمس فقال يا بلال ابي ما قلت قال ما لغيت على نومك مثلها
 قط قال ان الله قبض ارواحكم حين شاؤوا ورجعها حين شا
 يا بلال ثم فاذن بالناس للصلاة فتوضوا فلما ارتفعت الشمس
 وابيضت قام فضلى وفي سياق مسلم ثم اذن بلال بالصلاة
 فضلى النبي ركعتين ثم صلى العدوة فصنع كما يصنع كل يوم
 وبيد ليس في التوضوء انا التفرط على من لم يحل حتى يحى
 وقت الصلاة الاخرى وكذا ابي يودن ويعتمه والى العوائت
 لما سبق ونظ من يوافق يا ايها اذن والاقامة يكون
 الفضا على وفق الاداء والى بهاى بالاقامة وحدها لان الاذان
 لا يستحقان وهو حضور ولقول ابن مسعود ان النبي صلى الله
 عليه وسلم فاذن يود الخندق اربع صلوات حتى ذهب ما شابه
 من الليل فاملاجه فاذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر
 اقام فصلى العشاء واه التريدي وكروه اقامة المحدثات
 اقامة المحدثات المتصلة لصلاة من يعتمه لا اذ الله اى لا يكره اذان
 المحدث لان ذكره سيحجب فيه الطهارة فلا يكره به وبها تقررة
 القوان قيل يكره لما روى التريدي عن ابي هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا يودن الا متوضي ولم يقد اى الاقامة
 لان تكريرها غير مشروع وكروها اى الاذان والاقامة من الجنب
 ولا تعاد فهي اى الاقامة من الجنب لما سبق بل يعاد اى استحبابا
 هو اى الاذان لان تكريره في الشرح معتبر في الجملة فان الاذان

الاول شرع في زمان عثمان وكان الاذان في اعلام الغائبين فكرر
 عقيد لا حتمال عدم سماع البعض كاذان المرة اى تكريره
 اذان المرة واستحب اعادتها اما كراهته اذ انها فلا لها
 منهية عن رفع صوتها واما استحباب اعادته فلم يقع على وجه
 المستنون ومن الشافعي الاقامة للنساء اعتبارا لهن بالرجال
 قلت اروي عن انس وابن عمر كراهتهما لهن والمجنون عطف
 على الجنب اى وكروها من المجنون فكان حقه ان يقول ومن المجنون
 ليل يتوهم عطفه على المرأة والسكران لعدم التيقن بقولها هو
 ولغوه عنهما فيتعين اعادتها اذ انها واقامتها وكذا يعاد اذان
 الصبي الذي لا يعقل كما صرح به قاضي خان وكروها اى
 الاذان والاقامة جميعا في السفر لما روى الجماعة عن مالك بن
 الحويرث قال ان النبي صلى الله عليه وسلم انا وصاحب لي وفي
 رواية واي في وفي رواية قتاديين في القراءة فلما اردنا ان نقرأ
 قال لنا اذا حضرت الصلاة فاذنا واقما اى ليوذن وليقيم
 احدهما وليوكم كما كبر كما اى سنا اورثته ولعولته عليه السلام
 اذ كان الرجل بارح من فخر فحانت الصلاة فليتموها فان لم يجد
 فليقيم فان اقام صلى معه ملكان وان اذن واقام صلى خلفه
 من جنود الله ما لا يرى طرفاه رواه عبد الرزاق ولقول علي
 المسافري باختيار ان شاء اذن واقام وان شاء اقام ولم يودن
 واما قول صاحب الهداية لقوله عليه السلام لا ياتي اى ملكه ان
 سافر فاذنا واقما فعوله لا ياتي اى ملكه غلط والصواب مالك
 ابن حويرث واي في له كما تقدم واسد اعلم وفي الظهرية لو ترك
 في السفر الاذان وحده لم يكره ولو ترك الاقامة وحدها كره
 لان الاذان لا علام الغائبين او توقعه حاضرون والاقامة لعلام
 اقتراح الصلاة وهو محتاجون الى ذلك وفي جماعة المسجدين

اي وكذا تركها في مسجد جماعة وكذا ترك واحد منها لان كل واحد منهما
 سنة مؤكدة فيها لا في حينه اي لا يكره تركها المصل في بيته اي اذا
 فعل في مسجد محله لا يكره لما نصبوا مؤذنا صار فعله كمنعه حكما كما
 يشير اليه ابن مسعود حين صلى بعلقة والاسود في داره بلا
 اذان ولا اقامة حيث قال اذان اني يكفيني رواه ابو ثور حكا
 سبط ابن الجوزي وغيره وفي رواية اقامة المصلي كفيته وفي
 رواية ان الاسود وعلقة كانا مع عبد الله في الدار فقال عبد
 الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قال فصرى بهم بغير اذان ولا اقامة
 رواها الطبراني ولا يكره عندها اقامة غير المؤذن يرضاه ويد قال
 مالك وكرهها الشافعي اما لم يحضر فلا يكره اتفاقا قال عاروه
 ابو داود والطحاوي عن زيار بن الحارث الصدي واللفظ للطيحاوي
 قال انبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان اذان الصبح
 امرني فاذنت ثم قام الى الصلاة في اذان ليقيم فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان اذنا صدي اذن من اذن فهو يقيم ولي
 ما رواه ايضا عن عبد الله بن زيد واللفظ له ايضا قال انبت
 النبي صلى الله عليه وسلم فاجرتني كيف رايت الا اذان قال القه على
 بلال فانه انذى صوتك فلما اذن بلال نهى عبد الله فامر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقيم ونقط الى داود انار انبت
 والى كساريد قال قائم انت واجيب يا الله اما اراد به
 تطيب قلبه لقوت اذنته او تعلما للجوار قلت وانما منع
 بلائها لعدم رضا الصديق بآبائه غيره لما في اي داود من قوله
 فحلفت اقول اقيم يا رسول الله فجعل ينظر الى ناحية المشرق
 الى اليمن فيقول لا حتى اذا طلع الفجر اي اسفر ثلثه فترى الحديث
 ولان الكراهة ليست لعين الذكرين بل ليل عدما عند غيبته بل
 للوحشة بين الذكرين فينتفي بالتغايها نعم الا فضل ان يكون

المؤذن

المؤذن فهو المقيم ويقول لا اله الا الله والمؤذن عند قول المقيم حي
 على الصلاة لا اله الا الله لا يقرأ عليها فليس تحت المسارعة اليها
 وشيخ اي الامام والقوم معه عند قول المقيم قد قامت
 الصلاة في قول اي حنيفة ومحمد وعنه الفراء من الاقامة
 في قول اي يوسف والمعنى اذا فرغ المؤذن من قوله قد قامت
 الصلاة شرع الامام في الخلاصة هذا هو الاصح وقبل معناه
 انه شرع فيها قبل تمام هذا القول وفي المحيط قال الامام
 الكلواني هذا هو الصحيح وذكر في الحزانة انه لم يشرع حتى فرغ
 من الاقامة فلا بأس والكلام في الاستحباب لا في الجواز انتهى
 والجزم هو على قول اي يوسف ليدرك المؤذن اول صلاة الامام
 وعليه عمل اهل الحرمين واسد اعلم وعند مالك والشافعي يوحى
 الشروع الى الفراع من الاقامة واسموا الصغوف لقول النخعات
 ابن بشير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسوي صفوفنا
 اذا قمنا الى الصلاة فاذا استويينا كبر ولقول ابن كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول عن يمينه اعتدلوا سورا صفوكم
 وعن يساره اعتدلوا سورا صفوكم رواها ابو داود ويكره للمؤذن
 اخذ الاجرة لما روى ابن عثمان بن ابي العاص قال يا رسول الله
 اجعلني امام قومى قال انت امامهم واقعد يا صنعهم واتخذ مؤذنا
 لا تأخذ على اذنه اجرا رواه ابو داود بسند حسن ولا تأجره
 على الطاعة وهي غير جائزة وكذا اخذ الاجرة على الحج وتعليم القرآن
 والفقه ولكن المتأخرين جوزوا على التعليم والامانة في زماننا
 لحاجة الناس وظهور التواني في الامور الدينية وعليه الفتوى
 واسد اعلم باب شروط الصلاة
 اي ما يتوقف صحة الصلاة على تحققها ولم يكن داخل في حقيقتها
 المسماة بركاها باب المصلي اي منها اوقافها وهي والترابط

بعد العطف ويجوز ان الباب هنا ايضا بالتشوين او بالوقوف كما مر
 انما يذكر الوقت فيها لانه ليس بشرط للصلاة نفسها وانما هو
 شرط لصحة ادائها دون قضائها وذكر التيمم في باب صفة
 الصلاة لكونها متصلة بذكرها وان كانت شرطا عندنا خلافا
 للشافعي ومحمد بن اسمعيل بن حنبل في مطلق القول تعالى
 اذا قمتم الى الصلاة اقموا له وتقول عليه السلام لا صلاة لمن لا وضوء له
 رواه احمد وابوداود وابن ماجه والحاكم عن ابي هريرة وتقول
 عليه السلام لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احس حتى يتوضا
 رواه الشيخان وابوداود والترمذي عن ابي هريرة وحيث
 اي مانع من الصلاة **وتؤبد عطف على يد المصلي ومكانه**
 لقوله تعالى وثيابك فطهر واذا وجب تطهير ثياب المصلي وجب
 تطهير يديه ومكانه لانها الزميمة من ثوبه لعدم وجود الصلاة
 به ولما خلا ذلك ان الصلاة مناجاة الرب في مقام القرب
 فيجب ان يكون المصلي على احسن الاحوال في طهارته وطهارة
 ما يتقبل به فمضى ما وجب تطهير ثيابه مع نظوره فكذلك عنها
 فلان يجب عليه تطهيرها مع انهما لا يتفكان عنها او في قول
 هو امر بتطهيرها ومخالفة العرب في تطويل الثياب وجرهم
 الذبول وذلك لا يؤمن بعدا صابغة النجاسة وفي المحيط الوصل
 على مكان طاهر لانه اذا سجد يقع ثيابه على ارض نجسة
 حازت الصلاة وفي الاصل اذا كانت في موضع قدم المصلي صفت
 حواز الصلاة وان كانت تحت قدم واحد اكثر من قدم واحد
 الاصح انما تمنع وان جازت الصلاة مع رفعها ولا يجعل كانه لم
 يوضع عليها الا ترى انه لو سجد على مكان نجس نفسه وان اعاده
 على طاهر خلافا لما في يوسف وقيل يمنع بناء على مكان القيام في
 الصلاة باحديها وانما كانت النجاسة في موضع يديه او ركبتيه

فلا تمنع وان كانت في موضع سجوده تمنع عندها وعن ابي حنيفة
 روايتان وعدمه وهو بناء على رواية الكسافي السجود
 بالانف وهو اقل من قدمه لانه في عدة الفتاوى ان
 موضع الركبتين اذا كان نجسا لا يجوز الصلاة وكذا في موضع
 اليدين وهو اختيار ابي الليث وتفصيحه في العيون لتحقيق
 التمسك بالنجاسة عند وضعها عليها واحكم بجواز الصلاة به
 وضعها بغيره ابو الليث لا نأمرنا بالسجود على سمعة اعظم
وسفر عورته عطف على طهر يده المصلي وذلك للاجماع على
 اقراره في الصلاة لما نقله غيره من ائمة النقل ومخالفة
 بعض متأخري المالكية كالقاضي اسماعيل بعد تقرير الاجماع
 لا يجوز ويحتمل ان يكون سنة الاجماع قوله عليه السلام لا يقبل الله
 صلاة حائض الا بخمار رواه ابوداود والترمذي وحسنه الحاكم
 وصححه والمراد بالحائض البالغة او من شابهها الحيض ليعلم المراد
 ولا يستدل في الهداية وغيرها بقوله تعالى خذوا زينةكم عند كل
 مسجد اي ما يوارى عورتكم عند كل صلاة لان اخذ الزينة نفسها
 وهي عرض محال فارد محلهما وهو الثوب ولا يجب اخذ الزينة
 لعين المسجد فذل انه للصلاة لكن كفي عن الصلاة بالمسجد
 فاما اول من اطلق اسم المحل على المحل والثاني عكسه فان قيل
 روى عن ابن عباس انها نزلت في شأن الطائعين عراة في
 حق الصلاة **اجيب** بان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص
 السبب وعند كل مسجد عار فلا يختص بالمسجد الحرام وفيه بحث
 اذا ستر في الطواف واجب عندنا حتى لو طاف عراة اثم وحكم
 بسقوطه وفي الصلاة فرض حتى لا يقع يده ولا يمكن ان يراد
 من الآية لا سترها الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي معناه
 ان كانت قطعية الدلالة فوجبه الاقرار وان كانت ظنية

صحة

فالوجوب فقط ومنهم اخذ منها قطعينة السيوت ومن حديث لا يقبل
 الله صلاة حايط المبخار قطعينة الدلالة فثبتت العرف بالمجموع
 والله اعلم وفي الخلاصة لو صلى في قميص واحد محلوا الجيب
 ان كان محال يقع بصره على عورتيه لا يجوز صلاته وكذا لو كان
 محال يقع بصره عليه من غير تكلف كذا ذكره هشام بن محمد
 وعن ابي حنيفة وابي يوسف ان عورة الشخص ليست بعورة
 في حقه قلت وهذا ضعيف جدا لاجماع على بطلان من صلى
 صلاة في بيت وحده او في ظلة من غيرستر عورة ان لم يكن عن
 عذر **واستقبال القبلة** اي حال اثر من والقدرة لقوله تعالى
 فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم
 شطره اي الى جانب عينا او جهة قال بعض العارفين قبلت
 البئر الكعبة وقبلت اهل السما البيت العمور وقبلت الكرني
 الكرسي وقبلت جملة العرش العرش ومطلوب الكل وجه الله
 تعالى والله المشارة بقوله تعالى فابما تولوا فتم وجه الله
 واتبعوا العلماء على انه عليه السلام صلى بالمدينة الى بيت المقدس
 ثم تحول الى الكعبة والصحيح انه صلى ليلة سبعة عشر شهرا
 واختموا كيف كانت صلاته قبل ذلك فمن ابن عباس يروى
 انه الصلاة ليلة الاسراء الى بيت المقدس ركعتين ركعتين
 والمغرب ثلاثا وكان عليه السلام يصلي الى الكعبة ووجهه
 الى بيت المقدس ثم رآه في الصلاة بالمدينة حين صرف الى
 الكعبة ركعتان الا المغرب وعن ابن جريح اول ما صلى عليه السلام
 الى الكعبة ثم صرف الى البيت المقدس يعني قبل الهجرة فصلت
 ايضا رقبته فوجهه ثلاث نحو بيت المقدس وصلى النبي صلى
 الله عليه وسلم بعد قدومه ستة عشر شهرا وروى ابو داود
 ان يهوديا خاضع ابا العالية في القبلة فقال ابو العالية انه يسي

كان يصلي عند الحجرة ويستقبل البيت الحرام فكانت الكعبة
 قبلته وكانت الحجرة بين يديه فقال اليهودي بيني وبينك
 مسجد صالح قال ابو العالية فانا صليت في مسجد صالح
 وقبلته الى الكعبة واخبر ابو العالية انه صلى في مسجد ذي
 القرنين وقبلته الى الكعبة **والسنة** لقوله تعالى وما مروا
 الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والام خلاص لا يكون الا بالله
 ولقوله عليه السلام اما الاعمال بالنيات روى في الكتب الستة
 بما روي صحيح ابن حبان يروى بها وروى بافراد السنة وحدها
 وبافراد العمل وحده وبافراد كلها وكلها صحيح وقد بسطنا
 الكلام عليه في المرقاة شرح المشكاة ومن شروط الجلاء
 الوقت وقد تقدم **وعورة الرجل** مستباح خبره من تحت
 سترته الى تحت ركبتيه لقوله عليه السلام ما فوق الركبتين
 من العورة وما اسفل من السرقة من العورة رواه الدارقطني
 من حديث ابي ايوب وروى عن عمر بن شعيب عن ابيه عن
 حده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروا صبيانا بكم
 بالصلاة في سبع سنين واحربوهم عليها في عشر ووقواهم
 في المشاجع واذا بارح احدكم امته عبده او اجيره فلا ينظر
 الى ما دون السرة وفوق الركبة فان مات تحت السرة الى الركبة
 من العورة ورواه احمد ولقطة بالاسفل من سترته الى ركبتيه
 من عورته وقبل الله العورة من السرة لقوله عليه السلام
 السرة من العورة رواه البيهقي في الخلافيات واحمد
 الشافعي الركبة من العورة لا رويانا ولنا في سنن الدارقطني
 عن علي رضي الله عنه انه عليه السلام قال الركبة من العورة
 وقصر مالك العورة على السنتين وهما القبل والدر لظاهر قول
 ابن الاثير رسول الله صلى الله عليه وسلم خير صليانا عندها

صلاة بفلس وركب النبي صلى الله عليه وسلم وركبها بوطيخة
 وان ارد بيده فاجرى بني الله في رفاق خبير نظرًا لحسن الارار
 عن فخذة حتى ان لا نظرا الى بياض فخذ النبي صلى الله عليه وسلم
 والعفة في الصحاحين ويقول عايشة كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مضطجعا في بيته كاشفا عن فخذة وسما فتيده
 فاستاذن ابو بكر فاذن له وهو على تلك الحال فتحدث ثم
 استاذن عمر فاذن له وهو كذلك فتحدث ثم استاذن عثمان
 فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وسوى عليه ثيابه الحديث
 قلنا يحتمل انه صلى الله عليه وسلم غطي فخذة بستره لما انكشف
 وتزديد الراوي في الحديث الثاني بين فخذة وساقه يمنع
 تمام الاستدلال به وعلى التزلزل يحل الكشف على جابها دون
 جابها او على طرف فخذة وهو الركبة والساق كما يشير اليه
 سنك الراوي وما يورد الجمهور قوله عليه السلام الفخذ عورة رواه
 الترمذي عن ابي عيسى وغيره وقوله عليه السلام لا يترك
 فخذك ولا تنظر الى فخذ حتى ولايت رواه ابو داود وابن ماجه
 والحاكم في مستدرکة عن علي كرم الله وجهه والامة اي وعورة
 الامة ولو كانت جديرة او ام ولد او مكاتبته هذا اي ما ذكر من تحت
 السرقة الى تحت الركبة مع ظهورها وظهرها لان النظر اليها سبب
 للمقتننه بها وما عدا ذلك فليس بعورة فيها لما في آثار محمد بن
 الحسن اخبرنا ابو حنيفة عن حماد بن سليمان عن ابي اهلهم النخعي
 ان عمر بن الخطاب كان يقرب الامان يقتنعن ويقول لا يشكهن
 بالحرا بروف في مصنف عبد الرزاق اخبرنا مع عن قتادة عن اس
 ان عمر بن الخطاب لال اس راها متقنعة فقال اكشفي راسك
 لا تشكهن بالحر او اصله قوله تعالى يا ايها النبي قل لا راجلك
 وبنائك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك

ان يعرف فلا يؤذي والحرة اي وعورة الحرة به فها اي جميع
 اعضائها لقوله عليه السلام المرأة عورة رواه الترمذي ومحمد
 وفي رواية النساء الحرة عورة الا الوجه والكف
 والعقد لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما طهر منها اي الا
 ما حرت به العادة على ظهورها لا جانب من الوجه والكف
 والعقد واذ من ضرورية ابد الزينة ابد احوالها والكحل
 زينة الوجه والحائض زينة الكف ولان المرأة لا تجدد من
 مناولتها الا شيئا بيد لها ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصا
 في الشهادته والمحاكمة وتضطر الى المشي في الطريق
 وتظهر قدما خصوصا الفقرات وعن ابي حنيفة ان القدم
 عورة وبه قال الشافعي لما روي ان امرأته قالت سالت النبي
 صلى الله عليه وسلم افصل المرأة في درع وخمار ليس لها ارار
 قال اذ كان الكف ربع سابقا يغطي ظهور قدما وكشف
 ربع العضو اي اي عضو كان ربع اي عورة الصلاة ولا
 تقصد الصلاة عند ما ينكشف القليل من العورة في زمن كثير
 وهو ما يورد فيدر كن كعكسه وهو ان ينكشف منها كثير
 في زمن يسير كما لو هبت ريح فكشف عورتك فترك تسير
 في الحال واقصد لها ما لك والشافعي لان السمت شرط للصحة
 الصلاة مطلقا ولو وجد ولنا اعتبارها بالوافقة بما مع
 القروية والساق اي ساق الحرة عضو اي كامل وحده
 وهو من عورتها فمنع انكشاف ربع الصحة كالفخذ اي من الرجل
 والحرة والركبة من الفخذ وقيل عضو مفرد والذكر عطف على
 الفخذ دون الساق لقوله بعد هذا والا نبيان بالحج مفردا
 احترز به عن قول بعضهم ان الذكر مع الانثيين عضو واحد
 والانثيين اي مفردين كما في الدنيا وانما عورة بالقرادها

واما ثديها فان كان مرتفعاً تتبع صدرها وان كان منكسراً حصار
اصلاً بفسننه وكل من اهل بيتين عصوا على حدة والديرتا لهما في
الصحيح ولهذا يتبين انه لا فرق بين العورة الغليظة وفي
القبول والديرتين العورة الخفيفة وهي غيرهما من توضع
العورة في حق الانكشاف المانع وغير المانع في صحة الصلاة
وبما دها وهذا ايضا على الصحيح وذكر الكرخي انه يعتبر في
الغليظة قدر الدرهم وفي الخفيفة اربع كما في نوعي الخجاسة وهو
ليس بموتى لانه قصد به التغليظ في العورة الغليظة وهو في
الحقيقة خفيف لانه اعتبر في الدرهم والدرهم والديرتا لا يكون
اكثر من قدر الدرهم فهذا يقتضي جواز الصلاة وان كان كل الدر
مكسوفاً وهو ثياباً كفن فافهم ثم سائر الرقيق الذي يمنع رويته
العورة لا يكفي جواز الصلاة لعدم الساتر الواجب عليه واذا
صلى في ثوب واحد محلول الجيب اختلف فيه ففي النوادر ان
سما ع اسأله الخاندقور وسوى بين كشف الخيطة وخفيها
فانه ذكر عن ابي حنيفة وابي يوسف انه لو نظر الى عورة
لا يفسد صلاته وهو الصحيح وفي الواقعات وذلك لان
العورة انما تعتبر عورة في حق غيره دون نفسه انتهى لكن
يشكل ولا يخفى بمسئلة اذ صلى في معارة او بيت مطلق
من غير ستر فانه يجوز ايضاً اذا كان على الساتر قادر
او ستر بالجراى وكشعره اي من راس المرأة في المختار من
الروايتين وفي المختار الاصح انه عورة والا جاز النظر الى صدر
المرأة جنبية او طرف ناصيتها وهذا يورد الى الفتنة وانما
لا يجب غسله على النساء في الجنبات على الصحيح لان في غسله
حرجاً انتهى واعتبر من عليه لانه لا يلازم بين كون العورة غير
عورة وجواز النظر اليه اذ حل النظر منوط بعدم حشية الشهوة

مع اتقا العورة ولذا حرم النظر الى وجهها ووجه الامر اذا
سك في الشهوة مع البعد امر الرواية وهذا وجه الرواية
النافذة ثم العورة تنقسم الى غليظة وخفيفة فالغليظة
القبول والديرتا الخفيفة ما عدا ذلك وبترت على ما ذكر مراراً
انما احتسابها هناك وعاد من مزيل الخبيث اي الحثث عما
حقيقاً وحكما كما اذا كان معه ما لکن يخاف العطش صلى
بعد للصلاة ولم يعد وان كان الوقت باقياً لانه فعل
بافي وسعد ولم يجزى الصلاة حال كون المحلى عارياً ورجع
وبد طاهر لان نجاسة ربع الثوب تقوم بقدر نجاسة
كله حال الاحتياط فيقوم طهارة ربعه تمام طهارة كله
حال الاضطراب وفي اقل اي وفي ثوب اقل من ربعه طاهر وكذا
في نجاسة الكل عند ابي حنيفة وابي يوسف الا فضل ان يصل
بعد لحصول الركوع والسجود وستر العورة وان فرض الستر
عام لا يفتى بالصلاة وفرض الطهارة تحقق بها وكما
ان يصل عرياناً قاعداً يومى ويحيز ان يصل عرياناً تركع ويسجد
وهذا ادونها في الفضل وعاد من الثوب اي بايستر عورة من
جشيش وغيره كالكطيج بدين طين وكوه يجوز صلاته
قائماً تركع ويسجد ويتدب قاعداً بالركوع والسجود لان
في القياس ترك الساترين كالأوجه وفي القعود اثنان يد
وبالركوع والسجود من وجه واحد واجب القياس في ترك الساترين
لان في القياس ترك الساتر وهو غير مخاطب به وفي الاما ترك
فروض وهو مخاطب بها ولما تاروى عن انس ان بعض
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعوا في سفينة فانكسرت
بهم فخرجوا من البحر غراة فقلوا فعوداً يا قاتل سبط ابن
الجوزي رواه الخليل وعن ابن عباس وابن عمر انها لا تغاري

في

يصلّي قاعدا بالأيمن وعن عطاء وعكرمة وقتادة مثله وقال
قتادة إذا جاح ناس من البر عراة فامهم احدث صلوا فعودا
وكان امامهم في الصف يومون ليا وعن علي بن ابي طالب انه
سئل عن صلاة العراة فقال ان كان حيث يراه الناس
حتى جالس وان كان حيث لا يراه الناس صلى قايما رواه عبد
الرزاق في مصنفه وهو تفصيل حسن من ابي الحسن وقيل
خاف الاستقبال من عدو او سبع او عرق بان كان علي
حشيتة في البر فقبلته سببا خبره جهة قدرته لتحقيق غرضه
عن التوجه الى قبلته وكذا المريض الذي لا قدرة له على الاستقبال
ولا يجد من توجهه الى القبلة وكذا العاجز عن التزول عن دابة
سائرة لحوق ارض او لطين ورده عنه او لتفورها وعد من
وقوفها او لمعه عن ركوبها بعد نزوله عنها وقبلته من بكنه
اصابة عين الكعبة للمكي المشاهد لها لا ينداه صل ولا جرح
فيه بل يجب عليه اصابتها عينا وان كان بينه وبينها حائل
لا مكان ادراكه والجمع ان ذلك لا يوجب للبر والخرج في الزا
حقيقة المسانحة في كل بقعة يصلّي فيها لان ادنى اخراق من
القرين يجزئ عنها كما هو مشاهد في المشاهد واغلب
العين في قوله وفرض عين الكعبة للمكي بالاجماع حتى لو صلى
المكي في بيته ينبغي ان يصلّي حيث يوازيت الحجر ان يقع
استقباله على شطر الكعبة انتهى ولا يخفى بين قوله فرض وجه
قوله ينبغي هذا وقد ذكر ابي الحسن ان في النظر الكعبة
قبلته من في المسجد والمسجد قبلته من بكنه ومكة قبلته الحجر
والحجر قبلته العالم قال المصنفين صاحب الهداية في التخصيص
هذا يشير الى ان من كان بمعاينتها فالشرط اصابتها عينا ومن لم
يكن بمعاينتها فالشرط اصابتها جهة فلا يشترط عينا عند عامة

وقيل

المشاخ

المشاخ وهو المجمع وقاب الحرجاني عين الكعبة لان المصنف لم
يفضل بين مكة وغيرها في افتراء من عينا وبه قال الشافعي
واجب بان التكليف على حسب التوسع وهو في من سبق
بكنه جهة لما روي ابي ماجة والترمذي وقال حسن صحيح
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين
المشرق والمغرب قبلته وان عدري لم يجد مريدا للصلاة
من يعلم القبلة وهو يحيلها بانها من من الاعلام وتراكم
الظلام وتضا من العام حتى اي صلى الى جهة احتياجه لانها
قبلته حيث يسع قدرته لقوله تعالى فانيما تولوا فتموه الله
اي قبلته كما ارتضاه فان الية تزلت في الصلاة حال الاستباه
ولما روي من طرق ضعيفة قد يحسن الحديث بتعدد رواها
ان بعض الصحابة تحروا القبلة في ليلة مظلمة وصلوا وخطوا
خطوطا فلما اصبحوا وجدوها غير القبلة فلم يامرهم النبي صلى
الله عليهم وسلم باعادة ولا روي ابي ماجة والترمذي من
حديث عابر بن ربيعة عن ابيه قال كنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في سفر فراه الترمذي في ليلة مظلمة فتغيمت السماء
وانشكبت القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فزلت قايما تولوا فتموه الله ولم يجد حتى غرا القبلة
وصلّى ثم تبين خطاؤه لانه انى بالواجب في جهة وهو الصلاة
الى جهة تحريه وواجب مالك اعادته في الوقت والشافعي
مطلقا بل يعيد حبيب لم يخبر بان شك في القبلة وعلى من
غير تحريه تبين انه اصاب وهذا اذا تبين انه اصاب وهو
في الصلاة عند اي حنيئة ومحمد خلافا لابي يوسف اما اذا
تبين انه اصاب بعد الفراغ فصلاته جائزة بالاتفاق لحصول
المقصود وفي الظاهر لا اعمى اذا صلى ركعة فاخطا القبلة

فجارحل وسواه مجبى في صلاته ولا يقضى ذلك الرجل به قال
وعندى هذا محمول على ما اذا لم يجد من سياله وان تحول رأسه
اي راي الخري حال كونه صلى الله عليه وآله ان تبدل الاجتهاد
بمقرنة النسخ لما في الحيثية من حديث عبد الله بن عمر قال
بينما الناس في صلاة الصبح بقيا اذ جاء هذان فقال ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان
يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى القبلة
فاستداروا الى الكعبة رواه مسلم من رواية ابن عباس وقال فيه
فمر رجل من بني سلمة وهو ركوع في صلاة الغنى وقد صلوا ركعة
فنادى الا ان القبلة حولت فما لوا كما هم نحو الكعبة واستحسنه
البنو صلى الله عليه وسلم قال ابن الجوزي في السنة الثامنة
حولت القبلة يعني من الكعبة قال وقال محمد بن جيب الكاشاني
حولت يعني القبلة الظهر يوم الثلاثاء النصف من شعبان فاذا
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن البراء بن معرور في بني سلمة
فتعذى هو وصحابه وحانت الظهر فصلى باصحابه في
مسجد القبليتين ركعتين من الظهر الى السجدة ثم امر ان يستقبل
القبلة وهو ركع في الركعة الثانية فاستدار الى الكعبة
ودارت الصفوف خلفه ثم اتم الصلاة فسمى مسجد القبليتين
لهذا ولا يضر جهته اي التقية جهة امامه يعني ان من
صلى في ليلة مظلمة مع امامه وتوجه كل منها بالتحري الى جهة
وكان المأمور جاهلا جهته امامه لا يتقبل صلاته لانه توجه الى
ما هو القبلة في حقه وهو جهة تحريم وصار كالوصلي داخل
الكعبة الى غير جهة امامه ولو علم نحو جهة امامه لعدم
اعتقاده بان امامه على الخطا في توجهه اذا علم انه ليس خلفه
بل يفرقه عنه على ما ترك فرض تقامه كما اذا صلى داخل

الكعبة

الكعبة مع امامه او علم نحو جهة امامه لا اعتقاده ان امامه
على الخطا فعلم يصعد برقوق بالخط على تقية ويقصد الى المحلى
تقبله صلاته سواء صلى منفردا او اماما او مقعدا بالقوله عليه
السلام وانما الامام بالنيات رواه الشيخان وغيرهما يجمع على
صحته فقد روي بسبعين رجل من اصحاب يحيى بن سعيد فهو
مشهور بالنسبة الى خرم غريب بالنسبة الى اوله وليس يتواتر
لفظه الشرط في يديه ولان بالنسبة الى العبادات عن العبادات
وعن محمد ان من توجه الى يديه بقلعة الوقت وعريت عنه
النسبة عند الشروع حازت صلاته وفي الوقفات تنخرج
من تركه يريد الصلاة التي كان التوجه فيها فلما انتهى الى التمام
ولم يحضره النسبة وهو داخل مع التمام لان النسبة وجدت
فيبقى حكما حتى ياتي المثل ولم يوجد انتهى ولا يخفى ان هذا
كله جنى على ان النسبة من شروط الصلاة ولا يشترط فيها
الاتصال بخلاف المراكاة وفي هذا توسعة ورفق باهل
الامان والله المستعان ويقصد اقصد بالامام ان اقتدى
لانه يلزم من اقتداء من جهة فلا بد من التزامه في بيته ولو
لوى الاقصد ان يريد فاذا هو غير ولا يجوز لانه اقتدى بغائب
ولو لوى الاقصد ان شخص طائفا الله زيدا فاذا هو غير وعجز
ذلك العقيد بانى اي بتكبير الافتتاح من غير فعل
سما لعل يمنع الاتصال بالكلام والكل والسرب وتوهمها ولا
يجوز الصلاة بنية متأخرة عن التكبير ليدخلوا اول جزء
من القية من النية فلا يكون عبادة فلا يكون الباقي عبادة
عبادة لانه جنى عليه وهذا هو الصواب وهو ظاهر الرواية
وقال الكرخي يصح ما دام في البناء قبل يصح اذا تقدمت على
الركوع وهذه ايضا مبني على ان تكبير التسمية شرط ولا ترتب

بين الشرايط وانما لا بد من وجود كلها قبل اركان الصلاة فاد ١٠
وجدت النية قبل الركوع فقد قارنت بعض القيام وحصل
المراعاة مع النطق اي والعقد مع النطق بما يدل عليه وصل
سنة بلا نطق لان اللسان ترجمان الحيات وهذا به عده حسنة
استحسنها المشايخ للثبوتية اول دفع الوسوسة ولا عبرة
بالنطق باللسان وحده حتى لو نطق بظهر ونوى عبرا يكون
عصرا واما التكبير فلا بد منه للشرع في الصلاة الا على قول ابي
نكر الا هم واستاعيل بن علفه فانما يقولان يصير شراعا مجرد
النية والاذكار عندها كالتكبير والقراءة رتبة الصلاة وليست
من الواجبات وشرط الشافعي في المقارنة بينهما وفي كيفيتها الاصحاه
وحجتها اما اثبات النية بالمعقب مع ابتداء التكبير باللسان والفرغ
بنها معا واما القرآن العربي بحيث يبعد استحتم الصلاة عن
غافل عنها وهو اختيار ابي بكر من الغرالى وقريب من ذهب
اصحابنا ويكفي لغرض الغرض والواجب سواء كان تفعلا او
سنة مؤكدة بينة مطلق الصلاة لان تعيين السواقل والسنن
بوقوعها في اوقاتها فلا يقتصر الى تعيين بشرط اي العرف
والواجب التعيين لان الغرض والواجبات كثيرة فلا بد من
تعيين فابراد اذ اوه في السنة لا العدة اي لا يشترط للغرض
والواجب بينة عدد الركعات لان قصد التعيين معن عنه ولو
نوى الطهر ثلاثا او العجا اربعا جاز وكذا لا يشترط بنية التكبير
لا عنها ولا وجهها لان القيام لما تعين للصلاة بالنية تعين
الاستقبال للصلاة ضرورة ولان الاستقبال شرط والشرط لا يحتاج
الى بينة فاقدموا العلم بالواجب
صفة الصلاة الوصف والعقد مصدران كالوعد والعدة
والها معون عن الواد والمكملون فرقوا بينها فقالوا الوصف بقدر

بالواجب

بالوصف والصفة تقوينا لوصف والمراد بالصفة دفعا للهيئة
الحاصلة للصلاة بآركانها وعوارضها فرضها اي لا بد فيها
التحريم اي تكبير الافتتاح وسيت تحريمه ان بها تحريم امور
كانت معا حده قتلها بخلاف سائر التكبيرات بعد لها والتحريم
جعل الشيء محرما والها لتحقيق الالهيته وهي شرط عند اوركنت
عند مالك والشافعي واحد واختاره الطحاوي لقوله عليه السلام
في حديث طويل اخرج مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي ان هذه
الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس انما هي التسبيح والتكبير
وقراءة القرآن ولا بد بشرط لهما ما يشترط للصلاة من استقبالة
القبلة والطهارة وستر العورة ولنا قوله تعالى وذكر اسم ربك
فصلي والكل لا يعطف على جزئها واجب عن الحديث
بان المراد منه ان الصلاة من جنس التسبيح والتكبير وقراءة
القرآن ابيان فرائض الصلاة والامان التسبيح فرقنا وباننا
لا نسلم اشتراط الطهارة واستقبال وستر العورة للتحريم حتى
لواجر حامله للنجاسة او يخاف من القبلة او يكشف العورة
والان ذلك عند الغرالى من التحريم جاز ولو سلم اشتراط ذلك
للتحريم فليس ذلك لبعضها وانما هو لا يثقل بها من
الاركان ولهذا شرط لعجزها القيام عند القدرة وقرعة الخلاف
تظهر في حوازيها النفل على تحريم الغرض فعندنا يجوز لان
شرط الغرض في فعله شرط النفل كسائر الشروط وعندنا يجوز
لانها ركن الغرض وركن الغرض وجزؤه لا يقع جزئ من النفل
بشرط فربما شرطها كاي اوركنا قوله تعالى وركبكم
وقد جازي التفسير انما لا بد تكبيرة الافتتاح وان الامر لا يوجب
وبارها ليس بشرط فتعني هذه التكبير ليل يودي الى
تعطيل المعنى وقوله عليه السلام مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها

الكبير وتحليلها المتسليم رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه
 عن علي كرم الله وجهه وحسنه النووي **والعصا** يعني في
 غير السنين والنوا فللقوله تعالى وقوموا لله قانتين أي
 ساكنين اوداعين او خاشعين او مخلصين او طائعين
 والمراد في الصلاة بعد رجوعه في غيرها ولما روى البخاري
 واحد والاربعه من حديث عمران بن حصين ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال له صل قائما فان لم تستطع فاعدا فان لم
 تستطع فعلى جنب **وقرأه** اي طويلا كانت او قصيرة لقوله
 تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن قائما تزلزلت في الصلاة بدليل
 سياق الآية ولقوله عليه السلام للمسي صل الله ثم اقرأ ما تيسر
 معك من القرآن وما دون الآية غير مراد بالاجماع فتبقى الآية
 في كل من ركعتي **العرض** اي اي ركعتين كانتا عند وقال
 مالك في اكثره وقال زفر في ركعة واحدة وبه قال حسن البكري
 ولما ان الامر لا يقتضي التكرار والركعة الثانية كما لا ولي
 في عدم سقوط في السفر فيثبت القراءة فيها بطريق الدلائل
 وقال الشافعي يجب قراءة الفاتحة في كل ركعة من الفرض
 والنفل بناء على ان كل ركعة صلاة عنده لقوله عليه السلام
 لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب وسياق عند الحواشي
 الا ان افضل ان يقرأ فيما بعد الاولي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم داوود على ذلك كما ذكره صاحب الكفاية وفيه اندرز
 من الكداومة والمواظبة الوجوب خصوصاً في الصحيتين
 عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الآيتين
 بآل الكتاب لكن روى ابو داود ان ابن عباس سئل ما كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر فقال يا وري
 الطحاوي عنده ايضا انه قيل له ان ناسا يقرؤن في الظهر

والعصر

والعصر فقال لو كان لي عليهم سبيل لعطفت السنن ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانت قرأته لنا قراءة وسكوتنا سكوت
 قال الطحاوي وقد روى عنه خلاف ذلك كما حدثنا صالح بن
 عبد الرحمن الانصاري ثنا سعيد بن منصور ثنا هشيم انا
 حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال خففت السنن غير
 اني لا ادري اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في
 الظهر والعصر ام لا فهذا يدل على انه ما يحقق عنده قراءة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند غيره تحقيق كما هو مقرر
 في محله ومن حفظ حجة على من لم يحفظ مع انه قد روى عن ابن
 عباس ما راى به ما يدل على خلاف ذلك كما رواه الطحاوي هو
 بسنده عنده انه قال اقرا خلف الامام في فاتحة الكتاب
 في الظهر والعصر وفي رواية له عند لا يصلي صلاة الا قرب
 فيها ولو بفتح الكتاب كذا حفظه الطحاوي وينبغي بعين
 المتحجج والظاهر ان جزمه بناء على غلبة الظن وترويه
 بناء على عدم تحقيقه عنده انما هو في الركعتين الآخريتين
 من الظهر والعصر وهو ما ينافي با تقدمه والله سبحانه اعلم
 وفي كل ركعات **الوتر والنفل** اما النفل فله ان كل شفع
 بند صلاة على حدة فصار ركعتي الصبح ولذا لا يؤثر فساد
 شفع منه فيما قبله واما الوتر فلا حاقه بالنفل احتياطاً لان
 دليل وجوبه ليس بقطعي **والمكتفي** اي بما آتت به من اي
 اتم تركه الواجب وهو قراءة الفاتحة وعندهما وهو
 رواية عن ابي حنيفة فمن القراءة آية طويلة او ثلاث
 قصار لانه لا يبعد قرا في العرف بدون ما ذكره الركوع عطف
 على التيممة **والسجود** لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اسجدوا
 واسجدوا فان كان الصلاة شرعت في كتاب الله متفرقة وعرف

الترتيب لنفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى لتبين
 لنا ما نزل الهم والظاهر ان السجود الثاني فرض على من لم
 يثبت به بل قطعي وقبل ثبت فرضه بالاجماع حتى تعمد
 الصلاة بترك واحدة منهما ثم تكرار السجود دون الركوع امر
 بقده وقبل الاولى لا مثالا امر المولى والثانية لزعم البعض
 حيث لم يسجد استكبارا وقيل الاولى للامر والثانية للشكر
 وقيل الاولى للامان والثانية لبقاء الامان وقيل الاولى
 إشارة الى خلق الانسان ابتدا والثانية ايماء الى حاله اتمها
 كما يشير اليه قوله تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم
 تارة اخرى وانما يكون السجود بالجهة والالف اي معا
 خلا فالبعض يجمع بينهما يعني فلو سجد على الجهتين وحدها
 او على الالف وحده من غير عذر لا يكون اتيما لفرض وهو قول
 ابى يوسف ومحمد ورواية اسد عن ابى حنيفة والمشهور عنده
 ان اقتصر على احدها جاز كما في الهداية وقيل لا يقتصر على
 الجهة من غير عذر جاز بما لا يتناق كافي شرح المجمع والكثر
 ولا يقدّر السجود على الذقن واخذ مقام السجود على الجهة
 والالف وانما وضع القدم على الارض في الصلاة حالة السجدة
 فرض من كافي الخلاصة ولو وضع احدها دون الآخر تخير الصلاة
 كما لو قام على قدم واحدة كما في الخبر وقيل وضع القدم
 بوضع اصابعه وان وضع اصبع واحد وقيل وضع القدم ليس
 بفرض بل هو سنة ونعترض بوضع اليدين والركبتين في السجود
 على الصحيح لقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم
 على الجهة واليدين والركبتين وطراق القدمين متفق عليه
 وقوله عليه السلام اذا سجد سجد معه سبعة ارباب وجهه
 وكفاه وركبناه وقدماه رواه اصحاب السنن الاربعة ورواه

البرار في مسنده بلفظ امر العبد ان يسجد على سبعة ارباب وكذا
 الطحاوي بلفظ السنان وراى بها لم يضعه فقد انقص وقبل
 يسن وضع اليدين والركبتين لقوله عليه السلام من قبل الذي تضلي
 وشعره معقوص كمثل الذي يصلي وهو مكتوف فالمثل يدل
 على نفي الكمال دون نفي الجواز وان ماهية السجدة حاصلة
 بوضع الوجد والقدمين على الارض فكان وضع اليدين
 والركبتين متهما وبكلا داخل في الماهية فان قيل روي
 من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 امرت ان اسجد على سبع وانما كفت السجود بالتياب اي
 لا اصمها الجهة والالف واليدين والركبتين والقدمين هو
 والمعدود فيه ثمانية اعظم لا سبعة فالجواب ان الجهة
 والالف عضو واحد لان الجهة هي العظم الذي منه الالف وروي
 الترمذي وقال حسن صحيح عن ابى حميد ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان اذا سجد مكن جهته والقدم من الارض ولو سجد على
 كور عاتقه وطرف ثوبه جاز خلافا للشافعي وليس حديث
 اسن قال كنا نضلي مع النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخراف
 لم نستطع احدا ان يمين جهته من الارض بسط ثوبه فسجد عليه
 رواه الشيخان وقال البخاري في صحيحه قال الحسن كان القوم
 يسجدون على العاتق والقلنسوة كذا ذكره علماونا وليس بها
 في المدعى كما لا يخفى اذ الشافعي يبيع جوار السجدة على بلبوس
 المصلي لا مطلق الثوب اذ افرش وصلى عليه مع الاحتياج الى
 تقريره عليه السلام ايضا على فرض ثبوته وتقديره والفتحة
 الاحيرة قد استشهد اي مقدر ما يبيع فيه قرآنه الى عيده
 ورسوله لا بقدر ايقاع لفظ السلام كما قال مالك فان السلام
 فرض عنده فمعه رجليه وهو القعود بغيره وزعم بعض مشايخنا

ان العذر المفروض من العتدة ما ياتي فيه بكلمتي الشهادة ثم العتدة
الاحيرة فرض لا ركن خلافا للشافعي وانما كانت فرضا لقوله تعالى
افتموا الصلاة وقد التحق فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله
بها نينا وهو لم يفعلها قط بدون العتدة الاحيرة والمواظبة من
غير ترك دليل الترخيص واذا وقع بيانا للفرض اعني الصلاة المحل
كان معلوقا فرضا بالضرورة اما ما خرج به لم يرد وقد روي احمد
وابوداود والطحاوي عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم اخذ بيده وعلمه التشهد وفي اخرا حديث اذا قلت هذا
او قضيت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقول فقم
وان شئت ان تعقد فاقعد فعلى عليه الصلاة والسلام
بالعقود مع القراءة وبالعقود بدونها لان معنى قوله اذا قلت
هذا اي التشهد في العقود ان قول التشهد بدون العقود غير
معتبر وقوله او قضيت هذا اي بعين العقود فالشروع
لا للشك الراوي فان قيل لا يلزم من تعليق التمام بالعقود
كونه فرضا كوازان يكون واجبا فان الواجب ايضا متى اجبت
بان قراءة التشهد من الواجبات ولم يعلق التمام بها فليعلم ان المراد
تمام الغرض وهذا حديث ابن مسعود من غير هذه الزيادة
متفق عليه وقال النووي اتفقوا الحفاظ على انها مدرجة
ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانما من كلام ابن مسعود
وقد جاء ذلك صريحا بادر اجها وقد اوضح ذلك الدارقطني والبيهقي
وغيرهما قلنا على الفرض والتسليم فمثل هذا لا يعرف
الاسماعا فهو حكم المرفوع اجماعا والخروج اي من الصلاة بضم
اي بعمل المعلى ما ينافيها وهذا عند ابن حنيفة على تحريم الردعي
لان الصلاة تجزئها وتخليها فلا يخرج منها الا بالاصح كالحج وامسا
على تحريم الكرمي فليس بفرض وهو الصحيح لانه ثبت بدليل

ظني وهو ما روي عن عبد الله بن عمر مرفوعا اذا قعد الممار في اخر
صلاة ثم حدث قبل ان يتشهد ثم صلاته وفي رواية قبل ان
يسلم وفي رواية قبل ان تكلم رواه ابوداود والترمذي والبيهقي
وقال الشافعي الخروج من الصلاة بلفظ السلام فرض لقوله
عليه السلام يخرجها التكبير وتحليلها التسليم قلت الحديث
ظني وانما يفيد الوجوب عندنا فرض التكبير بدليل اخر قد برز
التحقيق ان لفظ التكبير في التحريم واجب والشرع يركز الله
فرضه كما تقدم رواه سفيان بن اعلم ورواهها قراءة الفاتحة
وقال مالك والشافعي واحد هي ركن لما في الكتب الستة عن عبادة
ابن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن
لم يقرأ بفاتحة الكتاب ورواه الدارقطني عن زيد بن اسود
بلفظ لا تجزي صلاة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب وفي صحيح مسلم
من صلى صلاة لم يقرأ فيها بآية من القرآن فهي خداج خداج
غير تام اي ناقصة واذا اطلق النقصان فاماصل صدقده على
النقصان في الماهية ان يقول الدليل على انه في الواجب وليس
ما في الصحيحين من حديث ابي هريرة قال دخل رجل المسجد فسلم
والنبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ثم جاء فسلم فرد عليه السلام
وقال ارجع فصل فانك لم تقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم ارجع حتى
تطمين راكعائكم ارفع حتى تعدل قايما ثم اسجد حتى تطمين جالسائكم
ثم اجعل ذلك في صلاتك كلها اجيب عن حديث عبادة
بان المراد به نفي الغضبية نحو لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد رواه
الدارقطني بحديث ضعيف عن جابر بن عبد الله عن ابي هريرة والحكم في
مسند ربه وسكت عنه وقال ابن خزيمة وهو صحيح عن علي واما

الحواب عن رداية زياد بن ايوب فيها سادة اذ رواه غيره لصلاة
 لمن لم يقرأ وكان زياداً أراد في الحين وروى بالعين وضم سورة
 اوليات ^{ابان} لمواظبة عليه السلام وما روى ابوداود وابن
 حبان عن ابي سعيد قال امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تنسى
 ونقط ابي حبان امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقول
 عليه السلام صلاة الالباقحة الكتاب فما زاد رواه جماعة
 منهم لكام وقاب حديث صحيح وفي رواية لمسلم لا صلاة لمن لم يقرأ
 بالقرآن فصاعداً وفي رواية للترمذي وابن ماجه لا صلاة
 لمن لم يقرأ بالحشر وسورة في تركه او غيرها ونقوله عليه السلام
 لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وايتين من القرآن اي طوليتين رواه
 الطبراني ونقوله عليه السلام لا تجزئ المكتوبة الا بفاتحة الكتاب
 وثلاث ايات فصاعداً رواه ابن عدي ونقول ابي سعيد امرنا ان
 نقرأ بفاتحة الكتاب وما تنسى رواه ابوداود ونقوله عليه السلام
 لا تجزئ صلاة ٢ يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وشئ معها من القرآن
 رواه ابو نعيم الحافظ وبهذا استدلالاً خذ قول مالك على فرضية
 العلم وقالت مالك في رواية والشافعي في سورة سنة ورواية
 الترمذي بين القيام والقراءة والركوع والسجود واجب وقال
 زفر بن فرحان لا صلاة كانت بمجمل ولم يقع البيان من النبي صلى
 الله عليه وسلم الا كذلك واما الترتيب للتحريم والعقبة الاخيرة
 ففرع من اتفاقا وفي المحيط القيام والركوع والعقبة لا يقضى
 بعد فواته لانه لم يشرع قريباً بغيره والقراءة والسجدة الحليمة
 وسجدة التلاوة يقضى ما دام في الصلاة لا بها شرعت قرينة
 بانفرادها انتهى ولا يخفى ان قضا القراءة لم يقصر في الصبح
 وكذا في الوتر والوافل وقبل يجب الترتيب في فعل مكرر في ركعة
 كالسجدة حتى لو ترك الثانية وقام الى الركعة الاولى لا يفسد

صلاته واما تقدم القيام على الركوع والركوع على السجود فانه فرض
 لان الصلاة لا توجد بدون ذلك كذا في مواهب الرحمن وغيره
 وفيه نظراً لهم قالوا يجب سجود السهو بتقدم ركعتين واوردوا
 لتطيره الركوع قبل القراءة وسجدة السهو لا يجب الا بترك
 الواجب فعلم ان الترتيب بين الركوع والقراءة واجب
 والعقبة الاولى واجبة على الصحيح لمواظبة صلى الله عليه
 وسلم عليها وسجود السهو لما تركها وقام ساهياً وقال
 الطحاوي والكرخي هي سنة ^{والشبهة} اي جسد الشامل
 للاول والثاني وفي بعض النسخ والشبهة ان يلفظ التثنية
 لقوله عليه السلام من مسعود قل التحيات من غير تفرقة
 بين الاول والثاني واذا وجب التشهد الاول وجبت
 فقدته وقال مالك والشافعي هما سنتان وقال احمد
 فرضان يجبران بالسجود ثم اعلم ان صاحب الهداية عد في
 هذا الباب قراءة التشهد في العقدة الاولى سنة من الواجبات
 وسكت عن قراءة الاولى وذكر في باب سجود السهو ان قرأته
 في العقدة الاولى واجبة فقول المص في شرح الوقاية وفي
 الهداية ان قراءة التشهد في العقدة الاولى سنة غير مستقيم
 ونقط السلام الى الخرج من الصلاة بلفظ السلام واجب
 وقال مالك والشافعي التسليم الاولى فرض وقال الشافعي
 واحد التسليمتان فرضيتان وقال سفيان الثوري والاوزاعي
 سنتان لئلا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم الاعراب
 حين علم الصلاة ولو كان فرضاً لعلمه بقوله عليه السلام
 اذا قضى الامام صلاته وفقد فحدث قبل ان يتكلم فقد تمت
 صلاته ومن كان خلفه من اتم الصلاة لواء ابوداود والترمذي
 وقال هذا حديث ليس اسناده بالقوى وقد اضطربوا فيه

رواه الطحاوي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا قضي
 الإمام الصلاة وتعد فحدث هو واحد من أتم الصلاة معه
 قبل أن يسلم الإمام فقد تمت صلاته فلا يعود فيها وفي لفظ إذا
 رفع المصلي رأسه من آخر صلاته وقضى تشهدته ثم أحدث
 فقد تمت صلاته فلا يعود لها وفي من آخر السجود فقد تمت
 صلاته إذا هو أحدث وكهوه عن علي والحسن وابن المسيب
 وعطاء وبراهيم الخفي وأما حديث فتاح الصلاة الظهر
 وتحتها التكبير وتحليلها التسليم فيفيد الوجوب وقد قلنا به
 ولا يلحق التحليل بالتكبير لثبوته بدليل آخر قطعي كما تقدم وإنه
 أعلم وقوت التوروت تكبيرات العبد لله ولهذا يجب
 سجود السهو تركها كذا ذكره الشافعي ولم يظهر دليل وجوبها
 ولعله المواطئة عليها من غير تركها ولعل الركعتين
 الأولىين للقرأة لأنه عليه السلام وأظن على القراءة فيها
 دون غيرها وما روي أن ترك القراءة في ركعة من صلاة
 المغرب ففقدتها في الركعة الثالثة وإن عثمان ترك القرأة
 في الأولىين من صلاة العشاء ففقدتها في الأولىين وجهه
 كذا ذكره في المبسوط وتعديل الأركان أي بثبوتها الجوار
 في الركوع والسجود حتى تطمين وهذا على تخريج الكرخي
 لأن التعديل يسرع لتكميل القرآن فيجب كقراءة الفاتحة وعلى
 تخريج الجرجاني هو سنة تكفيل القنونة والجلسة وبه
 قال بعض المالكية ويؤيد الأول المواظبة عليه الصلاة فعلا
 ودلالة قوله وقد أنزل الله الحكا في كتابه فبينه
 عليه السلام مفصلا وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال
 صلوا كما رايتموني أصلي وقد ركع وأطمان وأتم القنونة والعقدة
 فيكون أمانا ولها وأما فرضا كالعقدة إلا حيرة المحتج لها

بالمواظبة بل أولى لما ساق من الأحاديث الواردة وقال أبو يوسف
 وهو قول مالك والشافعي وأحمد تعديل الركوع والسجود
 عنهما والجلوس بين السجودتين فرفق لقوله صلى الله عليه وسلم
 وسلم للمسي صلاته أرجع فصل فانك لم تفضل ركعة الشيطان
 والتمذي وأبو داود وغيرهم وطحا أن الله تعالى أمر بالركوع
 وهو المأخوذ بالسجود وهو وضع الجبهة على الأرض
 فتعلق العزمية بها وقد روي أبو داود والترمذي والنسائي
 في آخر حديث المسي صلاته فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك
 وما انقضت من هذا فإنما انقضت من صلاتك فوضعا
 بالنقصان عند فقد التعديل ولو كانت باطللة لوصفها بالزوا
 والذهاب وأيضا لو كان التعديل فرضا لما قره عليه السلام
 إلى آخر الصلاة ولا أمره بالعادة على الفور لأن المصلي على
 الفاسد عث وأما أمره بالعادة جبر النقصان وزجرا
 له عن العادة الذميمة ولهذا نقول فحق السرحني من
 ترك الاعتدال تلمذ العادة ومن المشايخ من قال يلزمه
 ويكون الفرع هو الثاني ولا أشكال في وجوب العادة لأنه هو
 الحكم في كل صلاة أدب مع كراهة التحريم ويكون جازي الأول
 لأن الفرع لا يتكرر وحمله للثاني يقتضي عدم سقوطه
 بالأول وهو لا زمن ترك الركن إلا الواجب قال بعض
 المحققين ويسعى أن يكون القنونة والجلسة واجبتين للمواظبة
 ولعله كذلك عندهما ويؤيد عليه آيات سجود السهو فنه كما ذكر
 في فتاوى قاضي خان في فضل ما يوجب السهو قال المصلي إذا
 ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى فرساجد أساهيا سجود
 صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد وعليه السهو ويحمل قول أبي
 يوسف أنها فرأى على الفرع العملية وهي الواجب فيرفع الحلا

انتهى الامان الجمل بعبد محكم عند قوتها بعد الصلاة بعد اكان او سها
 وحكما بجنتها ناقصة مجبورة بسجود السهو في الثاني ثم
 اعلم ان المراد من حديث المنسي صلواته ما ورد في الصحيحين
 عن ابي هريرة من قوله صلى الله عليه وسلم لا يمر ابي الذي دخل
 المسجد فصلى ثم جالس عليه ارجع فصل فانك لم تصل حتى
 فعل ذلك ثلاث مرات فقال الرجل الذي بعثك بالحق يا حسن
 غيره افعلي فقال اذا قلت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تبصر
 معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن الركعات ارفع حتى تعدل قائما
 ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم اجلس حتى تطمئن جالسا ثم
 اقل ذلك في صلواتك كلها فاذا فعلت هذا فقد تمت صلواتك
 مراد ابوداود وبا التفتت من هذا افاضا انتقصت من صلواتك
 وفي الترمذي فقال الرجل في اركع ذلك فارقى وعلمني قائما بشر
 انا اصاب واخطي فقال اجل اذا قلت الى الصلاة فتوضعا كما اركع
 الله ثم تشهد قائما ايضا فان كان معك قرآن فاقرأ والا فاجد
 الله وكبره وهدله ثم اركع فاطمئن ركعا تعدل قائما ثم اركع
 فا تعدل جالسا ثم اجلس فاطمئن جالسا ثم اركع فاذا فعلت
 ذلك فقد تمت صلواتك وان انتقصت منه شيئا فقد انتقصت
 من صلواتك وفي السنن اذ دخل رجل فصلين ركعتين ثم جالس
 على النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان يرتعد في صلواته فرد عليه
 السلام ثم قال ارجع فصل حتى كان عند الثالثة او الرابعة
 فقال والذي انزل عليك الكتاب لقد جهدت فارقى وعلمني
 قال اذا اردت ان تصلي فتوضعا فا حسن وضوئك ثم استقبل
 القبلة فكبر ثم اقرأ اركع وساقه يعني رواية ابي داود هذا
 وفي السنن الرابعة من قوله عليه السلام لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل
 فيها ظهره وفي الركوع والسجود قال الترمذي حديث حسن صحيح

وفي ابي ماجه عن عبد بن يدران عبد الرحمن بن علي حدثه ان ابا ه
 علي بن شبيب ان حدث ان جرحه في ذاك الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال فصلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يوح
 عينه الى رجل لا يقيم صلته في الركوع والسجود فلما انصرف
 قال يا عشرين المسلمين لا صلاة لمن لم يقيم صلته في الركوع والسجود
 وفي البخاري عن حذيفة ان ذراي لم يخل لا يقيم ركوعا ولا سجودا
 فلما انصرف من صلواته دعاه حذيفة فقال له منذ كم صليت
 لهذه الصلاة قال صليتها منذ كذا وكذا فقال حذيفة ما حملت
 بعد صلاة واحسبه قال ولو مت من غير سنة محمد صلى الله عليه
 عليه وسلم وشئ هذا انما يقال سيما لا راي **والجهر والاحفا**
 اي يجسان على الامام **فيما يجهر ويخفي** فيجهر القراءة في صلاة الفجر
 واولي العشاء ولو كانت الصلاة قضا لفضيلة ليلة القدر
 في الجمع وحجر المفرد اقل وكذا يجب الجهر في الجمعة والعيد
 لو ردد النقل المستفيض به ويجب الاسرار في غيرها من العلو
 في الركعات لما روى ابوداود في مراسيل عن الحسن قال سب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اي شرع ان يجهر بالقراءة في
 الفجر بركعتين كليهما ويقرأ في الركعتين الاولى في صلاة
 الظهر بركعتين وسورة سورة في كل ركعة سرا في نفسه
 ويقرأ في الركعتين الاخريين من صلاة الظهر بركعتين في كل
 ركعة سرا في نفسه ويقرأ في العصر مثل ما يفعل في الظهر ويجهر
 الامام بالقراءة في الاولى من صلاة المغرب ويقرأ في كل ركعة منها
 بالقرآن وسورة سورة ويقرأ في الركعة الاخيرة من صلاة
 المغرب بالقرآن سرا في نفسه ثم يجهر بالقراءة في الركعتين الاولى
 من صلاة العشاء بالقرآن في كل ركعة وسورة سورة ويقرأ في
 الركعتين الاخريين في نفسه بالقرآن وينصت من وراء الاقاص

وسبغ لما يجهر به الإمام لا يقرأ بعد أحد ويتشهد سرا في الصلاة
حين يجلس الإمام والناس خلفه في الركعتين وقد ورد في
بواقي الصلاة من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم
اسر في الظهر والعصر والثالثة من المغرب والآخرين من العشاء
وجهر في الفجر وأولى المغرب والعشاء وقيل إن الجهر والخافيا
يجهر به وسر سنان لأنها ليسا بمقصودين وإنما المقصود
القرأة ويجب الاسرار في نفل النهار لقول مجاهد صلاة النهار عجا
وخبر المنفرد فيها يجهر به كنفل الليل فإن شأ جهر وهو أفضل من
الخافتة تشبهها بالجماعة وإن شأ خافت لعدم من يسمعه ومن
عزها أي عن المذكورات من الفرائض والواجبات وفي بعض
النسخ عزها أي غير نوعي الفرائض والواجبات أو بدلي
استحب مما سندر في صلاة الصلاة إجمالا وتبين تفصيلا
فإذا أردت الشروع في الصلاة كبر تكبيرة الإحرام قائما فلو كبر
قاعدا ثم قام لا يكون شأ رعا ولو جاء الإمام مراع فحن ظهره
وكبر إن كان إلى القيام أقرب جازا ولا فلا ولو أدرك الإمام ركعا
فكبر قائما يريد تكبيرة الركوع جازا إن أرادته لغت فبقي تكبيرة
حالة القيام للتحقق كذا في المحيط بلام الحفرة والبالان مد
الحفرة في الجلالة وفي الكبر استنهاض منفسد الصلاة وعده
كفر وأما مد الباء فيصير اللفظ بالكبر جمع كبير نبع فسكون
وهو الطبل وقيل اسم للشيطان فيفسدها وعده كفر وقيل
لا يفسدها لأن أشباع وهو لغة قوم وأما مد الالف في آخر
الجلالة فلا يجر للصلاة إلا أنه لا يجوز زيادة على قدر الالف في
الوصل وعلى ثلاث الفات في الوقوف وجرها خطأ ما سأل أي
وأصلا بابها ^{تجزي} ^{أذنيه} ليتقن بحاذة يديه لا ذنبه
فإن سحاذاتها سنة عندنا وهو روايت عن أحمد لما روى مسلم بن

حديث وأبلى بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين
دخل في الصلاة كبر وصفا حيا لاذنيه ثم التحف بثوبه ثم
وجنع يديه اليمنى على اليسرى فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب
ثم رفعهما ثم كبر فركع فلما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه فلما سجد
سجدتين بين كفيه وروى الطحاوي والدارقطني وإسحاق بن
إبراهيم بن حديث يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
عن البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى
رفع يديه حتى يكون إبهاماه حذاة لاذنيه زاد الدارقطني
فيه ثم لم يعد وروى هو في سننه والحاكم في مستدركه عن ابن
قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر فخا ذي إبهاميه
أذنيه ثم ركع حتى استقر كل مفصل منه وأخط في التكبير حتى
سبقت إبهامه ركبته قال الحاكم أسناده صحيح على شرط الشيخين
ولا أعلم له علة ولم يخج جاءه روى الدارقطني بطريق آخر عن ابن
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة
كبر ثم رفع يديه حتى يجا ذي إبهاميه ثم يقول سبحانك
اللهم وحمدك إلى آخره وقال رجل أسناده كله ثقات وأما قول
صاحب الكهداية لقوله عليه السلام لا ترفع إيدي إلى سبع
مواطن بكبيرة الافتتاح وبكبيرة العقوت وتكبيرات العبد
وذكر الرابع في الحج فغير معروف رفعة وإنما ثبت وقفه على
الخفي بن فوله كذا في رواه الطحاوي عن سليمان بن شعيب عن
أبيه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن طلحة بن مصرف عن
أبراهيم الخفي قال يرفع إيدي في سبع مواطن في افتتاح
الصلاة وفي التكبير للقنوت في الوتر وفي العبدتين وعند السلام
الحج وعلى الصفا والمروة والجمع وعرفات وعند التقامين ثم عند
الحزنيين والمرفوع من ذلك ما رواه الشافعي والبراء في آخره وهذا

لفظ البرار عن الطحاوي عن ابي ليلى عن الحاكم عن مقسم عن ابن عباس وعن
 نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع اليدي
 في سبع مواضع عند افتتاح الصلاة واستقبال البيت والصفاء
 والردة والموقفين والجمرتين وقال مالك والشافعي وهو رواية
 عن احمد يرفع يديه عند ركبته لما روى الجماعة عن عبد الله بن عمر ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند ركبته اذا افتتح هو
 للصلاة واذا اكبر للركوع واذا ارفع راسه من الركوع قلنا لا معارضة
 بين المحدثين لما في ابي داود عن ابي ابل بن حجر انه اصر النبي صلى الله عليه
 وسلم حين قام الى الصلاة رفع يديه حتى كانتا بجبال مكبته وجازى
 بابا به اذ نبه فالذي نحن على محاذاة الاربعة من بالشجاعتين وفق
 في التحقيق بين الروايتين فنعين اعتبارا اذ محاذاة الشجاعتين
 بالاربعة من يسوغ حكاية محاذاة اليدين بالمكبين والاذنين ان
 طرف الكف مع الرسغ يجاذى المنكب او تقارب به والكف لنفسه
 يجاذى الاذن واليد يطلق على الكف الى اعلاها ولين سلما فجاز
 انه رفع الى الاذنين تارة والى المنكبين اخرى فيكون الى الاذنين
 من سنن المحدثين والروايد لما روينا في الثامن قوله عليه السلام
 اذا قمتم الى الصلاة فارفعوا ايديكم ولا تحالفوا انكم ولا دليل
 على نسخ الاذنين للاعلى قال ابن المنذر لم يختلف اهل العلم ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة
 انتهى وقد روى البخاري عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 اذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه الحديث وعن علي انه عليه السلام
 كان اذا قام الى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه الحديث رواه
 ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح وعن مالك بن الحويرث
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر رفع يديه الحديث
 رواه مسلم واصله في البخاري ثم ايسر نشر الاصابع عند الرفع

بلا ضم ولا يفرج والاولى خروجها عن كعبه ثم قال ابو يوسف
 يرفع يديه تقارنا للتكبير وهو اختيار بعض المشايخ وقال
 ابو حنيفة ومحمد يرفع يديه ثم يكبر لان في الرفع نفى الكبرياء عن
 غيره تعالى بطريق الاشارة وفي التكبير اثبات الكبرياء تعالى
 على سبيل العبارة والتقى مقدمه على اثبات كما في كلمة الشهادة
 في الهداية وهو الاصح والمراد برفع يديه بها جدا منكبرا لان
 استرلها وجوز الشروع في الصلاة بكل ما دل على تعظيم وتجليل
 من تشبيح وتلهيل لان التكبير في اللغة التعظيم قال تعالى وربك
 فكبر اي فاعظم وقال فلما رايتك اكبرته اي عظمته وهذا عند ابي
 حنيفة ومحمد وفي المحيط وروى عن ابي حنيفة انه ذكره الافتتاح
 بالباسد اكبر واصح انه لا يكره ذكره المثلث قلت المرحم انه بدوله
 يكره لان مواظبه عليه السلام تعيد الوجوب مع الخلاف في
 صحة الشروع بغيره ثم رايته الذخيرة صرح بان لا يكره بغيره
 التكبير وعن ابي يوسف لا يجوز الشروع في الصلاة لمن يحسن
 التكبير الا بالباسد اكبر واصح الاكبر او اسد الكبر او اسد كبر وعند
 الشافعي لا يجوز الا بالاولين وعند مالك واحمد لا يجوز الا بالاول
 لا بد المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وبين لما في الكتاب من
 التكبير المهم والشافعي ان اسد الاكبر ابلغ من اسد الكبر لان تعريف
 الكبر تعيد حصره في المتبادر ولا يي يوسف ان افضل التفضل
 اذا لم يكن في اصله مشاركة كما في صفات اسد شجاعة لا يكون
 بمعنى التفضل نحو وهو اهون عليه فيكون اكبر في حقه
 تعالى بمعنى كبر ولا يي حنيفة قوله تعالى وذكر اسم ربك فاعظم
 فانه باطلا فدل على جواز الشروع في الصلاة بكل ذكر على
 سبيل التعظيم كما سدا جل او الرحمن اكبر واسد اعظم فان هذه
 اللفاظ موقوفة للتعظيم بعد عز وجل فكانت تكبيرا وان لم

في الركوع يكبر للافتتاح وترك الشا ويكبر ويركع ليلا يفوته الركعة
او في السجود او المقعود يكبر للافتتاح ويأتي بالشا وبعد
ما استغل بالقرأة قبل لا يأتي به بل يسمع وقبل لا يأتي به في
حال سكنته ويسمعي ان يأتي به في السرية ويتركه في الجهرية
وفي معنى السرية اذا لم يسمع صوت الاما في الجهرية واما
قوله وجل ثنا وك فلم يذكر في الشا غير فلا يأتي به في الغرض
ولا **توحيد** اي لا يقول وجهت وجهي الى وحده كما اختاره
الشا فحي ولا يجمع بينهما كما قاله ابو يوسف واختاره الطحاوي
الا انه قال المصلي بالخيار ان شا قال التوحيد بعد الشا وان
شا قاله قبل الشا وهو واحد الزايتين عن ابي يوسف والثالثة
اقوى لحديث ورد به ولو افقده المذهب لم يراعاه غيره واظهر
ان يأتي بالتسبيح تارة وبالتوحيد اخرى لعدم ورود الجمع
بينهما ثم لا ياتي ان يحذف الاول والثاني بالتوافق
جماعين الا دلة واختيارات الامة وبويده ما رواه النسائي
من انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام يصلي تطوعا قال الله اكبر
وجهت وجهي فيكون نفسا في غيره من اما حديث المطلقة
هذا وقد روي مسلم من حديث علي رضي الله عنه انه سئل
اسم على اسم الله وسلم كان اذا قام للصلاة كبر ثم قال وجهت
وجهي لمذبي وطر السموات والارض خفيها وانما من المسلمين
ان هلاقي ونسكي ونحييائي وعماق لسريرت العالمين لا شريك الله
وبذلك اريت وانا اول المسلمين وفي الطهريته عن ابي يوسف
روايت في روايت يقول واذا من المسلمين وفي رواية يقول وانا
اول المسلمين يعني على الحكايات لانه عليه السلام اول مسلمي هذه
الامة اول المسلمين مطلقا تكون روحه اول ما خلق الله وانه
اول من خلق بل في جواب قوله الست بركم واما القول

من المسلمين
دفعه اليه

بالتوحيد

بالتوحيد قبل تكبيرة الافتتاح فليس له توحيد وجيه سوا
يكون قبل السنة او بعدها ويتهود اي في اول الصلاة فقط
اتفاقا بان يقول اعوذ بالله دون استعجيد كما اختاره صاحب
الهداية وهو مستحب عند عامة السلف وعليه جمهور
الخلف وانفرد عطاء والنوري بوجوبه لقوله تعالى فاذا قرأ
القرآن فاستعذ بالله ولقول سعيد الخدري ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان اذا قام من الليل كبر ثم يقول سبحانك
اللهم وحمدك الى اخر ثم يقول لا اله الا الله ثم يقول
الله اكبر كبيرا ثلاثا ثم يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان
الرجيم من قهره ونجده ونفيته ثم يقرأ اوداه ابوداود والترمذي
قال الترمذي هذا الشرح حديث في هذا الباب وقد تكلم في
اسناده وقالت المتذري ونقده غير واحد وتكلف فيه غير
واحد للقرأة اي اجل القرأة وهو قول ابي محمد وعليه الجمهور
ولقوله تعالى اذا قرأت القرآن اي اذت قرأته لا الشا كما هو
قول ابي يوسف ووجهه انه ذكر بعد الشا من حينه فيكون
بشائه وفي الخلاصة قول ابي يوسف اصح وفيه انه يخالف
لظاهر القرآن فلا ينبغي ان يكون صحيحا فكيف بالاصح
فيقول المسبوق عندهما اذا قام الى قصصا فاته لانه يقرأ
حينئذ وعند ابي يوسف لا يقول لا اله الا الله لا يأتي بالشا حينئذ
ويؤخره اما عندهما عن تكبيرة العيد في الشا خيرا للقرأة
عنها وعند ابي يوسف يقيده عليها لتقدم الشا عليها وسمي
اول الصلاة فقط في رواية عن ابي حنيفة لانها شرعت مفتاحا
للقرأة كالنقود ولقول ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم
يفتح صلاته بسم الله الرحمن الرحيم رواه الترمذي وفي رواية
اخرى وهي قوله اول كل ركعة لان التسليمة لا افتتاح للقرأة

وكل ركعة اصل في القراءة فثبت بالبسملة وفي المحيط قبل التسمية
 اي في اوايل السورة ليست عندنا من القرآن لا خلافا للعلماء
 ولا خبايا فيها يعني المستلزم عدد مراتها وانما يستفتح بها
 في اوايل السورة تركا وقد اختلفت الصدراة ولها فيها اختلافا
 ظاهر والقرآن لا يثبت الا بالجماع حتى ادعى ابو بكر الباقلا في
 وغيره خطأ الشافعي في جعله بالبسملة من القرآن معتدنا على
 انه لا يجوز اثباته الا بالتواتر ولا تواترها فيجب القطع بنفي
 كونها منه وهو وجه رواية الثوري قال مالك وطائفة
 من الكوفة وبعض اصحاب احمد مدعي ان مذهب ابي حنيفة
 عند قلبي ينبغي ان لا يقطع بكونها من القرآن ولا ينفيها
 منه كما لا يخفى اذ لا دليل قطعي على احد الشقين وما قول
 الشافعي نذهب الى كثير وعاصم والكسائي من القراء وواقعهم خرم
 في انما من الغائبة خاصة ولم يعتدوها الباقون من الغائبة
 ولا غيرها وقالون بهم فثبت بحث اذ الموجود في كتب القراءة ان
 القراء كلهم يبتدون الغائبة بالبسملة واختلف في ان السورتين
 وليس في كتبهم تعرفنا بعتقادهم انهم بعد ذلك من القرآن امر
 والله سبحانه اعلم وروي الجصاص عن محمد بن ابي القاسم عن القرآن
 انزلت للفعل بين السور وليسيت من الغائبة ولا من كل سورة
 وهذا القول اعدل واعلم ولهذا كُتبت بخط الوحي اي ما ثبت
 انه وحى ليدل على كونها من القرآن وكُتبت بخط علي حدة اي
 بتطويل سنن او بقلوب من ليدل على انها ليست من تلك السورة
 وقد روي ابو داود عن الصحابة رضي الله عنهم كذا لا تعرف الغائبة
 السورة حتى تزل اسم الله الرحمن الرحيم وعند مالك لا يسحب
 التناو والتعود لا التسمية في بدء الصلاة وقال الشافعي
 التسمية جزء من الغائبة ومن كل سورة على خلاف انما اريد

او بعضها

او بعضها ويؤيد كونها اية قول امرسلة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قرأ التسمية الرحمن الرحيم في الغائبة في الصلاة وعد
 اية ذكره النووي في الخلاصة والحاكم في المستدرک وقول
 نعم المحمديت خلف ابي هريرة فقرأ باسم الله الرحمن الرحيم
 ثم قرأ بالقرآن فلما سلم قال والذي نفسي بيده اني
 لم اشهدكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابن حبان
 وابن خزيمة في صحيحهما وقال مالك يقرأ بالمحمد لقوله
 عليه السلام قال الله تعالى فسميت الصلاة بيني وبين عبدي
 نصفين ولعبدى ما سال فاذا قال الحمد لله رب العالمين
 قال حمدى عبدي الحديث رواه مسلم ولقول عابسة
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالكبير
 والقراءة بالحمد لله رب العالمين ولقول ابن عمر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم وان يكره وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين
 رواه الشيخان والحوادث ان هذا الاول ما كان يسمع منه وهو
 لا ينافي قرأته التناو والتعود والبسملة سرا كما لا يخفى نعم في هذا
 حجة على الشافعي في جهره بالبسملة الا انه استدرك في جهرها
 بما روي الدارقطني في سننه عن محمد بن ابي السري قال صليت
 خلف المعتمر بن سليمان من الصلاة ما لا احصى الصبح والمغرب
 وكان يجهر لبسم الله الرحمن الرحيم قبل الغائبة وبعد ها وقال
 اي ما آتوا ان اقتدى بصلاة ابي وقال اي ما آتوا ان اقتدى
 بصلاة ابن عباس قال انس ما آتوا ان اقتدى بصلاة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وعن ابن ابي ذيب عن نافع عن ابي عمر قال
 صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم واي بكر وعمر فكانوا يجهر
 لبسم الله الرحمن الرحيم وعن سعيد بن جبير عن ابي عيسى
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر في الصلاة لبسم الله الرحمن

الرحيم وعن علا بن عبد الرحمن عن ابيد عن ابي هريرة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان اذا ادرك الناس جهر بيسم الله الرحمن الرحيم
 والحواء عماره الدارقطني عن محمد بن ابي السري عن الحسن
 ابن سليمان عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يسم بيسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة زاد ابن خزيمة وابو بكر
 وعمر في الصلاة وعن حديث ابن فديك عن ابي ذئب انه هو
 وكذا الخلال بن شاذان ضعف عن الحسن الشيباني وكذا
 ضعف جعفر بن محمد بن مروان شيخ عمر بن شبيب جعفر
 وهو ابو طاهر احمد بن عيسى بن عبد الله بن عمرو بن علي بن ابي
 طالب الى الوضيع وابو عيسى كان وعنه ايضا ذكره الخافض
 ابو محمد الرازي وعنه حديث ابن عباس المخرج في سبعة
 طرق انه ضعيف بن جميع طريقه بينهما الزيلعي في كتابه
 ومعارف ما روى الطحاوي وابن عبد البر عن ابن عباس ان
 الجهر بالبسملة قراءة الامراء وعنه ايضا الجهر النبي صلى الله عليه
 وسلم بالبسملة حتى مات وحكي عن الدارقطني انه لما ورد مصر
 سأل بعض اهلها تصنيف شي في الجهر بالبسملة فضعف
 فيه خرافة فسم عليه بعض المالكية ان يجهر بالصحيح منها
 فقال لم يصح في الجهر بالبسملة حديث وقد تجرد ابو بكر
 الخطيب جميع احاديث الجهر فارزى على علمه بتقطيعة
 ما ظن انه لم ينكشف وقد بينا عليها وخلصها قاله صاحب
 التيقظ وعن حديث ابي هريرة ان الخطيب خرج عن ابي
 الويس واسمه عبد الله بن انيس قال اخبرني العلاء بن عبد
 الرحمن وساق الحديث ورواه الدارقطني وابو عدي وقالا
 انه قرا عونه فيه جهر وكان رواه بالمعنى ولو ثبت هذا
 عن ابي انيس فهو غير صحيح لانه لا يصح بما انفرد به فكيف

اذا انفرد بما خالفه فيه من هوا وثق منه مع انه يتكلم فيه
 وثقة الدارقطني وابو زرعة وروى لمسلم في صحيحه
 وضعف احمد وابن معين وابو حاتم وعن حديث نعيم الحمري
 انه معلول فان ذكر البسملة فيه مما انفرد به نعيم بن
 احباب ابي هريرة وانه حدث عن ابي هريرة انه عليه
 السلام كان يجهر بالبسملة في الصلاة وقد عرفت عن ذكرها
 في حديث ابي هريرة صاحب التقيص ولم يذكرها واحد
 منها مع شدة حرص البخاري على معارضته الا حارث بن حنيفة
 لا حادثة مما يمكنه دليل ما لا يمكن به صحاحته ثم
 انما بعد ذلك كله نخل احاديث الجهر على حد امري اما ان يكون
 جهرها لتعلم الامثان بها او جهرها ليعلم السمع من
 قرب بعد قان المأمور اذا قرب من الامام او اذا سمع
 ما يخافه ولا يسمى ذلك جهرا كما ورد انه كان يصلي بهم الظهر
 فيسمعهم الآية والامثان بعد الفاتحة احيانا او يكون ذلك
 قبل الامر بترك الجهر كما قد ناع عن سعيد بن جابر ^{ابن الفاتحة}
 والسورة وقال محمد بن اسمعيل في السرية لا في الجهرية لانه
 ان خافت البسملة بيها يكون سكتة ظاهرة في وسط القراءة
 وان جهر بها يكون حملا بين مخافتة البسملة او لا والجهر بها
 ثانيا اقول **والاظهر** ان قراها سرا ولو في الجهرية فلا يخاف
 للفصل بين السورتين ولا مانع من السكتة في وسط القراءة
 كما سيأتي في قوله امين سرا ^{وسمى} اي التثنية والنقود
 والتسمية لما روى محمد في الاما عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم
 الحنفى انه قال اربع يخفين الاما والنقود ويسم الله الرحمن
 الرحيم وسما لك اللهم محمدك وامين وقال ابي عبد الله
 رضي الله عنهما عن الخطاب من وجوه ليست بالغايمة انه قال

يخفى انما ما درجنا ابتغود ولسم الله الرحمن الرحيم وسبحانك اللهم
 ومحمدك وامن الله وفي رواية اجدواي داود والدارقطني
 عن ابي وايل الله عليه السلام قال امين خفض بها صوتك وفي
 البسمللة وامن خلق الشافعي وقالت بالسماء بالتسمية مع
 الفا حقة التورية واحد وابوعبيد روى ذلك عن عمر بن الخطاب
 مسعود وعمار بن الزبير ومن سعيده بن جبير انه قال كان
 المشركون يحضرون بالمسجد واذا قرأ رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قالوا هذا الحمد يدكر الرحمن اليماثة يعنون بسبيل الله اي
 الكذاب فامران يخافون لبسم الله الرحمن الرحيم وتزلزلت به
 بعد ذلك ولا تخافت بها روى ابو داود في رواية فخفض
 النبي صلى الله عليه وسلم لبسم الله الرحمن الرحيم فهدى الله
 على نبي الجحيم بها وقالت التريدي الحكيم فبقي ذلك الى يومنا هذا
 وان زالت العلة كما بقي الرمل في الطواف والمخافة في صلاة
 النهار وان زالت العلة انتهى فمضى الآية ولا تحجر ببعض
 قراتك وهي البسمللة ولا تخافت بغيرها وهو معنى عزيز في
 الآية والمشهور فيها لا تحجر بقرآنك في النهار ولا تخافت بها في
 الليل او ما تنال في الجحيم بها حال التهجد ولا تخافت بها وابتغ
 بين ذلك سبيل ومن ادلة على الاسرار البسمللة قول انس
 صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف ابوبكر وعمر
 وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقرأ البسم الله الرحمن الرحيم وفي
 لفظ المسلم فكانوا يستفتحون القراءة بالمحمد يسرب العالمين
 لا يدكرون لبسم الله الرحمن الرحيم في اول القراءة وفي اخره وفي
 رواية لمسلم فلم اسمع احدا منهم يحجر لبسم الله الرحمن الرحيم ورواه
 النسائي والدارقطني في سننها واحد في مسنده وابن حبان
 في صحيحه وقالوا فكانوا لا يحجرون بلبسم الله الرحمن الرحيم وزاد

ابن حبان ويحجرون بالمحمد يسرب العالمين وفي مسند ابي يعلى الوصلي
 فكانوا يفتتحون القراءة فيما يحجرون بالمحمد يسرب العالمين وفي انار
 الطحاوي وسهم الطبراني وحلية ابي نعيم ومنقر ابي خزيمة فكانوا
 يسربون لبسم الله الرحمن الرحيم وسرحال هذه الروايات كلها
 نقاه اي تخرج لغير في الصحيحين ومنها قول عبد الله بن يعقوب
 وسعني اي وانا قد ابرأ لبسم الله الرحمن الرحيم اي حرام فقال
 اي بني اناك والحدث قال ولم اراه ابن ابي اسحق رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يخفض اليد الحدث في الاسلام يعني يند
 في صلبت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع ابي بكر وعمر وعثمان
 فلم اسمع احدا منهم يقولها فلا تقلها انت وانا صليت فقل الحمد
 يسرب العالمين روى الطحاوي وابن ماجه والنسائي والترمذي
 وقال حديث حسن والعمل عليه عند اكثر اهل العلم اصحاب
 النبي منهم ابوبكر وعمر وعثمان وعلي وعنه ومن بعدهم من التابعين
 رضي الله عنهم اجمعين ويد قال مالك واحد واسحق والتور
 والحسن ولا يراي والشعبي والخفي هذا وقد قال الشافعي
 البسمللة من الفا حقة فورا واخذا وكذا امر غيرهما على الصحيح
 وعندنا اي لا تزلزل للعقل بين السور ليست من الفا حقة ولا
 من كل سورة لما روى عن ابن عباس انه عليه السلام كان لا يرف
 فصل السورة حتى يزل عليه لبسم الله الرحمن الرحيم روى ابو داود
 والحاكم في مسنده ثم يقرأ الفا حقة اي وجوبا ويؤمن اي يقول
 امين حال كونه مفردا او اما استجابا سر كما هو في
 كما يؤمن المأمور سرا كما سبق واما يؤمن المصلي لما روى المشيخات
 عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قال احدكم
 في الصلاة امين وقالت الملائكة في السماء امين فوافق احدكما
 لم حرك عقربه ما تقدم من ذلك والله اعلم بغير هذا المفرد

يخفى الاما ما رجا ابتغوذ وبسم الله الرحمن الرحيم وسبحانك اللهم
 ومجده وامين انتهى وفي رواية اجد واى داود والدارقطني
 عن ابي وايل الله عليه السلام قال امين خفف بها صوتي وفي
 السهلة وامين خلاق الشافعي وقالت بالسرار بالتسبيح مع
 الفا حقة الثوري واحد وابو عبيد وروى ذلك عن عمر بن الخطاب
 مسعود وعمار بن الزبير وعن سعيد بن جبير انه قال كان
 المشركون يجهرون بالمسجد واذا قرأ رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قالوا هذا الحمد يدكر الرحمن اليا منة يعينون مسيلة اي
 الكذاب فامران نجفت لبسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تجهر
 بعد ذلك ولا تخافت بها رواه ابو داود في روايته فحفظت
 النبي صلى الله عليه وسلم لبسم الله الرحمن الرحيم فهذا يدل
 على نسخ الجهر بها وقالت الترمذي الحكيم فبقي ذلك الى يومنا هذا
 وان زالت العلة كما بقي الرمل في الطواف والمخافة في صلاة
 النهار وان زالت العلة انتهى فحسنى الامية ولا تجهر ببعض
 قراتك وهي السهلة ولا تخافت بغيرها وهو معنى عزيز في
 الامية والمشتور فيها لا تجهر بقرايتك في النهار ولا تخافت بها في
 الليل ولا تنال في الجهر بها حال التهجد ولا تخافت بها ولا تنسخ
 بين ذلك سبيلا ومن الامدلة على الاسرار بالبسملة قول انس
 صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف ابو بكر وعمر
 وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقرأ البسم الله الرحمن الرحيم وفي
 لفظ لمسلم فكانوا يستفتحون القراءة بالمجد بسرب العالمين
 لا يذكرون لبسم الله الرحمن الرحيم في اول القراءة وفي اخره وفي
 رواية لمسلم فلم اسمع احدا منهم يجهر لبسم الله الرحمن الرحيم ورواه
 النسائي والدارقطني في سننهما واحدا في مسنده وابن حبان
 في صحيحه وقالا فكانوا لا يجهرون بجسم الله الرحمن الرحيم وراى

ابن حبان ويحرون بالمجد بسرب العالمين وفي مسند ابي يعلى الوصلي
 فكانوا يفتحون القراءة فيما يجهر به بالمجد بسرب العالمين وفي اثار
 الطحاوي ومعظم الطراي وحلية ابي نعيم ومختصر ابن خزيمة فكانوا
 يسرون لبسم الله الرحمن الرحيم ورحال هذه الروايات كلها
 نقاه اى نجح في الصحيحين ومنها قول عبد الله بن مسعود
 وسمعني اى وانا لقرأ لبسم الله الرحمن الرحيم اى جهر افعال
 اى بنى اياك والحديث قال ولم ارا احدا من اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان ابغض اليك الحديث في الاسلام يعني من
 فاني صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع ابي بكر وعمر وعثمان
 فلم اسمع احدا منهم يقولها فلا تغلبا انت واذا صليت فقل الحمد
 بسرب العالمين رواه الطحاوي وابن حبان والنسائي والترمذي
 وقال حديث حسن والعمل عليه عند اكثر اهل العلم اصحاب
 النبي منهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وعنه ومن بعدهم التابعين
 روى الله عنهم اجمعين ويد قال مالك واحد واسحق والثوري
 والحسن والاوزاعي والشعبي والخفي وهذا وقد قال الشافعي
 البسملة من الفا حقة فوا واحدا وكذا امر غيرها على الصحيح هو
 وعندنا اية اثرت للفصل بين السور لم يثبت من الفا حقة ولا
 من كل سورة لما روى عن ابن عباس انه عليه السلام كان لا يرف
 فصل السورة حتى تزل عليه لبسم الله الرحمن الرحيم رواه ابو داود
 والحاكم في مسنده ثم يقرأ الفا حقة اى وجوبا ويؤمن اى يقول
 امين حال كونه منفردا او اماما استجابا سرا كما لا يخفى
 كما يؤمن الامامون سرا كما سبق وانا يؤمن المصلي لما روى المشيخان
 عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قال احدكم
 في الصلاة امين وقالت الملائكة في السماء امين فوافقا احدا
 لم حركه عقربه ما تقدم من ذلك ولفظ الحمد يدرج فيه المنفرد

والأما ما روى لما روى مالك والجماعة عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمن الإمام فاستأقأ فإنه من
وافق تأمينه تأمين الملائكة عقوله ما تقدم من ذنبه قال
السنوي في شرح مسلم والصحيح الصواب أن المراد الموافقة
في وقت التامين أي لا في الكسفة من خلواتها والسمعة كما
قال به ابن حبان ولا يبعد أن يراد به الإيم والإسه أعلم فقتل
الملائكة هم الحفظون وقيل غيرهم لقوله عليه السلام في الحديث
الآخر فوق قوله قول أهل السماء وفي رواية قالت الملائكة في السماء ولا
نزع من أجمع وفي أمين لغتان المد وهو أشهر منه قول بعضهم
ويرحم الله عبد الله أمينا والقمر منه قول الشافعي رحمه
الله وابن الأمامين يسرها وإن عسرت فهو المأمون تحملا
وهو اسم فعل ومعناه استجب عند أكثر أهل العلم وقيل معناه
كذلك فليكن وقال الترمذي معناه لا يجيب رجاءنا قال
البيهقي وهو يبنى على الفتح كأمين وتشديد الميم خطأ قبل يفسد
الصلاة وقيل لا يفسد ها لأن نظير لفظه موجود في التراتل
وهو قوله تعالى ولا آمن البيت الخراب وقد حكى القشيري
المتشدد يد عن الحسن وجعفر الصادق فيكون من إذا أقفدت
فالتعديرد عوناك فاعبدني فلا تردنا خائبين واستدل الشافعي
في جهر ابن ما في سائر الروايات والترذي عن سفيان بن
مسلمة بن كهيل عن جابر بن عتيبة عن وائل بن حجر واللفظ لم ي
داود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ
الصلوات قال آمين ورفع بها صوته ولفظ الترمذي وروى بها
صوته وقال حديث حسن قلنا رواه شعبه عن سلمة بن
كهيل عن جابر بن عتيبة عن أبي العباس عن علقمة بن وائل عن
أبيه وقاب فيه وحفظ بها صوته إلا أن زعمه والجاري جعل

حديث

حديث سفيان أصح من حديث شعبه والبيهقي روى عنه
سوافقت لسفيان برفع الصوت بها لكن روى الطحاوي في
أثاره عن أبي وائل قال كان عمر وعلي لا يجهران بسم الله الرحمن
الرحيم ولا بالتعوذ ولا يامين روى عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا
سمر عن حماد عن إبراهيم النخعي قال أرى يجهرن الإمام بالتعوذ
وليسم الله الرحمن الرحيم واللهم ربنا تلك الحمد وأمين ثم قال
أخبرنا الثوري عن منصور عن إبراهيم قال حسن يجهرن الإمام
فذكرها وزاد سبحانه لك اللهم وحدها يدل على أن الجهر بها
في بعض الأحيان كان لتعليم فعلا كما ورد وكان يسمعون الإمام
أحيانا لا يكون سنة مستمرة والإمام تركه عمر وعلي ولما ساء إبراهيم
النخعي الحكم بخلافه من عنده ثم لم يركع خافضا أي حال كونه
مخطئا بأن يكون ابتداء التكبير عند الخطأ وهذا موافق لما في
الحاكم الصغير حيث قال ويكره مع الخطأ وقيل يكره قائما
ثم ركع وعن محمد بن أبي عيسى وهو إذا اراد أن يركع يكره زروى
النسائي والترمذي وقال حسن صحيح عن عبد الله بن مسعود
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر في كل حقة ويرفع رقبته
وقعود وأبو بكر وعمر وقوله في كل حقة أي عند إرادة كل حقة
إلى آخره قال الترمذي حديث ابن مسعود حسن صحيح والعمل
عليه عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى بكر وعمر وعثمان
وعلي وغيرهم ومن بعد هم من التابعين وعليه عادة العلماء
ويعتد به ^{عليه} أي بأصحابه سابقته وأما الخناؤها
شبه القوس كما يفعل بعض الناس فمكروه وأما يضع على
ركبته لما في الصحيحين عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص
قال صليت إلى جنب أبي فطيمت بين كفي ثم وضعتها بين
فخذي فزادني أبي وقال كنا نفعله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع

ايدنيا على الركب الا في السجود **سراجا** اصابعه ليكون اكل من احداهما
 ولما روى الطبراني في معجمه عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال له يا بني اذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وقرح بين
 اصابعك وارفع يديك عن جنبتيك قال الترمذي والعمل على
 هذا عند اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والتابعين ومن بعدهم ولا اختلاف بينهم في ذلك الا ما روى عن ابن
 مسعود وبعض اصحابه انهم كانوا يطبقون والتطبيق مسح
 عند اهل العلم قال سعد بن ابى وقاص كنا نفعلك ذلك فنهينا عند
 ولما ان نضع الاكف وحدث سعد هذا مستفقا عليه **بأسطفا**
ظهوره لما روى ابن ماجه في سننه عن راشد قال سمعت وابنه
 ابن مسعود يقولان يا رب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلي
 فكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء استغفر
 رافع **ولا منكس** ينشد يد الكافي المكسورة **راسمه** بالضم على
 انه منقول تنازع فيه الفعلان وذلك لما روى مسلم عن
 عابث في حديث طويل وكان اذا ركع لم يمسح بظهره ولم
 يصوبه ولكن بين ذلك واشيا عن الرازي رفته وتصوبه
 حفظه **وسبع** ثلاثا يقول كل مرة سبحان ربك العظيم وفي
 روايته وكده ولورفع الا ما مر اسد قبل ان يتم المأمور ثلاثا
 يتم في روايته وتابع في اخرى وهو الصحيح وقيل ان تسبيحه
 وتسبيح السجود وبكبرها واجبات **وهو** اي التسبيح ثلاثا
 ادناه اي ادنى الحال لما روى ابو داود والترمذي وابن ماجه
 من حديث عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا ركع احدكم فليقل في ركوعه ثلاث مرات سبحان ربك العظيم
 وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان ربك العظيم ثلاث مرات
 وذلك ادناه ولما في الترمذي من سلا انه صلى الله عليه وسلم

قال

قال اذا ركع احدكم فقال في ركوعه سبحان ربك العظيم ثلاث مرات
 فقد تم ركوعه وذلك ادناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان
 ربك العظيم ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك ادناه ولما في
 السنن الاربعة من قول حذيفة ضللت مع النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم وكان يقول في ركوعه سبحان ربك العظيم وفي سجوده سبحان
 ربك العظيم ويقول عقيبته في عامر الجعفي لما نزلت فنبسح باسم
 ربك العظيم قال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها
 في ركوعكم ولما نزلت سبح اسم ربك الا على قال لما رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في سجودكم رواه ابو داود
 وابن ماجه والطحاوي وحده ناسخا لذلك التي كانت تقال
 فيها قبل نزولها وهي بارواه هو وغيره عن علي قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو رافع اللهم لك ركعت وبك
 امنت ولك اسلمت وانت ربك خشع لك سمعي وبصري ومخي
 وعظمي سر رب العالمين وزاد في روايته وما استقلت بد قدتي
 سر رب العالمين ويقول في سجوده اللهم لك سجدت وبك امنت
 ولك اسلمت انت ربى سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشفق
 سمعه وبصره تبارك الله احسن الخالقين وفي روايته اخرى عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نذيت ان اقرا وان اراك
 او ساجد فاما الركوع فاعلموا فيه الرب واما السجود فاحمدوا
 في الدعاء فحق ان يستجاب لكم وعن عابثة قالت ففدت النبي
 صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فطنت انه انى جاريته فالتفت
 بيدي فوقع يدي على صدره قد مده وهو ساجد يقول
 اللهم انى اعوذ برضاك من سخطك واعوذ بعفوك من عقابك
 واعوذ بك منك لا احدى شئ عليك انت كما اثبتت على نفسك
 وليس النسخ في قول الطحاوي بمعنى انه لا يجوز غيره بل المراد

انه افضل وان جمع بينهما فهو اكل ثم سمي بئسئد به الميم المكسورة
اي يقول المصلي سمع الله لمن حمده بها الكسابة والسكينة والاسترخاء
ومعنى سمع اجاب لان الاجابة مسببة عن السماع واللام في المن
للمنفعة وقيل في الية اي قبل حمد من حمده على انه خير مني ودعا
معنى رافع راسه اي لا حالة قيامه ويقول ربنا لك الحمد خافقا
ويكفي به اي بالشهيد وحده الامام ويكفي عند اي حنيفة
بالتحديق الموم كما كتفا القود بالتحديد اتفاقا وبه قال مالك
وقال ابو يوسف ومحمد يجمع الامام بين السميع والحمد واختاره
الطحاوي وهو رواية عن اي حنيفة وهو الامام من مذاهب السماع
لما روى البخاري عن اي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا
قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا لك الحمد وقد جاء به
محمول على حال انفراد اوليائه وبيان جوارحه ومع الاحتمال لا يصح
للاستدلال ولا في حنيفة خارواه الجماعة الا ان ما حدث من حديث
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال
الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد فانه من وافق
قوله قوله الملائكة عفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية اخرى
داود وابن ماجه والسنائي والطحاوي انه قال عليه السلام
اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد يسمع الله
لكم ووجه الحديث انه صلى الله عليه وسلم فشم ما يقول الامام
والمامور والعشمة ثنا في الشريعة فان قلنا قد وقعت
العشمة في قوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام ولا الصالحين
فقولوا امين مع الامام شيئا مكم المامور في قوله امين فاحول
ان الشريعة بين الامام والمأمور في قول امين ثبت لما روى السنائي
من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا قال الامام غير المعضوب عليهم ولا الصالحين فقولوا امين

فان

فان الملائكة تقول امين وان الامام يقول امين ويقول ربنا لك
الحمد واللهم ربنا لك الحمد واللهم ربنا ولك الحمد وقد ورد الاثر بها
ويجمع المأمور بينهما اي بين الشهيد والحمد عند اي يوسف
ومحمد وفي رواية الحسن عن اي حنيفة وهو الامام كذا
في الهداية لانه اما يفسد فيسمع وليس بعد احد يات به
فيحمد ويروي ابو يوسف عن اي حنيفة ان المأمور يكفي
بالحمد قال في المبسوط هو الامام لان السميع حيث على
الحمد وليس بعد احد يحثه عليه ويؤمر مستويا وتطمين
ولا سينرفع اليدين في حالتي الركوع وقيا من عندنا خلافا
للشافعي فيها لقوله على رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا قام الى الصلاة المكيوبة كبر ورفع يديه حذر
من كبره ويكبر مثل ذلك اذا قضى قرائته واراد ان يركع ويصلي
اذا رفع من الركوع ولا يرفع يديه في شي وهو قاعد واذا
قام من السجدة يرفع يديه كذلك رواه اصحاب السنن والطحاوي
وكذا البخاري في كتابه رفع اليدين وقوله اي عزاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا
حد ونيكبه وكان لا يفعل ذلك حتى يكبر للركوع وحين رفع
راسه من الركوع ولا يفعل ذلك في سجوده كذا في لفظ
البخاري ونقط مسلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام
للسلاة يرفع يديه حتى يكونا حد ونيكبه وكان يفعل ذلك حتى
يكبر للركوع وحين يرفع راسه من الركوع ولا يفعل ذلك في
سجوده كذا لفظ البخاري ونقط مسلم كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا قام في الصلاة يرفع يديه حتى يكونا حد ونيكبه
ثم يكبر واذا اراد ان يركع فعل ذلك واذا رفع من الركوع فعل
مثل ذلك ولا يفعله حتى يرفع راسه من السجود ورواه الطحاوي

ي

قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه
حتى يجاذي بهما منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع ولا يرفع
بين السجدةتين ويقول مالك بن الحويرث إن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان إذا كبر رفع يديه حتى يجاذي بهما أذنيه وإذا
ركع رفع يديه حتى يجاذي بهما أذنيه وإذا رفع رأسه من
الركوع رواه الشيخان والطحاوي واللفظ لمسلم ونقول وأبيل
ابن حجر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يكبر للصلاة
وحيث يركع ويرفع رأسه من الركوع جعل يديه حذاء أذنيه
رواه الطحاوي وأخرجه مسلم بمعناه وحكاه أبو هريرة وجابر
ابن عبد الله وأبو نعيم في ذلك وغيرهم عنده صلى الله عليه وسلم
وقد حاث عدة من الآثار معني هذه الأحبار **والأما** روى
الطحاوي عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود وأخرج أبو داود
والترمذي عن وكيع بسنده إلى عبد الله بن أبي بكر عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم فضلى ولا يرفع يديه إلا أول مرة
وفي لفظ فكان يرفع يديه أول مرة ثم لا يعود وكان هو يرفع
يديه في سبعمائة من الصلاة إلى أن افتتح وأما رواه عن العراء
عازب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كبر لا فتاح الصلاة
يرفع يديه حتى يكون أهما ما قربا من سمته حتى أذنيه ثم لا يعود
وأخرجه أبو داود عن شريك عن يزيد بن أبي زياد وسأله
بسنده ومعناه وفيه من الآثار ما رواه الطحاوي ثم البيهقي
من حديث الحسن بن عياش بسنده إلى أسود قال
رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود قال
ورأيت إبراهيم الشعيبي يفعل ذلك قال الطحاوي والحديث
صحيح فان مداره على الحسن بن عياش وهو ثقة تجد ذكر

ذلك

ذلك يحيى بن معين وغيره أفتري عمر بن الخطاب حفي عليه ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع في الركوع والسجود وعلم ذلك
من دونه ومن هو معه يراه يفعل غير ما راي رسول الله
صلى الله عليه وسلم يفعل ولا ينكر ذلك عليه هذا عندنا حال
وفعل عمر هذا وترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
أياه على ذلك دليل صحيح أن هذا هو الحق الذي لا ينبغي
أحد خلافة النبي وأما رواه أيضا عن أبي بكر الهنثلي ثنا
عاصم بن كليب عن أبيه أن عليا كان يرفع يديه في أول تكبيرة
ثم لا يرفع بعد وهو أتره صحيح ورواه الدارقطني من حديث
الهنثلي فثنا عاصم بن كليب عن أبيه أن عليا كان يرفع يديه
في أول تكبيرة ثم لا يرفع بعد وهو أتره صحيح وجعل وقعه
عن علي بن أبي طالب وهو أتره صحيح فتركه الرفع فيما روى هو لا يدل
على التسمية وما رواه عن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر فلم
يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى من الصلاة فتركه بعد رويته
النبي صلى الله عليه وسلم يفعل لا يكون إلا بعد ما ثبت عنه
أنه شافع ما راي النبي صلى الله عليه وسلم يفعل فطهر ما روي
من الطرفين بثبوت كل من الأمرين عن النبي صلى الله عليه وسلم
ثم اختلف أصحابي في بقايد وعدمه فاننا قول أبي مسعود
ومما وافقه لما قد علم أنه كان في الصلاة أقوال مباحة
وأفعال جائزة من جنس هذا الرفع وقد علم نسخها فلا بد أن
يكون هو مستثورا به كما روى عن الزبير ما يدل عليه كيف لا
وقد ثبت ما يعارضه بثبوت الأمر له بخلاف عدمه فان
لا يتطرق اليه احتمال عدمه المستثورة لا أنه ليس من جنس ما عهد
فيه ذلك بل من جنس المسكوت الذي هو طريق ما أجمع على
طلبه في الصلاة أعني الخشوع وعن أبي إمام أنه ذكر عنده وأبيل

ابن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الركوع
وعند السجود فقال اعرابي لم يصل مع النبي صلاة ارى قبلها
قطا ففوا علم من عبد الله بن مسعود واصحابه حفظ ولم
يحفظوا وفي رواية وقد حدثني من لا احصى عن عبد الله انه
رفع يديه في به الصلاة فقط وحكاه عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعبد الله عالم بشر اربع الاسلار وحدود الاحكام فيتقيد
ما حوال النبي ملازمه في اقامته واسفاره في جميع الاريا وقد
صلى معه ما لا يحصى فيكون الاخذ به عند التعارض اولى من
افراد مقابله من القول لتسوية كل من الاربي والله سبحانه
اعلم وما يؤيد ما اخبره علما وانا ما روى الطبراني بسنده الى
ابن ابي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابني عباس عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا ترفع اليدي الا في سبع مواطن حيي يفتح الصلاة
وحيي يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وحيي يقود الى
الصفا وحيي يتور على المروة وحيي يقف مع الناس عشية عرفة
ويجمع والمقامين حيي رمي الجمره وما استدل لنا حديث
جابر بن سمرق قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال مالي اراكم راغبي اليديكم كالبهاذئاب خيل شتموا سكنوا
في الصلاة رواه مسلم وتعد النسخ وحمله البخاري على خبر
الصلاة عند التسليم قلنا العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب
الا ان اخر الصلاة لا يقال له في الصلاة ثم يكبر ويسجد ثم يركع
فيضع ركبتيه ثم يديه لما روى اعيان السنن من حديث
وان قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع
ركبتيه قبل يديه واذا هضم رفع يديه قبل ركبتيه وقال مالك
بالعكس لقوله عليه السلام اذا سجد احسك فلا يركع كما يركع
البعير وليضع يديه قبل ركبتيه رفاه ابو داود والسنن

قال

قال ابو سليمان الخطابي حديث وايل اثبت من هذا او قيل انه
منسوخ ضامنا اصابعه لم يغير متوجها الى القبلة كذا ذكره الشافعي
وفيه انه لا تلازم بين الظم والتوجه ثم يضع وجهه بين
كفيه لما روى مسلم من حديث وايل ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لما سجد وضع وجهه بين كفيه لكنه يجازي ما في البخاري
من حديث ابني حميد انه صلى الله عليه وسلم لما سجد وضع كفيه
حد ومكبسه وعقباه في ابني داود والترمذي وتقدم عليه
حديث مسلم ان فليح بن سليمان الواقع في مسند البخاري
وان ترجح بشكك لكن قد تكلم فيه فضعه ابن معين وابوداود
والسنن وغيرهم ولما في مسند اسحاق بن راهويه قال
اخبرنا الثوري عن عامر بن كليب عن ابيه عن وايل بن حجر قال
رفعت النبي صلى الله عليه وسلم فلما سجد وضع يديه حد
اذنيه ولما في الطحاوي عن حفص بن غياث عن الجراح عن ابني
اسحاق قال سالت البراء بن عازب ابني كان النبي صلى الله عليه
وسلم يضع جهته قد بين كفيه قال بعض المحققين ولو
قال قابل السنن ان يفعل ايها ليسر جعل المرويات بنا على انه كان
النبي صلى الله عليه وسلم يرفع جهته قبل يديه كعبه قال
يفعل هذا احيانا الا ان بين الكعبين اولى ان فيه من تخليص
المخافات المستوتة ما ليس في الاخر كان حسنا مبدى باليا
اي نظرا فبعبه يفتح فسكون اي وسط عهده لقول يموت
كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد جاني حتى يرى من خلفه
وضع ابطيه اي بياضها وفي رواية الصفي بن بريح بن يديه
حتى يبدوا بياض ابطيه ولما في الصفي بن بريح عن عبد الله بن
مالك بن عبيدة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحس
بهم مفتوحة ونون مكسورة مستدة من الجناح بالفتح اي ياتي

اويبا عبد بن حبيب لا يشير اليه قوله مجافيا اي باعد المبطنة عن
 فخذ به لقول ميمونة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد
 جافى حتى لو شأت جهنم ان تمزق بين يديه لمزت رواه مسلم ولا روى
 عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري عن ابيه عن علي البرقي
 قال راى عمر وانا اصرى لا اتجافى عن الارض بدراعى فقال يا بنى اخي
 لا تنسط بسط السبع وادع على راحتيك وابدع صبيحك ورواه
 ابن حبان والحاكم وصححه مرفوعا لا تنسط بسط السبع وادع
 على راحتيك ولقوله عليه السلام اعتدلوا في السجود ولا يسط
 احدكم ذراعيه لا تنسط الكلب متفق عليه وقوله عليه السلام
 لا تنسط بسط السبع وادع على راحتيك وابدع صبيحك
 فانك اذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك رواه ابن حبان
 والحاكم وصححه واما قول صاحب الهداية لقوله عليه السلام
 ابد صبيحك فلم يعرف مرفوعا نعم ثبت انه عليه السلام كان اذا
 صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض ابطيه حديث متفق عليه
 وقوله ادم بتشد يد الدال المهملة وكسر العين المهملة اي
 اتكى موحها اصابع رجله نحو القليلة لما روى البخاري
 من حديث ابي حميد الساعدي قال كنت احفظكم لصلاة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رايت اذ اكر جعل يديه حذاميكيه
 واذ اركع امكن يديه من ركبتيه ثم هضم ظهره اي امالته
 فادارفع راسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه فاداسجد
 وضع يديه عن فخريش ولا تاصب واستقبل باطراف
 اصابع رجله القليلة واما قول صاحب الهداية لقوله عليه
 السلام اذا سجد المؤمن سجد كل عضو منه فليوجد من اعضائه
 القليلة ما استطاع فليس يعرف ويسبح ثلاثا ولو زاد على
 الثلاثة وختم بفرد كان احب الا ان الامام لا يزيد بحيث يمتل

الترم

القوم ويجوز السجود على كل شئ من الحيوان والنباتات
 دون الحيوانات الا للضرورة كسجد المصلي حذو ويستقر
 جهته عليه عطف نفسه وهو ان يكون بحيث لو بالغ في
 شغل راسه لم يترك فلو سجد على الارض والذرة والحاورس
 يجوز لان الجهة لا تفر عليه ولو سجد على الخطة او السعير
 جاز لان الجهة تفر عليه كذا في المحيط وسيل الفقيد عبد
 الكريم الخرجاني عن وضع جهته على الكف للسجدة فقال
 لا يجوز وقال غيره من اصحابنا يجوز وهو الاصح كذا في الطهور
 ولا بد ان يكون الكف موصوغة على الارض ولا فلا يجوز اتفاقا
 والاصح انه اذا سجد على فخذه او ركبتيه بعد رجاء كذا في شرح
 المنية ولو سجد على كفا وذيله او كور غامته يكره وفي مذهب
 الشافعي لا يصح لقوله عليه السلام من كان جبهتك من الارض
 حتى تجد جملها وهذا مانع منه وثوبت تابع له فلا يصح السجود
 عليه وفي الحديث عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يسجد على ثوب العمامة ورواه ابن عدي في الكامل عن انس
 ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد على كور العمامة وهكذا روى
 الكاف ابو القاسم تمام بن محمد الرازي في فوائده عن ابن عمر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وفي سنن البيهقي عن هشام عن
 الحسن قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يسجدون واديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على عمامته ورواه
 البخاري في صحيحه بقليل فقال وقال الحسن كان القوم
 يسجدون على العمامة والقليسيوه ويديه في كفه وفي الثوب
 ما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عباس ان النبي صلى
 الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد يبقى بفضوله حرار من وردها
 ورواه احمد وابو يعلى الموصلي في اخري وفي الكتب الستة عن انس

قال كنا نضلي مع النبي صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فإذ لم يستطع
 أحدهما أن يمكن وجهه من الأرض بسبب ثوبه فسجد عليه وتعدت
 البخاري كنا نضلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ليضع أحدنا طرف
 الثوب من شدة الحر في مكان السجود وهذا ظاهر في الحديث
 وإرادة غيره خلافه فلا يصح أن يكون الحائل المنفصل
 ليس يمنع منه اتفاقا ولا ترد ما نحن فيه إلا انتقاله به ومنع
 تأخره في المساد لو تجدد عن آثار فكيف وفيه ما أوردناه
 وإن تكلف تكلم في بعضها كفي ما بقي منها وعلى فرق ضعف كلها
 كانت حسنة لتعدد طرقها وكثرة أقوال الحسن كان القوم
 إلى آخره بقوى ظن صحة المرويات إذ ليس بعنى المتعسف
 الباطل في نفس الأمر بل يثبت بالشروط المتغيرة عند أهل
 الحديث مع تجويز محتمل في حد ذاته فيجوز أن يقوم قرينة
 تحقق ذلك ثم لا يكره السجود على هذه ومسح وقطن وكتان
 وسجود لك وكرهه مالك لأنه صلى الله عليه وسلم كان يطلب
 الحرمة إذا أراد الصلاة بسجود عليها لما روى أنه عليه السلام
 سجد على فزرة مدبوغة وعلى سباط وعلى حصير وتجمل
 منسبه عن فعل المكروه ويجوز السجود على طهر من بيته
 صلواته أي مع الإمام في الزحاة ضرورة ضيق المقام وعند
 الشافعي والحسن بن زياد لا يجوز وإن كان موضع السجود
 أرفع من موضع القدمين فإن كان الأرض هبوطا إن كان
 التفاوت مقدرا لينة أو لينة محوز وإن كان أكثر لا يجوز
 أراد به المنصوب لا المعروف كذا في الظاهر ثم بعد الجواز
 يجوز على غير الضرورة والمرأة تخفف حال السجود وتزق
 بطنها من الزقاق أي تلصقه بفخذها لأن ذلك استرخا
 ورفع المصلى رأسه عن السجدة كبرا للاعلان بالانتقال

وحلبي

وحلبي سطينا ولولم يستوجالسا وسجدا جزاه عند أبي حنيفة
 ومحمد بن علي استوا في الجلسة سنة عندهما والمعتد في
 المذهب أنه واجب وفي الهداية المصحح أنه إن كان إلى
 السجود أقرب لا يجوز لأنه بعد ساجدا أي فلا يتحقق بعدد
 السجود وإن كان إلى الجلوس أقرب جاز لأنه بعد جالسا
 قالوا وليس بين السجدة تين ولا بعد الرفع من الركوع ذكر
 مسنون وما ورد فيها محمول على التجهيز ويكره سجد سطينا
 ويكره أي للهوض ويرفع رأسه سطينا ثم يديه ثم ركبتيه
 لما تقدم من حديث أبي داود ويقوم على صدره يديه معتد
 يديه على ركبتيه بلا اعتماد يديه على الأرض لقول ابن عمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتد الرجل على يديه إذا مضى
 في الصلاة رواه أبو داود وفي رواية أن يجلس الرجل في
 الصلاة وهو معتد على يديه وفي أخرى أن يصلي الرجل وهو
 معتد على يديه وقد أخذ بظاهره الإمام مالك إلا رسالة
 موضع الوضوء وقال الطحاوي لا بأس بالاعتماد على الأرض
 وقال الشافعي يجلس جلسة حقيفة لما روى البخاري عن
 مالك بن الحويرث أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان
 في وتر من صلاته لم يخف حتى يستوي قاعدا لما رواه
 الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يهضم
 في الصلاة على صدره وترفيه قال الترمذي حديث أبي هريرة
 هذا عليه العمل عند أهل العلم وروى ابن أبي شيبة عن النعمان
 ابن أبي عياش قال أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا رفع أحدهم رأسه من السجدة الثانية
 في الركعة الأولى والثالثة لم يهضم كما هو ولم يجلس وروى أيضا
 عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عمر وابن الزبير أنهم كانوا يهضمون

في الصلاة على عمد ورافداهم واما عاراه مالك بن الحويرث فكان
 حال كبره صلى الله عليه وسلم اوفعله احيا نالبيانا بجواردي
 الظهيرية قال شمس لامية اكلوا في الخلاف انما هو في الافضية
 حتى لو فعل كما مذهبنا لا بأس به عند الشافعي ولو فعل كما هو
 مذهبنا لا بأس به عندنا والركعة الثانية كالأولى في جميع
 احوالها واقوالها لكن لا تشاهها لانه شرع اول الصلاة ولا
 يعود لانه شرع اول القراءة وانما يعاد اذا فصل بفعل او قول
 اجنبى عنها ولا رفع يده فيها اي في اول الركعة الثانية بل ولا
 في غير حالة التحمية لما روى محمد بن عطاء بن ابي نعيم
 النخعي انه قال لا ترفع يديك في شيء من الصلاة بعد التكبيرة
 الاولى وروى مسلم في صحيحه عن ثمة بن طرفة عن جابر بن سمرة
 قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي
 اراكم ارفعى ايديكم كما هذا اذ ناب خيل شمس اسكنوا في
 الصلاة وشمس رقيم المعجزة وسكون المجمع ثموس بفحها
 وظم الم اى صعب كذا ذكر الشراح واعتزض البخاري في كتابه
 رفع اليدين بان هذا الرفع كان في التشهد لان عبد الله بن
 الغنطي قال سمعت جابر بن سمرة يقول كنا اذا صلينا خلف
 النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم السلام عليكم واتسار
 بيدينا الى الجانبيين فقال ما بال هو يرفع يديه كما هذا
 اذ ناب خيل شمس انما يكفي احدكم ان يضع يده على فخذه
 ثم يسلم على حنقه من عن يمينه ومن عن شماله واذا انما اي
 الركعة الثانية افرش رجله اليسرى وجلس عليها ناقصا
 منها ووجهها لا يبعد نحو القبلة لما روى النسائي عن ابن
 عمر انه قال من سنة الصلاة ان ينصب القدم اليمنى ويستقبل
 باصابعها القبلة ويجلس على اليسرى ورواه البخاري عن غير

ذكر

ذكر استقبال القبلة باصابع وروى مسلم عن عائشة كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بالتكبير الى ان قالت
 وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وكان يني
 عن عقبة الشيطان ويضي ان يفرش الرجل ذراعيه
 افرش السبع وكان يحتم الصلاة بالتسليم واصحابه
 على فخذ يده لقوله عليه السلام في حديث ابن الغنطي
 السابق انما يكفي احدكم ان يضع يده على فخذه وينبغي
 ان يكون اطراف الاصابع على خفي الركبة لا صبا عدة عند
 مخرجها اما بعد اي يفرق نحو القبلة منسوطه اي لا يقبض
 وفي الظهيرية ومثي اخذ في التشهد قائم الى قوله اشهد
 ان لا اله الا الله هل يشتر بالسياسة من يده اليمنى اختلف المشايخ
 فيه ثم كيف يصنع عند الإشارة حكى عن الفقهاء جعفر بن
 قال يعقد الخنصر والوسطى والباقيان في التشهد
 لسياسة يده وفي رواية يكره الإشارة قلست وهو مخالف
 للرواية والدرية كما ذكر الامام ابن الجارم فغن ابن عمر كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد في التشهد وضع يده
 اليسرى على ركبتة اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبتة اليمنى
 وعقد ثلاثه وحسنون وأشار بالسياسة وفي رواية كان
 اذا جلس في الصلاة وضع يده على ركبتة ورفع اصبعه من
 يده اليمنى التي على الابهة وروى عن يده اليسرى على ركبتة
 باسطة يده عليها وعن ابن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا قعد يده عود وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى
 على فخذه اليسرى وأشار باصبع السياسة ووضع ابهامه
 على اصبعه الوسطى ويلم كفده وركبتة رواها مسلم وقد
 ذكر ابو يوسف في الامالي انه يعقد الخنصر والوسطى ويجلي الوسطى

والله بما مر ويشير بالسبابة وذكر محمد في موطايه انه عليه السلام كان
يشير وعن نفع بغيره قال وهو قول ابي حنيفة قلت
وهو قول سائر الامة فيكون عليه اجماع الامة فلا اعتداد بخلاف
بعض المشايخ المتأخرين من غير نسب واما بيان علته كما افحت
في رسالته مستقلة واما قوله فيا حب الهداية ووضع يده
على فخذه وسبط اصابعه وتشهد بروي ذلك في حديث
وايل فغير معروف عند بل روي عنه وضع يده اليمنى على فخذه
اليمنى ثم عقد الخنفر والبصر ثم خلق الوسطى بالاهامر واسا
بالسبابة رواه البيهقي وابن ماجه باسناد صحيح قاله
المؤوي والمراد مجلس علي البهائي المسمى بحجته
من حبيب الامين لا انداسه لفظا ويشهد المصلي كان مسعود
وهو ما رواه الجماعة والقط لمسلم قال علمني رسول الله صلى
الله عليه وسلم التشهد كفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن
نقال اذا فعدا حرك في الصلاة فليقل التحيات لله والصلوات
والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين فاذا قالها اصابته كل عبة صالح
في السما والارض اسعدان الله الله الله واسعدان محمد عبده
ورسوله قال الترمذي اهو حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
في التشهد حديث ابن مسعود والعمل عليه عند اكبر اهل العلم من
الصحابه والتابعين والتحيات جمع التحية اي انواع الثناء والمدح
والصلوات جمع صلاة المعروفة او بمعنى الدعوات المألوفة
والطيبات الكلمات الدالة على تسبيح الذات وتقدس الصفات
قال ابو سليمان الخطابي روي عن انس بن مالك في تشهد
التحيات انها اسماء الله السلام المومن المهيمن الحي القيوم العزيز
المجد قال التحيات هذه الاسماء وهي الطيبات التي يمجى بها

غيره

ت
غيره والصلوات الموعبة وعن بعض المشايخ التحيات العبادات
المولية والصلوات العبادات البدنية والطيبات العبادات
المالية يعني ان جميع العبادات لا يستحقها غير الله سبحانه
وتعالى واختارنا انك تشهد عمر لما ذكره في الوطان ان عمر كان يقول
على المنبر للناس قولوا التحيات لله الزاكيات لله الطيبات
لله الصلوات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد ان لا اله الا الله واشهد
ان محمدا عبده ورسوله قلت ايرجح تشهد ابن مسعود
لما روي اليطحاوي عن ابن عمر ان ابا بكر علمه الناس على المنبر واختار
الشافعي تشهد ابن عباس لما رواه الجماعة غير البخاري عن
سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن
فكان يقول التحيات المباركات انك الصلوات الطيبات لله
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين ارجح معرفة السلام وفي رواية مسلم واي
داود وابي ماجه ومنكرة في رهاية الترمذي والشمسي
وانفقوا على اخفايد لقول ابن مسعود من السنة ان كفى
التشهد رواه ابو داود والترمذي والشمسي لما روي عن
في مسنده من حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم علمه التشهد فكان يقول اذا جلس في وسط الصلاة
وفي اخرها على وركه اليسرى التحيات لله الى قوله عبده ورسوله
ثم قال وان كان في وسط الصلاة يرفع حين يرفع من
تشهده وان كان في اخرها دعا بعد تشهد به يا شئنا ان يدعوا
ثم يسلم ويقرأ فيما بعد الامين من المخرين والعشرين
الفاحة فقط سرا لما قدمنا في الجهر والمخافتة ولما روي

السُّنَّانُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ فِي
الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الطُّهْرِ وَالْعِشَاءِ بِمِائَةِ كِتَابٍ وَسُورَتَيْنِ
وَفِي الْخَارِجَيْنِ بِمِائَةِ كِتَابٍ وَسَمِعْنَا الْإِمَامَ أَحْمَدَ وَبُطَيْلَ
فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مَا لَا يُطِيلُ فِي الثَّانِيَةِ وَهَكَذَا فِي الْجَمْعِ وَتَقُولُ
جَابِرُ سَنَةِ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأُولَيَيْنِ بِأَرْبَعِ الْقُرْآنِ
وَسُورَةٍ وَفِي الْخَارِجَيْنِ بِأَرْبَعِ الْقُرْآنِ بِرَدِّهِ الطَّبْرَانِيُّ وَقِيلَ يَجِبُ قِرَاءَتُهُمَا
وَهِيَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى يَنْزِلَ بِمَا مَدَّ يَدَهُمَا يَتِمُّ
السُّجُودُ كَانَ وَحْدَهُمَا أَوْ طَبَعَتْ عَلَيْهَا وَلَمْ يَنْتَهِ عَنِ الْخَارِجَيْنِ وَ
مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ فَيُكْرَهُ اخْتِلَاؤُهُ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَفِي هَذِهِ هَبْ
السَّافِعِيُّ وَمَنْ تَعَبَ لَا يَجْعَلُ يَدَيْهِ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ وَأَنْ سَمِعَ
أَوْ سَكَتَ جَابِرُ أَيِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ لَأَرْوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ شَرِيكَ
عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي سَعُودٍ أَنَّهُ قَالَ أَقْرَأَ
فِي الْأُولَيَيْنِ وَسَمِعَ فِي الْخَارِجَيْنِ وَشَرَّ هَذَا الْإِتْيَاقُ بِالرَّأْيِ هُوَ
فِي حُكْمِ الْمَرْتُوعِ ثُمَّ التَّشْبِيحُ لَيْسَ يَغْرُضُ أَجْمَاعًا فَإِذَا سَكَتَ جَابِرُ
ثُمَّ سَمِعَ كَأَنَّ وَلِيَّ مَقَرَّ شَارَحَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَجَالَسَهَا عَلَيْهَا هُوَ
وَبِأَسْبَابِ رَجُلِهِ الْيَمْنِيِّ وَوُجْهًا أَمَّا بَعْدَ مَجْزُوعِ الْقَبْلَةِ وَوَأَصْعَبُهَا
بِيَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ وَعِنْدَ مَا لَكَ التَّوَكُّلُ أَفْضَلُ فِي الْعَقْدِ
وَوَاقِفُ السَّافِعِيُّ فِي الْخَيْرَةِ لَمَّا فِي الْكُتُبِ السُّنَنُ سَوَى فَتِيحِ
مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ كُنْتُ أَخْطُكُمُ لَصَلَاةِ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَنْ قَالَ فِي إِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ
جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَظَرَ الْيَمْنِيَّ وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ
أَخْرَجَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَقَعَدَ عَلَى شَقِّهِ شُورَكَا وَسَلَّمَ وَفِي لَفْظِ الْخَارِجِ
وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ فَدَحْرَجَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَظَرَ
الْآخِرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ وَبَعْدَ التَّشَهُّدِ الْآخِرِ صَلَّى عَلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ سَنَةٌ عِنْدَنَا وَسَيِّئٌ تَارِكُهَا فَبَدَّ

وليس

وليس بواجبة وعليه الجمهور خلافاً للشافعي لأن كل من روى
التَّشَهُّدَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَذْكُرْهَا فَبَدَّ وَقَدْ قَالَ
ابْنُ مَسْعُودٍ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءُ بَعْلَانَا التَّشَهُّدَ كَمَا بَعْلَانَا السُّورَةَ
كَذَا ذَكَرَهُ الشَّامِرُ وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ
فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ اللَّهِ وَالتَّسْبِيحِ عَلَيْهِ ثُمَّ لْيَقْبِلْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
ثُمَّ لْيَدْعُ تَعْدِمًا شَارِعًا أَوْ دُورًا وَالتَّزِيدُ وَقَالَ حَسَنُ
صَحِيحٌ وَفِي رَوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ وَالْحَاكِمِ إِذَا تَشَهُّدَ أَحَدُكُمْ فِي
الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ
وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَرَحَّمْتَ
عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ
الْحَسَنِ عَنْ كُفَيْيَةِ الصَّلَاةِ فَقَالَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ
كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ اللَّهُمَّ بَارِكْ
عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ
حَمِيدٌ مَجِيدٌ وَهَذَا صَحِيحُ الْفَاتِحَةِ الصَّلَاةِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ
الْكَتَبُ السُّنَنُ قَالَ الْكَرْخِيُّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
خَارِجُ الصَّلَاةِ وَاجِبَةٌ مَرَّةً فِي الْعَمْرِ عَلَى الْأَنْسَاءِ طَلَبَتْ
لِقَوْلِهِ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلُّوا تَسْلِيمًا وَهُوَ أَعَمُّ
مَنْ لَمْ يَكُنْ خَارِجَ الصَّلَاةِ وَدَاخِلَهَا وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ كَيْفَ عِنْدَ
اسْمِهِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي الْمَحْمُودِ وَبَدَأَ فِي الْإِحْلَاسِ
وَقَالَ إِلْقَاءُ عَمَلٍ وَقَدْ شَذَّ الشَّافِعِيُّ فَقَالَ مَنْ لَمْ يَجْعَلْ
عَلَيْهِ فَصَلَاتُهُ قَاسِدَةٌ وَلَا سَلَفَ لَهُ فِي هَذَا الْقَوْلِ وَلَا سَنَدٌ
يَتَّبَعُهَا وَشَنَعَ عَلَيْهِ فِيهِ جَمَاعَةُ مِنْهُمُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْقَشِيرِيُّ وَخَالَفَهُ
مَنْ أَهْلُ مَذْهَبِ الْخَطَّائِيِّ وَقَالَ لَا أَعْلَمُ لِدَفْعِهَا قَدْرَةً وَمَارَوْي
عِنْدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَصِلْ عَلَى مَقْعَدِهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ
كُلُّهُمْ وَعَلَى فَرْعَيْنِ مَقْعَدُهُ فَمَعْنَاهُ كَامِلَةٌ أَوْ عَمَلٌ لَمْ يَصِلْ عَلَى فَرْعِهِ وَكَذَا

ما جاني حديث ابن مسعود عند صلى الله عليه وسلم من صلاة
لم يجعل على فيها وعلى اهل بيتي لم يقبل منه وهذا ضعف
بجاءت الكعبة مع الله اختلف عليه في رفعه ووقفه ويدعوا
بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بما لا يسأل من الناس
لما يسأل من الله من قول له عليه السلام في صحيح مسلم
ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هي التسبيح
والتهليل وقرارة القرآن اي ونحوها من ما يراه دعائه والاد
فلوقا اللهم ارحمني من ثقلها بقلها وقتاها وفوقها حاز
ولوقا اعطني ثقلها وقتاها وفوقها فستد صلواته ان لم
يقعد قدر الشهد وان فقدت وخرج به من الصلاة وعند
الشافعي يجوز ان يدعو بما شاء مطلقا والاولى ان يدعو
بما دعاه المأثور منها قوله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ احدكم
من الشهد الاخر فليتعوذ بالله من اربع نواحي عذاب جهنم
ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر المسيح
الدجال ومنها قول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم
يدعو في الصلاة يقول اللهم اني اعوذ بك من المأثم والمغرم
متفق عليه ومنها قول ابن بكر الصديق قلت يا رسول
الله علمني دعاء دعوى في صلاتي قال قل اللهم اني ظلمت
نفسى ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة
من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم متفق عليه ومنها
قول علي كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة كبر
ثم قال اني وجهت وجهي الى ان قال ثم يكون اخرها يقول
بين الشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت
وما اسررت وما علنت وما سرفت وما انت اعلم بدمي انت
المقدور وانت الموفق لا اله الا انت يرواه مسلم ومنها قوله

معاد اخذ بيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني اباك
يا معاذ فقلت وانا احبك يا رسول الله قال فلا تدع ان
تقول في كل صلاة رب اعني على ذكرك وشكرك وحسن
عبادتك يرواه ابو داود والبيهقي والحاكم والذهي
عندنا وعند مالك بن يسير طيب من الناس خاصة كسوال
الرحمة والمغفرة والعافية والتقوى من الفتنة والمحنة
واطلعت الشافعي وكذا مالك في رواية لقوله عليه السلام
ليتحبر احدكم من الدعاء عجب اليه عوبدي يرواه الترمذي
وابن ماجه في حديث الشهد قلنا يا معاذ عند حديث ان
صلواتك هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وما لم يستعمل
سوالهم فهو كلامهم وتعد من عليه لا مانع وذلك صحيح
يسلم عن يمينه بنية من كثر من الشكر والملك وينقطع
النية بتسليمة واحدة فقبل الثانية سنة والافح انها واجبة
ثم عن تسارعه ثم لك اي بنية من هناك ان المعلى لما اشتغل
بالمناجات كان كالغائب عن من معه فنسب عليه عند فراده
وقال مالك يسلم الامام والمفرد بتسليمة واحدة ثم لا وجه
يميل الى الشق الايمن وهو مروي عن ابن عمر وعائشة وروى
ما روى اصحاب السنن اربعة عن ابن مسعود وصح الترمذي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم
ورحمته الله حتى يري بياض خده الايمن وعن يساره السلام
عليكم ورحمته الله حتى يري بياض خده الايسر والمؤمن يقول
اما بعد في جانب اي يميننا كان او يسارا وفيها ان حاداه
ان المجاذي ذو خط من الجانبين وهو قول محمد ورواه عن اي
خليفة رحمه الله واقهر ابو يوسف على بنية في التسليمة الاولى
فقط والمفرد ينوي الملك فقط لانه ليس بعد غيره وقيل

في يومه مطلقا لا يثيب اليهم ويجهرون بها وهو فوق البنية ثم
 يسلم الامور مع امامه ويحرم بعد عندي حيفة رقة ليد
 تحقن الما بعد وقال يسلم ويحرم بعد امامه ولما دلت في قوله
 عليه السلام اذا كفر فكبر والمخلاف في الجواز عن ابي حنيفة
 يسلم الامور بعد الامام ويحرم بعد ووجد الفرق ان الامام
 شرع في العبادة والسلام خروج عنها ويستحب المبادرة
 في الاول دون الثاني **فصل في جهر الامام وجوبا**
في الجمعة والعيد اي في صلاتها لما رواه الجماعة ان البخاري
 من حديث عثمان بن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يقرأ في العدين ويوم الجمعة يسبح اسم ربك الاعلى وهل آتاك
 حديث الغاشية وقاب النوى اجمع المسلمين على كونهما
 ركعتين يجهر فيهما **والجهر** لما روى ابو داود وعن ابن عمر
 قال كنت اقول بر رسول الله صلى الله عليه وسلم نائبة في السفر
 فقال لي لا عليك خير سورتين قرأتا فعلمني قل اعوذ برب
 الفلق وقل اعوذ برب الناس قال فلم يرفني بشرت بها حدا فلما
 نزل لصلاة الصبح صلى بها **واولى العشاء** لما روى البخاري
 عن جابر بن مطعم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قرا المغرب الطوري بسورة الطور كلها او بعضها وما روى ايضا
 عن البراء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بالتي والذين
 في العشاء فما سمعت احدا احسن عتوبا منه وهذا كله مجمع
 عليه وتفاوتت به الاجاديب الصالحة اذ اقبلت منها من
 الصلاة الثلاث **وقضاء** لما روى مالك في الموطا عن زيد بن
 اسلم قال عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بطريق مكة فذكر
 نوحهم وقتابهم وصلاتهم ولله صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الناس
 ان الله يحب امرءا حبا ولو شاربها فاذا ارقد احدكم عن الصلاة

او نسيها

او نسيها ثم قرع عليها فلم يصلها كما كان يصليها في وقتها **وروى محمد**
ابن الحسن في كتابه الاثر عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم
 النخعي راجعهم الله قال عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال من يجرسنا الليلة فقال رجل شاب من الانصار انا يا رسول
 الله فحسبهم حتى اذا كانوا في الصبح غلبته عنده فما استيقظوا
 الا بحر الشمس فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضا وتوضا
 اصحابه وامر المؤمنين فاذا ن صلى ركعتين ثم اتمت الصلاة
 وصلى الفريضة **وجهر** فيها بالقرآن كما كان يصلي بها في وقتها
 وروى مسلم عن قتادة في قصة نوحهم من صلاة الفريضة قال ثم اذن
 ببلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم
 صلى العذوة فصنع كما يصنع كل يوم **غيره** اي لا يجهر الامام في
 الظهر والعصر وثلاثة المغرب واخر بي العشاء لما روى البخاري
 من حديث عمر قال قلنا كتاب بن ابي ريث هل كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر قال نعم قلنا ثم كنتم
 تعلمون ذلك قال يا فسطاط كسبه وتقدمه ثم ان
 سمعنا الآية والبيتين احيانا وروى عبد الرزاق في مصنفه
 عن مجاهد وابي عبيدة انه قال لا صلاة النهار عجا اي لا قراءة
 سموعة فيها قال صاحب الهداية ويخفيها الامام في الظهر
 والعصر وان كان يعرفه لقوله عليه السلام صلاة النهار عجا
 واختلف في رفعه ووقفه على ابن عباس قال السوي عن ابي
 هريرة رفعه جهر بالقراءة في صلاة النهار فارواه بالبعد يقول
 ان صلاة النهار عجا ثم قال انه لا يطل الاصل له لكن روى ابن شاذان
 عن ابي هريرة رضي الله عنه قال اذا رايت من يجهر بالصلاة في
 صلاة النهار فارواه بالبعد وذكر ابن ابي شيبة عن يحيى بن كشد
 قالوا يا رسول الله ان ههنا قوم يجهرون بالقراءة في النهار فقال

ارموهما بالبروروى عن عمران رجلا جهر بالقراءة بها رادعا
 فقال ان صلاة النهار لا يجهر فيها بالقراءة فاسر قراكم روا
 ابن ابي شيبة وقال صاحب الهداية وفي عرقه خلاف ذلك
 وهذا غير معروف عند اصحابه والمنفرد حيران ادى الى ما يجهر
 الامام فيه لا فيما يجافت فيه ايضا كما يوهم اطلاق المتن وانما
 يسر لانه غير محتاج الى اسماع غيره بخلاف الامام ومع هذا
 الجهر افضل ليكون على هيئة الجماعة وخافت حتما اي وجوبا
 ان فقي ما يجهر الامام وفي الهداية هو الصحيح لان الجهر بتحقيق
 اما بالجماعة حتما وبالمنفرد في الوقت تخيرا ولم يوجد احدهما
 واختار سمسلا بتمه ونحوه السلام وجماعة من المتأخرين ان
 حكما لمنفرد ان فقي حكمه ان ادى في التخيير وافضلته الجهر
 لان العقلاء يكون على وفق الاما قال قاضي خان وهو الصحيح
 وقال صاحب الذخيرة هو الصحيح واجب عن استدلال
 صاحب الهداية ببيع الجهر كوان يكون للجهر تخير اسبب اخر
 وهو موافقة الاما ادى الى الجهر عند ابي جعفر المقتدى واني وابي
 بكر محمد بن الفضل اسماع غيره اي اسماعه بغير واحد وهو
 الذي يكون بقرينه فرفعا ليصح قوله ادى فاقضى الجهر ما يتجاوز
 وادى المخافتة اسماع لعنده اي فقط عندهما ايضا وعلى
 هذا يكون اقضى المخافتة اسماع غيره ترجع حاصلة الى ادى
 الجهر وهذا لم يذكر في الهداية لفظ ادى في الموضعين ولا
 يبعد ان يقال المراد بادناها ادى ما يطلق عليها ولا معنوم
 له في جانب المخافتة هو الصحيح لان حركة اللسان به ون
 الصوت اسمي قراه لا لغة ولا عرفا وقال الكرخي ادى الجهر
 ان يسمع نفسه وادى المخافتة ان يصح الحروف لان القراءة بفعل
 اللسان وذلك باقائه الحروف لا بالسماع لان فعل الاما ان وفيه

ان

127
 ان الحرف صوت يعينه على مجاز تحقيق او مقدروا تحقيق بدون
 التسمع وغيره يكون خاطرا وحيا لا وكذا الخلاف في كل ما
 يتعلق بالمتنطق كالطلاق والعناق والمستهة وغيرها
 كالشرط في الطلاق والعناق والتسمية للذبيحة والسلاوة
 للمسجدة والاحباب والقبول في البيع والنكاح وامثالها وسنة
 العزقة في السفر تحل في اي حال كونه اذا عجلت الفاتحة مع اي
 سورة شاملا لروى البخاري عن البراء بن العتيق ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان في سفر فقرأ في العشاء في احدى الركعتين بالمئين والمئتين
 وامنا اي وحال كونه اذا ان غير مستعمل نحو الخروج مع الفاتحة
 لا كان مراعاة السنة بذلك مع التخفيف وفي الحضر عطف
 على في السفر استحسنا اي استحب العلماء في غير الضرورة
 طوالة المفضل في الفجر والظهر والحق الطهر بالبحر المساءات
 اياه في سعة الوقت وقال في الامم او دونه لما روى عن عمر
 انه كتب الى ابي موسى ان اقرأ في الظهر بوساطة المفضل وان
 وقت الظهر وان كان مشغولا لا الله وقت استغاث الناس
 في مهماتهم بخلاف الصبح وبسبب مفضلا لكثرة فضوله وهو
 السبع السابغ ووساطة في العصر والعشاء وقضاه في
 المغرب لما روى عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري عن
 علي بن ابي ربيعة بن جده عن الحسن بن غيره قال كتب عمر الى موسى
 ان اقرأ في المغرب بمقتضى المفضل وفي العشاء بوساطة المفضل
 وفي الصبح بطوالة المفضل والعصر والعشاء في استحباب التأخير
 فيلحق بها في التقدير وروى مسلم بن حديث جابر بن سمره ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بقرآن وكان صلواته
 تخفيفا وروى الحسن بن حديث اي برقة قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر مائتين السبعمائة الى المائة اربعة

ولفظ ابن حبان بالسنتين الى الخاتمة وروى السبائي عن سليمان بن
سيار عن ابي هريرة رضي الله عنهم انه قال ما رأيت اسبغ صلاة
برسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان قال سليمان كان
يطلب الركعتين الاولىين من الظهر ويخفف الاخرين ويخفف في
العصر ويقرأ في المغرب بغير الفصل ويقرأ في العشاء وسط الفصل
ويقرأ في الغد بطوال الفصل قال النووي اسناده حسن ومن
الحجرات طوال الى البروج فانه اكلوا في غيره من اصحابنا وقيل
من سورة القتال وقيل من قاف وقيل من الكاشية وقيل من الفتح
ثم اوساط الى لم يكن ثم فصلا الى آخره الى آخر القرآن وفي
الضرورة يقرأ بعد الركعة من العجدة والقامة اذ قد روى انه
عليه السلام قرأ المعوذتين في الغي وكره عندنا وعند مالك
نعمين سورة اي غير الفاتحة لفصل من الصلوات واستحب
الشافعي قراءة سورة السجدة وهل اتي في الغي كل جمعة وسبح
اسم ربك الا على والغاشية في صلاة الجمعة وفيه الطحاوي
والاسنخاني الكراهة فيما اذا اعتقد ان الصلاة لا تجوز بغيرها
واما اذا لم يعتقد ذلك ولا نهاها لسهولة عليه وتبركا بقراءة
النبي عليه السلام اياه كقراءة سورة سبوح وقيل يابها الكافرون
والاخلاص في التوراة وقراءة الكافرون والا خلاص في سنة
الغني والمغرب وركعتي الاحرام وصلاة الطواف على ما ورد
وقراءة السجدة وهل اتي في بعض الاحيان في فجر الجمعة فلا
يكراه بل يكون حسنا وتركه مطلقا غير مستحسن وانا بشرط
ان يقرأ غيره احبنا بل يظن الجاهل ان غيره لا يجزئ ومضت
المعنى ولا يقرأ سوا كائت الصلاة جهرة او سرية لتولد تعالى
واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا روى البيهقي عن احمد
ابن حنبل انه قال اجمع الناس على ان هذه الآية في الصلاة

وروى البيهقي عن مجاهد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقرا في الصلاة فيسمع قراءة فتى من الاضفار فتترك وروى
الدارقطني عن ابي هريرة ثلث في رفع الاصوات وهو خلف
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا روى ابن ابي شيبة في
المصنف ومحمد بن الحسن في الموطأ والطحاوي في معاني الآثار
وروى ابو داود في سننه من حديث ابي هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال انا جعل الامام يومئذ وفيه اذا قرأ
القرآن فانصتوا وفي اصل القراءة خلف الامام في صلاة الجهر
فيما بل يكره اختلف فيه المشايخ فبعضهم قالوا لا يكره اي عند
الامة الثلاثة واليه ما ان الامام ابو جعفر وبعضهم شاكنا قالوا
على قول محمد لا يكره وعند ابي حنيفة واي يوسف اكرههما
اسد يكره كذا في الخلاصة فوجب عدم الكراهة الاحتياط لعموم
الامة والاحاديث المطلقة اختلفا في الامة حتى قال الشافعي
بطلان صلاة المقتدي ان لم يقرأ الفاتحة مطلقا وقال
مالك بوجوب القراءة عليه في السرية فدل على ان المراد بالقراءة
قراءة الفاتحة وبطل قول من قال ان القراءة عند عدة من
الصحابة بنفسه الصلاة والمعتد ان منع المقتدي عن القراءة
مانور عن ثابتي نفا من كبار الصحابة لكن القول بانفساد
فاسد او محمول على ما عدا الفاتحة او على الجهر المستوشق للامام
وغیره ووجه الكراهة ما روى محمد في موطأه ان سعد بن ابي
وقاص قال وددت الذي يقرأ خلف الامام في فيه حجة ورواه
عبد الرزاق في مصنفه الا انه قال في فيه حجة وفيه انه يمكن
حملة على الجهر بل يتعين ان يذهب محمد خوازه في السرية
وروى محمد ايضا عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا سئل يهلل قرا
احد مع الامام وقال اذا صلى احدكم مع الامام فحسبه قراءة الامام

وكان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام وروى السعفيان الثوري وسعفة
 واسرائيل بن موسى وشريك وابوالاحوص وسعفيان بن عيينة
 وجابر بن عبد الحميد عن موسى بن ابي عاصبة عن عبد الله بن
 شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلان كان له اما قراءة
 الامام له قراءة ورواه احمد في مسنده عن ابي الزبير عن جابر
 مرفوعا **الحاصل** ان المذهب عندنا الكفاية بقراءة امامه وكرهه
 قرأته اما الكفاية فلقوله صلى الله عليه وسلم من كان له اما
 قراءة الامام له قراءة رواه ابن ماجه في سننه الا ان في مسنده
 جابر الجعفي وقد روى عن ابي حنيفة انه قال ما رايته اكدب
 من جابر الجعفي ورواه محمد بن الحسن في موطايه اخبرنا ابو حنيفة
 رحمه الله ثنا ابو الحسن موسى بن ابي عاصبة عن عبد الله بن شداد
 عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى خلف الامام فان
 قراءة الامام له قراءة وروى الدارقطني عن ابي حنيفة مرفوعا
 بالحسن بن عمار بالاسناد المذكور قال لم يسنده غير الج
 حنيفة روى عنه الحسن بن ابي وهو غير صحيح قال احمد
 ابن ميمون في مسنده اخبرنا اسحاق بن ابراهيم حديثنا سعفيان
 وشريك عن موسى بن ابي عاصبة عن عبد الله بن شداد عن
 جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له اما قراءة
 الامام له قراءة قال وحدثنا عبد بن حميد ثنا ابو نعيم ثنا الحسن
 ابن صالح عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم والاسناد
 الاول صحيح على شرط الشيخين والثاني على شرط مسلم واخرجه
 ابن عدي عن ابي حنيفة رحمه الله في ترجمته وذكر فيه قصة
 فيها اخرجها الحاكم قال حدثنا محمد بن ابي بكر بن محمد بن جرير
 الضبي في حديثنا عبد الحميد بن الفضل البجلي اخبرنا مني عن ابيهم
 عن ابي حنيفة عن موسى بن ابي عاصبة عن عبد الله بن شداد

ابن الهادي عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ورجل
 خلفه يقرأ فجعل رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينهاه
 عن القراءة في الصلاة فلما انصرف اقبل عليه الرجل وقال
 اتهماني عن القراءة خلف رسول الله فتنازعا حتى ذكر
 ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 من صلى خلف الامام فان قراءة الامام له قراءة وفي رواية
 ابي حنيفة رحمه الله ان رجلا قرا خلف رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في الظهر والعصر او ما اليه رجل فنهاه فلم ي
 انصرف قال اتهماني الحديث قال بعض المحققين ويعني ان
 اصل الحديث هذا غير ان جابر روى محل الحكم فقط تارة والمجموع
 اخرى ويتضمن رد القراءة خلف الامام لانه خرج تأييد النبي
 اصحابي عنها مطلقا في السريته والجهرة خصوصا في رواية
 ابي حنيفة لان القصة كانت في الظهر والعصر لا ايا حة فعلها
 وتركها فتعارض ما روى في بعض روايات حديث ما في الاربع
 القرآن الى ان قال ان لا يد فالناحية وكذا ما رواه ابو داود
 والترمذي عن عمارة بن ابي صان قال قال كنا خلف رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الفجر فقرأ رسول الله فقلت
 عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمكم تترون خلف امامكم قلنا نعم
 يا رسول الله لا نفعلوا الا بقائمة الكتاب فانه لا صلاة لمن
 لم يقرأ بها وبعد رتق من المنع على المطلاق عند المتعارفين
 ولتقوة السنة فان حديث من كان له اما ما صح انتهى ولا
 يخفى ان دعوى نقضه رد القراءة خلف الامام ومعارضته
 لما روى في غير ما لا ينها في حيز المنع وعلى فرض تسليمه افعال
 اغاهاه عنها كجهرة بالقراءة يدليل سماعه لقراءته وقوله عليه
 السلام الى ان نزع القرآن ولا يثبت المعارضه مع اركان التوقيف

فيجعل النبي على الجهر بها لا يستلزامه المأزعة المذكورة في الحديث
 ولا رواها على السري بل قول أبي هريرة رضي الله عنه في حديث
 قسمة الصلاة اقراها في نفسك ولا يتم هذا القدر المنع عن
 القراءة خلف الإمام مطلقا وإنما يمنع عنها مقيدا وأما
 الكراهة فالظاهر قول سعيد بن أبي وقاص وددت أن الذي
 يقرأ خلف الإمام في حرمه يقرأه محمد بن الحسن عن داود
 ابن قيس القزويني قال أخبرني بعض ولد سعد عنه ورواه
 عبد الرزاق في مصنفه أنه قال في حرمه حتى تقول عرفت في
 غير الذي يقرأ خلف الإمام في حرمه رواه محمد بن الحسن عن داود
 ابن قيس عن ابن عجلان عن عمر ورواه عبد الرزاق أيضا
 وقول علي رضي الله عنه من قرأ خلف الإمام فقد أحطأ الفطرة
 رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما عنه ولكن
 يحض منه ما رواه الطحاوي عن علي أنه كان يقرأ وحيد
 أن يقرأ خلف الإمام في الظهر والعصر في الركعتين الأولى
 بآخرة الكتاب وسورة سورة وفي الأخرين بآخرة
 الكتاب وأخرج أيضا عن حماد بن سلمة عن أبي حنيفة قال
 قلت لأبي عباس اقرا الإمام بين يدي فقال لا وكذا عن
 عبد الله بن قيس أنه سأل عبد الله بن عمر وابن زيد بن ثابت
 وجابر بن عبد الله فقالوا لا يقرأ خلف الإمام في شي من
 الصلوات وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن جابر قال
 لا يقرأ خلف الإمام أن جهر ولا أن خافت وفي نوط محمد بن
 الحسن عن ابن مسعود نحوه فلهذا الإجماع بالتحريم المقتودة
 بالآثار الصحيحة المصححة يقتضي إخراج المقتدى على طريق
 الشافعي مطلقا وعلى طريقنا أيضا من عموم الآية والحديث
 لا نهضن منها برك الإمام في الركوع إجماعا والمسبوق

بعض

يقتضي فائتة بعد فراغ الإمام أنه منفرد فيما سبق وما في
 بالقراءة ولو كان قرا مع الإمام بخلاف ما لو قنت معه فإنه
 لا يفتن في بعضه ولو أدرك الإمام الثلثة المغرب وقضى
 الأولين تجلس على راس كل ركعة لأن ما صلى مع
 الإمام أول صلاته وهو ركعة ويستشهد لموافقة الإمام فإذا
 صلى ركعة أخرى تشهد ثم يصلي أخرى ويستشهد أيضا لا بها آخر
 صلاته وكذا ينهت في الخطبة حاضرها سواء كان قريبا
 أو بعيدا أما النصات السامع لها فلأن استماعها فرض لموتد
 عليه السلام إذا قلت لصاحبك وإماما يخطب يوم الجمعة انصت
 فله لغوت رواه مالك وأحمد والشيخان وغيرهم وأما النصات
 البعيدة فلا حياط في أوقاته فزعم النصات وقال بعضهم الأفضل
 للبعد أن يستغل بقراءة القرآن والجماعة في الصلاة الغرضية
 سنة تركها لا بعد حتى لو تركها أهل مصر يرون بها فإن
 أميرنا وأهل محل مقامهم لا بها من شعائر الإسلام وخصائص
 هذا الدين فالسبيل إلى إظهاره والرجوع عن تركها وقال
 مكحول الشافعي السنة ستان سنة أخذها هدي وتركها
 فدلالة وهي ما كانت من أعلام الإسلام وشعائره وسنة
 أخذها فضيلة وتركها إلى حرج كعبلة الليل ويؤيد قول
 ابن مسعود بن سريه أن يفتي الله عدا مسلما فليحيا فقد علي
 هو الصلوات حيث ينادي بين فإن الله شرع لبيك ستين
 الهدى والخفين من سنن الهدى ولو أنكم طيعتم في يومكم كما
 يصلي هذا المستخلف في بيته تركتم سنة لبيك ولو تركتم سنة
 لبيك لعنتم ولقد رأيتنا وما يتخلف منها إلا منا فمعلوم
 اتفاق ولقد كان الرجل يوقى به يهادى بين الرجلين حتى ينام

في الصف رواه مسلم وابوداود والسنائي موقوفاً ورفع صاحب
 الهداية وهو وهم منه وما يورد كونه سنة ما ورد في الأحاديث
 في فضيلة ثواب الجماعة على التقدير كقوله عليه السلام صلاة الجماعة
 افضل من صلاة احدى ركعتين وخمسة وعشرين جزاءها
 الشيطان وفي رواية درجة وفي اخرى ضعفه وكقوله عليه السلام
 صلاة الرجل الواحد اركب من صلاته وحده وصلاة الرجل مع
 الرجلين اركب من صلاته مع رجلين وما زاد فهو ارجح الى الله
 تعالى رواه ابوداود والترمذي وابن ماجه من حديث
 ابي بن كعب وقيل انها واجبة واختار جماعة من المشايخ
 ففي الغاية قال غائبة مشايخنا ان الجماعة واجبة وفي الحق
 ذكرهم في غير روايت الاصول ان الجماعة واجبة وقد سماها
 بعض اصحابنا سنة مؤكدة وهما في المعنى سواء كانه اراد
 بالسنة المؤكدة كونه فرضية من الفرض وما يدل عليه قوله
 صلى الله عليه وسلم لغزمت ان اراكم دون فيؤذن ثم امر رجلاً
 فيصلي بالناس ثم انطلق برجالهم حزم الخطب الحق
 يتخلفون عن الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار رواه الشيخان
 وليس المراد ترك الصلاة راساً بل كقوله في رواية اخرى
 ثم ايقظوا فليلون في بيوتهم ليست بهم علة فاحرق عليهم
 وكعب الاستدلال من قال يا ايها الذين آمنوا اذ كان حبس من
 وعطاني رباح وابو نؤير وقوله صلى الله عليه وسلم من سمع
 النداء فلم يأت فلا صلاة له الا من عذر ورواه ابن ماجه والحاكم
 وقال علي بن سفيان وقوله عليه السلام لا صلاة لحمار المسجد
 الا في المسجد رواه ابوداود وصححه عبد الحق قلنا فقروا
 بفعل فكان تعدد اظهار الشعار لا كونه فرضاً ومعنى الصلاة
 له اي كاملة كما قال لا صلاة للعبد الا بغير ولا المرأة الناضرة

وقيل

وقيل انها فرض كفاية وهو قول الكرخي والطحاوي واكثر اصحاب
 الشافعي لعين الاستدلال به لعرض العين الا ان المقصود من
 الاقرار من اظهار الشعار وهو يحصل بفعل البعض وهو
 ضعيف اذ لا شك في انها كانت تقام على عهد النبي صلى الله عليه
 وسلم في مسجده ومع ذلك قال في المختلفين ما قال وهو
 يتخلفهم ولم يصدر عنه مثله فيمن تخلف عن فرض الكفاية
 وفي القسمة تارك الجماعة من غير حجب تعزير وبات
 الجهران بانسكوت عنه وفي الغاية العذر لحوق الخرج في
 حضورها فان سمنس الامة والوجل عذر قال نجم الغاية رجل
 يستغل بتكرار الفقه ليلاً ونهاراً ولا يحضر الجماعة لا بعد رواه
 تقبل شهادته وقاله ايضا رجل استغل بتكرار الفقه فتقوته
 الجماعة لا بعد زجلاً في تكرار الفقه في جوابه الاول
 فمن واطب ترك الجماعة لها ولا والثاني فيمن لا يواظب على
 تركها وفي المحيط اقل الجماعة انسان وهو ان يكون واحداً
 مع الامام لقوله عليه السلام لا انسان في فوقها جماعة بخلاف
 المجعة لا سيما في بابها وكذا ان كانت مع امرأة او في
 بعقل كانت جماعة لها من اهل الصلاة ولا خلاف ما حقه
 الا علم بالسنة اي بالاحكام الشرعية العملية المتعلقة بالصلاة
 من شروطها واركانها وسننها وادائها اذا كان يحسن من
 القراءة ما يجوز به الصلوة لقوله عليه السلام يوم القوم قد هم
 هجرة فان كانوا في الهمة سواء فافقه في الدين فان كانوا
 في الفقه سواء فافقه في الدين ولا يورد الرجل في سلطان الحديث
 رواه الحاكم وسكت عنه الا انه معلول بالحاج بن ارضا
 من روايته وقوله عليه السلام من رواه انما يخرق فليحجب بالنسب
 مع ما روى البخاري من حديث ابن الدني جمعوا القرآن

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة كلهم من الأنصار
 أي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد هذيل
 أكثر قراءة منه روى عنه حتى قال صلى الله عليه وسلم
 اقرأوا كتابي لكن لما كان الصديق مشتركاً مع غيره في ضبط الرواية
 وحسن أدائها قد علمهم قد دل على أنه إذا تناقضوا في القراءة
 فالعلم بقيد العلم لا سيما وقد كان مع هذا الورع والسن
 والسبق فكان بها أولى وأحق ويدل على كونه أعلم قول أبي
 سعيد كان أبو بكر رضى الله عنه أعلمنا وهذا الخ لا مفر من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فيكون هو المأمول والله أعلم إلا أن فقد
 في شارة إلى الاستخلاص بما يكون محضه علمياً وأما في
 حال وهي لا عموم لها ومن ثم احتجنا بجمع من الشيوخ قولاً في يوسف
 ثم قال أي الأكثر حفظاً والواحد حسن ضبطاً ثم لا يفرق
 بين الورع والتقوى أن الورع احتساب للمهمات والتقوى
 احتساب للمهمات **سورة** أي أكبر سننا أو الأسبق في
 الإسلام ثم الم حسن خلقاً ثم الم شرفاً نسباً ثم الم حبس
 وجهاً ثم الم حسن صوتاً ثم الم لقي ثوباً ثم يفرع بينهم ويخرج
 القوم إلى حياهم وورد ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤسهم
 شبراً رجل أو قولاً وهم له كارهون الحديث رواه ابن ماجه
 عن ابن عباس رضى الله عنه وفي الخلاصة رجل أمرواً وهم له
 كارهون إذا كانت الكراهية لفساد دينه أو لأفهامه الحق
 بالأمارة بكونه له ذلك وإن كان هو الحق بالأمارة لا بكونه
 وقال أبو يوسف أولى الناس بالأمارة المقرأ المأروا
 الجماعة المأجرا والمقط لمسلم عن أبي سعيد قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم القوم اقرأوا وهم كتاب الله
 فإن كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة

سواء فاعلمهم بهجة فإن كانوا في الجميع سواء فاعلمهم سناً
 ولا يؤمن الرجل في سلطان ولا يقعد في بيته على بكره
 إلا ما دله وفي رواية سلم كان سناً وفي رواية أسلاماً
 ورواه الحكم وقال عوف فاعلمهم بالسنة فافهمهم فقها
 لأن كانوا في الفقه سواء فأكبرهم أسماً وهو لفظة غريبة
 واسنادها صحيح وروى مسلم وكثيراً ما يروى
 أبو داود عن أبي ولادة عن مالك بن الحويرث أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال له أول صاحب له إذا حضرت
 الصلاة فاذنتم أقيموا ثم لبوا مكالكم كما واجب
 بأن المقرأ من الصحابة كان فهو لا فقد واعتز من بأن
 قوله فإن كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة بقية في
 تقدم المقرأ مطلقاً واجباً **سورة** لأنه إذا كان المقرأ الكتاب ب
 الله أعلم بما حكمه كان معنى الحديث يوم المقرأ فاعلمهم
 بما حكمه كتاب الله فإن كانوا في ذلك سواء فاعلمهم
 بالسنة أي بالكتاب الثالثية بها فيحصل أن القارئ
 المفسر بقدر ما على الحديث ثم لما كانت الهجرة بعد الفتح
 مسبوحة بقوله عليه السلام لا هجرة بعد الفتح أي
 بعد فتح مكة كما رواه البخاري أقمنا الورع مقامه بقوله
 عليه السلام المهاجرين هاجروا حراً لله ورسوله
 رواه البخاري وغيره **الحاكم** أصل الله أنما قدم المقرأ
 في الحديث أنهم كانوا يتعلمون القرآن في ذلك الوقت
 بما حكمه كما روى أن عمر حفظ سورة البقرة في اثني
 عشرة سنة فالمقرأ يكون أعلم وأما في زماننا فقد يكون
 الرجل ماهراً بالقراءة ولا حظ له في معرفة الأحكام
 فاعلمهم بالسنة أولى إلا أن يطعن عليه في دينه لأن

الناس لا يعرفون في الاقداب وقد ورد عن ابن عمر
 اجعلوا بينكم حياء كما فيهم وقدكم فيما بينكم وبين
 ربكم رواه البيهقي بسند ضعيف وفي رواية ان
 من لم يأت بفعل منكم فليؤنكم علماءكم فانهم وقدكم
 فيما بينكم وبين ربكم رواه الطبراني وفي رواية الحاكم
 فليؤنكم حياء كما وسكت عنه واما قول من
 الهداية لقوله عليه السلام من صلى خلف عالم تقى
 فكانما صلى خلفي فغير معروف فان ام عبد الله
 وهو من سكن البادية عربيا كان او عجميا او فاسقا
 او اعمى كان حقه ان يقدما وتوخر وقالت مالك لا يصح
 اما في الفاسق او مبتدع اي صاحب بدعة وهي ما اجمعت
 على خلاف الحق المطلق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من علم او عمل او حال او عفة بنوع استحسان وطريق
 شهيد وجعل دينا فيما وعرا طامستهما او ولد
 كره وجاهرا ما كراهته العبد والاعراب وولد ان في فلان
 الغالب عليهم الجاهل والفاسق والمبتدع في امامتهما هو
 تعظيمهما وقد امرنا باهاثهما والاعى لجهلنا باستقبال
 القبلية وبغير مكنة من التوقي عن التجاسد كما ينبغي
 حتى لو لم يكن غيره من المجراف افضل منه كان هو الاولى
 لا الله عليه السلام استخلف ابن ابي بكر وعمر على المدينة
 حين خرج الى غزوة بنوك وهو يومئذ كان حريصا وقد
 ترك في حقه عيسى وتولى ان جاءه الاعى واما الجواز فلما
 اخرج الى ارقطني عن مكحول عن ابي هريرة رضي الله عنه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوا خلف كل بر
 وفا جرحه صلوا على كل بر وفا جرحه واما مع كل بر

وفاج

وفاجرحه وفي رواية لا يداود عن مكحول عن ابي هريرة درفعا
 الجهاد واجب عليكم مع كل امير بر اكان او فاجرا او الصلوة
 واجبة عليكم تحذف كل مسلم بر اكان او فاجرا وان على الكبار
 والصلوة واجبة على كل مسلم بر اكان او فاجرا وان عمل
 الكبار والحديث منقطع او لم يذكر مكحول انا هريرة لكنه
 حجة عندنا وفي رواية سيبك من بعدى وفاة البربر
 والفاجر يجره فاسمعو الله واطيعوه فيما وافق الحق
 وصلوا وراهم فان احسنوا فكم ولهم وان اساءوا فكم
 وعليهم ثم صاحب الهوى وان كان هو له بكفره لا يجوز
 الصلاة خلفه وان كان لا يكفره يجوز وبكره لذا في
 المحيط روى محمد بن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله
 ان الصلاة خلف اهل الاهواء لا يجوز ويخطئ من اعمد
 الكلواني انه منع عن الصلاة خلف من يجوز في علم الكلام
 وبناظر صاحب الاهواء كانه بناء على ما عن ابي يوسف
 انه قال لا يجوز الا قدما بالملك وان تكلم بحق قال الكندي
 يجوز ان يكون مراده من بناظر في دقائق علم الكلام وبناء
 في المجتبي على ما عن ابي حنيفة حين رأى ابنه حماد ابنا ظر
 في علم الكلام منهاه فقيال رايتك تناظر في الكلام وتبنا في
 فقال كنا بناظر وكان على راسنا الطير مخافة ان يراها حسنا
 وانتم تناظرون وتريدون رتبة صاحبكم ومن اراد زلزالها خذ
 فقد اراد ان يكفر فهو قد كفر قبل صاحب هذه الاهواء
 المحن عنه وهذا التكل لا يجوز الا قدما به جماعة السامعون
 اي بما يكره جماعة النكس انما من ان اجتمعوا على
 ما يخلوا عن فتنه بن ولا روى عنه عليه السلام من يوتى خير
 لهم لو تعلمن ويد قال مالك خلافا للشافعي فان تعلمن اي

صلين جماعة بصف الامام مائة مائة وسطحين يسكنون السنين
 وبلغ في ومنهم ولا تقدر عليهم ويجوز تذكر بغير بيان
 على لفظ الامام فانه مصدر بمعنى المقبول أي المقتضى به ويستوي
 فيه المذكور الموثق فاندفع قول الشارح هو بالثبوت العويته
 في اوله ان فاعله الامام وهو موثق حقيقي وقد روى عبد
 الرزاق والدارقطني عن ربيعة الحنفية ان عاصمته رضى الله عنها
 امتن وقامت بسنتين في صلاة مكتوبة ولفظ الدارقطني واليهي
 تقامت بسنتين وسبطا قال النووي في الخلاصة اسماؤه قصه
 وروى عنه الرزاق والدارقطني وصححه النووي عن حمزة بن
 حسان قالت امتنا ام سلمة في صلاة العشر قامت بيثيا قال
 في شرح المجمع فعلنا كذلك حين كانت جماعة من مسجده يمشون
 الاستحباب اقول الا طهر ان الكراهة بحولته على ظهوره
 وحر وجهن والجواز على شترهن في يوتن وكسور السنان
 اي وكما كره حضور النساء كل جماعة خوف الفتنة والعجز
 اي وكسور العجز الظاهر والعصر بخلاف العجز والمغرب
 والعشا والغديا فانه لا بأس عند ابي حنيفة رجاء الله
 بحضور العجز لها وعندها لا بأس بحضور العجز للصلاة
 كلها لعدم الرغبة فيها ولا يحنف ان قوة الشهوة ترفع
 في الفتنة غير ان المساق في العجز والعشا ثابون وفي
 المغرب بالطعام مشغولون وفي النعيم يسعد الجبانة عن
 المسامحة ثابون وكان هذا في زمانه رضى الله عنه واما في زماننا
 فكثير انفسا المساق وقت المغرب والعشا والمختار منع العجز
 عن حضور الجماعة في جميع الاوقات وصلا عن الشا بدمار في
 الحار عن يحيى بن سعيد عن عمر عن عاصمته رضى الله عنها انها
 قالت لو ادرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حدث النساء

لمنهن كما منعت سبابي اسرائيل قلت لعمره او منهن قالت نعم
 وتقول عاصمته ترفعه ايها الناس اهلوا سبابكم عن لبس
 الزينة والبتخا في المساجد فان بني اسرائيل لم يلبسوا حتى
 لبس نساء وهم الزينة وتخيروا في المساجد رواه ابن عبد البر
 في التمهيد ويقتضي المتوضي بالحجر وقد يدل على ذلك عند ابي
 حنيفة وابي يوسف خلا فالجهد لان المتوضي اقوى حالا
 وسأ الاقوى على الاضعف لا يجوز ولها ما روى ابو داود
 والحاكم وقال على شرط الشيخين عن عمرو بن العاص قال
 اقبلت في ليلة باردة وانا في غزوة ذات السلاسل فاشغقت
 ان اغتسلت ان اهلك فتمت وصليت يا حي يا صمد
 اخبرت النبي صلى الله عليه وسلم فحكك ولم يقل شيئا وفي البخاري
 وادري عباس وهو متم ويقتضي الغسل بالما سح لان
 المسح كالغسل سواك ان على جيرة او خوف والقائم بالقاعد
 الذي يركع ويسجد وبه قال مالك والشافعي وقال محمد
 واجد واسحاق لا يقتضي القائم بالقاعد وهو القياس لان
 اقتد القائم بالقاعد ابتداء كمال الحال بنا قصها واما في الصحيحين
 عن عاصمته رضى الله عنها قالت استنكى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فدخل عليه ناس من اهل بيته يعودونه فبلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم جالسا فقبلوا بصلاته قيا ما فاشا
 اللهم ان احببوا فجلسوا فلما انصرف قال اما جعل الامام
 ليوم تب فاذا ركع فارفعوا واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالسا
 فجلسوا جلوسا ههنا ان هذا المنسوخ يا حنيفة عليه السلام
 واما بوجهه بالخرافا خرب فعله عند التعارض وهو ما في
 الصحيحين من حديث عاصمته ان النبي صلى الله عليه وسلم امر في
 مرضه الذي توفي فيه ابا بكر رضى الله عنه ان يصلي بالناس قدام

دخل أبو بكر رضي الله عنه في الصلاة وجد صلى الله عليه وسلم
 من نفسه حقة فخرج بها رجليه ورجلاه تخطان
 في الأرض فجاءه صلى الله عليه وسلم فجلس عن يساره يكره
 الله عنه فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس جالسا
 وأبو بكر قايما يعينه أبو بكر بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ويعينه الناس بصلاة أبي بكر وليس معنى هذا الحديث أن لا يكره
 كان أبا ما للناس أن الصلاة لا تقع بأحد من ولكن معناه أن
 النبي صلى الله عليه وسلم كان الإمام وهذا وقف على يساره يكره
 وأبو بكر كان يبلغ الناس فسر الرواية لا حرم في الصحيح وهي
 وأبو بكر يسمع الناس التكبير أي تكبير النبي صلى الله عليه وسلم وإذا
 كان الإمام كذلك فلو دخل أبو بكر في الصلاة معناه أراد دخوله
 أو قربه والإمام قطع الصلاة بعد شروعهما والاعتقال بالنية
 كما قال أبو الشافعي لكن يشكك بقول ابن عباس لما مرض رسول
 الله صلى الله عليه وسلم خرج وأبو بكر يصلي بالناس فقرا من حيث
 انتهى إليه أبو بكر رضي الله عنه رواه ابن ماجه وغيره فيجوز علي
 الخصوصية وأنه ليس التقدير على الإمام سيما في حق صلى
 الله عليه وسلم وذكر البرقي في المعرفة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى الظهر يوم السبت أو الأحد في مرض موته جالسا والناس خلفه
 وهي صلاة صلاتها أبا ما وعلى خلف أبي بكر الركعة الثانية صبح
 يوم الاثنين ما موافق لم نفسه وفي السنن الكبير عن عائشة
 رضي الله عنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي
 توفي فيه خلف أبي بكر قاعد قال الشافعي وغيره إن معنى هذه
 الرواية كان ذلك مرتين مرة صلى النبي صلى الله عليه وسلم وراء
 أبي بكر ومرة صلى أبو بكر وراءه **الحافظ** أن الناس خلفوا فيما
 إذا صلى الإمام جالسا فقالت طائفة يصلون قعودا أقدم الله

واحتجوا

واحتجوا بحديث عائشة رضي الله عنها وأسنوا إذا صلى جالسا
 فصلوا جلوسا أجمعون وقد فعله أربعة من الصحابة جابر
 ابن عبد الله وأبو هريرة وأسماء بنت حذافرة وقيس بن هذافرة
 أكثر أهل العلم يصلون قايما وإني أعونه في الجلوس وبه قال
 أبو حنيفة والشافعي ومن تابعهما وقالوا ينسخ ذلك الحديث
 ما قد مضى وقال محمد بن عبد الرحمن حواري القائل بالقاعد وأدعى
 أن ذلك من خصا بصد وهو لا حوط ويعتدى **المروي** من أوقاف
 محمونا وقد تبدل **المروي** لا يستأجر حالها ويستثنى من ذلك
 إذا كان الإمام مخطئا والمؤمن قايما أو قاعدا القوة حال
 القيام والقاعد على المخطئ لأن القعود مقصود كالقيام دليل
 وجوده عند القدر عليه ويعتدى المخطئ بالمعترض لما روى
 أصحاب السنن أنه ربيعة عن أبي ذر قال قال لي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كيف أنت إذا كان عليك امرأ يؤخر الصلاة
 قلت يا رسول الله فماذا أفعل قال صل الصلاة لوقتها فإن
 أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة **يعتدى** رجل يراه **أوصي**
 أما المروءة فلما روى عبد الرزاق في مصنفه عن سفیان الثوري
 عن الأعشى عن إبراهيم عن أبي معمر عن أبي سعيد قال كان
 الرجال واليسا في بني إسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تلبس
 الثيابين فتقوم عليهما فتؤاخذ خيلها فالتفت عليهن الحيض
 فكان ابن مسعود يقول أخروهن من حيث أخرهن الله
 قيل فما الثالبان قال رجل من حشيت تحتها النساء
 يتشرفن الرجال في المساجد وفي الغابة كان شيخنا الصدوق
 سليمان بن ربيعة الخمر الحبايت والنساء حبايل الشيطان فأخبر
 من حيث أخرهن الله ويجزوه المسمد رزقي قال القاعني
 أبو يزيد حيث اسم مكان ولا مكان على الرجل يجب تأخيرتها

عند إمكان الصلاة فلا يجوز الاقتداء بها وإما إمامة الصبي
فقال بعضهم يجوز اقتداء البالغ الصبي في التراوح والتواقل
المطلقة لأن كلا منهما نفل في ذاته ولو روي معارض الشروع لا يجزئ
عن أصل وصعده والمختار عدم الجواز لأن نفل البالغ مضمون يجب
تقواه بإفساده ونفل الصبي غير مضمون لا يجب تقواه بإفساده
فكان نفل البالغ أقوى من نفل الصبي ولو اقتدى صبي بصبي جاز
الصلاة بخدة وظاهر أي ولا يقتدى ظاهر والمراد به من لا عذر له
بعد وروى أي بن له عذر من سلس البول ونحوه لأن المعدور يصلي
مع الحدث حقيقة وإنما جعل حدثه حكما لعدم الحاجة إلى
إمكان نفل البالغ أقوى من نفل الصبي ولو اقتدى صبي بصبي
جاز لأن الصلاة بخدة أضعف حال من الظاهر وكذا لو نزل
عذر المعدور أثناء الصلاة لا يبيح عليها لأنه بناء القوي على
الضعيف وفي المسئلة خلاف الشافعي وروى ولو اقتدى
معدور بمعدور وإن اتخذ عذرها جاز وإن اختلف لا يجوز
ولا قارى بأبي وهو من لا يحسن أية لقوة حال القاري وكذا
أبي جاز من لعذر أبي على الترخية بخلافه في اللفظ فوق
إماما ولا بأس بجار ولا غير يوحى بحذف الهمزة تخفيفا كما في
أطف سر جك وإنما لا يجوز اقتداءوها لقوة حالها على حال
العارك والحوي ولا عذر من يتنفل ويعد قال مالك وأحمد وأخبار
الشافعي اقتداه به لما في الصحيحين من حديث جابر أن
معاذا كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشا الأجرة
ثم رجع إلى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة ولفظ الجار كصلي
بهم الصلاة المكتوبة ولما في الصحيحين من حديث أنس رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا جعل الإمام ليومئذ به فلا
تختلفوا عليه ولو جاز اقتداء المقتصرين بالتنفل لما شُرِعَ صلاة

الحوف

الحوف مع المنافي بل كان الإمام يصلي بكل طائفة صلاة كاملة
واجيب عن حديث معاذا بأن النبي صلى الله عليه وسلم
بأخبارنا في جاز أن معاذا كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم بنية النفل ليتعلم منه سنة الصلاة وتبرك بالصلاة خلفه
ثم يأتي قومه فيصلي بهم الفرض ومع وجود احتمال أنهم لم يستدوا
ومن المعلوم أن حمل فعل الصحابي على الوجه المتفق عليه أولى
من جملة على المختلف عليه وروى أحمد في مسنده أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لمعاذا ما إن تصلي معي وأما إن تخلف عن
قولك ومعناه أما إن تصلي الفرض معي ولا تصلي بهم وأما إن تصلي
مع الفرض حتى لا يتطروك قال ابن تيمية في المنتقى وهو من
أكابر أئمة فيه دلالة منع اقتداء المقتصرين بالتنفل لأنه يدل
على أنه متى صلى بعد انتهت إمامته أي للتقسيم الحاصل
وبالاجتماع لا يمنع إمامته لصلاة النفل معه فعلم أن الذي كان
يصلي معاذا مع النبي صلى الله عليه وسلم نفل وفرض عطف
على يتنفل أي ولا يقتدى بمقتصرين بمقتصرين فرضا حرمان
الاقتداء شركته في الترخية المبرورة بالنية وبواقعة في الأفعال
البدنية ولما روي أصحاب السنن عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إمامة فمنا والمؤذنون أما
اللهم ارشد الأمة واعف للمؤذنين **والصاحب العزيز**
معنى الصمان الحفظ والرعاية فمعنى الحديث وإني أعلم أن الإمام
حافظ ومبراع الصلاة من اقتدى به حدثه وفساده أو توضيحه
الله يسره فساد صلاة الإمام إلى صلاة المأمور عنه نا وحمله
مالك والشافعي تبع له في صورة الموافقة في الفساد والصححة
لقوله عليه السلام أنا جعل الإمام ليومئذ به أي لموافق في أفعاله
وتباعد فيها وفيما عدا ذلك صلاة كل منهما في الصحة والفساد

مضافه الى اجتماع شرائطها واركانه وعدد اجزاءها ولنا ظاهر
 قوله عليه السلام ما رواه ابو داود والترمذي وانما
 يكون صلاتا اذا تضمنت صلاته صلاة المقتدى ليجمع بصحتها
 وتعينه بعينها دها فيكون اتحاد الصلاتين شرطا في صحة الاقتدا
 الا ما فيه بنا لا خوف على المقتدى كافتدائه المتفضل بالمقتدرين
 على لا يخفى وصرح ما رواه عبد الرزاق في تصدق ان عليا
 رضي الله عنه صلى بالناس وهو جنب او على غير وضوء فاعاد
 وادبرهم ان يعيدوا وان عمر رضي الله عنه صلى بالناس وهو
 جنب فاعاد ولم يعيد الناس فقال له علي قد كان ينبغي لمن
 صلى معك ان يعيد فزجروا الى قول علي رضي الله عنه قال القاسم
 وقال ابن مسعود مثل قول علي وقد روى البيهقي والدارقطني
 عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى بالناس وهو جنب فاعاد واعاد واو الحديث مرسل
 والراوى غير سعيد ابو جابر البياضي ضعيف وتعينه
 اقتدا مسبوقة بغيره مطلقا اعني سواء كان مثله او لاحقا
 او اما وكذا بعكسه بان يقتدى العبد بالله في حكم
 المقتدى من وجد وصيه خلافا للشافعي واجاز الشافعي
 العضا خلف الامام مع الكراهة لهذا ولواقته بل ما مر
 في المسجد عن بعد يصح اذا لم يشهد عليه حال امامه لان المسجد
 مع تباعد اطرافه كبقعة واحدة ولو كان سطح داره
 بجنب المسجد لم يصح لا خلافا في المكان الا اذا كان على راس
 الحائط وفي الخلاصة ولو كان على دار خارج المسجد متصلا
 بالمسجد محورا لاقتدا لكن بشرط اتصال الصفوف لان اتصال
 الصفوف نصير كبقعة واحدة ولو كان على الطريق واحد
 لم يثبت الاتصال ولو كان ثلاث ثلث ثبت لان الثلاث تجمع جميع

ولو كان اثنتان قال محمد حكما حكما الواحد وقال ابو يوسف حكما
 حكم الثلاث والله اعلم والاما ^{لا يطول} اي الصلاة باطالة
 القراءة ومحوها لما في الصحيحين من حديث اي تهريرة رضي
 الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم للناس
 فليخفف فان فيه الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه
 فليطول ما شاء وفي لفظ مسلم الصغير والكبير والضعيف
 والمريض وذا الحاجة ولقول ابن مسعود انما يضار به خارجا
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني اذا كاد ان
 الصلاة مما يطول بنا فلا اقل قال فاربب النبي صلى الله عليه وسلم
 في حوطة اشد غضبا من يومئذ فقال يا ايها الناس ان
 كنتم مسقرين من صلى بالناس فليخفف فان فيه الكبير والضعيف
 وذا الحاجة رواه الشيخان وفي لفظ البخاري والمريض
 ولقول عثمان بن ابي العاص حرما بعد الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا اجتمعت قوما فاحف بهم الصلاة وفي لفظ امر
 قومك فمن امر قوما فليخفف فان فيه الكبير وان فيه الضعيف
 وان فيه المريض وان فيه ذاك الحاجة واذا صلى احدكم
 وحده فليصل كيف شاء رواه مسلم ويعقبة معاذ وقول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تريد ان تكون فتانا
 يا معاذ اذا اجتمعت بالناس فاقرأ بالسنة وفيماها وسبح
 اسم ربك الاعلى واقرأ باسم ربك والليل اذا بعثني رواه الشيخان
 وفي لفظ مسلم فافتح سورة البقرة فاحرف رجل فسلم
 ثم صلى وحده وانصرف الحديث وفي لفظ لا يولد يا معاذ
 ما تكن فتانا فانه يصلي وراى الكبير والضعيف وذا الحاجة
 والمسافر ولا يطيل قراءة الركعة الاولى على قراءة الركعة الثانية
 الا في صلاة النبي لا في وقت غفلة فيطال الركعة الاولى

ليس ركنها من ادبها في حضور الجماعة ولا اعتبار في الزيادة
 والنقصان بما دون ثلاث ايام بعد ما كان الاحتراز عنه
 وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله واما عند محمد
 فيسحب تطويل الركعة الاولى من الصلوات كلها لما في الصحيحين
 من حديث ابي قتادة واللفظ الذي روي ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يقول في الركعتين الاولىين بغاكتك
 الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخرتين بغاكتك الكتاب
 ويطول في الركعة الاولى ما لا يقول في الثانية وهكذا
 في الصحيح واجيب بان الحديث محمول على الاطالة
 بالنسبة الى ركعة واحدة في الغزاة وما في النوافل
 فاطالة الثانية عن ركعة واحدة وهو الموضع الواحد بالغا
 كان او جيبا على عبيد آي سيحبت ان تقف عن يمين الامام وسأول
 له عند ابي حنيفة وابي يوسف ووافعنا اقتناع رجل
 بارا غفرت الامام عند محمد لما روي الجماعة عن كريب بن ابي
 عباس قال بت عند خالتي بموتة فقام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلي من الليل ففقت عن يسار واخلدت
 بعيني فادارني من وراه فاقامني عن يمينه فصليت معه
 وفي رواية تجعلني عن يمينه وفي اخرى واخذ راسي من وراي
 وفي رواية بيدي او عقدي وفيد دالة على ان اقل الجماعة
 في غير الجمعة واحد ويؤيده قوله عليه السلام ان انسان جماعة
 فما قومها رهاه ابن ماجة ويعقوب الموم ^{الراية} على الواحد
 خلفه اي خلف الامام ما روي لجماعة الا ابن ماجة عن مالك
 ابن انس عن اسحاق بن ابي عبد الله بن طلحة عن انس بن
 مالك ان جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لطعام وصفت فاكل منه ثم قال قوموا فلا فصل لكم قال

انس ففقت الى حصيل لثاقه اسود من طول ما لبس فنفضته
 بما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت انا واليتم
 وراه والعجوز من وراينا فعلى ثاكرين واليتم هو ضمرة
 ابن سعد الجعفي مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم لثاقه
 ولا يبيد صجته وعن ابي يوسف يقوم الامام بين الاثنين لما
 روي مسلم عن ابن مسعود انه صلى بعلقة والاسود فقام
 بينهما فلما الاثر دليل الا باحة والخبر دليل الا فضيلة لقول
 جابر قال النبي صلى الله عليه وسلم ففقت عن يسار فاحذ بيدي
 فادارني حتى اقامني عن يمينه ثم جاب جابر بن جابر فقام عن
 يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحذ بايدينا جميعا ثم
 فرقعنا حتى اقامنا خلفه ففقت عن حديث طويل في اخر مسلم
 هذا ولومع مرقوعا ما روي عن ابن مسعود وابي يوسف كل
 على بيان الجواز وعلى عذر كضيق المكان ^{وصيف الرجال} على
 قدر مراتبهم ثم الصبيان ثم الكهنة وفي نسخة الخنثى بفتح الخاء
 جمع خنثى بالهمزة كالحبال جمع حبل ^{ثم النساء} لما روي مسلم عن
 عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليبي منكم اولوا الهلام والهي ثم الذين يديهم ثم الذين يديهم
 وفي رواية ثلاثا والاحلام جمع حلم وهو ما يراه النائم كمن
 هناك عن البزوخ لا لله سبيده والهي لهم النون جمع لحيه بضم
 الهاء والعقل شئ به لا نهى عن المناهي ويعقل ما حبه عن
 ارتكابها وتقول ابي مالك الاسعوي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى فقام الرجال بيوتهم واقام الصبيان خلفه ذلك واقام
 النساء خلف ذلك رواه ابن ابي شيبة في مصنفه وفي مسند
 البخاري بن ابي اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الصلاة ثم
 يجعل الرجال قدام العلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان

فان حادثته انثى عاقلة مشتبهة في الحال او في الماضي لندخل
 العجز اجنبية منه كانت او قرينة له او زوجته بكلمها او بعضها
 بان كان احدهما على لده كان والاخر على الارض وحادي عضو
 منه عضوا منها في صلاة مطلقه ذات ركوع وسجود او بدلتها
 وهو الايمان مشترك في تحريمه وادانته صلى الله عليه وسلم اعلم ان
 المدرك وهو الذي اتى بالصلاة جميعها مع الامام بان تحريره
 على تحريمه الامام واداه على اداه واللاحق وهو الذي
 فاته من اخر الصلاة بسبب نوم او سبق حدث بان تحريره
 على تحريمه الامام حقيقته واداه فيما يقضي على ادائه نقدرا
 لا انه التزم بتابعته في اول الصلاة بالتحريم ولهذا لا يقرأ فيما
 يقضيه ولا يسجد سهو منه وتقبل صلواته بتبدل اجتهاده
 في القبلة والمسبوق وهو الذي فاته الامام اول الصلاة
 بان تحريره على تحريمه الامام وليس بانبا اذ انما يقضيه على
 ادائه بل هو مفرد فيه ولهذا يقرأ فيه ويسجد لله وهو
 يتقبل صلواته بتبدل اجتهاده في القبلة وفي المحيط رجل وامرأة
 قاما يقضيان ما سبقا له فتجاذبا فسدت صلواته لا بها لاحقا
 واللاحق بمنزلة المحلى خلف الامام وانما تقصد صلاة الرجل
 بالمجاذاة دون صلاة المرأة لتركه التقدير الذي امر به فيما رؤياه
 عن ابن مسعود وهو اخبر عن من حيث اخبر عن الله لا بد
 المخاطب بهاد وند وما في حديث السنن السابق من انه صنف
 هو والتميم والابن صلى الله عليه وسلم والعجز من وراءها
 ولو ان المجاذات فسد ما تأخرت العجز عنهما لان الانفراد
 خلف الصف مكروه وهذا اوجده الاستحسان وفيه بحسب
 ظاهرا فالظاهر ان افرادها البيان الافضل وحسينه لا يكون
 مكروها في حقا قنائل واما عند مالك والشافعي رحمهما الله

فلم

فلم تقصد صلواته ايضا وهو القياس اعتبارا بصلواتها حيث
 لم تقصد ان المجاذاة تقوم بهما ولو كانت علته الفساد وهي
 قائمة بهما لان الحكم وهو الفساد ثانيا في جهتها اذ استويا في
 العلة يقتضي الاستواء في العلول ولما لم تقصد صلواتها دلالة
 ليست بفسدة لصلواته واما مجاذاة الامر فصرح الحل بعدم
 افسادها الامن شد ولا يمتنع له في الرواية لما مر حوانه
 ولا في الدراية لم يفرحهم بان الفساد في المرأة غير معلول لعموم
 بل هو لترك فرض المخامر وليس هذا في الصبي ان يولي امامتها
 اذا اتممت مجاذية لانه يبرز من الفساد من جهتها ولا بد له
 من التزانه كالمقضى لا بد له من بيته الاقتداء لما لزمه الفساد
 من جهة ايامه والاصلاح وان لم يوافق الامام امامتها لا تقصد
 صلواته بل تقصد صلواتها لا يملك بيع اقتداؤها فلم تكن قراءة
 الامام قراءة لها فبقي صلواتها بلا قراءة ولم يشترط زفر
 بنية امامتها مطلقا ويشترط في المجاذاة ان لا يكون بينهما حائل
 ولا فرجة وادنى الحائل في الطول مثل مخرج الرجل او مقدمته
 لا نأدنى احوال الصلاة القعود فقد رنا الحائل به وهو قد
 ذراع بغط اصبع وادنى الفرجة ما يغور فيه شخص وفي
 النوازل فوفر صلواتا على ظم ظلة في المسجد وقد اتممت بها
 لا تجزى صلواتهم لا تدخل بينهم وبين الامام ضعف النساء فرفع
 اقتداهم وان كان مجذبا بهم ومن ختمت بها اجرا هو لا ليس
 بينهم وبين الامام وسما بينهم وبين حائل وهو ارتفاع المكان
 فلا تحقق المجاذاة كما لو كان بينهما حائط وفي الغاية ويشترط
 ان يكون جهتها واحدة ولا يقنونا ختلاف جهتها الا في البيعة
 مظلمة او الكعبة اى داخلها او حولها ويشترط ان تكون المجاذاة
 في ركن كامل واما قول صاحب الجهادية لقوله عليه السلام اخره

من حيث اخرج من الله فغير معروف رفعة واعرب منه انه جعل
 من النساء هير وهذا خلاف ما عليه الجماهير والحاصل
 انه لا يصح رفعه لكنه ثبت عن ابن مسعود وقتاده
 الطبراني حديثنا اسحاق بن ابراهيم عن عبد الرزاق عن الثوري
 عن ابي عمير عن ابراهيم عن ابي عمر عن ابن مسعود قال كان
 الرجال والنساء في بني اسرائيل يصلون جميعا وكانت المرأة اذا
 كان لها الحبل تدس القابض لتطول بها حليها فالتقى الله
 عليهن الكيف وكان ابن مسعود يقول اخذهن كما اخذهن الله
 قلنا لا ابراهيم ما قالها قال قباقبان من خشب واسحاق بن
 ابراهيم هذا هو الذي روى ابن مسعود عن النبي عن الشيخين الزيدي
 وقد قال يحيى الدين بن دقيق العيد انه حديث صحيح والحديث
 مع كونه موقوفا لا دلالة فيه الا على استعجاب تاجر هن
 عن الرجال كتابا عن الاطفال وفق ما ثبت في الحديث المرفوعة
 وعلى تسليم ان الامر للوجوب بنا على انه في حكم المرفوع فلا دلالة
 فيه على اطال الصلاة حال المجاذاة **فصل**
 فصل في سبب حدث اي جعل منه بدون اختياره ويسمي
 الحدث السماوي توفيا لا توقع وانما تلك الصلاة بانها
 وفيه اشارة الى ان المراد بالحدث الموجب للوضوء دون
 الغسل اذ لا يصح البناء فيه كما سمي في قوله بعد التشهد اي
 قبل خروجه من الصلاة وقال مالك والنسائي في رحمهما الله
 يستأنف الصلاة لان الحدث بنا فيها والاختراق من الصلاة
 اللازم من الذهاب الى الوضوء عن القبلة غالبا لعسرها
 وصار كالحدث العبد لنا ما روى ابن ماجه عن ابن ابي مليكة عن
 عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من اصابه في اوقلس او مذي فليصرف وليس وضوءه ليأت

على

على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم وروى ابن ابي شيبة نحوه موقوفا
 على جماعة من الصحابة منهم الصديق والعارف والمرقني
 وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم والعلين خروج شي
 بسبب جثا او سعلته فان قيل قال الدارقطني يروونه
 عن ابن مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وهو الصحيح
 اجيب بان المرسل حمزة عندنا وعند الجمهور كما تقر في
 موضع من اصول وقياس الحديث السماوي على الحديث
 العبد لا يصح لان الاول فيه بلوى فيجعل المكلف به معدورا
 بخلاف الثاني واما جواز بنا من سببه الحدث بعد التشهد
 او الفقد قد راى التمشيد فعند ابي حنيفة ووجهه ان خرج
 المصلي بصفه فرض عنده فحصل هذا العارض في هذه
 الحالة كحصوله في وسط الصلاة واما عندنا فبالعقود قد
 التمشيد تمت صلاته فحصل هذا العارض حينئذ كحصوله
 بعد السلام **والاستيناف افضل** لان فيه تحررا عن شهدة
 الخلاف الواجب كما قال مالك والنسائي وهو القياس
 لوجود المنا في بشرط الصلاة وهو الطهارة ووجود المسر
 بدون الشرط محال ويعينه قوله عليه السلام اذا نسأ
 احكم في الصلاة فليصرف فليصرف ما ولي بعد صلاته رواه
 ابوداود والترمذي والنسائي وقوله اذا رعى احكم في
 صلاته فليغسل عند المذي فليصرف وقوله وليستقبل جهات
 رواه الطبراني وغيره **واجيب** بان في سند كل منهما
 ضعيفا وروى ابوداود وابن ماجه عن هشام بن عروة
 عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا صلى احكم فاحدث فليأخذ بالغير
 ثم يسير وروى الدارقطني ايضا عن عاصم بن حمزة والحارث

عن علي قال اذا امر الرجل فوجد العود في بطنه ورميا او رعاقا
او قبا فليضع ثوبه على انفه وليأخذ بيد رجل من القوم
فليقدمه الحديث ضعيف ايضا وثقة مران الحارث كذا اب
وعاظم فيه بعض شئ ويزاد الدارقطني ايضا من روع وضع اليد
على الانف حين الانصراف فقط وهو ضعيف ايضا الحاصل
انه لم يصح في هذا الباب شئ عن النبي صلى الله عليه وسلم واما
قول صاحب الهداية انه عليه السلام قال اذا صلى احدكم فقا
او عرف فليضع يده على فميه وليقعد من لم يسبق بشئ فقول
من لم يسبق بشئ غير معروف في كتب الحديث لكن ذكر اصحابنا
ان الامور لا ما وان يقعد من كان لا يدا قدر على تمام الصلاة وذكر
القاضي ابو العباس عن امار الحرمين في النهاية عن العزالي في
البيضاوي ان حديث من قا او عرف او امدى في الصلاة فليضع يده
فليتوضا وليبين على صلاته ما لم يتكلم في كتب الصحاح وهو وهم
سما وعذرهما انها لا تعرف بالحديث لهما لا يبالى بها من اهل
هذا الشأن فاسد المستعان **الامار** في حقيقته يستخلف
لما روى الشيخان عن سهل بن سعد ان ابا بكر رضي الله عنه
صلى بالناس لعقبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في اصلاحه
بين الطائفتين من الانصار ثم رجع النبي صلى الله عليه وسلم
في انما الصلاة فنقد مرويا في ابو بكر واليوم ابر رسول الله
صلى الله عليه وسلم في بقية الصلاة كذا ذكره الكشي وفيه نظر
ولعله اراد انه لا دليل للاستخلاف في الجملة وان كان مختصا به
صلى الله عليه وسلم لما تقدم من روى البيهقي وغيره ان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه لما طعن ابو لولة وهو في الصلاة استخلف
عبد الرحمن بن عوف واستخلف علي رضي الله عنه حين رجع
واجمع الصحابة على عكس الاستخلاف وكيفية استخلافه

ما بينه بقوله **يجزأ** في مكانه وثيا خر محد وديا واصغاده
في النقد يوهما انه قد رجع ليقطع عنه الطمون ويرفع عنه
ما يوجب الحياء المانع من البناء ويستخلف بالكلام فلو تكلم
بطلت صلاته وفي معراج الدراية اتفق الروايات على ان
الخلعة لا يجزأ اما ما لم يوا الامامة ثم يتوضا وسم الصلاة
ثم اي حيث توجهنا ان لم يكن تقليد للنبي وبعود الى مكان صلاته
لمنع الصلاة بوجاهة في مكان واحد كما تقدم كالمسجد كالات
المسجد الذي سبقه الحدث يتم الصلاة في مكان وصوبه او يعود
الى مكان الصلاة والعود اجمد وبقا قال الكرخي وقيل لا اذا
حيث الوضوء افضل وفي نوادر ابن سماعه ان العود بنفسه كان
شئ بلا حاجة وانما يتخير الامام الذي سبقه الحدث بين ان
يتم حيث توجهنا او يعود وان فرغ امامه وهو الخليفة والامام
اي وان لم يفرغ امامه عاد وان خلف خلفه وكذا المعتدي
ان فرغ امامه يتم حيث توجهنا او يعود وان لم يفرغ امامه فعليه
ان يعود ولو صلى كل من الامام الاول والمعتدي في موضع
لا ان الوقت اوجب عليه وقدر في موضع لا يصح اقامة اوجه فيه
ولا يجوز انفراد المعتدي لان الانفراد في موضع الاقامة مستند
للمصلاة وفي شرح الطحاوي يشغل او لا يقضي ما سبقه الامام
في حاله استغاله بالوضوء بغير قراءة ثم يقضي اخر صلاته
ولو تابع الامام جاز ويقضي ما فات مع الامام بعد تسليمه لان
ترتيب افعال الصلاة واجب عنه بالشرط خلافا لغيره
وما لك والشافعي ولما ان المسبوق يبدأ بما ادرك ويؤخر ما فات
ويبني ترك الترتيب لان الذي فات هو الاول ولو كان تركا لما جاز
له تركه لعدم الجماعة ولو جاز المصلي او اعني عليه او احتل بات
ناروا ما ينقض الوضوء فاحتمل او تفكر او سببوه فاحتمل

او لم يفتد عدا كان او سهوا او احدث محمد في اثناء الصلاة قبل قعوده
 قدر التشهد او اصابه بول كثير اى بالغ من الصلاة او سبغ
 فسال الدراوطني انما احدث بان جناح شئ من الغنم
 قطن انه رجع من المسجد او جاوز الصفوف خارج
 الى خارج المسجد سواء كان في المعبر او غيرها ولو تعدد قدومه
 فاخذ ستره فان لم يكن ستره فعدت الصفوف خلفه وان
 كان منفردا لموضع سجوده من كل جانب ثم ظهر ظهره
 فسدت صلاته ولو لم يخرج من المسجد فلم يجاوز الصفوف
 بني وعن محمد لا يسي وبعد التشهد اى بعد قعوده قدر التشهد
 ان غل الا حمارا يابها كحدث عدا وان كان بعد حدوث
 سيما وي كتمته وان بطل بها وضوء تمت صلاة الإمام
 ونفسد صلاة المسبوق اما ما من صلاة الإمام فلا تعذر
 البناء لوجود القاطع ولا إعادة عليه لأنه لم يبق عليه شئ من
 اركان الصلاة واما فساد صلاة المسبوق فعند اى حنيقة
 وقالا لا يفسد لان صلاة الإمام لم تقصد وصلاة المقتدى بنية
 عليها وليدان التهمة معسدة لغير الذي لا يفتد من صلاة
 الا تارة فتنفسد مثله من صلاة المأمور لان الإمام لا يحتاج
 الى البناء والمسبوق يحتاج اليه لبقا الغرابين وفساد ذلك
 الجرح لا يبعد من بناء ما بقي عليه لان المبنى على القاسد فاسد فلهذا
 الاستيناف بخلاف السلام لأنه محل لا يفسد ولهذا لا يفتد
 به شرط الصلاة وهو الطهارة فاذا اصابه جرح لم يفسده
 فلم يؤثر ذلك في حكم المسبوق ولكنه يقطع في اوله ثم اعلم انه
 لو سبق المصلي حدث بعد قراءة التشهد جازت صلاته عندنا
 ناقصة فيجب اعادة ما ناقضها وجوب اعادةها فلو ترك
 واجبا لا يمكن استدراكه وحده واما جوارها فلا يتأثر

بغيرها

بغيرها واما صل ما قدما من قوله عليه السلام وادافني
 الإمام الصلاة وقد في حدث قبل ان يتكلم فقد تمت صلاته
 ومن كان خلفه من اتم الصلاة رواه ابو داود والترمذي
 وما في الحلية لا ينعى وعن ابن عباس ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان اذا فرغ من التشهد اقبل علينا بوجهه
 وقال من احلث حدثا بعد ما يفرغ من التشهد فقد تمت
 صلاته وما في مصنف ابن ابي شيبة عن علي بن ابي حمزة
 قال اذا جلس الإمام في الرابعة ثم احدث فقد تمت صلاته
 فليتم حيث شاء ورأى في رواية قدر التشهد عن عطاء كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من احدى صلاته قدر
 التشهد اقبل على الناس بوجهه وذلك قبل ان يركل التسليم
 رواه البيهقي وان وجد بغيره المجهول هنا اى بعد التشهد
 روية المقيم المانع قدرته على استعمال وضوءه وهو باقى الفروع
 الملقبة بالثاني عشرة وهو انقضاء مدة المسح وترع الخفين
 بعمل يسير وسقوط الجيرة عن برة وتعلم اى قدر فرض القراءة
 بان تذكر بعد نسيان او حفظ لمجرد السماع لان التعلم على خلاف
 هاتين الصورتين على كثير وجود عاريا بغير عورتته ولو
 عارية وقدرة توضع في الركوع والسجود وتذكر بعد قايته
 عليه او على امامه وفي الوقت سبعة ويكون كل صاحب رتبة
 واستحلال اى وطلوع الشمس في الغرود حول وقت العصر في
 الجمعة وخروج وقت المندور على المستحاضة ومن عفاها
 فسدت الصلاة في هذه الصور وما في معناها بان يصلي
 في ثوب خشن فيجد ما يفسد به عند اى حنيقة لغرضية
 الخروج لصنع اى صنع المصلي عنده ولم يوجد لان الصلاة
 ذات تحريم وتحليل فلا يجزى بها الا بالصنع كالحل لا عندهما

لعدم فرضية الخروج بالصنيع عندها وهو الاظهر لحديث ابن
مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد نمت فلا تكن هـ
ولا طلاق ما سلفناه ولد لا يتد لا بها اذا لم يقصد مع لقده
فالوا ان لا يقصد عنده وقاب الكرخي لا خلاف بين
احكامنا ان الخروج من الصلاة بفعل المصلي ليس بفرض ولا
نقض فيه عن ابي حنيفة رحمه الله وانما اخذه ابو سعيد
البردي عن من قوله يقصد الصلاة في هذه المسائل فقال
ان الصلاة لا يقصد الا بترك فرض ولم يبق في هذه الصور
الا الخروج بالصنيع قال الكرخي هذا غلط لم يترك فرضا
لا حنفي بما هو قربة وهو السلام ولما لم يحقق علمنا انه ليس
بفرض قال ولما قال ابو حنيفة بطلان الصلاة في هذه
المسائل فقال ان الصلاة لا يقصد الا بترك فرض ولم يبق
في هذه الصور الا الخروج بالصنيع قال الكرخي هذا غلط
وانما قال ابو حنيفة بطلان الصلاة في هذه المسائل ان
ما يعبر الصلاة في انما يعبرها في اخرها كنية الاقاسمة
واقية المسافر بالمقيم كني وقد بقي عليه واجب وهو السلام
او هو اخرها داخل فيها فصل فيما يقصد الصلاة
وما يكره فيها يقصد بها الكلام اي ولو كان كلمة من كلام الناس
طلقا الى عمد اكان او جهلا او خطا او نسيانا او سهوا ليس ا
كان الكلام وكثيرا انما كان المصلي او يقطآن وصور والاداء
خطا بان قصد القراءة او التسبيح في غير ما سانه كلام
الناس والكلام نسيانا بان قصد كلام الناس ناسيا انه
في الصلاة وقال مالك لا يقصد بها الكلام ناسيا ولا الكلام
عدا اصلاح الصلاة اذا لم يتبين امامه انه يد وقال الشافعي
لا يقصد بها كلام الناس والمحطى الا اذا طال ويعرف الطول

بالعرف

بالعرف وكذا الجاهل بجمعيه وانكره لقوله عليه السلام ان الله
وضع عن ائني الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه رواه
ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما والمراد
ومنع الحكم اذها يوجد ان حسبا والمخلف في خبره محال
والحكم نوعان حكم الدنيا وهو الفساد وحكم العقب وهو
الائم وسمى الحكم بيسلمها فبيننا ولها لنا ما رواه مسلم من
حديث معاوية بن الحكم السلمي قال بيانا انا صلى مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذ عطس رجل من القوم فقلت لدرجك
الله جزا في القوم يا بصار وهو تغلث الكرامة ما شاكم تنظرون
الى فجعلوا يضربون بأيديهم على اذانهم فمما رايتهم يصمتون في
سكت فلما صلى النبي صلى الله عليه وسلم دعا الى قبايى هو واني
ماريت معلما فقلده وما بعده احسن تعلما منه فوالله ما ضربتني
ولا شتمتني ثم قال ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من
كلام الناس انما هي وفي رواية انما هو التسبيح والتكبير
وقراءة القرآن وفي لفظ للطبراني في معجمه ان صلاة التامة محل
فيها شيء من كلام الناس وخارجا عن محل ولا يصلح في الصلاة
فيما سرتة يقصد بها ويعبده قوله صلى الله عليه وسلم
المكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء رواه الدارقطني
فان قيل الكلام الواقع من معاوية عمد ومطلوبكم الملام مطلقا
يقصد الصلاة اجيب بان العبرة بحوزة اللفظ وهو
قوله عليه السلام ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من
كلام الناس لا بخصوص السبب وهو الكلام الممدون الذي
يستدل به على الحكم هو اللفظ لا السبب وحديث ذي اليمين
منسوخ بما روينا الا ترى ان حديث ذي اليمين وقع فيه
كلام كثير عمد او اما حديث ان الله وضع فاما جماع على ان

مرفع الاثم مراد فلا يباد غيره والامر بتعجيله وفي المحيط لو عطس
 او تجسسا فحصل منه كلامي لغو لا تقصد لتعذر الا احتراز عنه
 واما قوله صلى الله عليه وسلم ان المني في الصلاة فليقلعها فانما
 فيه موافقة حاله في عمومها فيجوز كونه قبل تحريم الكلام
 في الصلاة فلا يعارض قوله عليه السلام ان من صلاته
 هذه الحديث وقوله فامرنا بالتسكوت وكفينا عن الكلام
 وكفه من الاهاديث كذا ذكره بعض علمائنا وفيه بحث
 اذ جملة كلامه مضمون كلامه ليس سبحانه وبيناه على غناه
 وهو قوله وما كان الله ليعذبهم وانت فهم بهذا دعاه
 وما حات طبق الايات القرآنية والواردات الفرقانية
 وقد خالف في القرآن فليست من الكلمات الاحكامية وتبين
 السلام في الصلاة اذ السلام على انسان معصية عما كان
 او خطا نص عليه في المحيط وقاضي خان وفي الخلاصة لو
 اراد السلام على حد فقال السلام فقصده وسكت فسدت
 صلاته عدا فتدبر بان السلام سهو او غير مقصد وذلك
 ان السلام ذكره تشبها على خطاب فاعتبر في حاله العمد
 بكونه خطابا للناس فاقصد الصلاة وفي غير حاله
 العمد بكونه ذكرا فاجعل عموا وتوضيحه ان السلام من
 اذ كان الصلاة اذ المحدث يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم
 وعلى عباد الله الصالحين وهو من اسماء الله تعالى وانما اخذ
 حكم الكلام بكاف الخطاب وانما يتحقق معنى الخطاب فيه عند
 القصد فاعتبرناه ذكرنا عند النسيان وكلاما عند التقيد
 عملا بالنسبهم وقيل ان كان على ظن ان الصلاة تامة
 فغير مقصد وان كان تاسيا للصلاة فمقصد ووجه اي
 رد السلام ليس بان كان او سهوا لان رد السلام سؤا

قال

قال عليك السلام والسلام عليك ليس من الاذكار بل هو
 كلام وخطاب والكل مقصد عما كان او سهوا وفي الخبر
 ولو سلم انسان على مصلي فاشارة الى رد السلام برأيه او
 بيده او باصبعه لا تقصد الصلاة ولو طلب انسان من المصلي
 شيئا فامر برأيه او بيده بلا او بنعم لا تقصد الصلاة
 ومثل ذلك في خلاصة الفتاوى وكذا في شرح الكفر عن الغاية
 وذكر صاحب المجمع رد السلام باليد في مقصودات الصلاة
 وفي الخلاصة ان في الرد بالراس او باليد تقصد الصلاة
 وفي مواهب الرحمن رد السلام بيده تكروه في الصلاة
 ويقصد بها الا بين وجوده مما لا ينفك كالتأوه والتأفف
 والنفي المسموع الا اذا كان مريضا لا يملك نفسه عن الاثن
 والتأوه لان ينيده حينئذ كالعطاس والجشأ اذا حصل
 بها حروف ويقصد بها البكا بصوت الا لا حرفة
 هذا فتدبر في هذه المسئلة والتي قبلها والحاصل ان نحو
 الا بين والبكا بصوت ان كان لغويا لا يخرق بان كان لوجه
 او مصيبة تقصد الصلاة لان فيه اظهار التأسف والخرج
 فصار كانه قال اعيوني وان كان لا يرا حرفة بان كان
 لحوق او رجاء لا يقصد لانه كالدعاء والتساردي ابوداود
 عن مطرف عن ابيه قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
 وفي صوته اذ كان زيرا الرحمن بين البكا وفي البخاري
 قال عبد الله بن مسعود سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 في اخر الصلوة يقرأ انما اشكوا بشي وحزني الى الله يقال
 بشي الباكي بشي اذا غص يا يكا في حلقه من غير انتخاب
 اي بنفسه يتدبر ويقصد بها التخرج حصل به حروف الا
 بعد بان كان مضطرا اليه لعدم مكان الاحتراز عنه

1114

لا امر الاخر فلا بأس وان كان صو

وتو

حينئذ ولو تخرج المصلي لخصمين موته لا تقصد صلاته قاله
خواهر زاده ويفسد هاتشيت عاظم بان قال لدرجك
انه لا يقع في خطاب الناس فصار ككلهم وقد سبق
الحديث الدال عليه صريحا ويفسد هاتشيت جواب الكلام سواء
كان خيرا او غيره ولو كان الجواب بالذكر نحو ان يقول الحمد
له جوابا لمن اخبره بما يسره او لا حول ولا قوة الا بالله
جوابا لمن اخبره بما يسره او سبحان الله جوابا لمن اخبره
بما يتعجب منه او انا الله وانا الله وانا الله اجعون جوابا لمن اخبر
بموت احد او الله الله جوابا لمن قال له هل مع الله الاخر
وفي المسئلة خلاف ابي يوسف وانا ان لم يرد جوابه وادار
به اعلام الله في الصلاة لم يقصد بها ٢٠ جماع ويقصد بها
الفح اي فتح المصلي على قاري مصلا او غير مصلا الا ما مر
لان الفح على غير امامه تعلم من غير عمر وتره فكان ككلام الناس
وفي المحيط ولو فتح على غير امامه يقصد بها اذا عني به التلاوة
دون التعليل وفي مسئلة المصلي وان فتح على امامه بعد ما قرأه
ما يجوز به الصلاة او بعد ما تحول الى اية اخرى يقصد بالصحيح
انها لا يقصد ولو قبل اخذ منه الامام يقصد صلاته والصحيح
عدمه وفي المصل والجامع الصغير اذا فتح المأمور امامه
تجوز الصلاة مطلقا لان الفح عمل يسير وتلاوة خفيفة
ثم اذا فتح المأمور على امامه بنوى الفح وقال بعض المشايخ
القرآن والصحيح الاول لان الفح مرخص فيه وقراءة المأمور
مهي عنها وينبغي التفتي ان لا يعمل بالفح وبلا ما وان لا يلجئ
اليه بل ان قرأه في الفرض يركع وان لم يقرأه يتكلم ولو قيل
الامام من فاتح غير داخل بعد في الصلاة بتطل صلاة الكل
وانا جاز الفح على امامه لقول ابي عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم

صلى صلاة فقرائها فليس عليه فلما انصرف قال لا ياصلت
معنا قال نعم قالت فما منعك رواه ابو داود ولقول علي كرم
الله وجهه اذا استطعتم الامام فاطمعوه وهو علم اعاب
مستحق للملامة حيث اوجب الى الفح ويقصد بها القراءة
من مصحف وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بكونه قراة
المصلي من المصحف ولا يقصد صلاته لان القراءة عبادة والنظر
في المصحف عبادة اخرى انضت اليها لكن يكره لانه فعل اهل
الكتاب وله ان حملد وتقليب اوراقه والنظر فيه عمل كثير فعلى
هذه لو كان موضوعا بين يديه على شيء ولم يحمله ولم يقلبه
لا يقصد او لا ينما تلقن منه فصا ركا اذا تلقنتها من يعلم وهذا
يوجب التسوية بين المجهول وغيره فيقصد بكل حال وهو
الصحيح فيجوز صلاة من يحفظ القرآن اذا قرأ من مصحف من
غير محل ويقصد بها السجود على خمس اي يابس وقال ابو يوسف
ان اعاده على ظاهر لا يقصد صلاته كما لو ترك السجدة الثانية
من الركعة الاولى واعادها احر الصلاة ولها ان السجدة جزء
من الصلاة فيقصد الصلاة بعينها وانما لم يقصد الصلاة
بتأخير السجدة لان الترتيب في افعال الصلاة ليس بمرتب
عندنا خلافا لما لك والشافعي وزيد في الطهيرية ولو
سجد على مكان خمس اي سهوا ثم اعاد على مكان طاهر جازت
صلاته وان تعدت وستد ويقصد بها الدعاء بما سأل من
الناس نحو اللهم زوجني فلانة او اللهم اعطني الف دينار وهذا
ان كان قبل ما قعد قدر التشهد وان كان بعده تمت صلاته
وخرج به منها وقال الشافعي وما لك في رخصة لا تقصد
بفسادها الا كل والشرب لان كل واحد منها عمل كثير عرفا و
فوق في ذلك بين العمد والسهو وان كان بينهما فرق في الصوم

ان حالة الصلاة مذكرة لانها على هيئته مخالفا لعادة وحالة
 الصور غير مذكرة لانها على هيئته توافق العادة وان زمن
 الصور يطول فيكثر النسيان بخلاف زمن الصلاة وفي
 المحيط ولو ابتلع شيئا بين اسنانه لا يفسد صلاته ان كان
 قد رخصت له لانه ليس بعمل كثير ويعبر الا حذر عند ولصروا
 كريق فيه في عدم الافساد لها وللصور ولو اكل سمكة من
 خارج فسدت صلاته لانه عمل كثير وعن ابي حنيفة وابي
 يوسف لا يفسد ولو كان في فيه عين سكرت قد ابت ودخلت
 حلقته فسدت ولو وجد حلاوتها على ثرا ثلثه بها لا يفسد
 ويفسدها العمل الكثير ما يحتاج الى الدين عادة وان
 فعل به واحدة كالتميم والتقوى والنسوة والرمي عن
 القوس وما يحتاج ليد واحدة قليل وان فعل بيدي كل
 السراويل ولبس القطنسوة وزرعها وترع الحمام وحاستكثر
 المصلي اي يجده كثيرا وهذا اقرب الى قول ابي داب ابي
 حنيفة رحمه الله فان من داب ان يقول من مثل هذا الى راي
 المتكلم او ما يظن الماظر من بعيد ان عامه غير محصل روي
 ذلك البايع عن اصحابنا وفي المحيط وهو الا حسن قيل وعليه
 العامة وقيل الثلاث المتواليات في زمن كثير ومادونه قليل
 فلو حرك ثلاثا في ركن يرفع يده في كل مرة فسدت صلاته
 واو في كلامهم للتسوية لا للشك ولا للتخير وكراهية كل هيئته
 فيها ترك حشوع لقوله تعالى والذين هم في صلاتهم خاشعون
 وتقول عليه السلام لو خشع قلب هذا الخشعت جوارحه
 رواه الحاكم والترمذي عن ابي هريرة رضي الله عنه فيكره العبث
 بالثوب او بالجسد او بالشعر كتشبيك الاصابع وفرقعها
 اي وغزها ومدها حتى تصوت لقوله عليه السلام لا تفرقع

اصابعك

اصابعك وانت في الصلاة رواه ابن ماجة عن الحارث عن ابي
 لكند معلول بالحارث واما قول صاحب الهداية لقوله
 عليه السلام ان الله كره لكم ثلاثا وذكر منها العبث في الصلاة
 فغير معروف نعم روي اسما عيسى بن عيسى عن عبد الله بن دينا
 مرقوما ان الله كره لكم العبث في الصلاة والرفث في الصيام
 والضحك في المعابر اخرج ابو عثمان عمرو بن بحر في كتاب
 البيان والتهيين لكن قال الذهبي هو من منكرات اسماعيل
 ابن عيسى وذكره الحنفية وضع اليد على الحاصرة وقيل التوكا
 على المحضرة وهي ايضا وقيل ان لا يتم الركوع والسجود وذلك
 لقول ابي هريرة بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان افعلي
 الرجل مختصرا وفي لفظه عن الاحتصار في الصلاة اخرج
 المجاعة سوى ابن ماجة وزاد ابي ابي شيبة في مصنفه
 قال ابن سيرين وهو ان يضع الرجل يده على حاصرته
 وفي روايته الاحتصار بوجهه اهل النار واخرج ابو داود
 عن زيار بن صبيح الحنفي قال صليت الى جنب ابي عمر
 فوضعت يدي على خصره فلما صلى قال هذا الصلب في
 الصلاة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهي عند ذكره
 الالتفات بالعنق بحيث لا يتحول الصدر حتى لو تحولت مقلت
 لقول عيسى بن ابي عمير انها سمات رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن الالتفات الرجل في الصلاة فقال هو اختلاس
 خنكسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري وقول
 ابن قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اياك والالتفات
 في الصلاة فان الالتفات في الصلاة هلكة فان كان لا بد
 ففي التطوع لا في الفريضة رواه الترمذي ومعه ولقوله
 عليه السلام اياكم والالتفات في الصلاة فان احبكم ساجي

ربه ما دام في الصلاة رواه الطبراني وقوله عليه السلام
 لا يزال الله مقبلا على العبد وهو في صلاته ما يلتفت
 فاذا صرفت وجهه انصرف عنه رواه ابو داود والنسائي
 وفي الباب **الحديث في المحججين وغيرها** ولولم يلتفت
 بعنقه وخطبوا خزعينه لا يكره لان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يخط في الصلاة يمينا وشمالا ولا يلوي عنقه خلف
 ظهره رواه الترمذي والنسائي وغيرها عن ابن عباس
 رضي الله عنه وروى ابو داود عن سهل بن حنظلة قال
 نوب بالصلاة يعني الصبح فجعل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يصلي وهو ينظر الى السبعين قال وكان ارسل فارسا
 الى السبعين من اجل الحرم قال النورى اسناده صحيح
 واما قوله صاحب الجهد اية الله عليه السلام كان يلاحظ
 اصحابه في صلاته بموقف عينه فغير معروف ويكره المحقق
 وهو المزد والشافعي وضع كذا وظهره يد على فميه
 بقوله عليه السلام ان الله يحب العطاس ويكره التثاوب
 فاذا اثاوب احدكم فليرده بالاستطاع ولا يقول هاه
 هاه فان ذلك من الشيطان بفحك وفي رواية اذا اثاوب
 احدكم فليمسك بيده على فمه فان الشيطان يدخل فيه
 ويكره تقيض العينين في الصلاة ورفعهما الى السماء
 صلى الله عليه وسلم ما بال اقوام يرفعون ابصارهم الى السماء
 في الصلاة لينتهن او لخطف انصارهم ويكره الشروع
 فيها مع مد الفخذ الخبث فان شغله قطع الصلاة وان مضى
 عليه اجزائه ولسا ويكره التزويج باكم ويحسد بالمرحوة
 على الصحيح ويكره الاقعا وهو عند الطحاوي ان يقعد على
 السبب ويضرب فخذه ويضم ركبته الى صدره ويضع يديه

على الارض وعند الكرخ ان ينصب قدسيه ويقعد على عقبيه
 ويضع يديه على الارض والاول اصح لتفسير الامام شيبه
 فقال الكلب لقول ابي هريرة رضي الله عنه ما في رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن نفرة كنقرة الديك واقفا كاقفا
 الكلب والتفات كالتفات العقب رواه احمد في مسنده
 ولقوله عائشة رضي الله عنها كان يعني النبي صلى الله عليه وسلم
 يعني عن عقبة الشيطان وان يفتش الرجل ذراعيه اقرا
 السبع رواه البخاري وعقبة الشيطان الاقفا ولقوله ابن
 رضي الله عنه قال لي النبي صلى الله عليه وسلم اذا رفعك اسك
 من السجود فلا تقع كما يقع الكلب ضبع البسك بن قدسك
 والرفق ظهر قدسك بالارض رواه ابن ماجه ويكره التربع
 بن عذر لان فيه ترك سنة العهود فيها واما خارجها
 فليس بكره لان جل فعود النبي صلى الله عليه وسلم مع
 اصحابه كالتربع وكذا امر رضي الله عنه ويكره التراجع بين
 القديين في الصلاة الا لعذر وكذا التمايل على يمينه وعلى
 يساره اخرى ويكره ان يصلي وفي فميه دراهم ونحوها وان
 كان لا يبيعه عن المرأة ويكره قلب الحصى الى تسويته
 عليه السلام لا يروي الشيخان من حديث يعقوب ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يسوي التراب
 حيث يسجد ان كنت فاعلا فواحدة ولقوله جابر بن عبد الله
 سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شي حتى سالت عن مسح
 الحصى فقال واحدة ولان كتبت عنها خير لك من مائة
 ناقة كلها سود الحديق ولقوله اي ذر سالت النبي صلى الله
 عليه وسلم حتى سالت عن مسح الحصى فقال واحدة اودع
 رواه احمد في مسنده وعبد الرزاق وابن ابي شيبة في

معصيتها ونقوله عليه السلام لا يبيع المحض فان الرخصة توجب
 رواه اصحاب السنن وكرهه مسيح جهنم من الراي
 فيها اي في الصلاة واما بعد الفراغ منها فلا يكره بل يستحب
 كما قال للعبادة او خوفا من الرب والسجدة وكره السجود
 على كور عاصته اي دورها وكذا ما في معناها من كل خير
 يتصل بالمصلي كالذي لا يركع ولا يركب ولا يركب ولا يركب
 قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الجهر
 فاذ لم يستطع احدنا ان يكن جهته من الارض بسط ثوبه
 فسجد عليه لما روى الحافظ ابو القاسم تمار في فوائده عن
 ابن عمار بن النضر بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 اما يحول على الصلوة واما على بيان الجوارح لانه عليه السلام
 لا يدور على فعل المكره وروى ابن ابي شيبة عن ابن عباس
 رضي الله عنه انه عليه السلام صلى في ثوب واحد يغطي بطنه
 حر الارض ويردها وكره افتراسه لما في الصحيحين
 من حديث عائشة رضي الله عنها وكان يبي عن ان يفرش
 الرجل ذراعيه افتراس السبع وعن عقبة الشيطان
 والعقبة تضم فسكون ان يفرش ثوبه ويحلب باليتيم
 على عقبيه وقلوب اي ذراعيه في خيل عن ثلاث ان انقر
 نقر الدب وان افغى افعا الكلب وان افترش افتراس
 السبع رواه ابو داود وروى الامام ابو حنيفة في مسنده
 عن ابي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن ثلاث عن نفقة كنفرة الديك واقعا كاقعا
 الكلب والنفقات كالنفقات القلب وقد روى البيهقي
 الذي عن الاقفا عن جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وكره حفن شعره وهو ان شيد صغيرته حول

راسد كما يفعل النساء وجمع شعره منعقده في موخرة راسد
 واما كرهه لما روى مسلم عن كريب مولى ابن عباس ان ابن
 عباس راى عبد الله بن الحارث يصلي وراسد معقوف
 من وراءه قال فجعل يحلله فلما انصرف اقبل على ابن عباس
 وقال مالك ولراى فقال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول انما مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكتوف
 وفي شرح مسلم قال العلماء الحكمة في النهي عنه ان الشعر
 يسجد معه ولهذا مثله بالذي يصلي وهو مكتوف ويقول
 على رضى الله عنه لا يعقن شعرك في الصلاة فانه كفل الشيطان
 رواه عبد الرزاق وعن ابي رافع قال نهى النبي صلى الله عليه
 وسلم ان يصلي الرجل وراسه معقوف رواه احمد وابو داود
 وفي الباب احاديث في الصبيح وغيرهما وكره سد
 الثوب وهو ان يرسل من غير ان يضم جانبه وكون كفه اي
 تشميره لما روى ابو داود عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال امرت ان اسجد وفي رواية اخرى ان يسجد
 على سبعة اعظم لا يكف سقرا ولا ثوبا ومن المكر وهات
 تعظيمة انه وقد لقوه ابي هريرة انه نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن السدل وان يعطى الرجل فاه رواه
 ابو داود واحكام وصححه الترمذي يعقرا على الفصل الاول
 واخرجه ابن ماجه الفصل الثاني وكان من عادة العرب
 التلم بالعام على افواه فنهى عن ذلك في الصلاة لان يعرض
 للمصلي الثوبا فيعطى فنهى عن ذلك للحديث الذي جافيه
 ويكره الشروع فيها بحفرة طعمه بل طعمه ليقوله عليه
 السلام في صلاة بحفرة الطعم ولا وهو يدافعها خشان
 رواه مسلم واما ما في ابو داود وما يوزر الصلاة لطعام

والغيره فمحول على آخرها عن وقتها ليبرح قوله عليه السلام
 اذا وضع عشا احدثكم واقمت الصلاة فابعدوا بالعشا
 ولا يحل حتى يبرح منه رداء الشيخان وفي لفظ اذا قدر
 العشا فابعدوا به قبل ان تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا
 عن عشاكم كذا يكره مع مدافعة الاجئين لما قدمنا ونقوله
 عليه السلام لا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يصلي
 وهو حاقن حتى يتخفف رداءه ابوداود ولقوله عليه
 السلام اذا ارد احدثكم الغايط واقمت الصلاة فليدأ به
 رداءه ابى ماجه وفي روايته الموطا والسائي اذا اراد احدثكم
 الغايط فليدأ قبل الصلاة ويكره سبق المأمور للمأمور لقوله
 عليه السلام لا تبادروني بالركوع والسجود ورواه ابوداود
 وروى ايضا من حديث ابى هريرة مرفوعا انما يحشي اولاً
 يحشي احدثكم اذا رفع يده والامام ساجدا ان يحول رداءه
 راسه راس حمارا وصورته صورة حمار ثم هذا فيما اذا
 وجدت المشاركة مع الامام واما اذا لم توجد صلاة لنفسه
 صلاته كذا ذكره العيني في شرح التلخيص وكره تخصيص
 الامام بكان بان يكون وحده على مكان مرتفعة والقوم
 تحته وقد رتقاة الرجل وقيل بذراع وقيل بما يقع به
 الامتياز وذلك لما روى ابوداود ان عمار بن ياسر انما س
 بالمدائن وهو على مكان والناس يسفل منه فيقف حذيفة
 اليه واخذ بيده فاستغفر عمار حتى اتر له حذيفة فلما فرغ من
 صلاته قال له حذيفة اني سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال اذا امر الرجل القوم فلا يقيم في مكان ارفع من مكانهم قال
 عمار وبذلك اتبعك حين اخذت يدي وفي ظاهر الرواية
 يكره عكسه ايضا وروى الطحاوي عند الكراهة وانا قال

تخصيص

تخصيص الامام بانه لو كان مع الامام بعض القوم لا يكره علي
 الصحيح وكذا يكره ان يكون الامام وحده قائما في المحراب
 لان ذلك يشبه قتل اهل الكتاب حيث يحضون امامهم
 بكان على حدة لان قام في المسجد وسجد في الطاق
 اي المحراب فانه لا يكره لغوات التشبيه باهل الكتاب وكره القيام
 خلف رجه فوجه قال احمد والحق والحسن ابى صالح
 لا يقع الصلاة ولا حماره ابى المنذر لما روى ابوداود والترمذي
 وحسنه عن وابعدت بنت معبدان النبي صلى الله عليه وسلم
 راى رجلا يصلي خلف الصف وحده فامر ان يعيد الصلاة
 واستدل الجمهور بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يكر حين
 كبر وحده ثم الحق بالصف زادك الله حرصا ولا تقدر
 بامرنا بالعادة وقالوا والامرنا بالعادة في الحديث الا حذر
 نذب وكرهت الصلاة وصورة حيوان في توبه ومسجده
 بفتح بكيم اي في موضع سجوده وجهته اي اولى جهاته
 الستة غير خلف وحتت مبنيان على الضم لقطعهما عن
 الامام فانه لقوله تعالى لا يركب قبل ومن بعد اي غير خلفه
 وحتته لان الكراهة لعل التشبيه بعبادة الصورة وذلك
 في غير المواضع خلفه او تحته وفيه بالحيوان لان صورته
 الجاد والسجدة في الثوب والمسجد لا يكره في الجاهل ان كانت
 صورة في موضع القيام والكلوس لا يكره لانه استهانة بها
 وكذلك الصورة على الوسادة ان كانت قائمة يكره لانه
 تعظيم لها وان كانت معروضة لا يكره لان صغر صورة
 الحيوان جدا بحيث لا يبدوا للمناظر على بعد ما لا بعد تأمل
 وكان على خاتم ابى هريرة ذبا تبا ن وعلى خاتم داود عليه
 السلام صورة اسد ولبوة وبهنا صبي يجلسان كما نظر

اليها اعز و رقت عيناه وذلك ان تجت نصر قبل له يولد مولود
 يكون هذا كك على يد ف جعل يقتل من يولد فلما ولدت دانيال
 امه العتة في غيطة رحا ان يسلم فقيض الله له اسدا
 يحفظه ولبوة ترصعه وهما يلحسانه فاراد هذا النقيض
 ان يحفظ منه الله عليه وكان ابن عباس كالون محفوف
 بصور صغار وحي راسها لان الحيوان الصغير والمحمول الراس
 لم يعبد من دون الله والكراهة بعللة العبادة وردى
 البخاري عن عائشة رضى الله عنها انها اخذت على سهوة ستر
 فيه ثياب في هتكه النبي صلى الله عليه وسلم قالت فاحذت
 منه مرقنتين فكانتا في البيت يجلس عليهما زاد احمد فلقد
 رايت ثوبا على حديهما وفيها صورة ويرقى النساء و ابن
 حبان عن ابى هريرة رضى الله عنه قال استاذن جبريل
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل
 وفي بيتك ستر فيه ثيابا اما ان يقطع رؤسها ويجعل
 سباطا يوطا فانما معاشر الملائكة لا تدخل بيتا فيه ثيابا
 وفي لفظ ابن حبان ان كنت تلابد فاعلا فاقطع رؤسها
 واقطعها وسابدا واجعلها سباطا والسهوة بالضم كالصفة
 يكون بين البيوت والتمرة وسادة صغيرة ومنه قوله
 تعالى وفارق مصوفة والوسا يد جمع وسادة وهي
 ما يؤسد به كالمحذة والحديث جبريل عليه السلام انما
 لا تدخل بيتا فيه كلب او صورة والمراء بالملائكة في هذا الحديث
 ملائكة الوحي او ملائكة الرحمة واما الحفظة فلا يمار قولها
 عند الخلا وخلوق الرجل وكراهة الصلاة في ثياب المدنة
 بكسر الموحدة ما يمتن من الثياب ويسمى ثوب الخدمة وقيل
 ما يلبس في البيت ولا يذهب به الى الكبر والسيح للرجل

ان يصلي في ثلاثة اواب قميص وازار وعمامة والبراة ان يصلي
 في قميص وجرار ومفتحة وكره للمصلي حصر اسد اي
 كشفه لما في ذلك من ترك الوقار لا تدل لما فيه من الخشوع
 والاكسار وكره عدم ما يقرأ من الايات والسور والسمحات
 بالاصابع او يسجد يسكتها بيد من ذلك ليس من عمل الصلاة
 واما عده بقلبه او بضم انا مله في موضعها فلا يكره ولو عده
 بلسانه بقلبه اتفاقا واما التسبيح خارج الصلاة فلا يكره
 بل يسحب لما ورد الله عليه السلام كان يعقده بالاصابع ولما
 ورد في التسبيح وكوه ثلاثا وثلاثين وهو لا يكون بدون
 العدد اما باليد او بالسجدة وكوهها من النواة والخصي ما ورد
 عن بعض الصحابة وقد قال الحنفية السجدة سوط الشيطان
 وقيل هو يد عذ يقول بعض السلف تدب لا تحصى وتسبح ولا
 تحصى وكره خلق باب المسجد في غير اذان الصلاة لانه
 لشيع منع الصلاة وهو حرام قال تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد
 الله ان يذكر فيها اسمه وقال النبي صلى الله عليه وسلم يا بني
 عبد مناف لا تتعوا احد طاف بهذا البيت او صلى في اي ساعته
 شاء من الليل او نهار وقيل لا بأس في رقا ثنا صيانة لما في المسجد
 من الانتعة وكره كراهة تحريم الوطى اي الجماع والحديث
 اي ما يخرج من المسلمين عذ من البول والغائط والمني والمذي
 كذا قال الشافعي والظاهر ان يقال ما جعله تنجسا لبشيل القى
 والدم وكوهها ولخرج الزرع والنبوة واشتالها فوقه لان
 علوا المسجد له حكمة ولهذا صرح المتقدم ومنه من في المسجد ولم
 يطل الا عتكاف بالاصعود اليه وفي معنى السطح فوق جدر
 المسجد لا يكره ان يكون بيت فيه مسجد اي موضع اعد
 للصلاة لانه لا يحد حكم المسجد ولهذا لا يبيع الا عتكاف فيه

هو للنساء والتقييد بالمعوق النساء طلة فيما لا يكرهان في بيت
 الذي فيه مسجد فكيف لو قد بل الظاهر انهما لا يكرهان في
 مسجد البنت ايضا فانه ليس بمسجد حتى جاز به بعد فلم يكن
 له حرمة المساجد كما في الكافي وفي الخلاصة يثبت لكل مسلم
 ان يتخذ مسجدا في بيته يصلي فيه النوافل والسنن لكن ليس
 له حكم المسجد ~~ولا يكره~~ اي ولا يكره تزين المسجد
 ونقشه بالحض والصباح وباء الذهب وقتل يكرم لقوله
 عليه السلام ان من ابشراط الساعة ان تزين المساجد
 قلنا يحمل الكراهة التكلف بدقائق النقوش خصوصا في
 حائط المذبح او المذبح والكرنات والسعد والربا والقرن
 مع ترك الصلاة بدليل اخر لا يثبت وقلوبهم خاوية
 الايمان وقاموا بحكامه مذكوز في باب المسجد من قاضي خان
 وقتل بسحب لزمين عثمان رضي الله عنه مسجد النبي صلى
 الله عليه وسلم وذلك ان عليا السلام في مسجده باليمن
 وسقفه بالجريد وجعل عمده خشب النخل وجعل الدلائل
 ابواب بابا في مخرج وبابا بقباب له باب الرحمة وبابا يدخل
 فلما كان ايوب عمرا دمه وبناه وعلى بن ابي طالب ثم غر عثمان
 رضي الله عنه وزاد فيه كثيرا وبني جبريل بالحجارة المنقوشة
 والفقنة وجعل عمده حجارة منقوشة بولما كان وليد بن عبد
 الملك وكان غريبي عبد العزيز على المدينة من قبله وسعد
 بنوت لعمامة صلى الله عليه وسلم ثم بناه المهدي سنة تسعين
 ومائة ثم زاد فيه الماؤون والالف بناه سنة اثنين ومائتين
 قال السرملي وهو على جادة الى الان ولا يكره صلواته الى
 طهران ~~لا يصلي~~ وان كان يحدث لما روي ان ابي شيبه في
 مصنفه عن وكيع عن هشام بن الفار عن نافع ان قال كان

ابن عمر اذ لم يجد سبيلا الى سارية من سوارى المسجد قال لي ولني
 طهرن واما ما روي الزرار عن علي رضي الله عنه انه عليه السلام
 رأى رجلا يصلي الى رجل فارم ان يعيد الصلاة فواقعة
 حال لا يستلزم كون وجهه الى ظهره نحو ان كان يستقبله
 فارمه بلا عادة له فنع الكراهة قال البخاري في صحيحه
 كره عثمان رضي الله عنه استقبال الرجل في الصلاة قال
 وهذا اذا استقبل به فان لم يستقبل به فقد قال يزيد بن ثابت
 ما باليت ان الرجل لا يقطع صلاة الرجل واما حديث النبي
 عن الصلاة خلف العالم والمحدث فرواه ابو داود الا ان
 النووي قال اتفقوا على ضعفه ~~قلنا~~ وقد رواه ابن
 ماجه عن ابي امامة ولعله في ان يصلي خلف المحدث والسالم
 ولا يبعد ان ترقى به عن الضعف الى الحسن ووجه الكراهة
 ظاهرة ايضا لشغل الحائط خصوصا خلف المحدث وكذا لا يكره
 اذا كان متوجها الى شئ او سراج موقد لا يبعد ولاها
 كذلك بل اذا كانت معرمة وقيل يكره كالموكان بن يزيد
 كانوا في حرق اذنا موقدة ولا يكره قبل الحنة والعقر
 فيها اي في الصلاة لما روي اصحاب السنن الاربعة وقال
 الترمذي حسن صحيح عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل المسودين في الصلاة
 الحنة والعقرب وفي المبسوط الاظهر ان لا يفسد في ثلثهما
 بين العمل الكثير والقليل لا رخصة كالشيء والتوضي
 في سبق احدث قالوا ويتبعني ان لا يقتل الحنة المسحاة التي
 تشي مستوية لها من الحجاب وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل
 والله عليه السلام عاهد الجن ان لا يبدخلوا بيوت امته ولا يظهروا
 العنهم فاذا انقضوا عهدهم فلا حرج لهم والاولى في غير الصلاة

ان يترك راحته ويقول ارجع يا دن اسد وخلي طريق المسلمين فان
 ابنت قتلها ^{يا دن} المار بالمرو ^{يا دن} المار بالمرو اي قداسه وبين يديه لما
 في الصحيحين عن ابي المفضل عن بشر بن سعيد ان ربه بن خالد الجعفي
 ارسله الى ابي جهم يسال ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في المار بين يدي المصلي فقال ابو جهم قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الهم لكان
 ان يقف اربعين خيرا لدم من ان يمر بين يديه قالت ابوالفضل لا ادري
 قال اربعين يوما وشهرين لا وسنة وفي رواية البراء بن مسعود لكان
 ان يقف اربعين حزينا خيرا لدم من ان يمر بين يديه في مسجد صغير
 في شرح الوقاية اعلم ان الصلاة ان كانت في مسجد صغير فالمرور
 اما المصلي حيث كان يوجب الهم لان المسجد الصغير مكان واحد
 فاما المصلي حيث كان في حكم موضع سجوده واما في غيره سواء
 كان مسجدا كبيرا او صغيرا فليأمن بان يمر فيما بين يديه
 بجره اي بغير المصلي حال كونه ناظرا في سجوده اي موضع سجوده
 ويقال في الاسلام من تعال بعض المشايخ ومختار شمس الامية
 شيخ الاسلام وقاضي خان ان الموضع الذي يكون المار منه
 بين يدي المصلي موضع سجوده ولا يكون ما وراءه وهو الاظهر
 لان ذلك القدر موضع صلاته دون ما وراءه وفي تحريم ما وراءه
 تفصيل على المارة وبه قالت الامية الثلاثة وحادي الامعاء
 الامعاء ان صلى على كان وما لا حرام تحت الدكان لانه
 اذا لم يجد ثوبا كان ارتفاع الدكان بقدر قامة المار يعتبر ذلك
 ستره وهذا الذي ذكره من اشتراط المحاذاة اما هو على
 ما قال في الاسلام لا على ما اختار شمس الامية وبعض الاغلا
 ثم هذا كله ان لم يكن للمصلي ستره اي خشب واقفا ان يكون
 بمقدار ذراع غلط لا يصح لما روى مسلم عن طلحة بن عبيد الله قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جعلت بين يديك

مثل

مثل موحرة الرجل فلا يفرك من مر بين يديك وفي لفظ الترمذي
 اذا وضع احدكم بين يديه مثل موحرة الرجل فليجعل ولا يبالي
 من مر وراءك وروى صاحب السنن ان اخره الرجل ذراع
 فما فوقها ولقوله عليه السلام ليستقر احدكم في صلاته ولو
 بهم رواه البخاري في تاريخه الكبير ولقوله عليه السلام اذا
 صلى احدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فليضع عصا
 فان لم يكن عصا فليخط خطا ثم لا يفتره ما رواه ابو داود
 وابن ماجة قال - الترمذي قال الخطا هو ضعيف لكن قال
 البيهقي وابن ماجة لا يعمل بهذا الحديث في هذا الحكم ان شاء الله سبحانه
 وهذه الذي اختار المختار بين يديه ان في الباب اخذت
 صاحب بلغات مختلفة المبنى متفقة المعنى واما قول صاحب
 الهداية لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم في الموضع فليجعل بين
 يديه ستره فقوله في الموضع غير معروف ولا يثبت ولذا ظهر
 هذا واحد حاشية الامين والاسير لما روى ابو داود بسند ضعيف
 عن المعتمر بن الاسود قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصلي الى عود ولا عود ولا شجرة الا جعله على حاجبه اليمين واليسار
 ولا يبعد اليه عهدا اي لا يقابل مستويا بل يميل عنه بغيره لما
 روى ابو داود والسنن باسناد صحيح عن سهل بن ابي حنيفة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم الى ستره فليد
 منها لا يقع السلطان عليه صلاته ويكفي ستره الاما ما راي
 تجزي عن ستره المار في الصحيحين عن ابي حنيفة ان
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم بالبطحاء وبين يديه عترة هر
 والمرأة والحارثيون من وزاها ولويامر من صلى خلفه بالتحاذ
 ستره والعترة عصا صغيرة واما قول صاحب الهداية
 عليه السلام صلى بطحا مكنة ولم يكن للقوم ستره غير معروف

ط

بهذا اللفظ وحده ترك السترة اذا دعا من الداعي اليها
 وذلك عند عدم المروءة اي عند مظنة وعدم الطريق لما روى ابو داود
 من حديث فضل بن عباس قال انا ناس رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ونحن في بادية ومعه العباس فبصلي في حجر النبي بين يديه
 سترة وحجارة وكلية تعبان بين يديه فما بالي بذلك وقد رايت
 يدفع الرجل المارين بين يديه بالتشبيح اي بقوله سبحات الله
 والاشارة بيده او كنه ان عدم سترة او مرجع في حديث
 لما في الصحيحين من حديث ابي هريرة رضي الله عنه عن ابي سعيد
 في صلواته فيتشبه فانما اذا سبح التفت اليه وانا المقتضي
 للنساء وروى ابن ماجه عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم في حجرة ام سلمة فمررت
 بين يديه عبد الله بن عمر وعمر بن سلمة فقال بيده اي اشباريها
 فخرجت فمررت بريح بنت ام سلمة فقال بيده فمضت فلما صلت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ههنا اغلبه ونقوله صلى الله عليه
 وسلم اذا كان احدهما يصلي فلا يدع احدا من بين يديه ولبيد رآه
 ما استطاع فان الى فالتقاء فاما هو شيطان اي ليالي الخ
 في دفعه ونقوله عليه السلام لا يصلوا الا الى سترة ولا يدع
 المصلي احد ايمر بين يديه فان اي فليقاته فان معه القرني
 رواه مسلم واما المرأة فلا تدري بالتشبيح بل بالتقريب
 فان صورها فتنة وكيفية تصغيرها ان تقرب بطهر
 اصابعها اليمنى على صفحة الكتف اليسرى واعلم ان لا يفسد الصلاة
 بالمرءة في موضع سجوده لقوله عليه السلام لا يقطع الصلاة
 الصلاة شي وادروا ما استطعتم فانما هو شيطان رواه ابو داود
 وارجو انه ارقطن عن سالم بن عبد الله عن ابيه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واما بكر وعمر رضي الله عنهما قالوا ولا يقطع صلاة

المسلم

المسلم شي وادروا ما استطعتم ونقده مالك على عبد الله بن سالم
 والبخاري في صحيحه على الطبري ونقوله عايشة كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يصلي وانا معترضة بين يديه كما عرفت
 البخاري رواه الشيخان وفي لفظ لمسلم عن عروة عن عايشة
 انها قالت ما يقطع الصلاة فان قلنا المرأة والحمار فقلت ان المرأة
 لها بدسوء ونقدرايتي بين يدي رسول الله معترضة كما عرفت
 البخاري وهو يصلي **فصل في الوتر والوايل**
 الوتر ثلاث ركعات واجب سبلا راما وجوبه فغن اي خيفة
 في احواله وفي المحيط هو الصحيح وفي الحاشية هو الاصح
 وعن ابي حنيفة انه فرض اي على فلا يتنا في وجوب رواية حماد
 ابن زهير وبها احدث فرغ منه سنة فيجعل الله اراد بكونه
 بالسننة او سنة مؤكدة تقرب الى الوجوب وهو قول ابي يوسف
 ومحمد واكثر اهل العلم لقوله صلى الله عليه وسلم لا اعزاني خمس
 صلوات كثرهن الله عليك قال اهل علم غيرها قال لا الا ان تطوع
 ولما في الصحيحين عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اوثر
 على البعير واجبت بان حديث الاعرابي كان قبل وجوب
 الوتر قال البخاري ويعارض حديث الوتر على البعير حديث
 خنظلة بن ابي سفيان عن نافع عن ابن عمر انه كان يصلي على
 راحلته ويوتر بالارض ويرغم ان النبي صلى الله عليه وسلم
 فعل ذلك وروى مسلم من حديث ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال اوثروا قبل ان تصبحوا وفي لفظ له عن ابي
 عمر مرفوعا بادروا الصبح بالوتر والامر للوجوب وقد ورد
 عند علي بن المسلة الوتر حق على كل مسلم رواه ابو داود
 وقال الحاكم هو على شرط الشيخين وفي الصحيحين اجعلوا
 اخر صلواتكم بالليل واثرا واما كونه بسلامة بعد الصلاة فلما في

الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت ما كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة
يصلي أربعاً فلا تتجاوز عن حشرين وطولهن ثلثي الليل أو ربعاً فلا
تتجاوز عن حشرين وطولهن ثلثي الليل أو ربعاً فلا تتجاوز عن حشرين
وطولهن ثلثي الليل أو ثلثاً ولو كان صلى الله عليه وسلم يصلي في الوتر
بين الثلاث سبيلاً لم يأت ثلثي الليل أو ثلثاً ولو كان صلى الله عليه وسلم يصلي في الوتر
النسائي والحاكم وقال على شرط البخاري ومسلم عن عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي في الركعتين الأولىين
من الوتر وروى الطحاوي عن عتبة بن مسعود قال سألت عبيد الله
ابن عمر عن الوتر فقال العرف وترها قلت ألم صلاة المغرب
قال صدقت وأحسنت وروى الحسن البصري إجماع المسلمين
على ثلاث كما رواه أبو بكر بن سفيان عن حماد بن عمار عن الحسن
قال إجماع المسلمين على أن الوتر لا يصلي إلا في آخرهن وأما ما روينا
عن ابن عمر أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل
فقال مني مني فإذا خشيتم الصبح فصل ركعة توتر لكم
ما صليت وفي رواية فأتوا واحدة فقال الطحاوي معناه صل
ركعة مع ثنتين قبلها ولما في الطحاوي أيضاً من روايته سعد
ابن هشام عن عائشة كان نبي الله صلى الله عليه وسلم
لا يصلي في ركعتي الوتر من روايته عن بنت عبد الرحمن عن
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ليلاً في
أول ركعة يسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون
وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين فوافقه عمر سعد
وزاد عليها أنه كان يسلم واحد وهكذا أحد عن ابن عباس
وعمران ابن الحصين إلا أنهم لم يذكروا المعوذتين وروى الدارقطني
وعنه بإسناد ضعيف جبير بن عمار عن الحسن بن مسعود

قال

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتر الليل ثلاث كوتر النهار
صلاة المغرب وروى ابن عبد البر عن أبي سعيد أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يكن يوتر إلا أن يصلي الرجل واحدة يوترها
وذكره ابن عبد الحق في أحكامه وذكر أن في مسنده ضعفاً
لكن بعضه ما روى محمد بن الحسن في سوطيه عن يعقوب بن
إبراهيم أخبرنا إبراهيم بن ابن مسعود أنه قال ما أجزأت
ركعة قط وروى الحاكم في المستدرج عن جيب الجعفي قال
قتل الحسين إن ابن عمر كان يصلي في ركعتين من الوتر فقال
كان عمر أفقد صدقاً وكان يترخص في الثانية بالكبير أي
لا يثبت محدده عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يوتر بثلاث لا يفصل بينهما رواه النسائي وأحمد وأبو داود
كان لا يصلي في ركعتي الوتر قال النووي إسناده حسن
قال ورواه البيهقي في السائق الكبير بإسناد صحيح وأما
ما رواه أحمد في مسنده والحاكم في مستدرجه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ثلاث هن علي فرايتن وهي لكم تطوع ولونز والحق وصلاة
الصبح فعارضن بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم أن الله
أعظم لصلاة هي خيركم من حرم النعم وهي الوتر فحفظها لكم فيما
بين العشاء إلى طلوع الفجر رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه
في حديث خارجته بن خراقة قال الحاكم صحيح ولم يخرجاه
لتفرد التابعي عن الصحابي وقول الترمذي غريب لا يثبت في
الصحة لما عرفت ولذا يقول هو مراراً حسن صحيح غريب
رواه اسحاق بن راهوية في مسنده من حديث عمرو بن
الهاشم وعقبة بن عامر ولفظه إن الله عز وجل صلاة هي
لكم خير من حرم النعم الوتر وهم لكم فيما بين صلاة العشاء إلى طلوع
الفجر وروى الدارقطني عن ابن عباس جرح النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم مستبشرا فقال ان الله زادكم صلاة وهي الوتر وعن وراثة بن عمر
قال جاح رسول الله صلى الله عليه وسلم سجرا وجهه يجرداه
فصعد المنبر فحمد الله واثنى عليه ثم قال يا ايها الناس ان الله زادكم
صلاة الى صلواتكم وهي الوتر وقوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق
واجب من احب ان يوتر خمسين قليلا وبن احب ان يوتر ثلثا
فليفعل ومن احب ان يوتر بواحدة فليوتر رواه ابو داود
وابن ماجه والسنن والحدوث في الجملة يدل على وجوب الوتر
فلا ينافي في اعتقاد الجماعة على عدم وجوب الخمسين ويجوز بعض
الماتنواحدة وفي رواية لابي داود الوتر حق فمن لم يوتر
فليس منا واماما حجة الحكم واليهيقي بسند صحيح ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال ان الله زادكم صلاة الى صلواتكم هي حجة لكم
من حرم النعم الا وهي الركعات قبل صلاة الفجر فالمراد بها الوتر لقوله
عليه السلام لا تجعلوا اخر صلواتكم بالليل وثرا لا كما توهده بعض
المتن من حملها على سنة الفجر وقبل ركوع الساعة بكرة اي
استحبها بالاعتقاد اي هذا اذا ثبت ان الحالة قد اختلفت
ثم بقيت في اي في الوتر وجوبا لما روى الدارقطني عن سويد
ابن غفلة قال سمعت ابا بكر وعمر وعليا رضي الله عنهم يقولون
قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في اخر الوتر وكانوا يفعلون
ذلك والمواظبة دليل الوجوب الا ان يقول دليل على عدمه وقال
بعض المحققين ولا يثبت بعد على دليل نقلي في دفع اليدين
والكبير ولا على ما يقتضي وجوب القنوت واما قول صاحب
الهداية لقوله عليه السلام والمحسن حين علمه القنوت اجعل
هدا في وترك فلم يوجد فيه لفظ الامر وعليه تعدد وجوده لا يدل
على الوجوب لعدم بلوغ الحسن حينئذ فاذا لم يجب على المأمور
لا يجب على غيره وكذا قوله عليه السلام لا ترفع الايدي الا في

سبع مواطن لم يعد الوتر منها في الحديث ابي العباس داود في رمضان
وغیره وهو قول احمد وقاب الشافعي وهو رواية عن مالك
واحد يثبت في الوتر بعد الركوع في النصف الاخير من رمضان
فقط لما روى الحكم وقاب على شرط الشيخين عن الحسن بن علي
رضي الله عنهما قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم في وترتي
اذا رفعت لاسي ولم يبق الا السجود اللهم هديني فمن هديت
وعافيتي فمن عافيت وتولين فمن توليت وبارك لي فيما اعطيت
وقن شرنا فضنت انك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يذل
من واليت ولا يغتر من عاديت تباركت ربنا وتعاليت وفي رواية
رايده ويستغفرك اللهم وسوب اليك وصل الله على النبي
وله وسلم وروى ابو داود عن الحسن بن علي الخطاب رضي الله عنه
جمع الناس على ان يوتر فكان يصلي بهم عشية ليلة من الشهر
بعده رمضان ولا يثبت بهم الا في النصف الثاني فاذا كان العشر
الاخر خلف فضلي في بيته الا انه ينقطع بعد ذلك الحسن
عمر وهو فعل عجابي ومكة هاليس بحجة عنده وروى ابن عدي
في الكامل عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبت
في النصف من رمضان الى اخره الا ان اليهيقي قال هذا حديث
لا يصح اسناده ولنا على كون القنوت قبل الركوع ما رواه
السنن وابن ماجه عن ابي بن كعب ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يثبت قبل الركوع وزاد السنن في سننه الكبرى
فاذا فرغ قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات بطول في
اخرهن وروى الطبراني في الاوسط عن ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يوتر ثلاث ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع
وروى ابناي بسند في مصنفه والدارقطني في سننه عن ابي سعيد
ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قبل الركوع ولطريق

أخرج عن الخطيب البغدادي وأخرج ابن الجوزي في التحقيق من
جهته وسكت عنه وروى أبو نعيم في الحلية عن ابن عباس قال
أوتر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث وقفت فيما قبل الركوع وأما
ما روى الشيخ أنه عليه السلام فقلت بعد الركوع فكان شهرا فقط
وفي الصحيحين عن الشيخ أنه عليه السلام فقلت شهرا يدعوا علي
قور من العرب ثم تركه لعل ما في الصحيح عن عامر الأحول
سألت أسما عن القنوت في الصلاة قال نعم فقلت أكان قبل
الركوع أو بعده قال قبل قلت فإن فلانا أخرج عنك أنك
قلت بعده قال كذب إنما قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعد الركوع شهرا وهذا يصلح مع ما روى أصحاب الشيخ عنه
أنه صلى الله عليه وسلم فقلت بعده وما حققه ما رواه أبي
شيبه بسند إلى علقمة أن مسعود وأصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم كانوا يقيمتون في الوتر قبل الركوع وأما دليلنا على
كون القنوت في جميع السنة ما روى أصحاب السنين الأربعة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم
إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك
منك لا حمي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك كما ذكره
الشارح وليس بصرح في المدعى على ما لا يخفى فالأولى أن يؤخذ
من عموم الأحاديث الواردة في أنه عليه السلام كان
يقنت ثم رأيت في تحفة الملوك أنه قال وفي جامع الأصول عن
علي بن ميمون كان يقول في وتره فكان هذا الحديث وجدا القابل
بما تقدم وأما تعلم في إسناده بالضعف الآخر من صفات
غير صحيح أو كان حينئذ قنوتا خاصا بزيادة على القنوت
المتعارف بأن يدعو قنوتا وعلى قنوت القنوت الذي اختاره
علما وأما اللهم أنا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونترك

عليك

ن
ومشي

عليك وثني عليك الخير تشرك ولا تكفرك تخلص وتترك من
يعجزك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد
نرجو رحمتك ونخاف عذابك أن عذابك بالكفار ملحق ينسب
الحاكم على معنى لا حق ويجوز فتحها وفي رواية الخليلي وأما
عذابك الكبد والمعنى تحقد سارع أو تعقد واستحسن بعض
علمائنا أن يعنى بعد قنوت الحسن ولولم يحسن القنوت
قالت أبو الليث يقول اللهم اغفر لي ثلاث مرات أقول الأول ما
يقول اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات وأما قول محمد
ليس في القنوت دعاء موقت أي فعين في قول علي بن قيس
اللهم أنا نستعينك وقوله اللهم اهدها أو يقول علي بن عبد الله
وحوايا في المحيط المفرد أن سقا جهر بالقنوت وإن شأ خافت
والأما ما جهر عند محمد لا نداء شهنه بالقرآن خلا في الصلاة
في الله من القرآن ولا يجهر عند أبي يوسف وهو الصحيح لا نداء
دعا حقيقة والسبيل في الأدعية المتأتمنة دون غيره أي وما
يقنت في غير الوتر فلا يقنت في الصحيح وهو قول أحمد وقال
مالك والشافعي يقنت فيه لما روى الشافعي وابن ماجه
والترمذي وقال حسن صحيح عن أبي مالك الأشجعي سجد
ابن طارق قال قلت لأبي أنك صليت خلف النبي صلى الله عليه
وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم بالوقوف نحو من
حسن سمين كانوا يقيمتون في الفجر قال أي بن عبد الله في غير
الموازل لما روى ابن حبان عن أبي هريرة بسند صحيح قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقنت في صلاة الصبح
إلا أن يدعو لقنوت أو على قنوت وروى أحمد في الأثر عن أبي حنيفة
عن حماد عن إبراهيم عن الأسود بن زيد أنه صبح عمر الخطاب
رضي الله عنه سقيين في السفر والخضر فلم يقرأ ثانيا في الفجر

حتى فارقته قال ابراهيم واهل الكوفة انما اجدوا القنوت عن علي
 رضي الله عنه فقلت يدعوا على معاوية واهل الشام راحة والقنوت
 عن معاوية يدعوا على علي وفي الغاية وان نزل بالمسلمين نار الله
 فقلت الامام في صلاة الجهر وهو قول السورى واحمد لما في مسلم والبي
 داود والترمذي واحمد والنبساي من ضم المغرب الى الصبح في القنوت
 وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند السور في مشروع في
 الصلوات كلها ونفرا في كل ركعة منه اي من السور الفاخرة وسورة
 لما روى اصحاب الترمذي والبيهقي والحاكم وقال علي بن ابي حمزة الشيباني
 عن عاصم بن انس بن ابي ابيد عليه وسلم كان يقرأ في الركعة الاولى
 من السور في صلاة الكتاب وسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية
 بقوله يا ذا الجلال والإكرام وفي الثالثة بقوله هو الله احد لا اله الا هو
 وحده لا يشركه شيء والوتر في بعض الروايات بدون
 ذكر معوذتي ويصح الوتر القانت بعد ركوع الوتر لا يند
 مجتهد فيه لا القنوت في العجالة ان القنوت فيه تسويع عند عدم
 النوازل بل يسكت الموم قايما في المظهر لتتابع الاما فما يجب
 تبايعته فيه وقيل بطيل الركوع الى ان يسمع الامام من القنوت
 وقيل بعقد وقيل بسجدة الى ان يدرك فيه تحقيق للحال فتد
 وقال ابو يوسف ثقت الموم في الغرض بما لا يند لا لزمه متابعت
 ما لا يند انه فلا يركعه لما يكمل ان يكون مشروعا والقنوت
 مجتهد فيه فصارت كما قلنا في العبد من يركع على خلاف رايه
 ما لم يجاوز افاقا وصل الصلاة اعلم ان ثبوت الفحش مسوخ
 عندنا وانما ما لك والشافعي حديث انس ما زال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح حتى فارق الدنيا رواه
 عبد الرزاق في مصنفه وبقول ابي هريرة لا نا اقرنكم صلاة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وكان يقرأ في الركعة الاخيرة من

صلوة الصبح بعد ما يقول سبح الله من حمده في دعوا المؤمنين
 وبعين الكفار برهانه البخاري وقال الحارثي في كتابه الماسح
 والمسوخ ذهب الى نسخ اكثر الصحابة والتابعين ومن
 بعدهم من علم الامصار الى يومنا وروى ذلك عن الخلفاء الاربعة
 وذكر حماد بن ابراهيم من الصحابة والتابعين والفقهاء المجتهدين
 وما يورده يارواه ابن ابي شيبة في مصنفه والبراري في مسنده
 والطبراني في معجمه والطحاوي في اثاره كلهم من حديث شريك
 القاضي عن ابي حمزة سمون القصاب عن ابراهيم عن علقمة عن
 عبد الله قال لم يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح
 الا سحر لم تركه لم يقرأ في الصبح ولا بعد ه وفي لفظ للمطاي وقلت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر ايدعوا على عصيته وذكر ان
 فلما ظهر عليهم ترك القنوت تا بعد ايام بن ابي عباس عن ابراهيم
 فقال في حديثه لم يقرأ في العزق ووضعت ابن حنبل وابن
 معين وابا حاتم ابا حمزة القصاب بسبب انه كان كثيرا الوهم
 فلا يكون حديثه رافعا كما ثبت بالقوى مرفوع بان مسارا وروى
 في صحيحه عن محمد بن الحسن الغزالي وابن بشار قال حدثت
 امية بن خالد ثنا سمعته عن ابن ابي حمزة القصاب عن ابن
 عباس قال كنت العبد مع الصبيان في رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم فتواريت خلف باب قال فحاشا لخطائي خطاة وقال
 اذهب ادع لي معاوية قال فحيت فعلت هو يا بل فقال
 لا تسبح الله بطنه فيكون ثوب ثمان مسلم له يقال خطاه ه
 فلان بالفرق ضرب ظفره بيد مبسوطة وبرهانه محمد بن حابر
 البياضي عن حماد عن ابراهيم وقال في حديثه ما قنت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في شيء من الصلوات الا في الوتر كان
 اذا حارب يقرأ في الصلوات كما يدعوا على المشركين ورواه ه

ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ان النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يقبض في الفجر قط الا شهرا واحدا لم يرقل ذلك
 ولم يعده وانما قبضت في ذلك الشهر يدعوا على الناس من المشركين
 ولهذا لم يكن ابن يقبض في الصبح كما رواه الطبراني بسنده
 من حديث غالب بن زرقة الطحاني قال كنت عند انس بن
 مالك شهرا فلم يقبض في صلاة العذرة وما رواه البخاري
 ومسلم عن ابي سلمة وسعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان
 النبي صلى الله عليه وسلم لما رفع راسه من الركعة الثانية اللهم
 اخ الوليد بن الوليد ومسلمة بن هشام وفي اخره ثم بلغنا
 انه ترك ذلك لما نزلت ليس لك من امر شي الا لله وما رواه
 ابن حبان عن ابراهيم عن الزهري عن سعيد وابي سلمة عن ابي
 هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبض
 في صلاة الصبح الا ان يدعوا العوذ او على ثور وما رواه الخطيب
 في كتابه في القنوت بسنده عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان لا يقبض الا اذا دعى العوذ او على ثور قال صاحب التلخيص
 وسند هذين الحديثين صحيح وهما نص في انه محتسب بالارزلة
 وما خرج من ابي عدي في الكامل عن بشر بن حرب عن ابي عبد الله
 ذكر القنوت فقال والله انه لم يدعه ما قبضت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم غير شهر واحد الا انه اعلمه بتضعيف السنائي
 وابن معين بشرا ثم قال هو باسبب ولا اعرف له حديثا
 منكرا وما خرج ابن ماجة والسنائي والترمذي وقال حسن
 صحيح عن ابي مالك الا شحجي سعد بن طارق الا شحجي عن ابي
 قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقبضت وصليت
 خلف ابي بكر فلم يقبضت وصليت خلف عمر فلم يقبضت وصليت
 خلف علي فلم يقبضت ثم قال تداني انا يدعه قال البخاري طارق

ابن

ابن اشتم له محبة وقد وثق ابي حنبل وابن معين والعجلي ابا مالك
 وقد اخرج له مسلم في صحيحه حديثين وما رواه ابن شيبه
 عن علي بن ابي حمزة في الصحيح انكر الناس ذلك عليه فقال
 انما استنصرنا على عدونا **الحاكم** اصل ان قوله انس ما زال
 النبي صلى الله عليه وسلم يقبض في الفجر حتى فارق الدنيا محمول
 على النوازيل بفتح ما قدمنا عنه وعن غيره وحديث ابي هريرة
 نص في النوازيل لقوله يدعوا للمؤمنين وعلى الكفار وعليه يحمل
 قول من قال يد من الصلابة والتابعين فلا يكون بالسنينة
 الى النازلة منسوخا بل مستمرا ويد قال جماعة من اهل
 الحديث اذ ليس في الاخبار ما يعارضه ثم الصحيح جواز رواة
 الكوفي بالشافعي وغيره اذ لم يتيقن بالاعتقاد ومن قبل
 البخاري وبعد الطبراني والمغرب والعشائر **الحاكم** اصل
 والخبر وسندها اربع **بشرا** لقوله عليه السلام ركعتا
 الفجر احب الى من الدنيا وما فيها وفي لفظ حريز الدنيا وما فيها
 رواها مسلم ولقوله لا تتركوا ركعتي الفجر فان فيها الرغائب
 رواها ابو يعلى الموصلي ولقوله لا تدعوها وان طردكم اكل
 رواه ابو داود ولقوله عابشة كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يقبض ويدعوا ولكن لم اره ترك ركعتين قبل صلاة الفجر في
 سفر و **حضر** الصفحة و **استم** رواه الطبراني ولقوله ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن على شي من النوافل اشد
 معاهدة منه على الركعتين قبل الفجر رواه الشيخان وفيه
 دلالة على انها اكد السنن وقيل بغير ضمة وقيل بوجوبها
 ولقوله عليه السلام رواه من عبد مسلم يقبض يد في كل يوم ثلثي
 عشرة ركعة تطوعا من غير ان يركبها الا بني الله لانه ثبت
 في الكتب رواه مسلم وابو داود وابن ماجة واحمد و **رواه**

الترمذي والسماوي اربعاً قبل الظهر ركعتين بعدها ركعتان
بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل صلاة الغدوة
قال الترمذي حسن صحيح ولقول عائشة رضي الله عنها
كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلى في بيته قبل الظهر اربعاً
ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل ركعتين يرواه مسلم وأما
كوتها بن شبيب فلما في الحوط محمد بن الحسن قال حدثنا بكر
ابن عامر الجلي عن ابراهيم والشعبي عن ابي ايوب انه لما رآه
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر اربعاً لما اذا
رأى الشمس فساله ابو ايوب انه لما رآه عن ذلك فقال
ان ابواب السماء تفتح في هذه الساعة فاحب ان يصعد
لي في تلك الساعة خير فقلت اني كاهن قرأه قال نعم
قلت اني فصل عن سبيلك قال لا وفي سبيلك اي داود واني
ما حبه وشيئا بل الترمذي عن ابي ايوب نحوه وأما كوتها
قبل الجمعة اربعاً لا يفصل في شيء كذلك فليقول ابن عباس
كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع من قبل الجمعة اربعاً
لا يفصل في شيء بينهما يرواه ابن ماجه من حديث بشر بن
عبيد ولقول علي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر
نحوه سواء وراود ويجعل التسليم في اخرهن ركعة يرواه
الطبراني وأما كوتها بعد الجمعة كذلك فلما رواه الجماعة ان البخاري
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صليت
بعد الجمعة فصلوا اربعاً فان عجل لكم شيء فجل ركعتين في
المسجد وركعتين اذا رجعت ولما روى مسلم عن ابي هريرة قال
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مضطرباً
بعد الجمعة فليصل اربعاً ويسين عند ابي يوسف ان يصلي بعد
الجمعة ست ركعات لما في ابي داود عن ابي عمر اذا كان بمكة

فصلي

159 فصلي الجمعة تقدم فصلي ركعتين ثم تقدم فصلي اربعاً واذا كان
بالمدنية فصلي الجمعة ثم رجع الى بيته فصلي ركعتين ولم يصلي في
المسجد فقيل له فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعمل ذلك فقد انبت ستاً بعد هاتيك وجب اي ندك
المرجع قبل العصر لما روى ابو داود والترمذي وقال حديث
حسن عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله
امراً صلى قبل العصر اربعاً ويقول على كان عليه السلام يصلي
قبل العصر ركعتين يرواه ابو داود ورواه الترمذي واحمد
وقال اربعاً ولا يرواه الطبراني بسند حسن عن ابن عمر عن علي
قبل العصر اربعاً حرم الله على النار ووجب قبل العشاء
ركعة لقوله عليه السلام من صلى قبل العشاء اربعاً كان
كأنما الحج من بيته ومن هذا من بعد العشاء كان كمثل من ليلة
القدر رآه سعيد بن منصور في سننه واخرجه السنائي
من قول كعب واليهضي من قول عائشة والموقوف في هذا
كالمرئوع لا بد من قتل بقدر الثواب وهو لا يترك الاسماع
ولقول عائشة ما فعلني رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء
نقط فدخل على ابي هاشم بعد اربع ركعات او ستاً كراهه ابو داود
ولما روى البخاري عن ابن عباس قال بت عند خالتي يومئذ بنت
الحارث بن ابي رباح النبي صلى الله عليه وسلم فصلي النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم العشاء ثم جا الى منزله فصلي اربع ركعات ثم نا ثم قام
فصلي خمس ركعات ثم ركعتين ثم خرج الى الصلاة وروى
مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عوف المزني قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيني وبينك صلاة قالها ثلاثاً قال
في الثالثة ثم سأوت في رواية قال في الرابعة ثم سأوت وخفت
من هذا المغرب لما روى الدارقطني والبيهقي والبخاري عن ابي هريرة

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عند كل اذانين صلاة
ما خلا صلاة المغرب وهذا زيادة مقبولة في ذلك على عدم
مشروعية الصلاة قبل المغرب وذكر الطحاوي ان السلف ركوا
الركعتين قبل المغرب وروى ابو داود باسناد يفي عن ابي عمر انه
قال ما رايت احدا يصلي ركعتين قبل المغرب على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم ذكره الترمذي وما يندب ست بعد المغرب
لقوله عليه السلام من صلى بعد المغرب ست ركعات كتبت من
الارباب وتلى قوله تعالى ان الله كان للارباب غفورا روادا
عن محمد بن المنكدر مرسل من علي بن ابي طالب والحسن
فانما صلاة الارباب ولقوله عليه السلام من صلى بعد المغرب
ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن شيئا عدل له بعد اذة ثلثي
عشرة سنة رقا ان الترمذي وروى ما حدث عن ابي هريرة وفي
رواية اخرى ما حدث عن عائشة من صلى بين المغرب والعشاء
عشر ركعات بين الله له بيتا في الجنة وخرج به جماعة من
المشايخ باستحباب اربع بعد الظهر لقوله عليه السلام اربع
قبل الظهر واربع بعدها حرم الله على النار رواه ابو داود
والترمذي والنسائي ويستحب ايضا ركعتان لمن دخل
المسجد قبل ان يعقد لقوله عليه السلام اذا دخل احدكم
المسجد فلا يجلس حتى ركع ركعتين رواه البيهقي وغيره عن
ابي هريرة ويستحب ركعتان لمن توضا عقيب وضوء
الحديث يدل على ان الله عز وجل يستحب صلاة الفجر وهي اربع
ركعات فصاعدا لما روى مسلم من حديث عائشة انها سألت
عائشة كم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الفجر قالت
اربع ركعات ويريد ما شأنا فان قيل ما بالجمع بين هذا
والحديث وبين ما في الصحيحين عن غزوة عن عائشة قالت

ما سبح

ما سبح رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدة الفجر قط واني
في سبحها واجيب يا الله بحمل انها اخبرت بالنهي عن رويتها
ومشاهديتها وفي الاثبات عن خبره عليه السلام واخبره عنها
او انها انكرتها موافقة واعلانها انكرتها على ما هي مشهورة
عند الناس ثمان ركعات وما يدل على فضيلة صلاة الفجر
حديث ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصبح على كل سلامي من احدكم صدقة كل تسبيحة صدقة
وكل تحميدة صدقة وكل فحيلة صدقة وكل تكبيرة صدقة
وعجزي عن ذلك ركعتان يركعهما من الفجر راحة تسبيل ومنها
حديث بريدة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
في الايمان ثمانية وستون مفعلا فعليه ان يتصدق عن
كل مفضل صدقة فذ قالوا ومن يطيق ذلك يا رسول الله
قال النجاعة في المسجد فربنا والشيء يتجدد عن الطريق فان
لم تجد ركعتان الفجر تجزيك وحديث ثعالب بن اسن الجهمي
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فقد في مفعلا
حين يفرق من صلاة الفجر حتى يسبح ركعتي الفجر لا يقول
الا حبرا غفر له خطاياه وان كانت مثل زبد البحر رواها ابو داود
ومنها حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من حافظ على تسعة الفجر غفر له وان كانت مثل زبد
البحر رواه احمد وغيره ومنها حديث ابي سعيد كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي الفجر حتى تقول لا بدعها ويدرعا
حتى تقول لا يصليها رواه الترمذي وكوفي مؤيد المفل اي
زيادة على اربع تسبيحة بها او على ثمان تسبيحة
ورود السنة بالزيادة فيها ولو جاز من غير كراهة لفعل
ولورة وفي النهاية النافذة لبلا الى ثمان جائرة وفيها وراه

مكروهة في عامة الروايات قال في الإسلام في الجامع الصغير
 وأصل ذلك حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة ثلاث منها التبر والعبادة
 التي هي سنة فيبقى التطوع سنة وروى ثلاث عشرة فيبقى
 التطوع ثمانية وهذا لا دلالة عليه على أن الثمانية بتسليم
 على أن الزيادة عليها مكروهة وقد اعترض من باب الزهري روى
 عن عروة عن عائشة أنه عليه السلام كان يسلم من كل ركعتين
 منهن وفي المبسوط والخلاصة الإجماع على أن الزيادة لا تكروه
 لما فيها من وصل العبادات ثم رأيت السرخسي مع عدم كراهة
 الزيادة عليها لما في الجارية عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم
 يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي إذا سمع النداء بالجمع
 ركعتين حقيقتين فيبقى العشرة تطلا وروى الطحاوي الاستدلال
 بكليهما لما رواه في دليلهما أنه عليه السلام كان يسلم بين كل
 اثنتين ولأنه ليس في قولها دلالة على أنه على الثمان أو العشرة
 بتسليم والإرجح أفضل في المروي أي الليل والنهار تسليمة
 فلا يفتح الحيم والقصر وهذا الذي ذكره عند أي حبيبة
 وعندهما اثنتان في الليل أفضل والأربع في النهار أفضل
 وعند الشافعي والأفضل فيها اثنتان وعند أحمد بأربع
 بالأربع في النهار وهي بالليل مكروهة وقيل غير جازم لما روى
 أصحاب السنن وصححه ابن حبان وجوزوه أحمد عن أبي عمر
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل والنهار مثنى مثنى
 وإلا يوشك ومحمد ما في الصحيحين عن أبي عمر أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى وليس فيه ذكر النهار
 وقال الشافعي ذكره عند أي خطأ وروي حبيبة ما في الصحيحين
 عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل أربعاً

161
 لا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعاً لا تسأل عن حسنهن
 وطولهن ثم يصلي ثلاثاً وروى أبو يعلى في مسنده عن عمر
 قالت سمعت عائشة تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصلي العشي أربع ركعات لا يفصل بينهن سلاماً وقد تقدم حديث
 أبي أيوب في سنة الظهر نحوه ولا نداد وروى فيكون أكثر
 مستقده وأبرق فضيله وهذا لو تدرأ أن يصلي أربعاً بتسليم
 فصلاتها بتسليمين لم يوف بتدريج ولو تدرأ أن يصلها بتسليمتين
 فصلاتها بتسليمين وفي تدريج لا نداد على الأفضل وأما ما
 ما أخرجه مسلم من حديث عائشة في حديث طويل قالت لنا
 بعد له سواك أو طهوره فيبعثه الله ما سأل أن يبعث من
 الليل فيتسوك ويتوضأ ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها
 إلا في الثانية فيذكر الله ويحده ويدعو ثم يركع ويسلم
 ثم يقوم فيصلي التسعة ثم يقعد فيذكر الله ويحده ثم يسلم
 تسليماً يسمعون وهو في غير مسلم كان يوتر بتسع ركعات ثم
 فأتاها على القعود في كل تسعة لما روي دليل على التسليمة
 أو أنه من خصا بصد بطلان القياس أفضل عندنا من كثرة
 السجود وعكسه الشافعي بقوله عليه السلام ما يكون
 العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء وقوله عليه السلام
 لتوبان عليك بكثرة السجود فأنت لا تسجد لله سجدة إلا
 رفعك بها درجة وحط عنك بها خطيئة وقوله عليه السلام
 أربعين كعب حين سألته ما فقتة في الجنة فأعنى على نفسك
 بكثرة السجود رواها مسلم لما قوله عليه السلام ما كان يسلم
 وغيره أفضل الصلاة طول القنوت أي القنوت و٢٠ القراءة لكثرة
 بطول القنوت وكثرة الركوع والسجود والقراءة أفضل منه ولاها
 ركن فكان اجتماع ركعتين أولى وأفضل من اجتماع ركن وسنة

وقال مالك يتساوى فضيلتها بناء على تساوى الدليين من الجاهلين
عنده والظاهر ان السجود افضل كعبته والقبلة افضل كعبته
ولذا فتدبرها عليه السلام في الحديثين السابقين بطول القول
وبكثرة السجود وقد يقال كثرة السجود مستكرمة لكثرة
القبلة ولعل عليه السلام اراد بكثرة كثرة الصلاة وانما
غيرها بكثرة السجود لان تمام الركعة بدون غيره ثم سجدة
الشكر عند سماع خبر معراج غير مشروعة فلا تقرب بها وحدها
عند ابي حنيفة وفيه ما لا يشاركه من تركعة والتقرب
بالركعة الواحدة منها عند فسادها اولي وصارت كالركوع
وما روى من سجود النبي صلى الله عليه وسلم شكرا اذا اراد ان يمشي
او جاهد خبر يسيره كان في مبدأ الامر سجدة ثم نسخ باللهي
عن النبي اوقاف ابو يوسف ومحمد ووافقه الشافعي في
قوله لقوله سعد بن ابي وقاص حدثنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم من مكة بزيدا المدينة فلما كنا قريبا من عذرة
نزل ثم رفع يديه فدعا الله ساعة ثم حرك ساجدا فمكث
طويلا ثم قام فرفع يديه ساعة ثم حرك ساجدا فقال اني سألت
ربك واشفعت لاني فاعطاني ثلث اجتي فخرت ساجدا الرب
شكرا ثم رفعت راسي فسألت ربك فشفعت لاني فاعطاني
الثلث الاخر فخرت ساجدا الرب ثم رفعت راسي فسألت
واشفعت لاني فاعطاني الثلث الاخر فخرت ساجدا الرب
رواه احمد وابوداود ولزم من النقل بالسجود اي في الصلاة
ومعها حتى نوافسه لزمه قضاءه لقوله تعالى ولا تطلوا
اعمالكم ولا نه عبادة شرع فيها فلهذا ما وقضاؤها عند
افسادها كالسجود والعمرة اجماعا لقوله تعالى وانما الحج والعمرة
حلالا للشافعي غيرها الا انظر الى النقل من الصلاة والصوم

دون

دون الحج والعمرة عليه اي لا روادى له مثل ان يشرع في
الظهور فينبذ كرايه قد صلاه لا نه يشرع فيه مسقطا له لا يشرع
وعند رجب عليه القضا قضا على سائر السوا فلماذا في
الحكم وانما في النقل فبالعكس في القبيحة قال طهير الدين
المرغيباني يشرع في السنة ثم ذكر انه اذاها فقطعها فعليه
القضا وقال صاحب المحيط بخلافه ولو شرع في النقل عند
العروب او الطلوع لزم في ظاهر الرواية وروى عن ابي حنيفة
ان لا يلزمه اعتبارا بالشروع في الصور في الايام المأثمة عندها
ووحدها الظاهر ان يكون صائما بنفس الشروع فيصير تركها
لللهي فوجب البطلان ولا يكون فصليا حتى يسجد ولحقه احيث
بالشروع لو خلفه لا يصور ولا يجتنب بالشروع لو خلفه لا يصلي
حتى يتم تركعة كذا ذكره الشارح وفيه جحان اذ كونه صائما
بنفس الشروع لا يظهر وجهه لا شرعا ولا عرفا والركعة الواحدة
لا تقع عندها فكيف تكون صلاة شكر اعلم ان مالكا والشافعي
قالا بعد من يزور والنقل بالشروع انما المتفضل متبرع ولا يزور
على المتبرع قال تعالى يا اباي المحسنين من سبيل وقال عابسة
دخل على النبي صلى الله عليه وسلم يوما فقال هل عندكم شئ فقلنا
لا قال فاني اذن صائم ثم اتانا يوما اخر فقلنا لا رسول الله
الهدى لنا حين قال اريد فقلنا اصبح صائما فكلوا
لفظ فاكل وقال قد كنت اصبح صائما رواه مسلم فهدى
بيلا على عدم وجوب الايام وزور ما لقضا رتب على وجوبه
فلا يجب واحدها لنا ما في سنن ابي داود والترمذي هو
والنسائي عن عروة عن عابسة قالت كنت انا وحفصة صائمات
فعرض لنا طعاما شهيمنا فاكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم فبدا رثي حفصة وكانت ابنتها ايها فقالت يا رسول الله

انكنا صائتين فعرض طعاما شوقيا فاكلنا منه قال اقصيا
 يوما مكانه ورفاه الطيراني من طريق احرمن الى هيرة قال
 اهديت لعايشة وحفصة هدية وهما صائتان فاكلتا منها
 فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اقصيا يوما
 مكانه ولا تقودا وحده على الله امرئ بخرج عن مقتضاه بغير
 موجب بل هو محفون بما يوجب مقتضاه ويؤكد وهو الذي عن
 العود القياس على نفل الحج والعمرة **وقضى ركعتان بصيغة المنفعل**
وفي بعض النسخ وقضى ركعتين بصيغة الفاعل لو قضا اي
 اطل النفل في الشفع الاول او في الشفع الثاني وعن ابي يوسف
 يقضى اربع اعتبارا للشروع بالندوة وعند روايتان فيما اذا نوي
 ستا او ثانيا ثم اقصدها في رواية يقضى اربع وفي رواية يقضى
 جميع ما نوي وفي المنتقى قوله ابي يوسف فيما اذا اقصدها بالانزاع
 الخروج عن التيممة ترك القراءة واما اذا اقصدها بالكلام ونحوه
 فلا يبرم عنده الركعتان وكما لا يبرم له الشروع في الشفع
 الثاني لا حقيقة ولا حكما لان كل شفع من النفل صلاة على
 حدة ولا تعلق لاحد الشفعين بالآخر **ترك القراءة في**
ركعتي الشفع من النفل يبطل التي تليها عند ابي حنيفة حتى
لا يصح بنا الشفع الثاني على شفع الاول واما ترك القراءة في
الركعة فلا يبطل التيممة عنده لان كل شفع من النفل صلاة على
حدة وفساد الصلاة بترك القراءة في الركعة الواحدة مجتهد
فيه لان عند حسن البصري لا يقصد وقال زفر قلنا بالفساد
في حق لزوم القضا وبقا التيممة في حق لزوم الشفع الثاني
احتياطا وعند محمد ترك القراءة في ركعة يبطل التيممة لانها تنفذ
لافعال الصلاة والافعال تعسد بترك القراءة وعند ابي يوسف
لا يبطل التيممة ترك القراءة الصلاة اي لا في ركعتين ولا في ركعة

161
 لان القراءة ركن ترايد بدليل وجود الصلاة به ونها في الجملة كما في
 حق الامي والاحرس والمعتدي بترك القراءة لا يبطل التيممة بل
 يعسد المدا لا منه لا صحة للاداب ون القراءة وفساد الادا ليس
 باقوى من تركه فاما ان تركه لا يعسد التيممة لا يعسد هافساده
 كما لو احرز وقام طويلا وسكت او تعد ولم يأت بشئ من الافعال
 لم يعلم ان ترك القراءة في النفل الرابعي اما في بعض الشفع الاول
 وبعض الثاني او في بعض الاول وجميع الثاني وفي بعض الثاني
 وجميع الاول والثاني او في جميع الاول فقط او في جميع الثاني
 فقط او في بعض الثاني فقط ففده ثمان مسائل متفرعة على
 اصول السابقة اشارت ليعربها بقوله **يقضى اربع ركعات**
اي حنيفة فيما اي نفل ترك القراءة في احدى شفعه الاول
مع تركها في جميع شفعه الثاني وبعضه وانكر ابو يوسف
وقضا اربع عن ابي حنيفة اذا ترك القراءة في احدى الاول وبعض
الثاني حين عرض عليه محمد الجاهل الصغير وقال رايت لكر عن ابي
حنيفة قضا ركعتين وقال محمد بن رويت لي عند قضا اربع
ونسيت واعيدتها المشايخ على قول محمد بن الحسن المذکور سابقا
وعند ابي يوسف يقضى اربع في اربع مسائل ووجد ترك
في شفعين وهي ترك القراءة في جميع الشفعين وفي بعض
الاول وبعض الثاني وفي جميع الاول وبعض الثاني وفي بعض
الاول وجميع الثاني وفي الباقي من الثانية وهي ست مسائل
عند ابي حنيفة واربع مسائل عند ابي يوسف يقضى ركعتين
وعند محمد يقضى ركعتين في الكل ووجد الكل ظاهر من اصول
السابقة وان لم يقصد في الوسط بان صلى اربع ولم يقصد في
وسطها او نوي اربع واما الثاني فلا يبيح عليه اما في
المسئلة الاولى فقياسا على العرض والبساعا في النفل وقال

وهي ما روى البخاري عن عائشة قالت ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في شيء من صلاة الليل جالسا حتى إذا كبر قرا جالسا فإذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية قام فقرأهن ثم ركع ولولم يقرأ واستوى قايما وركع آخره وإن لم يستوي قايما وركع لم يجزه وإن ذلك لم يكون ركوع قائم ولا ركوع قائم وإن أجمع النفل ركبا ^{وركبا} يعمل قليل بآيتين ركعة فأكدر من الجانب الآخر ^{بني} في ظاهر الرواية عنهم وعن أبي يوسف أنه يستقبل أو يعكس وهو ان يفتح النفل بأول ركعة ^{مسند} ووجه الفرق أن الأول أدى العمل ما وجب عليه لأن تحريمه غير موجب للركوع والسجود والثاني أدى النقص مما وجب عليه لأن تحريمه موجب للركوع والسجود وأجاز علما وثالث نذر قريب في مكان شريف إذا دهاها دونه شرفا ولم يتعين ذلك المكان عنده وعينه مالك والشافعي وزفر لطاهر قوله تعالى وأوفوا العهد الله إذا عاهدتم فيجب أن ياتي بما لفظ به هذا وقول صاحب الهداية قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاة مثلها غير معروف موقوف على ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه من ثلاث طرق موقوفة على غير الطريق الأولى أنه قال لا يصلي بعد صلاة مثلها وفي الطريق الثاني كان يكره أن يصلي خلف صلاة مثلها وفي الطريق الثالث كان يكره أن يصلي بعد المكتوبة مثلها ورواه أيضا موقوفة على ابن سريج من طرق نحو كراهة فقتل في تفسيره يعني ركعتين يقرأه وركعتين يقرأه وفي رواية أخرى كأنوا يصلون الفريضة ويصلون بعدها مرة أخرى ويطلبون بذلك زيادته الأرجح في ذلك وبوجه هذا التفسير في سنن أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى أن يصلي صلاة في اليوم مرتين ^{وسنن الترمذي}

وقيل

165 وقيل سيجب ولم يذكرها محمد في ظاهر الرواية وذكرها غيره واجتمعت الأمة على بشرعيتها ولا اعتداد بخالفه الروافض منهم إقبح أهل البدعة ومعارضون لأهل السنة وقد أقامها النبي صلى الله عليه وسلم وبين عذره في تركها بما في الصحيحين عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد فظلي بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثر الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح قال رأيت الذي نعتكم فلم يخرج من الخرج إليكم إلا أني خشيت أن تغرب عنكم وذلك في رمضان زاد البخاري في كتاب الصور فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والإمر على ذلك وعنه ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ حجرة في المسجد من حصير فضلي فيها ليالي حتى اجتمع عليه ناس ثم فعدوا صوته ليلة وظنوا أنه قد نام فجعل بعضهم يتخفح ليخرج إليهم فقال ما زال بك الذي رأيت من صنعك حتى خشيت أن يكت عليك ولو كنت عليكم ما قمتم به فصلوا إليها الناس في موتكم فان صلاة المرء في بيته أو الصلاة المكتوبة متفق عليه وعن أبي ذر قال صفا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يتم بنا شيئا من الشهر حتى بقي يسع فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل فلما كان السادس لم يتم بنا فلما كان الخامسة قام بنا حتى ذهب ثلث الليل قلت يا رسول الله لو علمنا قيا هذه الليلة فقال إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف حسب له قيا ليلة فلما كانت الرابعة لم يتم بنا فلما كانت الثالثة جمع أهل النساء والناس فقام بنا حتى خشينا أن يموتنا الفلاح قلت وما الفلاح قال السجود ثم لم يتم بنا بقيتة الشهر رواه أصحاب السنن وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

الفضل

عليه وسلم كان يرغب في قنبا من رمضان من غير ان ياربعه فيه بغير
 فيقول من قاصر رمضان اعيانا واحتسابا بغيره ما تقدم من
 ذنبه فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك ثم
 كان الامر على ذلك في خلافة ابي بكر وصدر من خلافة عمر رضي
 الله عنه رواه مسلم والحاصل ان الاصح فيها ان السنة مؤكدة
 كما رواه الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله والسنة فيه الجماعة
 لكن على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد عن اقامتها كانوا
 حسيثين ولو اقامها البعض فالتخلف عن الجماعة فتركه العزيمة
 لان افراد الجماعة والتابعين يروى عنهم التخليف فروع
 البخاري عن نافع عن ابن عمر انه كان لا يصلي خلف الامام في شهر
 رمضان وروى ايضا عن ابراهيم قال كان المجتهدون يصلون
 في ناحية المسجد والامام يصلي بالناس في رمضان وروى
 ايضا عن عروة انه كان يصلي مع الناس في رمضان ثم يفرق
 الى منزله فلا يقوم مع الناس وروى البخاري وابن حبان
 من حديث عبد الرحمن بن عبد القاري قال خرجت مع عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان الى المسجد فادأ
 الناس اوراق متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل
 فصيلي بصلاته الرهط فقال عمر اني اري لو جمعت هؤلاء على
 قاري واحد لكان امثله ثم عرضهم على ابي بن كعب ثم خرجت
 بعد ليلة اخرى والناس يصلون بمصلواتهم فارهم فقال عمر لعنت
 الابد عتة هذه والتي يامون عنها افضل يريدون اخر الليل وكان
 الناس يقومون اوله وروى البيهقي في المعرفة باسناد صحيح
 عن السائب بن زيد قال كنا بقوم من عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه بعشرين ركعة والوتر وعشرين ركعة وكان قال كان الناس
 يقومون في رامن عشرين ركعة وعشرين ركعة وكانه بني على ما رواه

ابن

ابن ابي شيبة في مصنفه والطبراني في حديث ابي عباس رضي الله
 عنه انه عليه السلام كان يصلي في رمضان عشرين ركعة سوى
 الوتر وما في الخوفا عن السائب بن زيد قال امر عمر ابي بن
 كعب ونجيب الداري ان يقولوا للناس في رمضان باحدى عشر
 ركعة فكان القاري يقرأ بالحيث حتى كنا نعتد على العصا
 من طول العيا فما كنا ننصرف الا بزوغ النجى فكانه بنا على
 ما روي في الوتر من الله صلى الله عليه وسلم قام بهم في رمضان
 فصلى ثمان ركعات واوتر ثم انظروا من الغائبة فلم يخرج اليهم
 فسالوه فقال خشيت ان يكتب عليكم الوتر اى مطلقا او في
 رمضان وجمع بينهما بان اقل وقع او لا ثم استقر الامر على
 العشرين فان المتوارث بنا على ما تقدم والله اعلم فقصارا جماعة
 لما روى البيهقي باسناد صحيح انهم كانوا يعتمون على عهد عمر بعشرين
 ركعة وعلى عهد عثمان وعلى رضي الله عنهم وعند مالك ست
 وثلاثون وجمع بين قوله وقوله غيره بان عشرين كانت
 اول الليل وست عشرة اخره كما عليه عمل اهل المدينة وقتها
 بعد صلاة العشاء قبل الوتر بعدة الى طلوع الفجر وهو المصحح
 لا ينافي مع العشاء دون الوتر حتى لو ظهر ان العشاء قبلت
 بلا طهارة والتراخي فليت بطهارة اعدت التراخي مع العشاء
 وقبل بعد العشاء قبل الوتر وهو قول جماعة اختار كذا في
 الهداية وقيل قبل العشاء وبعد لا ينافي من الليل وهو المصحح
 لان تاخير الوتر افضل لقوله عليه السلام اجعلوا اخر
 صلاتكم بالليل وترا على كل روية اى اربع ركعات وقيل
 خمس مستلمات جلست بعد رها لتوارث ذلك من السلف
 وكذا قبل الوتر هكذا اروي عن ابي حنيفة رضي الله عنه لا يراها
 انما سميت بالتروية للاسراحة فيفعل ذلك تحقيقا لمعني

الاسم ثم اهل مكة يطوف سبعا بين كل ترويحيين كما حكى عن
 مالك واهل المدينة يصلون فرادى اربعاء بدل ذلك واهل
 كل بلدة بالحيا يسبحون او يهللون او ينظرون سكونا
 او يصلون فرادى **وسن** الختم اي ختم القرآن على اربع وهو
 قول **الكر مرة** في صلاة التراويح لان شهر رمضان انزل فيه
 القرآن وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعرضه فيه على جبريل
 كل سنة مرة وفي السنة الاخيرة عرّضه مرتين وقال بعضهم
 يعرّض في كل ركعة ثلاثين آية لان عمر بن الخطاب قسّم الختم
 ثلاث مرات لان كل عشر مخصوص بفضيلة على حدة كما جازت
 به السنة انه شهر اول رحمة واسطة مغفرة واخره
 عتق من النار والذي عليه الاكثر ما رواه الحسن عن اب
 حنيفة انه يعرّض الامام في كل ركعة عشر آيات ويخونها قيل
 وهو الحسن لان السنة فيها الختم مرة وما اشار اليه
 ابو حنيفة رحمه الله ختم القرآن فيها مرة لان عدد ركعاتها في
 جميع الشهور ستماية وعدد اى القرآن ستة الاف وشي فاذا
 قرئ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم فيها وعن ابى حنيفة
 انه كان ختم احدى وستين ختم في كل يوم ختم وفي كل
 ليلة ختم وفي كل الترويح ختم **والترك الختم كسبل**
النور والفضل تعدل القراءة فان خالف فلا بأس بالصحة
 ان اقامتها جماعة سنة على وجه الكفاية لانه خلف عنها
 افراد من الصحابة والتابعين كابي عمر وعروة والقاسم
 وابراهيم ونافع وسالم وعن ابي يوسف ان ابكده اذ اراه
 في بيته مع صلاة سنة القراءة واستباحتها فلم يعلها في
 بيته لان يكون فقها كبيرا يقيدي به لقوله عليه السلام
 عليكم بالصلاة في بيوتكم فان خير صلاة المراه في بيته الا المكتوبة

واجب

واجب عند بان قيا رمضان مستثنى من ذلك لما تقدم مر
 من فعله عليه السلام وبان العذر في تركه وفعل الخلفاء
 الراشدين حتى قال علي كرم الله وجهه نور فترى عمر بن الخطاب
 كما نور حسا حدينا والجمعة انكروا اذاها بالجماعة في
 المسجد فاذاوها بالجماعة جعل شعار السنة كما قال الفرزدق
 بالجماعة جعل شعار الاسلام **ولا يوتر جماعة خارج رمضان**
 اي يوتر الامام جماعة في رمضان فقط وعليه اجماع المسلمين
 ولا يوتر بالجماعة خارجا لانه نقل من وجه الجماعة في النقل
 في غير رمضان كرويه وعن سمس اليمية انه المنطوق بالجماعة
 انما يكره اذا كان على سبيل الية اعياما واقتدى واحد بواحد
 او اثنين بواحد لا يكره وان اقتدى ثلاثة بواحد اختلف
 فيه وان اقتدى اربعة بواحد كره اتفاقا بعد عدول كراهية
 الجماعة في رمضان اختلفوا في المفضل فقال قاضي خان
 الصحيح ان الجماعة افضل لانه لا حائز الجماعة كانت افضل
 اي لان نواها الكل وقال ابو علي النسفي ان علماءنا اختلفوا
 ان يوتر في رمضان في منزله ولا يوتر بالجماعة لان الصحابة لم
 يجمعوا على الترويح بالجماعة في رمضان كما جئناهم على التراويح لان
 عمر بن الخطاب عند كان يومهم في رمضان وابى بن كعب كان
 يومهم في يوم الاحد فانه مناه في حديث ابى حيان انه
 صلى الله عليه وسلم عتلى بهم واوتر في رمضان وبين العذر
 في تأخره وان الخلفاء الراشدين فعلوه وان تأخر عن
 الجماعة فيه واجب ان يعلى آخر الليل فانه افضل كما قال
 علي والبيضاوني عنها افضل وعلم قوله عليه السلام اجعلوا
 اجسادكم بالليل وترا فخره لذلك والجماعة فيه اذ كان
 متعذرة فلا يدل ذلك على ان المفضل فيه ترك الجماعة لم

احب انه يوتر اول الليل كما يتر من اطلاق اختيارهم
فصل في صلاة الكسوف والخسوف
 والاشقيقا عند الكسوف وهو تغير الشمس الى السواد
 والكسوف لغة فيه قال المذري روى حديث الكسوف
 تسعة عشر نفسا بعضهم بالكاف وبعضهم بالحاء وبعضهم بالعين
 جميعا اي فيما متراد فان اذ الكسوف فحق بالشمس والخسوف
 اعم وقيل تغيب بالحاء للشمس والحاء للشمس وعليه اصطلاح
 الفقهاء ويؤيده قوله تعالى فاذا برق البصر وحسف القمر
 واما ما في صحيح مسلم عن عروة لا تغل كسفت الشمس ولكن
 قل خسفت فمحمول على روايته في لفظ الحديث **فصل في صلاة**
الحسوف بالناس الحاقا لها بها واذا جازها مالك والشافعي
 لغيره كسائر الصلاة **ركعتين** بركوعين اربع كما قال
 الشافعي ومالك وهو المختار من ذهب احمد في الكتب
 الستة عن عائشة رضى الله عنها قالت خسفت الشمس في
 حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج الى المسجد فقام
 وكبر وصلى الناس وراه فاقرأ سورة طه ثم ركع
 ركوعا طويلا ثم رفع رأسه فقال سمع الله من جده ربنا
 ولكن الحمد لله فعمل في الركعة اعم حذى مثل ذلك فاستعمل
 اربع ركعات بربع سجدة واجلست الشمس قبل ان ينزل
 ثم قام فخطب الناس فالتى على الله بما هو احد ثم قال
 ان الشمس والقمر ايتان من ايات الله تعالى لا يخسفان لموت
 احد ولا حياته فاذا رايتهم ذلك فافزعوا الى الصلاة **وليس**
 ما روى البخاري من حديث ابي بكر قال خسفت الشمس على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج يحمد الله حتى انتهى
 الى المسجد وثاب الناس اليه فعلى بهم ركعتين واجلست

الشمس

الشمس ورواه السنن في ركعتين كما يجلسون ورواه
 ابن حبان فعلى بهم ركعتين مثل صلاةكم وروى السنن والترمذي
 في الشمائل والحاكم وصححه عن عطاء بن السائب عن عبد الله
 ابني عمر بن الخطاب قاله الكسفت الشمس على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلم يكركع ثم ركع فلم يكركع ثم ركع فلم يكركع ثم سجد ثم سجد
 فلم يكركع ثم ركع فلم يكركع ثم سجد ثم سجد فلم يكركع ثم
 رفع وفعل في الركعة اعم حذى مثل ذلك واجبت **عن**
 اسند لا يهمل حديث عائشة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عنها وعن جابر بن عبد الله عليه السلام صلى الله عليه وسلم
 بربع سجدة وما روى ايضا عن ابن عباس وعليه انه عليه
 السلام صلى الله عليه وسلم ثمان ركعات بربع سجدة وما روى ابو داود
 عن ابي عبد الله عليه السلام صلى الله عليه وسلم ثمان ركعات في كل ركعة قال
 محمد بن احمد بن وهيب في ذلك انه عليه السلام لما اطال
 الركوع رفع الصفوف برؤسهم طائفا منهم انه عليه السلام رفع
 رأسه من الركوع فرفع من جلوسه فلما راوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم راكعا ركعوا ركع من جلوسه فمن كان خلفه طين انه
 عليه السلام صلى الله عليه وسلم اكثر من ركوع فزوى على حسب ما عند
 من الاستباه ويدل على هذا انه عليه السلام صلى الله عليه وسلم
 بالمدينة اربعة واحدة **فصل في صلاة** اي سنة كما روى عن ابي حنيفة
 محمد بن احمد بن وهيب بعض المشايخ انها واجبة وهو مختار
 لا سرار كما في النهاية وفيه استعارة بان لا يشترط فيها الاذان
 والاقامة وتؤدي في الوقت المستحب لا المكروه ولا يجنب
 عندنا فيها بدلا خلافا في التحفة والمحيط والكافي والهداية
 وشروحا ولكن في النظر يحيط بعد الصلاة بالاتفاق

وعنه في الخلاصة وقا في خان **حفي** اي قاريا سرا عند ابي حنيفة
 ومالك والشافعي والليث بن سعد وجمهور الفقهاء **مطوية**
مراة صها اي في الركعتين وقال ابو يوسف ومحمد بن
 القزعة فيها وهو اختيار الطحاوي وقول احمد لما في الصحيحين
 من حديث عائشة رضي الله عنها قالت جهر النبي صلى الله عليه
 وسلم في صلاة الكسوف ولا يحنف في الصلاة عن ابي
 عباس قال انحنفت الشمس فعلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والناس معه فقاموا طويلا نحو من سورة البقرة
 ولو كانت قرآنة على الله عليه وسلم فيها مسجعا لذكرها ابي
 عباس ولم يذكرها وهدى اصحاب السنن وقال الترمذي
 حسن صحيح عن سمرق بن جندب قال صلى الله عليه وسلم في
 كسوف لا تستمع له صوتا **ترديد عوحتى تجلي الشمس** ولا
 يخطب خطبتين بعد الصلاة حديث عائشة رضي الله عنها
 هي لما ان الله صلى الله عليه وسلم امر بالصلاة فاذا رايتوها فاعروا
 الى الصلاة ولم يامر بالخطبة ولو كانت الخطبة مشروعة لبيها
 عليه السلام من خطبته عليه السلام اذ كانت ترد قول من
 قال ان الشمس كسفت تكون ابراهيم بن النبي صلى الله عليه
 وقوله **ترديد عو** يقتضي تاخير الدعاء عن الصلاة وهو السنة
 فيه كمال الترمذي في كتاب الدعوات وحسنه عن ابي
 امامة قيل يا رسول الله اي الدعاء اسمع قال جوف الليل ثم
 الم خير ودر الصلوات المكتوبات **وان لم يحضر انا والجمعة**
صلوا فرادى مخترا عن الفتنه لا بها تقام **جمع عظيم**
 كالكسوف وهو نقصان ضوء القمر فانهم يصلون عند حصوله
 فرادى وهو قول مالك وقال الشافعي يصلون فيه جماعة
 لما ان صلواته تكون في وقت يحصل بالجميع فيه مستقلة

169 والله لم يقل الله عليه السلام من جمع له وكذا يصلون فرادى عند
 حصول الصلوة سوى بالليل وعند انتشار الكواكب وعند
 حصول الظلمة القوية بالليل وعند حصول الريح الشديدة
 والزلازل والصواعق والثلج والمطر الدائم او غوص
 الامراض والخوف من العدو والامستسقاء واستغفار
 ومستقبلا وان صلوا فرادى جاز وهذا عند ابي حنيفة
 لقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم
 مدرارا ولما في الصحيحين من حديث ابن عباس ان رجلا دخل
 المسجد في يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم
 يخطب فقال يا رسول الله هلكت اموالي وانقطعت السبل
 فادع الله يغثنا قال فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدبه
 ثم قال اللهم اغثنا اللهم اغثنا وثبت ايماننا وامن استسقى
 ولم يصل وقال مالك ليس للاستسقاء ركعتان بخطبة
 كاجمعة وقال الشافعي كالعيدين وقال محمد بن ابي
 الامار وانا بيد ركعتين كما في الجمعة ويقلب رذاه دون القوم
 وهو اختيار الطحاوي وابو يوسف مع محمد في روايته ومع
 ابي حنيفة في اخرى لقمر في الكتب الستة لقول عبد الله
 ابن زيد بن عاصم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جرح
 بالناس يستسقى بهم **مضى** اربع ركعتين وقول رذاه وربع يدبه
 فدعا واستسقى واستقبل القبلة تنفق عليه زاد البخاري
 وابوداود وجهر فيها بالقراءة وتقول ابن عباس خرج رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يوما فبثذ لا متواضعا متضرعا حتى اتى
 المصلي فلم يخطب خطبة هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتمتع
 والكبر وعلى ركعتين كما يصلي في العيد رواه اصحاب
 السنن ومحمد الترمذي قال بعض علماء البخاري في الحديث

والصبيان والضعفة ثلاثة الا ولم ينقل اكثر من هاتين صفتين
متخا شعير في ثياب خلقة عسيلة مشاة بعد موت الصدقة
كل يوم بعد التوبة الى الله تعالى تكن في حكمة وبنت المقدس
يختصون في المسجد ولا يخرجون الى الحق الا بلباس كبير
الزوايد عندها وعند مالك في الاصح وقيل بكرة وهو قول
الشافعي ووجه الاصح قول انس بن رسول الله صلى الله عليه
وسلم استسقى فخطب قبل الصلاة واستقبل القبلة وحول
رداه ثم نزل فصلى ركعتين لم يذكر فيها الا تكبير تكبيرة رواه
الطبراني ووجه التكبير رواية الحكم والطبراني عن محمد بن
عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي عبد الله طمحة
قال ارسلني مروان الى ابي عباس اسأله عن سنة الاستسقا
فقال سنة الاستسقا سنة الصلاة في العيدين الا ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قلب رداه فجعل عييده علي
سبابة وسبابة علي عييده وصلى ركعتين كبر في الاولى
سبع تكبيرات وقرا سبح اسم ربك الاعلى وقرا في الثانية
هل اناك حديث الغاشية وكبر فيها خمس تكبيرات
واحيى بابه ضعيف لا يارضى ما روى ابن وقد
نزد ابو يوسف في سنة الصلاة وعدمها والتفقا على
جعل خطبة واحدة بعد الركعتين لقول ابي هريرة رضي الله
عنه خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما يستسقى
فصلى ركعتين بلا اذان ولا اقامة ثم خطبنا ودعى الله
وحول وجهه نحو القبلة رافعا يده ثم قلب رداه فجعل
الامين على الايسر والايسر على الايمن رواه ابن ماجه ورواه
احد عن عبد الله بن زيد ولفظه فبدأ بالصلاة قبل الخطبة
ثم استقبل القبلة فدعا فلما اراد ان يدعو فقبل بوجهه الى

القبلة

القبلة وحول رداه ولقوله عايشة شكى الناس الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فحوظ المطر فامر بمنبر فوضع له في المحل
ووعده الناس يوما يجي جون منه قالت عايشة فيخرج رسول
الله صلى الله عليه وسلم حين بدأ حاجبا الشمس ففقد على
المعبر وجد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتم جذب دياركم
واستجاء المطر عن اذان ربنا الله عنكم وقد امر الله سبحانه ان
تدعوه ووعدهم ان يستجيب لكم ثم قال الحمد لله رب العالمين
الرحمن الرحيم ملك يوم الدين لا اله الا هو يفعل ما يريد
اللهم انت الله لا اله الا انت انت العتي ونحن الفقراء نزل
عليك العيث واجعل ما انزلت لنا قوة وبلاغا الى حين نشر
رفع يده فلم يزل في الرفع حتى بدأ ابياسن ابطيد ثم حول
الى الناس ظهره وقلب او حول رداه وهو رافع يده ثم
اقبل على الناس ونزل وصلى ركعتين فانشأ الله سبحانه
فدعدت وبرقت ثم امطرت باذن الله فلم يأت صلى الله عليه
وسلم مسجده حتى سأل السؤل فلما رأى سرعته الى الكن
حك حتى بدت نواجذه فقال استند ان الله على كل شئ قدير
واي عبد الله ورسوله رجاه ابوداود وقال عريب واسناد
جيد ورواه الحكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين
ويخرج رواية تقدم الصلاة على الخطبة لا هنا عن مشاهدة
خلافا لرواية اخرى وروى عنها انها جعلتا خطبتين بعد
الصلاة الحاقا لها بالخطبة للجمعة باب رداه اي
لا يقبل الا ما ورداه عنه اي حنيفه واي يوسف والمروي
كان تعا ولا لقوله جابر وحول رداه ليحتمل الخطا رواه
الطبراني ولا يندفع لا يراجع الى معنى العبادة كما قال
الشارح وفيه ان فعلى عليه بتصد حول الخطبة على العبادة

لشيء عن فعل العادة لكن قد يقال ان هذا خاص به لانه عرف
 بالتوحي تغير حال السماع عند قلب الرد او عند سجدة ان الامام يغيب
 رداه بعد معنى صدر من خطبته لما تقدم رواه الناس فلا
 يقلبون اردتهم عندنا وقال مالك والشافعي يقلبون
 لقول عبد الله بن زيد استسقى النبي صلى الله عليه وسلم هو
 جميعته سودا فارد ان يخذ استسقى فيجعلها اعلاه فاعلم
 نقلت قلبها على عاتقه فارد احد وتحويل الناس معه قال
 الحاكم على شرط مسلم قالوا ولم يذكره هادي عليه وسلم عليهم
 فكان تقريره والاحكام بانهم انما لم يعلم به وقيل
 ممنوع لا روي انه انما تحول بعد تحويل ظهره اليهم ويسفي اب
 يدعوا الامام بالدعوات الماثورة سرا وجهرا والناس في قعود
 مستقبلين القبلة يسمون على دعائهم بخواتم اللهم اغثنا اللهم
 اغثنا سبيبا فافخا اللهم استغنا غيثا فغيثا كهيئا كريبيا
 سربعا فافخا غرصارا غدا فافخا غريرا غدا فافخا سحاطا
 داما اللهم استغنا العيش ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان
 بالبلاد والعباد والخلق من الدواب والفضك ما لا تشكوا الا
 اليك اللهم ابنت لنا الزرع وادري لنا الصرع واستغنا من بركات
 السما وابنت لنا من بركات الارض اللهم اننا نستغفر انك
 كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا فادام مطروا قالوا مطرا
 بفصل الله ورحمته وان زاد المطر حتى حيف منه الفراق قالوا
 اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الامكام والظراب والبطون
 الاودية ومنابت الشجر وهذا دعا النبي صلى الله عليه وسلم في
 الجمعة الثابتة حين قيل يا رسول الله هكبت الاموال
 وانقطعت السبل فادع الله بمسكها غنا ولا يحضر في لان
 حروبا للدعا وقد قال تعالى وما دعا الكافرين الا في ضلال

أي

أي عناء وحسار وقال مالك والشافعي واجد يوم يراد
 الذمة بالخروج ولا ينعون منه ولا يكون من الخروج يوما
 وحدهم لان الاستسقا لطلب الرزق والله سبحانه يرزق
 المؤمن والكافر وهو لو حووا يوما وحدهم وحصل في ذلك
 اليوم غيث حصلت الفتنة في الحامك لانه قد يستجاب
 لهم في السنة لقوله تعالى فاذا ركبوا في الفلك دعوا الله
 لخلصن له الدين فلما نجاها من اليراس هم يشكون فحصل
 في ادراك الغرض من شرح في فرض منفرد اقامت
 أي اقامت ذلك الفرض ان لم يسجد للركعة الاولى يستوي
 كان الفرض رباعيا او ثلاثيا او ثنائيا او سجدة وهو في غير
 رباعي ثلاثيا كان او ثنائيا حظه كان او سغريا قطع
 تلك الصلاة قايما بتسليمة واحدة وقيل بتسليمتين وهو
 الاصح لان القعدة شرط للتخلل وهذا قطع وليس بتخلل وقيل
 يعود الى القعدة ثم يسلم وقال شمس الامية العقود ختم لا
 الخروج عن الصلاة معتد بها لم يشرع الا بعود واذ افقد
 قبل الشهد وقيل لا والقطع بالسنة ورد في حديث معاذ
 حين اتي مؤد فافتتح بسورة البقرة فاحرق رجل فسلم
 ثم صلى وحده ثم هذا كله بناء على ما اختلف في الاسلام
 من ان نادى الركعة من الفرض ليس له حكم الصلاة بل ان من
 حلف لا يصلي لا بحيث يادونها فكان يحمل الفرض والقطع لا كمال
 جاز وهو كهدم المسجد لهدم بيده واختار شمس الامية انه
 لم يشفع له وان لم يكن صلاة فهو قربة فيجوز قطعها بالنقص
 فيتمها شفعاً وتعتدى لتكون جامعاً فضلياً نافلاً وصلاة
 الجماعة ومضى انك ادر ان العبادتين لا يصح ان يابطا احدهما
 وعلى التقديرين قطع واجبة أي بنية متحدة احرازاً

لفصيله الجماعة التي هي من كمالها لما روى احياب الكتب الستة عن
 نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجُمُعَة
 افضل من صلاة القَدَسِ سبع وعشرين درجة وللجُمُعَة من حديث
 ابي سعد خمس وعشرين درجة مراده ابو داود في صلاة الجُمُعَة
 في صلاة قائم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة ورواها
 ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين قالت الترمذي وعادة
 من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اثنا عشر ركعة وخمسة وعشرين اهل البيت
 عن فائدة قال بسبع وعشرين ركعة وكذا يقطع اي في الراعي
 لكن لا يقطع بعد اي بعد ركعة اخرى فبأنه لا يقطع عن
 المظلة فان قيل لماذا اذ اقيمت المغرب وقد سجد فيها لم
 لا يحتمل ثانية فبأنه لا يقطع عن المظلة ثم يفتدي بالحج
 بانه اذا حتم ثانية كان اثنا عشر المغرب فيلزم انها اذا
 انما يكون في اقتداءه منتفلا وهو لا يثبت بركعه وبما ربح
 مخالف للامام فيلزم هذه مخالفة بعد النزاع فلا تضر كما لم يثبت
 المقعد في مسافر اجيب بان صلاة المقعد والمسافر واحدة
 بالنظر الى المصل ولا كذلك ما نحن فيه ولود حل مع الامام في
 المغرب بعد ما صلاها ثم اربعاً لم يخالف الامام ما خف من التقل
 ثلاث قال ابو يوسف وهو ابن حسين ولو سلم مع الامام فيسجد
 فبأنه لا يقطع اربعاً لانها الزمته بالاقية او عن سفيان
 الامام روى عن النبي عليه السلام وجه التواضع الرابع حتى حال الاقتدا
 واخرى بقوله في ركن عن شرع في نفل او سجد فانه لا يقطع
 لان قطعه ليس لا كما لا يقطع ولو كان في سنة الظهر او الجمعة
 فاقبت او خطب الامام يقطع على راس الركعتين وهو ركب
 عن ابي حنيفة وابي يوسف قال يد بال السر حتى يجهل الله وقيل
 لا يسلم لها صلاة واحدة والقطع هنا ليس لا يمكن ولا اول

172
 اوجه لا يمكن من قصاها بعد الزرع ولا ابطال في التسليم على
 راس الركعتين فلا يثبت فرض الاستماع والامام على الوجه الاكل
 بلا سبب وان صلى بدا اي من الرباعي بان سجد لثالثة
 ثم نعتي تتفلا بان الغرض لا يتكرر في وقت واحد
 ويؤيده ما في مسلم عن ابي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 كيف ائت اذا كان عليك امر او خرون الصلاة عن وقتها
 قلت في تأري قال صل الصلاة لوقتها فان ادركتها معهم فانها
 كمن فافلة واذا الامام فرضا والما سجد فافلا خلا ف
اي الجُمُعَة في فرضه لان النفل بعده مكرره وعن محمد بن
 قاعد افتتحت الصلاة بقل ثم تفتت فيحصل له ثواب النفل
 والرضي في جماعة من غير ابطال واما لو لم يسجد لثالثة الرباعي
 لقطع والخاص لانه اذا اقيمت بعد ما صلى ركعة من الفجر والمغرب
 قطع وان لم يله لواضاف اليها اخرى لفاتته الجماعة لوجود
 النزاع حقيقته او شبهته وكذا الوقت الى الثانية قبل ان
 يقيد بها بالسجدة وان فيه الثانية فيها بسجدة ثم ولا يفتدي
 بالغي كراقة التقل بعده وكذا في المغرب على ظاهر الرواية
 لقوله عليه السلام اذ اصبحت في اهلك ثم ادركت الصلاة
 فبأنها الا الفجر والمغرب روافه الدارقطني من حديث ابن عمر قال
 عبد الحق تفرد برفعه سهل بن صالح الانطاكي واما ثالثة فلا
 بصره حشيد وقت وقعد لان زيادة التفتت بقوله معنونة
 وتوادرك الامام في العا مكر وقعد حتى رفع الامام لا سبب
 لم يصر مدركا لتلك الركعة لان الشرط هو المشاركة للامام في
 افعال الصلاة فلم يوجد في العا مكر ولا في الركوع خلافا لغير
 والشافعي واما لو ادركت في العا مكر ولم يركع بعد حتى رفع
 الامام مرارته ثم ركع المقتدي فاصير مدركا لتلك الركعة لانه

ادرك حقيقة القيا ود ذلك بالاتفاق ولور كج قبل الامام
 فادرك الامام فيه مع لوجود المشاركة وكره للمخالفه وقاب
 زفر لا يصح وكره خروج من لم يصل فيه من مسجد اذن
 فيه لما روى ابن ماجه في سننه عن عثمان بن عفان رضى الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك الاذان في المسجد
 ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو يريد الرجوع فهو منافق واخرج
 ابوداود في كتاب المراسيل عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال لا يخرج من المسجد احد بعد الاذان الا
 الا اذا خرج حاجة وهو يريد الرجوع واخرج ابن ماجه
 بلفظ من ادرك الاذان في المسجد ثم خرج لم يخرج حاجة وهو يريد
 الرجعة فهو منافق واخرج الجماعة الامامية عن ابي الشعثا
 سليم بن الاسود قال كنا مع ابي هريرة رضى الله عنه في المسجد
 فخرج رجل حين اذن المودن العصر فقال ابو هريرة اما هذا فقد
 مضى ايانا لقاسم لا يكره الخروج بعد الاذان لغير حاجة اخرى
 بان يكون مودان سجدا حرا وامامه واذا غاب تشترق لحيته
 جماعة ولا يكر الخروج بعد الاذان لمن صلى الظهر والعشاء
 لا يذبح ابدا على بال فعل الامام فانه نكروه خروجه
 لا تبادر الناس له بان من الخواارج والروافض من أهل البيت
 الذين لا يرون الصلاة خلف أهل السنة وفي غيرها اي
 غير الظاهر والعشما وهو الفخر والعصر والمغرب يخرج اي يخرج
 الخروج وان اقيمت امامه اجاب الداعي مع كراهة التثقل
 بالثلاث بعد المغرب كما قد منا وترك سنة النبي وروى
 من لم يدرك اي فرق الفخر جماعة ان اداهما اي سنة الثمان
 نواب الجماعة اعظم من نواب السنة ففي صحيح مسلم صلاة
 الجماعة افضل من صلاة الغد بسبع وعشرين درجة ومن

ادرك

ادرك ركعة منها اي من فرض الفجر لوصلي سنة صلاها اي سنته
 او لا يملك الجمع بين فضلي السنة والجماعة لقوله عليه السلام
 من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة رواه مسلم وابن
 ماجه لكن يصلي السنة عند باب المسجد او في موضع لا يصلي فيه احد
 فان لم يكن له ذلك فصلي خلف الضعوف ويبعد ما استطاع
 لمعنى التهمة عن نفسه روى الطحاوي عن ابي الدرداء انه كان يدخل
 المسجد والناس صفوف في صلاة الفجر فصلي الركعتين في
 ناحية المسجد ثم يدخل مع المؤمر في الصلاة وروى ايضا عن
 ابن مسعود نحوه وقد روى ابوداود عن ابي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا ركعتي الفجر وان طردكم الجبل
 وسكت عند ابوداود ولم يضعفه في اسناده رجل مختلف في
 توثيقه ذكره النووي ولو كان يدرك تشهد قال مسلم لم يمتد
 السر حتى يدخل مع الامام وقد كان الفقيه ابو جعفر يقول صلها
 ثم يدخل مع الامام وعندها ولا يصليها عند سجدة وهي فرع اختلافهم
 حين ادرك تشهد الجمعة وسياق او فرع اختلافهم في قضائها
 وعدمه ولا يحضرها اي سنة الفجر عندها الاستحباب عند قبل
 الزوال بالاتفاق ولعبه ايضا عند بعض مشايخ ما وراء النهر
 وقال محمد يقضيها وحدها ايضا قبل الزوال لما روى مسلم عن
 حديث ابي هريرة روى الله عنه قال عرسنا مع النبي صلى الله
 عليه وسلم فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم ياخذ كل انسان راس راحته فان هذا منزل حشرنا
 فيه الشيطان قال ففعلنا ثم دعي بالما فتوضا ثم صلى سجدتين
 ثم اقيمت الصلاة فصلى العدة اي فرض الفجر قضائها
 اصل في السنة ان لا تقضي وقد ورد هذا الحديث لقضا
 سنة الفجر تبعا فيبقى ما عد ذلك على اصل وذكر في الفتاوى

اي ترنا في الليل
 للاستراحة منه

الظهيرية لو افترج ركعتي الفجر قبل صلاة الفجر وافسد هاتم قضاها
بعد صلاة الفجر قبل طلوع الشمس قبل مجوز وفيه نظر والاصح
انه لا يجوز انه ابطال للعمل وقد قال الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم
وقد قال في المنيّة ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى
الفجر قال الجلي ما من كراهة ما لم يشرع في الوقتين
قيل والاحسن ان يشرع في السنة ثم يكبر من غير رفع بالترضية
يا ويكبر ويتم الغرض مع الا ما رواه ما رواه ما رواه ما رواه ما رواه
ويصلى السنة بلا بيعة جديدة بل بالنية الاولى فلا يكون مفسدا
لعمل بل يكون منتقلا من عمل الى عمل قال في شرح المنيّة و
ليفتت الى ما ذكر في المحيط عن المشايخ من انه ان خاف ان
لا يرك الغرض لو صلى السنة فاحسن ان يشرع في السنة
ويكبر هاتم يكبر احدى الترضية فيخرج من السنة ويجبر
شاعرا في الترضية ولا يجبر مفسدا لعدم الغايبة في ذلك
لانه وان سلم لانه لا يجبر مفسدا لكن كراهة قضاها بعد
صلاة الفجر باقية اللهم الا ان يفعل ذلك لم يقضيها بعد ارتفاع
الشمس فهو غيرات كالبسنة كما سنت فالتقايده في هذا
التكلف وايضا ما وجب بالشرع ليس باقوى مما وجب بالند
وبعض محمد ان المندورة لا تؤدى بعد الفجر قبل الطلوع وايضا
شروع العبادة بفساد فان قيل لا يؤدى بها مرة اخرى
قلنا ابطال العمل قصد انتهى عند ودرء المفسدة بعد ما
جلب المصلحة وقال مالك والشافعي يترك سنة الفجر وتعدى
وان لم يخف فوتها كما ظهر قلنا يمكن قضاها في وقت الظهور بعد
الغرض بخلاف سنة الفجر كما قد سناه وترك سنة الظهور في
الحال اي حال ادراك ركعة من الظهور وحال عدم ادراكها
ويجوز لانه يمكنه اذا سنة الظهور في وقت بعد ان يجلي مع

الجماعة

الجماعة ثم يقضيها اي يؤدى سنة الظهور في وقت كما روى عن ابي
حنيفة وصاحبه جيب وهو الصحيح وقيل لا يقضى لانه عليه
السلام وانما واظب عليها قبل الظهور ^{وقيل لا يقضى} اي الركعتين
اللتين بعده وهذا عند محمد وعند ابي يوسف يقضيها بعد
شأنه وقيل الخلاف بالعكس ثم وجه تقديم الاربع على الشفع
ان حرثا التقديم على الظهور المتقدم عليه وقا خيرها عن الظهور
لا يقضى تأخيرها عن الشفع ووجه تقديم الشفع على الاربع
انها قامت عن محلها فلا يفت السفع عن محلها وهو الاتصال بالغرض
وهو المعتمد لما رواه ابن ماجه عن عابسة رضى الله عنها كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا فاتته الاربع قبل الظهور صلاها بعد الركعتين
بعد الظهور وما رواه صاحب المهداية من قوله عليه السلام ان ركعتي
الاربع قبل الظهور ليرتفع شفاعتي في غير معروف ^{وعنه} اي غير سنة
الفجر والاربع قبل الظهور من السنن ^{لا يقضى} اي لا يترك قضاها احد
اي لا وحده ولا يتعذر ان يروى لفظا مخدع بالعرفان والواجب
وسنة الفجر لقوتها قرينة من الواجب وسنة الظهور لما قامت
محلها في وقت فرضها وقيل يقضى غيرها تبعا لان الشئ قد ثبتت
فصدا وثبتت تبعا للقياس على سنة الفجر تبعا ثم الافضل في
عمامة السنن والنوازل المنزل هو المروي عن النبي صلى الله عليه
وسلم فقد روى ابن عمر عن علي بن عبد الله السلام قال اجعلوا صلواتكم
في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا متفق عليه وعن جابر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى احدكم الصلاة في مسجده
فليجعل لبيته نصيبا من صلواته فان الله جاعل في بيته من
صلواته خيرا رواه مسلم وعن زيد بن ثابت ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال صلوا اليها الناس في بيوتكم فان افضل
صلاة المرء في بيته الم المكتوبة متفق عليه وفي رواية مسلم

ما شاء الله فامر به لا فاذن ثم اقام فصل في الظهر ثم اقام فصل في
 العصر ثم اقام فصل في المغرب ثم اقام فصل في العشاء وفي حديث
 مالك بن الحويرث الذي اخرج الجاري في الاذان وحملوا
 كما رايتوني اصلي في هذا الاستدلال مجموع فعلة المرب واره
 بالعبادة على الوجد الذي فعل فلزم الترتيب وفي رواية
 السني عن حديث ابي سعيد الكدري قال حبسنا يوم
 الحندق عن الظهر والعصر والمغرب والعشاء حتى كعبنا ذلك
 فانزل الله وكفى الله المؤمنين القتال فقام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فامر به لا فقام ثم صلى الظهر كما كان يصليها
 قبل ذلك وهكذا قال في البواق ثم قال وذلك قيل
 ان نزل فرجها لا اوركبانا والظا هرا ان التمسك به لا يتم
 لانه خبر الواحد لا يثبت به الفرعية وانما يثبت به
 الوجوب واما كونه شرطا كما هو ظاهر المذهب فغير ظاهر
 والاما سقوط بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الفوات
 واما قول بعضهم وقع الحديث ببيان المجل الكتاب وهو قوله
 تعالى وامتوا الصلاة فثبت لجواز الوقتية شرطا به
 فذوق بانهم ما علموا بحال الفاتحة مثل ما علموا بحال الترتيب
 حيث قالوا بعناد الصلاة عند ترك الترتيب لا عند ترك
 الفاتحة وكذا قالوا بعناد الوضوء عند مسح الرأس اقل
 من الريع مع انه ثبت بحال احاد جبيننا لما اجمل في الكتاب
 ولا يظهر نزق بين المسائل الثلاثة ^{في} الحاضل ان مقتضى
 الدليل وجوب تقدم الفاتحة دون العناد للوقتية لولم
 تنه قران لم يصح ان لم يترس مقتضى خبر الواحد كتر في الفاتحة
 سواكن قال بعض المحققين هذه احداث قول ثالث بين
 القول بالامتناع والقول بالوجوب على وجه يعين الوقتية

وهو لا يجوز يعني في العرف والعادة والافاض مانع من الكتاب ¹⁷⁶
 والسنة على هذه المرادة مع انه ليس فيه خلاف اجماع
 السلف ولا اتفاق الخلف الا اذا اختلف الوقت بحيث صار
 الباقي منه عند الشروع لا يسع الفاتحة والوقتية جميعا
 ولو كان الباقي من الوقت يسع بعض الفوات والوقتية
 وفي ما يسعه بعض الفوات والوقتية وفي ما يسعه بين
 الفوات مع الوقتية هو الصحيح ثم اعتبر عند الوقت
 المستحب وعندها اصل الوقت فلو تذكر الظهر وقت العصر
 وكان بحيث لو قد مر الظهر يقع العصر في الوقت المكونه يسقط
 الترتيب عند مجده ولا يسقط عندها وانما كان غيبق الوقت
 يسقط الترتيب لان في اعتبار الترتيب مع غيبق الوقت
 لغت الوقتية ^{او} من الوقت انما يصير للفاتحة طمع
 بالتركيب والترتيب يسقط بعد العجز كما يسقط بعد النسيان
 كفوت صلوات ثلاث من ثلاث ايا من ظهر وعصر ومغرب سني
 ترتيبها على الاربع وفي الصحيحين عن انس عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها فالكفارة لها
 ان ذلك قال تعالى اقم الصلاة لذكرى وللمسلم من نسي صلاة او ر
 عنها فكفارتها ان يعيدها اذا ذكرها وقال الحسن بن لا يعلم
 ان الترتيب فرض فهو كالفاسي وبه اذهب من المشايخ وقال
 مالك في المشهور عنه انه لا يسقط بها مطلقا ما روينا او فالت
 است اي سنت صلوات من الغروض الخمسة الا وتر حدة بشة
 كانت او قديمة لان اشتغال الفوات اكثر يودي الى تنويع
 الوقتية كذا قيل وفيه نظر لها هروا الكثرة محض بل لا حول
 في حد التكرار والدخول في اول حد التكرار يحصل بكون الفوات
 سنا فالاعتبار جرح وقت السادسة في ظاهر الرواية واعتبر

محمد في روايته عنه دخول وقت السجدة لا فواتها لان الكثير
 من كل شئ حبسه الاستغراق وكل الحبس في الصلوات
 الحبس كالشهر في الصور فالزائد عليها في حكم التكرار والاس
 واستقط ما لك الترتيب لصيرورة العوايت حسبا وهو
 رواية عن ابي حنيفة لا نقول عليه السلام من نادر عن
 صلاة شامل للقليل والكثير ولكن خصصناه بما دون
 الكثير الذي يتكرر بوظيفة اليوم والليلة كخروج المسقنة
 وقائت زفر لا يسقط الترتيب بكمرة العوايت اذا كان الوقت
 يسعها مع الوقتية وان كانت العوايت عسرا او اكثر ولو
 شهرا من مراعات الترتيب حكم استغناء عن الواحد وليس
 في العمل به ترك حكم الكتاب لا شائع الوقت لكل فيجمع
 بينهما اما اذ لم يسع الكل فان العمل بالخبر حينئذ يودي الي
 ترك العمل بالكتاب فيفقد حكم الكتاب على حكم الخبر وعند
 ابي ابي لم يلى لا يسقط الترتيب الى سنة وعند بشرى عياث
 لا يسقط في جميع العمل بعد الفصل في دليل الوجوب ثم
 كما يسقط الست الترتيب في الردا يسقط في القضا لان
 العوايت لما سقطت الترتيب في غيرها فلا تسقط في
 نفسها اولى ومنى سقط الترتيب لا يعود في اصح الروايات
 حتى لو ترك صلاة شهرا وقضاها الا صلاة لم صلى الوقتية
 اكرالها جاز وهو اختيار شيخنا الامام في هذا الاسلا
 وقاضي خان وغيرهم قال ابو حنيفة الكثير وعليه الفتوى لان
 الساقط متلائم فلا يحل العود كما قيل بحسب ورد عليه
 جاز حتى كثر ثم عاد قليلا فانه لا يعود بحسب واختاره لغنيته
 ابو جعفر ابن الترتيب يعود بعد سقوطه وقال صاحب
 المحدثات انه الاظهر وبعتبر ان يكون الست من وقت العوايت

سوا

سوا كان كلها فوائدا وتبعتها وقيل يعتبر ان يكون العوايت
 نفسها مستلهذا ويلزم من الحديث غيب في هذا اه صلاة كان
 او حجتا واسلم في الوقت اعادته ثانيا ويعد قال مالك خلافا
 للشافعي رحمه الله بقوله تعالى ومن يرتد عن دينه فميت
 وهو كافرا وليكن حبطت اعماله على الا حياط بموته على كفره
 ولم يوجد بشرط ما يعلق الا حياط به لا سلا في وقتها فلا يجب
 عليه اعادتها وليست بقوله تعالى ولو اشركونا لحبط عنهم ما
 كانوا يعملون وقوله ومن يكفر بالمان فقد حبط عمله على
 الا حياط ببعض الشرك والكفر وقد وجد في المشرط هو
 والجواب عن ابي حنيفة السابقة ان المراد حبوط عمله
 في الدنيا والخرقة وهو لا يكون الا بموته على الكفر واما صورة
 المغتاب وصلاة المراهب فلم يشطل ثوابها من الاصل وكنت
 حصل من الريا والعينية من الويل ما رواه لان العينية ه
 والسبعة لا يحج عن اهلية الخطاب بخلاف الكفر والبدع
 المردعة الثوبية فضا ما فانه من صلاة وصيا من الردة
 عندنا وبه قال مالك خلافا للشافعي واما الكافر الاصل فلا
 يلزمه اجماع بقوله تعالى وان ينهوا عن كفرهم ما قد سلف
 وبعد من اسلم في دار الحرب كجهل الشرايع من الاحكام الواجبة
 كاقامة الصلاة وايتا الزكاة وصوم رمضان مدة جهله
 خلافا للشافعي واخذوا في امانا في دار الاسلام فلا يعذر
 بجهله لانها دار علم واعلام وشيوع احكامها فلا يعذر في
 ترك تعلم اجماعا وكذا دليل وجود الصانع ظاهرة فلا
 يعذر احد بجهله في عدم معرفته اجماعا في سجود السهو
 في سجود السهو يجب بعد سلام واحد سجدة واحدة تشهد
 وسلاما يكون سجود السهو واجبا فلا بد شرع بغير نقصان

في عبادة وصار كالدما في الحج وهو اختيار الكرخي قال القندوري
 وهو الصحيح ولهذا يرفع الشاهد والسلا من وقال بعضهم قبل
 وهم عامة اهل بيته هو سنة واحدة وذلك من قول محمد ان
 العود الى سجود السهو لا يرفع الشاهد يعني القعدة ولو كان
 واجبا لرفعها كما ترفعها السجدة الصليبية وسجدة المداورة
 واجيب بان الشيء لا يرتفع بانهود وند والقعدة الاخيرة
 ركن فلا ترتفع بسجدة السهو التي هي غير ركن بخلاف السجدة
 الصليبية فانه ركن وبخلاف سجدة التلاوة فانها اثر القراءة
 وهي ركن فتعطي حكمها وانما كون سجدة السهو بعد السلا من
 في الكتب المنتهية عن عبد الله بن مسعود قال صلى الله عليه
 وسلم الظهر حلتا قبل له اريد في الصلاة فقبل ما اذا كنت
 قبل حلت حلتا فسيجد سجدتين بعد ما سلم وقالوا جوه الام
 الترمذي عن منصور بن الحارث عن ابراهيم بن علقمة قال قال
 عبد الله بن مسعود قال ابراهيم فلا ادري زاد او نقص
 فلما سلم قبل يا رسول الله احدثت في الصلاة شي قال
 وما ذاك قالوا صليت كذا قال فثنى رجله واستقبل
 القبلة وسجد سجدتين ثم سلم ثم اقبل علينا بوجهه فقال
 انه لو حدثت في الصلاة شي ابناكم به ولكني انما انا بشي
 اني كما تنصون فاذا نسيت فذكروني واذا نسيت احدا
 في صلاته فليختر الصواب فليتم عليه ثم سجد سجدتين انتهى
 بلفظ اي داود والبخاري ولفظ مسلم فليتم عليه ثم سجد
 سجدتين بلا ذكر السلا ولفظ اي ما حجة ونسلم وسجد سجدتين
 بالواو وفي لفظ اي داود من شك في صلاته فليست سجدتين
 بعد السلا ولم يذكر النسائي واذا شك احدا في هذا
 تشرح عام فقول له بعد السلا من سهو الشك والخرى

كحديث

كحديث ثوبان انه عليه السلام قال لكل سهو وسجدتان بعد السلا من
 رواه ابو داود وابن ماجه عن اسماء عيل بن عباس قال
 ابو زرعة لم يكن بالشام بعد الم وراعي سعيد بن عبد العزيز اخذ
 اسماء عيل بن عباس وكحديث وكحديث عبد الله بن جعفر ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال من شك في صلاته فليست سجدتين
 بعد ما يسلم رواه ابو داود والنسائي واحمد في مسنده والبيهقي
 وقال هذا السناد لا بأس به وما اخرج البخاري ومسلم
 والطحاوي من طرق اي هريق قال علي بن ابي ربيعة
 صلى الله عليه وسلم العصر فسلم في ركعتين فقام وذو الدين فقال
 افترت الصلاة يا رسول الله امرتسيت الي ان قال قالتم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدتين
 وهو جالس بعد التسليم وفي رواية فتعد من فضلي ما ترك ثم سلم
 ثم كبر وسجد مثل سجوده او اطول ثم رفع راسه وكبر ثم سجد
 مثل سجوده ثم رفع راسه وكبر وقد عمل به من الصحابة على
 وسعد بن اي فقا عن عبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وابن
 عباس والبربر ومن التابعين الحسن وابراهيم النخعي وابن ابي
 ليلى والثوري واهل الكوفة ذكره البخاري في كتابه الناسخ ثم
 والمنسوخ وراى الطحاوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وان
 ابن مالك وعمر بن عبد العزيز قال مالك سجد السهو في المقام
 قبل السلا من وفي الزيادة بعد السلا من قال احمد السجود كله
 قبل السلا من لا في نقص ركعتين او ركعتين وقال الشافعي
 السجود كله قبل السلا من في كتب السنة والطحاوي عن عبد
 الله بن جبير والمقط للبخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى
 الظهر فقام في الركعتين الاولى ولم يجلس وقام الناس معه
 حتى اذا فنى الصلاة وانتظر الناس لتسليمه كبر وهو جالس فسجد

ابن داود

سجدتين قبل ان يسلم ثم يسلم وفي طريق الطحاوي فلما قضى صلاته
سجد سجدتين كبيرتين كل سجدة وهو جالس قبل ان يسلم وسجد
الناس معه فكان ما سمي من الجلوس وفي الهداية الخلاف في انما
هو في الاولوية قلت وهو ظاهر الرواية وقبل الخلاف في
الوجوب وهو رواية النواذر وفي المحيط لو سجد للسهو قبل
السلام لم يعيده لانه لو اعاده تكرر وهو خلاف الاجماع
وروي عن ابي حنيفة انه لم يعيده لانه انما يكره في غير محله فمالو
سجد قبل الفعدة واجبت بان السجود قبل السلام
يجتنب فيه بخلاف السجود قبل الفعدة واما كون السلام
واحدا فاختيل في هذا السلام وقوله سجدة وفي المحيط انه
الا صوب بان السلام الاول للتحليل والثاني للتحية وهذا هو
السلام للتحليل للتحية فكان في الثاني اليد عتقا وقبل تلقا
الوجه وعليه الجمهور واليد اشار في الاصل بان الحائض اليد
ليفضل بين الاصل والزيادة المحققة وهذا يحصل بتسليم
واحدة وفي الهداية انه اصح انه يسلم تسليمتين وهو
اختيار شمس المنة وصدر الاسلام الشامي وقوله آبي يوسف
ومحمد بن الاسلام المذكور في الحديث على المعهود في الصلاة
وهو تسليمتان ولما التمسك والسلام بعد السجود فلما اخرج
ابوداود والنسائي عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله بن مسعود
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كنت في الصلاة فشككت
في ثلاث او اربع واكثر طنك على اربع تشهدت ثم سجدت سجدتين
وانت جالس قبل ان تسلم ثم تشهدت ايضا ثم تسلم واختر
الكرخي وفي الاسلام ان ياتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم وبالمدعى الشاهد الذي بعد سجود السهو لان موضعها
احد الصلاة وهي لا تنهي الا بعد سجود السهو وفي الهداية

ان المصحح وقال الطحاوي ياتي بها في الذي قبله والذي بعد هـ
وهو لا يوط لان كلاهما في احراز الصلاة وقيل ياتي بها عند سجدة
في الذي قبله لان سلاما من عليه السهو في حد من الصلاة عندها
ولا يجزئ سجدة سجدة وفي الظهر يد والسهو في الجمعة والعدين
والكتوبة واحدا ومن المشايخ من قال لا يسجد للسهو في العدين
والجمعة لئلا يقع الناس في فتنة لو قد ركعوا على محله او اخرج
ركعا عن محله او ترك ركعا او جازا او ركعا في الواجب ولو
درا سا هذا القيد ما جمع الى كل واحد مما تقدم ذكره من قبل
الركعة مثال لتقدم الركن على محله وتأخير القومته الثالثة
زيادة على الشهيد الاول بان كرر او صلى فيه على النبي صلى
الله عليه وسلم بان قال اللهم صل على محمد وقيل ما حتى يزيد على ان
محمد وقيل ولو يجزئ من الصلاة عليه والافصح وهذا احسن
لتأخير الركن عن محله وكذا الواحدة سجدة صليته فتذكرها في
الركعة الثانية فسجدها والركوع مثال لتكرار الركن وكذا
لو زاد سجدة واحدة فيما عدا ذلك والمخافة فيما يجهر قدر
ما يجوز به الصلاة هو المصحح وفي ظاهر الرواية وان قل
ما يجهر به او اسر مثالب لتغيير الواجب وهذا بالنسبة الى
الما قبل وترك السجود الاول مثال لترك الواجب ولو كل الكل
اي مرجع جميع ما ذكر من تقدم الركن او تأخيره وتكرره وتغير
الواجب وتركه الى ترك الواجب لان كل واحد من هذه المذكورات
مستلزم عليه ولو ترك ثلاث تكبيرات من انما ياتي بها لم يجب عليه سهو
واوجب ما لك لانه ذكر بقصود والثلث جمع فجميع فاشبه
ترك الفاتحة في الركعة والقنوت عندكم قلت انه سنة
والقصود منه اعلام ما لا يتعال من ركن الى ركن فله يجب
بالسهو عند سجود او جوبه بترك الواجب ولو شك في

بكثرة الافتتاح فاعادها مع التمام تذكر انه كان كبر او شك في ركوعه
 او سجوده فعند فيه او في غيره فيد وطال تفكره بحيث استغله
 عما اركن من الصلاة يسجد استخبايا وفي القياس هو
 كالقصر في عدم لزوم السهو لعدم تمكن النقص فيها حين تذكر
 انه اذا اها على وجهها ويجرد التفكير لا يوجب السهو كما لو شك
 في صلاة قبل هذه ثم تذكر انه اذا اها فانه لا سهو عليه وان
 طال تفكره ووجه الاستحسان انه اذا طال تمكن فيها النقص
 بنا حيز الركن عن محله ولو شك الاما انه صلى ركعة او شععا
 فاحط من خلفه ليفعل مثله من قبا فلو يقود لا بأس به فاف
 وهه به ولا سهو عليه لعدم موجد وفي المحيط ولو فقد
 قبا فاف ما وقا فافا تعقد او قد من السورة في الاوليين
 على الفاتحة وتركها في الاوليين او في احدهما او اخر القراءة
 عن الاوليين او ترك الفتوت او قراءة التشهد او تكبيرات
 العبدتين او زاد سجدة او ركعا او ترك تعديل الاركان والقوة
 التي بين الركوع والسجود او سلم ساهايا ولم يستتم اع
 صد الله لزمه سجدة السهو لا نه غير واجبا او تركه او بدل
 فرضا ولو قرا الحمد في الاوليين مرتين او قرا اكثرهما ثم عاد فيها
 ساهايا يسجد لا نه اح السورة عن موضعها اي فيكون تخير
 واجب ولو قرا الحمد في الاخرين مرتين لا يسجد ولو قرا الحمد
 في الاوليين بقا السورة ثم الحمد لا يسجد وصار كما انه قرا سورة
 طويلة ولو قرا بعض السورة ثم تذكر انه لم يقرأ الفاتحة يقرأ
 الفاتحة ثم السورة ويسجد ولو قرا بعض الفاتحة وترك اكثرها
 يسجد وان ترك اقلها لا يسجد ولو قرا في الاخرين الفاتحة والسورة
 لا يسجد وهو الاصح لان قراءة الفاتحة وحدها في الاخرين
 سنة ولو ترك بعض التشهد يسجد ولو نسي التشهد الاخير لم

ذكره

ذكره قبل السلام فقراه فعن ابى يوسف روايان ولو قرا في ركوعه
 او سجوده يسجد اي لا يبالى بمحل القراءة وقد زاد فيها شيئا
 من جنس الصلاة والواجب ان لا يراى فيها شيء ولا ينقص
 ولو قرا في تشهد ه انه لا يقرأ القراءة يسجد وان بدا بالتشهد
 لا يسجد وذكر ابو الليث في العيون انه لو تشهد في ركوعه
 او سجوده او قيامه لا يسجد وذكر الناطقي في اجناسه عن
 محمد انه لو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة لا يسجد لا يبي
 عبرة الشا ويحد بها يسجد وهو الاصح ولو تشهد اي في القعد
 الاخرة مرتين لا يسجد لا نه قراءة في محله كما لو قرا الفاتحة في
 اخر خريين مرتين ثم نسي العقود بعد سجود السهو فاف حتى
 لو قام بعده لم يعسده صلاة لا نه لم يرد فيها رويها الفاتحة
 فعود ولا تشهد واذا ورد في رواية عمران بن الحصين فقط
 اعاد السلام ثم روى الذي في مسند الفردوس عن ابي
 يسعود واي هريق مرفوعا يسجدنا السهو بعد التسليم وفيها
 تشهد وسلام ولا يجب السجود بسهو اليوم لم نه ان يسجد
 وحده خالف الامام وان سجد معه امامه صار له صل يبعث
 ولو سلم المسبوق سهوا ان كان مقارنا لسبلا والامام فلا يسجد
 عليه لا نه حينئذ مقتد وان كان بعد سلامه فعليه السجود
 لا نه منفرد فيما يقتضي خلافه الا حق فانه مقتد فيما يقتضي
 فلا يسجد لسهو فيه بل يجب السجود على الموتر بسهو امامه
 ان يسجد امامه لا نه تتبع امامه سواء كان السهو حالة الاقتدا
 او قلها حتى لو اقتدا به بعد ما سجد واحدة من سجدتي السهو
 نيا بعد في الاخرى ولا يقضى الاولى والمسبوق يسجد مع امامه
 شغاله ولا يسلم ثم يعنى ما فانه وسبب ان المسبوق يقضى بعد
 فراغ الامام ما روى احمد عن معاذ بن جبل قال كانوا يا توب
 الصلاة وقد سبغهم ببعضها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت

الرجل يسير الى الرجل اذا حاكم على فيقول اي يسير واحدة او شيان
 فصليها ثم يدخل مع الغوم في صلاتهم قال فما معاذ فقال لا اجده
 على حال ابدا الا كنت عليها ثم قضيت ما سبقني قال فما وقد سبقني
 النبي صلى الله عليه وسلم تعصها فثبت معه فلما فقي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلما انتهت قام ففقي فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انه قد سن لكم معاذ فمكدا فاصنعوا وفي المحيط
 وان لم يسجد المسبوق مع الامام لسهو وجعل عليه السجود واخر
 صلاته استحسننا وان لم يقعد الامام والمقرء او هو اليه
 اي الى القعود اقرب بانه لم يرفع ركبتيه عن الارض وقيل بان
 لم يقعد لم يصف الاول فقد وشهد ان ما قرب من الشئ له
 حكمه وهذا روايته عن ابي يوسف واستحسنها مشايخ بخاري
 وفي قاضي خان في روايته اذا قام على ركبتيه لم يرض تقعد وعليه
 السهو يستوي فيه العقدة الاولى والثانية وعليه
 الاعتماد وفي شرح الكثر والاصح انه يقعد ما لم يستتم قائما
 قلنا وهو ظاهر الرواية ويؤيده الحديث الذي رواه وهو
 عليه اي في العود قبل ان يستوي قائما في الاصح لقوله عليه
 السلام اذا استتم احدكم قائما فليقبل وليسجد سجدتي
 السهو وان لم يستتم قائما فليجلس **والسهو عليه رواه**
الطحاوي وهو اختيار محمد بن القفيل ولانه لما عاد الى القعود
 عن قرب فكان له تميم وقيل عليه السهو لانه احب واجبا
 وهو التشهد عن وقته والحول ما روينا واذا لم
 يكن الى القعود اقرب قام لانه قائم معني فكان كالقيام حقيقة
 وتوعد فسدت صلاته على الصحيح لانه رخص فرضا بعد
 الشروع فيه لما ليس بفرض **وسجد للسهو وترك القعود**
الا وفي لغيره قوله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى ما في
 الركعتين

الركعتين فان ذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس وان استوي
 قائما فلا يجلس ويسجد سجدة في السهو رواه ابو داود وما
 يروى من انه عليه السلام قام من الثانية الى الثالثة قبل
 ان يقعد فسجوا به فعاد فقد كان قبل ان يستتم قائما وما
 يروى عنه لم يقعد ولنه سبع بهم فقاموا كان بعد ان استتم
 قائما وان لم يقعد الامام ما لم يقعد جبر او قام بركعة اخرى
 فقد لا صلاح صلاته **سجد لان بالسجود** بياك حرجا عن
 صلاة الفرض **وسجد للسهو** لانه اخر فرضا وهو القعود عن
 محله وان سجد سجدة تامة بان وضع جبهته على الارض عند
 ابي يوسف ولان رفعها عن الارض عند محمد وفي المحيط وهو
 المختار وتظهر مرة الخلاف فيا لو سبقه حدث في هذه السجدة
 فانه يبيى عند محمد لا عنده كقول فرقة نقلنا عن ابي حنيفة
 وابي يوسف ورطلت صلاته بالكلية عند محمد بيا على ان
 صفة الفرضية اذا بطلت لا تنطل التحريمية وهو قول كل
 ابي يطل وهو قول محمد وعليه ان ترك القعود على راس الركعتين
 لا تنطل التحريمية عندهما وتنطلها عند محمد **وضم سجد**
ان سجد لانه نقل لم يشرع فيه فقد افلا يجب اقامه يدب
 ليصير نقله سجد ولا سجود عليه في الاصح لان السجدة
 لغضاد الفرضية لا يجبر بالسجود وان يقعد الامام والمقرء
 العقدة الاخيرة ثم قام سهوا نظها العقدة
 الاولى عاد ما لم يسجد وسلم لان السلام حالة القيام غير
 مشروع وان سجد ثم فرغ منه لانه لم يبق الا السلام وتركه
 لم يفسد الصلاة لانه ليس بفرض **وضم سجد** اي ليدبا
 ان كان الفرض ربا عيا ليصير الركعتان نقلنا ما روى ابي عبد
 البر في المحققين من حديث ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه

وسلم أي عن الجبرادهي أن يصلي الرجل واحدة بوترها وقيل
 لا يضم في العصر سادسة للذي عن التثقل بعد ها وا جيب
 بأن الذي عن التثقل بعد العصر إنما هو عن التثقل المعقود ثم
 لم يعطها ولم يضم سادسة لا شيء عليه لأن الشروع في الصلاة
 على ظن أنها عليه ليس عليه عندنا فإن قيل لم قال
 في المسئلة الأولى وفيه سادسة أن شاء وفي هذه المسئلة
 لم يقل أن شاء الله مع أن الركعتين في كل المسلتين ثقل إذا
 قطع لا يقضي جيب بأن في السادسة في هذه أكد
 منه في تلك لأن الغرض في هذه لم يبطل وجبران نقصا منه
 بالسجود بعد الركعتين فلو قطعها بغير ترك السجود الجابر
 أن لم يعد له وإداه على غير الوجه المسنون في عادة بخلاف
 تلك المسئلة فإنه لا جبران فيها لنقص الفرع لطلانه
 بالكلية كذا في شرح الوقاية وفي الحاشية لوقاية ما
 بعد إلا خيرة إلى الحاشية ساهبا لا يتأ بعد المأمور بل
 يمكن جالسا فإن عاد إلى ما سلم معه وإن سجد سلم وحده
 ولا ينتظره وسجد للسهر استحسانا والعتيان أن
 لا يسجد لأنه صار إلى صلاة غير التي سهر فيها ومن سهر في
 صلاة لا يسجد في غيرها ووجه استحسان أنه جرح
 لنقصان الثقل بالمدحول فيه على غير الوجه المسنون عند
 أبي يوسف إذا الواجب أن يشترع التثقل بخرقة مبتدأة له
 ولم يوجد لنقصان الفرع بترك السلام منه عند محمد
 وقال أبو منصور المازني إن صح أن يجعل السجود جبرا
 لنقصان التمكن في الصلاة فيجبر بدقق الفرع والثقل
 جميعا والركعتان ثقل محض لا تنوبان عن سنة الظهر
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصليها إلا بخرقة مبتدأة

وعن

وعن محمد أنها تنوبان عنها وعن اقتدى به فيها أي في الركعتين
صلاها فقط عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد
 يصلي سنا لأنه المودى لهذه الترخمة ولها أن الإمام لما
 استحکم حرجه عن الفروض صار كأنه دخل فيها بخرقة
 أخرى وان أقصد الركعتين من اقتدى به فيها وقضاها
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجمها الله وقال محمد
 لا قضا عليه بما لو أقصدتها الإمام ولها أن سبب هو
 سقوط قضاها الشروع فيها على ظن أنها عليه وهذا
 موجود في الإمام دون المقتدى وان سجد للسهر
 في شفع الثقل لا يبي شفعاً آخر عليه لأنه إن أعاد السجود
 آخر الصلاة فقد أطل ما فعله في وسطها وإن لم يعد
 فقد أتى به في غير محله وان بني صح لبقا الترخمة وأعاد
 السجود لأنه في وسط الصلاة غير معتد به وقيل لا بعد
 لحصول جبر النقصان به فان سلم من عليه السهر فهو
في الصلاة أن سجد ولا يخرج من الصلاة بسلامه ولا
 لا أي وإن لم يسجد فليس فهو في الصلاة بل جرح عنها
 بسلامه وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجمها الله لأن
 سلامه عندها أخرج عن الصلاة خروجاً موقوفاً لا يخرج
 عند محمد ويرفر فهو في الصلاة سواء سجد أو لم يسجد لأنه
 لما وجب عليه السجود لجبر الصلاة فلا بد من اعتبار جبرها
 باقياً ولها أن السلام محال والحاجة إلى إذا السجود مانعة
 عن التحليل فادالم يكن السجود عمل السلام عمله ومثيرة
 الخلافة تظهر في المقتدى ابن سلم وعليه سجود سهر قبل أن
 يعود فعندها إن عاد صح المقتدا وعنده يقع المقتدا
 ولو لم يعد وفي التقاض طهارته بالهتمة فعندها أن

عاد سيقضي وان لم يجد لم يقض وعنده يقض ان عاد ولم
 يجد وفي غير فرض المسافر تلبية المقامة فعندها ان عاد
 يتغير وان لم يجد لم يتغير وعنده يتغير عاد او لم يجد **شك**
 اول مرة انكم صلى قال صاحب الاجناس معناه اول
 ما سهر في عمره وقال بنسب الامية معناه ان السهو
 ليس بعادة له وقال في السلام معناه اول ما عرض له
 في الصلاة **استأنف** لما روى ابن ابي شيبة عن ابن عمر انه
 قال في الذي لا يدرك صلى ثلاثا او اربعاً تعيد حتى يحفظ
 وفي لفظ اخر قال اما انا فاذا لم ادر كم صليت فاني اعيد
 وروى نحوه عن سعيد بن جبير وابن الحنفية وشرح ورواه
 عامر الشعبي عن ابن عباس انه قال اذا شك الرجل
 في الصلاة استقبل القبلة وروى جواهر الزيادة وغيره
 في المبسوط انه صلى الله عليه وسلم قال اذا شك احدكم
 في صلاته انه كم صلى فليستقبل القبلة ولا يستغرد
 الزبلي المخرج وقد يتهم صاحب الهداية وان كان شكك
 اخذ بجانب ظنه وعمل بما في الصحيحين عن ابن مسعود
 ان ابن عباس صلى الله عليه وسلم قال اذا شك احدكم فكيف
 فليختر الصواب وليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد سجدة
 ولا ند مجاز بالعادة في كل مرة فيعمل بجانب ظنه
 دق اللحن وان لم يغلب على ظنه شي فبالاقل عمل
 واخذ لما روى الترمذي وقال حسن صحيح عن عبد
 الرحمن بن عوف قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول اذا سهر احدكم في صلاته فلم يدروا جدة صلى
 او اثنتين فليبين على واحدة فان لم يدرا اثنتين فلي
 او ثلاثا فليبين على اثنتين فان لم يدرا ثلاثا فلي

اداربا

او اربعاً فليبين على ثلاث ويسجد سجدة قبل ان يسلم وللفظ
 ان ما حدة اذا سهر احدكم في صلاته فلم يدروا جدة صلى او
 اثنتين فليجعلها واحدة واذا شك في اثنتين والثلاث
 فليجعلها اثنتين واذا شك في الثلاث والاربع فليجعلها
 ثلاثا ثم ليتم ما بقي من صلاته حتى يكون انوه في الزيادة
 فليسجد سجدة قبل ان يسلم وكذا رواه الحاكم في
 المستدرکة وللفظ فلم يدرا ثلاثا صلى اربعاً فليتم فان
 الزيادة خير من التقصان وللفظ الى داود اذا شك احدكم
 في صلاته فليبين في الشك وليبين على اليقين ولا في الاعادة
 حرجا وقد انعم المخرج فتعين الاخذ بالاقل **لكن**
 بعد حيث توهم **احد** صلاته لئلا يتطل صلاته ترك
 التعدد الا خيرة وتوضيحه ان القعدة او خيرة فرض
 والاشتغال بالنقل قبل اكمال الفرض معتمد للصلاة ولو
 توهم المصلي انه اتم صلاته فسلم بنا على توهم ثم علم انه صلى
 ركعتين فقط اتمها في مكانه ويسجد لسهو الحديث في النبي
 وان سلامه كان سهوا فلم يخرج به من صلاته تكون بمعنى
 المدعاه في ما لوطن انه مسافر او انه يصلي الجمعة او كانت
 في العشا فظن انها التراويح فسلم على راس ركعتين فانه تعبد
 صلاته لانه عالم بالقدر الذي ادى فسلامه سلاما عاده
 فقطع صلاته فاما اذا كان عنده ان هذه القعدة هي
 الا خيرة فسلامه سلاما سهوا فلم تعبد صلاته ولو شكك
 انه صلى او لا فانه كان في وقت الصلاة فالظاهر لم يصلها
 وان كان بعده فالظاهر انه صلاها ولو شكك انه ركع
 في صلاته او لا ان كان في الصلاة ياتي به وان يكن فيها
 فالظاهر انه فعله **في سجود التلاوة**

يجب سجدة بين تكبيرتين واحدة عند الوضع واخرى عند الرفع
 وبه قال ابن مسعود وابراهيم والحسن وابي قلابه وابي بصير
 وغيرهم وهما سنتان كما في الصلاة وقيل انهما ركعتان فقال
 مالك والساقفي واحد من سجدة التلاوة لما في الصحيحين
 عن زيد بن ثابت قال قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم فليكن
 يسجد ولما قوله تعالى فالحمد لله لا يؤمنون واذا قرأ عليهم القرآن
 لا يسجدون وما روى مسلم من حديث ابي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ القرآن فليذكر سجدة فليسجد
 اعترل الشيطان بكى يقول يا ويلد ارايت ان ادرك بالسجود فسجد
 فله الجنة ولا بيت قلبي النار والاصل ان الحكم اذا حكى عن غير
 حكم ولم يعقبه بالانكار دل على انه صواب فليدلل ان
 ابن ادم ما نور بالسجود والواجب منع ان اى السجدة
 يعيده ايضا فانها ثلاثة احسن من خمسين سجدة الصريح وقسم
 تفسر حكاه استنكاف الكفرة حيث اوردوا به وقسم في
 حكاية الانبياء بالسجود وكل من التفتل والافتد او مخالفة
 الكفرة واجب الا ان يدل دليل في معين على عدم ضرورة
 لكن دلتنا فيه ظنية فكان التثبت الوجوب لا التوضيح اما
 عدم سجوده عليه السلام حالة قراءة زيد فلا يدل على عدم
 الوجوب لان وجوبه ليس على الفور ولعل قراءة زيد كانت
 في وقت كراهة الصلاة فان افضل تاخيرها لبودها في
 الوقت المستحب لانها لا تنوت بالتأخير او على غير وقتها
 اوليين الله عز وجل على الفور وهذا الاخير يحمل ما روى في
 الموطأ عن هشام بن عروة عن ابيه ان عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه قرأ سجدة وهو على المنبر يوم الجمعة فزال فسجد وسجدنا
 معه ثم قرأها يوم الجمعة الاخرى فمتهب الناس للسجود فقال

على

284
 على رسلكم ان اسم يكتبها علينا الا ان شأ فلم يسجد ونعمهم ان
 يسجد واواما ما ذكره صاحب الجهادتين قوله عليه السلام
 السجدة على من سمعها والسجدة على تلاها فغير معروف
 رفعة وانما وقع جماعة على علي وابي عباس وقد روى ان
 ابي شبيب في مصنفه عن ابي عمر انه قال السجدة على من سمعها
 وروى عن ابراهيم ونافع وابي جبر انهم قالوا من سمع السجدة
 فعليه ان يسجد اما دليل سنته التكبير فما روى ابو داود
 عن ابي عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ
 علينا القرآن فاذا امر بالسجدة كبر وسجد وتبجد فابعد
 وقيل يكبر في ايامه ابتداء خلاف وفي الامتياز يكبر على قول
 محمد ولا يكبر على قول ابي يوسف ذكره في الذخيرة وعن ابي
 حنيفة وهو رواه عن ابي يوسف لا يكبر عند الخطا لان
 التكبير لا تنقل من ركن ولم يوجد وعند يكبر عنده لا في الامتياز
 وبويده الحديث الذي تقدم رواه ابي عبد الله في الصلاة
 سوى التيمية اعتبارا بسجدة الصلاة خلافا لابن عمر في الوضوء
 قال البخاري وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء ولعل وجهه انه
 الوضوء حيث قال تعالى اذا قمتم الى الصلاة والسجدة بالمنفردة
 لا سمي صلاة ثم يعسدها ما يعسده الصلاة من الحدث العمد
 والكل والقممته والبر ما عادت بها وقيل هذا قول محمد ولا
 يعسده عند ابي يوسف بناء على اختلافهما في ان السجدة تتم
 بالوضع او بالرفع فلا يرفع بعد لان هذا التكبير لمجرد الخطا
 لا للحتم فلا يرفع اليه ان فيه سجدة الصلاة وان الحرم
 بشرع لم يشرع الاجزاء المختلفة وبلا تشدد لعدم وروده وان
 التشدد لم يشرع الا لذات الركوع والسجود وطهرا لم يشرع في
 صلاة الجنازة وبلا سلام وهو قول مالك لان السلام لا يكون

الا عن تحريمه وهي ليست بوجوده فهما وروى ابن ابي شيبة عن
 الحسن وعطاء وراهم الخفي وسعيد بن جبير انهم كانوا لا يسلمون
 في السجدة وانما نفي المص هذه الامور شيئا لان عند الشافعي اذا
 لم يكن في الصلاة رفع اليد مستحب والتشهد واجب في قول
 واما السلا فواجب عنده قيل يستحب ان يقوم في سجدة لما
 روى ذلك عن عائشة واما الحروري الذي يدح بد اولئك فيد
 فيكون افضل وفيما سجد السجود نعم السجدة اي يسبح
 سجود الصلاة لان سجدة الصلاة افضل من سجدة التلاوة
 فقال فيها ما ورد فيها قال ابو الليث وبنا خذ وقيل يقال
 سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا او سجد وجهي للذي
 خلقني وهو ربي وشقي سمع وبصره بحوله وقوته ولا تسبح
 من الجمع مع حوازل الكل وعن عائشة رقت الله عنهما قالت كان
 عليه السلام يقول في سجود القرآن بالليل في السجدة مرارا
 سجد وجهي للذي خلقني وشقي سمع وبصره بحوله وقوته
 رواه ابو داود علي بن نلا اي يجب على من قرأ البقرة اربع عشرة
 اية وهي التي في اخرها عراف والرعد اي وفي ثلث الرعد
 والخل وبن اسرائيل اي الاسراء وهي قريب من اخرها ورم
 واولي الخ اي في اثنتيها وقال الشافعي واحد وهو رواية
 عن مالك وثانية الخ اي ثلثها احاد ابو داود والترمذي
 والحاكم عن عبد الله بن محمد بن حديث عقبة بن عامر قال
 قلت يا رسول الله افضل سورة الخ على سائر القرآن سجدة
 قال لا تدع من لم يسجد لها فلم يقرأها واجيب بان الترمذي
 قال ان اسناده ليس بالقوي وعلى تقدير ضعفه فالاولى سجدة
 تلاوة والثانية سجدة صلاة ويؤيد ذلك اقتران الثانية
 بالركوع ومذهبنا مروي عن ابن عباس وابن عمر انها قالا سجدة

التلاوة

التلاوة في الخ هي الاولى والثانية سجدة الصلاة واما ما روى
 الحاكم عن عمر وابن مسعود وعمار بن ياسر وابي موسى وابي داود
 انهم سجدوا في الخ سجدتين فحول علي الله احتياراهم او رعاية
 للاحوط والتي في الفرقان والتي في النمل عند قوله تعالى وما
 يعبدون على قراءة غير الكساي وعند قوله تعالى الا يا اسجدوا
 على قراءة الكساي كذا ذكره السراج الشنن والصحيح ان محل
 السجدة على جميع القرات عند قوله وما يعبدون بل الا مع الله
 عند قوله رب العرش العظيم والتي في الم السجدة والتي في
 وهو قوله مالك ورواية عن احمد ومحمد بن قيس وخراركا وانا
 والصواب انه عند قوله وحسن ما بوقا الشافعي وهو
 المشهور عن احمد سجدة من سجدة شكر ليست من عزائم
 السجود فيسجد لها خارج الصلاة لا في الصلاة لما روى البخاري
 عن ابن عباس فان ليست من عزائم السجود فيسجد لها
 خارج الصلاة لا في الصلاة وقد رأت النبي صلى الله عليه
 وسلم يسجد فيها اي لها ولما في البخاري عن العوام بن حوشب
 قال سألت مجاهد عن سجدة من فقال او ما تقرأ ومن ذرته
 داود وسليمان اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده
 فكان داود من امرئكم ان يقف في سجدة هاد داود فسجد لها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واما ما في ابى داود من حديث
 الحذري قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرا
 قى فلما مر بالسجود نزل فسجد وسجدنا معه فقرأها مرة اخرى
 فلما بلغ السجدة اشترى للسجود اي لها فلما رانا قال انما
 هي نوبة الي ولكني رايتكم تنزلون اياكم قد استعددتكم للسجود
 فنزل وسجد وسجدنا معه فاجاب عنه ان معانيه ما في بيان
 السبب في حق داود والسبب في حقنا وكونه لشكرنا في

تين

الوجوب فكل الفرائض والواجبات انما وجبت شكر التوالت نعم
 وقد اخرجنا ما وجد عن بكر بن عبد الله المزني عن ابي سعيد
 الخدري قال رايت روبا وانا اكتب سورة ص فلما بلغت
 السجدة رايت الدواة والقلم وكل شئ يحرقني القلب ساجدا
 فقصصتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينزل بسجدة
 لها فافاد هذا ان امر صار الى المواظبة عليها لغيرها من غير
 ترك واستقر عليه بعد ان كان لا يعجز عنها قطهر ان يرواه
 ان تمت دالته كان قبل هذه العقدة وفي حديث الترمذي
 عن ابن عباس قال جازل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله اني رايتني الليلة البارحة وانا نائم كاني اهل
 خلف شجرة فسمعته تسجدت الشجرة بسجودى فسمعته
 تقول اللهم اكتب لي بها عندك احلا وضع عني بها وزرا واجعلها
 لي عندك ذخرا وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود قال
 ابن عباس فقرا النبي صلى الله عليه وسلم سجدة ثم سجد فسمعته
 وهو يقول مثل ما اخبر الرجل عن قول الشجرة والتي في سجدة
 السجدة عند قوله وهم لا يسامون لما روى عبد الرزاق في
 مصنفه عن ابن عباس انه كان يسجد عند قوله وهم لا يسامون
 وفي لفظ انه رأى رجلا يسجد عند قوله ان كنتم اياه تعبدون
 فقال لقد عجبت وفيه تبيين بيده ان السجدة في الايق
 الاحيرة اولى لان التاخير لا يضر بجله في التقدم كما لا يخفى والتي
 في التيمم والتي في الشققت والتي في اقر التي في اخرها وقال
 مالك في روايته عند لا سجود في هذه الثلاث لما روى ابو داود عن
 ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شئ من المفضل
 منه تحول الى المدينة ولما روى الجماعة الا الترمذي عن ابي
 هريرة قال سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في اذان السماء

انشقت

انشقت واقرأ باسم ربك واسلمه وراى هريرة في السنة السابعة
 من الهجرة واجبت عن ذلك الحديث بان ابن عبد البر قال
 انه منكر وعبد الحق قال انه ليس بالقوى قلست وعلى تقدير
 صحته فالمثبت معذرة على النافي مع انه معارض بما في الصحيحين
 ان ابا هريرة قرأ اذا السماء انشقت فسجد فقلت له ما هذه
 السجدة قال لو لم ارا النبي صلى الله عليه وسلم يسجدها لم اسجد
 لا ارا اسجدها حتى الفاه واما ما روى ابن ماجه عن ابي الدرداء
 قال سجدت مع النبي صلى الله عليه وسلم احدى عشرة سجدة
 ليس فيها شئ من المفضل الاعراف والارعد والخل وبن
 اسرائيل ومريم والحج والفرقان والثلث والسجدة وص وسجدة
 الكواكب فضعف ولين صح فليس بما فيه ففي السجدة في
 المفضل بل ان احدى عشرة ليس فيها شئ من المفضل وليس
 في هذا نزاع وقد روى ابو داود وابن ماجه عن عمرو بن العاص
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ خمس عشرة سجدة في
 القرآن ثلاث في المفضل وفي سورة الحج سجدتان الا انا نقول
 السجدة الثانية في الحج وهي سجدة الصلاة وعن ابن عباس
 انه عليه السلام مر بسجدة بالبحر ومعه المسلمون والمشركون
 والكن والانس رواه البخاري وعنه ابي سعيد الخدري قرا
 عليه السلام وهو على المنبر من فلا بلغ السجدة نزل فسجد
 وسجد الناس معه رواه ابو داود او سمعها سوا قصد السماع
 او لم يقصد لما روى ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عمر قال
 السجدة على من سمعها ولا بد في السماع ان يكون اهلا للوجوب
 الصلاة لانها تجب على الجنب اذا سمع دون الحائض والنفسا
 وفي المحيط ولو سمعها من كافر او جني عاقل او حائض او نفسا
 او جنب او محدث وجبت ولو سمعها من مجنون او نائم لا يجب

لان التلاوة صدرت من غير معرفة وغير ولو قرأها سكران
 وجبت عليه وعلى من سمعها منه لان عقله اعتبر قائما زجر الله
 وشروط ما تكذب كونه الثاني وتكليفه لسجود السامع لقوله
 عليه السلام من قال عذره لم يسجد كسنة امامنا لو سجدت
 لسجدنا معك ولذا ينبغي ان لا يرفع السامعون رؤسهم قبل
 رفع الثاني اذا سجدوا معه والمرأة وغير المكلف لا يصلح اماما
 قلنا المراد منه كسنة حقيقا ان يشهد قبلنا لا حقيقته الا بامته
 لم ترض ان المتوهم يسجد لتلاوة المحدث مع انه لا يصلح اماما
 له في الحال واذا نال اماما في قراءة السجدة فمن سمعها ثم
 اقتدى به في ركعة اخرى بعد الركعة التي سمعها فيها سجدة
 بعد الصلاة اي لا فيها لا يسمعها قبل الا قد افلا يكون
 صلاته في حقه ولم يترك ركعتها ليكون كانه اذا هاتفتها
 بعد الصلاة وقال الغتاي لا يسجد بعد الصلاة البصرا
 لا بها صلاته فلا تؤدي خارجها والاصح انه يسجد بعدها
 كسائر اي كما يسجد بعد الصلاة مصل سمع آية السجدة
 من ليس بعد في تلك الصلاة سواء كان مصلها او غير مصل
 لوجود السماع وعدد كونها صلاته ان سماع قراءة غير امام
 ليس من افعال الصلاة ثم لو سجد في الصلاة لم يترك تلك
 السجدة فنعيد لها لان فعلها في الصلاة وقع لا قضا يكون
 في غير محل لكن لا تقصد صلاته لانها عبادة زبدت في الصلاة
 كزيادة سجدة تطوعا ولا تقصد بها هو من افعالها بل تقصد
 بما فيها وفي النواذر تقصد صلاته لا بد اشتغل فيها بما
 ينبغي ان يفعل بعد ها ولا يذارد في الصلاة قرينة لنسب
 منها كما اذا انتقل الى النفل وقيل الفساد قول محمد لان السجدة
 الواحدة تنقرب بها الى الله تعالى عذره حتى كان سجود الشكر

قرينة

قرينة عذره وعندها لا تقصد لانها ليست بقرينة ولهذا لو زاد ركوعا
 او قنيا ما لا يتطل صلاته عند الكل اذ كل واحد منهما بما لا يتقرب
 به الى الله سبحانه ومن اقتدى به في تلك الركعة بعد
 سجود الامام لا يسجد في الصلاة ولا بعد ها لا بد يترك
 تلك الركعة صار موديا للسجدة كن ادرك الامام في ركوع الثالثة
 الوتر فانه لا يقف فيها ياتي بعد فواج الامام فيركع اي ومن
 اقتدى بالامام قبل سجود التلاوة يسجد معه وان لم يسمع لانه
 تابع له وان لا المأخوذ فقال ابو حنيفة وابو يوسف
 برحهما الله لا يسجد الا مسمع خارجي اي خارج عن تلك الصلاة
 فلا يسجد الثاني ولا الامام ولا في المأخوذ من وقال محمد
 يسجدون بعد الصلاة لتحقيق السبب وهو التلاوة والسماع
 مع ارتفاع المانع وهو الصلاة **قوله** ان المأخوذ يجوز عليه في
 التلاوة فلا توجب تلاوته السجدة كما لا توجبها تلاوة المحبوب
 فان قيل انجب والكاتب ممنوعان عن القراءة وجب السجدة
 سماع قرأتها **اجيب** لان الجنب والكاتب منهيان عن
 القراءة لا يجوز ان غنما فيعتبر قرأتها كذا ذكره الشارح ولعل
 الفرق بين الممنوع والمجور ان فعل المجور عند غير معتبر فلا
 يحرم ولا يكره بخلاف الممنوع عند فانه يعتبر اما حرمة واما كراهية
 لكن سيكل بان فعل المقتدى ليس كفعل المحبوب فان قرأه اما
 مكرهه او حايره او واجبه على خلاف في ذلك بين الامثلة
 وعلى تقدير ان يكون حايها فهو كالحائض لا كالمجنون ثم عاينة
 ما في الباب انه ممنوع عن القراءة خلف الامام لكن هذا لا يمنع
 وجوب السجدة اذا حصلت التلاوة من اهل البيت كالوطني
 الجنب والكاتب والصبي والكافر والمقتدى اهل للتلاوة اذا كان
 اهلا قبل الصلاة وهي تستدعي القراءة فاستحال ان تكون

ع

ما فيه لها ولهذا كان اهلا لو كان اما او منفردا فاستجاب
 ان لا يبقى اهلا بالسرور في الصلاة وانما لم يسجد وفي الصلاة
 لا يودي الي خلاف موضوع الامانة والتلاوة وهذا لا يند
 لو سجد هاالتالي وتابعه الاما ما انقلب الاما ما المتبوع تبعا
 والبتع متبوعا وان لم يتابعه الاما ما كان مخالفا لامة وانما ما
 يتر من خلاف موضوعها وان سجد ها الاما ما وتابعه الثاني كان
 خلاف موضوع التلاوة فان التالي امام السامع يعني بقوله عليه
 السلام كنت اما ما الحديث اما السامع الخارج عن تلك الصلاة
 فيسجد لان حج المأمور عن القراءة ثبت في حق من بعد في
 الصلاة فلا بعد وهو ولو تلى المصلي اية السجدة في ركوعه
 او سجوده او تشهد لا يسجد عليه لانه يجوز عن القراءة في هذه
 الاحوال وقال المرغباني عليه السجود وينادي بالسجود
 او بالركوع الذي تلا فيه ^{الصلوة} اي سجدة التلاوة التي
 وجب ادائها في الصلاة لا تقضي خارجا عن الصلاة لا بها
 وجبت بصفة الكمال فلا يودي بغيرها كذا علله الشارح ومنه
 ان ما لا يدرك كله لا يترك كله ثم رأيت تحقيق المار في هذا
 المقام وهو انه اراد به الهى الضمى لا العقدى اذ المصلي عند
 استغاله بسجدة التلاوة مأمورا بما ذكرناه هو فيه وبالاعتقاد
 الى ان احر فيكون منهما عن هذه اعني السجدة ضرورة
 فيثبت كراهة السجدة في المذهب المختار فتكون السجدة
 ناقصة وقد وجبت عليه كاملة فلم تتأد ناقصة ونفاد
 لتعترض بها والركوع في الصلاة بلا توقف بين قراءة السجدة
 وبين الركوع بمقدار ثلاث ايات كما روى عن ابي يوسف ^{يؤوب}
 عن ابي عن سجدة التلاوة لا روى عن ابي عن انه كان اذا تلى
 اية السجدة في الصلاة ركع ولان الركوع وضع للتواضع

وهو

وهو المقصود من السجدة واما الركوع في خارج الصلاة فليس
 بقرينة فلا يؤوب عما هو قرينة وفي الحديث ولو تلاها في الصلاة
 ان شاركها وان شا سجد فقام فقرأ لان المقصود من السجدة
 اظهار الخشوع وذلك يحصل بالركوع كما يحصل بالسجود
 فباب الركوع منابه وعن ابي حنيفة ان السجود افضل
 لان الخشوع فيه اتم ثم سجدة التلاوة تنادي بالسجدة
 الصليبة لانه توافقها من كل وجه ويؤوب بها في ركوعه او
 بعد ما استوى قائما ان يسجد لصلاة وتلاوته جميعا ولو لم
 يؤوب بها لم يرض عليه في النواذر وقيل يجزئ به وفي البيهقي
 وروى الحسن عن ابي حنيفة ان السجود الذي يغيب الركوع
 يؤوب عن سجدة التلاوة دون الركوع لان الجاسد بينهما اظهر
 وقيل الركوع يؤوب عنها لانه اقرب الى موضع التلاوة وفي
 الظاهر انه لو تلى اية السجدة وركع لصلاته على الفور وسجد
 سقطت سجدة التلاوة بوى السجدة ولم يؤوبها وكذا اذا قرأها
 ايتين او ثلاث ايات واجمعوا على ان سجدة التلاوة تنادي
 بسجدة الصلاة وان بوى التلاوة واخضعوا في الركوع
 فقال شيخ الاسلام المعروف بجواهر زادة لانه للركوع من السنة
 حتى يؤوب عن سجدة التلاوة ويض عليه سجدة وان قرأ بعد
 السجدة ثلاث ايات وركع لسجدة التلاوة ذكر شيخ الاسلام
 المذكور انه ينقطع الفور قال سمش الامية الحلو اني اذا انقطع
 ما لم يقرأ اكثر من ثلاث ايات وفي النواذر ولو قرأ اما ركع
 السجدة فسجد فظن الفور ان ركع فبعضهم ركع وبعضهم ركع
 وسجد سجدة وبعضهم ركع وسجد سجدتين فمن ركع ولم يسجد
 برفق ركوعه وسجد للتلاوة ومن ركع وسجد سجدتين
 التلاوة ومن ركع وسجد سجدتين فصلاته فاسدة لانه

انقر ركعتي تامة قال في المسبوق فان اراد ان يركع بالسجدة
بعينها فالقياس ان الركوع والسجود في ذلك يسويان والقياس
ناخذ وفي الاستحسان لا يحسن به الا السجدة وتكلموا في موضع
هذا القياس والاستحسان في اصحابنا من قال مراده اذا
تلاها في غير الصلاة وركع ففي القياس يحسن به لان الركوع والسجود
والسجود يتقاربان قال الله تعالى وحرركا واناب اي
ساحدا والمقصود منها الخضوع فيسبب احدهما عن الآخر كما
في الصلاة وفي الاستحسان الركوع خارج الصلاة ليس بقربة
فلا يسبب عما هو قربة بخلاف الركوع في الصلاة والمظهر ان مراده
من هذا القياس وانما استحسان التلاوة في الصلاة اذا ركع
عند موضع السجدة ففي الاستحسان لا يحسن به لان سجدة التلاوة
تظهر سجدة التلاوة فكما ان احدي السجدة يتي في الصلاة
لا يسبب عن الآخر والركوع لا يسبب عنها فكذلك لا يسبب عن
سجدة التلاوة وفي القياس يجوز للتقارب بين الركوع
والسجود فيما هو المقصود فكل واحد منهما في الصلاة قربتان
واحدنا بالقياس لانه اخو الوجهين والقياس والاستحسان
في الحقيقة قياسان وانما يوجد ما يترجح بظهور اثره او قوة
في جانب فبحثنا انتهى ثم ان قرأ بعد ثلاث آيات
سجد لها قصد في الصلاة لانها قاربت دينا عليه بفوات محل
المراد فلا يسبب الركوع عنها محله في ما اذا ركع عندها فانها
ما عارت دينا بقا محله ومجلا في ما اذا كانت قريبة من خاتمة
السورة فانها لم تصدق دينا بعد حين لم يقرأ بعدها ما يتم به
القرأة وان كرر التلاوة السجدة سواء كان المكرر محمدا
او متعدد في مجلس واحد كما مسجد مطلقا على المذهب او
البيت الصغير وتلاها على اية سائرة وهو في الصلاة وفي

سفينة

سفينة سائرة وان قام وقعدا وصلاة بان قرأ في غير الصلاة
ثم اعادها في الصلاة من غير خلاف المجلس وهو من تخفص
المعاد يكون في الصلاة ان الاول في غير الصلاة يكفي سجدة
لان المجلس متحد فتدخل التلاوات وفي الخلاصة لا فرق بين
اذا ادى السجدة ثم كرر او كرر ثم ادى لان بين السجود في
التلاوة على التلاوة لان الغاري قد يحتاج الى تكرار الآية للمحفظ
والتعلم والاعتبار والتعظيم فلو وجب عليه تكرير السجود لربما
وقع في جمع ويكون سببا لترك التلاوة التي هي افضل انواع
العبادة والتلاوة قد يكون في الاسباب بان يسبب واحد
منها عما قبله وهو الباقى بالعقوبة بالعبادة لان تركها مع
وجود سببها شنيع وقد يكون في الاحكام بان يسبب واحد
منها عما قبله وهو الباقى بالعقوبة لانها شرعت للزجر وهو
محتمل بواحد والكرام قد يعفو مع قيا مسبب العقوبة وخالف
مالك والشافعي فعدد افعال السبب قد تعدد فثبت تعدد
المسبب لان بين العبادات على التكرار لاننا خلقنا لها اختلاف
العقوبات فان سببا على الدلالة والدفع ولنا ما سبق المؤيد
بقوله تعالى ليس عليكم في الدين من حرج وقوله سبحانه لا يريد
اللهكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله عليه السلام وان الدين
يسر ولن يشاء الدين احدا الا عليه رواه البخاري وغيره
ولان بين السجدة على التلاوة داخل بالمض فان صلى الله عليه
وسلم كان يسمع من جبريل عليه السلام اية السجدة وتقرأها
على صاحبها ولا يسجد الا مرة واحدة مع الله صلى الله عليه وسلم
كان يكرر حديثه ثلاثا ليعقل عنه فكيف بالقرآن وببطلان
الاجماع فان المسجع اذا قراها لم يجب عليه الا واحدة وقد
تخفف في حقه التلاوة والسماع وكل واحد سبب على حدة

تقريب

حتى يجب السماع وحده وبالتداوة وحدها اذا كان التالي احص
 ولو كررها في ركعتين قال ابو يوسف كفت سجدة وقال
 محمد سجد سجدتين وعبر في السماع مجلسه حتى لو اتخذ
 مجلس الثاني وتكرر مجلس السماع تكرار الوجوب على السماع
 باتفاق المشايخ ولو تعدد مجلس الثاني واتخذ مجلس السماع
 تكرار الوجوب على السماع ولو تعدد في الكافي هو الصحيح لان
 التداوة بسبب والسماع شرط والحكم ببيان الى السبب دون
 الشرط وقيل لا تكرر على السماع في الهداية هو الاصح لان مجلس
 متحد والسماع سبب لوجوب السجدة كالتداوة ^{واسد النب}
 اي جعل سجدة على خشاب يحمي ذهاب ^{والا} انتقال من
 عصف الى عصف ^{اخر} بل للمكان لان المكان تبدل حقيقة
 وقيل بكيفية في الانتقال في عصف الى عصف سجدة واحدة
 لان العبرة لاصل الشجرة وهو واحد وبكرة في الصلاة وغيرها
 ترك اية السجدة وحدها لا شبة الاستنكاك عن السجود
 والاعراض عن طاعة المعبود لا عكسه اي لا يكره قراءة اية
 السجدة وحدها لان في ذلك مبادرة الى السجود وندب ضم
 غيرها من اية او ايتين قبلها او بعدها كيلا يودي الى الهام
 بفصل اية على اية ولو قرأت السجدة الا الحرف الذي في آخرها
 لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا ان يقرأ
 اكثر اية السجدة معه واستحسن اخفاؤها عن السامع
 شفقة عليه الا ان يكون متجهيا للسجود ^{فصل}
 في صلاة المريض ان يعذر اي تغيب في الثانية القيام في كل
 امر حتى حدث قبل الصلاة او فيها في اثناها او نحو زيادة
 من او بطوه او دوران الراس وكان يجب بالعتيق الماشد
 صلى قاعدا كيف شايركع وسجد لما روى الجماعة المسلم عن

عمران

عمران بن حصين قال كانت في بواسير فسالت النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الصلاة فقال صل قايما فان لم تستطع فقا عدا فان لم تستطع
 فعلى الحنب زاد النسيان فان لم تستطع فاستلقا لا يكلف الله
 نفسا الا وسعها ونقط الجاري بواسير ونقط غيره الناصور
 فان لم يعجز عن كل القيا مرقا مرقدا ما يمكن فاذا عجز بعقد لان
 الطاعة بحسب الطاقة حتى لو لم يقدر الا قدر التحريم لرأسه
 ان يحرقا يائما يعقد وان قدر على كل القيا مرقدا قال
 شمس الامية اكلوا في الصحيح انه يصلي قايما مريضا ولا يجزئ
 عن ذلك وكذا لو قدر ان يعبد على عصا وكان له خادم
 لو اتكا عليه فذر على القيا مرقدا وفي كراهة اتكا المستقل
 على نحو عصا او حائط بغير رفايتان عن ابي حنيفة
 ومكرها بدونه وهو الاظهر واما لو كان بعد ركعة يكره احيانا
 وان بعد اى الركوع والسجود مع القيا ^{او ما يهزم في آخره}
 وقد بدله اي اشار برأسه قاعدا ان قدر على المقود لانه
 وسعه ^{لا يهزم} اي وان بقدر الركوع والسجود دون القيا مرقدا
 فهو اي قايما بالركوع والسجود قاعدا ^{احب} من الايام قايما
 لقرب المقود من الارض وقال الشافعي يقيى القيا مرقدا ركنا فلا
 يسقط بالعمى عن ركنا ^{اخر} من الركوع والسجود واجيب بان كنية
 القيا مرقدا الركوع لاجل الوسيلة اي السجود الذي هو بناية العظم
 وسقوط الشئ يسقط وسيلته وجعل سجودا بالامام ^{احض}
 من ركوعه به لان نفس السجود احض من الركوع فكذلك
 الامام به ولا يرفع شيئا يسجد عليه لما روى البزار في مسنده
 والبيهقي عن جابر والطبراني في معجمه عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم عاد مريضا فراه يصلي على وسادة فاخذها فرمى بها فاخذ
 اي المريض عودا يصلي عليه فاخذته فرمى به وقال صلى الله عليه وسلم

ان استطعت والا فامرايا واجعل سجودك احق من ركعتك
ولورفع من يصلي بالامام شيئا لم يسجد عليه فان خفض راسه
اجزاه لوجود الامام وان لم يخفضه لم يجزيه وامامه كرم صاحب
الهداية من قوله عليه السلام ان قدرت ان تسجد على الارض
فاسجد وامامك فامرك برأسك فغير معروف بهذا اللفظ والاي
وان لم يغير على القعود فعلى جنبه الايمن متوجها الى القبلة
او على ظهره كذا في متوجها الى القبلة بان يكون رجلاه اليها
لكن تقامان يسيرا ان مدتها الى القبلة مكروه ويجعل تحت
راسه ما يرفع قدميه ويصير وجهه الى القبلة وهذا في الاستلقاء
على الظهر **اولى** لان الامام الذي على ظهره يكون الى هو الكعبة وهو
قبلة وامام الذي على جنبه الى قدميه وعن ابى حنيفة ان صلاة
المريض على الجانب مقدم على صلاته على الظهر لما روينا من الحديث
السابق ويقولون تعالى الذين يدعون الله قيا ما وقعود **ا**
وعلى جنوبهم فهو بالاعتماد **اولى** كما لا يخفى وبه قال مالك والشافعي
ثاني الحديث لا يشترط حجب عن العورة فان خطابه كذا
وكان مرصدا البواسير وهو يمنع الاستلقاء فلا يكون خطابه
خطا باللامنة فانما نقول التعبد بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
والامام يعتبر بالراس اي لا يغيره وقال زفر وهو رواية عن
ابي يوسف وبه قال مالك والشافعي ان يخرج عن الامام بالراس
يومي بالحاج فان يخرج فبالعنق فان يخرج فبالقلب كما يومي
بالراس ان يخرج عن الركوع والسجود **واجب** ان لا يبدل
لا ينصب بالراس بل بالخص ولو سلم فالعرق ان الراس شاذي
بدركن بخلاف هذه الامور فان عد الامام بالراس **آخر**
الصلاة ولا يستقط عند بل يقضيها اذا قدر عليها ولو كانت اكثر من
صلاة يوم وليلة اذا كان غفيرا لان يوم الخطاب بخلاف المعنى

وهذا اختيار صاحب الهداية وقال قاضي خان الامام لا يقضي
اكثر من يوم وليلة كما لم يعل عليه هذا اختيارنا في الصلاة **وشيع**
الاسلام وخوهر زادة وفي المحيط واذا يخرج عن الامام فان مات من
ذلك المرض لا شيء عليه ولا يزوم فدية وان بري وضع قبل
يلزمه القضا وان كثر كما في التورم والصحيح انه ان ترك الصلاة
يوما وليلة يقضي وان ترك اكثر من ذلك لا يقضي كما في الامم
واما استشهاده قاضي خان بما عن محمد بن قطعت بده من
المرفقين ورجلاه من الساقين انه لا صلاة عليه فذفر
بان التورم هنا متصل بالموت وبلا منا فيا اذا صح المريض بعد
ذلك لومات قبل القدرة على القضا لا يجب عليه شيء ولا يزوم
المريض كالمسافر والمريض اذا افطر في رمضان وما ناقض
المقامت والصحة **هذا** وما ذكره صاحب الهداية من
قوله عليه السلام يصلي المريض قائما فان لم يستطع فقاعد
فان لم يستطع فعلى قفا يومي ايا فان لم يستطع فاسد تعالى
اولى باليقول العذر منه غير معروف وهو مرفوع في الصلاة
بان يدر على الركوع والسجود استئناف بان بنا الاقوى على
الا صنف غير جائز واجازه زفر ولو قدر المصططع في الصلاة
على القعود دون الركوع والسجود استئناف الصلاة على الختان
لان حالة القعود **اولى** وقاعد ركع ويسجد صح اي زال المدة
بان يدر على القيام **ثانيا** اي في اثنا الصلاة بني قائما عند ابى
حنيفة وابي يوسف وقال محمد يستأنف الصلاة وهي مرفوعة
اقتدا القائم بالقاعد وقد تقدم صلى فوجنا فاعدا في ذلك
حاز بلا عذر من دوران الراس فعد من القدرة على الخروج صح
عند ابى حنيفة وقالا لا يصح الا من عذر كغير الجارية وهو
الاطهر لما روي الدارقطني والحاكم وقال على شرط مسلم ان النبي

صلى الله عليه وسلم سئل كيف اعلى في السفينة فقال صلى قايما
 الا ان تخاف العرق فان الدارقطني السائل جعفر بن ابي طالب
 لما هاجر الحبشة وان القيا حركت فلا ترك الا بعد تحقيق لا وهو
 ولا يحنف ان الغالب في الفلك الجارية وراى الراس
 والامر الغالب كالمحقق لكن القيا افضل وافضل من القيا
 الخروج الى الشط ان امكن لانه للقلب اسكن وفي المربوط اي
 لا يصح قاعدا الا بعد في شرح الكثر والمربوط على الشط كالشط
 وهو الصحيح وكذا اذا كان قراره على الارض وان كان مربوطا في
 البحر وهو يضطرب اضطرابا شديدا فهو كالسائر وان كان
 يسيرا فكالواقف وفي الايضاح وان كانت السفينة مربوطة
 يمكن الخروج بها من الصلاة فيها الا اذا لم تستقر على الارض
 بمنزلة اندائه وان كانت غير مربوطة جازت الصلاة فيها وان
 كانت سائرة لان سيرها غير مضاعف اليها مجلا في الدابة حين
 او اعني عليه لمرض او فرج من تسع اواقي ولم يبق يوما وتيلة
 فمضى ما فات لما روى محمد بن ابي حنيفة عن حماد بن
 ابراهيم النخعي عن ابن عمر انه قال في الذي يغني عليه يوما وليمة
 يقضى ورواه الدارقطني بسنده عن ابن عمر انه اعني عليه ثلاثة
 ايام ولما لم يكن فلم يقضى وروى الدارقطني عن يزيد بن عمار
 ابن ابي اسر اعني عليه في الظهر والعصر والمغرب والعشاء واذا
 نصف الليل فمضى هو وفي الحبسوط عن علي بن ابي حمزة في
 اربع صلوات فمضى هو واستقطف الغضا ما لك والشافعي هو
 بالانفا وقت الصلاة واحدة لانه يحجز مانع عن فهم الخطاب
 فيما في الوجوب اذا استوعب وقت صلاة كالحبون في روايته
 وان زاد ساعدا في زمانا لا يقضى وهذا عند ابي حنيفة وابي
 يوسف رجمي الله لانه اذا قصر بغير علة عادة كالسوء فمضى

يسقط القضا اذا طال واعتبرا بطول عادة كالصبا فيسقط
 وقال محمد يقضى الا ان يزيد على اليوم والليل وقت صلاة ان
 الكثرة بالمدخول في حد التكرار وهو سبب صلوات ولو زال
 عقله بغيره بغيره القضا وان طال ولو زال بغيره او دوافد
 عند ابي حنيفة ان سقوط القضا عرف بالاثار في اقد سماوية
 فلا تفسد عليها حصل بغيره وعند محمد يسقط القضا لان
 عقله زال بغيره استءافضار كالمربوط ثم يقضى فائتد
 المرفق في زمن الصحة كاملة لان تحصيل الركن فرض وانما
 سقط عند المردا للعدو ويقضى فائتد الصحة في المرفق بحسب
 القدرة الباقية ولو بالزيادة التكليف يعتمد الواسع فيكلف
 فيه على القضا كما يكلف على الامداد **فصل في صلاة**
المسافر السفر لغة قطع المسافة وليس كل قطع يتغير به
 الاحكام فبين ما يتغير به فقال المسافر المشرك الذي يترك
 القصر ويباح له الفطر ويجوز له المسح ثلاثه ايام ولها عليها علي
 الحنف ويسقط عند الجمعة والعيدان والافحية وفارق
 بنوت بلده اي المدة الذي هو فيها وفارق القرية المتصلة
 برخصها على الصحيح لما روى مسلم وابوداود عن اسحق قال صليت
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة اربعاء والعصر
 بذي الكليفة ركعتين وروى ابي ابي شيعة في مسنده عن ابي
 حبيب بن ابي الاسود انه قال ان عليا لما خرج من البصرة على
 الظهر اربعاء ثم قال لو جازنا هذا الخصر قصرنا واخضت
 بالقم البست من القصب او البست يسقط بالخشب لعنه
 معارضة الجباب الذي خرج منه حتى لو فارق البنوت من جانب
 خرج منه ومن جانب اخر بنوت لم يفرقا قصر قصرهما
 مسافة ثلاثة ايام ولها عليها الا بالمشي والليالي للاستراحة

كذا في شرح الطحاوي او بالعكس وبالعكس في معناه
 فتدبر بقصد المسافة لا بد يوم يعقد مسافة بل سار لطلب الحق
 او غزم ونحوها لا يعقد وقدا المسافة ثلاثة ايام ولها لو كانت
 اقل من ذلك لا يعقد وهذه رواية اصول وروى ابن سماعة
 عن ابي يوسف ونجد التقدري يروين واكثر الثالث وهو رواية
 الحسن عن ابي حنيفة وقالت مالك واحد وهو قول الشافعي
 اربعة يرد والبريد اربعة فراسخ وعن الشافعي قول اخر انه يوم
 وليلة وهو رواية عن مالك وعنها تقدمت بره بثمانية واربعين
 ميلا وعن الشافعي تقدمت بره بستة واربعين ميلا وعن مالك
 بخمسة واربعين ميلا وهذه اقوال الحدوث بما هدر سالت
 ابن عمر عن ادنى مدة السفر فقال اعرف السويدي اقلت قد سمعت
 بها قال كنا اذا خرجنا اليها فطنا وهي موضع بين المدينة
 ستة واربعون ميلا وقيل ثمانية واربعون وقيل عشرون فرسخا
 والميل ثلث الفرساخ لنا قوله عليه السلام لا تسافر المرأة فوق
 ثلاثة ايام وليا لها الا معها راجها او ذمها محرمة منها معناه
 ثلاثة ايام وكله فوق صلتها كما في قوله تعالى فاصبروا فوق الاعناق
 وقد روى احمد والشيخان وابوداود عن ابي عمر مرفوعا لا تسافر
 المرأة ثلاثة ايام ولا مع ذي محرم وهي لا تمتع من الجوارح لغرم
 السفر بدون المحرم كذا ذكره بعضهم وفيه انها تمتع بدون المحرم
 ولولم يكن بهذه المسافة لقوله عليه السلام لا تسافر امرأة
 بريدا الا ومعها محرمة عليها رواه ابوداود والحاكم في مستدركه
 عن ابي هريرة وفي رواية لا جد والشيخان عن ابي عباس مرفوعا
 لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم ولا يدخل عليها رجل الا ومعها محرمة
 فاولى ما استدل به عليه قوله عليه السلام لا يسبح المقيم يوما وليلة
 والمسافر ثلاثة ايام وليا لها فهو تنصيص على ان مدة السفر

لا تنقص

لا تنقص عما يمكن استيفا هذه الرخصة فيها لذكر المسافر محلي بالالف
 واللام فاستغرق الحبس لعدد المحرمات كما هي في المقيم كذلك
 فاقصى تمكن كل مسافر من مسحة ثلاثة ايام وليا لها ولا يقوى
 ان يسبح كل مسافر ثلاثة ايام وليا لها وان يكون اقل مدة
 السفر ثلاثة ايام وليا لها اذ لو كان اقل من ذلك لم يخرج بعض
 المسافر عن استيفا هذه الرخصة والزيادة عليها منتفذة
 اجماعا فكان امر حجاج الى اثبات ان الثلاثة اقل حد
 السفر وان الرخصة كانت منتفذة بيقين فلا يثبت لا
 يثبت ما هو سفر شرعي وذا فيما عساه اذ لم يقل احدا بكثرته
 لكن قد يقال المراد بمسح المسافر ثلاثة ايام اذا كان سفر
 سبوعها فصاعدا المراد ان حال حاله الطاهر فلا يجبر عليه
 فان قيل لهذا انما يتم لو كان ثلاثة ايام فطرفا لم يسبح وهو
 ممنوع بل هو طرف للمسافر جيب بالذوق لم يسبح كما ان
 يوما وليه طرف لمدان الكلاء وعلى نسق واحد وايضا لا يتم منه
 حبيذ مدة المسح للمسافر ولا حكم المسافر الذي يسافر اقل من
 الثلاثة واختار اكثر المشايخ تقدمت بر اقل مدة السفر بالمال
 ثم اختلفوا فيه فقليل بقدر ثلاثة وستين ميلا وقيل يفتي
 بأربعة وخمسين ميلا لا بها اوسط الاعداد المذكورة ذكره في
 المحيط وقيل خمسة واربعين ميلا اما بنا على ما مر من حديث يحيى
 واما لان كل من قدره بقدر فيها اعتقد انه مسافر ثلاثة ايام
 يسير وسط اي متوسط معتدل وهو في البر ما سار المراد
 والزمه جل اى الماشي وذلك لان محل السير سير البريد وكذا
 وابطاوه سير العجلة وخير الامور وساطتها وفي السير
 الفلك الى السفينة اعتدال الريح بحيث لم تكن عاصفة ولا
 هاوية قال الحاكم الشهيد في جامع الصغير الفتوى على ذلك

وذكر في العيون عن ابي حنيفة انه تقبل مسيرة ثلاثة ايام في البر
وان اسرع في السير وسارها في يومين اقل وما يليق بالجبل
اذا كان السير فيه فيقصر الفرض الرابعي وفرضه فيه ركعتان
وهو قول البغداديين من المالكية وقال الشافعي واجد وبقا
مالك في وجه فرضه الرابعي ورفض له الفقهاء حصة ترفيد
والتمها ولا فضل كالصوفى لقوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا
من الصلاة ولما في مسلم عن علي بن ابي اسية قال قلت لعمر بن الخطاب
ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفت ان يقتلكم الذين
كفروا فقد امن الناس فقالت عجت ما عجبت منه فسالته رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
صدقته ولما في الصحيحين عن عمار بن ياسر قال قلت فرضت الصلاة
ركعتين ركعتين فاقرت صلاة السفر ورايت في الحضر وفي لفظ
للجاري فرضت الصلاة ركعتين ثم كرها جالسا صلى الله عليه وسلم فرضت
اربعا وركت صلاة السفر على الفريضة الاولى وفي صحيح
ابن عباس قال فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر اربع ركعات
وفي السفر ركعتين وفي الحوف ركعة اى مع كل طائفة وهذا
رفع منه وفي لفظ الطبراني اخر من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ركعتين في السفر كما افترض في الحضر اربعا وفي النساء واني ما جده
عن ابن ابي ليلى عن عمر قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الاعشى
ركعتان وصلاة الفجر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير
فقر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم وفي البخاري عن ابن عمر
صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر ولم يزد على
ركعتين حتى قبضه الله تعالى وصحبت عثمان فلم يزد على ركعتين
حتى قبضه الله وقد قال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله
اسوة حسنة وهو معارض المروى عن عثمان انه كان يتم

والتوفيق

والتوفيق ان اقامه المروى كان حين اقامه مكة ايام من ولا شك
ان حكم السفر منسحب على اقامته ايا من في مساج اطلاق الله انتم
في السفر ثم كان منه بعد معنى صدر من خلافته لا تاهل مكة
على ما رواه احمد انه صلى بن اربع ركعات فذكر الناس عليه فقال
ايها الناس اني تاهلت بمكة منذ قدمت واني سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول من تاهل في بلد فلم يجعل صلاة
المعتم في الحاضر ان الفجر حصة اسقاط وفي حصة بخاري
ولما سماه في الفجر صدقة ورفع الجناح في الامة لدفع توهم
النقصان في صلاتهم بسبب دواهم على اقامته في الحضر وذلك
منظنة وهم النقصان فدفع ذلك عنهم ثم لا قصر في السفر لان
الفجر للتحفيف على المسافر والتحفيف يحتاج اليه في الفراطين لانا
لا رفعة كذا في المحيط وروى البخاري عن حديث جعفر بن عاصم قال
سافر ابن عمر فقال فحيت النبي صلى الله عليه وسلم فلم اراه يسبح في
السفر وقال الله عز وجل لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
انتهى ومعنى يسبح يتطوع بالصلاة وقيل ياتي بالسنة اذا كان
في المنزل ويتركها اذا كان في الرحال فيقصر الفرض الرابعي
ان به حل تلبه الذي فارق بيوتته وان بنوا اقامته الله عليه
السلا وراعي الكبراء كانوا بسبب نزول ويعودون الى
اوطانهم معينين من غير عذر جديد وهذا ان الكل في ذهابه
ثلاثة ايام واما ان لم يجزها فيتم بحج وجوعه لا تدنق السفر
قبل الاستحكا مروي عبد الرزاق في مصنفه قال علي بن ابي ربيعة
المروسي سدى خرجنا مع علي بن ابي ربيعة في الكوفة فصلى ركعتين
ثم رجعا فصلى ركعتين وهو ينظر الى القرينة فقلنا له انما قضاي
اربعا فقال لا حتى ندخلها او ينوي اقامة نصف شهر
بلدة او قرية اى لا في مفارقة من غير ساكنة لان اقامة لا تعتبر

في موضع صالح لها وغير البدة والقرية لا يصلح للاقامة الاهل
 الا حيت كما سياتي وهذه اذا سار ثلاثة ايام فصاعدا او اذا
 ساردها فتم اذا نوى اقامة نصف شهر ولو في المفارقة ^{واحدة}
 فتي البدة او القرية يكونها واحدة لان بين الاقامة في بلد
 او قريتين او بين قريتين لا يقع فلا يقع بين الاقامة بمكة ومنى
 لفقدانية الاقامة بخلاف الادانوى قبل الدخول الاقامة في احدتها
 ليلتين وفي الاخرين اربعين يوما بالمدحول فيما نوى الاقامة
 فيه ليلتين لان اقامة المرافقة الى بيته وقاب ما كان في السفر
 اذا نوى المسافر اقامة اربعة ايام ثم وقال احمد اذا نوى اكثر من
 احدى وعشرين صلاة يتم لما روي عن عثمان انه قال من اقام
 اربع ايام وعن سعيد بن المسيب من اجمع على اقامة اربع ايام
 لنا قول ابن عباس وابن عمر اذا قدمت بدة وانت مسافر وفي
 نفسك ان تقيم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة بها وان كنت لا تدري
 حتى تظن فاقصرها واه الطحاوي وما روي محمد بن الحسن في
 كتاب الآثار خبرنا ابو حنيفة ثنا موسى بن مسلم عن مجاهد
 عن عبد الله بن عمر قال اذا كنت مسافرا فوطئت نفسك على
 اقامة خمسة عشر يوما فاتم الصلاة وان كنت لا تدري فاقصرها
 وما روي محمد بن الحسن في موطأه عن ابن عباس انه قال اذا
 نوى اقامة خمسة عشر يوما اتم الصلاة وروي مسلم عن سعيد بن
 جبر وسعيد بن المسيب وما روي ابن ابي شيبة في مصنفه عن
 مجاهد ان ابن عمر كان اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم الصلاة
 وقال الترمذي في كتابه روي عن ابن عمر انه قال من اقام
 خمسة عشر يوما اتم الصلاة والا تفر في مثله كما يجوز له ان يدخل
 للراي في المفارقة الشرعية ويرد أثرها ما في الكتب الستة
 عن انس قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة الى

مكة فكان يصلي ركعتين حتى رجعا الى المدينة قيل كرا فتم
 مكة قال اقامتها عشرة فان قيل يحتمل انهم كانوا يعززون
 على السفر كل يوم ^{واحدة} بان هذا الحديث في حجة الوداع
 كما صرح به المتذري فلا بد انهم قصدوا اقامة اكثر من اربعة
 ايام لا جل المسك فانما عليه السلام دخل مكة يوم الاحد
 صبح رابع من ذي الحجة وبات بالمحصب ليلة الاربعاء بعد ايام
 من في تلك الليلة اغتربت عايشة رضي الله عنها من التيمم
 التيمم ثم طاف صلى الله عليه وسلم طواف الوداع ^{سجدة} قبل الصبح
 من يوم الاربعاء وخرج صبحته وهو الرابع عشر فتمت له
 عشر ليل نعم يتاقي هذا الاحتمال في اقامته صلى الله عليه وسلم
 عام الفصح تسعة عشر يوما فيما روي البخاري من حديث
 ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام بمكة تسعة
 عشر يوما يعمر الصلاة وقد صرح في بعض الطرق اقامته
 عام الفصح قال المتذري حديث انس بخبر من مقامه عليه
 السلام في حجة الوداع وحديث ابن عباس بخبر مقامه في عام
 الفصح وفي الغاية عن العلما في مدة الاقامة للسائرين في عشر
 قولا ^{وبعض} اربعا عطف على بدة اي وميقرا الى ان ينوي
 الاقامة ^{بعض} دار الاسلام وهو خاف في اي والحال انه
 من اهل الجنا وهي بكسر الخاء الكمية والمراد اهل البادية كالمعرب
 والبركان لان الصي موضع اقامتهم وقيل لا يصح اقامتهم ايدا
 لان حالهم مخالف عزيمتهم فان اقامتهم للحلا فادام يتي اترجوا
 واجيب بانهم مقيون لان الاقامة للماء اصل والسفر خارج
 فلا يبطل باننا نقول من مرعى الى مرعى ^{الدار} عطف على
 قوله تصح ادا رافا فانه جعل بين الاقامة في صي ادا رافا غايته
 للعصر وحكم الغاية مخالف لحكم المعيا فيكون حكمه حكم عدم

العلما

المقرئ قوله لا يدركه الحرب بقى لذلك البقي فيكون حكمه المقرئ
 فالمعنى بقصر الرباعى عسكر نوى إقامة نصف الشهر يدرك الحرب
 سواء كان محاصرا أو لم يكن أو يدركه أهل البقي حال كون
 العسكر محاصرا للمغارة وقهر المسلمون الذين خرجوا على الإمام
 لأن العسكر في دار الحرب ودار المغارة متروك بين القرار
 والقرار فتصير فيه كشيء في المغارة والجزيرة فلا يقطع
 وقصر الصلاة ولهذا قالوا من دخل بلد القضا جاحدة ونوى
 إقامة خمسة عشر يوما لا يصير بقيته لأنه ان قضى حاجته
 قبل ذلك خرج منها فقد روى أبو داود بإسناد قال الثوري
 أنه على شرط البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله بن عبد الله بن
 أبا يتوك عشرين يوما بقصر الصلاة **كن طال مكثه بلا نية**
 أي كما بقصر من طال مكثه في بلد أو قرية ولا نية له لما روى البيهقي
 في المعرفة بسند قال الثوري أنه على شرط الشيخين أن ابن
 عمر قال أخرج علينا الشيخ ونحن بأذربيجان سنة اشرف في
 غزاة فكنا نقصر أخرج بالمسناة والخم من الأرباع أجب
 الغلق وفيد أنه كان مع غيره من الصحابة يفعلون ذلك وروى
 في المعرفة عن المسور بن مخرمة قال كنا مع سعد بن أبي وقاص
 في قرية من قرى الشام أربعين ليلة فكنا نصلي أربعا وكان
 نصلي ركعتين وعن أنس أيضا إن أصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أقاموا بدارهم من تسعة أشهر يقربون الصلاة
 قال الثوري رواه البيهقي بإسناد صحيح وعن أنس أيضا أنه
 أقام بالشام مع عبد الملك بن أبي بكر في صلاة مسافر قال
 الثوري رواه البيهقي بإسناد صحيح وعن أبي عباس أقام
 النبي صلى الله عليه وسلم أربعين يوما يصلي ركعتين رواه
 البيهقي وإسناده ضعيف وروى عبد الرزاق عن الحسن

قال

قال كنا مع عبد الرحمن بن سمرق ببعض بلاد فارس ستمين فكان
 يجمع ولا يزيد على ركعتين وروى أبو داود عن جابر قال أقام
 عليه السلام يتوك عشرين يوما بقصر الصلاة ويعتبر المتبع
 كالعبء والمهارة والحندي مسافرا ومقيما ببيتة المتنوع بشرط
 علم التابع في الإصحح حتى لو لم يعلم بنية إقامة الأبعد أيام
 فإن صلواته في تلك الأيام جائزة لتوقف الخطاب بالحكم على
 العلم به وروى عن بعض أصحابنا أن عليه السلام إذا حكم في
 التبع بقيت بشرط الأصل فلواتم المسافر وقعد القعدة الأولى
 ثم فرغ منه وأسألتا خيرة السلام عن وقتها إن كان الإمام قد
 قصد الشهادة عدم قبول صدقة الله تعالى وما زاد نفل وفار
 كما لو صلى النحر أربعا وقعد على رأس الركعتين وإن لم يقعد بطل
 فرضه لتركة القعدة التي هي فرض وهذا إذا لم ينو الإقامة
 في القوم الثانية وأما إذا نواها فانه يصير مقيما وتقلب
 فرضه أربعا وتركة المقيم القعدة الأولى لا يبطل فرضه بها
 حينئذ واجبة قبل سنة مسافرا **مقيم في الوقت**
 لأن فرضه يصير أربعا بقا لا ماض حتى لا يفرضه عدم جلوسه أمامه
 على رؤوس الأوليين لا التزامه بالبيعة لما روى مالك في الموطأ
 عن نافع عن أبي هريرة أن كان يصلي وراء الإمام أربعا فإذا صلى
 بنفسه صلى ركعتين وبعد أي وبعد الوقت لا بعده أي لا يوم
 المقيم المسافر ولو أمده بطل اعتداه لأن فرض المسافر لا يتغير
 بعد الوقت لا بفضل سيده وهو الوقت كما لا يتغير بعد
 نية الإقامة فلا يصح اعتدائه به لأنه يوجب الحاقه بالمقيم
 بالمتنفل في حق القعدة إن اقتضى به في السبع الأول وفي حق
 القراءة إن اقتضى به في السبع الثاني إذ هي تعد نفل للمقيم
 وفي عكسه وهو مقيم أحد مسافرا **المقيم** شواهد في وقتية

اوفائته لان القعدة الاولى فمن في حق المسافر غير من في حق
 المقيم واقترنا غير المعترف بالمعترف جازا واذا سلم المسافر
 اتم المقيم منفردا لانه التزموا ففته في الركعتين فصار كالمسافر
 في التزم بعض الصلاة مع الامام وادابا فيها منفردا في غير
 وقيل لا يقرأ لانه لا حق ادر ك اول الصلاة وفتح الامام المسافر
 اي وجوبا قايلا لانه بالرفع يؤمن انه سبي امتوا صلواتكم فاني
 مسافرا روي ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح عن
 عثمان بن حصين قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وشهدت بعد الفتح فاقام ركعة ثمان عشرة ليلة لا يصلي الركعتين
 يقول يا اهل مكة صلوا اربعانا فانما سفر نبعه فسكون جمع مسافر
 كصحب ومباحب اي مسافرون ورواه ابو داود والطيالسي
 ولعظمه ما سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا قط
 الا صلى ركعتين حتى يرجع وشهدت معه خيبر والطائف
 فكان يصلي ركعتين ثم يجتهد ركعة واعتزت فصلي ركعتين ثم قال
 يا اهل مكة امتوا صلواتكم فانما قوم سفر وهكذا اخبرني ابي بكر
 وعمر وقال وقد حججت مع عثمان سبع سنين من امارته فكان
 لا يصلي الا ركعتين ثم صلى بي اربع ركعات خلاصة الكلام انما سجدت
 الاملاء بعد السلام لا خيال ان يكون خلفه من يعرف حاله ولا
 يتيسر له اجتماع به قبل ان يذهب فحكم حينئذ لنفسه صلاة
 لنفسه بناء على ان اقامته ثم انما سجدت بسبب ان ركعتين وهذا
 ما في الفتاوى اذا اقتدى بامامه بدرى مسافرا لم يقيم لا يجمع لان
 العلم بحال الامام شرط الامداد الجماعة لا انه شرط في الامتثال في المسوط
 رجل صلى بقوم الظهر ركعتين في قرية وهو لا يدري ان مسافرا فهو
 اتمهم فصلاهم فاسد سوا كانوا مقيمين او مسافرين لان الظاهر
 من حاله في موضع الإقامة انه يقيم والبناء على الظاهر واجب

حي

حتى يثبت خلافه فان سالوه فاجروهم انه مسافر جازت صلاتهم
 وانما كان قول الامام يستحب لعدم ثبوت معرفه صلاتهم
 لهم فانه ينبغي ان يتوهم ان نسياله فحصل المعرفة ثم من غراب
 المقام ان الامام رايا حينئذ صلى بقوم في المسجد الحرام ولم يأت
 انصرف قال امتوا صلواتكم فاني مسافر فقال بعض المحدثين به
 من سبها مكة حتى اعلم منك يا عراقي وبطل الوضوء الا صلى
 فتعول فقد مر وهو بالبلدة او القرية التي ولدها او اهل فيها
 اعني توطن بها بان نوى كونه فيها الى اخر عمره فالمعنى جعل نفسه
 من اهل تلك القرية سوا تزوج فيها امرأته الا ترى ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة عد نفسه بمكة من المسافرين
 وقال امتوا صلواتكم فاني مسافر فيبطل مثله سواء كان بهما حدة
 السفر ولم يكن حتى لو عاد الى الاول وبها مدة السفر لا يصير مقيما
 الا بنية الإقامة لان الشئ يبطل بمثلها كما يبطل بالقوى منه فان
 وطن الإقامة يبطل بالوطن الا صلى وهذا اذا لم يبق له في الوطن
 اهل ولا اهل اي تعلق من زوج او ولد او زاعة ونحوها وانما
 ان كان له فيه اهل فانه لا يبطل وبها يدخل يتم الصلاة من غير
 نية الإقامة لا السفر بالرفع اي لا يبطل الوطن الا صلى السفر
 بل مجرد حوله المسافر الى وطنه الا صلى بغير مقيما ولا يفتقر
 الى نية الإقامة ووطن الإقامة منصوب عطف على الوطن
 الا صلى ويبطل وطن الإقامة وهو البلدة او القرية التي
 ليس للمسافر فيها اهل ونوى ان يقيم فيها خمسة عشر يوما فصاعدا
 مثله لان الشئ يرتفع بمثلها والسفر لانه عند الإقامة ولا
 يبقى معه والوطن الا صلى لانه اقوى من وطن الإقامة والسفر
 وحده لا يغيران الفايته عندنا وبه قال مالك حتى لو قضى
 المسافر حضرته قضاها اربعاء ولو قضى المقيم سفرته قضاها

ثلاثين لان القضاء على حسب الاداء وانما يقضى المرفق بالايام فانه
 في الجمعة بالركوع والسجود ليلا يكثر تكليف ما ليس في الوسم
 ويقضى الصحيح بالركوع والسجود ما فاته في المرفق بالايام لان
 الرخصة للرجوع ولا تبقى بعده وقال الشافعي في الجدي
 يقضيها اربعاً لان القصر رخصة للمسافر وهو حال قضائها لم يبق
 مسافراً فلا يقصر قلنا الواجب على المسافر في الوقت ركعتان
 وبالفوات استقرت في ذمته فلا يتغيران بالاقامة لوجوب
 التقضا بالنسب الذي يجب الاداء فيكيد كالعكس وهو عدم تغير
 فاقبته اذ قضيت في السفر اتفاقاً لما قد مناهم يعتبر في السفر
 والاقامة وكذا في الحيض والطمه منه والبلوغ والاسلام احرار الوقت
 وهو قدر الخيرة وقد قررنا طرفاً منه في باب الحيض وقامه في
 الاصول وبما جالس السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعد اتمام
 بعد الزوال واما قبله فلما روى ابن عباس انه قال بعث النبي
 عليه السلام وعبد الله بن رواحة في سرية فوافق ذلك يوم
 الجمعة فعذا اصحابه وقاله اتخلف فلا صلى مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ثم الحفم فلما صلى بعد عليه السلام رآه فقال
 ما منعك ان تعد وابع اصحابك فقال اردت ان اصلي معك
 ثم الحفم فقال لو انقضت ما في المرفق ما ادركت فضل غدوهم
 اخرج الترمذي وسفر المعصية كالا باق والنشور وقطع
 الطريق كغيره اي كسفر الطاعة من الحج والعمرة والتجارة في
 الرخص ومذهب مالك ان العاصي لا يترخص ومذهب الشافعي
 ان ان انشا السفر وهو عاص لا يترخص قولاً واحداً وان
 طرأ العاصيان في سفره فوجهان ولنا ان النصوص المقضية
 للمعسر والافطار وغير ذلك من الرخص كقوله تعالى فمن كان منكم
 مريضاً او على سفر فعدة من ايامه اخر وقوله عليه السلام يسبح
 المسافر

ثلاثة ايام ولها مطلق لا تفريق بين سفر وسفر وان نفس
 السفر مباح وانما المعصية فيما حاوره من عمق او خروج علي
 الامار او قطع طريق والفتح المجاور لا بعد من المشروعية كصلاة
 في الارض المعصومة والبيع وقت نداء الجمعة والمستحب على الحق
 المصوب وكثير من التطاير من الغرائب ان فقها ما در الهن
 اتفقوا على زمان عبد الله خان ان السلطان في جميع مملكته
 حكم حكم المخيم وهذا حظاً فاحش فانه عليه السلام بعد فتح
 مكة قصر الصلاة وكذا الخلفاء الراشدين كعمرو وعثمان الا ان عثمان
 اتم في من اخي حجة وانكر عليه واعترض به انه تزوج بمكة وروي
 حديثاً عنه عليه السلام ان من تزوج بموضع صار في حكم المعتمدين
 به باب صلاة الجمعة وهي يوم المم وقرئ
 باسمائها وحكي فتحها وسميت بذلك لاجتماع الناس فيها ولما قدم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة اقام يوم الاثنين والثلاثاء
 والاربعاء والخميس في بني عمرو بن عوف واسس مسجد هدم حرج
 من عندهم فاذا ركة الجمعة في بني سيلم بن عوف فضلاها في المسجد
 الذي في بطن الوادي وادي راثوا فكانت اول جمعة صلاها
 عليه السلام بالمدينة ثم هي فريضة بالكتاب والسنة من
 والجماع اما الكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله لان المراد بالذكر
 الصلاة وان كان المراد به الخطبة التي هي شرط للصلاة فيلزم السعي
 الى الصلاة التي هي المقصود من باب اولي واما السنة فقوله
 عليه السلام الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة
 مملوك وامرأة او عبي او مريض او راهب او دودي او جاري
 عن نتم الداري قال صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة الا على
 مملوك او مملوك او مسافر او راهب او جاري ومما فيه المرأة والمرضى

وقوله صلى الله عليه وسلم ويدعو على اعداء منبر ليتبين
اقوام من ذمهم الحجرات اولي حجتهم الله على قلوبهم ثم ليكون
من الغافلين رواه مسلم من حديث ابو هريرة وابن عمر
وروي احمد وابوداود والترغزي وغيرهم ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال من ترك ثلاث جمع تقاونا طبع الله على قلبه
وفي رواية لا حمد من ترك الجمعة ثلاث فمات من غير صلاة
طبع الله على قلبه اما الاجماع فلان امة قد اجمعت
على فرضيتها وانما اختلفوا في فرض الوقت بطريق الاصلية
ما هو على ما يحكي شرطها شروط زائدة على شروط سائر الصلوات
فمنها ما هو في المصلي ومنها ما هو في غيره فاشيا الى الاول
بقوله شرط لوجوب الجمعة اي لفرضيتها الاقامة بمحضر
والصحة لان في وجوبها على المسافر والمقيم بقرينة والمر
حرجا وفي الظهيرة ولا جمعة على الشيخ الكبير الذي
ضعف وعجز عن السعي كالمرضى والحرث والدكورة
العبد مشغول بالمولى والمرأة بالزوج بخلاف باقي الصلوات
المعيرة وضد فانها تؤدي في زمان يسير والبلوغ لا يشترط
لكل تكليف وكذا العقل وسلامة العين والرجل فلا
تجب على العمى سوا واحد قايد او صله الى الجامع او لا وقال
ابو يوسف ومحمد ان واحد قايد واجب عليه السعي والا فلا
لان العمى لو اسقط القاييد قادر على حيفته انه عاجز
بشعبته فلا يعتبر قادرا بغيره ونظر الخلاف في العمى
الخلاف في العاجز عن الوضوء وعن التوجه الى القبلة اذا
وجد من يعينه ولا يجب ايضا الجمعة على مفلوج الرجل ولا
يفطوعها ولا مفقده وان وجد حائلا انه عاجز عن افضل
السعي كذا اطلقوه وينبغي ان يكون فيه خلاف كالعجمي

199
رواه ابوداود من حديث طارق بن شهاب ان النبي صلى الله عليه
عليه وسلم قال الجمعة حق على كل مسلم في جماعة الا اربعة
عبد مملوك او امرأة او صبي او مريضا فالسليم ابوداود طارق
راى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه قلت مراسيل
الصحة مقبولة بلا شبهة وانما الخلاف في مراسيل غيرهم
على ان الجمهور على كونها حجة ايضا وتقع الجمعة فرضا اب
صلاها فاقدها اي فاقد الشروط المذكورة او واحدة
منها وهي الإقامة والصحة والحرة والدكورة وسلامة العين
والرجل لان اشتراط الشروط للتخفيف ورفع المشقة
فان حصر فائدها وعلى اجزاء عن فرض الوقت كالمسافر اذا
صام به والغني اذا حج وشرط اداها المصطفى فلا تؤدي في
المغارة والقرينة لما روى البيهقي في المعرفة وعبد الرزاق
وابن ابي شيبة في مصنفهما عن علي انه قال لا جمعة ولا شريق
اي تكبير ولا صلاة فطر ولا افطحة الا في مصر جامع او مدينة
عظيمة الظاهر ان اولئك والحدث محمد بن حمر ورده
عبد الرزاق من حديث عبد الرحمن السلمي عن علي قال لا جمعة
ولا شريق الا في مصر جامع ولا بد كان لمدينة النبي صلى الله عليه
وسلم قري كثيرة وليرتفع الله عليه السلام ما باقائه الجمعة
فيها ولما ذكره صاحب الهداية من قوله عليه السلام
لا جمعة ولا شريق ولا فطرة ولا افطحة الا في مصر جامع ورفع
غير معروف كذا ذكره محمد بن كثر شيخ الاسلام حواهر
زادته في شريته مبسوطه وقال ذكره ابو يوسف في الامالي
مسند امرؤ عا الى النبي صلى الله عليه وسلم واسد سجا نه اعلم
واجاز مالك والشافعي الجمعة في القرى نظا هر قوله تعالى
فاستمعوا الى ذكر الله قبا ساعا على سائر الصلوات ولنا ما سبق

عن علي وكفى به قدوة واماماً ولا يبارضه ما روى عن ابن عباس
ان اول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم بجواثا قرية في البحر اذ القرية يطلق على البحر في
عرف صدر الاول وهو لغة القران قال تعالى وقالوا
لو انزل هذا القران على رجل من القرينتين عظيم اى مكة والطائف
ولا شك ان مكة مصر وفي الصحاح ان جواثا حصن بالبحر
وهي مصر ولا تخلوا الحصن عن حاكم وعالم ولذا قال في المبسوط
وجواثا مصر في البحر ثم يجب ان يحمل قول علي على كونه سماعاً
لان دليل لا يترفع عن كتاب الله فينبغي العمود في الامكنة فاذا
على غيرها في بعض لا يكون الا عن سماع لانه خلاف القياس
المستتر في تشكك وفي الصلوات التمامات ايضاً والتحقيق ان قوله
تعالى فاسمعوا الى ذكر الله ليس على اطلاقه اتفاقاً بين الامم
لا يجوز اقامتها في البراري اجاعاً ولا في كل قرية عندها بل بشرط
ان لا يطعن اهلهما عنها صيفاً ولا شتاً فكان حصن من المكان
مراد اقليمها اجاعاً فقد رقت في قدرنا مصر وهو اول الحد
على كرم الله وجهه وهو لو عورض بمقول غيره كان على مقدما
عليه فكيف ولم يتحقق له معارض ولله المثل العليا
انهم حين فتحوا البلد اشتغلوا بنصب النابير الا في الامصار
دون القرى ولو كان لنقل ولوا حاداً او فناؤه بكسر الفاي
حوله المتصل به مما لمصاحبه وفي المستقى عن ابي يوسف لو
خرج الامام عن المصر مع اهله كاجرة مقدار ميلين فحضرت
الجمعة جازان يصلي بهم الجمعة وعليه الفتوى لان قنات المصر
مترلة الحيرة كما كان من خواج اهله واذ الجمعة اعد من
جواثيم وتجوز الجمعة بين ايام الموسم عند ابي حنيفة وابي
يوسف اذا كان الامام امير الحجاز وكان الخليفة حاكماً
وقال

وقال محمد لا يجوز ان من قرية ولها ان من ايام الموسم يصير
مصر او اما الجمعة بعرفات فلا تصح اجاعاً ولو وافق الوقوف
لانه صلى الله عليه وسلم وقف بها يوم الجمعة ولم يصل بها الجمعة
بل الظهر والعصر جمعاً وكذا لا يصلي في صلاة العيد اتفاقاً
لا شغل الناس بالعمال المتأسس في ذلك اليوم ^{واسمع}
المرساجد ما هدد الذي يجب عليهم الجمعة مصر روى ذلك
عن ابي يوسف وفيه اشكال حيث لم يصدق على المساجد
الثلاثة اللهم الا ان يقال انها مستثناة معلومة من الشريعة
او يقال هذا اذا كان المساجد مسعدة ولا تعد في مكة
والمدينة والقدس وعنه كل موضع لدابر وقاص بنفذ الاحكام
ويتم حدود الاسلام قال في المهدية وهو الظاهر اي من
المدن ذهب وعليه اكثر الفقهاء واختاره اكثر في ^{عن ابي حنيفة}
كل بلدة لها سكان واسواق ووال لدفع المظالم والعالم
يرجع اليه في الحوادث قبل هو الموضع واختار البلخي الاول
لظهور التواني في احكام الشريعة لا سيما في اقامة الحدود وقال
محمد هو كل موضع قصره امامه بالرسالة لا يثبت اقامة الحدود
والعقاص حتى اذا عر له يلحق بالقرية وما لا يصل به اي
بالمر بعد المصاحد اي لمصالح اهله من ركن جيلهم وريهم
بسمهم ودفن موتاهم ^{فناؤه} وقدره بعضهم بنزل النخيل
وبعضهم ببلدين وفي الثانية لا بد ان يكون الغنا متعللاً
بالمر حتى لو كان بينه وبين المصر فرجة من المزارع والمراعي
لا يكون فناؤه فثبت الجمعة في مصر في مواضع في المذهب
اربع روايات اولها عن ابي حنيفة وهي صحاب الجواز سواء
كان القعد في موضعين او اكثر لان في عدم جواز تعددها
حجاً والمخرج مد فوع ومضارت كصلاة العبدان وقد قال محمد

ثالثا

بعد مر

وهو مختار السرخسي ثانياً عنها عن أبي حنيفة لا يجوز في أكثر من
 موضع واحد لأن الجمعة من أعلام الدين فلا يجوز تقليل جاعتها
 وفي جوارها في مكانين تقللها ثالثاً عنها عن أبي حنيفة وهذا
 يجوز في موضعين لا غير نظر إلى وجهي الروايتين الأولين
 رأيتها عن أبي يوسف يجوز في موضعين إذا كان المصلي كثيراً
 أو حال بين الخطبتين ترك بعد أدب من قال لهم جواز التغدد
 قال الجمعة هي السابقة وفي المحيط أن وقعتا معا بطلتا وفي
 شرح المجمع وكذا الوجهلت السابقة ثم الأصح أنه يعتبر السبق
 بالشرع لا بالزمان وأما إذا وقع الشك في صحة أد الجمعة
 لفقد بعض الشرائط ينبغي أن يصلي بعد الجمعة أربع ركعات
 احتياطاً ولو بالحر من الشريطين ونوى ظهر يومه أو آخر ظهر
 عليه وهو الحسن لأنه إن لم تجز الجمعة فعليه الظهر وإن
 اجزأت كانت الأربع عن ظهر عليه إن كان عليه وإلا فتنقص بعداً
 وأما حوط أن يقول بوقت آخر ظهر أدركت وقتاً ولم أجده
 بعد أن ظهر يومه إنما يجب عليه بأجر الوقت ولا يفيده الترتيب
 أيضاً والأصح أن يقرأ بالفتحة والسورة في أربع احتياطاً
 لاحتمال أن يكون نفل وكذا من بقى الصلوات احتياطاً والسلطان
 بعد شرط أد الجمعة السلطان وهو الذي لا والى وقته أو يابسه
 وهو من أمر السلطان بإقامتها ظاهر قول الحسن المبرك
 أربع إلى السلطان وذكر فيها الجمعة والعبد في حصر وره
 وأد أنه غير شرط عند مالك والشافعي وأما ما روى أن علياً جمع
 بالناس وعثمان محصورين الواقعة حال فيجوز أن يكون بأد أنه
 وبه حر في الكافي وإن يكون بعير أد أنه فلا حجة فيه لفرق
 فينبغي قوله عليه السلام من تركها ولد أماً جارية أو غداً
 إلا فلا جمع الله مثله ولا يركن الله في أمره إلا صلاة له الحديث

رواه ابن ماجه وغيره حيث شرط في لزومها إلا ما كان يعينه
 فتيه الجمعة الواقعة حال مع ما عيناه من المعنى سالمين عن
 المعارض و شرط لأدائها وقت الظهر فلو خرج وقته وأما من
 في الجمعة استقبل الظهر ولا يبنى عليها وقال الشافعي وزفر
 يمتها أربعاً بناء على أن الجمعة ظهر مقصور كان الخطبة بشرط أدائها
 في وقتها فإذا خرج وهو فيها عادت ظهره وعندنا الظهر غير الجمعة
 أسما وقد راو شرطاً فلا يمكن بنا الظهر عليها وإنما شرط الوقت لما
 في البخاري عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة حين
 تميل الشمس وفي مسلم عن سلمة بن الأكوع كنا نجمع مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس الحديث وقال أحمد عور
 الجمعة قبل الزوال في الساعة السادسة لما روى مسلم عن سهل
 بن سعد الساعدي قال ما كنا نقيل ولا نتغذى إلا بعد الجمعة
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال به نظر
 أد أنه دلالة فيه على التنبك المرب عليه ترك العدا والقبول
 مبادرة إلى الجمعة وأما ما روى أحمد عن ابن مسعود أنه
 كان يصلي الجمعة حتى ويقول إنما عجلت بكم خشية الحر عليكم
 فعليه أن يفعل صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه لا يصلح أن
 يكون معارضا لفعله صلى الله عليه وسلم وأما الوقت عند مالك
 من الزوال إلى المغرب حتى لو افتتحها في وقت العصر يصح عنه
 ويخرج الوقت يمتها عنه جمعة وهذا الخلاف مبني على أن
 وقت الظهر والعصر واحد عنه لا تعدر وأما علم وفي الظاهرية
 إذا أراد أن يسبأ فريوم الجمعة لا بأس به إذا خرج من عمر المصلي
 قبل دخول وقت الظهر و شرط لأدائها الخطبة قبل الصلاة فلو
 صلاها بلا خطبة أو خطب بعد الصلاة لم يجز لأن أقامتها
 مقام الظهر على خلاف القياس والشرع ما جازها إلا معيبة

بالخطبة فانه عليه السلام ما صلاحها في عهده بها وفيها نص على ذلك
 غير واحد من الحفاظ منهم البيهقي قال لم يصل النبي صلى الله عليه وسلم
 الجمعة الا بالخطبة ولو جازت به وفيها لفعلته ثم تعلما للجواز
 وما خطب الا قبلها لان الاذان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم واي بكر وعمر كان حين يجلسان اما علي المنبر بالخطبة فذلك
 ذلك علي ان الصلاة بعدها وقد قال عليه السلام صلوا كما رايتوني
 ا صلى ^{كرو شيعة} لقصد الخطبة فلو قال الحمد لله لعطاس او
 سبحان الله لتعجب لا يجزي اتفاقا وارا دعي شيعة تهليلية
 وبكبرة مع الكراهة وقال ابو يوسف ومحمد لا بد من ذكر طويل
 يسمى خطبة عرفا وهو يثني على الله بما هو اهل له ويثني على النبي
 صلى الله عليه وسلم ويدعو المسلمين للتوابع واما ما ورد
 مطلق الخطبة فيصرف الى المعهود المتعارف قبل واقبل قد
 المتشهد لان الواجب خطبة والجمعة الفردة والتسبيحة
 الفذة لا يسمى خطبة في العادة واما حنيفه اطلاق قوله تعالى
 فاسمعوا الى ذكر الله من غير فصل بين كونه ذكر اطويلا يسمى خطبة
 او ذكرا لا يسمى خطبة فكان الشرط هو الذكرا لم بالقاطع عزرا ان
 المأثور عنه صلى الله عليه وسلم اختيار احد الفردتين اعني
 الذكرا المسمى بالخطبة والمواظبة عليه فكان واجبا او سنة
 الله الشرط الذي لا يجزي غيره اذ لا يكون بيا بالعدم اجمالا
 في الذكر وقد علم وجوب تنزيل المسزوعات على حسب ادلتها
 وقال الامام القاسم بن ثابت القسري في كتاب غريب
 الحديث من غير سند يروي عن عثمان انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 اي اعلق عليه الكلام فقال الحمد لله ان اول كلامه مركب صعب
 وان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا بعد ان لهذا المقام فزاروا
 الى ما عادوا ا جوح منكم الى اما وقائل وان اعش تأتم الخطبة

علي

على وجهها ان شاء الله تعالى انتهى وفي رواية زاه واستغفر الله
 لي ولكم فممن صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه احد منهم فكان اجماعا منهم اما
 علي عدم ما شتر اظنها واما علي كون نحو الحمد لله ونحوها يسمى
 خطبة لغة وان لم يسم به عرفا لكن قال ابا الهيثم ليس لهذه
 القصة اصل اصلا فانها لم تعرف في كتب الحديث بل كتب الفقه
 والمكرمين العرفي وغيره هذا المأثور واما تتبع صاحب الهداية
 ما ذكر في المبسوط والمشتق الجار وشرح البخاري لابن بطال
 وشرح مسلم للمخاطبي وبعض المورخين لكن المدار على رواية
 المحدثين المخرجين ثم القيا منها وثلاثة اية من كتاب الله
 وذكره في خطبة بنحو يروى في تفسيره ويتقوى والجلسة بين الخطبتين
 بعد ثلاث ايات فضا وقيل بقدرها ليس بقعدة المنبر والصلاة
 فيها على النبي صلى الله عليه وسلم سنة عندنا لا طلاق الذكر في الاية
 لا شرط كما قال مالك والشافعي لان الخطبة قائمة بما يشترط
 الصلاة لقول عائشة لما فرت الصلاة لاجل الخطبة فيشرط
 لها ما يشترط للصلاة وللتوارث على اشتغالها على هذه الاشياء
 وكذا شتر الخطيب عورته فيها سنة عندنا وبه قال مالك
 وشرط عند الشافعي لا يثاثر في الصلاة في الوقت اي بشرط
 في الخطبة ان يكون بعد الزوال حتي لو خطب قبل الزوال وصلى
 بعده لا يجزي لما روى البخاري عن السائب بن زيد قال
 كان المأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واي بكر
 وعمر رضي الله عنهما حين يجلس الامام ومعلوم ان المأذان في
 الوقت وبه يرد قول احمد واما ما رواه الدارقطني من ان ابا بكر
 وعمر كانا خطيبان قبل الزوال فضعيف والجماعة اي بشرط
 لا داهيا الجماعة اجماعا على خلاف في عددها اني ثلاث رجال
 سوى الامام عند ابي حنيفة ومحمد واما ما روى ابي يوسف

لان الاشئين مع الامام جمع ولها ان الجماعة شرط على حدة والامام شرط
 اخر فيعتبر جمع سوى الامام لم قوله تعالى اذا نودي للصلاة من
 يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله فهذا يقتضي ما ديا وداكرا
 وهما مؤذن والامام وسامعين ان قوله تعالى فاسعوا لا يتناول
 ما دون الثني ثم ما دون الثلاث ليس بجمع متفق عليه فان اهل
 اللغة فصلوا بين التثنية والجمع بالثني وان كان فيه معنى الجماعة
 من وجه فليس بجمع مطلق واشترط الجماعة هنا ثابت مطلقا
 ثم يشترط في الثلاث ان يكون بحيث يصلحون للامامة في صلاة
 الجمعة حتى ان نقابها لا يتم بالنسب والصبيان ويتم بالعبد
 والمسافر في صلاحهم للامامة فيها كذا في المبسوط وان قيل
 بعد سجدة اي سجود الامام سجدة واحدة انتهى اي ان الامام
 الصلاة جمعة خلا فانزله ان الجماعة شرط فلا بد من دوامها
 كالوقت ولهم انها بشرط الاعتقاد فلا يشترط دوامها كالخطبة
 لكن ابو حنيفة يقول لا يتم الاعتقاد بالجمعة وقامها
 بتقيدها بالسجدة وقال اذا انزل عند بعد ما افتتح الصلاة
 صلى الجمعة ذكره في الهداية وهو المظهر ^{وقيل اي وان نزل}
 قبل سجوده ^{بدا بالظهر} اما قبل الترخيم فبالاتفاق وانما
 بعدها فعند اي حنيفة خلا فالجمعة والوجه ما قدمناه
 وترك مالك تحديد الجماعة والكتفي بوجود من يتقرب بهم قرينة
 المذكور لا حرج موضع يمكن التوافق فيه من بناء متصل واخصاص
 مستوطنين على اصح وشرط الشافعي وجود اربعين حرارا
 مكلمين حقيقين في موضع لا يركلون عنه صبغا ولا يشترط الحاجة
 سامعين الخطبة لقوله جابر بن عبد الله في كل ثلاثة ايام
 وفي كل اربعين فما فوقه جمعة واعني وفطر قلنا هو ضعيف
 حتى قال البيهقي لا يجب تبليده ^{والاذن العام} اي وشرط لا دأها

ان

الاذن

الاذن العام لا ينال من شعائر الاسلام فيجب اقامتها على وجه
 الاستهارة بين الامام حتى لو اعلق الامير باب قصره وصلى
 بعسكره لم يجزيه ولو فتح باب قصره واذن بالاداء حول جارت
 مع الكراهة كذا ذكره السنن وفي المبسوط ان الاذن العام
 هو ان يفتح ابواب الكبا مع ويؤذن للناس حتى لو اجتمعت
 جماعة في الكبا مع واغلقوا الابواب وجمعوا المخرج وكذا
 السلطان اذا اراد ان يصلي بحشمة في قصره فان فتح باب
 واذن للناس اذنا عاما جازت صلاته شهدها العامة اولى
 وان لم يفتح بابا ولم ياذن لغيره بالاداء حول لا يجزيه لانا استرابط
 السلطان للمخرج عن تعويضا على الناس وذا لا يحصل الا بالاذن
 العام ولا يحتاج العامة الى السلطان في اقامتها فالسلطان
 يحتاج اليهم بان ياذن لهم اذنا عاما في هذا يعتدل النظر من
 الجماعة بغير حجة يدل عن الظاهر عندنا وقال مالك والشافعي
 وزرقي لغيره اصالته والظاهر يدل عليها لا بد من اذنها
 معا فتبقيها وقصدي عن اذنا الظاهر حاورنا امرنا عنده عالم
 يتبع الناس عن الجمعة وهذا هو صورة الاصل مع البدل
 ولا يجوز اد البدل مع القدر على الاصل ولما ان فرض الوقت
 الظاهر في هذا اليوم في حق الناس كافة كما في سائر
 ايام النحر وهو قوله عليه السلام اول وقت الظهر حين
 تزل الشمس مطلقا غير مقيد بيوم ودون يوم ودلالة الجماعة
 فان من فاته الجمعة يتقن الظاهر اجماعا والجمعة لا تقضي
 والظهر غيرها فيجب ان لا يلزم شي وثما بالظهر علمنا انه
 اصل عاد اليه الحكم لا بد من القضا اذ ادى الظاهر بعد انعقاد
 الوقت اجماعا فلم يكن اصل فرض الوقت في حصة الظاهر
 لا يولى القضا اولا لان الغرض في حق كل واحد ما يتمكن من ادائه

بنفسه اذا تكليف يدور على الوسع والامكان فما كان اقرب
الى الوسع فهو احق ان يكون اصلا والظاهر اقربا منه فيمكن
من ادائه بنفسه لا يمتنع على قدره وهي صفة خلاف الجمعة
فانها تتوقف على شرائط لا يتم بوجده وهي الامام والجماعة
وغيرهما وذات السبب في وسعده وانما حصل له ذلك اتفاقا
ولكن يجب استقفا الظاهر بالجمعة اذا استجمعت شرائطها للامام
بالسعي اليها واهم محدثا في قوله لا ادري ما اصل فرض الوقت
في هذا اليوم ولكنه يسقط الفرض عنه بقاء الظهور والجمعة
وعين الجمعة اخرى ورخص استقفاها بالظهور وكراهة في المحر
اي دون القرية والمعارضة لا لهم ليس عليهم شهود الجمعة فكان
هذا السور في حقهم كسابرها لا يار كذا في المتسوط وهذا القدر
لا يدل على اكثر من كراهة التردد في ظاهرا المحدث وغيره
كن فائدة الجمعة لما منع جماعة سوا صلوا قبل الجمعة او بعد
لان في ذلك تقليل جماعة الجماعة والمعارضة لا على واحد
المخالفة خلافا لما لك والشا في حيث نظر الى كونهم مخاطبين
بالظهور وبها وكون الجماعة سنة في الفرائض وهذا هو الذي
عن على كراهة وجهه وكراهة في المحر ظاهرا المحدث وقيل
الجمعة والمراد بالكرهية هنا الحرمة لانه ترك الفرض القطعي
بالتفاهم الذي هو اكد من الظهور فكيف لا يكون تركها محرما
ان الظهور تقع صحته وان كان ما سورا بالاعراض عنها وانما لم
يسقط ظهروا عندنا ما من ان فرض الوقت هو الظهور وقد
اتي به والجمعة بدل عند توقفها على شرائط لا يتم بالمصلي وحده
والتكليف يعتمد على الوسع وحكم مالك والشافعي في فرض
بطلانها بناء على تعيين الجمعة فرض الوقت عندهم قد يصح
ظهور لان الجمعة هي الاصل لأمورها ولا يصح غير الاصل مع

الندوة عليه وسعيه اي وسعي من صلى الظهر الى الجمعة
مخطوتين او باقضا له عن وراه وهو الاصح سوا كان نعوذا
او غيره وبعضهم اقتصر على غير المحدث والامام فيها اي
في الجمعة وقت الفضال عنه مكانه والحكمة حاله بطلانها
اي بطلان ظهروا عند اي حبيبة وان لم يدركها بعد المسافة
وهو مختار شيخ بلخ دون شيوخ العراق والاول هو المعول
فان ادرك الجمعة وصلاتها كانت فرضه والاعاد الظهور
وقيل بقوله والامام فيها لانه لو كان خروج المصلي مع فراغ
الامام لا يتيقن ظهروا اتفاقا وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل
ظهروا لانه خول مع الامام في رواية تأييدها لان السعي
الى الجمعة دون الظهور والشئ لا يبطل بما هو دونه ولا في
حبيبة ان السعي الى الجمعة من حضايجها فياخذ حكمها
ومرة الخلاف في ظهروا سعي والامام في الجمعة فيجوز وقد
فرض الامام وفيه سعي الى الجمعة في وقت الظهور قبل ان يدخل
الامام فعند اي حبيبة يعيد الظهور وعندها لا يعيد هيا
وبدركها اي الجمعة في المشهد او في سجود السهو فيها
جمعة وقال محمد وهو قول مالك والشافعي ان ادرك اكثر
الثانية بان ادرك الركوع اتمها جمعة وان لم يدرك اكثرها
اتمها ظهرا لانها جمعة تنظر الى الحرمة ظهروا في فوات بعض
شروط الجمعة فنصلي اربعا اعتبارا بالظهور ويعيد على راس
الركعتين اعتبارا بالجمعة ويقرا السورة في الثانية احوال
التقليدية بخلاف مدرك العيد في المشهد او سجود السهو فانه
يتمها عيدا بخلاف اذا خلف له ما روى الدارقطني من
حديث اي هو بركة من ادرك الركوع من الركعة الاخيرة تومر
الجمعة فليصنف اليها اخرى ومن لم يدرك الركوع من الركعة الاخيرة

فلم يصل الظهر أربعاً ولها ما في الكتب الستة من حديث أبي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة
 فلا تأبوا لها تشعرون وأبواها وعلكم السكينة فما أدركتم فصلوا
 وما فاتكم فأتموا وفي لفظ فاقنوا وقنوا وفيه أن هذا مطلق والحد
 الأول معتد به في الجمعة لا يجب على من بعد عن المصلي سجداً واحداً
 مالك عليه ولا يجب على من هو أبعد منه خلافاً لمحمد في رواية
 عند تناول الأمر بالسعي إليه وعند ستة أميال وهو رواية
 عن أبي يوسف وعند يريده ويوجهها أبو يوسف على من كان داخل
 حد الإقامة الذي من فارقه يصير سافراً ومن وصل إليها فعلاً
 وهو المصحح لأن وجوبها محقق بأهل المصير والخارج عن هذا الحد
 ليس من أهل حقيقة ولا حكاماً وشرط محمد لو جوبها بسماع
 الأذان من أعلا مكان الجامع وفي ظاهر الرواية لا يجب على من
 هو خارج الركن وإذا أذن الأول وهو الأذان على المنارة
 الآن أحدث في زمان عثمان على الزور وهي دار سوق المدينة
 مرتفعة لما روي الجماعة الإسلامية من حديث السائب بن يزيد
 رضي الله عنهما قال إن الأذان بعد الجمعة كان أوله حين
 يجلس الإمام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأبي بكر وعمر فلما كان في خلافة عثمان وكثر الأمر بالذان
 الثالث فاذن على الزور إذا دأب ما جة على دار في سوق يقال
 لها الزور فنبت الأمر على ذلك وسمى هذا الأذان بالثالث اعتباراً
 الشرعية لأن الأول منها بين يدي الإمام والثاني إقامة الصلاة
 تركوا البيع وما في نفعه من السعيل المانع عن الحضور وعامة
 العلماء على أن البيع يحرم إلا أنه صحيح وقال مالك وأحمد بن حنبل
 أنه فاسد وسعوا القول تعالى إذا نودي للصلاة من يوم
 الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع وفي رواية شاذة

فامضوا

فامضوا وهي تدل على أن السعي ليس بمعنى الإسراع وقال الطحاوي
 إنما يجب السعي وترك البيع إذا أذن الإمام أن الذي يكون
 والإمام على المنبر لا الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم وأبي بكر وعمر والمأول أصح واختاره شمس الأئمة لحصول
 الإعلام به ولأنه لو انتظر الأذان عند المنبر لم يفته أذان الستة
 وسماع الخطبة وربما يموت في الجمعة إذا كان غزيراً بعيداً
 من الجامع وإذا خرج الإمام رأى وصعد المنبر جهر الصلوة
 أي الشروع في النافذة أذنته كرايايته وهو من أهل الترتيب
 يجب عليه أن يقضيها ولو شرع في التطوع ثم خرج الإمام وسلم
 من ركعتين ولو شرع في الأربع قبل الجمعة فشرع الخطيب
 في الخطبة المصحح أنه يتم أربعاً والكلام في كلام الناس حتى
 يتم خطبته لقوله عليه السلام لا تفضلوا الإماماً يحيط برأيه
 عبد الحق من حديث علي وقوله عليه السلام ما إذا قلت لصاحبك
 انصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغوت رواه مسلم وأبو داود
 وابن ماجه ولما في مصنف ابن أبي شيبة عن علي بن عيسى عن أبي
 عمر أنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد جرح الإمام وقوله
 الزهري إذا جرح الأمام فلا صلاة والكلام ورفع يديه
 من صاحب الحديث بل قال السهقي رفع يديه خطأ فاحش وعن
 ابن عباس بن بكر بن الخطاب في أربع مواطن يوم الجمعة ويوم الفطر
 ويوم الأضحية وفي الاستسقاء إذا صعد الإمام في المنبر فلا
 يتكلم حتى ينزل وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد
 إن من بالكلام إذا جرح الإمام فمطل أن يخطب وإذا نزل
 قبل أن يصلي لقوله الزهري نحر وجذ قطع الصلاة وكلامه يقطع
 الكلام رواه مالك في الموطأ وروى في الموطأ أيضاً عن ثعلبة
 عن أبي مالك القرظي أنهم كانوا في زمن عمر يكفون على المنبر

يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر فادأخرج وحل على المنبر وادأ
المؤذنون جلسوا يتحدثون حتى اذا سكنت المؤذن وقاموا سكتوا
لم يتكلم واحد واختلفوا في حالة جلوسه بين الخطبتين فقال
ابو يوسف يباح فيها الكلام وخالفه محمد واذا جلس الامام على المنبر
ادأنا يباح فيه ما سبق من حديث السائب والارواه اسحاق
ابن راهوت في مسنده بلطف كان الند الذي ذكره اسند في القرآن
يوم الجمعة اذا جلس الامام على المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم واي بكر وعمر وعائذ خلافة عثمان فلما كثر الناس زاد
الند الثالث على الزور وانما جعل ثالثا لان الامانة شهي اذا كان
جاء في الحديث بين كل اذان ثلثة واستقبلوه مستمعين
في الطهيرة قال بعضهم ما دار الخطيب في جملة اسانيد
والمواظفة عليهم الاستماع فادأخذ في مدح الطلبة والثناء عليهم فلا
باس بالكلام حينئذ وقد قال بعضهم المتابع عن الخطيب افضل
كذلك يسمع ما يقوله الخطيب من مدح الطلبة ثم لا ينبغي ان يتخطى
مرقاب الناس بحيث يوهى لهم اذا كان قد اتم فقاموا في المخط
واما يسمون عاطفيا وادأدون سلا ما رايقرون قرانا وعن
ابي يوسف يردون السلا ويسمونه عاطفيا في العنبر واذا
كان بعيد عن الخطيب بحيث لا يسمع قبل يقرأ في نفسه وقيل
يسكت قبل وهو الاصح لانه ما يقرأ بها استماع ولم يسمع عن
الاصوات فلهذا ولا يقرأ في الجوز القليلين وهو لا يقرأ
الاصوات المانع عن الاستماع الذي وقع النهي عنه بقوله فاستمعوا
له وانصتوا وجوز الشافعي رد السلا من اعلى ان الرد واجب
والاستماع عنده سنة فلا يكون مانعا وهو وانما يقرأ في يوسف
فلما ذاك اذا كان السلا وماذا وفيد شرا وليس كذلك في حال
الخطبة بل يصير به انما لشغل خاطر السامع عن القضا واجا من

ايضا

ايضا لادأخل تحية المسجد لعقبة سليلك العظما في اخرجها الجماعة
عن جابر بن عبد الله ان رجلا جا يوم الجمعة والنبى صلى الله عليه وسلم
يخطب فقال اصيلت يا فلان قال لا قال صل ركعتين فتجوز فيها
ما ادأسلم وقال اذا جا احدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع
ركعتين وليتجوز فيها لما روي عن علي ومعاذ بن ابي سفيان
عن الزهري قال في الرجل يحى يوم الجمعة والامام يخطب مجلسا
يصل ويصلي المكتبة الستة عن ابي ذريرة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال اذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة والامام يخطب
فقد كبرت وهذا يعيد بطريق الدلالة منع الصلاة لان الامر
بالعرف وهو اعل من سنة وتحت المسجد فبعد سماع اولي فان
في الصلاة العباد معة على الدلالة عند المعارضة قلنا
انها غير رامة لان النبي صلى الله عليه وسلم انصت له حتى فرغ من
صلاته لما اخرج الدارقطني من حديث عبيد بن محمد المعدي
ثنا معمر عن ابيه عن قتادة عن انس قال دخل رجل المسجد
ورسول الله يخطب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم وقارفع
ركعتين واسكن عن الخطبة حتى فرغ من صلاته ثم قال
وهو عبيد في اسناده ثرواه عن احمد بن حنبل ثنا معمر عن
ابيه قال جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقال يا فلان
اصيلت قال لا قال ثم فصل ثم انتظر حتى صلى قال وهذا المرسل
هو الصواب قلنا المرسل حجة عندنا وعند الجمهور فيجب اعتقاد
مقتضاه علينا ثرا سعادة زيادة الثقة بقوله في زيادة تد
لا يوجب الحكم بخلطه والالم يقبل زيادته وانما زاد مسلم فيه
من قوله اذا جا احدكم الجمعة احديت لا ينبغي كون المراد ان
ركع مع سكوت الخطيب لما ثبت في السنة من ذلك او كان قبل
تحريم الصلاة في حالة الخطبة فتسلم تلك الدلالة عن المعارض ويخطب

خطبتين بينهما مائة مرة ثلاث ايات في ظاهر الرواية فايلا انه
 المتوارك وتقولته تعالى وتركوك قايما فعن ابن عمر كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يجلب خطبتين يبعد بينهما في رواية بخط قايما
 ثم يبعد كما يفعل الآن متفق عليه ظاهر الا بهذا ذكر تنقيح الصلاة
 فيسحب فيها التطهير كالأذان ولو خطب قاعد او على غير
 طهارة جاز لا انه يكره عندنا خلافا لما لك والسامعي فيها اذ
 القعود والطهارة شرط عندهما وكذا استرا العورة عند السامعي
 فاذا انت اي الخطبتين اتم اي الصلاة وفي بعض النسخ اتمت اي
 للصلاة وصلى الامام ^{كعب بن} بذلك جرى العمل من حياته صلى الله
 عليه وسلم قال ابو مطيع البلخي لا يحمل للرجل ان يعطي سؤالا المسجد
 فانه روى الحسن انه ينادي بنا دي بونا دي بونا ليعلم بقبض الله فيقول
 سوال المسجد والصحيح انه اذا كان لا يخفى رقبته الناس ولا
 يربى يدي المولى والسيال الكافا وسبال لا ولا به لمند فلا بأس
 بالسؤال والا عطا لما روى ابو داود عن عبد الرحمن بن ابي بكر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل ينكر احد اطمع السوف
 مسكنا فقال ابو بكر دخلت المسجد فاذا أنا بسبايل انا فوجدت
 كسرة خبز في يد عبد الرحمن فدفعها اليه قلت ليس
بشرع في انه عي اذ يحمل ان يكون السبايل في طريق المسجد حال
الدخول او الخروج او الوقوع عين السبايل على كسرة ولده وليس
من الزوة خبيث مسعد واما ما استدل به على حوازه بقوله تعالى
 انا وليكم الله ورسوله والذين اسوا الذين يقومون الصلاة ويوتون
 البركة لو لم يراعون فان عكسا اعطى حكمه للسبايل في الصلاة
 فلا دلالة عليه على كونه في المسجد المسجد هذا وفي شرح
 المبدى من السؤال فيه وكثرة اعطاء السبايل فيه والافلو
 اعطى مسكينا في المسجد فلا يكره اتفاقا فصل

في صلاة العيدين وكبيرات الشرف وكانت صلاة عيد الفطر
 في السنة الاولى من الهجرة وسمى عيدا لان الله عوادة الاحسان
 على عباده والاصل فيها ما رواه ابو داود وغيره عن انس قال
 قد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فله يومان فليعبد
 فيها فقال ما هذا ان اليونان قالوا كنا نعب فيها في الجاهلية
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد ابدلكم بها حجرا
 منها يومنا لا عني ويوم الفطر بصلاة العبد واجبة عند باقي
 المصنف وهو رواية عن ابي حنيفة لا سنة كما هو قول مالك هو
 والشافعي وبه قال بعض اصحابنا والظاهر انها سنة مؤكدة
 احدها هدي وتركها ضلالة لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم
 من عز تركه وقال احمد فرحن كفاية وهو رواية عن ابي حنيفة
 وقيل صلاة العيد سنة لقوله محمد في الجامع الصغير عيدان اجتماعا
 اجتماعا في يوم واحد الاول سنة والثاني نافلة ولا يترك
 واحدهما وتقول عليه السلام لا غرابي حين قال له هل علي
 غيرها قال لا الا ان تطوع واجيب عن الاول بان محمد ا
 سمهاها سنة لان وجوبها ثبت بالسنة وعن الثاني بان
 الامراء من اهل البادية وهي لا تجب عليهم وما يدل على الوجوب
 قوله عز وجل ولتكنوا على ما عهدتم ففقدت صلاة العيد
 وقد تواترت عند علماء السلام مواظبة لصلاة العيد ب يوم
عيد الفطر ان كل اي يطعم الاسنان شيئا حلوا قبل العدو الى
المصلى لما روى بخاري عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يعبد ويوم الفطر حتى ياكل تمرات وياكل من وترا وفي الترند
واين ما جدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجز يوم الفطر
حتى ياكل وكان لا ياكل يوم الحى حتى يصل ولفظ ان ما جدة حتى
يرجع ورواه احمد والله والله قطن في سنة وراد حتى يرجع

فياكل من افحيته وعن بريدة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الا فحى حتى يعطي قال
 النووي حديث حسن رواه الترمذي وابن ماجه والدارقطني
 والحاكم باسناد صحيح **ويستاك** اي ويبلغ في الاستياك
ويغتسل ولما روى ابن ماجه من حديث الفاكر بن سعد
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر ويوم
 الاحد ويوم غزوه **ويطيب** لا يذوق من اخراج فتيب فيه ذلك
 كالحجعة وليس احسن شيئا رواه ابن ماجه من حديث ابن
 عباس انه عليه السلام كان يلبس في العيد بردة جبرة
 ورواه ابن خزيمة والبيهقي في سننه من طريق الشافعي اخبرنا
 ابراهيم بن محمد بن سليمان بن جعفر بن محمد عن ابيه عن جده ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس بردة جبرة في العيد والحبرة
 كعبته نوع من بردتين قال النووي وغيره استاده ضعيف
 واخرجه في المعرفة عن الجراح بن اوطاة عن ابي جعفر عن جابر بن عبد
 الله قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم بردة خضراء يلبسها في العيد
 والحجعة ورواه الطبراني عن ابي محمد علي بن الحسن بن عبيد بن
 قيس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس يوم العيد بردة
 حمراء وكحلة حمراء عبارة عن ثوبين من البين فيها خطوط حمراء وخضراء
 لا انداء حمراء فليكن محل البردة احدهما وروى الطبراني عن
 سهل بن سعد قال حكت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كحلة
 من انا وصوت ابي حتى فزع عليه السلام الى المجلس وهي عليه فطرب
 على فحذه فقال لا ترون ما حسن هذه الكحلة فقال لا اعرف
 يا رسول الله اكسني هذه الكحلة وكان عليه السلام اذا سئل شيئا
 لم يقل قط لا فقال نعم فدعا معقدا من فلبسها واعطى للاعرابي
 الكحلة وامر بها بما يكافئ له فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي

في الحياكة وفي لفظ فتوفي عليه السلام ولد جند موفى في الحياكة
 ويؤدي فطرته اي صدقة فطره قبل الصلاة كما في الصحيحين
 من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بكافة الفطر ان تؤدي
 قبل خروج الناس الى الصلاة وكان هو يؤديها قبل ذلك اليوم
 واليومين سماه ابوداود ولا في التجيل سارعة الى الخير وفريغ
 قلب الفقير للصلاة ويقول عليه السلام اغنوه عن المسألة
 ويقول تعالى قد افلح من ترك اي اعطى زكاة الفطر وذكر اسم ربه
 فقل تكبير العيد في الطريق فقل صلاة العيد على ما سطر بعضهم
محتاج ما شيئا لما روى ان عليا لما قد في الكوفة استخلف من يصلي
 بالضعفة صلاة العيد في الجامع وخرج الى الحياكة فخرج
 نسيها عيشي وعيشون الى المصلي اي صلى العيد جازيا لتكبير
 عند ابي يوسف ومحمد كما في الاصحى وهو رواية عن ابي حنيفة
 حكاه الطحاوي عن استاده ابن عمر ان البغدادى عنده ورحلها
 ظاهرا فقلت تعالى ولتكلوا العدة ولتكره الله على ما هداكم
 ورواه الدارقطني عن ابي عمر موقفا انه كان اذا غدى يوم الفطر
 ويوم الا فحى يجهر بالتكبير حتى ياتي المصلي ثم يكبر حتى ياتي الامام
 ويرفعوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر يوم الفطر
 من حين يخرج من بيته حتى ياتي المصلي وقد وقفه فلا يفرع
 رفعة لم يزل بعد ما تكرر ذلك من عنده لشدة حرصه على
 تالعه النبي واجتناب مخالفة صلى الله عليه وسلم قال
 البيهقي ووقفه هو الصحيح واما رفعه فضعيف ولفظه انه
 عليه السلام كان يخرج في العيد مع الفضل بن عباس وعبد
 الله والعباس وعلي وجعفر والحسن والحسين واسامه بن
 زيد وزيد بن حارثة وامين بن ابراهيم رافعا صوته بالتكبير
 والتكبير فاخذ طريق الحدادين حتى ياتي المصلي واذا فرغ

رجع على الحداد حتى باقى تركه وفي رواية يكبر يوم الفطر من حين
 يخرج من بيته حتى باقى المحلى وكلاهما ضعيف وغير جاهر به
 عند ابن حنيفة في رواية المعلى عند وجهها ان رفع الصوت
 بالذكر خلاف الاولى لما قلناه قوله تعالى واذا كرمك في نفسك فخرها
 وخيفة ودون الجهر من القول وقوله عليه السلام خير الله كراحتي
 وخير الرزق ما يكتفي به اه احمد وابن حبان والبيهقي عن سعد
 فيقتصر فيه على مورد الشروع وقد ورد الجهر في الاصح وهو قوله
 تعالى واذا كرموا الله في الامور معدودات وقد جازى النفس ان
 المراد التكبر في هذه الايام وليس الفطر في معناه حتى يلحق
 لا خصا به بركن من اركان الحج الذي سارع التكبر فيه علماء على
 افعاله وفعل ابن عمر معارضه بما روي عن ابن عباس انهما سمعا
 الناس يكبرون فقالا انما لنا به اكرام الاما قال لا فقال
 انما نحن الناس اذ ركنا مثل هذا اليوم مع النبي صلى الله عليه وسلم
 ما كان احديكم قبل الاما كذا ذكره بعض الشراح وفيه ان
 الراي عباسي يحول على النكار تكبير الناس قبل خروج وقت
 الاما ولا يستعمل اي ذكره التنفل قبل صلاة سواء كان اياما
 او اياما في المحلى بانفاق وفي البيت عنه ما من الشراح لقول
 ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فقضى بهم
 العيد ثم جعل قبلها واجدها متفق عليه وكذا الاستنفل
 بعد صلاته في المحلى عند الجمهور ويستعمل في البيت لما روي
 ابن ماجه من حديث ابي سعيد الخدري قاله كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا رجع الى مكة
 صلى ركعتين وسرط لهما الى صلاة العيد سرط الجهر
 وجوا واد احيى الاذن العاجز الا الخطبة فانها شرط لاداء
 الجمعة دون العيد في ولها ان تكون الخطبة في العيد في بعد

الصلاة لما في الصحيحين من حديث ابي عمر قال كان النبي صلى الله عليه
 وسلم ثيابا بكرة وعمر يصلون العيد قبل الخطبة ولقول ابن عباس
 شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واياي بكرة وعمر وعثمان
 فكلهم كانوا يصلون العيد قبل الخطبة رواه الشيخان وروي
 الامام الشافعي عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود
 قال السنة ان يخطب في العيد في خطبتين يعقل بينهما
 مجلس قال النووي ضعيف غير متصل ولم يثبت في تكرير
 الخطبة شي والمعتد فيه القياس على الجمعة ولو قيدت الخطبة
 في العيد جازع الاساتة ولا تعد بعد الصلاة ووقتها من
 ارتفاع الشمس قدر ربح او ربحين للنهي عن الصلاة وثبت الطلوع
 لما في سنن ابي داود وابن ماجه باسناد صحيح على شرط مسلم
 كما قال النووي عن يزيد بن خير يضمن الى المعجمة انه قال خرج
 عند النبي صلى الله عليه وسلم صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الناس
 في يوم عيد الفطر والاضحى فانكر ابطا الاما وقال ان كنا مع
 النبي صلى الله عليه وسلم قد فرغنا ساعتنا هذه وذلك حين
 الشبيح والمراد به التنفل واما قول صاحب الهداية من ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد والشمس على قدر ربح او
 ربحين فغير معروف في كتب الحديث واغرب سبط الخواري
 في قوله انه تنفل عليه الى زوالها لما روي ابو داود والسنائي
 وابن ماجه واللفظ له عن ابي عمر بن اسحق قال حدثني عوفى
 ابي النعمان عن الامام من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم قال اعلموا ان هذا شوال فاصبحنا صيا ما في ارب
 من احر النهار فشهدوا عند النبي صلى الله عليه وسلم انهم راوا
 الهلال بالامس فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 يبطروا وان يخرجوا الى عيدهم من الغد قال البيهقي اسناد

صحيح ولو كانت صلاة العيد تؤدي بعد الزوال لما اخرجها الى الغد
 والمراد باخر النهار ما بعد الزوال لما صرح به في بعض طرقه من
 رواية الطحاوي عن ابي عمير بن اسحق بن مالك اخبرني عموتي من
 الانصار ان الهلال خفي على الناس في اخر ليلة من شهر رمضان
 في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصبحوا صيا ما يشهدوا
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد زوال الشمس اثم راوا
 الهلال ليلة المصيبة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفطر
 فافطروا تلك الساعة وخرج بهم من الغد ففعل بهم صلاة العيد
 ويكر في الركعة الاولى ثلاثا زوايد على تكبير الصلاة **رفعها**
 بدينه في كل تكبير وساتين كل تكبيرتين ثم اثنان تسبيحا
 لانهما تمام جمع عظيم فلو والى التكبيرتين حصل الاستباه ونس
 هذا التقدير بل لا زعم في الحسب لان المعصود اذا الاستباه
 وهو مختلف بكثرة الزحام وقلته بعد الصلاة **رفعها**
 تكبيره الافتتاح فتقدم على تكبيرات الزوايد ويكر في الركعة
 الثانية ثلاثا زوايد واما بعد القراءة فتعدها التكبير
 الزوايد في كل ركعة ثلاث والقراءة في الركعتين متواليه هو قول
 التوري وقد روي ابو داود في سننه واحد في سننه عن عبد الرحمن
 ابن ثوبان عن ابيه عن مكحول قال اخبرني ابو عايشة جليس
 لابي هريرة ان سعيد بن العاصي سأل ابا موسى اشعري حديثه
 ابن الهيثم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكر في الاعشى
 والفطر فقال ابو موسى كان يكر اربع تكبيره على الحناير فقال
 حديثه صدق فقال ابو موسى كذلك كنت اكر في البصرة حيث
 كنت عليهم سكت عند ابو داود ثم المندري في محضره وسكوتها
 نفصح وتحسين منها ومن ضعيف ابن الجوزي له ولو بعد
 الرحمن بن ثوبان نقله عن احمد وابن معين معارض بقول

صاحب التقيح فيه وثقه غير واحد وقال ابن معين لا بأس به
 ولكن ابو عايشة في سننه يقال ابن حزم مكحول وقال ابن
 القطان لا يعرف حاله قلنا عرفه مكحول فرواه عنه ويؤيد
 ما رواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا سفيان الثوري عن ابي
 اسحاق عن علقمة والاسود ان ابن مسعود كان يكر في العيد
 ستعا اربع قبل القراءة يكر في ركع وفي الثانية يقرأ اذ
 فرغ كبر اربعاً ثم ركع واخبرنا عن ابي اسحاق عن علقمة هو
 والاسود قال كان ابن مسعود جالساً وعنده جذيفة
 وابو موسى اشعري فسأله سعيد بن العاص عن التكبير في
 صلاة العيد فقال جذيفة سل اشعري فقال اشعري سل
 عبد الله فانه اقدمنا واعلمنا فقال ابن مسعود
 يكر اربعاً ثم يركع يكر في ركع ثم يركع في الثانية فيقرأ ثم
 يكر اربعاً بعد القراءة وروي ابن ابي شيبة في مصنفه ثلث
 هشم انا بحال عن الشعبي عن مسروق قال كان عبد الله بن مسعود
 يعلمنا التكبير في العيد سنن تكبيرات خمس في الاولى واربع
 في الثانية الا حيرة ويوالي بين القرائتين وان يحط بعد الصلاة
 على راحلته والمراد بالخمس تكبيرات الافتتاح والركوع وثلاث
 زوايد وبالأربع ثلاث زوايد وتكبير الركوع وروي محمد
 ابن الحسن في كتاب الآثار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد بن سليمان
 عن ابيهم النخعي عن عبد الله بن مسعود انه كان قاعدا في
 مسجد الكوفة ومعه جذيفة بن الهيثم وابو موسى اشعري
 فخرج عليهم الوليد بن عقبة بن ابي معيط وهو اسير الكوفة يومئذ
 فقال عد اعيد كبر فكيف اصنع فقال اخبره يا ابا عبد الرحمن
 فانه ان يصلي بغير اذان ولا اقامة وان يكر في الاولى حسبا
 وفي الثانية اربعاً وان يوالي بين القرائتين وقد روي عن غير

واحد من الصحابة نحو هذا وهو اثر صحيح قاله بحضرة جماعة من
 الصحابة ومثل هذا يجعل على الرفع لا انه مثل نقل اعداد الركعات
 وروى ابن ابي شيبة ثنا هشيم انا خالد الخزاز عن عبد الله بن
 الحارث قال صلى ابن عباس يومئذ عبيد فذكر تسع تكبيرات خمسا
 في الاولى واربع في الاخرة وروى ابن القراتين ورواه عبد الرزاق
 وزاد فيه وفعل المعبرة في شعبة مثل ذلك فعلمنا باثر
 ابن سعد لسلاسة عن ابي اضطراب وموافقا جمع من
 الصحابة له قوله وفعله في هذا الباب وابد اعلم بالصواب
 وعند الشافعي وهو مروي عن ابي يوسف الكبير في الاولى تسع
 سوى تكبيرة الاحرام والركوع وعند مالك واحد بتكبيرة الاحرام
 وفي الثانية خمس سوى تكبيرة النوى وتكبيرة الركوع ولا
 رواية بين التراتين في الركعتين لما روى ابو داود وابي حاتم من
 حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم التكبير في الفطر سبع في الاولى خمس في الثانية والقرأة
 بعدهما كلتيهما زاد الدارقطني سوى تكبيرة الصلاة والحديث
 من طريق عبد الله بن عبد الرحمن الطائي قال قال ابن القطان في
 كتابه والطائي في هذا ضعيف جدا عنه منهم ابن معين وقال
 الترمذي في العلل سالت البخاري عنده فقال هو صحيح ويقول
 عاصبة كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر في العبدتين في الاولى
 سبع تكبيرات وفي الثانية خمس قبل القرأة سوى تكبيرة في
 الركوع رواه ابو داود وابي حاتم عن ابي بصير وقال الحاكم
 تفرد به ابي بصير وقد استشهد به مسلم في الموضوعين واخرج
 الترمذي وابي حاتم عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف الخزاز
 عن ابيه عن جده عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في
 العبدتين في الاولى سبعا قبل القرأة وفي الاخرة خمسا قبل القرأة

قال الترمذي حديث حسن وهو حسن شئ روى في هذا الباب
 وقال في علل سالت محمد بن عبد الله الكندي فقال ليس في هذا
 الباب شئ صحيح منه اقول قال ابن القطان في كتابه وهذا ليس
 بصحيح في التصحيح نقول هو صحيح شئ في الباب يعني اسبغ ما في
 الباب واقل ضعيفا يعني عده وقوله اقول يحتمل ان يكون
 من كلام الترمذي ونحن وان خرجنا عن ظاهر اللفظ ولكن اوجب
 ان كثير بن عبد الله متروك قال احمد بن حنبل كثير بن عبد الله
 لا يباو شئ وفرب على حديثه في المسند ولم يحدث به وقال
 ابن معين ليس حديثه بشئ وقال الشافعي هو ركن من اركان
 الكذب وقال ابن دحي في العلم المشهور ذكره حسن الترمذي
 في كتابه في احاديث موضوعه واسانيد واهية منها هذا
 الحديث وقال الامام احمد ليس في تكبير العبدتين النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم حديث صحيح وانما اخذ فيها بفعل ابي هريرة واشهر
 ما روى مالك في الموطأ عن نافع مولى ابن عمر قال شهدت الاضحية
 وانظر مع ابي هريرة فذكر في الركعة الاولى سبع تكبيرات قبل
 القرأة وفي الاخرة خمسا قبل القرأة قال مالك وهو الامر
 عندنا وفي مصنف ابن ابي شيبة حديثنا وكيع عن ابن جريح
 عن عطاء بن ابي عيسى كبر في عبيد ثلاث عشرة سجدة في الاولى
 وستا في الاخرة بتكبير الركوع كلهن قبل القرأة فنبت بحديث
 عن الصحابة وجود افضل له عن النبي صلى الله عليه وسلم وان
 كانت طرقه ضعيفة لما روى عنه لا يزد من ضعفها بطلان الحديث
 في نفسه كيف وقد عمل به بعض الصحابة وهو مخالف للناس
 اذ هو من قبل المتأدريين علماءنا والشافعي يرفعون المأدري
 في تكبيرات الزوايد لتكبير الاحرام خلافا لما كان وهو رواية عن
 ابي يوسف اعتبارا بتكبير الركوع قلت الرفع لا علام لهم

وتكبر في الركوع يؤدي في حال الاستئصال فلا حاجة الى رفع اليدين للاعلام
 كذا قالوه لكن سقطت تكبيرات الكسرة حيث قال جمهور علماء ما اند
 لا رفع فيها ولو فاتت الركعة الاولى من صلاة العيد فاذا قام فقصها
 بقرا او لا ثم تكبر في رواية النوادر يكبر او لا ثم يركع ولو ادى ركع الإمام
 في الركوع وحشي ان يرفع راسه يركع ويكبر في ركوعه عند همام ادر
 الامام ركعا لا يقرأ من وجده والتكبير واجب والاثنيان باو واجب في
 محله من وجده الاولى الاثنيان بالسنة في محله من وجده فقل يرفع
 الايدي وقيل بدونها وهو لا يظهر ~~هذا~~ او يراه منا حب
 الهداية عن ابن عباس انه تكبر في الاولى للاقتراح وحشا بعد هذا
 وفي الثانية يكبر حشا ثم يقرأ غير معروف عنه وانما ذكره ابن المنذر
 عن الزهري وغيره وكذا ما رواه عنه تكبر في الاولى للاقتراح
 وحشا وفي الثانية اربع ائمة ذكره ابن المنذر عن الحسن البصري
 وعند ابن يوسف لا تكبر بل يسبح لانه محله حقيقة ولو فاتت اول
 الصلاة مع الإمام تكبر في الحال ولا يوتر ويصلي بعد العذر بان عم
 الهداية ثم شهد به بعد الزوال لما سبق من الحديث او شهد قبله
 بحيث لا يمكن اجتماع الناس فيه او بان صليت ثم ظهر انهم صلوا
 بعد الزوال فبذلك بعدوا ولا يعذر لانها لا تقضى بعد عذ ولو بعد
 ولا عذر بعد عذر لان المصل في العيد انها لا تقضى كالمجعة او
 انا تركناه في العذر بعد الحديث السابق فيبقى ما رواه على
 المصل واذا صلى الامام لا يقضيها احد فانت مع الامام ولم
 يدركه وبذلك قال مالك ان لها شرايط لا قدرة للمنفرد على تحصيلها
 كالمجعة وقال الشافعي يعني اسميا بانها صلاة ~~مؤقتة~~
 كسائر العزائم والاخي كالنظر فيما تقدم ولا تقبل على عبد
 الرحمن بن ابي ليلى عن عمر بن الخطاب قال صلاة الجمعة ركعتان
 ما عرفت قال النووي رواه السنن وابن ماجه والبيهقي

وقال لم يسمعه ابن ابي ليلى عن عمر قال النووي ووقع في رواية
 صحيحة للبيهقي ان ابن ابي ليلى عن كعب بن عجرة عن عمر بن قيس
 كالعطرا في بعض الاماكن حكا حكا عليها بقوله لكن ~~لكن~~
 الامساك عن الاكل والشرب الى ان يصلي لما تقدم من حديث
 الترمذي وابن ماجه انه عليه السلام كان لا يأكل يوم النحر
 حتى يرجع وفي رواية فيما كل من اخيتم وفي المحيط هـ
 سحبت لعجل صلاة المضي لتمكن الناس التعجيل بالافحية
 وتكبر خيرا في الطريق اي اتفقا لما سبق من الحديث وسقط
 اختلاف الطريق في صلاة العيد لما رواه ابو داود واتي
 ما حقه عن ابن عمر انه عليه السلام اخذ يوم العيد في طريق ثم رجع
 في طريق ويصلي ثلاثة ايات ~~بعد~~ وعنه ولا يصلي بعد ذلك
 لما موقوفه بوقت المفعلة وهو ثلاثة ايات ولكنه يسمى
 بالثاخيرين عن عذر مخالفة المنقول فالعذر في المضي لتغي
 الكراهة وفي النظر للحوار ويعلم في خطبة اي في خطبة
 المضي تكبير التشريق والمفعلة لان الخطبة في المضي لتعليم
 احكام وقتها وحكام وقتها المفعلة وتكبير التشريق ويم اي
 ويعلم في خطبة الفطر احكام الفطرة لانها احكام ذلك الوقت
 لا اجتماع عطف على الامساك اي لا يندب اجتماع الناس يوم
 عرفه في عرفات تتبها بالواقفين بعرفات لان الوقوف
 عرف عباد مخلصه بعرفات فلا يكون عبادة بدونها وعن ابي
 يوسف وسجد في غير رواية الاصول انه لا يكره لما روى عن ابن
 عباس انه فعل ذلك بالمعرة واجيب ~~بانه~~ ما فعله ابن
 عباس لعلمه كان استسقا او دعا وتجب قوله مرة والزيادة
 مستحبة ~~اي~~ اكره اكره الا الله والله اعلم ~~اي~~ اكره
 وسجد كذا في رواية جابر قال النووي رواها الدارقطني

بأبي سعيد ضعيفه وفي رواية عن جابر بن موقوف انه كبر الله
 اكبر ثلاثا وعن ابن عباس ثلثه ضعيف ضعيف النووي
 وانا قول صاحب الهداية ان هذا هو المأثور عن الخليل
 عليه السلام فغير معروف وصرح بالوجوب وهو اختيار
 فتح الاسلام وصدر الاسلام واكثر الاعلام لظاهر قوله تعالى
 واذكروا الله في ايام معدودات ولا تلهوا بالصغار فصار
 كصلاة العيد فيسحب رفع الصوت به وقيل التكبير سنة
 واختاره الترمذي في نوادر الحديث الذي صلى الله عليه وسلم
 من فجر عرفة لما روي محمد بن ابراهيم عن ابي حنيفة عن حماد عن
 ابراهيم عن علي بن ابي ابي كان يكبر بعد صلاة الفجر ثم عرفته الى صلاة
 العصر من اخا ياما التشرقي ويكبر بعد العصر ورواه ابن ابي
 شيبة في مصنفه عن شقيق عن علي بن ابي ابي حنيفة وعن
 ابي يوسف اخا من طهر عرفة وهو قول ابن عباس واني
 عن يزيد بن ثابت عقيب كل فرض من ايام التشرقي اذني
 او قضي فيها في تلك السنة جماعة مستحبة وبغيره في
 كون التكبير عقيب الفرض ان لا يتخلل بينه وبين الفرض
 باقطع حرمة الصلاة كالخروج من المسجد والتكلم وقيل
 بالفرض احرازه عن النقل وعن الواجب كالوتر والعيد
 في ركعتي الطواف وحده فالفرض يكونه من ايام التشرقي
 ويكونه اذني او قضي فيها في تلك السنة لان من فاتته
 صلاة من غير ايام التشرقي ففرضاها في ايامها لا تكبر
 لان القضاء على وفق الاداء ومن فاتته صلاة من ايام التشرقي
 ففرضاها في غير ايامه او في ايامه في غير تلك السنة لا تكبر
 لانه واجب فات عن وقت ولا يقضي كصلاة العيد وقيل
 جماعة فلا يجب على المنفرد وفي الجماعة يكونها مستحبة

لان النساء اذا صلى جماعة بامامهن لا يجب التكبير عليهن
 علم المقيم اي يجب على المقيم بالمصر فلا يجب على المسافر ولا
 على المقيم بالمدينة وبقية بقايا ويجب على المرأة تقديته
 برجل وعلى مسافر يقصد غنم تعالاهما فاسمها وهذا كله
 عند ابي حنيفة وهو روي عن ابن مسعود واني عن قالا
 يجب التكبير على من يصلي المكتوبة لان التكبير تبع للمكتوبة
 واني حنيفة ان الجهر بالتكبير خلاف الاصل والنص الوارد
 فيه اجماع هذه الامور فيه فتراعى الى عصر العيد غاية
 لقول من في عرفة وهذا عند ابي حنيفة لما روي عن
 ابي شيبة في مصنفه عن الامام اسود قال كان عبد الله بن
 مسعود يكبر من صلاة الفجر يوتر عرفة الى صلاة العشر من
 يوم النحر يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله
 اكبر والله اكبر وقال في عصر اخر ايام التشرقي وهو قول
 للشافعي رحمه جماعة من اصحابه وقول احمد بن حنبل وروى
 عمل اي وعليه الفتوى لا يندري عن عمر بن ابي حنيفة
 ولا انه اخذ بالاكبر وهو احوط في العبادات ومن الشافعي
 وهو قول مالك ان الله اكبر من ظهر يوم النحر الى صبح اخر
 ايام التشرقي ولا يدعيه المومل لو ترك امامه لان التكبير يودي
 به في بعض الصلاة فلم يكن الامام مريضا خائلا مستحبا كسجدة
 الصلاة بخلاف ما لو ترك الامام سجودا سهوا فانه يسعد
 الامام في تركه لا يندري في حرمة الصلاة لكن ينبغي للامام
 ان ينتظر الامام الى ان ياتي بشي يقطع التكبير كالحزب من
 المسجد والحديث العهد والكل المنافي بال
 في الحيات وهي بفتح الحاء لا غر جمع جنازة بكسر الحاء وفتحها
 والكسر فصح وقيل التفتح للميت والكسر لسريه الذي يحمل عليه

كل

وقيل بالعكس من المختصر يفتح الفناء هون حفرة الموت
او ملايكته وعلامته ذلك استرخا قد سيد والغواج الغد
واسوداد طفره وانحنى ف صد عيده ان يوجد اي يجعل
وجهه الى القبلة لما روى الحاكم في المستدرک عن ابي قتادة
ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قد راى المدينة سال عن البراء بن
معمر فقالوا توفي واوصى بشيئ لك واوصى ان يوحى الى
القبلة لما احتضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احباب
الغرفة وقد ردت ثلثه على ولده علي عبيد لا يوضع
عليه في القبر فكذلك في هذا الوقت واختار عند بعض المشايخ
الا سلقا لا سهل في شد اللحى وتغصن العنبر
واضع من تغو يس اعصابه قبل وفي خارج الروح وترفع
راسه قليلا لمصير وجهه الى القبلة دون السماء وتلقن الشهادة
لما روى الجماعة الا البخاري عن ابي سعيد قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لغتوا موتاكم لا اله الا الله اي من قرب من
الموت وراد ابي شيكاه عن ابي عمر فروغ فان لم يمس مسلم
يقولها عند الموت الا اجمته من النار وكيفية التلقين ان
تقال عنده وهو يسمع وا يومر بها ولا يلح عليه لان الحال
صعب لديه فاذا اتي بها ولم يتكلم بعد لها عيبك عنده لان
المقصود ان يكون ختم كلامه بها لقوله عليه السلام من كان
اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة رواه ابو داود والبيهقي
بعد الموت على القبر وقيل تلقين وقيل لا يومر به ولا يني عنده
فاذا مات تغصن حياه يفتح الله امره ثلثه في وهو تنبت
الاحمد من الامساك وغيره وتغصن عنباه ان الله ليسا عت
منظرة وانما من دخول سبي من الكهوا في جوفه من فسد
ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا حضرتم موتاكم فاغصنوا البصر فان

البصر

البصر يتبع الروح وقولوا خيرا فان الملايكة تؤمن على ما قال
اهل البيت رواه ابي ماجد والحاكم وقال صحيح الاسناد
ولما روى مسلم من حديث امرئ القيس قال دخل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على ابي سنان وقد شق بصره فاغصنه ثم قال
ان الروح اذا اقبض يتجلى بصره فيصبح ناس من اهل البيت
فما حوا اقباط لا تدعوا على انفسكم الا بخير فان الملايكة تؤمنون
على ما يدنفون ثم قال اللهم اغفر لابي سنان وارفع درجته
في المهدين واخلفه في عقبه في الغابرين شق بصره بفتح
الشين وترفع البصر وضبط بعضهم بالفتح معناه شقق
ويقول محمد بن اسمعيل وعلى بن ابي طالب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسميت بجبل دفنه ويحرم بصفته المجهول تخفوا الوشدة
اي يختر تحت ابي سريره قبل يوضع عليه طولا الى القبلة وقيل
عرفنا واخرج كما قال السير حنى كيف تاتسبب ليضرب عنه
الما وما ان اقرب الى المتطيف وكفنه عند اراثة غسله
بان تدار المحرق حوله اراثة لما عسى ان يكون من البراءة
الكرهية وراثة او ثلثا او خمسا او سبعا ولا يرا د على
ذلك روى احمد وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه عن جابر
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اخرجتم الميت فاخرجوه
وفي رواية فاخرجوه ثلاثا **ويعمل بالتحقيق والتشديد**
وعمله فرض كما تد على ا حيا باتفاق لو وجد ميت في الماء
غسل وان كان يغصن صب عليه الماء واخلفوا في سبب غسله
فقبل حدث يحل بالميت استرخا فاصد فان الاذني لا يحس
بالموت كرامته له واتما لم يغصن على اعصابه الوضوء لان في المقصود
عليها في الحياة لغيا للحج فيما يتكرر في كل يوم واكدت بسبب
الموت لا يتكرر فكان كما كفا به وقال العراقيون سبب

الجاسنة بالموت كسائر الحيوانات لأن شحمها لو حمل انسانا ميتا
 وصلى لم يخرج من الصلاة ولو حمل محدثا وصلى جازت وزوال
 نجاسته بالغسل دون باقي الحيوانات كرامة له هذا هو
 الاظهر الا ان حديث ابا هريرة عن سحبان اسد ان المؤمن لا يجس
 حيا ولا ميتا فان صححت الرواية وجب الترجيح انه للحديث
 وتستمر عورته ان التطهر اليها خرا مكاخي وهو ما تحت سرتة
 الى ركبتة كما في الحياة وقيل العظيمة وفي الهداية وهو
 الصحيح تفسير فلست وهو ظاهر الرواية والاول
 رواية التواتر وصحها في النهاية واخاره الكرخي لقوله
 عليه السلام لعلني لا تنظر الى فخذ جي ولا ميت ولذا ايجل
 للرجال غسل النساء وبالعكس وخرج عن ثيابه وهو قول
 مالك للاعتبار رجال حيا لله وقد كان هذا الخبر مشهورا
 فيما بين الصحابة به بل روى انهم قالوا الحجرة كما تجرد موتانا
 امر يغسله في ثيابه فسمعوا هاتفا يقول لا تجرد وارسلوا
 ابيه وفي رواية اغسلوه في قميصه الذي مات فيه ولا تدفنه
 يتجسس ما يخرج منه ويتجسس الميت به ويشيع بقب الماعلي
 بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يخرج منه الا طيب
 فقد قال على طيب حيا وميتا وبوقنا او لا اعتبار رجال
 الحياة الا انه لا يقدر غسل يديه بل يديه او وجهه بخلاف
 الجنب لانه يظهر بها والميت يبدى غيره ولا يمسح راسه في
 رواية والمختار ان يمسح ويخفى عند ابي حنيفة ومحمد بعد ما يلف
 على يده حرقة لحرمة المس كما تنظر وعند ابي يوسف لا يمسح
 ان المسك قد زالت فلو خفي ربا نزل اذا ستر خاف فخرج
 نجاسته اذ في فكيه يوصل الى اليد ولها ان موضع اشتها
 الميت لا يخلو عن نجاسته فزال كما في الحياة وكما لو كانت

في موضع اخر من يده بلا حنيفة واستنشاق وهو قول
 مالك واحد خلافا للنشاف في قبا ساعلى ابي لنا ان في ادخال
 الماء في القدر وقد واخا جه منها حرجا فيتركان ولو ولد ميتا
 روى عن ابي حنيفة ومحمد لا يغسل لان الغسل لاجل الصلاة
 وهو لا يصلي عليه وعن ابي يوسف يغسل لانه يشبه الجرح
 من وجه والتفسي من وجه فغسل اعتبارا بالنفس ولا يصلي
 عليه اعتبارا بالجن وفي الخلاصة السقف الذي لم يتم اعضاءه
 لا يصلي عليه ولكن يغسل ويدفن في حرقة وكانه اختار رواية
 ابي يوسف ولا فلم ظفر اي وبلا قطعده وعن ابي حنيفة وابي
 يوسف اذا كان الظفر منكسرا فلا بأس باجذبه وكذا لا يغسل
 شارب ولا يتف ابطه ونحوه لكن ولا يشترح شعراى من راسه
 وكينده لما روى محمد بن الحسن في اثاره عن ابي حنيفة وعبد
 الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري كلاهما عن حماد عن
 ابراهيم ان عابشة رأت امرأة تكدون شعرها بمشط فقالت
 علي قد تنقصون ميتكم اي تدون ناصيته وتكدون ونقصون
 على رتة يكون فارتأت عابشة ان الميت لا يحتاج الى شترح
 الرأس وعبرت بالخذ بالناصية تتغير او مذهب الشافعي
 فقص ظفروه وشاربده وشترح لحينه وشفره بمشط واسع هـ
 وكذا غسله في قميص وبما بارد اعتبارا بالجن واعتبارا بغسل
 النبي صلى الله عليه وسلم في قميصه ويقول امر عقيقة في غسل
 بنت النبي صلى الله عليه وسلم فضرنا شعرها ثلاثة قرون
 فلقيناها خلفها وان السخى يوجب اعداها في البطن
 فكثيرا خارج لنا ان في الماء الحار مائة في التطيف كالسد
 والحرص وتكون سحونته توجب له الخلال داع لا مانع لان
 المقصود يتم به اذا باستغراق ما في البطن كحبل ثمار

التطافة والامان من تلوث الكفن عند تحريك الحاملين وقد سبق ان غسله عليه السلام في ثيبيه كان من حصا يصبه ولا بد من تطهير الشعر بترحمه كما لا يخفى وجواب الباقي فقد مر والله اعلم وفي الحديث ان الصبي والصبيته اذا لم يبلغا حد الشهوة فهما في العنسل كالبالغ وان كانا لا يعقلان لا يوضان عند الغسل ولا تغسل الا متة سيد لها لزوجا ملكه عنها الى الورثة ولا المدبرة مولاها لعنقها بموته ولا المولود مولاها وان كانت تعتد منه لان عدتها لم تحب قصا لحقه وعند زفره تغسله وتغسل المرأة زوجها اتفاقا وان كانت محرمة او صابغة ولا يغسل الرجل امراته عندنا خلافا لثلاثة ثم يصيب عليه ما يغلي بسدر او حرفان او وجدوا فالما الخالص المسخن اولى وتغسل راسه وكحيتة بالحناء لانها ابلغ في استنجا ح الوسخ فان لم يوجد فبالصابون ونحوه لعمله عليه ويفتحه بعد ذلك على سياره فيغسل جانبه الا يبي حتى يصل الماء الى ما يلي الخت منه وهو الجانب اليسرى وهذه غسلته ثم يفتحه على يمينه ويغسله كذلك حتى يتقيد ويرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت وهو الجانب اليميني وهذه ثابته ثم يجلسه مستندا اليه ويسند ظهره الى ركبتيه ويصب بطنه رقيق حتى لو بقي شيء يتسيل فلا يتلوث ألفان فان خرج منه شيء كفى غسل موضع ولا يجب اعادته غسله لانه عرف وجوبه بالبض مرة واحدة مع قيا ونسب النجاسة اذا حدث وهو الموت اعلم ان يكون قبل خروج نبي او بعده فلا يعاد لان الحاصل بعد اعادته هو الذي كان قبله ثم يفتحه على جنبه اليسرى ويغسله بما فيه كافور وقد تمت الثلاثة ثم يشف بثوب او خرقة كما في حالة الحياة لان لا يتسل ثيابا ويجعل الحنوط

نفخ الحامل المملوء اخلاط من طيب يجمع للميت خاصة وفي المحيط لا بأس بسيار الطيب في الحنوط غير الزعفران والورس لانهما للزينة وقيل يجوز للمسادون ان رجال على راسه وكحيتة والكا فور على شفا جده وهي مواضع السجود من بدت المسنان جمع مسجد يفتح الحية غير قال الامام السرخسي يعني بها جهنم وانقد وتريد ور كيتة وقد سبها لابي الطيب سنة وكرامته والراس ومواضع السجود احيى بالكرامة لانه كان يجعد هذه الاعضاء وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم كان اذ من النبي رجلا اشعر طولا كافه حلة سحوق فلما حضر الموت نزلت الملائكة بحنوطه وكفنوه من الجنة فلما مات عليه السلام غسلوه بالماء والسدر ثلاثا وجعلوه في الثا لثة كافورا وكفنوه في وتر من الشيا ب وحفروا الدكا وصلوا عليه وقالوا هذه سنة ولداد ومن بعده وفي رواية قالوا يا ايها الله هذه سنتكم من بعده فكذلكم فافعلوا رواه الحاكم من طريقين سكت عن احد هما وصححه الاخر ويقول امر عبيد دخل عليا رسولا صلى الله عليه وسلم وعين يغسل بقتله فقال اغسلها ثلاثا او خمسا او اكثر من ذلك ان رايتن ذلك يا وسديره واجعلن في الاخر كافورا فاذا فرغتن فاذهبن فلما فرغاه اذناه قالني البنا حموه اي اذاه فقال استغرها اياه اي اجعلنه سعا بها وفي رواية اغسلها وثلاثا او خمسا او سعا وايد ان يما منها ومواضع الوضوء منها الحديث متفق عليه وروي الحاكم في المستدر كبا سناد حسن عن ابي وائل قال كان عند علي رضي الله عنه مسك فاصبح ان يحيط به وقال هو افضل حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم

وروي ابي ابي شيبة ايضا عن ابي وائل وروي عبد الرزاق في
مصنفه عن سلمان انه استودع امراته مسكا فقال
اذا مت فطيبوني به فانه يجففني خلق من خلق الله لا يابون
من الطعام والشراب وانما يجدون الريح وروي مسلم في
الطب عن الحذري مرفوعا ان اطيب طيبك المسك وما في
مصنف ابي ابي شيبة عن ابن مسعود انه قال يوضع الكافور
على موضع سجود الميت وروي عبد الرزاق عن الحسن بن
علي بن ابي ابي شيبة انه لما غسل الاشعث بن قيس دعا بكافور
فحمله في وجهه وفي يديه ولاسده ورجليه ثم قال ادعوه
وليس في الغسل استعمال القطن في الروايات الظاهرة وعن
ابي حنيفة انه يجعل القطن المحلول في مخربيه وفيه وقال بعضهم
في صماخه ايضا وقال بعضهم في دبره ايضا واستنقع غائته
العلماء في الطهيرة ويكره ان يكون القاسل جنبا او حائضا
ويسحب غسل الميت لقوله عليه السلام من غسل ميتا فكنتم
عليه عقر له اربعون كبيرة ومن كتمه كساه الله من اللinden
والاستبرق ومن حفر له قبراً حتى يجده فكانا اسكنه مسكنا
حتى بيعت رواه البيهقي في المعرفه والحاكم في المستدرک وقال
على شرط مسلم ولقوله عليه السلام يا علي غسل الموتى فانه
من غسل ميتاً عقر له سبعون مغفرة لو فسدت مغفرة منها
على جميع الخلائق لو سعتهم قلت ما يقول من يغسل ميتاً قال
عقرانك يا رحمن حتى يفرغ من الغسل رواه ابو جعفر في شاهين
في كتاب الخنازير وسنة الكفن له اي للرجل الارز وهو من
القرن الى القدر وحيث وهو من اصل العنق الى القدر ولا
د خرمين ولا جيب ولا كمين ولغافه وهو ايضا من القرن
الى القدر وروي ابو داود بن حديث عائشة قالت كفن رسول

الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة اثواب قميصه الذي مات
فيه وحلته بخرائنه قال ابو عبيد الكلثة ازاد ورد
لا تكون الكلثة الا من توبين وروي محمد في الاثر عن ابي
حنيفة عن حماد عن ابيه انه عليه السلام كفن في حلته
بخرائنه وقيص وقال جابر بن سمره كفن رسول الله صلى
الله عليه وسلم في ثلاثة اثواب قميص وازار ولغافة ورواه
ابن عدي في الكامل انه ان النسيان لين من روايته فاجع بن
عبد الله الكوفي وقال انه يمكن يكتب حديثه وقال الحنفى
كفن النبي صلى الله عليه وسلم في حلته بخرائنه وقيص رواه
عبد الرزاق في مصنفه عن مرسل وهو حجة وكوه عن
الحسن البصري مرسل رواه عبد الرزاق وقال ابن عباس
كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة اثواب قميص
الذي مات فيه وحلته بخرائنه رواه ابو داود انه ان في مشد
يزيد بن زياد وهو ضعيف ويضعف عندهما حرب
العمامة وهو بظاهره يخالف لقول عائشة كفن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في ثلاثة اثواب بخرائنه من كرسف
ليس فيها قميص ولا عمامة متفق عليه وسنول نفع السنين
وتنظم قريته تالين وقد نظا فرت طرق كون واحد منها قميصا
والحال في الصفة اكشف على الرجال من النساء كفن
وقد دمن ليلاً في ترجح الاثبات على النفي ولا يبعد ان
يحمل النفي على القميص الذي غسل فيه والاثبات على الذي
مات فيه ثم البياض من القطن افضل لما قد منا ولقوله عليه
السلام من البسوا من البياض فانها من خير ثيابكم وكفنوا فيها
موتاكم رواه ابو داود ولا يباس بالبرود والكتان للرجال وقار
الحرير والمزعفر والعصفر للنساء اعتبار الكفن باللباس في

الحياة والكفن من مال الميت فقد روي في الدين والوصية والارث
فان لم يكن له مال فكفنه على من يجب تفكته عليه والا فعلى
بيت المال وقال محمد لا يجب على الزوج كفن زوجته ولو
كانت فقيرة لا تقطع الوصلة وقال ابو يوسف يجب على
الزوج تجهيزها وان تركت مالا قيل وعليه الفتوى والظاهر انه
يجب عليه ان كانت فقيرة ويراد على المقيص والارار والنفقة
لها اي للمرأة في كفن السنة حمار فوق راسها وخرقة تربط
بها فوق ثديها وعرضها ما بين الثدي الى السرة وقيل الى
الركبة والا فصل في كون كفنها خمسة قول يولي بن قايص
قالت كنت ممن غسل اكل مؤمن بنت رسول الله صلى الله عليه
وسلم فكان اول ما اعطانا الحق ثم الدرهم ثم النمار ثم الممعة
ثم ادرجت بعده في التوب الا حرراه ابوداود وروى
مالك في الموطا من حديث اوعطية الانصاريته قالت دخل علينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت انتت عليه السلام
فقال اغسلوها ثلاثا او خمسا او اكثر من ذلك ان رايتي ذلك
بما اوسدروا جعلني في اخره كافورا وشيا من كافور فاذا
فرغت فاذا نني فلا فرغنا اذناه فاعطانا حقوه فقال اسعراها
اياء قال مالك يعني حقوه ازاره انتهى ومعنى اسعراها اياء
اجعلنه مما يلي الشعر حسده وهذه البنت المتوفاه هي
زينب زوجة ابى العاص بن الربيع على الصحيح وهي البرتيانة
واذكرت وكانت زوجة عثمان وكانت وفاها والنبي صلى الله
عليه وسلم غايب بيد ربي طريق تكفنها ان يجعل يسعها
طفرتين على صدرها فوق القميص ثم يجعل الخارعت والنفقة
ثم يجعل خرقة فوقها وكفايتها اي الكفن له اي للرجل ازار
ولنفقة لان اذى ما يلبسه الانسان حال حياته ويورث

الصلاة

الصلاة من غير كراهة ثوبان ولما روي عبد الرزاق في مصنفه
عن سعد بن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال ابو بكر لتوسيد
الذين كان يرض عنهما اغسلوها وكفنوني فيها فقالت عائشة
الا تشتري ثوب جديد فقال لا ان الحى جوح الى الكبد يدس
الميت وقال محمد بن الحسن في الاثار بلغنا عن ابى بكر الصديق
انه قال اغسلوا ثوبى هذين وكفنوني فيها لكن في صحيح البخاري
ان ابا بكر قال اغسلوني ثوبى هذا ورتبه واعليه ثوبين
فكفنوني فيها ويراد لهما اي للمرأة في كفن الكفاية على الارزاق
والنفقة الخ لا ان هذا المعة اراقل ما تلبسه المرأة حال حياتها
ويصح هذا ما فيه من غير كراهة واما عن ورقة الكفن فما وجد
لما روى الجماعة الا ابن ماجه عن حباب بن الارت قال هاجرنا
مع النبي صلى الله عليه وسلم فوجدنا رجلا قد وقع اجرا
على راسه فمنا من مضى لم ياخذ من اجره شيئا منهم مصعب بن عمير
فقتل بوجرا حتى تركه مرة كنا اذا غطيناها راسه بدست
رحله واذا غطينا رجليه يد راسه فارنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان نغطي راسه وان يجعل على رجله شيئا من
الاذخر ففعلوا به فبدا يليل على ان ستر العورة وحدها لا يكفي
في الكفن كما هو مذهبنا وفي الخلاصة ان كان في المال كثرة
وفي الورثة قلته فكفن السنة اولى وان كان على العكس فكفن
الكفاية اولى قلت لعل لما اخذ صبيح ابى بكر الصديق واسب
وك التوفيق ويعقد الكفن ان خيف انتشار حسنة
لميت عن انكشافه ويحرم الكفن وثرا قتل ان يدبرج فيه لقوله
عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر رواه ابوداود ولما
روينا من قوله صلى الله عليه وسلم اذ احمرتم الميت فاحمروا
ثلاثا وفي لفظ لبيد حتى جرد الكفن الميت ثلاثا ولقوله اسما عند

موتنا اذا اناس فاعسلوني وكفوني واجروا شيئا وحطوني
 ولا تنفقوني بنا ربه ما لك في الموطا وما قول صاحب المحدث
 لا الله عليه السلام ما راجا الكفان نبتة فغير معروف وصلا الله
 اي صلاة الناس عليه فرض كفاية اجماعا لظاهر قوله تعالى
 وصل عليهم مع قوله صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم لكونه
 عليه دين له وفاله ولو كانت فرض عين لما تركها عليه السلام
 لكن بشرط اسلام الميت فلا يجوز على كافر لقوله تعالى ولا تقبل
 على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وبشرط
 طهارته فلا يجوز عليه بلا غسل او يتم الا اذا دفن به وواحدها
 ولم يمكن اخراجه الا بالنش فانه يصلي على قبره للضرورة وبشرط
 ان يكون موضوعا للمصلي فلا يجوز على غيب ولا على موضوع
 خلف المصلي الا انه كما لا مانع وجد وهي ان يكبر الله للتحريم
 ويثني بان يحمد الله مطلق وهو ظاهر الراجح وقيل بان يقول
 سبحانك اللهم ومحمدك الى اخره ولا يقرأ فاتحة التوبة الشا
 وبه قال مالك واوجب الشافعي قراءة الفاتحة فيها لكونها صلاة
 من وجه فتننا ولها قوله عليه السلام لا صلاة الا بآخرة الكتاب
 ولنا قول ابي مسعود بن بوقت النبي صلى الله عليه وسلم شيئا من
 القرآن في صلاة الجنائز وفي المحيط ركنها التكبيرات والعتا
 وشرطها على الخصوص كونه مسلما وكونه مغسوما وسنة التمجيد
 والتناهي على المصطفى والدعاء تكبير ويصلي على النبي صلى الله
 عليه وسلم لما روي ابوداود والنسائي والترمذي وقال حسن
 صحيح من حديث فضالة بن عبيد قال سمع رسول الله صلى الله
 وسلم رجلا يدعوه ولم يجد الله تعالى ولم يصلي على النبي صلى الله
 وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اثم دعاه فقال اذا صلى احدكم
 اي دعا فليبدل بتحميد ربه تعالى والتناهي عليه ثم يصلي على النبي

ثم يدعوا بما شاءم يكبر ويدعوا لميت فقد روي احدوا ابوداود
 والترمذي وابن ماجه من حديث ابي هريرة قال قال صلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا وميتنا
 وصغيرنا وكبيرنا وذرنا وانثانا وشاهديننا وغايينا اللهم
 من احييته منا فاخيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه
 على الايمان وفي رواية بتقدم وشاهديننا وغايينا على
 وصغيرنا وفي رواية زيادة اللهم ان كان حسنا فرد في
 احسانه وان كان قسيما فتنجا ونه عن سيئاته اللهم لا تحرقنا
 اجره ولا تغتربا بعده وروي مسلم والترمذي والنسائي
 من حديث عوف بن مالك قال قال صلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على جنازة فحفظت من دعائه عليه السلام اللهم اغفر له
 وارحمه وعافه واعف عنه واكرم ترضه ووسع مدخله
 واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما نقيت
 الثوب الابيض من الدنس وايدله دارا خيرا من داره واهلا
 خيرا من اهله وزوجا خيرا من زوجة وادخله الجنة
 واعذه من عذاب القبر ومن عذاب النار حتى تقيت ان يكون
 ذلك الميت وفي الصبي والمجنون يقول اللهم اجعله لنا فرطا
 واجعله لنا ذخرا واجعله لنا شافعا شفعنا واصل
 العرط من نقده والواردية اي السيارة ومنه قوله عليه السلام
 انا افرطكم على الخوف من تكبير ويسلم تسليمين بنوي فهما
 ما بنوي في تسليمي الصلاة وبنوي الميت بدل الاما وقطاه
 الروايات انه ليس بعد التكبير الرابعة سوى السلام اختار
 بعضهم ان يقول ربنا لا تزعقلونا بعد اذ هددتنا وهب لنا
 الاية وبعضهم اللهم لا تحرقنا اجره ولا تغتربا بعده واغفر لنا
 وله وهو مختار الشافعي وفي المحيط قال ابو حنيفة من

استنزل بعد الولادة سمي وغسل وصلى عليه وورث وبورث فان لم
يستنزل لم يسم ولم يغسل ولم يرث ولم يورث لان الاستنزال
دليل الحياة وروى الترمذي وابن ماجه ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الطفل لا يصلي عليه ولا يرث ولا يورث
حتى يستنزل وروى ابن عدي في الكامل عن علي قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول في السقط لا يصلي عليه حتى يستنزل
فاذا استنزل صلى عليه وعقل وورث وان لم يستنزل لم يصلي
عليه ولم يورث ولم يعقل ونحوه عن جابر بن عبد الله عن
الترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه بعضهما وموقرنا
عند ابن ابي شيبة على شعث بن سوار عن ابي الزبير عن جابر قال
اذا استنزل الصبي صلى عليه وورث واذا لم يستنزل لم يصلي عليه
ولا يورث والاستنزال ما يوجد منه ما يدل على الحياة من رفع
صوت او حركة عضوا او معتبر جزو او اكثره حيا ومادونه
لا يعتبر وذهب احمد الى ان الطفل يصلي عليه اذا استنزل
اربعين شهرا وهو احد قولي الشافعي لقوله عليه السلام
السقط يصلي عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة والترحمه رواه
اصحاب السنن قلنا هو محمول على ذي الروح بصرع النقي
عنه ولو مات كافرا ولم يقرب مسلم غسله كالنوب النجس وعند
في حرقته والقاءه في حفرة من غير مراعاة السنة في شيء من ذلك
لقول علي ما مات ابو طالب انطلقت الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت له انك الشيخ الصالح قد مات قال اذهب فوالرب ان
لم يمتدح شيئا حتى تاتي فتذهب فوارثه وجيت فارث
فاغتسلت ودعالي رواه ابو داود والنسائي وكذا احمد وابن
ابن شيبة والبخاري في مسانيدهم وروى الواقدي عن علي قال
اخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم بموت ابي طالب بي ثم قال لي

اذهب

اذهب فاغسله وكفنه ووارثه قال ففعلت ثم اتيت فقال
اذهب فاغتسل قال وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
يستغفر له اياما ولا يخرج من بيته حتى ترل عليه جبريل بهذا
الهيئة ما كان للبي والذين اسوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا
اولى قربى الهيئة وفي الهداية مذهب السنة والجماعة ان النساء
لهن ان يجعلن ثواب عملن لغيرهن صلاة او صوما او صدقة او غيرها
يعني قراءة قرآن واذكار وادعية واعمل ذلك ما روي الجماعة
ان النبي صلى الله عليه وسلم عفي بكبشين احدهما عن نفسه
والآخر عن امته وروى الدارقطني ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه
وسلم فقال لي ابوان ابرهما حال حياتهما فكيف لي ببرهما بعد
موتهما فقال عليه السلام ان من البر ان تصلي لهما مع صلاةك
وتصوم لهما مع صيامك وروى ايضا عن علي ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال من مر على القبر فقرأ قل هو الله احد احد عشر مرة ثم
ذهب اجرهما لأموات اعطى من اجر بعدد الاموات وفي الاذكار
للمؤوي اجمع العلماء على ان الدعاء لأموات ينفعهم ويصلهم ثوابه
واختلفوا في وصول ثواب قراءة القرآن والمشهور من مذهب
الشافعي وجماعة انه لا يصل وذهب ابن حنبل وجماعة من
العلماء وجماعة من اصحاب الشافعي الى انه يصل فالمختار ان يقول
القاري بعد فراغه اللهم اوصل مثل ثواب ما قرأته الى فلان
وفي الخلاصة رجل احبس على قبر اخيه رجلا يقرأ القرآن
يكبر عنده ابي حنيفة ولا يكبر عنده محمد ومثما خنا خذوا
بقول محمد ثم اعلم انه انما كان التكبير في الجبارة اربعين مرة
محمد في الآثار عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان الناس كانوا
يصلون على الجبان خمسين وستا واربعين حتى يقبض النبي صلى الله عليه
عليه وسلم ثم يكبروا ذلك في ولاية ابي بكر ثم يركعون ثم يكبروا ذلك

فقال لهم انكم اصحاب محمد متى تختلفون تختلف الناس بعدكم والنا
 حديثوا عهد بجهل فاجمعوا على شئ يجمع عليهم من بعدكم فاجمع رأي اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينظر الى اخر جنازة كبر عليها
 فباحثوا فيه ويرفضوا ما سواه فوجدوا اخر جنازة كبر عليها
 اربعاء والا نقطاع الذي بين ابراهيم وعمر لا يفرغ عندنا وقد رواه
 احمد من طريق اخر موصولا قال ثنا وكيع ثنا سفيان بن عامر
 ابن شقيق عن ابي وايل قال جمع عمر الناس فاستشارهم
 في التكبير على الجنازة فقال بعضهم كبر للنبى صلى الله عليه وسلم
 سبعا وقال بعضهم حمسا وقال بعضهم اربعاء فجمع عمر على اربع
 كالطول الصلاة وروى ابو يعين الاصبهاني عن ابي عباس ان
 النبى صلى الله عليه وسلم كان يكبر على اهل بيته سبع تكبيرات
 وعلى بنى هاشم خمس تكبيرات ثم كان اخر صلواته اربع تكبيرات
 الى ان جرح من الدنيا وروى البيهقي والطبراني عن ابي عباس
 انه قال اخر جنازة صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كبر عليها اربعاء قال البيهقي روى هذا الحديث من وجوه
 كلها ضعيفة الامان اجتماع اكثر الصحابة على الاربع كالدليل
 على صحة ذلك فلو كبر الامام حمسا منعنا المامورين ما بعثت
 في الخامسة خلافا لفرز وهو رواية عن ابي يوسف لما روى
 مسلم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال كان زيد بن ارقم يكبر على
 جنازة ابي اربعاء والله كبر على جنازة حمسا فسلناه فقال
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبرها وقد روى ان عليا كبر
 حمسا فلما ثبت النسخ باقرنا اننا والمرى عن زيد
 يحتمل ان يكون بناءه على قول علي بن بكير على اهل بيته سبعا
 وعلى الصحابة حمسا وعلى سائر المسلمين اربعاء روى الطحاوي
 وابن ابي شيبة وروى هو وعبد الرزاق في مصنفيهما والبخاري

في تاريخه ان عليا صلى على ابن حنيف فذكر عليه ستا وثلاثين
 فقال انه يدرى وقد انقضت الصحابة فيكون التكبير بعدهم
 اربعاء غير من زاد يكون مخالفا لاجماع المقرين فلا يكون فضلا
 مجتهدا فيه بخلاف تكبيرات العبد كذا ذكره بعض المحققين
 وفيه نظرية انه نسخ بالا جماع محتمل فيه كما علم في
 موضع فلا يحتاج عن كونه فعلا مجتهدا فيه مع احتمال
 ان اجماعهم كان على ان تكبير الاربع يجزى لا على ان الزيادة لا تجوز
 بل لما روى عن علي وزيد ولا يزد من وقوع الاربع احران
 يكون ناسخا لجواز ان يكون لبيان ادنى ما يجزى اذ لو كانت
 ناسخا لاساغ وهو بعد الزيادة ثم اذا كبر الامام حمسا ينتظر
 المامورين تسليم الامام ولا يسلم قبله في المختار من الرواية عن ابي
 حنيفة ليصير متاعا له فيما وجبت المتابعة فيه اذ البقاء في
 حرمة الصلاة ليس خطأ انما الخطأ المتابعة في التكبير الخامسة
 وعند انه يسلم حين اشتغل الامام بالخطا لشرعية التحلل عقبتها
 بلا فضل وهذا بناء على تحقيق النسخ ولو جاز رجل فوجد الامام
 في صلاة الجنازة لا يكبر عند ابي حنيفة ومحمد حتى يكبر الامام
 فيكبر معه وقال ابو يوسف يكبر ولا ينتظر الامام كما لو كان
 حاضرا في تلك التكبير فانه لا ينتظر تكبيره الثانية اتفاقا
 لانه كما ذكرنا وكسائر الصلوات ولها ان كل تكبير قائمة
 بمقتضى ركعة لقول الصحابة اربع كاربع الظهر والوتر تكبير
 منها لنفسه صلواته كما لو ترك ركعة من الظهر فلو لم ينتظر تكبيره
 لكان قاضيا ما فات قبل ادا ما ادرك معه وذا منسوخ لما سبق
 من حديث معاذ وركعة الكحل في الظهر فمن جازع بكبيره الرابعة
 وقبل السلام فعندهما لا يدخل مع الامام وقد فاتت الصلاة
 وعنده يدخل والمسبوق في صلاة الجنازة يقتضى ما فاتت من الواليا

بغير دعا فادارفعت الجبازة على الاعناق قطع وقيل لا يقطع
 ان لم تكن الجبازة الى الارض اقرب ولا يرفع اليد الا في
 الكبير الاول وهو قول الثوري وعن مالك ثلاث روايات
 الرفع في الجميع والتورك في الجميع والرفع في الاول فقط وقاد
 الشافعي في جده رفع في الجميع ولنا ما روى الترمذي عن
 ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
 صلى على الجبازة رفع يديه في اول تكبيرة ثم وضع يديه
 اليمنى على اليسرى واختار الثوري من مستأخ بلخ الرفع في كل
 تكبيرة لما روى الدارقطني في عله عن ابن عمر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان اذا صلى على الجبازة رفع يديه في كل تكبيرة
 واذا انصرف سلم لكن قال الدارقطني والصواب انه موقوف
 على اي عمل قلت ويقوى ظاهر المذهب ما تقدم من حديث
 لا يرفع اليدين الا في سبع مواطن الحديث وقول ابي عباس
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه على الجبازة
 في اول تكبيرة ثم لا يعود رواه الدارقطني وسكت عنه وروى
 الامام حنبل في الصدور من الرجل والمرأة في ظاهر الرواية
 لقول ابي غالب صليت خلف ابي علي جنازة فقام حيا
 صدره رواه احمد والما في الصحيحين انه عليه السلام
 صلى على امرأة ماتت في نفاسها فقام وسطها وهو لا ياتي
 كونه الصدر بل الصدر وسطا باعتبار الاعضاء اذ فوق قد
 يراه ورأسه وتحت بطنه وفخذه ويحتمل انه وقف بها
 قلنا الا انه مال الى العورة في حتمها فظن الراوي ذلك لتقارب
 المحلين وروى عن ابي حنيفة انه يجاذي رأسه ويجاذي
 وسطها وينتقل الشافعي لما رواه ابو داود والترمذي
 وابي ماجه من حديث نافع ابي غالب قال كنت في سكت المريد

فمرت جنازة معها ناس كثير قالوا جنازة عبد الله بن عمر
 فتنعتها فادانا انا برجل عله كسار فوق وعلى رأسه حرقته
 تقدم من الشمس فقلت من هذا الذي قال اي الرئيس
 فقالوا انس بن مالك فلما وضعت الجبازة صلى عليها وانا
 خلفه لا حول بيني وبينه شي فقالا عنده رأسه وكبر أربع
 تكبيرات لم يطل ولم يسرع ثم ذهب يعقد فقالوا يا ابا حمزة
 المرأة الا يضارته فقررتوها وعليها نعش اخضر فقام عند
 عجزها فصلى عليها نحو صلاته على الرجل ثم جلس فقال العلاء
 اني رايت يا ابا حمزة هكذا كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم على الجبازة يكرارها ويقرع عنده رأس الرجل ويجزئ
 المرأة قال نعم قالت ابو غالب فبنايت عن عيسى بن
 في قامة على المرأة عند عجزها فحدثوني انه انما كان
 ان لم يكن النعش فكان الامام يقرع حيا عجزها يستترها
 من القوم ويؤيده لفظ الترمذي وابي ماجه عن ابي غالب
 قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة فقام حيا
 رأسه في جنازة اخرى فقالوا يا ابا حمزة صل عليها فقام
 حيا وسط السرير في المحيط لواجتمع جنازتان
 صلى عليها صلاة واحدة بان يجعل الرجل بين يدي الامام
 والصبى وراه ثم الكنى ثم المرأة ثم الصبية لا ثم يقفون
 حال الحياة في الجماعة هكذا لما روى ابن ابي شيبة عن
 رضي الله عنه انه قال اذا اجتمعت جنازات الرجال والنساء
 جعل الرجل مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة واذا اجتمع
 الحرة والعبد جعل الحر مما يلي الامام والعبد مما يلي القبلة وعن
 ابي هريرة انه صلى على جنازتين رجال ونساء فقد فرسا ما
 يلي القبلة والرجال مما يلي الامام وعن عثمان وابي عمر

وزيد بن ثابت ووالدته بن الاستغفار بن روى ابو داود والنسائي
عن عمار بن ابي عمار قال شهدت جنازة ام كلثوم وابنها
فجعل الغلام يحياى الى امامنا فذكرت ذلك وفي القوم من غاب
وابو سعيد وابو قتادة وابو هريرة فقالوا هذه السنة
وقال النووي وسنده صحيح وفي رواية البيهقي وكان في
رواية الحسن والحسين وابو هريرة وابن عمر ومحمد بن ثمانين
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية الامام
كاتب عمر كان اخاه من ابيه قتل وان كان حروم مملوك
فكيف ما وصفا جاز كما في الوقوف بجاعة الا ان افضل
ان يجعل الحرم الى الامام لا تفتد من حديث علي قال وان شأ
جعلها صفا واحدا طولها في حال الحياة وفيه انه يفتد
فضيلة سنة الوقوف قال واذا وضع واحد خلف اخر
فان جعل راس الامام اسفل من راس الاول لحسن ابي
قيا ساعلى فتور النبي صلى الله عليه وسلم وجميعه وان
رفع راس كل واحد عند راس اخر لحسن اى نظر الى عدم
الفرق بين اهل الفضل وغيرهم وعليه العمل لان في الحرام
الشرعيين لكن في مواهب الرحمن انه لو صلى على جنازة
مختلفة جملة فذم الامام افضل فالفضل الى الامام والحر على
العبد في المشهور ولو جمعوا في قبر واحد يوفون على عكس
ذلك فيقصد الامام افضل الى القبلة في الرجلين كما فعل النبي
صلى الله عليه وسلم في قتلى احد واخى بامامته على
الميت السلطان اى الخليفة ان حضر وبقا ما لك
لما روى ان الحسين بن علي قد مر سعيد بن العاصي لما مات
الحسين رضى الله عنه وقال لولا السنة ما قد تمك وكان
سعيد واليا بالمدينة ثم القاهنى ان لم يحضر السلطان لان

فالفضل الى

وطاية عامة اما الحى لندا اختاره اماما في حياته وفي
الاصل بل امام الحى اولى ومعناه ان لم يحضر السلطان
ولا من يقود مقامه وقال ابو يوسف اولى اولى هو
كالنكاح وهو رواية عن ابي حنيفة وبه قال الثياقي
ولما ان تعظم هو الواجب وفي التقدم عليهم استحقاق
هم وفي البخاري قال الحسن ادرأت الناس واحقهم
بالصلاة على جبايزهم من رضى عنه لغرابهم ولو اوصى
ان يصلى عليه فلان وهو غير السلطان والقاضي وامام
الحى والولى فالوصية جائزة ويومر فلان بالصلاة لا بها
لقضا حق الميت فمن رضى بامامته كان احق بها وقد اوصى
عمر ان يصلى عليه صحيب واوصت ام سلمة ان يصلى عليها
سعيد بن زيد احد العشرة المبشرة واوصى ابو بكر ان
يصلى عليه ابوردة واوصت عائشة ان يصلى عليها
ابو هريرة واوصى في مسعود ان يصلى عليه الزبير فلا
يلتفت الى ما في المتن من انها الوصية باطله وقال
التصديق الشهيد وعليه الفتوى ثم التولى كما في العصب
فيقصد من هو الامام وهو الامام حو لا يوصى على بني العلات
وهو الاخوة لا من بعدهم لان على الاب وذو كرم في كتاب
الصلاة ان الاب مقدم من قبل هو قول محمد فقط وقيل قول
الكل وفي المحيط هو الصحيح لان الاب فضيلة ولها ترف في
استحقاق الامامة ويؤيده قوله عليه السلام في العصابة
لم تكلم اكبر كما ويصح الاذن بالصلاة عليها فمن له التقدم
لان التقدم رتبة فيك ابطاله بتقديم العير فان صلى
غيرهم اى غير هو الذي ذكرنا من السلطان والقاضي
وامام الحى والولى يعيد الولي ان شاء لان الولاية في الحقيقة

له واذا كان للولي ان يعيد اذا صلى غيره كان لمن يتقدمه على
الولي ان يعيد ايضا وهذا اذا لم يرض به فلو تأخر وصلى
معه فلا يعيد وفي القنبية ليس لمن صلى عليها ان يصلي
مع الولي مرة اخرى ولا يصلي غيره اي غير الولي بعده اي
بعد صلاة الولي ولو صلى وحده وبث قال تالك وفي
شرح الكثر وكذا بعد صلاة اما والحج وبعد كل من يقدر
على لولي ان الغرض ان ينادى بالولي والتفعل بها غير مشروع
واخاره الشافعي لقول ابى هريرة ان رجلا اسود كان
يقم المسجد فسال النبي صلى الله عليه وسلم عنه فقالوا مات
فقال افلا اذ نموتى دلولى على قبره فأتى قبره فصلى عليه
ولقول ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى على قبر
مسيود فضمهم عليه فكرر اربعاء رواها الشيخان ولقول
يزيد بن ثابت اخي زيد وكان اكبر منه خرجا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلما وردنا البقيع اذ هو يقبر فسال عنه
فقالوا فلانة فصرها فقال لا اذ نموتى قالوا كنت قابلا
حمايما قال فلا تفعلوا لا عرفن مات منكم ميت ما كنت بين
الظهر كما اذ نموتى فان صلاتي عليه رحمة تراثي القبر فصفقنا
خلفه وكبر عليها اربعاء رواه ابن حبان وصححه الحاكم وسكت
عنه ولصلاة الصحابة على النبي صلى الله عليه وسلم فوجاه بعد
فوج قلنا كان له حق التقدم في الصلاة لقوله تعالى النبي
اولى بالمؤمنين من انفسهم وللولى حق الاعداء او كانت من
خواصه ولقول سعيد بن المسيب ان سعد يعني ابن عباد
مات والنبي صلى الله عليه وسلم غائب فلما قد مرصلى عليها وقد
مضى لذلك شهر قال البيهقي هو مرسل صحيح وقد تروى
موصولا عن ابن عباس والمشهور هو المرسل ولصلاة النبي

على قتلى احد بعد ثمان سنين كالمودع للاحياء والموات رواه
ابوداود وكذلك صلاة الصحابة اوجاجا كانت من الخواص
والكان يصلى على قبره الحاقيا والساعة لانه صلى الله
عليه وسلم كما وضع لما مع ان كوراما بنيا محمدا على الارض
فلم يشتغل بها احد من العلماء والصلحا الراغبين في التقرب
اليه صلى الله عليه وسلم فكان دليلا ظاهرا على عدم مشروعية
التفعل بها ومن لم يصلي عليه قد فن بعد غسله او يتمد صلى
على قبره اقامته للواجب بعد الامكان ما لم يظن تفسده
على الصريح لانه يختلف باختلاف الزمان حلا وبردا
والمكان رخاوة وصلابة وحالة الميت سمنا وهذا
فيعتبر فيه الكبر الراي ويروي عن ابي حنيفة انه يصلي عليه
الى ثلاثة ايام ولم تجز الصلاة على الجبارة حال كون المحلى
راكبا من غير عذر وكذا اذا كان الميت على الدابة او على
ايدي الرحاب لان الميت بمنزلة الامام وولداته تعد من وكذا
لا يجوز اذا كان المحلى قاعدا مع القدرة على البقاء
وكرهت الصلاة على الجبارة عندنا وعند مالك في مسجد عمر
بعد لصلاة الجبارة كراهة تحريم في رواية وتبرها في
اخرى واختارها بعض المحققين وقال الشافعي لا يكره لما في
مسلم عن ابى سلمة عن عائشة انها قالت لما بو في سعد بن ابى
وقاص اذ خلوا به المسجد حتى اصلى عليه فانكر ذلك عليها
فقاتت والله لعن صلى النبي صلى الله عليه وسلم على ابني بختيا
في المسجد سهيل واحيد ولنا ما اخرج الطحاوي في معاني
الامثار عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
من صلى على جبارة في مسجد فلا شئ له ورواه ابوداود
وابن ماجه عن ابن ابى ذيب عن صالح بن الولي التميمي عن ابى

هزيمة ولفظ ابن ماجة فليس له شيء وفي رواية فلا شيء عليه
 وفي رواية فلا أجر له ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ
 فلا صلاة له قال ابن عبد البر رواية فلا أجر له خطأ فاحس
 والصحيح فلا شيء له وصالح نولي التوثيق مختلف في ضعفه
 قال الطحاوي وهذا أولى من حديث عائشة لأن حديثها
 أخبار عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال الإباحة
 التي لم يتقدمها شيء وحديث أبي هريرة أخبار عن النبي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الذي تقدمته الإباحة فصار حديث
 أبي هريرة أولى من حديث عائشة لأنه ناسخ له وفي النكار
 من أنكر ذلك على عائشة وهو يومئذ أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دليل على أنهم قد علموا في ذلك خلافا
 ما تقدمه ما قد علمت ولو لا ذلك لما أنكروا عليها انتهى ولأن
 صلاة الله عليه السلام على النبي بيضا سهيل وأحيد واقعة
 حاله في عمومها فيجوز أن يكون لضرورة كونه معتكفا وخو
 اوبيان الجوار وأما ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم في المسجد
 ومعلوم أن عامة المهاجرين والأنصار شهدوا الصلاة عليها
 وفي تركها إلا نكار دليل على الجواز كما ذكره الخطابي فحواه
 أن صلاة الله عليها في المسجد كانت لعارضا فيها عند رسول
 الله صلى الله عليه وسلم والله سبحانه أعلم ولو وضع الميت
 خارجا أي خارج المسجد وقادرا لا ما خارجا ومعد صف
 والباقي في المسجد **اختلف المشايخ** فقيل لا يكره أنه ليس
 فيه احتمال تلوث المسجد وقيل يكره فيه التوافل وغيرها
 من أنواع الطاعات وأصناف الدعاء وأما المسجد الحرام فهو
 مستثنى كما صرح به ابن القيم إذ هو موصوف بأدالكات
 والحجج والعبد في صلاة الكسوف والخسوف وصلاة

الحجزة والمستسقا ولعله بهذا المعنى جمع في قوله تعالى
 إنما بعثنا محمدا نبيا وتكبره وسعته قدره أو لتعظيم أمره
 أو لشماله على جهات كل جهة بمنزلة مسجد أولاده قبله
 المساجد كلها ولا يعلى عندها وفي ظاهر من ذهب ما لك على
 غايب وعصو علم موت صاحبها إلا أن يوجد أكثر من واحد أو
 نصفه مع رأسه لا مطلقا كما قاله الشافعي معلا بها
 دعا فيجوز بلا فيه حضوره ولا وجود أكثر من نصف
 وقد روى الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخر
 بهم إلى الحسين فصف بهم وكبر عليه أربع تكبيرات قلنا
 كان ذلك من خصائصه بدليل عدم الصلاة على الغائبين
 من أصحابه مع شدة حرصه على الصلاة عليهم لما رويناه وهذا
 الخلاف جني في الحقيقة على منع بقدر الصلاة عليها وعدمه
 وسن في **حل الحجزة أربعة** من الرجال لما روى محمد في
 الآثار عن أبي خنيفة عن منصور بن المعتمر عن عبيد بن بسطام
 عن أبي عبيدة عن أبي عبد الله أنه سئل عن رجل سجد في
 السنة حل السير بجوابه الأربع ورواه أبو داود وهو
 والطحاوي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن شعيب عن
 منصور بن ربيعة فليأخذ بحواضب السير الأربع ورواه ابن
 ماجه بلفظ من أشع جنازة فحل بحواضب السير كلها فانه
 من السنة فإن شأنا فليستطوع وإن شأنا فليدع ولقول
 علي بن زياد رأيت ابن عمر في جنازة فحل بحواضب السير الأربع
 ولقول أبي هريرة من حل الحجزة بجوابه الأربع فقد قضى
 الذي عليه ورواهما عبد الرزاق وورد من حل بحواضب
 السير الأربع عن زرارة أربعين كبيرة رواه ابن عساکر عن

وثلاثة ولا يسن ثلاثة كما قال الشافعي بان يضع الحشبتين
 المقدمتين على عاتقيه ويراسد بينهما وحمل الماخرتين رجلان
 وهذا افضل من التزييع في الاصح من مذهبه لا نالني صلى الله
 عليه وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ من بيتة بن العودي
 حتى خرج بدين الله قال النووي رواه الشافعي بسند ضعيف
 ورواه الواقدي وقال والداري كقول ثلثين ذراعا وان
 عمر حمل بن عودي سريرا سيد بن حضير حتى وضعه بالبقيع
 وصلى عليه وحسن بن حسن بن علي فعل ذلك في سرير جابر
 ابن عبد الله رواه الطبراني مطولين وروى البيهقي في المعرفه من
 طريق الشافعي انا ابراهيم بن سعد عن ابن جده قال
 رايت سعد بن ابى وقاص في جنازة عبد الرحمن بن عوف
 واضعا السرير على كاهله قائما بين العودين المقدمتين ونحوه
 عن عثمان بن عفان وابى عمر في سرير رافع بن خديج وحمل
 ابو هريرة بن عودي سريرا سعد بن ابى وقاص وحمل ابن
 الزبير بن عوف سريرا المسور بن مخرمة قلت هذه موقوفات
 والمرجع فيها ضعيف نثره في وقايح احوال فاحتمل ان يكون
 لاسننه او لعارفين اقتضى ذلك في خصوص تلك الاوقات
 وان تضع مقدمها الامن ثم موخرها الامن على بينك
 الى لفظ الخطاب بن عاتق الى حنفية قاله خاظم ابا يوسف
 هكذا ثم كذا فيضع مقدمها الامن ثم موخرها الامن على
 يسار كالماروي ابن ماجه من حديث ابى عبيدة بن عبد الله
 ابن مسعود عن ابنه انه قال اذا اتبع احدكم الجنازة فليأخذ
 بحواشي السرير لا يبعثه ثم ليتطوع بعداى بالزيادة او ينذر
 انى ليشرك ويستريحون بها لقول النبي صلى الله عليه وسلم اسرقوا
 بالجنازة فان تك صالحة فخيرت مقدموها اليه وان تك غير

ذلك

ذلك فشر تصفون عن رقابكم متفق عليه بلا حجب وهو
 ضرب من العد ووقيل هو كالماروي ولو مشوا به الحجب
 كره لقوله ابن مسعود سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن المشي مع الجنازة فقال لا دون الحجب ان يكن خيرا
 تغل اليه وان نك غير ذلك فتعد الاهل النار في الجنازة
 متنوعة ولا تتبع ليس معها من يقدمها وضعف البخاري
 ورواه احمد وابى الى شيبه واسحاق بن راهوية وابو
 يعلى في مسانيدهم وقد روى ابن ماجه جملة الجنازة
 متنوعة وليست اتباعا لغيره ليس معها من يقدمها والمشى
 خلفها احب وهو نهى عن الازاعي وقال الثوري وطائفة
 هما سوا وقال مالك والشافعي واحدا ابن حنبل قد امها
 افضل لنا ما قدمنا وقوله عليه السلام لا تتبع الجنازة
 بصوت ولا نار ولا تمشي بين يديها رواه ابو داود واحمد
 وذكره الله الرقطنى وعلمه بما فيه من الاختلاف وقوله ابى
 امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مشى خلف جنازة
 ابنه ابراهيم حافيا رواه الحاكم وسكت عنه وما في الصحيحين
 من حديث ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من صلى على جنازة فله قنطار ومن تبعها حتى توضع في القبر فله
 قنطاران وروى عبد الرزاق في مصنفه عن عمر بن طاووس
 عن ابيد قال ما مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
 مات الا خلف الجنازة ويرى ايضا هو وابى الى شيبه عن
 عبد الرحمن بن ابري قال كنت في جنازة فابو بكر وعمر
 بمشيان امامها وعلى يميني خلفها فقلت لعلى اراك تمشي
 خلف الجنازة وهذا ان بمشيان امامها قال على لقد علمت
 فضل المشي خلفها على المشي امامها كفضل صلاة الجماعة على العز

وكثيرا احبا ان يبسيرا على الناس وعن ابي امامة قال سالت
 ابو سعيد الخدري عن ابي طالب المشي خلف الجنازة افضل
 امامها فقال علي بن ابي طالب بعث محمد ابا الحق ان فضل الماشي
 خلفها على الماشي امامها افضل المكتوبة على التطوع فقال
 له ابو سعيد ابريك تقول امشي سمعت من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فغضب فقال لا والله بل سمعت غير
 مرة ولا اثنين ولا ثلاثة حتى عد سبعة فقال ابو سعيد
 اني رايت ابا بكر وعمر عشيان امامها فقال علي يغفر الله لهما فقد
 سمعا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سمعت
 وانما والله خير هذه الامم وكثيرا اكرها ان يجعها الناس
 ويتصايقوا فاحبا ان يسهلا على الناس رفاه عبد الرزاق
 واعلم اني عدي في الكامل بطرح من روايته وقال ابن معين
 الضعيف على حديثه بن وعنه نافع قال خرج عبد الله بن
 عمر في جنازة وانا معه فقلت يا ابا عبد الرحمن كيف
 السنة في المشي مع الجنازة امامها او خلفها فقال ويحك
 نافع اما ترى امشي خلفها رواه الطبراني في المعجم
 خلفها او غط فانه ينظر اليها ويتفكر في حال نفسه لدها
 وتتذكر له من الاثام حقن للسايقين وما تدبر بها يحتاج
 الى التقاوت في حملها وكثرتها في من وافقه ما في السنن
 الاربع عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابيه
 انه راى النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر يمشون امام
 الجنازة الا ان عبد الرزاق قال انا سمعت عن الزهري قال
 كان النبي صلى الله عليه وسلم قد كره من سله واسند الترمذي
 الى ابن المبارك ان حديث الزهري هذا من سله اصح من حديث
 ابن عيينة وما ن ابا هريرة والباقتادة وابن عمر ابا اسيد

كانوا

كانوا يمشون امام الجنازة ولا يمشون خلفها والشيخ ينفذ
 لم يهد المقصود وقال مالك ينفذ معالي الركاب دون المشاة
 لما في السنن المربعة عن المعيرة بن شعبة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الركاب يسير خلف الجنازة والماشي
 امامها قريبا منها عن يمينها او عن يسارها ويكره رفع الصوت
 بالذكر مع الجنازة لا بد بدعة محدثة بعد النبي صلى الله عليه
 وسلم وكره الحلبوس قبل وضعها اي عن اعناق الرجال
 لموافقته واستعداد الاعانته فاذا وضعت على الارض فلا
 يمس بالحلبوس ويحفر القبر نصف قامت او الى الصدر وال
 يزيد كان حسنا لا بد البع في منع الراحية ودفع السباع
 ويحفر القبر اي يحفر حفرة في جانبه وهو السنة في الدفن
 اذا كانت الارض صلبة ويكون في الجباب الذي يلي القبلة هو
 موضع الميت فيه ولا يشق وهو ان يحفر حفرة في وسط القبر
 فيوضع فيه الميت ويسمى الشرح ولا يمس به في الارض الدخوة
 لما في السنن الاربع عن عبد الله بن علي عن سعيد بن جبير عن ابي
 عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لنا اي
 معشر اهل المدينة وخوهر والسوق لعيرنا اي اهل مكة
 واما لهم قال الترمذي غريب من هذا الوجه وعبد
 الله بن عيسى قال يا ابا هريرة وعن جابر بن عبد الله الجلي
 مرفوعا نحوه سوارفاه احمد وابن ماجة وابن ابي شيبة هو
 وعنه في رواية ابن ماجة احفروا وسعوا واحسوا
 واخلفوا في عمقه فقيل قد نصف القامة وقيل الى الصدر
 وان زادوا تحسن وتاروي ابن ماجة من حديث ابن
 ابي مالك قال لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم كان في المدينة
 رجل يلجأ والاخر يخرج فقالوا نستخير ربنا او نبعث اليها

فابها سبق نزلناه فارسل اليها فسبق صاحب اللحد فلحدوا
 للنبي صلى الله عليه وسلم ومن حديث عائشة لما مات رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في اللحد والشق حتى تكلموا في
 ذلك وارتفعت اصواتهم فقال عمر بن الخطاب لعبد الله حيا
 ولا ميتا وكلمة عموها فارسلوا الى الشياق والاحد فجاء الا
 فلحد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دفن ومن حديث
 ابن عباس قال لما ارادوا ان يجفوا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وكان ابو عبيدة بن الجراح يجرح كفن اهل مكة
 وكان ابو طلحة زيدا بن سهل بجفرا لاهل المدينة وكان يلحد
 فدعا العباس رجلا فقال لا جد لها اذهب الى ابي عبيدة
 ولا خرا اذهب الى ابي طلحة اللهم خير رسولك فوجد قبا
 اي طلحة ابا طلحة فجا به فلحد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلما فرغ من جهاز رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
 الثلاثاء وضع على سرير وقد كان المسنون اختلفوا في
 موضع دفنه فقال قائل لدفنه في مسجده وقال قائل
 لدفنه مع الصحابة فقال ابو بكر اني سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول ما فتى بنى ادفن حيث فتى
 فرفع فراشه رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي توفي
 فيه فحفر له فحفر له دعي الناس لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقولون عليه ارسا لا الرجال حتى اذا فرغ منهم
 ادخل النساء حتى اذا فرغ من النساء ادخل الصبيان
 ولما فرغ الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم احدث
 فدفن في اوسط الليل ليلة الاربعاء ونزل في حفرة علي
 ابني ابي طالب والفضل بن عباس وقثم اخوه وشقرا
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدخل الميت فيه

اي في اللحد مما يلي القبلة بان يوضع الجنازة على جنب القبر
 ثم يحمل منه الى اللحد فيكون الاخذ مستقبلا القبلة حال
 الاخذ وبه قال كثير من اصحاب مالك يقول ابن عباس ان
 النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبرا ليلا فابصر له سيرا ح فاخذ
 من قبل القبلة وقال مرحمك الله ان كنت اواها للقرآن
 وكبر عليه اربعة ارواه الترمذي وقال حسن وانكر عليه
 لان مداره عن الجراح بن اوطاه وهو مدلس ولم يدكر سماعا
 وضعف ابن معين من رواة منها ابن خليفة الا ان هذا
 بخط الحديث عن درجة الصحة لا الحسن ولما روى ابن ابي
 شيبة عن عمر بن سعد ان عليا كبر على يزيد بن المكف اربعة
 وادخله من قبل القبلة وعن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم
 الخفي ان النبي صلى الله عليه وسلم ادخل من قبل القبلة ولم
 يسئل سلا ورفع قبره حتى يعرف ارواه ابوداود في المراسيل
 وعن ابي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ
 من قبل القبلة واستقبل اقبالا رواه ابن ماجة في سننه
 وروى ابوداود عن ابن مسعود وبريدة وابن عباس
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ادخل من قبل القبلة ولم يسئل
 سلا وقال الشافعي واخذ يسئل بان يوضع السرير
 موحا القبر حتى يكون راس الميت بانا موضع قدميه من
 القبر ثم يدخل راس الميت القبر ويسئل كذلك او يكون
 رجلاه موضع راسه ثم يدخل رجلاه ويسئل لذلك وقد
 قيل كل منها والمروى للشافعي اذ قال اخبرنا الثقة
 عن علي بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال سئل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من قبل راسه وروى عن عمران بن موسى
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل من قبل راسه وكذلك

ابو بكر وعمر وروى ابو عمر بن شاهين في كتاب الجنائز عن انس
ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الميت
من قبل رجليه وسيل سلا وروى ابن ابي شيبة عن ابن
سريع قال كنت مع انس في جنازة فاحترق الميت فادخل
من قبل رجليه وعن ابن عمر انه ادخل ميتا من قبل رجليه
وروى ابو داود ان الحارث اوصى ان يحلى عليه عبد الله
ابن زيد فضلى عليه ثم ادخله القبر من عند رجل القبر
وقال هذا من السنة ويقول واضعده في قبره بسم
الله وعلى ملته رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول ابن
عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الميت القبر
قال بسم الله وعلى ملته رسول الله رواه ابن ماجة وكذا
الترمذي وزاد بعد بسم الله وبالله وقال حسن غراب
من هذا الوجه ورواه ابو داود من طريق اخر ومن الزيادة
وكذا الحكم ولغظه ولذا وضعتم موتاكم في قبورهم فقولوا
بسم الله وعلى ملته رسول الله وقال حديث صحيح على شرط
الشيخين ولم يجزهاه ورواه ابن حبان في صحيحه واما
قوله صاحب المهداة وكذا قال عليه السلام مرحين وضع
اباد حانة فهو غلط لان اباد حانة كان حيا بعد رسول
الله صلى الله عليه وسلم واستشهد يوم البصرة في خلافة
ابي بكر الصديق ولعله اشتبه على الكاتب فصحف
ذا الجادني بابي دحانة ومع هذا لم يثبت انه عليه السلام
لغته هذا الكلام وانما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم
حفرته وابو بكر وعمر يدبانه وهو يقول ادنيا الى انا كما
قد لياه له فلما هياه كسفت وقالت اللهم اني استيت
ما ضيا عند فارض عند قال عبد الله بن مسعود وقد

شاهدت

شاهدت ذلك باليتنى كنت صاحب الحفرة ذكر ذلك ابو عمر
عبد البر في الاستيعاب واسد الموفق للصواب ويوجد
اي يجعل وجهه فيه الى القبلة على جنبه الا ان لما روى
ابو داود والنسائي عن قتادة الليثي وكانت تدعى ان
رجل قال يا رسول الله ما الكبار قال هي تسع فذكر منها
استحلال البيت الحرام ثم قال قتلتم احياء واثبات
ورواه الحكم في المستدرک وقال قد اخرج الشيخان
برواة هذا الحديث عن عبد الحميد بن سنان ونحل العقد
لحصول الامن مما عقدت لاحبه ونسوي على التحد اللين
وهو الطوب التي والقبور والاذ حراما اللين فلما في صحيح
مسلم عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابي عبد الله قال
في روضة الذي مائة فيه الحد والحد وانضموا على اللين
نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم وفي شرح
مسلم نقول ان عدد اميات لحد عليه السلام تسع واما
القبص فلما روى ابن ابي شيبة في صحيحه عن السعفي
ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل على قبره طن من قصب
والطن بضم المهملة وتشديد النون حرمة القصب وهو
مرسل وروى ابن سعد عن ابي اسحاق قال اوصى
ابو بيسرة عمر بن شرحبيل انه ان يجعل على حده
طن قصب وقال ابن رايث المهاجري يستحبون ذلك
قال فضموا اربعة هو ادى بعضها الى بعض وجعلوها على
حده ويسمى قريها بنوب لان ابن عمر كان يغطي قبر المرأة
ولا يسمى قبره خلافا للشافعي لان عليا مرتوم قد دفنوا
بها وسبطوا على قبره الثوب فحذبه وقال انا يصنع
بالنسب وكره الاخر وهو الطوب المطبوخ والخشب لانها

لا حكام البنا فلا يكون في بيت النبي ولا في جرسه النار
والخشيب بعد لها ولما روى أحد عن عمرو بن العاص أنه قال
لا تجعلوا في قبرى خشبا ولا حجرا ولما روى ابن ماجة أنه
عليه السلام منى عن تخصيص القبور وبها بالتراب أي
يصب عليه للتوارث ونسب القبور عندنا لما روى البخاري
تعليقا عن سفيان الثوري أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم
فسمنا وروى ابن أبي شيبة عن سفيان الثوري قال دخلت بالبيت
الذي فيه قبر النبي صلى الله عليه وسلم فرأيت قبر النبي وأبي بكر
وعمر مسجدة وروى محمد بن أبي حنيفة عن حماد عن
ابراهيم قال أخبرني من رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر
أبي بكر وعمر شدة من الأرض عليها فلق من مدرابطين
وروى ابن شهاب عن سفيان الثوري قال سألت ثلاثة من علماء
لدى قبر النبي أب سألت أبا جعفر محمد بن علي وسألت القاسم
ابن محمد بن أبي بكر وسألت سفيان بن عبد الله قلت أخبروني
عن قبور أبيكم في بيت عائشة فكلهم قالوا إنها مسجدة وذكره
الترمذي عندنا وسفيان عند مالك والشافعي لما في صحيح مسلم
عن أبي الحمياح أنه روى عن أبي سعيد قال قال علي أبعثك علي
ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تدع ثيابا
إلا طستته ولا قبرا مسرفا إلا سويته وعن أبي علي الهذلي
قال كنا مع فضالة بن عبيد فموت في صاحب لنا فامضنا
بقبره فسوي ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يمشي بيننا أراد أبو داود وبردوس نارض الرقيم ثم قال
هي جنة في البحر قلنا هو محمول على ما كانوا يفعلونه من
تعلية القبور بالنبا العالي لما رواه محمد بن الحسن في الآثار
أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا شيخ لنا يرفعه إلى النبي صلى الله

عليه

عليه وسلم أنه لا يبي عن تربيع القبور وتخصيصها ولا يخرج
الميت من القبر بعد أهالة التراب عليه وإن فطرت المدة
إلا أن تكون الأرض معصومة وشا صا جها أخرجها أو سي
في القبر فتباع أسنان ولذا لم يحول كثير من الصحابة وقد
دفنوا بأرض الحب ولا بأس بنقله قبل يسوتها الذين عليه
يخومل أو صلين لأن المسافة إلى المقابر قد تبلغ هذا الحد
قال قتادة في الهداية في التخصيص لا ثم في النقل من بلد إلى بلد
لما نقل أن يعقوب عليه السلام مات بمصر فنقل إلى الشام
وموسى عليه السلام نقل إلى بابل يوسف عليه السلام بعد
مات في علي بن زمان من مصر إلى الشام ليكون مع أبيه النبي
ولا يخفى أن هذا شرع من قبلنا ولم يتو فر فيه شرطا كونه
شرعنا إلا أنه نقل أن سعد بن أبي وقاص مات في صبيحة
علي ربيعة فأسخ من المدينة فحمل على عناق الرجال إليها
وتكره الفقود على القبر ووطئه والنوم عنده والبول
والنقوطة عليه وفان مالك والطحاوي المراد بالجلوس على القبر
الممنوع عنه الجلوس للحديث وكبره النبي عليه للزينة للاسراف
وعدم المنفعة ويبغى أن يعلم القبر عللا من لقول المطلب لما
مات عثمان بن مظعون وأخرج جنازته ودفن ابن النبي صلى
الله عليه وسلم رهلا أن يأتية حجر فلم يستطع حمله فقام إليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج عن ذراعيه فحمله فوضع
عند رأسه وقال أعلم به قبر أهلي وأدفن اليه من مات من
أهلي رواه أبو داود ويطايع بن يونس بن النضر في قبر
واحد عند القردوق لقول هشام بن عمار حبان الأصبغاني
النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقلنا أو أبا بكر جرح وجهه
فكيف تارنا قال أحفر وأوسعوا وأجعلوا الرجلين والثلاثة

في القبر فقبل ايم بقية وقال اكثرهم قرا قال واحيب ابي عمار
 يومئذ بين اثنين رواه ابو داود ويكرهه الذين يكرهون
 لقوله عليه السلام لا تدفنوا موتاكم بالليل الا ان تضطروا رواه
 ابن ماجه وروى مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب
 يومئذ كرم جلا من اصحابه فمجن وكفن في كفن غير طابل وقبر
 فيه فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ان يقبر الرجل بالليل حتى
 صلى عليه الا ان يضطر رجل الى ذلك وقال صلى الله عليه وسلم
 اذا كفن احدكم اخاه فليحسن كفنه ولا يجفر قبره في آخر
 الا اذا ابى الاول ويرسق له عظم الا ان لا يوجد فتضم عظام
 الاول وهما بينهما وبين الميت بالتراب ونحوه ويكرهه الذين في
 الاماكن التي تشتمل فساقى ويلقى الميت في البحر بعد غسله وكفنه
 والصلوة عليه ان بعد البر وحيف منه الفرس وعن احمد بن حنبل
 لم يرسب وعن الشافعية كذلك ان كان قريبا من دار الحرب
 واما شدي بن لوحي فنفذ فيه البحر فين ورسب الدعا عند
 العتور ذاتها كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم في الخروج الى
 البقيع ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله
 بكم لاحقون واسأل الله لي ولكم العافية ونحوه الجليل المصنف
 ثلاثة ايام وهو خلاف الاول ويكرهه في المسند ويستحب
 التعزير للرجال والنساء التي لا يقفن لقوله عليه السلام من
 من عري مصابا فله مثل اجره رواه الترمذي وابن ماجه عن ابن
 سمعود وقوله عليه السلام من عري تكلي كسي بردا في الجنة
 رواه الترمذي وابن ماجه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الصنف من اهل الميت لا بد شرع في السرور ولا في غناه وهي
 بدعة مستحقة ويستحب للاقارب والجيران كقيد طعام
 لهم يشيعهم يومهم وليتهم لقوله عليه السلام اضعوا آل جعفر

طعاما فقد جابهم ما يشغلهم رواه الترمذي وحسنه والحاكم
 ومحمد ويصح عليهم في الاكل ان الحن يمشي من ذلك فيضعفون
 هناك وابدا الموفق للصبر والمعوذ لا حرج **فصل**
 الشهادة فعيل بمعنى نفعل لانه مشهود له بالجنة في النص وان
 الملايكة يشهدون موته اكراما او بمعنى فاعل لانه حي عند الله
 حاشا لخالق تعالى ولم يحسن الذين قتلوا في سبيل الله اموالا
 بل احيا عذرهم برزقون **مسلم** طاهر اي ليس بحبيب ولا
 حابس ولم يغشوا لان هؤلاء يغسلون عند ابي حنيفة وقال
 ابو يوسف ومحمد لا يغسلون لان ما وجب قبل الموت من غسل
 الجنابة ونحوها سقط بالموت كالتكليف بعد ولا يحنف
 وهو قول احمد ما روى ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه
 وقال على شرط الشيخين عن الزبير قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول قد قتل حنظلة بن ابي عامر التميمي ان
 ما حكم تغسله الملايكة فاستلوا صاحبته فتالت خرج وهو
 حبيب لما سمع الهاشمية اي الصبيحة المقرعة فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لذلك غسلت الملايكة وليس عند الحاكم
 فاستلوا صاحبته يعني زوجته وهي جميلة بنت ابي سلول
 اخت عبد الله بن ابي سلول وكان قد بنى بها تلك الليلة
 فزات في مناجها كان بابا من السما فتح واعلى دونه فرففت
 انه مقتول فلما أصبحت دعت باربعة من قومه واشهدتهم
 انه دخل بها حشيتا ان يقع في ذلك نزاع ذكره الواقدي
 وكذا ابن سعد في الطبقات في ترجمة حنظلة وزاد وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رايت الملايكة تغسل
 حنظلة بن ابي عامر بين السما والارض بما المرات في صحاف
 العظمة قال ابو اسيد الساعدي فذهبوا اليه فوجدوا

برأسه بقطر ما فرجعت فاحترت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فتغسل الملائكة له تعلم لنا بما فعله مثله فان قتل لواء شترط
 في الشهادة الظاهرة لا ماله عليه السلام يغسل خنطلة اجبت
 ناك الواجب وهو الغسل كائنا من كان الغاسل وقد حصل
 بغسل الملائكة بالغ لان الصبي يغسل وكذا المجنون فكان حقه
 ان لا يعتد بقوله عاقل اي مكلف وقال ابو يوسف ومحمد لا يغسل
 لان عدم الغسل للكرامة ولها حق بها ولا يحنف ان السيف
 كفى عن الغسل في حق شهيد احدى كونه طهره لذنوبهم ولا ذنب
 للصبي فلا يلحق بهم قتل ظلم سوا قتل اهل الحرب اهل البغي
 او قطاع الطريق ناي سبب كان اذا كان موته مضافا اليهم فلو
 نغزو اذ ابتد فرسته فأت او جرحوا سعيته ومات كما مات
 شهيد اولوا ثلثته دابة حرب فوطيت مسلمات غسل بعد مر
 نسبة العمل للحرب ونوشى سباعا على جسك وضغوه اذ وقع
 في خندق حذوه فأت غسل ان فعله يقطع النسب عنهم فميد
 بقوله ظلمانه لو قتل بعقبا من اوجرح لزمى او قتل سبع او سبيل
 او هدم او سقوط يغسل **ولم يجب** بد نفسه القتل **باب**
 حتى لو قتل الرب ابناء ظلم او صول القاتل عن المقتول بعد ايمان لا يغسل
 وان وجب الماله فيها لان وجوبه ليس بنفس القتل وانما هو لاثابة
 في الاول والصلح في الثاني وخرج به المقتول خطا لانه يجب
 الماله بنفس القتل ولو قتل ظلم بغير حذوة ليس له حكم الشهيد عند
 ابي حنيفة فيغسل وله حكمه عندها فلا يغسل بيا على ان
 موجب هذا القتل الماله وهو قول ابي حنيفة والعقبا من
 وهو فوقها وبه قال مالك والشافعي **ولم يرتك** بقتل
 المثلثة اي لم يرتك بشي من مرافق الحياة او لم يثبت له حكم من
 احكامها كما سياتي بيانه ولا يحصل الشهيد عندنا بن مات في

قتال الكفار بسبيهم كما خضع مالك والشافعي اعتبارا لشهد احد
 بجامع كون القاتل كافرا قلنا اهل البغي كما فعل الحرب ان محاربتهم
 ما مور بها قال الله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله
 وهو في هذه المحاربة باذل نفسه لا يتعامر حثات الله تعالى بالمقتول
 في محاربة الكفار وكذا قطاع الطريق لا بد تعالى وصبرهم يكون محاربي
 الله ورسوله **وترج** عند غيرهم اي غير ثوب يحنف باليت ذن
 لا يزرر والكسوة والفسوسه والسلاح والخف **وبه** ان يحنف
 ما عليه من الكفن **ويقتض** ان يرد ليم كفنهم لان ذلك امر بالكر
 اثر الشهادة ولما روى احمد وابوداود وابي ماجه عن ابي عباس
 قتال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل احد ان نزع عنهم الحديد
 والجلود وان يدفنوا بدمهم ودماءهم **ولا يغسل** لما روى البخاري
 واصحاب السنن المربعة وعن التميمي بن سعد عن الزهري عن
 عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى احد ويقول
 ايها الكافر انا فاذا اذ شير الى احدىهما قدمه في الجحيم وقال
 انا شهيد علي هو يوم القيامة وا مريد فنهى ودميا لهم ولير
 ولم يغسلهم زاد البخاري والترمذي ولم يغسل عليهم قال الترمذي
 حديث حسن صحيح وقال النسائي لا اعلم احدا ياتع الميث
 من اصحاب الزهري على هذا الإسناد واختلف عليه فيه
 انتهى ولم يوثر عند البخاري والترمذي تغرد الميث لهذا الإسناد
 بل اخرج به البخاري وصححه الترمذي **ويغسل** عليه وقال
 مالك والشافعي واجد في المشهور عنه لا يغسل عليه لما قدمناه
 وانا ما روى البخاري من حديث عتبة بن عامر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم خرج يوما فقتل على قتلى احد صلا الله على الميت ثم
 انصرف الى المنبر فقال انا افرطكم على الحوض وانا شهيد عليكم

د

وانى والله لا تطر الى حوضي الا ان وافى اعطيت مائة خرا من الارض
وانى والله ما انا خاف عليكم ان تشركوا بعدى ولكنى اخاف عليكم ان
تتافسوا في الدنيا وروى ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم قتل
على قتلى احد بعد ثمان سنين كالمودع للاجبا والموات فثبت
لهذا ان الشهيد يصلي عليه لا بد اخر فقله في شهيد واحد وروى
الحاكم وصححه عن جابر قال فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم
حرقة حين فالتاس من القتال اى رجعوا فقال رجل من
لايته عند تلك الشجرة فجا رسول الله صلى الله عليه وسلم
خوه فلما راه وراى ما مثل به شفق وبكى فقام رجل من الانصار
فرمى عليه ثوب ثم حى بحرقه فضلى عليه ثم حى بالشهادة اكلهم وفي
مسند احمد ثنا عفان بن مسلم ثنا سلمة بن اعطاب بن السائب
عن الشعبي عن ابن مسعود قال كان النبي يوم احد خلف
المسلمين يجهز على جرحى المشركين الى ان قال فوضع النبي صلى
الله عليه وسلم حرقة وحى برجل من الانصار فوضع الى جنبه
فضلى عليه ثم رفع وترى حرقة حتى صلى عليه يومئذ سبعين
ملاة ورواه عبد الرزاق عن الشعبي مرسل ولم يذكر اني مسعود
وفي المستدرک وسنن البيهقي عن يزيد بن ابي رباح عن عيسى
عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرقه يوم
احد فحى المقتله ثم كر سبعاً ثم جمع اليه الشهيد احتى صلى
عليه سبعين صلاة وراى الطراى ثم وقف عليهم حتى وارقهم
وسكت الحاكم عنه وفي را سئل ابي اود عن عطابي اى رباح
انه عليه السلام صلى على قتلى احد واسند الواقدي في المغازي
قال حدثني زيد بن عبد الله عن عطابي بن عباس قد كره واسند
في فتوح الشام عن سيف مولى ربيعة بن قيس الليثي
قال كنت في الجيش الذي وجهه ابو بكر الصديق مع عمرو بن العاص

ابنة وفلسطين فذكر القصة بطولها وفيها انه قتل من المسلمين
مائة وثلاثون وصلى عليهم عمرو بن العاص ومن بعد من المسلمين
وكانوا تسعدا فان قاتل حديث جابر على بار وراه
الحارث والترية في بعض في عذر الصلاة على الشهيد فاجابوا
ان رواية اللبث موافقة للاصول فتقدم رواية الثاني
لما لغتها لها وان الصلاة واجبة علينا بيقين فلا تسقط الظن
بظني معارض بمثل وامثاله واما قول الشهيد وليرى والله
عليه السلام صلى على شهيد في شيء من معاربه الا هذه فتعذر
عليه بما ذكره السباي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على اعرابي
في غزوة اخرى وفيه من بعد لما روي في سبيل ابي داود
عن جابر قال رمى رجل بسهم في صدره او حلقه فمات فادرج
في ثيابه كما هو وحى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما
في سبيل السباي عن عبد الله بن ثعلبة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من ملوهم يد ما به فانه كملد تكلم في سبيل الله
الا تاتي يوم القيامة تدمى لونه لونه الله والريح ريح المسك
وفي مسند احمد عن عبد الله بن ثعلبة ان النبي صلى الله عليه
وسلم اشرف على قتلى احد فقال اى شهيد على هو لم ملوهم
بكلومهم ود ما بهم وغسل من وجد قتيل في مصر يعلم قال الله
سوا علم الله قتل عبدة او عبدا كبيرة او صغيرة لان الواجب
فيه الدية والعسامة واذا علم القاتل فان علم ان القاتل
بالجديرة لا يغسل لانه شهيد وان علم انه بالعبدا الكبيرة يغسل
عنه اى حقيقته خلافا لها وان علم انه بالعبدا الصغيرة يغسل
انفاقا وخرج اى وكذا يغسل من جرح وارث بان تاروا كل
او شرب او غوط بدوا او اواه حية وكذا الويت ليرحم
فيها او فعل من الحركة حيا لا خوف ان يداس لانه نال من

ليس

الواحد فلم يكن في معنى شهيد الا حد وقد اصاب سعد بن معا د
 سهم يوم الخندق فحمل الى المسجد ثريات بعد ذلك فغسله رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اربعين غسلا وقت صلاة كاملة لا
 وجب عليه قضاؤها وهو حكم من احكام الدنيا في حق الاحياء
 فقال رفعتم اذ التكليف منه لطفا من الله او وعى بشئ
 من الامور الدنيا والاخرى عند ابي يوسف خلافا للمجد فيل
 اخلا فلما في الامور الدنيوية واما الامور الخرونية فلا يغسل اتفاقا
 وقيل في الامور الخرونية واما الدنيوية فيغسل اتفاقا وقيل قول
 ابي يوسف في الامور الدنيوية وقول محمد في الامور الخرونية وفي
 المحيط وهو المظهر لان الوصية بالامور الدنيوية من الامور الاصلية
 عليهم عطف على غسل وفي شرح الكثر هذا اكله بعد انقضاء الحرب
 واما قتله فلا يكون مرتبا بشئ منه ثم المهرث وان غسل فله
 ثواب الشهيد كما العريق والخرقي والمبطون والمطعون والغريب
 فانهم يغسلون وهم شهيد اعلى لسان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الا ترى ان عمر وعليهما حملا الى مصرهما بعد الطعن وغسل
 وكانا شهيدين وعثمان لم يرت ثوبا جفرا عليه في مصر عده
 فلم يغسل فغرقا بذلك ان الشهيد الذي لا يغسل من اهل
 عليه في مصر دون من حمل حيا لم يرض وان قتل لسبب في
 المرحن فساد الوصي على الامام العدل او قطع طريق غسل
 ولا صلى عليه للفرق بينه وبين الشهيد وقيل لا يغسل ولا
 يصلى عليه اهانة له لان عليا رضي الله عنه لم يغسل اهل
 البيت وان لم يصلى عليهم فليل الكفار هم فقال لا وتكلموا
 بعوا اشارة الى ان ترك الغسل والصلاة عقوبة لهم
 وليكون رجزا لغيرهم وهم نظير المصلوب بترك علي خشيته
 عقوبة له رجزا لغيره كذا ذكره السرخسي واستغنى الريلي

المحاج لا حاديت الهداية تحر هذا اذا قتل الباغي وقاطع الطريق
 كحال المحاربا اذا قتله بعد ثبوت يده اما ما رويها فانها قد
 بغسلان ويصلى عليها لان قتل قاطع الطريق جناية لا حد او
 العقاص وقيل الباغي للسياسة وكسر الشوكة واما المقتول
 بالعصبة فحكمه حكم الباغي وكذا من قتل نفسه عند ابي يوسف
 وقالا يصلى عليه لان بعينه على نفسه فكان كسائر العساق
 ويغسل المقتول جدا او قود ويصلى عليه بالاتفاق لما في مصنف
 ابن ابي شيبة حدثنا ابو يعقوب عن ابي حنيفة عن علقمة بن
 مرثد عن ابي يربدة عن ابي عبد يربدة لما رجم ما عرقوا يا رسول
 الله ما نضرع به قال اصبروا به ما تصنعون بموتاكم من الغسل
 والكفن والحنوط والصلاة عليه ولا ييوسف قول جابر بن
 سمرق ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى برجل قتل نفسه عتيا فقص
 فلم يصلى عليه رواه مسلم ويحيى بان الظاهر انه عليه
 السلام لم يصلى عليه وينبغي ان يكون الامام كذلك واما غيره
 فيصلى عليه لقوله عليه السلام صلوا على كل بر وفاجر فان
 وجوب اليقين لا يسقط بالامر الظني ومن قتل لطلبه يغسل
 ولا يصلى عليه لانه ساع بالفساد كذا في المنتقى والله اعلم
 وعبادة ارحم باب صلاة الخوف
 المذهب ان يقال فضل ولا يجعل بينه وبين صلاة المسافر فضل
 وقد قال تعالى واذا كنت فيهم فاقم لهم الصلاة المائدة
 واستدل بظاهرها الحسن البصري وابو يوسف والحري من
 الشافعية والكروامي وعنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم
 لان فيها افعالا منافعة للصلاة فيقتصر فيها على سور الخطاب
 وهو تكون النبي صلى الله عليه وسلم اما بالاحياء والجمهور ان
 اقامة الصحابة لها بعده عليه السلام دليل على تحريم الحكم

لأننا في سائر الأيام وإن معنى الآية كنت فيهم أنت ومن يقوم
 مقامك كما في قوله تعالى خذ من أموالكم صدقة إذا اشتد
 خوف العدو وسوا كان العدو وادعوا غيره ولا تشدد إذا خذكو
 في الهداية والكافي وغيرها وفي الكفاية أنه ليس بشرط عذبات
 منها بخلاف الشافعي ولا يبعد أن يراد به تشدد أدبه فيحقق
 ولذا لم يخرب بلا حضور عدو فلو رآه أو سوادا فصلوها على طرائد
 عدو فإن بين ما طمنا جازت لوجود سبب الرخصة وإن ظهر
 خلافه لم يخرب **جعل** أي طائفة كقوله تعالى ولا يرد ما
 مدني وجده عليه أنه من الناس نحو العدو **ووصل** أي بآخر ركعة
 لقوله تعالى فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا
 سجدوا إلى هذه الطائفة فليكونوا إلى الطائفة الأخرى من
 وراءكم في الثنأى سوا كان فجاء أو قرا ركعتين في غيره أي
 غير الثنأى **ومضت** مشاة هذه أي التي مضت إليه أي إلى
 وجه العدو **وجاءت** تلك أي التي كانت نحو العدو **ووصل** أي بآخر
 لقوله تعالى ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك
 ما بقي وهو ركعة في الثنأى والمغرب ركعتان في غيره **وسلم**
 الإمام وحده **ومضت** أي إلى العدو وفي الحديث ولو كانت
 الطائفة الثانية حين سلم الإمام فقصوا ركعتهم في مكانهم ثم
 انصرفوا جازوا أو فضل ما ذكرنا قلت ويؤيد الأول
 اقتضاه سبحانه الآية على ما تقدم وبعض الأحاديث الأئمة
 وأسد أعلم **وجاءت** الأخرى وهي الأخرى **ولم يثبت** بقرأة لأنها
 لا حقد واللاحق في حكم المقدي ومضت إلى وجه العدو ثم
 جاء الأخرى وهي الثانية **وأنت** أي بقرأة لأنها مسبوقة
 والمسبوق في حكم المنفرد لنا على أن هذه لغيره صلاة الخسوف
 ما في الكتب الستة واللفظ للجاري عن ابن عمر قال غزوت مع

البن صلى الله عليه وسلم قبل خد فواربنا العدو وقضا فمنا هم
 فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي لنا فقامت طائفة
 معه تقبلوا واقتلب طائفة على العدو وركع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بمن معه وسجد سجدتين ثم انصرفوا وكان
 الطائفة التي لم تصل فجاءوا فركع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بمن معه وسجد سجدتين ثم انصرفوا وكان الطائفة التي لم تصل
 فجاءوا فركع رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم ركعة وسجد سجد
 ثم سلم فقام كل واحد من القوم وهم الطائفتان فركع
 لنفسه ركعة وسجد سجدتين وفي لفظ آخر أنه عن ابن عمر إذا
 صلى الذين معه ركعة استأخروا وكان الذين لم يصلوا ولا
 يصلون ويتقدمون الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة ثم ينصرف
 الإمام وقد صلى ركعتين فتقوم كل واحدة من الطائفتين
 فيصلون لأنفسهم ركعة واحدة بعد أن ينصرف الإمام الحديث
 وروى أبو داود عن مسلم بن أبي أدهم عن عبد الحميد بن جبيب
 عن أبيه أنهم غزوا مع عبد الرحمن بن سبرة كما قبل فمنا هم الخوف
 وأن الطائفة التي صلى بهم ركعة ثم سلم مضوا إلى مقام أصحابهم
 وجاهوا فمضوا لأنفسهم ركعة ثم رجعوا إلى مقام أولئك
 وجاءوا فمضوا لأنفسهم ركعة وروى أبو داود عن
 أبي مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف
 فقاموا أصفا خلفه وصفا مستقبل العدو وفصلوا بهم ركعة ثم
 جاءوا فمضوا إلى مقامهم واستقبل العدو وفصلوا
 بهم النبي صلى الله عليه وسلم ركعة ثم سلم فقاموا فمضوا
 لأنفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا فقاموا مقام أولئك مستقبل
 العدو ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم
 سلموا ولا يخفى أن كلامنا من الأحاديث إنما يدل على بعض ما دعي

ين

وقد روي في صورة الكتاب محمد بن الحسن في كتاب الأمان من روى
 أبي حنيفة موقوفا على أبي عباس وهو كالمرفوع في هذا الباب
 والله أعلم بالصواب ومذهب الشافعي أنه يصلي بالطائفة الأولى
 شطرها وفي غير المغرب فإذا قام فارقته وأتمت هذه الطائفة
 صلاتها فرادى وذبحت اليه وجبات الطائفة الأخرى فأقعدت
 به وصلت معه فإذا جلس للشهادة قامت وأتمت ما فاتها وحقت
 في التشهد وسلم ثم لقول سهل بن حمزة يقول الإمام مستقبل هـ
 القبلية ويقول طائفة منهم وطائفة من قبل العدو وجوههم إلى
 العدو وفرغ ثم ركعت وركعون أنفسهم ويسجدون لأنفسهم
 سجدتين في مكانهم ثم يذهبون إلى مقام يحيى أو ليك فيركعون
 ثم ركعت ويسجد بهم سجدتين وفيه ثلثتان وظهر واحدة ثم
 يركعون ركعة ويسجدون سجدتين رواه الترمذي وابن ماجه
 وقال الترمذي حديث حسن صحيح لم يرفعه يحيى عن سعيد
 الأصبغ عن القاسم بن محمد ورفعه شعيب عن عبد الرحمن بن
 القاسم بن محمد عن أبيه عن صالح بن حوات عن سهل بن أبي
 حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومذهب مالك أن الإمام يستلم
 وحده بدلا لثقلها وهو يتم هذه الطائفة بعده وحكاه ابن
 مسعود تشهد له قال القسطنطين في شرح مسلم والفرق بين
 حديث أبي عمر وحديث أبي مسعود أن في حديث أبي عمر كان
 قضا وهو في حالة الواحدة وبقي الإمام كالخائض وحده
 وفي حديث أبي مسعود كان قضا وهو يفرق على صفة صلاتهم
 وقد ناول بعضهم حديث أبي عمر على ما في حديث أبي مسعود
 وبه أخذ أبو حنيفة وأصحابه غير أبي يوسف وهو يصلي شرب
 من أصحنا بخلاف ما ناوله ابن حبيب انتهى وفي صلاة الخوف
 دلالة ظاهر على كون الجماعة فرضية وأن تعد الجماعة وإعادةها

غير جاز ولو للصلاة وأما تعليل أبي يوسف بأن الناس كانوا
 يركعون في الصلاة خلفه عليه السلام ما لم يركعون في الصلاة
 خلف غيره فسرعت بصفة الذهاب والمجيء ليأكل كل فريق فضيلة
 الصلاة خلفه وقد ارتفع هذا المعنى بعده فكل طائفة تكون
 من أدا الصلاة بأمر على حدة فلا يجوز ظهور أداؤها بصفة
 الذهاب والمجيء في نوع لأن الأصل عدم اختصاصه وقيار
 تأييده وهو الأمر على أنه بعده وقد أجمع الصحابة على ذلك
 فلا ينبغي الخلاف لما جرى هناك وذكر شمس الأئمة السرخسي
 أن مخالفة أبي يوسف إنما هي في صلاة الخوف بصفة الذهاب
 والمجيء كما ذكر لأنه تعلل موافقته لها فيما إذا كان العدو في
 وجه القبلة وصورة ذلك أن يجعل الإمام الناس صفين
 ونيفتح الصلاة بهم جميعا فإذا ركع الإمام ركعوا معه وإذا سجد
 سجد معه الصف الأول والصف الثاني قيامهم جميعا فإذا
 رفعوا رفعوا معهم سجد الصف الثاني والصف الأول فعودهم سواهم
 فإذا رفعوا رفعوا معهم سجد الإمام السجدة الثانية وسجد معه
 الصف الأول والصف الثاني فعودهم سواهم فإذا رفعوا
 رفعوا معهم سجد الصف الثاني والصف الأول قيامهم جميعا
 فإذا رفعوا رفعوا معهم تآخر الصف الأول وتعد الصف الثاني
 وضل في الركعة الثانية بهذه الصفة أيضا فإذا أقعدوا
 سلم وسلموا معه وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعسفان رواها أبو داود وغيره عن ابن عباس الزرقي
 وغيره قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان
 وعلى المشركين خالد بن الوليد فضلبنا الظهر فقال المشركون
 لقد أصبنا عزة لقد أصبنا غفلة لو كنا حملنا عليهم وهم في
 الصلاة فنزلت آية القصر فلما حضرت صلاة العصر قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة والمشركون امامه وهكذا
 فعل ابو موسى فعلى هذا لا يشرحوه انا على قول ابي يوسف بان
 ابا موسى صلاها باصبعها وسنعد بن ابي وقاص في حرب
 المجوس بطبرستان ونعد الحسن بن علي وحذيفة الحيات
 وعبد الله بن العاص حتى يثبت انهم صلوا على غير هذه الصفة
 ثم حمل السلاح في الصلاة عند الخوف مستحب عندنا لا واجب
 كما قال مالك والشافعي عملا بظاهر امر في قوله ولما خذوا
 حذرهم واسلحتهم على الذب لان حملها ليس من اعمالها فلا
 يجب فيها **الحذر** اعلم ان صلاة الخوف على الصفة المذكورة
 انما تكرر اذا تنازع المومنون في الصلاة خلف الامام اذا
 لم يتسارعتوا فالأفضل ان يصلي باحدى الطائفتين بما ص
 الصلاة ويصلي بالآخرى اماما **خروا** وان زاد الخوف كان كرم
 بديعهم الامام العبد ويصلون نازلين بل يهاجمهم **صلوا** حينئذ
 ركبا **نا** لقوله تعالى فاذا خفتهم فرجالا او ركبا **نا** اي فان زدت
 في الخوف فصلوا حال كونكم قايمين او راكبين **فرا** اي لعدم
 اتحاد المكان الا اذا كان الامام والامامون على دابة واحدة
 وعن محمد بن جعفر صلواتهم جماعة وبه قال مالك والشافعي لان
 جوازهم فانه هو الشد من ذلك وهو لا يخاف والذهاب
 والامام **باب** في الركوع والسجود الى اي جهة قد روي
 اذا عجزوا عن الاستقبال روي البخاري في قوله تعالى فان
 خفتهم فرجالا او ركبا **نا** نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا هو
 سئل عن صلاة الخوف قال يتعدى ما مر وطائفة من الناس
 فصلي بهم الامام ركعة ويكون طائفة منهم بين العدو
 لم يصلون واذا صلى الذين معه ركعة استأخروا مكان
 الذين لم يصلوا الى ان قال فاذا كان خوف هو الشد من ذلك

صلوا

صلوا رجلا فريا ما على اقدامهم وركبا **نا** مستقبل القبلة او غير
 مستقبلها قال مالك قال نافع لا اري عبد الله ذلك **نا**
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **ويفسد** **ها** القتال
 عندنا خلافا للشافعي وهو روي عن مالك لان امرنا خذ
 السلاح ليس الجواز القتال ويمكن دفعه بانه قد يكون
 للترهيب او للاحتياج اليه اذا العدو وان احد الموحب
 لبطان الصلاة لكن يرد عليه جواز قتل الحية في الصلاة
 وان كان يعمل كغيره على الظاهر **والشئ** اراد به اذا هرب
 من العدو ولم يكيد الوقوف للصلاة لا يصلي ما شيا وان
 ذهب الوقت ولزم ان يطلق الشئ معناه لان صلاة الخوف
 قلما توجد دون الحشى **والركوب** لا يشرع الا علم ان عند
 اهل السر ان الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف في اربعة
 مواضع ذات الرقاع وبطن نخل وعسفان وذى قرد **فحينئذ**
 موضع قريب المدينة السكينة **باب**
 ان نسب فصل مع في الكعبة الفرض والنقل خلافا
 لماك في الاول **نا** سنده با ريعضا والله مبطل بخلاف النقل فانه
 جائز اتفاقا **نا** لقوله تعالى ان طهرا بين الطائفتين العاكفين
 والركع السجود فان الامر لا يقتصر للصلاة فيه ظاهري
 صحتها فيه مطلقا وان شرط الجواز استقبال جرد من
 الكعبة لقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام
 وقد وجدوا سندها غير مفسد لانه بل لتقينه ترك
 الاستقبال الذي هو شرط الجواز كما اذا استدبر خارج
 البيت على انه افرق في الشرط بين الفرض والنقل وقد
 ثبت انه عليه السلام صلى في داخل البيت كما في الصحيحين
 عن نافع عن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل

الكعبة هو واسمته وبلال وثمان بن طائفة الجحى فاعلمنا عليه
ثم مكث فيها قال ابن عمر فسالت بلالا حين اخرج ما صنع رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال جعل عودين عن سياره وعودا
عن يمينه وثلاثة اعمدة وراه ثم صلى وكان البيت يومئذ على ستة
اعدة وفي رواية قال فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم الفتح فزول بغنا الكعبة وارسل الى عثمان بن طلحة وامر
بالباب فاغلق فلبسوا فيه مليا ثم فتح الباب قال عبد الله بن
الباب فتلعت رسول الله صلى الله عليه وسلم خارجا وبلال
على اثره فقلت لبلال هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال نعم قلت اين بين العودين تلقا وجهه ونسيت ان اساله
كم صلى فان قال في الصحيحين ايضا عن ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وفيها ست سوارى
فقا من عند سارية فدعا ولم يصل وفي رواية عنه قال اخبرني
اسامة بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل
البيت دعا في نواحيه كلها ولم يحمل فيه حتى خرج رجع في قتل
البيت ركعتين وقال هذه القبلة مختصرا جيب بانك
حديث بلال مثبت فقد مر علي حديث ابن عباس انه نادى
وقيل دخلها ولم يصل ثم دخلها من الغد وصلى لما روى الدارقطني
عن ابن عمر قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت ثم خرج وبلال
خلفه فقلت لبلال هل صلى قال لا فلما كان من الغد دخل فسال
بلالا هل صلى قال نعم صلى ركعتين وقال ابن حبان في صحيحه
يحمل حديث بلال على يوم الفتح وحديث ابن عباس على حجة
الوداع واعترف عليه بما روى اسحاق بن راهوية في مسنده
والطبراني في معجمه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يدخل البيت في الحج ودخل عام الفتح وفي اي داود عن

عبد الرحمن بن مسعود قال قلت لعمر بن الخطاب كيف صنع رسول
الله صلى الله عليه وسلم حين دخل الكعبة قال صلى ركعتين وفي
صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن السائب قال حضرت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وقد صلى في الكعبة
فخرج نعليه فوضعهما عن سياره ثم افتتح سورة المومنين
فلما بلغ ذكر موسى او عيسى اخذته سعلته فركع قال النووي
واما في اسامة فتسببت انهم لما دخلوا الكعبة اغلقت الباب
فاستغلوا بالدعا وراى اسامة النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا
فاستغل هو ايضا في الدعاء في ناحية والنبي صلى الله عليه وسلم
يدعوا فاستغل هو ايضا في الدعاء في ناحية اخرى وبلال
قريب منه صلى الله عليه وسلم فراه لقربه ولم يراه اسامة
لبعد ه مع خفة الصلاة والحلق الباب واستغاله بالدعا
وحاز له فيها علا بطنه على انه معارض بما في مسنده احمد
ومعجم ابن حبان عن عمار بن عمر عن ابي السعثان عن ابن عمر
اخبرني اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة
بين السارين ومكث معه عمر لم يسله كبر صلى ولا عهد اسيد
صحيح والروى الجمع بينهما رواه الدارقطني عن ابن عمر كما تقدم
وبما روى هو والطبراني عن ابن جبيب بن ابي ثابت عن سعيد
ابن جبير عن ابن عباس قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
البيت فصلى بين السارين ركعتين ثم خرج ولم يصل
قال البيهقي فصلى مرة وثرك مرة الا ان في ثبوت الحديثين
نظرا واسد الى التوفيق وببده ازمة التحقيق ولو كان المصلي
ظهره الى ظهر احداهما وجنبه الى جنبه لانه متوجه الى القبلة
غير متقدم على امامه ولا معتقد خطاه لان كل جانب قبله خلا
مسئلة التمرى الى ظهره الى وجهه اى وجهه امامه لانه متقدم

عليه ولو كان وجهه الى وجه امامه ولا حائل جازت الصلاة
 مع الكراهة لانه شبه عبادة الصورة شبه عبادة الصلاة
 ولو قاطعها ما روي الكعبة وفتح الباب وقام مقتدون
 حولها جازت وكان كعبته في المحراب في باقي المساجد وكره
 مع الجواز النقل والفرق فوفها اما الجواز فلان القبلة هي
 العروة والهو الى عيان السماء دون البناء لانه قد ينقل ولا يتأخر
 تخورا اتفاقا على ابي قبيس وابنا بين يديه بسيماته واما الكراهة
 فلما فيه من ترك التعظيم ولما روي الترمذي وابن ماجة عن ابي عمر
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأت ان يصلي في سبع مواطن
 في المنيعة والمجزة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحماير
 ومواطن اهل بل وطهر بيت الله ولم يشترط لعنعة الصلاة فوقها
 ستره بين يدي المصلي ويشترطها الشافعي وان اقتدوا
 حولها باما خارجها وبعضهم اقرب اليها من امامه مع
 ان كان الاقرب في جانب اي في جانب امامه لانه لا بعد مقدما
 على امامه وفنسد ان كان الاقرب في جانب امامه لانه بعد
 مقدما عليه لان التقدير والتأخر انما يظهران عند اتخاذ
 الجهة لا ينما من الامور لا صافيته ولانه في معنى من ظهره الى
 وجه امامه ولا يخفى ان التقدير على الامام في المقام مكرره
 عند الامام مالك فليست في الدلالة المتعلقة بما هنالك والله
 اعلم بالصواب **كتاب الزكاة**
 الزكاة بالصلوة اقتدا بحل من الله تعالى في قوله اقيموا الصلاة
 واتوا الزكاة ولوله لعنت الصوم بها لانها عبادة ثان بدنيان
 ولذا قد مر الصوم على المحل لتوقف وجوبه على المال وغيره
 والحاصل ان العبادة اما بدنية كالصلاة والصوم واما مالية
 كالزكاة واما مركبة منهما كالحج ولهذا انا خروصا ركنا خامسا

من اركان الاسلام التي اصلها التصديق والقرار بالشهادتين
 ونزل فيه قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ثم تتركيب هذا
 البناء على التمايقاب زكاة الزرع اذا نما وسميت بها لانها
 سبب ثما بالعوض في الدنيا والثواب في العقبى قال تعالى
 وما انفقتم من شيء فهو يخلفه او على الطهارة ومنه قوله تعالى
 وحنا نأثم له ناوركاة اي طهارة وفيها معنى التطهير قال
 تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وسميت
 لانها تطهر صاحبها من الذنوب او من زبدية البخل الذي هو
 اكبر العيوب وسميت صدقة لدلائلها على صدق العبد في
 العبودية وامتناله بحق الربوبية وقوله تزكهم اي تني عليهم
 وهي في الشرع عبارة عن تذكير جن من المصاب بالحوادث
 للفقير ومن معناه لانها توصف بالوجوب وقيل هي اسم للقدرة
 الذي يخرج للفقير لقوله تعالى واتوا الزكاة واجماع الاصب
 والتمخاذهيك ومعلوم ان يتعلق المبتا هو المال لان المبتا به
 من الممال والله اعلم بالحوال هي فريضة لقوله تعالى واتوا
 الزكاة واجماع الامم والحاديث الواردة فيها ما رواه الترمذي
 وصححه وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال على شرط مسلم عن
 سلم بن عامر قال ابا امامة يقول سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول في حجة الوداع اتقوا الله وحصلوا
 حسنكم وصوموا شهركم وادوا زكاة اموالكم واطيعوا اوامركم
 تدخلوا الجنة راكم ومنها ما رواه احمد والشيخان والترمذي
 والنسائي عن ابي عمر مرفوعا بنى الاسلام على خمس شهادة ان
 لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقامة الصلاة واتا الزكاة
 وحج البيت وصوم رمضان وكان فرضتها في السنة التي فرض
 فيها الصوم وهي السنة الثانية من الهجرة وقيل قبل الهجرة

اجمالا وبعد هاتفتصيلا وهذا ايضا يجعل ان يكون وجها لتقدير
 كتاب الزكاة على الصور وفي المحيط قال ابو الحسن الكرخي
 انها تجب على الفور وفي المنتقى اذا ترك حتى حال عليه حوالان
 فقد اساءوا ثم وعن محمد ان لم يود الزكاة لم تقبل شهادته
 وذكر ابن شجاع عن اصحابنا انها على التراخي وهكذا ذكر
 ابو بكر الجصاص وفي التحقيق ان الامر المطلق عن الوقت
 وهو المار الذي يتعلق اذا المامور به فيه بوقت محدد وعلى
 وجه يفتي الاما كالا مراه الزكاة وصدقة الفطر والعشر
 والكفارات وقضا رمضان والله المطلق وذهب اكثر اصحابنا
 واصحاب الشافعي وعامة المتكلمين الى انه للتراخي وذهب
 بعض اصحابنا منهم الشيخ ابو الحسن الكرخي وبعض اصحاب
 الشافعي منهم الشيخ ابو بكر الصيرفي وابو حاتم انه للفورية
 وكذا كل من قال بانكرار نية الفور ومعنى يجب على الفور
 انه يجب تجمل الفعل في اول اوقات الامكان ومعنى يجب
 على التراخي انه يجب تأخير عن اول اوقات الامكان لانه
 يجب تأخير عنه بحيث لو اقب به فيه لا يعجز به لانه ليس
 بذهبا لا حد لا يجب غير الوجوب لان بعض فقهاء الزكاة
 ثابت بانكاره حاد او لا ان استعمال الوجوب في الغرض
 مجازا كثيرا على حرا خراز عن القن والديرواد والولد والمكاتب
 مكلف فلا يجب على صبي ولا مجنون وقال مالك والشافعي
 واجد يجب في مالهما كسقة الروضة والعشر والجراح وصدقة
 الفطر لا روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى
 الله عليه وسلم خطب الناس فقال من ولي يتيم له مال فليتي
 فيه ولا يتركه حتى ياكله الصدقة رواه الترمذي مرفوعا
 وموقوف على عمرو وآله ارقطني ساطق لكنها ضعيفة وقيل

المراد بالصدقة السقفة ولما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه
 في حال الصغر وروى مالك في الموطا عن عبد الرحمن بن
 القاسم عن ابيه انه قال كانت تكلني عابثة انا وخالي
 يتيمين في حجرها اي تربيتها وكانت تخرج من اموالنا زكاة
 ولما روى ابو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وقال
 على شرط مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رفع العلم عن
 ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحلم وعن
 المجنون حتى يعقل وفي آثار محمد بن الحسن قال اخبرنا ابو
 ثعلبة بن ابي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال ليس
 في مال اليتيم زكاة وليت كان احد العلماء العباد لكن اخلط
 في اخره وتعلموا ان ابا حنيفة لم يكن ليدفع بها خذ عنه
 في حال اختلاطه ويروي مع تشديد امره في الرواية ما لم
 يشده غيره على ما عرفت وروى البيهقي عن ليث بن ابي
 سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال من ولي مال اليتيم
 فليحفظ عليه السنن واذا دفع اليه ما له اخبره بما قبله
 من الزكاة فان شاك وان شاك ترك وروى عن ابن
 عباس ايها الامان انه تغرد باسناد ابن لهيعة والحوادث
 عن الحديث الاول ان اجد بن حنبل حكم بعد منعه فو
 والترمذي يضعف سنده وعن قول عمر بن الخطاب
 يقول ابن مسعود وابن عباس ولان من شرطها النية
 وهي لا تحقق من الصبي والمجنون ولا يعتبر نية الولي لان
 العبادات الواجبة لا تتأذى بنية الغير مسلم لا بها عبادة
 والكافر ليس باهل لها وهذا في بعض النسخ ليس بوجود
 فعل ذلك لان فيه التكليف يعني عنه بما على ان الكافر
 غير مخاطب بالشرايع عندنا ما لك ملكا ما اى رقبته وبدا

فلا يجب على المشتري فيما اشتراه قبل المتبعين للتجارة ولا على
المولى في عبده للتجارة اذا اتى ولا فيما يبيعه عبده المأذون
غير المذون لان يد المأذون يد اعمالة لا يد نيابة لنفسه
تأمر ولو تعدى ان يتمكن من استئجاره لكونه في يده او يد
نايبه وهو اي النوايا بالتمشية اي يكون المال ثمنا لاشياء
كالذهب والفضة او السور اي الرغى او نية التجارة
في العروص اذا اقترنت بعمل من اعمالها كالشراء والبيع والجار
مع الحول لانه يمكن من النوايا شتما له على المصولة الاربعية
التي الغالب فيها تعارب بالاسعار واما شرط انصاف فله سواء
كثير منها حديث الحذري قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة وليس
فيما دون خمسة ودرهم صدقة وليس فيما دون خمسة اوشق
صدقة واما الحول فلما في الدارقطني عن ابي عمر عن طرف
مربوعا ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول وصح بعضهم
رفعه على رفعه كذا رماه ابو داود ومروعا في سنن ابي
داود عن عامر بن عريق والجارث الا عور عن علي عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال اذا كانت لك مائة درهم وحال
عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء يعني في
الذهب حتى يكون لك عشرون دينارا فاذا كانت لك عشرون
دينارا وحال عليها الحول ففيها نصف دينار فما زاد فبحسب
ذلك قال فلا ادركه ا على يقول فبحسب ذلك ورفعه الى
النبي صلى الله عليه وسلم وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول
ولا يفتح فيه ضعيف الجارث من روايته لما بعته عامر له فيجب
فتوله رفعه لتوثيق ابي ابي الخدي و ابن معين والسنائي اياه
وقد قال النووي حديث صحيح او حسن فاضل عن حاجته

الاصلي

241
الاصلي لان المشغول بالحاجة الاصلية كالعهد ومرفق حق
الزكاة فلا يجب في دور السكنى وثياب البدن واثاث المنزل
ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال وكتب العلم
لا هلهما والاثاث المحترق من اعيانها فلو كان له قدر مضاب لكن يحتاج
الى ان يصرفه في هذه الامور شيئا فلا زكاة فيه كذا ذكره في بعض
الشروح نقله البرجيني وفيه بحث لا نعلم ان اراد الله لا يرد
بعد الحول فغير صحيح وان كان قبله فلا كلام فيه وعن دين
حال او موخل باعماله او كغالة فطالب من عبده فلا يمنع الزكاة
دين هو ذرا وكفاية او وجوب حج لان العبد ليس له ان يطالب
به ويمنعها دين هو عشرة وخارج او زكاة عنه اي حينئذ ومحمد
وفي المحيط وصورته اذا حال الحول على المضاب فوجب الزكاة
فيه لم يحت فيه في الحول الثاني اي لا تشتغل بعض المضاب بدين
الزكاة ولو انفق المضاب اي كلف بعد الحول الثاني حتى صارت
الزكاة اي زكاة الحول الاول دينا في ذمته يمنع ذلك وجوب الزكاة
اي للحول الثاني وقال رفعه لا يمنع كذا رواه ابو يوسف
وجوب الزكاة يمنع ودين الزكاة لا يمنع لان دين الزكاة لا يطالب
له من جهة العباد كالنذر والكفاية وصدقة الفطر والافدية
واما وجوب الزكاة فخرج من المضاب صار مستحقا فانقص بدين
المضاب ولما ان هذا دين له مطالب من جهة العباد لان
حق الاحتكام لهما في الامور الظاهرة والباطنة لظاهر قوله
بقالي خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وعلى هذا كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم والخليفان بعده فلما ولي عثمان رضي الله عنه
الناس كره ان يفتش اعمال مستورا او الالناس ففوض الاموال
الباطنة الى اربابها نيابة عنه خوفا عليهم من الشبهة السوداء
ولم تختلف عليه الصحابة في ذلك ولحقه الا يستقط طلب الاما

اصلا ومن ثم لو علم فيها اهل بلدة لا يودونها طالهم بها وانما بشرط
 في وجوب الزكاة فراغ الامار عن الدين لان المال مع الدين يستغنى
 بالحاجة الاصلية وهي دفع الحبس عن المديون **الحاصل**
 انما لا يوجب الزكاة على مديون مستغرق دينه ولو بكتالة
 نفسه وبما قال مالك واوجبه الشافعي في اظهر اقول انه لان
 السبب ملك مال تاجر ولا يخل في ملكه لان الدين يتعلق بالذمة
 لا بالمال ولذا ينبغي تصرفه فيه ببدل وبغيره ولا في التماثل منه
 معد للتجارة وصنعا او جعلا **ولما** في الموطا عن السائب بن
 يزيد ان عثمان بن عفان كان يقول هذا شهر زكاةكم فمن كانت
 عليه دين فليؤد دينه حتى يخلصوا لكم فتؤدون منها الزكاة
 وانما يستغنى بها جته الاصلية وهو دفع المطالبة والملازمة
 والحبس في الحال والواجبة في المال اذا الدين يحول بينه وبين
 الحنة واي حاجة اعظم من هذه فاعبر بعد وما كانا المستحق
 للعطش وثياب البذلة وعبيد الخدمة ولان المديون فقير
 ولهذا اجل له الصدقة مع تمكنه من ماله والصدقة لا تحل
 لغنى ولا تحت الا على غنى **فلا يجب** على مكاتب وان زاد ما به
 على مال كفايته لانه مالك لما في يده من المال بدارية ان يكون
 رقا بيا في ان عليك من كل وجه ولا بعد الوصول الى المال لا يامر
 اى لا يجل ايا **كان** المال فيها بان كان المال عبيد قائمة ولا
 بقدر مالك على الوصول اليه لان المال حينئذ مملوك رقيق لا يدا
 لعدم التفريق عليه كفقود هذا وما عطف عليه مال للمال الصغار
 والمنفود بتيار له الباقي اذا كان عبد التجارة والمال الساقط في
 اليد والمدفون في البرية واما المدفون في البيت فليس بغير
 لان يمكن الوصول اليه وفي المدفون في ارض الرجل او كرمه اختلف
 مشايخنا فتركه فقيل يجب لا مكان حفر جمع الارض وقيل لا يجب

ان في حفرها حرجا **والمجود** سوا كان دينيا او غصبا واحتريز به
 عن المقر به سوا كان المقر عينيا او فقيرا **لا حجة** عليه بل اقام
 رب المال البيعة بعد سنين على قراره وانما قيد به لان
 المجود الذي عليه بيعة او علم القاضي بوجوب الزكاة فيه
 لا يامر الماضية لا مكان الوصول الى المال ان كان الحضم موصرا
 والى تحصيله ان كان معسرا وقال بعضهم انه لا زكاة عليه سوا
 كانت له بيعة او لم يكن ادليس كل شاهد يعقل ولا كل قاض
 يعقل وفي المجاثاة بين يديه في الخصومة ذلك فكان له ان
 لا يدل نفسه وما خود عصابة **لما** روى مالك في موطا به ان
 عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة فلما قام برده
 الى اهله ويؤخذ زكاته لما مضى من السنين ثم اعقب بعد
 ذلك بكتاب ان لا تؤخذ منه الزكاة واحدة فانه كان غمارا
 ولما روى ابن ابي شيبة في مصنفه عن عبد الرحمن بن سليمان
 عن عمرو بن سمون قال اخذ الوليد بن عبد الملك مال رجل من اهل
 الكوفة بقات له ابو عاصم عشرة الف الفها في بيت
 المال فلما ولي عمر بن عبد العزيز اياه ولده فرغوا من طلبه اليه
 فكتب الى سمون ان ادفعوا اليهم ماله وخذوا زكاة عامهم
 فانه لو لم يكن مال غمارا اخذنا منه زكاة ماضى وهذا
 مذهب الحسن البصري وبما قال مالك خلافا للشافعي وروى
 ان وجوب الزكاة باعنيار الملك دون اليد المترك ان اوى
 السبيل يلزمه الزكاة لما مضى اذا وصلت يده الى ماله لقيام
 ملكه فيه فكذلك في المحضوب فان بالعصب ونحوه بعد
 يد المالك عند دون ملكه **لما** ذكره سبط ابن الكوزي
 في انار الاضاف عن عثمان وابي عمر زكاة في مال الصغار واما غير
 صاحب الهداية الى على فليس بعرف وان وجوب الزكاة باعتبار

معنى النماز قد استند على المالك طريق تحصيل النماز فيه فانعد
 ما لا جلد كان نصاب الزكاة بخلاف ابن السكيت فان النماز يحصل
 له ببدن ما يحصل ببدنه بشرط اداها وتصير وثقة المودى
 زكاة النية في الزكاة ما بها عبادة وقت الاداء المستحق
 لان الاصل في النية ان تقترب بالعبادة او الغل اي عزب
 المقدار الواجب من المال لان الزكاة عبادة فلا يتبادى بلا اخلاص
 قال تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين م
 والا خلاص بلا نية وقد صح حديث انما الاعمال بالنيات والاصل
 اقتران النية بالاداء كما في الصلاة الا ان الدفع يتفرق ظاهرا
 فالتقوى بوجود النية عند الغل تنسب الى المودى كقوله
 تقدم بها في الصور من النية عن اقترانها بأول الصبح الا ان تصدق
 بالكل فلا يشترط النية لاستحسانا لان المصائب محل الوجوب
 وقد حصل جميعه للفقير فحصل له القدر الواجب اذا الغرض
 من النية التعيين ولا حاجة هنا الى التعيين وحاصلا
 ان التصديق بكل المال بلا نية زكاة يستغنى عن الواجب
 جزء من المصائب فاذا ادى الكل ادى الواجب ضرورة بقي
 ان النية شرط ولم يوجد واجيب بان الواجب بنية اصل
 العبادات لا يتأثر من العادة وقد وجدت اذ الكفا مرعا اذا
 تصدق على الفقير والصدقة ما يراد بها مرضى الله عنه ونية
 الغرض انما يشترط لتحصيل التعيين وذا عند عدم التعيين
 والواجب متعين في هذا المصائب فلا حاجة الى التعيين
 وصار كما اذا نوى في رمضان الصور مطلقا فانه يقع عن الغرض
 وان لم يعينه اتعنه ولو تصدق ببعض المصائب سقطت زكاة
 ذلك البعض عند محمد لان الوجوب سايح في الكل فسقط منها
 حصته ما تصدق به لان البعض معتبر بالكل ولهذا لو هلك

24) البعض يهلك بما فيه كما لو هلك الكل وعند ابن يوسف لا يسقط
 لحواله ان يكون الباقي هو المحل للوجوب ولو كان له دين على فقير
 فافراه منه سقطت زكاته بزي او لم ينو ولو افراه عن بعضه ففي
 سقوط زكاة ذلك البعض ما تقدم من الخلاف ولو نوى ما
 افراه منه اهداه عن الباقي او عن دين اخر لا يجزى ولو كان له دين
 على غنى فوهبه له بعد وجوب الزكاة قبل يقين القدر الواجب
 وقيل لا يضمنه وجب في كل خمس من ابل غرابا كانت او حياة
 والخت بالضم ابل الحى اسما لينة على ما في القاموس شاة فيجب
 في خمس شاة وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه
 وفي عشرين اربع شياه وقد بدأ محمد رحمه الله بتفصيل اموال
 الزكاة بالسوايم اقمه الكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فانها مستبادة كلتا الزكاة ابل ولا ن قاعدة هذه الامركان في
 حق العرب وهم كانوا ارباب المواشي بحسب الغلب فقد مر لهذا
 السبب ثم في خمس وعشرين من ابل بنت مخاض اي ذات
 سنة وسميت بذلك لان اهلها في الغالب تغير ذات مخاض اخرى
 اي حاملا فان المخاض رجوع الولادة وفي بنت ولادتين بنت
 لمون وهي التي طعنت في الثالثة وسميت بذلك لان اهلها في
 الغالب يكون ذات لبن من اخرى وفي بنت واربعين حقة
 وهي التي دخلت في الرابعة وسميت بها لانها استحققت الحمل
 والركوب وفي احدى وستين حقة بفتحات وهي التي طعنت
 في الخامسة وسميت بذلك لعين في اسنان ابل يعرفها اهله
 وهي اكبر سن يؤخذ في الزكاة وفوق الجذعة الثني وفوق السدس
 وفوق البازل واما بقدرها في الزكاة وفي ست وسبعين
 بنتا لمون وفي احدى وتسعين حقتان اي مائة وعشرين
 والعفويين الواجبين من خمس الى خمس وعشرين اربع ومنها الى

وجوب بنت لبون عشرة ومنها الى حقة تسعة ومنها الى جذع
اربع عشرة ومنها الى بنتي لبون كذلك ومنها الى واجب آخر
وهو الشاة بعد الاستيناف على ما يذكرون ثلاث وثلاثون والاصل
فيه كتاب ابي بكر الصديق الذي رواه البخاري في صحيحه وقرنه
في ثلاثة ابواب متواليين عن حماد ان اسما حدثه ان ابا بكر
كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحر ليسمي اسم الرحمن الرحيم
هذه الفريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
على المسلمين والتي امر الله بها رسوله فمن سئلها من المسلمين
فليعطها على وجهها ومن سئل فوقه فلا يعطه في اربع وعشرين
من الاصل فمادونها من الغنم من كل جنس ذود شاة فاذا بلغت
خمس وعشرين الى جنس ولان فيها بنت مخاض التي فادها
بلغت سنا وثلاثين الى جنس واربعين فيها بنت لبون التي
فاذا بلغت سنا واربعين الى سناين فيها حقة طروقة الحمل
فاذا بلغت واحدة وستين الى جنس وسبعين فيها جذعة
فاذا بلغت سنا وسبعين الى تسعين فيها بنت لبون فادها
بلغت احدى وستين الى عشرين وماية فيها حقتان طروقتان
الحمل فادها زادت على عشرين وماية حتى كل اربعين ابنة لبون وفي
كل جنسين حقة ومن لم يكن معه الا اربع من الاصل فليس فيها
صدقة الا ان يشارها فاذا بلغت خمسا من الاصل فيها شاة وفي
صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت اربعين الى عشرين وماية شاة
فاذا زادت على عشرين وماية الى مايتين شاتان فاذا زادت على
مايتين الى ثلاث ماية فيها ثلاث سنياه فاذا زادت على ثلاث ماية
وفي كل ماية شاة فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من اربعين
شاة واحدة فليس فيها صدقة الا ان يشارها وفي
العشر فاذا لم يكن الا تسعين او ماية فليس فيها شي ٢١ الى

الرد

درا

٢٤٤
رهبها ثم ذكر البخاري في الباب الثاني عن ثمانية فقال من بلغت عنده
من الاصل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة
فانها تقبل منه الحقة وتجعل معها شاتين ان استيسر لاه
او عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست
عنده الحقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه الجذعة وتعطيه
المصدق عشرين درهما او شاتين ومن بلغت صدقة بنت
لبون ركعة حقة فانها تقبل منه الحقة وليست عنده
وعنده بنت مخاض فانها تقبل منه بنت مخاض وتعطي معها
عشرين درهما او شاتين وفي الباب الثالث عن ثمانية
ان اسما حدثت فساق الحديث وفيه اخرج في الصدقة
ولا ذات عوار ولا تيس الا ان تيسا المصدق ورماه ابو داود
حديثا واحدا ورماه فيه ما كان من خيلتين فانها ترا حقات
بينها بالمسونة وكتاب عمر بن الخطاب الذي رواه ابو داود
والترمذي وابن ماجه علي وفاق ما تقدم مراده وافنده لا
يجمع بين متفرق وان يفرق بين مجتمع فحاقة الصدقة وكتاب
عمر بن الخطاب الذي رواه النسائي في البدايات وابوداود في
مسيله عن سليمان بن ارقم عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو
ابن حزم عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كتب الى اهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات
وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئت على اهل اليمن وهذه نسختها
بسم الله الرحمن الرحيم من محمد النبي الى عمر جليل بن عبد كلال
قيل ذي رعين ومعاقر وهذان اما بعد فقد رجع رسولكم
واعطيتكم من المعام خمس اسد وما كتب اسد عز وجل على
المؤمنين من العشر في العتق وما سعت السما وكان شيا
او كان نجل فعند العشر اذا بلغ خمسة اوسق وما سعى بالديار

والرثا ففیه نصف العشر وفي كل خمس من اهل سائمة سائمة وسما
كما تقدم وفيه وفي كل ثلاثين باقورة يتبع اربعة عدد في كل
اربعين باقورة بقرة ثم ذكر صدقة الغنم وفيه وفي كل خمس
اواق من الورق خمسة دراهم وبارادق كل اربعين درهما درهم
وليس فيما دون خمس اواق شيء وفي كل اربعين دينارا دينار
والصدقة لا تخل لمجد ولا لاهل بيته انما هي الزكاة تزكى بها النفس
في فقر المؤمنين وفي سبيل الله وفيه زكاة جمل من الديارات
وعزها قال النسائي وسليمان بن ارقم مروي وقد رواه عبد
الرزاق في مصنفه انا سمع عن عبد الله بن ابي بكره ورواه ابن
حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک كلاهما عن سليمان بن داود
وحدثني الزهري به قال الحاكم اسناده صحيح وهو من قواعد
الاسلام وقال احمد كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح
قال ابن الجوزي يشير بالحجة الى هذه الرواية لا الى غيرها
وقال بعض الحفاظ من المتأخرين في نسخة كتاب عمرو بن حزم
تلقيتها امة بالقبول وهي متوارثة كنسخة عمر بن شعيب عن
ابيه عن جده وهي دايرة على سليمان بن ارقم وسليمان بن داود
وكلاهما ضعيف لكن قال الشافعي في الرسالة لم يقبلوه حتى
ثبت عندهم انه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
يعقوب بن سفيان القسوي لا اعلم في جميع الكتب المنقولة اصح
منه فان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين كانوا يرجعون
اليه وتبعه عن ائمه وتضعيف سليمان بن داود الخولاني يعارض
بانه اتى عليه جماعة منهم احمد وابو حاتم وابو زرعة وابن عدي
وعثمان بن سعيد الدارمي انتهى في الحاصل انه الى هاهنا وقع
الاتفاق بين ائمة واشتهرت كتب الصدقات عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثم في كل خمس من اهل سائمة كانه له عندنا

245 وهو رواية عن مالك في خمس سائمة وفي عشر ثمان وفي خمس
عشرة ثلاثة سائمة وفي عشر اربع سائمة وفي خمس وعشرين
سنت مائة وفي مائة وخمسين ثلاثة خفاق وليس في هذه
الا ستين في بنت لبون لا تعد احدضا بد ثمانية الف درهم
ايضا عندنا بعد كل خمس وكل مائة كالأول اي كاول فرائض
الاهل وانما لم يعسر به ياول الاستينافات لانه ليس فيه بنت
لبون وهذه الاستينافات فيها ذلك فزاد في كل ست
واربعين الى خمسين حقة وبه قال سفيان الثوري
واعلم ان هذه الزيادة باعتبار غاية ما فيه الحق دون ابتداء
لان غاية ما يجب فيه الحق هنا خمسون وفي الاول ستون
وابتداؤه فيها ست واربعون وقال الشافعي واجدادا
راوت على مائة وعشرين واحدة فغيرها ثلاث بنات لبون
لكونها ثلاث اربعينات فاذا صار بنت مائة وثلاثين فغيرها
حقه وبنات لبون مائة في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين
حقه وعن مالك قولان احدهما انه ههنا والآخر كذهبت
الشافعي لعمري روى البخاري في صحيحه عن ثمانية ان اسما
حدثته ان ابا بكر كتب له هذا الكتاب حين وجهه الى البحر
وفيه فاذا امر اوت عشرين ومائة ففي كل اربعين ابنة لبون
وفي كل خمسين حقة واما ما روي اسحاق بن راهوية في
مسنده والطحاوي في المشكل وابوداود في المرسل عن
حماد بن سلمة قال قلت لعيسى بن سعد اكتب لي كتاب
اي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فكتب لي ورقة ثم جابونا واخبر
انه اخذه من كتاب اي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم واخبرني
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كجه عمرو بن حزم في
ذكر ما يخرج من فرائض اهل بل فكان فيه فاذا كانت اكثر من عشر

وما ينفق في كل خمسين حققة وفي كل أربعين بنت لبون فما فضل
 أي أراد على مائة وعشرين فإنه يعاد إلى أول العريضة الأول
 فما كان أقل من خمس وعشرين فعنده الغنم في كل خمسة ودشاه
 وروى الطحاوي عن ضعيف عن عبيدة وزياد بن أبي مرهم عن
 ابن مسعود أنه قال فإذا بلغت العشرين ومائة استقبلت
 العريضة بالغنم فإذا بلغت خمسا وعشرين فقرأ في الأول وروى
 عن إبراهيم النخعي نحوه وروى ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد
 عن سفيان بن أبي اسحاق عن عاصم بن خزيمة عن علي قال إذا
 نكحت الأول على العشرين ومائة يستقبل بها العريضة وأعرض
 البهني على الأول بانه موقوف ومنقطع بين أبي عبيدة وزياد
 وبين ابن مسعود وقال حبيب بن عيسى صحيح به والثالث
 معارض بان شريكاً رواه عن أبي اسحاق عن عاصم عن علي قال
 إذا نكحت الأول على العشرين ومائة ففي كل خمسين حققة
 وفي كل أربعين ابنة لبون موافقاً الحديث السن الذي لم
 يختلف فيه الروايات فكان المحمد بن أبيه أولى والجواب
 أن التخصيص في هذه الرواية على عود العريضة لا ينفذ
 ما تقول به إذا الواجب في الأربعين هو الواجب في ستين
 ولثلاثين والواجب في الخمسين هو الواجب في ستين وأربعين
 ولا يفرق هذا الحديث ففي الواجب عما دونه فلو وجد
 ما رويناه وإما ما زاده أبو داود من طريق أبي المبارك عن
 يوسف بن يزيد عن أبي سفيان قال هذه نسخة كتاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتبه في الصدقة وهي
 عند آل عمر بن الخطاب قال أبو سفيان أقبل بها سالم بن عبد
 الله بن عمر فوعدتها على وجهها وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز
 من عبيد الله بن عبد الله بن عمر فذكر الحديث وقال فإذا كانت

246
 إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً
 وعشرين ومائة فإذا كانت ثلاثين ومائة ففيها بنتا لبون حتى
 تبلغ تسعاً وعشرين فإذا كانت ثلاثين ومائة ففيها بنتا
 لبون وحققة حتى تبلغ تسعاً وثلاثين ومائة فإذا كانت
 أربعين ومائة ففيها حققتان وبنت لبون حتى تبلغ تسعاً
 وأربعين ومائة فإذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حققات
 حتى تبلغ تسعاً وخمسين ومائة فإذا كانت ستين ومائة
 ففيها أربع بنات لبون الحديث وهذا مرسل كما أشار إليه
 الترمذي فأجواب ان هذه الزيادة لم يقرها إلا من طريق
أبي داود ولم يعمل بها واحد من الخلفاء ثم الواجب في الأول
ولم يجزئ ذلك كور إلا بطريق العتمة وفي ثلاثين أي ويجب في
ثلاثين بقراً أو جاموساً أو مختلطاً إذا كانت سائمة للسمن
والدر تبع وهو ما طعن في السنة الثانية وسمى به لأنه
حينئذ يتبع أمه أو يبيعه وهي النكاح وأما خبرين الذكر
والأنثى فإنما يؤتى في البقر والغنم لا تعد فضلاً بخلاف الأول
وفي أربعين حسن وهو ما دخل في السنة الثالثة أو سنة
لما روى أصحاب السنن الأربعين من حديث سروق عن معاذ
ابن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وجه إلى اليمن أمره
أن يأخذ من كل ثلاثين بقراً يتبعها ومن كل أربعين مائة
قال الترمذي حديث حسن وقد روى بعضهم مرسل لم يذكر
معاذاً وهذا أصح ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في
مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال
أبو عمر في المستدرك ولا خلاف بين العلماء أن السنة في الزكاة
البقر ما في حديث معاذ وإنه المصاب المجمع عليه فيها قلت
وهذا قول علي وأبي سعيد الخدري وأما من فيه ما في كتاب عمر بن

خمر وفي كل ثلاثين بأقورة تسع اوجد عه وفي كل اربعين
 بأقورة بقرة وقد روى ابو داود في مراسيله عن عمر قال
 اعطاني سماك بن ذكوان المفضل كتابا بن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم للمقوقس فاذا فيه وفي البقرة ثلث في الابل واخرج
 ايضا عن عمر عن الزهري قال في خمس من البقر ثمانية وفي عشر
 ثمانتان وفي خمس عشرة ثلاث شياء وفي عشرين اربع شياء
 وفي خمس وعشرين بقرة الى خمس وتسعين ففيها بقرتان
 الى عشرين وماية وفي كل اربعين بقرة مسنة وزعم قوم ان
 هذا قول عمر في الخطاب وهاهنا عبد الله بن ابي نضار وفيما
 مراد على اربعين بحسب اى يعطى بحسب ما الى ستين في رواية
 الاصل عن ابي حنيفة فيجب ربع العشر المسنة في الواحدة
 الزائدة على اربعين ونصف عشرها في الثمان وهكذا
 لانه المالك سبب الوجوب ونصف المصاب بالترأى لا يجوز
 وكذا اخلوا عن الواجب بعد تحقق سيده ولان العفو فيما
 بين الثلاثين الى اربعين ثبت نصا بخلافه في القياس ولا
 نص ههنا وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا شيء في الزيادة
 حتى تبلغ خمسين ففيها مسنة وربع مسنة او ثلث تسع
 وهو القياس لان مربي المصاب البقرة على ان يكون بين كل
 عتدي وقص وفي كل عقد واجب ما وقاص البقرة تسع
 بتسع بما قبل اربعين وبعد الستين فكذا هنا وروى اسد
 ابن عمار عن ابي حنيفة قال في المحيط والبدائع وهو اقر
 الروايات وهو قولها المختار كما في جوامع الفقه وقول
 مالك والشافعي واحمد انه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين
 لما في الصحيحين عن معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الى اليمن واخبرني ان اخذ من كل ثلاثين من البقر شيئا

او تسعة

او تسعة ومن كل اربعين مسنة قالوا فاما وقاص قال ما ارف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بشي واسأله اذا قدمت
 فلما قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله فقال
 ليس فيها شيء قال المسعودي والوقاص ما بين الثلاثين
 الى اربعين وما بين اربعين الى الستين وقال البزار
 لا يعلم احدا من اسناده عن ابن عباس الا بقية عن المسعودي
 وقد روى الكفاة عن الحكم عن طاووس مرسل واجيب
 عن الحديث الاول بان سالت عن الوقاص ليس فيه تعرض
 لها وعن الحديث الثاني بان النبي صلى الله عليه وسلم
 توفي قبل ذلك ومعاذ من اليمن لما روى مالك في الموطأ عن
 حميد بن قيس عن طاووس ان معاذا اخذ من كل ثلاثين بقرة
 بتسعة ومن كل اربعين بقرة مسنة والى عبادون ذلك فابي
 ان يأخذ منه شيئا قال لم اسمع من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حتى اتاه واسأله فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم قبل
 ان يبعث معاذا لكنه منقطع اذ لم يذكر طاووس معاذا
 ومعارض لما رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده عن صهيب ان
 معاذا لما قدم من اليمن سجد للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له
 يا معاذا ما هذا قال اني لما قدمت اليمن وجدت اليهود والنصارى
 يسجدون لعظمائهم وقالوا هذ احبة لهم انما فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كذبوا على انبياءهم ولو كنت ارا احدا
 ان يسجد لعن الله لا ريب المرأة ان تشجد لزوجها اذ طاهر
 اندرجع من اليمن قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا
 اذا كان ارساله الى اليمن مرة واحدة والافلا اشكال على
 انه يحتمل انه وقع السؤال قبل اجتماع وتغير احوال
 ويؤيده ما في صحيح الطبراني من طريق ابي وهب عن جوبة بن

شرح عن يزيد بن ابي جبيب عن سلمة بن اسامة عن يحيى بن الحكم
 ان معاذ اقال بعثن رسول الله صلى الله عليه وسلم اصدق
 اهل اليمن فامرني ان اخذ من البقرين كل ثلاثين ببيعاً ومن كل
 اربعين مسنة ومن الستين ببيعين ومن السبعين مسنة
 وبيعاً ومن الثمانين مسنتين ومن العشرين والحادية ثلاث
 سنات او اربعة انتعة قال وامرني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان لا اخذ فيما بين ذلك شيئا الا ان يبلغ مسنة او حقة
 وقال ان لا وقاص لا فريضة فيها انتهى الا ان سلمة بن اسامة
 ويحيى بن الحكم غير مشهورين ولم يذكرهما ابن ابي حاتم في كتابه
 المؤتلف والمختلف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد
 الى عاله على اليمن في كل ثلاثين ببيع وفي كل اربعين مسنة وليس
 في الوقاص شي وقد يجاب بان لم يعهد به اولا وكفيه
 اعلم به ثانيا ثم في كل ثلاثين ببيع وفي كل اربعين مسنة
 لما روينا في سنين ببيعان وفي سبعين ببيع ومسنة وفي
 ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة انتعة وفي مائة ببيعان
 ومسنة وفي مائة وعشرة ببيع ومسنتان وفي مائة
 وعشرين ثلاث سنات واربعة انتعة لما روينا في بعض
 الطبراني في تغيير الفرض هكذا في كل عشرة ان ما دونها
 وقص وفي اربعين اي يجب في اربعين مائنا او مائة ا
 كانت سائمة للدر والنسل شاة لان الذي في كتبه عليه
 السلا ولقط الغنم وهو شامل لهما وفي مائة واحدة
 وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه
 وفي اربع مائة اربع ثم في كل مائة شاة ثبت ذلك بكتبه
 صلى الله عليه وسلم وكتب اي بكر وعمر رضي الله عنهما ففي
 كتاب الصديق لانس وفي صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت

اربعين الى عشرين ومائة شاة فاذا ارادت على عشرين ومائة
 الى مائتين شاتان فما ارادت على مائتين الى ثلاث مائة ففيها
 ثلاث شياه فاذا ارادت على ثلاث مائة ففي كل مائة شاة
 فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من اربعين شاة واحدة
 فليس به فيها صدقة الا ان يشار بها انتهى ويوجد الثاني في
 كتابنا وهو ما عره سنة ودخل في الثانية واما الخزع
 الصان الذي مضى عليه اكثر السنة فلا يجزي عن ابي حنيفة
 على ظاهر الرواية قال في الهداية لقوله على موقفا ومرفوعا
 لا يوجد في الزكاة الا الثاني فصاعد الا انه غير معروف
 عند المحققين وارجح احباه في الزكاة كما في الهداية اتفاقا
 لقوله عليه السلام لا تدخوا في مسنة الا ان يعسر عليكم
 فتدخوا جذعة من الضان رواه مسلم ولما في سنن ابي داود
 وابن ماجه في المنهاج عن عاصم بن كليب عن ابيد قال كنا مع رجل
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له يا شمع من
 بني سلم ففرت الغنم فامرنا ببيادى ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول ان الخزع يوفى بما يوفى منه الثاني واما
 قول صاحب الهداية لقوله عليه السلام انما حقنا الخزع
 والثني والثني فغير معروف وجواز الخزع في الزكاة رواه
 ابوها عن ابي حنيفة لما في سنن ابي داود والبيهقي ومسنده
 احمد عن مسعود قال حابي رجلان مرتدان فبقا الا ان رسول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا اليك لئلا تباعد
 عنك قلت وما هي قالا شاة قال فعدت الى شاة مملوكة
 نحاسا وشما فقال هذه شافع وقد بها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان نأخذ شافعا والشافع الذي
 في بطنها ولدها قلت افاي شي نأخذ ان قالا عناق جذعة

او ثبوتها فخرجت اليها عن قافتها واما في الموطان حديث
 سمعان بن عبد الله ان عمر بن الخطاب بعثه مصدقا وكان
 بعثه على الناس السخيل فقالوا لقد علينا السخيل ولا تأخذ
 فلما قد علم عمر ذلك لم يقل عمر بعد عليهم السخيلة يجلبها
 الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ الا كونه ولا الرعي ولا الما حن
 ولا فحل الغنم ولا تأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل الغدا والخم
 وجاربه قال النوري سند صحيح والغدا بعين مكسورة وذلك
 بعجة ممدودة وهو الردي وفي الصحاح العذى السخلة والجمع
 غدا مثل فضيل وفصال وفي كل فرس اي ويجب في كل فرس
 من الاماش الصرفة او المخلطة من الذكور والاماش للناسل
 لا للمحل والركوب والتجارة دينار وربع عشر مائة حال كونهما
 نصانا وهذا عند ابي حنيفة وتبعه زفر وقيل الحيارف
 الا فراس المشاوتة فمئة كالا فراس العرب واما في المتقاة وثمة
 فمئة فالركاة باعتبار الثمن والبيع عدم اعتبار المصاب
 فيها عنده وقيل انه ثلاثة وقيل خمسة وقيل اثنان ذكر وانثى
 ولا يؤخذ من عيها الا برعي صاحبها بخلاف سائر المواشي منسكا
 بما في سنن الدارقطني ثم البهتي عن الليث بن حماد الا حط في
 ثلثا ابو يوسف عن غورك بن الحضر حراي عبد الله عن جعفر بن
 محمد عن ابيه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 الخيل السامية في كل فرس دينار وليس في الرابطة شيء قال
 الدارقطني تغرد به غورك وهو ضعيف جدا ومن دونه منفعنا
 وقال البهتي ولو كان هذا الحديث قويا عند ابي يوسف لم
 يحال عنه ولم يقل ابي شهاب لا علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سن صدقة الخيل قلت مخالفة ابي يوسف لم تدل على عدم
 الصحة الحديث لا خيال وجود معارضة الاقوى كما لا يخفى ونعي علم

الزهرى لا يكون حجة على من حفظ واثبت مع الله معارفه ببارك
 هو عن حماد عن ابي ربهيم انه قال في الخيل السامية التي هـ
 لطلب نسلمان شيت في كل فرس دينار وعشرة دراهم
 وان شيت في العتية فيكون في كل ما في درهم خمسة دراهم
 في كل فرس ذكر وانثى وبارواه عبد الرزاق عن ابي حنيفة
 اخبرني ابي حسين ان ابي شهاب اخبره ان عثمان كان
 بصيد في الخيل وان السايي بن يزيد اخبره انه كان ياتي
 عمر بن الخطاب بمصدقة الخيل قال ابو سبيحاني جعل الطحاوي
 ابو حنيفة في المصدقة اي اخذ الصدقة من العمال وليس كذلك
 انما هو الى صاحب المال وفي الاماثل الخلع والذكور نصف
 رواه اثنان عن ابي حنيفة والراجح في الاماثل الوجوب لا مكان
 التنازل للمحل المستعار وفي الذكور عدمه لان ثمنها غير مكول
 عنده وعند ابي يوسف ومحمد لا شيء في الخيل مستغدة كانت
 او مختلطة كالحمر والبغال المستفقة على عدم الوجوب فيها واحدا
 الطحاوي وفي البيهقي وعليه الفتوى وكذا قاله قاضي خان
 وصاحب الامساك ركن راجح ستمائة مائة وصاحب الخفة قول
 ابي حنيفة ان قولهم عليه عامة العلماء وهو قول مالك
 والشافعي لما في الكتب الستة عن ابي هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه
 صدقة زاد مسلم الا صدقة العطر واجيب عند ان
 المراد به فرس الغاري وفي سنن ابي داود والترمذي عن
 علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عيوت لكم عن
 صدقة الخيل والروفق فيها تواضع قول الرقة قال
 الترمذي سألت محمد بن هذا الحديث فقال هو عندي صحيح
 وارجح البيهقي عن بريدة حدثني ابو معاذ عن الزهري عن سعيد

قال

ابن الحبيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عفوت لكم عن صدقة الجبهة والكسعة والتخمة والجبهة
 الخيل والتخمة بالنعق والضم الرقيق والكسعة الحمير واخرج
 ابو داود عن كثير بن زياد عن الحسن بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة مافي الصحيحين
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل
 ثلاثة لرجل احر ورجل ستر ورجل ورجل ورجل فاما الذي تدر
 احر ورجل رطبها في سبيل الله ففي ذلك الرجل اجر ورجل
 رطبها تغنيا وتغفرا ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها
 ففي له ستر ورجل رطبها فخرا ونوا أي معاداة ففي على ذلك
 وراي فسيل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمير فقال
 ما نزل على فيها الا هذه الآية القادة اي المردة الجا معه
 فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره
 انتهى وحق الله في رقابها الزكاة واما قول صاحب الهداية
 ولا ينفي في البغال والحمير لقوله عليه السلام ونزل على فيها
 شئ فوهو لان هذا اللفظ ورد في الحمير خاصة وورد في
 عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عمرو بن دينار ان
 جبير بن بعلي اخبره انه سمع بعلي بن ابيته يقول اتباع عبد
 الرحمن اهو بعلي بن ابيته من رجل من اهل اليمن فرسا التي
 مائة فلوس اي بعير فقد مالبايع على عرفقات غصبي
 بعلي واخوه فرسا التي فكتب الى بعلي ان الحق بي فاته فاخبره
 الخبر فقال علم ان الخيل يبلغ عندكم هذا ما علمنا ان فرسا
 تبلغ هذا فما خذ من كل اربعين من الغنم شاة ولا ناخذ من الخيل
 شيا خذ من كل فرس دينار قال ابن عبد البر وروي الدارقطني
 حديثا صحيحا عن جويرية عن مالك عن الزهري ان السائب

ابن يزيد اخبره قال رايت ابي يعقوب الخيل ثم يدفع صدقتها اي ربع
 عشر قيمتها ولا يجب زكاة الماشية الا في السائمة اي المكثفة
 بالرعى المباح والرعى بكسر الراء الكلا وفحتها المصدر في الكر
 الحول لان اسم السوم لا يزدل بالعلف السبيل بعد ما كان
 الاحترار عند ولا بد ان يكون السوم للدمر والنشل حتى لو كان
 للحمل والركوب لم يكن فيها زكاة ولو كان للبيع والتجارة كانت
 فيها زكاة التجارة وهي ربع عشر قيمتها ولا في الصغار الا شعا
 للكبار في النعق والنعق في قادية الزكاة والمراد بالصغار
 الفصلا ن جمع الفصيل وهو ولد الناقة قبل ان يصير ابن
 مخاض والحملان جمع حمل بالتحريك وهو ولد الشاة في السنة
 الاولى والعجا حيل جمع عجل وهو من اولاد البقر حين تضعه
 امه الى شهر فالا ثني محلبة لان المقادير لا يدرى فيها القياس فاذا
 امتنع ايجاب ما ورد به النص امتنع اصلا والنص ورد بالمشاة
 والبقر والناقة لا مطلقا بل ذات السن المعين من السنة هو
 والبتبع وسبب المخاض مثلا ولم يوجد فتعذر الايجاب وهذا قول
 ابي حنيفة اخراجه احمد بن محمد وقال ابو يوسف يجب فيها واحد
 منها وهو رواية عن ابي حنيفة ثانيا نظرا للفقرا ورب المال
 وصورة المسئلة اذ كان له خمس وعشرون من البوق او ثلاثون
 من البقر او اربعون من الغنم فلما مضى عليها عشر اشهر مثلا
 ولدت او لدا وهلك الامهات لم تكل الحول على الامداد فحل
 يجب في الاولاد شئ على الخلاف المذكور عن ابي حنيفة او لا انه
 يجب فيها ما يجب في المسناة وهو قول زفر وحدهم بالان
 لان قوله عليه في خمس وعشرين بنت مخاض بشمل الصغار
 والكبار ولتناول اسم الاول والبقر والغنم الصغير والكبير
 كتما ولها الذكر والانثى ولا فيما يحل اي ما اعد للعمل كاتارة

الامر من وجملته تعالى وقال مالك يجب فيه الزكاة لا اطلاق قوله
 عليه السلام ليس فيما دون خمسة اود من ابل صدقة ولنا
 ما روى ابو داود والدارقطني من حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 وسلم انه قال لها ثوبان اربع العشور من كل اربعين درهما درهم
 الى ان قال وليس في الغوامل شي وفي رواية صدقة قال
 ابو الحسن القطان سنده صحيح وعن جابر بن عبد الله عليه السلام
 قال ليس في المشرة صدقة والواجب الوسط من السن الذي
 وجب فلو وجب بنت لبون لا يأخذ العامل خيار بنت اللبون
 وازد بها بل يأخذ الوسط لقوله عليه السلام لمعاذ حتى نعته
 الى الثمن اياك وكريم اموالهم رهاه جماعة ولان في اخذ
 الوسط نظر الفقهاء في المال فان لم يوجد الوسط من السن
 الواجب يأخذ العامل الادنى وصفا او سنا مع الفضل
 ويجوز على ذلك لانه اعطى بالقيمة لا ببيع او باخذ العامل الاعلى
 وصفا او سنا ويرد الفضل ولا يجزى ذلك لانه شرا وفي
 الكافي ان الخيار الى المالك في الصورةتين لان الشارع اعتبر
 التيسير على ارباب الموال وذو الغنا هو الخيار الى المالك
 ونصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم
 لما في الصحيحين من حديث ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ليس فيما دون خمس اواق صدقة والواق ثمانية اصباع
 درهما والحديث على المختار في اشتراط الكول ولما قد ساه
 في كتاب عمر بن حزم وفي كل اربعين دينار دينار واحد
 اي ما حقه عن ابي عمر وعائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ
 من كل عشرين دينار نصف دينار ومن اربعين دينار وليس
 عليكم شي حتى يتم مائتا درهم فاذا كانت مائتي درهم فغنها
 خمسة دراهم فما زاد فعلى حساب ذلك كل عشرة ايت

الدرهم سبعة مثاقيل ويسمى وزن سبعة فيكون كل درهم
 نصف مثقال وخمس فيكون الدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط
 خمس شعيرات فتدل واحده ان الدرهم مثل عهد عمر كانت
 مختلفة فمنها ما كان عشرين قيراطا وبعضها عشرة قيراطا
 وبعضها اثني عشر قيراطا فامر بقرب ثلاثة دراهم متساوية
 فكان كل درهم اربعة عشر قيراطا وهو وزن سبعة وجمع
 الناس على ذلك وقيل لما اراد عمر ان يستوفى الخراج بالاكبر
 فالمشوا من التخفيف فجمع حساب زمانه ليتوسطوا به
 وليتوسطوا بين الدرهم والدينار فاستحق جواز وزن السبعة
 واستقر الامر عليه وقال ابو عبيد كانت الدرهم قبل الاسلام
 كبارا وصغارا فلما جاء الاسلام والاداء اعزب الدرهم وكانوا
 يزكونها من النوعين فنظروا الى الدرهم الكبير فاذا هو
 ثمانية دواينق والى الدرهم الصغير فاذا هو اربعة دواينق
 فوضعوها زيادة الكبر على نقصان الصغير فحطوها درهمين
 سوا كل واحد ستة دواينق ثم اعتبروها بالمثاقيل ولم
 يزل المثل في اباد الدرهم محدودا لا يزيد ولا ينقص فوجدوا
 عشرة من هذه الدرهم اثني واحد فاستند دواينق
 وزن سبعة مثاقيل سوا فاجتمع فيه ان العشرة منها وزن
 سبعة مثاقيل والله عدل بين الكبار والصغار والله يوافق
 لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة فخصت
 سنة الدرهم على هذا فاجتمعت عليه الامية التي وافق
 صحاح الكوفيين ان الدنانير سدس درهم والقيراط نصف
 دنانير وقال ابن الاثير القيراط جزء من اجزاء الدينار وهو
 نصف عشرة في اكثر البلاد واتصل السناد بحبلونه جزا من اربعة
 وعشرين واليا فيه بدل من الرا فان احلده قيراطا على كذا ان

اصل دينار دينار والجمع فيها قناريط ودنانير وفي شرح الوقاية
 المتقال عشرون قنارطا والدرهم أربعة عشر قنارطا والقنارط
 ست شعيرات وفي الغاية درهم درهم أربعة وستون حبة
 أكبر من درهم الزكاة فالمصايب منه مائة وثمانون درهما
 وحبثان وفي القنينة المعتبر في الزكاة وزن عشرة دنانير
 بوزن مكة ينقص عما عندنا ثلثين دينار فلو بلغت الدنانير
 بوزن بلدنا ثمانية وعشرين وثلث دينار يجب فيها الزكاة
 وفي ديات الخلاصة أن كل عشرة من مثاقيل ثلثة تسعة من
 مثاقيل غيرها وفي فتاوى المنصورة يعتبر كل من عادة
 أهل البلد فيعتبر درهم ودنانير كل بلدة بوزنها وإن كان وزنها
 في البلد دنانير وناق قال بعض المحققين وهذا يقتضي أن
 المصايب يقع من الصغار وهو الحق لأنهم لم يختلفوا في تفاوت
 الدرهم صغيرا وكبيرا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فبالضرورة
 يكون الموقية مختلفة أيضا بالصغر والكبر وقد أوجب النبي صلى الله عليه وسلم
 التسليم في خمس أواق الزكاة مطلقا من غير تقييد بنصف
 فإذا صدق على الصغيرة خمس أواق يجب الزكاة فيها بالفضل
 وبويده نقل أبو عبيد أنهم كانوا يزكون من النوعين ومن هذا
 والله أعلم ذهب بعضهم إلى أن المعتبر في حق كل أهل بلد درهمهم
 ذكره قاضي خان قال إلا أني أقول ينبغي أن يعيد بما إذا كانت
 درهمهم لا تنقص عن أقل ما كان وزنها في زمانه صلى الله عليه وسلم
 وهي ما يكون العشرة وزن خمسة مثاقيل ما قدر المصايب بما بين
 منها ثم قال فإن لم يكن لهم درهم كبيرة كوزن سبعة مثاقيل
 على هذا أن تركي وإن كانت أقل ما بين إذا بلغ ذلك ما قل
 قدر المصايب وهو وزن خمس مثاقيل أو ثلث أسواقا كان المعمول
 سكة أو صلبا أو نية وقال مالك الحلي المباح إذا استعمل

من

والرجال لا زكاة فيه وهو أظهر القولين عن الشافعي والرواية التي
 اختارها أصحاب أحمد عنه ورواه مالك في الموطأ عن عائشة
 وابن عمر ورواه الدارقطني عن أسما واسن وماروي جابر أنه
 صلى الله عليه وسلم قال ليس في الحلي زكاة ولقول ابن عمر زكاة
 في الحلي ورواه عبد الرزاق وقوله ليس في الحلي زكاة رواه
 الدارقطني قلنا قال البيهقي في المعرفة وماروي عن عافية
 أبي أيوب عن أبي الليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن
 الحلي زكاة فباطل لا أصل له إنما يروى عن جابر بن عبد الله وعافية
 أبي أيوب مجهول في الاحتجاج به مروعا كان داخلا فيما يعيب
 به المخالفين من الاحتجاج برواية الكذا بن ولنا عمو قوله
 تعالى والذي يكفرون الذهب والفضة ولا يفتنونها في
 سبيل الله وعموم قوله عليه السلام في الرقة ربع العشر هو
 رواه البخاري وهو يكسر الواو وتخفيف التاني والورق العنفة
 المصرونية حذف الواو منه وعموم عنها التكاليف في الوعد
 ومارواه أبو داود والسنن عن حديث عمر بن شعيب عن أبيه
 عن جده أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم ومعها بنت
 لها وفي يدها مسكاً غليظاً من ذهب فقال لها
 أعطيني زكاة هذا قالت لا قال ليس لك الله تعالى بها يوم
 القيامة سوار من نار قال فحلعتها فالحقها إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وقالت لها الله ولرسوله قال ابن القبطان أسنده
 صحيح وقال ابن المنة روى محققه أسنده لا يقال فيه شيء
 يشبه رجلاً رواه الترمذي عن ابن أبي عمير عن عمر بن
 شعيب عن أبيه عن جده قال أنت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم وفي أيديها سوار من ذهب فقال لها التوديان
 زكاة هذا قلنا قال أختبان أن يسوياً الله يسوياً

من نازقنا قال فادنا زكاته قال الترمذي ورواه المثنى في صباح
عن عمرو بن شعيب نحو هذا وابن طهيرة والمثنى يصنعان في
الحديث ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء
قال المنذري لعل الترمذي قصد الطريقين اللذين ذكرهما
والفطر بن ابي داود لا يقال فيها وقال ابي القطان بعد
نصفه الحديث ابي داود انما ضعف الترمذي هذا الحديث
لان عنده فيه ضعيفين ابي طهيرة والمثنى ابي الصباح وفي
ابي داود ايضا عن عتاب بن بشير عن ثابت بن محمد بن عطاء
عن ام سلمة قالت كنت البس اوقعا حاشا ذهب فقلبت رسول
الله اكثر وهو فقال ما يبلغ ان تؤدى زكاته فركى فليس بكثر
واخرج الحاكم عن محمد بن ماهر عن ثابت وقال صحيح على شرط
النجاشي ونقطه اذا دنت زكاته فليس بكثر والا وصلاح جمع
وضع وهو الحلي ومن الآثار ما في مصنف ابي ابي شيبة كنت عن
ابي الخطاب رضى الله عنه الى ابي موسى ان من قبلك من يسار
المسلمين ان يركن حليهم ولا يجعل الزيادة والحدثة بينهم
تقارضا وفيه ايضا حديثنا وكعب عن جرير بن حازم عن عمرو بن
شعيب عن عبد الله بن عمر انه كان يامر النساء ان يركن حليهن
وفيه ايضا عن عطاء وابراهيم وسعيد بن جبلة وطاؤوس
وعبد الله بن شداد انهم قالوا في الحلي الزكاة زاد ابي شداد
حتى في الحاتم واجاز عن عطاء وابراهيم النخعي ايضا انهم قالوا
السنة ان في الحلي الذهب والعقمة زكاة وما في مصنف عبد
الرزاق عن ابي مسعود قال في الحلي الزكاة وروى ابو داود
والحاكم وقال على شرط الشيخين عن عابطة قالت دخل على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتحات من ورق فقال
ما هذا قالت صنعتين انزيت لك بهن قال افتو دين زكاته

قلت

بهن

قلت لا قال حسبك من النار الفتحات بها وسنة فوقية هو
وبعده متروحة خواتم كبارا المعنى افتو دين زكاته مع انما
الى غيرهن مما يجب فيه الزكاة فيجب ربع العشر وهو
ذمت شقال في بصاب الذهب وخمسة دراهم في بصاب
الورق وفي كل خمس بضم الخاء المعجمة زاد على النصاب
اي بصاب النفذين وهو اربعة دنانير في الذهب والربعون
درهما في الورق بحسب ما عند ابي حنيفة وما دونه عمودا
يجب في كل ما زاد على النصاب بحسب ما عند ابي حنيفة وفي
اشراط الحول وما روى النجاشي عن حديث انس وفي الرقة
ربع العشر وما في سنن ابي داود عن زهير عن عامر بن صرة
والكاظم عن علي قال زهير بحسب عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال هاتوا ربع العشر في كل اربعين درهما درهم وليس عليكم
شي حتى يتم ما بقي درهم ففعلها فاذا كانت ما بقي درهم ففعلها
خمس دراهم فما زاد على حساب ذلك الحديث ورواه الدارقطني
عن مالك بن النضر في حقه ابي القطان وما في مصنف
عبد الرزاق وابن ابي شيبة عن عمر بن ابيوب عن نافع عن ابن
عمر قال في كل ما بقي درهم خمسة دراهم بحسب ما في ذلك
واخرج ابي ابي شيبة ايضا عن عمر بن عبد العزيز وابن سيرين
وابراهيم النخعي وما في حنيفة ما روى النسائي وابن حبان والحاكم
وغيرهم في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى عمر بن حنيفة
كل خمس اواق من الورق خمس دراهم وما زاد ففي كل اربعين درهما
درهم وليس فيما دون خمس اواق شيء في احكام عبد الحق روى
ابو ليس عن عبد الله ومحمد بن ابي بكر بن عمر بن حنيفة
امر على اليمين وفيه الرقة ليس فيها صدقة حتى يبلغ ما بقي
درهم ففعلها خمسة دراهم وفي كل اربعين درهما درهم وليس

فيما دون المربعين صدقة ولم يجره عبد الحق لكتاب وكثيرا ما يفعل
 ذلك في احكامه وما في سنن الدارقطني من طريق ابن اسحاق
 عن المذاهب بن الجراح عن جيب بن يحيى عن عباد بن موسى
 عن معاذ بن رسول الله صلى الله عليه وسلم امره حين وجهه
 الى اليمن ان لا يأخذ من الكسور شيئا اذا كانت الورق مائة درهم
 فخذ منها خمسة دراهم ولا يأخذ ما زاد شيئا حتى يبلغ اربعين درهما
 فاذا بلغت اربعين فخذ منها درهما لكنه ضعيف باليمن والله
 اعلم بالكمال وروى ابو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الاموال
 عن انس قال ولا تأخذ من اخطاب الصدقات فامره ان يأخذ
 من كل عشرة دينار نصف دينار وما زاد فبلغ اربعة دنانير
 فغلب درهم وان اخذ من مائة درهم خمسة دراهم فما زاد
 فبلغ اربعين درهما فغلب درهم **يعتبر الغالب** فان غلب
 الذهب على العنق وجب زكاة الذهب وان غلب الفضة
 على العنق وجب زكاتها **وان غلب العنق على الذهب والفضة**
 بقوم وخرج من قيمته ان يؤى به التجارة وان لم يؤف فان كان
 الجيد يتخلص ويبلغ لصا با وحده او بالضم الى غيره زكاة ان
 عن التقدي لا يكثر فيها بنية التجارة وان لم يتخلص منه شي
 فلا شيء عليه لا بها هلك فيه اذ لم يتفزع بها حار ولا ما لا
 فبيعته العبرة للعنق وهو عروص من يعتبر فيه بنية التجارة
 ولو ساوى الذهب او الفضة العنق قبل بيع الزكاة احتيا
 وقيل لا يجب وهو لا يظهر بعد من الغلبة المتروطة للوجوب
 وقيل يجب درهما ونصف نظرا الى وجهي الوجوب وعدمه
 وهو الظاهر لا في غير ما ارى لا يجب الزكاة في غير ما من السوام
 والذهب والفضة وهو العروص الا بنية التجارة عند
 تملكها بغير الارث الا اذا بلغ قيمته لصا با من احدها اي

من الذهب او الفضة انت الصير في قيمتها وتلكها نظرا الى
 معنى غير وهو العروص وفي بعض النسخ قيمته وتلكه بتدكير
 الصير نظرا الى لفظ غير النفع **المعير** اي حال كون احدهما النفع له
 لان في ذلك احتياطا له وقال ابو يوسف ان كان ثمنها من
 النقود بقيت بما اشترت به وان كان من غيرها بقيت بالنقد
 الغالب وقال محمد بن يعقوب بالنقد الغالب كالمعصوب والمستهلك
 قديم البنية عند التملك لان البنية لا تعتبر الا اذا اقترنت
 بالعمل كبنية السفر لا تعتبر الا اذا اقترنت بالسفر فلو اشترى
 حارثية ونوى بها التجارة كانت للتجارة لا لقران البنية بالعمل
 وان نوى بها الخدمة كانت للخدمة فان نوى بها بعد ذلك
 التجارة لم تكن للتجارة حتى يبيعها او يوجرها فحينئذ يقع
 الحول على ثمنها وقيد التملك بغير الارث لان التملك بالارث
 جري لا اخلايا ري فلا يمكن اشتراط بنية التجارة عنده فلو
 تملك بالارث لا تجب الزكاة نوى التملك او لم ينو وقال محمد
 اذا قارنت بنية التجارة الهبة او الوصية او المكاح او الخلع
 او الصلح عن النقود اي القصاص لا تصير تلك العنق للتجارة
 لان البنية لم تقارن بملكها ونقل ابو سبيح الى عن القاضي الشهيد
 ان هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وان قول محمد انما
 تكون للتجارة لو علم ان العروص بالضم جمع عروص لغنم
 حطام الدنيا على ما في المقرب والصحيح والعرض يسكنون
 الرامع والماع وكل شيء هو عرض سوى الدرهم والدنانير كذا
 في الصحاح وقال ابو عبيد العروص الامتعة التي لا يدخرها
 كبد ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا فغلب هذا جعلها
 هنا جمع عرض بالسكون اولى بالله في بيان حكم الاموال
 التي هي غير التقدي والحيوانات كذا في النهاية والمصل

في ذلك ما في سنن أبي داود عن جعفر بن سعد حدثني جبيب
ابن سليمان عن أبيه عن سرق بن جندب ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يأمرنا ان نخرج الصدقة من الذي نعد للبيع
وسكن عليه فهو حسن وقرره غيره ايضا واما قول صاحب
الهداية الزكاة واجتد في عروض التجارة كما سئله ما كانت اذا
بلغت قيمتها لصاحبها من الورق او الذهب لقوله عليه السلام
فيها بقوتها فيؤدي من كل ما ياتي درهم خمسة دراهم فعبر
معرفة هذا الملقط وفي المستدرک عن ابي زر قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في اهل صدقتها وفي الغنم
صدقتهما وفي البقر صدقتهما وفي الابل صدقتهما وفي النحل
درهم ودرنا نيرا ونيرا او فصد لا بعد لها العزم ولا ينعها في
سبيل الله فهو كثر تكوي به يوم القيامة ورواه احمد والدارقطني
قال النبوي هي البنا والزراي وهي الثياب التي هي المتعبد
البراز وقد محض بعضهم بالبراز والبا وهو غلط وجوز
الغنم في الزكاة والقطر والكفارة والعشر وكذا الخراج
والندى وقال مالك واحد والشافعي لا يجوز لها فريضة
تعلق بمحل فلا تؤدي بعيره كالحدايا والضحايا ولقوله
عليه السلام في اربعين شاة شاة وانما بيان لا حال
الكتاب فتعلق حق الفقير بعين الشاة وفي حوازي دفع القيمة
بالتعليق ابطال حقه من العين المخصوص عليها فلا يجوز
ولما تاردي البخاري معلقا وتعلقه معج عن طاووس
ان معاذ اقال اهل اليمن ايؤتي تعرض ثياب حمض
او ليس في الصدقة اي الزكاة فكان الشجر والذرة
لهون عليكم وخير لا يحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
والحنين ثياب خراوصوف معلنة كانوا يلبسونها

والشهور بخميس قال ابو عبيدة هو ما طوله خمس اذرع واللبس
المسوس وما رواه ابن ابي شيبة عن الضاحي البعري
صلى الله عليه وسلم ناقة حسنة في اهل الصدقة فقال
ما هذه قال صاحب الصدقة اني ارجعها بعري من
حواشي اهل قال نعم اذن وما رواه البخاري من حديث
ثمالة ان انسما حدثه ان ابا بكر كتب له الفريضة التي امر الله
ورسوله من بلغت عنده من اهل صدقة الخدعة وليس
عنده خدعة وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة الحديث
وان اذ البعير عن حسن من اهل بدلا عن الشاة جائز باتفاق
مع انه غير مخصوص وذلك بطريق القيد وانما نحن القيد
في الضحايا والهدايا لان الفريضة فيها اقامة الدفهي غير
معقولة المعنى وفي المتن ربع فريد تسد حاجة الفقير وهو
معقول والهلاك بعد الحول يسقط من الزكاة بحضرة اي
بحضرة الهالك فان هلك جميع النصاب سقط زكاته وان هلك
بعضه سقط بحضته وقالت مالك والشافعي واحد في رواية
لا يسقط ومبنى الخلاف على ان الوجوب في الذمة وهو قولهما وفي
المالك وهو قولنا لينا قوله تعالى وفي اموالهم حق وقوله اعلم
السلام في اربعين شاة شاة وفيما سبقت السما العشر فانما
المستهلكت فلا يسقط اتفاقا لوجوب التقدي ولو هلك
النصاب بعد طلب الساعي لا يسقط عند العراقيين وهو اختيار
الكرخي لا بد نوع من التقدي ويسقط عند شافع ما رواه
قيل وهو الصحيح كما لو هلك النصاب بعد طلب واحد من
الفقراء والزكاة في النصاب لا العفو وهو ما بين الضامين
وهذا عند اي حبيبة وابي يوسف وقال محمد وزفر في مجموع
النصاب والعفو لقوله عليه السلام في كتاب الصدقة في اهل

فإذا بلغت خمسة وعشرين إلى خمس وثلاثين فيها بنت مخاض وفي
 الغنم إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة فعنها شاة ولحمها
 قوله صلى الله عليه وسلم في الإبل في خمس شاة وفي عشرين شاتان
 وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي الغنم
 فإذا زادت على ثلاث مائة ففي كل مائة شاة وهذا ظاهر في ذلك
 الركاة في المصاب فقط فإذا ملك خمسة وثلاثين من الإبل
 فالواجب وهو بنت مخاض أو ناقة في خمس وعشرين إلى المجموع
 حتى لو هلك عشرة بعد الكول قالوا يجب على حاله وعند محمد وزر
 يسقط بقدره **فوجب بنت مخاض** **ان هلك بعد الكول**
 خمسة عشر من أربعين من الإبل عند أبي حنيفة فان عنده يترك
 الهلاك بعد العفو إلى المصاب إلا خير ثم إلى الذي يليه إلى أن
 ينتهي فيصرف أربعة إلى العفو ثم أحد عشر إلى المصاب الذي يلي
 العفو وهو ما بين خمسة وعشرين إلى ستة وثلاثين فيجب
 بنت مخاض وأما عند أبي يوسف فيبعد صرف الهلاك إلى العفو فيصرف
 إلى المصاب شاة فإذا صرف أربعة إلى العفو يصرّف أحد عشر إلى
 مجموع ستة وثلاثين وكان فيها بنت لبون وهلك عشرة
 وبقي خمسة وعشرون فالواجب خمسة وعشرون جراب بنت
 لبون أعني ثلث بنت لبون وربع شيعها وأما عند محمد فيجب
 نصف وعن بنت لبون لا تدعى في هذا إلى مجموع العفو
 والمصاب وقد كان الواجب في الأربعين بنت لبون وبقي بعد
 الهلاك خمسة وعشرون وهي نصف عن الأربعين **ويضم**
المستفاد وسط الكول إلى مصاب خمسة وثلاثين **كان ذلك**
المستفاد بسبب من ذلك المصاب بأن اشترى في ثلث الكول
شاة فاستفاد فيه **أولم يكن** **بأن كان بعد مصاب فذهب له**
شي أو ورث في ثلث الكول شيان من جنسه أو حصله من كسبه

وقال

وقال مالك والشافعي إن كان المستفاد بسبب من المصاب
 ضم وإن لم يكن بسبب منه لا يضم لأن المستفاد أصل في حق
 الملك فيكون أصلا في حق الواجب فيه **لنا أن المحاسنة**
هي لعلته في ضم المستفاد بسبب المصاب كما لو ولد والإرباح
الحاصلة منه في ثلث الكول وهي موجودة في المستفاد الذي
ليس بسبب المصاب وسقط مالك والشافعي للمستفاد فيه
مضى حول تارة لقوله عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول
عليه الكول وقوله عليه السلام من استفاد ما لا فلا زكاة فيه
حتى يحول عليه الكول رواها الترمذي قال لا وذلك بخلاف
الولد والإرباح لأنها متولدة من الأصل بنفسه فيستحب
حكمه عليها وما نحن فيه ليس كذلك والشافعي في الخلاف فيه
أن ثلث السائمة قائمة مقام عبي هي محل الزكاة حتى لو هلك
سقطت زكاتها وقد زكاهما في هذا الكول فلو ضم الثلث لزم
الشافعي وهو منفي لقوله عليه السلام لا شاة في الصدقة ولنا
في المستفاد من الخمس قوله صلى الله عليه وسلم إن في السنة
شهر يؤدي فيه زكاة أموالكم فما حدث بعد ذلك فلا زكاة
فيه حتى يحل رأس الشهر رواه الترمذي فهذا يقتضي أنه
يجب الزكاة في الحادث وعند أبي راس السنة وما رواه
ليس بثابت ولين ثبت فليس فيه ما ينافي هذا لهما لا
نقول لا يجب الزكاة في مال حتى يحول عليه الكول أما أهالك
أو تبعك في الولد والإرباح ويضم الذهب والفضة والعكس
لا اتحادها في الثمنية وبه قال مالك خلافا للشافعي لا لهما
جنسان مختلفان حقيقة وحكما أما حقيقة وظاهر وأما
حكما فليجوز بيع أحدهما بالآخر متقاه فلا يضم
كالسوام المختلف الخمس ولنا ما روي عن بكير بن عبد الله بن

الاشبح مضت السنة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الضم الذهب الى الفضة والعقبة الى الذهب في اخراج الزكاة
 ذكره في الاسرار والمبسوط والعروض اليها اي احدها وذلك
 بالانفاق بالقيمة في المسائل كتمام النصاب اي لا حل انما
 وقال ابو يوسف ومحمد يضم الذهب الى الفضة بانه خراج
 المعبر في التقدير القدر لا القيمة ولا في حصة ان الضم للمعبر
 وهي تحقق باعتبار القيمة وثمره الخلاف يظهر في مائة درهم
 وخمسة مائة في مائة درهم فعند اي حصة يركى وعند
 لا يركى ونقصانها في نقصان مقدار النصاب في الحول ههنا
 ساقط غير مانع من الزكاة لان في اعتبار كمال النصاب في جميع
 الحول حرجا فاعبر وجود النصاب في اول الحول للاعتقاد
 وفي اخره للوجوب كالنشر بشرط فيها الملك حاله انفاقا
 وحالة نزول الجزاء في بين ذلك لا بشرط في نقصان النقصان
 يكونه في المقدار لان نقصان النقصان كذهاب السور عن الماشية
 في اكثر الحول مانع من الزكاة بانفاق وشرط مالك والشافعي
 كمال النصاب في كل الحول في السائمة والتقدم في اخره فقط
 في العروض وهو قول زفر في السواهم والتقدم في جاز تقدمها
 اي الزكاة حول او اكثر وبه قال الشافعي الذي نصاب خلاف الزفر
 فان قدمها حول وكان النصاب كالا عند ما رآه حول وقعت عند
 وان لم يكن كاملا عند تمامه فان كانت في يد الساعي ردها وان كانت
 هالكه لم يضمنها وقال مالك لا يجوز اخراج الزكاة قبل وجوبها
 لما في موطنه عن ابي عمر الزكاة في مال حتى يحول عليه الحول فالأد قبل
 الحول اد قبل الوجوب فصار كاد اللفظ قبل الزوال ولما يروى
 احمد وابوداود والترمي في حديث بحية عن علي ان العباس سأل
 النبي صلى الله عليه وسلم في تعجيل زكاته قبل ان يحول الحول سارعة

الى الحبر فاذن له في ذلك ولنا ايضا ان العباس سأل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل ان يحول فحصله في ذلك
 رواه ابن ماجه وفي رواية للترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لعمر انا قد اخذنا زكاة العباس عام اول العام فان قيل
 قال البيهقي اختلف في هذا الحديث والاصح انه مرسل اجيب
 بان المرسل حجة عندنا وعند الجمهور ولا يجب الزكاة عندنا في نصاب
 سائمة صحت الخلطة فيدها اتخاذ المسرح والشرع والمراح والمري
 والردعي والفحل والجلب واوجها مالك والشافعي لقوله
 عليه السلام لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ولقوله
 عليه السلام ما كان من خليطين فالهما متراجعا بينهما بالسوية
 وفي عدم الوجوه تفرق المجتمع لثاقوله عليه السلام لا يجمع
 بين متفرق وفي الوجوب الجمع بين الملكين المتفرقين والمراد بين
 الجمع والتفرق ليس في الملك لا في المكان الا ترى ان النصاب
 المتفرق في الامكنة والملك لو احدث بوجده الزكاة ومن ملك
 ثمانين شاة ليس بالساعي ان يجعلها نصابا بين قباخذ منها
 سائتين كما في ثمانين ونحن يقول بان تراجع بين الخليطين فان
 مائة واحدة وعشرين من الغنم اذا كانت لرجلين لا حد لها لرجل
 ولا اخر ثمانون في مال الحول فحما المحدث في اخذ من عرضها سائتين
 يرجع صاحب الكثير على صاحب القليل بثلاث شاة ثم في الحول
 الثاني اما يجب شاة في نصيب صاحب الكثير خاصة لان نصاب
 الا حرقه انفق فاذا اخذ المصدق شاة يرجع صاحب القليل
 على صاحب الكثير بثلاث شاة فهذا معنى التراجع ولا يؤخذ عندنا
 كرها من سائمة كالا يؤخذ من اموال الباطنة جهرا وبسرا في زكاة
 بلا وصية وجوز مالك والشافعي المصدق اخذها جهرا او سرا
 الا حرقه لئلا يفتن قال تعالى حذ من اموالهم صدقة وصار صاحب

الدين اذا طعن من مال غريمه بجنس حقه وعندنا يومها ليوذبا
 اختيار ما عبادا وشروطا بها الا اختيار الدال عليه صريح
 الا يتا في قوله تعالى واتوا الزكاة وفي النحل السابق ابنا دالة
 عليه بنيت لما حوذه صدقة اى زكاة وبنية القرية شرطها فاذا
 اوصى دل على اختيار ومحل الوصية الثلث فيؤخذ من الثلث
 لمن اصل الزكاة ونصب العاشر من عشرت العود اذا اخذت
 عشر اموالهم وتسمية النسي باعتبار ربع اموالهم وهو اخذ
 العشر من الحربي دون المسلم والذي على الطريق اى طريق المسافر في
 فيما اخذ من نصيب الاموال اخذ الصدقات ولا من الناس تد من
 النصوص من المسلم ربع العشر لانه زكاة بعينها ومن الذي
 ضعفه اظهر الدال عليه وسياق انه من الخريف العشر لزيادة
 تعليل عليه والاصل فيه ما في بعض الطرق اى عن ابن سيرين عن انس
 ابي مالك قال قرئ رسول الله صلى الله عليه وسلم في اموال المسلمين
 في كل اربعين درهما درهم وفي اموال اهل الذمة في عشرين درهما
 درهم وفي اموال من لا ذمة له في كل عشرة دراهم درهم وقالت
 لم يسند هذا الحديث الا محمد بن العلاء تفرد به وقد رواه ابو
 وسيلة بن علقمة وزيد بن ابراهيم وجدير بن حازم والهيثم
 الصيرفي وجماعة عن ابي سيرين عن انس بن مالك ان عمر بن الخطاب
 قرئ فذكر الحديث وروى محمد بن الحسن في كتاب الامار اخبرنا
 ابو حنيفة عن ابي يحيى الخزازي عن زياد بن جندب قال بعثني عمر
 ابن الخطاب الى عين التمر فصدقا فاحرق ان اخذ من المسلمين من
 اموالهم اذا اختلفوا بها للثلاثة ربع العشر ومن اموال اهل
 الذمة نصف العشر ومن اموال اهل الحرب العشر وهذا السند
 رواه ابو عبيد في كتاب الاموال وروى محمد بن ابراهيم عن ابي حنيفة
 عن الهيثم عن انس بن سيرين قال بعثني انس بن مالك على اذينة

فأخرج الى ثمانين عشرين الخطاب خذ من المسلمين من كل اربعين
 درهما درهم ومن اهل الذمة من كل عشرين درهما درهم ومن
 لا ذمة له من كل عشرة درهما درهم ورواه عبد الرحمن بن
 مصنف عن هشام بن حسان عن انس بن سيرين وعبد قيس
 اى المسلم والذي مع اليقين ان انكر الحول بعد على الحال والحال
 ان لم يكن معها مال حال عليه الحول من جنس المال الذي انكر الحول
 وانما قيدنا به لانه لو كان معها ذلك لمالك اخذ العاشر منها لان
 الحول ليس بشرط في المستفاد المجانس او انكر الفراع من الدين
 بان قال المسلم او الذي على دين من جهة العباد مستغرق او
 بفضل عنه دون النصاب اما المسلم فلانه منكر للوجوب
 والقوله قوله انكر مع يمينه ولما الذي فلان ما يؤخذ منه ضعف
 ما يؤخذ من المسلم فراعى فيه جميع ما راعى في المسلم وادعيا
 اداه الى عاشر خي علم وجوده فتدبر لظهور كذا بها اذا لم يعلم
 وجود عاشر خرفي تلك السنة الى فقر عطف على الى عاشر او
 ادعيا المراد الى فقر مصر في غير السواك وحلفا لان كلاهما
 ادعى وضع الامانة نوضعها فتصدقان وانما يحلفان لانها مكران
 ثبوت الحق عليها يعني وان كانا مدعين صورة قيدنا بالحق لانها
 لو ادعيا المراد بعد الخروج من مصر تقبل وقيد بغير السواك لان
 حق الاخذ في السواك لاما ما ذكرنا من كراهية فلا يصدقان وصدقهما
 مالك والشافعي لانها او صلا الحق الى مستحقته ثم قبل عندنا
 الزكاة هو الاول والثاني سياسته ماليتها من جزا الفيرة عن
 الاقتدار على البيع له وقبل هو الثاني والاول ينقلب ثقل
 ومن الخريف اى ولا خذ من الخريف العشر ان لم يعلم ما ياخذ من
 سواك ان علم اخذ كله ان كان ما ياخذ منه بعضا من المال وان
 كان ما خوذهم كله اخذ منهم خلا ما يؤصلهم الى فائتهم ولم يؤخذ

فمنه اي من الحرب ان لم ياخذ واحدا منا الحق بكاره الا خلاق منهم
وقيل يؤخذ منه الكل مجازاة ورجل الجهر عن مثله قلنا ذلك
بعد الثامن عشر وهو حارث بن ابي اسيد عليه وسلم عند فصار
كما لو قتلوا من دخل اليهم با من قاتلا لا يفعل كذا لك لذلك ^{عشر}
خبر الذي بان ياخذ العاشر نصف عشر قيمتها كما يؤخذ من الحرب
عشر قيمته لا ^{عشر} وكذا خبر الجرح وقال رفر بعشر ان
لاستوائها في المائنة عند اهل الذمة وقال ابو يوسف ان مر بها
حملة عشر كانه جعل الخبر يبعث اليهم وان مر بها عشر الجرح دون
الخبر يري ان الحرب لها مائة في الحملة باعتبار التحليل ولا في حيفه
ان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والخبر يري ذوات القيم
والقيمة في ذوات الامثال ليس لها حكم العين والخبر يري ذوات
الامثال وفي الغاية يعرف قيمة الخبر بقولنا سقين ثيابا او دين
اسلاد في الكافي تعرف بالرجوع الى اهل الذمة وعن الكرخي ان
جلود الميتة حكمها حكم الحيوان ^{واما ما} بان كان المال في يد المار
المسلم او الكفاي ودلعة او مضاربة لا نه ليس بمالك ولا
يأبى عنه في اداء الزكاة او وضعها ولو كان في مال المضاربة
نرخ يبلغ نصيب المار منه نصيبا عشر نصيبه وفي المحيط من
مر باقل من مائتي درهم لم ياخذ العاشر منه شيئا مسلما كان
او ذميا او حرا بيا علم ان له مالا اخر في منزله او لم يعلم لان حق
الاخذ للعاشر باعتبار الحماية لان الاموال في البراري تحمية
بجناية الامار وقد مر ما صار تحيا بحمايته لا زكاة فيه وما في
بيته لم يرد حل في الحماية ولكن يرمي الزكاة بيته وبين
رهب وعشر الحرب ^{ثانيا} قبل الحول جانيا من داره لان
الامان الاول انتهى برجوعه الى دار الحرب وقد مر بان جديد
فيؤخذ منه قبل الحول لانه اذا مر بها بعد تمام الحول

عشر سوا كان حائيا من داره او ذاهبا من داره لا ياخذ الا
للأمان السابق وبعد الحول يتجدد الأمان لان الحرب لا يمكن من
المقارعة في دارنا الا حولا واخذ وقتي يكون جانيا من داره
لان اذا مر قبل تمام الحول ذاهبا من دارنا لم يعش ^{وخمسة}
ذهب كان ينبغي ان يحصل بفصل بمقتله وان معدن المال
المخلوق في الارض او حوله اي نحو ذهب من فضة او رصاص
او حديد او نحاس وقال الشافعي واجد لاسي في المعدن
لما في الكتب الستة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم العجا جرحها جبار والبر جبار والمعدن جبار وفي
الريكان الخمس والعجا الهمة والجبار الهدر واجيب
بان معنى الحديث عندنا ان يستأجر رجلا بمفر تغذ فانها
عليه فهو هدر لان من استخرج نفعا فهو له كما روي البيهقي
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الريكان
الخمس قبل وما الريكان يا رسول الله قال الذهب والفضة
الذي خلقه الله في الارض يوم خلقت ولا في المعادن كانت
في ايدي الكفار فان الارض كانت في ايديهم والمعادن خزنها
لان من اشترى ارضا فوجد فيها معدنا يكون له ثم صارت
الارض في ايدينا فيكون تلك المعادن عتمة وفي العتمة الخمس
ثم علم ان المال المستخرج من الارض يقال له كثر ومعدن
وركانا فالكفر اسم لما ذننه بنواد من المعدن اسم لما خلقه الله
في الارض يوم خلقها والريكان اسم لهما جميعا لا ربه يصدق علي
كل منهما انه مكرور في الارض وان اختلف الريكان ^{واحد}
خارج او عشر وكذا اذا وجد في هي البيوت خراجة ولا عشرة
والنقيض لا فادة ان الحق ليس له تعلق بالارض او بالاختراز
عن الدار ^{الحاصل} انه يؤخذ الخمس من المعدن مطلقا لا رابع

العشر من التصدق فقط ان بلغ نصيبا كما قاله مالك والسنا فعي لما
 روى ابو حاتم من حديث عبد الله بن نافع عن ابيه عن عبد
 الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة
 العشر قلت ابن نافع يترك كما قاله السناي فلم يعد مطلوبا
 ولما في الموطا عن ربيعة بن عبد الرحمن عن غير واحد من علماءهم
 ان النبي صلى الله عليه وسلم افطع لبدل بن اكارث المرفعا دون
 بالقبليته وهي ناحت بالخراج فتلك المعادن لا يوجد منها الا
 الزكاة الى اليوم **قلت** حديث منقطع مع اتصاله من روايته
 الداروردي وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بذلك
 وانا قال يوجد منه الى اليوم فيجوز ان يكون ذلك اجتهادا
 من اهل التواتر ومجتنب الكتاب والسنة اما الكتاب
 فظاهر قوله تعالى واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان الله حسبه ولا
 تسكن في صدقة الغنم على هذا المال لما سبق من المعال واما
 السنة فالحدثان المتقدمان واخرج الحاكم في المستدرک
 عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمر ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال في كثر وجده **رحم** ان كنت كوجدة
 في قرية تسكونه او غير سبل بيتا وفي الزكاة الخمس ورواه
 السنا فعي عن سفيان عن داود بن سابور ويعقوب
 ابن عطاء عن عمرو بن عبد الله عن الامام عن الشافعي ان رجلا وجد
 ركازا فاقى به عليا فاخذ منه الخمس واغطي بقية الذي
 وحده فاخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فاعجبه والمرسل
 حجة عندنا وعند الجمهور وهذا دليل قوله **وباقية** وهو
 اربعة اجناس **لوا** جد ان لم يملك الارض سواء كان الواحد
 حرا او عبدا مسلما او ذميا للعاين بيد ابا طنة وللوا حد
 يد اطا هرق ويا طنة فكانت اقوى فكان لها اربعة اجناس

ولو كان الواحد حريا مستأجنا حقة منه الكل لان الحري يحفظ
 له في الغنمة اصلا بخلاف الكتابي فان له خطا فيها بطريق
 الرضخ وهو اعطاسي اقل من سهم **والا** اي وان كانت الارض
 مملوكة **فلا** لكها اي فباقتد لما لكها لان صاحب اليد ظاهر
 وباطنا **ولا شيء** اي في المعدن **ان** وجده في داره
 وقال ابو يوسف ومحمد فيه الخمس كالنذر ولاي حبيقة ان
 المعدن جزء من الارض خلقه ولا مونة للسلطان بالعشر
 او الخراج في جزء من اجزاء الارض والكنز مال اودع فيها ليس
 خلقه **وفي** **ارصد** روايتان عن ابي حنيفة ففي رواية
 الاصل لاسي فيه لان كل جزء من اجزاء الارض لا خمس فيه فكذا
 هذا الخبر وفي رواية جامع الصغير فيه الخمس لان الارض
 ليست خالية عن المون بخلاف الارض فانها خالية عنها
 ولتجد اوجب العشر والخراج في الارض دون الدار فكذا
 لهذه المونة واما عندها فيجب فيها الخمس ايضا رواية
 واحدة لا طلاق قوله عليه السلام وفي الزكاة الخمس هو
 ودعوى تخصصه بالدار توقفت على ابد ابيه وكونها
 حقت من حكمي العشر والخراج بالاجماع لا يستلزم ان تكون
 مخصوصة من كل حكم الا بدليل في كل حكم **ولا شيء** في لو ورواه
 وغيره وكل مستخرج من التبر ولو كان ذميا او فقة وقال
 ابو يوسف اخرا وهو قول ابي حنيفة او لا فيه الخمس لما روي
 عبد الرزاق وابي ابي شيبة في مصنفهما عن عمر بن سيار
 ابن الفضل ان عمر بن عبد العزيز اخذ من العبد الخمس وهو
 قول الحسن البصري وابي شهاب الزهري رواه ابو عبيد
 وكلها ما رواه البخاري عن ابن عباس انه قال ليس العبد
 بركاز انما هو شيء دسره البحر اي دفعه والفظ اني اي شيبة

عند ليس في العبر زكاة انا هوشى دسر البحر ولفظ اي عبيد عنه
ان قال ليس في العبر خمس وعن جابر بن عبد الله هذا اولى الاعيان
من قول من دونها من ذكرنا من التابعين وان فخر البحر لا يد عليه
فلا يكون الا حود منه غنيمه فلا يكون فيه خمس وفي المحيط قليل
اللو توطر الرشح يقع في الصدق في حيدر لولوا وقتل الصدوق
حيوان خلق فيه اللؤلؤ واليا في الماء واليا يوحه من الحيوان
كظمي المستك واما العبر فعند محمد حشيش في البحر يبلع الحوت
فاذا استقر في جوفه لفظه لرائته وقيل حتى دابة في البحر وقيل
من زبد البحر فان الامواج اذا تلاحت تصاح بها الزبد فلا تزال
ها الريح حتى يكت ما صفا فيعتقد عبرا فيعتقد في الماء الى الساحل
ويذهب ما لا يتبع بدم الزبد جفا ولا في **فروغ** وياقوت
وكل حجر نفيس وحده في جبل او مغارة والحال انه ليس بكثر
لان من اجزاء الارض فلا شيء فيه كالمحج والمورة ولقول
عليه السلام لا زكاة في البحر رواه ابن عدي من طريقين صحيحين
وكثر وهو مال موزوع في الارض فيه **سنة** اسلامي غلاته
ككلمة الشهادة وحودها وهذه الجملة صفة كثر وهو مستدا
حيره كاللغة وسياق حكمها ان شأ الله تعالى وذلك لانه
من وضع المسلمين وبناي المسلم لا يغم فيجب يعرفها ما عرف
في موضع وما في وكثر فيه **سنة** الكفر لنقش صم او اسم ملك
معروف بالكنز خمس اتفاقا على كل حال ذهبيا كان او حيا
او زينا كبيرا كان الواحد او صغيرا حرا كان او عبدا مسلما
كان او ذميا لان كل من سبناه فيها حقا سيما او رخصا او قولا
عليه السلام في الركا الخمس والركا زينا وله الكثر لما فيه من
معنى الركا وهو الاثبات اما مخلوقا وهو المعدن او موضوعا
وهو الكثر على ما ينهم من المعرب وكثير من كتب اللغة وباقية

261 وهو اربعة اخماس للواحد اي مطلقا كما تقدم وان لم يكن الا
لان من دفن الكفار وقد وقع اصله في ايدي الغائبين الا انهم
هلكوا قبل تمام حرازتهم فصار المستخرج او المستخرج
فكان احق به ووجب الخمس لان استدا اخذه كان جهادا وان
لم يكن احراز هذا المحرز حرا **داوا** اي وان كانت مملوكة **فلمحظ**
له اي المالك اول الفتح نوررت من بعده ان عرفوا انتقاه
الهم وقال ابو يوسف للواحد لان الاستحقاق ثمة الكسيرة
وهو من الواحد لان هذا المال لم يدخل تحت فسخة الغنائم
ولعد من المقاتلة فيبقى ما جاز فيكون لمن سبقت يده اليد
ولها ان المختار سبقت اليد على الخصم من فلكت ما في الباطن
وان كانت على الظاهر وان لم يعرف المختط له قال شمس البرية
السر حتى يعرف الى احدى مالك يعرف في الاسلام لا يعرف غيره
ولورثته لغيرهم مقام صاحب الحظفة في هذه العقدة وقال
ابو اليسر يوضع في بيت المال ولولم يعلم اهل الكثر جاهلي او
اسلامي فظاهر ان ذهب يجعل جاهليا لانه الغالب والاصل
وقيل يجعل اسلاميا في زماننا لثقة العهد اذ الظاهر انه لم
يبق شيء مما وضعه اهل الحرب واما مع اخلاط دراهم الكفار
مع دراهم المسلمين كالمشغف المستعمل في زماننا في بعض بلاد الاسلام
فلا ينبغي ان يكون خلافا في جعله اسلاميا **دركار** هو ادر
الحرب معدنا كان او كثر اثناعا كان او غيره **كله** المستامن
وحده و٢ خمس فيه لانه ليس بغنيمه لان الغنيمه ما اخذ على
طريق النهب والحجر وهذا اخذ على طريق التلصص وان وحده
اي المستامن الركا في دارها اي من دار الحرب رده على مالكها
اي مالك تلك الدار تحرا عن الغنيم وان وحده المستامن ركا
فما هم اي ما يمتنع به اهل الحرب من ثياب وغيرها في اراضي اي

من الارض دار الحرب لم يملك خمس وباقية له اي للواحد قال
 الشارح ظاهر هذه ان المستامن اذا وجد متاع اهل الحرب في
 ارضهم ركازا اخذ منه خمسة والباقي له والحال انه ليس كذلك
 لان ما يجده المستامن ركازا في ارض الحرب لا خمس فيه متاعا
 كان او غيره وعبارة الهداية متاع وجد ركازا فهو للذي وجد
 وفيه الخمس معناه وجد في ارض لا مالك لها لانه غنيمة بئر لئلا
 الذهب والفضة انتهى وفي العناية انما ذكر صاحب الهداية
 هذه المسئلة لبيان ان وجوب الخمس لا فرق فيه بين كون الركاز
 من النقيض او من غيرها انتهى وعلى هذا فيمكن تقرير كلام المصنف
 بان قوله وجد مبنى للمفعول او الفاعل وقاعله ضمير الواجد
 لا المستامن وقوله في ارض لم يملك يعني من دار الاسلام ويكون
 هذا لبيان الحكم الركاز من الامتعة في دار الاسلام وقوله فيما سبق
 فكثر فيه ستة الكفر بيان حكم الركاز من النقيض فيها ومصرف
 الخمس عندها وهو قول مالك مصرف الغنيمة لكونه منها لا مصرف
 الزكاة كما قاله الشافعي بناء على ايجاب الزكاة في معدن النقيض
 دون الخمس وفي غسل ارض عشرية فدية بالعشرة لان الارض
 الحرجية لا شيء في غسلها اتفاقا وقال مالك والشافعي لا شيء
 في الغسل مطلقا لانه متولد من حيوان فاشبهه البرسم ولنا
 ما رواه احمد وابن ماجه والبيهقي عن سليمان بن موسى عن
 ابي سياره المتقي قال قلت لارسول الله ان لي نخلا قال
 اذا العثور قلت لارسول الله اجمعها لي فجمعها لي قال البيهقي
 هذا اصح ما روي في وجوب العشر فدية وهو منقطع ان سليمان
 لم يدرك احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي
 عبد الرزاق في مصنفه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كتب الى اهل اليمن ان يؤخذ من اهل الغسل العثور وليس فيه

علة الغلبة لانه بن عمر قال ابن حبان كان من خيار عبد الله
 انه كان يكذب ولا يعلم ويقلب امر خيار ولا يعهم وخاصيته
 انه كان يغلب كثيرا وروي ابن ماجه ثنا محمد بن يحيى عن ابي
 ابن حماد عن ابي المبارك عن اسامة بن زيد عن عمر بن
 شعيب عن ابي عبد الله عن عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم اخذ من الغسل العشر وقال الشافعي اخبرنا الشافعي
 عن ابي عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابي ذياب الدوسي
 عن منير بن عبد الله عن ابي عبد الله عن سعد بن ابي ذياب الدوسي
 قال انبت النبي صلى الله عليه وسلم واسلمت وقلت يا رسول
 الله جعل لتومي ما اسلموا عليه ففعل واستعملني عليهم
 واستعملني ابو بكر بعد النبي صلى الله عليه وسلم واستعملني عمر
 بعد ابي بكر فلما قدم على قومه قال يا قوم اذكروا زكاة الغسل
 فانه لا خير في مال لا يودي زكاته قالوا كم ترى قلت العشر
 فاخذت منهم العشر فأتيت به عمر فباعه وجعله في صدقات
 المسلمين وبقي سبعين ابي داود من حديث عمر بن شعيب
 عن ابي عبد الله عن حماد قال جاءه لسان احد بن متعان الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لعشور رجل له وسال ان يجمي له واديا
 فقال له سلمه فجاه له ولا تشك ان هذا القدر يغنيك
 الوجوب فيه وان اخذ سعد لم يكن رايك ولا تطوعا منه
 فانه قال اذكروا زكاة الغسل والزكاة اسم للواجب فيحمل
 كونه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وكونه رايك وحمله
 على السماع او لا بقية لغير الحيرة عن مال لا يودي زكاته وبديل
 عليه ايضا الحديث المرسل الذي لا شهرة في ثبوته وفيه
 الامر منه صلى الله عليه وسلم باذا العثور والمرسل بافراذه
 حجة على ما اقتنا عليه الدليل وينبغي ان لا يخرج به ما انفراذه

فيعد طريق ضعيف ضعفا بغير فسق الراوي بعيد جيته اذ
 يغلب على الظن احاده كثير الغلط في خصوص هذا المتن وهنا
 كذلك وهو المرسل المذكور فثبتت الحق الجية اختيارا منهم
 ورجوعا والا فالزاما وجرا هذا ويعتبر ابو يوسف في رواية
 بصاب العسل بعشر قرب كل قرية حسون من المأوى والطيراني
 عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان بني سياره بطن من فهم
 كانوا يودون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 لهم العشر من كل عشر قرب قرية وكان يحيى واديين لهم فلما كان
 عمر يستعمل بالهناك سفيان بن عبد الله الثقفي قابوا ان
 يودوا اليه شيئا قالوا انا كنا نوديه الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فكتب سفيان الى عمر فكتب اليه عمر انما النحل
 ذباب غيب يسوقه الله رذا الى بن سفيان اذ ذكركم انك
 ما كانوا يودون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحمدهم
 لهم اوديتهم والا فحل بينه وبين الناس فادوا اليه انا كانوا
 يودون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيهم اوديتهم
 وراى القاسم بن سلام عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوحى في زمانه من
 العسل من كل عشر قرب قرية من اوسطها وروى الترمذي عن
 ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في العسل في كل عشرة ارق
 رقا الا انه قال في اسناده فقال ورواه الطبراني عن ابن
 عمر ايضا ونقطه قال في العسل العشر في كل عشر قرب قرية
 وليس فيما دون ذلك شيء ولا يخفى ان الاحاديث السابقة
 كلها لم يدل على بصاب الا الاخير وهو شاذ تنزده **او جبل**
 اي اذ في غسل جبل وقال ابو يوسف لا شيء في العسل
 الجبل لا بعدا للسبب وهو الارض النامية واجيب بان

المقصود الخارج وهو موجود **او** عطف على غسل الصبر
 للجبل وما خرج من الارض العشرية وان قتل ولو كانت وقفا
 او نصبا او محبونا وان اقل متصل بكل واحد من العسل والتمر
 وما خرج من الارض **عشر** هذا استند او في غسل ارض خربة
 ان **سفيان** وهو الحارثي على الارض **او** **سفيان** وقال
 ابو يوسف ويحد لا يجب العشر فيها لا يبقى وقد رتبنا بسنة من
 غير تعاجلة كثيرة ولا في دون خمسة اوسق كل وسق
 ستون صاعا تصاع النبي صلى الله عليه وسلم لما روى الترمذي
 عن معاذ انه كتب الى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن
 الخفراوات وهي البقول فقال عليه السلام ليس فيها شيء
 قال بعض الشراح بوله عليه السلام ليس في الخفراوات
 صدقة روى النعاط صدقة عن عدة من الصحابة منهم علي
 ومعاذ وطلحة بن عبيد الله وانش بن مالك ومحمد بن عبد الله
 ابن جهم وعائشة ياسايد مصنفه ومرسله قال
 البيهقي وهذه الاحاديث تبين بعضها بعضها قول
 بعض الصحابة بخرج عن عمر انه قال ليس في الخفراوات
 صدقة ولان العقل يحذر ما يستحيل الغلط على جملة الاسانيد
 كيف ومنها مرسل صحيح رواه الدارقطني عن موسى بن طلحة
 اني عبيد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يؤخذ
 من الخفراوات صدقة وهو حجة عندنا وعند الجمهور واما قول
 الترمذي ليس يجمع في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 شي فانما هو باعنا بكل فرد فلا ينبغي صحة الحديث بحملته
 كما لموات المعنوي فينبغي جملة على صدقة باخذها العاشر
 ويروي ابو حنيفة ولما في الصحيحين عن ابي سعيد الخدري
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة

اوسق صدقة وفي لفظ لمسلم ليس في حب ولا في صدقة حتى
 يبلغ خمسة اوسق وفي رواية ولا يربى بالمسقة وفي لفظ
 لا يداود ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة وروى
 احمد وابن ماجه عن سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اوسق ستون صاعا **لنا** عمو قوله تعالى انفقوا
 من طيبات ما كسبتم وما اخرجناكم من الارض وما روى
 البخاري واصحاب السبعين حديث ابن عمر قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السما والعبون او كان
 عشرا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر والعشري
 بالعين المملة والمملوءة الممتلئة حتى وبالراق قال الخطابي
 هو الذي يشرب به و قد من غير سقى والماء بالنضح هنا
 السواني لما في رواية البخاري وفيما سقى بالسانية ورواه
 ابو داود بلفظ فيما سقت السما والابها والعبون وفيما
 العشر وفيما سقى بالسواني او بالنضح نصف العشر ورواه
 مسلم بلفظ فيما سقت السما والغم العشر وفيما سقى بالسانية
 نصف العشر وفي نسخة فيما سقت الارها والغم ومن الار
 قول عمر بن عبد العزيز فيما انبتت الارض من قليل او كثير
 العشر وعنه عن جاهد وابراهم الخفي وزاد ابراهيم
 حتى في كل عشرة دستجات دستجة وحديث ليس فيما دون
 خمسة اوسق صدقة بحول على زكاة التجارة وفيه الواسق
 كانت يومئذ اربعين درهما ولذا لم يقل اسق فيما دون
 خمسة اوسق عشر وقت وجوب العشر حين ظهور المرأة
 عند اي حنفية وحي الادراك عند اي يوسف وحي
 الكفول في الكطرة عند محمد ومرة الخلاف تظهر في وجوب
 الضمان بالانكاف ويعتبر في جباب العشر ونصفه اكثر

المد في السقي بسبع اواله لان الاقل تابع للاكثر ومغلوب فلو
 سقى نصفه بغيرها قتل بحبه ثلاثة ارباع العشر **المد**
 هو خطب لهذا استثنى من قوله وما اخرج من الارض المعنى
 ان كوا الخطب مما لا يقصد به الاستغلال الارض غلبا لعشر
 فيه وذلك كالعشب الفارسي والعشب وكالحب الذي
 لا يصلح للزراعة مثل بر البطيخ والقثا والبن والسف
 والقنقير والقطران مما يخرج من الشجر والخل وليس بمرقة
 ولو استغل ارضه بشئ من ذلك وجب فيه العشر **ونصف**
 عشران سقى بحرب اي دلو عظيم او دالبا اي دولا بديره
 البقر وقال ابو يوسف ومحمد لا بد ان يكون السقي بغير
 او دالبا ما سقى ستة او يكون خمسة اوسق كما تعد **ولا**
رفع مونة الذرع يعني لا يحسب رب المال اجرة العمال
 والبقر وتفقده وكري النهر وغير ذلك مما يحتاج اليه في
 الزرع فرفعها ثم اخرج من الباقي العشر ونصفه لطلاق ما لو
 من الارث وعمر بنارونيا من الحديث ولا نه عليه السلام
 حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المون فلا معنى لرفعها وفي
 الخلاصة لو جعل السلطان العشر لصاحب الارض لا يجوز
 ولو جعل الخراج عند اي يوسف وعليه الفتوى اذا كانت
 من اهل الخراج وقال محمد لا يجوز **وما السما والعبون والبئر**
عشر لان هذه المياه لم تعد خلقت ولا بتة احد وفي الكافي
 انما يكون ما العين والبئر عشرا اذا كانت في ارض عشرة فان
 كانت في ارض خراجية فهو خراجيان **وما البئر حرجها**
 اي ملوكا الجاهلية قبل ظهور الاسلام قبل بزجره وفرواد
 خراجي وكذا البئر لا يرفع وهي جيون بئر ترمذ وسجون
 بئر الترك وهو بئر جند ود جند بئر بغداد والفرات بئر الكوفة

عند أبي يوسف خراجته لا عند محمد لأنها لا تدخل تحت يد مضارت
كالجاري وبني يوسف إنما تجز عليها الفنا طرس السنن وهو
يد عليها وارض العرب قال أبو عبيدة وهي ما بين جزار إلى نوى
إلى أقصى اليمن في الطول وما بين ارض بئر إلى منقطع السيل
في الارض وهي ثمانية والحجاز ومكة واليمن والطائف والعمارة
والبحرين وفي الجاري قال يعقوب بن محمد سالت الماهرة
ابن عبد الرحمن عن جزيرة العرب فقال مكة والمدينة والتمامة
واليمن وفي شرح الواقي هي ارض الحجاز وتمامة واليمن ومكة
والطائف والبرقة وما أسلم أهلها واقرب في ايديهم وفتح عوة
أي فخر أو قسم بين جيشينا والبرقة عسيرة أما أرض العرب
فلأن الخراج بمنزلة التي فلا يثبت في أرض العرب كما لا يثبت
الجزيرة في رقابهم لأن العرب لا يقبل منهم إلا الإسلام وفي
المحيط وكان القياس في أرض مكة أن تكون خراجية لأنها
فخت عوة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوظف
عليها وأما ما أسلم أهلها وفتح عوة فلأن الحاجة فيها إلى
ابتدأ التوظيف على المسلم والعشر الباقية لما فيه من معنى
العبادة ولهذا استمرت فيه السنة ويجوز معارف الصدقات
وأما البرقة فلأن القياس فيها أن تكون خراجية كما في أرض
العراق إلا أن الصحابة وضعوا عليها العشر ذكر ذلك أبو عمرو
عبد البر وغيره والسواد أي سواد العراق وسمى بذلك لحفرة
اشجاره وكثرة زرعها وهو مملوك عندنا لا أهل وعنده السافري
هو وقف على المسلمين وأهلها مستأجرون وحده طول ما بين
العذيب إلى عقبة خلوان اسم بلدة وعرضا من العلت وهي
أرض موقوفة على العلوية وقيل بن التغلبية إلى عبادان وهي
حصن صغير على شاطئ البحر وفتح عوة واقرب أهلها عليه

أو صالحهم

أو صالحهم خراجية لأن الحاجة إلى ابتداء التوظيف على الكافر
والخراج الباقية من العشر لما روى أبو عبيدة القاسم بن سلام
في كتاب الأموال عن إبراهيم التيمي قال لما افتتح المسلمون
السواد قالوا لعمران بن عبد الله بن جابر قال ما بين جزار
من المسلمين قال فاقرب أهل السواد في أرضهم وقرب على رؤسهم
الجزيرة وعلى أرضهم الخراج والسوا خراجية وكذا ما روى
ابن سعيد في الطبقات في ترجمة عمرو بن العاص عن شحنة بن أهل
مصر في مشايخ منهم أن عمرو بن العاص فتح مصر عوة واستباح
ما فيها وعزل منه غنائم المسلمين ثم صالحهم بعد ذلك على الجزية
في رقابهم ووضع الخراج على أراضيهم وموات أحبيهم فخر
فإن كان إلى الخراجية أقرب فهو عشري وهذا عند أبي يوسف
لأن ما قرب من شيء له حكمها كغنائم الدار له حكمها وقال محمد بن أبي
الموات يبرحفت أو بعين استمنحت أو بائنها رالتى لم يملكها
أحد فهي عشريّة وإن أحيا بائنها رالتى حفرها العجم في خراجية
وهذا في حق المسلم وأما الكافر فيجب عليه الخراج مطلقاً وعند
أبي عبيدة في خارج أرض الخراج كما لا يخرج خارج أرض العشر
وأوجب مالك والشافعي لها حبساً مختلفان فإن الخراج
دراهم والعشر بعض الخارج والسبب أيضاً مختلف فسبب
الخارج الأرض النامية ولذا يجب بدون وجود الخارج هذا
وسبب العشر الخارج فإنه لا وجوب حيث لا خارج فاد
اختلف لم يتبيناً لنا ما رآه أبو حنيفة عن حماد بن إبراهيم
عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يجمع على مسلم عشر وخارج في أرض وجماع الصحابة إذا
قد فتح السواد لم ينقل عنهم جماع على مالك والخارج أما خارج
تقاسمه بأن يضع المأمر على أرض جزائرها من الخارج

منها كما يوضع ربح او نحوه ويصفى الخارج غايته الطاقة
 لان الانصاف بين الانصاف وقد عامد النبي صلى الله عليه وسلم
 اهل حيدر علي بنصف ما يخرج منها واما ما يوظف كما وضع عمر بن الخطاب
 عند علي السواد لكل جريب يبعده الماصع من براوس شجر
 ودرهم اى مع كل منها فقولد صاع ستة اخبره لكل والحمد لله في
 محل نصب على انه منقول وضع وفي بعض النسخ صاعا بالصب
 ولا وجد لرفع درهم والجريب ستون ذراعا في ستين ذراعا
 بذراع الملكة كسرى وهو يزيد على ذراع العامة بقسطه كذا في
 المحيط والصاع الفيزيائي وهو اربعة امانا والمنايات
 وستون درهما وقال المصري كتب الفقه ذراع الكرياس شبع ثمانية
 واصبع قائم وعند الحساب الذراع اربع وعشرون اصبعاً والاصبع
 شهورات مضمومة بطون بعضها لبعض والجريب الرطبة خمسة
 دراهم والجريب الكرم والخل مضمومة بان لا يكون قطعت
 من الارض خالية منه صنفه اى صنف الجريب الرطبة وهو
 عشر دراهم هكذا ذكر توفيق عمر في كتب الفقه وروى ابي ابي
 شيبة عن قتادة عن ابي مجاهد قال بعث عمر بن الخطاب بن حنيف
 عن مساحة الارض فوضع عثمان على الجريب من الكرم عشرة
 دراهم وعلى جريب النخل ثمانية دراهم وعلى جريب العقب
 ستة دراهم وعلى الرطبة وعلى جريب البر اربعة دراهم وعلى
 جريب الشجر درهم انتهى وفي المحيط وان كانت الاشجار
 متفرقة فلا شئ فيها الا ما تامة للارض بدليل انها تدخل في البيع
 من غير ذكر فوظيفة الارض وظيفه الاشجار والمساواة نحو
 الزعفران ما يوظف الارض بان ينظر ما يبلغ عليها فان بلغت
 قدر غلة المارعة تؤخذ منها جراح الزرع او غلة الرطبة فخراج
 الرطبة ولو لم تطق الارض ما وطف عليها ففقدت ما دونه لسو

اطاقات الزيادة ففي المحيط اجمعوا على انه لا يجوز الزيادة على
 وظيفة الارض التي وطفها عمر كسواد العراق ولا على ما وطفه
 اما ما خرج في ارض مثل ما وطفه عمر ويجوز في غيرها عند محمد وهو
 رواية عن ابي يوسف ولا يجوز عند ابي يوسف وهو رواية
 عن ابي حنيفة ولا جراح لو انقطع المانع ارضه او غلب
 عليها وكذا الوصفه انسان من ارضها ابتداء ولم يبق من
 الستة ما يمكن ان يزرع الارض فيه لان الممكن من الزراعة
 في كل الحول شرط الجراح او اصاب الربح افة وفي ٢٠
 الاصل في الوجوب هو الجراح فاذا وجد تعلق به وسقط خلفه
 وهو الممكن واذا تعلق به سقط لجهلكه كالعشر يؤخذ اذا
 سلم الجراح وسقط اذا هلك ويجب الجراح ان عطلها
 مالكها لان التقصير من جهته ويبقى الجراح ان اسلم المالك
 او سرقها اى الارض الجراحية مسلم لان الجراح فيه معنى
 الموت ومعنى العقوبة واعتبر موت حالة البقاء بقي علم المسلم
 وعقوبته حالة الموت ابتداء المسلم ولما روى البيهقي من
 حديث طارق بن شهاب قال اسلمت امرأة من اهل يثرب
 نهر الملك اى كسرى فكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان
 اختارت ارضها وادت ما على ارضها فحلوا بينها وبين ارضها
 والافحلوا بين المسلمين وبين ارضهم وروى الصائغ ان وقد
 السلمي قال لعمر بن الخطاب اى ان شترت ارضها من ارضي السواد
 فقال عمر انت فيها قبل صاحبها قال صاحب الهداية وليس
 على الجوسي في داره شئ لان عمر جعل المساكين عفا عن معروف
 عند المحدثين ولما روى ابو عبيد نعليقا ان عمر جعل الجراح
 على الارضين التي تغل من ذوات الحب والثمار التي يصالح
 للغلة من العامر والعامر وعطل من ذلك المساكين والدور

طا

التي هي من اهلهم ولم يجعل عليهم فيها شي وان استرى الكافر
اي الذي غير التغلي عشره **موضع الخراج** عند ابي حنيفة
لا يملك الكافر الا العشر كمثل على معنى العبادات والكافر
ليس باهل لها فاذا اخذ العشر عن معناه لم يكن عسرا وخلا
الارض عن الواجب فمتنع فقين الخراج ووضع العشر فيها عفا
عند ابي يوسف لان تضعيف ما يوجب من المسلم على الذي يأت
في الشرع كما اذا امر على العاشر فعلم ان ما يوجب من المسلم اذا ثبت
اخذ من الذي يضعف عليه وكثير من مصارف الخراج اعتبارا
بالتغلي ووضع العشر عند محمد لان التوبة عنه لا تغير قيدنا
بغير التغلي لان التغلي يوجب منه العشر معناه عفا لما عند محمد
ولا يوجب خراجا اخر او عسرا وزكاة اخذه بغية وهو قور من
المسلمين خرجوا عن طاعة اهل ما لم يعادل بحيث يستحلون قتل العادل
وماله بئرا ويل القرآن ودانوا ذلك وقالوا من اذنب صغيرة او كبيرة
فقد كفر وحل قتله الا ان يتوب وتسكروا بظاهر قوله تعالى ومن
يعص الله ورسوله فان له ما رجعتم خالدا فيها فاذا ظهر
هو على بلدة فيها اهل العدل فاخذوا الخراج وصدقوا السوا
ثم طهر عليهم الاموال لا يأخذ منهم شيئا ثانيا لا انه لم يحرم ولا حمايته
بالحاجة واقتوا بان يعيدوا الزكاة دون الخراج وهو اختيار
ابي بكر لا يمس الا بمصارف الخراج لكونهم بقائمه حتى اذا ظهر
عدو دنا عن دار الاسلام واما الصدقات فيصرفها الفقراء
وهو لا يجرئونها اليهم وقتل اذا نوى بالدفع المقصد عليهم
يسقط وهو المحكى عن الفقهاء ابي جعفر وكذا الدفع الى كل جابر
لانهم بما عليهم من الساعات فقرات والافتا بالعادة احوط بنا على
ان علم من يأخذ لما أخذ شرط وهذا يعقني النعم في الاعادة
للاموال الباطنة والظاهرة سوى الخراج وقد تلاميذ على ذلك

بل على ان المتقصد من شرعية الزكاة سد خلل المحتاج وذلك
يموت بالدفع الى هو وقال الحكم الشهيد هذا يعني السقوط
في صدقات الاموال الظاهر واما اذا صادف طام فتوى عند
الدفع اذ الزكاة اليه فعلى قول طائفة يجوز والصحيح انه
لا يجوز لان لا ليس للطالب ولا يباخذ زكاة الاموال الباطنة
فصل في مصرف الزكاة والاصل فيه قوله تعالى
انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمولغة
قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وفي السبيل
قد كثر تعالى ثمانية اصناف وقد سقط منها المولغة قلوبهم لما روي
ابي الى سنيته عن عامر الشعبي انه قال انما كانت المولغة على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ولي ابو بكر انقطعت قال
الشيوخ عبد العزيز سقط طهر لغيره لما كان زمن النبي صلى الله عليه
وسلم من حيث المعنى لان الدفع اليهم في ذلك الوقت كان لا غرار
الاسلام لكثرة اهل الكفر والاعزاز بعد ذلك في عدم الدفع
لكثرة اهل الاسلام وانهم يتردد في سقوط طهر مالك والساقى
والصحيح بقا حكمهم ان احتيج اليهم وهم كانوا قلة اقسا وقسم
كفار كان صلى الله عليه وسلم يعطيهم لثباتهم على الاسلام وقسم
كان يعطيهم ليدفع شرهم وقسم امنوا وفتحهم ضعف في الاسلام
فكان ثباتهم ليعيشوا لا يقال كيف يجوز صرف الصدقات
الى الكفار لاننا نقول باعطاء النبي اياهم علم انهم كانوا مخصوصين
في زمانه صلى الله عليه وسلم من قوله عليه السلام لمعاذ خذها
من اغنياءهم وردتها في فقرائهم ثم روى الطبراني في تفسيره
وفي قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الذين باساده عن يحيى بن
كثير انه قال المولغة من بين امية ابو سفيان بن حرب ومن بين
محمد بن الحارث بن هشام وعبد الرحمن بن يربوع ومن بين جمع

صفوان بن امية ومن بني عامر بن لؤي سهيل بن عمرو وحويطب
 ابن عبد العزى ومن بني اسد عبد العزى وحكيم بن حرام ومن بني
 هاشم ابوسفيان بن الحارث عبد المطلب ومن قرابة عيينة
 ابن حصن ومن بني يثيم الاقرع بن حابس ومن بني المقرناك بن
 عوف ومن بني سليم العباس بن مرداس ومن ثقيف العلاء بن
 حارثة اعطى النبي صلى الله عليه وسلم كل رجل منهم مائة ناقة الا
 عبد الرحمن بن بروع وحويطب بن عبد العزى فانه اعطى كل رجل
 منهم خمسين واستند ايضا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين
 جاءه عيينة بن حصن الحق من رايكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر
 يعني ليس اليوم مولعة وقتل جاءه عيينة والقرع الى ابي بكر
 بظلمات ارفعا فكتب لهما الخط فخرجن فزقد وقابك هذا شي كان
 يرشول الله صلى الله عليه وسلم يعطيكوه ليتا لغيركم به على الاسلام
 وان قد اعز الله الاسلام واعني عنكم فان ثبتتم على الاسلام وال
 فيينا وبنكم السيف فرجعوا الى ابي بكر فقالوا الخليفة انت ام
 عمر فقال دعوا ان شاء الله فقدمتم بكم احدث من العجالة ذلك مع
 ما يتبادر منه من كونه سببا لا نارة النايق وارتداد بعض المسلمين
 فلو اتفقا عقايدهم على حقيقته وان معسدة مخالفة اكثر
 من المفسدة المتوقعة لبادروا الى انكاره ثورا خلف كلام
 المؤمر في وجه سقوطهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم مع بثوته
 بالكتاب الى حين وفاته عليه السلام فممن من ارتكب جوار
 ما نسخ بالكتاب باجماع تبا على الله حجة قطعه كالكتاب
 وليس بالاصح من الذهب ومنهم من قال هو من قبيل انما الحكم
 بانها علمته كائنا حور رمضان بانها يه واعرص بان الحكم في
 البقا لا يحتاج الى علمه كافي الرق والرجل والاصطباع في الطواق
 والجواب ان الشارع حكم ببقايدمة بعدد والالسبب لحو العبد

في الرق والدل بقا في حننه وحكمته لا يجد في الاخرين ولا دل منها
 ولا يحكم ههنا ببقايد بعدد والالسبب فلو اعطوا منها
 بعدة لزم ذلك الاسلام والله لا يجوز ان كان من قبيل انما الشيء
 بانها علمته فلا جرم اجبت العناية على قطعه اذا نسخ
 بعدة عليه السلام **حرف الزكاة** وكذا عشرة وما اخذ
 العاشرون بخار المسلمين الفقراء من له دون النصاب
 وفي الهدايا وغيرها الفقير من له ادنى شئ وكان المهم اخذ
 ما فسر به الفقير من قوله كجواز دفع الزكاة الى من يملك
 دون النصاب وقد صرح به في الخلاصة والفيما مافي الهداية
 وغيرها منهم يحتاج الى هذا البتين وفي بعناه من له قدر
 نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة وفي المحيط لا يحل للفقير
 ان يأخذ من مال عن لا يركي بغير علمه فان اخذ كان للمعني ان
 سيرة ان كان قابلا ويحسن ان كان هالكا ان الحق ليس لهذا
 الفقير بعينه ولو كان الفقير مكتسبا قويا يحل له الصدقة
 ولا يحل له السؤال **والسكين اي من لا شئ له فيكون اسوا**
 حال من الفقير وهو قول عامة السلف وعن ابي حنيفة
 وهو قول الشافعي ان الفقير اسو حال من المسكين لقوله
 تعالى اما السفينة فكانت لمساكين وجهه الاول قوله تعالى
 فاطعام مسكين تسكينا فانه لا فاقة احوج من الحاجة الي
 الاطعام ويؤيد به قوله تعالى او مسكينا ذا مروة وذكر
 المساكين في الآية الاولى جاز ان يكون للزحوا ويقال لام
 لمساكين لا اختصاص للملك فانها السفينة كانت للعمل
 وهم كانوا اخدمة السفينة وقيل انها كانت عارية عند فقير
 عن ابي يوسف انها صنف واحد لا يعبر عن كل لا اخر وقال
 ابو حنيفة صنفان وهو الصحيح كما قال في الاسلام كان عطف

احدهما على الاخر يقتضي العارية بينهما فلو قال ثلث مالي لعلان
 والفقير والمسكين على قول ابي يوسف لعلان نصفه وعلى قول
 ابي حنيفة ثلثه **وعامل الصدقة** وهو من يبعثه الامام
 لحيايتها فيعطى **بغير علمه** اي ما يكتسبه واعوانه ذهابا وايابا
 لانه فرغ نفسه لعمل امور المسلمين فيستحق الكفاية كالمقاتلة
 والقضاة وليس ما ياحذه اجرة لانه لا يكون الا على عمل معلوم
 ومدة معينة ولا صدقة لانه لا ياحذ وان كان غنيا ويحل به
 العمالة بالاجماع لكن فيه شبهة الصدقة فلم يحاذلها للعامل
 المحاشي صيانة لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اوساخ
 الناس وهذا عندنا خلافا للشافعي وفي شرح الكثر لو استقرت
 كفاية العامل الزكاة لا يرد على ضرورة لان الانصاف غاية الانصاف
 ولو حلت الزكاة الى الاما لم يستحق هو شيئا اذا كان غنيا والمكاتب
فيحان على فك رقبته غنيا كان بوله او فقيرا بشرط ان لا يكون
 المكاتب مكاتب التركى ولا مكاتب الهاشمي لما روي الطبراني في
 تفسيره عن الحسن البصري والزهري وعبد الرحمن بن زبير بن العوام
 انهم قالوا وفي الرقاب وهو المكاتبون ولان التملك لا يرد منه في
 الزكاة ولا يمتور من القن وقال مالك يتاع رقبة فيعتق فيكون
 الولد على مذهب السيد كما اعتد المسلمون دون المعتق **وفي سبيل الله**
اي منقطع الغزاة اي فقير هو المنقطع بهم عند ابي يوسف لانه
 المنعوم من اطلاق هذا اللفظ فيصرف اليد لا غير بوبه ما في
 البخاري ان الله عليه السلام قال ان خالد احبس ادرعه في سبيل
 الله ولا شك ان الدرع للغزاة لا للحج **ومنقطع الحاج** عند محمد
 يعني كذا لانه في معناه وكانه اراد بالحاج ما يعم الحج الاكبر
 والصغر وهو العمرة لما روي ابو داود في سننه عن امرئ معقل
 قالت يا رسول الله ان علي حجة ولا يي معقل بكرة قال ابو معقل

جعلته

جعلته في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطها
 فليح عليه فانه في سبيل الله فاعطاها البكر ولما في البخاري عن
 ابي اسحق الخزاز عن ابي له قال حملنا النبي صلى الله عليه وسلم على
 ابن الصدقة ليجر وروى الحاكم في المستدرک من طريق احمد بن
 حنبل وقال صحيح على شرط مسلم عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
 ابن هشام قال ارسل مروان الى امرئ معقل نسيبا لها عن عهد
 الحديث فحدثت ان زوجها جعل بكرة في سبيل الله وانها ارادت
 العرة فتسالت زوجها البكر فابى عليها فذكرت ذلك لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم فادع ان يعطيها فقال ان الحج والعمرة لمن سبيل الله
 تعالى وفي البخاري عن ابن عباس ان الله قال يعتق الرجل من زكاة
 ماله ويعطي في الحج والشاهد في الفقرة الثانية اما المولى فليس
 بالملك هب وكأنه مختار لابي عباس وقد منع علما ونا والشافعي
 سافر يبيد الزكاة ليعتق لاجلها لان الاعتاق اسقاط لملكك
 ولا بد منه فيها وجوز مالك لا طلاق الرقاب قلت المراد به
 المعاونة على ادا بدل الكتاب لما قد مناه هذا ولا يدفع الزكاة
 الى اغنيا الغزاة والحجاج كما يعيهم من قيد الانقطاع وجوز مالك
 والشافعي دفعها الى غنيا الغزاة لما في سنن ابي داود وابي حنيفة
 عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل
 الصدقة لغني امرئ لمحمد العامل عليها ورجل سترها بما له او غارمه
 او غار في سبيل الله تصدق بها عليه فاهداها لغني **لما في**
 ابي داود والترمذي من حديث عبد الله بن عمر بن العاص عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي
 رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يجرأه الا ان
 المستثنى في الحديث المولى يمنع من الصالحات لعمومها في الاستثناء
 التعارض بينهما وهو خلاف اصل ما عرف في محله **وابن السبيل**

من لم مال لا معه بان كان ماله في بلد اخر وفي معناه من يكون
 في البلد الذي هو فيه ولكنه غائب عن ماله لان الحاجة هي المعبر
 قد وجد لكونه فقيرا ابدان كان غنيا ظاهرا فيها خذ من الصدقة
 بعدد حاجته ولا يجوز له ان يخذ اكثر منها واولى ان يسترض
 ان قدر ويزنه ذلك لا احتمال يخرج عن الاداء ولو فضل في يده شي
 من الصدقة عند قدرته على ماله لا يبرمه ان يتصدق به كالغير
 اذا استغنى والمكان اذا عجز لانه وقعت في مصرفها عند الاخذ
 فنصرف الى الكل اي كل الاصناف المذكورة **او البعض** ولو كان
 شحفا واحدا منهم رد ذلك الطريق في تفسيره عن ابن عباس
 وعمر وحذيفة وسعيد بن جبير وعطاب بن ابي رباح وابراهيم النخعي
 وابي العمالة وميمون بن مهران فلفظ ابن عباس في اي صنف
 وصنعتا جزاك ولفظ عمر ايا صنف اعطيت من هذا اجزاك
 ولفظ حذيفة اذا وصفتها في صنف واحد اجزاك قيل ولم
 يرد عن غيرهم ما يخالف قولهم ولا فعلا ولم يرد عن غيرهم من
 الصحابة خلاف ذلك فيكون اجماعا وهو قول مالك واحمد
 ومولاه صلى الله عليه وسلم لمعاذ فاعلم ان الله افترض عليهم صدقة
 في اموالهم توخذ من اغنيائهم فتزد في فقرهم وانه على الله
 عليه وسلم امر لسليمان بن يحيى البياض حى ربيعة قوله لما روي
 القاسم بن سلام ان النبي صلى الله عليه وسلم اتاه قال بعد ذلك
 فجعل في صنف واحد وهو المولغة فلوهم الاقرع بن حابس
 وعيينة بن حصين وعلقة بن عداية وزيد بن اخيل قسم فيهم
 ذهبيته بعث بها معاذ بن اليمن واما ابو خذ من اهل اليمن الصدقة
 ثم اتاه ماله اخر فجعل في صنف واحد وهو الغاريث فقال
 القبيصة بن الحارث حين اتاه وقد تحمل حمالة بارقيصة ام
 حتى يا شيا الصدقة فصار لك بها واوجب الشافعي ان يقسم

على ثلاثة من كل صنف منهم لان الاصناف بحرف اللام ان لم يوجب
 حقيقة الملك فلا اقل من ان يوجب الاستحقاق ولهذا
 لو اوصى بثلاث ماله لهُو الاصناف لم يخرج جريان بعضهم وقد ذكر
 كل صنف بلفظ الجمع فوجب ان يحرف الى ثلاثة من كل صنف
 وان كان محلا باللام لان الجنس هنا لا يمكن فيه الاستغراق
 فيبقى الجمعية على حالها **لنا ان حقيقة الاداء خصاص**
الذي هو المعنى الكلي الثابت في جميع الخصوصيات من الملك
والاستحقاق وقد يكون مجردا في اصل التركيب اضافة
الصدقات العامة الشامل لكل صدقة مستند الى الاصناف
العامة كل منها الشامل لكل فرد فورد معنى انهم اجمعين احض
بها كلها وهذا لا يقتضي ان يكون كل صدقة مستندة على افراد
كل صنف بل يقتضي ان الصدقات كلها للجمع اعم من ان يكون
كل صدقة صدقة لكل فرد فردا امكن او كل صدقة خيرية
لطاقفة او لواحد ومما يدل على صحة ما قلنا الاحاديث التي
قد مرنا عليها ان الربا في قوله تعالى واتوا الزكاة يقتضي
الملك فلو بني مسجد او منطقة او سقاية او ارجح انسانا
او كفن سنا لا يخرج منه ائمة المملك وفي الحاشية لو اطم
سما او كساه من زكاته بالشمس التي جاز ان كان مرا حقا
او بعقل العصف وان كان صنفرا لا يجوز كما لو وضعها
على دكان فاخذها فقروا في المحيط وتوفقي بها ديني حي
بامر حاز ويكون القابض كالوكيل بالقرض عند ولا الى من
بينهما وادى لا يصرف المالك زكاته الى من يشاء وينه
موالدة فلا يصرف الى اصل من اصوله وان علا ذكره كان
كالمرب واحد او انش كالام واحدة والى من من فزعه
وهو الرب والبنت واود دهم وان سفل ذكره كان او انش

ان المنافع في الاملاك بينهما متصلة عادة باعتبار الجزئية
والبعضية ولهذا لا يقتل الشهادة فيما بينهم فلا يتحقق
التملك على الكمال او زوجية فلا يدفع الرجل زكاته الى
امراته باتفاق ولا تدفع المرأة زكاتها الى زوجها عند ابي
حنيفة للاشتراك بينهما في المنافع عادة وقال ابو يوسف
ويحمد يدفع لما روي انهما عتدا الا ابا داود عن زبيب امرأة
عبد الله بن مسعود قالت قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم يا معشر النساء تصدقن ولومن حلكن قالت فرجعت
الى عبد الله فقلت انك رجل خفيف ذات اليد وان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد احبنا بالصدقة فانه فاستلده
فان كان ذلك مجزى عني والامر فتمت الى غيركم قالت
فقال لي عبد الله بل ابنته انت قالت فانطلقت فاذا امرأة
من الانصار رباب رسول الله صلى الله عليه وسلم حاضرتها حاجتي
قالت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اتى علي عليه
السلام فقلت فخرج علينا بلال فقلنا له اخبر رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان امرأتين بالباب يسبانه لان اخبرنا بالصدقة
عنه على انوا لجهنم وعلى ايتامهما فجورهما ولا تخبره من نحن
قالت فدخل بلال فسال رسول الله فقال من هما قالت
امرأة من الانصار وزبيب قال اي الزبيب قال امرأة عبد
الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما اجران اجر
القرابة واجر الصدقة **اجيب** عنه بانها كانت صدقة
تطوع قلنا الحمد لله على التطوع بدليل ما رواه البراري
مسند عن ابي سعيد قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
في اصحى وفطر لئلا يخرقوا الناس وامره بالصدقة ثم
مر على النساء فقال لهن تصدقن فلما انصرف وصار الى منزله

27
جاءته زبيب امرأة عبد الله بن مسعود فاستاذنت عليه
فاذن لها فقالت يا بني الله انك السور لنا بالصدقة
وعندي حلي فاردت ان تصدقني بفرع من مسعود
انه هو وولده احق من تصدق به عليهم فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم صدق ابن مسعود واوجك وولدك
احق من تصدق به عليهم وما رواه الطحاوي انما قالت لرسول
الله صلى الله عليه وسلم اني امرأة ذات صنف ابيع منها
وليس لزوجي ولا ولدي شي فشتعلوني فدا الصدقة فهل
لي منهم احر فقال صلى الله عليه وسلم لك في ذلك اجران اجر
الصدقة واجر الصلة ومعلوم ان الصدقة الواجبة لا تدفع
الى الولد باتفاق ولا الى مملوكه اي مملوك لنفسه سواء كان قننا
او يدرا او ولد لان كبيرهم للسيد حق في كسبه فلا يتم
التملك ولا الى عبد اعتق بعينه وهذا عند ابي حنيفة
لان عمده معتق البعض يجب عليه السعانة في البعض الذي
لم يعتق فلا يدفع مولاه الزكاة اليه كما لا يدفعها الى مكاتبه
واما عمدها اذا اعتق بعض عبده معتق جميعه ف يدفع مولاه
الزكاة اليه لا انه حينئذ ليس بمملوك ولا الى غني لما رواه
ابوداود والبيهقي والترمذي وحسنه عن ابي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة لا تحمل العني ولا
لذي مرة سوى اي صحيح الدين او المرأة بكسر الميم وتشديد
الراء التثنية وسند قول تعالى ذرة وفي المحيط ان العني
ثلاثة انواع عني بوجوب الزكاة وهو ملك بكتاب حولي
نا و عني بحرم الصدقة اي اخذها وبوجوب صدقة الفطر
والاصححه وهو ملك ما يبلغ قيمة دنانير في الاموال الفاضلة
عن حاجته الاصلية وعني بحرم السؤال دون الصدقة

وهو ان يكون له قوت يومه وما يستر عورته انتهى وكذا من
قد رعى على تحصيل قوت يومه بكسبه وهو المراد بقوله ذبي
مرة سوى والكا حبل الله حرمه سوال من له قوت يومه
وله ما يقته من حره وبرده لقوله عليه السلام من قال
الرجل نسيال الناس حتى ياتي يوم القيامة ليس في وجهه
منعة لم يشفق عليه وقوله عليه السلام من سأل الناس
وله ما يقته جا يوم القيامة وسأله في وجهه حوش
او جذوش او كدوح قيل يا رسول الله وما يغنيه قال
حسنون درهما او قسما من الذهب رواه اصحاب السنن
وفي رواية ولما القى الذي لا ينبغي معه المسئلة قال
قد رما يغديه ويعشيه وفي رواية ان يكون له شبع يومه
وليلة واما اخذه من غير مسالة فلا يجزى لقول عمر بن الخطاب
عند كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيني العطايا قول اعطه
افقر اليه مني فقال خذ خذ فتموله وتصدق به فما جاك من هذا
المال وانت غير مشرف ولا سائل فخذ وما لا تستعد
بفسك متفق عليه وقيل لا تحمل الزكاة لصاحب اليد لما
نقد مرواه اعلم ولا الى مملوكه اي مملوك القتي لان كسبه
كمولاه ويستثنى من ذلك المكاتب على ما قد سناه وفيه خيرة
لو كان عبد القتي زينا لا يجد شيئا ولم يكن في عيال مولاه او
كان غايبا مولاه يجوز الدفع اليه ولا الى طفله اي طفل
العتي سواء كان ذكرا وانثى في عيال الأب وليس في عياله
لا بعد غنيا بمال ابيه واكثر من بال طفل عن الولد الكبر اذا
كان فقيرا فانه يجوز الدفع اليه وان كان ابوه متفقا عليه
لا انه لا بعد غنيا بعتي ابيه ولا الى بني هاشم وهو بنو
الحارث والعباس بن عبد المطلب حذ النبي صلى الله عليه وسلم

وسوا على وجع عذو وعقيل اولاد اي طالب علم النبي صلى الله عليه
وسلم لا بنوا الي لخب لان حرمة الصدقة اولاد في الابا اكراما
لهم ثم سرت الى الابنا ولا اكلمه لابي لخب وفي المحيط وحيون
صرف صدقات الاوقاف والتطوعات اليهم اي الى بني هاشم
اذا سوا في الوقف روى ذلك عن ابي يوسف ومحمد في
الموارد وانما لا يدفع الزكاة اليهم اي الى بني هاشم اذا سوا
في الوقف لان الغرض من الوقف ان ينفق على المولى كما المستعمل
فتراه الهاشمي عند كرامته ولقوله عليه السلام من اهل
البيت لا يحمل لنا الصدقات رواه البخاري وقوله عليه السلام
ان هذه الصدقات انما هي اوساخ الناس لا تحمل محمد ولا آل
محمد رواه مسلم وفيه قصيدة طويلة ورواه الطبراني في
اخرها فقال لها انه لا يحمل لكم اهل البيت من الصدقات شي انما
هي غسالة ايدي وان لكم في حسن الخش ما يغنيكم واما قول صاحب
الهداية لقوله عليه السلام ما بني هاشم ان الله حرم عليكم
غسالة ايدي الناس واوساخهم وعوضكم عنها حسن الخش
فغير معروف بهذا اللفظ قال الطحاوي وعن ابي حنيفة ان
الصدقات كلها جازية على بني هاشم والحرمة كانت في عهد
عليه السلام لم يصل حسن الخش اليهم فلما سقط ذلك عوته
صلى الله عليه وسلم حلت لهم الصدقة قال وبنو ناخذ عن
ابي حنيفة جواز دفع الهاشمي زكاة لله الهاشمي ولا الى
سواهم اي معتق بني هاشم لما روى ابو داود والترمذي
والنسائي عن ابي ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث رجلا
من بني منى ومعه على الصدقة فقال لا يرفع الا صحنين فانك
تصيب منها قال حتى اتي النبي صلى الله عليه وسلم فانا فمساه

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مولى القوم من أنفسهم وأنا
 لا تخل لنا الصدقة وفي رواية للجماعة وجه الترمذي أن
 الصدقة لا تخل لنا وإن مولى القوم من أنفسهم ولا إلى ذم
 لما في الكتب الستة من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن فقال له أنت تأتي قوماً
 أهل كتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول
 الله فإن أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله فرض عليهم خمس
 صلوات في كل يوم وبيعة فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم
 أن الله فرض عليهم صدقة في أموالهم يؤخذ من أغنيائهم
 ويرد على فقراءهم فإن هم أطاعوك لذلك فأياك وتركتم
 أموالهم وأتقوا دعوة المظلوم فانه ليس بينها وبين الله
 حجاب فإن وصل هذه الأربعة جواز الصرف إلى غير المسلمين
 قلت لما كان مأموراً بالصرف إلى فقراء بني فلان صرف إلى
 غيرهم لكان تاركاً للأمر فلا يجوز وأجاز في عموم قوله
 تعالى لا بينكم وبين الذين لم ينحلواكم في الدين ولم يخرجوا
 من دياركم أن تبرؤهم وتعسطوا بهم وعمومات المصارف
 والتفصيل زيادة وهو نسخ معنوية على ما عرف ولهذا جاز
 صرف سائر الصدقات إليهم التي رويته عن أبي يوسف بخلاف
 الخبر المستأن من حيث لا يجوز دفعها إلى بقية سبائهم
 إنما بيناكم الله عن الدين قالوا في الدين إلا أنه قلت حيث
 خفف منها الخري بما تلونا جاز تخصيص الذي منها بما رويته
 وإن سلم أنه من الأحاديث وقد خرج منها أصول الموكف
 وفرد وعد وزوجته وحازرها أي غير الزكاة من سائر
 الصدقات اليد إلى الذي سوا كان تطوعاً أو واجباً
 كالنكاح وصدقة الفطر والذرية قال أبو يوسف لا يجوز

هرف الواجب إلى الذي كما لا يجوز صرف الزكاة اليد ولها
 ما روي ابن أبي شيبة عن سعيد بن جبير مرسل قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا إلا على أهل
 دينكم فإنزل الله تعالى ليس عليك هداهم إلى قوله ويا
 تنفقوا من خير يوفى لكم فقال صلى الله عليه وسلم تصدقوا
 على أهل الأديان كلها وهو باطل قد تناول الزكاة لكن
 حارب الله حديث معاذ وتعالى أن يقول أنت الصدقة هي
 أنت الزكاة وقد خصت وأنت المرأة وأنت البيت
 محمولان على التطوع وهذه صدقة واجبة فكانت أسبب
 بالزكاة ثم لا يبين منها نحو مسجد ولا كنيسة يابست فإن
 التمسك بشرط وإن دفع الزكاة إلى من ظنت مصرفاً
 لها فظهر أنه عبده أو ماله أو ماله أي يعطى الزكاة
 من آخر لا بعد أم التملك أو تملكه وإن ظهر نوازع آخر
 أي لا يعطى الزكاة ربة أخرى وقال أبو يوسف يعيد هالاً
 ظهر خطاؤه يعين مع إمكان الوقوف على لصواب فصار
 كما لو توخا بما أوصل في يوب ثم بين أنه محسوس ولها ما روي
 البخاري من حديث معن بن يزيد قال سألت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنا وأبي وجدتي وخطيبي على فأنكحني
 وخصمت الله كان أبي يريد إخراج دنائهم فصدق لها
 فوضعها عند رجل في المسجد فحيت فاحدقها فاشتد بها
 فقال والله ما أياك أردت فجاهمت إلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال لك ما نوبت يا يزيد ذلك ما أخذت
 يا معن رجعو أن كان واقعة حال فيجوز مند كوت
 تلك الصدقة كانت تملك لكن عموم لقطعة ما في قوله عليه
 السلام ذلك ما نوبت يعيد المطالب ويؤيد ما في الصحيحين

عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رجل
لا تصدقن الدينة بعد قلة فوضعها في يده عن الحديث
وقد بين ظنه مصرفا لا ند لودفع بغير اجتهاد او باجتهاد
بدون ظن او بظن انه ليس بمصرف ثم ينشأ المانع لا يجزى به
ولودفع الى من ظن انه ليس بمصرف ثم ينشأ المانع لا يجزى به
يجزى به وذلك لان الواجب عليه الصرف الى من هو مصرف
عنده وقد فعل فيجوز كما اذا اقبل الى جهة بالحق ثم تبين
خطاؤه وهذا لان الوقوف على هذه الاشياء لا جتهاد
دون القطع فقد لا يعرف الا ببيان ذلك من نفسه فضلا
عن غيره بحسب الواسع مخلة في الترخي في الثياب والاولى
فانه يوقف على الطهارة والتجاسة فيها وعن ابي حنيفة
انه لا يجزى به في غير العن والظاهر هو الاول ووجد الفرق
على هذه الرواية ان العن مصرف في الجملة كما في الحامل ويندب
دفع ما يغني عن الفقير عن السؤال لولا ان في ذلك
صيانة له عن ذلك السؤال وتقول صلى الله عليه وسلم اغنواكم
عن المسألة في هذا اليوم وكره دفع المصائب الى فقير
غير مدون وقال رافع بن خديج ان العن حال العطاء حكم حال
الاداء وحكم الشيء بعد قضاء كما لو دفع الى غني ولنا ان الاداء
يلا في الفقر لان المدفوع اليه حال التملك فقير وانما يصير غنيا
بعد تمام التملك فبما في العن عن التملك وانما كره لوجوه
الا تنفع به العن وانما حصل حصوله لا تنفع به حال الفقر
لان المقصود سد خلة العنير وكما لا في حصوله حاله او با
وهي هنا حصل حاله وكره لانه لم يحصل ما لا وعن ابي يوسف
انه لم يجز به اكثر من مصاب فقير بغير المدون ان المدون لا بأس
بان يعطي قدر فادنيه وزيادة دون المصائب وكذا اذا كان

الفقر

الفقر له عيال لا بأس بان يعطي قدر ما لو فرقه عليهم حتى كل واحد
منهم دون المصائب وكره نقلها الى نقل الزكاة الى بلد آخر غير
البلد الذي فيه المال لان فيه اضرارا حتى فقر الدينة المال
وهذا اذا كان مسافة قصر الصلاة وبه قال مالك ومنعه
الشافعي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لما ذفاعهم ان الله
افقر من عليهم صدقة في اموالهم توخذ من اغنيائهم وترد على
فقراهم **والسؤال** ان المصنف مطلق الفقير لقوله تعالى انما
الصدقات للفقراء وذكر المكان فيه والتقييد به يكون نسخا
وحديث معاذ حجة لنا لانه صلى الله عليه وسلم قال ذلك لاهل
اليمن وهي بلاد شتى على ان مراده صلى الله عليه وسلم انه لا طمع
له في الصدقة بل هي مصرفة الى فقير المسلمين كما هي
ما خودة من اغنيائهم وانما يكره نقله لمطاهر ما روي في رواية
حق الجوار والمعتبر في الزكاة فقرا كان المال لانه محل
الوجوب ولذا استقط بهذا كما لا فضل صرفها الى حوذه ثم
اعماله ثم هو والده ثم ذوى ارحامه ثم جيرانه ثم اهل سكنته
ثم اهل محلتهم ثم اهل مفرجه وفي المحيط وعن محمد بن جعفر في
زكاة المال حيث المال لا حيث المكي لان الواجب في المال
في الذم وفي صدقة الفطر ان كان يودي عن نفسه حيث
هو وان كان يودي عن ولده وعبده فغنى ابي يوسف يودي
حيث العبد وعند محمد حيث المولى وهو الاصح لان الواجب
في ذمة المولى حتى لو هلك العبد لم يسقط عنه لا يكره
نقلها الى قريب لما فيه من الصلة مع الصدقة او الى قوم
اجوع من اهل بلده لما فيه من زيادة دفع الحاجة ولما قد بنا
من قول معاذ لاهل اليمن ان يتولى بعرض ثياب حميس او اخس
مكان الدرة والسعير اهلون عليهم وخير لا يحيا رسول الله

صلى الله عليه وسلم بالمدينة انه يجب حملا على ان بالمدينة كانوا
 ا هوج او على ما فضل من فقر الهم وكذا الا يكرم النفل الى اهل بيته
 اوزع من اهل بيته او اتفع للمسلمين منهم **فصل**
 في صدقة الفطر وسبب شرعيتها ما في سنن ابى داود
 وابن ماجه عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم زكاة الفطر طهر للصيام من اللغو والرفث وطعمه للمساكين
 من اداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن اداها بعد
 الصلاة فهي صدقة من الصدقات زكاه الدارقطني وقال ليس
 في روايته خروج وكان امر النبي صلى الله عليه وسلم بها في السنة
 التي فرض فيها رمضان قبل ان يفرض زكاة المال وكان يخطب
 قبل الفطرة يومين باخراجه الى في الجملة سوايق قبل
 الوجوب او قبل الفطرة من راي حنطة وما اتخذ منه
 كدقيقه وسونقه ومن زبيب نصف صاع وقال ابو يوسف
 ومحمد صاع وهو رواية عن ابى حنيفة وعليه الفتوى لان الرئيس
 يقارب التمر من حيث القصور وهو النخل ولا ورد في الصحيحين
 من حديث ابى سعيد الا كذره او صاعا من زبيب ومن ثم اوشعر
 وما اتخذ منه صاع لما في الصحيحين وغيرها عن ابن عمر وغيره
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان
 على الناس صاعا من شعير الحديث ولما رواه ابو داود عن ابى
 سعيد قال كنا نخرج على عهد علي عليه السلام صاعا من شعير
 او اقط او زبيب او صاعا من دقيق وقال مالك والشافعي
 واحد يجب من الصاع لغيره تار في الحكم ومحمد عن ابي جريح
 ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر صاعا
 من تمر او صاعا من بر على كل حر او عبء ذكر او انثى من المسلمين
 ولما رواه السنن من حديث ابى سعيد الخدري قال

كنا نخرج اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر
 عن كل صغير وكبير حر او مملوك صاعا من طعام او صاعا من
 اقط او صاعا من شعير او صاعا من زبيب فلم يزل يخرج حتى
 قد مر معاوية حيا وبعثنا فكلنا الناس على ما كان فيما
 كلم به الناس ان قال ابى اري ان مدين من تمر النساء يقول
 صاعا من تمر فاخذ الناس بذلك قال ابو سعيد اما انا فلا ازال
 اخرج كما كنت اخرج وجه الاستدلال بلفظ طعام فانه عند
 المطلاق يتبادر منه البر وايضا فقد عطف هنا الشعير والتمر
 وغيرها فلم يبق مراد منه الا الحنطة وبعبارة رواية الحاكم
 صاعا من حنطة وقوله ١٢ اخرج الاما كنت اخرج في عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر او صاعا من شعير فقال
 لدرجل من القوم او مدينا من في فقال لا ذلك اقبلت معاوية
 لا اقبلها ولا يحمل بها رواه الحاكم عن عياض بن عبد الله ومحمد
 واخرج عن ابى عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض
 زكاة الفطر صاعا من تمر او صاعا من بر الحديث ومحمد عن ابى
 هريرة نحوه مرفوعا واوجب عن حديث ابى سعيد باه ليس
 بحنطة علينا لانه اخرج يعمل لنفسه قال كنا نخرج وقيل عليه
 السلا وليس بموجب ففعل الصحابي اولى بان لا يكون ترجيا
 والعجب من الشافعي انه يرى تعليل الصحابي واجبا فكيف
 قلد ابى سعيد في هذه المسئلة كذا ذكره العيني ولنا في الصحيحين
 من حديث نافع عن ابى عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 زكاة الفطر صاعا من تمر او صاعا من شعير فعدل الناس بعد
 مدين من حنطة وما روى عبد الرزاق في مصنفه عن ابى جريح
 عن ابى شهاب عن عبيد الله بن نعيم قال خطب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الناس قبل الفطرة يوم الاثنين فقال

ادوا صاعا من برادق بين اثنين او صاعا من تمر او شعير عن كل حر
 وعبد صغير وكبير وكذا رواه ابو داود وروى ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خطب قبل يوم العيد بويين فقال ان
 صدقة الفطر مدان من بر لكل انسان او صاعا مما سواه من
 الطعام رواه الدارقطني ومافي سنان ابي داود والنسائي عن
 حميد الطويل عن الحسن بن ابي عيسى ان ابا خطب في اخر رمضان
 على منبر النخلة فقال اخرجوا صدقة صومكم فكانت الناس
 لم يعلموا فقال من هذا من اهل المدينة قوموا الى خواتكم
 فاعلموهما فانهم لا يعلمون فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هذه الصدقة صاعا من تمر او شعير او نصف صاع في الحديث
 وروايات ثقات مشهورون لكن فيه اربا لان الحسن لم
 يسمع من ابن عباس علي ما قيل ومافي سنان الترمذي عن عمر
 ابي شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعث منا دياتا دي في فجاج مكة الا ان صدقة الفطر واجبة
 على كل مسلم ذكر او انثى حرا وعبد صغيرا وكبير مدان من تمر او
 صاع مما سواه من الطعام وقال حسن غريب وروى
 الدارقطني عن علي بن صالح عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر صاغا
 فصاح ان صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم مكران من
 قمح او صاع من شعير او تمر ومافي الطحاوي حديثنا المرفي ثنا
 الشافعي عن يحيى بن حسان عن الليث بن سعيد عن عقيل
 ابن خالد بن مسافر عن ابي شهاب عن سعيد بن المسيب
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر مدان من
 من حنطة قال في التيقح اسناداه صحيح كالشمس وكونه
 مرسلا لا يضر فانه مرسل سعيد وراسيله حجة اي اتفاقا

وما في مسند احمد من طريق ابي المبارك عن ابي لهيعة عن محمد
 ابي عبد الرحمن بن يوفل عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت
 ابي بكر قال كنا نؤدي زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مدني من قمح بالمد الذي بقيت تون بدم
 وحديث ابي لهيعة صالح كالتابعات لاسيما وهو من رواية
 ابا حنيفة وهو ابن المبارك ثم زيد ذهب جماعة من الصحابة
 عنهم الكلفا الدراستون ففي مصنف عبد الرزاق عن ابي
 بكر انه اخرج زكاة الفطر مدني من حنطة وفي سنان
 ابي داود والنسائي عن ابن عمر كان الناس يخرجون صدقة
 الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا
 من شعير او تمر او سلت او زبيب فلما كان عمر وكثرت
 الحنطة جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك
 الاشياء وفي الطحاوي عن عمر انه قال لنافع انما زكاة علي
 سيدك ان يودي عنك عند كل فطر صاعا من تمر او شعير
 او نصف صاع من بر وعن عثمان ايضا انه قال في الحنطة
 ادوا زكاة الفطر مدني من حنطة وعن علي ان قال علي
 من جرت عليه نفقتك نصف صاع من بر او صاع من شعير
 او تمر وفي مصنف عبد الرزاق نحوه عن ابي مسعود وابي
 عباس وحابر بن عبد الله وفيه ايضا عن معمر بن الزهري
 عن عبد الرحمن بن ابي هريرة قال زكاة الفطر على من كل
 حر وعبد ذكر او انثى صغيرا وكبير فقيرا وغنى صاع من تمر
 او نصف صاع من قمح قال معمر بلغني ان الزهري كان ينفذ
 الى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ايضا عن مجاهد كل شيء
 سوى الحنطة فنصف صاع وروى الطحاوي عن جماعة كثيرة
 وقال ما علمنا احدا من الصحابة والتابعين يروي عنه خلاف

ذلك وكان اخراج ابي سعيد طاهر فلم يجز عنه والحواء
عن حديثه ان لا يسلم ان الطعام في العرف هو الحنطة بل
يطلق على كل ما كور وهما هنا اريد به اشياء ليست الحنطة
منها بل ما في حنطة صحيح ابن خزيمة عن ابن عمر قال لم يكن هو
الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا التمر
والزبيب والشعير ولو يكن الحنطة وما في البخاري عن ابي
سعيد نفسه كما يخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم الفطر صاعا من طعام وكان طعامنا يومئذ الشعير
والزبيب والاقط والتمر فلو كانت الحنطة من طعامهم الذي
يجز منه لبادر الى ذكره قبل الكل لكونه مريحا في خلاف
معاونة وعلى هذا ان يكون المراد من الطعام في حديث
الاول الاقم لا الحنطة خصوصا فيكون الاقط وما بعده
فيه من عطف الخاص على العام دليل هذا الصريح عند غيره
ان يكون المراد بقوله لا زال اخرج الى اخره لا زال اخرج
الصاع اي كنا انا نخرج ما ذكرت صاعا وحين كثر هذا التواتر
الاخر فانا اخرج منه ذلك القدر حاصلا في التحقيق انه
لم يرد ذلك التقويم بل ان الواجب صاع غير انه اتفق ما منه
الاخراج في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان غير الحنطة وان
لوقوع اخراجها لا يخرج صاع وعن احاديث غيره وزيادة
الحاكم بانها ضعيفة كما بين في محله ولين سلنا التكاوفي
السمعات كان ثبوت الزيادة على يدين متفيا اذ لا يحكى
باب وجوب مع الشك ثم الصاع ثمانية ارطال عراقية عند
ابي حنيفة ومحمد وعن احمد ما يدل عليه وهو اختيار بعض
الصحابة وقدره ابو يوسف خمسة وثلاث كما قال مالك والشافعي
لما روى البيهقي عن الحسن بن الوليد القرشي وهو ثمانية قال قد مر

277
عليه ابو يوسف من الحج فقال اني اريد ان افتح عليكم بابا من
العلم اهني فحسنت عند قدمت المدينة فسالت عن الصاع
فقالوا صاعنا هذا اصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم
قلت لهوما جئكم في ذلك فقالوا اننا نيك بالحنة عدا فلما اصبحت
انا في نحو خمسين شيخا من المهاجرين والانصار مع كل رجل منهم
الصاع تحت رداءه كل رجل منهم يخبر عن ابيه واهل بيته ان
هذا اصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فينظرون فاذا اهل سوا
قال فغيرته فاذا هو خمسة ارطال وثلاث بنفسان يسير
قال فرأيت امرأ قويا فتركت قوله ابي حنيفة في الصاع
فاحدث يقول اهل المدينة هذا هو المشهور عند وروى
ان مالكنا طره واجت عليه بالصيغان التي جابها اوليك
الرهط فارجع ابو يوسف الى قوله واجت الطي اوى عن ابي
يوسف انه قال قدمت المدينة فاخرج لي من ابي بصاعا
وقال هذا اصاع النبي صلى الله عليه وسلم فوجدته خمسة
ارطال وثلاثا قال الطي اوى وسمعت عن ابن عمر ان يقول
الذي اخرج لي ابي يوسف هو مالك وسمعت ابا حنيفة
عن مالك انه قال هو مخري عبد الملك لصاع عمر ولا يحنف
ومحمد ياروي السناي عن موسى الجهني قال اني مجاهد بعد
حررت ثمانية ارطال حنطة وقدرته فقال حدثني
عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل
بثلث هذا وماروي احمد وابوداود عن انس قال كان النبي صلى
الله عليه وسلم يتوضا بما يكون رطلين ويغتسل بالثلاثة
يعني مع الوضوء في ضمة وماروي اذ ارقطن في سننه عن
انس وعائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضا
بالماء رطلين ويغتسل بالصاع ثمانية ارطال قلت واجعوا

على ان الصاع اربعة امداد وما روى ابن ابي شيبة عن يحيى بن
ادم قال سمعت بن صالح يقول صاع عشرين اذ طال وقال
شريك الكرمي سبعة اذ طال واقل من ثمانية وقيل ابو يوسف
وجد الصاع خمسة اذ طال وثلاثا برطل المدينة وابو حنيفة
يقول الصاع ثمانية اذ طال بالبغدادى وهو يغدل خمسة
اذ طال وثلاثا بالمدينة لان الرطل المديني ثلاثون استارا والبغدادى
عشرون استارا والاشترار بكسر الشين ستة دراهم ونصف
وقيل هو المستعمل لان محمد بن يزيد ذكر في المسئلة خلاف ابو يوسف
ولو كان لذكره على المعتاد وهو اعرف بمذهب وحاصل
ان التراجع لفظي والحق انه تحقيق يحتاج الى امر توحيق
واما قول صاحب المهداية والصاع عند ابى حنيفة واحد
ثمانية اذ طال بالعراقي وقال ابو يوسف خمسة اذ طال وثلاث
وهو قول الشافعي لقوله عليه السلام صاعنا اصغر الصعان
فليس بمعروف نعم روى ابن حبان عن العلاء بن ابي عن
ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له يا رسول
الله صاعنا اصغر الصعان ومدنا اكبر الامداد فقال عليه
السلام اللهم بارك لنا في قليلنا وكثرتنا واجعل لنا مع
البركة بركة قال ابن حبان وفي تركه عليه السلام لا تكار
عليهم حيث قالوا صاعنا اصغر الصعان بيان واضح ان
صاع المدينة اصغر الصعان وخارج من ان برطما عدل
نصف صاع من برورنا والوزن هو المقبر في الصاع فيما روى
ابو يوسف عن ابى حنيفة لان اختلاف العلماء في مقدار الصاع
اذا لم يدل على اعتبار الوزن وعن محمد بن المغيرة الكل لان
الاثار جات بلفظ الصاع وهو اسم للكيل المحض والممن
اربعون استارا ويجب العطرة في التجارى وقال ابو العالبيه

وعطا

وعطا وان سيرة تفرغ عن على لا عبد يستحق التملك
فان العبد لا يملك فلا ملك فكيف يملك مسلم يكون له قربة
وثواب عبادة لا يصل بينه والكافر ليس له ذلك له نصيب
الزكاة من اى مال كان له ما دونه لظاهر قوله صلى الله عليه
وسلم لا صدقة ما لا عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد
السفلى وايدى ما يقول رواه احمد عن ابى هريرة والمعنى
الا عن غنى فكلما ظهر معتمد والغنى الشرعى نصيب فاضل عن
حوائجه الا صلته وان لم يتم ولان العطرة انما وجبت بقدر
ممكنة والنوايا هو شرطها وجب بقدر مسيرة كالتزكاة
وقال مالك والشافعي يجب العطرة على من يملك ما زاد على قوت
نومده لنفسه وعياله لقوله عليه السلام اذ وصا عان فتح
او صاعان برشك حماد بن عمار عن اثنين صاعا وكبير ذكر
او اثنين حرا ومملوك عن ابي اوفى اما غنى فتركه الله واما
فقير فتركه الله عليه اكثر مما يعطى رطله كجهد قلنا وقد
منعنا بالتمتع بن لاسد ولو صح لوصح لوصح لوصح في
المسئلة مع ان ما لا ينطبق كثرة من الروايات المشقة على
التقسيم المذكور ليس فيها الفقير فكانت تلك رواية شاذة
فلا تقبل لاسيما وهي مخالفة للعقاس لان من يجب عليه
شئ لا يجوز له اخذه والحديث لا صدقة الا عن ظهر غنى ويد
اي بهذا النصيب من القصد قد اى اخذها ويجب الاخذ
ونفقة القريب اى النصيب اى وهو به بوجوده كنفقة
متعلق يجب الاول اى يجب العطرة على الحر لا على العبد غنيا
وطفلة فقرا لان الاصل في الوجوب راسد وهو بموته
مونا كاملا وتلي عليه ولاية تامة فكذلك ما كان في بعناه من
اولاده الصغار والفقراء وخادمه ملكا حترز به عن خادمه

با حارة او اخدم ولو مبرا او ولد لان الولاية والموت
 لا يبعدان بالتبديد والاستلزام وانما تختلف بهما المآل من حيث
 انها لا يبا عان او كما قيل وقال مالك والشافعي واجد لا فطرة
 لا جل عبد الكافر لما في الصحيحين من طريق مالك عن نافع عن ابن
 عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض الفطر من رمضان
 على الناس صاعا من تمر او صاعا من شعير على كل حرا وعبد ذكر
 رواه في من المسلمين قلنا قال الشيخ في الآما وقد اشتمرت
 هذه اللفظة اعني قول من المسلمين من رواه ما ذكر وقد
 رواه غير واحد عن نافع فلم يقولوا فيه من المسلمين منهم الليث
 ابن سعد وعبيد الله بن عمر وهما في صحيح مسلم وابو ثوبان
 السخيتاني وحديث في الصحيحين كلام روه عن نافع عن
 ابن عمر فلم يقولوا فيه من المسلمين ومشي على فردة بها جماعة
 ولكنه ليس بصحيح فانه قد تابعه سبعة من الثقات منهم عمر
 نافع والضحك بن عثمان ويونس بن يزيد فحديث عمر رواه
 البخاري في صحيحه عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر قال فرض
 رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر او صاعا
 من شعير على العبد والحرة والذكور والنثى والصغير والكبير
 من المسلمين وامر بان تؤدى قبل الصلاة وحديث الضحاك
 رواه مسلم عنه عن نافع عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى
 الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على كل نفس من المسلمين
 حرا وعبد رجل او امرأة صغيرا وكبيرا صاعا من تمر او صاعا من
 شعير وحديث يونس بن ربه الطحاوي في مشكله عند
 ان نافع اخبر قال قال عبد الله بن عمر فرض رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على الناس زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر و
 صاعا من شعير على كل ذكرا وانثى حرا وعبد من المسلمين ولما

الطلاق

اطلاق ما روى الدارقطني ثم اليه من حديث قاسم بن عبد الله
 ابن عمار في رواية بسنده عن نافع عن ابن عمر قال امر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بصدقة عن الصغير والكبير والحرة والعبد من
 عمر بن نافع قال الدارقطني رفعه القاسم هذا وهو ليس بالقوي
 والصواب انه موقوف وروى ايضا من حديث علي بن موسى عن ابيه
 عن جده عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بنحوه
 وروى البيهقي عن حاتم بن اسما عن جعفر بن محمد عن ابيه
 عن علي قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحوه ورواه
 صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا من زبيب عن كل انسان
 وصريح ما اخرج الدارقطني في بسنده عن سلافة الطويل عن
 يزيد العمري عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذوا صدقة الفطر عن كل صغير وكبير ذكر وانثى
 يهودي او نصراني حرا وملك نصف صاع من تمر او صاع من تمر
 او شعير ثم قال لم يسنده غير سلافة الطويل وهو موقوف
 وما اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عباس قال يخرج
 زكاة الفطر عن كل ملك له وان كان يهوديا او نصرانيا او مشركا
 رواه الطحاوي في المشكل عن ابن المبارك عن ابن ابي لمصعة عن
 عبد الله بن ابي جعفر عن الاعرج عن ابي هريرة قال كان يخرج
 زكاة الفطر عن كل انسان يقول من صغير وكبير حرا وعبد
 ولو كان نصرانيا من من فم او صاعا من تمر والتفصيل بقوله
 من المسلمين لا تعارض المطلق عندنا لما عرف من عند رجل
 المطلق على المعبد في الاسباب لا بد لا تراحم فيها فيمكن العمل بها
 فيكون كل من المطلق والمقيد سمي مجلدا ما اذا ورد في
 حكم واحد لا زوجة لنفسه الولاية والموت لا بد بل عليها
 في غير حقوق الزوجية ولا يؤولها في غير الولاية كالمداواة

ولأن عليها الإخراج عن عبيدها ونفسها أقرب إليها منهم ومن وجب
 عليه عن غيره لا يجب على غيره عنه وأوجبها مالك والشافعي
 لأنه يورثها ولأن عليها ملكك كملك المولى على مولده ولهذا لو
 أدى عنها بغير إذنها جاز قلنا أوجب النفقة عليه ليس
باعتبار الملك بل في معاينة احتباسها بحقه على أن ملك النكاح
ليس بملك حقيقي بل هو ضروري ليس بعينه اطلاق خلاف امر
الولد لا يحتاج الولاية والموتة على المال وحوار الدوخ عنها بغير
 امرها روايت عن أبي يوسف قلنا ان يمنع وليه سلم فأنجزا
 عنها استحسننا فالتبوت الاذن عادة والقباس أنه لا يجوز
 كالزكاة ورأى الكبر وان لم تمت نفقته لا تغد والولاية هو
 وأوجبها مالك والشافعي لأنه يورثه وطفله الغني وإن تركه
 نفقته لا بعد مالمون بل من ماله أي من مال الطفل لأنها جازت
 بموت الموتة فاشبهت النفقة وهذا عند أبي حنيفة وأبي هو
 يوسف وقال محمد ورافر يجب صدقة فطر طفل الغني على أبيه
 لأنها عبادة وهو ليس من أهل وجوبها فحينئذ لو أدى
 من ماله ضمن كالزكاة ويكاتبه لعدم ولايته والظاهر
 يجب على المكاتب أيضا لنفسه لأنه فقير وعبده للحجارة
 لأنه يجب عليه الزكاة بسببه ولو وجب الفطرة فيؤدي أي
 الثاني في الزكاة أي التكرار وقال صلى الله عليه وسلم لا ثاني في
 الصدقة وعبد له أن يصبغ الماصي والماعل لعدم الولاية
 وكذا إذا أسرا ونصب أوجب له بعد عوده لوجود الولاية
 والمون وعبد مشترك بين اثنين نفقته والولاية والموتة
 في حق كل واحد منها وأوجبها مالك والشافعي في العبد
 الثلاث كلها لا إطلاق المخصوص المتقدمة ولأن هذه فطرة
 موتة الرأس لا تعلق لها بالمالية كالنفقة التي لا تربيها يجب

عن

عن الولد الحر ولا مالية فيه وزكاة المال تجب بسبب المال
 النامي فكانا حقتين مختلفتين بحيان بسببين مختلفين أحدهما
 في الذمة وهي الفطرة حتى لا يسقط بعرو من الفقر بعد الوجوب
 والآخر في المال وهو بعض المضاب حتى يسقط بهلاك المال
 فلم يكن بينهما تدافع كالأجرة والزكاة والنفقة ولنا ما قدنا
 ولأن الشرع بنى هذه الصدقة على الموتة فقال أدوا عن موتون
 وهذا العبد بعد للتجارة لا للولاية والنفقة وكذا العبد حال
 كونهما مستتركة عند أبي حنيفة خلافا لما في المشهور عنها
 فإنها قال لا يجب على كل واحد من السريكين فطرة ما يخصه من
 الروس دون الاستقاص حتى لو كان بين رجلين ثلاثة أعبد
 أو خمسة يجب على كل واحد منها الصدقة عن عبد أو عبدتين
 وهذا بنا على صحة قسم الرقيق حرا وعدم صحة قسمها عبده
 فلم يملك كل واحد منها ما يسي عبدا وقتل لا يجب الفطرة في
 العبد المشتركين اتفاق لأن النصيب لا يجمع قبل القسمة فلم
 يتم رقبته لواحد ويجب الفطرة بطلوع فجر يوم الفطر من
 مات قبله أو أسلم بعده أو ولد لا يجب إلا قبله ومن أسلم أو
 استغنى أو ولد له ولد أو ملك عبدا قبله فعليه الصدقة
 وقال الشافعي يجب بغروب الشمس من اليوم الأخير من رمضان
 وعندها يجب بطلوع الفجر ومن مالك واحد انصارا وإتباعا
 ومبنى الخلاف على أن قول ابن عمر في الحديث السابق قرض رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان المراد به الفطر
 المعتاد في سائر الشهور فيكون الوجوب بالغروب أو الفطر الذي
 ليس بمعتاد قد يكون أوجب بطلوع الفجر لنا لأنه لو كانت
 المراد الفطر المعتاد في سائر الشهور لوجب للأبوين فطرة ثم
 يستحب إخراجها بعد طلوع الفجر قبل صلاة العيد لما روي الحاكم

محمد

في علوم الحديث من حديث ابن عمر قال كان يا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان يحج منه فقة الفطر قبل الصلاة وكان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقسمها قبل ان يسفر في المصلي ويقول
 اغنوه عن السؤال في هذا اليوم ورواه ابو داود عن ابن عمر
 ولفظه امرنا عليه السلام بركاة الفطر ان يودي قبل خروج
 الناس الى الصلاة فراه ابو داود وحار تقدمها على يوم الفطر
 مطلقا وهو اختيار صاحب المهداة وقال خلف بن ابوب
 حويرة في رمضان ولا يجوز قبله وهو اختيار الامام ابي بكر
 محمد بن الفضل وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الطهارة
 وقيل يجوز في العشرة الا لا قبله وعند الحسن بن زياد لا يجوز
 تعجيلها أصلا كذا في الكافي ولا يسقط ان اخرج يوم الفطر
 في الاصح وان افتقر لها قرية ما لم يسقط بعد الوجوب الا
 بالادراكا لركاة وعن الحسن انها تسقط بمعنى يوم الفطر لا في
 قرية احتضت يوم العيد فتسقط بحسب كالا صعيد قلنا
 لا يسقط بل ينقل الوجوب الى التصديق بالقيمة وهذا لا ي
 القرية بالارادة المزعومة لثبوت المعنى وانما عرفت سر عا في
 ايا مخصوصة ووجه القرينة في التصديق معقول وهو سبب
 حلة المحتاح فلا يتغير وقت الاداء فيه بوقت دون وقت
 كالركاة ولو فرق شخص صدقة فطر على مسكينين لم يجز
 نظرا لظاهر اغنوه وقال الكرخي مجزئ وهو الصحيح لو خود
 دفع الى المشرقة ولو دفع جماعة الى مسكين واحد جائز علي
 الصحيح لانه بالنسبة الى كل معط مشرف كتاب
 الصوم كانت فرضيته بعد ما صرفت القبلة الى الكعبة بشهر
 من شعبان على راس ثمانية عشر شهرا من الهجرة وسبب الشهر
 لانه يضاف اليه وتكررت تكرر وكل يوم سبب لوجوب صومه

حتى اذا بلغ الصبي في اثنا الشهر لمزيد ما بقي لا ما مضى لان الصبي
 يتعرف في اياما وتعرف الصلوات في اليوم والليلة وهو لغة
 الممسك مطلقا وشرعا امساك خاص هو ترك الاكل والشرب
 والوطي من الصبح الى المغرب اي الى الغروب لقوله تعالى ثم اتوا
 الصيام الى الليل مع تبيين لشمس العبادة عن العادة ولا بد من
 قتي من اهله ليخرج الحايض والنفسا والمعتبر اول طلوع
 الصبح عند جمهور العلماء وقيل استنارته وهو مروي عن
 عثمان وحذيفة وابن عباس وطلق بن علي وعطاء بن ابي رباح
 والاعمش قال مسروق لم يكونوا يجدون النحر فكريا كانوا
 بعدون النحر الذي يبدل الصوت قال شمس الرملة الخواف
 الاول احوط والثاني ارفق اي اوسع وللضعف اوفق وصح
 اد ارمضان وهو فرض من على كل مسلم عاقل بالغ اذ اهل تولد
 نقاني فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقصنا لقوله تعالى فمن كان
 منكم مريضا او على فرصته انعقد الاجماع ولذا يكفر جاده
 قال تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على
 الذين من قبلكم لعلهم يتقون اياما معدودات ثم بينها بقوله
 شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن الآية روى الطبراني عن
 قتادة عن د عفل بن حنظلة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 كان على النصارى صوم رمضان وكان عليهم ملك فمروا
 فقالوا لئن شفاه الله لتردين عشرين ثم كان عليهم ملك بعده
 فتوجه فقالوا لئن شفاه الله لتردين ثمانين ثم ثمانين
 بعد ذلك ملك فتاوا ثم هذه الايام وحصل صومنا في الربيع
 فصا رجسين يوما وكذا صوم الكفار اب فرض لقوله تعالى
 في كفارتك القتل والظواهر فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
 وفي كفارة اليمين فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم

ولقوله عليه السلام الذي واقع امراته في رمضان ثم شرب من شايين
 وكذا فرض المنة في الاظهر لقوله تعالى ويوفوا بعهدهم وقوله
 النبي صلى الله عليه وسلم لعراوف بن ذرارة وقتل الله واجبه بشرط
 لوجوب اداء رمضان الصحة والاقامة لما تلوينا بشرط الصحة
 الطهارة من الحيض والنفس لما تقدم مر في باب الطهارة
 من الحيض لقوله تعالى فان باشروهن لانهن بيضاة منكم
 لكل يوم من عباد الله على حدة وقال مالك في المسهور عنه وهو
 رواية عن احمد يعني سنة واحدة لجميع الشهر في اول ليلة منه
 لان صوم الشهر عبادة واحدة فتشقق بيته واحدة كصحة
 اعتكاف شهر بيته واحدة قلنا ان صوم كل يوم عبادة
 على حدة لتحلل ليلة غير صالحة للصومين كل يومين تحله في
 اعتكاف شهر فان جمع اوقاته صالحة لم لا يكون عند الغروب
 لا يصح فلا بد ان يقع في ليلة وجزء وقوعها قبل نصف النهار
 الشرعي وهو من الغنى الى الغروب وقتها النهار الشرعي لم يقع
 توهم ان المراد النهار المعنوي وهو من طلوع الشمس الى غروبها
 وذلك لانه لا بد من وجود السنة في اكثر وقت الاداء التماسه
 نفاذ الكمال ويضمن من طلوع الغنى الى وقت الضحوة الكبرى
 فتشترط السنة قبلها لتحقيق في الاكثر وهذا على الاصح وقيل
 قيا من الزوال وقال مالك والشافعي واجد يجب تعيين
 صورة الحاضر من الليل الا ان مالكا يشترط تعيين السنة من
 الليل في كل صوم فرضا ونفلا وقال الشافعي واجد في غير النقل
 لما في السنن الاربعة من حديث ابن عمر عن اخته حفصة
 قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يجمع الصيام
 قبل الغنى فلا صيام له هكذا القبط ابي داود والترمذي ونقطة
 ابن ماجه لا صيا لمن لم يفرغ من الصيام من الليل وجمع السام

بينهما قال ابو داود ورواه الليث واسحاق بن حازم عن عبد الله
 ابن ابي بكر بن عمرو بن حزم عن الزهري ورواه الترمذي عن يحيى
 ابن ايوب عن عبد الله بن بكير وقال هذا حديث لا يعرفه
 مرفوعا الا من هذا الوجه وقد روي نافع عن ابن عمر قوله
 وهو صحيح وقال السنن الصواب عندنا انه موقوف ولم
 يروه مالك في الموطا الا من كلام ابن عمر وعائشة وحفصة وعلى
 تقدم يروونه بحول على بن النعمان وكان اول اجراءه مقتصر
 الى السنة لانه قريب كسائره فاذا خلا عنها بطل ذلك الجز
 وبطل الباقي ضرورة لانه لا يتجزئ لنا ما في السنن الاربعة
 عن ابن عباس قال حذا عراجلي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 اي رايت الهلال قال الحسن في حديثه يعني رجلا ان
 فقال استشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال استشهد ان محمد رسول
 الله قال نعم قال يا بطل ادن في النكاح فليصوموا واقا
 قوله صاحب الهداية لقوله عليه السلام بعد ما شهد العراجلي
 بروية الهلال الا من اكل مالا في كل بيته يومه وليس ثم
 ناله فليصم فغير معروف نعم ورد في الصحيحين عن سبعة
 اهل الكوفة انه صلى الله عليه وسلم امر رجلا من اسلم اذن في
 الناس ان من اكل فليصم بيته يومه اي فليصم كما في روايته
 ومن لم يكن اكل فليصم فان التو من يوم عاشورا وفيه دليل على
 انه كان امر اجاب قبل شخه برشقان اذ لم يور من اكل باستا
 بيته الصوم الا في يوم من رمضان والصوم خلاف قضاء رمضان
 اذا اؤطر منه فقل ان من تعين عليه صوم يوم ولم يؤه ليله
 انه يحرم بهما وهذا بناء على انه كان واجبا لما في الصحيحين
 عن عائشة قالت كان يوم عاشورا يوما تقصده قرشي في
 الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم فلما

ك

فرض رمضان قال من شأ صامه ومن ساء تركه قال الطحاوي فيه
 دليل على ان من تعين عليه هو صوم رمضان والنية
 المعين ولم يوه ليلا يجزيه النية بها وان اصل في النية
 للاداء وانما جاز التقدّر للصورة والصورة موجودة في حق
 يوم الشك وفي حق المحل او المعنى عليه اذا افاق بها وفي حق
 المسافر اذا قد مر بها او لم تدفع هذه الصورة المحل
 النية المتأخرة فثبت ان الافتراض لا يمنع اعتبار النية بخبر
 من النهار شرعا ويتردد عدم الحكم بفساد الخبر الذي لم يقر
 بها في اول النهار من الشارع بل اعتبره موقوف الى ان يظهر
 الحال من وجودها بعد اتمامها او حدث ظهر اعتبار عيادة
 لا اند انقلب حكمها بعد الحكم بالفساد فيبطل ذلك
 المعنى الذي عني به لقيامه برباها ولا يلا على عدم اعتبار شرعا
 وحملها على نفي الكمال كما في امثال من نحو لا صور لمن لم يسم الله
 ولا صلاة في المسجد الا في المسجد وعلى تقدم النية على الليل
 فانه لو نوى قبل غروب الشمس ان يصوم غدا الا يصح وانما يصح
 اذا نوى بعد الغروب او معناه لم يواند صور من الدليل
 سوى الصور من وقت السنة على انه ما رخص من التقلد والعامة
 في فرضه شيء صحيح كخصه بالعتاس فيجعله على صور العتاس
 والنية المطلقة والكفارات ثم لا يترق فيما ذكرنا من حوار النية
 قبل نصف النهار بين المسافر والمقيم والصحيح والستقم لا تد
 لا تفصيل في ذلك من الدليل وقال رفر في حوز الصور للمسافر
 والمرحى الى نية من الليل لان الادا غير مستحق عليها وقت
 السفر والمحرر قضا كالقضا ويصح اد ا رمضان بنية
 نيل او نية مطلقا لا صافاة اي مطلق الصور وفي بعض
 الشرح بنية مطلقا لا وجه فلا بد من نية لها للصوم وهو

رواه عن احمد وقال مالك والشافعي ايصح ارادة رمضان الا
 نية على التعيين كما في الصلاة ^{لنا في حوار النية المطلقة}
 ان شهر رمضان متعين للفرض ولا يمنع غيره والاطلاق
 في المتعين تعيين كمن نادى زيد المفرد في الداريا السوان
 فان قد تعين له واما في نية التقل فلان وصفا يستعمل
 خطاب فبطل وعي يبقى الاطلاق وهو تعين ^{وبنية واجب}
 احرار في سفر او مرض فان المسافر والمريض اذا نوا
 في رمضان واحيا اخرج عن ذلك الواجب وهذا عند
 اي حنفية وقال ابو يوسف ومحمد يقع عن رمضان لان
 الرخصة لا جل المسئلة فاذا حمل المحدث والتحقيق غيره وان
 حنفية انها شغلا الوقت بالام لمواحدة بها بذلك الواجب
 في الحال ^ن حتى لو مات فيها لم يتوخر مواحدة بها بنية
 الى ادراك عدة من ايام اخر حتى لو مات قبل ادراك العدة
 ليس عليه شيء وكذا اي ومثل رمضان فيما تقدم من النقل
 والنية المعين الا في الاخر وهو الواجب الاخر والمعرف
 بين رمضان والنية المعين ان رمضان متعين بتعيين
 الشارع ولد ابطال صلاة حية ما نواه بالتعيين لغير رمضان
 من الصيام واما النذر المعين فتعين بتعيين النادر ولد
 ابطال صلاة حية لانه وهو النقل لما عليه وهو الواجب الاخر
 وشروط التقضا والكفارة والنذر المطلق ان يست النية
 من الليل ويعين لان هذه اشياء ليس لها وقت تعين في
 تعيينها من الاشد وكذا النقل عند مالك لا طلاق مارويان
 قوله عليه السلام لا صيام لمن لم يفرغه من الليل ^{لنا في مسلم}
 عن عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات
 يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اني اذا صام

وا جاز الشافعي في قول يثبت بعد الزوال ايضا فيصير صائما في حين
 نوى اذ هو متجزئ عنه لكونه مبنيا على النشاط ولعله يثبت
 بعد الزوال ولكن الصحيح اشتراط حصول شروط الصوم
 من اول النهار **والفصل في يوم الشك** وهو ما استوى فيه طرفا
 العلم والجهل وذا بان في هذا من رمضان في يوم التاسع والعشرين
 فيقع الشك في اليوم الثلاثين اذ من شعبان او رمضان
 نظرا الى قوله صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا
 وحسب ايامه في المرة الثالثة في قوله هكذا وهكذا
 افضل من وافق صوما بعبادة وكذا من صام ثلاثة ايام
 او اكثر من احر شعبان وازاد تكمل شعبان وهو ما كان
 والمفتي من العلماء **ويظن غيرهم** نصف النهار الشرعي نفيا
 عن ثمة ارتكاب المني عنه وقال احمد وجماعته اذا كان بالسماء
 غيم فليس يوم شك موصوف بالمني عنه ويجب صومه عن
 رمضان وقال مالك هو يوم الشك ويجوز صومه اذا لم يقدر
 استقبال رمضان او وافق صوما كان يصومه ولا يجوز ان
 يصومه اذ من رمضان على طريق الاحتياط وقال الشافعي
 بكرة التطوع اذا انقضى شعبان لما روي ابو داود ان انقضى
 شعبان فلا يصوموا لكن قال احمد انه غير محفوظ ولما روي
 ابو داود والنسائي عن حذيفة ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا تقعدوا الشهر حتى تروا الهلال او تكملوا العدة ثم
 صوموا حتى تروا الهلال او تكملوا العدة وما في ابى داود والترمذي
 عن ابى عباس مرفوعا لا يصوموا قبل رمضان صوموا الرويت
 وافظروا الرويت فان حال يسهل ويصعب فكلوا العدة
 ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا وصحي الترمذي وما في
 البخاري لا يصوموا تروا الهلال ولا تقظروا حتى تروه فان غم

عليكم فاقدره والد وفي رواية صوموا الرويت وافظروا
 لرويته وما في السنن الاربعة عن صلة بن زفر قال كنا عند
 عمار في اليوم الذي يشك فيه فاق بشاة فصليت فتخى بعض
 القوم ففعل عمار ما فعله هذا اليوم فقد عصى ابا القاسم
 ومارواه الخطيب في تاريخ بغداد من قول ابى عباس من صام
 اليوم الذي يشك فيه فقد عصى الله ورسوله ومارواه
 الثوري عن حديث ابى هريرة بنى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن سنة ايام من السنة يوم الاغني ويوم الفطر واية
 المشرك واليوم الذي يشك فيه من رمضان واما قول صاحب
 الهداية الحديث المعروف وهو قوله عليه السلام من صام يوم
 الشك فقد عصى ابا القاسم وزعمه غير معروف واما هو من قول
 عمار كما تقدم مرارته سبحانه اعلم لنا ما في الصحيحين من حديث
 عمار بن ياسر انه عليه السلام قال لرجل هل صمت شهر شعبان
 قال لا قال اذا او طرت فصم يوما مكانه وسرا الشهر نعت السنن
 وكسرها اخره كذا قال جمهورنا هل المغتد والحديث وسمي بذلك
 لاستسرا السر فيه واختفايه ذكره المنذري وربما كان ليلة
 وربما كان ليلتين وقد استدل به الامام احمد على وجوب صوم
 يوم الشك وعنده هذا ينبغي استحبابه لا وجوبه لانه معارف
 بهي السعد ولصيا ويوم اوياني فيعمل على كون الشك وهو
 رمضان جماعين الامانة وهو واجب ما يمكن ويصير حديث
 التبرك للاستحباب ولان المعنى الذي يقبل فيه هو ان يحتم
 شعبان بالعبادة كما يستحب ذلك في كل شهر فهو بيان ان
 هذا الامر وهو صوم الشهر لعبادة لا يختص بشهر شعبان كما قد
 يتوهم بسبب اعيان اليوم الواجب به وفي الكتب الستة عن
 ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقعدوا رمضان

يصوم يومين او يومين الا رجل كان يصوم صوما فيصوم وفي
 لفظ ابي داود اما ان يكون صوما يصوم رجل فليصم ذلك الصوم
 وفي المحيط الصوم قبل رمضان يوما ويومين مكره ولا يكره
 ثلثه لهذا الحديث يعني اذا لم يكن قصده الاستقبال
 والله اعلم بالحال واما حديث ابي عمار وابي عباس فوقوف
 فلا يعارض حديث السرد والاولى حمله على ارادة صوم
 رمضان وكان فهم من المتحمي فصد لك فلا تعارض حنيفة اهلا
 وعلى هذا التقدير لا يكره صوم واجب خفي يوم السبت
 كما قال مالك والشافعي لان الهوى عند صوم رمضان وهو غير
 مجيد من كلام الكافي وشارحي الهداية حيث ذكروا ان المراد
 من التعمد التعمد بصوم رمضان قالوا ونعتناه ان لا يكره
 واجب احصا ولا يكره لصورة الهوى في حديث العصيان هو
 وحقيقته هذا الكلام على وجه يصح انه يكون معناه ان يترك
 صومه غير واجب احصا فلهذا المتخصص كلام بعض اهل
 التحقيق والله في التوفيق واما قول صاحب الهداية لقوله
 عليه السلام لا يصيام الصوم الذي شك فيه انه من رمضان
 الا تطوعا فغير معروف وكذا الصوم يتركها ان نوى يوم السبت
 واجبا احصا كان ذلك الواجب رمضان او غيره لكن كراهية
 رمضان اشد من كراهية غيره فان ظهر ان ذلك رمضان صح
 لوجود اصل السنة وان ظهر انه من شعبان فان نوى رمضان
 يكون تطوعا وان افطر لا قضاء عليه لانه طاهر وان كان نوى
 واجبا غير رمضان قبل يكون تطوعا لانه مهي عنده فلا ياتي
 به الواجب وقبل يجزيه الذي نواه وهو الاصح ولا صوم حران
 رد في اصل الصوم بان نوى ان كان الغد من رمضان فانا
 صائم والا اي وان لم يكن الغد من رمضان فلا اي فلسفت

كان

بصيام

بصيام وانما يكون بهذا السنة فاي الغد من الحرام فيها وكره ان
 رد في وصف الصوم بان رد بين صوم رمضان وغيره
 سواء كان ذلك الغير واجبا او نفلا مثل ان يقول ان كان الغد
 من رمضان فانا صائم عند وان كان من شعبان فانا صائم عن
 قضا او انا صائم تطوعا وانما كره ذلك للترديد بين مكرهين
 في المسئلة الاولى وبين مكره وغير مكره في الثانية فان
 كان الغد من رمضان يقع عنده لوجود الحرام في اصل السنة
 وان لم يوجد في وصفها والا اي وان لم يكن الغد من رمضان
 فنقل اي فصوم نفل اما اذا رد بين رمضان وواجب
 فلا ان الحرام بالوصف شرط في واجب غير رمضان ولم يوجد
 فلم يقع عنده ومطلق السنة موجود وهو كاف في النفل فوقع
 عند واما اذا رد بين رمضان ونفل فلا ان الغد لما لم يكن
 من رمضان لعا ذكر رمضان وبقي مطلق السنة وهو كاف
 في النفل ولوا فسد هذا النقل لا يلزم قضاوه لانه لم يشرع
 فيه فلهذا واما شرع فيه مسقطا واما من جهل كونه رمضان
 فنوى صوما غيره فانه يقع عن رمضان اتفاقا لوجود السبب
 وتعيينه له ومن رأى هذا الصوم فطر وحده اي منفردا
 بصوم وان رد قوله اي لم يقبل القاصي شيئا دلت اما هلال
 رمضان فلا ند شهد الشهر وقال تعالى فمن شهد منكم الشهر
 فليصمه واما هلال الفطر فلا حتميا ولان الناس لم يفطروا
 في هذا اليوم وقد روى ابو داود والترمذي عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصوم يوم يصومون
 والفطر يوم يفطرون وان افطر من رأى وحده هذا الصوم
 يقضي استدراكا لما فاتته والكفاية عليه في الصحيح لان الكفاية
 تندري بالشيء وقد وجدت اما في هذا الصوم في حق

من ردت شهادته فلا نه صار كذا بشرا وفي حق من لم ترد
شهادته بان رأى ولم يشهد او بان افطر قبل ان يرد وفيه
حل فلا نه هذا اليوم لم يصح للناس واما في هلال الفطر فلا نه
يوم عيد عنده ولو اكل ثلاثين يوما لا يفطر الا مع الامام للاحتياط
ولو افطر لا كفارة عليه اعتبارا للحقيقة التي عنده وقبل خبر
عدل ولو قنا او امرأة للصوم فقط مع غيم يمنع الرواية
او دخان او غبار كذلك وشرط ما كن والشافعي في احد قوليه
عدلين لانهما شهادة فيستلزم فيها العدد ولنا ان هذا خبر
دين فيستلزم فيه العدالة دون العدد والحريه والكورية
كرواية الاخيار ولهذا لم يشترط فيه لفظ الشهادة كما به
عليه بقوله خبر عدل وقيد بالعدل لان الفاسق لا يقبل خبره
في الدلائل التي يمكن تلقيها من العدول ويقبل فيما لا يمكن
كالاجابة بجاسته الما وطهارته وقول الطحاوي عدلان او
غيره اراد بغير العدل المستور وهو من لم يعرف بعدالة ولا
فسق وفي المحيط ينبغي ان يفسر الراي جهة الرواية فان
احل افراده بروية يقبل والا فلا وفي الثانية يقبل شهادة
الواحد على الواحد وشهادة المحدث في قذف بعد التوبة
يعني في هذه المسئلة على ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة
لا يقبل لانهما شهادة من وجه وشرط مع غيم للفطر نصاب
الشهادة وهو رجلان او رجل وامرأتان وللفطر والعدالة
والحريه وعدل واحد في قذف لانهما شهادة بما فيه نفع للعباد وهو
الفطر كانت كالشهادة بساير حقوقهم الا الدعوى اي
لا يشترط في هذه الشهادة الدعوى لما فيها من حق الله تعالى
كما لا تشترط في الشهادة بعقوبة الامنة وطلاق الحرة وبلاغ
وحدو شرط جمع عظيم لهما اي في الصوم والفطر لان افراد الجمع

التقيل

التقيل بالرواية يوجب غلظهم فيوجب التوقف فيه حتى يكون
جمع كثير اختلف في ما اذا كان بالسما غم فانه قد يستحق الغم
فيستحق لبعض الناس النظر الى الهلال دون الباقي والجمع
العظيم قيل اهل مكة وعن ابي يوسف حمسون رجلا كالغشاة
وعن محمد انه قد رما يحصل للامام العلم بخبرهم بان يتواتر الخبر
من كل جانب والاكتفا بثلثين رواية عن ابي حنيفة والاصح
تفويضه الى راي الامام ليتفاوت الناس صدقا وعدا بعد صوم
ثلاثين بقوله عدلين متعلق بصوم حل الفطر عامل في بعد اي وحل
بعد صوم ثلاثين بقوله عدلين الفطر لانه يثبت بشهادة عدلين
وبقوله عدل لا اي لا يحل الفطر لانه لا يثبت بشهادة الواحد
ولا يفطرون احتياطا واجاز محمد للناس الفطر بعد
ثلاثين يوما بقول عدل واحد كنبوته بشهادة عدلين والاصح
كالقسط اي وحكم هلال الاصحى حكم هلال الفطر فيثبت بمثل
ما يثبت به لانه متعلق به حق العباد وهو التوسع بالخوم
الاصحى ولوروى الهلال بان لا فهو لليلة الاثنية لانه يحتمل ان
يكون من الماضية او من الاثنية فيجعل من الاثنية وهو قول
ابي حنيفة ومحمد ومذهب مالك والشافعي واحمد والليث
والاوزاعي وقال به من الصحابة عمر بن مسعود والنسائي
ابن مالك روى عبد الرزاق في مصنفه عن عمر عن الاعشى عن
ابي وايل قال كتبنا لينا عن اهل مكة بعضها اكر من بعض فاذا
راى الهلال بان لا فلا تفطروا حتى يشهد شاهدان انهما
راياه بالامس اي بليله ولقوله عليه السلام صوموا الروية
وافطروا الروية فوجب سبق الروية على الصوم والفطر
والمنهوم المتبادر منه الروية عند عشيته اخر كل شهر عند
الصحابة والتابعين ومن بعدهم وروى عن عمر وهو قول

على وعائشة ومذهب الثوري وابي يوسف ان روى قبل الزوال
 فلما حنية في الصوم والفطر ان الشئ يأخذ حكم ما قرب منه لان
 الظاهر انه لا يرى قبل الزوال اراهو لليلتين وقال الحسن بن
 زياد ان غاب بعد الشفق فلما حنية وان غاب قبله فلما اهدت
 واذا ثبت الهلال في مصر لم يصوم سائر الناس فيلزم اهل
 المشرق بروية اهل المغرب في ظاهر المذهب واختاره اكثر
 المشايخ لعموم الخطاب في قوله عليه السلام صوموا معلقا بطلاق
 الروية في قوله بروية بمطلق بروية قوم لصدق اسم الروية
 وما يعلق به من عموم الحكم فيجب العموم احتياطا هذا بناء على
 عدم الاعتبار باختلاف المطالع والاشهد من حيث الدليل هو
 الاعتبار باختلافها كما في دخول وقت الصلاة لان السنتين
 الشهر فاذا انعقد بروية في حق قوم لا يلزم ان ينعقد في حق
 غيرهم مع اختلاف المطالع كما لو زالت الشمس او غربت على قوم
 دون اخرين يجب الظهر والمغرب على الاولين دون الآخرين
 لعدم انعقاد السبب في حقهم واختار صاحب الجريد وغيره من
 المشايخ اعتبار اختلاف المطالع لما روى الجماعة الا بخاري من
 حديث كريب ان ام الفضل بعثته الى معاوية بالشام قال
 فقدمت الشام وقصصت حاجتها واستهل على رمضان وانا
 بالشام فرائت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر
 فسألني ابي عيسى قال بقي رايتم الهلال قلت ليلة الجمعة فقال
 انت رايتك قلت نعم وراى الناس فصاموا وصام معاوية فقال
 لكنا رايانا ليلة السبت فلا تزال نصور حتى تكمل ثلاثين او زراه
 اى الهلال فقلت او لا يكفي بروية معاوية وصام فقال لا
 هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا شك ان هذا
 اولى لانه نص وذلك يحتمل ان يكون المراد اهل كل مطلع للصوم

282 اذا رآوه هكذا قال بعض المحققين واجيب بان حبان
 يكون مذهب ابن عباس انه من باب الشهادة فلذا لم يقبل
 قول كريب وحده ويكون قوله هكذا امرنا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يعني باعتبار قوله فان لم عليكم فاحكموا
 فيما بينكم من هذه الايام فاما لا يفيد من
 جامع حبان من الادبيات او هو مع في احد السبيلين سواء
 وجد منه اثر او لم توجد او اكل او شرب عند انكسار الغنى
 وبالدال الوجه وبالدال يتعدى به من الطعام والشراب
 او هو ما يتعدى به من اي متعدي في نهار رمضان
 فحسب استدراكا لما فات وكفر لكمال الجناية ولما في الصحيحين
 عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر رجلا افطرني
 رمضان ان يعتيق رقبة او يصوم شهرين متتابعين او
 يطعم ستين مسكينا ولما رواه الدارقطني عن ابي معشر عن
 محمد بن كعب القرظي عن ابي هريرة ان رجلا اكل في رمضان
 فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتيق الكدب الا انه اعطاه
 باني معشر قنسا بعض ما روى الصحيحين عنه وقال
 الشافعي رحمه الله كفارة على من اكل او شرب عند الانكسار
 وردت في الجماع على خلاف القياس فلا يلحق به غيره وحده
 الى هريرة هذا محمول على افطار الجماع لانه رواه نحو عشرين
 عن الزهري يلفظ وقع على امراته في رمضان لئلا يكفارة
 تعلقت بالجماع لكونه حينا فافطار في رمضان على وجه
 الكمال وهو المقدر وهذا المعنى موجود في الاكل والشرب
 عند امراره الدارقطني من حديث ابي هريرة ان رجلا اكل
 في رمضان فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتيق رقبة
 او يصوم شهرين او يطعم ستين مسكينا كالمظاهر اى كفارة

المظاهر على الترتيب دون التخيير لقوله عليه السلام من افطر
 في رمضان فعليه ما على المظاهر ثم رواه الدارقطني معناه
 وقد تقدم وهو قول الشافعي واظهر الروايتين عن مالك
 واحد لما روى الجما عذ عن ابي هريرة قال قال رجل الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال هلكت يا رسول الله قال وعا
 اهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان وانا صائم قال
 هل تجد ما تعتق رقية قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم
 شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ثنتين مسكينين
 قال لا ثم جلس قال النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ثم قال
 تصدق بهذا قال على افقر مني فاما بين لا بينهما يريد الحريتين
 اهل بيت احوح اليه منا ففحك النبي صلى الله عليه وسلم
 حتى بدت نواخذه وفي رواية انما بدت ثم قال اذهب فاطمه
 اهلك يعني والكفارة باقية تبقى في ذمته الى وقت الاساءة
 والعرق يقتضي المكمل وهو الرنيل العظيم الذي يبلغ
 ثلاثين صاعا وفي رواية وقعت على امرأتي وانا صائم وفي
 اخرى وطئت امرأتي في رمضان بها راوي في رواية ابى داود
 قال عليه السلام من يوم ما كان وما قول صاحب الهداية
 وفي اخر الحديث عن بك ولا يخفى احد بعدك فغير معروف
 وهي اي الكفارة في الصوم بافساد ادمان لا غير
 اي بافساد قضايد لا بافساد ادمان غيره لانها لجهتك حرمة
 رمضان بخلاف الكفارة في الحج فانها لجهتك حرمة العبادة
 ولذلك تجب في الحج الغرض وغيره وكفت عنه الكفارة واحدة
 عن وطيات في اياد لم يخلل بها تكفر ولو كانت في رمضان
 على الصحيح وقيل في رمضان واحد واما ان يخلل التكفر فلا
 يكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية لان الله اخل قبل الاداء

لا بعده

لا بعده كما في الحدود وواجب مالك والشافعي لكل يوم كفارة
 لان السببة تكرر فيتكرب حكمه كالوحت في عيدين وهذا لان
 معنى العبادة راجح فيها حتى يتأدى بها هو عبادة والتداخل
 في العقوبات المحضنة فلما انما شرعت لمعنى الزجر وانما
 حاصل بالاول فلا يعيده الثاني لانه تحصيل الحاصل وهذه
 مبنية على الدر بالشمعة والاقتصار في الحدود على واحد
 واحد انما كان باعتبار شتمه عدم الفائدة بحصول الزجر
 بالاول منها فكذا اهلنا بخلاف اليمين لانها شرعت جبرا
 لجهتك حرمة الاسم والجهتك متعدد بخلاف الكفارة ههنا لانها
 للزجر لا للجبر وتجب الكفارة على المطاوعة عندنا ونفاها
 مالك والشافعي عنها وفي قول للشافعي يجب عليهما ويحملها
 الزوج عنها وله قول ثالث كذهبننا وتسقط الكفارة اتفاقا
 لو طرأ في يوم الا فساد حيض او نفاس او مرض من مبيح للفطر
 لان الكفارة انما تجب بالا فطار في صوم مستحق واستحقاقه
 في يوم واحد لا يتجزى بثوتا وسقوطا فبعض المرض والخض
 في اخره تمكنت شتمه انتقا الاستحقاق في اوله وقضى
 فقط اي من غير كفارة ان افطر خطا بان كان ذا كرا للصوم غير
 قاصد لفطر كما لو غصق في خل الماء في حلقه وان لم يبالغ وبه
 قال مالك وسرط الشافعي وجوب المبالغة لا فطار على الاصح
 لانه حصل من غير قصد في اقامته فعل وهو سنة فكان معذورا
 كالناسي بخلاف ما اذا اراد على السنة بالمبالغة لانه حينئذ
 لا يكون مقيا فريضة وعن ابى ابي ليلى ان اذا توضا للمكوسبة
 لم يغسل صومته وان توضا للنافلة يغسله لانه مضطرا الى الاول
 دون الثاني او مكرها وبه قال مالك وعند الشافعي لا يغني
 فيها لقوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطاتم به وقوله عليه السلام

رفع عن امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه رواه الطبراني
عن ثوبان والبيهقي عن ابني عمر بن الخطاب وضع ولنا ان المفطر ان
وصل الى جوفه فيفسد صومه وهو القياس في الناس الا انا
تركناه لما سباني وصار كما اذا اكره علي ان ياكل بيده واجيب
عن الامية والحديث بان المراد بها نقي الام في الامية ورفع الام
ووضع في الحديث **او يظن** بصيغة المضارع افطراي طانا
وفي نسخة محجمة بصيغة الجار والمجرور اى افطر نظن انه
اي وقت الاكل **لئلا يثربن** انه بنا روهذا شامل لمسئلتين
احدهما ان ياكل وهو يظن ان العجز لم يطعم وكان قد طعم هو
وثانيتهما ان ياكل وهو يظن ان السبعين عريت وكانت لم تحرب
فيجب عليه الامساك بقية يومه ففناحق الوقت وحرمت
لان افطاره اولا حق مضمون بالمثل ولا يجب الكفارة لان
الحناية قاصرة ونقول اسما افطراي نوما في رمضان في غير
عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم طلعت الشمس قال
اسماعة قلت له شامرا مروا بنا نقضا قال وبدن ذلك رواه
ابوداود **او وصل** من غير الغم **دوا الى جوفه** اورد ما غدا بان
داوى اعدته وهي الشجة التي تتبع امد الدماغ في غير المسام
فتد به لانه لو وصل الى المسام لا يقضي كالموا غشمت بالمالبار
ورجده في كبده وكالمواد هه فوجد اثر الدهن في بوله
او اكحل فوجد طعم الكحل في حلقه او بوله في براكه ومثورة
وصول الدوائ غير الغم الى الجوف ان يتداوى بحقنة او سحوط
وهو في الصب في الانف او يداوى جايغة وهي الجراحة تكون
في الجوف او تقطع امة دوا في قتلها وهو الصحيح او يقطر جلي
احليد فيصل الى المثانة عند ابي يوسف خلافا لابي حنيفة ولو
دخلها باطنه بالاسنجى يقضى ولو افطر في اذنه ههنا ففى

ولو افطرا لا يقضى ولو استنشق الماء فوصل الى دماغه قضى وانما
قلنا ان الوصول الى الجوف والدماغ من غير الغم والمسار موجب
للقضا وحده لوجود معنى الفطر وهو صلاح البدن وعد صورته
وفي الهداية ومن احقق واستعطا واقطرى اذنه افطر لقوله
عليه السلام الفطر مما يدخل رواه البيهقي في سننه الكبير عن
ابن عباس انه ذكر عنده الوضوء من الطعام فقال انا الوضوء
مما خرج وليس مما دخل واما الفطر فما دخل وروى عن علي بن قولة
وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يثبت **او يتبع حصاة**
وكذا ما في معناه مما لا يتغذى به ولا يتداوى كالحديد لوجود صورة
الفطر وهو الدخال من الغم الى الجوف دون معناه ولو وضع لقة
ناسيا فتد كرافا تبليها قال ابو الليث ان ابلعها بعد اخراجها
فلا كفارة عليه لانها شئ يعافه النفس وان ابلعها قبل
اخراجها فعليه الكفارة **او تقبلا فميد** اما القضا فلما روى
احباب السنن المربعة من حديث ابي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من ذرعه النقي اى سبقه وغلبه وهو
عيام فليس عليه القضا ومن استعاضه فليقضى وقال
الدارقطني رواه كلهم نقاة واما عدم الكفارة فلعدم صورة
الفطر فتد بلا الغم لانه لو تقيد وند لا يقضى عند ابي يوسف لعدم
الخروج حكما ويقضى عند محمد وهو الطاهر لا طلاق الحديث
السابق **الا ان غلبه** اى لا يقضى ان غلبه النقي ولو اندملا الغم
او افطر ناسيا اى لا يقضى ان افطر ناسيا باكل او شرب او جماع
وهو قول الشافعي وقال مالك عليه القضا دون الكفارة
وقال ابو راعى والليث يجب القضا في الجماع دون الاكل والشرب
وقال احمد يجب القضا والكفارة في الجماع ولا شئ في الاكل والشرب
لنا ما رواه الشيخان وغيرهما من قوله صلى الله عليه وسلم من
نسئ وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله

وسته وماروي ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما والحاكم وقال
 صحيح على شرط مسلم من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من أفطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه
 ولا كفارة وروى ابن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه
 أن رجلا سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال - إني
 كنت صائما فاكلت وشربت ناسيا فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم تقرصومك فإن الله اطعمك وسقاك وزاد الدار
 قطني في لفظ ولا فقا عليك وفي لفظ له إذا أكل الصائم ناسيا أو
 شرب ناسيا فأنما هو ريق ساقه الله إليه فلا فقا عليه
 وقال أسناده صحيح وإذا ثبت هذا في الأكل والشرب
 ثبت في الوقاع دلالة للاستواء بين الأكل في قيام الصوم بالكف
 عن الأكل مع أنه دونها في المناقضة والنسيان يغلب في الصوم
 لأنه ليس له حالة مذكورة اندفعها فلا يغلب النسيان فيها
 فلا يلحق به فيبقى على خلاف القياس ولا فرق بين الفرض
 والنفل لأن النفل لم يغفل وعن سفيان أنه إذا أكل أو
 شرب ناسيا لم يفطر وإن جامع ناسيا أقطر ووجد أن
 الجماع ليس في معناها لأن زمان الصوم زمان الأكل والشرب
 عادة فقد يتلى فيه المرء بالنسيان جريا على مقتضى العادة
 وليس وقت الجماع عادة فقل أن يتلى فيه فافترقا
 وهو أبعد ما قدمناه ولو أكل غامدا بعد أكله ناسيا
 لا كفارة عليه وإن علم بيقا الصوم في طاهر الرواية عن أبي
 حنيفة وعندنا بها تجب وبه قال لا اندلا اشتباه في
 شبهة وهذا لأن طهارة نوع بقوله صلى الله عليه وسلم ثم
 على صومك فلا يبقى شبهة ووجد الطاهر عند قيام الشبهة
 المحللة نظرا إلى القياس ولا تنفي هذه الشبهة بالعلم أن خبر
 الواحد لا يوجب العلم وإنما يوجب العمل فلا يبقى بد الشبهة

290
 أو أحلم لما روي الترمذي عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يفترون الصيام الحجامة والقي أي
 الغالب وإلا خلا مروني سننه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو
 ضعيف ورواه البراء في مسنده عن ابن عباس قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا يفترون الصيام القي والحجامة
 وإلا خلا مروني قال وهذا من أحسنها أسنادا وأصحها
 إن عبد العزيز لم يكن بالحافظ ورواه الطبراني عن ثوبان أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث وقال لا يروى هذا
 الحديث عن ثوبان إلا بهذا الإسناد وقد تقدم به ابن وهب
 فقد ظهر أن هذا الحديث يجب أن يرتقى إلى درجة الحسن
 لتعدد طرقه وضعف أسناده إنما هو من قبل الحفظ والعدالة
 فالنظار دليل الجادة في خصوصه وما يورده رواية أبي
 داود لا يفترون قايلا من أحلم ولا من أحتم وكذا لا يفترون
 أحتم لقوله ابن عباس جثم النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم
 رواه البخاري ولقول عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثني رجل من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهي عن الحجامة والمواصلة ولم يجرهما ابتعا على أصحابه رواه
 أبو داود وقال يفترون الحاحم والمجور لقوله عليه السلام أفطر
 الحاحم والمجور حين أتى على رجل جثم في رمضان رواه أصحاب
 السنن وغيرهم وهو منسوخ بما روي وقد سبطنا الكلام عليه
 في المراجعة شرح المشكاة فلوطن صيام الحجامة ففتحة الفطر
 بعدها فتى وكفر لأن الظن ما استند إلى دليل شرعي إلا إذا أقامه
 به فتحة رواها مفطر كالحجامة وبعض أهل الحديث فيفتنه
 لا كفارة عليه لأن الواجب على العامي ألا يفتن في الفتى فتشعر
 الفتوى شبهة في حقه وإن كانت خطأ في نفسها أو سمع الحديث

ولم يعرف تاويله على المذهب لان قول الرسول لا يكون ادى درجة
من قول المفتي وقول المفتي صلح عذرا نقول الرسول ادى وعن
ابن يوسف انما تجب لان العامي اذا سمع حديثا فليسير له انما خذ
بظاهره لئلا يكون محروقا عن ظاهره او منسوخا وتجب
الكفارة وان علم تاويله لا يتفاد الشهادة وتاويله انه عليه السلام
مر بها وهما يغتايبان اخر فقال عليه السلام ذلك اى ذهب ثوب
صومها بالعبادة ويدل عليه انه عليه السلام سوى بين الحاج
والمحجور ولا خلاف انه لا يفسد صوم الحاج لا يقال ان
الوراعى خالفه فتورث الشهادة بخلاف ما ذكر في النسيان لان
خلافه انما اعتبر لولا فقد القياس في خلاف الوراعى مخالف
للقياس فلا يورث شهده او انه منسوخ لما في البخارى عن ابى
عباس انه عليه السلام راجع وهو محرم واجم وهو صائم
وفي الدارقطني عن ابن عباس قال اول ما كرهت الجحامة للصائم ان
يجمرى ابى طالب اجتم وهو صائم فريد رسول الله صلى الله عليه
وسلم افطر هذا ان ثم رخص صلى الله عليه وسلم بعد في الجحامة
للصائم وكان ابن كحيم وهو صائم قال كل رواية عامة ولا اعلم
لده غلطة وفي المساي عن ابى سعيد الكذرى ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم رخص في القبلة ورخص للجحامة للصائم وتاويله
عن ابى هريرة انه قال يقال افطر الحاج والمحجور واما انما قلوا
اجتمت بما ثبت وكذا لا يقضى ان اصبحت جنبا لا تستلزم حوا
المباشرة الى الفجر وقوع الغسل بعد منورة لقوله تعالى فالايت
بأشروهن وانبتوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى تبينوا
الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر ولما في سنن ابى داود
عن عائشة وام سلمة زوجى النبى صلى الله عليه وسلم انما قالتا
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ جنبا في رمضان من

جماع غير احتلام ثم يصوم فيه عن عائشة ان رجلا قال لرسول
الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب يا رسول الله
اصبح جنبا وانا اريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم وانا اصبغ جنبا وانا اريد الصيام واغتسل واصوم
الحديث او نظرا لانه لم يوجد منه صورة الجماع ولا معناه
وهو المزال عن شهوة بالباشرة فصار كما اذا تفكر فامني
ولوا ستمنى بكفه المختار لانه يجب القضاء وهل يجوز هذا العقل
لغير الصيام قالوا ان قصد قضاء الشهوة لا يجوز لقوله تعالى
والذين هم لزوجهم حافظون الا على ارحامهم او ما ملكت
اياهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون
قالت ابن جرح سالت عطاء فقال سمعت بقور كثيرين وايدىهم
حبلى فاطن انهم هو لا انتهى وان اراد تسكين ما به من الشهوة
لا بأس به انتهى كذا في الكافي او دخل عبا راود حان او دباب
او طعم الورد وبتة حلقه لا بد يمكن الاحتراز عن هذه الاشياء
بخلاف النجس والمطر على الارض لا مكان الاحتراز عنده فمالم ولو
دخل حلقه من دموعه او عرقه قطرة او قطرات لا يفطر ولو
دخله اكثر يفطر ولو روي لهيمة او ميتة او في غير فريح هو
كالتمتع او قتل او ليس ان اترل فني وكذا المرأة تقضى ان
انزلت لوجود الجماع بمعنى والكفارة لنقصان الجحامة اما في
وطى البهمة والمجتمعة فلا تعد امر المحل المشتهى واما في الباقي فم
فلا تعد امر صورة الجماع ولا يفسد صومه باكل ما في اسنانه
اى جنبها اذا كان اقل من خمسة الا اذا خرج من فيه ثم
اكل وقال لا يفسد لان الفم لا يحكم الظاهر ولهذا لا يفسد
الصوم بالمضغنة واجبة بان القليل يبقى عادة بين انسان
تابع للربى بخلاف الكثير ثم قال ابو يوسف الكفارة في قدر

الحصة لان الطبع يعاينه وقال زفر بن عبد الكفار لا ينع طعام ولا
 يا كل سمسة لو تكن بين اسنانك ~~مخفا~~ لانها يتلاشى في
 فمك ويلتصق بين اسنانك فلا يصل شئ منه الى جوفه قد
 بالمضغ لا تدلوا بتلعها صحجة تقصد صومك واختلقوا في
 الكفارة والامع وجوها لوجود العلم بوصولها لكل عادة
 الى حلقته ولو جمع ريقه وابتلعه لا يفطر ويكره ولو اخرج بغير
 ابتلعه يفطر ولا كفارة عليه كالوا يتلع ريق غيره وكذا الوا يتلع
 المخاط الذي تزل من راسه فيه والبراق الذي ترطبت شفتاه
 منه عند الكلام ومخوه وفي المحيط ولو خرج الدم من بين اسنانه
 ودخل حلقته ان كان الغلبة للبراق لا يفطر وان كان للدم او
 كانا سوا افطر لان له حكم الخرج كما في الوضوء ~~وعود التي يفسد~~
 ويوجب القضاء عند ابي يوسف ان كان ملا النمل لانه
 خارج ولهذا ينتقض به الوضوء والصوم وقد دخل وخا منه
 محمد فلم يمسده وهو الصحيح لانه لم يوجد صورة الفطر وهو
 لم يتلعه وكذا معناه لا تدل بتغديته ~~وعند محمد يفسد~~
 ان اعيه سوا كان قليلا او كثيرا لوجود الصنع منه في الاحوال
 وفي المواهب ان اعاده فسد اتفاقا لوجود الاحوال بعد
 الخروج فيتحقق صوته الفطر وقد تقدم ان ابا يوسف يشترط
 للفساد في تعدد التلازم وان كفي محمد بالتعد ولو رعد
 اقل من ثلاث لم يفسد اتفاقا لانه غير خارج ولا صنع
 له في الاحوال ولو استتعد دون ملته واعاده فعن ابي
 يوسف الفسادة لكثرة الصنع وعدسه ولعدم الخروج حكا وكره
~~الذوق~~ اي ذوق الصائم مطعوما لما فيه من تغريص الصوم
 للافساد لاحال انه حل في حلقته ولا يفطر لعد الفطر
 هوية ومعنى قالوا اهدا في حق الفرض واما في حق التطوع

فلا يكره لانه افاطار فيه بعد زواج بالانفاق وغيره عذري
 روايته وقال بعضهم ان كان الزوج شى خلق لا بأس المرأة
 ان تدنو من الرقعة لمساها ويكره للصائم ان يدنو من العسل
 او الدهن ليعرف الجيد من الردي عند الشراكذا في قاضي خان
 وفي المحيط لا بأس بكيلها يغني فيه وهو روي عن النبي
~~ويصنع شئ~~ علما كان او غيره ~~الطعام في صوم~~ كالم
 يكف ولدا المرأة بلسانها ولم تجد فطره يصنع له طعاما
 ولا طعاما لا يحتاج الى مضغ لان الضرورة لا يبيح المحظور
 فاولى ان يبيح المكره وانها يجوز لها الفطر كما جتد
 فجواز المضغ اولى وقيل كره مضغ العلك لان فيه تممة
 الفطر وقد قال النبي عليه السلام من كان يومين بلسه واليوم
 الاخر فله يقضي موافق التهم وقال علي كرم الله وجهه اياك
 وما سبق الى القلوب انكاره وان كان عندك اعتذاره
 فليس كل سامع نكر يطبق ان توسع عذرا لانه لا يفطر لانه
 لا يصل الى الحوق عينه وانما يصل اليه طعمه ولا يكره للمرأة اذا
 لم تكن صائمة لقيام مقام السواك في حقها ويكره للرجل
 اذا لم تكن من علة لما فيه من التشبه بالنساء والقبلة
 والخمس والمباشرة الفا حشنة في ظاهر الرواية كره ابي
 حنبل على نفسه الجماع او الا تزل فيدب لانه لو لم يحف فلا
 بأس بها وقال محمد كره القبلة مطلقا لانها لا تخلو عن
 الفتنة يعني اذا كان على طريق الشهوة ولها ما في الصحيحين
 من حديث عائشة لانه عليه السلام كان يقبل ويباشر بالنساء
 وهو صائم وفي رواية وهو املك لا يرد وروي الدارقطني
 عن ابي سعيد الخدري باسناد جيد انه عليه السلام رخص
 في القبلة والجماع وروي ابو داود باسناد جيد عن ابي

هزيمة انه عليه السلام سأل رجل عن المباشرة للصيام فحضر
 له واثاه احرقها فاداه الذي رخص له شيخ والذي ثبته
 شاب **السؤال** اي لا يكره للصيام استعمال السواك سواء
 كان رطبا او مبلوا قبل الزوال او بعده وهو قول مالك
 وقال الشافعي يكره بعد الزوال لان فيه ازالة الخلو في المحو
 بقوله عليه السلام من خلوف في الصيام اطيب عند الله من ريح
 المسك ولنا اطلاق ما روي ابي ماجه والله ارفقني من حديث
 عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خير حال
 الصائم السواك وعموم قوله عليه السلام لو ان اشتق على
 امتي من ثمهم بالسواك عند كل صلاة اذ يدخل في عمود كل صلاة
 الطهور العصر للصائم واخفطر وعموم قوله عليه السلام صلاة
 بسواك افضل عند الله من سبعين صلاة من غير سواك
 رواه احمد والخلوف بضم الكا المعجمة على الصحيح تغير بحية
 الغم من خلوا معدة وذلك لا يزول بالسواك ولانه لتطهير
 الغم وحال الصوم به احق ولانه اثر العبادة والمايق به
 الا خفا صيانة للطاعة عن الرياء وقد روى ابوداود
 والترمذي عن عبد الله بن عامر ربيعة عن ابيه قال رايت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم بالاعده ولا
 احصى وكره مالك وابو يوسف الرطب والخلول منه لانه
 تقرض للصوم على الاقسا بسبب دخول الرطوبة ولنا
 اطلاقنا ويناويشهد له ما رواه البيهقي عن ابراهيم بن عبد
 الرحمن الخوارزمي قال سألت عاصما الا حوله يستنشق الصائم
 بالسواك الرطب قال نعم انراه اشهد رطوبة في الما قلت
 اول النهار واخره قال نعم قلت عن رحك الله قال عن النبي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم تفرد به ابراهيم الخوارزمي وقد

يستاك ح

حدث

حدث عن عامر بالماكير فلا يجتج به قيل ويكره المصنف في
 الصوم بغير الوضوء اما لا يستنشق ولا يغتسل او التكف
 بئوب مثل المتبرد فكرهه عند اي حيفته لما في ذلك من
 اظهار التقى في اقامة العبادة ولا يكره عند اي يوسف
 ويدينني لانه عليه السلام صب على راسه الماء وهو صائم من
 العطش او من الحر رواه ابوداود وكان ابن عمر بن الخطاب
 ويبعد عليه وهو صائم ولان في هذه الاشياء عونا على العبادة
 ودفعاً للشحط الطبيعي وفق العادة **ولا الكحل** بفتح الكاف
 اي الكحل ونصها اي ولا يكره استعماله للصائم لما روى ابن
 ماجه من حديث عائشة انه عليه السلام مر الكحل وهو
 صائم وكذا رواه ابوداود والدارقطني وان اشكاك ان
 يكحل وهو صائم فتفق عليه ويستحب السجود لما رواه
 الجماعة الا ابوداود عن اسحق قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم تسجروا فان في السجود بركة وروى ابوداود
 عن العرباض بن سارية قال دعاني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في رحضات فقال هلم الى العدا المباركة وفي
 سنن ابى داود عن العرباض بن قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب
 اكلة السجود قال العيني رواه الجماعة الا البخاري وابن
 ماجه ويروى السجود وهو بفتح السين اسم ما يؤكل وقت
 السجود وهو السدس الاخر من الليل ويستحب تأخيره لما في
 مع الطبراني عن ابى الدرداء مر ثلث من اخلاق المسلمين
 تغيل الافطار وتأخير السجود ووضع اليمن على الشمال ولما
 روى ابوداود انه عليه السلام كان يقول لا يزال امني بخير
 ما احق السجود ومحلول الفطر رواه احمد وفي الصحيحين

عن سهل بن سعد انه عليه السلام قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا
 الفطر وعن انس انه عليه السلام كان يعطر على رطبات قبل ان
 يصلي فان لم يكن رطبات فتمرات فان لم يكن تمرات حتى حسوات
 من ماء رواه احمد وابوداود والترمذي وسبب عيام ايام
 البيض لما في سنن ابي داود وابي ماجه عن ابي بلال القيسي
 عن ابيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامر بان
 تصوم السبعة ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة قال
 وقال عموكصوم الدهر وفي الترمذي والمسي عن ابي ذر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايها الذين امنوا صوموا من الشهر
 ثلاثة ايام من فم ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة وفي
 المساي عن ابي عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يفطر ايام البيض الا في سفر ولا في خطر ويسحب يوم الاثنين
 والخميس لقوله عليه السلام يعرضن الايام يوم الاثنين والخميس
 فاجب ان يعرض علي وانا صائم رواه الترمذي وابوداود وعن
 ابي هريرة انه عليه السلام كان يصوم الاثنين والخميس فقبل
 به رسول الله انك تصوم الاثنين والخميس فقال ان يوم
 الاثنين والخميس يعفرا الله فيها كل مسلم الا متهجرا يقول دعها
 حتى يصطحا رواه ابي باجة ولقوله حفصة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة ايام من الشهر الاثنين والخميس
 والجمعة ويسحب يوم عاشر مع صوم يوم قبله او
 بعده لقول ابي عباس ما رايت النبي صلى الله عليه وسلم ياتي صيام
 يوم وفضله على غيره الا في هذا اليوم عاشر وهذا الشهر
 يعني شهر رمضان رواه الشيخان وقوله قد رايت النبي المدينة
 قراي اليهود يصوم عاشر فقال ما هذا قالوا هذا يوم
 صامح هذا اليوم على الله بن اسرائيل عند دهر فصام عليه

السلام فانما احق موسى منكم فصامه وامر بصيامه رواه البخاري
 ولقوله حين صام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشر
 وامر بصيامه قالوا يا رسول الله انما يوم عظيم تعظم اليهود
 والنصارى لبي بقتية الى قابل لا صوم التاسع رواه مسلم ولا
 يكره عندنا وعند الشافعي اتباع عيد الفطر سبت من سوال
 لقوله عليه السلام من صام رمضان ثم اسبقه ستان شوال
 كان كصيام الدهر رواه مسلم وابوداود وكره مالك وهو رواية
 عن ابي حنيفة وابي يوسف لا يشتمل على التشبه باهل الكتاب
 في الزيادة على الفرض والتشبه بهم منى عنه وعامة المتأخرين
 لم يروا به بابا ولا ختموا فيها بيهم فقبل افضل وصلها يوم
 الفطر لظاهر قوله ثم اسبقه ستان فقبل تقريبا ويوم صوم
 يوم العيد في الماروي انه عليه السلام رأى عن صيام يومين يوم
 الفطر ويوم الاصحى رواه مالك في الموطا وابوداود في السنن
 وكذا يحيى موصوما من الشريفي لما ورد من ان ايام من ايام اكل
 وشرب ويعال اي جماع ويسحب صوم عرفة لقوله عليه السلام
 صيام يوم عرفة احسن على الله ان يكفر السنة التي قبله
 والسنة التي بعده رواه مسلم وهذا غير الحاج لما روى انه عليه
 السلام رأى عن صوم يوم عرفة بوفدة رواه ابوداود وابي حنيفة
 ولا تقوم المرأة تطوعا الا باذن زوجها لقوله عليه السلام
 لا تقوم امرأة وتعمل شاة هذا الا باذنه غير رمضان رواه ابو
 داود وكره افراد يوم الجمعة بالصوم عند ابي يوسف لقوله عليه
 السلام لا تكتصوا يوم الجمعة بجمعة بقيام من بين الليالي ولا
 تكتصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام وان يكون في صوم يوم
 احدهم رواه مسلم وقوله عليه السلام لا يصوم احدكم يوم الجمعة
 الا ان يصوم قبله يوم او بعده رواه ابوداود وكذا يكره افراد

يوم السبت بالصوم لقوله عليه السلام لا تقوموا يوم السبت
 الا فيما افترض عليكم فان لم يجد احدكم الا الحاء عند اعود بنجرة
 فليصغره رواه احمد وصحابه السنن الا النسائي وكذا ابو
 النيروز والمهرجان لان فيه تعظيمها الا ان يوافق ذلك عادة
 في الصوم لقوات علة الكراهة وبكره صور الصمت وهو ان
 يصوم ولا يتكلم يعني بغير عمد والكلام بل يتكلم بغير حاجة
 وكذا بكره صور الوصال ويؤيدون لقول ابن عمر رضي الله عنهما
 عن الوصال فقالوا انك تواصل يا رسول الله قال اني كنت
 كهيتكم اني اطعم واسقي رثاء ابوداود وفي رواية قال اني كنت
 عند ربك يطعمني ويسقيني وصور الدهر لانه يصنع في صير
 طبعه ومبنى العيادة على خلاف العادة ولا يصوم المرأة تغلا
 لما ياذن زوجها ولان يفطرها وافضل الصيام صيام داود
 عليه السلام لقوله صلى الله عليه وسلم احب الصيام الى الله صيام
 داود واحب الصلاة الى الله صلاة داود كان يبيت نصفه ويصوم
 نلثه ويصوم سدسه وكان يفطروا رواه ابوداود وغيره
 وشيخ فان سمي بدلترب الى الغنا اوله فثبت قوته وهذا
 معنى قوله عن الصوم افطر واظم على سبيل الوجوب وهو
 قوله احمد واظهر قول الشافعي ورواية عن مالك لعل يوسكنها
 كالغرة ويقضي ان قدر عني الصيام بعد الاطعام لان شرط
 خلية الاطعام لمصومه اسم الحرة ولم يوجد وقال مالك
 في المشهور عنه لا يجب عليه الاطعام وهو قول الشافعي القديم
 ومختار الطحاوي لانه عاجز عن الصوم ولما لم يزل عادة منع
 الوجوب وترك غير الواجب لا يوجب الصيام فاشبه المرض
 اذا مات قبل البر وفي الصحيحين عن سلمة بن الاكوع قال
 لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين

كان من اراد ان يفطر ويقتدي فعل حتى نزلت هذه الآية فمن شهد
 منكم الشهر فليصمه فمسخها ولما روى الجماعة عن عطاء الله
 سمع ابن عباس يقرأ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين
 وفي رواية بطوقه فقال انما ليست بمسوخة بل هي للشيخ
 الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان ان يصوما فيطعمان كل يوم
 مسكينا وهو مروي عن علي وابن عمر وغيرهم من الصحابة ولم يرو
 عن احد منهم خلاف ذلك فكان اجماعا وايضا لو كان خلافه لكان
 قول ابن عباس لم يثبت بمسوخة فقد ما لانه مما لا يقال بالبراي
 بل من سماع لانه مخالف ظاهر القرآن لانه ثبت في نظم كتاب الله
 فجعله متفيا بتقدير حرف النفي لا يقيده عليه الا بسماع البتة فكثير
 ما يفسر حرف لا في الكلام قال تعالى بين الله لكم ان تغفلوا وحل
 فيها رواي ان نبيكم تا الله تغفونته كبريوسف اي لا تغفوا
 حتى لا ينفك ولا يزال ورواية الافقداولي وفي المحيط
 والاعداد التي يتبع الافطار ستة السفر والمرض والحمل
 والارضاع والعطش الشديد او الجوع الذي يخاف منه الجهل
 والمرضى وعجز الشيخ الفاني عن الصوم فلو وجب عليه قضاء في
 من رمضان فلم يقصد حتى صار شيخا فانيا جازت له العذبة
 وكذا لو تدرى صوم الا بد فضعف عن الصوم لا شتعاله
 بالعيشة لانه يفطر ويضع لانه استيقن انه لا يقدر على
 قضايه وان لم يقدر على الاطعام لعسرة يستغفر الله ويستقبله
 وحامل او مرضع خافت على نفسها او ولدها لقوله عليه
 السلام ان الله وضع عن المسافر الصوم وبسط الصلاة وعن
 الحامل والمرضع الصوم وكفارة علي من افطرت في رمضان
 خوفا على نفسها من ان ترعى من الخدمة امة كانت او نكوحته
 لعدم مقصد هتك حرمة الشهر ورجعي خاف زيادة مرضه

او تخرجه بان غلب على طمعه ذلك او خبره به طبيب جاذف
 عدل عند ابي حنيفة وقال المبيع له هو عجزه عن القيام في
 الصلاة لان فرض الصوم لا يسقط الا بالاداء او بما هو عند
 شرعي والشرع اعتبر العجز عن القيام في الصلاة عذرا فيتعلىق
 ابا حنيفة الإفطار به ولدان قوله سبحانه فمن كان منكم مريضا او على
 سفر فعدة من ايام اخر يعني تعليق العطر بمحمد والمرح والسفر
 الا ان المرحن لما كان متوجعا يزداد بعضه بالصوم وينقص
 بعضه بدينه الحكم على ازيد منه دون اصله محله في السفر
 لا بد فطنة المستفتي بكل حال فادبر الحكم فيه على عمل السفر
 والمسافر الذي فارق بيوت المرح قبل الغي افطر خوفا من الحاصل
 وما عطف عليه وقصوا بلفظ فدية اذا افطروا ولا كفارة عليهم فانهم
 افطروا بعد ذلك وهو مروي عن علي وابن عباس وعن الشافعي
 وما لك كذهنا وصوم سفره بغير احب من العطر وبه قال
 الشافعي وقال احمد والاوزاعي العطر احب مطلقا لقوله عليه
 السلام ليس من البر الصيام في السفر ولنا ان الصوم هو
 العزيمة في حق الكل لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
 ثم قال ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر خصه
 والافضل هو الاخذ بالعزيمة وبوجه اطلاق قوله تعالى وان يقصوا
 خيركم وايضا رمضان افضل الوقتين فالاداء فيه افضل مع ما فيه
 من المبادرة الى الطاعة وفي التأخير تعرض لحديث الافة وفي
 مسلم بن حديث ابي سعيد الخدري قال كنا نغزو مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر فلا يجد
 الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون ان من وجد
 قوة مضام فان ذلك حسن ويرون ان من وجد ضعفا
 فافطر فان ذلك حسن ومعنى لا يجب لا يغضب ولا ينكر وفي

المحجيين

المحجيين واي داود عن ابي الدرداء قال خرجنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته في حشد يد حتى ان
 احدها لم يضع يده على راسه من شدة الحر فافينا صائم الا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة فعلم
 انما اختيار رسول الله صلى الله عليه وسلم واما قوله عليه
 السلام ليس من البر الصيام في السفر فقال في مسافر
 منه الصوم وان خرج المرحين ثم مات المرحين فدية وارثه
 ما فات اي جميعه ان عاش اي المرحين او المتسافر بعد اي
 بعد المرحن والسفر بعد اي بعد ما فات والا اي وان لم
 يعيش المرحن بعد المرحن او المتسافر بعد السفر بعد ما فات
 بل عاش اقل منه فبعد اي فدية وارثه بعد المرحن
 والماقمة لا بد عجز عن الاداء في اخره فصار كشيخ الناف
 بحق به دلالة فيا ساقا الطي وى هذا قول محمد واما قوله
 فليصمه فقنا الكل وان صح يوما واحدا وهذا ليس بصحيح
 ولنا الخلاف في التذرع فلو ما على حاله لا شيء عليها لقوله
 تعالى فعدة من ايام اخر ولم يذكرها فلم يدر بها القضا
 ولا بما عذرا في الاداء فاولى ان يعذرا في القضا وان عاشا
 قضيا بعد الصحة والماقمة بلا شرط الوفاة الخيار ان شا
 فرق وان شا تابع لا طلاق السفى ولقوله ابن عباس اجمعوا
 ما اظهروه الله تعالى وان لم يقضيا حتى مرهما الزمهما الا بهما بالعد
 عنهما فان جاز رمضان الثاني قدمه على القضا لانه وقت
 الاداء ثم قضى الاول ولا يجب عليه فدية بالتأخير عندنا ه
 واجهها مالك والشافعي لما روى الله عليه السلام قال في
 رجل مرض في رمضان فافطر ثم صح فلم يصم حتى ادرك رمضان
 اخر يصوم الذي ادركه ثم يصوم الذي ادركه فينبى ويطلع عن

اوقات المسافر

كل يوم مسكينا ولنا اطلاق قوله تعالى فعدة من ايام اخر
فكان وجوب القضا على التراخي فلا يلزمه بالتراخي شيء
غير انه تاركه للاولى وهو المسارعة الى ادراك الطاعة وما
رويناه غير ثابت اذ في سنده ابراهيم بن نافع وقد قال
ابو حاتم الرازي انه كان يكذب وفيه من القم بالوضع هو
^{وسيط} في لزوم فدية الوارث ^{ايضا} اي ايضا الميت
بان يودي عنه الفدية حتى لو لم يوص لم يلزم الوارث
الفدية عنه وقال مالك والشافعي يلزم الوارث الفدية
ولو لم يوص الميت كديون العباد واجبت بان الفدية
عبادة يودي عن الميت فلا بد منها من اختياره وذلك
بابها به وحق العبد يجب وقوله الى مستحقه ياي
طريق كان ولو لم يوص لميت بالعدية وبتبرع بها الولي قال
محمد بن يحيى ان شاء الله تعالى ^{ونفذ ايضا من الثلث}
من الكل كما قال مالك والشافعي لانه تبرع بقدر اوجبه
انها وفي الخاتمة يجوز في الفدية ايا حدة اكلتان مشعنا
ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر وكذا الحكم في الكفارة المالية
والج والصدقة المندورة ^{وفدية كل صلاة كصوم}
يوم استحسانا وقيل صلاة يوم كصوم يوم وعبادة
غيره ^{لا يجزئ} فلا يجزئ صوم الولي عن عليه صوم او صلوة
وصوم روي عن عائشة وبنو قال مالك واجد والشافعي
في اصح القولين عنه يجزئ لما في الصحيحين عن ابن عباس
قال جاز رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امي ماتت
وعليها صوم شهر فاقضيه عنها فقال لو كان علي الكتاب
كنت قاضيه عنها قال نعم قال فذبح الله احق وفي
رواية ان امرأة قالت يا رسول الله ان امي ماتت وعليها

297 صوم نذرا فاصوم عنها قال ابنه ان كان على امك دين
فقضيت يد اكان يجزي ذلك عنها قالت نعم قال صومي عن
امك وفيها عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه قلنا الاتفاق
على صرف الاول عن ظاهره فانه لا يصح في الصلاة الذي
اجماعا وقد اخرج النسائي عن ابن عباس وهو راوي
الحديث الاول في سنده الكبري انه قال لا يصوم احدكم
عن احد ولكن يطعم عند مكان كل يوم من حنطة وقوي
الراوي على خلافه برويه بمخرجة روايته للناسخ وارجح
عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عمر انه قال لا يصلي احدكم
عن احد ولا يصوم من احد عن احد ولكن ان كنت قاعلا
تصدقته عند او اهديت واخرج الترمذي عن اشعث
ابن شوار عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي يعلى عن نافع قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل مات وعليه صيام
يطعم عند كل يوم مسكين وقال لا تعرفه مرفوعا الا من هذ الوجه
والصحيح عن ابن عمر موقوفا وروي ابن ماجة باسناد حسن
كما قاله القرطبي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من مات وعليه صوم شهر فليطعم عند مكان كل يوم
مسكين وقاب مالك ولم اسمع عن احد من الصحابة ولا
من التابعين بالعدية ان احد منهم امر احد بصوم من
عنه احد ولا يصلي عن احد وهذا ابو عبد الله النسخ وانه الامر
الذي استقر الشرح عليه اخرا ولان الولي لا يصوم عند حال
الحياة فكيف بعد الموت كالصلاة ^{ويلزم الغفل بالشروع}
فيجب فقاهه ان امسده وقال مالك ان افطر بعد
كمن او شدة جوع او كراه او سهوا وخطا فلا يجب فضاؤه

ولا يجب وقال الشافعي واحد لا يجب قضاؤه ولدا الخروج عن مو
 بعير عنهما روى احمد وابوداود والترمذي من حديث ابراهيم
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الصائم المتطوع امر بغسله
 ان شامرا وان شامرا فطرنا لنا حديث عائشة في روايته
 السام والترمذي ومالك في الموطا عن عائشة انها قالت
 اصبحت انا وحفصة صابعتين تطوعتني فاهدي البياطلا
 فافطرننا عليه فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فندري
 حفصة وكانت ابنة ابيها فسالت عن ذلك فقال افطنا بوا
 مكانه وهو قول ابي بكر وعمر وابي عباس وغيرهم لانهم
 النقل على وجه صيانتهم عن الابطال لقوله تعالى ولا
 تبطلوا اعمالكم وصيانتهم عن الابطال بالمعنى فيه واذ اوجب
 المعنى فيه وجب قضاؤه **الا في الايام المنهية عن صومها**
اي يوم الفطر والا في سب ثلاث بعده وهي ايام التشريق
 وقال ابو يوسف ومحمد ان شرع في نفل فيها نذر افسده كما
 هو واجب عليه فعليه القضاء لان الشرع ينزله كالنذر والى
 حيفه ان صام هذا الايام منى عنه فلا يجب انما يدل على
 افساده وجوب القضاء مبني على وجوب الايام **وقد وقع النذر**
بالصوم فيها اي في الايام المنهية لان النذر التزام فلا يكون
معصية وانما المعصية في الفعل لكن افطرا حراما عن
المعصية وقضى اسقاطا لما اوجب على نفسه وان صام
مع لا تداوى ما التزمه روى مسلم من حديث زياد بن جابر
 قال جابر الى ابن عمر فقال اني نذرت ان اصوم يومين فوافق
 يوم الاصحى او فطر فقال ابن عمر امر الله يوم النذر فلي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هذه اليوم والمعنى انه يمكن
 قضاؤه فيخرج بدعي هذه الامور والنهي **والحاصل**

ان نذرا لا يادى كورة يصح عندنا في المختار وجعله زفرا
 لغوا وبقا قال مالك والشافعي وهو رواية عن ابن المبارك
 عن ابي حنيفة لان هذا نذر بمعصية لما في الصحيحين عن
 ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 صيامين صيا يوم الاصحى وصيا يوم الفطر وفي لفظهما
 سمعتهم يقولان الصيام في يومين يوم الاصحى ويوم
 الفطر من رمضان وكما في معجم الطبراني عن ابي عباس ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ارسل ايا منى صا بما يصوم ان لا يصوموا
 هذه الايام فاما الايام اكل وشرب وبعال والتعال وقاع
 النساء وفي سنن الطبراني عن ابي هريرة قال بعث رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بدلي بن ورقاء الخزاعي على جبل ادرق
 يصيح في فجاج منى الا ان الزكاة في الحلق واللبنة ولا
 تجلوا انفسهم ان تزهقوا وايا منى ايا اكل وشرب وبعال
 وفي السنن الثلاثة عن عائشة عند عبد السلام لا تدر
 في معصية وكفارة عن وفي النساء عن ابن عمر ان بن حصين مر
 يقول النذرة ان كان نذر في طاعة الله فذلك لله فقيه
 الوفا ومن كان نذر في معصية الله فذلك للشيطان فلا
 وفائه ويكفره ما يكفره الله لنا ان هذا نذر لصوم شرع
 لان الدليل الدال على مشروعية وعقده وهو كونه كفا للمعنى التي هي
 عدوانه عن شهواته لا بفعل بين يومين وكان من
 حيث حقيقته حسنا فشرعا والنذر بما هو مشروع جائز
 وما روى من النهي فانما هو لغيره وهو ترك اجابت دعوه الله
 لان الناس اضيا في الله في هذه الايام اذا كانت النهي لغيره
 لا يمنع حقيقته من حيث ذاته فيجب الفطر لئلا يصير معصيا
 عن صيا فله الكرم وتجب القضاء باعتبار ان الله القوم ويحب

ان صار فيها لاند اداه كما التزمه فان ما وجب ناقصا يجوز ان
يودي ناقصا مع ارتكاب الحرقة الحاصلة من الاعراض ثم
اعلم انه لمن الواجب بذمه ما من جنسه واجب معقود
وليس بواجب فلهذه ثلاث شروط لا يصح التذرع بها
الا اذا قام الدليل على خلافه فيلزم بالعتق والاعتكاف
وتذرع الحج ماشيا ولا يلزم الوضوء وسجدة التلاوة بالتذرع
عمدة المريض به اذ ليس من جنسه واجب واجاب العبد
معتبرا بحاجب الرب لا الاستدراج ثلث ان كان التذرع مطلقا وفي
به لقوله تعالى وليوفوا نذرهم ولقوله عليه السلام من نذر
ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه وراه
الجاري والجماع على وجوب الابعاد وبه استدله القائلون
بافترائه وكذا اذا كان معلقا بشرط يراى كونه كان شغى الله
مريضى فعلى كذا ولا يبريد كونه كان شغى الله عدوى ووجد
الشرط يلزمه الوفاء في طاهر الرواية عن ابي حنيفة بطلاق
الاية والتحديث واجاز محمد الاكتفاء بالكفارة وقال ان شافعل
المذور وان شافى بكفارة اليمين وهو رواية النواذر وهو
المروى عن ابي حنيفة اخراجه اكان بعثى اسماعيل الزاهد
وشايخ بخاري وهو اختيار شيخنا الامام ووجهه ما في صحيح
مسلم من حديث عتبة بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
كفارة التذرع اليمين ولو نذر صوم ما في زمان شديد الجور
وعجز عنه ففياه في زمان الرد ~~ويطير المستقل بعد صياحه~~
او غيرها ~~بمعنى~~ لا يجوز الفطر لتطوع بلا عذر في الظاهر
من الرواية ورواية المنتقى انه يباح بلا عذر وهو رواية
عن ابي يوسف لما روى مسلم من حديث عائشة انها قالت
دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم من شيء

فقلت

فقلت لا فقال انى اذا صائم ثم اتي يوما خر فقلنا يا رسول الله
ا هدى لنا حيسا ربييد وفي نسخة ارنيد فقلنا اصحبت
صايبا فاكل مراد السباى ولكن اصوم يوما مكانه وصوم عبد
الحق هذه الزيادة والحيس تمر يخلط بسمن واقطد ليل طاهر
الرواية ما روى عنه عليه السلام قال اذا دعى احدكم الفطر
فليجب فان كان مغطرا فلياكل وان كان صايبا فنصل رواه
ابوداود والصلاة الدعاء كما قاله ههنا مر قال القزطى قدس
لهذا عند عليه السلام ولو كان الفطر جائزا كان الافضل الفطر
لا حاجة الدعوى التي هي السنة التي وقد بحث لا يحفى والضيا
عذر في المظهر ما روى ابوداود والطيا لسي في مسنده نرجح
ابى سعيد الكذرى قال صنع رجل من اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم طعاما فدعى النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه
فلما اتى بالطعام تنحنى رجل منهم فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما لك قال انى صائم فقال صلى الله عليه وسلم تكلف اخوك
وصنع طعاما ودعاك ثم يقول انى صائم كل وهم يوما مكانه
وروى الدارقطى من حديث جابر قال ان الرجل الذي صنع
ابو سعيد الكذرى وقيل لا يكون عذرا وقيل عذرا قيل انى
لا نجده الا اذا كان في عدم الفطر معقوقا احد ابويه فانه يفطر
وكذا ان كان يتادى ما حب الضيا فقه بذلك يفطر ~~وتيسر~~
بقية يومه وهو با وهو الصحيح وقيل له يا مسافر قد مر
سوا كان قدوم بعد ما افطرا وقتله بعد وقت النية واما اذا
كان قبل الفطر في وقت النية فيلزم من النية والصوم لزمه
المريض في وقت النية لكن لو افطر لكفارة عليه لقيا
شبهة الجوع وحافى ونفسا طهرت بها ~~وصى بغيره~~
اسلم وانما يمسك هو بقية يومهم ففنا حق الوقت بالتشديد

ولا يقضي هذا ان اى الصبي والكافر وان كان البلوغ والاسلام
 في وقت السنة ويؤى الصوم واكلا لان العتقا يستدعي سبق
 الوجوب ولا وجوب عليها لعدم اهليتها وانما يجب قصا
 الصلاة اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في بعض وقتها لان
 السبب فيها الجزاء المنضبط لا ما اوقد وجدت الاهلية فيه
 والسبب في الصوم الجزاء الاول من اليوم والاهلية منعدمة
 عنده وكذا يمكك بعنة يوم المريع اذا برأ المحنون اذا
 افاق واما المفطر خطأ وعمدا او افطر يوم الشك فظهر انه
 من رمضان فانه يجب التشدد اتفاقا في هذه الصور بخلاف
 المثلثة المتقدمة فانه قيل يستحب لقوله اى حنيقة في
 الحائض يظهر بها الا حسن ان يأكل والناس جميعا وهو
 قول مالك والشافعي لان الصوم لا يلزمها اول النهار لا ظاهرا
 ولا باطنا فلا يلزمها الامساك في اخر النهار هذا لان الامساك
 يدل على حقيقة الصوم فلا يجازي عليه من لم يكن عليه خطاب
 العمل وقيل يجب وهو الصحيح لما ثبت من امره صلى الله عليه
 وسلم بالامساك بين اكل في يوم عاشوراء حين كان واحدا
 ويتم بغيره سافر ترجيح الجائز في اقامة وتوقع الاثر من
 وحصول السبب الوجوب ويوافي كفاية عليه لقيام
 شبهة البيع وحيث كل شهر يسقط وجوبه وفي نسخة
 سقط واغما كل الشهر لا يسقط وجوبه والفرق ان المحنون
 يبدون عادة فيتحقق الجرح في وجوبه واغما لا يتعدا
 فلا جرح في وجوبه البعض بالجراي لا يسقط حيون بعض
 وجوب الشهر سواء كان المحنون اصليا بان بلغ محنونا او غرضيا
 بان بلغ بعتا من جن لوجود سبب وجوب الشهر كله وهو
 شهر بعض الشهر اذ لو كان السبب شهرا جميع الشهر لوقع

صوم رمضان في شوال وعن محمد ان المحنون الاصلي كالصبي م
 واختاره بعض المتأخرين وان اغنى اياها فقتلها لان الاغما
 مرض فيكون عذرا في التأخير لا في اسقاط الا يوما للظاهر
 رواه وانما حملنا كلامه على هذا لان عبارة الوقاية ابو حنيفة
 حدث الاغما فيه او في ليلته وفي شرحها لان الظاهر انه لو
 صوم ذلك اليوم وهذا اذا لم يذكر انه لوى امرا ادا
 علم انه لوى فلا تشك في الصحة وان علم انه لم يؤفلا تشك
 في عدمها **فصل في اعتكاف سنة مؤكدة**
 وقال القدرى مستحب والحق انه يستحب الى واجب وهو
 التمسك والى سنة مؤكدة وهو العشر الاخير من رمضان والى
 مستحب وهو باعدا ذلك روى الجماعة ان ابن ماجة بن حديث
 عاصم بن رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان ثم اعتكف ارضا حده
 بعده وهو في اللغة اقامة على الشئ وحبس النفس عليه
 ومنه قوله تعالى ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون وفي
 الشرع كتب صيام بفتح اللام وسكون الموحدة اى بكثرة
 في مسجد جماعة وهو الذي له مودن وامام ويصلي فيه الصلوات
 الخمس وبعضها جماعة وعن ابي حنيفة لا بد ان يصلي فيه
 الصلوات الخمس جماعة وهو قول احمد وعن ابي يوسف ومحمد
 يقع الاعتكاف في كل مسجد وهو قول مالك والشافعي اطلاق
 قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد ولاى حنيقة قول
 لا اعتكاف الا في المسجد جماعة رواه ابن ابي شيبة وعبد
 الرزاق في مصنفهما وقول ابن عباس ان العتق الا بوزار
 الله البدع وان من البدع الاعتكاف في المساجد التي في الدوا
 رواه البيهقي في سننه ورواه الطبراني في معجمه عن ابراهيم

الخفي ان حذيفة قال لا بن مسعود لا ينبغي من قوم بني دارك
 وداري موسى يزعمون انهم تعفكفون قال لعلم اصابوا هو
 واخطات او حفظوا ونسبت قال اما انا فقد علمت انه
 لا اعتكاف الا في مسجد جماعة النبي وفضل الاعتكاف ما كان
 في المسجد الحرام ثم ما كان في مسجد علي السلاوي ثم ما كان
 في الاقصى ثم ما كان اهل هذه اكثر من الجوامع **باب** اي عقد
 الاعتكاف فانها الميزة بين العادة والعبادة فالصوم
 شرط عندنا وعند مالك وقال السافعي واجد ليس بشرط لما في
 الصحيحين عن ابن عمر انه قال يا رسول الله اني نذرت ان اعتكف
 في المسجد الحرام ليلة فقال عليه السلام اوف بذكرك وفي
 سنن الدارقطني عنه عبيد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب عليه
 السلام اعتكف ليلة في المسجد الحرام ليلة فقال عليه السلام اوف
 بذكرك فاعتكف عمر ليلة ثم لما روى ابو داود من حديث
 عاصمته انها قالت مضت السنة على اعتكف ان لا يعوّد
 مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمسك امرأة ولا يباشرها ولا
 يخرج لحا حذو الاما لا بد منه اي من البول والغائط والاعتكاف
 الصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع وايضا لم يروا انه عليه
 السلام اعتكف بلا صيا ولا مواظبة من ادلة الوجوب هو
 فان قيل في الصحيحين انه عليه السلام اعتكف العشر الاوّل
 من سوال اجيب بان ليس فيه دلالة على انه كان صائما او
 فطرا واما حديث اعتكاف عمر واه ابو داود والشافعي والدارقطني
 بلقط ان عمر جعل على نفسه ان يعتكف في الجاهلية ليلة
 او يومين عند الكعبة فمسا لابي صلى الله عليه وسلم فقال اعتكف
 وصم ولفظ النساء والدارقطني فامر ان يعتكف ويصوم من
 وروى الدارقطني والبيهقي عن سويد بن عبد العزيز عن سفيان

فلما كان الاسلام رسالا
 عنه عليه السلام رحمه

ابن حسين عن الزهري عن عروة عن عائشة روى عن الاعتكاف
 الا بالصوم وروى عطاء عنها موقوف وروى عبد الرزاق في
 مصنفه عن عائشة وابي عباس من اعتكف فعليه الصوم وروى
 البيهقي من قول ابن عمر المعتكف بصوم واما ما رواه الحاکم
 وروى عن ابي عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس علي
 المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه فعارض بما قد ساه فيجعل
 مرجع الخبر في قوله اما ان يجعله للاعتكاف فيكون دليل اشتراط
 الصوم في الاعتكاف اثم ذكره دون النقل **باب** الجمع بين
 قوله ليلة او يوما ان المراد الليلة يوما او اليوم مع ليلة
 ثم اعلم ان الصوم شرط لصحة الاعتكاف الواجب رواية
 واحدة وصحة التطوع في رواية الحسن بن ابي حنيفة
 وبقاى مالك واما في رواية احمد وهو قول محمد بن قيس
 انه ظاهرا رواية عن الطائفة الثلاثة فليس بشرط لان بني
 النعل على المساء هلة ثم اعتكاف العشر الاخر سنة مؤكدة
 على الكفاية للاجماع على عدم ملامته بعض أهل بلد لم يأتوا به
 اذا اتى به بعض منهم مما يدل على انها مؤكدة ما روى ابن قاعة
 عن ابي كعب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف
 العشر الاواخر من رمضان فسا فرعاما فلما كان العام المقبل هو
 اعتكف عشرين يوما وماروى انه عليه السلام اعتكف العشر
 الاوسط فلما فرغ اتاه جبريل عليه السلام فقال ان الذي
 تطلب اما لك بعين ليلة التقدر فاعتكف العشر الاخر من
 هذا اذهب اكثر الى انما في العشر الاخر من رمضان وقد
 ورد في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال التمسوها
 في العشر الاواخر والتمسوها في كل وتر والتمسوها في العشر
 السابع والعشرين وانه سبحانه اعلم وفي المحيط قال

ابو حنيفة ليلة القدر في رمضان تقعد وقتا خروقا قال
 ابو يوسف وتجد هي ليلة متعينة في النصف الاخير من رمضان
 فلو قال لا والله انت طالق ليلة القدر فان كان عاميا يطلق
 ليلة السابع والعشرين من رمضان تلك السنة لان العوام
 يعرفون ليلة القدر وان كان فقها يعرف الخلاف فان حلف
 قبل رمضان تطلق بغيره اي عندهم جميعا وان حلف في
 نصفه الاخير لا يطلق عندها حتى يجي وقت حلفه من النصف
 الاخير من رمضان القابل ولا يطلق عند اي حنيفة حتى يضي
 رمضان القابل وعليه الفتوى انتهى لهما ما روى ابو داود من
 حديث ابي عباس قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اطلبوها ليلة سبع عشرة من رمضان القابل وليت احدى
 وعشرين ليلة وليلة ثلاث وعشرين تسكت ولا يحنفد ما رآه
 ابو داود وعن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وانا نسمع عن ليلة القدر فقال هي في كل رمضان ^{واحد يوم}
 في الواجب وفي النفل على رواية الحسن وشروط ابو يوسف اكثر
 النهار واما على رواية ابي حنيفة وقول محمد والشافعي فاقله ساعة
 ولومن الليل وبقي لانه يتخرج فكان تقدر برهانه السيد
 والساعة في عرف الفقهاء جزء من الزمان اجز من اربعة وعشرين
 من يوم وليلة كما يقولون ^{في بعض من} فطعنوا في الاعتكاف
 فيه اي في ذلك اليوم ^{لا يخرج المعتكف منه} اي من المسجد
 الا الحاجة الانسانية وهي البول والغائط ولا يكت في منزله بعد
 فراغه من طهوره لان الشايت بالضرورة تقدر برهانه
 لما في الكتب الستة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا اعتكف لا يدخل البيت الا حاجة الانسان او الحاجة
 لانها من اهم الخواص ^{بعد الزوال} لان الخطاب بالوجوب
 يتوجه حينئذ وهذا لمن قرب منزله وكان بحيث اذا حاج

بعد الزوال وعلى السنة ما تفوته الجمعة ومن بعد منزله وقتا
 اي فيخرج وقتا يدركها وعلى السنين اربع قبلها ولا يفتيد
 اعتكافه بمكثه في الجامع اكثر منه اي فما ذكره انه موضع اعتكاف
 الا انه ان التزم الاعتكاف في مسجد فاولى ان لا يفعل شيئا
 من اعتكافه في غيره الا من ضرورة والحرج للجمعة فيه خلاف
 مالك والشافعي قلما ان الخروج عند البيت فيفسده الا
 فيما تحققت الضرورة فيه وعينه ان يعتكف في الجامع فلا
 ضرورة له في الخروج ^{لنا انه ما يورى بالخروج للجمعة} فصار
 مستثنى من ضرورة كالحرج الحاجة بل اولى ما بها حاجة
 دينية وقولها يمكن الاعتكاف في الجامع بدفع بان الاعتكاف
 في سائر المساجد مشروع لقوله تعالى ولا تبشروهن بائنه
 عاكفون في المساجد واذا هم السروع وقد استأذنتهم
 اطلق له الخروج ولو اقام فيه اكثر من ذلك لا يفسد اعتكافه
 لان المفسد له الخروج من المسجد لا المكث فيه ^{فان خرج}
 ساعة بلا عذر ^{فسد} اعتكافه عند اي حنيفة وهو القياس
 لوجود الثاني وقالا لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف يوم
 لان في القليل ضرورة ولا ضرورة في الكثير وفيه ان لا ضرورة
 في الحلوق القليل فتأمل في صحة التعليل ولخرج لا يخرج
 او حريق اولاد الشهادة او بغير عار والحجارة او لعيادة
 فسند اعتكافه فيقتضيه ولخرج لا يخرج من المسجد وتعرف
 اهله بحيث رطبت الجماعة منه او لا خارج طالم له كرها او
 خوف على نفسه او ماله من المكايير لا يفسد فيصح ان يبي
 عليه وبكل المعتكف ويشرب ويأكل لان النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم لم يكن له ما روى الا المسجد اي وهو معتكف ولا بد
 يمكن فصا هذه الاحايات فيه فلا ضرورة الى الخروج ^{ويشيع}

ونيسرى فيه اي في المسجد لانه قد يحتاج الى ذلك بلا احضار
 بيع فيه لان المسجد محرز عن حقوق العباد وفي الذخيرة
 هذا فيما لا بد منه واما البيع واليسر للتجارة فيكره لان المعتكف
 منقطع الى الله تعالى فلا يشتغل بالدين الا غيره اي لا يعمل
 غير المعتكف شيئا من هذه الامور في المسجد لما روي الترمذي
 والحاكم وقال علي بن ابي حمزة قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول من لا يتوجه ببيع او يتاع في
 المسجد فتقولوا له لا يرحم الله عبيدك تجازئك ومن لا يتوجه
 بنفسه فمات في المسجد فتقولوا له لا يرحم الله عبيدك ولقول عليه
 السلام من حبسوا مساجدا صبيبا لكم ومجاينكم وبيعكم وشراكم
 وخصوماتكم ورفع اصواتكم واقامة حد وذكور وتسل سيفكم
 واتخذوا على ابوابها المظاهر وجردها في الجمع رواه ابن ماجه
 في سننه والطبراني في معجمه وبكره استطرق المسجد الا العذر
 فينبغي ان ينوي الاعتكاف ساعة ولا يصح اي ما يدور على
 الصمت تعبد الله لانه ليس في شريعتنا بل في شريعة غيرنا
 كما يشير اليه قوله تعالى نقول اني نذرت للرحمن صوما فلن
 اكلم النور انسيا وماروي ابو داود عن علي بن ابي حمزة ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتم بعدا حثلا ولا صلات
 يوم الى الليل واسند ابو حنيفة عن ابي هريرة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم نهى عن صوم التوصل وعن صوم الصمت فلان
 تلاوة الحديث والعلم وتدريس وسير النبي صلى الله عليه وسلم
 وسائر الانبياء عليهم السلام وحب الصلاة والعبادة وكتابته اصول
 الدين ولا يتكلم الا غير لانه في عبادة فلا يخلطها بغيرها واطلاق
 قوله عليه السلام من كان يومين بالله واليوم الاخر فليقل حرا
 وليصمت رواه احمد والشيخان وغيرهم ويطلبه الوطى

سواء انزل اول نزل لقوله تعالى وما تباشروهن وانتم عاكفون
 في المساجد وتوسلوا لان الليل محل الاعتكاف كالمساجد والناس
 لان حالة الاعتكاف مذكورة كالصلاة فلا يعذر المعتكف
 بالنسيان بخلاف حالة الصوم على ان الوطى في المسجد حرام
 وكذا الخروج والتوقف عند غير ضروري وقال الشافعي
 لا يعينه وطى الناس وهو رواية ابن ساعدة عن ابيها
 ووطوه في غير فرج او قنطرة او لمس ان انزل لان هذه
 الاشياء مع الانزال في معنى الجماع والاي وان لم ينزل فلا
 يبطل اعتكافه لان عدم معنى الجماع وهو اظهر في قول الشافعي
 وانظروا ما لك لظاهر الحديث ولنا اعتبار به بالصوم ومجاورة
 وهو الجماع مراد فبطل ان تكون الحقيقة مرادة وان حرم
 كل من هذه الاشياء عليه لانه من دواى الوطى والوطى محظور
 الاعتكاف فيجوز واغيد كما في الظاهر والاستبراء والاحرام
 وانما لم يحرم دواى الوطى في الصوم لانه يكثر وجوده فيؤدي
 معها فيه الى الخروج واما الانزال من اداة نظرا وفكر فلم
 يعينه عندنا وعند الشافعي وقال مالك يبطله لان الانزال
 لستهوة الفكر كالوقوع ولنا ان الانزال منها بمنزلة الانزال
 في الخلاء والمراد تعكف في بيتها اي في الموضع الذي اعدت
 للصلاة فيه حتى لو لم يكن في بيتها موضع بعد للصلاة او كان
 واعتكفت في موضع غيره من بيتها الاعتكاف لها ولو اعتكفت
 في مسجد جماعة حار ولكن مسجد بيتها افضل من مسجد غيرها
 ومسجد غيرها افضل من مسجد جماعة غيره وقال مالك
 والشافعي في القول الجديد واحد لا يجوز اعتكاف المرأة
 في مسجد بيتها واخوتها بالرجال لا طلاق الاعتكاف في
 في مسجد جماعة ولنا ان مسجد بيتها اصون لها واحرم

وللترمذي نحوه من حديث علي بن ابي طالب خرج به العبدان
اذن له مولاه سلم خرج به الكافر مكلف خارج البصر والمجنون
لقوله عليه السلام ما ايمان صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه ان يحج
حجة اخرى وايمان عراقي حج ثم هاجر فعليه ان يحج حجة
اخرى وايمان عبد حج ثم اعتق فعليه ان يحج حجة اخرى رواه
الحاكم في مستدركه وقال على شرط الشيخين والرازي في معجمه
الذي لم يهاجر ولم يسلم فان مشرك العرب كانوا يحجوا
فنفى اجازة ذلك الحج عن الواجب بعد الاسلام كذا ذكره ابن الهيثم
وقال البغوي ولم يكن يعقل الاسلام بعد هجرة النبي صلى الله عليه
وسلم الا بالهجرة ثم نسخ ذلك بعد فتح مكة بقوله عليه السلام
لا هجرة بعد الفتح هذا وكنى الامم ولم يبلغوا الحنث اي لم
يبلغوه فيكف عنهم واجاز ابو داود في مراسيله عن محمد بن
كعب القرظي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايمان
صبي حج به اهله فاته اجزا عنه فان ادركه فعليه الحج وايمان
عبد حج به اهله فاته اجزا عنه فان اعتق فعليه الحج واجاز
ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا ابو معاوية عن ابي عبد الله عن ابي
طبيان عن ابن عباس قال احفظوا عني ولا تقولوا قال
ابن عباس ايمان عبد حج الى اخره وانعتق على شرط الحجة الاجماع
فخرج به المرفيع والمنعقد والمطوح والزمن الذي لا يستطيع
السير على الرحلة فمطوح الرجلين عند ابن خنيفة في المشهور
عنه وهو رواية عن ابي يوسف وتجد ان الاستطاعة بعد
عند عدم الحجة فلا يجب عليهم الاجماع اذا ملكوا الراد والرحلة
والا لصاحبه في المرفوع اذ لم يسبقهم الوجوب لانه بدل الحج
بالبدن واذا لم يجب المبدل لا يجب المبدل وفي ظاهر الرواية
عنها يجب الحج على هؤلاء اذا ملكوا الراد والرحلة وموتوا من

برفعهم

برفعهم ويضعهم ويقودهم الى المناسك وهو رواية الحسن عن
ابي حنيفة ويزمهم ان يصابوا ان لم يحجوا بانفسهم ولو حجوا عنهم
ولهم ايسون من الاداء ان يبدن ثم يحجوا وجب عليهم الاداء بانفسهم
وظهور ثقلية الاول لانه خلف ضروري فيسقط اعتباره
بالندرة على اصل فلها حديث الخنيفة ان فريضة الحج ادرت
ابي وهو شيخ كبير لا يستسك على الرحلة افا حج عنه قال
اريت لو كان علي بنك دين فقضيت عنه اكان محرم عنه
قلت نعم وله قوله تعالى وسعد على الناس حج البيت من استطاع
الى سبيل قليل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والرحلة
وقال مالك من كانت عادته المشي من غير حاجة الى رحلته
لزمه الحج اذا اراد الزاد ومن كانت عادته المشي والمسالة
لزمه الحج وان عد الزاد في الحج وفي معنى المسالة الصنف
فلا يلزم الصادق الزاد والرحلة على الزاد من مسكنه
وخادته وقرينه وسلاحه ونيابه واثاثه وآلات حرفته
وعبيد خدمته ومرتبة مسكنه وقضائه واصدقه ونسائه
ولو توجهت وقيل لا تشترط كذا في السراج والظاهر انه لا يشترط
بالوجه دون المحلة وعن ثقفه عبال اي من تدرسه ثقفه
من الزوجات والاولاد الصغار والبنات البالغة والخدم
حق العبد لفقره بقدره على حق الله سبحانه لعنايته الى حين
عوده اعمرجو عداي وطنه مع ابن الطريق وقت خروج اهل
بلده وان كان محيفا في غير غلبة السلاطة فيه براكات
الطريق او حرا على المعقيد وهو قول ابي اكثيث لان العبرة
للعناية وقد سئل الكرخي عن ياجج حوفا من القراطة في
البادية فقال ما سلمت البادية من الهفات اي ما حملوا عنها كقلد
الماوسدة الحرة وهي جان السمور وكثرة السير في العدا

وما افق به ابو بكر الرازي من سقوط الحج عن اهل بغداد وقول ابي
 بكر الاسكافى لا اقول الحج فريضة في زماننا قاله سنة ست وعشرين
 وثلثمائة وقول الثوري ليس على اهل حراسان حج منذ كذا وكذا
 سنة كان وقت غلبة الهن والكون في الطريق هذا وذكره
 ابن شجاع عن ابي حنيفة ان امن الطريق شرط الوجود
 وهذا ذكره الكرخي وابو جعفر الكبير ان الحج لا يتاخر به وانه
 لا يمشقة فصار كالزاد والراحلة وقال بعض اصحابنا انه
 شرط الاداء لا انه عليه السلام لما فسر الاستطاعة لم يذكر امن
 الطريق منها وثمة الخلاف يظهر في وجوب الايضاح بالحج على من
 ادركه الموت والطريق غير امن ولم يكن حج فمن جعل امن الطريق
 شرط للاداء اوجب عليه الايضاح ومن جعله شرط للوجوب لم
 يوجب مع الزوج المكلف والمحرر وهو من حرره عليه كاحا
 على التابيد وهو مناعا او مصاهرة بشرط ان يكون تقيا
 ولا فاسقا ولا مجوسا **المراه** ولو تجاوز اهل ذلك شرط
 للوجوب وهو المظهر او لاداء فدية ما فرغ من الطريق من
 الخلاف وثمة تفرق في وجوب الوصية اذا ادركها الموت
 وليس لها محرر وان زوج وفي وجوب نفقة المحرم وراحلة
 عليها اذا ابي ان يحج معها الا بها وفي وجوب الزوج عليها
 اذا لم تحج معها فمن قال ان الزوج والمحرر شرط اذا قال
 بوجوب ذلك ومن قال انه شرط وجوب لم يقل بوجوبه
 وهذا كله اذا وجد الشرط عند تاهب اهل بيته اذ به
 يصير قادرا على الحج فلو ملك ما لا قبله وانفق حيث شاخا
 ولا يجب عليه الحج لانه لا يبرمه التاهب في الحال ان كان بهما
 وفي مكنته **مسيرة** سفر وهي ثلاثة ايام وليا لها وبياح
 فيما دونهما ومذهب مالك اذا وجدت المرأة محبة ما مولة

لزمها

لزمها الحج لانه سفر مزدون كالمحرم ومذهب الشافعي اذا
 وجدت نسوة ثقات فغلبها ان يحج معهن ولنا ما في الصحيحين
 عن ابي عمران النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تستأجر المرأة
 ثلاثا الا ومعهما ذو محرم وفي لفظ مسيرة ثلاث ليال وفي لفظ
 مسيرة ثلاثة ايام وما رواه الدارقطني في سننه والبراء
 في مسنده عن ابي عباس ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا تحج امرأة الا ومعهما محرر فقال رجل يا نبي الله اني اكنت
 في غزوة كذا او امراتي حادثة قال ارجع ورجع معها وفي
 سنن الدارقطني من حديث ابي امامة الباهلي مرفوعا لا تستأجر
 امرأة سفر ثلاثة ايام او تحج الا ومعهما زوجها وفي رواية
 لمسلم واي داود انه عليه السلام قال لا يحل لامرأة تؤمن
 بالله واليوم الآخر ان تستأجر سفرا يكون ثلاثة ايام فصلا
 الا ومعهما ابوها او ابنها او زوجها او اخوها او محرمها وروي
 عن ابي حنيفة واي يوسف كراهة خروجها مسيرة يومين
 محرما في الصحيحين عن سعيد بن ابي سعيد عن ابي هريرة
 مرفوعا لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تستأجر مسيرة
 يومين وليست الا مع ذي محرم معها وفي لفظ مسلم مسيرة
 ليلة وفي اخر يوم قال المذنب في حواشيه ليس في هذه
 الروايات ثبوت فانما يحتمل انه صلى الله عليه وسلم قالها في
 مواطن مختلفة بحسب الاستئذان وتحمل ان يكون ذلك كله
 تمثيلا لقل الامداد فالنوم الواحد اول العدد واقله والاشان
 اول الكثير واقله والثلاث اول الجمع واقله فكانت اشارات
 مثل هذه في قللة الزمن لا يحل لها فدية السفر مع غير محرم فكيف
 بما زاد انتى ويشترط في المرأة ايضا ان لا يكون معتدة بغير
 اذا وجدت المرأة محرما ليس للزوج معها من الحج الفرض لان حق

الروح لا يظهر في العرائض كالصلاة والصوم وحوز ما يك والشا في
 ان يميتها الروح من الحج كالحج المند ورواه في حوزها نفوسيت
 حقه وحق العبد مقدر على حق الله باذنه ولنا ما قدمنا واما
 المند ورفلان وجوبه بسبب من جهة فلا يظهر الوجوب
 في حقه فكان نغلا بالنسبة اليه في العروة لما روى ابوداود
 وابن ماجة والحاكم وقال صحيح الإسناد عن ابن عباس ان
 اقرع بن حابس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله الحج في كل سنة او مرة واحدة قال لا بل مرة واحدة
 فمن زاد فهو تطوع ورواه في هدية خطبة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال يا ايها الناس قد فرض عليكم الحج فقل رجل
 اكل عام يا رسول الله فسمكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم
 ثم قال ذروني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سوالهم
 واختلافهم على انبياءهم فاذا اقمتم بشي فاثروا منه ما استطعتم
 واذا نهيتكم عن شئ فذروه واه مسلم فقول لو قلت نعم
 لوجبت ولما استطعتم يستلزم نفى وجوب التكرار من وجهين
 لا فائدة لو هنا امتناع نعم فيلزم مد ثبوت تعيضه وهو لا م
 والمقترح بنفى الاستطاعة ايضا ولقول ابن عباس خطبة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس ان الله
 كتب عليكم الحج فقل لا اقرع بن حابس فقال اني كل عام يا رسول
 الله قات لو قلت لوجبت ولم تستطيعوا ان تعملوها بالحج مرة
 فمن زاد فتطوع رهاه احمد في مسنده والدارقطني في مسنده
 واما سبب البيت وانه لا يتعد دله فيكرر الوجوب فانه فع
 قول الشافعية ان الحج فرض كفاية في كل سنة على الفور وهو
 قول ابي يوسف وقد ذهب مالك واصلح الروايتين عن ابي حنيفة

وقول الشافعية انه على التراخي الا ان يظن فواته ان اخره لان
 الحج وقت العز نظرا الى ظاهر الحال في بقا الانسان كالصلاة
 في وقتها فيجوز تأخيرها الى اخر العمر كما يجوز تأخيرها الى اخر
 وقتها الا ان جواز تأخيرها مشروط عند محمد بن ابي يعقوب حتى لو
 مات ولم يحج الم وعليه الاجماع ورواه يوسف ان الحج في وقت
 معين من السنة والموت فيها ليس بنا در فتضيف عليه الاحتياط
 لا تقطاع التوسع بالكلية فلو حج في الثاني كان موذيا
 بالتأخير ولومات قبل العام الثاني كان انما بالتأخير مرة
 الخلاف بينهما انه يظهر في حق تعسيق المؤخر ومرد شهادته عند
 من يقول بالموثر وعد ذلك عند من يقول بالتراخي وفي السراج
 الوهاج ان الخلاف فيما اذا كان غالب ظن السلامة واما اذا
 كان غالب ظنه الموت بسبب مرض او هرقانه فيضيف عليه
 بالوجوب اجاعا فلو مات ياتم تركه عن ذلك الوقت ويؤديه
 قوله عليه السلام من اراد الحج فليستعمل فانه يرضى المريق
 ويصل الصلوة ويعرض الحاجد ر واه احمد وابن ماجه والبيهقي
 واما ما استدلل به الشافعية ومن تبعه من القول بالتراخي ان الحج
 فرض في سنة خمس وست او تسع وحج عليه السلام في سنة
 عشر ولو كان على الفور لم يؤخره فاجيب عنه بانه صلى
 الله عليه وسلم قد علم بالوحي انه يعيى الى الله يوديه ويحل
 الناس مناسكهم تكملا للتبليغ فكأن من فواته ولان كان
 بعد من نزول الآية بعد فوات الوقت والخوف من المشركين
 على المدينة والعبود لك من امر النبي واختلف المشركين بالمؤمنين
 ونحوهما من جواز الحج النفل العمدة كما قلنا وما يد لعل الله في حق
 سنة خمس مائة احمد في مسنده من طريق محمد بن اسحاق جدين
 محمد بن الوليد بن زبير عن كريب عن ابن عباس قال بعثت بنو اسد

ابن بكر بن محمد بن ثعلبة وافدا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قد كره في بعض الامور الصلاة والصوم والزكاة والحج بعد
 ان ذكر التوحيد قال وقد رواه شريك بن ابى نعيم عن كريب
 فقال فيه بعث بيني وبينه ما في رجب سنة خمس ومائة
 وجه الغزوة حديث الحجاج بن عمرو انصاره من كسر وعرج فقد
 حل وعليه الحج بن قابل وهذا ابا علي ان لفظة قابل متعارف
 في السنة النبوية التي تلي هذه السنة الكاملة ان حقيقة
 دليل وجوب الغزوة احتياط فلا بد فعد ان مقتضى الامر المطلق
 جواز التاخير بشرط عدم التفتوت ولو احرص على قطع او عند
 فحق في الصبي والعبد **ودفعه** لان احرار العقد للفعل
 فلا يسقط بد الغرض فان قتل احرار شرط في الحج والوفاء شرط
 في الصلاة فكان ينبغي ان يجوز اذا فرغ من الحج باحرار قبل البلوغ
 كما يجوز اذا فرغ من الصلاة بوعوء قبل فاجواب **ان احرار**
 انما يتحقق بنية الحج وبها يصير شارعا في افعال من غير عذر يذنب
 له بخلاف الوعوء فانه يتحقق قبل الشروع في الصلاة **وتدح**
 بان احرار شرط بشدة الركن من حيث امكان النفاذ اما اذا
 به فاعتبرنا بشدة الركن فيما نحن فيه احتياطا للعبادة ولو
 حذر الصبي بعد البلوغ احرار للغرض فقل معنى وقت الوقوف
 بعرفة صح احرار العبد اي لا يصح حجة بدار احرار له بعد العتق
 والعرق ان احرار الصبي عن احرار العبد من اهليته ولد الواجب
 الصبي وتخلل لا د عليه ولا قضا وكذا الاجزاء عليه لا تكاف المحظورات
 بما صرح به ابن ابي شيبة في كذا وجع عن احرار بالبلوغ في غيره
 واحرار العبد لا ينفك عن كونه احرار في الميسر والحر
 صبي وهو يعقل احرار عند ابوه صار محررا يعني فينبغي ان يحرمه
 ويلبس ارا رور او فرسه او فرس الحج وهو ما لا بد منه شرطا

او ركن

او ركننا **الاحرام** باجماع الامة وان كل عبادة لها تحليل فلها احرار
 كالصلاة وهو عندنا بشرط ادا اركانها كالكاتب مالك والشافعي لا يرون
 يدور الى الخلق ولا يتعلل عند الى غيره ويجمع كل ركن في الجملة
 ولو كان ركننا لما كان كذلك **والوقوف بعرفة** اي المحصور فيها
 ولو ساعد من زوال عرفة الى طلوع في النبي بشرط بقدر ما احرار
 بالحج وطواف الزبارة اي اكثره يعترفون بالنية وفرغتها لو
 باجماع الامة وهما ركنان اتفاقا لقوله تعالى فاذا انقضى من
 عرفات وقوله ثم افئضوا من حيث افاض الناس ولقوله عليه
 السلام **الحج عرفة** لراه اجدوا لله رجعة اي مغفر اركان الذي
 الذي لا ينوت بعد وجوده وقوفها ولقوله عليه السلام **الحج عرفة**
 فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه **ودفعه**
 ابوداود وغيره وعنه الترمذي ولقوله عاصم بن عاصم حاضنت صبغة
 بنت حنيفة بعد ما افاضت فقال عليه السلام **اخر** حاضنت صبغة
 قالوا يا رسول الله انها افاضت وطافت بالبيت العتيق فانه
 بعسر لطواف احرار فافضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلتعد اذن رهاه الشيخان ولقوله تعالى وليطوفوا بالبيت
 العتيق فانه بعسر لطواف احرار فافضت ويدل عليه ما قبله من قوله
 ثم ليقيموا تقى **ودفعه** وقوف جمع اي مزدلفة ولو ساعد
 من بعد العجى الى قبيل طلوع الشمس لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 من شهد صلاةنا هذه ووقف معنا حتى تدفع وقد وقف بعرفة
 قبل ذلك لولا اوها را فقد تم حجه وقضى نفسه رواه اصحاب
 الست والطحاوي من حديث عروة بن مرس عن علي بن ابي طالب
 وبهذا ثبت الوجوب لا الركنية لانه خبر الواحد ولانه صلى الله
 عليه وسلم قد مر فنعنه اهل بليل لما في الصبي من عاصم
 قالت كانت سودة امرأة فمجد بشطة فاستاذنت رسول الله

صلى الله عليه وسلم ان تعيق من جمع بيل فاذن لها قالت عايشة
 فليتي كنت استاذنت رسول الله كما استاذنته مسودة
 كانت عايشة لا تعيق امرع الامام وروى ابن عباس قال انا
 قد ورسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضففة
 اهله من جمع بيل وكان الوقوف بمزدلفة بعد العشي تركه لما
 حاز تركه كالوقوف بعرفة فاندفع به قول الليث بن سعد ان
 الوقوف بركن لقوله تعالى فاذا انقضى من عرفات فاذكروا الله
 عند المشعر الحرام واما المأثور به في الآية الذكر وهو ليس بركن
 بالاجماع فلا شيء على من تركه بعد ما قدما وقال الشافعي الوقوف
 بجمع سنة ولد في البيت بقوله ان الوجوب والسنة وهي ذهبا
 واما ما ذكره العيني في شرح التفتة من ان الوقوف بمزدلفة ركن
 عند الشافعي وتبع فيه الهداية وغير صحيح بل وهم صريح وسمى
 جمعا لاجتماع ادم مع حواشيه وسمى مزدلفة لان ادم اذ ذل
 فيه من حواشيه دنا منها بعد بعده عنها او اقرب الناس الى
 حتى اوان الوافقين فيه يزدلون الى الله تعالى اي يقربون
 اليه والسمي بين الصفا والمروة وقوله مالك والشافعي هو
 ركن لقوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله وما كان من الشعائر
 كان ركنه ولقوله عليه السلام ان الله كتب عليكم السعي فاسعوا
 رواه ابن ابي شيبة ورواه الدارقطني باسناد صحيح ان نسوة
 من بني عبد الدار اللاتي ادركن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قلن دخلن دار ابن حسين فراين رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بطوف بين الصفا والمروة والناس بين يديه وهو من وراءهم
 وهي يسعي حتى تزي ركبته من سدة السعي وهو يقول اسعوا
 فان الله كتب عليكم السعي والجواب عن الآية بان المزدلفة
 من الشعائر وتلك اسمى بالشعر الحرام مع ان الوقوف بها وكذا

البيت فيها ليس بركن اتفاقا على ان قوله فلا جناح عليك ان
 بطوف بها سعي الركبة والوجوب جميعا على ان قوله الا انا
 تركنا الظاهر في الاجاب للاجماع وانما ورد النص في الكرح
 لان الصحابة كانوا يخرجون عن الطواف بها لما كان الصنف
 اساف ونايلة حيث كانا عليهما في الجاهلية وروى عن انس
 وابن عباس وابن الزبير انهم علوا الظاهر لآية ولهم وجوبوا
 بتركه السعي وقالوا بان طوع وعن الحديث بانه اذا
 فلا يثبت به الغرضية وانما يثبت به الوجوب وقد قلنا به
 وروى البخاري لقول عبد الرحمن بن معاذ النبي خطيبا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ونحن بنى ففجحت اسماعنا حتى
 كنا نسبح ما يقول ونحن في منا رنا فطفي يعلم منا سكرهم
 حتى بلغ البخاري موضع اصبعه السبا بين ثم قال بحصى
 المذوق رواه ابو داود وطواف الصدر بفتحين وهو
 طواف للوداع للافاقي من الحاج دون المعتمر لما في الصحيحين
 من حديث ابن عباس قال امر الناس ان يكون اخر عهدهم
 بالبيت الملائكة خفف عن المرأة الحائض اي سقطت في لفظ
 لمسلم واحد قال كان الناس يسيرون في كل وجه فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسيرون احد حتى يكون
 اخر عهده الطواف بالبيت وقال مالك والشافعي هو سنة
 فتد بالافاقى لان المكي ومن في حكمه من اليهود والنصارى
 لا يجب عليه طواف الصدر بالاتفاق ولو نوى الافاقى
 لم يستطاع فقل المقر ولصار من اهل مكة ولو نواها
 بعده لزم طواف الصدر والخلق وكان حقا ان يعتمر على
 الطواف الصدر والملا بد هو وما يورد مقادير من تقصير
 وامر موسى وانما يجب الامر النبي صلى الله عليه وسلم بد ودعايد

للمعلمين ثلاثا وللحقيرين واحدة ولما روى عن انس انه عليه
 السلام راي في فاني الحرة فرماها ثم اتى منزله يعني وخرج وقال
 للحلاق خذ واسا راي جانبه الا بمن ثمره يسره جعل
 يعطيه الناس رواه مسلم وابوداود واحمد وبقية
 التقصير للمرأة لقوله عليه السلام ليس على النساء الخلق اعما
 على النساء التقصير رواه ابوداود **وعنها** اي غيرها
 المذكورات من الغرائب والواجبات **وسنن** مودة كالمثل
 والطواف والهرولة في السعي والبيت يعني ليا لهما لما روى
 انه عليه السلام بات بها رواه ابوداود **وآداب** تسجد
 كما روي في ذلك كذا فعلى الله عليه وسلم مع قوله
 خذوا عني مناسككم ولا يجزي ان قوله وغيرها سنن هو
 واداب ان اريد كل ما هو غير الغرض والواجبات مطلعا
 فسنن واداب فليس بجيد وان اريد ان كل ما هو غير هذه
 الغرائب الثلاث وهذه الواجبات الخمسة سنن واداب
 فموسع بان كثيرا من الواجبات غير مذكورة هنا منها الاحرام
 من الميتات لقوله عليه السلام لا تجاوزوا الوقت الا
 با حرام رواه ابن ابي شيبة والطبراني من حديث ابي عباس
 وروى الشافعي في مسنده عن ابي السعدي انه راي ابا
 عباس يرد من جاوز الميتات غير محرر وروى اسحاق بن
 راهوية في مسنده انا فضيل بن عياض عن ابي ليث بن ابي
 سليم عن عطاء بن ابي عيسى اذا جاوزت الميتات فلم
 يخرج من دخل مكة رجع الى الوقت فان حسني ان يرجع
 الى الوقت فانه يحرم ويحرق لذلك دعا ومنها ما
 التوقف بعرفة من الزوال الى الغروب لان النبي صلى الله
 عليه وسلم انما دفع بعد الغروب وقال خذوا عني

قد

مناسككم

مناسككم وقال في خطبته اما بعد فان اهل الترس كما نوايد يقولون من
 هذا الموضع اذا كانت الشمس على رؤس الجبال مثل غمام الرجال
 في وجوهها وانما دفع بعد ان تعيب رواها الحكم وكذا الرمي
 والحلق وطواف الزيار في ايام النحر وتقدم الرمي على الحلق
 وعن القارئ والمتبع بن الرمي والحلق من الواجبات عند ابي
 حنيفة وقال انه سنة لما رواه الطحاوي عن علي بن ابي رضى الله عنه قال
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني افقت
 قبل ان احلق قال احلق ولا حرج قال وجاه اخر فقال يا رسول
 الله اني افقت قبل ان احلق قال احلق ولا حرج قال وجاه
 اخر فقال يا رسول الله اني ذبحت قبل ان ارمي قال ارمي ولا حرج
 وما رواه عن ابي عيسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل
 عن حلق قبل ان يدح او يدح قبل ان يحلق فقال لا حرج وفي لفظ
 اخر انه قيل له يوم النحر وهو في النحر والحلق والرمي والتقديم
 والتأخير فقال لا حرج وفي لفظ اخر انه قال ما سئل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بوسيلة عن قد رشيما قبل شي اقال لا حرج
 وروى عن حابر بن عبد الله معناه ولا ي حنيفة ان ابن عباس
 روي في تاخير النسك وما وعن ابن عباس فيمن احراما عن
 نسك او قدم نسكا على نسك ان عليه دما او لم يوجع بمول على
 النسيان بما روى مشرقا عن علي بن ابي حمزة ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم سئل عن رجل في حجة فقال اني رميت وافقت ونسيت
 ولم احلق قال فاحلق ولا حرج ثم جاءه رجل اخر فقال رميت
 وحلقت ونسيت ان اخرج قال لا حرج وعن عبد الله بن عمر
 انه قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
 للناس ليصلوا له فجاه رجل فقال يا رسول الله لم اشعر
 فحجته قبل ان ارمي قال ارمي ولا حرج قال فما سئل رسول الله

رجل

صلى الله عليه وسلم يوسيد عن شئ قد مر ولا خلاف الا قال افعل و
 جمع فدل بما روينا انه عليه السلام انا الحج عنهم في ذلك
 النسيان او الجهل لا انه ابا ح ذلك لظنهم حتى يصير تعدد ما حاشي
 العمل كذا وان عباس احذر رواية المحدثي نقي الحرج بوجوب
 بالتقديم فالتاخير بما فكان معنى ذلك عنده على ان الذي فعلوه
 في حجة النبي صلى الله عليه وسلم للجهل منهم بالحكم فيه كيف هو فاعلم
 اذا كان ابتداء الخطاب بالمناسك على التمام والزيست وكان
 من لم يسمعهم الخطاب لا يلزمهم على ما هو المصل في استنباط الشريعة
 لا يجب ان بعد السماع هذا خلاصه ما ذكره الطحاوي والديوسي
 وكذا الخلق في الحرم واجب عند ابي حنيفة ومحمد وسنة عند
 ابي يوسف وكذا الاستقامة في الطواف وهي ان يشرع
 على اليمين ما يلي الباب وكذا الطهارة لمن احدثين وسنة
 العوزة واجبات عندنا لا شرط لا قال مالك والسائعي
 ولا خلاف في ركبة طواف الزيارة وعدمها من الحج به وسنة
 وعدم جبره بشئ ولا فعل ولا انا الخلاف في شئ وطه وكيفية
 فقال غلانا طواف المحدث والحج يقع به التحلل عن
 الحج وكذا بدون السرد بالملكوس والمكوس وعندهما يقع
 به التحلل ويكون كمن لم يطيف وحللة الحجاب عندنا ان من طاف
 وترك واحدا مما ذكرنا انه يجب عليه اعادة وان لم يعد حتى يخرج
 الى اهل بيته ينقص الحجاب به بالية نه ونقص السواقي بالسياسة ولها
 ان الطهارة شرط لهذه العبادة قياسا على الصلاة وتولية
 عليه السلام الطواف بالبيت صلاة الا انكم تكون فيه من
 تكلم بآية لا يخبر به الترمذي اي صلاة حكاه الله عليه السلام
 بعث لتعلم الا حكاه الله استثنى فعلم ان المستثنى منه ايضا
 حكم فنبت ان الطهارة شرط هذا الركن بخلاف سائر اركان الحج

والله مشبه بالصلاة في هذا الحكم ولعلنا بيا قوله تعالى ولم يطوفوا
 بالبيت العتيق والله في اللغة عبارة عن الدوران حول البيت
 فمن شرط التحرج عن عهدة هذا الامر غير هذا الفعل من طهارة
 فقد زاد على النص وذلك بمنزلة النسخ فلا يجوز بحجرا لواحد
 ولا بقا من فان قيل فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الطواف بطهارة كان بيا تالام في حق الطهارة اذا السفر كان محلا
 في حق الطهارة وهذا فعل ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بتواتر قلنا انه انما يقال بيا ان اذا كان النص كحله يوجد والامر
 بالطواف لا يحل الطهارة فيصير زيادة لا محالة والزيادة قد
 يكون لتعلق بد اصل الجواب به وقد يكون لتعلق الكمال به فلا
 يتعلق بد اصل الجواب لا تخاف بل يتعلق مع ظاهر النص كما كان
 وان لم يصل في النصوص الطاهرة انما لا تتوقف على البيان وما
 يوجد من رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون بيا بالكمال منه
 في حق العمل وفي حق العلم انما في حق العلم فالطهارة ليست بشرط
 كما لو كان الحج وفي حق العمل الطهارة كشرط كالصلاة ففعل هذا
 امر الطواف اقله بعد ما يدل عليه الآية واجب علما وعملا وما
 زاد بالسنة مما لا يمكن اضافته الى الآية واجب علما امان
 الخبر جبروا حد فلا ينسخ به النص الثابت بالكتاب فيعمل عليه
 حتى لا يكون نسخا وان النسخ لا يبيح السيد ما امكن حمل فعل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على بيان لا يحل بد بواجب من قبله الا
 بالكتاب فيعمل عليه حتى لا يكون نسخا وسيجي بيان سننه
 وادايه وانتهى به شواهد والفقهاء يعجز القاف ونكسر
 وعشر ذي الحجة بكسر الحاء عشرة ايام منها فانه اذا حذف
 التميز جاز التذكير وهو قول العبادة لدة وعن ابي يوسف عشر
 ليال وستة ايام وقال مالك ودوا الحجة بيا مد لقوله تعالى

الحج أشهر معلومات أي وقتها والشهر يقع على الكامل حقيقة وعليه
غيره مجاز من باب إطلاق الكل وإرادة البعض ولما نال حجة
الحاكم وقال على شرط الشيخين وعلقت البخاري عن ابن عمر في
قوله تعالى الحج أشهر معلومات قال سواه ود والعقدة وعشر
ذي الحجة وتفسير الصحابي في حكم المرفوع وهذه أم الاستدلال
وأخرج الدارقطني وأبو أبي شيبة عن ابن عباس وابن الزبير
وأبي مسعود نحوه وفائدة توقيت الحج يظهر في أن شيئا من
أفعال الحج لا يجزئ إلا فيه أي أن أفعال الحج تجزئ في أي وقت كان
فلو أجزأ الحج في رمضان وسعى بعد أكثر طول القعدة ومضى
شوال أجزأه ذلك عن السعي الواجب وأن سعى في رمضان
لا يجزئ **كره كراهة تحريم** أحاديثه أي لا يحج قبلها أي قبل
استخراج الحج لبلد يقع في مخطوكتين مخطوكتها فليسوا من وقوع
مخطوكتها بكونه على ما في المحيط **وأخرج** لأن أحاديثه شرط
فيجوز اتقاؤه قبل وقت المشرط وفيه خلاف ما ذكره الشافعي
لا يترك عندها كما تقدم ولو أجزأه يوم الحج القابل لم يكره
عنه أبي حنيفة ومحمد في الذخيرة ومن فوائده التوقيت أن
لو ملك الزاد والراحلة قبل المشرط فاستكملها لم يجب عليه
الحج كما في المحيط **والعزم** سنة مؤكدة لمن استطاع وقتل
وأجبه ومن بعض أصحابنا أنه فرض كفارة كما في الكافي وقد ذهب
مالك إليها سنة وقال الشافعي في القول الجديد أنها فرض
عن لقائها بالحج في قوله تعالى واتوا بالحج والعزم لله ولما روى
الحاكم وقال على شرط الشيخين عن أبي رزق العنقل أنه قال
بارسول الله إلى أبي ليلى كبر لا يستطيع الحج ولا العرة ولا
الطعن أي المهرج قال أخرج عن أبيك وأغتر ولما ماروك
الترمذي وقال حسن عتيق عن جابر بن عبد الله قال سئل رسول

الله صلى الله عليه وسلم عن العرق أو أجبه قال لا وإن تعمر وأهو
أفضل وقد روى ابن جريح عن محمد بن المنكدر عن جابر بن جوف
وروى عبد الباقي بن تافع عن أبي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الحج جهاد والعرق تطوع وروى ابن
ما حجة عن طلحة بن عبيد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول الحج جهاد والعرق تطوع وأخرج ابن أبي شيبة عن
حديث أبي أسامة عن سعيد بن أبي عروبة وعن أبي معشر
عن إبراهيم قال ابن مسعود الحج فريضة والعرق تطوع
وكفي بعبد الله قدوة **وأجبه** عن أبيه بأن قرأها
في الذكرك لا يقتضي المساواة في الحكم ولو سلم فقرائها بالحج في
الزاد إنما هو في الزاد وذلك إنما يكون بعد الشروع وعند
حديث ابن رزق بن أبي عبد الله السلام إنما أمره بأن يحج ويعتمر على أبيه
ومحمد وأخوه عن أبيه ليس بواجب مع أن قوله أبي رزق
لا يستطيع الحج والعرة يقتضي عدم وجوبها على أبيه فيكون
الامر في حديثه للاستيجاب ولما رواه الحاكم والدارقطني عن
أبي رزق بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج والعرة
فريضتان لا يترك بأيهما بدأت فقال الحاكم الصحيح عن أبيه
أن ثابت من قوله انتهى وفيه اسم عيسى بن مسلم المكي ضعيف
قال البخاري في كتاب الحديث وقال أحمد حرقنا حديثه وأما رواه
البهقي عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين موقوف وهو
المنعوع وعن ابن عمر ليس أحد من خلق الله إلا وعليه حجة وعرة
وأجبتان من استطاع إلى ذلك سبيلا وعن ابن عباس الحج
والعرة فريضتان على الناس كلهم إلا أهل مكة فإن غرتهم طهرتهم
فلحقوا إلى التمتع ثم لم يزلوا حلوها الحديث رواه الحاكم
وقال على شرط مسلم فكل من ذهب حجاجي معارض بمكة أو بأعلى

ثم علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر بعد الهجرة اربع عشرين
 في ذي القعدة الا التي مع جند وعنه ابن خزيمة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم واعتمر قبل النبوة وبعد هاقبل الهجرة حجاً وعمر
 لا عرف عدد هاهنا هي الى العرق طواف وهو ركناً جامع الامة
 وسعى واجب عندنا وكذا الحلق او التقصير في الفصح وقيل
 انه شرط الحنابلة فيها وسقط فيها الا حرام في الحج وحاشا
 مرة او اكثر في كل سنة لانها غير موقوتة وكذا يوم النحر
 واربع بعد هاهنا وهي يوم النحر وثلاثة ايام التشرى لما روي
 عن عائشة انها كانت تكرر العمرة في الايام الخمسة لان الله تعالى
 سمي هذه الايام ايام الحج فيقتضي ان تكون مقبلة للحج فلا يجوز
 الاشتغال فيها بغيره ولكن مع هذه الكراهة يؤيد هاهنا
 لهذه الايام مريض وسعى مما بها فان اهل بالعمرة في هذه الايام
 رخصتها وان مضى عليها صح وزيد دونه في الوجهين من الرخص
 وعدمه اما في الرخص فظاهر وايضا في عدمه فجمع بينهما اما في
 الاحرام وفي الاعمال الباقية وقال ابن دقيق العيد في
 الاما مروى اسماعيل بن عباس عن ابراهيم بن نافع عن
 طاووس قال قال النبي يعني ابن عباس خمسة ايام يوم
 عرفة يوم النحر وثلاثة ايام التشرى اعتمر قبلها وبعد هاهنا شئت
 وفيه دليل على ان العمرة المعزدة لاهل مكة في شهر الحج غير
 تكروهة وانما المجموع في حقه القرآن والتمتع لا ينبغي وسقاة
 المذبح المقات الوقت المعين استعمله كان المعين كعكسه
 في قوله تعالى هناك ابتلى المؤمنين اي مكان احرامه ومن وافقه
 في حرمة ذوالحليفة بالحج الممثلة والناقص من بين مكة
 عشر مراحل او تسع وبين المدينة ستة اميال او اقل
 وهو بعد المواقيت من مكة والعراق في سائر اهل الشرق ذات

عرق بكسر العين المهملة وسكون الراءيند وبين مكة ثلاثة ايام
 ويقال له العقيق والساعي جفدة بضم الجيم وسكون الحاء
 المهملة ويقال لها رابع وهي على نحو ثلاثة مراحل من مكة على
 طريق المدينة والحدود قرن بفتح القاف وسكون الراء وهي جبل
 مشرف على عرفات بين مكة وموحر حليين واليمن على بفتح
 التخميد واللامين وهو من جبال تهامة على مرحلتين من مكة
 مروى الشيخان من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذوالحليفة ولا هل الساعية للحجفة
 ولا هل نجد قرن المنازل ولا هل من يلملحهن ولعن ابي عليهن
 من غير اهلهم من اراد الحج والعمرة اي مكانها او من كان في وقت
 ذلك من حيث شاء حتى اهل مكة من مكة اي النساء والحرام
 منها للحج واحالهم فلا بد لهم من الخروج الي كل من ارض الحرم
 وروى عن ابن عمر المشهور الاول ووجهه انه على حذف مضاف
 والتقدير يركن لاهلهم وروى البخاري عن ابن عمر قال لما فتح هذان
 المسقران اتوا عمر فقالوا يا امير المؤمنين ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم حذر اهل نجد قرا وهي جوار عن طريقنا اي
 مائل ولنا اذا اردنا قرا شق علينا قال انظروا خذوها من
 طريقكم فخذوها ذات عرق والمطران هاهنا البصر والكوفة وقد
 ثبت في صحيح مسلم عن ابي الزبير عن جابر قال سمعت جسد
 رافع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل
 اهل المدينة الى ان قال وهل العراق من ذات عرق الا ان
 الراوي سكت في رقعته في هذه المرة ورداه مرة اخرى بلا شك
 على ما في ابن ماجه ونقطه وهل اهل الشرق ذات عرق
 الا ان في سنده ابراهيم بن يزيد الجوزي لا يجتزئ كجديد وفي
 سنن ابي داود عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل

العراق ذات عرق وفيها ايضا عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس
 عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا اهل المشرق العقيق قال البيهقي تنزله به يزيد بن ابي نادر
 عن محمد بن علي وقال ابن لوطان اخاف ان يكون منقطعاً فان
 محمد بن ابي عمير يروي عن ابيه عن جده وفي مسند البراء بن عبيد
 ابن خالد الزنجي عن ابن جريح عن عطاء بن ابي عباس وقت
 صلى الله عليه وسلم لا اهل المشرق ذات عرق وقال الشافعي
 انا سعيد بن سالم اخبرني جريح اخبرني عطاء ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قد كره من سئل ان يامد وفيه ولا اهل
 المشرق ذات عرق قال ابن جريح قلت لعطاء انهم يزعمون ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يوقت ذات عرق وانهم يكن اهل المشرق
 يومئذ فقال كذا سمعنا انه صلى الله عليه وسلم وقت لا اهل
 المشرق ذات عرق قلت ~~ولعله ما بلغ~~ وعرض الله عنه فيكون
 من جملة موافقاته صلى الله عليه وسلم ولو سلك في البراءة
 بين ميقاتين اجتهدوا حرماً اذا حاذى واحداً منهما واجراءه
 من بعدهما اولى ولو لم يجد المدينتين معناه من ذي الحليفة
 واجتهد من الجحفة لاسي عليه وكره وفاقا وعن ابن جحيفة
 بزيادة روي قال الشافعي لكن الطاهر هو انه وله المارة
 في الحديث من قوله هن هن ولين التي عليهن من غير اهلها
 فمن حاذى الى الميقات الثاني صار مستقلاً له ~~وحرماً~~
 الا حرام عنها اي عن هذه المواضع وعن من حاذى اهلها
 فبعد دخول مكة او الحرم سواء قصد الحج او العمرة او لم يقصد
 احدهما فان دخل بلا حرام فعليه حجة او عمرة لو حوز الا حرام
 منها لم يجد المسكين والزمه قال الشافعي واخبرني عن
 فقد موافقاً دون الحرم كاستان بن عامر بن محمودة سوانوي

الاقامة فيه خمسة عشر يوماً ولم يوفانه بحوزة له بما وقرع الميقات
 بعمره حراماً وبصير كما هل ذلك الموضع ومذهب مالك يحوز
 مما وقرع الميقات بعمره حراماً بل يكره تزاده الى مكة اهلها
 والميقاتين بها الذي يحوز للمعاشرة ون اهل الاثاق الذي
 انما يقصدونها الحاجة او التجارة ومذهب الشافعي على طريقين
 احدهما على القطع بالاستصحاب فمن يقصد مكة كالحاجة او
 تجارة او رسالة او غيرها حتى قولني احدهما الزور
 الا حراماً وهو مستحباً به وهو لا يظن انها حراماً في حرمها والنسائي
 من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل يوم فوج مكة
 وعليه عات سودا بعمره حراماً ~~لنا ما قدنا وما روي~~ اي
 شعبة عن عبد السلام بن حرب عن حبيب بن سعيد بن جابر
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجاوزوا الميقات
 الا بها حراماً وهو كونه منطوقاً اولى من اخذ الشافعي بمفهومه
 قوله عليه السلام من اراد الحج والعمرة ودخل مكة السد عام
 الفتح بعمره حراماً حكم مخصوص له ولم يحاسب به لك الوقت
 ولذا قال صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم اني اريد ان اخل
 لا احد قبلي ولا اخل لا احد بعدي وانا حلت في ساعته من ثمار يوم
 عات حراماً يعني في الدخول بعمره حراماً لا جماع على حد الدخول
 بعده عليه السلام والميقات مع الا حراماً ~~والسنة~~ اي لا حرام
 تقدم الا حراماً على هذه المواضع بل هو افضل اذا كان في شهر
 الحج واماني ما قبله فكره لما روي الحكم بن ابي عدي عن ابن
 سلمة المرادي قال سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى واعتوا
 الحج والعمرة اي من اقامت عن الا حراماً قال ان حراماً
 د رويته اهلك وقال صحيح على شرط الشيخين وقد روي
 ايضاً من حديث ابي هريرة مرفوعاً وطريقه ولكن شهد له

قوله عليه السلام من اهل حجة او عمرة من المسجد الأقصى الى
 المسجد الحرام وعزله ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجبت له
 الحجة زواجه احمد وابوداود وابن ماجه ولائه اكثر تعظيما واوفر
 مشقة ولم يجر على قدر المشقة ولذا كانوا سيحجون الحرام
 لهما من الماكن القاصية فروي عن ابن عمر انهما خرجتا من بيت
 المقدس وعمران بن الحصين من المجرى وابن مسعود من القادسية
 وابن عباس من الشام واما قول صاحب الهداية ان الرواية
 عن ابن مسعود كعلي في تفسير الآية فغير معروف وانما رواه
 البيهقي عنه قال اقتوا الحج والعمرة به وعن ابن حبان ان
 تقدم الا حرام على الميقات لا يكون الا قبل الماكن امن على نفسه
 الوقوع في المحذور الحرام وذكره مالك تقدم الحرام على
 الميقات اعتبارا لا بتقديم على اشهر الحج والجواب ما قدمناه من
 شبه الحرام بالركن وحل هذه الماكن اي داخل المواقيت
 وكذا ان هو متردد في نفس الميقات وهو لم يركبها لان
 دخولها اليها يكره وفي ايجاب الحرام عليهم كل مرة خراج ونقول
 عايشة ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للخطابين ان يدخلوا
 مكة بغير حرام والظاهر انه لا يجوزون الميقات قبل ان يركبوا
 من داخل الميقات لدان يدخل مكة بغير حرام وقد خرج ابن عمر
 من مكة يريد المدينة فلما انتهى الى المدينة فكتبت المدينة فخرج
 اي مكة ودخلها بغير حرام وهذا اذا لم يقصد دخولهم الحج
 والعمرة واما اذا قصد احدها فوضع حرامه وميقاته الحلال
 الذي بين الميقات والحرام لانه يجوز له الحرام من دونه اهله
 بل هو افضل وما بين الميقات والحرام واحد هذه الحرام والميقات
 في حق المخالفين وحدها من جانب المدينة نحو اربعة اميال تسير
 الى التنعيم ومن جانب العراق ثمانية الى المنقطع ومن جانب غزوات

سبعة ومما يلي البين سبعة الى مائة ومن حدة عشرة تسير الى حدة
 وهو دون حدة ويعرف الحرج بان يسير الحلال اذا جرى اليه وقف
 دون ذلك اذ كرهه ابن الحاجب **وليس بمكة** وما حولها من الحرم **الحج**
 الحرام لما روي مسلم من حديث جابر قال ارنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لما حالنا ان نحن طرنا اتوجهنا الى بني قاري فاحرمنا من الميقات
 والعمرة الحلال لما روي البخاري عن عائشة رضي الله عنها انها قالت
 يا رسول الله اعتمرتم ولم اعتمر فقات يا عبد الرحمن اذهب يا خنك
 فامرهم ان التنعيم فاحقها على راحلتها فاعتمرته وبعث احقها
 احنها ولما في صحيح مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر الا الحج حتى جئنا سرف فطنت فدخل
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا انكيت فقال ما يبكيك فقلت
 واسد لوددت اني لم اكن خرجت العام فقال ما لك لعنك نفسك
 قلت نعم قال هذا اشئ كنت اريد ان اذبح على ما يفعل الحاج
 غير ان لا تطوف في بابيت حتى تطهر قالت فلما قدمت مكة قال
 يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصادوا جعلوها عرة فاهل
 الناس الممن كان معه الهدي قالت وكان الهدي مع النبي صلى
 الله عليه وسلم ومع اي بكر وعمر وذوي اليسار فاهلوا حتى
 لا حوا فلما كان يوم النحر طهرت فامرني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فافضت قالت فاني ابلغ بكم بقر فقلت ما هذا فقال
 الهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نساياه البقرة فلما امر
 كانت ليلة المحضيت قلت يا رسول الله يرجع الناس بحجة
 وعمرة وارجع بحجة قال فامر عبد الرحمن بن ابي بكر فارادوني على
 جملة قالت فاني اذكر وانا جارية حديثه السن انفس فتعيب
 وجهي الرجل حتى جئنا الى التنعيم فاهللت منها عرة جوال عمرة
 الناس التي اعمرنا وفي قولها يرجع الناس بحجة وعمرة وارجع

بجته دليل واضح على ان الناس ما كانوا قاريين او متفرجين
 لا مفردين كما عليه المحققون من المجتهدين وان ادا الحج في عرفة
 وهي اكل فيكون احراما ملكي بالحج من الحرم ليحقق لذو نوع سفر
 المكان واداء العمرة في الحرم فيكون احراما ملكي بالعمرة من اكل ليحقق
 لدن السفر ومن شاء احراما بالحج نوعا استخفايا وغسله
 اح بل سنة لما في سنن الترمذي وحسنه عن خارجة بن زيد عن
 ابي زيد بن ثابت انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يخرج أهلا له
 واغتسل وفي رواية الدارقطني اغتسل لا حرامه والمراد به الغسل
 تحصيل التطافة وازالة الرائحة لا قصد الطهارة حتى يورث الحائض
 والمغسبا لما روى ابن عباس انه عليه السلام قال ان المغسبا
 والحائض يغتسلن ويخرمن تغصن الناسك كلها غير ان لا تطرفا لبيت
 رفاه ابو داود والترمذي وفي صحيح الطبراني عن عائشة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان اذا خرج الى مكة اغتسل حتى يرى ان يحفر
 حج او عمرة ولما روى الحكم وقال صحيح الاسناد من حديث ابن
 عباس قال اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لبس ثيابا
 اي الانوار والداق افي الكليفة صلى ركنين ثم فهد على
 بعيره فلما استوى بي على ابيدا احرماى جدد احرما فان الصبيحة
 انه عليه السلام احرما عقيب صلاة الاحرام والمعنى رفع صوتها
 يدل على الاحرام وهو التلبس بهذا الغسل للتطيف حتى يورث
 الحائض والنفسا والصبي لا يقوم لهم مقامه ويستحب له قبل
 الغسل كمال التطيف من قص الاطفار وسف الابط وخلق العانة
 وقص الشارب وجماع زوجة ان ينسرى ان يحيل به اذ يفاق له
 او لها بما بعد ذلك وقد اسند ابو حنيفة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عن عائشة قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم في طواف
 في نسائه ثم يصيح محمدا في رواية طيب وطاف ثم اصبح اصبغة

البيتم

الماعن

الماعن وليس اذ ورد اظهري ابيضا حديث خير ثيابكم البيضا
 رفاه اي حاجة ولا يما يتركة الكفن ولدا يستحب ان يكونا
 حديدين او نحاسيين وفي البخاري عن كريب عن ابي عباس قال
 انطلق النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بعد ما رحل واداهن
 وليس ازاره ورداه وهو اوعاه قلم يده عن شئ من الاروبة
 والارز ليس الا المعة التي تزدع اكله فاصبح بذي الحليفة
 راكب را حلتد حتى استوى على البعد اهل هو واصحابه وقلد
 به نداء الحديث ونظيب باي طيب كان ذكره محمد بن يحيى عن
 بعد الاحرام وهو قول مالك لما في الصحيح من حديث يعلى بن امية قال
 اتي النبي صلى الله عليه وسلم رجل متضمخ وعليه حبة فقال يا رسول
 الله كيف ترى في رجل احرمة في حبة بعد ما تشم بطيب فقال
 له النبي صلى الله عليه وسلم اما الطيب الذي لك فاعسله ثلاث
 مرات واما الحبة فاترعاها ثم اصنع في عرتك ما تصنع في حجتك وما نده
 يصير منتفعا بعد الاحرام يعني الطيب وهو ممنوع منه ولما في
 الصحيح عن عائشة انها قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم لا حرام قبل ان يجمر وروى عن عائشة قالت كنت
 اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم باطيب ما اذ ر عليه قبل ان
 يجمر وفي رواية ما نك في الحوطا والبخاري واي داود عن عائشة
 قالت كنت اطيب رسول الله لا حرام قبل ان يجمر ولا حلال قبل
 ان يطوف بالبيت وفي لفظ طحا كان في النظر الى وجه الطيب في نفر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم وفي لفظ مسلم كان في النظر
 الى وجه المسك في نفر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
 يبي والويحيى بصاد نهمة البرقي واكوا عن حديث يعلى
 انه سمع رسول الله كان من زعفران يدل عليه رواية مسلم وهو
 من كحيت وراسه وقد في الرجل عن الترمذي ورواه البخاري

حدثني علي بن ابي حمزة اطلع عنك هذه المجتة واعسل هذا الزعران
واصنع في عمرتك ما كنت ما نعت في حجتك او انه مستوح لانه كان
في عام الجعرانة وهو سنة ثمان وحدث عابسة في حجة الوداع
سنة عشر وكونت مستغفرا به بعد الاحرام فيقول عابسة كذا
يجاز مع النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة فنضد جباها بها بالمسك
المطيب عند الاحرام فاذا عرفت احدا سال عن وجهها فراه النبي
صلى الله عليه وسلم فلا يجهلنا رواه ابو داود واهي عباس
محمدا وعمر بن اسد وفي حجة من الطب ما لو كان لرجل اعد من
راسه قال المذري وعليه اكثر الصحابة رهن اسد عليه
ان يده هن اجمالا روى عن عابسة كان عليه السلام اذا اراد
ان يحرم تطيب بالطيب ثم يري ويبس للدهن في راسه وحجته
بعد ذلك رواه مسلم وصلى الله عليه وسلم في ركعتين عند احرامه لا يري
ابو داود من حديث ابن عباس جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم
جاءها فلما صلى في ركعة سجدة بذي الخليفة ركعتين اوجب في
مجلسه فاهل حين تفرغ من ركعتيه واقام ذكره في الهداية عن جابر
ابن عبد الله السلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ركعتين عند احرامه فالمعروف
في حديث جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم في ركعتين في المسجد من غير ذكر الركعتين
واما ما روى مسلم من حديث ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم يركع الركعتين بذي الخليفة ركعتين فاذا استوت به
النافذة فبأية عند مسجد ذي الخليفة اهل بول الكلمات اي
حدد اهل الله بكلمات التلبية فلا يجارض ما قبله وسحب
ان يقرأ فيها الكافرون وسورة الاخلاص وفي رواية اي داود
عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم في ركعتين ركعتين فاهل على
جل البعد اهل وقال المفرد الذي يريد الاحرام فقط اللهم
اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني طلب تيسره لان اذا ما

رواه

في

في ارمته متفرقة وامكنت متباينة فلا يخلوا عن المسقة عادة
وطلب تقبله لان المدا على حصوله والاقدة انا بخليل وبخليل الجليل
في قولها ربنا تقبل منا ثم لي بنوي بها اي بالتلبية لان عبادته
فلا يتاذى الا بالتلبية والاولى ان يقرأ الله عابدة الصلاة ثم يقول
لويت الحج واخرت به بعد تقالي ثم يري وفي سنن ابى داود من حديث
ابى اسحاق عن حفص عن سعيد بن جابر قال قلت لعبد الله بن
عباس عجت لا صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في اهل الله
حين اوجب فقال اني لا علم الناس بذلك انما كانت من رسول الله
صلى الله عليه وسلم حجة واحدة فمن هناك اختلفوا جرح رسول
الله صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى في سجدة بذي الخليفة
ركعتين اوجب في مجلسه فاهل بالحج حين تفرغ من ركعتيه فسمع ذلك
منه اقوام فحفظته عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته اهل
وادرك ذلك اقوام وذكرك ان الناس كانوا يأتون ارسا لمسموه
حين استقلت به ناقته ليرى عليه السلام فلما علا على شرف البعد
اهل وادرك اقوام فقالوا انما اهل حين علا على شرف البعد او رواه
الحاكم ايضا وقال صحيح على شرط مسلم وهي اي التلبية المسنونة
بسمك اللهم بسمك بسمك لا شريك لك بسمك اي اجبت لك اجابة
بعد اجابة ان الحمد تكبير الحمد عند محمد والكساي والغزالي
لا يستثنان في زيادة التثنية فيها عند ابى حنيفة واخرى على
التعليل قال الخطابي الفتح ان رواية العامة وانما في المحط من
ان التكبير صوب لان النبي صلى الله عليه وسلم كسرها فغير صحيح
والسنة لك والملك اي لك لا شريك لك اي في الملك ولا غيره
وفي الكتب الستة عن ابن عمر ان تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم
اللهم بسمك الخ وقد اجمع المسلمون على ان التلبية بالحج هكذا اورد
الحاكم وقال صحيح لا نساه عن ابن عباس قال لما فرغ ابراهيم من بناء

البنية قال يارب قد فرغت قال اذن في الناس بالحج قال يارب وما يبلغ
 صوتي قال اذن وعلى البلاغ قال يارب كيف اقول قال يا ايها الناس
 كتب عليكم الحج حج البيت العتيق فسمع من بين السماء والارض الا ترى
 انهم يحيون من ارضي الارض قلت ولعله المراد بقوله تعالى
 واذ باننا لا يرادهم مكان البيت الى ان قال واذن في الناس بالحج تارك
 رجاءه وعلى كل صابر ياتين من كل فج عميق الايات ~~ولا ينقص بها~~
 اي من التلبية المأثورة بالروايات المشهورة وايما قولها جاهدته
 لا انه المنقول باتفاق الرواة فلا ينقص منه فقوض بما روي
 البخاري في صحيحه عن عائشة قالت اني لا علم كيف كان هور رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يلبى لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك
 لبيك انا الحمد والمنة لك وليس فنيك والملك لا شريك لك وان
 زاد عليها ~~حار~~ وقال القدوري في شرحه ان زاده عليها استحب
 والاطهر ان يقال ان الزيادة مستحبة ان كانت مردية عن الصفاة
 وحازت ان كان محلا لها القول نافع وكان ابن عمر يزيد في التلبية
 لبيك وسعديك والخيرات كله بيدك لبيك والرضا اليك
 والعمل وروي مسلم والاربعة هذه الزيادة من عمر ولبك الداحي
 لبيك رواه النسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن ابي
 هريرة وروي عن ابي مسعود زيادة لبيك عدد التراب رواه
 اسحاق بن راهويه في مسنده وروي ما يرفع عن الشافعي ان زاده
 عليها كره واذا فرغ من تلبسته سال الله عن غفرته ورواه احمد واستغفر
 من النار رواه الطبراني عن حماد بن ثابت الا بخاري فيقول
 اللهم اني اسئلك مغفرتك ورضيتك عنى في دار القراز وان
 تغفر لي من النار وتقول اللهم اني اسئلك رضاك والحنن واعوذ بك من
 النار ولله ارقطني عن خيبتك ايها الله علي السلام فلا افرغ من
 التلبية سال رسول الله واجتهد او استعاذ برحمته من النار

لنقطه

وسيجب

وسيجب رفع الصوت بالتلبية لقوله عليه السلام حيا في جبريل
 فقال يا محمد مراصحابك فليرفعوا اصواتهم بالتلبية فانها من شعار
 الحج رواه ابن ماجه وروى عن القاسم بن محمد بن ابي بكر انه قال
 كان يستحب الصلاة على النبي عليه السلام بعد التلبية رواه ابو داود
 والدارقطني ~~فصار بها~~ اي بالجمع بين النية والتلبية ويستفاد
 الاحرام بحج النية عند تلك تلك والشافعي وهو رواية عن ابي
 يوسف قيا ساعلى الصور ~~ولان~~ التلبية ذكره في مقام كبير
 التحية في الصلاة ولد اشراط في اولها ونسب بها عند الاستعاذات
 فيها ونسب بها عند الاستعاذات فيها وروى عن ابي عباس
 في قوله تعالى في فرض بين الحج قال فرض الحج الاذهلال
 وقال ابن عمر التلبية ~~فيستفي~~ الرقت والفسوق والحدال
 لقوله تعالى فمن فرض بين الحج فلا رقت ولا فسوق ولا جدال وهذا
 لا في صيغة التفي وهو الكد والرفث الجماع لقوله سبحانه اهل
 لكم ليلية الصياح الرقت الى نساكم او ذكر الجماع ودوا عيه بحفرة
 السنا وروى ان ابن عباس استشهد
 وهذا يشين بناه عيسى ان يعقد الطريقك لميسا
 فقبل له اترقت وانت محرمة فقال انا الرقت ذكر الجماع بحفرة السنا
 وقيل الفحش من الكلام وقيل ذكر الجماع ولو في غيبة السنا والفسوق
 هو المحرم عن حدود الشريعة وهو في حالة الاحرام اشبه واقبح
 لانها حالة الاقبال على الطاعات وهي ان المباحات فصا وكس
 الحرام في الصلاة والتطريب في القراءة ونظيره الظلم في الشجر
 المحرم في قوله تعالى فلا تظلموا فيه انفسكم وقيل هو السباب
 والتباين بالانقاب والحدال المجادلة وهي المخاضة مع الرفيق
 والحادم والمكاري من غرضه ورق بلجة اليد والامن تمام الحج
 ضرب الجبال وقد ورد ان الصديق ضرب جماله لعقظه في الطريق

ويجوز نكاح المحرم وانكاحه عندنا خلافا لما في الشافعي لما قول
 عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح رواه عثمان بن عفان رضي الله عنه
 ولنا ما روي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج يمينه
 وهو محرم وهكذا روي عن عايشة ولا خلت الروايات في حديث
 ابي رافع ففي بعضها قال تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو حلال وفي بعضها تزوجها وهو محرم وبنيها وهو حلال
 وكنت انا السفر فيهما وبين هذا الحديث انما المراد من حديث
 عثمان الوطى دون العقد فانه للوطى حقيقة وان كان مستعارة
 للعقد مجازا وفي كتاب النكاح لهذا من يري التحقيق والله ولي التوفيق
وقيل صيد الر وهو ما كان نواله وسواء في الردون صيد
 الهى وهو ما يكون كلاهما في الهى واصل ذلك قوله تعالى احل لكم
 صيد الهى وطعامه مما علكم للسيارة ووجهه صيد الر ما قسم
 حراما في يمين **والاشارة اليه والدلالة عليه والفرق بينهما** ان
 الاشارة لا يكون بالحضرة والدلالة لا يكون بالقبضه وانواع
 ممنوعان لما في الكتب الستة من حديث ابي قتادة انه كانوا
 في سيرهم بعضهم محرم وبعضهم ليس بمحرم قال فرأيت حمارا وحش
 فركبت فرسي فاخذت الرمح واستغنيت بهم قابوا ان يعينوني
 فاقبلت فوسا سوطا من بعضهم وشذت على الحمار فاستبد
 فاكلوا منها فاشفقوا وفي نسخة واستبقوا قال فسل عن ذلك
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال اسلم احدكم ان يحمل عليها او اشار
 اليها قالوا لا قال فكلوا باقى نحرها وفي لفظ اسلم هل الشتر
 هل اعنتهم قالوا لا قال فكلوا وفي رواية على معكم منكم شوقا
 معنار جلد فاحدها واكلها وفي رواية قالوا نعم ففعلنا هذا
 فدعاها واكل منها ارجاء الحمارى والطيب والندھن والكضب
 بالحناء وشتم ابراهيم والمار الطيبة لما روى الترمذى وابى ماجه

حديث ابن عمر قال قال رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 من الجاح اى الكايل فقال السعث التفل والسعث التفتش
 شعث الراس والتفل التارك التليط وقال الشافعي يجوز له
 الخطاب بالخنا لا يمس بيطيب ولنا انه عليه السلام لم يمس
 المعتده عن الكحل والخصان بالخنا وقال الخطيب رواه
 النسائى **وقلم الظفر** لا يمس من قضا الثفت والثفت الوسخ وقد
 قال تعالى ثم ليقتضوا نقتهم اى بعد التحلل الاول **وستر الوجه**
والراس لقوله عليه السلام احرأ الرجل في راسه واحرار المرأة
 في وجهها رواه الدارقطني والبيهقي في سننها وروى عن عايشة
 انها قالت كان الركب ان يروح بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فمرمات فاذ احاذى راسه لى احدنا جلبا بها من راسها فاذا
 جاءوا ناكسفتا عنهما رواه ابو داود واحمد وغيرهما واقصر الشافعي
 واحمد في الرجل على ستر الراس وروى عن مالك جواز تغطية الوجه
 وعدمه للشافعي ما رواه هو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في
 الدى وقص خر ووجهه ولا تحموا راسه اى في حال تكفيله لكونه
 محميا والوقص كسر العنق والتخيم التغطية **ولنا ما في صحيح مسلم**
والنسائى وابى ماجه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان رجلا
 او قصته را حلت وهو محرمات فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اغسلوه بما وسدروكموه في ثوبه ولا تشعوا طبيا ولا
 تخموا راسه ولا وجهه فانه يبعث يوم القيامة طبيا ورواه
 الساجقون ولم يدركوا فيه الوجه وفي الحديث افاد ان تلا حراما
 في بعد تغطية الوجه وان كان اى ما بنا قالوا الوفاة المحرم
 يصنع به ما يصنع بالحل من تغطية الراس والوجه بدليل اخر
 ذكره ابي النخعي ما رواه يعقوب الا علاه من شكل لهذا الحديث
 الصحيح بخير مما يخشا تخم وجد الميت محرم ما رواه احمد بن حنبل

ليس في قوة هذا ولا يتم الاستدلال به على عدم حواشي تغطية المحرم
وجهد وروى عن ابن عمر ما فوق الذقن من الرأس فلا تحرمه وعن
ابن عباس انه كان لا يجعل للمحرم ان يحرم وجهه وما روى عنه
هذا احاديث فعل وانما يباح حال العذر فيجعل عليه ولو حمل
المحرم على راسه عدلا او طبعا او جازا لا يكون مغطيا راسه
عادة ولو حمل ثيابا كان مغطيا وغسل راسه ^{وحيثما بالخطي}
وهو كسر الخاء المعجمة ثبت يغسل به الرأس اما عند ابي حنيفة فلا الله
طيب واما عندهما فلا نهى يغسل هوام الرأس والحية ويلين الشعر
وترثه الخلاف تنظر فيما يجب بسببه فعند ابي حنيفة وهو عندهما
صديقة وفيه بالخطي ان يغسلها باسنان وصابون ونحوها جاز
اتفاقا وجاز الشافعي بالخطي ايضا خلافا لما لك ^{وقتها اي قص}
حيث لا نهى في معنى الحلق ^{وحلق راسه لقوله تعالى ولا تخلقوا}
روسكم الاية وفي معناه التقدير ^{وسعره} ولو شقق وغيره
من ازالته وليس بخط على التوحيد المعتاد فلوارثه بعينه
او اتركه سر والاشي عليه ^{وعامة} بالكسر وفي معناه الطافية
وحقق الا اذا لم يجد نعلين فانه يلبس الحقيين بعد ان يقطعهما
اسفل من الكعبين اعني الفضلين اللذين في وسط القدمين عند
مقعد الشراك والمصبوع بطيب اي بشي ليراحية مسئلة من
من عوفان او ورس او عصفر وهو قول الثوري واصل ذلك ما في
المكت الستة من حديث ابي عبد الله رجلا قال يا رسول الله هو
مانا فانا ان نلبس من الثياب في الاحرام قال لا تلبسوا القمص
ولا السراويلات ولا العمام ولا البرانس ولا الخفاف الا ان يكون
احد ليس له نعلان فليلبس الحقيين وليقطعهما اسفل من الكعبين
ولا تلبسوا شيئا مسه الزعفران ولا ورس وقال مالك والشافعي
لا بأس بلبس المعصفر لما روى مالك في الموطا عن اسماء بنت ابي

بكر انها كانت تلبس المعصفر وهي محرمه ولنا ما روى مالك في الموطا
عن اسماء بنت ابي بكر من حديث نافع ان عمر بن الخطاب انكر علي
طلحة ليس المعصفر حالة الا حرام ومن المعلوم ان الرجال
في اجتناب الطيب سواء انا يختلفان في لبس المحيط وتغطية
الرأس فان المرأة تغطي دون الرجل قال ابن الجهم في الموطا
انه عمر بن الخطاب بن عبيد الله ثوبا مضبوغا وهو محرم فقال
ما هذا الثوب المضبوط يا طلحة فقال يا ابا عبد الله الموضون انما
هو مبرق قال عمر انما هو مضبوط انكم ايتت بغيره ان الناس بكم فلو
ان رجلا جاهد اراى هذا الثوب فقال ان طلحة بن عبيد الله
كان يلبس الثياب المصبغة في الاحرام فلا تلبسوا بها الرهط
شيئا من هذه الثياب المصبغة فان مع كونها محض من الصعابة
افانع المتنازع فيه ثم يخرج منه الارراق وكوه بالاجماع على
حوازه ويبقى المتنازع فيه في مقام المنع ^{لا بعد} والله اي
والله الطيب بالغسل لان النبي للطيب لا اللون يدل ان المحرم
يجوز له لبس المصبوع بمغفرة وهي طين احمر لانه لا راحة له
وقيل الا ان يكون الثوب المصبوع مغسولا لا ينقص اي لا يتوج
وقيل لا يتناثر والتفسير ان مروان عن محمد والاصل في الاستئذان
ما روى الطحاوي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تلبسوا ثوبا مسه ورس او زعفران الا ان يكون غسلا وما رواه
ابن ابي شيبة والبرار وابو يعلى الموصلي في مسانيدهم عن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بأس ان يحرم الرجل في ثوب
مصبوع برقعان قد غسل وليس له تعفن ولا ردة والردع
ما يبيل القدر من المطر وغيره واما سائر المحرمات فقد اباح عليه
السلا وطعن السراويل والقمص كما رواه ابو داود ^{لا الاستحباب} اي
لا يجب ان يبقى المحرم استعماله الا الحرام وحول الحرام في المصحفين

من حديث عبد الله بن حنين ان عبد الله بن عباس والمسور بن
مخرمة اختلفا بالابواب وهو بفتح الميم وسكون الواو والحد
جبل بين مكة والمدينة وعنده بئر ينسب اليه على ما في النهاية
فقال ابن عباس لعنيل المجرم راسد وقال المسور لعنيل
فارسل ابن عباس الى ابي ايوب اياضاً في توحيد بعنيل
بين القريتين وهو مستتر بتوب قال فسلبت عليه فقلت
من هذا قلت انا عبد الله بن حنين ارسلني اليك عبد الله
ابن عباس اسالك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لعنيل راسد وهو مخرج قال فوضع ابي ايوب يده على التوب
فطأه اى خفصه حتى به الى راسد ثم قال لا لسان نصيب
عليه اصبب فصب على راسد ثم حرك ابي ايوب راسد بيده
فاقتل بها وادبر ثم قال هكذا ارسلني صلى الله عليه وسلم
يعمل وفي الجار قال ابن عباس يدخل المجرم الحمار وفي
مسند الشافعي في كتاب الحج الاكران ابن عباس دخل الحمار
بالجففة وقال ما يعيا الله من اوشا خنا شيا ورواه ابن
ابي شيبة في مصنفه عن عكرمة عن ابن عباس نحوه وفي
مسند الشافعي عن يعلى بن ابيته انه قال بينما عربي الخطاب
يعتسل الى بغير وانا اسير عليه بتوب اذ قال عمر يا يعلى اصب
على راسي فقلت لا امر المومنين اعلم فقال عمر والله ما يزيد الماء
الشعر الا شعراً فسمى راسد ثم افاض على راسد واصل العصة
عند مالك في الموطا والشافعي في مسنده واي بكر بن ابي شيبة
في مصنفه وفي سنن البيهقي عن ابي ايوب السخيتاني عن عكرمة
عن ابن عباس قال المجرم يشم الركبان ويدخل الحمار قال ابن الهيثم
وانما كره مالك ان يعذب راسد في الما ليتوهم القطيبة
وقتل القتل فان فعل اطعم **الاسطوان** بيت من حجر اودر

اوصوف اودر او يحمل بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وكسر الاولى
وفتح الثانية لما في حديث جابر الطويل فامر بقتله من شعر
وقربت له بئر فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتي
عرفته فوجد العترة صربت له بئر ففر لها حتى اذ اراعت الشمس
امراً بقصوا فرحلت له وفي مصنف ابن ابي شيبة عن عبد
الله بن عمار قال خرجت مع عمر فكان يطرح النطع على البعرة
فيسقط له يعني وهو مخرج وفيه ايضا عن عتبة بن جهمان
قال رايت عثمان بن لا بطح وان فسطاطه مصروب وسيغمد معلق
بالسجرة واماماً رواه البيهقي عن عمار بن ربيعة قال رايت
عثمان بن لا بخرج وهو مخرج في يوم صايف قد غطي وجهه بقطيفة
ارجوان فحول على انه كان بعدرا او بفصل بين الوجه والقطيفة
وهذا هو الوجه الاوجه فقتله وقد استدل بعض علماءنا
في هذا القامعاً رواه مسلم وابود اود والعساي عن الحسن
قال حجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرايت
رأس حمة العترة وانفرد وهو علي را حلت له ونحوه بدال
واسامة احدثها يعقود به والاخر رافع توبه على رأس النبي صلى
الله عليه وسلم نطد عن الشمس وفيه انه لا دالة فيه صريح
على انه كان في حال الاحرام **الاسطوان** بكسر الهمزة وتوضيح
فيه الدراحم والدنا بئر سوات تحت الزرار كما هو العادة او فوقه
لان له لورده حفظ الزار كما ذكره ابن الجاهلي في حقه بفتح اوله
اي على وسطه لقول عائشة اوثق عليك نفقتك بما شئت
حين سئلت عنه وكره مالك شدة باقيد نفقة غيره لعدم
الضرورة ولنا انه ليس في معنى لبس المحنط فاستوت
فيه الحالان فان قلت لو لم يكن اليشيد لبساً لما كره
الزار بحمل ونحوه مع انه مكره اجماعاً قلت ثبت كراهته

بالحديث وهو انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً سجد فوق ازاره
 حبلاً فقال انك كذا في شرح الجمع واكثر التلبية
 اي جهر القول صلى الله عليه وسلم اتاني جبريل فارماني ان
 ابري صباي ومن معي ان يرفعوا اصواتهم بالاهلات او قال
 بالتلبية تنفق عليه وماروي ابو بكر الصديق انه عليه السلام
 سئل اي الحج افضل الحج والنجى رواه الترمذي والبخاري رفع
 الصوت بالتلبية والنجى اسالة من الجاهليين متى صلى
 المكتوبة وغيرها في طاهر الرواية او عدا شرفا اي مكانا عاليا
 او هبط راديا اي تزل سكا ناسفيا او لقي ركبا وهو اسم
 جمع اوجع لركب وتخصيص الركب اتفاقا اذ لولقي سواه
 لكان الامر كذلك او اسي اي دخل في السور وهو سدس
 احوال الليل لما روي ابن ابي شيبة عن خزيمة قال كان السلف
 يستحبون التلبية في ستة مواضع في دبر الصلاة واذ
 استقبل الرجل راحلته واذ اصعد شرفا واذ اهبط واذ
 واذ التي بعضهم بعضا بالاسفار وروي البيهقي عن ابن عمر
 انه كان يلبي ركبا وبار لا ومضطجعا وروي انه عليه السلام
 كان يلبي اذ لقي ركبا او بعد اكمة او هبط واديا وفي
 ادبار المكتوبة واذ خال الليل كذا في الامار وفي الامار عين جابر
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي اذ لقي ركبا
 او بعد اكمة او هبط واديا وفي ادبار المكتوبة واذ خال الليل
 قال ابن القيم ولورد السلا حلال التلبية جاز ولكن يكره
 لغيره السلام عليه في تلك الحالة واذ ادخل مكة سميت
 بها لانها تمك الذنوب اي تذهبها وتسمى بكه لانها تمك اعنا
 الجبارق ومنه قوله سبحانه ان اول بيت وضع للناس للذي
 ببكة مبارك وهدى للعالمين اي قبلته لهم وسيحب ان يدخلها

من كذا بفتح الكاف والكد وهي التلبية التي اعلامة على درب
 المعلى وطريق المبطح بجانب الجحون وهي مقبرة اهل مكة
 ويخرج من كذا ابا نعم والقصر وهي التلبية التي باسفل مكة
 على درب اليمن لما في مسلم وغيره من حديث عائشة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لما جال الى مكة دخل من اعلاها وخرج
 من اسفلها قيل لا نال اعلاها هو موضع دعا فيه ابراهيم عليه
 السلام بقوله في التبريل رب اجعل هذا البلد آمنا الى ان
 قال فا جعل اقية من الناس تهوى اليهم الآية قيل السرفي
 ذلك ان نسبة باب البيت الى البيت كنسبة وجد الانسان
 الى الانسان والادب ان تقصد الانسان من جهة وجهه وجهه
 فكذا تقصد الكعبة من جهة بابها قيل وان لم يكن في
 طريقه ينبغي ان يميل اليها في الحج والعمرة وقيل في العمرة يدخل
 من اسفل مكة ثم لا يرفق بين الدخول ليلا او نهارا لما روي
 السماي انه عليه السلام رد دخل مكة ليلا في عمرة ونهارا
 في حجة وقيل نهارا افضل وانما كره ابن عمر الدخول بالليل
 للخوف من السراق بعد ا بعد حظ اقاله ليكون حاضر القلب
 في مقام قبالة المسجد لما في الصحيحين من حديث عائشة
 ان اول شيء بدا برسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم
 مكة ان يؤصا ثم طاف بالبيت وسبب ان يدخل المسجد
 من باب السلام لان صلى الله عليه وسلم دخل منه ويقدم
 في دخوله رجله اليمنى ويقول بسم الله والحمد لله والجلالة
 على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك
 وحين رأى البيت كبر واستحضر في قلبه غبطة تلك العقدة
 وهذل تجد يد التوحيد ودعا لان الدعاء عند رويته مستجاب
 وروي الشافعي عن شعيب بن جبير عن ابن جريح ان النبي

صلى الله عليه وسلم كان اذا ارى البيت رفع يديه وقال
 اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزيدا
 شرفه وكرمه من حجه او اعتمر تشريفا وتعظيما وتكريما ويدا
 وعن عطاء الله صلى الله عليه وسلم اذا التقى البيت يقول اعود برب
 البيت من الكفر والفقر وضيق الصدر وعذاب المبر ذكره
 ابن الهيثم واسحق بن عمار عنده حول المسجد اللهم انت
 السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام وادخلنا دار السلام
 لما روى البيهقي بسنده الى سعيد بن انس قال سمعت
 ما عمر كلفه ما بقي احد من الناس سمعها غري سمعته يقول
 اذا ارى البيت اللهم انت السلام الخ ثم اعلم ان اول ما يبدا به
 داخل المسجد الحرام الطواف بحرا او غير محرم دون الصلاة
 الا ان يكون عليه فائتة او خوف فوت الوقتية او الوتر او سنة
 رابطة او فوت الجماعة فتقدم الصلاة في هذه الصور على
 الطواف فان لم يكن محرا وطواف تحية لقوله تحية هذا المسجد
 الطواف وليس معناه ان من لم يطف لا يصلي تحية المسجد كما
 فهم بعض العوام فقد روى عروة عن عائشة ان اول نبي بدا
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة ان توجهنا
 طاف بالبيت الحديث رواه الشيخان ثم استقبل بالحجر الاسود
 الاسود لما ورد من ان الحجر عيين الله في الارض يحيا في باغاده
 رواه الخطيب وابن عساكر عن جابر وفي رواية اخرى ان
 من مسحه فقد بايع الله ولما في سلم عن جابر قال لما قدم النبي
 صلى الله عليه وسلم مكة يد اباحي فاستلمه ثم مضى على يمينه
 فملا ثلاثا ومضى اربعا وعن ابن عمر قال استقبل صلى الله عليه
 وسلم الحجر ثم وضع شفتيه عليه بكي طويلا ثم التفت فاذا هو
 بعمر بن الخطاب رمى الله عنده يتبع فقال يا عمر ههنا نسكب

سمي
 واليك
 السلام

تباركت وتعالى
 فوالله ان
 ما

العبرات رواه ابن ماجه قال الحاكم صحيح الاسناد وحده
 المستقل مع الاسناد مرويه في ابتد الطواف سنة مؤكدة
 ومستحبة في اول كل شوط عندنا واجب كما قيل كبر فيقول
 بسم الله والحمد لله الذي احبنا وخلقنا وادخلنا دار السلام
 صلى الله عليه وسلم طاف على بعير كما اتى على الركن اشار اليه
 بشئ في يده وكبر وهلل ورفع يديه عند التكبير لاقتراح
 الطواف حذركم عن ان يركب او اذا نبت مستقبل القبلة تباطن كفيه
 كالصلاة اي يابا ويأيد لان الطواف كالصلاة على ما روى
 اي لمسه باليد والعتلة من غير صوت وقيل وضع كفيه على
 الحجر وقيل او مسح بالكفا وقيل ان قد روي عن جابر
 فان ترك الاذي واجب والاسئلة سنة ولما روى احمد والبيهقي
 عن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يركب رجل فوق
 لا يركب على الحجر فتودي الضعيف ان وجدت خلوة فاستلمه
 والا فاستقبله وكبر وهلل وكذا رواه الشافعي واسحاق بن
 راهوية والطحاوي وهل يسيح السجود على الحجر عقيب
 التقبيل قال قوام الدين الكافي عندنا ان لا يسجد لعدم
 الرواية في الحشا ههنا لكن نقل عن الدين بن جماعة في مناسك
 السجود عن اصحابنا ولويده ما روى عن ابن عباس انه كان
 يقبله ويسجد عليه بجهته وقال رايت عمر يقبل ثم يسجد عليه
 ثم قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ففعلت
 رواه ابن المنذر والحاكم وصححه واما التقبيل سنة مؤكدة
 لما في البخاري عن ابن عمر انه سئل عن استلام الحجر فقال رايت
 صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله وروي السنائي عن ابن
 عمر ان عمر قبله ثلاثا ولما في الكتب الستة عن عمر بن الخطاب
 انه جاء الى الحجر فقبله وقال اني اعلم انك حجر لا تفرو ولا تنفع

ولولا اني رايت رسول الله يقبلك ما قبلتك ورواه الحاكم ويزاد
عنده فقال علي بن ابي طالب لموسى بن جابر وسفع ولوعلت تاويل ذلك
من كتاب الله لعلت انه كما اقول قال الله تعالى واد اخذ
ربك من بني ادم ذرية فلما افترقوا الله الرب عز وجل واليه العبد
كتب ميثاقهم في رقاي حذر رفيق والعقد في هذه الحجر والله سمع
يوم القيامة ولد عيان ولسان وشفتان وشهد لمن وافاه
بالموافاة هو احب الي الله في هذا الكتاب فقال لده لا ابقاني
الله بارض لست فيها يا ابا الحسن وفي رواية اعود بانتم
من ان اعيش في قوم لست منهم وقال الحاكم ليس هذا الحديث
على شرط الشيخين فانما يحكي اباي هارون العبدى قال
ابن الهيثم ومن غريب المتن ما في مصنف ابي ابي شيبة في
احسن مسند ابي بكر عن رجل راي النبي صلى الله عليه وسلم وقف
عند الحجر فقال افي اعلم انك حي لا تموت ولا تنفع ثم فتنه ثم
جح ابو بكر فوقف عنده فقال افي اعلم انك حي لا تموت ولا تنفع
ولولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك فان
صح حكم بطلان حديث الحاكم لعبد ان يقدر رغب عن كرم الله
وجهة قوله بل يقرب وينفع بعد ما قال النبي صلى الله عليه وسلم
لا يقرب ولا ينفع الا من صوفى معارضة لا حراما الذهبى قال
عن العبدى انه ساقط وعمره ما قال ذلك او النبي صلى الله عليه وسلم
ان الله لو دهر الجاهلية من اعتقاد الحجازة التي هي الاصنام قال
الرياض وما ورد مما يقتضى النفع والضربا جعل الله في الحجر من
السرف ليس لذات الحجر ~~والا~~ اي وان لم يقدر على استلام الحجر او
قدر عليه لكن يودى الى الضرب ~~عيسى~~ ^{شيئا} في يده من نحو عصا وغيره
وفيه لما روى الجماعة اما الترمذي عن ابن عباس ان النبي صلى
الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على جبر يستلم الركن بحجر وهو

لكسر الميم وفتح الجيم عود معوج الراس وهو قتل انما طاف عليه
السلام وهو راكب لبيان الحواز والاصح انه ليراه الناس هو
وما خذوا عنه وقد جاء ذلك في صحيح مسلم من حديث جابر وقيل
كراهته ان يجرى الناس عنه لما في مسلم عن عائشة قالت طاف
رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت في حجة الوداع على راحلته
ليسلم الركن كراهته ان يضرق عند الناس ورده هذا القيل
باجتهال عود الضمير على الركن ويدفع بان ماله الى ذلك القيل
وقال ابن الهيثم اى لوطاف ماشيا لا يضرق الناس عنه لان
كل من راى الوصول اليه لسؤال اولوية الاقدار لا يقدر لكثرة
الخلق حوله فيضرب من غير تحصيل حاجته وقيل كان به
شكاية اى وجع لما روى محمد بن ابي حنيفة عن حماد
انه سعى بين الصفا والمروة مع عكرمة فجعل حماد يصعد على الصفا
وعكرمة لا يصعد ويصعد على المروة وعكرمة لا يصعد فقال
حماد يا ابا عبد الله ان تصعد الصفا والمروة فقال هكذا كان
طواف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حماد فلعنت سعيد بن
جبير قد كرت له ذلك فقال انما طاف رسول الله صلى الله عليه
وسلم على راحلته وهو شاك يستلم الركن فطاف بالصفا
والمروة على راحلته فمن اجل ذلك لم يصعد قلت وهذا
القول اظهر ان المشى في الطواف والسعى واجبان فلا يترك
الا بعد زطاهر ثم هاهنا اشكال حديثي وهو ان الثابت
بلا شبهة انه صلى الله عليه وسلم رحل في حجة الوداع وهذا
نيا في طوافه راكبا وكوا ~~ان~~ في الحج للافاقى اطوفة
والركوب كان في طواف الزيادة نودى الخي ونسبه كان في طواف
القدوم وهذا وفي الصحيحين عن ابن عمر قال لم ار النبي صلى الله عليه
وسلم لمس الاركان الا بالابدين ~~وان~~ ^{عجز} عن الاستلام

استقبل قايما جبالا رافعا يديه هذا منكبيه او اذ يده جبالا
 بطنها غوه مستورا بها اليد وكروهل ويقل الله اكبر الله اكبر
 ٢ الله الا الله وحده الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول
 اللهم ايانا بك وبقد يقا بكنا بك ووفاء بهدك واتباعا لسنة
 نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وطواف اياك نور بالبحر طواف القدوم
 ويسمى طواف التحية ويسمى هذا الطواف التوقي في اي غير المكي
 والا فسين لا هل المواصت ودا خليا ايضا واما العزم فليس عليه
 طواف العزم وطواف طواف العزم واما الفار فطواف او لا
 طواف العزم ثم طواف القدوم واول وقت دخول مكة واحده
 وقوفه لعرفة واوجب ما لك طواف القدوم وجوب السنين لا التوقي
 يعني انه يجب تركه على افاقي اذا تركه فالوقت منسوخ كذا
 في الكواهر لقوله عليه السلام من اتي البيت فليحمله بالطواف
 ولما ان استدار بالطواف والامر المطلق لا يقتضي التكرار وقد يقين
 طواف الزاوية بالاجماع والحديث غريب جدا وعلى تقدير صحته
 ففي لفظ التحية دلالة على السنية تنافي وجوب الدور وانه سبحانه
 اعلم احال استقباله الحج عن بيته اي عين الطائف
 لا يمكن الحج لقوله ما يلي الباب اي باب الكعبة ناكدا لقوله عن
 بيته فتجبر البيت في الطواف عن سيارع ليكون الباب في اول
 طوافه لقوله تعالى واتوا البيوت من اتوابها اول ان القلب في جانب
 اليسر وفي سبل والنساي عن جابر لما قد صلى النبي صلى الله عليه وسلم
 مكة بدارا بالحرفا سلمه ثم مضى على بيته فملا ثوبا وصلى اربعين
 رابعا الحطيم ويسمى حطرت اسما عيل وهو البقعة التي تحت
 المزاب عليها حاجر على هيئته نصف دائرة بينهما وبين البيت
 فرجة سمي بالحطيم لانه حطيم من البيت اي كسر بالحجر لانه حجر منه
 اي منع وانما يظان ورا الحطيم لانه من البيت والامر هو الطواف

تقالي و

بد لا فيه قال تقالي وليطوفوا بالبيت العتيق وفي الصحيحين
 واللفظ لمسلم عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الحج من البيت هو قال نعم قلت فما بالهم يدخلوه في البيت
 قال ان قومك يعني قريش قصرت بهم النفقة اي الخلال حال
 العماره قلت فما شأن باب ربنا قال فعل ذلك قومك
 اي بنو شيبه من قريش ليدخلوا من يسارا ويمغوا من يسارا
 ولولا ان قومك حديث عهد بكفر هروا خاف ان تنكروا لوطهم
 تنكرت ان الحصى الحج بالبيت وان الرق بابا به من انتم
 وليس الحطيم كله من البيت على الصحيح بل مقدار ستة اذرع
 منه حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم قال ستة اذرع من
 الحج من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم ووطاف
 من العرجة التي بين الحطيم والبيت لا تجزئ في تحقق الكمال ولا بد
 من اعاده الطواف كله لتحقيقه وان اعاد الحطيم وحده اجراه
 بان لا يخذ على بيته خارج الحج حتى ينتهي الى خروجه ثم يدخل الحج من
 العرجة ويخرج من الجانب الحج و٢٠ يده خل الحج وهو افضل بان
 يرجع ويبتدئ من اول الحج هكذا يفعل سبع مرات ويقضي
 صغته من الرسل وعزله ونول بعد حج طوافه ووجب عليه
 وفي سنن ابي داود ان عائشة قالت كنت احب ان ادخل
 البيت واصلي فيه فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي
 فادخلني الحج فقال صل في الحج اذا اردت دخول البيت فاما
 هو قطعته منه فان قومك اقتفوا حين بنوا الكعبة فاخرجوا
 من البيت وفي المستدرک عن ابن عباس قال الحج من البيت
 لان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت من ورايد قال
 الله تقالي وليطوفوا بالبيت العتيق ثم وان ثبت لهذا الحج
 وعزله انه من البيت لكن لم تجز الصلاة باستقباله وحده لان

فرسية الاستقبال ثبت بعض الكتاب ولم يكتف بما ثبت بالاحاد
اخذا بالاحتياط **سبعة اشواط** من الحج الاسود اليه نفسه
شوط واحد **يرجل** بضم الميم اي يسرع ويقارب الخطوتين ويحرك
في مشيته الكتفين كما لمبارك يتجشع بين الصفيين **في ثلاثة**
اشواط بضم الميم وتخفيف الواو جمع الاولى مونت الاول عند
الآخر وذلك لما روى مسلم عن ابن عمر قال رمل رسول الله صلى الله
عليه وسلم من الحج الى الحج ثلاثا ومشي اربعاء ولما في الصحيحين
عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا طاف بالبيت الطواف
الاول حب ثلاثا ومشي اربعاء وكان يسبح بطن المسيل
اذا طاف بين الصفا والمروة وفي حديث جابر الطويل حتى اذا
اتى البيت بعد استلم الركن رمل ثلاثا ومشي اربعاء وفي لفظ
عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحج الاسود
حتى انتهى اليه ثلاثة اطواف وقد ثبت في مسلم عن ابن عباس انما
سعى رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجل بالبيت ليرك
المشركين فوته انتهى وفي رواية قال كرههم النبي صلى الله عليه وسلم
ان يرملوا **الاشواط الثلاث** وان يمشوا ما بين الركبتين ولم ينعى
ان يامروهم ان يرملوا بالاشواط كلها الا ابتاع عليهم متفق عليه
وسبب الرمل اظهار الجلالة للمشركين في عمرة القضا لمولهم
بعد عداقهم وقد وهنتهم حتى يرب فقال المشركون هؤلاء
الذين يزعمون انهم اهل الجنة جلد من كذا وكذا ثم يقى الحكم بعد زوال
سببه كالاخفاف في صلاة الظهر والعصر الذي كان تشوش الكثرة
وفي رواية البخاري عن عمر انه قال والله اعلم انك حتى لا تقروا
تضع ولو اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم استلمك استلمتك
ثم قال ما لنا وللرمل انا كنا راينا به المشركين وقد اهلكهم الله تعالى ثم
قال شئ صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجب ان نتركه وفي

سنن ابي داود وابي ما حدة عن زيد بن اسلم عن ابيه قال سمعت
عمر يقول بسم الرمل وكشف المناكب وقد اعراضا اسلامي
الكفر ومع ذلك فلا ندع شيئا كنا نفعله على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم انني ولعل الحكمة في ابقائه تذكر ذلك الحالب
والحمد لله على انتقال بعون الملك المتعال ولو كان حجة الناس في
الرمل وقف قايما الى ان يجد فرجة لا بد من سنة الطواف ولا بد
له خلا في استلام الحج حيث لا يتوقف فيه عند الازدحام
لان الاستارة اليه بدل له وفي شرح الطحاوي يمشي حتى يجد
وهو لا يطهر لان وقوفه مخالف للسنة فما لا يترك كله لا يترك
كله **مصطبا** اي جا علة **اداه** اي جاعلا
رداه اي جاعلا **البي** مطلقا **طرفة** عن كنف البصر
ما روى ابو داود والترمذي وقد قال حديث حسن عن ابي عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واهل بيته اعمروا من الجعران
فزموا بالبيت وجعلوا اريد يتم تحت انا طهم ثم قد فوها
على عواتقهم البصري وقد نقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
الله طاف **مصطبا** وعليه روى ابيه ابن ما حدة والترمذي وصححه
ابو داود وقال يرد لنا خضر ويشعني ان يكون الاصطباع قبيل
الشروع في الطواف بقليل ذكره ابن الهيثم يعني الاصطباع من
اول الامر كما يفعل العوام والاف السعي كما خرج في البدائع
وكذا في الغاية شرح الهداية بتر الاصطباع سنة جمع اشواط
الطواف كما ذكره ابن الضياء **مصطبا** حال من فاعل طاف
لان خير رمل كما هو المتبادر من المتن ولم يثبت عنه صلى الله
عليه وسلم في الطواف قراءة بل ذكر وهو متواتر عن السلف
والجمع عليه فكان اولى ذكره ابن الهيثم وقد يقال انه عليه
السلام لم يقرأ فيه ليلاد يقره ان القراءة فيه فرضا واجب

كما في الصلاة خصوصا في مذهبا حيث اجازوا الطواف
 للمحدث والجنب فلا بأس بقراءته في نفسه كما في الكافي وكبره
 رفع صوته به وبغيره من الاله كارد ثبت عنه صلى الله عليه
 وسلم انه دعا بين الركبتين بقوله ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي
 الآخرة حسنة وقنا عذاب النار رواه ابو داود والسنائي وابن
 حبان والحاكم وابن أبي شيبه عن عبد الله بن السائب مرفوعا
 وكذلك يقول بين الركبتين والحج كما رواه ابن أبي شيبه عنه
 وكذا يقول في الطواف الى سائر ما كنه كما رواه الحاكم عند ايضا
 وفي رواية ابن أبي شيبه موقوف من قول ابن عمر ان يقول ايضا بين
 الركبتين والمقار وروى الحاكم مرفوعا عن ابن عباس وان ياتي
 من قوله ان يقول في الطواف اللهم وفي رواية رب قنني بما رقتني
 وباركني فيه واخلف علي كل غائبة لي بخير وروى ابن أبي
 شيبه عن ابن عمر انه كان يقول في الطواف اللهم وفي رواية
 رب قنني بما رقتني وباركني فيه واخلف علي كل غائبة لي
 بخير وروى ابن أبي شيبه عن ابن عمر انه كان يقول في الطواف
 لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
 قدير وروى ابن ماجه عن ابي هريرة انه سمع النبي صلى الله عليه
 وسلم يقول من طاف بالبيت سبعا واثني عشر مرة لم يمت
 واحدا من اولاده الا الله واسم الله في كل حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم بحيث عند عشر سبعا واثني عشر حسنة
 ورفعت له عشر درجات وكذا في الحج الاسود فقل ما ذكر من
 الاستلام ان استواط الطواف كركعت الصلاة وكما يفتح كل
 ركعة بتكبير يفتح كل سوط بالاسلام وهذا من جهد المعقول
 وامان طريق القول فقد ورد في مسند احمد والبخاري وغيره
 ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بعير كل اتي على الركبتين

اشار اليه بشي في يده وكبر وقال ابي الجهم لم يذكر صاحب الهداية
 ولا كثير رفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في كل سوط فان
 لا خطنا ما رواه من قوله عليه السلام ان يرفع اليدين الا في
 سبع مواطن ينبغي ان يرفع اليدين في استلام الحج وان لا خطنا
 عدم صحة هذا اللفظ وعد تحصيله بل القياس المتقدم
 عند ذلك ان لا يرفع ما به الافتتاح فيها الاول واعتقادي ان
 هذا هو الصواب ولم ار عند علي بن ابي حمزة خلافا لابي
 والظاهر انه يرفع يديه في كل ركعة ولا يرفع يديه في كل ركعة
 اليدين واستلام الركبتين اليدين بتحقيق اليدين على الصحيح
 نسبة الى اليدين فانه من احدي ياي النسبة الغافلو قبل
 بالمشهد يد لزم الجمع بين البدل والمحد منه ومن شدة هاتين
 الالف فيها زياده ذكره الكرماني في شرح البخاري حسن من غير تقبل
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف ما رواه مسلم وابو داود عن ابي عمر
 انه قال ما تركت استلام الركبتين الركبتين اليدين والحج الاسود
 منذ رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما وقال محمد بن
 ان يفعل فيه كما يفعل بالحج الاسود كذا ذكره الشراح وقال صاحب
 المواهب حسن في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وقال هو سنة
 وما يدل على قوله محمد بن ابي عيسى انه عليه السلام كان يعقل
 الركبتين اليدين ويضع يده عليه رواه الدارقطني وعن ابن عباس انه
 عليه السلام اذا استلم الركبتين اليدين قبله رواه البخاري في تاريخه
 ولما الركن العراقي والشامي فلا يستلما في المذهب الاربعه لما
 روى الجماعة الا الترمذي عن ابي عمر قال لم ار رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يمسح من البيت الا الركبتين اليدين وفي لفظ مسلم كان يستلم
 الحج والركبتين اليدين وفيه عن ابن عباس قال لم ار رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عليه وسلم يستلم غير الركبتين اليدين ولما الركن العراقي والشامي

ليس بركن حقيقة وإنما هما من وسط البيت لأن بعض الحظم من
 البيت اتفاقا وختم الطواف باستلام الحجر ليكون ختامه تسك
 وإيما إلى قوله تعالى كما يداكم تعودون ثم على شفعا يجب عندنا
 وعند مالك بعد كل طواف فرضا أو نعلنا وقول شذو زنا ينبغي
 أن يكون واجبا عقيب الطواف الواجب لا غير ليس بسنن إطلاق
 الأدلة منها الملية الثانية ومنها روى البخاري عن الزهري أن النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يطف قط أسبوعا إلا صلى ركعتين ومنها قول أبي عمر
 بن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل أسبوع ركعتين رواه أبو القاسم
 تمام بن محمد الرارقي في فوائده ومنها قول الحسن البصري مخضت
 السنة الف مع كل أسبوع ركعتين لا يحسن عنهما تطوع ولا فرضية
 رواه ابن أبي شيبة في مصنفه وأما قول صاحب المهدية لنا
 قوله صلى الله عليه وسلم ولجميع الطائف لكل أسبوع ركعتين
 فلم يعرف هذا الحديث كما قاله ابن الكمام وغيره عند المقام أي
 مقام إبراهيم عليه السلام وهو الحجر الذي عليه أثر قدميه لقوله
 تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى في قراءة الجمهور يكسر الحاء
 واللام للوجوب وقد وأطب عليه السلام من غير ترك أصلا وقال
 السدي وقتادة مروا أن يصليوا عند المقام أي ركعتي الطواف
 وروى أحمد وسلم الله عليه السلام لما انتهى إلى المقام قرا واتخذوا
 من مقام إبراهيم مصلى ركعتين وقرا فاتحة الكتاب وقرا بها
 الكافرون وقيل هو أسبوعا عاد إلى الركن فاستلمه ثم جرح إلى الصفا
 وروى الترمذي من حديث أسن أن عمر رضي الله عنه قال يا رسول
 الله لو صلينا خلف المقام يعني ركعتي الطواف فأتزل الله واتخذوا
 من مقام إبراهيم مصلى فعلى صيغة الإعراف وكذا على صيغة الخبر
 فتدبر وعن ابن عمر إذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام
 مسفا وصعيف أو رجلاه أو رجلين رواه عبد الرزاق وغيره من

المسجد

المسجد أن تيسر له الصلاة عند المقام والمقام أصل أن أفضل الأماكن
 لاد الصلاة الطواف خلف المقام وهو ما يصدق عليه عادة
 وعرفا ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميزاب ثم كلما قرب من البيت ثم
 بسائر المساجد ثم الحجر ثم حار في غيره ولا يكره الطواف في الأوقات
 التي تكثر فيها الصلاة بخلاف صلاة الطواف فإنها مكرهة فيها
 عندنا لما روى الطحاوي عن عبد الرحمن بن عبد القاري قالت
 طاف عمر بالبيت بعد الصبح فلم يركع فلما صار إلى طوى وطلعت
 الشمس صلى ركعتين فلو جمع بين الإطوفة في الأوقات المكرهة
 يصلي بعد الجمع ركعتين لكل طواف لا روى أن عايشة طافت
 ثلاثا أسبوعا بركعتين لكل أسبوع ركعتين ونسبوا فيه أن
 يعرف عن ورا وشفع اتفاقا وأما في غير الأوقات المكرهة
 فلا يكره أبو يوسف وصل الأسبوع في الطواف إذا صدر عن وتر
 كذا في أو حشته أو سبعة وفيه أثر عايشة لا بأس بذلك إذا
 انفرد عن وتر وكرهه أبو حنيفة ومحمد سوا انفرد عن وتر أو
 شفع لقوله عليه السلام من طاف حول البيت أسبوعا
 فليصل ركعتين وأما أثر عايشة فيعارض بقول غيرهما من الصلاة
 وفي النوازل يقرأ في الركعة الأولى بقل يا أيها الكافرون وفي الثانية
 بقل هو الله أحد ويدعو بعد فراغه الصلاة ومن المأثور عاذه
 عليه السلام اللهم انك تعلم سرى وعلايتي فاقبل معذرتي وبغلي
 حاجتي فاعطني سؤي وتعلم ما في نفسي فاعف عني ذنوبي اللهم اني
 اسألك امانا يابس قلبي ويعيننا صادقا حتى اعلم الله لا يعينني
 الا ما كنت آتي ورضا بما قسمت لي لا يسحب ان ياتي زمزم فيشرب
 منها ويتفضلع ويقول اللهم اني اسألك رزقا واسعا وعلما نافعا
 وسفاسن كل دأيم ياتي الملتزم ويتشبهت به ويضع صدره
 ويطنه وحده عليه ويضع يديه فوق راسه ميسوطين علي

عن أبي هريرة أنه عليه السلام لما فرغ من طوافه إلى الصفا فعلى
عليه حتى رآي البيت ورفع يده فجعل يحمد الله تعالى ويدعو
ما شاء أن يدعو وسبّح إذا فرغ من السعي أن يدخل المسجد
فصلّى ركعتين فانه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين قبل في
حاشية المطاف حذو الركن الأسود وقيل فيما يلي باب العمرة
ذكره ابن الهيثم سكن مكة من غير تحلل لأنه محرّم بالحج فلا
يتحل منه حتى يأتى بأفعاله وقال ابن عباس لما كان يتحلل ويصيح
الحج إلى مكة لا ردينا واجيب بأن ذلك كان مختصا بأصحاب
الكنى صلى الله عليه وسلم لما في مسلم وغيره عن أبي ذر أنه قال المتعبد
كانت لأصحاب محمد خاصة ولأبيار صند حديث سارقة العامة
هذا المراد به فقال لا بد لأن المراد العامة فعل العمرة في أشهر
الحج قال لا بد لأن المراد فسخ الحج إلى العمرة وذلك لأن سبب الإبر
بالفسخ ما كان الانتقار بالشرع العمرة في أشهر الحج ما لم يكن مانع سوى
الهدى وذلك أنه كان يستعظم عندهم حتى كانوا يعيدونها في
أشهر الحج من أفضى النجور فكسر سورة ما استحكم في نفوسهم من
الجاهلية من أنكارهم حكمهم على فعله بأنفسهم وطافا فعلا ما شاءا
لأنه يشبه الصلاة لقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلاة
الإن الله فذا حل فيه المنطق من نطق فيه فلا يطق إلا بحجر
رواه ابن حبان في صحيحه ورواية الترمذي والنسائي الطواف
حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يكلن
إلا بحجر وأما التنفل بالسعي فغير مشروع والرجل والأرض طابع إنما
سببان في كل طواف بعده سعي ثم طواف النفل فضل للعرب
من صلاة التطوع وخطب الإمام السابع ذي الحجة خطبة
واحدة لا جلوس فيها بعد صلاة الظهر وعلم الناس فيها
المناسك والخروج إلى منى وعرفة والصلاة فيها والوقوف

والإفاضة

والإفاضة ثم خطب في اليوم التاسع بعرفات خطبتين كالجمعة
ثم خطب حادي عشر منى خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس
فيها بخطبة يوم السابع وعلم فيها المناسك المحتاج إليها في كل خطبة
ويخرج أي أحاج مليا عداة التروية لني لقول جابر في حديث
الطويل فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فاهلوا بالحج وركب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلي بن الطاهر والعصر والمغرب
والعشا والفجر ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس فاجاز رسول الله صلى
الله عليه وسلم حتى أتى عرفة الحديث ويوم التروية وهو اليوم الثاني
من ذي الحجة سمي بذلك لأن إبراهيم عليه السلام رأى في المنام ليلة
لهذا اليوم قابلا يقول إن الله يارك بذبح ابنك فلما أصبح روى
أي فكر أن ما رآه من الله فيامره أو لا فيتركه فسمي يوم التروية
فلما سمى رأى مثل ذلك فعرف أنه من الله تعالى فسمي يوم عرفة
لما رأى مثل ذلك في الليلة الثالثة فهو يوم عرفة وسمي يوم النحر
وقيل لأن الناس يروون فيه ألبهم ويحلبون الماعز لهم وسمي يوم
عرفة لأن جبريل عليه السلام علم إبراهيم فيها المناسك فقال
عرفت وقيل لأن ادركا الذهب إلى الأرض وقع بالهند ووقعت
أمراته حوايا السند وفي رواية جده فلم يبقيا إلا عشيته عرفة
فسمي يوم عرفة لعرفته كل منهما ثم خروا وقيل سمي بذلك لأن
جبريل لما أراد أن يبارك آدم قال له ماذا تتمنى فقال آدم الحنة
رمكت بعد وصوته إلى منى إلى منى عرفة وصلى الصبح ومكث
بعد الفجر إلى طلوع الشمس على بئر لما روي من حديث جابر
رفع منى أي منى إلى عرفات لما قد منا ولما روى ابن عمر أنه
عليه السلام عدا من منى حين طلع الصبح في صبيحة يوم
عرفة حتى أتى عرفة الحديث رواه أحمد وأبو داود وتيسر أن
يسير على عرفة على طريق طيب لا على طريق الماريتين ونزل

في عرفة مع الناس حيث شاء ويكره ان يتزل في موضع واحد ه
 وقرب الجبل افضل ان لم يكن هناك فراجحة منكركلها اى جميع
 اجزاء عرفة **وقوف** ولذا سميت عرفات **الابطن عرفة** لما روى
 الطبراني والحاكم وقال علي بن ابي شيراز لمسلم من حديث ابن عباس عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال عرفة كلها موقف وادفعوا عن بطن
 عرفة والمزدلفة كلها موقف وادفعوا عن بطن محسر اى ما جنة
 وكل منى بنى اياما ورالعقبة وادفعوا عن جبير ما مطعم وزاد
 وكل فجاج منى بنى وكل اياما والتشريق **دع** **وتخطى** **الامام**
 في مسجد غمرة بعد الزوال قبل الصلاة خطبتين يتدى فيها
 اذا فرغ يودن من الادان بين يديه ويجلس بينهما **كالجعة**
 ويعلم الوقوف بعرفة ومزدلفة وبها في الناسك تحدث جابر
 فاجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتى عرفة فوجد العترة
 قد ضربت له بركة فترل بها حتى اذا راى غت الشمس امر بالمقصود
 فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس الى ان قال
 ثم اذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ولم يجلس بينهما
 شيئا الحديث رواه مسلم وهذا معنى قوله **وجمع بين**
الظهر والعصر ما بينا ما اذا ان واقفا متين يودن ويقوم
 للظهر ثم يقم للعصر وعليه الاجماع **وشروط** **للقضاء** **الجمع**
الجماعة في الصلواتين مع الخطيب **والاجماع** **بالجم** **فمنها**
ولا يجوز **العصر** **لما قد احدثها** **وافترقا** **على** **شروط** **الثاني**
وهو **الا** **حرام** **للك** **والسافر** **في** **شدة** **الحر** **الحال** **وقوف** **بغسل**
مبني **لما ذكرنا** **في** **باب** **الغسل** **ويقف** **الاما** **يقرب** **الجبل** **عند**
الصحن **السود** **الكبار** **اسفل** **الجبل** **الذي** **بوسط** **عرفات** **يقال**
له **جبل** **الرحمة** **حيث** **يكون** **الجبل** **قبالة** **بمين** **اذا** **استقبل**
العتبة **والسبا** **المربع** **عن** **يسار** **بقليل** **بقليل** **هو** **وقوف** **النبي** **صلى**

الله عليه وسلم فيكون مستقبل العتبة ويدعو الناس بما احبوا
 مستقبلين للعتبة لا كما يفعل العوام من استقبال الامام وترفع
 الايدي نسطا على رواحهم وهو افضل من الوقوف قايما لما في حديث
 جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجعل بين يدي
 المقصود الى الصحنات وجعل جبل المشاة بين يديه واستقبل
 العتبة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة فليله
 حتى غاب القرص رماه مسلم وابوداود وابن ماجه وقد ورد
 خبر الدعاء بما ورد عرفة وخبر ما قلت انا والنبون بن قيس لا الله
 الامام وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
 رماه مالك والترمذي واجد وغيرهم **وعن** **ابن عباس** **رايت** **النبي**
صلى الله عليه وسلم **يدعو** **ابو** **عروة** **يداه** **الى** **صدره** **كالاستطرح**
المسكين **رواه** **البهقي** **في** **سننه** **واما** **رواه** **ابن** **ماجه** **عن** **عبد** **الله**
ابن **كنانة** **بن** **عباس** **بن** **جرح** **اس** **السلمي** **ان** **اخبره** **عن** **ابيه** **ان** **رسول**
الله **صلى الله عليه وسلم** **دعا** **لا** **استد** **عشيده** **عرفة** **بالمغفرة** **فاجيب**
اني **قد** **عفرت** **لهم** **ما** **خلا** **المظالم** **فاني** **أخذ** **للمظلوم** **منه** **قال**
اي **رب** **ان** **سميت** **اعطيت** **للمظلوم** **وعفرت** **للمظالم** **فلم** **يجب** **عشيده**
فلما **اصبح** **بالمزدلفة** **ثم** **دعا** **الدعاء** **فاجيب** **الى** **ما** **سال** **فضحك**
رسول الله صلى الله عليه وسلم **او** **قال** **يقسم** **فقال** **ابوبكر** **وعمر**
باي **انت** **وامي** **ان** **هذه** **الساعة** **ما** **كنت** **تضحك** **فيها** **فا** **الذي**
اضحكك **اضحك** **الله** **ستك** **قال** **ان** **عدو** **الله** **ابليس** **لا** **يعلم** **ان**
الله **سبحانه** **قد** **استجاب** **دعائي** **وعفرت** **معي** **أخذ** **التراب** **فجعل**
يحموه **على** **راسه** **ويدعو** **بالويل** **والثبور** **فاضحكى** **ماريت** **من**
خبر **عه** **فقد** **قال** **البخاري** **كنانة** **بن** **عباس** **عن** **ابيه** **لا** **يصح** **وقال**
اني **حيان** **كنانة** **بن** **عباس** **بن** **مرداس** **السلمي** **يروي** **عن** **ابيه** **منكر**
الحديث **حداد** **ولا** **درى** **التخليط** **من** **داود** **بن** **ابيه** **ومن** **ابيهما** **كان**

فهو ساقط الاحتجاج انتهى وقد سبقت هذه المسئلة في رسالته
 مستقلة وفي المحيط واللمالي كلها تابعة للايات المستقبلية لا لايات
 الماضية الا في الحج فانها في حكم الايات الماضية فليكن عرفة تابعة ليوم
 التروية وليكن التي تليها تابعة ليوم عرفة ولهذا يصح الوقوف فيها واما
 قول صاحب الهداية قال عليه السلام خير المواقف ما استقبل به
 القبلة فغير معروف لهذا اللقط نعم ورد خير المجالس ما استقبلت
 به القبلة كما ذكره النووي في التبيين الا انه من غير عزو الى احد
 لكن اخرج ابو يعلى وابو عدى والطبراني في الاوسط وفي سند
 متروك اللقط اكرم المجالس ما استقبل به القبلة واوردته الحاكم
 في صحيحه من حديث طويل وقال انه صحيح ورواه العيني عن
 ابن عباس بن روعا بلفظ ان لكل شئ شرفا وان اشرف المجالس
 ما استقبل به القبلة وفي الجملة لهذا الحديث اصل ثابت فنقول
 ان حبان موضوع مدفوع ويكفي في الوقوف حضور ساعة
 بشرط تعدد احوال من رآه يوم عرفة لا انه عليه السلام
 لم يقف الا بعد ما جمع الظهر والعصر بعد الزوال وجوز احد الوقوف
 من اول يوم عرفة الى فجر يوم النحر وقد روى اصحاب السنن
 الاربعة والحاكم وقال صحيح الاسناد على شرط كاختار الحديث
 عن عروة بن حفرس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من شهد صلاتنا هذه اي صلاة الصبح بمزدلفة ووقف بعنا
 حتى تدفع وتدربت بعرفة قبل ذلك ليلة اوها را فقدمت حجة
 وقبلي تعنه فان في كل الطواف والوقوف ركنا الحج افا
 الفرق بينهما حيث لم يسيطر السيد في الوقت وشرط في
 الطواف حتى لو طافان هاربا من عدو او طالبا لغرم لا عزيد
 احيى بان السيد عند الاحرام تقضت جميع ما يفعل فيه
 والوقوف يفعل فيه من كل وجه فاكتمى فيه تلك الشهادة

والطواف يفعل فيه من وجه دون وجه لانه يفعل بعد التحلل
 الاول فاشترط فيه اصل النية دون بعثتها عملا بالشبهان
 ولو كان ما يما او ما لا او معي عليه او اهل اي حرم عنه
 رفيقه بامر او بغير امر وهو قول ابي حنيفة وقالا لا بد
 ان يكون بامر او حيل ايا عرفة وهذا من كمال توسعة
 الله على عباده ولم يفرق بين علماءنا والشافعي ووقوف جزء من
 الليل وفرصة مالك لقوله عليه السلام من فاته الوقوف بالليل
 فقد فاته الحج ولنا قوله عليه السلام الحج عرفة فمن وقف بعرفة
 ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه وكلمة او التحجير والتسوية
 ولي بي بعرفة ساعة وساعة وقال مالك يقطع التلبية كما
 يقف بعرفة ولنا ما روى عن الفضل ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ما زال يلبى حتى اتي جرح العقبة واداء غابت الشمس الي
 من لفته على طريق الحارمين بين العدين دون طريق الضب
 وذلك الحديث على انه عليه السلام دفع حين غابت الشمس
 رواه ابو داود وغيره والافضل ان يثبت على هينته واداء
 وحده فرجة اسرع لما روى البخاري من حديث ابن عباس انه دفع
 مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فسمع النبي صلى الله عليه وسلم
 وراه لم يحرر يدا وظهر بالابل فاشار بسبوط الهم وقال
 ايها الناس عليكم بالسكينة فان البر ليس بالاجتماع اي
 الاسراع وكلمة اي جميع اجزا المزدلفة موقف اي ومبيت
 لانه بمزدلفة ليلة النحر سنة الا وادي محسر لما تقدم من حديث
 ابن عباس المزدلفة كلها موقف وادفعوا عن يمين محسر واد
 البخاري والافضل ان ينزل بقرب قرح لانه موقفه عليه السلام
 وهو المعروف بالمشعر الحرام لما روى انه عليه السلام كما ارجع
 وقف على قرح رواه ابو داود وقرح اسم حبل بالمزدلفة

ولا يترك على الطريق كبد لا يتفرد ولا يجز بالمارة **وعلى العشاين**
 اي المغرب والعشا في وقت العشا باذان واحد اتفاقا
 واقامة عندنا الا اذا فصل بينهما صلاة كان او غيرها وقال
 زكريا قاسم مطلقا واختارة الطحاوي وهو قول مالك والنسائي
 لما في الصحيحين عن اسامة بن زيد قال دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن عرفته حتى اذا كان بالشعب نزل فبال فتوصوا ولم
 يسبق الوصو قلت الصلاة يا رسول الله قال الصلاة اما لك
 اي مكانا وزمانا فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوصوا فاسبق
 الوصو ثم اقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم اتاخ كل اسناب
 بعيره في منزلة ثم اقيمت الصلاة فصلاها ولم يصل بينهما
 شيئا وفي رواية فلما جاء المزدلفة صلى بها المغرب والعشا
 باذان واحد واقامتين ولم يسجد بينهما شيئا الحديث
 وفي البخاري عن ابن عمر قال جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين المغرب
 والعشا بجمع كل واحدة منهما باقامة ولم يسجد بينهما ولا على
 ارض واحدة منها لما في مسلم واودع عن سعيد بن جبير
 قال افصنا مع ابن عمر فلما بلغنا جمعا صلى بنا المغرب ثلاثا
 والعشا ركعتين باقامة واحدة فلما انصرف قال ابن عمر هكذا
 صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان وجعل
 بعض الرواة مكان ابن عمر ابن عباس كما اخرج ابو الشيخ
 الاصبهاني عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى
 المغرب والعشا باقامة واحدة وفي سنن ابي داود عن اشعث
 ابن سلم عن ابيه قال اقبلت مع ابن عمر من عرقات الى المزدلفة
 فلم يكن ليقر على التكبير والتهليل حتى انتهينا المزدلفة فادب
 واقام فصلي بنا المغرب فصلين ثلاث ركعات ثم انصرف
 اليها فقال الصلاة فصلين بنا وفي الطحاوي ومصنف ابي اي

واقامة
 او امر اسنابا باذان

شبهة

شبهة عن ابي ايوب الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جمع بين صلاة المغرب وصلاة العشا بالمزدلفة باذان واحد
 واقامة واحدة وقد رواه البخاري ومسلم عنه وليس فيه ذكر
 الاقامة وفي رواية عن ابن عمر ان الله عليه السلام اذا كان للمغرب
 يجمع فاقام ثم صلى العشا باقامة الاولى قال ابن خزيمة رواه
 مسلم وابوداود قال بعض المحققين فقد علمت ما في هذا
 من المعارض فان لم يرجح ما اتفق الشيوخ على ما انفرد به مسلم
 وابوداود حتى تنساقا كان الرجوع الى الاصل يقتضي تعدد
 الاقامة بتعدد الصلاة كما في فتن العوايت بل الاولى لان
 الصلاة الثانية ههنا وقتية فاذا اقم الاولى الثانية حرة
 عن وقتها المعهود كانت الكافرة الاولى ان تقام لها بعدها وكما
 في الجمع بعرفة ثم افضل ان يصلها مع الزمان جماعة ولو
 صلاها وحده او مع غيره اجزاء في شرح مسلم مذهب ابي حنيفة
 وجماعته انه جمع بسبب النسك فيجوز لاهل مكة وغيرهم
 والمفزع من مذهب الشافعي انه جمع بسبب السير فلا يجوز
 للمسافر مسافر المقر وقال بعض اصحابه كما قال ابو حنيفة
 واذا ادى المغرب في عرقات او في الطريق اعاد قائم يطلع
 الفجر حتى لو طلع الفجر قبل الإعادة عاد الى الحواز اتفاقا فهو
 فساد موقوف وذلك لان الفجر اذا طلع فاقام وقت الجمع
 وبه قال الثوري وقال ابو يوسف يحرم المغرب مع الإساءة
 لا تداها في وقتها المعهود وبه قال مالك والشافعي
 لظاهر قوله عليه السلام من ساءت الصلاة اما لك فان
 بعناه زمانها او مكانها اما لك لا نفس الصلاة لانها حر كانت
 توجد من فعل المصلي فلا يقصف بالقبلية قبل وجودها
 فان كان المراد به المكان فقد ظهر ختصا من هذه الصلاة

بالمكان وهو المزدلفة فلا يجوز في غيرها وان كان المراد به الزمان
قطهران وقت المغرب في وقت الحاح لا يدخل بزوب الشمس
واد الصلاة قبل وقتها لا يجوز الا ان خبر الواحد يوجب العمل
لا العلم فاما بالعادة فبقي الوقت لم يصير جامع بين الصلاتين
بالمزدلفة اذ التاخير انا وجب لم يكن الجمع بينهما بالمزدلفة
وبعد طلوع الفجر لا يمكن الجمع فسقط الاعادة ولا نالوا مرنا
بعد ذهاب الوقت لحكمنا بعيننا وما دى وهو من باب العلم
وخبر الواحد لا يوجب العلم فاما وجوب الاعادة في الوقت
فمن باب العلم والاخذ بالاحتياط فنعيد كذا حققه بعض علمائنا
لكن في تردده نظر ظاهر اذ تحقق كل من وقت العشاء ووصول
المزدلفة شرط لهذا الجمع فلا يجوز لفائدة أحدهما **صلى الفجر**
بغلس لما في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال ما رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها الا صلاتين
صلاة المغرب والعشاء جمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها يعني
بعد الفجر قبل ميقاتها المعتاد ولا يعني يعني انه صلاها قبل
الفجر لما في البخاري وصلى الفجر حين ترعى اى طلع **موقوف**
وكبر وهلل ولبي وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم **ودعا** الحاجة
ما شأ لما في حديث جابر الطويل صلى الفجر حين يتبين له
الصبح باذان واقامة ثم ركب القموصا حتى اتي المشعر الحرام
فاستقبل القبلة فدعا وكبر وهلل ووحده ولم يركب
واقفا حتى اسفر جدا فدفع قبل ان تطلع الشمس الحديث
رواه مسلم وجملة ذلك في شيخ ابن داود والترمذي وابن ماجه
عن علي رضي الله عنه قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعرفته فقال عرفه كلها موقف ثم افاض حين غربت الشمس
وارد فاسامة بن زيد وجعل يسير بيده على هيبته والناس

يعزبون يمينا وشمالا يلبست اليهم ويقول ايها الناس عليكم
المسكينة ثم اتي جمعا فضلى بهم الصلوات جميعا فلما اصبحت
اتي قرح فوقف وفي المستدرك عن المسور بن مخرمة قال
خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفات فحمد الله واثني
عليه ثم قال اما بعد فان اهل الشرك والافان كانوا
يدفعون من هذا الموضع اذا كانت الشمس على رؤس الجبال
كانها عمام الرحاب على رؤسها وانا قد دفع بعد ان تغيب
وكانوا يدفعون من المشعر الحرام اذا كانت الشمس منبسطة
ورواه الشافعي وقال وانا لا ندفع من عرفة حتى تغرب
الشمس ويدفع من مزدلفة قبل ان تطلع الشمس بعد ما خالف
لهدى اهل الاوقان والشرك واذا اسفر اى صار في وقت الاسفان
واما ما وقع في بعض نسخ العدة وري واذا اطلعت الشمس فخطا
لان النبي صلى الله عليه وسلم دفع قبل ان تطلع الشمس كما في حديث
جابر اى منا اى توجه اليها ولودفع بليل لعدريه من ضعف
كبر ومرض جال ولا شئ عليه لما روى ابن عمر انه عليه السلام اذن
لفسفة الناس ان يدفعوا بليل رماه اجد فاد ابلغ بطن محسن
اسرع ان كان ما شيا وحركه دابة ان كان رايا قد ردت ويقول
اللهم لا تعقلنا بغضبك ولا تحلكننا بعد انك وعافنا قبل
ذلك **وروى حجة العفة من بطن الوادي** سبعا اى سبع
حصيات خذها وهو بالحق المجمع الرمي رؤس الاصابع يقال
الخذف بالعضا والخذف بالحقى فالاول بالحق المملة والثاني
بالجمعة وكيفيته ان يضع الحصى على ظهر ايهامه اليمنى
ويسحق بالحقى ويقتل ياخذها بطرف ايهامه ويسحق
قال ابن الهارم وهو الاصح لانه لا يسر والمعتاد في اكثر
هذا وقد ورد عن عبد الرحمن بن بريد عن ابن مسعود

اندر می حرم العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل
 حصاة قال فقتل له اناسا يربون بها من فوقها فقال هذا
 والذي لا اله غيره بقاء الذي انزلت عليه سورة البقرة **وكبر**
 كل اي مع كل حصاة الحديث جابر ثم ركب القموا حتى احي
 المسعر الحرام فاستقبل القبلة ودعا وكبر وهلل ووجد فلم
 يزل واقفا حتى اسفر جبا فذبح قبل ان تطلع الشمس حتى
 اتى بطن بحسر فحرك قلبه اي ناقة ثم سلك الطريق الواسع
 التي تخرج على الجمر الكبرى حتى اتى الجمر التي عند الشجرة فرماها
 بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة مثل حصي الحذف رمي من
 بطن الوادي ثم انصرف الى المخيرواه مسلم وفي سنن ابي
 داود عن سليمان بن عمرو الا حوص عن امه قالت رايت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمر من بطن الوادي وهو راكب
 يكبر مع كل حصاه ورجل من خلفه يسيره فسالت عن الرجل
 فقالوا الفضل بن عباس واراد من الناس فقال صلى الله
 عليه وسلم يا ايها الناس لا يقتل بعضكم بعضا وادار يقيم
 الجمر فارمى بمثل حصي الحذف قبل هو فذرع الجمر عند الوادي
 او بعد اربعة ولورمي بكبر من حصي الحذف او رمي اعلا
 العقبة لان بطن الوادي جار حصول المقصود وكان تاركا
 للافضل ومعدار الرمي استحب بالان يكون بين الرمي وبين
 موضع السقوط خمسة اذرع فلو وقعت الحصاه قريبا من
 الجمر جاز ولو وقعت بعيدا لا وقد القريب ثلاثة اذرع
 والبعيد ما فوقها ولورمي بحصاة احدها من عند الجمر اخره
 لان الرمي لا يعبر صفته الحجر واسا لان ما عدا ذلك حصي من لم
 يقبل محمد لما روى الله ارفطني والحاكم ومحمد عن ابي سعيد الخدري
 قال قلت يا رسول الله هذه الجمار التي ترمي بها كل عام فحسب

انها تنقص فقال ان ما يقبل منها رفع ولو اذ لك لرايتنا اسأل
 الجبال وروى احمد في مسنده والحاكم في صحيحه عن ابي عباس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عذارة جمع الغطلي
 فلقطت له حصيات من حصي الحذف فلما وضعتهن قال
 نعم يا مثال لهول واياكم والعلو في الدين فانما هلك من كان
 قبلكم بالعلو في الدين ويجوز الرمي بجنس الارض من مد
 ونحوه لان المقصود فعل الرمي وذلك يحصل بالمد كما حصل
 بالحج بخلاف ما اذا رمي بالذهب والعقبة لانه يسمى نثارا
 لا رميا ويقتض الرمي بالحج عند مالك والشافعي ان نثارا
 المنقول المتوارث بالثار ولا يقف عند حجرة العقبة للدعا
 لما روي عن ابن عمر انه كان يرمي الجمر العقبة من بطن الوادي ولا
 يقف عند ها وسيفر ويقول هكذا رايت النبي عليه السلام
 يفعل رواه البخاري **وقطع تلبسته** عندنا وعند الشافعي
بأولها اي باول حصاة رماها لما في الصحيحين من حديث
 ابي عباس ان اسامة كان ردف النبي صلى الله عليه وسلم
 من عرفة الى المزدلفة والفضل كان ردفه من مزدلفة الى منى
 وكلاهما قال لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يلبس حتى رمى
 الجمر العقبة ولما في الكتب الستة عن الفضل بن عباس ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبس حتى رمى جمر العقبة
 زاد فني ابي ما حجة فلما رماها قطع التلبسته وفي آثار الطحاوي
 بسنده قال لبى عبد الله وهو متوجه الى عرفات فقال انا من
 من هذا الاعرابي فالتفت الى عبد الله فقال صل الناس اسوا
 واسه ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس حتى رمى الجمر
 الا ان يخلط ذلك بتبديل او تكبير وفي رواية للطحاوي عن ابي
 عباس قال ولم يسمع الناس يلبسون عشية عرفة قال ايتا

الناس انسيتم والذي نفسي بيده لعذر راي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يلبي حتى رمى جرم العقبة وقطع مالك التلبية
 بالرجوع من عرفات لان عمر وعلياً وعائشة قطعوا التلبية
 حتى افا صوا من عرفة ولا يقف بعد رمى هذه الحرم لما في
 البخاري عن الزهري قال سمعت سالما يحدث عن ابيه صلى
 الله عليه وسلم انه كان اذا رمى الحرم رماها سبع حصيات
 يكر مع كل حصاة ثم يحذر امامها فيقف مستقبل القبلة
 رافعا يديه يدعو وكان يطيل الوقوف وياقي الحرم الثانية
 وفيها سبع حصيات يكر كلما رمى حصاة ثم يحذر ذات
 اليسار ثم ياتي الوادي فيقف مستقبل البيت رافعا يديه يدعو
 ثم ياتي الحرم التي عند العتبة وفيها سبع حصيات يكر كلما
 رماها حصاة ثم يخفف ولا يقف عندها ولا يحوز الرمي قبل
 طلوع الفجر الثاني عندنا وهو قول مالك واجاز الشافعي لقول
 ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للراعي ان يرمي الى
 رواه ابن ابي شيبة في مسنده والطبراني في معجمه ورواه الدارقطني
 بسند ضعيف من حديث ابن عمر وزاد فيه وايد ساعة شأوا من
 النهار لنا في السنن الاربعة عن عطاء عن ابن عباس قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي بيمينه مصغفا اهله بغير
 ويا رهم ان لا يرموا الجرم حتى تطلع الشمس وفي مسند
 البراء عن الفضل بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم امر
 صنفته بني هاشم ان يركلوا من جمع بليل ويقول ابني لا ترموا
 الحرم حتى تطلع الشمس وفي الطحاوي عن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يامر بنساءه وثقله صبيحة جمع ان
 يعينوا مع اول الفجر بسواء ولا يرموا الحرم الا مصححين
 فاثبتنا اجواز هذا في الفضيلة لما قبله ومارواه بحول على التلبية

الثانية والثالثة او مخصوص بالرجال في مبسوط شيخ الاسلام
 ان ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر وقت الاجواز مع الاساءة الى
 الزوال وقت مسنون وما بعد الزوال الى الغروب وقت الاجواز
 بلا اساءة والليل وقت الاجواز مع الاساءة **شرح** ان سالما ان المرء
 لا يجب عليه دخول يستحب له وفي حديث جابر بن عبد الله
 وسلم ثلاثا وستين بدنة ثم اعطى عليا فخر ما غدا ما بقي من
 حملة الحايمة واشتركه في هديه وقال ابن حبان والحكمة في انه
 عليه السلام مر ثلاثا وستين بدنة انه كان له يومه ثلاثا وستون
 سنة فمضى لكل سنة بدنة وروى ابن ماجه ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دح بقرع عن اعراس من نساء يدي في حجة الوداع وروى
 النسائي عن عائشة قالت دح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوم حجة بقرعة بقرعة **شرح** بان اخذ من روس شعره راسه مقدرا
 اعملة رجلا كان وامرأة **شرح** اي الرجل **افضل** لشدة بيده في
 اية مخلقين رسول الله صلى الله عليه وسلم لما في الصحيحين من حديث ابن عمر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رحم الله المخلقين قالوا والمقفرين
 يا رسول الله قال رحم الله المخلقين قالوا والمقفرين يا رسول الله
 قال رحم الله المخلقين قالوا والمقفرين يا رسول الله قال والمقفرين
 ونفط البخاري في كتابه كان الرابع قال والمقفرين واما قول صاحب
 الهداية **شرح** ان اجب ثم يخلق او يعقر كما روي عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه كان يسكن هذا ان يرى ثم يذبح ثم يخلق
 فغير معروف **شرح** ما كان مخطورا منه **الاساءة** لما في الصحيحين
 من حديث عائشة قالت طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قبل ان يخرج وتودع الحيا قبل ان يطوف بالبيت طيب فيه مسك والريح
 غير محلل من احرار عندنا في المشهور ومحلل عند مالك والشافعي
 وفي غير المشهور عندنا في ابي داود وابن ماجه عن عائشة قالت

وما بعد طلوع الشمس

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ارى احدكم حجرة العتبة فقد حل
 له كل شئ الا النساء وفي مسند احمد عن امرئته عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال عشيته يوم النحر ان هذا يوم حرم لكم اذ ارميتم
 بالحرق ان تخلوا من كل ما حرمتم عنده الا من النساء ولقول ابن الزبير
 سنة الحج اذا ارى الحرق الكبري حل له كل شئ حرم عليه الا النساء حتي
 يزور البيت رواه الحاكم في المستدرک وقال على شرط الشيخين وقول
 الصحابي من السنة حكم الرفع ولقول ابن عباس اذا رمت الحرق فقد حل
 لكم كل شئ الا النساء فقال رجل يا ابا عباس والطيب قاتل اما ان
 قاتل رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم تضحى رأسه بالمسك اذ طيب
 هواملا رواه ابن ماجه والنسائي ولما في الطحاوي والدارقطني من
 حديث الحاج بن اريطة عن ابي بكر بن عمرو بن حزم عن عروة عن عائشة
 قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رمت وحلقتم ودكتم
 فقد حل لكم كل شئ الا النساء وقد حل لكم الثياب والطيب قال
 الدارقطني لم يروه غير الحاج وقد نص على ما ذكرنا من حصول التحلل
 بالرمي عندنا ايضا في كتاب المناسك من شرح المبسوط للشيخ
 المعروف بجواهر رآه وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان بقوله
 وبعد الرمي قبل الحلق حل له كل شئ الا النساء والطيب وعن ابو يوسف
 انه يحل له الطيب ايضا وروى ابن عباس انه عليه السلام قال ليس
 على النساء الحلق انما على النساء التعصير رواه ابو داود واحمد وغيرهما
 اطراف الزياره وهذا الطواف ركن يؤمن اياه بالخروج ليقول
 تعالى ويذكروا اسم الله في الايام معلومات على ما رزقهم من هذه الانعام
 فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقتضوا نفقهم وليكفوا نذرهم
 وليطوفوا بالبيت العتيق فعطف الطواف على الذبح الموقوف باليام
 النحر فنبوت هو ايضا بها سبحانه اربعه نوافل وثلاثة واجب
 بدليل ولا سعي ان كان سعي قبل اي قبل ذلك بان كان سعي

عقب

عقب طواف القدوم واول وقتة اي وقت طواف الزيارة بعد فجر
 يوم النحر لا ما قبله من الليل وقت الوقوف بعرفة والطواف مرتب
 عليه ويؤاى طواف الزيارة في اي اول ايام النحر افضل
 لما في مسلم عن ابن عمر انه عليه السلام افاض يوم النحر رجوع فضلى
 الظهر عني قال نافع وكان ابن عمر يفعل ذلك واما قول صاحب المصنف انه
 افضل هذه الايام كلها قال عليه السلام افضلها اولها فغير
 معروف وفي حديث جابر الطويل ثم ركب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاذا من الى البيت فضلى الظهر عني قال بعضهم ولا شئ
 ان احد الخبرين وهم وحيث لا بد من صلاة الظهر في احد المكاتب
 ففي المسجدين الحرامين وليست مضاعفة الغرابين فيه والاول
 ان يرفع الوهم ويجمع بانه عليه السلام كان يفتحن كل يوم من
 ايام النحر كما راوت في فاه خلاف مبني على تعدده وحل النساء
 باجماع الامة كما ذكره الساجي لكن محله اذا قد من السعي اذ لا يحل
 الجماع بل ولا عقد الكاح قبل السعي عند الشافعي ثم حل من بالخلق
 السابق او الرمي بناء على خلاف في ذلك الا بالطواف الا ان اخرج عليه
 في حق النساء كالحدث لصاحب العذر فان اخرج الطواف عنها
 اي عن ايام النحر كره تحريمه لانه موقت باليام النحر وجب
 عند اي حنيفة كما لو اخرج الرمي الحرامين وقتة وعندها لا يجب شئ له
 عليه السلام ما سئل عن شئ من اعمال يوم النحر فذكرها قال
 افعل ولا حرج واجيب بان معناه لا ثم ولا يلزم من عدمه عدم
 الكفارة بعد زواله في يوم النحر كما في الثلاثه بيد ابي
 المسعود اي مسجد الحنيف ثم ما يلزم المسمى بحجرة الوسطى
 بالعقبة سبعا وسبعين مرة اي مع كل حضنة ربها ووقف بعد
 كل من الاولين في الموضع الذي يقف فيه الناس وحمد الله واثنى
 عليه وهلل وكبر ودعا واستغفر لا يؤيد واقارب ومعارف لما روى

البخاري من حديث سالم بن عبد الله عن أبيه أنه كان يرى الحرة الدنيا
 بسبع حصيات يكبر على أثر كل حصاة ثم يتقعد فيسهل ويقعد
 مستقبل القبلة فبما طويلا فبذعوا ويرفع يديه ثم يرى الحرة الوسطى
 كذلك فبما خذلات الشمال فيسهل ويقعد مستقبل القبلة قياما
 طويلا فبذعوا ويرفع يديه ثم يرى الحرة ذات العقبة من بطن الوادي
 ولا يقف عندها ويقول هكذا رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يفعل وفي رواية لابي داود عن عائشة أنها قالت أفاض علي بن عبد السلام
 من يومه حين صلى الظهر ثم رجع إلى منى فمكث بها ليالي أيام التشريق يرى
 الجمار إذا زالت الشمس كل حرم سبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف
 عند الأولى والثانية فيحيط فيطيل القيام ويرى الثالثة ولا يقف
 عندها رآه أبو داود ثم بعد أن يفعل ذلك ثم بعد ذلك يفعل
 إن مكث قبل ذلك لاندحرج بين التفرق في اليوم الثالث والرابع
 لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه لمن
 اتقى وعصى المكث إلى الزوال يوم الرابع أحب لتكثر العبادة وزياد
 الطاعة ولما روى أبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال
 على شرط مسلم عن عائشة قالت أفاض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من آخر يوم حزين صلى الظهر في اليوم الرابع من أيام منى وروى الحاكم
 عن أبي هريرة مرفوعا اللهم اعقر الحاج ولين استغفر له إجماع وقال
 صحيح على شرط مسلم وسقط الرمي عنه بنحوه قبل طلوع فجر
 اليوم الرابع وعن أبي حنيفة وهو قول الشافعي ليس له أن يفر
 بعد غروب الشمس من اليوم الثالث لأن التفرق في اليوم في الليل لقوله
 تعالى فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ولوروى في اليوم الرابع قبل
 الزوال مع عند أبي حنيفة مع الكراهة لأنه خالف السنة وفأما لا يجمع
 اعتبار اليوم الثاني والثالث وعند الجمهور من السلف والخلف
 وإبي حنيفة قول أبي عباس إذا تفرق في يومين التفرق فقد حل الرمي

والصدور والانتفاع الارتفاع لكن في نسخة طلحة بن عمرو ضعفه البيهقي
 على أنه إن صح ليس بنص في أحد عي كالأخفى وفي قاضي خان قال
 أبو حنيفة ومحمد الرمي كله ركبا أفضل انتهى لأنه روى مروي به عليه السلام
 فيه كله وفي الظاهر أنه يسحب المسح إلى الجمار وإن ركب إليها فلا
 بأس به والمسح أفضل فكانه حمل فعله عليه السلام على عدم ما تقدم
 في الطواف والسعي ثم ترتيب الرمي كما ذكرنا والمبيت يعني في ليالي
 الرمي ستتان عندنا وأما وجان كما قال مالك والشافعي لهما
 أن النبي صلى الله عليه وسلم رتب الرمي وياتي في لياليه وقد قال
 عليه السلام خذوا عني مناسككم وروى ابن أبي شيبة عن عمر أنه كان
 يهني أن يبيت أحد من دورا العقبته وكان يامرهم أن يدخلوا منى
 وعن ابن عباس نحوه وعن أبي بكر أنه ذكره أن ينام أحدا من منى بمكة
 ولما أن ابن عباس استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 البسوة بمكة في ليالي الرمي للسقاية فاذن له في ذلك ولو كان واجبا
 لما رخص له تركها للسقاية كما قالوه وفيه أن ترك الواجب بعد سقوط
 له ما ينافي وقد سبق الإذن للضعف في ترك الوقوف بمكة فلهذا على
 أنه يحمل الخصوصية لأهل السقاية فإثم وإسهاعلم وكذا تقدم لم
 الثقل وهو يفتحين صناع المسافر وحشده من الإقامة بمنى للرمي
 في مصنف أبي أبي شيبة عن عمار قال عن من قد وثقه من منى
 ليلة يفر فلا حج له وعن أبي شرجيل عن عمار قال من قد وثقه قبل
 التفرق فلا حج له أي لا يكفل له الحج لأنه يشتغل بدفعه وربما يبعثه عن
 آثار الرمي وإذا تفرق من منى إلى مكة ركب بالمحصب ^{تشد يد الهاد}
 الحملة المغنوحة وتقال له الطح والبطح والخيف وهو ما بين
 الجبل الذي عند المقبرة والجبل الذي يقابله مضعد في الجانب
 الميسر وانت ذاهب إلى منى فرتفع عن بطن الوادي وليسست
 المقبرة من المحصب وسين أن يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب

والعشا ويجمع هجعة ثم يدخل مكة لما في البخاري عن انس ان النبي صلى
الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشا وركعة رقد
بالمحطب ثم ركب الى البيت فطاف به اى طواف الوداع قال سمس
الامية في نبسوطه وكان ابن عباس يقول ليس التروك فيه سنة
ولكن موضع نزول رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفاقا وبذلك قال
الشافعي والاصح عندنا انه سنة والله عليه السلام تروك فقد ا
له ما في الكتب الستة من حديث عائشة قالت اما ترك رسول الله
صلى الله عليه وسلم المحصب ليكون اسمع لحروجه وليس بسنة
فمن شاترله ومن شاتم تروك وما في مسلم عن ابي رافع مولى رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان انزل الابطح حين اخرج من بيني ولكن جئت فخرت بقبته فجا
فترك قال ابو بكر وكان علي ثقل النبي صلى الله عليه وسلم ولنا
ما في الصحيحين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومن بني تميم نازلون عند اخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر
وذلك ان قريشا وبني كنانة تحالفت على بني هاشم وبني المطلب
ان لا يباكوهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا اللهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم يعني بذلك المحصب وفي مسلم بن حذيث عن ابن عمر
انه كان يرى المحصب سنة وكان يصلي الظهر يوم النفر بالمحصب
قال نافع قد حسب رسول الله صلى الله عليه وسلم واخلفا بعده
والاظهر ان يقال انه سنة كفاية لان ذلك الموضع لا يسع احاج
جميعهم وينبغي لامر احاج ان يترؤا فيه وكذا غيره ولو ساعدوا بها
للطاعة ثم طاف المحصب عن البيت وهو طواف الوداع ويسمى
ان يجعل اخر طوافه سبعة بلا واسم وهو واجب على
الافاقى عندنا وعند الشافعي في الاصح عنه وقال مالك هو سنة
تروك طواف القدوم ولنا ما في الصحيحين عن طاوس عن ابن عباس

قال

قال امر الناس ان يكون اخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المارة
الكافي وفي لفظ مسلم قال كان الناس يفرقون في كل وجه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرق احد حتى يكون اخر عهده بالبيت
الطواف وفي الترمذي والسنن عن ابن عمر قال من حج فليكن اخر عهده
بالبيت اما الحنبلين رخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه
الشافعي في مسنده وراة فيه فان اخر المسك الطواف بالبيت
ثم شرب من زمزم مستغلا منه ضلعا ويستقي بيده ان قدر ما في
حديث جابر في يعني النبي صلى الله عليه وسلم بن عبد المطلب يستقي
على زمزم فقال اترعوا بن عبد المطلب فلو لا ان يغلبكم الناس
على سقاتكم لترعت معكم فنا ولوه دلو او لعل ابن عباس جاني
النبي صلى الله عليه وسلم الى زمزم فترعنا له دلو فاشرب ثم مسح
فيها ثم افرغناها في زمزم ثم قال لولا ان تغلبوا عليها لترعت
بيدي رواه احمد في مسنده والطبراني في معجمه وذكر ابن سعد
في الطبقات بسنده عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما
افاض ترع لنفسه بالدلو يعني من زمزم ثم ترع معدا احد اشرب
منا وعنده انه عليه السلام قال خذوا على وجه الارض ما زمر
فيه طعام طعم وشفا سقم وشربا على وجه الارض ما توادى
برهوت بقبته حتى يموت كرجل الحار يصبح تندفق ويمشي لا بدال
فيما رواه الطبراني في الكبير ورواه ثقات وعنده انه عليه
السلام قال ما زمر حلا شرب له ان شربته لست تشفى شفاك
الله وان شربته ليشبعك اشبعك الله وان شربته لقطع ظمأ
قطعها الله وهي هرة جبريل وسقيا الله اسما عيل ورواه
الدارقطني وسكت عنه وكذا رواه الاحكام مرفوعا وكان ابن عباس
اذا شرب ما زمر قال اللهم اني اسالك علما نافعا وبرقا واسعا
وشفا من كل داء رواه الاحكام في مسنده موقوفا وقيل العنب

المرتفعة عن الأرض تعظيما للكنعنة ووضع وجهه الشامل
 لجهته وخديه وصدره على الملتزم وهو ما بين حجر
 الأسود والباب فقد روى البيهقي عن المثنى بن الصباح عن
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يلتزم وجهه وصدره بالملتزم والمثنى بن الصباح
 ضعيف لكن هذا من باب الترهيب ورواه ابو داود ايضا من
 جهة المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 باطون من هذا او فثبت اي تعلق بالاسنان والمضغ
 بالحدار ودعا محبة في الاعتذار وبكى ويكثر الاستغفار
 ويتعوذ بالملك الجبار العزيز الغفار لما في سائر ابوابه عن عمرو
 بن شعيب عن ابيه عن جده قال طفت مع عبد الله فلما جينا
 دبر الكعبة قلت لا تتعوذ قال تعوذ بالله من النار ثم مضى حتى
 استلم الحجر وقا بين الركن والباب فوضع صدره ووجهه وذراعيه
 وكفيه هكذا وتبسطا بسطاً ثم قال هكذا رايت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يفعل ورواه ابن ماجة وقال غيره عن ابيه عن
 جده قال المذكر فيكون شعيب ومحمد طافا مع عبد الله
 وهو مصعب بالمثنى بن الصباح وكذلك رواه عبد الرزاق اخرا
 ابن جريح عن عمرو بن شعيب قال طاف جدي بمحمد بن عبد الله
 اي عمر مع ابيه عبد الله بن عمر فلما كان سابعها قال محمد لعبد
 الله الى تنقوذا الى ارجم وهذا اصح اسناد ابن الاول واما
 نعيم محل الملتزم ففي شعب الايمان البيهقي عن ابي عباس
 عنه صلى الله عليه وسلم قال ما بين الركن والباب ملتزم واخرج
 ابني عدي في الكامل عن عكرمة عن ابي عباس روى عن ابي عبد
 الرزاق في مصنفه عن ابي عباس والمتمم من الاماكن التي يستجاب
 فيها الدعاء نقل ذلك عن ابي عباس قال فوالله ما دعوت قط الا اجابني

ويرجع التفسير الى الرجوع الى الورا وقيل يفرق ويمشي ويثقت
 الى البيت كما لم تحزن على فراقه حتى يخرج من المسجد اي من اسفله
 قيل من باب العرق وقيل من باب الحزوة وهو المشهور بل المأثور
 وفي النوازل يقول اذا رجع ايسون يايسون عابدين لربنا حامدا
 صدق الله وعده وبصر عبده وهما ملاك حراب وحده الحمد لله
 الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله اللهم فكما
 هدتنا لذلك فتقبلنا وامننا بحمدك يا ارحم الراحمين والمرأة لا
 تعود اليه حتى ترضى عنا برحمتك يا ارحم الراحمين والمرأة لا
 تكشف راسها الا بعد عورة بل تكشف وجهها لما روى الدارقطني
 والبيهقي والطبراني عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ليس على المرأة احرام الا وجهها وكفيها قال الدارقطني الصواب
 وقفه على ابني عمر قال ابن الفهم وقول الصحابة حجة عندنا
 اذ لم يحالف خصوصا فيما لم يدرك انتهى لكن يشكك بما في الفروع
 ان المرأة ان تلبس القفازي ولو سلت اي ارسلت وفي نسخة
 اسدلت شيئا اي اخرجته عليه اي على وجهها مخافا اي مبعدا
 عنه اي عن وجهها حاشا ذلك السدل لما روى ابو داود واما
 ما حقه من حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان راكبان يمران
 بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فاذ احادونا
 سدلت احدا انا جلينا بها من راسها على وجهها فاذ اجاورنا
 كشفناه ولا تلبس حجابا لان صوتها عورة وقد يودي الى فتنه
 ولا تسعي بين المسلمين وكذا لا تزل في الطواف لئلا ينكشف شي
 من بدنها ولا تخلق راسها لان خلقه مثله بها كخلق الرجل لحته
 وليقول على كرم الله وجهه بن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يخلق المرأة راسها رواه الترمذي والنسائي بل تقصر لقوله
 عليه السلام ليس على النساء الخلق انما على النساء التقصير رواه

ابو اود من حديث ابن عباس وتيسر الخيط والخف تحرزا عن الكشف
ولا تقرب اليه الاسود في الزحام تحرزا عن مما سته الرجال وحضرها
وكذا انقاسها لا يسع شيئا من افعال الحج الا الطواف لما روي
البخاري في حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة
حين حاضت بسرف نفسك المناسك كلها غير ان لا تطوفي ولا
تفلي حتى تطهري وسرف بكسر الراء وضع قرب مكة فوق التلعة
ولما في الصحيحين عن عائشة قالت خرجنا لا نرى الا الحج فلما كنا
بسرف حضرت فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابي
فقال مالك انفسيت قلت نعم قال ان هذا امر كتب الله علي
نات اذ مر فافقني ما يقضي احاج غير ان لا تطوفي فابست حتى
تطهري وفات الحج وهو الذي فاتت الوقوف بعرفة حتى تطلع
الفجر طاف وقطع التلبية عند استلام الحجر كالعمره لانه يحل
بافعالها وسعي وتحلل بان حلق او قصر ففني باحرامه خدي
من قابل وادع عليه عندنا وقال مالك والشافعي عليه هدي لما
في الموطا عن سليمان بن يسار بن الاسود جابور الترمذي عن
الخطاب رضي الله عنه يخرجه يده فقال يا امير المؤمنين احفظنا
العهدة كنا نرى ان هذا اليوم يوم عرفة فقال عذابي الى يكم
فطف انت ومن معك وانما هديا ان كان معكم احلقوا او قصروا
وارجعوا اي ان شئتم فان جاءكم فابل فحجوا الى قضا واهدوا
قياسا على المحرمين لم يجد نصيبا من فلاتة ايا مرفا الحج وسبعة
اذا رجع لهما ما روي انه ارقط بن حبيب ابن عباس وابي عمر
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وقف بعرفة بليل فقد
ادرك الحج ومن عاتد عرفات بليل فقد فاتته الحج فحل عمره
وعليه الحج من قابل وليذكر عليا بسلا الهدي ولو كان واجبا
لذكره فورا روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان استجاب لمرغند

اي حنيفة ومحمد اصل احرامه باق ويحلل بافعال العمرة وعند
اي يوسف ينقلب احرامه للعمرة لان افعال العمرة باحرام
غيرها غير متصور ولها ان قلب احرام الحج للعمرة غير ممكن ولو
كان فابت الحج قربا طاف طوافين وسعى سعيين ان فاته الحج
قبل ان يودي العمرة والافواه بالمرء هذا وقت في الهداية ومن
تدريذته تطوعا او نذرا او جرا صيدا او شيئا من الهنسيات وتوجد
معها يريد الحج فقد احرز لقوله عليه السلام من قلده نذره فقد
احرم وفاته ان هذا اللفظ يرغد غير معروف وراه ابن ابي شيبه
عن ابن عمر من قوله من قلده نذره فقد احرز وعن ابن عباس ايضا
من قوله من قلده او حلل او اسعر فقد احرز فمروى الطحاوي
بسند ه عن جابر بن عبد الله قال كنت عند النبي صلى الله عليه
وسلم جالسا في المسجد فمعه من جيبه حتى اخرج من
رجليه فطر القوم الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا امير
المؤمنين التي بعثت بها ان يلقوا التور وسعر على كذا وكذا
فلبست قميصا ونسيت فلم اكن الا خرج فقمي من راسي وكان
يبعث بيذنته وارقا بالمدنية والحديث ضعيف لا يثق
المحققين ومعارض لما يجمع عند المجتهدين فروى الشيخان عن
عائشة انها قالت لما نزلت في فلاتة فهدى النبي صلى الله عليه
وسلم فبعثت بها مع ابي فلم يجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
شيئا احله الله له حتى خر الهدي ذكرته ردا على ابن عباس
في قوله من اهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يخرجه
فصل في القران افضل مطلقا اي ما عداه وهو الافراد
والتمتع وقال مالك والشافعي في قولهما الافراد افضل مطلقا
وقال احمد التمتع افضل مطلقا وهو قول مالك لما في الصحيحين
عن ابي عمر قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع

بالعرة الى الحج واهدى فساق معد الهدي من ذى الكليفة وبدا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بالعره ثم اهل بالحج فمتنع
الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعره فكان من الناس
من اهدى فساق الهدي ومنهم من لم يهد فلما قد رآه النبي صلى الله
عليه وسلم مكث قال للناس من كان نكح اهدى فانه لا يخل من شيء
حرق عليه حتى يقضي حجه ومن لم يكن اهدى فليطف يا ببيت
وبالصفا والمروة وليقصر وليتخذ ثوبا يلبس بالحج وفيها عن ابن عباس
قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس بالحج ولبيبا معه
فلما قد مر من لم يكن معد الهدي ان يجعلوها عرة وفيها ايضا
عن ابن عباس قال كانوا يرون العرة في اسير الحج من اخي الفجر
في الارض ويجعلون الحرم مسرقيون اذا برأ الله بر وعفا الاثر
واسلخ صرحت العرة في اعترفت بر رسول الله صلى الله عليه
وسلم واصحابه لصبيحة رابعة مهلين بالحج فامرهم ان يجعلوها عرة
فتعظم ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله اى اكل قال اكل كله
وفيها ايضا عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا نرى الا انداح فلما قد منا قطفونا بالبيت فامر رسول الله صلى
الله عليه وسلم من لم يكن ساق الهدي ان يخل فخل من لم يكن ساق
الهدي وسناوه لم يسبق فاحلن وفي سلم عن سعيد قال
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج بالحج صراخا اذا طعنا
بالبيت قال اجعلوها عرة الامن كان معد هدى قال فجعلناها
عره فلما كان يوم التروية فخرجنا بالحج فانطلقنا الى بي وفي الصحابة
من حديث ابي موسى الاشعري قال بعثني رسول الله صلى الله عليه
وسلم ارض قومي فلما حضر الحج حج رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجئت فقدمت عليه وهو نازل بالبطي فقال لم اهللت يا عبد
الله بن قيس قال لبيك حج حج رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

احسنت

احسنت ثم قال هل ستقت هديا فقلت ما فعلت قال اذهب
فطف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم اعدل فانطلقت ففعلت
ما اراني واثبت امرأة من قومي فغسلت راسي بالخطي وقلت
ثم اهللت بالحج يوم التروية وذاك والسافعي ما في الصحابة
عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افرد بالحج انتهى
يلفظ مسلم وطول البخاري وفيها عن ابن عمر قال اهللنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفردا وفي لفظ ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اهل بالحج مفردا وفي مسلم عن جابر قال
اقبلنا مهلين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج خالصا
لا يخالطه شيء فقد منا مكة لاربع ليال خلون من ذى الحجة وطعنا
وسعيانم امارا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخل وقال لو
هدى لخلت ثم قاد سرا قد تب ماكن فقال يا رسول الله ارايت
متنعنا هذه لعاسا هدا الامر لا بد فقال عليه السلام بل لا لا بد
قال الرباني قوله لو لا هدى لخلت هذا ما عمل بقوله تعالى
ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله وفسخ الحج الى
العره يقتضي التحليل بالخلق بعد الفراغ من العرة ولو حلل لحصل
الخلق قبل بلوغ الهدي محله وهو من يوم النحر انتهى والمعنى
بلوغ هدى الحج ومحلله ارض الحرم مطلقا وانما ذكر مني لانه افضل
امكانه في هدى الحج كما ان المروة افضل اماكن هدى العرة فامل
ثم قول الله ارايت متنعنا هذه اى اتيان العرة في شهر الحج
حتى صار متعنا ففسخ الحج الى العرة لانه ليس لا بد بل خاف
لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم عند الجهل خلافا لاحد ولنا في
الصحابة من حديث عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس بالحج والعره يقول
لبيك عرة وحجا وفيها واللفظ مسلم عن بكر بن عبد الله المزني

عن انس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة
يقول لبيك عمرة وحجا وفيها واللفظ لمسلم عن بكر بن عبد الله
المرزني عن انس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي
بالحج والعمرة جميعا قال بكر بن محمد بن بكير عن ابن عمر قال لي بالحج
وحده فلقيت انس بن مالك بن عبد الله بن عمر فقال انس ما تعدوننا
الاصبيانا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيك
عمرة وحجا وفيها عند ايضا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول لبيك عمرة وحجا لبيك عمرة وحجا وفيها عن انس ايضا قال
اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم اربع عمرات في ذي القعدة الا التي هي
مع حجة عمرة الحديبية في ذي القعدة وعمرة مع العام المعتمر
في ذي القعدة وعمرة من الجعرانة من حيث قسم غنائم حنين في
ذي القعدة وعمرة مع حجة اى مقرونة وفيها عن سعيد بن المسيب
قال اختلف على عثمان وهما بعسفان في المنعة فقال له على
ما تريد الا ان تنهى عن امر فعله رسول الله فقال له عثمان دعنا
منك فلما رأى ذلك على اهل بها جميعا هذ القطار البخاري ونفط مسلم
اجتمع على عثمان بنى عن المنعة فقال على ما تريد امر فعله رسول
الله تنهى عنه فقال عثمان دعنا منك فقال انى لا استطيع ان
ادعك فلما رأى على ذلك اهل بها جميعا وفي سنن النسائي عن
سروان الحاكم حيا الساعنة عثمان فسمع عليا يلبي بحج وعمرة فقال
المرزني تنهى عن هذا فقال بلى ولكن سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يلبي بها جميعا فلم ادع فعل رسول الله يقولك وفي
البخاري عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول وهو بالعقيق انا في الليلة التي من رزى فقال صل في هذا
الوادى المبارك وقل عمرة في حجة زادت في لفظ يعني ذا الكليفة
وفي الطحاوى عن امر سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول

يقول اهلوا يا آل محمد بعمره في حجة وفي ابن ماجه عن ابن عباس
قال اخبرني ابو طلحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين
الحجة والعمرة وفي ابى داود عن مجاهد قال سئل ابى عمر كرم
اعمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرتين فقالت عائشة
لقد علم ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعتمر ثلاثا
سوى التي قرنها بحجة الوداع وفي رواية لابي داود والنسائي
عن علي كرم الله وجهه قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم
نقابا كيف اهللت قلت اهللت باهلالك فقال انى
سقت الهدى وقرنت لنا ايضا ظاهر قوله تعالى واتوا الحج
والعمرة فان اتماها ان يحرم بها من ديرة اهله كذا فسر به
الصحابه وهو القران وروى احمد والنسائي وابن ماجه عن
حسين بن سعيد التميمي قال كنت رجلا بغير ابي فاسلمت فاتيته
رجلا من عشيرتي يقال هديم بن ثعلبة فقلت يا هناه ابى
حريص على الحجة والعمرة فقلت يا هناه ابى
لي بان اجمع بينهما فقال اجمع بينهما واذبح ما استيسر من الهدى
فاهللت بها فلما اتيت العذيب لعنتي زيد بن صوحان وسلمان
ابن ربيعة وانا اهل بها معا فقال احدهما لا حرمها هذا
يا فقه من بعيره وفي رواية لهذا اضل من بعير اهله قال
فكانا جل على بكلمتهما جبل فقدمت على عمر بن الخطاب رضي الله
عنه فاخبرته فاقتل عليها فلامها واقتل على وقال هديته لسنة
بيك محمد صلى الله عليه وسلم ورواه ابو حنيفة عن حماد بن ابى
سلمان عن ابراهيم بن الصبيح بن عبد الله قال اقبلت من الجزيرة
حاجا قارنا فمررت بسليمان بن ربيعة وزيد بن صوحان وهما
ميتخان بالعذيب فسمعت ابى يقول لبيك بعمره وحجة معا فقال
احدهما هذا اضل من بعير وقال الا حرم هذا اضل من كذا وكذا

فصبت حتى اذا قضيت نسكي مرت باعير المؤمنين فمساقه الى
ان قال فيه قال يعني عمر فصنعت ما اذا قال مصبت قطعت
طوا فالعرق وسعيت سعي العرق ثم عدت ففعلت مثل ذلك
لحج ثم بقيت حراما ما اقلنا اصنع كما يصنع الحاج حتى قضيت اخر
نسكي قال هديته لست ببيك صلى الله عليه وسلم لان في القران
جمعا بين العبادتين فكان كالصوم مع الاعتكاف والحجاسة في
سبيل الله مع صلاة الليل وفي شرح مسلم اختلف روايات
الصحابة في صفة حجة عليه السلام في حجة الوداع هل كان قارنا
او مفردا او متمتعا وطريق الجمع انه صلى الله عليه وسلم كان او لا
مفردا انصارا قارنا فمن روى الافراد روى اول الامر ومن روى القرآن
اعتمدا خا لا ومن روى التمتع اراد التمتع اللعوى وهو الارتفاق
اي الاشتفاع الاخرى باءا المشكين في سفر واحد انتهى وقد وضع
ابن حزم كتابا في انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا في حجة الوداع
وقاؤه باقي الاحاديث وفي المبسوط واهل الحديث جمعوا رواية
نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا ثلاثين نفرا عشرة
منهم يروون انه كان قارنا وعشرة انه كان مفردا وعشرة انه
كان متمتعا فنوفق بين هذه الروايات فنقول - لبي رسول الله
صلى الله عليه وسلم اول بالعمرة فسمعه بعض الناس ثم رواه بعد
ذلك حج فظنوا انه كان متمتعا فقتلوا كما وقع عندهم ثم لبي بعد
ذلك بالحج فسمعه قوم اخرين فظنوا انه مفرد بالحج ثم لبي بها
فسمعه قوم اخرين فظنوا انه قارن فكل فعل ما وقع عنده والله
اعلم واما قول صاحب الهداية خلافا للشافعي لقوله عليه السلام
القران رخصته فغير معروف نعم اخرج الدارقطني عن عائشة ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال - لها في عمرتها التي اعتمر بها انما اجر
في عمرتك على قدر فضلك وهو اي القران لغة الجمع مصدر قرأ

بين الشياطين فكتب كتابا وشرعا ان يهل اي حرم وعمره من
سقات من المواقيت ولم يرد به الاحتراز عن ان يهل بعمرته
وحج قبل الميقات او بعده فان افاقى اهل بها قبل الميقات
او بعده ولو عكة يكون قارنا لكنه مسمى وانما اراد بدييات
ان القارن لا يكون الا افاقيا ولو تقدم برا وكذا المراد بقوله
مع الاحتراز وانما اراد بدييات الاولى والا اصل حتى لو احر
بعمره من الميقات ثم احر حجة قبل ان يطوف اربعة اشواط من
العمرة او احر من الميقات بحجة ثم احر بعمره قبل ان يطوف
كان قارنا وهو قول الشافعي لفعله عليه السلام في حجة
الوداع ويقول عقيب صلاة ستة احر من الله الى ان يبد
الحج والعمرة وفي نسخة بتقديم العمرة وهو اولى لسبق فعلها
الى اخره اي فسيرها وقيل لهما من وطاف للعمرة سبعة اشواط
مضطجعا فيها برجل للثلاثة الاول ويصلي بعد الطواف ركعتيه
ويسعى بين الصفا والمروة ويحرف بين الميدين ومن شراديط
حجة القران ان يطوف للعمرة كذا واكثره في استراح الحج ثم لا يحل
القارن بعد عمرته فلو حلق او قصر كان جنائنه على احرام الحج
واحرام العمرة فيجب عليه دمان لان تحلل القارن من العمرة
انما هو بورد الحج كما في المفرد فينبى بطواف القدوم وبلا
رمل واضطباع الا اذا اراد تقديم السعي الحج على وقته الا على وهو
كونه بعد طواف الفريضة وانما تيقه والقارن افعال العمرة على افعال
الحج لان الله تعالى ذكر في قوله فمن تبع بالعمرة الى الحج بعد حرف الغاية
المقتضى لانها ما قبله بما بعده فان قيل الآية في التمتع اجيب
بان القران بمعناه فالحق به في مقتضاه لان كلاهما ترفق
بأداء المشكين في سفر واحد وقال مالك والشافعي واحد
يطوف القارن طوافا واحدا عن عمرته دفعة ومرجحة وسعي سعي

واحد عن عمره وحجه لما في الصحيحين عن نافع عن ابن عمر انه اراد
 الحج عام تزل الحجاج بابي البر فقتل له ان الناس كانوا بينهم قتال
 وانا تخاف ان تصيد ففك فقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة
 حسنة اذا صنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهد
 اني قد اوجبت عمره ثم خرج حتى اذا كان بها هو السيد اقامت
 ما سان الحج والعمرة الا واحد اسهدكم اني قد اوجبت حجاج عمره
 واهدي هديا استراه بعد يد وهو مصغر موفع بين مكة والمدنية
 فلم يجر ولم يجل من شئ حر منه ولم يخلق ولم يعقر حتى كان يوم النحر
 حلق وحرا وراى ان قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الاول
 وقال اي عمر كذبت ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقوله
 عليه السلام هذه عمرة استمتعنا بها فمن لم يكن عنده هدي فليحل
 الكل كله وقد دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة رواه مسلم
 وابوداود والسنن ولقوله عليه السلام من احرم الحج والعمرة
 اجزاء طواف واحد وسعي واحد رواه الترمذي وقال حسن
 عريب ولقوله ابن عباس لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم واسماه
 بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا للعمرة وجمع رواه ابن ماجه
 لنا رواه السنن في السنن الكبرى من حديث حماد بن عبد
 الرحمن الانصاري عن ابراهيم بن محمد بن الحنفية قال طفت مع
 ابي وقد جمع بين الحج والعمرة فطاف بها طوافين وسعى سعيين
 وحدثنني ان عليا فعل كذلك وحديثه ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فعل ذلك فان قيل حماد بن عبد الرحمن هذا ضعفه
 المزدي اجيب بان ابن حبان وثقه فلا نزول حديثه عن الحسن
 وما اخرج به الدارقطني عن عمران بن حصيل ان النبي صلى الله عليه
 وسلم طاف طوافين وسعى سعيين وما في صنف ابن ابي شيبة
 عن زباد بن مالك ان عليا وابن مسعود قالوا في القارن تطوف طوافين

وسعي سعيين وما روى محمد بن الحسن في الآثار عن ابي حنيفة
 عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم الحنفي عن ابي نصر السلمي عن
 علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال اذا اهللت بالحج والعمرة
 فطفك كلها طوافين واسمع لها سعيين بين الصفا والمروة
 قال منصور فلعنت مجاهدا وهو يفتي بطواف واحد
 لمن قرن فحدثه بهذا الحديث فقال لو كنت سمعته لم ارفقت
 الا بطوافين واما بعد فلا افتى الا بها انتهى وبه قال ابي مسعود
 والشيخ والحنفى وجابر بن زيد وعبد الرحمن بن الاسود
 والثوري والحسن بن صالح واما ما روى من قوله عليه السلام
 دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة فعناه ان العمرة لا باس بها
 في اشهر الحج كما قاله الترمذي فغنى التداخل المذكور في الحديث
 الوقت اي دخل وقت العمرة في وقت الحج على معنى انها يوديان
 في وقت واحد وايضا لا تداخل في العبادات وانما التداخل في
 ما يدرا بالشبهات وذبح وجوبا للقرآن بعد يوم النحر قبل
 الحلق في الحرم وايا ما روي وسن ان يذبح بمنى شاه اوسع هو
 بغير اوبرة لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من
 الهدي والهدي ما يهدي الى الحرم من شاه اوبرة او بغير ولما
 في الصحيحين من حديث جابر قال حجنا مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فحجنا البعير عن سبعة والمقرة عن سبعة
 ومنع من وما لك ذبحه قبل يوم النحر لكونه من شكر عندنا هو
 يختص بيوم النحر كالا فحجة واجازة السافعي بنا على كونه دم
 جبر عنه وان القارن من الهدي بان لا يكون في ملكه فضل
 عن كفائه قد رها يشتري به الدوا وهو في ملكه صا ثلاثة
 ايا من سحبت تواليا وان يكون احدها يوم النحر بان يصوم الساب
 والثامن والتاسع وهذا البيان افضل لانه غاية ما يمكن في

التاخير لا حتم ان العذرة على الاصل وهو الهدي ويجوز ان
 يصومها قبل السابع اذا كان قد احرمت بالعمرة ويكون في اشهر
 الحج وسوى من الليل وعند الشافعي لا يجوز ان يصومها حتى
 يحرم بالحج ولا قبل احرام العمرة فلا يجوز بالاجماع ^{وسبعة}
 بعد خد اي فراغ اعماله ^{ابن شاذان} وتوكلت من غيرنية الاقائه
 لقولته تعالى وسبعة اذا رجعت اي من منى الى مكة والصحيح
 من مذهب الشافعي ان المراد الرجوع الى الاهل وعن مالك قولان
 وقال ابن الهادي اذا فرغت من اعمال الحج فان الفراغ نسب
 الرجوع فعنه ذكر السبب وارادة السبب والدليل على ارادة
 المجاز على انه لو استمر على السياحة وجب عليه صومها بهذا
 النص ولا يتحقق في حقه سوى الرجوع عن اعماله علم ان
 المراد الرجوع عنها سواء قصد وطنه او لا ثم لو قدر القارئ على
 الهدي بعد صوم الثلاثة قبل التحلل وجب عليه الذبح ولو قدر
 عليه بعد التحلل لا يجب عليه الذبح ^{فان كانت الثلاثة}
 بان جاب يوم ولم يصمها بتمامها ^{فصل} ^{الذي} لم يجز به الصوم
 لانه جعل خلفا عن الذم على خلاف القياس فراغ ما ورد فيه
 وهو الوقوع قبل يوم الهم والجاز الشافعي صومها بعد ايام
 التشريق لانه عموما وقت فيقضي واجازه مالك فيها غير
 يوم النحر لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج وهذا وقت
 لا تطواف الزيادة يتبادر فيها ويقول عاصم وابو عمر لم
 يرحض في يوم التشريق ان يصن الا لمن لم يجد الهدي رواه البخاري
 وقد عن ابن عمر انه قال الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة
 فان لم يجد هديا ولم يصمها ما رآه مني ولنا اطلاق النبي المصطفى
 عن الصيام في هذه الايام وقول عمر بن الخطاب قال ان تمتع
 بالعمرة الى الحج اذبح شاة قال ما معنى شي قال سئل اقامت بك
 قال

قال ماها هذا احد منهم فقال يا سعيد اعطد قنينة شاة ذكره
 في المسبوط ولولوا يقدر على الهدي تحلل وعليه دمان دمر لقران
 ودمر تحلل قبل الذبح كذا قالوا وفيه بحث اذا التزمت واجب
 عند من يقول به وهو يسقط بالعذر ولو لم يدخل القارئ مكة
 ووقف بعرفة بعد الزوال فعليه دمر حبر لرفض العمرة سواء
 نوى رفضها ام لا وعليه قضاؤها وبطل عند دمر القران لانه لما
 اريقضت العمرة لم يرفق باءا المسلمين فصارت كالمعمرة لا دمر
 عليه والتمتع افضل من الافراد لان فيه جمعا بين العبادتين
 ودما للمسك كما في القران فيكون التمتع افضل من الافراد وفي
 امر النبي صلى الله عليه وسلم المحرمين بالحج ان يحملوا عنده ويجعلوه
 عمرة اشارة الى ان التمتع افضل من الافراد وروى الحسن
 عن ابي حنيفة ان الافراد افضل من التمتع ان التمتع وقع
 سفره للعمرة دليل انه بعد الفراغ منها يصير كالمكي في حرم
 الاحرام والحج فرض والعمرة سنة والسفر الواقع للفرض اعلى
 من السفر للسنة والظاهر ان الافراد انما يكون افضل من التمتع
 اذا كانت العمرة مفردة بعده والا فلا شهيد ان العبادتين افضل
 من عبادة واحدة ولذا قال محمد حجة كوفية وعمرة كوفية
 افضل عندى من القران وسواء التمتع لغدة التمتع ما حوذا
 من المتاع وشرعا ان ^{بشرع} الافاقى ليكون على وجه المسنون
 بعمرة من الحيات وجوبا ومن مكان قبله وهو افضل او بعده
 ويجب عليه حينئذ دمر في اشهر الحج او غير عمرة قبل الاشهر
 ويطوف لها في الاشهر اربعة اشواط او اكثر ويطوف ويسعى
 ويحلق او يقصر ان لم يكن ساق هديا وقد حل من احرامه افر
 يبقى على حرامه حتى يحرم بالحج يوم التروية ويحلق من
 الاحرامين بالخلق يوم النحر ويقطع التلبية في اول طوافه

باستلام الحجر الأسود وكيفية من أنواع شروعه إلا عند مشاهدته
 للبیت كما قال مالك وهو مروي عن عمر ونا مارواه ابوداود
 وصححه الترمذي من حديث عطاء بن ابي عباس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يمسك عن التلبية في العرة اذا استلم الحجر
 ثم احرم بالحج يوم التروية من الحرم لا نه صار مكيا وميقات
 الكعبة في الحج الحرام وقتله عندنا وعند مالك افضل لما فيه من
 المسارعة الى الطاعة وقال اصحاب الشافعي في غير واحد
 الهدي ان المسح بدهان الجمر بالحج قبل السجدة والافضل
 لسابق الهدي ان يحرم بالحج يوم التروية قبل الزوال لما روي
 جابر انه صلى الله عليه وسلم قال اذا توجهتم الى منى لم تحن
 فافعلوا بالحج وذلك يكون يوم التروية قبل الزوال وحج كالمزور
 ورمي في طواف الزيارة لا ند اول طواف في حجة وسعي بعده ولو
 احرم بالحج وطاف نفلا ورمي وسعي قبل رواه الى منى لا يرمي
 في طواف الزيارة ولا يسعي بعده وخرج لما ذكرنا في القران
 بل هو انص في القران وان عجز عن الهدي صام كالقران كيت
 وكسنة من غير فرق بينهما الا انه ان صار الثلاثة بعد احرام
 العرة ولو قبل الطواف لها جاز ولم يحرم ما كتب والشافعي
 صومها قبل ان يحرم بالحج لظاهر قوله تعالى فمن لم يجد فصام
 ثلاثة ايام في الحج ومن صام قبل ان يحرم بالحج لا يكون صوما
 في الحج ولنا انه اذا به بعد انعقاد سببه وهو الاحرام بالعمرة
 لان تحقق سبب الهدي انما هو باد حال العمرة على الحج في شهر
 لا يشرع في الحج فحجوز المصوم بعد انعقاد السبب لجواز
 التكبير بعد جرح الصيد قبل موته والحداد بالحج المذكور في
 المتن وقتله لان نفسه لا يصلح طرفا لانه عبارة عن الافعال
 والمفعول لا يصلح طرفا للمفعول ولو صام ثلاثة من ستوات ثرا علم

بحرين الثلاثة اتفاقا لان سبب وجوب هذا الصوم التمتع لانه
 يدل على الهدي وهو في هذه الحالة غير متمتع لا حقيقة ولا
 حكما فلا يجوز اداؤه قبل وجود سببه فان احرم المتمتع
 بسوق الهدي بان قلده بنية نقل او تدر او جزا صيدا او حنابة
 كانت عليه في السنة الماضية وتوجد معها يري الحج والظاهر
 ان لفظ يسوق بالموحدة اي مصاحبا بسوق الهدي بل يشاهد
 ويحتمل ان يكون بالمشاة الحقة اي حال كونه يسوق الهدي
 والسوق افضل من القود الا ان لا ينساق فيقوده والتقليد
 وهو جعل مزادة اي قطعة من اذرا ونعل او حاشية في عنقه
 افضل من التحليل لقوله تعالى ولا الهدي ولا القلايد والجمع بينهما
 حسن واما الاستعارة وهو ان يطعن بالرمح في اسفل سنام
 اليد من قبل سيارها او يمينها حتى يخرج الدم ثم يلمح به سنامها
 فيقبل مكروه وقيل مسنون لقول ابي عباس صلى الله عليه وسلم
 وسلم الظهري في الحليفة ثرد عابنا قتله وفي لفظ بيده هو
 فاسترها في صحيفة تسامها الامن وسدت الدم عنها وقلدها
 نعلين الحديث اخرج الجماعة الا البخاري وهو اي احرام
 المتمتع بسوق الهدي افضل منه بغير سوق لان النبي صلى
 الله عليه وسلم اهدى مائة من الابل والجملة حاله معترقة بين
 الشرط وحواله وهو قوله لا يتحلل اي ينبغي على احرام بالعمرة
 حتى يتحلل من حجه ولو حلق لم يتحلل من احرام ولا يرد وهو
 قول احمد وقال مالك والشافعي اذا طاف وسعى وحلق حل
 من عمرته قيا على من لم يسوق الهدي ولنا ما في الصحيحين
 من حديث ابي عمر قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة
 الوداع بالعمرة الى الحج واهدي فساق بعد الهدي من ذي
 الحليفة وبار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بالعمرة

ثم اهل بالح فتمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة الى الحج
فكان من الناس من اهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد
فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس من
كان منكم اهدى فانه لا يحل من شئ حر منه حتى يقضي حجه ومن
لم يكن منكم اهدى فليطف بالبيت وبالصف والمروة وليمقر
وليحلل **ثم روي** ثانيا بالح **كما روي** في التمتع الذي لا يسوق
الهدى والمكي ومن معناه من اهل داخل الميقات وان كان
مسيرة سقرو قد اختلف العلماء في حاضري المسجد الحرام فقال
مالك هم اهل مكة خاصة وقال الشافعي هم اهل مكة ومن
يكون من منزله من مكة على مسيرة لا يحوز فيها فطر الصلاة **يعرف**
فقط ولا يتمتع ولا يقرن لا مع عن عمر في السنة ليس لا هل
مكة تمتع ولا قران ومع هذا فمن تمتع منهم او قرن صح وكان
مسيما وعليه مرجح الاساتذة ومن حكم هذا الدرر ان لا يعم
الصوم مقامه حال العسرة وقال الشافعي يتمتع المكي ويقرن
لان قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى
يشمل المكي كما يشمل غيره **ولنا** ان هذه الآية مخصوصة بغير
المكي ومن معناه لان الاشارة فيها للتمتع المعلوم من قول
تعالى فمن تمتع بالعمرة وليس للهدى والصوم **كما قال** الشافعي
والا لقبيل ذلك على من لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام لان
الهدى وبدله اعمى الصور واجب على التمتع والجواب يستعمل فيه
على الامار ويخرج المكي الى الكوفة مثلا يقرن صح لان عمرته
وحجته ميقاتان وصار بمنزلة الاقافي ولزيد وشكر ولو
تمتع لا يصح لانه اذا تحلل بالعمرة صار بمنزلة اهل مكة فيصير الحج
من وطنه ولا يكون بنا على سفر سابق فعلم ان عدمه لا لا شرط
لحجة التمتع فينتهي بانسابه ويؤيده ما روي الطحاوي عن سعيد

ابن المسيب وعطاء وطاوس ومجاهد والشافعي ان التمتع اذا رجع
الى اهله بعد العمرة بطل تمتعه وكذا حكاه الرازي في احكام
القران وهو قول مالك والشافعي ايضا وفي الاسرار والمكي
يعتمر في اشهر الحج ولا يكره له ولكن لا يتركه فضيلة التمتع لان
الا كما قطع تمتعه كما يقطع تمتعه الاقافي اذا رجع بين السكن
الى اهله انتهى وهذا اصرح في ان المكي لو اتمتع على عمرة مفردة
في اشهر الحج ولم يترج في تلك السنة لا يكون مكروهه بخلاف
ومن ادعى خلاف ذلك كابن الهادي فقد ابطالناه في غير هذا
المقام وبينا انه غير موافق للرواية ولا للدراية ومن الاما لانه
على ذلك ما روي البيهقي عن معاذة العدوية عن عائشة قالت
حلت العمرة في السنة كلها الا اربعة ايام يوم عرفة ويوم النحر
ويومان بعد ذلك وروي الامار والاعظمي باسناد ه عن عائشة
قالت لا بأس بالعمرة في اي شهر شئت ما خلا خمسة ايام يوم عرفة
ويوم النحر وايام التشريق ثم افاق في اذاتي بعمرة اشهر الحج
وتحلل منها ثم عاد الى وطنه ثم حج في عامه بطل تمتعه ان لم يكن
ساق معه هدايا فلا يلزمه دم لانه لم ياهد فيما بين السكن
الاما صحبا وبذلك تبطل التمتع كما روي عمر وابنه وابن
عباس وقد ذكرنا من تنعم من التابعين وهذا لان حدة
التمتع ليس بعبادة فعليه حيث اشأ لكل نسك سفرا من
اهله والتمتع من يترفق باذا السكن في سفر واحد وان
ساق الهدى او اخا خلق او ترك اربعة اسواط من الطواف
لم يبطل تمتعه عندنا خلافا لما لك والشافعي ومحمد لانه لم يحج بين
السكنين في سفر واحد لانهما سفره الاول بالعامه باهله
ولاي حبيفة واي يوسف ان العامه باهله ليس بالعامه صحيح لئلا
اهله لان سوق الهدى يمنع من التحلل والعروة لعنتي في الحرم

ولباقي الطوائف واجب عليه في وجوب هذا السفر بحرم
 عدمه لعدم استحكامه فكانه لم ينزل بمكة الى ان حج وان احرم
 بالعمرة قبل اشهر الحج وطاف اقل السبعة ثم انما في الاشهر
 وحج يكون متمتعا عندنا وهو قول مالك لان الاحرام بالعمرة
 وان حصل قبل الاشهر لكنه شرط عندنا وانما يعتبر اداء الاركان
 في اشهره واكثر افعال العمرة باقية موداه في اشهره ولا اكثر
 حكم الكل فكان جامع بين العبادتين فكان متمتعا ونفا
 الشافعي بناء على ان الاحرام ركن عنده وعلماءنا والشافعي
 اطلبوا التمتع ان طاف الاكثر قبل الاشهر واجازه مالك لان تمام
 العمرة بالتحلل منها وهو واقع في اشهره فيكون جامع بين السكينة
 باعتبار تمام العمرة قلنا انه ليس بجامع بينهما في الاشهر حقيقة
 وهو ظاهر ولا حكما لان الاكثر قد وجد في غير الاشهر ولا اكثر حكم
 الكل ويمضي المحرم فيما افسد من حج او عمرة بخلاف الصلاة
 والصوم لانه لا يمكنه الخروج من عهدة الاحرام بالافعال
 فكان متمتعا سقطت التمتع لانه لم يرتفع ياد السكينة
 صحه في سفر واحد ولو احرم بعض السكينة جاز في اعمرتين
 لزماه عندنا وان لم يجد في سفر واحد فليحرم واحد كالسكينة
 لان الهدا للشرع في الادا واداهما معا غير ممكن ثم انما
 احرم من تياحرا الى زمن التوجه للاداعند ابى حنيفة في
 ظاهر الرواية والى زمن الشروع في احد السكينة في رواية
 ويحكم ابو يوسف بالارتقاء في عهدة الاحرام بلا هلة ولو
 احرم حجة اخرى يوم التي قبل الحلق لم يمتد الحجة اتفاقا عليه
 ومعه ابى حنيفة فقرا اجل الخروج من الاحرام الاول و
 احراما لا احراما الثاني وحصل لزوم الد بالانقضاء وهذا
 بناء على ما قد مضى في اول الكتاب من وجوب التحلل في ايام

التي

التي عنده وعدمه عندنا ولو احرم حرم بعد فراغ الاولى قبل
 التقصير لم يمتد من الاحرام قبل الوقت لان وقته بعد الحلق
 من الاولى لان الجمع بين احرام الحج او اعادى العمرة بدعية
 ولم يذكر محمد ما في الجمع بين الحجتين في الجامع الصغير وذكره
 في الجمع بين العمرتين واوحيد في تناسك المبسوط فجعل
 بعض المستأخ في روايةين وذكر بعضهم انه لا فرق بينهما
 وسكوت في الجامع ليس بغير بعد وجوب الموجب له في
 العمرتين وهو عدم المشروعية ثابت في الحجتين هـ
 في الجنايات والجناية فعل محرم والمراد
 هنا خاص منه وهو ما يكون حرمته بسبب الاحرام والجرح
 ثم المحرم اذا جنى عدا بلا عذر بحسب الجزا والام فلا بد
 من التوبة وان جنى بغير عذر او بعد فعله الجزا دون الام
 واما الواجبات فكلها ان تركها بعد راسي عليه كما في البدائع
 وجب الجزا عندنا وهو قول مالك على الناسي لاحرامه وكذا
 على الجاهل بالحرمة لانه لا حرام حاله مذكورة فلم يكن النسيان
 ولا الجهل في دار الاسلام عذرا ونفاه الشافعي عنهما لانما عذرا
 الا اذا قتل صيدا فانه يجب الجزا على الاظهر ثم الكفارات كلها
 واجبة على التراضي فلا يلزم بالتأخير عن وقت الامكان ويكون
 موديا لا فاصيا في اي وقت ادى وانما يتحقق عليه الوجوب
 في اخره في وقت يغلب على ظنه انه لو لم يؤده لغات فانه ان
 لم يؤد منه حتى مات اثم ويجب عليه الوصية بالاداء ولو لم يوص
 ليجب في التركة ولا على الورثة ولو تبرع عند الورثة جاز ولا
 يصوموا عنه والافضل تعجيل الكفارات والمبادرة الى المبرات
 فان في التأخير افات ثم الجنايات قسمان موجب للدم
 وموجب للمدقة فاسرار الى الاول بقوله **الطبيب محمد**
 مكلف ذكر اركان اوائلي عفو اكاملا كالتاس والفخذ والساق

وقال الفقيد ابو جعفر يعتبر كثرة الطيب في تقسده ككفين من
 ما الورد تقسه وكف من الغاية وما استكثره الناس من
 المسك وفي المحيط والى كل قول اشار محمد والصحيح ان كان
 الطيب قليلا فالعبرة بالعضو لا بالطيب وان كان الطيب
 كثيرا فالعبرة بالطيب لا بالعضو ولو طيب في مجلس واحد
 جميع اعضائه فعليه دوا واحد لا اتحاد الجنس وان كان في
 مجلسين فلكل طيب دوا على حدة كقولنا ولي اولا عندهما وقال
 محمد عليه كفارة واحدة ما لم يكثر الاول ولو كان الطيب في
 اكثر من عضو يجمع فان بلغ عضو فعليه دوا ولو شتم طيبا او دخل
 بيتا فخراف خلق بثوبه راحيته فلا شيء عليه ونكره له شتم نفسه
 كما لدى عن ابن عمر وكان ابن عباس لا يرى به باسا وسبيل
 عثمان عن محمد بن جمل البستان قال نعم ويسمى الرمان ووجه
 واجب مالك والشافعي الدوا عليه ولو اكل الزعفران وحده
 فعليه دوا ان كان كثيرا وهو بحيث يذوق اكثر منه ولا يفدقة
 عند اى حنيفة وعندهما الا شئ لان الزعفران يستعمل في
 الاطعمة فان تحقق بها ولاى حنيفة انه طيب حقيقته وان سقط
 هذه الحنيفة الا ضرورة التبعية للطعام بان كان في طعام مستند
 النار ولم يمسسه ولو طيب ربع عضو يزعمه همدقة في ظاهرها
 الرواية وقيل يزعم اعتبارا بالخلق وفي الهداية فان خضب
 راسه بخنا فعليه دوا لقوله عليه السلام الخنا طيب اخرج الشافعي
 والطبراني والبيهقي ولقطة عن حولة بنت حكيم عن امها ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال لا تطيبوا نساءكم ولا تمشوا الخنا فان
 طيب اوادهن تقسده بدال اى تدهن به ههنا فنيه طيب
 كدهن البغية والورد والياسمين والبان لزعمه دوا جماعا
 وفي المحيط لو ادهن شحم او سمن فلا شئ عليه انه ليس هو

طيب

طيب اقبلوا لواد ههنا شقاق رجله برت اود اوى به
 حرا حة فلا شئ عليه اجماعا لان الزيت طيب من وجد وليس
 طيب حقيقته فاذا استعمل على وجهه التطيب لزعمه دوا ولو
 استعمل لا صلاح اليدين لا يبرم شئ نوفر اعلى الشبهات
 حتما او ليس محيطا ولو متعدد اى مجلس واحد كتحقيق
 وقلنسوة وعمامة وثياب وسراويل لان جنس الجنائز واحد والمقصود
 واحد وهو الاستمتاع بلبس المحيط كخلق راسه كله فصارت
 كجنائز واحدة او ستر راسه اى عطاءه يوحا كاملا او وليدة
 كاملة وهو ظرف للفعلين لان الاتفاق الكامل في اللبس
 وستر الرأس يدفع الحر والبرد وذلك يوم كامل وقال
 ابو يوسف وهو قول اى حنيفة اولا اكثر اليوم كاللوم
 وفي الاقل صدقة عندنا لا دم كما قال مالك والشافعي ه
 واجبا بانه مخطوطة ههنا فقد ارتكب فيجب عليه الدوا يستغفر
 لا باقتداده كسائر مخطورات الاحرام وفي شرح الطحاوى ولو
 لبس الحر المحيط اياها ولم ترعه ليد وبنهارا فعليه دوا واحد
 فان دح ثم استمر على اللبس يوحا كاملا فعليه دوا اخر بان الدوا
 كاملا شدا ولو اضطر المحرم الى ثوب واحد فلبس ثوبين فان
 لبسهما على موضع الضرورة لم يجب الاداء واحد على سبيل ه
 التحريم ان اضطر الى لبس قميص فلبس قميصين او قميصا وحنة
 وان لبس احدهما على موضع الضرورة والاخر على غيره كن
 اضطر الى لبس قلنسوة وقميصا فعليه دوا محتم للبس دوا
 يحتاج اليه ويحريمين الدوا والطعام والصيا من اللبس ما يحتاج
 اليه ولو كان يلبس المحيط بالهار وترعه بالليل للنوم من
 غير ان يعزى على تركه فعليه دوا واحد بالاجماع وان ترعه
 على عزمه ترك ثم لبسه فان كفر الاول فعليه كفارة بالاجماع

والا فعليه كفارتان عندها وقال محمد كفارة واحدة كذا في
السراج وقال ابن القيم لا فرق في لزوم الدماء احد
اللبس بعد الا حراما واحدا وهو لا يسد فداموما وليقة
عليه بخلاف انتفاعه بعد الحرام بالطيب السابق
للنفس فيه ولو لاه لا وجبنا فيه ايضا ولا في كونه مختارا
في اللبس او مكرها عليه او نايما فغطي انسان راسه
لبقة او وجهه حتى يجب الجرا على النائم لان الارتفاق
حصل له وعدم الاختيار سقط استقام عند الموجب
انتفى ولا بأس للمحرمان بغطى فاه واذا نبت وكبره ان يغطي
انقه ولو غطي استرسل من شعر لحيتته لا بأس به كذا في
السراج وبحوز وضع القبا على منكبيه اذا لم يدخل يديه من
كفيه ولا ذفر عليه والزفر في كفه والشا فغى بالذفر
ارتفق بلبس القبا ارتفاقا كاملا وهو محظوظ لا يكره
قد راللبس هكذا ولنا انه استعمل استعمال الرد المطلق
للمحرمان المحيط الا ترى انه يحتاج الى تكلف في حفظه والمحيط
ملبوس لا يتكلف في حفظه فلم يكن لا بأسا بالمحيط فلا يجب
عليه شي وفي المبسوط ويتوسخ المحرم بالثياب لو لا انعقد
على عنقه لانه اذا انعقد احتاج الى حفظه على نفسه الى
تكلف فكان في معنى المحيط وكذلك قالوا اذا انزل يدي
له ان يعقد ازاره على نفسه يحمل او غيره فقد روي ان النبي
صلى الله عليه وسلم راى رجلا قد شد فوق ازاره حبلا فقال
التي ذلك الحمل ربك وكذلك يكره ان يحمل رداءه بخلاف لانه
يحتاج الى تكلف في حفظه على نفسه وكذلك قد روي لو فعل
لا شيء عليه لان المحذور عليه الاستمتاع بلبس المحيط ولم يوجد
ذلك ولعل الحكم في نفي الاحتياج الى التكلف في حفظه على نفسه

ليكون مذكرا له حال احرامه ولا يصير غافلا عن مراده وكما
نقاه ههنا ويجب الدرع على لبس السراويل بلا
فتق وان يجد غيره ونقاه الشافعي لان السترة فرق عليه
ولا يسقط هذه الفرض بالاحرام والفتق غير واجب استلزام
الضرورة تنقيص المال وهذا اختلاف الحنفين حيث يجب
قطعهما اسفل من الكعبين اذا لبسهما لان اللبس عند غير
واجب وانما يلبيسه لدفع الهاذي موجب القطع للتمكن من
الارتقاء على الوجه المباح وههنا السترة فرض فكان
مضطرا الى اللبس فلم يجب تنقيده ولنا ان ثيابا حراما في
حرمة لبس المحيط وثاثير العذر في الاطلاق اما في اسقاط
الحركة فلا فيترك اللبس للعذر من تركه الخلق لدفع الهاذي
او خلق ربيع راسه او لحيتته طوعا او كرها لانه حصل له
ارتفاق كامل لان من الناس من يحلق بعض راسه ومنهم
من يحلق بعض لحيتته ولو كان مكرها لا يرجع على المكروه بشي
لان الله مرفق بما يلهت ما حصل له من البراءة وصار كالغفور
في العقر وهو بالضم دية الفرج المعصوب وصداق المرأة
وصورته ان يغتر رجلا فيقول له تزوج هذه هي حرة
فيتزوجها ويدخل بها ثم يتحقق مستحق بانها امتد فان
المولى باخذ من الزوج العقر ويرجع به الزوج على الغار
لانه قد حصلت له اللذة بمقابلته وهو الوطى كذا في
السراج وقال زفر يرجع به عليه لانه هو الذي اوقعه في
هذه العهدة والزفر هذه الغرامة ولا شيء عليه عند
الشافعي بناء على اصله ان المكراه يباح المكروه من ان يكون
مواخذا حكم الفعل والنوم عنده لا يبلغ من المكراه لانه لا مكراه
فيمنعه عنده وبالنوم ينعد من القصد اصلا وعندنا سبب

النوم والكره يتبع عند الامم ولكن لا يتبع حكم الفعل اذا تقرر سببه والسبب هنا ما نال من الراحة والزينة بالالة السفت عن بدنه فلم يدر في الجامع الصغير عن ابي حنيفة انه يجب الدم على اكثر انتهى وهو رواية عن ابي يوسف وهو الاظهر وذكر شيخنا ابي القاسم خات ان علي قولهما في حلق الجميع الدم وفي الاقل منه الطعم ثم يجب عندنا صدقة ثلاث شعرات بعد رجاء الارتفاق ويجب دم عند الشافعي اعتبارا بنبات الكرم واذا حلق محررا من محرر عند جواز التحلل يوم النحر لم يكن عليهما شيء كذا في السراج والظاهر انه كذلك عند جواز التحلل في العرق او عضو او كمالا بان حلق صدره او ساقه او رقبته او عاتقه او احدى ابطيه او شعر موضع خجاسته في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الواجب في حلق المجامع الصدقة لا الدم عليه السلام احكم وهو محرر ولو كان حلق المجامع يوجب الدم لما يشره عليه السلام واجيب بانه يحتمل انه عليه السلام احكم في موضع الشعر فيه او اخرج لعذر لانه عليه السلام لم يملك ما يوجب الدم ولا يفعل ما يوجب الصدقة وفي المحيط لو حلق ابطيه فعليه دم واحد وانما خجاستان من خنثى واحد فليكتفي بجزا واحد وعلمنا ان الزوايا خجاستان ونحوه حكومت وتفسيرها ان ينظر الى هذا الماخوذ كبر يكون من ربع المحنة فيجب عليه من الطعام كجساده ويجب دم عند مالك اعتبارا منه بما يبيط الاذى من حلق العانة وموقع الحجامه ونسف الابط والنف واجب في شعرة او شعرات اطعام حنيفة بيد واحدة او قصا اطفا ريد او رجل للارتفاق الكامل او الكل في مجلس لا يبا مخطورات من نوع واحد فتد اخل كايلا حات في جماع واحد لا يضر بها المهر واحد وعند مالك والشافعي يجب اربعة دما بنا على عدم التداخل عندها فتد

بجلس لانه لو قص اطفا ريد في مجلس وجب لكل يد دم عند ابي حنيفة واي يوسف والجميع دم عند محمد لان الجنائيات من جنس واحد وهو التقص في حرة واحدة وهي الارتفاق فصارت كجنات واحدة اذ اكر للاول قبل القصر الثاني فليزمد من الثاني ولها ان هذه جنائيات متعددة حقيقة لكنها في المعنى متحدة وهو حصول الارتفاق من جانب القصر وهو شيء واحد فعند اتحاد المجلس جعلنا الكل جنات واحدة وعلى هذا الاطلاق لو جامع مرة بعد اخرى امرأة واحدة او نسوة والحق محمد خمسة منفردة فيهما بمجمعة في محل واحد والزبد ما واوجبا عن كل طرف صدقة الا ان يبلغ ذلك دما فحينئذ يفتق منه مائتا وعن محمد في كل طرف جنس الدم ولا شيء باخذ الطفر المنكسر وقطعه اتفاقا لانه لا ينوي بعد المنكسار فاشبه الياس من شجر الحرام وطاف لافرض جميعه او اكثر محمد ثابنا على ان الطهارة في الطواف عن الحديث الاكبر والاصغر واجتدنا وقال مالك والشافعي لا يعتد بذلك الطواف بنا على ان الطهارة فيه عنهما شرط عنده كما في الصلاة لما روى الترمذي من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة الا انكم لا تتكلمون فيه فمن تكلم لا يتكلم الا بغير قال ابن القمام ووجه الاستدلال انه تشبيه في الحكم كدليل الاستئذان من الحكم فكانه قال هو مثل الصلاة في حكمها اذ في جواز الكلام فيه غير ما سوى الكلام مد اخل في الصدر منه اشتراط الطهارة واما ما لمشي فقد علم اخرج من قبل التشبيه فان الطواف بنفس المشي فحيث قال صلاة فقد قال المشي الخاص كالصلاة فوجه التشبيه ما سوى المشي ويجوز ان يحرف ايضا بالاجماع وباتفاق

رواية منا سكه صلى الله عليه وسلم انه جعل البيت عن سيارح حين
 طاف واخواب على تسليم ان التشبيد في الحكم انما خبر واحد لو
 لم يكن منسوخه لا طلاق الكتاب ثبت به الوجوب لا الاقرار
 لا ستلزامه الاكثار يجد مقتضاه وليس ذلك لازم مقتضاه
 بل لازمه التفسير به على ما منع ان التشبيد في الحكم يجوز ان
 يكون في الثواب وقوله الا انكر الى اخره منقطع ولا يستأنف بيان
 لا با حدة الكلام فيه ولو كان التشبيد في الحكم لكان مقتضاه وجوب
 طهارة الثوب والبدن فيه لكن مرهوا بعد وجوبه في البدايع
 انها ليست بشرط بل اجماع فلا يفرض تحصيلها ولا يجب لكنه
 سنة حتى لو طاف وعلى ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم لا يلزم
 شئ لكنه يكره انتهى وهو غايته التحقيق والله ولي التوفيق ولنا
 قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد بالطهارة وفي
 الاما وروى احمد بن حنبل عن محمد بن جعفر عن شعيب قال
 سألت حماد او منصورا عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة
 فلم يريابه باسا او غيره الا غير طواف الفرض سواء كان طواف
 قدوما وصبرا وتطوعا **جنباً** لان نقص الجبابة في غير الفرض
 كنقص الحدث في طواف الفرض او افا من قبل الاما ورواه
 لا انه لو افا من قبل الاما لم يلزم شئ عليه ولو افا من الاما
 فهاذا لم يلزم لان رواية شمسك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 متفقون على انه عليه السلام افا من عرفات بعد غروب
 الشمس وقال خذوا عني مناسككم واما قول صاحب الجهد انه
 لقوله عليه السلام فارفعوا بعد غروب الشمس فليس معروف
 ولو عاد الى عرفته بعد غروب الشمس لا يسقط عنه الدف في
 طاهر الرهاية لان المزدك سنة الدفع مع الاما ولم يسهل ترك
 وه كراي شجاع عن ابي حنيفة انه سقط قال العذر رب

وهو

وهو الصحيح والجمهور على الاول هو اصح ونوعه قبل الفرض
 قتل يسقط لانه تدارك المزدك في وقته وقيل لا يسقط
 لانه لم يسهل ترك الجزاء الغائب من الوقوف وهو المظهر لان
 الاستدانة واجب فيغيب الموت البعض او ترك واجبا
 بان ترك الوقوف بالمدلغة من غير عذر او طواف الصدر
 لعبر حايض او السعي للحج او العمرة او رمى يومه واكر اي
 اكروا جب بان ترك اربعة اشواط من طواف الصدر ومن
 السعي او ترك اربع حصيات في اليوم الاول او احدى عشرة
 حصاة في يوم من الايام والاخر والترك بتحقيق بغروب الشمس
 من اخر ايام الرمي ولو ترك رمي الجمار في الايام كلها يلزم منه
 واحد كما لو خلق جميع يده في مجلس واحد وقد **نسكا**
 اي علام من اعمال الحج على نسكا اخر مما يكون من حقه وجوب
 تقديمه بان خلق قبل الرمي او بحر القارون او المتبع قبل
 الرمي او خلق قبل الذبح او احرطواف الفرض او الخلق او الذبح
 لمن يجب عليه عن ايام الحج او اخر رمى اليوم الاول الى
 الثاني او رمى اليوم الثاني الى الثالث او الثالث الى الرابع
 وهذا كله عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد وهو قول
 الشافعي لا شئ عليه في تقدم نسك او تاخيره لما في الصحيحين
 من حديث ابي عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم يستل
 عن الذبح والرمي والخلق والتقديم والتأخير فلما قال لا جرح
 ولا ي حنيفة ما روى ابن ابي شيبة والطحاوي عن حديث
 ابي عباس انه قال من قد بشيئا في حجة او اخره فله عرف
 لذلك دما قال الطحاوي وهذا ابي عباس احد من روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ما سئل يومئذ عن شئ قد قر
 ولا اخر من امر الحج الا قال لا جرح وليس عنده معنى ذلك علي

الا با حنة في تقديم ما قد سوا له في تاخيرها اخرها مما ذكرنا ان فيه
 الدروك من معنى ذلك عنده على ان الذي فعلوه كان على
 الجمل حكيم فيه كيف هو فعذرهم وامرهم في المستأنف ان
 يتعلموا مناسكهم وتحقق الحقا ما ذكره الله وانظروا ما في
 الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف في حجة الوداع فقال
 رجل لما شعر فخلقت قبل ان ادع قال ادع وادع وقال اخر
 يا رسول الله لما شعر فخرت قبل ان ادع قال ادع وادع وادع فما
 سئل يومئذ عن شيء قد سوا له قال ادع وادع وادع وادع
 ان بقي الحج يتحقق بنفي الهم والفساد فيجعل عليه دون نفي الجزا
 فان في قول القائل لما شعر فخلعت ما يغيد انه ظهر له بعد
 فعله انه ممنوع من ذلك فلذا قد مراعتاه على سواد
 والامر بسئل اولم يعتذر ولكن قد يقال يحتمل ان الذي ظهر له
 مخالفة ترتيبه لترتيب رسول الله صلى الله عليه وسلم قطن
 ان ذلك الترتيب متعين فقد مر ذلك الا عند ارسال علي
 بن ابي طالب حين صلى الله عليه وسلم بالجواب عن ترتيبه عليه
 بنفي الحج وان ذلك الترتيب مسنون لا واجب والحق انه
 يحتمل ان يكون ذلك وان يكون الذي ظهر له كان هو الواقع الا
 انه صلى الله عليه وسلم عذرهم بالجهل وامرهم ان يتعلموا
 مناسكهم وانما عذرهم بالجهل لان الحال كان اذ كان في ابتداء
 واذا احتمل كل منهما فلا جتباط اعتبار التعيين اذا لم يحدد
 واجب في مقام اضطراب فيتم الوجود لا في حبيفة وترك
 اقله اي اقل طواف الغرض بان ترك ثلاثة اشواط او سوا
 او سوا لان النقصان بترك اقل نقصان يسير فاشبه
 النقصان بالحدث فعليه من هذا جواب قوله ان طيب
 محرر عصوا وما عطف عليه وكذا ان طاف للعمة بغير طهارة

وبتركه أكثره اي أكثر طواف الغرض في الحج وهو اربعه اشواط
 بقي منها اي في حق النساء حتى يطوفن اي الى ان يطوفن بذلك
 الا حرام ان ترك أكثر الطواف تركه كله وترك كل هذا اثم
 الطواف لا يجزئ بالبدن وان طاف كله او أكثره جنباً او حائضاً
 او نفساً خبيثاً يجب عليه او فعليه بدنة كما روي ان
 عباس بن وهب عن عبدنا بغير اوبة لانه الحناية اغلظ من
 الحدث فيجب نقصانها بالبدنة اظهار التفاضل في الحناية
 وللاكثر حكم الكل ثم قيل يجب الاعادة في الحدث الا صغير
 والاكثر والاحج كما في الهداية ان يومين بمكة باعادة في
 الحدث استحباباً وفي الحناية وجوباً وانما كان ذلك اجماع
 لان النقص في الحدث يسير وفي الحناية كثير فينبغي ان
 تتفاوت بينهما في حكم الاعادة للحج فان اعاده وقد طاف
 محدثاً فلا بد من عليه سوا عاد في البذلخ او بعد هاتوا ان
 اعاده وقد طاف جنباً ان كان في ايام النحر فلا بد من عليه
 وان كان بعد هاتوا فعليه من التاخير عند اي حبيفة وسقطت
 البدنة بالاتفاق وان رجع الى هاتوا في الحدث فالمستحب
 بعث الشاة لا الاعادة لانه انفع للمفقر وفي نقصان
 هاتوا وفي الحناية عليه ان يعود الى مكة باحرام جديد ان
 حيا ومن الوقت ولو لم يعيد وبعث هدياً اجزاه وان فعل
 اقل مما ذكرنا من طيب اقل من عصوا وليس محيطاً او اسير
 راسه اقل من يوم واحد اقل من ربع راسه او حلق بعض
 عضو غيره او قص اقل من خمسة اظفار او قص خمسة شفرقة
 وتعد بان محمد اوجب الدبر في هذه الصورة كما لو قصر
 الخمسة في يد واحدة او طاف غير الغرض اي فرض الحج محدثاً
 سوا كان طواف الصدر والقدم والنظوع او طواف العمرة

ويلزم من طوافها جنباً لأنه نقص كثير ثم كل منادون طواف
 الزيارة فيكتفي بالشاة وهذا كله على رواية القدر وريب
 واختارها صاحب الهداية ومن سجد وفي شرح الطحاوي
 إذا طاف طواف القامح ثانياً وجنباً فإنه يعيد وإن لم يعد فلا
 شيء عليه وفي مبسوط شيخ الإسلام ليس لطواف التختة محذور
 أو جنباً شيئاً لأنه لو تركه أصلاً لم يكن عليه شيء فكذلك إذا تركه
 من وجه قلنا لا يلزم من عدم لزوم شيء بتركه لكونه
 سنة إن لا يلزم شيء بترك الطهارة فيها لأنها واجبة في
 الطواف على الأصح فبتركها يترك بخطوياً فيلزم من الجحراً
 وترك العليل من الواجب بأن ترك ثلاثة أشواط أو
 أقل من طواف الصدر أو من السعي وترك أقل حصة العقبة
 في يوم النحر لأنها فيه نسك كامل وترك أقل الجمار الثلاث
 في يوم بعد يوم النحر لأن الكل نسك واحد فيه فكان المتركة
 أقل أو خلق رأس غيره يارحمه أو يغير راحه أو أخذ شاربه
 أو قلم أظفار سوا كان ذلك الغير حلالاً أو محرماً ولعله
 ما حوذن عموم قوله تعالى ولا تخلقوا رؤوسكم حيث سئل
 معنى لا يخلق بعضكم رأس بعض كقوله تعالى ولا تقتلوا
 أنفسكم ولو كان الكائن حلالاً والمخلوق محرماً على الخالق الصدقة
 لأنه إذا ما استحق الأمن كنبات الحرم وعلى المخلوق الدماء
 وقيل ليس على الخالق الجلال شيء ولا شيء عند الشافعي على
 الخالق المحرم إذا خلق شخصاً محرماً كان أو حلالاً لأن المحرم
 ممنوع عن إزالة ما يميّز به من نفسه لما فيه من معنى الراحة
 والزينة ولا يحصل شيء من ذلك بخلق رأس غيره فلا يلزم منه
 شيء ويحجب عليه دم عندنا وبه قال مالك على ما في مواهب
 الرحمن تصدق جواب قوله وإن فعل أقل مما ذكر وما عطف

عليه بنصف صاع من بر أو بضاع من تمر أو شعير واعلم أن
 كل موضع يجب فيه الصدقة المطلقة في الحج أو العمرة
 ففي هذه الأماكن يجب بقتل جرادة أو قملة أو أزال السعث
 فيها يطعم شيئاً سيرا وقد ورد مرة خير من جرادة وإن
 تارك ثلاثة أشواط من طواف الصدر أو السعي أو تارك
 أقل حصة العقبة في يوم النحر أو أقل الجمار الثلاث في يوم
 بعده يجب عليه لكل شوط أو رمية صدقة إلا أن يصير
 مجموع الصدقات بمثل ذلك فينقص منه ما شاء إن شاء
 وإن طيب عصفوا كاملاً أو قص أظفاره أو لبس المحيط قد
 يوم أو خلق بعد ذلك شاة في الحرم فبشارة إلى أن
 الواجب عليه الذبح في الحرم لا غير فلو سرق بعد الذبح أو
 هلكت بآية بعده لا يجب عليه شيء أو تصدق في أي موضع
 ثلثة أشواط طعاماً بآفة أصوع وهو نفع الفرة
 وضم الصاد وسكون الواو وسكون الصاد وضم الواو و
 جمع صاع على ستة مساكين كل مسكين نصف صاع من بر
 أو دقيق وسبغت أن يتصدق على مساكين الحرم أو حرام
 ولو كان موسراً تكن بتبيت البنية وتعيينها ثلاثة أيام
 في أي موضع شاء ولو تفرقت لقوله تعالى فمن كان منكم
 مرضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة
 أو نسك وكلمة أو التحجير وفسرها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في صحيح البخاري من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى
 عن كعب بن عجرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 له لعنك إذا لم تهوأك قال نعم يا رسول الله فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا خلق رأسك وهم ثلاثة أيام
 أو أطعم ستة مساكين أو أنسك شاة وفي الكتب الستة

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مركب بن عجرة بالحديث
فهو يوقد تحت قدروا القمل تنكفت على وجهه فقال
ابو ذيك هو امك هذه قال نعم قال فاحلق راسك واطعم
فرقا بين ستة مساكين او صم ثلاثة ايام واداسك مسكينا
وفي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال حدثني كعب بن
عجرة انه جازع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرما فحلق
راسه وكحيت فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فامر رسل الله
فدعا الحلاق فحلق راسه ثم قال عندك نسك قال ما اقدر عليه
فامر ان يصوم ثلاثة ايام ويطعم ستة مساكين لكل مسكين
صاع فانزل الله فيه خاصة فمن كان منكم مريضا او به امر
من راسه ثم كانت للمسلمين عامة وفي لفظ مسلم فقال النبي صلى
الله عليه وسلم احلق ثم ادخ شاة نسكا او صم ثلاثة ايام و
اطعم ثلاثة اصبع من تمر على ستة مساكين وفي رواية لكل مسكين
نصف صاع وفي لفظ له فقال لي اهل عندك فرق تقسم بين ستة
مساكين والفرق ثلثة اصبع او اسك شاة او صم ثلاثة ايام
فقلت خزي يا رسول الله قال اطعم ستة مساكين او في غطائه
عبد الحسن انه قال له فكيف صنعت قال ذهبت شاة فان قتل
الامة والحديث لا يدل ان علي الغدي في الطيب واللبس وقص
الاطفار فم اشته الغدي فيها جيب بالقياس على الحلق
الثابت بالامة والحديث لوجود الجامع بينهما وهو العذر وانما قلنا
ان الذبح يختص بالحرم والاطعام والضيافة يختصان به لانهما
عبادة في كل مكان وزمان والذبح لم يعرف شرعا عبادة وقربة الا
في زمان او مكان وهذا الذبح لا يختص بزمان فتعين اختصاصه
بالمكان ثم لا باحة في الاطعام بحرية عند ابي يوسف اعتبارا
بكفارة اليدين جامع لهما كفارة وان الحديث ورد بلفظ

الاطعام

الاطعام والامة با حدة بحرية في كل ما ورد بلفظ الاطعام وخالفه
محمد بشرط التملك كالتزكاة بجامع انهما صدقة وفي الكتاب
ورد بها فيجعل الاطعام الوارد في الحديث على وجه التملك لان
الحديث ورد بمورد تفسير لآية وطوره اي جماعة يعقوبية
الكشفة عامدا او ناسيا طائعا او مكرها في القتل والدبر
قبل الوقوف عرفة اي وقتل وقوف بعرفات في زمانه افسد
وجه بالاجماع لان الجماع اقوى بمخاطبات الاحرام ومضى في
وجه الاجماع الصواب على ذلك وادخ شاة او شارك في سبع
بفترة او جزور وقال الشافعي يجب بدنة اعتبارا بالجماع
بعد الوقوف بل اولى لان الجماع قبل في مطلق الاحرام بخلاف
بعده واجب بان وجب العضا في الجماع قبل الوقوف
خف معنى الكناية فوجب الشاة وقد روى البيهقي عن يزيد
ابن نعيم الا مسلم التابغي ان رجلا جامع امراته وهما محرمان فسلما
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما اقضيا نسككما ه
واهديا هديا واسم الهدى تتناول الشاة كما يتناول البدنة
وفي البدنة الحمل والواجب انصرف المطلق الى الكامل في الماهية
لا الى الحمل وما هية الهدى كاملة في الشاة وروى ابو داود
مرسلا ان رجلا من جد امر جامع امراته وهما محرمان فسال الرجل
النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقضيا حجكما واهديا هديا وروى
ابن وهب بسند فيه ابن لهيعة عن يزيد بن ابي جيب ان رجلا
من الجذام الحديث وفيه حتى اذا كنتا بالمكان الذي احببنا
فيه ما اصعبنا فاحرما وتفرقا الى ان قال واهديا وضعف
بابي لهيعة وروى بالزيادة عن عدة من الصحابة فان ابن ابي
شيبه اسند الى من سأل مجاهد عن المحرم بواقع امراته
فقال كان ذلك على عهد عمر فقال يقضيان حجها ثم يرجعان جلا لا

فاذا كانا من قابل جأوا هديا وتفرقا من المكان الذي اصابهما فيه
وقال مالك في الموطا انه بلغه ان عمر بن الخطاب وعلي بن ابي
طالب وداود بن قيس سئلوا رجل اصاب اهل هذه وهو محمد بن الحنفية
فقالوا بلغنا ان توجوهما حتى يقضيا جملتهما ثم عليهما حج من
قابل والهدي الا ان عليا قال فاذا اهلنا بالحج من قابل تفرقا
حتى يقضيا جملتهما والدارقطني اسنده عن ابن عمر وابي عباس
وعبد الله بن عمر بن العاص وابن ابي شيبة عن علي ايضا قال
كل واحد منهما بدنة فاذا حجما من قابل تفرقا من المكان الذي
اصابهما **وقضى بالجماع ولم يفرقا في القضا** وهو مروي عن
الحسن وعطاء الا اذا احتشيا الواقعة فيسبحان ان يفرقا في
الاحرام والمراد بالفرقة ان لا يخذ كل منهما طريقا غير طريق الآخر
وقال مالك يجب اقرارهما في الاحرام من الموضع الذي وطئها
فيه ويد قال الشافعي في الغنيم وجوبا وفي الجديد استحبها
ومن حين الخروج من موضع الإقامة في قول مالك لما رواه
في الموطا عن علي كرم الله وجهه ومن حين الاحرام في قول
آخر ويد قال زفر لان الافتراق نسك تقول العجالة وادا
النسك بعد الاحرام ولنا ان الافتراق ليس بنسك في
الاداء فلا يورده في القضا فان قيل روى عن عمر وعلي وابن
عباس ثم قالوا يفرقان اجيب بان قولهم يحول على
الذهب لما قدمناه من الدليل **وبعد** اي بعد وقوف عرفة
قبل الحلق **يجب بدنة** ولا يعينه محمد بن سوا جامع عامدا
او ناسيا وفي الوجيز انما يجب بدنة اذا جامع عامدا اما اذا
جامع ناسيا فعليه شاة كذا في السراج وقال الشافعي
وهو اظهر القولين في مذهب مالك لنفسه اذا جامع قبل الرمي
اعتبارا بما لو جامع قبل الوقوف لان كلاهما قبل التحلل

ولنا على عدم العساة ما في السنف الرابعة وقال الترمذي حسن
صحيح عن عروة بن مفرس قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من شهد صلاتنا هذه اي صلاة الصبح بالماء دلفعة
ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليللا
او بها را فقدم محمد وقضى نغشه وفي رواية من ادرك معنا
هذه الصلاة والى عرفات قبل ذلك ليللا او بها را فقدم محمد
وقضى نغشه وحقيقته انما مرادة لبقا طواف الزيادة
وهو ركن فيكون المراد به الامن من القساة وعلى وجوب البدنة
ما روى عن ابن عباس انه سئل عن رجل وقع باهله وهو عني
قبل ان يفيض فامر ان يخرج بدنة رداءه ما لك في الموطا عن ابي
الزبير المكي عن عطاء عنه واسنده ابن ابي شيبة عطا قالت
سئل ابن عباس عن رجل قضى المناسك كلها غير انه لم يزر
البيت حتى وقع على امراته قال عليه بدنة ولو كان الواظي
قارنا عليه بدنة لمجد وشاة لعمرته وليس عليه من القرآن هو
لفساد اهد النسكين ولو جامع مرة ثانيا ففعل كل واحدة
شاة مع بدنة لانه وقع في حرمه مهتوكة فعنا في احراما
فاقضا فيجب الدمر **وبعد الحلق** قبل الطواف شاة او سبع
بدنة لان الخيابة خفت لوجود الحلق في حق غير النساء ولو جامع
بعد الطواف الزيادة وقبل الحلق فعليه شاة لوجوب الجماع
في الاحرام كذا في الهداية وشروح العنود وقيل يجب بدنة
لاطلاق ظاهر الرواية لرفو اليدنة بالجماع بعد الوقوف عن
التفصيل بين كونه قبل الحلق او بعده وفي مذهب الشافعي
لو كان ناسيا او نكرها او ناسيا لا يعينه محمد ولا يلزمه شيء
ويذكره عندنا ويقتلته اوليس بشبهة وانما يترك على رواية
الاصول وفي الجامع الصغير يقول اذا مس بشهوة فامني وللشافعي

قول اذا انقل به الا نزال بعينه الى حرام على قيا س الصيا فانه
 بعينه بالتبديل عنده اذا انقل به الا نزال ولكن نقول بسناد
 الا حرام حكم متعلق بعين الجماع فانه بارتكاب سائر المخطو
 لا بعينه وما يتعلق بمعنى الجماع من العقوبة لا يتعلق بالجماع فيما
 دون العرج كالحمد وللشافعي قوله انه لا يلزم مدني اذا المرئزل
 قيا ساعلى الصور فانه لا يلزم مدني اذا المرئزل بالتبديل فكذا
 في الحج ولكن نقول الجماع فيما دون العرج من جهة البروت فكان
 منها عنه بسبب الاحرام وبما لا قدر عليه يصير تركها مخطو
 احرامه فنلزمه الدر ولوطا في مكشوف العورة او معكوسا بان
 يتوجه من عند الحجر الاسود الى جهة الركن اليماني او الركن البلاء
 يجب عليه مدر لان كلا واحد منهما واجب فيحصل النقص بتركه
 فنلزمه الدر وجعلها الشافعي شرطاً فالغاية فيها وليوجب
 بالوطا في ركباً شيئاً لان النبي صلى الله عليه وسلم طاف ركباً ولم
 ينقل عنده ولنا ان فعل الدابة وان اصبغ الى الركاب معنى كونه
 متخلف عنه صورة فتمكن النقصان فيه باعتبار فوات الصورة
 فيجبر بالدر ومارواه كافي لعذر في صحيح مسلم عن جابر قال
 طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على اخطاه
 بالبیت يستلم الحجر بحجته وبني الصفا والمررة ليراه الناس
 ويسمى وليس بالوجه فان الناس عشوة وفي الصحيحين
 عن ام سلمة قالت شكوت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اني اشتكى فقام طوفي من وراء الناس واني رايتة فورد النص
 فيه يعجل بالمرض وقصد السؤال والله اعلم بحقيقة الاحوال
 وان قيل بحرمة صيد اي حيوانا مأكولا وغير مأكول ذاقولم
 فخرج به مثل الحية والعقرب وسائر الكهوار متوحشا اصل
 الخلقة فدخل الحمار المستأمن وخرج الابل المستوحش

وكان توالده وتعيشه في البر فخرج به صيد البر وهو ما يكون
 توالده ومثواه في المالا ان التوالد هو الاصل والكسوة بعد
 ذلك عارض فاعتبر الاصل فالبر اي حلال للحلال والمحرر
 والبري حرام على المحرم الا ما استثناه النبي عليه السلام
 والاصل فيه قوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم
 والسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حراما اي مومنين والميا
 والمملوك فيه سوا لا ت الصيد عام **ورد عليه** بالاشارة
 او غيرها في قتله عمد او سهوا لا نه فمان فاستند عزائمات
 الاموال من حيث ان الضمان يدور مع الاتيان غير معتد بالعهد
 والتعبد في الزاية بدلان بوردتها في المعتد والتعبد على ان
 الخاطي بالاولى كذا قيل وبعد لا يخفى او لا جله وعيد ليد ووت
 وبال امره والناسي لا يستحق الوعيد قال الزهري ورد الكتاب
 بالعهد ووردت السنة بالخطا فيستوى في ذلك المعاهد والناسي
 لا حرامه وكذا الخاطي **قوله** المحرم والحلال بشرط انها ان يكون
 القاتل عالما بمكان الصيد لا نه اذا كان عالما به يكون قتله بغير
 لا بالذلة وعلى هذا الواعرا المحرم قوسا لري صيد فعليه جزا
 ان لم يكن مع المستعير قوس وان كان فلا شيء عليه ومنها
 ان يصد قد في الدلالة حتى لو كذب ولم يستع الصيد حتى دله
 عليه اخ فصدقه وقتله فالجزا على الذال الثاني ولو لم
 يصدق الاول ولم يكذب بان اخبره فلم يره حتى دله اخ
 فطلبه وقتله كان على كل منهما جزا كما على القاتل ومنها ان
 يبقى الذال محرما الى قتل المصيد فان دله ثم حل فقتله المدلول
 فلا جزا عليه لكنه **ثم يجب** جزاوه اي ما قومه عدلان في
 قتله اي مكان قتله ان كان له فيه قيمة بان كان يباع
 ويشترى في ذلك الموضع او اقرب مكانه ان لم يكن له في

مكان قتله فتمت وذلك لان القيمة تختلف باختلاف الاماكن
 فيقتل ما كان قتله او ما قرب منه اما وجوب الجزاء
 بالقتل فجمع عليه وقد قال تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا
 الصيد وانتم حرمة من قتله فكم متعمدا فجزا مثل ما قتل
 من النعم حكم به ذواعد لمنكم هديا بالغ الكعبة او كفارة
 طعام مساكين او عدل ذلك صيا ما ليدوق وبال امره عفا
 الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام
 واما وجوبه بالدية فقال الطحاوي لم يرو عن أحد من الصحابة
 خلاف ذلك فيستري اي القاتل بدهاي بما قومه عدلان ان
 بلغت هديا مجزيا في الامم فميت من جذع الضان او نبي الخنزير
 وهذا شرط عند ابي حنيفة حتى لو لم يبلغ قيمة الصيد الم
 قيمة حمل او غنق يصدق بها ولا يذبح بطريق الهدى عنده
 لان مطلق اسم الهدى يصرف اليه كما في هدي المتعة والقران
 فانه يصرف الى ما جرى في الاضحية ولو شتر طمحا ما جرى
 فيها العموم قوله تعالى من النعم واتذ صادق على الكبير خذ
 والصغير ولان الصحابة اوجبوا غنقا وجفرا والغنق
 الا نبي من اولاد الخمر والهدى الذكر وهما دون الجذع
 والحفرة ما يبلغ اربعة اشهر والحفرة اثني وروى عن ابي
 يوسف الا شتر اطو وعده يذبح بمكة اي في ارض الحرم
 ويخرج عن العهدة بمجرد ذبحه فيها حتى لو ابلغ او تقرب
 فيه لو سرق بعد الذبح لا يجب عليه شيء فلا يرمي بان
 يتصدق بقيمة لحمه عندنا ولو بعد التمكن من التصديق به
 يسقط التصديق بفوات محله واوجب مالك والشافعي
 لتقصيره وكذا حكمه في الحرم وهذا الخلاف كالخلاف
 في هلاك المال بعد التمكن من اداء الزكاة سيسقط عندنا

خلاف

خلا فالحق ولو ذبح في ارض الحرم لا يخرج عن العهدة الا اذا
 تصدق على كل مسكين من اللحم بما يساوي قيمته نصف
 صاع من بزر وكان فيه وفا بما قومه عدلان وان لم يبق
 يوفى وانما لا يجوز ذبحه الا في الحرم لقوله تعالى هديا بالغ
 الكعبة فلو ذبح شيئا من الدماء الواجبة في الحج والعمرة
 خارج الحرم لم يسقط عنه وعليه ذبح اخفى الحرم وذلك
 لقوله تعالى ولا تلتفتوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله
 ويحوز ان يصدق بلحم الهدى على مسكين واحد او
 مساكين ومسالك الحرم افضل او طعاما يتصدق به
 في اي موضع شاء لان الصدقة قريبة غير موقوفة بالمكان
 كالنطرة بان يعطى كل مسكين نصف صاع من برا وصاعا
 من تمر او شعير لا اقل من ذلك ولا ازيد وفي السراج يحوز
 ان يتصدق بالكل على مسكين واحد وفي الدباب ولا يحوز ان
 يطعم لمسكين واحد اقل من نصف صاع الا ان يفضل او
 يكون الواجب اقل منه فيعطيه مسكين واحد او صاع
 في اي موضع شيا عن طعام كل مسكين يوما بان يقيم
 المقتول طعاما ثم يصوم مكان طعام كل مسكين يوما
 فالقاتل بالخيار ولو توسل بين الهدى والطعام وان لم
 يبلغ الهدى فهو بالخيار بين الطعام والصيام وما فضل
 عند اي عن طعام مسكين بان بقي اقل من نصف صاع
 من برا وكان قيمة المقتول اقل من ذلك بان قتل عصفورا
 تصدق به على مسكين واحد وصام يوما كاملا لان الصوم
 نقص اليوم غير مشروع ثم اعلم ان كون القتل خطأ كالهد
 قول عمر وعبد الرحمن بن عوف واسعد بن ابى وقاص وبيد
 اخذ علما ونا وقال ابن عباس ليس على المحرم في قتل خطأ

خيرا لظاهر الآية وتعد من الجواب عنه ثم كون العايد كالمبتدئ
 قول عطاء وبرايم وسعيد بن جبير والحسن وبنو قيس
 وعليه عامة العلماء وعن ابن عباس وشريح انه لا يجب
 الجناح على العايد وهو قول داود ولكن يقال له اذ ذهب
 فينتقم الله منك لظاهر قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه
 ولما انك صمان المتلاف لا يختلف بالابتداء والعود اليه بل
 جناية العايد اظهر والمراد بالآية ومن عاد من بعد العلم به
 بالحرمة كما في آية الربوا فمن عاد فاولئك اصحاب النار
 اى ومن عاد الى المباشرة بعد العلم بالحرمة الا ان يكون المراد
 به العود الى القتل بعد القتل ثم لزم الجزاء بالادلة هو
 استحسان عندنا في القياس لا جزاء عليه وبه اخذ مالك
 والشافعي لان الجزاء واجب بقتل الصيد بانفسه قال تعالى
 ومن قتل منكم متعمدا الآية والدلالة تيسرت في معنى القتل
 ولهذا يجب جزاء صيد الحرم على تعاقب الحلال ولا يجب على
 الدال اذا كان حلالا بالتفاد وان حرمة الصيد في
 حق الحرم ليس بالقوى من حرمة مال المسلم ونفسه ولا تعين
 الدال على مال المسلم ولا على نفسه شيئا بسبب الدلالة
 فكذلك كنهنا هي هنا الا اننا تركنا القياس بالتفاد الصحابة
 فان رجلا سأل عمر فقال اى اشترى القيطى وانا محرم فقتله
 فما جى فقال عمر لعبد الرحمن ما ذا ترى عليه فقال ارى
 عليه شاة فقال عمر وانا ارى عليه ذلك وان عليا وابن عباس
 سبلا عن محمد بن علي بن بعض نعامه فاخذه المد بول عليه فشواه
 فقال على الدال جزاؤه وكذلك روى عن عثمان والقياس
 يترك بقول الغنم من الصحابة وحاملهم في هذا كما لم يتول
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لم يظن بهم انهم قالوه خرافا
 والقياس

والقياس لا يشهد لقولهم حتى تقول قالوا ذلك قياسا فلم
 يبق الا السماع ثم ثبت باتفاقهم ان الدلالة على الصيد من
 مخطورات الحرم وذلك ثابت بالنص عنه عليه السلام
 حيث قال اصحاب ابي قتادة في صيدا حذاه ابو قتادة
 وكانوا محرمين هل منكم احد احرع ان يحمل عليه او ان يشار اليه
 قالوا لا قال فكلوا ما بقي فجعل الاشارة كالاغارة فعرفنا
 انه من مخطورات الحرم وذلك يوجب الجزاء وبه فارق
 صيد الحرم والدلالة على مال المسلم ونفسه ثم الجناح للقاتل
 عندنا على ما قد سلكنا كفارة اليمين والغدية لعذر وجعله محمد
 للعدلين كما لك والشافعي بقوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم
 الآية واوجبوا ان يحكم بالهدى نظيره من الحيوان الا اهلي
 صورة كالشاة فجعلوها نظير النطي والضبوع والعناق
 نظير الاربع والجفوة نظير الليربوع والحمل نظير النعام
 والبقرة نظير الحمار الوحش وبقره ايضا وان لم يحكم بالهدى
 وحكم بالطعام والصياح او لم يكن له نظير من الاهلي
 كما اطلق ابو حنيفة وابو يوسف من لزوم قتله والقاتل
 انه يقوم الصيد بالنظير فيما له نظير واحكاما ليس له نظير
 كعمومهم وحامر فعليه قيمته اجماعا لا انه تعالى اوجب
 المثل بقتل كونه من النعم وتحقيق المثل المماثل صورة
 ومعنى وانتظرك ذلك فلا يعيد عنه الا عند عدمه ولا يلى
 حنيفة وابي يوسف لو اعتبر المثل من حيث الصورة لما
 احتجج الى العدلين لانه لا يخفى على حدوا جميع ان يحكم
 جديد في كل مقتول ولكن يوجب دهران الصحابة اوجبت
 المثل من حيث الصورة ففي النوطا اخبرنا ابو الزبير عن
 جابر ان عمر قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي

المرتب بعناق وفي الربوع بجفيرة وقال الشافعي حدثنا ان
عمر عثمان وعلي بن زيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية قالوا
في النعامة يقتلها الحر مبدئة من الابل وفيه منعف وكن
اخرج البيهقي عن ابن عباس قال في حادثة الحر مشاة وفي
بختين درهم وفي النعامة جزو وفي البقرة بقره وفي
الحمار بقرة وفي سنن ابى داود عن جابر بن عبد الله قال سالت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع امصيد هو قال نعم
ويجعل فيه كبش والحاص كل اثم ينظرون الى النظر ان
كان الصيد مما له نظير من حيث الخلقة سواء كانت قيمته
مثل قيمته او اقل او اكثر ولا ينظرون الى القيمة وعند هذا نحو
المظن ان يكون قيمته مساوية لقيمة المقتول وحمل ما ورد
عن الصحابة على مثل هذا وقالوا ايجاب المجابة لهد
النظائر لا باعتبار اعيانها بل باعتبار القيمة الا اثم كانوا ارباب
المواشي فكان ذلك اسرع عليهم من النقود وهو نظير ما قال علي
كرم الله وجهه في ولد المرقور عليك العلامة بالعلم والجارية
بالجارية والمراد القيمة ثم والجن واجب على التخيير المذكور لان
حقيقته او في الآية لا حد الشئين بل ترتب فلا يعدل عنه
وحملها زفر على الترتيب فاجب الهدى او اثم الاطعام الصالح
لان الترتيب هو الملازم للجمال الحال الثاني انه في التخيير نوع
تخفيف وهو لا يستحقه وكلمة او تستعمل للترتيب كما في الآية
قطاع الطريق فاسد ولي التوفيق وان نقصه الحر الصيد
بان جرحه او قطع عصفه او جز شعره او شق ريشه ولم
يجز جرحه عن حيز الامتناع **جب** من قيمته ما نقص منه اعتبارا
للحر بالكل كما في حقوق العباد وهذا اذا بر الصيد وبقى
فيه اثر الجناية واما اذا لم يبق فيه اثرها فلا ضمان عليه

لزوالم

لزوالم الموجب وقال ابو يوسف يلزمه صدقة للام ولومات
الصيد بعد ما جرحه ضمن كذا لان جرحه سبب طاهر لولته
فحال به عليه ولو غاب الصيد ولم يعلم بولته او بروه ضمن
لنقصانه فقط في العياس لان ضمان جميعه مستلزم فيه
وفي الاستحسان يلزمه جميع القيمة احتياطا كن حاح
صيدا من الحر ثم ارسله ولا يعلم اذ حل الحر ولا يجب
قيمه وان اخرج **جد** عن حيز الامتناع بان تقف ريشه كله
او قطع قوائمه او كسر البيض فقيمه كاملة تجب عليه اما اذا
اخرج **جد** عن حيز الامتناع وهو بالظن ان او بالعدو او بدخول
الحمار فلا نه فوت عليه الا من يتقويت الة الامتناع فيعزم
جزاؤه واما اذا كسر بيضه فلا نه اصل الصيد فياخذ حكم
فعله قيمة البيض لا قيمة ماله البيض وهو الصيد وهو مروي
عن علي وابن عباس وقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن
سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري عن ابي عباس انه قال
في بيع النعامة يصيب الحر ثم يمسك ولو كسر بيضه فخرج منها
فرخ حيث يجب قيمة الفرخ الحي لان الطاهر ان مات بسبب كسر
البيضة ولا شيء عليه في البيض وقيل انما يصنفه اذا علم انه
كان حيا ومات بسبب الكسر واما ان علم انه كان ميتا فلا شيء
عليه وان لم يعلم فالقياس ان لا يجب الجزا لان لم يعلم حيا
الفرخ قبل الكسر وفي الاستحسان يجب لان البيض بعد
ليجاء منه فرخ حي والمتمسك بالامل واجب حتى يظهر خلافه
وكذا ان اخرج الحلال صيد الحر **لزمه** قيمته وهدى بها او طعم
ولا يمن به الصور وقال زفر بن محمد او حله لان لبن الصيد
جزوه فاخذ حكم كله ولو فعل المي ذلك لزمه في العياس
قيمتان لوجود الجنا يتعلل الحر وعلى الحر وهو المذنب وبه

قال مالك وفي الاستحسان فبئذ واحدة لان حرمة الاحرام اقوى
من حرمة الحرم لخصوصها في الاماكن كلها واعتبارها اقوى متعين
فتدخل الجناية على الحرم في الجناية على الاحرام ويد قال
الشافعي والحاصل ان صيد الحرم حرام على المحرم والحلال الا
ما استثناه الشارع فلو قتل محرما صيدا فعليه جزا واحد
وليس عليه جزا الحرم شي للبتا اخل كما لو قتل حلال فعليه
جزا واحد اجل الحرم ثم يتعين قيمة صيد الحرم عندنا فينقدق
بها ولا يجوز الصودر عنه واجازه زفر كالك والشافعي
اوقف حلال او حرم **حشيش** اي حشيش الحرم **وبشره**
لانه انزال عنه الامن الذي كان يستحقه بسبب كونه منسوباً
الى الحرم على الكال وذلك بان ثبت بنفسه ولا يكون من حشيش
ما يثبت الناس فلو ائتمت الناس سوا كان من حشيش ما ائتمت
او لا يحل قطعه انه منسوب الى المالك وكذا لو ثبت بنفسه
ولان من حشيش ما ائتمت بان ثبت بذرو ففقد فيه الاموال
للقاطع فيدنا به لانه لو قطع غنيا لكان له قيمة حق
الشارع وقيمة حق المالك ولهذا قالوا لو ثبت في ملك رجل
او غلبان فقطعهما انسان عليه فمهما لكانه وعليه قيمتهما الحق
الشرع بمنزلة ما لو قتل صيدا اممولا في الحرم او ثبت في الحرم
وقد ائتمت سوا كان مما يثبت الناس او مما يثبت بنفسه
لان نحوه غير مصنف الى الحرم بل الى المبيت او حافا بئشده
الفاى يا بسا لانه ليس بها فرقان خطبا ولا برعى الحشيش
اي حشيش الحرم وجوز ابو يوسف كالك والشافعي رعي
لدفع الجرح عن الزارع والمقيم ولا يقطع سباعه الا
الاذخر بالذال والحق المجمعان ثبت معروف روى صحاب
الكتب الستة من حديث ابي هريرة قال لما فتح الله على رسول

صلى الله عليه وسلم مكة واثنى عليه ثم قال ان الله حبس عن
مكة الفيل بالغزو في رواية القتل او الفيل بالشك وسلط
عليها رسوله والمومنين وانما اجلت لي ساعة من نهار ثم
هي حرام الى يوم القيامة لا يعقد سحرها اي لا يقطع ولا
ينير صيدها ولا تحتل خلاها ولا تحل ساقطتها الا لمنشد
اي معرف فقال العباس الا الاذخر فانه لقبورنا وبوتنا
فقال عليه السلام الا الاذخر وفي رواية للجاري الا الاذخر
الا الاذخر مكررا والحلا بالقصر الحشيش الرطب واحتلاوه
قطعه وقوله لا تحل ساقطتها اي ما سقط فيها بغفلة المالك
وهي اللقطة فقيل ليس لواحد لقطة مكة غير التعريف ولا
يملكها ابد ولا يتصدق بها الا ان يطفر بها جها بخلاف لقطة
سائر البقاع وهو اظهر قول الشافعي والاكثرون على انه لا فرق
بين لقطة الحرم والحل وقالوا معنى الا لمنشد انه يعرفها في
سائر البقاع حوله كاملا حتى لا يتوهم انه اذا نادى عليها وقت
الموسم فلم يطفرها لهما جاز تملكها وقوله لقبورنا وبوتنا لانه
ليس له فرج الحمد المتخللة بين اللبسات وسيقف به البيت
فوق الحشيش فان قلت ليس في كلام العباس ما استثنى
الا الاذخر منه فما المستثنى منه قلت مثله ليس مستثنى
بل هو ثلثين بالاستثنا كانه قال قتل يا رسول الله
لا تحتل خلاها الا الاذخر والواقع في لفظه صلى الله عليه
وسلم ظاهر انه استثنى من كلامه السابق كذا افاده الكرمي
في شرح البخاري وروى ان عمر قطع در حة كانت في موضع
الطواف تؤذي الطائفين وتصدق بغيرها والحاصل
ان كل شيء ائتمت الناس وهو من حشيش ما يثبتونه كالزروع
وما ائتمت الناس وهو ليس مما يثبتونه عادة كالأراك

وما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبتونه في هذا اجل قطع
 واما فيه لان الناس يزرعون ويحصدون في الحرم
 لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير
 تكبر فيكونوا من جزاء جر وكل ما نبت بنفسه وهو من جنس
 ما لا ينبتونه كما قيل ان في هذا المخطور القطع على الحرم هو
 والحلال مملوكا او غير مملوك الا الياسر والاذخوذ لكونه
 حرمته الاشجار ويستظل ظلها ويختد اوكار على اعضائها
 فلما يجب القيمة في صيد الحرم على من ابتعد فكذلك يجب
 القيمة على من قطعه ويجوز للمحرمان ان يقطع شجر الكل هو
 وحشيشه وطبا وباسمائه يحمل ما احج ابو حنيفة ومحمد
 علي بن محمد حشيش الحرم قوله عليه السلام لا تحتل خلاها
 وفي زعمى الدواب ارتكاب الذنوب لان مشافرة الدواب كالمناجل
 ولهم ان الذين يدخلون الحرم للحج والعمرة يكونون على
 الدواب لا يكره منعها من رعيها اذ في ذلك من الحرج ما لا يخفى
 حتى قال ابن ابي ليلى لا بأس ان يحشش ويرعى لاجل الضرورة
 فيه والبلى فان تيسق على الناس حمل العلف للذواب
 من خارج الحرم ولما قيل ان يقول احتياج اهل مكة الى
 حشيش الحرم واهم فوق احتياجهم الى الاذخوذ لانه
 انكاثها عند واهم رعيها خارج الحرم في غاية المشقة
 اذا قرب حد الحرم جهة التمتع وهي نحو اربعة اميال والجهات
 الاخر سبعة وعشرون كما فصلنا ها عند ذكر
 المواقيت فلو حرم رعيه خارجها الرعا كل يوم ما يعين لها
 احدى الجهات في رعيها ثم غادوا في بلد وقد لا يبقى من
 النهار وقت نزعهم الى الدواب الى ان تسبع على ان اصل جعل

الحرم

الحرم لما كان ليا من اهدد على انفسهم واموالهم فلو لم يحرم
 رعي حشيشه لم يخطفوا كغيره قال تعالى اولم روا لنا
 جعلنا حراما منا ويخطف الناس من حوله ذكره في معرض
 الامتنان عليهم حيث كانت العرب حول مكة يغزو بعضهم بعضا
 ويتغابرون ويتباهبون واهل مكة قارون امنون
 فيها لا يغزون ولا يغار عنهم مع قلوبهم بل وفي قوله عليه
 السلام لا تحتل خلاها ولا يعصده شوكها وسكوتها عن
 نفي الرعي اشار الى جوازها اذ معنى لا يعصده ولا تحتل
 لا يقطع ولو كان الرعي شدة لبينه ولا مساواة بينهما لياحق
 به دلالة اذ انقطع فعل من يعقل والرعي فعل العجا وهو
 جبار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على نفي الرعي
 ليزجر من اعتباره بالبلى معارضته بخلاف الاحتشاش
 الذي قال به ابن ابي ليلى هذا ويجوز اخذ بحجة الحرم لانها
 ليست من نبات الارض بل هي سودعة فيها وكذلك لا بأس
 باخراج حجارة الحرم عندنا وقد نقل عن ابي عباس وابن عمر
 انها كرها ذلك وبه قال الشافعي قال سئل ائمة السرخسي
 ولسانا حذبه للعادة الكارثة الظاهرة فيما بين الناس
 باخراج القذير وعوها من الحرم **ويقتل** ولد اى من يديه
 فانه لو قتل قملة من الارض من غيره لاسى عليه وكذا لو قتل
 حمار قتل غيره لاسى عليه ولو قال محرما لا دفع عن
 هذه القملة او امره بقتلها او اشار اليها فقتل فعلى امر
 الجزاء والدلالة فيها موجبة كما في الصيد او قتل جرادة
صدقة وان قلت ككف من طعام وكسرة من خبز احسا
 القملة فلاها يتولد من بدنه فيكون قتلها من قضا التبعث
 وفي ازالتهما ارباق والقملتان والثلاث كالواحد ولو قتل

قلا كثيرا وهو ما زاد على الثلاث بالغا ما بلغ اطم نصف صاع
 من برقاها وها على الارض كفتلها ولو وضع لو بد في
 الشمس ولم يقيد قتل القمل لا سى عليه كما لو غسل ثوبه
 فمات القمل واما الجرادة فلاها من صيد البر لا روى مالك
 في الموطاين حديث يحيى بن سعيد ان رجلا سأل عن
 جرادة قتلها وهو محرمة فقال عمر لكعب بن مالك حتى تحكي
 فقال لكعب درهم فقال عمر لكعب انك لتجد الدراهم ثمرة
 خير من جرادة وعليه كثير من العلماء لكن يشكك عليه ما روى في
 ابي داود والترذلي عن ابي هريرة قال خر جنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في حجة او غزوة فاستقبلنا رجل من
 جواريكس الراي فلكعة عظيمة فجللنا نثره بسياطنا
 وفتشنا فقال صلى الله عليه وسلم طوه فانه من صيد البر وعلى
 هذا لا يكون فيه شيء اصلا وبيع عمر رضي الله عنه اصحاب المذهب
 كذا ذكره ابن الجار وسكت عن تحقيق الماروف في حياة الحيوان
 للعلامة الذميري ان الجرادة نوعان بري وحري لما روى ابن ماجة
 عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا على الجرادة فقال
 اللهم اهلك كياره وافسد صفاره واقطع دابره وخذ
 ما فواهه عن معاشنا وارضاقنا فانك سميع الدعاء فقال رجل
 يا رسول الله كيف تدعوا على جنود اجناد الله بقطع دابرهم
 قال الجرادة ثرت الحوت من البحر اعطسسته والجراد ان الجرادة
 بن صيد البر حيل للبر صيده وبن قال ابو سعيد الخدري فانه
 قال لا جرافيه وحكاه ابن المنذر عن كعب بن جابر وعروة بن
 الزبير فانهم قالوا له من صيد البر لا جزا فيه واجتلم حديث
 ابي الهيثم عن ابي هريرة قال ارجينا فربا من الجرادة فكانت
 رجل يضرب بسوطه وهو محرمة فقتل ان هذا لا يصلح فذكر النبي

صلى الله عليه وسلم فقال انما هو من صيد البر رواه ابو داود
 والترمذي وغيرهما والنقوا على تصنيغه لصنف ابي الهيثم
 ثم قال والصحيح انه يرى لان المحرم يجب عليه الجنا اذا اتبعه
 عندنا وبن قال عمر بن عثمان وابن عمر وابن عباس وعطاء قال
 العبدري وهو قول اهل العلم كافة الا ابا سعيد الخدري
 فقل حديث ابي داود والترمذي منسوخ او غير ثابت
 او ما ولد بانه مثل صيد البر من حيث عدم الاحتياج الى
 ذبح مثله ولا سى يقتل غراب في الحرم والا حرام وهو الغراب
 لا يقع الذي لا ياكل الجيف دون ما ياكل الزرع والابقع
 ما خلط بيا عند لون اخر وحداه وذيب على وراثة عند
 وعقرب وحيه وفارة سوا كانت اهلها او وحشية هو
 وكلب عقور وهو المعروف عند الناس وبن قال لا وزاعي
 والحقوا به الذيب وقال ابن الهيثم اسم الكلب يتناول
 السباع باسرها يدل عليه الله عليه السلام قال دعا على
 عتبة بن ابي لهب اللهم سلط عليه كلبا من كل بك فافترسه
 سبع اى اسد وقتل الكلب العقور فقال لكل عاقر حتى
 اللحن المقاتل وقتل المراد به الذيب وقتل الاسد وعن
 ابي حنيفة ان العقور وغير العقور والمستأنس والمستأنس
 سوا في عدم لزوم الجزا لان المعتز في ذلك الحسين الوصف
 ان الكلب العقور اهل اهل الم يكن مؤذيا لا يجل قتلها ان
 امر يقتل الكلاب قد نسخ فيقيد القتل بوجوده لا يذاري
 سلم والخاري من حديث عائشة قالت قالت يا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم خمس نواسق يقتلن في كل واحد
 الغراب والحداة والعقرب والفارة والكلب العقور وفي لفظ
 لمسلم الحية والغراب لا يقع والفارة والكلب العقور والحدا

وهي نصف الحداة وفيها ايضا عن ابي عم قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جنس من الدواب ليس على محر في قتلهم
 جناح العقرب والفارعة والكلب العقور والغراب والحداة
 وفي سنن ابي داود عن الحذري سئل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عما يقتله المحرم فقال يقتل المحرم الحية والعقرب
 والكلب العقور والحداة والسميع العادي ويرمي الغراب
 ولا يقتله والحداة غير البقع وهو الذي يأكل الزرع وانما
 يرصد ليعتده عن الزرع وقال الشافعي واحد والثوري المراد
 بالكلب العقور كل عاقر اى خارج مفترس غابا كالاسد والذئب
 والذئب والهدد **وعوض** اى بقى ومفردة **بعوض** **وسرعوف**
 بضمين **وقراد** بضم اوله لا يناموذ بته بطعمها وليست بصيد
 ولا متولدة من المذبذ وكذا نملته نوذ بته او لا شئ في قتلها
 الا ان البر هو الذي لا يؤذى الذر **وسلخات** بضم ففتح فسك
 فسكون حيوان معروف وليس بصيد لانه يؤخذ من غير
 حيلة ولا نمان الحشرات فاشهرت الحناش والوزغيات
وسبع صايل اى يستطيل او رابت من العيولة وهي الحلة
 وقاله في رجب فيه القيمة لان عصيته لا تزول لصولته ولهذا
 لو حال حمل على رجل فقتله يجب فيه قيمته ولما مارى التريدي
 من حديث ابي سعيد الحذري ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل
 ما يقتل المحرم فقال العقرب والفويسقة وهي الفارعة تصغر
 الفاسقة والغراب والكلب العقور والحداة وسبع هـ
 العادي والعرق بين السبع الصايل والحمل الصايل ان السبع
 الصايل اذن ما كده وهو اسدي قال في قتله والحمل الصايل لمر
 باذن ما كده وهو العبد في قتله قاله ابي الفوارس وطوليب
 بالعرق بينه وبين العبد اذا حال بالسيف على انسان فقتله

المقول

المقول عليه لا يقتله مع انه لا اذن له ايضا من مالك واجيب
 بان العبد مضمون في العمل حق النفسه باءاديه الملوك
 لانه مكلف كسائر المكلفين الا ترى انه لو ارتد او قتل بقتل
 واذا كان صما ن نفسه في الاصل له سقط ببيع حيا من قبله
 وهو المجاريت وما لبثا المولى فيه وان كانت مستفوضة مضمونة
 له ففي بيعه دعيان النفس فيسقط البيع في من سقوط
 الاصل انتهى وفي المواهب الرجائية بوجوب من ومالك
 الجزا يقتل السباع في ظاهر الرواية اذ كلها صيود وعن ابي
 يوسف ان الاسد كالكلب العقور وكذا الذئب وفي البدائع
 يصرح بحل قتل الاسد والهدد والتمزاقول ويمكن الجمع هـ
 بالحمل على العادي وغيره ولم يوجب الشافعي في السباع
 مطلقا لان النبي صلى الله عليه وسلم انما استثنى الخمس لان من
 طبعها الاذى فكل ما يكون من طبعه الاذى فهو بمنزلة الخمس
 يستثنى من نفس الحر فصار كان اسد قال لا تقتلوا غير المؤذي
 من الصيود واجيب بان ما سوى الخمس في معنى الايدى
 دون الخمس لان الخمس من طبعها البداية لا لا بد او مساوها
 لا يؤذى الا ان يؤذى فلم يكن في معنى المنصوص لتلحق به ثم
 لم يجاوز جزا غير المأكول شاة ووجب رفرقته بالغدة
 ما بلغت اعتبارا بما كوى اللحم فان الواجب لحق الله تعالى بغير
 بالواجب لحق الحماة وهما كى افرق بين مأكول اللحم وغيره
 فلهذا لا فرق بينهما ايضا فاما ان يقال يجب التهمة بالغدة
 ما بلغت في الموضعين جميعا او لا يجاوز بالغدة شاة في
 الموضعين وجبت في ذلك ان فيها لا يؤكل لحمه وجوب الحر
 بما عتبار معنى العبيد لا باعتبار عينه فانه غير مأكول وما عتبار
 معنى الصيدية يكون تركها محظورا حرام فلا يلزمه اكثر من

شاة كسما برحطورات لها حرار واما في ما كولا اللهم فوجوب الجزا
 باعتبار عيبه لانه مفسد للحمله بفعله فيجب فيه بالعنة
 ما بلغت وكذلك في حقوق العباد ووجوب الصمان باعتبار
 ملك العين فيستغدر بقدر قيمة العين بزيادة القيمة
 في العهد والسر والاسد لعني تفاخره بالملوك لا لعني في
 الصيدية وذلك غير معتبر في حق المحرم فلهذا لا يلزم
 اكثر من شاة ان كان معزدا ايا لح او العمة وان كان قازيا لا يحاو
 ما وجب عليه شاتين ولد ذبح الحيوان الا اهلي اجماعا وهو
 الشاة والبقرة والبقر والدجاجة والبط والاوز الذي
 يكون في المساكن والحياض ولا يطير لان ذلك ليس بصيد لعدم
 التوحش والحمار صيد ولو كان تستأشما او مسروبا لانه
 متوحش باصل الخلقة والاستئناس عارض فلم يعتبر كالبعير
 اذ انه لا يأخذ حكم الصيد في حق الحرمة على المحرم ويجب الجزا
 قبل خنبره وقد قيل ونفاه زفر لا نهما عما تمسك في البوت
 في مستأشنة فكانت في حكم الاهلي لانا انها مستوحشة
 بطبعها محتنة بقواها وانيها حسب طاقتها فكانت صيدا
 قريبا ولها الامة والاستئناس العارض لا يصيرها في حكم الاهلي
 كالظي المستأش والكل ما صاده حلال وذبحه بفتح الموحدة
 عطف على صاده اي وللمي وان ياكل ما فعل الحلال فيه يجمع
 الاصطيار والذبح سواء صاده لا جل حلال او لا جل محرر فلو
 اصطاد حلال قدع له محررا وعكسه هو ميتة وهذا الحكم اذا
 صاده حلال بلا دالة محررا وقال مالك والشاة في
 اذا صاده حلال صيد الا جل محررا لا يحل للمي اكله لا روى ابو داود
 والترمذي والنسائي من حديث جابر بن عبد الله قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه

او صيد

او صيد لكم والكخاب للمحرمين كما اذكره الشاروق قال ابن الجارم
 الحديث على ما في السنن الثلاثة عن جابر بن عبد الله حلال لكم
 ما لم تصيدوه او صيد لكم هكذا ايا لا في في صيد قلد
 فالعطف بحسب المعنى والتقدير او ياصال لكم لئلا يار
 مسلم من حديث سعد بن عبد الرحمن بن عثمان عن ابيد قال
 كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن جرد فاهدي اليد طير وطلحة
 لاقه فمنا من اكل ومنا من تورع فلما انتبه اخبر فوافق
 من اكله وقال اكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن
 يقال انه ليس فيه نص على ان الصيد كان لاجل المحرم فلا
 يتم الاستدلال وفي الموطا من حديث ابن هبشا عن عروة
 عروة عن ابيه ان الزبير بن العوام كان يتزود صقيف
 الطيبا في الا حرام والصقيف بعجتها بينهما حنافة من تحت
 ما يصيف من اللحم على اللحم ليسوى وهو ايضا غير تمام اذ الدالة
 فيه على كون الاصطيار له وقع بعد احراره قال ابن الجارم
 وفي سند ابي حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن
 حده الزبير بن العوام قال كنا نحمل الصيد صقيفا وكنا
 نتزوده ونأكله ونحن محرمون مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واخترع مالك وحامد له نقل وقايح احوال
 فيه لا عموم لها فيجوز كونها كانوا يحملونه من كود الصيد
 للتزود ومما لم يصيد لاجل المحرمين بل هو الظاهر انهم يتزودون
 من الكثرة ظاهرا والا حرام بعد الخروج من الميقات فكلوا
 بالاستدلال على المطلوب حديث ابي قتادة على وجه
 المعارضة على ما في الصحيحين فانهم لما سألوه على ما علم
 لم يجب كبله لهم حتى سألوه عن بوانع اكل الا انه موجوده
 اذ قال عليه السلام منكم احد امره ان يحمل عليها او اشار

الحرم لانه انما دخل اللحم في الحرم واللحم ليس بصيد واكل القاتل
 المحرم من الصيد بعد اداء الجزا يوجب قيمته ما اكل عند ابي حنيفة
 ونفيا وجوبها لان صيد الحرم كالنبتة وتناولها لا يوجب الا
 الاستغفار وصار كالكذب قبل اداء الجزا وكغير القاتل في عدم
 لزومه بالاكل منه متى ما كان او حلالا وكما كل حلال صيد الحرم
 في عدم لزومه بالاكل منه وفي بيعه اي بيع الحلال صيد
 ادخله في الحرم ان بقي الصيد في يد المشتري سواء بيع في
 الحرم او اكل بعد ما ادخله الحرم والاى وان لم يبق الصيد
 جرى البايع لان البيع فاسد لشماله على المتعرض للصيد فيجب
 رده وارسال الصيد ان كان الصيد قايما باقيا وقيمته ان كان
 قايما كبيع الحرم صيدا من محرم او حلال حيث يرد البيع ان
 كان الصيد قايما ويلزم القيد ان كان قايما لان البيع فاسد
 لشماله على تعرض المحرم للصيد لا صيدا اي لا يرسل المحرم
 صيدا بعد اداء الجزا وهذا اذا كان الصيد في قبضه او
 برحله اما اذا كان في يده فانه يرسله اتفاقا لان الواجب عليه
 ترك التعرض له وليس في تركه في القبض تعرض له غاية الامر انه
 على ملكه ولا يعتبر بقاء الملك بل ولا يزول ملكه بالارسال
 حتى لو ارسله واخذته انسان تبطل رده اذا اخلل من احرامه
 وقبل اذا كان القبض في يده لزمه ارساله لكن على وجه
 لا يصنع ملكه بان يخليه في بيته وان لم يرسله حتى مات في يده
 لزمه جزاوه وروى ابي ابي شيبة في تصنفه عن ابي بكر بن عياش
 عن يزيد بن ابي رباح عن عبد الله بن الحارث قال كنا مع ويزيد
 عند اهلنا لشيئا من الصيد ما نرسلها وروى ايضا عن عبد
 السلام بن حرب عن ليث عن مجاهد بن عليا راي مع بعض
 اصحابه داجنا من الصيد وهم محرمون فلم يامرهم بالارسال

والداجن

والداجن بكسر الدال المهم الشاة التي يعلونها الناس في هذا الحرم
 وقال الشافعي يلزم وارساله لانه متعرض للصيد باسائه
 في ملكه وهذا حرام بسبب الاحرام ويلزمه ارساله كما كان في
 يده ولنا ما قد ساء فان ذلك جرت به العادة الغاشية من
 لدن الصحابة ومن بعدهم هم الى ان يجهون وفي موتهم حرام
 في ابراج وعند همد واهن وطور لا يطلعونها وتقي لمن احدي
 الحج فذلت على استبقائها في الملك بحفوفة بغير اليد وليس
 هو المتعرض للمنتفع ولو يامر مالك بالارسال من يده ايضا
 كما لو كان في بيته وقبضه ومن ارسل صيدا كائنا في يد
 من فقيه تفصيل ان اخذه اي عباده ذلك الحرم حال
 كونه حلالا من ترسله عند ابي حنيفة كما يرسل من قبضه وهو
 القياس ونفيا الصان عنه كالصيد بعد الاحرام وهو استحسان
 لانه محسن بامر بالمعروف وما على المحسنين من سبيل وهذا
 نظيرا لاختلافهم بين اتلف معارف غيره من الملاحى كالزمار
 والعربط فعندة يضمن قيمته لغيره وهو عندنا ايضا فلهما
 ان يجب عليه ارساله فاذا فعله غيره حسبته لم يضمن لانه امر
 بالمعروف ونهى عن المنكر كن ارق خير مسلم ولله اند اتلف
 ملكه بالارسال فيضمنه وهذا لان الصيد قبل احرامه كان
 ملكا له متقوما ولو يطل يتقوده باحرامه حتى لو ارسله لم يرد
 بعد له حرام في يد شخص كانه ان اخذه منه فالمرسل
 اتلف عليه ملكا متقوما له فيضمنه بخلاف ارافته الحرم لانه ليس
 بمقودم والواجب عليه رفع يده ولو رفعه بنفسه لرفع
 على وجه لا يموت ملكه بعد ما يحل من احرامه فاذا فوت المرسل
 ملكه فقد زاد عليه ما يحقد فيضمنه وقيد بان اخذه حال
 لونه حلالا لانه لو اخذه حال كونه محرما لا يضمن مرسله بالاتفاق

ان المحرم لا يملكه وان قتل محرماً صيد محرماً فكل شيء لان الاخذ
 متعوض للصيد باخذه والقاتل متعوض له بقتله ورجع اخذ
 بما ضمن اذا كفر بالمال على قاتله وان كفر بالصوم فلا وقال
 نزلنا برجع لانه في مقابلة صنفه ولما ان القاتل قرر بقتله
 ما كان على شرف الزوال لان الاخذ كان تمكناً من الارسال فيضمن
 كسرهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا حيث يرجع الزوج
 بما ضمنه من نصف المهر عليهم وما بهد واحد على المفرد بالجماع
 والعرة فعلى القاتل ديات دم مجتهد ودم لعمرته لانه ملتبس
 بالحرمان وقد جنى عليهما وكذا ما يقوم مقام الدية من الصدقة
 والصوم والاحواز الوقت بكسر الجيم اي بجوازقة الميتات المكاني
 عن حرمان فان القاتل يتركه ذرواً خذ غنماً لان المستحق عليه
 عند الميتات احرار واحد وقد فوته ولهذا الواحر من الميتات
 بالعرف ثم احرار داخل الميتات بالجماع لا يجب عليه شيء لكن لو احرار
 بالجماع من الكل وبالعرف من الحرمات وبها من انحر فعليه ديات
 وهذا كله اذا مضى على احرامه ذلك ولم يعد اما اذا عاد الى
 الميتات قبل الطواف وجد البتة والاحرام سقط عنه
 الدم خلافاً لفرقة كذا بالقطع نتيحة الحر وترك الوقوف
 بمر دلفه والافاضة قبل الامام من عرفه والخلق قبل الرب
 والخلق قبل الدخ ونا خيرا للخلق عند ايام الحى ونا خيرا للذبح
 عنها وترك الحمار وترك احد السبعين وترك طواف الصدر
 عليه ذرواً خذ في جميع هذه الصور لا ياتى متعلق باحرامه
 وكذا الوتر حجة لوقوعه ما شيا فقرن ورب فعلية ذرواً خذ
 وكذا الوطاف للزيارة حباً او على غير وجهه والعمرة كذلك
 فعلية جزاء واحد وانطاف لها كذلك فعلية جزاء
 وبقي جزاء صيد كذا لان كل واحد منهما حتى على الصيد

جناية

تقوى الدلالة وهو اعم من ان يكون صيد الحرمات والكل ولو
 كانوا عشرة يغني كل واحد منهم جزاء كامل واخذ الجزاء بقتل
 صيد الحرمات لان الواجب فيه بدل المحل لا جزاء الفعل
 ولهذا لا ينادى بالصوم فلا يتعدد الجزاء لا يتعدد المحل ولا
 تعدد وقتا ولو قتل محرماً صيداً على فقد التحلل بالاول يكفي
 جزاء واحد عندنا والزمه مالك والشافعي عن كل صيد جزاء
 باع المحرم صيد او شراه بطل لان في بيعه وشرايه تعرضاً له
 ولان المحرم لا يملك الصيد لا بالشراء ولا بالهبته ولا يابايرث
 ولا يابايرثه فان فسخه بعد الشراء دخل في ضمانه فان هلك
 في يده لزمه الجزاء الحق الله تعالى والقيمة لما لكه وكذا الوهب
 محرماً صيداً من محرماً فذلك عنده فقلبه جزاء جزاء الحق الله
 وضمنان لصاحبه لعساده الهبة ولو رآه المشتري على ايبايرث
 فعليه جزاء واحد خفا الله تعالى لتعديه بالتسليم ولو رآه
 اي المحرم الصيد حرماً على الذراع وعلى غيره لقوله تعالى وحرره
 عليكم صيد البر ما دمتم حرراً كما اعلله الشر والظاهر انه لو رآه
 كالميتة او كذبج المجوسي وكذا ما دبحه الجلال من صيد الحرم
 ولو اكل المحرم الذراع من الصيد ففدية ما اكل عنه اي هـ
 خفيفة وقال لا شيء عليه الا الاستغفار وهذا الخلاف اذا
 كان بعد الجزاء واما اذا اكل قبله فبدل قيمته ما اكل في الجزاء اتفاقاً
 اي لا يغفر قيمته ما اكل من لحم الصيد محرماً بل يغفر
 بالتفاته ولو اضطر المحرم الى اكل الصيد فقتل صيداً فعليه
 الجزاء لان الاذن بالمضطر يحل الراس بعينه كالكنافة فكذا
 هذا ولو اضطر المحرم الى اكل الميتة وقتل الصيد بأكمله الميتة
 ولا يقتل الصيد ولو وجد المضطر صيداً وقال مسلم يا كل

الصيدان حرته لحق الله تعالى وحده ولدت طيبة اخرجت
 من الحرم ولم يولد جزاؤها واما اي الطيبة وولدها في
 الكل وكذا ان لم يعلم عودها الى الحرم ~~منها~~ التخرج سوا كات
 حلالا وحراما لان الصيد بعد الاجاز من الحرم مستحق الرد
 اليها منه وهو الحرم فمشتري اي الولد كالتق والحريه وان
 ادى جزاوها اي اعطى جزا الطيبة ثم ولدت ثمرات لم يحرمه
 اي لم يعط جزا ولدها لان صيد حل لا بعد امر التخرج في
 الطيبة بالتكفير عنها حتى ان شأنا القتل لم يصح لان الله الفعل
 وقع بعصية وكذا لو ذبحها لاكلها لانها في الحل ويجوز صيد
 المدينة المشرفة عندنا ونفاه مالك والشافعي لهما قوله صلى الله
 عليه وسلم ان ابراهيم عليه السلام حرمة مكة وانا احرم ما بين
 لا شها يعني المدينة وقال ابن ربيعة يحيطاد في المدينة في ذوا
 ثيابهم محتنا في ذلك ما روي في التمايل ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اعطى بعض الصبيان في المدينة طابرا وطارين بيده
 فجعل يتاسف من ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 يا ابا عبد الله ما فعل النضر اسم الطائر وقد سمطت الكلام على هذا
 المراه في الرقاة شرح المشكاة ثم علما وانا والشافعي فحصلوا مكة
 على المدينة وما لك عكس القضية لمولد عليه السلام اللهم بارك
 لنا في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في صاعنا وبارك لنا في
 مدنا اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك ونبيك واني عبدك ونبيك
 وانه دعاك لكته وانا ادعوك للمدينة بمثل ما دعاك لكته ومثله
 معه رواه مسلم ولنا حديث عبد الله بن عدي بن حم قال
 رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحزورة فقال والله
 انك خير ارض الله وارض رسوله والى الله ولولا اني اخرجت منك
 ما خرجت رواه الترمذي وابي حجة وحديث ابن عباس قال

قالوا خذوها وادخلها الحرم ولا تتركها
 ملكة له ووجوب الرضا له لا ينافي ذلك
 ولو باعها بعد ما خرجت من الحرم

قال

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اطيب عسك من بد
 واحبك الي ولولا ان قومي اخرجوني منك ما سكنت غيرك رواه
 الترمذي وقال حديث حسن صحيح غريب اسنادا واما ما دعا
 النبي صلى الله عليه وسلم بمثل دعا ابراهيم عليه السلام فاما
 كان في البرزخ من الثمرات ولا ريب في اكثر ثمرات المدينة
 وليس هذا سبب افضليتها **فصل في**
 الاحصار وهو لغة المنع مطلقا وشرعا منع او عذر شرعي
 عن الوقوف والطواف معافي الحج وعن الطواف لا غير في العمرة
 ان احصر الحرم بعد وسلم او كما في مرض او تسبع او
 حبس ولو من غير سلطان او كسر او عوت محرما وروح
 او بعدة طلاق او هلاك نفقة او راحلة وعجز عن مشي
 او ضلالة الطريق او منع الزوج في حج النفل ان اخرجت بغير
 اذنه وقال مالك والشافعي لا احصار الا بعد ولان اية
 الاحصار وهي قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي
 تلت في حق النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا محصورين
 بالعدو وبديل قوله فاذا امنتم وفي الموطا عن عبد الله بن عمر انه
 قال من حبس دون البيت بمرض فانه لا يحل حتى يطوف
 بالبيت وبني الصفا والمروة ولنا ان الاحصار انما يقال لغته
 في المرض خاصا كما قال بعضهم او فيه وفي غيره عاما والاول
 ليس مراد ابا لاجماع فتعين الثاني والعبرة لعموم اللفظ
 لا لخصوص السبب وان الحاج بن عمر الانصاري يقول قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من كسر او عرج فقد حل وعليه الحج من
 قابل قال عكرمة فسالت ابن عباس وانا جوف عن ذلك فقال
 صدق رهاه اصحاب السنن والدارمي وقالت الترمذي حديث
 حسن وزاد في روايته كاي داود او مرضا وروى الطحاوي

من حديث عبد الرحمن بن يزيد قال اهل رجل بعرة يقال له
 عير بن شعيب فلدغ فبينما هو صريح في الطريق اذا طلع
 طلع عليه ركب فدم ابن مسعود فسالوه فقال ابعدوا
 بالهدى واحملوا بينكم وبينه يوما ما ربيع الحفرة اى
 وقت فاذا كان ذلك فليحل ثم عليه عمة بعد ذلك وبعد عن
 ابراهيم عن علقمة قال لدغ صاحب لنا وهو من بعرة فذكرنا
 لابن مسعود فقال بيعت بهدى ولوا عدا عجماء موعدا
 فاذا اخرجته حل وفي التفسير عن عمار بن عبد الله بن
 اسد عليه وسلم على ضيعة بنت الزبير فقال لها العلك اريد
 الح فقلت والله ما اجدنى الا وجة فقال لها حى
 واشترطى وقوى اللهم محلى حيث حبستنى وفي البخاري
 قال عطا الا حصار من كل شئ بحسبه بعث الفرد يا له
 العمة ما اوفيتك لبشري به ويدج وادى ما حى فب
 شاة كالا حجة ولقوله تعالى فما استيسر من الهدى ولو
 بعث دمعين حل بالها والثاني تطوع والثالث دين لانه
 محرم بالح والعرة فلا يحل الا بعد الذبح عنها ولم يبين ايها
 للح وايها للعرة لم يفرقه وعين يوما يدج فب لان التحلل
 فوقوف على الذبح لقوله تعالى ولا تعلقوا روسكم حتى يبلغ
 الهدى محله اى يدج في الحرم فلا بد من علم زمانه حتى يقع التحلل
 بعده حتى لوطن المحصر ان الهدى قد ذبح في الوقت الذي عينه
 ففعل شيئا من محظورات الاحرام فظهر عدم الذبح اذا كان
 لزمه فوجب الحنابة وكذا لو ذبح في الحل على ظن انه الحرم ولو
 قبل بول النخى وقال لا يجوز ذبح ذب الا حصار بالح الا في يوم من
 ايام النخى وهو قول مالك لانه ذبح في الحل فصار كالخلق
 فيه ولا يحنقه قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى

وهو

وهو مطلق في الزمان ولانه ذكفارة للتحلل قبل وانتهى
 الا حصارا بعرة ولهذا لا يباح التناول منه وذكفارة
 لا يحنق بالزمان وفي حل لا يولد ذب الا حصارا في
 ارض الحل لا يحنق لقوله تعالى ولا تعلقوا روسكم حتى يبلغ
 الهدى محله والمراد به الحرم لقوله تعالى ثم حملها الى البيت
 العتيق ولما قدمنا عن ابن مسعود في المذبح يبعث
 بهدى ويؤا بعد احبابه موعدا وقال مالك والشا ففى
 محله حيث حل ذبح وهو مكان احصر فيه الحديث ابن عمر ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج معتمرا فحال كفار قرش
 بينه وبين البيت فخره هديه وحلق رأسه بالحديسة وقاضا
 اى صالحم على ان يعتمر العار القابل ولا يحل سلاحا ولا يقم فيها
 الا ما حيوا فاعتمر العار والمقبل فدخلها فاما كان صاحبهم فلما
 قد مر بها ثلاث امدده ان يخرج فخرج رماه البخاري في الشهادة
 واجيب بان الحديسة نفسها من الحرم ونصونها من الحل
 ومضارب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت في الحل
 ومضاربه في الحرم وانما سبق بعث الهدى اياها الى جانب
 الحرم منها ونحت في الحرم وقد قال الواقدي الحديسة طرف
 الحرم على تسعة امال من البيت وعن الزهري الله عليه
 السلام حكره هديه بالحرم وانه سبحانه اعلم وبذبحه اى
 يدج الذي به بعث المحصر على اى حل لانه ان يحل من احرامه
 بفعل اذنى ما يحظره الاحرام اذ لا يباح من الاحرام محرر
 الذبح الا لانه لا خلق عليه ولا تقصير وان خلق فحسن وهذا
 عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عليه السلام ان لم
 يخلق فلا شئ عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم واحكامه
 احصرها بالحديسة فانه هو بعد بلوغ الهدى اياها ان يخلقوا

م

وحلق عليه الصلاة والسلام حديث المسور ومراد ان انه
 صلى الله عليه وسلم قال لا صحابه قوموا فافروا وحل
 بعضهم خلق بعدنا حتى كاد بعضهم يقتل بعضنا غنا
 الحديث فكلمنا ان الخلق عرف قوته اذا كان مرتبا على
 افعال النيك ولم يوجد افعاله هنا وانه صلى الله عليه
 وسلم بالخلق يعرفون فمستكون قوة عزيم على الانوار
 فلا يشتغلون بامر الحبيب وحصل الامن من كيد المشركين
 فان قيل كيف يقولون بجواز التحلل للمحصر قبل الخلق
 مع صريح الهدى بقوله تعالى وما تخلقوا ورسلكم حتى يبلغ
 الهدى محله ولما نزلت في حق المحصر حيث كان نهما
 عن الخلق قبل الغاية كان ما يوراد بعد ها لان حكم ما بعد
 مخالف ما قبلها **اجيب** بان الله تعالى المحصر عند حتى يبلغ
 الهدى محله هذه الآية فذاك دليل الا با حجة بعد نوع
 محله لا دليل الوجوب كما في سائر المخطورات مع ان الخلق
 وجب عليه للاحداث والدمراقم مقامه فيستغنى به
 عنه وفعله عليه السلام وانه بالخلق انما كان لا يتم كانوا
 عتقون عن التحلل طعنا في دحول مكة ويرون التحلل
 بالخلق فقطع بالاريد اطاعهم تسليما لا مراية وانقياد
 لحكمه حتى جاء الله بالنصر والفتح وهذا ولا يرى من البصيرة
 للمعسر تدبر ما لا حصار يحجز يا خلافا لابي يوسف
 في رواية وهو اظهر اقوال الشافعي فهو مآل من يعتقد
 به وعند عجم بصور عن كل صدقة نونا ويتحلل به بمزلة
 الهدى في جزا القيد وهذا قول عطاء وفي انا الى ابي يوسف
 هذا احب الى وفي قول الشافعي اذا عجز عن الهدى تصوير
 مكانه عشرة ايام على قياس هدى المنقة فلهذا هذا كله

والاية

قياس

قياس المخصوص على المخصوص وانه لا يجوز بل المرجع في كل
 موضع الى ما وقع التخصيص عليه ولا يجوز العدم ولعنه
 الى غيره وعليه اي على المحصر ان **حل** من حج للزوم
 بالشروع وعمره لانه في معنى فايته الحج فاذا لم يات بها قضا
 ونهوه قول ابي سعيد وابن عمر وابن عباس وهذا اذا
 لم يقض الحج من عامه ذلك ولما اذا اقضاه فيه فلا يجب عليه
 العرق لانه حينئذ لا يكون بمزلة فايته الحج وان حل من
 عمره فعليه **عمر** بقضا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واصحابه عمر الحديسة التي احصرها فيها وكانت تسمى عمرة
 القضا وقال مالك والشافعي لا يلزم بقضا لانه عليه
 السكك يتحلل بالحديسة ولم يات بقضا وان حل من
 قرن فعليه **حج** **وعمر** لانه حج شروعه في الحج والعمرة
 فليزيمه بالتحلل قضا وعمره اخرى لتركه التحلل بافعال
 العرق واذا اراد **احصاره** بعد ان بعث الهدى او ما يشترى
 به وامكنه ادراك الهدى والحج معا توجه حتما للحج لروا
 العين عن الامداد قبل حصول المقصود بالخلق وصنع بالهدى
 ما شأ لانه عيب كجته واستغنى عنها والا اي وان لم يمكن
 ادراك الهدى والحج بان لم يمكن ادراك واحد منهما وامكنه
 ادراك الهدى دون الحج او الحج دون الهدى فلهذا **ان حل**
 بفتح الهدى المبعوث اما اذا لم يمكن ادراك واحد منهما
 او امكنه ادراك الهدى دون الحج فلهذا **عمر** عن الحج واما اذا امكنه
 ادراك الحج دون الهدى فلانه لو لم يتحلل يصنع لهديه وحرمة
 المال ثمرة النفس حتى اباح الشرع القتل دون التحلل
 لا اذا خاف على نفسه لكن لا فصل ان لا يتحلل بقوات تنقل
 من المال وهذا قول ابي حنيفة وهو استحسان والقياس

ها

ها

قول زهير ورواية الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز التحلل
لزال العجز وسعد عن ركني الحج الطواف والوقوف بمكة
اي ولو فيها احصا لعجزه عن ادا ركن من اركان الحج وسعد
عن ابي حنيفة عن الطواف او عن الوقوف لا اي من اركان احصاها
اما سعد عن الطواف وحده فلان الحج يتم بالوقوف وهو
باق على حرامه الى ان يطوف واما سعد عن الوقوف وحده
فلا نه تحلل بالطواف كغايته الحج ولا حاجة الى تحلل
بالهدي ومن عجز اي عن حج الفرض فان حج النفل لا يشترط
فيه العجز اذ باب النفل واسع فاحج غيره سواء كان ذلك
الغير ذكرا او انثى حرا او عبدا اما ذونا فحج عن نفسه او لم يحج
مع لكن يكره اجماع الانثى حرة او امته عن الذكر وكذا العبد
كرهه تتركه واما من لم يحج عن نفسه فكرهه كراهة تحريم
ويقع عند ابي عن العاجز الحج لما في الكتب الستة ابو داود
عن عبد الله بن عباس والباقر عن اخيه الفضل ان
امراة من ختم قالت يا رسول الله ان ابي ادر كرهت فريضته
في الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع ان يسير على ظهر
البعير قال حجى عنه وذلك في حجة الوداع ولم يسألها صلي
الله عليه وسلم هل حجت عن نفسها او لم تحج ولا هل هي
حرة او امته وفي السنن الاربعه عن ابي رزين العقيلي
قال يا رسول الله ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة
ولا الطعن قال الحج عن ابيك واعمر قال الترمذي حديث
حسن صحيح وفي صحيح الطبراني بسنده الى مسودة امر المؤمنين
ان رجلا قال يا رسول الله ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج
اقا حج عند فقال صلى الله عليه وسلم ارايت لو كان على بك
دين فقتلته لكان يجزي عنك قال نعم قال فحج عنه واذا

حج الامور فاصل الحج يقع عن الامر في ظاهر المذهب وعن محمد
يقع عن الامور وللامر ثواب النفقة لان الحج عبادة بدنية
والحال شرط لوجوبها فلا تجزي فيها البينة كالصلاة والصيام
وسقط عن الامر الفرض بالاجماع لان الاتفاق اقيم مقام
الافعال في حق سقوطها كالشيخ الفاني حيث اقيم
المطعم في حقه مقام الحياض ولا يسقط بدنه عن الامور
فرض الحج بالاجماع لان البينة وقعت عن الامر سواء اداه على
الموافقة او المخالفة وسواء كان عليه حج او لم او ابا الحج النفل
فيقع عن الامور اتفاقا وللامر الثواب بان يجزي الامور
حاجا لثواب فعله للامر وهذا جاز عند اهل السنة وهو
ان يجعل الانسان ثواب عمله لعجزه صلاة كان او صوما او
صدقة او غيرها كقراءة القرآن والطواف والادكار وعوها
لحديث عائشة وابي هريرة رواها ابن ماجه بسند
عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يجزي اشق
كبشيين عظيمين سميين اقرنين املحين موحوين يذبح
احدهما عن امنته وعن شهده بالوحد وشهد له بالتبلاغ
ويذبح الاخر عن محمد وال محمد وفي رواية للحاكم فقرب احدهما
فقال بسم الله اللهم منك ولك اللهم هذا عن محمد واهل
بيته ثم قرب الاخر فقال بسم الله اللهم هذا منك ولك اللهم
هذا عن محمد وحده من امني ولحديث جابر رواه ابو داود
قال ذبح النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر كبشيين اقرنين
املحين موحوين فلما وجههما قال ابي وجهت وجهي لاله
الله منك ولك عن محمد واهله كسم الله الله اكبر ثم ذبح
ولحديث ابي رافع رواه احمد واسحاق والطبراني من حديث
شريك قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشيين

ابا حنيفة موحون حصيين وقال احدهما عن شهيد به بالتوحيد
 وله بلاغ والاخر عنه وعن اهل بيته ولحديث حديث
 رواه الحاكم ولحديث ابي طلحة وانس رواها ابن ابي شيبة
 في مسنده يعني ما تقدم وقالت المعتزلة ليس له ذلك
 ولا يعمل به ولا يعتقد وقال مالك والشافعي يجوز ذلك
 في الصدقة والعبادة المالية كالحج ولما ما تقدم في ما روي
 ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي ابواب
 ابرها حال حياتي فكيف لي برها بعد موتي فقال له عليه
 السلام ان من البر بعد البر ان تقبلي لهما مع صلاحك وانت
 تصور لهما مع صومك رواه الدارقطني وعن علي رضي الله عنه
 مرفوعا من بر علي المقابر وقرا قل هو الله احد عشرة مرة ثم
 وهب اجرها لاسوات اعطى من اجر جبريل اموال رواه
 الدارقطني وعن معقل بن سيار مرفوعا اقروا علي موتاكم
 يس رواه ابو داود والاصل الحقيقة مع انه محطور على انها
 تقرا على المختصر لا شرا فله على الموت ان دام عمره الى موته
 فلو حج عن نفسه وهو مجوس ومريض ان مات به اجزاء الحج
 وان تخلص منه بطل اجزائه عند فرضا فيبقى نفلا وذلك لان
 الحج فرض العرف فيعتبر استمرار العجز فيما بقي منه ونوى عند
 وحده على التعيين حتى لو نوى الحج على الامرين على التعيين فمن
 التفتة لحدسها وكان الحج له ولو نواه عن واحد منها غير تعيين
 ولم يعين احدها قبل طواف التدمر والوقوف فمن التفتة
 وان عين احدها جاز استحسانا عند ابي حنيفة ومحمد كما لو
 اهل حج عن ابويه ثم عيى احدهما وذلك لان الابهام واقع في
 الاحرام وليس بمقصود وانما المقصود الاعمال والتعيين في
 الانتهاء عبرة التعيين في الابتداء الا ترى انه لو احرم بالتوبي

حجة وامر به بعينها كان له ان يعين في الانتهاء ويجعل ذلك
 كتحسينه في الابتداء وعند ابي يوسف وقع الحج عن الحايو
 ومن التفتة لانه ما يورث تعيين الحج فاذا لم يعين فقد خالف
 فيمن التفتة ولو نواه ساكتا عن المحجوج عنه لا يرض فيه
 وينبغي ان يصح التعيين بالتفريق لعذر الكفاية وهذا كله
 بطريق النيابة واما ان يستحب الحج فلا يجوز عندنا وادام المحج
 بقي امره بالحج فيكون له تفتة مثل في ماله وليست بعوض
 ولكن يستحق كفايته لانه فرع لنفسه لعمل ينتفع به فيستحق
 الكفاية في ماله كالنفاص والعامل ولو حج عن ابيه او امه حجة
 الاسلام من غير وصية اجزاء ان شاء الله تعالى لما روي من
 حديث الكشيبة وغيرها واما قد يجد الجواب بالامتنان بعد
 ما صح الحديث فيه لان خبر الواحد لا يوجب العلم اليقيني فان
 قيل فقد اطلق الجواب في كثير من الاحكام الشاذة كخبر
 الواحد قلت لان خبر الواحد يوجب العمل بما طريقه العمل
 اطلق الجواب فيه فاما سقوط حجة الاسلام عن الميت بادا
 الوثية فطريقه العلم فانه امر بينه وبين الله فلهذا قيد الجواب
 بالامتنان من شرائط جواز الاجحاج ان يحج بماله المحجوج
 عنه فان تبرع الاجحاج عنه بماله لنفسه لم يحج فينتفع على نفسه
 بالمعروف في الطعام والشراب والكسوة في الطريق وثوب
 احرامه وما فضل هذه الى الوثية والوصي الا ان يوصي الميت
 له به وليس له ان يدعو احد الى طعامه ولا يتصدق به ولا
 يقرضه ولا يقرضه الدينير بالبراهة الحاجة تدعو الى ذلك
 ولا يشترى منه ما لوصويه ولا يدخل الحمام ولا يشترى منها
 دهن السراج ولا ما يدفن به او يتداوى به ولا يعطي منها
 اجرة الحلاق او الحمام الا ان ياذن له الميت او الوارث ولا

ينفق على من يجده الا اذا كان ممن لا يجد نفسه وفي فتاوي
قاض خان له ان يدخل الحمار بالمعارف من الزمان ويعطي اجرة
الحارس من مال امروله ان يخلط دراهم النفقة مع الرقعة
ويودع المال وله ان يشتري دابة بركبها ويحملها وقرينة واراوه
وسائر الاموال التي وادها لتجوز اليه من رخصان فنفقت من
مال نفسه الى عشرة ايام الحجة ويخرج عن الموصى بالبحر راكبا من بلد
لغيا بد مقامه ان كفت نفقته لذلك والا فمن حيث يبلغه
وهذا استحسان وفي القياس تطل هذه الوصية لغير الوصى عن
تنفيذ ما اراد وهو الحرج من منزله بما لو اوصى بعقوبة شتمه بالان وكان
ثلث المال وراها ووجد الاستحسان ان المقصود من الحرج ابتغا
درجات الله ونيل الثواب فيكون بمنزلة الوصية بالصدق
وهي تنفذ بحسب الامكان **ود ما احصار على الاركان** ان كان حيا
وفي ماله من ثلثه او كله ان كان ميتا لانه الذي ورطه فيه شمر
يجب عليه من قابل بمال نفسه لانه لم يتم الافعال بسبب احصار
وانما يقع ما هو نسي الحرج عنه ولم يتحقق وبقائه الحرج لا يضمن النفقة
لعدم مخالفة فهو كالحصر وعليه الحرج من قابل بمال نفسه وقال
ابو يوسف على المامور لانه للخلل وصار كمال القران واجب
بان د والا حصار مونة بمنزلة نفقة الرجوع **ود القران** ودم
الجنابة على الحجاج اما د ما جنابة فلان المامور هو الحجاج واما
د القران فلان وجب شكر الجمع بين النسيك والمامور
هو المختص بهذه النعمة قالوا وهذه تشهد لعمدة المروى عن
محمد بن ان الحرج يقع عن المامور والمراد قران امرة واحد به او
امره اثنان احدهما بالحرج والاخر بالعمرة واذا ناله في القران
اما لو امره اثنان احدهما بالحرج والاخر بالعمرة ولم ياذن له
بالقران وقرن كان مخالفا اذا المامور لا افراد مخالفا بالقران

وان نواه للامر عند ابي حنيفة كالمتنع للامر بالافراد وانما يصير
مخالفا لانه مامور بان يحج عنه من الميقات والتمتع يحج من جوف
حكة فكان هذا غير ما اراد وقال هو موافق وهذه الاستحسان
لانه اتى بالمامور وزاد عليه ما يجاب عنه فلا يصير به مخالفا
كالوكيل بالبيع اذا باع باكثر مما سمي له حبسه وبوضعه ان
القران افضل من الافراد فهو بالقران زاد خيرا فلا يكون
مخالفا و ابو حنيفة يقول هو مامور بانفاق المال في سفره
للمحج ويسفره وهذا اما ان يقر للمحج بل للمحج والعمرة جميعا فكان مخالفا
كما لو تمتع وان العمرة التي ارادها لا تقع عن الارزاق لانه لم يذره
بها ولا ولاية عليه للحاج في اداء النسيك عنه الا بقدر ما اراد
الا ترى انه لو لم يذره بشئ لم يجز اداؤه عنه فكذا اذا لم يذره
بالعمرة فادالم يكن عزمة عن الامر صار كانه نوى العمرة عن نفسه
وهناك يصير مخالفا كذا اهلنا **وفين النفقة** وعليه القضا
في مال نفسه ان **حاج قبل وفوقه** لان المامور به هو
الحج الصحيح والجماع قبل الوقوف بفيسد الحج اما لو جامع بعد
الوقوف فلا يفسد حجه ولا يضمن النفقة ولزمه الدلالة
د جنابة ود ما جنابة على المامور وان مات المامور بالحج
عن الميت في الطريق او سرق نفقته يحج من منزله امره
وهو الميت عند ابي حنيفة بثلث ما بقي من مال الميت على
تقدير ان يكون الحج عند بوصية منه لان حيث مات او
سرق نفقته كما قال وهو قول مالك والشافعي وهذا
مبنى على خلافهم فمن حج بنفسه ويات في الطريق فانه
يوصى بان يحج عنه من منزله عند ابي حنيفة وعندهما وهو
لا استحسان من موضع مات فيه لان سفره لم يبطل بوقته
لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم

يدرك الموت فقد وقع اجره على الله ولم يولد عليه السلام من خرج
 حاجا فمات كتب الله له اجر الحج الى يوم القيامة وخرج
 معتمرا فمات له اجر المعتمر الى يوم القيامة ومن خرج غازيا في
 سبيل الله فمات كتب الله له اجر الغازي الى يوم القيامة رماه
 الطبراني في معجمه وابو يعلى الموصلي في مسنده وروى تمام
 فوابده عن عابشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من مات في طريق مكة لم يعرفه الله عز وجل ولم يحاسب
 روى الدارقطني عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من مات في الوجه من حاج او معتمر لم يعرف من ولم يحاسب
 وقيل له ادخل الجنة وامامنا في الهداية من قتل عليه السلام
 من مات في طريق مكة كتب الله له حجة برون في كل سنة فغير
 معروف ولا حنفية ان الموحود من السفر بطل في حق احكام
 الدنيا لاروى مسلم وابوداود والترمذي والبيهقي من حديث
 ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مات امرئ
 اذ لم ينقطع غلده اي ثوابه الا من ثلاث صدقة جارية وعلم
 ينتفع به او ولد صالح يدعوه حاصلا ان المراد بالانقطاع
 في احكام الدنيا وعدم الانقطاع في احكام العقب والاول
 هو الذي يوجد هناك صار الى نصف النهار في رمضان ثم
 حضره الموت يجب ان يوصى بعدة ذلك اليوم وان كان ثواب
 ذلك اليوم باقيا كما ذكره ابن القيم وفي كون الوصية واجبة
 بعدية ذلك اليوم نظرا هو لا يخفى على الاعلام وقد صرح
 صاحب الهداية في التبيين ان من وجب عليه الحج فمات من عاد
 فمات في الطريق لا يجب عليه الا ايضا لان لم يوح بعد الاجاب
 ولو نوى الصلوة والصلاة المهمة وهو الذي لم يحج حجة الاسلام
 الحج نفل او عن غيره مما نوى عندنا لا عن فرضه كما قال مالك

والشافعي

376 والشافعي فيها على الاول ان ينبت النفل لغولانه عبارة عن
 الزيادة وما تنصرون قبل الاصل واذا الفت ينبت النفل يعني
 مطلق ينبت الحج ومطلق الميت يتاذى الغرض ويدل عليه ان
 ينبت النفل نوع سبعة منه قبل ادا حجة الاسلام والسعيد
 يستحق فجعلت ينبت النفل لغولانه حقيقة المعنى الحج
 فبقي مطلق الميت ويجوز ان يتاذى حجة الاسلام بغير نية
 كما في المعنى عليه اذ اخرج عنه اصحابه فبنيت النفل اولى
 وعلى الثاني ما روى الدارقطني عن ابن عباس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم سمع رجلا يلبي عن شريعة فقال له من شريعة
 قال ارجع الى قال هل حججت قال لا قال فمات عن نفسك ثم ارجع
 عن شريعة ولما على الاول ان وقت اذ الغرض في الحج يستحق
 ادا النفل وعلى الثاني ما روينا من حديث الحنفية وغيرهم
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها حج عند وفاته لا يري
 العقيلي ارجع عن ابنيك واعتر ولم يستفسرها انها حج عن نفسها
 اولا وحديث الدارقطني معارض بما رواه هو ايضا عن
 الحسن بن عمار عن ابن عباس قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 رجلا يلبي عن نبشقة فقال ايها المجني عن نبشقة هل
 حججت قال لا قال فمات عن نبشقة ورجع عن نفسك الا
 انه قال هذا وهم من الحسن بن عمار ثم قال وقد
 رجع الحسن بن عمار عن ذلك وحدث به علي الصواب
 موافقا لرواية غيره ثم قال وعلى كل حال فالحسن ابن
 عمار يترك وقوله صلى الله عليه وسلم حج عن نفسك ثم عن
 شريعة امرنا سبينا في حج اخر لنفسه نظرا له وقد كان قبل نسخ
 جواز نسخ الاحكام على وقوع الحج عن نفسه كما هو فيهما
 ومن العزوم لو ادعى ان حج عند فلان فمات فلان فمات حج عند

عنه ان يكون قد صرح بان يحج غيره ولو اوصى بان يحج عند
ثلث ماله وثلث المال سلخ تحي كثيرة فالوصى بالخياح ان
شاحح عند في سنة حجة واحدة وان شاحح عند مقد اير
ما يبلغ في سنة واحدة والتجديد افضل وان اجتمعت الورثة
على ان يحج واحد منهم عند جاز ولا يجوز للهدى وهو ما ينقل
للذبح من النعم الى الحرم **باب النقصان** وهو النقصان
من الغنم والبقر والابل والجذع من الضان فقط لان الجذع
من الابل وهو ابن اربع سنين ومن البقر ابن سنة غير جاز
لقوله عليه السلام **فحوا بالثياب** الا ان يعسر عليكم فادخروا
الجذع من الضان والهدى بالثياب لان كل منها قرينة تتعلق
بالرافقة فيكون في الجواز ذلك فلا بد من السلامة من
العيوب المذكورة في باب الاضحية والثني بالكسر من الابل ماله
خمس سنين وطعن في السادسة ومن البقر ماله سنتان هو
وطعن في الثالثة ومن الغنم ماله سنة وطعن في الثانية والجذع
بفتح الجيم والذاب المعجمة ما اتى عليه اكثر من السنة واغنا
يجوز اذا كان عظماء وتعسره ان لا يخلط بالثياب استئبد
على الساطر انه **ما وكل استحب** بان هدى تطوع وسقفة
وقرآن لما في حديث جابر بن ابي نجران كل بدنة ببضع فحلت
في قدر فاكل اي البني والولي من لحمها وشربا من مرقها
ولا يناد ما نسك كالهضبة **فقط** اي لا يجوز له ان ياكل
من غير هذه الهدايا لا يناد ما هو كقارات **فحوا** اي هدى
المبقة والقرآن **يوم النحر** اي باليوم لقوله تعالى فكلوا
مها واطعموا البائس الفقير ثم ليقتنوا ثقتهم ولو فوا تدور
وليطوفوا بالبائس العتيق وقضوا التفت والطواف مختصان
يوم النحر فيكون **الكل** كذلك ولا يناد ما نسك فيختصان يوم

النحر

النحر كالهضبة والمراد بالاختصاص من حيث الوجوب
على قول اي حبيفة ولا يودع بعد ايام النحر جزا الا انه
تارك للواجب وقتها لا يحري بالاجماع وعلى قولهم كذلك
في القبلية وكونها فيها هو السنة السنينة **غيرها**
اي لا يخص هدى غير المبقة والقرآن بيوم النحر يجوز فيه
وفي غيره اما هدى الكفارة فلا بد وجب لغير النقصان
فكان التحول بد اولي واما هدى التطوع فلا ان القرينة
باعتبار ان هدى وذلك بتحقيق بالبلوغ الى الحرم ولا
يتوقف على يوم النحر انما فضل ذبحه فيه لان معنى القرينة
في الرافقة الذم فيه اظهر وهذا هو الذي في الاصل وذكر
القدري ان ذم التطوع يختص باليوم النحر كذا في المتعة
والقرآن لا بد نسك **والكل** اي وحضر ذبح كل هدى
تطوعا وغيره **بالحرم** لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة في جزا
الصدي فكان اصلا في كل ذم وجب كفارة وقوله تعالى في ذم
الا حصار حتى يبلغ الهدى يحل ذبح قوله تعالى في الهدايا
مطلقا ثم يحلها الى البيت العتيق **ويصدق** بجلده اي لبس
الهدى **وخطامه** بالتركيب ما يجعل في انف البعير ويخوه ولا
يعطى **جرارا** **منه** لما روي الجماعة الا الترمذي عن علي رضي
الله عنه قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقوم
على بدنة واقسم جلودها وجلالها وان لا اعطى الجزار
مها شيئا وقال **نحن** نعطي من عندنا ولو تصدق بالهدى على
فقر غير الجزار جاز لان الصدقة على كل فقر قرينة مقصودة
ولا طلاق قوله تعالى واطعموا البائس الفقير خلافا لما لك
والشافعي لان الذبح شرع في الحرم وتسقفة على فقر ايد فلا
يتصدق على غيره بان يحمل الى خارج الحرم فيصدق على فقره

ولا يركب الجهدى لأنه جعل خالصا لله تعالى فلا ينبغي أن يعرف
 منها شيئا لمنفعة لنفسه **الأصروقة** وبه قال مالك لما روى مسلم
 من حديث ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير قال سمعت جابر بن
 عبد الله يسئله عن ركوب الجهدى فقال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول إن ركوبها بالمعروف إذا ألححت إليها حتى تجد
 ظهورها فجاز الشافعي ركوبها مطلقا لقوله تعالى لكم فيها منافع إلى
 أجل مسمى ولقوله عليه السلام للذي رآه يسوق يدها تارة ركوبها
 وبذلك أوقف وحكي ولنا ما قدمنا وقوله تعالى ومن يعظم شعائر
 الله والذين منها قال تعالى والذين جعلناهم لكم من شعائر
 الله وليس ركوبها من التعظيم في شيء وقد روي أن الرجل كان
 أجهد نفسه فأمره صلى الله عليه وسلم بركوبها أما من رجحا
 أو ترجاله بقوله وحكي أو متعبا لقوله ونيك لبلا يفضي
 عدم ركوبه إلى هلاكه ولو نقص الجهدى بركوبه أو حمل
 منها عده عليها المضروقة فمن ينقصه نذره ونقصه فليد على الفتر
ولا علت لأن اللين جزء الجهدى فلا ينبغي به وهو
 لغتيا ولو انتفع به أو دفعه إلى عن ضيقه لوجود التعدي
 وما عطف بكسر الطاء أي هلك من الجهدى في الطريق أو قرب
 من العطب حتى خيف عليه الموت أو امتنع على السر ونقص
 بها حش وهو ما يمنع أجزاء الأصحية كذهاب تلك الأذن
 أو العين أو الذنب ففي **الواجب** نذره لأنه في الذمة ولا
 تنادي بالمعيب والمعيب أنه لا يلزم حياجه بتعيينه لتلك
 الجهة عن بكتة وقد امتنع صرفه فيها فله صرفه في غيرها
 ينبع أو تصدق بلحها وفي المنطوق تحوه وصنع بعله به مدوم
 به صفة مناعه لما روى أصحاب السنن الأربعة من حديث
 ناجية بن حنبل الأسلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

بعث

بعث بعد الجهدى وقال إن عطب فأخره ثم اصبع بعله في
 دمه ثم دخل بينه وبين الناس قال الترمذي حديث
 حسن صحيح والمراد بالبعط العلاءة وقاية ذلك
 أعلا الناس أنه هدى فيا مله عند الفقر دون الأغنيا
 وليس عليه غيرها لقوله عليه السلام من أهدي به نسيته
 تطوعا فوطيت فليس عليه بدل وإن كانت تذاق فليبدل
 ذكره الشيخ في الأمانه وسكت عنه ولا ياكل هواتها ولا
 رفقاه منها ولو كانوا فقرا لما في مسلم وابن ماجه عن ابن عباس
 أن دويما الخداعي حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يبعث ما يبدن معه ثم يقول إن عطب منها شي فحشيت عليه
 ثوبا فاخرها ثم أعس ثوبها في دمه ثم أصر به حتى حشها
 ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقك وفي رواية لمسلم
 وبعث بعد ستة عشر بدنة ولما أسنده الواقدي في أول
 غزوة الحديبية أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد الخروج
 ذكره القصة تطولها وفيها أن النبي صلى الله عليه وسلم
 استعمل على هدي يديها حتى جندت وإمره أن يتقدم
 بها قال وكانت سبعين بدنة وفيها قال ناجية عطف على
 بعير من الجهدى فحشيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالثوب فاخرته فقال أخرجها واصبع فلا يد لها في ذلك
 ولا تاكل أحد من رفقك منها شيئا وخل بينا وبين
 الناس ولما في مسند أحمد بن حنبل عن عمر بن الخطاب
 قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم معي يدي وقال إذا
 عطب منها شي فأخره ثم أصر بعله في دمه ثم أصر به
 صفحته ولا ياكل أنت ولا أهل رفقك وخل بينا وبين
 الناس أي الفقراء دون الأغنيا وهذا لأن الأذن تبتا ولد

معلما بشرط بلوغه محله فبينه ان لا يحل قبل ذلك اصلا
 الا ان التصديق على الغفر افضل من ان يتركه جزا للسياح
 اذ فيه نوع تقرب والتقرب هو مقصود الرب المعبود
 وهو العفو والودود ان شهدوا بالوقوف قبل وقت
 اي قبل يوم الوقوف بان شهدوا انهم وقفوا يوم التروية
 قبلت شهادتهم وعلى اهل عرفتنا عادة الوقوف بان التدارك
 ممكن اذا ظهر خطأ وهم وصورة هذه المسئلة مشككة بان
 هذه الشهادة لا تكون الا بان الهلال لم يربطه الثلاثين
 من ذي القعدة بل روي بعدها وكان ذا القعدة تاما وشلا
 هذه الشهادة لا تقبل لا خيال كونه ذي القعدة تسعة
 وعشرين فصورتها بحيث لا يتاى اشكال فيها ان الناس
 وقفوا ثم علموا بعد الوقوف انهم غلطوا في الحساب وكان
 الوقوف يوم التروية فان علم هذه المعنى وهو الغلط في
 الحساب قبل الوقت بحيث يمكن التدارك فالأمر تدارك
 الناس بالوقوف وان علم ذلك في وقت لا يمكن التدارك
 فينبغي ان يقال قد تم حج الناس هذا خلاصة كلامهم
 في شرح الوقاية فتكون الشهادة على هذا المعنى العلم
 محل العبارة المذكورة على هذا المعنى تكلف ظاهر وايضا
 الغلط في الحساب من الحج العظيم في غاية الاستبعاد فلو قيل
 انه علم ذلك بان رجع بشهود روية الهلال او اقروا انهم شهدوا
 زورا لم يبعد ويحتمل ان تكون الشهادة متقدمة في افق مكة في اول
 ذي الحجة وشهدت شهادتها انما راي الهلال وحكم بشهادتها
 ثم جاءت جماعة كثيرة من موضع اخر كانت الشهادة
 بذلك الموضع واخبروا انهم لم يروا الهلال وحكم بشهادتها
 مع اجتهادهم في طلبه والتفتيح عن موضعه وشلا هذه

الشهادة

الشهادة وان كانت على النفي الذي يمكن ان يحيط به علم الشاهد
 يقبل ومثل هذا قد جعل المحقق في كتاب الشهادة مما يظهر فيه
 كذب الساهد ويحتمل ان يشهدوا بان ذا القعدة غرته يوم
 الحة مثلا فكان الناس على العرة يوما لا ثلثين فقرة ذي الحجة
 في رعي الناس يوما لاربعاء في رعي الذين يشهدون يوم الثلاثاء
 فلا يكون شهادة على النفي كما لا يخفى ولما كان المناقشة في
 ذلك ذكر صاحب الهداية اياهما قالوا ينبغي للحاكم ان لا يسمع
 هذه الشهادة ويقول قد تم حج الناس اخبروا انه ليس
 فيها الاتباع الفتنه لا بعد بان شهدوا بانهم وقفوا يوم
 التروية فان شهادتهم لا تقبل ويحتمل اهل عرفه حجمه والقياس
 ان لا يحكم بهم كالموسم والوقوف قبله والفرق ان التدارك
 فيما ذكره ان شهدوا بالوقوف قبل وقته يمكن وبعده غير ممكن وفي
 الامر بالعادة حرج وايضا العبادة قبل وقتها لا تنفع احدا
 وبعده تنفع في الجملة وتوشهدوا يوم التروية انه يوم عرفه
 فان امكن وقوف الامام مع اكثر الناس قبلت شهادتهم وكذلك
 ان امكن وقوفهم معهم ليلا او نهارا وان لم يمكن لا تقبل شهادتهم
 ويقفوا من الغد استحياسا والشهود كالناس حتى لو لم
 يقفوا مع الناس ووقفوا بآراء وافاتهم الحج وعليهم قصاص الحج من
 تابل والاحلال بمرق وذلك لما روي انه عليه السلام قال
 صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون وعزيتكم يوم تعرفون
 واصحاكم يوم تفحصون اي وقت الوقوف بعرفة عند الله هو
 اليوم الذي يقف فيه الناس عن اجتهاد وراي انه يوم عرفه
 راجح شيئا من بيته لانه هو المراد بالعرف وقتل من
 الميقات ولا يرتب حتى يطوف طواف الهمزة وهذه رواية
 الجامع الصغير وفيه بسوط انه مخير وعن ابي حنيفة ان

مشيه نكروه ووجه رواية الجامع انه التزم بالحج على صفة الكمال
 عن المشي شق على البدن فليزعه الايقاع وصار كالما ذر صوما
 قنبا بعا فان قيل فقد كره ابو حنيفة للحج ما شيا فكيف
 يكون صفة كماله قلنا انما كرهه اذا كان مظنة سوء خلق
 الفاعل له كان يكون صايما مع المشي او من لا يطيق المشي فيكون
 سببا للمأثم من مجادلة الرقيق والخصومة في الطريق والا فلا
 شك ان المشي فضل في نفسه لانه اقرب الى التواضع وادل
 على التذلل لربه وعن ابن عباس انه قال لما كف بعمره ما استفت
 على مشي الا على ان لم اجد ما شيا فان الله تعالى قد مر المسئلة
 فقال تعالى يا توك رجلا وعلى كل هذا مر وعنده عليه السلام
 من حج ما شيا كتب له بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم
 قيل يا حسنات الحرم قل قال كل حسنة بسبع مائة ايقاع
 لا نظير للمشي في الواجبات ومن شرط هذه النذر ان يكون من
 جنس المنة ورواها جابر على ما ذكر في كتاب الصوم لا فانقول
 بل لنظيره وهو المشي الذي لم يجد راحلة وهو قادر على
 المشي فانه يجب عليه ان يحج ماشيا ولو ركب اكثر المسافة اراق
 د ما لا د خاله النقص فيما التزمه ولو ركب اقلها وجب عليه
 من الدم بحسبه رزقنا الله التوفيق للوقوف بالتحقيق على
 بابه كتاب **النكاح** هو في اللغة

اذا

اذا بلغوا النكاح اي الاختلا م فان المتخلم يرى في منامه صورة
 الوطى وقال تعالى الراني لا ينكح الا زانية والمراد الوطى وقال
 تعالى فان طلقها فلا تخل لدم بعد حتى تنكح زوجا غيره اي
 بطوها لما في الصحيح حتى تزد في عسلته والمراد به الجماع هي
 بالجماع خلافا لابن المسيب والعقد مستفاد من قولك زوا
 غيره وفي الموضوع الذي حمل على العقد انما هو ولد ليل اقترن
 به من ذكر العقد او خطاب الاوليا في قوله تعالى وانكحوا
 الايمانى منكم او استراط اذن ال اهل في قوله تعالى فانكحوهن
 باذن اهلهن ثم هو سنة عند حال الاعتدال في اصح الاقوال
 لقوله عليه السلام اربع من سائر المسلمين الحيا والتعطر
 والسواك والنكاح رياء الترمذي وقال حسن عريب
 وقوله عليه السلام النكاح سنة فمن رغب عن سنتي فليس
 مني اي على من اتباعي في اتباعي وقيل فرض كفاية لقوله تعالى
 فانكحوا ما طاب لكم وتعليق الحكم بالعام لا ينبغي كونه على
 الكفاية لان الواجب في الكفاية على لكل ولقوله عليه السلام
 "انكحوا نساءكم فانى مكانكم الامم رواه عبد الرزاق
 عن سعيد بن ابي هلال مرسله وقوله عليه السلام لعكاف
 ابن وادعة الجهلي الك زوجه باعكاف قال لا ولا
 حارثة قال وابنت حبيج موسرقات نعم والحمد لله قال
 فانت اذا من اخوان النساء طين اما ان تكون من رهبان
 النصارى فانت منهم واما ان تكون حنفا فاصنع كما تصنع
 وان من سنتنا النكاح بشر انكم عراكم والاذل موتاكم عراكم
 وحكم باعكاف تزوج فقال لا يا رسول الله انك تزوج
 حتى تزوجني من شئت قال فقال رسول الله قد تزوجتك
 على اسم الله والبركة كرمية بنت كلثوم الجعري رواه ابو يعلى

في مسنده من طريق بقتية وقيل واجب على الكفاية لما ان الثابت
 بخبر الواحد الظن والاية لم تنسق الا لبيان العدة والمحلل
 وعند اصحاب الطواهرات من فرض عين على القادر على الوطي
 تمسكنا بظاهر الآية والحديث والاصح انه يجب عند التوقفات
 وتكريره حال الكوف من الجور والعدوان وهو افضل من التحلي
 للعبادة عندنا وعكسه نالك والشافعي لقوله تعالى وسية
 وحضوره فقد مدح يحيى عليه السلام ما به كان حضوره والخصم
 الذي لا ياتي السماع القدر على الاثبات وحجتنا التمسك بحال
 النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه وهو اشتغاله بالزواج
 حتى انهي العدة المشرع المباح له والاستدلال بحال
 رسولنا اولى من الاستدلال بحال يحيى مع انه كان في
 شريعتهم العزلة افضل من العشرة وفي شريعتنا العشرة
 افضل من العزلة لقوله عليه السلام لا رهبا نية في الاسلام
 هذا وسيجيب مباشرة عقد النكاح في المسعد وكونه
 في يوم الجمعة لما في سنن الترمذي عن عابينة قالت قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلنوا هذا النكاح واجعلوه
 في المساجد وامروا عليه بالكفوف اي خارجة وفي الترمذي
 والنسائي عنه عليه السلام انه قال فصل ما بين الحلال
 والحرام الدف والصوت قال الفتا المراء بالدف ما لا حلال
 له ينعتد اي يرتبط عقد النكاح بايجاب وهو ما يقال اولا
 وقول وهو ما يقال ثانيا لفظها اي صيغة الايجاب
 والمقول كلاهما ما من كزوجت او انكحت وزوجت
 او انكحت او قبلت او رصنت وانما اختير لفظ الماضي لانها
 لا تدل على الوجوب والتحقيق حيث افاد دخول المعنى في
 الثبوت والوقوف قبل الاخبار ولفظها امر وناهي

اي وضع احدهما لا خبار ولا حلا نشا كزوجتي او زوج
 انتك فقال الاخر زوجت وفي فتاوى قاضي خان اي
 ونقطة الامر في النكاح ايجاب وكذا في الطلاق اذا قالت
 طلقني على الف فطلعتا كان تاما وان لم يعلم اي العاقدان
 معناه اي معنى لفظ ما عقد به من الزوج وعقوه وقولها
 اي وينعتد بقول العاقدين راد وتبريرت بضم الراء
 بلا ضم اي ولو بلا ضم بعد ردي وزر في بيع ومشا
 اي كما في عقد هما بلفظ الماضي والعرف بين معنى كذا بكذا
 فقال بعثت حيث لا ينعتد البيع وبين زوجتي فقال
 زوجك حيث ينعتد النكاح مع ان الامر ليس فيها هم
 بايجاب وانما هو توكيل وكلام من زوجت وبعثت ايجاب
 وقوله ان الواحد يتولى طرفي عقد النكاح ولا يتولى
 طرفي عقد البيع لان التوكيل في النكاح سفر محض وفي البيع
 اصل في الحقوق ولهذا ترجع الحقوق في النكاح الى التوكيل
 وفي البيع الى التوكيل لا بقولها عند الشهود اي الشاهدين
 ما من وشوهم وبيع عقد النكاح بلفظ نكاح او تزوج وتزوج
 او انكاح اجماعا لا بما مر به واقتصر الشافعي جوارحه
 عليها وما اي بلفظ وضع تملك العين كلها حال التملك
 والهبة والصدقة والبيع والشرا لا بها سبب الملك المتعة
 في محل ثقلها بواسطة تملك الرقبة فيكون من اطلاق
 السبب وارادة المسبب وقوله عليه السلام ملكتها بما
 يحكم من القران وقوله تعالى لا وامرأة موصدة ان وهبت
 نفسها للنبي ولان رجلا وهب انبت لعبيد الله بن الحر
 بشهادة شاهدين فاجازه على رضى الله عنه قيد الوضع
 بملك العين لان النكاح لا ينعتد بلفظ الا حارة وبلفظ

الإعراف على الصحيح وقيد بالحال لأن النكاح لا يقع بلفظ
 الوصية لأنها تملك العين بعد الموت لا في الحال وشرط
 سماع كل منهما أي من العاقدين لفظ الآخر لأن عدم سماع
 أحدهما لفظ الآخر بمنزلة غيبته كحضوره في أو حرمته
 وقد قال مالك خلافا للشافعي لأن عنده شهادة النساء في
 غير الحال وتوابعه لا تقبل وسيأتي بيان ذلك في الشهادات
 أن شاء الله تعالى قال في المبسوط واعتادنا حديث عمر رضي الله
 عنه حيث أجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح والفرقة
 مكلفين **مسلم** لأن الشهادة ولاية لنفوذ قول الشاهد
 على غيره وولاية العبد والصبي والمجنون على غيره والكافر
 على المسلم وقال أهل المدينة يجوز النكاح بغير شهود
 إذا اعلنوا أن ابن عمر زوج ولهم حفرة شاهدتين وروى
 الحسن بن علي بن الزبير وما بهما أحد وكذا قال ابن المديني
 ولنا ما روى الترمذي بن حديث ابن عباس أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال النكاح بالثلاثين إنكحن أنفسنا بغير
 بينة ولو برأفة غير عبد إلا على في التفسير ووقف في
 الطلاق وروى أيضا عنه أنه قال لا نكاح إلا بينة وروى
 الدارقطني أنه عليه السلام قال لا نكاح إلا بشهود وقد قال
 صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان
 من نكاح على غير ذلك فهو باطل فإن شئنا جروا فالسلطان
 ولي من لا ولي له رواه ابن حبان وقال لا يصح في ذكر شاهدين
 عن هذا الحديث **سأعني** مع اللفظ أي لفظ العاقدين
 فلا يفتقد حضور أحدهما ولا حضور سماعه من متفرقات
 بأن عقد الحضور واحد ثم بعد غيبته عقد الحضور آخر
 أو بأن عقد حضورهما فسمع أحدهما كلا الزوج والأخر كلا

المرأة

المرأة ثم أعاد فسمع كلا المرأة الذي كان سمع كلا الزوج
 وسمع كلا الزوج الذي كان سمع كلا المرأة ووجد المنع
 في هذه الصورة أي بما عقد أن لم يحضر كل واحد منهما شاهد
 وقيل يصح بحضرة الإصمين وأغرب من أراد النكاح والبنى
 صلى الله عليه وسلم يقول لا نكاح إلا بشهود ولأن السماع هو
 المعقود من الحضور ولو سمع كلا العاقدين ولم يعرف
 نفسيه قتل بجمع والظاهر خلافه **صح** النكاح **عند**
فاسقين ولو كانا محدودين في قد في غير قايين لأن الفاسق
 من أهل الولاية القاصرة بلا خلاف لأن له أن تزوج نفسه
 وعنده وأنته فيكون من أهل تحمل الشهادة وإن لم يكن من أهل
 إدايتها لأن كلا من التحمل والولاية القاصرة لا الزام فيه **ولا**
يظهر أثر شهادتهما الدال عليها فحوى الكلام **عند الدعوى** لأن
 إذا الفاسق مردود والنكاح موقوف على تحمل الشهادة لا على
 قبولها فصلا للعقد بحضور الفاسقين كالعقد بحضور
 العامين حيث يصح ولا يبعد شهادتهما عند الدعوى ولم يحز
 الشافعي بشهادة فاسقين لما قدمنا من قوله عليه السلام لا نكاح
 إلا بولي وشاهدي عدل ولا بشهادة أعمى في الأصح عنه
 ولنا في انعقاده بشهادة الفاسقين أقبل وهو أن كل
 ما يصلح أن يكون قابلا للعقد بنفسه يفتقد النكاح بشهادته
 أو كل من يصلح أن يكون وليا في النكاح يصلح أن يكون شاهدا
 فيه **وقد** الحديث أن صح مقتدا بالعدالة فالأصح
 مطلق وهو قوله لا نكاح إلا بشهود وهو الذي ذكره عند قوله
 مكلفين مسلمين عنها ونحن نعمل بالطلاق والمعتد جميعا أنه
 ذكر العدالة في موضع الإثبات فتقتضي عدالة تامة ذلك
 من حيث الاعتقاد وفي الحقيقة أن المسئلة تقتضي على أن

الفاسق من اهل الشهادة عندنا وانما لم تقبل شهادته لئلا
تحمته الكذب وفي الحضور والسماح لا يمكن هذه التهمة
فكان غير لينة العدل وعنده الفاسق ليس من اهل الشهادة
اصلا لنقصان حاله بسبب العنق قلنا العنق لا يخرج
من ان يكون اهلا للامانة والسلطنة فان الامنة بعد الخلفاء
الراشدين قل ما خلوا عن العنق والقول بخروج من ان
يكون اما ما يفسق ما يودي الى فساد عظيم ومن ضرورية
كونه اهلا للامانة كونه اهلا للمقضا لان نقله القضا يكون
من الامانة ومن ضرورية كونه اهلا للمقضا ان يكون اهلا
للسهادة وصح عند ابنهما بان وقعت الفرقة بين رجل
وامرأة ثم تزوجا بحضور ابنيهما وبه قال الشافعي في الاصح
او ابني احدهما اي ابني الزوج او ابني الزوجة قال ابو المكارم
وعطفه على الصهر المحرور بلاعادة الجارية على حد هبل
الكوفيين وقد ارتكبت المعصية في تصانيفه وهو كذلك
عند جماعة من المجريين وهو مذهب المختار عند علماء العربية
وعامة القراء كما حقق في قوله تعالى نسألونك والامر حارم
بالحفظ على قراءة حمزة وقيل التقدير او عند ابني احد العاقد
يخذ في المضاف واما جعل الصهر حقا الى الابنين وارادة
ان النكاح يقع عند احد الابنين وشاهد اخر فيكلف بل
وتقسف تخالف لصرح كلامه في شرح الوقاية ولا
تقبل للغير لان حمل التهمة فاذا عقد بحضور ابني الزوج
فان كان هو المدعي لم تقبل شهادتهما وان كانت الزوجة
مدعية قبلت شهادتهما لهما واذا عقد بحضور ابني الزوجة
فان كانت المدعية لم تقبل شهادتهما وان كان المدعي
قبلت شهادتهما واذا عقد بحضور ابنيهما الشقيقتين

لا تقبل

لا تقبل سوا كان المدعي هو او هي وفي بعض النسخ نكاح مسلم
ذمية عند ذميين وصح عند ذميين نكاح مسلمة ذمية
ولا تقبل شهادتهما عند المدعي على المسلم بعد وصحة
شهادته الذي على مسلم وتقبل على الذمية وقال محمد وزفر
لا يصح العقد لان نكاح لا يقع الا بشهود ولا يقع بشهادة
الكافرين كالعقد بين مسلمين بخلاف التهمة الكفار فانها
تتخذ بغير شهود ولا بها شهادة الكافر على الزوج المسلم
بل من المهر واجيب منع ذلك وانما هي شهادة الكافر
على امرأة الكافرة تملك المتعة لان الشهادة شرط في
النكاح لا جل ملك المتعة لا اجل ملك المال لان ملك المال
لا يشترط فيه الشهادة والوكيل شاهد ان حضر وكذا
لان يمكن جعل الموكل باشر العقد وكل من يمكن جعله
باشر الشئ يجعل باشر له حكما كالزوج يجعل واطيا بالخوة
الصغيرة وكالحا هل بالاحكام في دار الاسلام عالما لمكانه
من التعلل فاذا وكل رجل رجلا ابنا بزوج او وكلت امرأة
رجلا ابنا بزوجها فعقد الوكيل بحضرة رجل وامرأتين ان
كان الموكل حاضرا مع العقد لانه يمكن جعله باشر له فيجعل
باشر له ويجعل الوكيل شاهدا وان كان الموكل غائبا
لا يصح العقد لعدم وصحة جعله باشر كالمولى ان حضرت
وليته بفتح الهم وسكون الواو وكسر اللام وتشد به
التحنية اسم منقول من ولي بالقدرة اي حال كونها بالمتعة
والاولى ان يقول مكلفه فان المجنونة البالغة حكم
الصبيبة عند تزويجها بحضرة رجل وامرأتين حيث
تقبل العقد اليها ويصير الوكيل شاهدا وحرر في حق التزوج
عنده اي اهل المزوج وهي له وجده لا له او ابنيه وان

علت ان كان ذكرا وابوها وحدها لا يبا او امها وان علا ان
 كانت انثى و فرعه اي بنته وبنت ولده اعم من الذكر والانثى
 وان سفل وابنها وابن ولدها وابن سفل وابن بنتها وان سفلت
 وفرع اصله القريب **وصليبه** اصله البعيد الاصل القريب
 الاب والام و فرعه الاخوة والاخوات واولادهم وان سفلوا
 والاصل البعيد الاحداد والكدمات وصليبه العمة وان علت
 والحالة وان علت بعين من عمه ابيه وخالته فيجل نبات الامه
 والعمة والاخوال والخالات والاصول في حرمة ذلك قوله تعالى
 حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ
 وبنات الاخت والجدات امهات وبنات الاولاد بنات الاولاد
 الاصل والبنت المزعج فكانه قال اصولكم وفروعكم فيكون
 المجاز المرسل او على قول من يقول ان اللفظ الواحد يجوز ان يراد
 به الحقيقة والمجاز في محلي او يقول ثبتت حرمة الجدات
 وبنات الاولاد بالاجماع والاصوات اختلفت ثلاثة الاخت لا يوب
 ولاب ولا ام والعمة والخالات تشمل اخوات الاب والام
 لا يوب ولاب ولا ام وبنات الاخ وبنات الاخت نعم بنات الاخ
 والاخت لا يوب ولاب ولا ام **وزوجه** سواء دخل بزوجه
 احر او سوا كانت الام القربى او البعدى وهي الحدة لا طلاق
 قوله تعالى وامهات نسائكم وبناتها اي بنت زوجته حال
 كون زوجته موطوءة وهو شرط اجماعا سوا كانت البنت
 في جرمه بان كانت مع امها في بيته وهو شرط عند علي والبد
 ذهب داود وحكي عن مالك او لم تكن في جرمه لقوله تعالى
 وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلن بهن فان لم
 تكونوا دخلن بهن فلا جناح عليكم والدخول كناية عن الجماع
 وذكر الجرح خرج نباح العادة او الاستيناع عليهم لا يتعلق الحكم

بدخوا فضعافا مضاعفة في قوله تعالى تاكلوا الربا اضعافا
 مضاعفة ثم في تحريم البنت على الرجل بعد الخلوة الصحيحة
 بامها من غير الوطئ بخلاف فقيل ثبت وهو قول الج
 يوسف وهو الاظهر وعليه الاكثر وقيل لا يثبت وهو قول
 محمد ثم اعلم ان حرمة امر المرأة والرئيسة تثبت بنفس العقد
 في قول عمر وابن عباس ورجع اليه اي تسعود حين ناظره
 عمر وبه اخذنا في قوله علي وزيد بن ثابت لا يثبت الا
 بالمدخول بالبنت وبه اخذ محمد بن شعاع وبشر المرسى وهو
 احد قولي الشافعي ويستدلوا بقوله تعالى وامهات نسائكم
 الآية اذا اصل ان السبي اذا عطف على شيء في حكم وذكر في المعطوف
 شرط فدا سفرهما اليهما فكذا هنا ذكر المرأة ثم عطف عليها
 الربايب ثم شرط الدخول فانصرف اليها قال في المبسوط ولكننا
 نستدل بحديث عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من تزوج امرأة حيت عليه امها دخل بها او لم يدخل وحرمت
 عليه ابنتها ان دخل بها وكان ابن عباس يقول امر المرأة بنته
 فانها هي امهاهم الله فبين ان الشرط المذكور وهو الدخول
 سفرهما الى الربايب دون الامهات ولا تخلط الصحابة في ان
 الجرح هل ينتضب شرطا لهذه الجملة او لا فكان على قول
 الجرح شرط لقوله تعالى وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي
 دخلن بهن ولما روي انه عرقن على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 زينة بنت ام سلمة فقال لو لم يكن برئتي في حجري ما كانت
 تحل لي ارضعتني وابيها ثوبه فانما هي وابن تسعود فانها
 كانا يقولان الجرح ليس شرطا وبه اخذنا ونال الحديث الذي
 روينا وانما ذكر الجرح في الآية على وجه العادة لا على وجه
 الشرط كما في قوله تعالى فكاتبوهن ان علمتم فيهن خيرا

لا ترى ابنه تعالى قال فان لم تكونوا دخلتم بين فلاحنا عليكم
 شرط للخلع ماله حول فذلك دليل على انه بعد ما دخل بالمر
 ٢ اخل به البنت قط كانت في حجره او لم تكن وزوجه اصله
 اي ابيه وزوجه وان بعد سنوا كان من قبل ابيه او من قبل امه
 وكذا موطونه اما الموطوة فليقله تعالى ولا تنكحوا ما نكح
 اباؤكم من النساء واما المعقود عليها عقد صحيح فلا جماع
 ولا قامت ما يقضي الى الوطى مقام الوطى وزوجه فرع
 وهي زوجة ابنه وان سفل لقوله تعالى وحلال ابناكم
 الذين من اصلائكم وذكر انه صلاب لا مزاج ابن النسب
 فان حليلته لا تحرم وكذا يحرم الجمع بين الاختين نكاحا وكذا
 فزاسا حتى لا يجمع بين الاختين وطيا بلك اليمين لا اطلاق
 قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين فانه في موضع رفع
 عطفا على المحرمات وهو قول علي بن مسعود وعار بن ياسر
 فانه قال ما حرره من الحر اربشيا الا وحرره من الايامثله
 انه رجل جمع بين يريده الزيادة على الاربع وكان عثمان
 يقول اخنتها ليد وحرمتها ليد يريده يا رب اخلد قوله تعالى
 الا ما ملكتم ابناكم وباتت الختم قوله وان تجمعوا بين الاختين
 وكان يتوقف في ذلك عند التعارض من حج جانب الحرمة
 لقوله عليه السلام وما اجمع الحكم والحلال الموعظ الحلال
 الحكم وكل هذه مما عاى وحرر جميع المذكورات اذا كن
 من الرضاع وفي شرح الوقاية وهذا يشمل عدة اقسام
 كنت الاخت مثلا تشمل البنت الرضا عمة للاخت النسبية
 وابنت والنسبية للاخت الرضا عمة والبنت الرضا عمة
 للاخت الرضا عمة ابنتي واصل ذلك قوله تعالى واهما لكم
 اللاتي ارضعنكم واخوانكم من الرضا عمة وما في الصحيحين

عن

عن ابن عباس انه انبى صلى الله عليه وسلم اريد على ابنته حرة
 فقال لا تخل لي ابنا ابنته اخي من الرضا عمة وانه يحرم من
 الرضا عمة ما يحرم من النسب وحرر فرع من ابنته سواها
 الفرع من زناها او من غيره فان زنا عندنا يوجب حرمة هو
 المصاهرة حتى لو زنا بامرأة حرمت عليها انها ونسبها وحرمت
 الموطوة على اصوله وفرعه وعند الشافعي لا يوجبها
 وعن مالك روايتان المشهورة كذهبا واجبة في الميسوط
 للشافعي بقوله عليه السلام الحر لا يحرم الحلال هكذا
 رواه ابن عباس وروى ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم سئل عن بنتي من امرأة فحولتم تزوج ابنتها فقال
 لا بأس لا يحرم الحر الحلال لنا عموم قوله تعالى ولا تنكحوا
 ما نكح اباؤكم من النساء وقد بينا ان النكاح للوطى حقيقة
 فتكون الابنة بضائفي تيم موطوة الاب على ان بالنسب
 يكون الوطى حلالا لزيادة ولا تثبت هذه الزيادة بخبر
 الواحد ولا بالقياس والدليل عليه ان موطوة الاب بالملك
 حرر على ابن هذه الابنة فدل على ان المراد بالنكاح الوطى
 والعقد وما ذكربنا اليه وهو قول عمر بن مسعود وابن
 عباس في الاصح وعمر بن حصين وجابر بن عبد الله وعائشة
 وجمهور التابعين كالحسن المجري والحنفي والموزاني
 وطاوس وسفيان بن عطاء وسعيد بن المسيب وسلمان
 ابن يسار وجماد والثوري واسحق بن ابراهيم والزهري والحداد
 عن مجري على ظاهره فان كثيرا من الحكماء يحرم الحلال كما اذا
 وقعت قطرة من خمر في ماء او لو طوى باليسيرة ووطى امرأته
 المشتركة ووطى الاب جارية ابن فان هذا كله حرام حرر
 الحلال لهذا الوجه الحديث لكن حديث ابن عباس مضعف

برواية عثمان بن عبد الرحمن الوفا من لطف يحيى بن معين
فيه بالكذب ولقول الجاري والسيار واي داود فيه ليس
بشيء وذكره عبد الحق عن ابن عمر قال في اسناده اسحاق
ابن ابي فروة وهو يترك وقد اخرج بعض اصحابنا ياروي
ان رجلا قال يا رسول الله اني زويت امرأة في الجاهلية
افانكح ابنتها قال لا اري ذلك ولا يصح ان تنكح امرأة تطلع
من ابنتها على ما تطلع عليه منها وهو يرسل وينقطع وفي
سند ه ابو بكر بن عبد الرحمن بن حكيم وباري من طريق ابن وهب
عن ابي ايوب عن ابن جريح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
في الذي تزوج المرأة فبهر لا يزيد على ذلك لا يزوج ابنتها
وهو يرسل وينقطع الا ان هذا لا يبيح عندنا اذا كانت
الرجل ثقة ثم كما ثبتت حرمة المصاهرة بالوطي ثبتت بالمس
والتفصيل عن شهوة عندنا سواء كان في الملك او في غيره وهذا
معنى قوله **وخرج محسوسا** و **فرع ما يستد** سواء كان
المس عندنا او سهوا او خطا او كرها وسواء كان حيا او ووجد حارة
البدن او بلا حائل لا بد استمتاع فكان كالوطي وقال مالك
القبلة والمس يتومان مقام الوطي وخالف الشافعي ايضا في ذلك
حتى لو قتل امته ثم اراد ان يتزوج ابنتها يجوز عنده وكذا الزوج
امرأة وقتلها بشهوة ثم ماتت بجوارله ان يتزوج ابنتها عنده
وخرج منظره الى فرجها الداخل ولا يتحقق الا اذا كانت
تكنية بشهوة متعلق بالمس والنظر على طريق التنازع
وقال الشافعي لا تثبت الحرمة بالنظر وبه ذهب مالك ان النظر
للدخول محتمل لثبوت الحرمة كالقبلة ولعمدته كما تفكره الشافعي
مارواه في الغاية السمعانية عن النبي صلى الله عليه وسلم من
نظر الى فرج امرأة بشهوة او نظرا الى فرجها بشهوة حرمت على

ذلك

ابيه

ابيه وابنه وحرمت عليه ابها وابنتها وعن مسروق انه قال
بيعوا خباري هذه اما الى لم اصب منها الا ما يحرمها علي ولدي
من المس والقبلة ولان المس والتفصيل بسبب يتوصل به
الى الوطي فانه من دواعيه ومعداته والحرمة تنبت على
الاحتياط في سبب الوطي مقامه ولو نظر فرجها من وراء
رجل او من وراء ما بان كانت في الحائض المصاهرة ولو
نظر فرجها في المرأة لا يثبت له عكس فرجها لا حقيقة
ولو نظرت المرأة الى ذكر الرجل فهو مثل نظر الرجل الى فرج
المرأة وحد الشهوة ان يشتهي بقلب وشهوة به وبمل ان
يواقعها ولا يشترط تحرك المني ولا انتشارها وهو الاصح
عند بعضهم وقيل يشترط ان وفي الخلاصة وعليه الفتوى
ويعتبر في الشهوة ان يكون عند المس والتطرح حتى لو وجد
بغير شهوة ثم استهوى بعد الترك لا يتعلق به الحرمة ويشترط
ان لا يتركه عند المس والتطرح حتى لو اتركه لا يثبت حرمة المصاهرة
وعليه الفتوى لان المس والنظر حبيد ليسا بغضين الى
الوطي وما ثبتت حرمة المصاهرة الا بقضاءها الى الوطي
وخرج اصله اي اصل فرجها ومحسوسا واستد وتنظر
الى فرجها وما دون **تسبع سنين** ليست بشهوة وعليه
الفتوى واما بنت التسبع واكثر فقد يكون مشتهاة وقد
لا يكون وهذا يختلف باختلاف الجثة وصغرها كما في شرح
الوقاية وفي شرح الكفر ثبت تسبع مشتهاة من غير تفصيل
ثبت حسن وما دونها غير مشتهاة من غير تفصيل وثبت
ست وسبع وثلاث ان كانت علة حجة كانت مشتهاة
والافلا ولو كبرت المرأة حتى خرجت عن حد الاشتهاء وجب
الحرمة لانها دخلت تحت حكم الاشتهاء فلا يخرج بالكبر ولا

كذلك الصغيرة ويجوز بكسر الواو المشددة اي وينع منع تحريم
نكاح امرأة اي عقد احد عليها وعدتها من طلاق رجعي او بائن
او عتيق اذا كانت احولا نكاح امرأة اي عقد لها وهبوا
مفعول محرم وحمله ابنتا فرضت ذكر الم غل له الاخرى صفة
المرأتين ووطاها بالصب عطف على مفعول محرم اي وعجم
نكاح امرأة وعدتها ابنا وطي امرأة وعدتها اي من جهة الملك
اذا كانتا ابنتا فرضت ذكر الم غل له الاخرى فلا يجوز الجمع
بين الاختين كما وقع في النص وعليه الاجماع واما ما في الهداية
من قوله عليه السلام من كان يمين بالله واليوم الآخر فلا
يجوز ما في رحم اختين فغير معروف نعم روى البخاري
ابن فروان الدبلي عن ابيه قال قلت يا رسول الله اني اسلمت
وتحتي اختان قلاب طلق ابنتا شيت اخيهما داود وعبد
الرزقي اختا ابنتا شيت وقال هذا حديث حسن
وذكر البيهقي في تيسار اي داود انه حديث صحيح واخرجه
ابن حبان في صحيحه ولا يجمع بين المرأة وعمتها او خالتها او
بنت اختها او بنت اخها وقال عثمان البستي وداود الطاهري
يجوز الجمع بين عرا الاختين من المحارم لقوله تعالى واحل
لكم ما وراء ذلك لانا ما روى مسلم مفرقا وابوداود والترمذي
والنسائي في مسندهم عن حديث اي اهرق قال قال رسول الله
صلي الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا العدة على بنت
اخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت اخيها ولا تنكح
الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى ثم روي عن
الحسين بن سعيد الحكم ولد دفع بؤهم حوازل تزوج العمة على
بنت اخيها والخالة على بنت اخيها الفضيلة الغدة والخالة كما يجوز
تزوج العمة على الامه دون العكس والمراد بالكبرى العمة

والخالة

والخالة وبالصغرى بنت الاخ وبنت الاخت والابنة محصورة
من عمومها بينتد وعمت من الرضاع وبالمشركة فيجوز
تخصيصها غير الواحد والقياس والمعتدة كالمنكوحه دليل
ثبوت النفقة والسكن والمنسب بالعراس والمنع من الخروج
قيد بقوله ابنتا فرضت ذكر الم غل له الاخرى لانه لو فرضت
احداها ذكر الم غل له الاخرى ولو فرضت الاخرى ذكر الم غل له
لله الاخرى مثل المرأة وبنت زوجها وامرأة ابنتها جاز الجمع
بينهما وقال زفر وابن ابي ليلى والحسن البصري لا يجوز لان
الاستناع ثبت من وجه فالأحوط الحرمة وللمهرور قوله تعالى
واحل لكم ما وراء ذلكم وان عبد الله بن جعفر جمع بين زبيب
بنت علي وزوجته الشيلية لم ينكر عليه ذكره البخاري
تعلينا واسند ه ابن ابي شيبة والدارقطني وكذا ابن عباس
جمع بين امرأة رجل وبنت من غيرها ولا يجوز نكاح اخته
من الطلاق البائن عند فكالطلاق الرجعي وحكم مالك والشافعي
يجوز لان النكاح يرتفع بينهما عدايته فيجوز له نكاح اختها
كما بعد انقضاء العدة ولنا هذه معتدة على الطلاق فليس
له ان يتزوج باختها كالعدة من طلاق رجعي ومذهبنا قول
علي وابن مسعود وابن عباس وابن مسعود ذكر سننهم في
سائرهم وبه قال سعيد بن المسيب ومجيبه التلمساني
وسماهد والثوري والبخاري وروى مذهبهم عن زيد بن ثابت
لان ابا يوسف ذكر في المال الرجوع زيد عن هذا القول
وذكر الطحاوي قول زيد الاخر انه ليس له ان يتزوج بها وحكي
ان رواه شاور الصماني في هذا فالتفتوا على انه يفرق
بينهما فالتهم زيد ثم رجع الى قولهم وقال عبيدة ما اجمع
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شي كاجتماعهم على

تختم نكاح الاخت والمحاقطة على اربع قبل الظهر وكذا وطوها
 بالرفع اي ويحرم وطئ امراة ملكا اي من جهة الملك وطانها
 بالنصب اي وطئ امراة اخرى نكاحا وملكها تحمي ان اي
 من جهتها اذا كانت جيبث لو فرضت ايتهما ذكر المرء حل له
 الاخرى لانكاحها بالنصب عطف على وطئها اي لا يحرم
 وطئ امراة ملكا العقد على امراة اخرى ايتهما فرضت ذكر
 لمحل له الاخرى لان العقد ليس بوطئ وانما يصير وطئا
 عند ثبوت حكمه وهو حل الوطئ وحكم الشيء بعقده فان
 نكحها اي عقد عليها لا يطاق واحدة من الموطوءة بالملك
 والمعقود عليها حتى يحررها الاخرى اما المملوكة بطلاق
 وانقصا عدتها واما المملوكة بعقدها او بعقدها بعضها
 او بملك جميعها او بعضها او بزوجها او بكتابتها
 لانها ان وطئ المعقود عليها من غير تحرير المملوكة كان حايضا
 بين موطوءتين حقيقة وان وطئ المملوكة من غير تحرير
 المعقود عليها كان حايضا بين موطوءة حقيقة وموطوءة
 حكما وهي المعقود عليها ومع نكاح الكتابية ولو كانت
 امته وفي الامه خلاف سائر والكتابية كافرة لا تقصد
 كتابا سماويا كصحف ابراهيم او غيرها وانما صح نكاحها
 لقوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب
 من قبلك عطف على الطبيات في قوله تعالى البور حل لكم
 الطبيات وفي المسبوح قال محمد بن الحسن بلغنا عن
 حذيفة بن اليمان انه تزوج يهودية ولدت له ولدا فزوجها كتابية
 على مسيلمة جاز وقسم بينهما على السنوا وكان ابن عمر
 لا يجوز تزوج الكتابية ويقول هي مشركة وقد قال تعالى
 ولا تتكلموا المشركات حتى يؤمن وكان يقول معنى الآية

الثانية

الثانية او الاولى اسلمن من اهل الكتاب ولسانا خذ
 بهذا فان الله عطف المشركين على اهل الكتاب فدل
 ان اسم المشرك لا يتناول الكتابي مطلقا ولو حملنا الآية
 الثانية على ما قال ابن عمر لم يكن يخص من الكتابية
 بالذكور معني فان غير الكتابية اذا اسلمت حل نكاحها
 وقد جاء عن كعب بن مالك انه تزوج يهودية وخطب
 المعيرة بن شعبة بنت النعمان بن المنذر وكانت
 نصرانية فابت وقالت اي رغبة بشيخ اعوزني عجوز
 عيا ولكن اردت ان يصير لي نكاحا فيقول تزوجت
 بنت النعمان بن المنذر فقالت صدقت وكانت بعد
 ذلك قد حل عليه فيكها وبسببها عن جالها فجاب
 فبينما يسوس الناس والارامل اذا نحن فيهم سوقة تنصف
 فان لذيها لا يدور بعينها تغلب ثلاث بنا ومصرف
 وقولها تنصف اي تستخذم من المصنف الحادروا
 كان الامر على ما قرر ذهب عامة المعسرين الى تقسيم
 المحصنات بالعفايف والعفة ليست بشرط ايضا
 وانما قيد لها للعادة ولين كانت بشرطا فانقاروه
 لا يدل على عدم الجواز لما عرفت فثبت الجواز بالنصوص
 المطلقة وهو قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء
 وقوله عليه السلام تنكحوا وغير ذلك ومع نكاح
 الامه كانت تسلمة او كتابية مع طول الحرية اي مع
 العتق على نكاح الحق بان يكون له مهرها ونفقتها
 لكن بشرط ان لا يكون تحت حرة فانه لا يجوز حينئذ
 الجماعا وقال مالك والسفاحي واخذ لا يجوز ان
 والكتابية مطلقا ولا تزوج الامه المسلمة اذا وجد

طول الحرة لقوله تعالى ومن لم يستطع نكحكم طولاً ان ينكح
 المحصنات المومنات فما ملكت ايمانكم من نساءكم المومنات
 اي فليتزوج والمراد بالمحصنات نساء الحر والنساء
 المنصوص المطلقه بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم
 وقوله تعالى واحل لكم ما وراءكم واما ما لا يبيح الله
 فقد نقلنا عن ابن عباس ان المراد حال وجود النكاح
 الحرة ويد نفوذ وهو معنى قوله عليه السلام لا تنكح
 الامه على الحرة كذا في الهداية وروي البيهقي عن الحسن
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قال تنكح الامه على
 الحرة قال هذا امر سهل الا انه في معنى الكتاب ومنه
 قول جماعة من الصحابة واما قول صاحب الهداية
 ويجوز تزوج الحرة عليها لقوله عليه السلام تنكح الحرة
 على الامه فرغده وهو وانما هو موقوف على ما رواه
 الدارقطني عنه بلفظ اذا تزوجت الحرة على الامه فسم
 لها يومئذ وللا امه يوماً لان الامه لا ينبغي لها ان
 تزوج على الحرة ثم قوله سبحانه ذلك لي خشية
 البغيت نكح بعدد من حوله نكاح الامه مطلقاً حتى
 لا حرة في خشية البغيت وهو الخوف على نفسه
 من الزنا ومع نكاح المحرم نكاح الحرة بالجماع والعمرة
 وهو مذهب الثوري وقال مالك والشافعي واحد
 لا يصح نكاح المحرم زواجا كان او ولياً ولا يباح المحرم
 لما روي الجماعة الا البخاري من حديث ثيب بن
 وهب ان عمر بن عبد الله ارسله الى ابيان بن عثمان
 ابي عفان بن سنان وابيان بن يوسف امير الحاج وهما يجران
 ان اردت ان آنكح طلحة بن عيسى بن جبير فقال

ابان سمعت ابي عثمان يقول قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح زاده مسلم وابوداود
 في روايته ولا يخطب وزاده ابن حبان ولا يخطب عليه
 وهما يجران على الكراهة اتفاقاً فلم يكن ما قبلها كذلك
 ولما في الموطا عن داود بن الحصين ان ابا غطفان المري
 اخبره ان اياه طريقاً تزوج امرأة وهو محرم فزاد
 نكاحه ولما اطلاق قوله تعالى واحل لكم ما وراءكم وخرج
 ما في الكتب الستة من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم زاد البخاري وبن بها
 وهو حلال وماتت بسرف وهو طريق للنساء والموت وهو
 من عجيب التواريخ واما ما رواه يزيد بن الاصم انه تزوجها
 وهو حلال لم ينفقوه هذا انه ما اتفق عليه الستة
 وحدث يزيد لم يخرج البخاري ولا النسائي وايضا لا يوافق
 يزيد يابن عباس حفظاً واتفاقاً لا سيما وبنوته خالته
 ابو عرق بحالته لما روى الطحاوي عن عمرو بن دينار حدثني
 ابي شهاب عن يزيد بن الاصم انه صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة
 وهما حلالان قال فعلت للرهرى وما يدري ابي الاصم هو
 اعراب بواله على عقبه كتحله مثل ابي عباس وما روى عن
 ابي رافع انه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال وبن بها
 وهو حلال وكنت انما لرسول الله بنهما لم يخرج في واحد من
 الصحيحين ولما روى في صحيح ابن حبان فلم يبلغ ذلك
 في درجة الصحة ولما لم نقل فيه التريدي سوى حديث
 حسن قال ولا تعلم احد الاستدلال غيرهما عن قطر
 قال بعض المحققين والحاج حسن الله قدره كالمعارضة
 بين حديث ابي عباس وحديثي يزيد وابان وحدث ابي عباس

اقوى منها سنداً فان رجلاً باعتبار ما كان الترجيح معنا
 ويعضده ما رواه الطحاوي عن ابي عوانة عن ثعلبة عن ابي
 الصمعي عن سروق عن عاصم قال قلت لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم بعثت نساءه وهو محرم قال وتقلت الحديث
 كلهم ثقات بلحج بروايتهم ورواه الزارقي مسنده عن
 سروق عن عاصم انه عليه السلام تزوج بموته وهو محرم
 واحتم وهو محرم وان رجلاً بقوة ضبط الرواية وقهرهم
 فان الرواية عن عثمان وغيره ليسوا كمن روى عن ابن عباس
 ذلك فقها وضبطاً كسعيد بن جبير وعطاء وطاروس ومجاهد
 وعكرمة وجابر بن زيد وان تركناه تساقطاً للتعارض
 الى القياس فهو معنى لا ينفك كسائر العقود التي تليقظ بها
 من شرائع المتسرى وغيره ولا يمنع سئ من العقود بسبب
 لا حاد ولو حرر كان غايته ان يزل منزلة الوطى واثره في
 احسان الحج لا بطلان العقد نفسه وان وقعنا لدفع التعارض
 بحمل لفظ التزوج في حديث ابي احم على البناها بحال العداقة
 السببية الغاربية ويكمل قوله لا ينفك المحرم ما على طي التحريم
 والنكاح الوطى والامراد بالجملة الثانية التمكن من الوطى
 والتذكير باعتبار الشخص اى لا يمكن المحرمة تزوجها منه او
 على التراخي جمع بين الامثلة وذلك لان المحرم في شغل عن
 مباشرة عقد النكاح لانه يشغل القلب عن الاحسان عن
 العبادة لافه من خطبة وراودات ودعوة واجتماعات
 ويضمن تنبيه النفس لطلب الجماع وهذا الحمل قوله ولا
 يحطب اجماعاً وقال في الكافي لا وجد ان يقال الحديث
 بريقى بالهوى مجزوماً وهو اختيار الخطابي والذي يكون للتزويج
 وان روى تفصيلاً فالنفي يعمى النفي وهو نكاح جلي من

زنا وقال ابو يوسف وزفر لا يبيع وهو قول مالك والشافعي
 واحمد لان الحمل من الزنا محرم حتى لا يجوز استقاطه فيبيع
 صحة النكاح كما يمنع الحمل من غيره اتفاقاً لنا قوله تعالى
 واحل لكم ما وراء ذلكم واغنا من تزوج الحمل من غير الزنا حرمة
 صاحب الماولة حرمة للزاني والمخلاف فيما اذا كان النكاح غير
 الزاني وفيما اذا لم يكن الحمل ثابت النسب من غير النكاح فانه
 اذا كان الزاني هو النكاح يبيع النكاح اجماعاً واذا كان الحمل
 ثابت النسب من غير النكاح لا يبيع النكاح اجماعاً ولا يوطى
 اى ولا يوطى الزوج حتى يقع على ما يسقى ما وه زرع غيره
 ولا يزر من حرمة الوطى لتعارض الحمل فساد النكاح
 كما لا يزر من ذلك من حرمة العارض المحض والناس امر
 المذكور في الهداية ان حرمة الوطى لا حل ان لا يسقى ماءه
 زرع غيره ويعلم منه ان النكاح لو كان هو الزاني يجوز له
 الوطى وذكر في المسقط انه لا يجب النفقة للحمل من الزنا
 ما لم يقع الحمل لانه لا يحل له الاستمتاع بها عند من يحرم النكاح
 سواء كان الحمل منه او لا واطلاق كلام المتن يشعر بذلك
 ذكره البرجندى والظاهر ان قوله سواء انعم لقوله لا يجب
 النفقة لا لقوله لا يحل له الاستمتاع فيوافق عبارة الهداية
 الموافقة للقياس على ما سبق من الرواية وفي واقعات
 الساطع رجل تزوج امرأة فجات بسقطا استبان جلقه
 ان حلات به لا قل من اربعة اشهر لم يحرم النكاح لان خلق الولد
 انما يستبين في اربعة اشهر فتعين ان الولد من الاول ثم
 ليس الزنا ووطى المولى ما لم ينفك من تزوج الجارية اما الزنا فله
 حرمة ما الزاني واما المولى فلا بها لتبست بفرش المولى لها
 فانها لو جات بولد لا يثبت نسب بغيره دعوة المولى لا يثبت

ان يستبرأ صلاته لما يبد ومنع رافز حوازل تزوجها حتى تخمين
 ثلاث حين بنا على اصله وهو وجوب العدة للتزوج
 بعد كل وطى ونوم زنا وقال محمد لا أحب ان يطأها قبل
 الاستبراء يعني اذا زوجها المولى قبله لا والله لو تحقق الحمل حرم
 الوطى لغاذا عن سقى زرع غيره فاذا احتل وجب التزويج
 احتياطيا لو كان مكان النكاح السرا وبيع نكاح من حيث
 في عقد النكاح الى حرمة بتسديد الرافز المفتوحة بان تمت
 الى حرمة او وثنية او ذات زوج او بعدة العير ويطل
 نكاح الاخرى لان بطلان نكاح الحرمة لا يقتضي بطلان نكاح
 المصونة معها في العقد والفرق بين هذا وبين الجمع بين
 حرمين في البيع حيث يبطل البيع فيما ان قبوله العقد
 فيما يجوز شرط في صحة العقد فيما يجوز وهو شرط فاسد
 والبيع يبطل بالشرط الفاسد والنكاح لا يبطل به
 الخفى النكاح به بالشرط والشرط به بالبيع ثم انما يسمى بكاله
 الذي فيه نكاحها عند اي حصة ويصح عند نكاح الشغار
 بكسر السين وهو ان يقول الرجل للرجل ازوجك اخي
 على ان تزوجني اخاك على ان يكون مهر كل واحدة منهما نكاح
 الاخرى او قال ذلك في انتبهما او امتيهما ولكل واحدة منهما
 مهر مثلها والطلبه مالك واستشافى له عليه السلام عن
 نكاح الشغار كما رواه احمد وابواب الكتب الستة والى
 يقتضي فساد المهرى لان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد
 واسته لا لها بالهني غير صحيح لان الهني لا يخلو عن المهر هكذا قال
 ابي عمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزوج المرأة بالمرأة
 من غير مهر لكل واحدة منهما وهذا لان الشغار هو الخلوف في
 اللغة نقاب بدة شاعرة اذا كانت خالقة من السلطان

وانما اراد به ان لا يخلو المرأة بالنكاح عن المهر وبعد نقول لنكاح
 اي لا يجمع للرجل نكاح امته لان تلك المنة ثابت له قبل
 التزوج فيؤدي الى اثبات الثابت الا اذا كان هناك
 شبهة الحرمة فيرتفع بهذه القضية ولا نكاح مالكه
 لان النكاح ما شرع الا مزايا مشتركة بين المتناكحين
 ولهذا كان لها ان تطالب بالوطى كما له ان يطالبها بالتمكين
 والمملوكة تنافي المالكية فيمتنع حينئذ وقوع غرة
 النكاح على الشركة ولو لم يكن العبد بنت مولاه جاز لانها
 لا ملك لها في مال ابها ولا نكاح كافر غير كتابية ولا
 وطوها بملك اليمن شيوا كانت مجوسية او وثنية او عباوية
 ان كان الصبا من الكتاب له بل يعيد الكواكب والملايكه
 كما قيل عن ابي يوسف ويحسد ان كان نصرانيا يقر
 بالزبور ويعظم الكتاب كنعطينا القليلة كما قيل
 عن ابي حنيفة واما المجوسية فلما روى عبد الرزاق واثن
 اي شيبه في مصنفهما من حديث قيس بن مسلم عن
 الحسن بن محمد بن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب
 الى مجوسي هجر عن عليهم السلام من اسلم قبل منه
 ومن اسلم فخر عليه الجزية غير ناكح نسائهم ولا اكلي
 ذبا حيمه قال ابن القطن هجر من اسلم مع ارساله فيه
 قيس بن مسلم وهو ابن الربيع وقد اختلف فيه وهو
 من ساء حفظه بالحق فراه ابن سعد في الطبقات
 من طريق لبيس فيها قيس عن عبد الله بن عمرو بن العاص
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى مجوس هجر
 الى ان قال بان لا تنكح نسائهم ولا يوطئ ذبا حيمهم
 وسائر ما فيه من الكلام في باب الجزية ان ثناء الملك

العلام وقال داود الظاهري وابو ثور يجوز تزوج المجوسية لان
المجوس كان لهم كتاب فواقع بكم اختد ولم ينكر عليه فرفع
كتابهم وسنوه واجيب بان العبرة للحال كالوثني من ولد
اسماعيل لا يعتبر ذلك فيه الا ان واما الوثنية فلعوله تعالى
ولا تتكفروا للمشركين حتى يؤمنوا والمشركين لا يتناولوا الكتاب
لا حنقا بها باسم اهل الا ترى ان الله سبحانه عطف المشركين
على اهل الكتاب بقوله لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب
والمشركين والعطف يقتضي المعاصرة وقال سعيد بن
المسيب وعطاء وطاوس وعمر بن دينار يجوز وطئ المشتركة
ملك اليمين لورود الاثر بخوار وطئ سبايا العرب واجيب
بان ما ورد من وطئ سبايا العرب محمول على التوطئ بعد الاستلام
او هو منسوخ بانثونا ولا يصح نكاح اخرى اخرى في عدة رابعة
سوا كانت عدة طلاق رجعي وابي لبلا يصير جامع بين
جنس حكما ونكاح اخرى للعبد في عدة ثالثة لبلا يصير
جامعا بين ثلثة حكما لان المعتدة وان كانت مبانة بينونة
غليلة نكاحها باق من وجد لبقا التفتت والسكنى والمنع
من الخروج واعتبار الفراش ولذا اثبت نسب ولدها اذا
جاءت به لقل من سنين فصار كالزوجة اخرى والرابعة
في ملك نكاحا وتزوج العبد اخرى والثالثة في ملك نكاح
ولا يصح نكاح امة سوا كانت مدبرة او ام ولد او مكاتب
على حرة اذ في عدتها اي عدة احرة سوا كانت عدة عن
طلاق رجعي وهو قولها او عن طلاق باين وهو قول ابي
حنيفة لها وهو قول ابي ابي ليلى ان الحرة اذا خال امة
على احرة وهو انما يتحقق اذا كان ملكا باقيا عليها وهذه
مبانة فلا يكون متزاوجا عليها كالزوجة امة في عدة حرة

من نكاح فاسد او وطئ بشبهة ولهذا لو حلف ما يتزوج عليها
فاباها وتزوج في عدتها لا يجتنب ولا يحنف ان ملك
المعتدة عن طلاق باين باق من وجد فالا حنفا لا يمنع
نكاح المرأة في عدة اختها او في عدة رابعة وقال
الشافعي يجوز للعبد ان يتزوج امة على احرة وقال مالك
يجوز تزوج امة على احرة اذا رخصت احرة ولنا ما رواه
ابي ابي شيبه وعبد الرزاق في مصنفهما عن الحسن قال
روي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تنكح امة على احرة
وقال علي رضي الله عنه لا تنكح امة على احرة وعنه عن
ابي مسعود رواها ابن ابي شيبه وقال جابر بن عبد الله
لا تنكح امة على احرة وتنكح احرة على امة رواه عبد الرزاق
في مصنفه بهذه انا رايته عن الصحابة يعقوى الحديث
الميسل ولو لم نقل بحديثه فوجب قبوله بمرعنا والشافعي
نقدوا العبد على تزوج ثنتين وقال مالك له ان يتزوج
اربعا ومنه ههنا بروي عن عمر قال لا يتزوج العبد اكثر
من ثنتين ولا يصح نكاح حامل ثبت نسب حملها بان
كانت مسبية او ما حرة ذات حمل من حرة روي ذلك
محمد بن ابي حنيفة واعتمد الكرخي لحرة ما حبه الميا
بسبب ثبوت النسب منه وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة
ان المسبية اذا لها حرة اذا كانت حاملا من حرة
يجوز تزوجها ولا يوطأ حتى تضع واعتمد الطحاوي هذه
الرواية ولا يصح نكاح المعتدة وصورتها ان يقول بحقة
الشهود لامرأة خالته عن الخوانع متعيني نفسك او امتع
بك كذا نكدا ويذكر عدة من الزمان وقد راي من المالك
فتقول متعتك نفسي ولا بد من لفظ التمتع فيه فابينه

وفي

وبين الوقت لما روى مسلم من حديث ابي اس بن سلمة بن الاكوع
 قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام او طاس
 في المتعة ثلاثا ثم ائى عنها قال البيهقي وعام او طاس
 وعام الفتح واحد لا نه بعد الفتح بتيسير النبي و او طاس
 يعرف ولا يعرف واد من ديار كهوارن بالطائف فيم فيه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم غنام حنين وفي كتاب
 الناسخ والمسنوخ للحارثي قد كانت المتعة مباحة في
 صدر الاسلام واما ابا جها البني عليه السلام والنسب الذي
 ذكره ابن مسعود في الصحيحين عن قيس بن ابي حازم
 قال سمعت عبد الله بن مسعود يقول كنا نغزو وامن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نسائ فقلنا لا
 نستحي فنهاها عن ذلك ثم رخص لنا ان نكح المرأة
 بالثوب الى اجل ثم قرأ عبد الله يا ايها الذين امنوا اخرجوا
 طبابت ما احل الله لكم وامنعت وان الله يحب المعتدين
 وقرأه عبد الله بالآية دل على انه كان يعتقد ابا جها
 مستمرة كابن عباس الا انه رجع بقوله سمعت ابن جبركاه
 ساري واما ابن مسعود فلعله رجع بعد ذلك واستمر لانه
 لم يبلغه النص او للسبب الذي ذكره ابن عباس كما روي
 الترمذي عن ابن عباس قال اما كانت المتعة في اول
 الاسلام كان الرجل يتعد من البلدة ليس له بها معرفة فيزوج
 المرأة بعد ما يرى انه يقيم فتخفظ له متاعه وتصلح له
 شئيه اي طبعه ويحويه حتى اذا نزلت الآية الا على ازواجهم
 او ما ملكت ايماهم قال ابن عباس كل فرج سواها حرام
 اي سوى الزناح والسراي قال الحارثي ولم يبلغنا ان
 النبي صلى الله عليه وسلم ابا جها لهم وهم في بيوتهم و او طاسهم

ولذلك

ولذلك نهاهم عنها غير مرة و ابا جها لهم في اوقات مختلفة
 بحسب الضرورات حتى حرمها عليهم في اخر سبب وذلك
 في حجة الوداع فكان حرم تايب لا خلاف فيه بين الامم
 وفقها الامصار الا طائفة من الشيعة وحكي عن ابي جريح
 واما ما حكى عن ابن عباس فانه كان يتأول ابا جها
 للمصطط انهما لطول الغيبة وقلته اليسار والحدة ثم توقف
 وامسك عن العتوى ثم اسند الحارثي من طريق الخطابي
 الى سعيد بن جبر قال قلت لابن عباس لقد سرت بفتيانك
 الركبان وقالت شعرك قال وما قالوا قلت قالوا
 قد قلت للشيخ لما طال مجلسه يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس
 هل لك في رخصة الاطراف انيسة تكون شواك حتى يصد الناس
 بفتح الدال اي مرجعهم والرخصة بالفتح الناعمة وصاح
 مرجع صاحب فقال سبحان الله والله ما بهذا افنت واما
 هي كالميتة والدم ونحو الخنزير لا تحل للمصطط قال الخطابي
 فهذا بين لك انه سلك فيه مذهب القياس وشبهه به
 بالمصطط الى الطعام الذي به قوام النفس وبعدد يكون
 التلف واما هذا من باب غلبة الشهوة وقد حسم ما بها بالصوم
 والعلاج فليس احدهما في حكم الضرورة كالاخر فهو قياس
 مع الفارق فتدبر اقول هذا كالكذب ليس فيه مرجع الرجوع
 لابن عباس عن قوله وما يدل على بطلان المتعة مطلقا ما في
 صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم حرمها يوم الفتح وفنده
 وفي البخاري انه عليه السلام حرمها يوم خيبر والتوفيق آتيا
 نسفت مرتين قبل ثلاثة اشياء شئت مرتين المتعة والحوم
 الحرام هلمته والتوجه الى بيت المقدس في الصلاة وفي صحيح
 مسلم يا ايها الناس اني كنت اذنت لكم في استمتاع من النساء

وقد حرم الله ذلك الى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء
 فليخل سبيله ولا تأخذوا بما تنتمون هن شيئا وفيه ايضا ان
 عليا سمع ابن عباس يدين في المتعة فقال هذا ابن عباس
 فان رسول الله صلى الله عليه وسلم ففى عليها يوم خير وعن
 حماد بن الحارث بن ابي اسيد واما قول صاحب الهداية قال مالك هو
 جابر لانه كان ميا حافيا يفتى الى ان يظهرنا شخه قلنا ثبت
 الشيخ باجماع الصحابة وابن عباس مع رجوعه الى قولهم
 فيقول لا اجماع فما نقله عن مالك ليس فيه وقوله ثبت
 الشيخ باجماع الصحابة فيه ان الشيخ لا يثبت باجماع وقد
 ثبت نسخ نكاح المتعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 غير تراجم ولا عبرة بمخالفة الشيعة من اهل الابتداع ولا يصح
 نكاح الوقت وهو النكاح الى مدة معينة طويلة او قصيرة
 وهذا مختار صاحب المختلف وقال زفر بن النكاح هو
 ويبطل التوقيت لان معنى النكاح اسقاط حرمة الموضع
 والاستقاطات لا تبطل بالشروط الفاسدة فصار كما لو
 تزوجها بشرط ان يبطلها بعد شهر ولما ان النكاح الوقت
 في معنى نكاح المتعة فلا يصح كما لا يصح نكاح المتعة اذا العرة
 المعاني الا ترى انه اذا قال جعلتك وكيدا بعد موتي فانه
 يكون وصيا ولو قال جعلتك وصيا في حياتي يكون وكيدا وكذا
 الخوالة لست بقاتل الدين على الاصيل كفاية والكفاية بشرط ابراء
 الاصيل خوالة ويؤيد هذا ما روي عن عمر انه قال لا اوجب
 برجل تزوج امرأة الا اجل ارحمتها واما اذا تزوج بشرط ان يطلق
 بعد شهر فقد اشترط القاطع لنكاح بعد شهر وذلك يدرك
 على انعقاد النكاح مؤبدا ولو تزوجها على ان يعقد معها في
 الهادون الدليل او بالعكس او تزوجها نارا ان يعقد معها مدة

ولم يلتفت بذلك في صلب العقد فالتكاح صحيح **فصل**
 في الاوليا والاكفا بعد نكاح حرة مكنته سواء كانت ثيبا
 او بكر او سوار زوجت نفسها او غيرها ولو من غير كفوفلا
 ولي اي ملا يسا غير ولي وهذا على ظاهر الرواية عن ابي
 حنيفة ورواية رجوع اليه على ما في مسوطي ثمس الامعة
 وشيخ الاسلام المعروف بحواله زيادة وكان ابو يوسف اولا
 يقول ان النكاح لا يعقد اذا كان لها ولي ثم رجع وقال ان
 كان الزوج كفوا انعقد والام يعقد ثم رجع وقال يعقد
 سواء كان الزوج كفوا او لم يكن وعند محمد يعقد موقوفا على
 اجازة الولي سواء كان الزوج كفوا او لم يكن وقال مالك يعقد
 اذا كانت حسيبة وقال الشافعي واجد لا يعقد النكاح
 بعبارة النساء ما روى ابو داود والترمذي وابن ماجه عن
 ابن جريح عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايا امرأة نكحت بغير
 اذن ولها فثكاحا باطل فثكاحا باطل فثكاحا باطل فان
 دخل بها فثكاحا باطلا استحل من فرجها اي لا زورا فان اشهرروا
 اي اختلفوا فالسلطان ولي من اولى له قال الترمذي
 حديث حسن وقال قد تكلم فيه بعض اهل الحديث من جهة
 ابن جريح قال لم يثبت الزهري فمسالتهم عند فاكروه فضعفوا
 الحديث من اجل هذا وقال ابن عدي في الكامل في ترجمته
 سليمان بن عمر قال قال ابن جريح فلعيت الزهري فمسالتهم عن
 هذا الحديث فلم يعرفوه فقلت له ان سليمان حدثنا به عنك
 فاني عليه خير اقول اخصني ان يكون وهو على وفي السنف
 ايضا عن ابي بردة عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا نكاح الا بولي قال الترمذي هذا حديث فيه اختلاف وذكر

وجوه الاختلاف وفي سنن الدارقطني عن ابن سيرين عن أبي
 هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة ولا
 المرأة نفسها فان الزانية هي التي تزوج نفسها ورواه
 أبو داود عن ابن سيرين عن أبي هريرة موقوفا وهو أشبه
 وفي سنن أبي داود عن ابن مسعود موقوفا لا تزوج
 وشاهد في عدل إلا أن في سنن الأول بكرين يكره وفي الثاني
 عبد الله بن عمر رواهما ضعيفان ولنا قوله تعالى حتى تنكح
 زوجا غيره حيث أسند النكاح إليها وقوله أن ينكح الزوج
 وقوله فلا جناح عليهن فيما فعلن في أنفسهن وبارواها الجأفة
 إلا البخاري من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إلهم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في
 نفسها وأذنت لهما بما ينضم إى سكوتها كما في رواية وإلهم تستأذن
 التحتية المكسورة المرأة الثيب التي لا زوج لها وهي بالغة
 عاقلته ووجد الدلالة أنه عليه السلام قد مرها على الولي بقوله
 أحق بنفسها وأما استدلال السامعي بقوله تعالى فلا تعضلوهن
 أن ينكحن حيث قال هذه أئمة أبي في كتاب الله يدل على
 أن النكاح لا يجوز بعير ولي لا نهى الولي عن المنع وإنما يتحقق
 المنع منه إذا كان المنوع في يده وهو النكاح فمذموم بأن
 المراد بالعقل المنع حسبا بأن يجلسها في بيت ويصحبها من إنا
 تزوج أذعنناها الحقيقي الذي عن منعه من تبشيرة النكاح
 ولله أي الولي الاعتراض هنا أي فيما لو زوجت نفسها من غير
 كفويان يطلب من القاضي التفرق بينهما للحقوق العارضة عاصره
 غير الكفو وليس هذا التفرق طلاقا بل هو فسخ أصل النكاح
 ولهذا لا يجب عليه شيء إذا لم يدخل ولو سكت الولي لا يكون
 ذلك رضا ولو خاف من تعقبتها أو لعنت مهرها كان ذلك رضا

ولو ولدت منه فليس للولي حق الفسخ لئلا يضيع الولد وروى
 بطلان أي بطلان نكاحها إذا زوجت نفسها بلا كفوروى
 ذلك الحسن عن أبي حنيفة وفي الحاشية هذا أصح وأحوط
 والمختار للمعتوى في زناها إذا لم يسكن كل ولي بحسن المرافعة إلى
 القاضي ولا كل قاض بعدل وبذا قيل الوقوف على باب القاضي في
 هذا الزمان ذل فسد هذا الباب أولى والمطلقة ثلاثا لو زوجت
 نفسها من غير كفور ودخل بها ثم طلقها لا تحل للزوج الأول على ما هو
 المختار من رواية الحسن ولا يجزئ ولي بالغة ولو كانت بكرا
 ويجزئ غير البالغة ولو كانت ثيبا وقال مالك والسامعي واحد
 وهو قول ابن أبي ليلى يجزئ الأب وأجد البكر البالغة لاها جاهلة
 بأمر النكاح في الجملة كالبكر الصغيرة فمدار إجبار الولي عندنا
 على الصغر كانت بكرا أو ثيبا وعندها على البكارة كانت صغيرة
 أو كبيرة ومعنى الإجبار أن تنفذ عقد ولها عليها وإن است
 أوردت واحتجا بما في صحيح مسلم الثيب أحق بنفسها من وليها
 والبكر يستأمرها أبوها في نفسها باعتبار أنه حق الثيب
 بأنها أحق بكائها فإذا كان البكر ليست أحق بنفسها منه هو
 فاستفيد ذلك بالمعروف ولنا ما روينا من قوله عليه السلام
 والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صانها وما روى أحمد وأبو داود
 وابن ماجه والنسائي من حديث ابن عباس أن جارية نكحت أبا
 النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباها زوجها وهي طاهرة
 فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وهذا حديث صحيح فانه مخرج
 لزوجها في الصحيحين وما في النسائي عن عبيد الله بن يزيد عن
 حنساء قالت نكحت أبي وأنا كافرة وأنا بكر فسكوت ذلك إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تنكحها وهي كارهة ولكن
 ذكر الجارية أنها كانت ثيبا قال ابن قحطان ونزوح

حنس بن هوث وهو ليل بن عبد المنذر صرح به في سنن
ابن ماجه وفي سنن الدارقطني عن جابر بن عبد الله عن النبي
وهي بكر من غيرهما قالت النبي صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما
وعن ابن عمر ان رجلا روج النبي صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما
صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما وفي رواية قال كان النبي صلى الله
عليه وسلم نيتزع النساء من ارجلهم ثيابا وبكرا بعد ان
يزوجهن الا اذا اكرهن ذلك وفتح الدارقطني ارسال
الحديث الاول ووصل الثاني وعن ابن عباس ان النبي صلى الله
وسلم رد نكاح بكر وثيب انكحها ابوها وهما كارهتان الا ان
الدارقطني جعله مرسلا عن عكرمة وفي سنن النسائي وسند احمد عن
عائشة قالت جئت فتاة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله ان ابى زوجني ابني احينه ليرفع لي قال
فجعل الامر اليها فقالت اجزت ما صنع ابى ولكن اردت ان تعلم
النساء ان ليس الى الاب من الامر شي وهذا يفيد بعمومه ان
ليس له المباشرة حقا ثابتا بل استحباب وفيه دليل من جهة
تقريره عليه السلام لقوله ذلك وهو حديث حجة وحمله
على ان ذلك لعدم الكفاة خلاف الاصل مع ان العرب اعنا
يعتبرون الكفاة بالنسب والزواج كان ابى عنها وهما اي
ضمت البكر وضمتها وبكرا وهما بده صوت اذن وعده اي
مع الصوت رد لانه اذا خرج الدمع من عينيها من غير صوت البكر
لم يكن رد بل هو تحزن على مفارقة بيت ابها حين استئذانه
اي وقت استئذانه ولي البكر او بلوغ الحرة لها مع رسول الولي
او مع فضولي واما كون الصمت من البكر اذنا في الكتب الستة
من حديث ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح
الابم حتى تستامري تطلب امرها صرا ولا تنكح البكر حتى

تستاذن

تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال ان تسكت واما
الضحك فلا نه يحتمل الرد والرضا فلا يثبت واحد منهما
للمعارضة فيبقى مجرد السكوت وهو رضا لان الضحك اذل
على الرضا لا ينفرد من السكوت لكن بلا استهزاء لما سمعت
والضحك الذي يكون بطريق الاستهزاء معروف بين الناس واما
البكا فعن ابى يوسف من رواية ابان في رواية يكون رضا لان
البكا قد يكون عن سرور وقد يكون عن حزن فلا يثبت واحد
منهما للمعارضة ويبقى مجرد السكوت وهو رضائي وفي رواية
لا يكون رضائي وهو قول محمد لان البكا غالبا يكون عن حزن
والتمتاز لانه ان كان مع الصياح يكون دليله على الرد وان كان
مع السكوت يكون دليلا على الرضا بشرط تسمية الزوج
على وجه يحصل لها به معرفة ليظهر رغبها فيه او عنده
التمتاز لا يشترط تسمية المهر لها لان للمكاح صحت دون المهر
ولو استاذن البكر غير ولي اقرب بان كان الاب كافرا او عبدا
او استاذنها ولي غيره اولى منه كالاخ مع الاب فرضاها
بالقول لا حتمال ان تسكوتها لقلة المبالاة بكلامه لا برضاها به
كالتمتاز سواء استاذنها ولي اقرب او غيره فان رضاها بالقول
حقيقته بان تقول رضيت او حكما بان تكن نفسها او تطلب
مهرها او تنقبتها لما روي عن ابى هريرة في الكتب الستة واما
لعارضته ما روي الجماعة الا البخاري عن ابى عباس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم الام احق بنفسها والبكر تستامر
في نفسها واذنها صامها لان الاستئذان عالم يكن مقتضيا للمنطق
في حق البكر لقوله عليه السلام في اخر الحديث واذنها صامها واما
ما في الهداية من قوله عليه السلام لا يثبت نسبا ورفعه معروف
والزنايل بكرا رخصا في لم تكرر واما في غيرها بالحد واما اذا تكررت

منها الزنا واقم عليها سبب الحد ليس لها حكم البكر اتفاقا
 او غير جماع كوثقة او حبيسة بد فعد او حرا حة او نفيس
 وهو طول مكث من غير تزوج فالزنا بل مبتد انكارها مرفوع
 به على القاعلة وخبر المبتد كالنكر يعني ان من زالت بكارتها
 بزنا او بغير جماع حكمها حكم النكر في ان سكوتها عند استدائها
 اذن امان من زالت بكارتها بغير الجماع فبالاجماع لا بد بغير حقيقة
 لان ما يصيرها من الجماع اول محسب لها اذ البكارة عبارة عن
 اولية الشئ ومنه نقاب اول التاركة واول التاركة كورة
 واما من زالت بكارتها بزنا فالذكر هنا قول الى حنفية وقالوا
 وهو قول الشافعي في الجديد واحد في رواية لا يكون سكوتها
 اذنا لا يثبت بغير حقيقة لان ما يعتبرها ليسا ولو
 محسبها واما حنفية ان الشافعي جعل سكوتها رخصا
 لا بكاره بل لعلة الحياة فان عاشت لما اخرجت انها شحى قال
 سكوتها رخصا لعلة الحياة فبما موجوده بل مع الزيادة
 وبعض شافعي يقولون في هذه من العصبية كنعى سكوتها
 ايضا لانها بكر شاعرا لا ترى انها تدخل تحت قوله على السداد
 البكر بالبكر جلد مائة وكف هذا فضعف فان هذا موجود
 في الموطوءة بشبهة ونكاح فاسد ولا يكتفى بسكوتها
 اتفاقا فعمل ان الاعتبار هنا بقا صفة الحياة لان الشرح
 اظهر ذلك العقل عليها حين لزمها والعدة واثبت
 النسب بخلاف هذه اذ لم يعلق به شئ من الاحكام بل رخصا
 بالستر على نفسها بقوله من اصاب من هذه القاذورات
 شيا فليستر بستر الله وقولها اي قول البكر عند نكاحه
 الزوج ردت عند الاستفاد ان او عند ما بلغني الخبر
 بالزواج اولي من قوله اي قول الزوج سكوت ولي رد

وقال

وقال زفر قوله اولي لا بد به على الاصل لان السكوت اصل
 والرد عارض ولنا ان الروح يدعى ملك بصنعها وهي
 تة فعد فكون منكورة في المعنى والقول قول النكر كما لو ادعى
 اصل العقد وانكرت هي وهذا لان العبرة للمعاني والقول
 قول النكر كما لو لا للمصور والمعاني فان المودع اذا قال رد
 الودعية وانكر صاحب الودعية كان القول قوله لا بد بغير
 الضمان من حيث المعنى وقيل بيند اي بينة الزوج
 على سكوتها وبعدد مدعى بينهما انما ردت لان بيند ثبتت
 اللزوم اذا ثبتت بعد مدعى الثاني كما هو مستر في الاصول
 ولا تخلف هي ان لم يرق الزوج البينة على سكوتها وعندها
 تخلف وهو قول مالك والشافعي واحمد وفي عيون المذهب
 وبه يفتي وفي فتاوى قاضي خان ان الفتوى على قولها في
 النكاح وللولى ابا كان اوحدا وعندها النكاح الصغير
 والصغيرة ولو كانت ثيبا وقال الشافعي ان كانت الصغيرة
 ثيبا لا يجوز له ان يزوجه لان الثيب تشا وروايع
 اذ بنا قبل البلوغ فيجب الانتظار وان كانت بكرة حائز
 للاب والجد ان يزوجه ولا يجوز ذلك لعندها بنا على ان
 علة الولي لا بد عند البكارة وعندنا عدم العقل او نقصانه
 لا بد المؤثر في الولاية على مالها وعلى نفس الغلام وماله وعلى
 المحبونة باتفاق واجب الشافعي بقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تنكح البتيمة حتى تستأمر والبتيمة الصغيرة التي لا اب
 لها وبيان قد امدت من مطعون زوج ثبت احيد عثمان بن
 مطعون من ابي غرورها النبي صلى الله عليه وسلم وقال
 انها يمتة وانما لا تنكح حتى تستأمر واجب كذا الحديث
 بان المراد بالبتيمة الباطنة قال تعالى واتوا اليك من اموالكم

والمراد باللعين والدليل عليه ائمة الى غاية الاستيلاء
وانما يستامر باللعنة دون الصغيرة وتاويل حديث قداسة
انها بلغت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختار
لنفسها المأوى الذي روى عن ابن عمر انه قال والله لقد انزعجت
عني بعد ان ملكتها هذا وعين مالك الاب وجد الصغير
والكبر واجتمع بان الولاية على الحرمة انما تثبت لحاجة ولا
حاجة قبل البلوغ لعدم الشهوة الا ان ولاية الاب تثبت
نصا على خلاف القياس فيبقى ما سواه على الاصل ولنا
قولنا تعالى وان خفيتم ان تفتسطوا في اليتامى اليتامى
في نكاح اليتامى انما يتحقق هذا الكلام اذا جاز نكاح اليتيم
وقد نقل عن عائشة في تاويل الآية انها نزلت في يتيمة تكون
في حجر وليها يرغب في مالها وحملها ولا يقتسط في صداقها
فهو ان نكاحهن حتى يبلغوا بن اعلى سنتهن في الصداق
وقالت في تاويل قوله تعالى في يتيمة النساء اللاتي لا توريثن
ما كتب لهن انما نزلت في يتيمة تكون في حجر وليها ولا يرغب
في نكاحها لما مر بها ولا يزوجهما من غيره لئلا يشرك في مالها
فانزل الله هذه الآية فامر اوليا يتزوج اليتامى او يتزوجهن
من غيرهم وذلك دليل على جواز تزوج اليتيم وقد تزوج
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته عند حرة من عمر بن ابي
سلمة وهي صغيرة وقال لها الخمار اذا بلغت وقد روى
عن علي بن مرفوعا ان النكاح الى العصبية والارث في
ذلك مشهور عن عمر بن ابي مسعود وابن عمر وابي هريرة
ثم ان زوجهما اي الصغير والصغيرة الاب والجد لزم
لانها كاملة الراي والشفقة فينزع عقدهما على الصغير
كما اذا باشره برضاها بعد البلوغ وفي غيرها اي غير

الاب والجد من الاوليا ولو كانا اما وقتا صيا وعند ما لك
والشافعي واحد في غير الاب ففسخ الصغير ان حين بلغا
ان الادا او حين علم بالنيكاح بعده اي بعد البلوغ لا
العقد صدر من نكاحه الراي كالمرا والشفقة كالتعاضد
فثبتت لها الخيار اذا ملكا نفسها كالاتة المروجة اذا
اعتقت وعلمت بالزواج ولو فسخ النكاح بخيار البلوغ فان
كان قبل الدخول فلا سئ للمراة وان كان بعده فلها المهر كاملا
ولا يكون طلاقا لانه يصح من الاني والطلاق اليها هو هذا
عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف الاول وقول
ابي عمر وابي هريرة وقال ابو يوسف اخرا خيارها هو
قول عمر بن الخطاب فان زوجها غير الاب والجد لزم
النكاح كالزوجة من غيرهما الاب والجد والجواب ما قدمنا من
ان النبي صلى الله عليه وسلم لما زوج ابنته بنت خرق قال
لها الخيار اذا بلغت وسكوت البكر رضاها اي فيما اذا
بلغت وقد علمت بالنكاح وفيما اذا علمت بالنكاح بعد البلوغ
كما ان سكوتها رضي اذا استأذنها وهي بكر بالغة عند زوجها
ولا يمتد خيارها اي خيار فسخ البكر الى اخر المجلس بل
يبطل بمجرد السكوت وان جهلت به اي بان لها الخيار
بالبلوغ او بان لا يمتد الى اخر المجلس اذ جهلها ليس بقدر
لان الدار والعلو وهي متفرعة للعلم وجهلها لا اصل النكاح
عند ان الولي يتزوج به بخلاف الحقيقة بعد الزوج
فان خيارها يمتد الى اخر المجلس ويبطل بغيرها لان
خيارها يثبت باعتاق الولي ويعذر بالجهل لانها لا تتزوج
لغير الاحكام لغيرها بمدة المولى وخيار الغلام الراي
الصغير قبل البلوغ والشيء سواء كانت يتيما عند الزوج

او عند البلوغ لا يبطل بلا رضى صريح بان يقول رضىت
او دلالة بان يجعل ما يدل على الرضا من قبلة او لس او اعطا
العلاء والمهر او قول الثيب له او مطالبتها بالمهر او
التفقة ولا يبطل بغيرها عن المجلس لافقة منا والحاصل
انها اذا بلغت ثيبا فوقت خيارها العزل ان سببه عدم
الرضا فيبقى الى ان يوجد ما يدل على الرضا بالنكاح وكذا
العلاء وسرط لقضا النفس من بلغ من صغير او صغير
زوجها غير الاب والجدة واختار عند البلوغ فسخ النكاح
لان السبب مختلف فيه بين العلماء منهم من ابي ومنهم من راي
ولان سبب فسخها النكاح وهو ترك الولي النظر حكم عدم
الشفقة لا يوقف على حقيقة فكان صغيرا في نفسه
فيوقف على لقضا كالرجوع في الحقيقة بخلاف خيار
المخيرة فان سببه تخيير الزوج لا من عتقت اي لا يشترط
في فسخ نكاح الامه المتزوجة اذا عتقت وبلغها الخبر
واختارت فسخ النكاح قضا القاضي لان سبب فسخها
زيادة الملك وهو مقطوع به لان الزوج كان ملكا مباحا
في قرض وملك عليها تطبيقا وتنقضي عتقها في حضرة
وقد زاد ذلك بالعتق ويتوارثان موت احدهما قبل
فسخ القاضي لان اصل العقد صحيح والملك الثابت به قد
انتهى بالموت والولي العصبة اي بنفسه وهو كل ذكر
يتصل بلا توسط انثى على ترتيبهم اي في الارث والحج فاقرب
يجب الابعد وتقدم عصبة النسب واولاهم الابن ثم ابنه
وان سفل ثم الاب ثم الجد اب الاب ثم الاخ ابوين ثم الاب
ثم سوا الاخوة كذلك ثم الاعمام كذلك ثم بنوه كذلك ثم اعمام
الاب كذلك وفي شرح الطحاوي اولى الاولياء الاب والجدة وان علا

ثم اخراج اب وامه ثم الاخ لاب ثم اخي الاخ لاب وامه ثم اخي الاخ
لاب وكذلك اولادهم على هذا الترتيب ثم العم لاب وكذلك
اولادهم ثم عم الاب اب وامه ثم عم الاب لاب وكذلك اولادها
ثم عم الجدة لاب وامه ثم عم الجدة لاب وكذلك اولادها والجدة
ثم عم على الاخ في الزوج عند ابى حنيفة وسوى صاحباه
بينهما فيه وفي المبسوط الاصح ان الجدة مقدرة في قولهم جميعا
لان شفقتهم فوق شفقة الاخ ولهذا لا يثبت لها الحيا
في عقد الجدة كالاب بخلاف الاخ ويزوج المحبونة ابنا في
قول ابى حنيفة وابى يوسف لا ينعصها الا ترى ان الاب
بعد يستحق السدس بالفرصة وقال محمد بن وهب ابوها
لان ولاية الاب تمام المال والنفس ولا يثبت للابن ولاية في
المال وان لم يكن واحدا من هو في قول العتاقة الرجل
والمرأة فيه سوا بشرط حرية وتكليف لان العبد والنبي
والمحنون لا ولاية لهم على أنفسهم فكذا على غيرهم واسلافهم
في ولد مسلم ذكر اكان او انثى لان الكافر لا ولاية على
المسلم لانها تلغى القول على الغير ثانيا واولي ولا يحوز الاب
بعد قول الكافر على المسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافر
على المؤمنين سبيلا فان هذا يقتضي نفى السبيل من كل واحد
لان المكرة في موضع النفي نعم لكن السبيل ثابت حقيقة فمراد
بنفي السبيل حكما كقول الشهادة والولاية والقضا والولاية
وايضا يشترط في ولي ولد الكافر ان يكون كافرا لقوله تعالى
والذين كفروا بعضهم اولياء بعض ولهذا تقبل شهادة الكافر
على مسلمه ويتوارثان ثم اذا لم يوجد للصغير ولي عصبة فالولي
للزوج الا عند ابى حنيفة خلافها الحديث النكاح الى
العصبات وحجة ابى حنيفة حديث ابن مسعود اجازت

وامرئ القوم لاب

في تزويج امرأته ابنتها فان اوضح ان ابنتها لم تكن من عبد الله
 وانما جونا نكاحها لولا بقاء الامومة لثرد والرحمة وهو هنا
 كل قريب ليس بعصبة ولا احرا اقرب فالاقرب فاقرب فتعد من
 البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ابنت الابن ثم الابن ثم الابن
 الاب فاقرب الاب ثم اولاد الاب ثم اولاد الابن ثم نسوا ثم
 اولادهم ثم العتات ثم اولادهم ثم الخالات ثم بنات الاعمام والجدة
 الفاسدة اولى من الاخيرة عند ابي حنيفة وقيل تعد الاخيرة
 الاب والدة على الاولان تكون في بعض الاحوال عصبة ثم تولى
 الموالة على رواتبها عن ابي حنيفة وهو من والى غيره على
 انه ان جنى فارتد عليه وان مات فمراثة له لانه موخر في الارث
 عن ذوى الارحام فكذا في ولاية النكاح ثم قال في مشهوره
 اي في المكتوب الذي له من السلطان بالولاية ذلك اي تزويج
 الصغار لا رويها من قوله صلى الله عليه وسلم فالسلطات
 ولي من اولى له والا بعد بزوج بعينه الاقرب وهو
 معتد على القاضي عندنا خلافا لما لك والشافعي وهو رآه
 عن بعض اصحابنا ولا يبطل عقده بغير الاقرب بل يبطل ولايته
 لان الاقرب بعد من الانتفاع به لا جل غيبته كالمعدوم فيقتضي
 من خليفته واذا حصل المقصود بمن خليفه لا يبطل بعد حصوله
 كفاقد المالا اذا تم وصلى ثم وجد المالا يبطل عيلاته والغيبه
 التي يزوج المبعدها هي ما اى مدة لم ينشطر الكفو الخاطب
 خبره اي خبر الاقرب وهذا تحت اسمي الامية السرحسي
 ومحمد بن الفضل والاسمي جاني وصاحب الهداية لان الولاية
 نظرية ولا نظري ولاية الاقرب على وحده يفتى بها
 الكفو وعند البعض من المتأخرين كالفقيه في علي السبني
 وصدر الاسلاف ليردوى وهو قول محمد بن مقاتل وسعيان

التوري

التوري وعبد علي بن قتيب الصدر الشهيد والولوا يحيى وقال في
 الكافي وعليه الفتوى مدة السفر وهي ثلاث ايام ولما لها
 واختار القدرى ومحمد بن سلحة الغيبة المتقطعة بان
 تكون في بلد لا تصل اليها القافلة في السنة الواحدة وفي
 الواقعات ان اكثر المتأخرين اختاروا قدر الشهر وهو مروي
 عن ابي يوسف ومحمد لا يجهل مكانه كما روى عنه زفر وبعض
 مشايخنا ثم من العلم من قال لا يجوز عقد الوليين المتساويين
 الا بمقتضى العمل عندنا على ان ابهما عقد جائز فان زوجها
 كل منهما فالصحة للمسبق فان لم يعلم او وقع معا بطلا بعد
 الاولوية بالتصحيح وليس الوصي تولى في الزوج عندنا وقال
 ابي ابي ليلى له ولاية الزوج لقيام مقام الاب الا ترى
 انه قادر مقامه في التصرف في المال فكذا في التصرف في النفس
 ولكننا نستدل بما روي من ان النكاح الى العصبات وبغير
 المرأة على الرجل الكفاية اي المساواة في النكاح اي في
 ابتدائه حتى توارثت الكفاية بعد العقد لا يفسخ النكاح
 لا جلاها كالمبيع اذا بيعت عند المشتري وانما يعتبر الكفاية
 لما روى احمد والسنائي عن عابسة انها قالت جات فتاة
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابني
 زوجني ابني اخيه ليرفع من حسي ففعل الامر اليها
 فقالت اي قد اخترت ما قطع ابني وكنت اردت ان يعلم النساء
 ان ليس لابا من امرئى وروى الترمذي في جامعته وكذا
 الحاكم ومحمد بن علي بن ابي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال كذا على ثلاث لا تخرجها الصلاة اذا انت اي حضرت
 وفي رواية انت اي حانت والبخاري اذا حضرت والامير
 اذا وجدت لها كفوا بصيغة الغيبة او الخطاب والله اعلم

يبي

بالصواب نسباً أي من جهة النسب لأن النفا خروجه بذلك
 السبب وروى محمد في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن رجل عن
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لا تمنع فروع ذوات
 الحساب إلا من الإكفا والاحساب جمع حبيب يفتحان
 وهو ما بعد الإنسان من مفاخر أبيه ولقوله عليه السلام
 لا تنكحوا النساء إلا الإكفا ولا يزوجهن إلا الأولياء ولا مهرود
 عشرة دراهم رواه ابن أبي حاتم عن جابر وحسنه البغوي
 وقوله عليه السلام من خير والمطعم وإنكحوا الكفار وروى من
 حديث عائشة وأنس وعمر من طرق عديدة فوجب ارتفاعه
 إلى الحجية بالحسن لحصول الظن بصحة المعنى وثبوته وإن
 كان كلها ضعيفة كما ذكره الزيلعي في كتاب الاستعانة بأحاديث
 الكسافي في سورة النساء قال مالك لا يعتبر الكفاة إلا في
 الدين لقوله عليه السلام الناس كاسنان المشط لا فضل لغوي
 على غمي إنما الفضل بالتقوى وقال تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم
 قلنا المراد به في حكم العقلي وكذا ما في حكم الدنيا وأما قول
 الكرخي الأصح عندي أن لا يعتبر الكفاة في النكاح إلا بها
 غير معتبر فيها هو أهم منه وهو الدما فلان لا يعتبر في النكاح
 أولى من ذوق نكاحه من الأحاديث الدالة على اعتبار الإكفا
 في النكاح دون الدما فترش وهو أولاد المخرب كنانة
 بعضهم كقول بعض لانه عليه السلام زوج ابنته رقية هـ
 لعثمان ولما ماتت زوجها أختها أم كلثوم ولد أختها
 ذوالنورين وعثمان قرشي أموي لاهاشمي وزوج علي ابنته
 أم كلثوم بنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لعمر وهو قرشي عدوي لاهاشمي لأن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف

ابن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك
 ابن المخرم كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار
 ابن معد بن عدنان وعمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد المطلب
 ابن رباح بن عبد الله بن قريظ بن رباح بن عدي بن كعب
 وعثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن
 عبد مناف **والعرب** من غير قرشي بعضهم كقول بعض
 ونسبتهم من ذلك بنو بابهة بن تيسر بن سعد بن عبد الله
 بالعين الملهمة فانهم ليسوا بأكفا لمن عداهم من العرب فحسبهم
 عند العرب وبابهة في الأصل اسم امرأة من هذيل نسب
 ولده إليها وهم معروفون بالحساسة قيل كانوا لا يكونون
 بقية الطعنة مرة ثانية وكانوا لا يحدون عظام الميتة
 يطبخونها ولا يحدون دسوماتها ولا يحدون عظام الميتة
 من هاشم إذا كانت النفس من بابهة وقيل أيضاً
 إذا قيل للكلب يا بابهة هل عوى الكلب من سور هذا
 المنصب ثم أعلم أن القرشيين من جهة أب هو المخرب
 كنانة بن ذؤيب ومن لا ينسب إلا إلى أب فوقه فهو غربي
 غير قرشي وإنما سميت أولاد النضر قرشياً نسبة لها بدابة
 في الجرد عن قرشي يأكل دوابه لأنه من أعظم دواب
 البرعرة وفخر ونسباً ثم طبقات العرب ست والشعب
 يجمع القبائل والقبيلة يجمع العمارات والعمارات يجمع البطون
 والبطون يجمع الأفياد والنجد يجمع العنابر فخرية شعب
 وكنانة قتيبة وقرشي عارة وقصي بطن وهاشم فخذ
 والعباس فخذ وقال صدر الإسلام في مسوط
 والموالي وهم الذين ليسوا بأكفا للعرب وسموا موالى لأنهم نصرنا
 العرب على قتال الكفار من أهل العرب والمنا هم سمي مولى

قال تعالى وان الكافرين لا مولى لهم وانما كانوا افضل من
 العجم لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا من
 اند النسل عري كقوا لقرشيه ولا يحكي كفوا لحرية لما رواه
 الحكم عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 العرب اكفا لبعض قبيلة بقبيلة ورجل برجل والموالي بعضهم
 اكفا لبعض قبيلة بقبيلة ورجل برجل الا حايك او حجام
 لكن في سنده مجهول ورواه ابو يعلى وابن حبان وابن عدي
 في الكامل بسند فيه عريان بن ابي الفضل وقد ضعفه ابن معين
 والنسائي وقال ابن حبان انه يروي الموضوعات عن
 الزبارة ورواه الدارقطني عن ابي عمر مرفوعا الناس اكفا قبيلة
 لقبيلة وعزى لعزى ومولى لمولى الا حايكا او حجاما لكن
 في سنده مجهول ايضا لضعف وهو مطعون فيه وبقيته ابن الوليد
 يرمى بالتدليس اذا عمن الحديث ورواه البراء في سنده
 من طريق خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم العرب بعضهم اكفا لبعض والموالي
 بعضهم اكفا لبعض وسكت عنه وقال عبد الحق ان ابن
 عبدان لم يسمع من معاذ وقال بعض المحققين وبالحديث
 فلما ثبت اصل ما ثبت اعتبار الكفاة بما قد تناه عن
 ثبوت تقبلها ايضا بالمتطاول عرف الناس فيما يحفظونه
 ويعيرون به فيستأنس بالحديث الضعيف في ذلك
 خصوصاً وبعض طرقه حديث بقيته ليس من الضعيف بذلك
 فقد كان شعبة يعضد بقبيلة ونا هلك با حيا و شعبة
 وايضا تعد طرق الحديث برفعه الى الحسن وفي العجم عطف
 على بقية ما سبق اي ويعتبر الكفاة في نكاح العرب نسباً
 وفي نكاح العجم اسلاماً لان بدنا خرم تراباً بالنسب وظاهر

المتن

المتن يدل على ان الكفاة من حيث الاسلام يعتبر في العجم
 ولا يعتبر في العرب وبعبارة بعض الكتب يدل على انها معتبرة
 في العرب ايضا فلعل مراده ان في العجم لا يعتبر النسب لانهم
 ضيعوا النساب لهم وكذا الكلام في باقي الصفات الا انه ذكره
 البرجندي والبخاري والخيرة هي الحقيقة لمولد تعالى ولا
 تنكحوا المشركين حتى يورثوا ولعله لم يذكر الاسلام في
 العرب لان الكلام في شروط نكاح المسلمين وانما التفاوت
 بين العرب والعجم ان العرب يعتبرون بالنسب على ما سبق
 من وفق الحسب والعجم يعتبر فيه مراتب الاسلام في تحقيق
 الملة من واصل ان العرب يكفي فيهم بوجود اصل الاسلام
 من غير مراتب المذكورة بخلاف العجم فانها معتبرة في
 احكام الاحكام ويدل عليه تزوج عبد السلام بنت ابي
 بكر وتزوج بنت عبد عثمان وفاطمة عليا وتزوج عمر مكنون
 بنت عتي من فاطمة من ابي عبد الله فذو ابوي اي من العجم في
 الاسلام كما في ابي فريد لوجود المساواة بينهما لان
 اصل النسب بالاب ونماحه بالجد فلا يعتبر الزيادة كما لا يعتبر
 في تعريف اليهود ولا ذواب اي ليس من اداب في الاسلام
 كفوا لها اي لمن له ابوان فيه ذكره التمس والصواب الذي
 ابوي والذي ابا في الاسلام لعدم المساواة وقال ابو يوسف
 هو كفوا وهذا كما قال في تعريف اليهود انه يتم بذكر الاب
 قبل كان ابو يوسف انما قال ذلك في موضع لا بعد كفر الجدة
 عينا بعد ان كان الاب مسلما وهما قالا في موضع بعد عينا
 والدليل على ذلك انهم قالوا جميعا ان كفر الاب لا يحد ليس عينا
 في حق العرب لانهم لا يعدون بذلك ذكره ابن الكمام وهو
 مويد لما قد تناه من الكلام في اسلام بنفسه له اي وليس

مسلم بنفسه كفوا الذي اب في الامسلا لعد المساراة بهما
 وحريته وهي كالمسلا فيما ذكرناه من ان دا ابوين في الحرية
 كفوا الذي اب فيها وليس ذواب بها كفوا الذي ابوين خلافا
 لابي يوسف ولا حر بنفسه كفوا لحر بابيه وديانة ابي تقوى
 لا يتا من اعلا المفا حرا لان المرأة تغير بنفسه زوجها ما لا تغير
 بفسقة بسيد فليس فاسق وان لم يكن معلنا كفوا بنت
 صالح هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وكذا احد اعوان
 الظلمة لا يكون كفوا لامراة من اهل البيوتات الا ان يكون مدينا
 في الناس وعن ابي يوسف اذا لم يعلن الفاسق بنفسه يكون
 كفوا لبنت الصالح وهو قريب من قول محمد ان الفاسق كفوا لبنت
 الصالح الا اذا كان مستخفا به كان يخرج سكران ويلعب به
 الصبيان وفي المحيط الفتوى على قول محمد لانه التقوى من امور
 الاخوة ولا يبعوث النكاح بفواتها هذا وقال بعض المشايخ
 العمي العالم كفوا لبنت الغري الكاهل ولا بان عليك من المهر
 ما تقاروا تجيله لانه يدل البضع وبان يكسب نفقة كل يوم
 وما يحتاج اليه من الكسوة لان بذلك تم الازدواج وهو
 الصحيح عليها في المجتبى وقبل ان يعتبرا ان يكون عند العقد مالكا
 لنفقة شهر وقبل نفقة ستة اشهر قالها عن المهر المحل
 والنفقة غير كفوا للفقرة قال المص وانا قال للفقرة لا دفع
 من توهم انه يكون كفوا لهما ويز من كونه غير كفوا للفقرة
 كونه غير كفوا للغبية بالطريق الاولى واما الصغيرة التي لا تطيق
 الوطى قالها عن النفقة كفوا لهما لانها لا نفقة لهما وكذا لو
 كان يجده نفقتها ولا يجد نفقة بنفسه يكون كفوا لهما والظاهر
 عليها كفوا للغبية ولو كانت ذات اموال عظيمة لان مصالح النكاح
 ينظم بها وحرفة اي صناعة فحايك او حجام او كناس او دباغ

ليس

ليس بكفوا لطار وحوه من نرا وصراف وهذا قول محمد ورواية
 ابي حنيفة وابي يوسف لان الناس يفتخرون بشرف الصاعدة
 ويعبرون بحسبها وعن ابي حنيفة وابي يوسف عدم
 اعتبار الحرفة لانها ليست بلازمة لان التحول من حسيبها الى
 شرفها يمكن وفيه ان التعبير باق ولو بعد التغير وفي المحيط
 احسن الناس في المكنة اربعة الحايك والحجام والدباغ والكناس
 فالحايك كفوا للحجام وبعبكسه والدباغ والكناس شكافيات
 والكناس احسن منهم وهو الذي يجدر بالطلعة وان كان من اعلم
 الناس واشرفهم لانهم لا يكون اموال الناس وهو يعينهم ان يكت
 المرأة كفوا باقل من مهرها اي من مهر مثلها بمقدار ما يتغابن
 فيه فلولي اي للعصبة لا لعينه الاعراض وان لم يكن محرا
 كان الم عند ابي حنيفة حتى يتم الزوج مهر مثلها او يفرق
 بين نفسه وبينها بان يطلها عند القاضي لانه يجتهد فيه وكل
 من الخصمين يتشبهت بدليل فلا ينقطع الخصومة الا بفصل
 من له ولاية عليها وتوصيته ان هذا النكاح ينعقد صحيا
 في طاهر الرواية ويبقى اجماع من ارث وطلاق الى ان يفرق
 القاضي بينهما والفرقة بعد لا يكون طلاقا بل فسخا فان كانت
 قبل الدخول فلا مهر لهما وان كانت بعده او بات احدهما فلها
 المسمى وقالا ليس للولي الاعتراض لانها تصرفت في حقها لا في حق
 الولي فصارت كما لو كانت بمهر المثل ثم وهبت للزوج سبيا
 هذا وقول محمد ههنا يتصور على قوله الذي رجع اليه وهو ان
 المرأة تنكح نفسها بغير ولي وعلى قوله الاخر بان تصور المسئلة
 في امرأة اكرهت وهي وليها على النكاح باقل من مهر المثل يتران
 الاكره وهي راضية ولم يرخص الولي وفي امرأة اذن لها الولي
 بالنكاح ولم يقر لها مهر المثل فزوجت باقل منه ثم قيل له

الا عراض عند ابي حنيفة ما لم يقد وقبل مطلقا ولو ولدت الى ان
 ترضى به ولو لا لثة كعقب المهر والنفقة ورضي بعض الاوليا
 كرضي الكل عندنا ولا يجيزه ابو يوسف لمن لم يرض منهم كما كنت
 والشافعي وهو قول زفر **وقد نكح العضوي** وهو هنا
 من اوجب النكاح او قبله عن غيره بغير اذنه لانه عقد صدر من
 اهله وهو عاقل بالغ مضاف الى محله وهي انثى من بنات ادم
 ليست بحرة ولا معتدة ولا مشتركة ولا زانية على العدد
 المنصوص فيجوز **ويوقف على الاجارة** من عقد عند يله بالمعنى
 الصريح اذا اجاره استند الى اول العقد وصار كانه اذن في العقد
 روي ابو داود عن عروة عن امر حبيبة انها كانت تحت عبد الله
 ابن جحش فأتت بارض الحبشة فزوجها الحياشي النبي صلى الله عليه
 وسلم امهرها بمائة الف درهم وبعثها مع شرحبيل فقتل
 عليه السلام **ويؤلى عندنا وما لك في النكاح** وهما الايجاب
 والقبول **واحد غير عضوي** سواء كان ذلك الواحد وليا من الجا
 كن زوج ابن ابنة بنت ابنة او بن بنت ابنة او بنت بنت ابنة
 او وكيلة من الجاهلين كن وكلة رجل بالزوج ووكلة امرأة بد
 ايضا فزوج احدهما الا حرا ووليا من جانب وكيلة من جانب كن
 وكلة رجل بان يزوج ابنة فزوج بها او اصيلها من جانب
 وليا من جانب كن زوج بنت عبد الصغيرة من نفسها واذ
 يؤلى طرفيه فيدفعونه يتضمن الشرطين فلا يحتاج الى القبول
 وقال زفر والشافعي لا يؤلى واحد طرفي عقد النكاح كالا يؤلى
 طرفي عقد البيع ولنا ان العاقد في النكاح صغير ومعه ولهذا
 لا يرجع حقوق النكاح اليه والواحد يصح معبرا عن الجاهلين
 ولذا لا يستغنى عن اضافة العقد اليه والعاقد في البيع اقل
 ولهذا ترجع حقوق البيع اليه حتى استغنى عن الاضافة

اليه والواحد لا يصلح اصيل من الجاهلين لتباين الحقوق العضية
 الى احكام متضادة بان يكون مطالب ومطالب وسلبا وسلبا
 ومخاصما ومخاصما ومن ادلتنا قوله تعالى وان ختم الامر فسقطوا
 في النكاح اي في نكاح البتة فهو دليل على ان الولي ان يزوج
 وليته من نفسه وكذا قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن
 دليل لذلك وفي الحديث ان شرط علي رضي الله عنه ابوه بشيخ
 مع جاريتة فسأله عن قصبتها فقال ايها البنت عني والى خشيته
 ايها اذا بلغت ترغب عني فتزوجتها فقال خديبة امرالك
 وقدرى البخاري ان عبد الرحمن بن عوف قال لا حكم ابنة
 قارض ان تجعل امرك الي قالت نعم قال اتزوجك فعقده
 بلفظ واحد وروي ابو داود عن عبيد بن عامر بن عبد السلام
 قال لرجل اترض ان ازوجك فلانة قال نعم وقال للمرأة
 اترضين ان ازوجك فلانة قالت نعم فزوج احدهما ما جبد
 وكان من شهيد الكد يمينه قيد بغير العضوي لان العضوي
 لا يؤلى طرفي النكاح عند ابي حنيفة ومحمد سواء كان عضويا
 من الجاهلين او فضوليا من جانب واصيلا او وليا او وكيلة
 من جانب واما اذا كان العقد بفضولين فيا تزعمنا
 ويكون موقفا كما مر بخلاف عقد العضوي الواحد ولو بلفظين
 على ما ذكره بعض المحققين وكذا الزوج بغايبة لم يقبل
 عنها احد غير صحيح لان النكاح عقد معاوضة محتمل للفسخ
 الواحد فيه يكون بشرط العقد وشرطه لا يتوقف على ما وراء
 المجلس كما في البيع بخلاف الطلاق والاعتاق بكذا فانه لا محتمل
 للفسخ بعد وقوعه وقال ابو يوسف في قوله الا يؤلى العضوي
 طرفي النكاح ويكون موقفا ولفظ قالت امرأة لرجل زوجني
 او قالت له زوجني من رجل فزوجها من نفسه فأنكح باطل

عند أبي حنيفة ومحمد لا ينفصلون من حائنها لأنه صار بالحطاب
 معرفة فلا بد خل تحت النكحة والحاصل أنه يجوز النكاح عندنا
 وعند مالك ينفصلون والحاصل موقوف على جازية من له تنقيده
 والطلب الشافعي بناء على أصله أن العقود لا تتوقف على
 الجازية وعندنا تتوقف وهي مسئلة معروفة وقد ذكرت
 في أول السور **فصل في المهر والحكم**
 أقل المهر عندنا عشرة دراهم أي وزنها من فضة محروبة
 أو غيرها أو ما سبوا ويترك عشرة دراهم من نقد أو متاع
 قال محمد في الأصل بعضنا أن أقل المهر عشرة دراهم عن علي
 وعبد الله بن عمر وعاصم وإبراهيم وقال مالك في الموطأ لا يرى
 أن ينكح المرأة بأقل من ربع دينار وهو حساب السيرة
 عنده وقال الشافعي وأحد كلما جاز أن يكون ثمنًا جاز
 أن يكون مهرًا لما روى الدارقطني والبيهقي في السنن
 الكبري من طرق إلا أنها ضعيفة عن جابر بن عبد الله بن أبي
 عليه وسلم قال لا مهر أقل من عشرة دراهم وما روى الدارقطني
 ثم البيهقي في سننها عن داود الأودي عن الشعبي عن علي
 قال لا يقطع اليد في أقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر
 أقل من عشرة دراهم إلا أن ابن حبان ضعفه الأودي وأخرجه
 الدارقطني عن جابر عن الضحاك عن الثعالبي بن سيرة
 عن علي فذكره وخو بهر ضعيف ورواه أيضا من طريق
 آخر عن الضحاك ولكن في سننه محمد بن مروان الوضحي
 قال الذهبي لا يكاد يعرف انتهى ولا يخفى أن تعدد الطرق
 يرقى إلى مرتبة الحسن وهو كاف في الحجة وأما ما في
 الصحيحين من قوله عليه السلام والمتن ولو خالما من قد
 وما في الترمذي وابن ماجه عن عبد الله بن عامر بن ربعي عن

أبي

أبي أن النبي صلى الله عليه وسلم أحاز نكاح امرأة على نعلين
 وما في سنن أبي داود عن جابر بن عبد الله عليه السلام قال من
 أعطي في صداق امرأة ملاءة كفيه سوتها أو قرصه
 أسهل أي البضع لكن في سننه إسحاق بن جبريل قال
 عبد الحق لا يقول على ما أسنده وقال الذهبي أنه
 لا يعرف وضعفه الأزردي فالكل يحول على المحمل لأن
 العادة عندهم كانت تعجل بعض المهر قبل الدخول
 حتى نقل عن ابن عباس وابن عمر والزهري وقتادة أنه
 لا بد خل بها حتى يقدم مهرها شيئا بمسكا يمنع النبي صلى
 الله عليه وسلم عليها من الدخول على فاجئة حتى يعطيها
 شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال أعطها ذر عك
 فأعطها درهم ثم أدخل بها ومعلوم أن الصداق كان أربعين
 درهم فضة لكن المختار الحواز فتدلى ما في سنن أبي داود
 عن عاصمته قالت أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئا ففعلت المنع
 المذكور على المذهب أي يذهب بتقديم شيء أو خالها ثمرة عليها
 نالها عليها وإذا كان ذلك معهودا وجب حملها خالما
 ما روينا عليه جمعا بين الأحاديث وكذا تحمل امرأه بالتماس
 خاتم من حديد على أنه تقدم شيء نالها أو ترى أنه امرؤ ذلك
 الرجل بالتماس والصدائق ويمكن إثباته في الذمة فوفقنا أن
 المراد ما يجعلها باليد ولا يحرق قال ثم فعلها عشرين ليلة
 وهي أرايك رواه أبو داود وهو يحمل رواية الصحيحين
 وأحذركما عما معك من القرآن فإنه لا يباين ويجمع
 الروايات والله أعلم بحقيقة الحامات **فجب العشرة**
 استحسانا أن سمى دونهما أي أقل منها عينا أو قيمة كقرب

يساوي خمسة ان دخل بها او مات عنها واما ان طلعتا قبل
 الدخول فلها خمسة وقال زفر بن حبيب مهران ان دخل بها
 والمثقة ان طلعتا قبله وهو القياس لان المسمى لما يصح
 صدق شرعا صار النكاح كالحالي عن التسمية وفي الحالى
 عنها يجب مهران مثل او ينزل ما لو سمي خرا او خنزيرا واجب
 بان وجوب العشرة في تسمية دونها بحق الشرع وقد وجد
 ما يدل على رجحان المرأة بها لها وهو رضاها به وبها بخلاف
 الحالى عن التسمية وان سمي غيره اى عند دون عشرة دراهم
 وهو عشرة دراهم او اكثر منها فالمسمى واجب او فيجب المسمى
 عند موت احدهما لان النكاح يعقد للابد وموت احدهما
 يفسد ذلك او عند خلوة فحقت قال ابن المنذر هو قول
 عمر بن علي وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وجابر ومعاذ
 وقوله النسا في القدم وقال في الحديث وهو قول مالك يجب
 على الزوج اذا طلق بعد الخلوة من غير وطى نصف المسمى
 لقوله تعالى وان طلقوهن من قبل ان يمسوهن الا بد
 لنا قوله تعالى وكيف تاحذونه وقد افنى بعضكم الى بعض
 وحقيقة الافنا الدخول في الغضا وهو المكان الحالى
 والمس كسوطى حقيقة واما جملة على الوطى لانه سببه
 فاطلق اسم السبب على المسبب وجملة على الخلوة لانه
 لا يمس المرأة عادة الا في الخلوة فكان اطلاق اسم الملزوم
 على اللازم او المسبب على السبب اذ الخلوة الطليقة سبب
 المس ظاهر وما ذكرنا اولى لما نده بالخير وما روي مالك
 في الموطا عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن
 الخطاب قضى في المرأة اذا تزوجها الرجل انه اذا اراد
 الاستور فقد وجب الصداق دخل بها او لم يدخل رواه

الدارقطني والشيخ ابو بكر الرازي في احكامه وبها جماع فتد
 حكى الطحاوي لجماع الصحابة في هذه المسئلة وهي اى
 الخلوة الصحيحة ان لا يوجد مانع وطى حضا او شرعا او
 طبعيا لا مانع مقادير الوطى فلا بد من عدم المانع منه
 كرفض ينفذ اى الوطى بان يكون امر رجل حريصا او تكون المرأة
 بريئة مرضيا بغير الزوج اذا وطئها وهذا انظر المانع احصى
 وصور مضافان لان الوطى يند توجب للرضا والكفارة لا يمنع
 وقيد به لان صور المتطوع والنظر والغضا والكفارة لا يمنع
 صحة الخلوة على الصحيح وعملارة فرض لان احسا دها
 موجب للغضا في الدنيا والعقاب في العقب وقيد بالفرض ان
 النافذة والواجبة لا تمنع صحة الخلوة واحدا من رجل
 او ثقل او بغيره لان احسا دها حار موجب للمضى بغيره
 وللعقوبة باله درهم هذه الثلاثه نظير المانع الشرعي وخص
 ريقا من نظير ان المانع الطبيعي وفيها اجبا المانع الشرعي
 ولو خلا بها ومعهما اعم او نيام او صبي يعقل لا يكون خلوة
 لان المسمى بحبس والنائم يستيقظ ويتبين وقدر لو كان
 معها صغيرا يعقل او مجنون او مغمى عليه في خلوة وقيل
 الحبون والاعمال يمتغان اى الحصول الحيا او احتمال افانها
 في الاثنا وفي جوامع العقد حاريتها تمنع صحة الخلوة
 وحاريتها ليست بما نفذ اى لعدم حيايتها منها وكذا حكم
 الكلب وروي الحسن بن محمد ان خلا بها في بستان ليس
 عليه نايه ليرفع الخلوة ولو خلا بها في السطح ان كان عليه
 حجاب فهو خلوة ولو خلا بها في قبة وارخى الستر بينه
 وبين من في البيت فهي خلوة ولو ردت اياها الباب ولم
 يغلقه وهما في خان والناس ينفذ في ساحتها ان كانوا

مترصدني لهما في النظرة نصح الخلوة والالتصاف وفي الدخلة ان
 اصحابنا اقاموا الخلوة الصحيحة مقام الوطى في تأكيد جميع كسبي
 ومهر المثل ان لم يكن مسمى وفي ثبوت السبب وفي وجوب
 العدة والتفقه والسكنى فيها وفي حرمة نكاح اختها ونكاح
 رابعه ما دامت العدة وفي حرمة نكاح الامه على الحرة وفي العدة
 عن طلاق باني وفي مراعات وقت الطلاق في حقها وبراءتها
 مقام الوطى في الاحصان وفي حرمة البنات حتى لا تحرم
 البنت على رجل عقد على ما وخلصها وفي الاحلال للزوج
 الاول وفي الرجعة حتى لا يصير راجعا بالخلوة وفي
 المرات حتى لو مات في عدة الخلوة لا نزلت منه ولو وقع
 الطلاق في عدة الخلوة فقبل لا يقع وقيل يقع وهو الصواب
 لان الاحكام لا تختلف في هذا الباب وجب القول بالوقوع
 احتياطا بخلاف الجب وهو قطع الذكر وانما يبين فانه
 ليس مانع من صحة الخلوة عند ابي حنيفة وبخلاف العنة
 وهو كون الرجل لا يتدبر على الجماع او على جماع البكر او على جماع
 امراة معينة وبخلاف الحضا وهو قطع الانثيين وقال
 ابو يوسف ومحمد الجب مانع كالمرء ولا في حنيفة ان تزوج
 المحبوب للاستمتاع لا لا يلاجل وقد سلمت نفسها لذلك
 فيستحق كل البذل هناك والبداء اشارة رضى الله عنه بقوله
 ما دبرتهن اذا جاء العن من قبلكم ونصفه اي ويجب نصف المسمى
 بطلاق قبلها اي قبل الخلوة الصحيحة لا بما عتزل الوطى
 وقد قال تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسواهن فرتبتم
 لهن فريضة فنصف ما فرضتم اما ان يعفون اي المطلقات
 بان لا يخذلن شيئا ويعفوا الذي بيده عدة النكاح اي
 الزوج بان يعطى الجميع ولم يجوز علما ونا والشافعي غفوا اي

المصغرة

المصغرة او المحجوزة استقاطا واجازة بالكل وهذا راجع الي
 الاختلاف في تفسير الذي بيده عدة النكاح فعنده هو الاب
 وجهور المفسرين قالوا الذي بيده عدة النكاح هو الزوج لانه
 ان شا مسكها وان شا فارضا ومعنى العفو تكملة الصداق
 بها ويؤيده قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم ثم لا تنفد المصلحة
 قبل الدخول وجوبا ولا استحبابا على ما ذكره القدر في
 مختصره من ان المتعة مستحبة لكل مطلقة الا المطلقة واحدة
 وهي التي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهرا وفي بعض النسخ
 ولم يسم لها مهرا ومن حكم باستحبابها كصاحب المسبوط
 والمحيط والمختلص ارا دوا بده اند احسان الى من تجرت
 عن التمسك وذا من دواب وان لم يسم المهر حال العقد او
 نفاه فالمتعة واجبة او فيجب المتعة اذا حصلت الفرية
 من قبل الزوج قبلها اي قبل الخلوة الصحيحة وبيد الشافعي
 يقول تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او
 لمزموهن فريضة وتنقوهن فقد اوجب الله المتعة في
 نكاح ليس فيه فرق وقد وقع الطلاق قبل المس وقال مالك
 هو مستحبة لقوله تعالى عقيب امر حقا على المحسنين وهم المتزوجون
 فيكون صارفه الامرا المذكور الى الذبح قلنا لا يسموهن المحسن
 على المتزوج بل هو اعم منه ومن القائم بالواجبات ايها فلا
 بيا في الوجوب فلا يكون صارفا للامر عند مع ما انضم اليه من لفظ
 على وحقا وهي درع وخمار وملحفة وهذا التقدير مروي عن
 عايشة ورواه البيهقي عن ابن عباس وبه قال سعيد بن المسيب
 والحسن وعطاء والشعبي وقال مالك في الموطا ليس للمتعة
 حد معروف وقال احمد اعلى الحقيقة خاد مري مملوك وادناها
 كسوة مجوز لها ان تقلى عليها قال الكرخي ويعتبر في المتعة

المستحبة حال الرجل وفي الواجب حال الزوجة لا ينافي معاً
 طهر المثل وفيه يعتبر حاله فكذا في خلفه وفي المهادنة المصحح
 انه يعتبر حال الزوج علا بالنص وهو قوله تعالى علي الموسع
 قدره وعلى المعترضة وهو اختيار ابي بكر الرازي وفي البيهقي
 قيل يعتبر حالها كالنقطة قيدنا وجوب النقطة بحصول الوقت
 من جهة الزوج لان الفقرة اذا حصلت من جهة المرأة كرهها
 وتقبلها ان الزوج بشهوة ورضا عها وحيث الصغيرة هو
 وخيارها الفسخ بالبلوغ والاعتاق لا يجب المتعة ويجب مهر
 المثل بعد ها اي بعد الخلوة الصحيحة لا يجب لها بعد
 الوطى وهي بمنزلة والامح من قول الشافعي وانك انما يجب
 مهر المثل بالوطى ان لم يسد في حال العقد مهر وكذا بعد
 موت اجدها ونفاه مالك والشافعي لان المهر فاقص
 حقها فيمكن من نفقة ابتداء كما يمكن من نفقة انتهاء لان عمر
 وعليها وزيد اقالوا في الموضحة حسباً ولنا ما روي عن
 السنن الاربعه وقال الرندي حسن صحيح من حديث علي بن
 قال سئل ابي مسعود عن رجل تزوج امرأة ولم يرض لها
 صداق ولم يدخل بها حتى مات فقال ابي مسعود لها مثل
 صداق سائرها لا وكس ولا شطط اي لا نفق ولا زينة وفي
 رواية لها الصداق كاملاً وعليها العدة ولها المراثي هو
 فقار يعقل بن سنان الاشجعي فقال قضى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في بروع بنت واشتق امرأة منا مثل ما قضيت
 فخرج بها ابي مسعود وفي رواية فاحلفوا اليها شهراً او
 قال مرات فقال اقول لهما ان لها صداق كصداق سائرها
 لا وكس ولا شطط وان لها المراثي وعليها العدة فان
 بك صواباً فمن الله وان يكن خطائي ومن الشيطان والله

ورسوله بريان منه فقارنا من اشجع فيهم الجراح وابت
 سنان فقالوا يا ابي مسعود نشهد ان بني امية قضى فينا
 في بروع بنت واشتق وزوجها هذا بن مرة الاشجعي كما
 قضيت قال فخرج بها عبد الله فرجاشد به احب وافق
 فقاروه فقار رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع النكاح
 بلاذ كرمه بان عقد النكاح ساكتين عن المهر بمولده
 تعالى فانكحوا ما طاب لكم وهو لغد لا ينبغي الا عن النفاذ
 والارد واج فيتم بالمتنا حين فلو شرطنا التسميته فيه
 لزدنا على النفس ومع نفقة بان عقدها على ان لا يهرق
 نقالي ولا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم يتوضوا
 لهن فريضة حيث حكم لعقد الطلاق مع عد ونسبه وعقد
 الطلاق تيسر على صحة النكاح وهو لا ينافي كون المهر يجب
 سرعاً بقوله تعالى واصل لكم ما وراكم ان تبشعوا يا موالكم ورافقتنا
 الشافعي في المسئلين وخالفنا مالك في الثانية وروى
 في ما عتق كان تزوج سلم مسلمة على بنته او على
 او على من او على خيرير لانها سميها ما لم يقع تسميته فكان كالو
 لم يسميها شيئا ومجهول حبسه كان تزوج على ابنة او على
 حيوان او على ثوب او على دار لانه لا سمي بمجهول لا يقع عوضا
 كان حكمه كالولم يسم شيئا وذلك لان الثياب احباس مختلفة
 لا اختلاف اموالها من القطن والكتان والابرسم وكذا
 الدابة لانها تقع على الخيل والبغال والحمير وعوضها واجب
 المثل في هذه الصور كلها كما عرفت قوله وان لم يسم بعد الخلوة او
 صفته عطف على حبسه اي او مجهول صفته دون حبسه
 كان تزوجها على عبد او فرس او ثوب لهرري او مكيل او موزون
 غير ذلكهم والدنا يبرح علم حبسه دون صفته فالنوسخ

واجب او فيجب الوسط من ذلك المسمى لان فيه عدل للرجل
والمرأة او قيمته اي قيمة الوسط ويجوز المرأة على قولهما
دفع الزوج لان الوسط اصل تسمية وهو لا يعرف الا بالقيمة
فصار تارة صداقا وتارة بائنا وفي وصف الثوب يجب الوسط
او قيمته في ظاهر الرواية لان الثياب ليست من ذوات
الامثال ولو كان النكاح خدمة الزوج العبد بان تزوج
عبد امرأة بادن مولاه على خدمة معينة **يجب** اي
الخدمة لا يند لما خدمها بادن مولاه صار كانه خدم مولاه
ففيه بالخدمة لا يند لو تزوج على تعلم القرآن يجب مهر المثل لانه
سمى بالاصل صداقا لكونه عبادة فصارت كالوسية تعلم
الامان او الصلاة او الصوم وفيه بالعبد لان الجرا اذا تزوج
على خدمة معينة يجب مهر المثل عند ابي حنيفة وابي
يوسف وقيمة الخدمة عند محمد وعنده مالك والشافعي حيث
ما سمي لها من التعلم والخدمة واجبا بقوله عليه السلام
في حديثها ما بعك من القرآن واجبا **باب** بالاسببية
لا للبدلية وفي شرط رعي غنمها روايتان عندنا فعلى رواية
الاصل والجامع يجوز وعلى رواية ابي سماعه يجوز ويجعل
ابو يوسف اعتاقها على ان يتزوج بها صداقها كان يقول
اعتقتك على ان تزوجيني نفسك فقبلت صح العتق وهي
بالختيار في تزوجه ولا تجبر عليه وان التزمت لعدده وجوبه
بالا لزام فان تزوجته ولم يسم لها مهر قال ابو يوسف عتق
صداقها لما صح ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتق صفية وجعل
عقربا صداقها ولا يلو ان نكاحا حجب عليها قيمة نفسها فاذا
تزوجته سلم لها قيمتها فكان بدل عن نفسها و ابو حنيفة ومحمد
واجبا لها مهر مثلها لعددها كان جعل رقبته مهر لان جعلت

قبل

قبل العتق هي امتد وليس لذوها فيستحيل كون رقبته
مهر لها وان جعلت مهر بعد العتق هي حرة و رقبته الحرة لا يصلح
مهر والنص قد العتق ابتغا النكاح بالمال بقوله تعالى واحل لكم
ما اراد لكم ان تتبعوا باموالكم واما قصة صفية فلا يند لانها عليه
السلام كان مخصوصا بالنكاح بلا مهر بقوله تعالى و امرأة مومنة
ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها خالص ذلك
من دون المومنين قد علمنا انها فرضنا عليهم في ازواجهم وما
ملكنا ايماهم لكيلا يكون عليك حرج والزنا لها قيمتها ان
استغنت من تزوجه فتسعى له فيها وهي حرة في حال السعانة
بالاجماع ولم يلزمها زفريها ولو كان النكاح بهذا العبد
الابيض وهذا العبد الحبشي بان تزوجها على احداهما واحدها
او كس من الاخر او تزوجها على الف او على العين **فهر المثل**
يجب ان كان مهر المثل بينهما بان كان اقل من الاخر واكثر من
الاخر **ويجب** الاخر لو كان مهر المثل **وهو** ويجب الاخر
لو كان مهر المثل فوقيه وهذا كله عند ابي حنيفة وقال لا يجب
الاقل في الاحوال الثلاث لان الاقل متيقن والفضل مشكوك
فيه فيجب الاخذ بالمتيقن كافي الخلع والاعتاق والطلاق على
العا او العين ولا يخيصة ان الواجب بالاصالة في باب النكاح
مهر المثل لا يند الا بعد له المسمى قد يكون اكثر من قيمة البضع
وقد يكون اقل منها وانما بعدل عند اذا حلت المشبهة وهنا
لم يقع تحمالة المسمى والخلع والاعتاق والطلاق على ما ليس
لواحد منها **ويجب** اصلي يمار اليه فيستعين الاخذ بالمتيقن
وان طلق قبل الخلوة فنصف الاخر **باب** بقاها سوا كان
مهر المثل دون الاخر او فوق الاخر او بينهما لان المتعة قبل
الخلوة كالمهر المثل بعده ونصف الاخر **باب** بقاها سوا كان
فيجب نصفه وان نكح بالف وشرط لها مع المسمى شيئا ينفعها

كان تزوجها بالف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج
عليها او على ان يهدي لها هدية او نكح باقل على تقدير كالأقا
مثلا ويكثر على تقابله من الإخراج كان تزوجها بالف ان
أقام بها والعين ان أخرج او بالف ان لم يكن له امرأة
وبالعين ان كانت او بالف ان كانت مولاة الأصل وبالعين
ان كانت حرة مع النكاح وان كان شرطا عدم الزوج وعدم
المسافرة فاسد الكونه من الأمر المشروع لأن النكاح لا يطل
بالشرط العا سدة فان وفي بالشرط في المسئلة الأولى وأقام
في المسئلة الثانية فالف لرضاها ذلك فلا اي وإن لم
يف بالشرط في المسئلة الأولى ولم يعم بها في المسئلة الثانية
فمهر المثل اما في المسئلة الأولى فباتفاق لأنه سمي بالها نفع فيه
وقد فات فوجب مهر المثل لعدم رضاها الأب واما في المسئلة
الثانية فعند اي حنفية يجب مهر المثل لا يزاد على العين
لأنها رخصت بها ولا ينقص على الف لأنه رضى بها وعندهما
الشرطان معا جائزان فلها الأقل ان أقام بها والآخر ان أخرجها
لأن كلا من الإقامة والإخراج مقصود عرفا واختلافهما هو
كاختلاف النوع فصار كما إذا تزوجها على الف ان كانت بنت
وعلى العين ان كانت جميلة وكا إذا اشترى احد الشيئين
على ان يأخذ اهما شيئا وبين ثمن كل واحد منهما على التفاوت
ولا يحنفية ان الشرط الأول صحيح باتفاق فتعلق العقد به
وصحت التسمية التي بعد الشرط الثاني غير صحيح لأن الجهالة
نشأت منه والنكاح لا يطل بالشرط العا سدة ومهر المثل هو
الأصل فوجب الرجوع اليه وان نكح بغير العبد
واحدة من حلة خالصة فلها العبد فقط ان ساءت
عشرة وان لم يسا عشرة فلها كالعشرة وهذا عند الج
حنفية لأن الإشارة معتبرة عنده فعما كانه قال تزوجك

على هذا الحرف على هذا العبد وقال ابو يوسف لها العبد وقيمة
الحرف لو كان عبدا لهما لو طهر حرة وحيث قيمتهما عنده فكذا
اذا طهر احد هما حرا وقال محمد لها العبد وثا مهر المثل ان
نقصت عنه قيمة العبد لهما لو كانا حرة يجب مهر المثل عنده
فكذا اذا كانا حرة حرا ولا يحنفية لأن العبد يبيع مهر المثل
مالا فيجب وجوب المسمى المساوي عشرة يبيع وجوب شي آخر
وان شرط البكارة ووجدت ثما لزم الكل لأن البكارة
لا تصير مستحقة بالنكاح وفي النكاح الفاسد تزوج
الاختين معا والتزوج بغير شهود وتزوج الاخت في عده
الاخت وتزوج المعتدة من الغير وتزوج الخامسة في عده
الرابعة وتزوج الامتة على الحرة وان لربط لا يجب شي سوا خلا
بها او لم يخل حتى اذا فرق القاصي بينهما قتل الدخول فلا مهر لها
وكذا بعد الخلوة لأن وجوب المال في النكاح الفاسد ليس
للعقد لعدم صحته ولهذا كان لكل من الزوجين فسحة قبل
الدخول بغير محض من الآخر كما في البيع الفاسد قبل القبض
ولا حد للخلوة لوجود الحرمة لما بعد من صحتها وانما هو
لاستيفاء منافع البعيج وان وطئ يثبت النسب اي نسب
الولد لا يثبت جراح في بؤنة احياء الولد من الضياع فعند محمد
من وقت الوطئ بشرط ان يكون بينه وبين وقت الوطئ
سنة لا شهر قال ابو الليث وعليه الفتوى وعندها من وقت
النكاح كما في النكاح الصحيح ويثبت العدة تحزا عن اشتباه
النسب من وقت التفريق لهما وجبت لشبهة النكاح ورفعها
بالتفريق وقال برز من احر وطئ وطها وثبت مهر المثل
لأنه دعوى المسمى لهما اسقطت حقها في الزيادة لرضاها
ببؤنها وقال برز تثبت مهر المثل وان زاد على المسمى كالبيع

الفاسد يجب فيها العتيد ولو لم يكن المهر المسمى او كان مجهولا
 يجب مهر المثل بالغاما بلغ با اتفاق المحققين الشريعة النكاح
 بحقيقة و يعتبر مهر مثلها من قودرا بها كما خواتمها لا بها
 وعما بها وبنا لهن لقول ابن سبيطون لها مهر مثل سبها
 ولان مهر المثل قيمة البضع وقيمة الشيء يعرف بحسبه
 وحبس لا سنان قودرا بها وفي بعض النسخ ومهر مثلها
 مهر مثلها من قودرا بها اي مهر مثلها في الشرع هو مهر
 مماثلها من قودرا بها سنان اي غير وقت النكاح وجما لا اي
 حسنا وما ^{وعقلا} اي كثره وقلة ودينا اي ديانته وبلدا
^{وعقرا} اي مكانا وزمانا وبكارة وبنابة وادبا وحلقا لان
 المهر باعتبار هذه الاوصاف في يزيد وينقص فان لم يوجد
 مثلها في تلك الاوصاف منهم اي من قودرا بها في الاوصاف
 يعتبر مهر مثلها في تلك الاوصاف لا الا في اي لا يعتبر في مهر
 مثلها من جهة ابيها وقودرا بها ان لم يكن ابيها من قودرا بها
 بان يكون بنت عم ابيها لان اواد الخلفاء من لا يشرفون
 بشرف اباهم دون ائمتهم وفي الحنفية يشترط ان يكون
 المخير غير المثل رجلين او رجلا وامرأتين ويشترط كلف
 الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدل قال قول
 الزوج مع يمينه وهو قول ابي ابي ليلى ويستثنى ابو يوسف
 ما يستنكر جدا في العرف والعادة ان اختلفا في التسمية
 بان قال احدهما سميها في هذا العقد مهر وانكر الاخر كان
 القول للمنكر بالاجماع وان اختلف ورثتها في قدر المهر قالوا
 لورثة الزوج عند اي حصة ولا يحكم مهر المثل بسقوط
 اعتبار بعد موتها عنده ويستثنى ابو يوسف ما يستنكر
 كما في حال حياتها وجعل جدا خلف ورثتها في قدر المهر

حين فقات القول لورثة المرأة اي مهر مثلها والقول لورثة
 الزوج في الفصل كما في حال الحياة وان اختلف ورثتها في
 اصل التسمية فادعى ورثة الزوج ان الزوج سمي لها هو
 وانكرها ورثته فالقضا بشي من عند اي حقيقته هو
 واوجبا مهر مثلها في تركته وهو العتاس وبديفتي لان مهر
 المثل وجب بنفس العقد فكما لا يسقط المسمى بعد موتها
 فكذلك مهر المثل لا ترى ان بعد موت احدها لا يسقط مهر
 المثل وورثة الميت يقومون بقائه في ذلك فكذلك بعد
 موتها واستحسن ابو حنيفة فقال لا يقضي بشي واستدل
 في الكتاب يعني الم عمل فقال ارايت لو ادعى ورثة على
 على ورثة عمر رضي الله عنهما مهر ما حكموا يقضي فيه بشي
 وهذا الشارة الى انه انما يقوت هذا العقد بقادر العقد
 لا بدخيلت باخلاف الاوقات فاذا انقضاء العقد وانقضى
 اهل ذلك العصر يتخذون وفق القاضى على مقدار مهر المثل
 وعلى هذا الطريق اذا لم يكن العقد متقادما يقضي مهر مثلها
 والطريق الاخر ان المستحق بالنكاح ثلاثة اشياء المسمى
 وهو اقوى والنفقة وهي الاضعف ومهر المثل وهو متوسط
 فالمسمى لقوته لا يسقط بموتها او بموت احدها والنفقة
 لضعفها تسقط بموتها او بموت احدها ومهر المثل يتردد
 بين ذلك فيسقط بموتها ولا يسقط بموت احدها لان
 ما يتردد بين اصلين يوفق خطه عليهما الا ترى ان الصحابة
 اختلفوا ان مهر المثل هل يسقط بموت احدها فيكون ذلك
 اتفاقا منهم انه يسقط بموتها وانما علم وضع ضمان ولها
 مهرها ولو كانت صغيرة وكذا ضمان وليد مهرها انما لولي
 اهل المال لا مردودا ضمان الضمان الى ما يقبله وهو المهر

فيصح ثم لا يراه ان تطالب الولي او الزوج الا اذا كان صغيرا
 فليس لها ان تطالب الا بعد بلوغه وفي شرح الوقاية وانما
 قال ولو صغيرة لا يراها اذا كانت صغيرة في طالع المهر ليس
 الا وليها فيؤثر به انه لا يجوز الصمان لانه باعتبار الصمان ان
 يكون مطالب فيكون الشك في الواحد مطابا ومطابا لكن
 لا اعتبار لهذا التوهم لان حقوق العقد في النكاح لا حجة الى
 الاصل والولي صغيرا ومعه هذا ولو زوج طفلة الفقير
 او عبده او مكا تبدا لا يلزم ما ظهر عندنا من الرصد مالك والشافعي
 والمجمل والمجمل اي العقد من واخو من المهر ان يمين اي
 عينا فذلك اي في ايمانه هو المجمل والمجمل سوا بيتا يجهل
 الجميع او تا جيلد معسفا او غيره او يجهل البعض وتاجيل
 البعض والاي وان لم يبين في التعريف فانما في موضع
 يجهل فيه البعض ويوجمل الباقي الى الطلاق او الموت ينظر
 كم يكون المجمل مثل هذه المرأة من مثل هذا المهر في متعارف
 ذلك القوم فيجهل ذلك مجلا والباقي موجه وقيل اخذ
 المجمل الذي يمينه او يمين بالمعرف لها من بعد من الولي
 ومن السفر حتى تعقيد لتعين جهتها في البدل كما يعني حقه
 في المبدل فبذلك المجمل لا يمتنع بنفسها قبل اخذ الموجل
 سوا كان جميع المهر فيه خلاص الى يوسف او بعينه وشوا
 كانت المدة قصيرة او طويلة وسوا كان الناجيل في العقد
 او بعده وفي الثانية ليس لها الا سماع بعد حلول المجل ايضا
 لان العقد لم يوجب لها حق السماع في المجل فلا يثبت
 لها بعده ولو كان المنع بعد وفي او خلوة فمعه برضاها
 وهو قول اي حنفية او يغير رضاها بان كان كغيره يكون
 مكرهة او عيبية او محبونة وهو قولهم جميعا ولا ليس لها

منعد بعد الوطى والخلوة برضاها وفي المباح انه قول
 اي حنفية او لا بد بسقوط النفقة اي مع عدم سقوط
 نفقتها والمعنى لا يسقط بذلك المنع عن الزوج نفقتها
 ولهذا عند اي حنفية لان المنع بحق حيث ليس عن شئ
 وعندها لا نفقة لها قال في الاسلا في شرح الجامع
 الصغير كان ابو القاسم الصغار يعني في المنع من الوطى يقول
 اي يوسف ويحمد بسقوط النفقة وفي المنع من السفر يقول
 اي حنفية بعد در سقوطها قال وهو حسن في القنبا
 والسفر هو بالرفع معطوف على منعد اي وقبل اخذ المجمل
 لها السفر والخروج من منزل الزوج للمحاجة ولزيادة
 اهلها بلا اذنه لان حق المحبس بحق الاستيفاء منها وليس
 له حق الاستيفاء منها قبل الايفاء لها وبعد اخذ اي المجمل
 بنقلها ولما قربها حيث شئنا وكذا اذا كان جميع المهر
 موجلا لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم
 اي اسكنوهن مكانا بعض مكانا بعد رسقكم فمن
 للبعثين والوجد المقدرة والعنى وقيل لا يسافر بها
 الى غريبها الذي يكها فيه وبه يعني قال الفقيد ابو الليث
 في كتاب الموازل سئل ابو القاسم يعني الصغار عن امرأة
 يريد زوجها اخرجها من البلد ولم يوف لها جميع مهرها قال
 ابو القاسم لها ان اخرج من بلدها الى بلد اخر يسوا وفاها
 المهر ولم يوفها لعناذ الزمان قال ابو الليث وبداخذ
 فكيف لو ادرك ابو القاسم زمانا هذا ثم قال وقيل لا في القاسم
 ليس يجوز ان يخرجها من المدينة الى القرية ومن القرية الى
 المدينة قال ذلك نبوتة وليس بسفر واخرجها من بلد
 الى بلد سفر وليس بتبوتة اي بتركة تحويل من بيت الى بيت

وفي فصول الاستر وشي قال طاهر الذين المرعينا في الإحد
يقول الله تعالى اولى قال تعالى استكنوهن من حيث كنتم
انتي واجيب بان قوله العقيد ليس منا في القول
تعالى لا بد تعالى قال ولا تضاروهن وفي السفر بها غير
رجاها اضارها وافتي كثير من المشايخ بقوله اي اللبس
وقيل يجوز مطلقا لان وقاها الموجد ايضا وكان مأمونا
عليها وبها افتي البعض وهو اقرب الى التحقيق والله ولي
التوفيق ان بعث اليها الى اراءت شيئا فقالت هو هدية
وقال مهر او هون من المهر فالقول له مع يمينه لان الملكات
استفيد منه فكان اعرف بمجهته كما لو انكر التملك اعدا وكان
الظاهر انه يسعى في اسقاط ما ذمته الا فيما هي للاكل
كالخبز والشوى واللحم المطبوخ والفواكه التي لا تبقى بخلاف
الخطبة والعسل والسكن والخبز واللوز لان الظاهر بكده
والقول من يشهد له الظاهر وقال بعض المحققين والذي
يجب اعتباره في ديارنا ان جميع ما ذكر من الخطبة والدقيق
والسكر وباهيا يكون القول فند قول المرأة لان المعارف في
ذلك كله ارساله هدية فالظاهر مع المرأة لا بعد ولا يكون
القول لدا في نحو الثياب والحرير وقال العقيد ابو الليث
المختار ان ذلك الشيء ان كان مما لا يجب على الزوج فالقول
قوله وان كان مما لا يجب عليه بعد العقد كالخيار والدرع فالقول
قولها لان الظاهر بكذبه وفي الاخير جهزته وزوجها
ثم زعم ان الذي دفعه اليها ماله وكان على وجه العارية عندها
وقالت هي ملكي جهزني بها وقال الزوج ذلك بعد موافقها
فالقول قولها دون الاب لان الظاهر من هديتك المبتدأ
العادة دفع ذلك اليها طريق الملك وحكي على السعدى ان
القول قول الاب لان ذلك يستفاد من جهته وذكر شمس الأئمة

السر حنبلي في السير الكبير نحو ذلك وقال قاضي طان ان كان
الاب من اشراف الكرام لا يقبل قوله ان عارية وان كان
من لا يحضر البينات بمثل ذلك قبل قوله وقال صدر الشهيد
المختار لا يقتوى ان كان الاب يدفع جهازا عارية كما في ديارنا
فالقول قول الزوج وان كان العرف مستترا فالقول قول
الاب **فصل في نكاح الرقيق والكافر نكاح الفتن**
وهو العبد الذي ليس له حرية بوجده ونكاح المكاتب
والمدبر والاخت والولد بلا اذن السيد موقوف ان
اجاز السيد نفذ وان رد بطل واجازه مالك يدون اذنه
ولما قوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء
والنكاح شيء فلا يملك العبد بنفسه وما روى ابو داود والترمذي
وقال حديث حسن من حديث جابر قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهراتي
وان درواه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح الاسناد
فلم يحجها واذا اذن المولى بالتزوج لعبده يبيع الفتن
المهر وكذا المكاتب اذا عجز عن الكتابة لان المهر يسبب اذنه
ظهر في حقه وتعلق برقبة عبده وعاركه في استنه الله
العبد الماذون له في التجارة ولوبيع الفتن بركة حيث لم
يعده سيده ولم ينف منه بالمهر لم يبيع تايبا بل يطالب
بما بقي بعد العتق ولوبيع في النفقة بركة يبيع فيها اخرى
لان النفقة تجب ساعدا فساخذ فلم يقع البيع في جميعها
بخلاف المهر ولومات العبد سقط المهر والنفقة لقوات محل
الاستيفاء وسعي الاحران اي المكاتب والمدبر ولا يباعان فيه
لعدم احقاقها النقل من ملك الى ملك حال قيام الكتابة
والتيدير فيستوفى من كسبهما لان الفتنها قيد باذن المولى

لان العبد او المذبر او المكاتب اذا تزوج بغير اذن المولى ودخل
 ثم فرق المولى ودخل ثم فرق المولى بينهما يطالب واحد منهما
 بالمهر الا بعد العتق والاذن اي اذن المولى لعبد به بالنكاح سواء
 عين المراهة او لم يعينها بعم جازيه وفاسده عند ابي حنيفة
 حتى يباع العبد في مهر النكاح الفاسد ويتوقف تزوجها
 لها بما صححنا على الاجازة وقال يحض جازيه ويد قال مالك
 والشافعي فلا يباع في مهر الفاسد بل يطالب بعد العتق
 ولا يتوقف تزوجها نائبا صححنا على الاجازة لان المعشور
 من نكاح العبد عفته وذلك بالجاذب دون الفاسد لان
 لا يعيد اكل وصار كالنكاح حيث يتناول الجاذب دون
 الفاسد ولا يحنيفة ان الاذن مطلق فيخرج على اطلاقه ولا
 يعيد بالصحيح كالاذن بالبيع والتوكيل بالنكاح انما يقيد
 بالجاذب لانه ان مطلوب الموكل ثبوت اكل ^{ومن زوجه}
 امته اذا كانت قما او مدبرة او ام ولد لا يجب عليه المتبوية
 مصدر بوانه فتر اى اسكنته اياه وهى ان يجلي المولى بين
 الامه وبين زوجها بان يدفعها اليه ولا يستجد بها حتى لو
 كان الامه تذهب وحى وحده مولاها لا يكون ذلك
 تبوية وانما لا يجب على المولى اذا تزوج امته ثبوتها لان حقه
 اقوى من حق الزوج وان حقه في رتبة الامه واستجدانها
 وحق الزوج في التمتع بها وثبوتها بطل استجدانها واستجدانها
 لا يبطل التمتع بها ^{والنفقة} على زوج الامه المذكورة ^{الان}
 اي بالثبوت لان نفقة عليها جزءا احتياسيها ولا يوجد
 احتياسيها الا بثبوتها ويطالب الزوج ان يفرطها قالية
 من خذت مولاها واتيها المكاتبه فلها النفقة والسكنى وان
 توجد التبوية والفرق بينها وبين الامه والمدبرة وامر الولد ان

المولى لا يملك استجدان المكاتبه ولا يحتاج الى ثبوت المولى
 وعملك استجدان من يحتاج اليها ولو خذته بلا استجدان
 مع التبوية لا تسقط نفقتها وتكذا لو استجد بها المولى
 بها واعادها الى بيت الزوج ليلدا ولداى للمولى النكاح
 عبده الذى ليس بمكاتب صغيرا او النكاح امته كذلك
 كرهاى اي بلا رضاها وليس بعناه ان تحملها على النكاح
 بضرب او نحوه بل ان نفذ بحكمه تزويجه عليها بدون
 رضاها وهذا ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة واى يوسف
 لا ينفذ تزوج المولى عبده الا برضاها دون امته وهو قول
 الشافعي فان ما يرد عليه الزوج وهو لا يستمتع بملوك
 للمولى من الامه دون العبد فكان المولى في تزوج العبد
 كالا جنى دون الامه وتزوجها ان تزويجه بغير رضاها
 لا يعيد تعفود النكاح لان الطلاق بيد من له الشافى
 فطلقتها من ساعته طلبا للعراق ولنا ان تزوج المولى
 امته ليس ملكه بغيرها بل ملكه بغيرها وذلك ثابت في
 العبد ولا يجوز للمولى تزوج المكاتب والمكاتبه بغير رضاها
 لانها التحق بالاحرار في حق التفريق وحرث امته
 سواء كانت مدبرة او ام ولد زوجها المولى يرضاها او بدو
 ومكاتبه عتقت واحدة منهما سواء كانت تحت حر او عبد
 وقال الشافعي لا خيار للامه اذا عتقت وزوجها حر
 ويوقال مالك واحد وعشرا الخلاف اختلاف الروايات
 في حرية زوج بريرة وعدمها فما يدل على ان حراروى
 الجماعة الاسلاميين حديث ابراهيم عن الامام اسود عن عائشة
 واللفظ للنخاري انها قالت يا رسول الله انى اشتريت
 بريرة لا عتقتها اى قصدت شراها لذلك وان اهلها

كثيرا او

يشترطونه ولاها اي لهد فقال اعتقها فاما الولد المن اعني قال
 فاشترتها فاعتقها قال وخيرت فاختارت نفسها وقالت لو
 اعطيت كذا او كذا ما كنت بعد اي مع زوجها قال الاسود وكان
 زوجها حرا ورواه البخاري ايضا من حديث الحكم عن يراهم
 وفي اخره قال الحكم وكان زوجها حرا واخرج النسائي عن
 علقمة والاسود انها سلمت عايشة عن زوج بريرة فقالت كان
 حرا يوما اعتقت ومما يدل على انه كان عبدا ما روي في نسخة الاسود
 عن عكرمة عن ابن عباس ان زوج بريرة كان عبدا الاسود اتعال
 لدمعنت كافي انظر اليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على
 خيشته فقال النبي صلى الله عليه وسلم للعباس يا عباس ان
 تعجب من شدة حب معنت بريرة ومن شدة بغض بريرة فغشا
 ثقبان لها عليه السلام لورا جعيفة قالت يا رسول الله انما
 يد فقال عليه السلام انما انا شافع قالت لا حاجة لي فيه واما
 ما رواه مسلم وابوداود والنسائي عن عايشة ان بريرة خيرها
 النبي صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا فليس فيه سوى انه
 كان عبدا وهو محتمل لانه كان عبدا قبل العتق فلا يعارض
 قولها كان حرا يوما اعتقت ورواية ابوداود حين اعتقت
 قال الطحاوي واذا اختلفت الآثار وجب التوفيق فتقول
 انا وحيدة ناكثة بعقب الرق ولا ينكس فجعل على انه كان حرا
 عندما خبرت عبدا قتله ولو ثبت انه عبدا لا تنفي خيارها
 تحت الحرام اذ لم يحى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ائتمها
 لكونه عبدا اي بل انما خيرها لصبر ورقتها معقودة لقول
 عليه السلام بريرة اذهبي فعتق معك بعتك رواه
 رواه الدارقطني وروى ابن سعد في الطبقات عن عامر
 الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة لا اعتقت قد

عتق بعتك معك فاخترت فهذا حكم مطلق فلا يقيد بما اذا
 كان زوجها عبدا ثم اسند الطحاوي عن ابن سيرين والسعفي
 تخير كرا كان زوجها او عبدا وعن طاووس انه قالت
 للامة الخبار اذا اعتقت وان كانت تحت قرشي وعن مجاهد
 بخبر وان كان امير المؤمنين انتهى ورواه ابن ابي شيبة ايضا
 عنهم نكحت امة بلا اذن من مولاهما فعتقت فعد النكاح
 بلا خيار لها الصمد ورواه من اهل مدني فاما الى ههنا محله
 ويوقعه على اذن المولى فاذ كان بالعتق وفي المحوط ههنا
 اذا كانت امة او مدبرة وان كانت امة ولد لا ينفذ النكاح
 لان العدة وجبت عليها من المولى كما عتقت والعدة تمنع
 نفاذ النكاح وما سمي من المهر فللمسيدة لو طبت فعتقت
 بعد الوطى لان الزوج استوفى منافع مملوكه فامة في
 الميراث لها وزوج الامة يعزل اي يكون ان يعزل عنها عند الوطى
 باذن سيدها وذو الحقة يعزل عنها باذنها وقال ابو يوسف
 ومحمد لا يعزل الزوج عن الامة الا باذنها لان لها حقافي
 فقنا الشهوة والعزل يخل به وراي حنفية ان العزل لكون
 الولد وهو حق المولى والحق دون الامة ولو عزل قطيهر جمل
 قالوا ان لم يعزل الى وطئها او عا بعد البول جاز له نفقه ولم
 فلا ولو عا كبت المرأة نفسها لا سقاط الحمل حازية له
 يستبين شي من خلقه وذلك ما لم يتم له بانية وغشوة
 يوما وان وطئ الاب الحرام مسلم امة اتبعه فولدت فادعاه
 الاب وكان في ملكه الممن من وقت الوطى الى حين الدعوه
 ثبتت بسيدتها وهي مملوكة لما روي ابوداود والترمذي وقال
 حديث حسن عن عايشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان من اطيب ما اكل الرجل من كسبه وولده من كسبه

وروي ابو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن
ابيه عن جده ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
يا رسول الله ان لي مالا وولدا وان والدي محتاج الي مالي فقال
انته وعالك لو الدكن ان اولادكم من اطيب كسبكم فكلوا من
كسب اولادكم حتى واذ كان للاب ان يأخذ من ابنه نفقة
بلا رضاء لصيانة نفسه كان له ان يعقل ملك جارية ابنه
الى ملك نفسه لصيانة نفسه ووجب قيمتها والفرق بين
هذا وبين الطعام والكسوة حيث لا يجب قيمتها اذا استعملها
للاب للمحاجة ان الحاجة الى الاستئجار دون الحاجة الى الطعام
والكسوة فيملك الاب الطعام والكسوة من مال ابنه من غير
قيمة ولا يملك الامته لم بقيمتها ولا فرق بين كون الاب معسرا
او موسرا لان هذا ان نفقة لا تختلف بالاعسار واليسار
كما يبيع المهرها ولا يجب مهرها خلافا لفرز لان ملك الاب
ينتهي في الجارية قبل الوطى حتى لا يكون الاب زانيا وحسينه
لم يقع وطى الاب الا في ملك نفسه ولا يجب قيمته ولها ان
الامته لما ملك الجارية بالاستئجار كان الولد حاديا في ملكه كان
حر او املا اذا كان الاب عبدا او كافرا لا يبيع دعوته لانه
لا ولاية لكافر على مسلم ولا لعبد على حر وكذا اذا اخرجها الولد
بعد الوطى من ملكه ثم استردّها لا يبيع دعوة الاب لان يثبوت
الملك للاب بطريق الاستئجار الى وقت العلوق يستدعي ولا يثبوت
الملك من وقت العلوق الى حين التملك والحد اب الاب
كالاب بعد موته لقيامه حينئذ مقام الاب وهذا اذا كان العلوق
بعد موت الاب حتى لو اتت بولد من قبل من سنة اشهر من موت
الاب فادعاه الحد لم يقع دعوته وان نكحها اي ان تزوج الاب
امته ابنه صح وقال مالك والشافعي لا يبيع لان للاب شهدة في

ملك ابنه بدليل سقوط الحد اذا زنى بامته ولو ظن حرمتها
فمكون في معنى من تزوج امته لنفسه ولما ان جارية ابن
لا ملك للاب فيها ولا حق ملك لان ملك الاب فيها من كل وجه
بدليل حل وطيه ونفاذ عقده فلا يملكها الاب من وجه واحد
اجتمع ملك شخصين في محل واحد في زمان واحد واذا لم يكن
للاب فيها حق ملك جاز له تزويجها كجارية الاب جني ولم ينقض
امولده اذا انت منه بولد خلافا لفرز وكذا اذا استولدها
نكاح فاسد لان انتقالها الى ملك الاب لصيانة ماله وقد
صار مصونا بدونه ووجب مهرها لا تراه بالنكاح لا قيمتها
لعدم ملك الرقبة والولد حر بقرايته لان الامته ملك الاب من
ولدها من ابية اخوه فيستعها في الملك ويعتق عليه وجعل
محمد ولد العبد المحرور حرا بالقيمة كولد الحر المحرور وهما
كما برقه وجه قول محمد ان السبب الموجب للحرية العزور
واستراط الحرية فيها عند النكاح وهذا يتحقق في الرقيق كما
يتحقق في الحر كما يحتاج الحر الى حرية الولد فالملوك يحتاجون
الى ذلك بل حاجته اظهر لانه ربما يتطرق به الى حرية نفسه
رايو حنيفة ورايو يوسف قالوا هذا الولد مخلوق من ماء
لرقبتين فيكون رقيقا وهذا لان الولد تنفرع من الاعل
واثما تنفرع لصفة اهل واذ كان الاصلان رقيقين هو
لا يثبت الحرية للمولود من غير عتق واما اذا كان الرقيق حرا
فقد ثبتت حرته لولد هناك باتفاق الصحابة بخلاف القياس
فالطفل يتبع حر او ابون دينا لان ذلك انظر له في تتبع الاب
اذا اسلم والى اذا اسلمت وعند عدمهما اي عد فلا يثبت بان
وجد لعتيقا يتبع الدار لان الظاهر انه من اطفال اهلها
والجوسي من الكتابي فالطفل يتبع الكتابي لان حل

الذبيحة وجواز المناكحة من احكام الاسلام فخرج بها كما رجع
 بالاسلام وانما لم يقبل والكتاب خير من المجوسي لانه اخير في
 الكتابي لكن شره اقل من شر المجوسي واعلم ان نكاح الكفار
 الغاه علماءنا والشافعي وابطله مالك في المشهور عنه
 لان جوازها يقتضي شروطا هي بعد ومة في النكحة فيجب فساده
 وعند الله انما يجوز منه ما لو ابتداه بعد الاسلام فخرج
 فلا ولما قوله تعالى وامراته حالة الخطب ولو انعقاد
 لما اخبرنا بامراته وقوله عليه السلام ولدت من نكاح
 لمن سفاح ولو اجمعت لما افتخر بدنياكم حرم جازعنا
 حليفة مطلقا وان تزوجوا بحارهم حتى حكم لها بالنفقة
 اذا طلقت لان امرنا ان نتركهم وما يدينون واستثنى صاحبنا
 من الجواز المحرم والمعتدة لانهم يتبع لنا في الاحكام ولكن
 لا نتركهم لغيره ان سلموا او تراضوا الدنيا لالتزامهم حكمنا
 حينئذ الا في قول ابي يوسف انه ذكره في كتاب الطلاق
 انه يفرق بينهما اذا علم بدنا روى ان عمر كتب الى عماله ان فزقوا
 بين المجوس وبين محارمهم واسعواهم من الزينة اذا اكلوا
 والزينة بالكسر الجماعة من الناس على ما في الصحاح لكن
 نقول هذه غير مشهور عندنا وانما المشهور ما كتب به عمر بن عبد
 العزيز الى الحسن البصري ما بال الخلفاء الراشدين تركوا اهل
 الذمة وما عليهم من نكاح المحارم واقفنا المحور واختار
 فكتب اليه انهم انما يذلو الجزية لتركوا وما يعتقون فانما
 انت يتبع ولست بمبتدع والاسلام وان اسلم المذموم
 بلا شهود او في عدة كافر معتق ذلك اقرا عليه
 اي بقي فمضى بعد اسلامها واسلامه لو كانت كتابته
 وقال زفر نكاح اهل الذمة بلا شهود او في عدة كافر

لانه

فاسد وقال ابو يوسف ومحمد بلا شهود صحيح وفي عدة
 كافر فاسد لفرقان اهل الذمة بتبع اهل الاسلام وهم
 لا يجوز نكاحهم بغير شهود وفي عدة غير فكذا اهل الذمة
 الا الله لا يتعربن لهم فيه الا ان سلموا او تراضوا فحينئذ
 يفرق القاضي بينهم لقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله
 ولا تتبع اهواهم ولاهم بعقد الذمة صاروا منادرا
 والتمسوا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات
 فيثبت في حرم ما هو ثابت في حقنا الا ترى ان حرمة الزنا
 ثابت في حرم هذه الطريق فكذلك حرمة النكاح بغير
 شهود ولكننا لغرض عنهم لما كان عقد الذمة لا نأمرهم على
 ذلك كما نتركهم وعبادة الموثان والاشتغال بالانران
 على سبيل المعلن عن على سبيل التقدير والحكم بعقده
 ما يفعلون ولا لغرض عنهم في عقد الزنا لانه يستثنى من
 عقد الذمة قال صلى الله عليه وسلم الا من ارى فليس
 هيننا وبينه عهد وروى عنه ولعله يقتضين قول
 تعالى فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله
 ولما ان النكاح في العدة حرام بالاجماع بخلاف النكاح
 بغير شهود حيث يجوز عند مالك بشرط الاعلان مع انهم
 لم يتركوا احكامنا جميعا اختلافا لها ولا في حيفتنا ان
 عدة الكافر لا يمكن اثباتها حق الشرع لانهم غير مخاطبين
 بالزواج ولا حق الزوج وهو كافر لانه لعقده العدة
 وفي النهاية عن المسبوط ان له خلافا بينهم اذا وقعت
 المرافعة والاسلام والعدة غير منقطعة واما بعد
 انقضاء العدة فلا يفرق باتفاق اي لعدم تعلق حكم
 شرعي وقرن متزوجان محرمان بفتح الميم والراء كما لو

تزوج مجوسي امه او ابنته ثم اسلم او اسلم احدهما ان
نكاح المجوسين الكفار باطل عند ابي يوسف ومحمد وكذا
عند ابي حنيفة على ما ذكره القدوري ولو لم يسلم المجوس
المتروجان لا يفرق بينهما عند ابي حنيفة ما لم يترافعا جميعا
لا لما جاز في اعتقادهم من تعرض لغير ما داموا عليه هو
وبرافعة احدهما لا يحصل رضى الا في الحقيقة بشرط الترافع
في حصة فلا يحكم عليه ولا على الرافع لا يستلزامه الحكم على
غير من التزمه وعند ابي يوسف يفرق بينهما وجد الترافع
او لا وعند محمد يفرق ان وجد الترافع ولو من احدهما فانه
اذا رفع احدهما امره فقد التزم حكمه الاسلام فيتعدي الي
الاخر ضرورة الحكم على الرافع فيفرق بينهما كما لو اسلم احدهما
وفي اسلام من زوج المجوسية او الوثنية او امرأة الكافر
في دارنا مجوسيا كان او وثنيا او كتابيا عرض الاسلام
على الاخر فان اسلم فعليه ولا يفرق بينهما ان ابتدا النكاح
صحح فلان يبقى اولى والاى وان لم يسلم سوا كان بالغا
او صبيا مزا فارق بينهما وقال الشافعي لا يفرق الاسلام
وبين المرأة في الحال ان كان الاسلام قبل الدخول ويفرق
بينهما بعد ثلاث حين ان كان بعده لتأكد الملك في الثاني
دون الاول ولنا ما في الموطا عن ابن شهاب ان ابنة الوليد
ابن المغيرة كانت تحت صفوان بن امية فاسلمت يوم الفتح
وهرب زوجها صفوان بن امية من الاسلام فلم يفرق عليه
الاسلام بينه وبين امراته حتى اسلم صفوان واستقرت
عنده امراته لذلك النكاح وذكر الطحاوي وابو بكر بن العربي
ان عمر بن الخطاب فرق بين نصراني ونصرانية بايديه عن
الاسلام ومن ادلتنا ما روي ان دهقانة كفر الملك اسلمت

فامر ان يعرض الاسلام على زوجها فان اسلم والافرق بينهما
بان دهقان اسلم على عهد علي فعرض الاسلام على امراته فانت
تفرق بينهما وانما يفرق بينهما اذا ابت هي الاسلام امراتها
على الخنث والخنثية لا تنقل للطيب وهو اي تفرق القاضى
بينهما طلاق باين ان ابي الزوج وليس بطلاق ان ابت المرأة
وقال ابو يوسف ليس بطلاق فيها وفائدة الخلاف عدم
انتقاع عدد الطلاق بالفرقة عنده وانتقاعه بها عند
الامهر لكانت ابنت لوجود الفرقة من قبلها كالمطأ وعدا بين
زوجها الا الموطوءة فان لها المهر كله لتأكد به بالدخول
فتد بالابها لان تفرق القاضى بالزوج قبل الدخول
يوجب نصف المهر وفي دارهم عطف على معتد متعلق بالاسلام
وفي دارنا اي وفي اسلام من زوج المجوسية او امرأة الكافر
دارهم سوا بقى الزوجان او خرج احدهما اليها وبقي الاخر فبقي
المرة سلوا كانت مهجول بها او غيرها حتى ثلاث حين قبل
الاسلام ان كانت تحتين وبقي ثلاثا استمر ان كانت لا تحتين
لان الحكم بالفرقة لما كان منقطعاً عن دار الحرب اقيم شرط الترقية
وهو كفى العدة تمامها وبين الحرسية من زوجها بتباني الدارين
سوا سبي احدهما او لم يسب بل خرج اليها سدا او ذيار سمانا
نقرا سدا او صار ذميا لا يسبي اي لا يبين السبي وقال الشافعي
وهو قول مالك يبين به ولا يبين بتباني الكافر من الدارين
فلو سبها معاً لم يبين عندنا وبين عنده لان زينة بنت رسول
الله صلى الله عليه وسلم هاجرت من مكة الى المدينة وخلفت
زوجها اب العاصي كافر امكنه فزدها رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالنكاح الاول ولنا ان مشتركى مكة صا كوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم عامر الحديث ان من آياه من اهل مكة رده اليهم ومن

ان اهل مكة من اصحابه فهو لهم وكتبوا بذلك الكتاب وحملوه
 فجات سبيعة بنت الحارث الاسلمية بعد الفراغ من الكتاب
 والبنى صلى الله عليه وسلم بالحديبية فاقبل زوجها مسافر
 المخزومي وقيل صفى بن الراهب وكان قافرا فقال يا محمد ارد
 على امرأتك فانك قد شرطت لنا ان ترد علينا من اناك منا وهذه
 طينة الكتاب لم تحلف بعد فانزل الله تعالى بيانا لان هذه الشروط
 انما يكون في الرجال دون النساء يا ايها الذين امنوا اذا جاءكم المؤمنات
 مهاجرات فامتنوهن اساعلمن بما يكن فان علمتوهن مومنات
 فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن واما يكون لهن واولم
 ما اتفقوا ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا اتيتموهن اجورهن
 ولا تمسكوا بعصم الكوافر اي بعقد نكاحهن فاستحللنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فحلفت فاعطى زوجها ما اتفق عليها من المهر
 وتزوجها عري وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتحن المهاجرة
 بان يجعلها بابه وكرسوله ما خرجت من بعض روج بابه
 ما حاجت رغبة عن ارض الى ارض بابه ما حاجت احبا لله
 ورسوله فعوله سجا نه لهن حل لهن ولا هم يحلون لهن
 بدل على ان تبين الدارين بوجوب العزقة وان لم يوجد بيني
 وكذا قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذ لو لم يوجب
 التباين انقطاع النكاح لم يجز المسلمين ان ينكحوهن وكذا قوله
 تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر اذ لو لم يكن التباين موجبا
 للفرقة لزم العتسك بعقد نكاحهن حال كفرهن ثم المهاجرة
 الحامل تنكح عندنا بلا تزومعة كالمسيبة فانه يجب استراؤها
 ولا ينزها العدة اتفاقا وقاطر وهو قول مالك والشافعي
 لا يحل نكاحها قبل انقضاء عدتها كالحامل فانه لا يقع نكاحها قبل
 الوضع عند الجمهور وعلى الاصح عند ابي حنيفة لمعرات

نسبية

نسبية لما هاجرت امرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لمعتد
 ولله قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن اذا اتيتموهن
 اجورهن فانه اباح نكاح ألمها جرة مطلقا فتقيد بما بعد
 انقضاء العدة يكون زيادة وايضا قال تعالى ولا تمسكوا بعصم
 الكوافر وفي ايجاب العدة تمسك بعصمة الكافر وروي
 الحسن بن ابي حنيفة انه يقع نكاح الحامل من المهاجرات
 ولكن لا يقر بها حتى تضع لانه لا حرمة لما الحريم وهو غير لينة
 ما الذي والحمل من الرضا لا يمنع النكاح عنده ولكن الاول
 اصح لان الحمل من الرضا لا نسب له وهذا البسب ثابت من
 الحريم وارتداد كل منهما اي من الزوجين ففسخ عاجل عند
 ابي حنيفة وابي يوسف وقال الشافعي ان لم يدخل بها ففسخ
 عاجل وان دخل بها ففسخ اجل يعني ان عادة المرتد منها الى
 الاسلام في مدة عدة تلك المرأة ثم يفسخ ولا انفسخ وقال
 محمد ان كان المرتد من المرأة فهو فسخ وان كان من الرجل
 فهو طلاق فمحمد مر على اصيله في المراء وكذلك ابو يوسف
 لان الا باعده ففسخ عاجل ووجبا لفرق ابي حنيفة ان
 الردة منافية للنكاح لما قابلا للعصمة والطلاق يستدعي
 قيام النكاح فلا يكون الفرقة بالردة طلاقا والا يام
 نفويت الميساك بالمعروف فيجب البسب بالاحسان
 ولهذا توقف الفرقة بالابا على القضاء ولا توقف الفرقة
 بالردة عليه ثم للموطوعة كل مهرها سواء ارتد الزوج او هي
 لان الوطى موكد للمهر ولغيرها اي لغير الموطوعة نصف لو ارتدت
 الزوج لان الفرقة من قبل الذخول ولا يمتنى لو ارتدت
 الزوجة لان الفرقة من جهتها قبل الدخول وبقي النكاح
 ان ارتد معا فاسلم معا وقال زفر اي بقي وهو القياس

ان في ردّها ردة احدى وهما هي مائة للنكاح ووجه الاستحسان
 انهما لم يتخلعا في دين ولا في دار فلا يقع الفرقة بينهما الا اذا
 اسلم الزوجان الكافران معا وانما تركنا القياس لاتفاق
 الصحابة رضي الله عنهم فان بنى حبيفة اريدوا بمنع الزكاة
 واستقام ابو بكر ولما رهم بنجد تدا بالحدة بعد التوبة ولا
 احد من الصحابة سواه ولا يقال لعل اريدوا من بعضهم
 كان قبل بعض ولم يستغل بذلك ايضا لان كل امرئ لا يعرف
 التاريخ بينهما يجعل كائنا وقع معا وفسخ النكاح ان اريد
 معام اسلم احدى قبل الاخر لان البقاء على الردة كالنكاح
 فان كان ذلك قبل الدخول فلا شيء للمرأة ان كان المسلم هو
 ولها نصف المهر ان كان المسلم هي وان بعد فلها المهر كاملا
 سوا كان المسلم هو او هي ولا يقع ان ينكح مرتدة مسلمة و
 مرتدة كافرة اصلية لان النكاح لعقد الحلة فلا ملنة للمرتدة
 فانه ترك ما كان عليه وهو غير مستقر على ما اعتقده وكذا
 حكم المرتدة ولو اسلم حري وتحت خمس نسوة او اكثر ثم
 اسلمن معه او اختان او امرؤ وبنث بعقد واحد بطل النكاح
 عند اي حبيفة واي يوسى وان كان يعقود متفرقة بطل
 نكاح الخامسة والثالثة من الاختين وكذا الثانية من الامر
 والبنث ان لم يكن دخل بها وحيزه محمد كالك والشافعي
 وفرق في بنثه اي اربع شاتهن واحدى الاختين شاتهما
 وان كان العقد واحدا وعن البنت لما بقا لصحة نكاحها
 وحرمت اهلها بالعقد عليها الا ان يكون دخل بها لا فحشيد لفرق
 بينه وبينها لان عدلان بن سلمة اسلم وتحت عشرة نسوة
 واسلمن معه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اخترت من اربع
 وفارق سائرهن وفتن بن الحارث اسلم وتحت ثمان

نسوة

نسوة واسلمن معه فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يختار اربع
 منهن والحقان بن فيروز الديلمى اسلم وتحت اختان فقال
 صلى الله عليه وسلم اخترت من ثمان ثمان واستدل ابو حنيفة
 وابو يوسف بقوله تعالى وان تحبوا بين الاختين والجمع
 بينهما نكاحا حرام لهذا النص ونكاح الاولى ما حصل الجمع
 فوقع صحيا حكم الاسلام ونكاح الثانية حصل الجمع او
 لا سبب هنا نسوي الجمع فتعين الفساد في نكاح من حصل
 الجمع بنكاحهن فان نكاحا فاسدا يحكم الاسلام مردون من لم
 يحصل بنكاحهما الجمع وان تزوجا في عقد واحد فالجمع حصل
 بهما وليس ابطال نكاح احدهما باولى من الاخرى فيسهل
 نكاحهما وكذلك في نكاح المحسن المحرمة بسبب الجمع بين فازاد
 على الرابع وانما حصل ذلك بنكاح الخامسة فخرقا لفساد
 الاول وان وقع تزوجهن في عقد واحد فالجمع حصل بهن
 جميعا وانما الا حاديت التي رويت فقد قال يجوز ان تكون ثمان
 قبل تزول الفرائض يعني قبل تزول حرمة الجمع فوقع النكاح
 صححة مطلقا وما كانت صححة في اصل جعل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ذلك مستثنى من تحريم الجمع وكل الزوجات
 في القسم بفتح القاف الى الحبث عند نكاح للمحبة والمواصلة
 في المجاعة والمحبة سوا فتية بالزوجات لان السراري
 وامهات الاولاد لا حق لهن فيه والاختيار في مقدار الدوز
 للزوج لان المستحق لهن المستوية دون طهرتها ولا فرق
 في ذلك بين القدمة والحديدة والثيب والبكر والمسلمة
 والكتانية والصحيحة والمريضه والترنقا والمجنونة التي
 لا تخاف منها والصغيرة التي يمكن طوطها والمحرمة والمولى
 والمظاهر منها قال اتمام الشهيد والمحبوب والحفي والعيت

في القسم سوا وكذلك العلامة الذي لم يحكم وقد دخل بالمرأة
 المملوكة مع الحرة بان تزوجها ثم تزوج الحرة ولها نصف
 الحرة سوا كانت قنا او حرة او مملوكة او مملوكة لماروك
 عبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفيهما والدارقطني
 والسهقي في سننهما عن علي بن ابي طالب اذا تزوجت الحرة على امة
 فلهذه الثلثان ولهذه الثلث وقال مالك والشافعي
 واحد اذا كانت الزوجة الحرة ثيبا اقامت عندها ثلاثا
 واذا كانت بكرا اقامت عندها سبعة ثم يدور بالسوية بعد
 ذلك لما في مسلم عن خالد بن ابي قلابة عن ابي اسحق قال اذا تزوج
 البكر على الثيب اقامت عندها سبعة واذا تزوج الثيب
 على المرأة اقامت عندها ثلاثا قال خالد ولو قلت رفعة
 لصدقت ولكن قال السنة كذلك ورواه ابن ماجه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للثيب ثلاثا وللبركة سبعة
 وفي صحيح مسلم عن امرئ القيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لما تزوجها اقامت عندها ثلاثا وقال لها ليس بك على اهلك
 هو ان ان شئت سمعت لك وان سمعت لك سمعت
 لبساي ولان القديمة قد الفت صحبتي والحديثة لم تالف
 فيفضلها بزيادة الصلابة وللبركة زيادة نفقة عند الرجال
 فيفضلها بسبع ليل ولنا اطلاق قوله تعالى فان خفت
 الاغدروا فواحدة او ما ملكت ايمانكم ذلك ادنى ان لا تقولوا
 اى لا تجوروا وقوله تعالى ولئن تشاءن ان تعدلوا باني النساء
 ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل معناه ان تشاءن ان تعدلوا
 والتسوية في المحبة فلا تميلوا في القسم وروى اصحاب السنن
 الاربعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من كان له امرأتان فما ان احدهما جاء يوم القيامة وشدة

مايل اى ساقط او مخلوح ومارواه ايضا عن عائشة انها
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فنعدي
 ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تليني فيما تملك ولا املك
 يعني القلب وهذا مطلق كما ترى ولان القسم من حقوق النكاح
 وقد ثبت الاستسواء في ذلك والقديمة اولى بالفضل لان
 الوحشة في جانيها اكثر حيث ادخل عليها من يغتطها وفي
 محضر الطحاوي ان كانت له زوجة واحدة خرة فطالبت
 بالواجب من القسم من نفسه كان عليه ان يقسم لها يوما
 وليلة ثم يعرف في امور نفسه ثلاثة ايام وثلاث ليل
 وان كانت زوجته هذه امة والمسئلة تجالها كان لها
 من كل سبعة ايام يوم واحد من كل سبع ليل ليلتان لان
 يتزوج عليها بثلاث خراب فيكون لكل واحدة منهن من
 القسم يومان وليلتان فلها يوم وليلة روى ان امرأة
 جاءت الى عمر بن الخطاب وعنده كعب بن سور فقالت يا امير
 المؤمنين ان زوجي يصوم النهار ويقوم الليل وانا اكره
 ان اشكوه فقال لها عمر نعم الرجل زوجك فرددت كلامها
 اى كبرت وعمر لا يزيد بها على ذلك فقال كعب يا امير المؤمنين
 انها تشكو ابن زوجها في حجره فراشها فقال له عمر كما خفت
 اشارتها فاحكم بينهما فارسل الى زوجها فحاجها فقال
 لها كعب ما تقولين فقال له
 يا امير المؤمنين اني ارشده الى خيلي عن فراشي مسجد
 زهده في مضجعي تعبد به نهاره وليله ما يرقد به
 ولست في امر النساء اجد فقال له زوجها ما تقول
 زهدي في فراشها وفي الكلل اني امرت اذ فعلت ما قد نزل
 في سورة الفل وفي البسيع الطول فقال له كعب

ان لها عليك حقاً يا رجل، تحسبها في اربع كن عقد
 فاعطها ذاك ودع عنك العلل فقال له عمر بن الخطاب هذا
 قال لان الله تعالى اباح للمساكين زوجات فلكل واحدة ثوب
 ولبنة فاعجب ذلك عمر وجعله قاضي البصرة والكل يكسر
 الكاف جمع ثلثة بكسر وتشديد وهى السراير حتى يخاط هو
 كالبيت يتوقى فيه من البق اى البعوض ولا قسم في السفر
 وهو مذاهب مالك لان حقن يسقط بالسفر ولله
 كان له ان يسقط واحدة منهم فبذ بالسفر لان المهر
 منه او منهم لا يسقط القسم لما في السنن عن عائشة قالت
 بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النسيان في
 مهره فاجمع فقال اى لا يستطيع ان ادور بينك
 فان يأتين ان تاذن لي فاكون عند عائشة فحدثت
 فاذن له والفرقة اولى تطيبها لقلوبهن وقال مالك
 والنسائي واجبت لما روى الجماعة عن عائشة قالت كانت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفره اقرع بين
 نسائه فابحهن فخرج سهمها لخرج بها ولنا ان القسم في
 الحفر ليرتقن واجبا عليه السلام ففلا عن السفر واما
 كان يقسم تفضلاً عليهن وتطيبها لقلوبهن لما في الصحيحين
 عن ابي عيسى بن ابي عبد الله السلام كان يقسم لثمان وما يقسم
 لواحدة قال عطاء بن صفية بنت جبي بن اخطب بن العول
 تعالى تزوجني من ثمانين وتزوي اليتيم من ثمانين فكان من
 تزوي عائشة وادرسامة وزينب وحفصة ومن تزوج
 سودة وجويرة وادريسمة وصفية وموتة ذكره المذري
 ويصح للمرأة ترك القسم بان تهب ثوبها لها جميعاً لان
 القسم حقها ولها تركه ولما في الصحيحين عن عائشة قالت

داريت امرأة احب الى ان اكون في مسلا حها من سودة بنت
 زحمة من امرأة فيها حدة فلما كبرت قالت يا رسول الله
 قد جعلت يومى منك لعائشة فكان عليه السلام
 يقسم لعائشة يومى يومها ويوم سودة وفي سنن
 البيهقي عن هشام بن عروة ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم طلق سودة فلما خرج الى الصلاة امسكت بثوبه
 وقالت والله ما لي في الرجل من حاجة ولكن اريد ان احضر
 في ازواجك قال فزاجرها وجعل يومها لعائشة ويصح
 للمرأة الرجوع فيما وهبته من ثمنها لانها اسقطت حقها
 لم يجب بعد فلا يكون ملزماً كالعارية يرجع فيها المهر
 متى شئت فلو اقام رجل عندا حدى امرأته شهراً ولو في
 غير سفر ليس للآخرى مطالبة ان يقسم عندها شهراً
 لان القسم لا يصير ديناً في الدمة ولكنه يأم فزوج
 ما يستقيم العدل بينهما ولو عاد الى الجور بعد نكاحه
 عزيره كتاب الرضا بفتح الراء
 وبكسر وفعله كعلم وفي لغة نجد كقرب ثبت بحصة
 وهو مذاهب جمهور العلماء حكاه ابن المنذر عن علي وابن
 سمعود وابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس والحسن
 وابن المسيب ونحوهم والزهرى وقتادة والحاكم وحماد
 ومالك والشافعي في حولين ونصف فيكون المجموع
 ثلاثين شهراً وبه قال ابو حنيفة وهو يختار صاحب
 الهداية لقوله تعالى وحمله وفضا له ثلاثون شهراً وظاهر
 هذه الاضافة تقتضي ان يكون جميع المذكور مدة لكل
 واحدة منها الا ان الدليل قد قام على ان مدة الحمل لا يكون
 اكثر من سنتين فبقي مدة الفصال على ظاهره وقال

تعالى فان اراد افضلا عن ثمان سها وتشا ورأيت فاعبر
 التراضى والتشا ور في الفصال بعد الحولين وذلك دليل على
 جواز الارضاع بعدها فقط بغيره لان الرضاع بعد الحولين
 ونصف لا يثبت به حرمه سواء ظم الصبي ولم يظم عند أبي
 حنيفة وقال زفر في ثلاث سنين وعن مالك في سنتين
 وايمرو قالت عائشة وداود يثبت به ولو بعد البلوغ
 وقال ابو يوسف ومحمد وبه يفتي كائن عليه في الحيث
 وهو قول جمهور الصحابة والتابعين ومختار الطحاوي
 وبه ذهب مالك والشافعي ان مدة الرضاع سنتان لظاهر قوله
 تعالى والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد
 ان يتم الرضاعة ولا زيادة بعد التام والكامل وقوله تعالى
 في عامين وقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصال رواه
 عبد الرزاق عن علي بن مرفوعا وموقوفا ورواه الطبراني بسنده
 عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رضاع بعد
 فصال ولا يتم بعد حلم وقوله عليه السلام لا رضاع الا ما كان
 في الحولين رواه الدارقطني ورواه ابن عدي في الكامل
 ولقد قال لا يحرم من الرضاع الا ما كان في الحولين ووافقه
 ابن شيبه عن علي وابن مسعود والدارقطني عن عرق قال
 لا رضاع الا في حولين في الصغير وعامة اهل التفسير جعلوا
 الامل المجرى للمدتين متوزعا عليهما وتوابعه ما روى
 ان رجلا تزوج امرأة فولدت لستة اشهر فجي بها الى عثمان
 فشا ور في رجمها فقال ابن عباس ان خاضتكم بكتاب الله
 خضتكم قالوا كيف قال ان الله يقول وحملته ففصله ثلاثون
 شهرا وقال والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين
 وقال وفصله في عامين فحملته ستة اشهر فصله حولان

فتركها

فتركها عثمان امومة المرضعة هذا فاعل ثبت وابوة
 من روح لبيها منه للرضيع اللام متعلقة ببيت وقيد
 الزوج يكون لبن المرضعة منه لان المرأة لو بانث من رجل
 وهي ذات لبن منه فتزوجت باخر وارضعت بذلك
 اللبن ولد الم يكن ولد الثاني من الرضاع بل يكون ربيب
 منه حتى جاز له ذلك الولد ان يتزوج باولاد الثاني من غيرها
 كما في النسب ولو ظم الصبي عن اللبن واستغنى بالطعام
 عنه ثم ارضع في المدة فانه يثبت به الحرمه في ظاهر الرواية
 وعن ابي حنيفة لا يثبت وقيل لا يباح شربه وقال
 الشافعي واجد واسحاق لا يثبت الرضاع الا بحس رضعات
 يكفي الصبي بكل واحدة منها ما في صحيح ابن حبان عن عبد
 الله بن الزبير عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يحرم المصاة والمصتان والاملاجه والاملاحتان والمصاة
 فعل الرضيع والاملاجه فعل المرضع وهو الرضاع ورواه
 مسلم معرفين في حديثين وروى مسلم ايضا عن عائشة
 قالت انزل في القران عشر رضعات معلومات بحرم من فسخ
 من ذلك خمس وصار الى خمس رضعات فتوفي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك وروى مسلم ايضا
 من حديث الفضل بنت الحارث قالت دخل اعرابي على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيتي فقال يا رسول الله اني
 كانت لي امرأة فتزوجت عليها اخرى فزعت امرأتي الاولى
 انها رضعت الحذني رضعة او رضعتين فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يحرم الاملاجه ولا الاملاحتان
 ولنا اطلاق قوله تعالى واماكن الرضعات واخوانكم
 من الرضاعة من غير تقييد بعدد فاستقر اطلاقه فيه زيادة على

السفوف وهي لا تثبت بخبر الواحد وما في الصحيحين من حديث
ابن عباس وعائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضا
ما يحرم من النسب فلفظ البخاري عن ابن عباس ان النبي صلى
الله عليه وسلم اراد على ابنه حمزة فقال انها لا تحل لي انما
ابنتا حتى من الرضا عمة وانما يحرم من الرضا ما يحرم من النسب
وروي الجماعة ان ابن حجة عن عائشة واللفظ لمسلم ان عمة
من الرضا عمة يسمى افلح استاذت عليها فحينئذ فاحترت به
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها لا تحكي منه فانه
يحرم من الرضا عمة ما يحرم من النسب ولفظ التبايني ما يحرم
من الولادة واما ما رواه الشافعي فدفع بالكتاب كما تقدم
او منسوخ به ليل ما روى عن ابن عباس انه سئل عن الرضا
وقيل ان الناس يقولون لا يحرم الرضا عمة ولا الرضا عمة قال
كان ذلك فاما اليوم فالرضا عمة الواحدة تحرم وقال ابن مسعود
ان امر الرضا الى ان قلبي وكثيره يحرم فخرمان اي
المرأة التي ارضعت والزوج الذي لبن الرضا عنه
فومهما وهو اصول المرأة وفروعها من ذلك الزوج او من غيره
واخواتها واخواتها خوة اصولها واخواتهم واصول الزوج
وفروعهم تلك المرأة او غيرها واخواتها واخواتهم واصول
اصولها واخواتهم عليه اي على الرضيع كالنسب اي كما يحرم
والاب مع توهمها على الولد من النسب ويحرم فروعها اي فروع
الرضيع والزوجان اي زوجة وان كان ذكرا وزوجها ان
كانت التي عليهما اي على ابنة وامد من الرضا وتحت اخت حميد
من الرضا بان يكون لرجل اخ من الرضا له اخت من النسب
فحجل ذلك الرجل ان يتزوج بتلك الاخت من النسب كما في
النسب اي كما في اخت حميد من النسب بان يكون لرجل اخ

من اب له اخت من امر فحجل ذلك الرجل ان يتزوج بتلك الاخت
من الام والاختان مستند الى احتقان الرضيع بلبن
المرأة ولبن الرجل لنفسه اذا شرب الرضيع واما خلط
بطعام سوا طبع او لا وسوا كان الطعام غاليا ومغلوبا
لا يحرم حمله كقوله او ما عطف عليه اي لا تثبت الحرمة ان شاء
الا حقتان فانه ليس بعدا وفيه خلاف فحجل ان يصل الى
الجوف ولهذا يستند به الصوم واما لبن الرجل فلا نه ليس
بلبن حقيقة واما المخلوط بالطعام فالحكم كقوله فحجل
اي حقيقة وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان المخلط بغير
الطبخ وكان اللبن غائبا على الطعام محرما اذا كان غائبا
على الماء والدوا ان المخلوب مع الغالب كالمعدود ولا ي
حقيقة ان المانع اذا خلط بغيره يصير تابع له لان غير
المائع اشده استمساكا من المائع فيصير المقصود المتغذي
بالمطعم لا باللبن وقيل لا يثبت له الحرمة عنده على كل حال
والنبي مال السرحني وهو المانع لان المتغذي كان بالطعام
دون اللبن وما خلط بغيره اي بغير الطعام سوا كان ماء
او دوا ولبن الشاة او امرأة اخرى تعتبر الحلية لان المخلوب
كالمعدود مع الغالب وحرم به مالك والشافعي لانه موجود
فيه حقيقة وفيه اشكال على قواعدا ايضا من حيث
ان مصدة واحدة تحت مرفأ فائدة في اعتبار الغالبية
والمغلوبية ويحرم الاستعاظة لان يصل اللبن الى المعدة
على وجه يحصل به العدة او هو مشتق من السعوط لصب
ثم اللفظ ويحرم لبن البكر اتفاقا والميتة ويد قال مالك
خلاف للشافعي ولوار تضع حبيبتان لبن بميتة لم يكن ذلك
رضا عا لان ثبوت الحرمة بطريق الكرامة وهذا محقق بلبن

الاممية وان ارضعت امرأة رجل صر لها حال كونهما صغيرا
 بان كان تزوجا صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة
 حرمنا على الزوج لانه يصير خايعا بين امرئتها رجلا عا
 وهو حرام كالمجمع بينهما نسب ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ
 لان العزقة من قبلها قبل الدخول الا اذا كانت الكبيرة محبوبة
 او مكروهة او نابتة فارضعتنا الصغيرة كان لها نصف
 المهر وللصغيرة نصف لان العزقة قبل الدخول لا من
 قبلها ورجع الزوج به اي بنصف المهر الذي للصغيرة على
 المراجعة اي الكبيرة ان قصدت الفساد بان ارضعتها
 بلا حاجة عالمة بانها تكون حرة لزوجها وان ارضعها بعد
 لنكاحها ولو لحظات و ارادت الخزيان خافت على الرضيع
 الطلاق من الجوع لم يرجع به عليها والبول في ذلك قولها
 ان لم يظهر منها تعد الفساد لانه لا يعرف الا من جهتها ولو ارضعت
 امرأة الاب زوجة الابن حرم عليه ويرجع على المرأة ان تعدت
 العشاء وثبت الرضا ع عندنا بثبوت اربعة رجلين او رجل
 وامرأتين وعند الشافعي ثبت بشهادة اربع سنة وشهادة
 المراجعة ان لم يطلب اجماع وعند مالك ثبت برجل وامرأة
 وامرأتين ان كان الرضا ع فاشيا من قولها قبل العقد
 والا لم يثبت على المشهور وفي الواحدة فاشيا من قولها
 له قولان وفي افراد او واحد الزوجين او ابية له قولان
 ولو اقر رجل لامرأته او لجنبيته برضا ع امرأته قال هذه
 اخي او ابنتي او امي رضا عا او بنسب بان قال هذه بنتي
 او اخي او امي نسباً لم يرجع عن قوله ولو بعد عشر سنين
 او اكثر فقال ادعت او احطت او بنسبت وحده فتد
 المرأة صح رجوعه عندها وله ان يزوجها آلا اذا ثبت

عليه

عليه بان قال له حق كما قلت ثم تزوجها فانه يفرق بينهما
 وهذا المستحسن وفي القياس الجواب في الفصليين
 سواء به قال مالك والشافعي اذا رجوع عن قول
 الاقرار باطل واسد اعلم كتاب الطلاق
 اسم مصدر بمعنى التطليق كالسلام والكلام ومنه قوله
 تعالى الطلاق مرتان ومصدرة من طلعت المرأة بالضم
 كالحال من حمل وبالفتح كالفساد من فسد وهو في
 اللغة رفع العيد مطلقا وفي الشرع رفع العيد الثابت
 شرعا بالنكاح قال صاحب المحيط المستعمل في المرأة لفظ
 التطليق وفي غيرها لفظ الاطلاق ولهذا اقول لا مرأته
 انت فطلقت بتشهيد بالامر لا يحتاج الى يمين ويحتملها
 يحتاج اليها وهو مملوك للزوج لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن
 ولقوله عليه السلام الطلاق لمن اخذ بالساق رواه
 ابن ماجه ووصف انه محذور نظر الى الاصل وسباح نظرا
 الى الحاجة ولهذا قال عليه السلام ان يفتن الحلال الى اسد
 الطلاق يقع الطلاق من مكلف اي من كل زوج عاقل
 بالغ فقط فلا يقع من المولى والاب على امرأة عبده ولا
 من الصبي والمجنون والمعنوه وهو من كان قليل النظم
 مختلط الكلام فاسد التدبير لا انه لا يقرب ولا يستتم
 كالمجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه واقفا له
 ان نادى والمجنون صده والمعنوه من يستوى ذلك عند
 روي ابن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما عن علي
 انه قال كل طلاق جائز الا طلاق المعنوه وزوي اي
 اي شيبته عن ابن عباس انه قال لا يجوز على الغلام
 طلاق حتى يجتم ويثقل قول المهر من مكلف الاخر من اذا

اشار بالطلاق لان اشارته قائمة مقام العبارة ومع المكره
 ايضا وهو قول ابن عمر والشعبي والحنفي والزهري والفقهاء
 في كتابه من حديث الغاري بن حبل عن صفوان بن عمار
 الطائي ان رجلا كان نائما فقامت امراته فاخذت سكينها
 فجلست على صدره فوضعت السكين على حلقه وقالت
 لتطلقني ثلثا او لا ذبحتك فماتت فماتت فماتت فماتت
 ثلثا ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال لا قبل
 في الطلاق اي لا اقاله ورواه ايضا عن صفوان بن عمار
 الطائي عن رجل من الصحابة ان رجلا كان نائما فجلست
 الامانة اباه حاتم والنوري جعل الغاري فمكر الحديث في
 طلاق المكره قلنا يتبادر حديث صفوان وابنه حين
 حلما المشركون فقال صلى الله عليه وسلم نفى فهو بعد
 ونسبته عن الله عليه فبين ان النبي طوعا وبرها سوا فعل
 ان لا تاتى الا كراه في نفى الحكم المتعلق باللفظ عن اختيار
 بخلاف النسخ لان حكمه متعلق باللفظ او ما يقو مقامه مع
 الرضى وهو متفق باكرهه وروى ايضا عن عمر اربع بحاثات
 متعلقات ليس فبين روي اي النكاح والطلاق والعناق
 والصدقة وقال مالك والشافعي واجد لا يقع طلاق المكره
 وهو روي عن عمر وابنه وعلي وابن عباس والزهري وعمر
 عبد العزيز والحسن والفخار وعطاء الماروي ابى حبان
 وابن ماجه والحاكم وقال علي شرط الشيخين من حديث
 ابى عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رفع عن ابى
 الخط والنسيان وما استكرهوا عليك واجد
 بان المراد به اتمام الدنا واما حكم العقق وانما جعل على ان
 المراد حكم الاخرة من المواحدة فلا يزداد الا خبره ولو
 كان المكلف سكران بخر او سبيد بخلاف بيع وامور

ودوا ولبن الرماك وهي بالكسر انى من الخيل وبه قال
 مالك والنوري والاوزاعي والشافعي وكذا روى عن سعيد
 ابى المسيب وعطاء الحسن والحنفي وابن سيرين ومجاهد
 والشعبي والزهري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار
 روى عنهم ابى ابى شيبه في مصنفه وقد اجاز عمر طلاق
 السكران بنبهاده بنسوة واجرح ابى ابى شيبه عن عثمان
 انه كان لا يجيز طلاق السكران وروى عن ابى عباس وبه
 قال القاسم بن محمد وطاوس ورابعه بن عبد الرحمن
 والليث وابونور واسحاق ابى ربهوتة وزفر وهونختار
 الكرخي والطحاوي ومحمد بن سلمة وهو احد قولي الشافعي
 ومختار الرزي ويوقف احدى حبل فلما لعين ان السكران
 ليس له قصد صحيح فلا يقع طلاقه كالصبي والمجنون
 ولما روى الترمذي من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه الغالب
 على عقله ورواه ابو داود وقال هذا حديث لا يعرف
 يرفو على من حديث عطاء بن بحدان وهو ضعيف داهب
 الحديث ولا يخفى ان كونه ضعيفا عنده لا يستلزم ضعفه
 عنه غيره بل يقتضيه ومن السكران مكلف لقوله تعالى
 ولا تقرىوا الصلاة وانتم سكارى وهذا يحتمل العقاص
 وحد الفقد وطلاق المكلف واقع والردة بنسبة على الاعتقاد
 فلم يقع من السكران لعدم الاعتقاد منه ولو اكره على شرب
 الخمر فمقتل لا يقع طلاق لانه ليس بعصية وقصار كالا
 وقيل يقع لان السكر حصل بفعل مخطور في الاصل وهو
 الواقع وقيل بعض المحققين الاول احسن وهو مختار
 الرسل وكثير من مشايخنا وهو قول مالك والشافعي

او كان عبد الامن سيده اي لا يقع الطلاق على العبد من
 سيده لما روى ابن ماجه في سننه من طريق ابن الصبيح
 والدارقطني من غيره عن ابن عباس قال جاز رجل الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سيدي زوجني امتك وهو
 يريد ان يفريق بيني وبينها فضعه النبي صلى الله عليه وسلم
 المرفقات يا ايها الناس ما بال احدكم يزوج عبده من
 اقتدتم يريد ان يفريق بينهما انما الطلاق لمن اخذ بالساق
 والطلاق من نام لانه لا اختيار له اعملا وصار كالمجنون
 وفي الخلاصة عن الامام جواهر لذة النام اذا طلق امرأته
 فلما استيقظ قال لامرأته طلقتك في اليوم لا يقع اي
 لانه اخبار لم يعقد به الا بشا وكذا الوفا اجرت ذلك
 الطلاق اي لعد وثبوته في حقيقة الحال وانما هو في عالم الخيال
 بخلاف طلاق العتق والى ولو قال او معت ذلك الطلاق
 يقع اي بايقاع نقطة لا بطلاقه ما ولو قال او معت
 باللفظ في حاله النور لا يقع اي لعد وثبوته حقيقة
 واحسنه اي احسن انواع الطلاق طلقة فدية اي
 واحدة في طهر او في غيره او في حمل استبان قال محمد في
 الاصل بلغنا عن ابراهيم النخعي عن ابي بصير عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه كانوا يستخرون ان لا يزوجوا في الطلاق في
 واحدة حتى تنقضي العدة وان هذا افضل عند الله من ان
 يطلق الرجل ثلاثا عند كل طهر واحدة ولا نه العبد من
 الله انه حين ابقى لنفسه فكبر العبد اركب بالمرأه بعد في
 العدة ويصح بالانكاح من غير حلال زوج اخر فاست
 في كذا يكون الطلاق حسنا فعلا عن ان يكون احسن
 فقد روى ابو داود عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال

قال ابوعن الحلال الى الله الطلاق اجيب بان الحسن
 في بعض انواع الطلاق انما هو بالنسبة الى بعض الاخر
 وذلك لا ينافي كون الطلاق لنفسه بعضنا فان قيل
 هذا الكذب شكلا ان كون الطلاق بعضنا الى الله ينافي
 لكونه حلالا اذ كونه بعضنا يقتضي رجوع تركه على عدل بل
 يوجب وجوب تركه وكونه حلالا يقتضي مساواة تركه
 اجيب بان المراد بالحلال هنا ليس ما استوى لعدله تركه
 بل ما ليس تركه بلازم الشامل للمباح والواجب والمندوب
 والمكروه والظاهر ان تعال الطلاق حلال في دوائها
 بغضه لا يترتب عليه من اجراءه الى المعصية الزوجية
 او تعال بعض الحلال عند الحاجة الطلاق من غير ضرورة
 وحسنه وهو المعروف بان الله السني فاما حسن اولي
 بان يكون سنيا طلقة حال كون الطلاق لغیر الموطوءة
 ولو في حيض وقال زفر بركه طلاقها في الحيض كالمذخول
 بها وعلما ونا والشافعي لم يحقر الطلاق السني في الطلقة
 الواحدة وخبره ما لك فيها ولذا قال وحسنه حال
 كونه للموطوءة تفريق الثلاث طلقات في اظهر اوطى
 فيها بين محض قبل نوح الطلقة الاولى الى اخر الطهر
 كيلا ينفق المرأة بتطويل العدة وقيل بطلوعها عتبت الطهر
 كيلا يتنلى بالابقاع عتبت الوقاع والشهر عتفت غنى طهرها
 اي وتفريق الثلاث في شهر في الصغيرة وكذا في البسة
 لا قامة الشهر مقام الحيض في حكم عدتها في الحامل لا ما عتفت
 فكانت كالصغيرة والاسيد في حق انواع الطلاق استبان
 وفي حق تفريقه ولو بعد الوطى فبين لان كراهة طلاق
 ذوات الحيض في الطهر بعد الوطى لوقوع الحمل واستنباه

قال

العدة وهذا غير موجود هنا وقال محمد وزمرا لا يطلق
 الحامل للسنة الواحدة لان الشهر في حقها ليس من
 فصول العدة فصارت كالمدة طهرها وبدعي اي
 بدعي الطلاق **واحدة في طهر وطبت فيه** في حق
 موطوءة اي بدعي قولها لان المبيع للطلاق هو الحاجة
 الى التخلص عن النكاح فان وجد دليل الحاجة لا يكره ويكره
 سبها وان لم يوجد دليلها كره ويكون بدعيها ورعيه
 الرجل في المرأة تقبل بعد وطئها وفي حصنها فاذا طهرت
 بعد الوطئ وفي الحيض لم يوجد دليل الحاجة الى طلاقها
 لا خيال ان يكون ذلك لتفرقة عنها لا للحاجة للتخلص
 عن نكاحها فتد بالموطوءة لان غيرها يطلق للسنة في
 حال الحيض كما تقدم **فاحصل** انما مع نالك تحلل
 الطلاق الثلاث بنقطة واحدة وبالفاظ في طهر واحد وكذا
 الشتان في طهر واحد وكلية بدعيها كطلاق الموطوءة حايضا
 فانه بدعي اتفاقا لما روينا وقال الشافعي ليس في الجمع بدعي
 وفي التفرقة سنة لان الطلاق يصرف بشروع بدعي
 وقوعه وقتا قد دليل المستروعية وهي امر الله به ومتى كان
 مشروعا لا يكون ممنوعا للثنا في سبها وهذا لان ادنى
 درجات المشروع ان يكون مباحا في نفسه وبين كونه
 مباحا ومخطورا منافاة بخلاف الطلاق في حالة الحيض لانه
 مباح له في الاصل لكونه نامورا به مطلقا والحكمة تعارض
 تطويل العدة عليها وخلاف ما لو طهرها في طهر حايضا فيه
 لانه يؤدي الى تلبس المرأة عليها لانه لا يدرى ان
 حامل فتعقد بوضع الحمل او حائل فتعقد بالاقراء وذلك
 منع من ان طهرها في طهر لحيها فيها سواء اوقع الثلاث

اورادة

او واحدة وهذا معنى قوله هذا اطلاق صاف في زمان
 اطلاقه بعبارة زوال الميثاق وحجتنا في ذلك قوله تعالى
 الطلاق مرتان فعهاء دفعتان كقولهم اعطيتك مرتين
 ومرتبة مرتين والالف واللام لا جنس فيقتضي ان يكون كل
 الطلاق المباح في دفعتين ودفعه الثالثة في قوله تعالى
 فان طلقها فلا تحل له او في قوله تعالى او بشرح باحسان علي
 حسب ما اختلف فيه اهل التفسير وحدث محمد بن ابي
 قال اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امراته
 ثلاثا جميعا فقال غضبا ان يقال البلع بكتاب الله
 وان ابن ابي اظهر كره حتى قار رجل فقال يا رسول الله الا اقبله
 رواه العساي والسرخسي والتعب بكتاب الله ترك العمل به
 فدل ان موقع الثلاث جملة مخالف للعمل بما في كتاب الله وان
 المراد في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن تفرقة الطلاق
 عدد الاقراء العدة الا ترى انه خاطب الزوج بالامر باحصاء
 العدة وقام به التفرقة فانه تعالى قال لا تدرى لعل الله
 يحدث بعد ذلك امرا اي يبد والدفع اجزها وذلك عند التفرقة
 لا عند الجمع وحدث عيادة بن الصامت ان اياه طلق امراته
 لثلاث فطلق فانتقل عيادة فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال يا بن ثلاث في معصية الله وبعي ستها بنة
 ويسعد وتسعون عدوا وانا وظل ان شاء الله عذبه وان سئ
 عفر له اسننه عبد الرزاق وفي المسود وقد روى عن محمد بن علي
 وابن مسعود وابن عباس وابن عمر بن الخطاب وعمر بن
 ابن الخطاب كراهة ايقاع الثلاث بالفاظ مختلفة وقال
 الكرخي لا اعرف لاهل العلم خلاف ان ايقاع الثلاث جملة
 مكره الا قول ابن سيرين وقوله ليس بحجة هذا والطلاق

الباني ايضا مكرره عندنا في ظاهر الرواية لانه لا يحتاج الى حنفية
 البيهقي في الخلاص مع ثبوت مكنته المراجعة من غير تزوج
 بان يحصل بها او لا فهو جسد لذاته ولا يكره الخلع في ركن
 زمان الحيض لانه قد يحتاج فيه الى المعادة وقد قال
 تعالى ولا جناح عليهما فيما افدت ببذورهما معطوف
 على قوله واحدة اي فوق الواحدة سواء كان نسبين او ثلاثا
 جملة او مرقا بلا رجعة وبلا تحريم بزوج بين
 ما فوق الواحدة من الشئين والثلاث في طهر طرف
 لرجعة لانه عليه السلام امر اني عمر بالتعريق والايقاع جملة
 بضاده فيكون موقفا لما يورثه فيكون بدمعة وقد بعدد
 الرجعة لانه لو تخللت بين التطليقتين في طهر لا يكون
 الطلاق بدعي عند اي حنفية ويكون بدعي عندها وفيه ما
 بعد ويحرم به التزوج لان التزوج لو تخلل بين التطليقتين
 لا يكون بدعي بالتفريق ويرجع استحبابا كما قال القدوري
 وجوابي الاصح عملا بحقيقة الامر ودفع المعصية بالقدرة
 الممكن ودفع الضرر عن المرأة بتطويل العدة ان ظلتها
 في الحيض فاذا طهرت طلق ان شاء الله اذ كره الطحاوي
 انه يطلتها في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلقها فيها وذكر
 محمد في الاصل انها اذا طهرت من حيضة اخرى يطلتها قبل
 الجماع ان شاء الله الا في ما ذكره الطحاوي قوله اي حيضة
 وما في الاصل قوله وجب ما ذكره الطحاوي ما رواه مسلم واثوداد
 والترمذي والنسائي وابن ماجه واهود الطحاوي عن سالم عن
 ابن عمر انه طلق امراته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله
 عليه وسلم فقال مره فلما رجعت لم يطلها اذا طهرت
 او وهي حامل قال الطحاوي اكثر الروايات عن ابن عمر انه

عليه

عليه السلام مرة ان يراجعا حتى يظهر ووجد ما في الاصل
 ما في الكتب الستة عن ابن عمر انه طلق امراته وهي حائض
 فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فلما رجعت
 لم يمسكها حتى تظهر ثم حنص فظهر فان بداله ان يطلها
 فليطلها طاهرا قبل ان يمسها فملك العدة التي امر الله
 في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وفي لفظ المعجمين قال
 طلقت امراتي وهي حائض فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله
 وسلم فقال مره فلما رجعت حتى حنص حيضة مستقبله
 سوى حيضتها التي طلقها فيها فان بداله ان يطلها طاهرا
 من حيضتها قبل ان يمسها فذكر ذلك الطلاق لعدة كما امر الله
 وطلاق الحرة ثلاثا والامه ثمان ولو كان زوجها
 خلا بها بان زوج الحرة عبد او زوج الامه حرة فعدت باقبر
 عدد الطلاق بالنساء وهو قول الثوري واحمد واسحاق
 وهو مروي عن علي وابن مسعود وعند مالك والشافعي
 بالرجال لما روي مالك في الموطا والشافعي في مسنده عن
 ابي الزناد عن سليمان بن يسار ان لقيعا مكثا كان لا يرسل
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم او عبدا اي غير مكاتب كان
 تحت امره حرة فطلقها ثمان ثم اراد ان يراجعا فامر
 ارجاع النبي صلى الله عليه وسلم ان ياتي ثمان من عفار
 فمساهل عن ذلك فلعنه عند الدرر اخذ ابي زيد بن ثابت
 فسألها فابتدره جميعا فقالا حرمت عليك وروي
 عبد الرزاق في مصنفه عن عثمان وزييد بن ثابت وابي
 عباس انهم قالوا الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وقد
 يؤول على تقدير ثبوت مرفوعه ان اتباعه بالرجال دون
 عدده واما ما ذكره صاحب الجهادية من قوله عليه السلام

الطلاق بالرجال والعدة بالنساء فرغ غير معروف **هنا** اطلاق
 ما روى ابو داود والترمذي وابن ماجه عن عائشة قالت قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق الامة تطليقتان وعدلها
 حيضتان وفي رواية قراناً وروى ابن ماجه من حديث ابي عمر
 والحاكم من حديث ابي عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
 الدارقطني وقال الترمذي حديث غريب والعمل عليه عند اهل
 العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم ووجه
 غرابته قوله لا يعرفه روى عن الامم حديث مظاهر في اسلام
 ولا يعرف له في العلم غير هذا الحديث **قلنا** اخرج لنا ابن
 عدي في الكامل حديثاً اخر رواه عن المغيرة عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ غشرايات في كل ليلة
 من احوال عمران فان قيل قد صنع ابن معين وابو حاتم
 والجاري **قلنا** قد وثقه ابن حبان واخرج الحاكم حديثه هذا
 عن القاسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم طلاق الامة
 ثنتان وقرأها حيضتان **وقال** ومظاهر في اسلام شيخ
 من اهل البصرة لم يذكره احد من المتقدمين **فادنا**
 الحديث صحيح ولم يحج به وما يصح ايضا عمل العلماء وقد
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم وفي سنن
 الدارقطني قال القاسم وسألت عن عمل به المسلمون وهذا اجماع وقال
 مالك شهره الحديث بالمدنية لقن عن صحبة سنده كذا ذكره
 الزبيدي في شرح الكفر فان قيل **المراد** بالحديث الامة التي تحت
 العبد **اجيب** بان عدة الامة لا تختلف بالحر والعبد
 فالعقيد في حق الطلاق يوجب العقيد في حق العدة ولم يقل به
 احد فكان باطلا واما ما روى الشافعي عن سفيان بن عيينة
 عن محمد بن عبد الرحمن مولى ابي طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله

ابن عتبة عن عمر قال **ينكح** العبد امرأتين فيطلق تطليقتين
 وتعتد الامة حيضتين فليس من ادلتنا كما توهم الساج
 على ما لا يخفى نعم في قوله وتعتد الامة حيضتين استدلال
 وبیان ما اوفى به عيسى بن ابان بن جندبة الشافعي فقال
 ايا العقيد اذا ملك الحر على الامة ثلاث تطليقات كيف يطلقها
 للسنة فقال يوقع عليها واحدة فاذا حاضت وطهرت
 يطلقها واحدة فلما اراد ان يقول فاذا حاضت وطهرت
 قال له امسك حبسك فان عدتها قد انقضت بالحيضتين
 فلما خبر رجوع فقال ليس في الجمع بدعة ولا التفريق سنة
وصرح اى صرح الطلاق بالاستعمال فيه دون غيره مثل
 انت طالق ومطلقه يشهد به اللا والمفوضة وطلقتك
 ولا يحتاج الى نيّة الطلاق عن النكاح باجماع الفقهاء المداود
 فلو نوى بشئ من ذلك الطلاق عن القيد لا يبعد في قضائه
 خلاف الظاهر ويصدق ديانته لاحتمال ذلك وتيقن
 نواي بالمرح واحدة **رحمته** اسموا لم يؤسبوا ونوى
 واحدة بآية او اكثر اما وقوع الرجعية بالمرح فلم يولد
 نقا الى الطلاق مرتان فامساك معروف او تسريح باحسان
 فاست الرجعة بعد الطلاق المرح واما عدم احتمال
 نيّة الثنتين والثلاث فلان عليه السلاطون امرائهم ان
 يراجع امرائهم ولم يستفسرهم انه نوى الثلاث ام لا ولو كان
 المصريح يحتمل نيّة الاستفسره وقال مالك والشافعي في رفر
 يحتمل المصريح النيّة لا انه اقوى من الكناية وهي تحتمل فكذا هو
 وهو قول ابي حنيفة الاول لانه اذا صح نيّة الثلاث في قوله
 انت باين فلان يصح في قوله انت طالق اولى وكذا انه يوجب
 ما لا يحتمل لفظه فلا يعمل بنبية فليغول لانه بقدره باللفظ بخير

ما علمت الشرع عند وجوده بقوله تعالى اذا طلقتم النساء فبلغن
اجلهن فامسكنوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف واما اجماع
على ذلك فمرد عليه قصده لا استعجاله ما حزه الشرع وان
ذكر المصدر بان قال انت اطلاق او انت طالق الطلاق لو انت
طالق طلاقا او انت طالق خلا فالطحاوي في هذه المسئلة حين
حيث العدد فقلت للمحقق ان نواها ولاي وان لم ينو الثلاث
سواء لم ينو شيئا او نوى شيئين فرجهته اما وقوع الطلاق
بالمصدر فلا نه يذكر معنى طالق او ذو طلاق كعدل بمعنى عادل
او ذو عدل او بالغة كرجل عدل واما صيغة ستة الثلاث للحياة
دون الثنتين فلان المصدر جش يقع على الواحد ويحمل الكل
فاذا لم ينو شيئا حمل على المتيقن منه وهو الواحد الحقيقي وان
نوى الثلاث فثبت اليقنة لا بها كذا الطلاق وهو واحد اعتباري
وان نوى الثنتين لا يقع لانه عدد وليس بواحد حقيقي ولا اعتباري
الما اذا كانت الزوجة امة لان الثنتين كلا الطلاق في حقها كالملا
في الحرة ولا يبعد ان يعتبر الثلاث ويكون الثلاث في حقها لغوا
كما لو قال حرة انت طالق اربعاً وحيث اضافة الطلاق الى
كلها اي جملتها كانت طالق والى ما اي بعضها يعبر به عن
الكل كراحتك هو بالرفع على الحكاية اي كقوله راسك طالق
او راسك وكذا عنقك او راسك كذا النفسك او وجهك
او فرحك وكذا بذكرك وجسدك لان الطلاق يقع باضافته
الى كلها فكذلك يقع بشئ يعبر عنه اما الراس فلا نه يقال
اعتق فلان كذا اناسا اي انا وماذا راسك سما لا اي ذاك
واما الرقبة والعنق فلقوله تعالى فغير راسك اي غير راسك
وقوله تعالى فطليت اعناقهم لها خاضعين واريد به الذوات
ولو اريد بها حقيقة العنق لغير خاضعة ولما اورد

فلا نه

فلا نه يقال هلك روحك وريد بنفسه واما البدن
والجسد والنفس فظاهر واما الوجود فلقوله تعالى كل
شيء هالك اذ و جهده وقوله سبحانه وسقي وحد ربك
اي ذات الكرمة واما المراح فلما يروي لقن الله الفرج
على السروج اي ذوات الزوج من النساء كذا ذكره هو
صاحب الهداية وهو غير معروف بهذا اللفظ وقد روي
احد عن ابن عباس رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذوات
السروج ان يركب على السروج ومع اضافة الطلاق الى
جزء من المرأة شايح كمنفكك او راسك او ذكرك او جزء
من الف جزء منك لان المرأة لا تحتل التجزى في حكم الطلاق
وذكر بعض ما لا تجزى كذكر كله الى اليد اي لا يصح اضافة
الطلاق الى جزء غير شايح لا يعبر به عن الكل كاليدين فان قيل
اليدين يعبر بها عن الكل قال بقاى بنت يد اي ليد اي بنفسه
وذلك بما قد استأيدكم اي انفسكم احيى بانه غير متعارف
حتى لو كان متعارفاً عند قوم هو واي عضو كان يقع
الطلاق ولا الى الرجل وكذا اليد ولا الى الظهر ولا الى
البطن في الاطراف بها وقال بعض المتأخرين يصح اضافة
الطلاق اليها وقاى زفر وهو قول مالك والشافعي يصح
اضافته الى ذلك كله وعلى هذا الخلاف العناق والظهار
والايدى والعنق عن القصاص لهما ان الجزء المعنى مستمع
به بقية النكاح فتصح اضافة الطلاق اليه كالحرة الشا
والجزء الذي يعبر به عن جميع العنق ولنا انه اضاف
الطلاق الى غير مجلد فلا يقع كما لو اضافه الى الزايق والظهر
ولهذا الواصف النكاح الى اليد لا ينعقد ولو اضافه الى جزء
شايح او جزء يعبر به عن الكل ينعقد وبعض الطلبة طلقت

يع

لان ذكر بعض ما لا يتجرب كذا كونه صيانة لعل العاقل
 عن الغا والثنان في اثنين اثنتان سواء في الطرف
 او الضرب وقال زفر والحسن بن زياد ان نوى الحرب يقع
 ثلاث لغير الحساب وهو قول مالك والشافعي ويصح
 بثلاثة ونية الواو ويصح الثلاث دخل بها ولم يدخل لان
 كلمة في ثانی معنی مع كقولہ تعالى فادخلني في عبادي قال
 بعض اهل التأويل اي مع عبادي وقوله سبحانه وتعالى
 عن سياتهم في اصحاب الجنة ولان الطرف يقارن المظروف فيقبل
 به كما ان المعطوف يقارن المعطوف عليه ويقبل به وفيه
 شذوذ عليه فيصح نيته وابتداء الغاية به في الطلاق
 والاقراء عند ابي حنيفة اثنتا وها وقال ابو يوسف ومحمد
 به في اربعة وها واثنتا وها وقال زفر لا يدخل اربعة وها ولا
 اثنتا وها ويا بين اذا ذكر بعد غايته كن في ابتداء الغاية قيد ناعما
 تعد مرانه لوقال انت طالق يا بين واحدة وثلاث يقع واحدة
 يروى ذلك عن ابي يوسف لفرانه لوقال بعثك من هذا الكايط
 اي هذا الكايط لا به خلا الكايطان فكذا اهما ان مثل هذا
 القله مراد به الكل نحو خذ من مالي من درهم الى مائة وراي حنيفة
 انه يرا دية الاكثر من الاقل والاقل من الاكثر يعني انه متجاوز عن الاقل
 ولم يصل الى الاكثر نحو سني من سنيين الى سبعين او يا بين سنيين
 الى سبعين روى ان ابا حنيفة قال لفرمك سنك فقل
 سني يا بين سنيين الى سبعين قال فانت اذا ان شفع فحجر
 فلو قال انت طالق من واحدة الى ثنتين او يا بين واحدة
 الى ثنتين يقع واحدة عند ابي حنيفة وثنتان عندها ولا يقع
 شئ عند زفر ووقال من واحدة او يا بين واحدة الى ثلاث
 يقع ثنتان عند ابي حنيفة وان نوى واحدة صدق ديانة

لاقتنا وثلاث عندها واحدة عند زفر وانت طالق في مكة
 او مكة او في الدار وان لم يكن في مكة ولا الدار وكذا في الشمس
 والظل في ثوب كذا وكذا ان قال انت طالق مرصية فتجيز
 اي طلاق في الحال لان الطلاق لا اختصاص له بمكان
 او طرف او وصف دون اخر لان المطلقة في مكان او طرف
 او وصف مطلقة في غيره ووقال اردت في ذلك حولك
 مكة مثلا صدق ديانة لاقتنا ومعنى قولهم صدق ديانة
 انه لو استغنى المعنى يعني على وفق ما نوى ومعنى قولهم
 لا يصدق فضا انه لو رقع الى القاصي حكم عليه بظاهر
 كلامه ولا يلتفت الى ما نوى لمكان الهمزة وفي ذلك حولك
 مكة كذا دخلت مكة وفي ثوبك ثوب كذا او في مرضك
 او في صديقك تعليق فلا تطلق حتى يوجد ذلك الفعل
 لان كلمة في ثوب على الطرف والفعل هنا وهو الطلاق
 غير صالح للمطرقة فيجوز على المصاحبة كما في قوله تعالى
 فادخلني في عبادي او على معنى الشرط مجازا لما سبقت بهما
 وهما ان الطرف سابق على المظروف كما ان الشرط سابق
 على المشرط ووقال انت طالق الى الشئ او الى راس
 الشهر يقع في الحال عند ابي يوسف وفي اثنتا الشئ او
 الشهر عندها وان نوى التجيز يقع في الحال انفا وها
 ويصح الطلاق عند البع في انت طالق عدا او في عدا وعنده
 لا يقع في الثمان لا به وصفها في الطلاق بالعد فيقع في
 اول جزء منه وهو طلوع الفجر من اليوم الثاني وهو قوله
 الشافعي وقال مالك يقع في الحال اعتبارا له باضافته
 الى المكان قلت اعتبارا بالشرط اولى بكونه معدوما
 في الحال ويوجد في الحال ويصح عند ابي حنيفة نيته

العصر مثلا في الثاني فقط وعندها لا يقع في الثاني كما يقع
في الاول وهذا في القضا واما في الدنيا فليس كذلك
العصر في المسئلة عند الجمع ولا في حليقة ان عند
يقضي الاستيعاب نحو لا قوم من غري ودهري وسرت
فرسخا وانتظرت يوما فاذا ابوي البعض كان مجازا
فلا يصح قضا اذا كان فيه تخفيف له وفي هذا يقضي
الاستيعاب نحو لا قوم من غري وفي دهرى وسرت
في فرسخ وانتظرت في يوم واحد انا وقع الطلاق في الجزء الاول
لصرد في عد والمزاج فاذا عني احز الهنا كان النقص
العقدى اولى من الضرورى وفي الاصل ولو قال انت
طالق في رمضان تطلق حين تغيب الشمس من اخر يوم من
شعبان لانه حينئذ يوجد الجزء الاول من رمضان ولو
نوى اخر رمضان فهو على خلاف المقدم ويقع الطلاق
ان اى في الحال في انت طالق امس ان نكح فيه او قبله
لانه اضاف الطلاق في الحال مستند الى امس وهو
ملك الطلاق في الحال ولا يملك الاسناد الى امس فيقع
ما يملكه ويلغو ما لا يملكه وان نكح بعده اى بعد امس
فلغو لانه اسند الطلاق الى زمان لا يملك فيه اتعاذه
فلا يقع كالوقال انت طالق قبل ان تزوجك اذا
تزوجك وانت طالق اذا تزوجك قبل ان تزوجك
يقع الطلاق عند وجود الزوج بالاتفاق ولو قال اذا
تزوجك فانت طالق قبل ان تزوجك لا يقع الطلاق
عند اى حينئذ ويصح ويقع عند اى يوسف لان الطلاق
اذا اضيف الى وقتين احدهما يقبله والاخر لا يقبله
ما يقبله وبطل ما لا يقبله ولها ان ذكر الفالح جففة

الشرطية

الشرطية والمعلق بالشرط كالمبشر عند وجوده نصا كانه
قال عند الزوج انت طالق قبل ان تزوجك فلا يقع
ويقع الطلاق ^{احز الهنا} في اخر عمر الزوج او الزوجة
بان يبقى منه ما لا يسع صبغة التطلق في انت طالق ان
لم اطلقك لانه جعل الشرط عدم الطلاق وهو لا يتحقق
الا بالباس من الحياة ثم ان مات الزوج لها المرات ان كان
مده نحو لا بارحيا كان الطلاق او باسا ولا اثر لهما
ان كانت غير مذكورة بها وهي مسئلة العار وان ماتت
هي لا يرثها الزوج ان كان قبل الدخول او كان ثلاثا
ويقع الطلاق ^{حالا} في انت طالق متى لم اطلقك او
متى لم اطلقك وسكت لانه اضاف الطلاق الى زمان
خال عن التطلق وقد وجد وكذا يقع الطلاق حالا في انت
طالق ما لم اطلقك لان كلفه ما يكون للوقت كقولك تعالى
حكايه عن عيسى عليه السلام ما دمت حيا والشرط كقولك
تعالى ما نفتح امه للناس من رحمته ولا تمسك لها وما يسك
فلا يرسل له من بعده وهي هنا للوقت لان التطلق لا بد
لدى الوقت وتوقا حين لم اطلقك او زمان لم اطلقك او
حيث لم اطلقك ولا تسكت وسكت يقع حالا ولو قال
زمان لا اطلقك او حين لا اطلقك لم يطلق حتى يمضي
سنة اشهر لان كلمة لم تعلق المضارع الى الماضي ونفقت
فاذا سكت وجد زمان لم يطلوها فيه وكلمة حيث اسم
للمكان وكمن مكان لم يطلوها فيه فوجد الشرط وكلمة
الا لا يستقبل فلا يقع للحال وانما قدرنا بسنة اشهر لانه
اوسط استعمال الحين لانه استعمال في الساعات كقولك
تعالى حين يمسون وفي سنة اشهر كقولك تعالى نولي اكلها

كل حين وفي الاربعين سنة كقولهم حين من الدهر فيما روي
عن ابن عباس والزمان كالحين لا ينما في الاستعمال سنوا
واما قال وسكت لانه لو لم يثبت بان قال انت طالق
موصولا بقوله انت طالق حتى لم اطلقك فانه لا يقع بقوله
انت طالق حتى لم اطلقك شي واما يقع بالموصول به وهو
انت طالق وقال زفر بنج في هذه الصورة تطبيقا وفيما
لو قال انت طالق ثلاثا ما لم اطلقك انت طالق يقع ثلاثا لانه
امضاف الطلاق الى زمان حال عنه وقد وجد زمان لطف
وهو وقت قوله انت طالق قبل ان يعجز عنه ولنا وهو
وجد الاستحسان ان قوله انت طالق هو زمان البروز زمان
البر لا يدخل في المين وتوضيحه ان المراد الكالف والابتاق
له البر لا بعد ان يجعل هذا القدر مستثنى وما لا يستطاع
الامتناع عنه يجعل عفوا واصل المسئلة فيما اذا قال
ان ركب هذه الدابة وهو راكبا فاحذ بالثرو في الحال
حيث لا يجت عنه هم ويحيث عند زفر وفي اذا باب
قال انت طالق اذا لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك يوي
يتشبه به الوا والمفتوحة اي يسال عن نيته ويجعل بما في
طوبته فان قال نويت الطرف وهو الوقت يقع الطلاق
في الحال وان قال نويت الشرط يقع في اخر الامر لان لفظ اذا
يحملها لا استعماله فيها فان لم ينو شيئا كان عند اخ
حينه لا يقع الطلاق الا اخر العروب قال الشافعي في قول
واحد وكفى عند اي يوسف ومحمد فيقع الطلاق حتى
سكت وبه قال مالك والشافعي في الاصح واحد في رواية
لان كلمة اذا لا يكون شرطا لاني السعير كما هو مذهب
البحريين من النخاة ومنه قول القائل

استغن

استغن ما اعناك ربك بالغني واذا ادسبك خصاصة فتجمل
ولهذا الوقال اذا شئت فانت طالق لا يخرج الامر من
يديها بالغي رعي المجلس كما لو قال متى شئت بخلاف
ان شئت ولا بي حنيقة ان اذا قد يكون للشرط كما هو
مذهب الكوفيين فان كانت هنا للشرط لا يطلق المارة
في الحال وان كانت للوقت يطلق فيه وقوع الشك في
الطلاق في الحال فلا يطلق فيه وانما لم يخرج الامر من يديها بالفتا
من المجلس في تولد اذا شئت لان الامر صار في يديها بيقين
فلا يخرج بالشك واليوم للمهار وهو من طلوع الشمس الى
العروب وهذا هو المعنى العرفي واما الشرعي فهو من طلوع
الصبح الصادق الى عروب جهر الشمس وكلاهما حقيقي
وبغناه المجازي هو مطلق الوقت مع فعل منه في شحنة
منه وهو ما يقبل التاقيت كما رك بيديك يوم بعد بيديك
فان الامر باليد محتمد لقوله التاقيت وفي سراج الوقاية
ان المراد بالامتنع اذا امتداد يمكن ان يستوعب النهار هو
لامطلق الامتنع لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد
ولا شك ان التكلم قد يمتد زمانا طويلا لكن لا يمتد بحيث
يستوعب النهار والوقت المطلق مع فعل لا يمتد كانت
طالق يوم بعد يوم لان اليوم يطلق ويراد به النهار كما في
قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ويطلق ويراد
به الوقت كما في قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره دليل
ان من فر من الزحف ليلا او نهارا يستحق الوعيد وكما في
قول الشاعر فيوم علينا ويوم لنا نراد مطلق
الوقت ومنه قوله تعالى وتلك الايام اوتينا بها بن الناس
فيعمل على الفعل الممتد كالصور والسير والركوب وتخفيف

المرأة على النهار ومع غير الممتد كالطلاق والعنق على مطلق
 الوقت رعاية للناسبة واستعمال العرف وهذا التفصيل
 اذا لم يكن له بنتا او ابنة او قال في غير الممتد عيب النهار فانه
 يصيد في قضاء لا يفي حقيقة كلامه فيصديق وان كان
 فيه تخفيف على نفسه قيد باليوم لان النهار لا يكون الا
 لبيبا من خاصته سواء كان الفعل ممتدا او غير ممتد واختلف
 عباراتهم فيما اذا اعتبر الامتداد وعدمه فمنهم من يعتبره في
 المضاف اليه اليوم لان المضاف يحصل له التقريب والاختصاص
 من المضاف اليه وهو مختار فخر الاسلام والصدور الشهيد
 والعتابي حيث اعتبروه في الشرط ومنهم من يعتبره في
 الجواب والجزا لانه هو العامل فيه وفي شرح الكز والاذبح
 ان يعتبر الممتد منها وعليه مسأله وفي انت طالق ثلاث
 لعزله خولة يقين وهو قول عمر وعلي وابن عباس واي
 هورية وجمهور العلماء وقال الحسن البصري وعطاء وجابر
 زيد يقع واحدة لا يثبتين بقوله انت طالق لا الى عدة فهو
 فيصا د بها قوله ثلاثا وهي باين فلا يقع به شي وصار كقوله
 انت طالق وطالق وطالق لئلا ان الثلاث صفة للطلاق
 الذي اوقفه والموصوف لا يوجد به ون صفة فصا الكلام
 واحدا وصار كقوله اوقعت عليك ثلاث تطليقات
 وبالعرف نحو انت طالق وطالق وطالق او بالتكرير من
 غير عطف نحو انت طالق طالق طالق يعني الاول وكانت
 الثنتان فيما لا يملك وهو قول علي وابن مسعود وزيد
 وراهم وقال ابن ابي ليلى اذا كان في مجلس واحد يقع ثلاث
 تطليقات لان المجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة ويجعلها
 كلمة واحدة وقال مالك والشافعي في القديم والارزاعي

والليث

والليث ابن سعد يطلق ثلاثا وقال احمد ان ذكر بالواو تطلق
 ثلاثا والابن باول لان المذكور يحرف الجمع كالمذكور
 بلفظ الجمع ولهم ان المجلس واحد وهو جميع المتفرقات
 فيقع الثلاث لئلا ان الواو لمطلق العطف وليس في
 اخر الكلام ما يغير اوله من شرط او استثناء فكان كل واحد
 ايقاعا على حدة فثبت باول ولم يبق محلا للثاني لا يضا
 غير معتدة كما ثبت باول ولو علق وقد شرط بان قال
 لغير المد حول بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة به
 وواحدة واحدة او فانت طالق طالق طالق فانه يقع
 به حولها طلعة واحدة وهذا عند ابي حنيفة وهو وجه
 في مذهب الشافعي وقال ابو يوسف ومحمد ومالك واحمد
 وربيعة والليث ابن سعد وابن ابي ليلى والقاضي ابو الطيب
 من اصحاب الشافعي يقع الكل ويقع الكل ان اخر الشرط
 لان اخر الكلام فيه ما يغير اوله كالشرط توقف اول الكلام
 على اخره ولم يكن فيه تعاقب في التعليق فلا يكون تعاقبا
 في الوقوع وهذا اذا كان تكرار بدون عاطف او كان العاطف
 الواو وما اذا كان الفاقا الكرخي والطحاوي انه كالواو
 يقع مع تقدم الشرط واحدة عند ابي حنيفة والكل عند
 ابو يوسف ومحمد وقال الفقيه ابو الليث في مختلفه يقع
 واحدة بالاتفاق لان العا للثبوت وموجب الترتيب
 فيصا د بها الثانية وهي جنبية وهو الصحيح ولو كان
 العاطف فان كان الشرط مقدمات المدخول بها تعلقت
 الاولى ووقعت الثانية والثالثة وفي غيرها تعلقت
 الاولى ووقعت الثانية ولغت الثالثة وان كان الشرط
 مخر او هي مد حول بها ووقعت الاولى والثانية في الحال

وتعلقت الثالثة وان كان غير مد حولها وقعت الاولى
في الحال ولغابا سواها وهذا كله عند ابي حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد ومالك والشافعي واحد فيثقل الثلاث
بالشرط سوا تقدم ما وتاخر مد حولها ولم يدخل وعند
وجود الشرط ان كانت مد حولت يقع ثلاث والا واحدة
وفي انت طالق واحدة قبل واحدة او بعد واحدة
يقع واحدة في غير الموطوءة وفي الموطوءة اي المد حولها
ثلاثان لبقا للمصلحة فيما بعد وقوع الاولى بخلاف غير المد حول
بها وفي قبلها موطوءة كانت او غير موطوءة بان قال انت
طالق واحدة قبلها واحدة وفي بعد ان قال انت طالق واحدة
بعد واحدة وفي مع بان قال انت طالق واحدة معها
واحدة او انت طالق واحدة مع واحدة يقع اثلاثا
وقوع اثنين في الموطوءة وغيرها بكلمة مع فلا يما موصوغة
للقران واما وقوع واحدة في غير الموطوءة وشئين في الموطوءة
بكلمة قبل اذا اضيفت الى ظاهر وبكلمة بعد اذا اضيفت الى
ضمير ووقوع ثنتين في الموطوءة وفي غيرها بكلمة قبل اذا اضيفت
الى ضمير وبكلمة بعد اذا اضيفت الى ظاهر فلا نكح قبل وبعد
اذا اضيفتا الى ضمير كانتا في المعنى صفة لا بعدا واذا اضيفتا
الى ظاهر كانتا في المعنى صفة لا قبلها فاذا قال انت طالق
واحدة قبل واحدة كانت القبلة صفة للواحدة الاولى
فتبين بها غير الموطوءة ولم يثنى تحلا للثانية بخلاف الموطوءة
فتبين فيها واذا قال انت طالق واحدة بعد واحدة كانت
القبلة صفة للواحدة الثانية فتبين غير الموطوءة
بها وفي غير الموطوءة بخلاف الموطوءة فتبين فيها
واذا قال انت طالق واحدة قبلها واحدة كانت القبلة صفة

للواحدة

طالها

للواحدة الثانية وليس في وسعها بقدرها على الاولى وفي
وسعها بقاها في الحال فيقع ما في وسعها فيقع ثلثان
واذا قال انت طالق واحدة بعد واحدة كانت القبلة
صفة للواحدة الاولى فيقتضي الكلام وقوعها بعد الثانية
وليس في وسعها ذلك فيقعان جميعا ومذهب مالك
كذلكهما ومذهب الشافعي في قبل مع الضم وجهان
احدهما انه لا يقع شئ والثاني انه يقع واحدة وفي صور
الاحري في واحدة وان اشار بالاصبع الى سبطين الاصابع
الى عدد الطلاق يعتبر عدد المنشورة ولا يقيد بقضا
في بنية المصونة وان اشار بظهورها بان جعل ظهر
الاصابع الى المرأة وبطنها الى نفسه فالمصونة معتبرة
وان كان في الاصل ان يقع الاشارة بالمنشورة هكذا ذكر
سبطين الامة في شرح الحاشي عن بعض المتأخرين والمذكور في
الظهير يتوسل الكتب ان الاعتبار بالمنشورة مطلقا حتى لو
قال غيبث المصونة لا يصدق قضا وما يدل على اعتبار
عدد المنشورة مطلقا ما روي البخاري وسلم من حديث
جبل بن سفيان قال سمعت ابن عمر يقول قال النبي صلى
الله عليه وسلم في الشهر هكذا وهكذا او هكذا او حنث
الابا قر في الثالثة او لا اعتبار بعد المنشور كان الشهر
احد او عشرين يوما لا تسعة وعشرين يوما وان وصف الطلاق
بالسدة بان قال انت طالق باين او البتة او اسده
لطلاق او اكبره او اعظمه او اسواه او افحشه او اخبثه
او طلاق الشيطان او طلاق البدعة او ملا البيت او الطول
او العرض اي بهما بان قال انت طالق طلقة طويلة او عرضية
او سبب الطلاق بما يدل على هذا اي على ما ذكر من السدة

او الطلاق او العرض بان قال انت طالق كالجمل او كالع
فدلت ان نواها اي الثلاث والاي وان لم ينو الثلاث
بان لم ينو شيئا او نوى واحدة او اثنتين فبانة واحدة
لان وصف الطلاق بالشدة والطول والعرف تشبههما
بدل على ذلك انما هو باعتبار اثره وذلك يكونه بان
والبنونة نوعان حقيقه وعقده فادانوى العقدة
صحبت لينة وادانوى التثنية لا يقع لينة لان البنونة
حتم كمال الاقل والاكثر دون العدد والتثنية عدة وقال
مالك والشافعي واجد اذا قال للمد حول بها انت طالق بان
يقع رجعي لان قوله انت طالق صريح وهو رجعي وقوله بان
تغير له فيرد عليه ولنا انه وصف الطلاق بما يحتمل فلا
يكون تغير له بل يتبين وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي
واحد في انت طالق كالجمل يقع رجعية لانه يحتمل التشبيه
في الوحدة وفي العظم وهو في الوحدة رجعية وفي العظم
بانة فلا يقع البنونة بالشك ولاي حنفية ان التشبيه
يقضي بزيادة ذلك بالبنونة ولو شئت الطلاق بعدد
ما لا عدد له بان قال طالق كعدد السنين او كعدد التراب
فهى بانة في قول ابي حنيفة لان التشبيه يقتضي ضربا
من الزيادة ولا يمكن حمله على الزيادة في العدد فعمل على
الزيادة في الصفة وقال ابو يوسف رجعية واختاره
اما مالك ومن الشافعية لان التشبيه بالعدد فيها لاعد
له لغو فيبقى قوله انت طالق وبه يقع رجعية وقال
محمد والشافعي واحد ثلاث لان مثل هذا الكلام مراد به الكثرة
وكنا سنده وهي لغة ضد الصريح والمراد بها عند الفقهاء ما يحتمل
اي لفظ يحتمل الطلاق وغيره فيفتقر الى نية في حاله الرضا

وعدمه اكره الطلاق وكذا الكتابة المستبينة في لوح يدا
او في رمل ونحوه يحتاج الى نية او دلالة حال واحترار هو
بالمستبينة عن الكتابة في الماء والهوى والصحة الصاوغها
بلا مداد فانه لا يقع به نية وان نوى فلو كتبت رسالة على
رسم الكتب بان كتبت اما بعد فلا نية اذا بلغك كتابي هذا
فانت طالق فانه يقع به الطلاق ولا يصدق قضاء في عدم
النية لدلالة الحال في الكل ونحو اخرجي اذ هي قوي يحتمل
لسوال المرأة الطلاق بان يريد به تبعيدها عن نفسها ونحو
لسوالها الطلاق بان يريد اخرجي لاني طلقك وكذا اللواق
ونحو خلية برية بان يتدحرا فيصيح سببا للمرأة بان يراد
خلية عن الخير تريد عن الطاعة او عن المحامد وبان عن
الريشة والدين ونحوه عن الاخلاق الحسنات لانه البين والبس
بمعنى القطع حرام في الصحة او العشرة ويصيح جوابا لسوالها
الطلاق بان يراد انت خلية لاني طلقك وكذا اللواق
ونحو اعتدي استيري رجلك انت واحدة انت حرة اختاري
اركن بيدك سرحتك فارقتك لا يحتملها اي الرد لسوال
المرأة والنسب لها وانما يصح جوابا لسوالها ومعاني اخر
في الرضا وهو ان لا يكون غضب ولا مذاكرة طلاق يتوقف
الكل على النية للاحتمال وعدم دلالة الحال وفي الغضب
يتوقف القسمان الاولان على النية لان الاول لما احتمل الرد
والثاني السب وقع الشك في الجواب فلا تطلق الا بالنية
وفي مذاكرة الطلاق يتوقف الاول فقط اي ولا يتوقف
الاخير انما يتوقف الاول فلا لاحتال الرد والجواب
والرد ادنى من الجواب لان الرد رفع والجواب رفع حمل
عند عدم النية على الرد واما عدم توقف الاخير فلا لان

الظاهر منها عند ذكر الطلاق ارادته فلا يتوقفان عندها
 على النية والقول قوله في تركها مع يمينه لا بها محتملة فان انكر
 النية في ذكر الطلاق لم يصدق قضاها فيما يصلح بها جوابا
 فقط ولا يصلح سببا ولا رد او يصلح جوابا وسببا ايضا وصدق
 فيما يصلح جوابا وردا وان انكرها في حال العصب لم يصدق
 فيما يصلح جوابا فقط ويصدق فيما عداه ولا يقع الطلاق
 بكتباتي المتوقفين وهما اختاري بنفسك واركب بديك الا
 بابقا عما بعد التوقيف كما سيأتي في محله واما ذكرنا مع
 الكتابات ههنا لا ختمها تخييرها في نفسها باقامة علي
 النكاح وعدمه واما تخييرها في غيره من نفقة او كسوة
 فان اختارت نفسها وانكر الزوج قصد الطلاق كان القول
 له مع يمينه الا اذا كان بعد ذكر الطلاق او في حال العصب
 فاختارت نفسها فانه لا يصدق قضاها فان نوى الثلاث
 بهذه اللفاظ من الكتابات كلها سوى ثلاثة اللفاظ ذكر
 بعد ذلك بمرلة الاستثنا وسوى لفظ اختاري كما سيأتي
 وقع الثلاث والاي وان لم يزل الثلاث بان لم يوشيا او نوى
 واحدة او ثنتين فبأيته اي فيقع واحدة بآية وقال
 مالك والشافعي واحد يقع به رجعي ان لم يمش الثلاث
 والمسئلة مختلف فيها بين الصنفين فقال عمر وابن مسعود
 الواقع به رجعي رواه عبد الرزاق في مصنفه ومحمد بن
 الحسن في آثاره وقال علي بن ربيعة ثابت وعامة الصحابة
 الواقع به باين واما لا يصلح نية الثنتين عندنا خلافا لغيرنا
 لان معنى التوحيد مراعى في اللفاظ الواحدان وذلك بالمرادة
 او الحنسية والمثنى بمعول منها واستبري رجك لا بد بمرلة
 التفسير لما قبله وانت واحدة يقع رجعية وافرقت بين

نصب

نصب الواحدة وعدمه لان العوام بل بعض الفقهاء الكرام
 لا يفرقون بين وجوه الاعراب وقال بعض المشايخ ان نصب
 الواحدة يقع رجعية وان لم يمشي لا بد نعت لمصدر محذوف
 وان رفعها لا يقع شي وان نوى لا بد نعت للمرأة وان سكن
 يحتاج الى النية لا ختم الا في الارض وقيل يجوز الرفع
 لكونه نعتا لظلمة اي انت تظلمت واحدة ويجوز النصب
 لكونه نعتا لمصدر اخر اي انت شكيت كلمة واحدة فعلى
 هذا الفرق بين الخاص والعامة يقع الطلاق الباي باسناد
 البيهقي والحرمة الباي بان قال انا منك باين او قال انا منك
 حرام ونوى الطلاق كما يقع باسناد ههنا الى المرأة لا الطلاق
 اي ولا يقع باسناد الطلاق الباي شي بان قال انا منك طالق
 وان نوى الطلاق وهو قول احمد وقال مالك والشافعي
 يقع الطلاق اذ انوي وحتنا في ذلك ما روي ان امرأة قالت
 لزوجها لو كان الى ما اليك لرايت ما اصنع فقال جعلت
 اليك مالي فقالت طلقك فرفع ذلك الى ابن عباس فقال
 خطا اسد نواها ههنا قالت طلعت لغضبي منك ثم الطلاق
 واقع بدست ياراني او لست بزوجك ان نوى الطلاق عند
 اي حنيفة خلافا لها ويحقق الطلاق الصريح صريحا شله كانت
 كلمة طالق انت طالق ويحقق الباي ايضا كانت بان انت طالق
 ويحقق الباي الصريح كانت طالق انت بان ولا يحقق باينا
 شله كانت بان انت جازم وقد نظم بقوله
 وكل طلاق بعد اخر واقع سوى باين مع شله لا يعلق
 وهذا عندنا وعند الشافعي لا يحقق الباي صريح كما لا يحقق
 الباي حتى لو قال لها بعد الخلع انت باين لا يقع اتفاقا واما
 عندنا فلا تان الباي لا يحقق الباي واما عندنا فلا تان الخلع

فسخ في احد قوله وان الرجعي لا يلحق الباني عنده ولو قال لها
بعد الخلع والطلاق على مال انت طالق يقع عندها يقع
لانه ان هذا اقرب الى صحتها فليكن وهذا لان الطلاق
شرع لارادة ملك النكاح وقد نهى الملك بالخلع والطلاق
على مال فلا يقع الطلاق بعده كما بعد انقضاء العدة ولما قوله
تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقا بعد الخلع ثم قال فان طلقها
فلا تحل له من بعد والى الوصل والتفصيل فيكون هذا انفسا
على وقوع الطلقة الثالثة بعد الخلع وعن ابي سعيد الخدري
عن النبي صلى الله عليه وسلم المخلعة يلحقها صريح الطلاق
مادامت في العدة رواه ابو يوسف في الامالي باسناده عن
النبي صلى الله عليه وسلم وبه قال ابن مسعود وعمران بن الحصين
وابو الدرداء وسعيد بن المسيب وشرع وطاوس والزهري
والخفي والحكم وحماد ومكحول وعطاء والشوري
فصل في تقوية الطلاق بقوله تعالى
الها باني قال لها طلق نفسك يتقيد بمجلس علمها غايته
كانت او حاضرة فتطلق نفسها مادامت في مجلسها ذلك
وان قامت منه واخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها وقال
مالك في رواية والشافعي في القديم لا يتقيد بالمجلس وقال
احمد لا يتقيد الا ما يلبس للمجلس لانه ما روى عبد الزراق في
مصنفه عن ابن مسعود انه قال اذا ملكها امرها فتفرقا
فقال ان يتقضي شيء فلا امر لها وما روى الجماعة عن جابر بن عبد الله
انه قال اذا خیر الرجل امرته فلم يختر في مجلسها ذلك فلا
خير لها وما روى ايضا هو وابن ابي شيبة عن عمر بن الخطاب
وعثمان بن عفان رضي الله عنهما انها قال ايما رجل ملك امرته
امرها وخيرها فترقا من ذلك المجلس فليس لها حيا

وامرها

وامرها الى زوجها واسنده ابن ابي شيبة عن عبد الله بن عمرو
ابن العاصي وقد قال به عطاء ومجاهد والسعفي والخفي هم
والوزاعي وسفيان وقال محمد بن سعد بن عثمان وعليه
وابن مسعود وجابر في الرجل يخبر امرته ان لها الخيار مادامت
في مجلسها فاذا قامت في مجلسها فلا خيار لها وقال الزهري
وقتادة وابو عبيد وابن ابي شيبة امرها بعد هذا في ذلك
المجلس وفي غيره وحكي ما يجب المعنى هذا القول عن علي
كرام الله وجهه فلما لم يقتصر الرواية على اذ قد روي عنه
كما لم يأت فكأن ذلك اجماعا من الصحابة رضي الله عنهم
قال البيهقي وقد تعلق بعض من يجعل لها الخيار ولو قامت
من المجلس حديث تخبر عايشة وهو في الصحيحين اني اذا كر
لك امر فلا عليك ان لا تعجلي فيه حتى تستشيرني ابوك
وهذا الاستدلال غير ظاهر لانه عليه السلام لم يخبرها
في اتقاع الطلاق بنفسها وانما خبرها على انها ان اختارت
بنفسها احدث عليها الطلاق لموله تعالى فتعالى ان تمكن
واسر حكن سرا خا جلا ذنتي الا ان يقول كذا سميت او سميت
سميت او اذا سميت فانه لا يتقيد بمجلس علمها لان هذه اللفاظ
عامة في الوقت فصار كانه قال طلق نفسك اي وقت
سميت وفي كلام سميت لها ان توقع ثلاث طلقات متفرقات
وليس لها توقعها جملة بان كلاما تعاملا والزم ان عموم
الافراد لا عموم الجماعة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الى ملك العالم
فلا تملك الا اتقاع بعد وقوع الثلاث اذا رجعت اليه بعد
زوج اخر ولو طلقت نفسها ثلاثا جملة لا يقع شيء عندها
حينئذ ويقع واحدة عندها بناء على ان اتقاع الثلاث اتقاع
لواحدة امره ويؤيد قولهما ربي الحميمات السبع جملة

عن

حيث يقع عن واحدة اتفاقا بخلاف ان شئت فانه يتقيد
 بمجلس علمها بعد ما يدل على عموم الوقت ولا يرجع من فوض
 الطلاق الى امراته عند لان التقويين فيه معنى اليقين فانه
 يتعلق طلاق المرأة بتطليقها واليمين بقرانها فلا يرجع
 الرجوع عنها والى غيرها عطف على اليقين وتقويها طلاقها
 الى غير سواء كان من حقها او متعاضا خيرا لا يتقيد بالمجلس لان
 ذلك يؤكل بالطلاق وامر بايقاعه والتوكيل والامر لا يقتضيان
 الفور كما من الشارح وكما في الوكالة ويرجع الرجوع عنه
 متى شئت فانه استحقاق بغيره ليكون الصرف له لا عليه
 فلوالزمناه به حكمه العزل والمجلس انما يختلف بالقيام دون
 العقود والذهب او الشروع في قول كثير او عمل كثير لا يتعلق
 بما معنى من التقويين لان ما ذكر دليل الاعراض فبذلك القول
 والعمل بالكثير انما توسعت او قرأت اية او اكلت شيئا سيرا
 او لبست ثيابا من غير قيار لم يختلف مجلسها وقتيد القول
 والعمل بعد ما يتعلق بالتقويين لانها لو دعت اباها للمشورة
 او شهود الاستهاد لم يختلف مجلسها وقتيد القوة والعمل
 بكونه لان المشورة تخبر بالصواب والاستهاد للتمسك بعين
 النجود وفلكها اي السفينة التي هي فيها وقت علمها بالتقويين
 كسيتها لان جريان الطلک لا يضاف الى رآكلها فثبت لها الحيا
 ما دامت في مجلسها كالبيت وسيرد ايتها كسرها لان
 سير الدابة يضاف الى رآكلها لانها تشير باختياره فلو وقفت
 لم يبطل خيارها ولو نزلت بطل وكذا لو ركبت وكانت نازلة
 وفي اختاري بنية التقويين فبذلك لانه يحمل الامر باختيار
 كسوة او اكل فلان بنية التقويين فقالت اخترت نفسي
 او انا اختار نفسي لا يقع الا بالنية وكان القياس ان يقع

شي

شي وان نوى الطلاق لانه لا يملك الا بيقاع هذا القبط فلا يملك
 التقويين بد الي غيره الا ان هذا القياس ترك باتفاق
 الصحابة على وقوع الطلاق وان اختلفوا في صفته وقال
 الشافعي يقع رجعي وهو قول احمد لانه ادنى ما يكون من
 الاختيار وقال مالك يقع ثلاث لان الثلاث اتم ما يكون
 من الاختيار ولان ان اختيارها لنفسها انما يتحقق هو
 برؤاى ملك الروح عنها ورؤاى اباها هو بالبنوة وهي
 لا تستلزم الثلاث وليس في القبط ما يدل عليها فلا يقع
 وان نواها لان الاختيار لا يتشوع فبقي مجرد بنية العدد
 وهي لا يقع بخلاف ائت باني لان البسوة تشوع وفي
 جامع الترمذي اختلف اهل العلم في اختيار فردى عن عمر
 وعبد الله بن مسعود انما قال ان اختارت نفسها فواحدة
 بانية وروى عنها ايضا انما قال واحدة بملك الرجعة وان
 اختارت زوجها فلا شيء وروى عن علي الله قال ان اختارت
 نفسها فواحدة بانية وان اختارت زوجها فواحدة
 بملك الرجعة وقال ربيعة باني ان اختارت زوجها
 فواحدة وان اختارت نفسها فثلاث انتهى ولما عني
 انما ان اختارت زوجها لم يقع شيء وهو قول اكثر اهل
 العلم ما روى البخاري ومسلم من حديث عائشة قالت
 خيرنا النبي صلى الله عليه وسلم فاخترنا الله ورسوله فلم
 بعد ذلك شيئا كذا ذكره وفيه ان ذلك كان تحييرا
 لا تعويضا كما تقدم من اسد اعلم بشرط ذكر النفس من احدهما
 مستحلا او مستقصلا في المجلس وقال مالك والشافعي واحد
 لا بشرط وقوله اختاري اختيارا او تطليقة او ما يكون
 كناية عن ذلك في احد كلاهما فتقول اخترت او اختار

نفسى والعتاس فى قولها انا اختار نفسى عند الوقوع كما قال
 الشافعى لا ند وعده كما نوقال طلقى نفسك فقالت انا اطلق
 نفسى حيث لا يطلق ووجه الاستحسان ان الكلام جعل
 جوابا بالسنة وهى ما فى الصحيحين عن عائشة انها قالت
 لما ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخير الزواجه بدى
 فقال انى ذا كررك امرالى ان قالت افعلت ففى هذا استأمر
 ابوى فافى اريد الله ورسوله والدار الآخرة ثم فعل الزواج
 النبي صلى الله عليه وسلم مثل الذى فعلت وفى لفظ مسند
 بل اختار الله ورسوله واعتبره رسول الله صلى الله عليه
 وسلم جوابا بالمعقول فان المضارع قد يراد به الحال كما فى
 قول الشافعى هذا شهد وقول الكافر شهد ان لا اله الا الله فانه
 يراد به التحقيق حتى صار به مسلما لا يجرى عن اعتقاده
 فكذا هنا فاذا اختار حكاية عن اختيارها بخلاف قولها
 انا اطلق لا بد لا يقصور ان يكون مطلقة فى حال كونها حاكمه
 ولو كررها ثلاثا بان قال لها اختارى اختارى اختارى
 فاخترت احدها بغير لفظ التطلق بان قالت اخترت
 الاولى او الوسطى او الاخيرة او اخترت اختياري او اختياري
 او مرة او مرة او دفعة او دفعة او واحدة او واحدة
 فثلاث فبذلك بغير لفظ التطلق لا بها لو قالت اخترت
 التغطية الاولى تطلق واحدة بالاتفاق وقال ابو يوسف
 ومحمد اذا قالت اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة تطلق
 واحدة وهو اختيار الطحاوى ونوقالت طلقت نفسى
 واخترت نفسى بتغطية فبذلك فى الميسر والجامع
 الكبير والزيادات وجوامع الفقه وعامة نسخ الجامع الصغير
 سوى جامع صدر الاسلام فان فيه ما فى الهدهد انه يقع طلقة

لا حجة

441
 رجعية اعتبارا لما انت بد من صريح الطلاق وفى الموايد
 الظهريه هذا سهو وقع من الكاتب لان المرأة تنصرف
 حكم التوثيق وهو عندنا تطبيقه بانته وفى شرح الوقاية
 ذكر فى الهدهد انه يقع واحدة بملك الرجعة فقبل هدهد
 غلط وقع من الكاتب وقيل فيه روايتان اخدها انه
 يقع واحدة رجعية لان لفظها صريح والاخرى انه بانته
 وهدهد الصواب انتهى ونوقال ارك بيدك بيد التوثيق
 فطلعت بان قالت طلعت نفسى واحدة او اخترت نفسى
 بتغطية فبذلك اى يقع طلقة بانته وان لوى الزوج
 الثلاث فقالت اخترت نفسى واحدة يقين لان الاختيار
 يصلح جوابا لما لا بد لكونه توكيدا كالتحريم فصار كما بينا
 فطلعت قالت اخترت نفسي مرة واحدة وتذكر لك يقع الثلاث
 وقال مالك يقع بالتوثيق ثلاث وقال الشافعى واحد رجعية
 وفى ارك بيدك فى التغطية او اختارنى بتغطية فاخترت
 نفسي رجعية لانها تنصرف بحمل الزوج وهو انما جعل
 لها تطبيقه صريح والصرح بعقب الرجعة وفى ارك بيدك
 اليوم وعدا به حل الليل لانه لم يتخلل بين الوقتين المذكورين
 وقت من جنبهما لم يتنا ولذا امر كان امر واحد وان
 رد الاربعين المرأة فى اليوم لا يبقى بعده اى فى العدة كما لا يبنى
 فى احى التبرأة اذ قال لها ارك بيدك اليوم وردت فى
 اوله وان قال ارك بيدك اليوم وبعد بعد مختلف الحكان
 السائقان فلا بد من الليل هنا وان رد الاربعين اليوم يبقى
 بعد العدة خلا فالمرءى فى طلقى نفسك ان لوى ثلاثا
 فطلعت ثلاثا جملة او منفردا يقين ولا اى وان لم ينو ثلاثا
 بان لم ينو شيئا او لوى واحدة او اثنتين والمرأة ليست بانته

فرجعية اي فيقع طلقة رجعية وفي طلقت نفسك ثلاثا
 فطلقت واحدة يقع واحدة وهو قول الشافعي واحد
 وقال مالك لا يقع شي لانها انت بغير فوض اليها لئلا يها
 ملكك اتباع الثلاث فملكك اتباع الواحدة لان من ملك شي
 ملك كل جزء من اجزائه لا في عكسه اي ولا يقع شي في طلقت
 نفسك واحدة فطلقت ثلاثا وهذه عند اي حنفية وهو رواية
 عن مالك وهو قول زفر وقال ابو يوسف ومحمد يقع واحدة وهو
 قول الشافعي واحد ورواية عن مالك لانها انت بما ملكك زيادة
 فيقع بالملك ويلغو الزيادة ولا في حنفية لانها بما الفقد
 فكأيت بتبذارة لا رجعية وذلك انه فوض اليها واحدة
 فانت بغيرها وهو الثلاث ولو امر بالباقي او الرجعي
 فعكست بانه قالت طلقت نفسي طلقة رجعية في جواب
 طلقت نفسك طلقة بانه اوقالت طلقت نفسي طلقة بانه
 في جواب طلقت نفسك طلقة رجعية يقع بالرجعي الزوج
 كذا في الهداية والذكور في الكراية انما اذا عكست لم يقع
 اصلا والشرط في انت طالق ان شئت مسند بحره
 اي غير معلقة بشي بان يقول شئت من غير ان يعلق او
 معلقة بما قد علم وجوده نحو شئت ان يضي ابر او ان
 كانت السما فوقنا لان التعليق بما علم وجوده يجر فتولد
 الشرط مبتدا ومشيئة خبره ومعلقة عطف على مجرورة
 ومجرورة صفة المشبهة لان يعلم وجوده بعد ان بعد ذلك
 بما اوقالت شئت ان كان كذا الامر لم يجر بعد وكما لو قالت
 شئت ان شئت فقال شئت لانه على الطلاق بالمشيئة
 المرسله وهي انت بالمشيئة المعلقة فلم يوجد الشرط وخرج
 الامر من يدها لا شغلا لها بما يعينها وفي انت طالق كل
 شئت تطلق المرأة نفسها ثلاثا متفرقة لا مجتمع لان

كلمة

كلمة كلها تقيدهم في الافعال عموم افراد لا عموم اجتماع ولو
 طلقت ثلاثا بكلمة واحدة لا يقع شي عند اي حنفية ويقع
 واحدة عند اي يوسف ومحمد بناء على ان اتباع الثلاث اتباع
 للواحدة كما قاله اوليس باتباع لها كما قاله لا بعد التحليل
 حتى لو قال انت طالق كلما شئت فطلقت نفسها ثلاثا
 متفرقة ثم عادت اليه بعد روج اخر ثم طلقت نفسها لم يقع
 شي لان التعليق يفرق الى الملك القائم وهذا ملك جديد
 ليس في كلام الزوج ما يدل على الاضاقه اليه ولهذا اقامت
 مالك والشافعي في قول ولو طلقت نفسها طلقت وتطلق
 ثم عادت اليه بعد روج اخر فلها ان تطلق ثلاثا خلافا
 لمحمد فانه يقول انها لا تطلق الا ما بقي بناء على ان الزوج ملك بهذا
 العقد عليها الثلاث وهو قولها او ما بقي من النكاح الاول
 وهو قول محمد وفي كيف شئت يقع بانه او ثلاث وفي
 نسخة او ثلاثا ان توت ولم تجا لها بمشيئة حملة حالتيه بان
 سات واحدة بانه ونواها الزوج اولم يكن له بنته لو جرد
 المطابقة بين مشيئتها وارادته اذا لوى قال اي وان يكن
 لها بنت او كانت وحالفت بنته بان توت واحدة ونوى
 ثلاثا او توت ثلاثا ونوى واحدة فرجعية اي فطلقة
 رجعية وفي طلقت من ثلاث ما شئت لها ان تطلق
 ما دونها واحدة او اثنتين وليس لها ان تطلق ثلاثا وهذا
 عند اي حنفية وهو قول الشافعي واحد وقال ابو يوسف ومحمد
 لها ان تطلق ثلاثا لان ما حكمت في النكاح ومن قد تكون للثلاث
 رجل عليه كطلق من ساء من شئت وكمن طعني ما شئت
 ولاي حنفية ان من السبعين ثم تولد جدي من ابواله وتبين
 كقول فاحبسوا الرجس من الاولان فبيننا البعير

وشكنا في التيم فلا يثبت بالشك والله سبحانه اعلم
فصل في التعليق شرط صحة التعليق الملك
 بان يكون المعلق بالمال لا يعلق في وقت التعليق كان يقول
 لمنكوحته ان دخلت الدار فانت طالق او اقصافه الي
 الملك بان يعلق على نفس الملك نحو ان ملكك طالق فانت
 طالق او على سببه نحو ان تزوجتك فانت طالق ثم التعليق قد
 يكون بصرح الشرط وهو ظاهر وقد يكون بمعناه وبشرط
 حينئذ ان تكون المرأة عن مبينة نحو المرأة التي تزوجها طالق
 بخلاف هذه التي تزوجها لا بشأنا لا تعرف بشأنا لا يشأنا لم يراع
 فيها صفة التزوج فبقي قوله هذه طالق وقال الشافعي لا يصح
 ان يعلق المصنف على الملك وقال مالك في المسهر عنه انه ان
 سم امرأة بعينها او قبيلة نحو قرشية او ارضها نحو كندة او نحو
 هذه ابان قال كل امرأة من غير زيادة وصف هناك فليس
 يلزم ذلك لا في الموطأ ان عبد الله بن مسعود كان يقول
 فبين قال كل امرأة انكحها في طالق اذ لم يسم قبيلة او امرأة بعينها
 فلا شيء عليه قال مالك وهذا احسن ما سمعت انتهى
 وهو قول ابى ابي ليلى لما يندى باب سد نعمة النكاح على نفسه
 والشافعي يروي ابو داود والترمذي وابن ماجه عن عامر الاحول
 عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا نكح ابنا ادم فيما لا ملك ولا عتق له فيما لا ملك
 ولا طلاق له فيما لا ملك قال الترمذي حديث حسن وهو
 احسن شئ روي في هذا الباب ولقول ابى عباس قاتله
 سئل عن يقول لامرأة ان تزوجك فانت طالق فقلت له تعالى اذا
 نكحت الجوسات ثم طلعتوهن وقال شرع الله الطلاق بعد النكاح
 فلا طلاق قبله واستدل بقوله عليه السلام طلاق قبل نكاح ولا
 عتق قبل ملك رواه ابن ماجه بسنده وهو لنا في الموطأ ان يندى

الخطاب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وسالم بن عبد
 الله والقاسم بن محمد وابن شهاب وسليمان بن سيار كانوا
 يقولون اذا حلف الرجل بطلاق المرأة قتل ان ينكحها ثم
 اثم اي حنث ان ذلك لا زوجه اذا انكحها اي قبل الحنث
 وروي ابن ابي شيبة في مصنفه عن سالم والقاسم بن محمد
 وعمر بن عبد العزيز والشعبي والبخاري والزهري والاسود والي
 بكر بن عبد الرحمن والي بكر بن عمر وابن خزيمة وعبد الله بن عبد
 الرحمن ويكحول والنسائي في رجل قال ان تزوجت فلانة
 فهي طالق او يودم تزوجها في طالق او كل امرأة تزوجها
 فهي طالق قالوا هو كما قال وفي لفظ يجوز ذلك عليه اي يقع
 وقد نقل مذهبنا ايضا عن سعد بن المسيب وعطاء
 وحامد بن ابي سليمان وذكر في المبسوط ان مذهبنا قول
 عمر وروي عبد الرزاق في مصنفه عن عمر عن الزهري انه
 قال في رجل قال كل امرأة تزوجها فهي طالق وكل امرأة استتر بها
 فهي حرة هو كما قال فقال له مع اوليس قد جازا طلاق قبل
 النكاح ولا عتق الا بعد الملك قال انما ذلك ان يقول الرجل
 امرأة فلانة طالق وعبد الله بن حروام في سنن الدارقطني
 عن ابى خالد الواسطي بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه سئل عن رجل قال يوم تزوج فلانة هو طالق ثلاثا
 قال طلق ما لا يملك محمد بن باطل قال صاحب الشفيع
 والي خالد وهو عمر بن خالد وهو ضاع وقال احمد ويحيى كذا
 وما في سننه عن علي بن عمر بن سبده الى ابى يعقوب الخشن
 قال قال عمر بن علي بن عمر حتى ازوجك ابنتي فقلت ان
 تزوجتها فهي طالق ثلاثا ثم بدا لي ان تزوجها فانت النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال لي تزوجها فانه لا طلاق الا بعد نكاح

قال فتزوجها فولدت له اسعد وسعدا قال صاحب التتبع وهذا
 ايضا باطل وعن علي بن قيس كذب يحيى بن معين وغيره وقال
 ابن عدي يسرق الحديث هذا وما صح من الاحاديث
 فيقول علي بن قيس التتبع لا انه هو الطلاق وانما المعلق فليس به
 بل له عزيمة ان يصير طلاقا عند وجود الشرط وهذا الحمل
 ما تورع عنه السلف كما قدمناه عن الزهري وقد جمع ابو بكر بن
 العرف الاحاديث وقال ليس لها اهل في الصحة ولهذا
 ما عمل بها مالك وربيعة والوزاعي فان قيل لا معنى للحمل في
 التتبع لا انه ظاهر يعرفه كل احد فوجب حمله على التعليق قلنا
 صار ظاهرا بعد تشيها بحكم الشرح لا قبله فانهم كانوا في
 الجاهلية يطلقون قبل الزوج تتجيزا وبعد وانه طلاقا اذا
 وجد النكاح فنفاه النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الاحاديث
 والله سبحانه اعلم والفاظ التعليق المتداولة
 عند الفقهاء ان واذا ما وصي وصي ما وكل وكل وهذا
 الفاظ اخر للشرط لم يجزوا عنها كثير بحث وهي من وما وكسما
 وابن وغير ذلك وعدوا كلا واحد من الفاظ التعليق باعتبار
 ان الحكم يتعلق بالفعل الذي يليه حوالها نحو كل من دخلت
 منكن الدار فهي طالق فانه لا تطلق غير التي تدخل بمرتب
 تعد ما كجزا على الشرط امتنع ان يرتبط بحرف الفاء متى تأخر
 عند وجب ان يرتبط بها اذا كان واحدا من سبع وهي طلبية
 او اسمية وجماعية وما ولن وبعد وبالشقيس فلو قال ان
 دخلت الدار فانت طالق يتجر عند مجيء وان نوى التعليق وهو
 قول اكثر اصحاب الشافعي لعدم ما به التعليق وهو الفاء
 ينتجر عند اي يوسف وهو قول احمد ويغير اصحاب الشافعي
 لان ذكر هذا الكلام لارادة التعليق والعبارة بالمعاني و

444
 الفاظ والمباي ولو قال انت طالق وان دخلت الدار تتجيز اتفاقا
 لان معناه في كل حال وكذا لو قال انت طالق ان دخلت الدار
 بفتح الحفرة لان ان التعليق ولا يشترط وجود العلة وان
 قال لها ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق قد دخلت
 تلك الدار فالواقع واحدة عندنا اي عند اي حنفية وقال
 ثلاث كما قال مالك والشافعي كما لو اخل الشرط فقال انت طالق
 وطالق وطالق ان دخلت الدار ولو عطف بحرف الفاء فهو علي
 الخلاف فيما ذكر الكرخي والطحاوي وذكر الفقيه ابو الليث انه
 يقع واحدة بالاتفاق لان الفاعل المتعقب وهو الراجح هو
 وزوال الملك لا يبطل اي لا يبطل التعليق اذا لم يوجد
 الشرط بان طلق امراته دون الثلاث وراجعها ثم وجد
 الشرط فانه يترك الجزا بل يدخل اليهن لوجود الشرط وان لم
 يكن في الملك فلو قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلقها
 واحدة وانقضت عدتها لم يرتزوها قد خلت الدار طلقت
 لان التعليق باق لبقائه في غير كل من الفاظ التعليق ان
 وجد الشرط مرة في الملك المعلق فيه ولو بعد عقد ثان فيه
 بطل التعليق الى آخره لان غير كل من الفاظ التعليق لا يدل
 على التكرار وقد وجد الشرط في الملك فيقع الجزا المعلق عليه
 وان وجد الشرط مرة في غير الملك بطل التعليق لوجود الشرط
 لا الى جزء لعدم المحلية قال ابن المنذر راجع من يحفظ عنه
 العلم على ان الرجل اذا قال لا والله انت طالق ثلاثا ان دخلت
 الدار ثم طلقها ثلاثا يترك غير طلقها كالف لم يدخلت
 الدار يقع عليها طلاق ولو اباها به دون الثلاث ثم وجد
 الشرط انحلت اليهن حتى لو تزوجها بعد لا يقع شيء وان لم يوجد
 الشرط في حال البيوتة لم تكن لها المخل عند اي حنفية ومالك

ولا حد اقوال الشافعي ولد قول لا نفوذ الصفة بحال واختاره
المزني انتهى وفي كلامي بعد الثلاث فلا يقع الطلاق ان كانها
بعد زوج اخر وقال زفر بن يحيى لان كلما العزم لا يقال قال تعالى
كلما نصحت جلودهم به لنا هم جلودا ولما ان التعلق والعزم
باعتبار الملك الموجود وقد زال ذلك الملك فيبطل الا اذا
دخلت كلاما في الزوج نحو كلما تزوجك فانت طالق فان
الجزا يقع ان كانها بعد زوج اخر لان انعقاد هذا التعلق
على ما ملك عليها من الطلاق بالزوج وهو غير محصور وان
اختلفنا في وجود الشرط والقول له اي للزوج لانه ينكر وقوع
الطلاق وهي تدعيه والقول قول المنكر الا مع حجبها لا بها
اوضحت دعوتها بالبينة وفي شرط لا علم الا منها وان حضت
فانت طالق وفلان فقالت حضت وكذا بها الزوج صدقت
في حرها فقط اي ولم تصدق في حق فلانته في حق ثلاثه ايام
بالطلاق اي بوقوعه في اولها اي اول الثلاثه ومذهب الشافعي
عند انعقاد يوم وليلة وفي وجه في مدعيه وهو قول اجد عند
اول روية الذم والقياس ان لا تصدق لانها تدعي حدث الزوج
وهو ينكره ووجه الاستحسان انها ما مورة باظهار ما عند
لقوله تعالى لا يحل لهن ان يكمن ما خلق الله في ارحامهن ولولم
يكن قولها فيه يقبولا لم يكن لمرها به فائدة وانما لا تصدق
في حق فلانته لانها منه فيه ولو صدقها الزوج طلعت مرها ايضا
لشوت الحيف في حقها بتصديقه ولما كان أقل الحيف عندها
ثلاثة ايام فاذا استمر الدم لها عرف انه حبض فيطلق عندها
طلاقا مستندا الى اوله حتى لو كانت غير مدخول بها وتزوجت
عند روية الدم مع نكاحها وفي ان حضت حيفه فانت طالق
يقع الطلاق اذا ظهرت لان الحيفه اسم للمرة من الحيف وهي

لا تحصل

443 لا تحصل الا بانتهائيه وهو الطهر ولو قال كما يصح اذا حضت
فانت طالق لم يطلق حتى تطهر ثم عتق ولو قال لطاهر اذا
ظهرت فانت طالق لم يطلق حتى تحيض ثم تطهر لان البين
يقضي شرطا مستقبلا وهذا قد مضى بعضه وبقي بعضه
وما مضى لا يدخل تحت البين فكذا ما بقي وفي ان حضت يوما
فانت طالق فانها تطلق باول الشروع في الصوم بوجود ركن
الصوم وعدم ما يدل على كماله وان علق طلعه بولادة ذكر
وطلقته بانتي بان قال ان ولدت ذكرا فانت طالق واحدة
وان ولدت انثى فثنتين فولدتا ولم يدرك اول كان كانت
الولادة ليلة طلعت واحدة فعما ليقنها وثنتين تزوجها
اي تنبأ بعد اعراس الحرة واحتياط حتى لو كانت عذرة بتطبيقه
لا يتزوجها وانقضت العدة بيقين لان الكامل ينقض عدتها
بوضع حملها فان ولدت الذكر او لا انقضت عدتها بوضع انثى
وان ولدت الانثى او لا انقضت عدتها بوضع الذكر وفي الجامع
لو قال ان ولدت ولدا فانت طالق وانما كان الذي تلديه
غلاما فانت طالق ثنتين فولدت غلاما يقع الثلاث لوجود
الشرطين لان المطلق موجود في ضمن المعيد وهو قول مالك
والشافعي وان علق الطلاق بشئين يقع الطلاق ان
وجد الثاني في الملك سواء وجد الاول فيه او لا حتى لو قال
ان كلت ابا عمر وابا زيد فانت طالق ثلاثا ثم طلعتا ثم انقضت
عدتها فكلت ابا عمر ثم تزوجها فكلت ابا زيد طلعت ثلاثا
فان بوجوه الثاني في الملك لانه لو وجد في غيره لا يقع الطلاق
با اتفاق سواء وجد الاول في الملك او في غيره وقال زفر لا بد
من وجود الاول في الملك ايضا اعتبارا بالثاني اذها التوقف
الطلاق عليها كشي واحد ولو ذكر الجزا بين شرطين بغير حرف

الأول والثاني جعل الشرط الأخير غاية لليمين ولو ذكر الجزاء موخر
 عن الشرطين يجعل الشرط الأول مع الجزاء الشرط الثاني
 على التقدم والتأخير إن صلح ذلك لذلك ذكر الفأواض
 في الشرط الأول في الذكر قوله تعالى فإذا أحصيت فإن اتين
 بغا حشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فإن
 التقد بروايتنا علم أن اتين بغا حشة فإذا أحصيت فعليهن
 نصف ما على المحصنات من العذاب ومعنى أحصيت على قراءة
 التفع اسلمن وعلى قراءة الضم زوجن ولو ذكر الجزاء مقدم على
 الشرطين يجعل الشرط الأخير مقدما في التقدم ويكون
 شرطا لا تعقدا لليمين والشرط السابق شرطا الحث فإذا
 قال أنت طالق إن دخلت الدار إن كلمت زيدا فإذا اكتم زيدا
 منعقد لليمين ثم إذا دخل الدار يقع الطلاق وتظيره في
 التقدم والتأخير قوله تعالى ولا تنفك يميني إن أردت أن
 أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم والعنبر أي كخنبر
 الثلاث يبطل التعليق أي تعليق الثلاث ولو علق يان قال
 إن دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم جاز الثلاث بان قال
 أنت طالق ثلاثا قبل دخول الدار ثم عادت البعد التحليل
 ثم وجد الشرط بان دخلت الدار يقع الطلاق المعلق وهو
 قول الشافعي الجديد وما لك واحد وقال زفر وهو قول الشافعي
 القديم يقع وإن وصل أن شاء الله بكلامه بطل كلامه عند أبي
 حنيفة ومحمد وبه قال ابن أبي ليلى وإسحاق وأبو عبيدة وبعض
 أصحاب الشافعي وقال مالك لا يبطل الطلاق والعناق والمصد
 ويبطل اليمين والتدرو قال أحمد لا يبطل الطلاق خاتمة
 لنا أن موتى عليه السلام قال يستجدني أن شاء الله صابرا
 ولم يصبر وما روى أصحاب السنن الأربعة من حديث أبي

السختياني

446
 السختياني عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حث
 عليه ولفظ أبي داود والتعساي فقد استثنى قال الترمذي
 حديث حسن وقد روى عن نافع وسالم عن أبي عمر موقوفا ولا
 تعلم أحدا يرفعه غير أبي يوسف السختياني وقال إسماعيل بن
 أبيهم كان أحيا يرفعه وأحيا نال يرفعه انتهى وهذا
 كد غير قاصح في الرفع لما روي في نظائره غير مرة وروى ابن
 عدي في الكامل عن إسحاق بن أبي يحيى الكعبي بسنده عن أبي
 عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال
 لا والله أنت طالق إن شاء الله أو لعلمه أنت حر إن شاء الله أو
 على كسبي إلى بيت الله إن شاء الله فلا شيء عليه إلا أن الدارقطني
 وابن حبان صنعنا إسحاق قتيبا بوصول لا والله وصل إن شاء
 الله عن كلامه لا يبطل كلامه وأراد بالوصل ما يقابل الفصل
 غير الصوري كالفصل لتنفس أو عطاس أو حشا أو ثقل
 أسنان والعطف في قوله أنت طالق ثلاثا وثلاثا أو في أنت
 حره وحرة إن شاء الله فاصل عند أبي حنيفة خلافا لما حيث
 لم بعده فاصلا كما في قوله أنت طالق وعبدى حر إن شاء الله
 يكون الكلام موضوعا لا ظاهرا **فصل**
 في طلاق المريض الغار من غالب حاله المهداك بقدر المريض
 يخرج عن إقامته معاكه خارج البيت سموا مخرج من إقامته
 داخل البيت ولم يخرج ومن بارز في الحرب عطف على مريض
 أو قد مريض حتى أوجم ومخوها مريض خبر المستد امرئ
 الموت احتراز عن أياها في مرضه ثم فرج ثم مات لا ت
 الغالب في هذه الأشياء المهداك ولو كان زوجا وحده إلى الحرة
 المسلمة بان طلقها طلقة بابتة أو ثلاثا بغير رضاها فتد

لا بد لو ابانها بامرها او بابت منه باختيارها لنفسها سبب
 تفويض او جب او عند او خيار بلوغ او عتق لا تترك لغيره
 بابطال حقها ومات في ذلك المرض او في تلك المباشرة او ذلك
 التقديم ولو بغير ذلك السبب بان مات في ذلك المرض بغير
 وفي تلك المباشرة بمرض وفي ذلك التقدم بغير القتل والرحم
 لان الموت قد انفصل به في مرضه الذي طلعت فيه فيكون فارا
 خلا فالرؤية هي في العدة فتدبره لانه لو مات بعد العدة
 لا تترك عنه ما وقال ابن ابي ليلى واجد بن حنبل واسحاق
 ابن راهويه وابو عبيدة تترك بعد العدة ما لم يتزوج باخر
 وعن مالك والليث وان تزوجت بازواج تترك وفي نسخة
 تترك وهذا جواب لو روي قال مالك كما في طلاق الرجعي وقال
 الشافعي في الجديد وابو ثور وابن المنذر لا تترك وهو القياس
 لان سبب الميراث وهو الزوجية قد ارتفع قبل الموت فصار
 كما لو طلعتا قبل الدخول او في الصحة ولهذا لو حلف ائمه
 لا زوجة له لا يثبت لينا ان الزوجية سبب ميراثها والزوج
 فقد ابطالها فغير عليه قصده بئنا حلفه الى انقضاء العدة
 لبقا بعض الاحكام في ما اذا ماتت هي لا ميراثا لغيره
 بذلك وبخلاف ما اذا طلعتا بسبب الوفاة رخصت بطلان
 حقها واستحسانا لا اتفاق الصحابة فقد روي ان عبد الرحمن
 ابن عوف لما بت طلاق امراته ما ضربت الاصبغ بن زياد بن
 الحصيني الكلبية في مرضها مات عبد الرحمن وهي في العدة وراها
 عثمان بن محرز من امها جرب والاضار وقال ما الهتته ولكن
 اردت السنة وروى عن عمر وعائشة وابي مسعود وابي هريرة
 وابي بن كعب ان امرأة الفار تترك ما دامت في العدة وعن
 ابراهيم بن عروة البارقي الى شرح من عند عمر بن حفص

منها

447 منها ما اذا طلق المربعين امراته ثلاثا ورثت ادا مات وهي في العدة
 وعن الشعبي ان امر النبين بنت عبيدة بن حصين القراري
 كانت تحت عثمان بن عفان رضي الله عنه ففارقتها بعد ما حصر
 فجات الي على بعد ما قتل واخبرته بذلك فقال تركها حتى
 اذا اشرف على الموت فارقتها ورثها منه ويشكل هذه القولية
 لو كان محصورا في حصن لا يكون فارا وعن عائشة ان امرأة
 الفار تترك منه ما دامت في العدة وعن ابن ابي كعب انها تترك
 ما لم تزوج وقال ابن سيرين كانوا يقولون ولا يختلفون من
 فرض كتاب الله رد اليه يعني هذا الحكم يرد عليه فقده ولم
 ينقل عن صحابي خلافة وبقا قال الحنفى والشافعي وسعيد بن المسيب
 وابن سيرين وعروة وشريح وطاوس والثوري وابن شبركة
 وخادمي ابى سليمان وبشك بترك القياس وابن عوف لم ينكر
 التورث حتى روى عن عثمان غادة فقلا لومت وراها منك
 فقال انا اعلم ذلك ما طلعتا فزارا ولا فرارا وقال ابن ابي ليلى ان
 عدتها في حق الميراث لا تنقضي حتى ان لها الميراث ما لم تزوج
 فاذا تزوجت فهي التي رخصت بسقوط حقها ولها ذلك كما
 لو سالت في الميراث ولكنها تقول لما انقضت عدتها حل لها
 ان تزوج وذلك دليل على ما في النكاح الاول فلا يبقى بعد
 النكاح كما لو تزوجت وعلموا بشرطوا بقا عدتها لارثها
 منه ونفاه مالك وورثها منه وان تزوجت لا طلاق من فرض
 كتاب الله رد اليه قلنا المرأة الواحدة لا تترك من زوجين
 حكم النكاح وما قاله يودي اليه ويجعل ابو يوسف العدة بالاقراء
 لان النكاح قد انقطع بالطلاق قبل الموت فلزمها ان يعقد
 ثلاثا حين وابقا النكاح في حق الميراث امر حكى فلا يظهر في حق
 تغيير العدة وابو حنيفة ومحمد قد رهاها بعد اهلين لان

نكاحها اذا بقي في حق الارث فبقاؤه في حق العدة اولى لانها
اسرع ثبوتاً منه ولهذا اوجبت دونه في النكاح الفاسد ومن
هو في صف القتال او حمراى حصل له حمل يعجز عنها عن اقامة
مصلحه خارج البيت فمن استدا وجع عطف على هو في صف
القتال وكذا قوله او حسن لقتل في حد او قصاص او ترك
في سبعة وهي اربع كثيرة السبع او في محيف من عدوا و
حصر في حصن او دار عجم خبر المستدا والمراد به صحيح في حق
الطلاق حتى لو طلقتا في حال من هذه الاحوال ومات بذلك
السبب وهي في العدة لا تترك لانه لا يغلب في مثل هذه
الهداك ولو تصادقا اي الزوج والمرأة في مرضه على طلاقها
ومضى عدتها بان يقول كنت طلقك ثلاثا في صحتي وانقضت
عدتك وصدقتك او ابانها بامرهما ثم اقرها بعد التصديق
او ابانته به بن او وصى بوصية فلها الاقل منه اي من كل
واحد من المقتراين والوصية ومن الارث وهذا عند ابي
حنيفة في المسئلة اي التصديق والابانة وعند ابي يوسف
ومحمد في الثانية وقال زفر لها جميع ما اقره او وصى في المسئلة
وان تصادقا على ان الابانة ومضى العدة في زمان الصحة فاقتر
او وصى لها بشئ فالحكم كما تقدم عند ابي حنيفة وحكما بعدتها
كالك والشافعي وان علق الزوج بينوتها بشرط ووجد
ذلك الشرط في مرضه سوا كان التعليق في الصحة او في المرض
ترث ان علق بفعله سوا كان الفعل مالم منه به او مالم
لده منه لا بد فخذ ابطال حقها بالتعليق او بما شره الشرط
في المرض فبرد عليه قيد بالبينونة لا تترك لوعلق الرجعي
ورثت في الاحوال الاتية كلها اذ مات في عدتها او بغيرها
ولا بد لها منه كالاكل والشرب وكاله مالا يوين وقضا الدين

واستقضايه سوا كان التعليق في الصحة او في المرض وهذا
عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وهو قول فراد
كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لا تترك لانه لم
يوجد من الزوج صنع بعد تعلق حقها به وانما المرأة هو
ابطلت حقها بايقانها بذلك الفعل ولها ان الزوج الجاهل
الى المباشرة فيستقل اليه الفعل كما في الاكره وفي بسوط
في الاسلا والصحيح في هذه المسئلة قول محمد عند الفعل
يكول له لا بد لها منه لانه لو كان لها منه بد لا تترك سوا كان
التعليق والشرط في المرض او كان التعليق في الصحة والشرط
في المرض لا ينافيت بالشرط فصار كما لو طلقتها بسوا لها
او علق لغيرها او بغير فعله وفعلها بان علق بينوتها هو
يفعل اجنبيا ويحيى وقت وقد علق في المرض فتيده لانه لو
علق في الصحة لا تترك وقال زفر واحد والموراعى والثوري
ترث لان المعلق بالشرط كالمجنى عنه وجوده فكان تطلقا
بعد تعلق حقها فيه عليه لانه ظلم ولما ان المعلق بالشرط
كالمجنى عنه حكما لا قصد او لا ظلم الا عن قصد فلا يرد
تصرفه **فصل في الرجعة بفتح الراء**
وتكسر في العدة كقوله تعالى فاسماك معروف لان الرجعة م
استدامة ملك النكاح ولا ملك بعد انقضاء العدة والدليل
على بقا الملك مطلقا انه يملك المقرات كالطهار والابدان
يتوارثان والله يحل وطبها بعد الرجعة وهي ليست بسبب
كل الوطى مقصودا حتى لا يعتبر فيها مهر ولا رضاها وهذا
معنى قوله وان ابنت اي المرأة لقوله تعالى ويعولهن احق
بريذهن في ذلك اي زمان العدة وعليه اجماع اهل الجلاء اذا
لم يكن لم يقرب ابنته حنيفة وهي المطلقة البائنة او المبطنة

وهي المدة في الحرة والثمان في الامنة ^{بحسب ما حكى}
وارتجعتك ورجعتك وردتك وانسلتك وسلكك
اوراجعت ابرأني ان كانت غايبة وهذا صريح الرجعة
واما كنايةها فخواتمة عندي كما كنت وانت ابرأني اذا نوى
الرجعة وبوطها في فرجها وفي دبرها وعليه الفتوى
وسها بشهوة ونظره الى فرجها اذا دخل بشهوة فتد
بالفرج لان النظر الى دبرها ليس برجعة وقال مالك واسحاق
ان اراد بالوطي الرجعة ففي رجعة وقال الشافعي وابو يونس
لا يكون رجعة الا بالقول ولنا انه بوطها بكل فعل يخص
بالنكاح يكون مستند بالملك النكاح كوطي البايع امتدادا
كان له اختيار ولو لم يستزوجها بشهوة او نظرت الى فرج
بشهوة او علم الزوج بذلك وتركها فهو رجعة وان كان
ذلك اخلاسا منها لا يمكنه فقال السرخسي وشيخ الاسلام
انه رجعة عند ابي حنيفة ومحمد اعتبارا بالماهر والمست
برجعة عند ابي يوسف لان الرجعة انما تكون من جانب
الزوج ولو تزوجها في العدة فرجعة عند محمد ولغو عند
ابي حنيفة وعن ابي يوسف روايتان قال ابو جعفر
ويقول محمد نأخذ وفي البايع وعليه الفتوى ^{ويذهب}
الشهاده على الرجعة بان يقول لا تبين من المسلمين
اشهد اني راجعت زوجتي ولهذا قال مالك والشافعي
في الامم واحد في رواية وقال القاضي ابو بكر بن العلاء
واهل الظاهر يجب الا يشهد بقوله تعالى واشهدوا ذوي
عدل منكم حيث امرنا به بشهادوا بالوحي ولنا ان
النصوص الواردة في الرجعة ليست نفعية باسناد
كقوله تعالى فاذا بلغن اجلهن فامسكنوهن معروف

او فارقوهن

النفقة في النكاح او صحت

او فارقوهن معروف وقوله تعالى ويعولتن احق بردهن وقوله
تعالى فامسكن معروف وقوله فلا جناح عليهما ان يتراجعا
وقوله صلى الله عليه وسلم مرا بكن فليراجهما وهو مروي
عن ابن مسعود وعمار بن ياسر ويندب اعلامها اي علام
المرأة بها اي بالرجعة لا بنا اذا لم تعلم رجعتا وحت باخر
بعد انقضاء عدتها قال الطحاوي في شرحه والرجعة على
صريحتي سني وبدعي فالسني ان يراجهما بالقول ويشهد
على رجعتها ويعلمها حتى لو راجهما بالقول ولو شهد او
اشهد ولم يعلمها كان بخالف السنة وقال الحاكم الشهيد
واذا كتمها الطلاق ثم راجهما وكتمها الرجعة فهي امراته
غير انه قد اساء فيما صنع ولو راجهما ولم يعلم حتى انقضت
عدتها وتزوجت باخر فهي امراته ويفرق بينهما وبين الثاني
سواء دخل بها او لم يدخل ويندب ان لا يدخل عليها
حتى يزوجها اي يعلمها بدخوله بان يخفف بقلدها او يتخفف
ان لم يقصد رجعتها لانه قد يقع بغيره على موضع نصير
به مرا حقا فيحتاج الى طلاقها بانها فسطول عليها العدة
وبتقربها بتمتد ادمدة ^{وسعد} الرجعة ترقى لان
النكاح قائم الى انقضاء العدة ولهذا جرى التوارث
بينهما ويطلق طلقة اخرى اذا قال كل امرأة لي طالق ولان
الترخي ربما كان حاملا له على الرجعة وهي مستحبة وله
وطها ويكون بدرا حقا وقال الشافعي ليس له ذلك ولنا
ان الزوجية قائمة لا تدفع الى سماء بعد لقوله تعالى
ويعولتن احق بردهن في ذلك ولا بد ملك راجعتها
بالقول من غير رضاها والا جبن لا يغير على ذلك ولا
سيما فرجها حتى يراجهما ويشهد على رجعتها على سبيل

لا استحباب لان بالاشهاد مستقر ملك الزوج اتفاقا وقال
 زفر جوز له ان يسافر بها وان لم يراجعها لان النكاح بينهما
 قائم فصار كما لو لم يطلقها ولما قوله تعالى لا تحزنوا من
 بؤس ثمن ولا من جن والاية في الرحمى لقوله تعالى فطلقوهن
 بعد ثمن وقوله تعالى لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك
 امرا وصدقت في معنى عدتها ان امكن وفي تعالها
 ولا خيل في اقل مدة تصدق فيها الحرة الكافيه في انقضاء
 عدتها فقال ابو حنيفة ستون يوما وقال ابو يوسف ومحمد
 تسعة وثلاثون يوما وقال مالك اربعون يوما وانا اقل
 مدة تصدق فيها الامة فعند ابي حنيفة على تحريم محمد
 اربعون يوما وعلى تحريم الحسن حسنة وثلاثون يوما
 وعند ابي يوسف ومحمد احدى وعشرون يوما وفي تكديدها
 اخبار اى وصدقت المرأة في تكديدها اخبار الزوج بعد
 العدة بالرجعة في العدة بان قال بعد العدة كنت
 راجعت فيها وكذبته ويجوز ان ينكح الرجل مبانته في
 العدة وبعد لها بقا المحل وانما منع الغير من نكاحها في
 العدة لا شتبا به النسب وهو ان يكون عند اختلاف
 المياه ولا اختلاف ههنا ولا محل حرة لمطلقها قبل الدخول
 بها وبعد بعد ثلاث حتى يطأها ولو غير انزال
 ان في حيف او صوطا واجرا ما بلغ او راهاق وهو القرب
 من البلوغ وقيل الذي يتحرك منه ويستهي الجماع وبالله
 سعيد بن المسيب لا يشترط الوطى لا في سنن سعيد بن
 منصور عن ابن المسيب قال الناس يقولون حتى يجامعها
 واما انا فاقول اذا تزوجها نكاحا صحيحا فانها تحل للاول
 وقد سجد طايفة من الخوارج واستغرب منه هذا حتى قيل

لم يبلغه الحديث كما استغرب من الحسن استراطة التراب
 نظرا الى معنى العسيلة وقولها غير معتبر حتى لو قضى القاع
 به لا ينفذ نكاح صحيح لا يملك يمين ولا نكاح فاسد
 لان النكاح مشروط بالنقص فلا يتناول وطى النكاح وهو
 مطلق فلا يتناول الفاسد لان المطلق محل على الكامل وقال
 الشافعي في القديم الوطى في النكاح الفاسد محل وقال
 مالك واحد في رواية الوطى في الحيض والا حرام على
 كالنكاح الفاسد وحتى معنى عدة طلاق او عدة
 بؤس لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى
 تنكح زوجا غيره المراد المطلقة الثلاث والثلاث
 في الامة كالثلاث في الحرة اذ الرق نصف محل المحل
 والوطى شرط عند الجمهور لما روى اصحاب الكتب الستة
 من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن رجل طلق امراته فتروجت وزوجا غيره فدخل
 بها ثم طلقها قبل ان يواقعها انحل لزوجها الاول قال لا
 حتى يذوقا اخرين عسيلتها ما ذاقا الاول وفي نسخة
 مثل ما ذاقا الاول وروى احمد في مسنده عن مروان عن
 ابي عبد الملك المكي عن عبيد الله بن ابي مليكة عن عائشة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العسيلة الجماع ورواه
 الدارقطني في مسنده لكن المكي مجهول وفي الستة لا
 ابا داود عنها ايضا قالت جات امرأة رفاعة القرظي الى
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة فطلقني
 فابت طلاقا فتروجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وان
 ما معه مثل هدية الثوب فتنسب صلى الله عليه وسلم
 فقال ان تريد ان ترجعي الى رفاعة لا حتى تذاوبي

عسيلته وبذوق عسيلتك وفي لفظ للحاري قال كذبت
والله يا رسول الله اني لا تقصها تقصها لادم ولكنها ناشئ
تريد ان ترحع الى رفاعته فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم فان كان ذلك لم تحل له حتى تذوق من عسيلتك
قال وكان مع عبد الرحمن ايمان له بن غيرها فقال له صلى
الله عليه وسلم بنوك هو قال نعم فقال لها هذا وانك
تزوجين ما تزعمين فوالله لهما اسم به بالزواج وقيل ثبت
شروط الدخول بالشارقة النص وهو ان يحل النكاح على
الوطي حلالا للكل على الافادة دون العادة اذا العقد استبعد
من اطلاق اسم الزوج وفي المبسوط المقصود منع الزوج
من استكثار الاطلاق واذا لا يحصل العقد بل يافيد
من مخالطة الزوج ودخول الثاني مناح مبغض عند الزوج
الاول كما ان الاستكثار من الاطلاق مباح مبغض الى الله
الله ليكون الجزاء بحسب العمل اي جزاء وفاقا وفيما حصل
واذا اطلق الرجل امراته ثلاثا جميعا فقد خالف السنة
وهي طلاق ثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل
بها بلغت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي
عليه السلام عن سفيان بن عيينة عن ابن عباس وغيرهم وان دخل بها او لم يدخل
بها اي الزوج الاول ونسوا روى المشكلات من اطلاق امراته
عن الدخول بها ثلاثا فمدان يترجها بلا تحليل وامان قوله
تعالى قال طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره
ففي حق الدخول بها انتهى وهذه رواية مروية في
ابن القيم وفي تحفته قائلها بل قبل تنكحه وذكر الترمذي
عن قتادة الواري ان الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع
لو اخرج بمساعدة اليد لا تحل وفي العمود والفتاوى

الصغرى لو خافت ان يظهر امرها على المحلل فقب لبعض
من ثقب به ثقب مملوك يشتري به مراهقا فترجها
به شيئا هديا ويدخل بها ثم يهرب المشتري المملوك
اثمن المرأة فيبطل النكاح وترسل المملوك الى بلد اخر
وتبعه فلا يظهر امرها بوطي الزوج الثاني وذكر الترمذي
انها ان خافت ان لا يطلعها المحلل فقالت زوجتك نفسي
على ان اري بيدي اطلق نفسي كلما اردت فقبل حيازا النكاح
وصار له مريد لها ولو كانت المرأة مفضاة لا تحل للاول
بعد دخول الثاني الا اذا حصلت ليعلم ان الواطي كان في
قبلها ووطي الذي الذميمة عليها وتة قال الشافعي واحمد
وقال مالك لا يحلها بيا على فساد النكاح عنده والنكاح
بشرط التحليل بان يقول هو تزوجتك على ان احلك
وتقول هو تزوجتك على ان تحللني بكرة وحل يضم فكسر
اي ثبت الحل فبشرط التحليل لا بد ان يكون تبيضا بل
كان نبيته لا بكرة قال المرغيناني وثاب على ذلك اذا
كان قصده به الا صلاح وقال مالك والشافعي واحمد
وابو يوسف والليث واسحاق وابو عبيد اسقاط هر
التحليل بغير العقد ولا يحل للاول لغير ما رواه الحاكم في
المستدرک وصح من حديث عمر بن قافع عن ابيه انه قال
حارجل الى ابن عمر فسأله عن رجل طلق امراته ثلاثا
فترجها ارجح لدخلها وفي نسخة ليحلها لا خيد هل تحل
للاول قال لا الا نكاح رغبة كناية هذا استفاحا على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روى المشايخ واحمد
والترمذي وقال حديث حسن صحيح انه عليه السلام قال
لعن الله المحلل والمحلل له وما روى ابن ماجه من حديث

ابن عباس وعقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الا اخرجكم بالنياس المستعار قالوا بلى يا رسول الله
 قال كهلوا محل وفي نسخة المحلل لعن الله المحلل والمحلل له
 قال عبد الحق في الاحكام اسناده حسن وروى ابو داود
 والترمذي وابن ماجه عن الحارث عن علي قال لعن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له ورواه الساجي
 عن ابن مسعود عن غير واحد ورواه احمد والبراء بن
 ابي سبيبة وغيرهم عن ابي نوري بن محمد بنحوه سواء ولنا
 ان شرط التحليل في النكاح شرط فاسد والنكاح لا يفسد
 بالشرط الفاسد الا ان يحد الميراث الكحل الاول ثلاثة
 استعمل ما حره الشرع فحوزي بمنعده فهذا الحديث هو
 يقتضي صحة النكاح والكحل للزوج الاول والكرهية والكحل
 عن حديث الحكم انه ليس بمرفوع فلا يعارض المرفوع
 وان قالت المطلقة ثلاثا حلت والمدة تحتمل بان ذكرت
 لخل عدة ما يمكن وهو شهران عند ابي حنيفة ويستعد
 ولا يكون يوما عند لها وعلب على ظنه عند فها حل له
 نكاحها لان النكاح اما امر ذنوي وقول الواحد فيه معتول
 كالوكالة واما امر ديني وقول الواحد فيه معتول كالاخاء
 بطهارة شئ وبجاسته الماوراء الحديث وسئل الصفا
 ونجم الدين النيسابوري عن امرأة سمعت الطلاق الثلاث من
 الزوج ولا يمنع عنها هل يسعها قتله قال لا يسعها عند
 ارادة قتلها وهكذا افتى السيد ابو شجاع وقال
 لا يسعها في لا يسعها والزوج الثاني يهدم ما دون
 الثلاث عند ابي حنيفة وابي يوسف حتى لو طلقها واحدة
 وانقضت عدتها وتزوجت باخر وطلقها وانقضت عدتها

سند يترزوها الاول يملك عليها ثلاثا ان كانت حرة
 وثلاثين ان كانت امته خلافا لمحمد فانه عنده لا يهدم
 فيملكها الاول اذا عادت اليه بعد زوج باقى من الثلاث
 وبه قال مالك والشافعي واحمد وزفر لما روى البيهقي
 في المعرفة من طريق الشافعي عن ابن عيينة عن الزهري
 عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة وسليمان بن يسار انهم سمعوا ابا حنيفة يقول
 سالت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رجل من اهل
 الجور طلق امراته تطليقة او تطليقتين ثم انقضت
 عدتها وتزوجها غيره ثم فارقتها ثم تزوجها الاول قال هي
 عنده على ما بقى وروى ايضا من حديث الحكم بن عتيبة
 عن يزيد بن جابر عن ابي عبد الله سمع علي بن ابي طالب يقول
 هي على ما بقى ونقل مثله عن ابي بن كعب وعمران بن
 الاكصاب وابي حنيفة وابي يوسف ما روى محمد في الاما
 عن ابي حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن سعيد بن جبير
 قال كنت جالسا عند عتبة بن مسعود اذا جاءه اعرابي
 فسأله عن رجل طلق امراته تطليقة او تطليقتين
 ثم انقضت عدتها وتزوجت باخر فادى الاول ان يتزوجها
 مات عنها او طلقها ثم انقضت عدتها فاراد الاول ان يتزوجها
 على كره هي عنده فالنقت الى ابن عباس وقال ما تقول في
 هذا فقال يهدم الزوج الثاني الواحدة والثلاثين والثلاث
 واسأل ابن عمر قال فلعنت ابي عمر فسالته فقال مثل ما قال
 ابي عباس رضي الله عنهم قال بعض المحققين الطاهر
 ما قال محمد وباقي الامية ولعمري صدق قول صاحب الاسرار مسئلة
 اختلف فيها كبار الصحابة لصعب الحارثي عنهما

فصل في الابدال في اللغة الميم يقال الى يولي
 ايداً كما عطي يعطي اعطا وفي الشرع حلف بما يوجب الكفارة
 او الجزاء ميم وفي الزوجة مسلمة كانت او كتيبة
 اربعة اشهر او اكثر حال كونها حرة وان كانت تحت عبد
 وشهري حال كونها امه كواسد لا اقربك اربعة اشهر
 او واسب لا اقربك فبذلك بالزوجية لان السحفي لا يكون
 موليا من امته لان قوله تعالى للذين يولون من نسائهم تربيع
 اربعة اشهر لا يتناول الزوجات ويصح الابدال من المطلقة
 الرجعية لقيا بالزوجية وقوله تعالى ويعولهن واليهل
 الروح حقيقة وقال مالك والشافعي اريد من اربعة اشهر
 لنا ان النصف على اربعة اشهر يمنع الزيادة عليها كالنصف
 على اربعة اشهر وعشر في عدة التوفاة وعلى ثلاثة اشهر
 عدة الحياة وروى الواحدي في اسباب النزول بسببه
 عن عطاء عن ابن عباس قال كان ابدال اهل الجاهلية المني
 والنسب واكثر من ذلك فوقت الله اربعة اشهر فب
 كان ابداله اقل من اربعة اشهر فليس بمول لم قال وقال
 سعيد بن المسيب كان ابدال اهل الجاهلية كان
 الرجل لا يريد المرأة ولا يجب ان يتزوجها غيره فحلف ان
 لا يتزوجها ابداً فكان تركها كذلك لا ايا ولا ذات فعل فجعل الله
 تعالى الاجل الذي يعلم به ما عند الرجل في المرأة اربعة اشهر
 وانزل للذين يولون من نسائهم الآية والمأخذ صريح نحو
 لا اقربك لا اجامعك لا اطأوك لا اباضعك لا اغتسل منك
 من جنابة فلوا دعي انه لم يمنع الجماع بصدق قضاء وكناية
 فيباح اليها نحو لا امسك لا اتك لا اغشاك لا اجمع راسي
 وراسك لا افاضعك لا اقرب فراشك ويعيد في عدم

المني قضا فان قرها اي وطها الزوج في المدة اي في
 اربعة اشهر في الحرة وفي شهرين في امته حيث لقوات
 البر وجب الكفارة في الحلف بالسد وهو قول مالك
 والشافعي في الجديد واجد لان هذا النوع من الحلف
 موجب الكفارة عند الحنث ويجب في غيره اي غير الحلف
 بالسد وهو التعليق الجزاء الحق موجب وسقط الابدال
 باجماع العلماء بخلاف الميم بالحنت والاي وان لم يقرها
 الزوج في المدة بانث تواجده ولا يتوقف الفرق بينهما
 على تطلعه لايهاا وتزويج الحاكم بينهما وقال مالك
 والشافعي واحد بوقف حتى يطلق والمسئلة ذات خلاف
 بين الصحابة والتابعين قال البخاري في صحيحه قال لي
 اسما عيل حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر اذا مضت العدة
 بوقف حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق قال
 ويذكر عن عثمان وعلي وابي الدرداء وعائشة وانما عشر
 رجلا من الصحابة وقال ابو عيسى الترمذي في جامع
 احلف اهل العلم فقبل اذا مضت اربعة اشهر بوقف
 فاما ان يفي واما ان يطلق وهو قول مالك والشافعي واحد
 واسحاق وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه
 وسلم وغيرهم اذا مضت اربعة اشهر ففي تطلعه بالسد
 انتهى وفي موطا محمد بن الحسن بلغنا عن عمر بن الخطاب وعثمان
 ابن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت انهم قالوا
 اذا الى الرجل من امراته مضت اربعة اشهر قبل ان يفي
 فقد بانث بتطلعه وهو خاطب من الخطاب وكانوا لا يرون
 ان توقف بعد اربعة اشهر قال ابن عباس في تفسير هذه
 الآية للذين يولون من نسائهم تربيع اربعة اشهر فان قار

فان الله عز وجل يحرم وان عزموا الطلاق في الله سميع علم
 التي الجماع في الاربعة اشهر وعزيمة الطلاق انقضت الاربعة
 اشهر فاذا مضت بابت بتطبيقه ولا يوقف بعد ها وكان
 ابن عباس اعلم بتفسير القرآن من غيره انتهى كلام محمد بن
 عندهم النبي الذي يورث الزوج بعد مضي المدة لقوله تعالى
 فان فاوا بحرف التعقيب وعندنا النبي في المدة لقراءة ابن
 مسعود فان فاوا فنهن وقرأت لا تختلف عن سماعه من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والسقيتم في قوله تعالى وان
 عزموا الطلاق دليل الجماع على ان النبي في المدة وعزيمة الطلاق
 بعد ها كما في قوله تعالى فامسكوهن بمعروف او سرحوهن
 بمعروف ولا مساك بالمعروف بالمرحمة في العدة والشرح
 بالاحسان بتركها حتى يتبين بمضي العدة ثم عندهم لا يقع
 الا تفريق القاض بينهما او بايضا الزوج الطلاق لان الله تعالى
 قال فان عزموا الطلاق فان الله سميع علم وهو اشارة الى ان
 عزيمة الطلاق بما هو مسموع وذلك بانها خدوها لئلا الله تعالى
 ذكر عزيمة الطلاق بعد ذكر المدة وهو اشارة الى ان ترك النبي
 في المدة عزيمة الطلاق عند مضيتها وتروى عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال غرمة الطلاق مضي اربعة اشهر وقد
 اضافه الى الزوج فدل ان الطلاق يتم بدون غير حاجة
 الى قضا القاضي ومعنى قوله تعالى فان الله سميع لا يلازم
 علم بقصد اقراره ومارواه عبد الرزاق في مصنفه حديثا
 عن عمر بن عطاء الخراساني عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان عثمان
 ابن عفان ومن بعده من ثبات كان يقول ان في الايلا اذا مضت
 اربعة اشهر ففي تطلقه واحدة وهي الحق بنقضها وتعتد
 عدة المطلقة قال اخبرنا معمر بن قتادة ان عليا وابن عباس

قالوا

قالوا اذا مضت اربعة اشهر ففي تطلقه وفي الحق بنقضها
 وتعتد عدة المطلقة واجاز نحوه عن عطاء وجابر بن زيد
 وعكرمة وابن المسيب وابي بكر بن عبد الرحمن ومحمول
 وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عباس وابن عمر
 قالوا اذا آلى فلم يفي حتى مضت اربعة اشهر ففي تطلقه
 بابت واجاز نحوه عن ابن الحنفية والشعبي والنفخي
 وسروك والحسن وابن سيرين وحبشية وسالم والجب
 سلمة والكاظم ان ماروياه فهو عن ابي بكر بن محمد والنفخي
 فيهم فيكون ابرح واولى ونسيع الكل قوله صلى الله عليه وسلم
 اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وسقط الحلف الموقت
 باربعة اشهر في الحرم وشهرين في الامانة لان اليمين لا تبقى
 بعد مضي وقتها لا المود اي ولا يسقط الحلف المود محرو
 والله لا اترك وان لم يقل ابد عند اي حنيفة خلا فالحل
 حيث قال لا بد من ذكر المود او ما يقو مقامه وانما لم يسقط
 لعدو ما يطلد من حيث اومض وقت فبين باخرى ان
 مضت عدة اخرى وهي اربعة اشهر في الحرم وشهران في الامانة
 بعد نكاح ثان من الكالف بلا في اي بلا قربان ثم باخرى اي
 ثم بين باخرى كذلك اي ان مضت المدة ثان بعد نكاح ثالث
 من الكالف بلا في موبقى الحلف بعد وقوع طلقات ثلاث لبقا
 اليمين وفي شرح الوقاية هذا ان كان الحلف بغير طلاقها
 وان كان بطلاقها لا يبقى الحلف لان التجيز يطل التعليق
 لا المبدأ اي ولا يبقى الا بدلا لا الله بتركه تعليق الطلاق يعني
 الزمان فلا يبقى بعد استيفاء الملك كما لو قال كلما مضى اربعة
 اشهر فانت طالق فان قربا بعد زوج كفر لبقا اليمين ولا
 يبي با لا لزواله وصار كما لو قال لا جنيت والله

١٢ اقربك ثم تزوجها فانه لا يكون موليا ويجب الكفارة اذا اقربها
 احسن بقوله بعد نكاح فان عن قول ابي سهل البردعي فانه
 قال ان اليمن يفقد بعد انقضاء اربعة اشهر قبل انقضاء عدتها
 لان معنى الايمنة على الابد هو كذا معنى اربعة اشهر ثم اقربك
 فيها فانت طالق ولو قال ذلك لكان الحكم فيه ما بينا والاصح
 ما ذكره المحقق وهو قول الكرخي لان انعقاد اليمن ابتداء الاعتناء
 معنى الاقرار وهو ليس بوجود في المباشرة عالم يتزوجها
 ولو عجز عن الغي بالوطي من وقت الايمنة الى مضي اربعة اشهر
 في الحرة وشهرين في البتة لم يحن احداهما او غيره اى غير المرفق
 بان كانت رقعا او صغيرة او في مكان لا يعرفه او كان محبوسا
 او عينا او اسيرا في دار احب او بينه وبينها مسيرة اربعة
 اشهر ففقدت ان يقول فقت اليها وترجعت اليها او
 رجعتا او ابطلت ايلاها وسقطت الايلا على المذهب
 عندنا ولكن لا يحن الا بالوطي وقال سعيد بن جبير لا يكون
 الغي الا بالجماع وهو مروي عن ابي ثور ونحوه في الخطا ويروى
 قال مالك والشافعي قيدا للغاي يكون من وقت الايمنة الى اخر
 المدة لانه لو اتي وهو قادر على الوطي ثم عجز عنه او الى وهو
 عاجز عنه ثم زال عجزه ثم عجز في المدة لم يحن فيشترط باللسان
 لان الغي حلف عن الجماع فيشترط فيه العجز المستوعب
 للمدة فان قدر على الجماع قبل المدة بعد فيشترط باللسان
 فيشترط بالوطي لانه قدر على الاصل قبل حصول العجز
 بخلافه فصار كالمتم اذا رى الحائض في الصلاة وانت على
 حرام يرجع الى نيتك ان نوى الطهارة والثلاث او الله
 في نوى وقال محمد ان نوى الطهارة لا يكون مطلقا لعدم
 ركن الطهارة وهو التشبيد بالمحرم على التابيد ولنا ان

هذا اللفظ يحمل الطهارة لا فيه من معنى الحرمة فاذا نواه
 صحت نيته وان نوى التحريم فايلا لان تحريم الحلال
 يعني عندنا لقوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك
 يتبعى مرصات اربوا حكن واسد عقور رجم قد فرغ الله
 لكم حلة ايمانكم وان نوى الطلاق او لم ينو شيئا فيه اى
 في انت على حرام وكذا في كل حل على حرام وفي حلال الله
 على حرام وفي حلال المسلمين على حرام وفيما بينه اما ان
 نوى بابت على حرام والطلاق فلان التحريم من الغاظ الكتابي
 والواقع بها بين واما اذا لم ينو شيئا فجعله المستقدمون ايلا
 وهو مختار صاحب مواهب الرحمن ومرفد المتأخرين
 للطلاق البائن وهو مختار الفضل والمسكان وابي بكر
 سعيد والفقهاء ابي جعفر الجهمي وفي قال الفقهاء ابو الليث
 وبنو خذ لان العادة جرت انهم يريدون بهذا اللفظ الطلاق
 وحال في الخلع وهو باللفظ لغة في الخلع بمعنى
 الترخيع يقال خلع نعله وتوبد وشرعا احدث المال بارتك
 النكاح بلفظ الخلع فان الطلاق على مال ليس خلعا بل في
 حكمه من وقوع السنونة لا مطلقا ولا بحري فيه الخلاف
 في انه فسخ وقيل ارادة الزوجية ببذل بدل لا باس
 بالخلع عند الحاجة لقوله تعالى فان خفتم الايعت حدود
 الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به والمراد بالخوف هنا العلم
 لان الخوف من لوازمه وقيل الظن وهو المظهر والخطاب
 للحكام واهل الاسلام وهذا الشرط خارج مخرج العادة
 لجواز الخلع بدونته والمراد بالحدود ما يلزم الزوجين من
 مواجب الزوجية وسمى اعطت هذا لانه كانه سبب في بده
 تخلص نفسها منه والمعنى لا جناح على الزوج فيما اخذ ولا

على المرأة فيما اعطت ولما في صحيح البخاري عن ابن عباس ان
 امرأة ثابت بن قيس اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
 ما اعيب عليه في خلق ولادني ولكني اكره الكفر في الاسلام
 فقال صلى الله عليه وسلم اني اريد ان يكون عليه حديثه قالت نعم
 فقال صلى الله عليه وسلم اقبل الحديث وطلقها تطليقة وفي
 مصنف ابن ابي شيبة كان اقبل الحديث وطلقها فامرته ان
 تأخذ منها حديثه ولا يرداد وقال بكرى بن عبد الله المزني
 الخلع غير جائز لان الآية السابقة تنسخ بقوله تعالى
 وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وابتم احداهن
 قبضارا فلا تأخذوا منه شيئا **اجيب** بان شرط
 الخلع العلم بما خالنا نسخ وتعد الجمع بينهما ولو وجد
 عين الجمع جعل عدمه لا خلع على ما سوى الخلع وقد رخصها
 وقد يقال **ان النبي** متعلق بما اذا اراد الزوج هو
 استبدال غيرها مكانها والاية الاخرى مطلقة فكيف تكون
 ناسخة وقد ثبتت الظاهرية بما اذا كرهته وخاف ان لا
 يوفيا حقها وان لا توفيه ومنعته اذ كرهها هو وقال
 قوم لا يجوز الا بادن السلطان روى ذلك عن ابن سيرين
 وسعيد بن جبير والحسن ولعل متمسكه بظاهر قوله
 تعالى فان خفت على ان الضير للحاكم **بما صح** من
 مجلس ما صلح الا بداره وهو طلاق بان عند جماهير
 الامة من السلف والخلف وقال احمد واستحق في ربهوية
 والشافعية في العدم فرقة بغير طلاق لما رواه الدارقطني
 عن ابن عباس انه قال لو طلق رجل امراته تطليقتين ثم
 اختلعت منه حل له ان ينكحها ذكر الله الطلاق في اول
 الآية وفي اخرها والخلع بينهما بقوله الطلاق مرتان الى ان

قال

قال فلا جناح عليهما فيما افترقا به ثم قال فان طلقها يعني
 الثالثة المفاد شرعيتها بقوله او يسرع باحسان فيكون
 الا فتدا غير طلاق وان كان اربعاً والثاني منقذ وان
 النكاح يحل النسخ لا يفسخ بخيار العتق فكذا بالراجح
 بالخلع كما يبيع في الاقالة وعن الحنابلة لا يقع بالخلع طلاق
 بل هو فسخ لسرط عدم رتبة الطلاق لا ينقض عدد الطلاق
 وقال اخرون يقع ويكون رجعياً فان راجعها رد البذل
 الذي اخذته رواه عبد الرزاق عن عمر بن قتادة عن
 سعيد بن المسيب قال وكان الزهري يقول ذلك ولما
 روى عبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفهما عن ابن
 جريح عن داود بن ابي عامر عن سعيد بن المسيب ان النبي
 صلى الله عليه وسلم جعل الخلع تطليقة وما روى الدارقطني
 والبيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلع تطليقة
 وما روى الدارقطني والبيهقي في سننهما وابن عدي في الكافي
 من حديث عباد بن كثير عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس
 ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلع تطليقة باينة
 لكن عباد بن كثير فيه كلام لا والله يخرج حديث ابي المسيب
 وان كان مرسله فان مرسله حجة اجماعاً وروى مالك عن
 هشام بن عروة عن ابيه عن جهمان مولى الاسديين
 عن اميرة الاسمية انها اختلعت من زوجها عبد الله بن
 خالد بن اسد فابتاعها في ذلك فقال هي تطليقة وروى
 ابن ابي شيبة بسنده الى ابن مسعود انه قال لا يكون
 طلاق باينة الا في ذرية او ايلاد وروى كوفه عن علي ايضا
 فاذا قالت اخلعني او قالت طلقني على الف مثله ففعل
 ما قالت في المجلس بانت منه وكيب عليهما به لدفع

انه الالملة لا يسكون المعجزة اي ويجب على المختلعة عوض
 الخلع لانه وجب بالتزامها وكره للزوج اخذها الى البدر
 منها ان ينسج وهو وكرهها وقال مالك لا يجوز لقوله تعالى
 وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وانيتم احداهن
 قنطارا فلتاخذوا منه شيئا والقنطار اقال العظيم ولنا
 ان الهني في الهني لمعنى في غيره وهو زيادة الايمان والهني
 لمعنى في غيره لا بعد من المستوعبة كالبيع وقت النداء
 يوم الجمعة يجوز مع الكراهة والعقل اي وكره للزوج
 اخذ الزايد على ما اعطاه ان نسجته هكذا اقال
 القدوري وهو رواية الاصل وفي الجامع الصغير ان
 الفضل بطيب له لا طلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما
 فيما افترضت به ودليل الاصل وهو الصحيح ما قدمنا
 وما روي ابني ابني سبيعة وعبد الرزاق في مصنفيهما
 عن حفص عن ابن جريح عن عطاء قال جات امرأة
 الى النبي صلى الله عليه وسلم تشكو زوجها فقاب
 اتردين عليه حديثه الي اصدقك قالت نعم وريادة
 قال اما الزيادة فلا وبما اخرج الدارقطني في مسنده
 عن ابني جريح قال اخبرني ابو الزبير ان ثابت بن
 قيس كانت عنده بنات بنت عبد الله بن ابني
 ابن سلول وكان احدها خديجة فكرهته فقال انني
 صلى الله عليه وسلم اتردين عليه حديثه التي اعطاك
 قالت نعم وريادة اقال النبي صلى الله عليه وسلم انما
 الزيادة فلا واخرج ايضا عن خطان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا ياخذ الرجل من المختلعة اكثر مما اعطاها
 وروى وكيع عن ابني حنيفة عن عمار بن عمران الهذلي

عن

عن ابيد عن علي انه كره ان ياخذ منها اكثر مما اعطاها
 وذكر محمد الرزاق عن علي لا ياخذ منها فوق ما اعطاها
 وذكر ايضا ان الربيع بنت معوذ بن عفرا حدثت انها
 اختلعت من زوجها بكل شيء ملكه فحوصم في ذلك
 الى عثمان بن عفان رضي الله عنه فاجازه وارمى ان
 ياخذ عقاص راسها فمادونه وروى ان عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه رفعت اليه امرأة نسجت على زوجها
 فقال اخلعها ولومن قرطها فكانت المسئلة خلافة
 من الصحابة رضي الله عنهم وان طلق مال بان قالت
 طلقتك بالالف او على مال بان قال انت طالق على الف
 وقع باني ان قبلت ولزمها المال وان طلق المسلم او
 خالع حبرا او خنزيرا وميتة او حرا لا يجب شيء للزواج
 لان المسمى لا يجب للاسلام وغيره لا يجب لعدم التزام
 ووقع باني في الخلع ورجعي في الطلاق لان المبيع
 معلق بالقبول وقد وجد ولما بطل العوض كان العاقل
 في الاول لفظ الخلع وهو كناية والواقع بها باني وفي
 الثاني لفظ الطلاق وهو يعقب الرجعة وقال
 مالك واحمد رجعي وقال يتردد بينهما وقال الشافعي
 يجب مهر المثل اعتبارا بالنكاح ويقع طلاق باني وان
 طلقت ثلاثا بان قالت طلقت ثلاثا بالالف فطلعت واحدة
 في المجلس فبأية اي يقع بأية ثلاث الف وقال
 مالك بالالف وقال احمد بغير شيء ولنا ان الباطل يجب
 العوض وهو ينقسم على الموصوف وفي ان طلعت ثلاثا
 على الف فطلعت واحدة يقع رجعية بلا شيء عند
 ابني حنيفة واحمد وبالف عند مالك ويقع بأية

ثلث الالف عند ابي يوسف ومحمد والسافعي والخلف
 بها وصحة في حقها لدفعها البدل فصار كالبيع بغير رجوع
 اذا كان الايجاب منها قبل قول الزوج ويصح بشرط الخيار
 لها عند ابي حنيفة في المسئلتين ويقتصر الخلع من جانبها
 على المجلس اي مجلس المرأة عند ابي حنيفة واصحابه فلا
 يتوقف ايجابها على ما وراه ولو كان غائبا وعين في عقد
 لا يتوقع الطلاق بشرط قبولها حتى انعكس الاحكام
 فلا يصح رجوعه ولا شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس من
 جانبها فيتوقف ايجابه على ما وراه المجلس لو كانت غائبة
 وقال ابو يوسف ومحمد والسافعي واحد شرط الخيار
 لها باطل كشرطه لدان الخلع من جانبها بشرط البين وهو
 الطلاق وكما لا يصح الخيار باليمين في شرطه ولهذا قال
 انت طالق ان دخلت الدار على انك بالخيار ثلاثة ايام
 كان الخيار باطلا ولا يبي حنيفة ان الخلع من جانبها بمنزلة
 البيع لانه عليك مال بعوض ولهذا قال الخلف
 نفسي منك بكذا ثم رجعت اوقامت من المجلس قبل قوله
 بطل ولو كان غائبا قبله فقبل كان باطلا والعبد
 بمنزلة اى بمنزلة المختلعة فيصح شرط الخيار له عند ابي
 حنيفة فيما اذا اعتقه مواده على مال وبطل عند ابي
 يوسف ومحمد لان العتيق يمين وقول العبد المال بشرط
 له والخيار لا يصح في اليمين فكذا في شرطها ولا يبي حنيفة
 ان ذلك من جانب العبد في معنى البيع فيصح شرط الخيار
 له كالبيع ويسقط الخلع على مال يعلو والمباراة وهو
 ان يرى كل منها صاحبه وترك الحرف منه خطأ كذا في
 الغريب حقوق النكاح الواجبة من الجانبين عنها فلا

يسقط

يسقط ما لم يتعلق بالنكاح كمن ما استرت من الزوج
 ويسقط ما يتعلق به كالمهر والنفقة الما حصة قيدنا
 به لان المختلعة والمباراة النفقة والسكنى ما دامت
 في العدة ولا يسقط الا بالذكور وقال محمد لا يسقط ه
 الخلع والمباراة الا ما سميا فقط كالك والسافعي واما
 نفقة العدة فان شرطت فيها يسقط اجماعا والا لا يسقط
 اجماعا ولو شرط البراءة من نفقة الولد الصغير اعني براءة
 الرضاع فان وقتا وقتا كالسنة والا فلا وتوارى انه
 عن النفقة والسكنى تحت البراءة عن النفقة ولم يصح عن
 السكنى لان النفقة حقها والسكنى حق للشرع لقوله تعالى
 لا تحمواهن من يوفين ولا يجن الا ان ياتين بما حشة
 مبينة فتوارى انه عن براءة السكنى جميع بان التزم اجرة
 مكانها او سكنت ملكها ثم ابرأ عن النفقة اينا يصح في
 ضمن عقد الخلع بتقاي الخلع اجماعا حتى لو استقطت بعقدها
 بعد الخلع بابر الزوج عنها لا يصح لعدم استحقاقها
 ابو ياقوب وما وان خلع الاب فبينة عما لها العاذلك
 الخلع الا في حق ونوع الطلاق يعني انه يلغى في حق المال
 دون الطلاق وهذا في اصح الروايتين وهو قول السافعي
 واحد وفي الرواية الاخرى يلغى في حق الطلاق ايضا
 وكذا يلغى الخلع في حق المال دون الطلاق ان قبلت
 بشرط الزوج البدل عليها وهي بمنزلة بقران الخلع ه
 سالب والنكاح جالب وعلى انه صا من عطف على
 ما لها اي وان خلع صغيرته على انه صا من لبدل الخلع
 فعليه المالك اي بذل لها فصح
 في اللغة مصدر طاهر مراد اذا قال لها انت على كذا

وفي الشرح تشييد المسلم ما يضاف اليه الطلاق من
الزوجة بان يشبهها او عضوا يعبر عنها او جزا
شايعا منها بما يجرد اليد النظر عن عضو محرمه وهي
المحرمه عليه موند ان نسب او صاهرة او رضاع فتدنا
بالسليم لانه لا طهار للذي عندنا لظاهر قوله تعالى الذين
يظهرون منكم وان الذي ليس هذا الكفارة وقال الشافعي
واحد يصح طهار الذي وانما طهار الصبي فلا يصح اجماعا
وقد يبايض الطلاق لانه لو قال امرأتك ادرجك
على كظري لم يكون مظاهرا وقيد بالزوجة لانه لو قال
لاستد لا يكون مظاهرا لقوله تعالى الذين يظهرون منكم من
نسبهم فقال مالك والثوري يصح طهار الرجل من امته
ومدبرته وامرأته وهو قول جمع كثير من الصحابة والتا
واعتره سعيد بن المسيب وعكرمة وطاوس وجماعة
والزهري في الموطوعة وقيد بان يكون التحريم على التابيد لانه
لو قال امرأتك ادرجك على كظري لم يكون مظاهرا لانه
احتمل امرأته مادامت امرأته في عصمته وهو اي الطهار
كبر وطهرها ودواعيه شهوة كس وقيل حتى تكفر
لا روى ابو داود من حديث جويبة بنت غلبه قالت
طاهر من اوس بن الصامت فحبت رسول الله صلى الله
عليه وسلم انتمكوا اليه وهو كما دلي فيه ويقولون ان
الله فاما هو اي عك فابرح حتى انزل الله قد سمع الله
قول النبي صلى الله عليه وسلم في زوجها الايات فقال عليه السلام
يعتق رقبة قالت لا يجد قال فتصوم شهرين متتابعين
قالت اني شيخ كبير لا يستطيع ان يصوم قال فطعم
سكينا قالت ليس عنده شي يتصدق به قال فلا ي

اعينه بعرق من ثم قالت يا رسول الله وانا اعينه بعرق
اي قال احسنت اذ هي فاطمي بها عنه سنتي مسكينا
وارجعي الي ابن عك قال ابو داود والعرق سموت
صاعا يروي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه قال
العرق زبيل ياخذ خمسة عشر صاعا وقال ابو داود
وعنه العرق مكيل ببيع ثلاثين صاعا وعن الشافعي
واحد ان الدواعي لا يخرج لان التحريم عرف بالنية والتماس
فيها كناية عن اجماع لان التماس حقيقة في التمس بالنية
والحقيقة احق بان تاد وانه اعلم بالمراد فان وقع منه
وطي او ذواته استغفر رب ولا يعود اليه حتى يكفر لاني
السنة الا مرة بعد عن ابن عباس ان رجلا طاهر من امرأته
فوقع عليها قبل ان يكفر فقال صلى الله عليه وسلم ما جلت
عليك قال رايت خلقا لها في حقها في حقها في حقها
سافرها قال فاعترها حتى تكفر قال التريه حديث
حسن صحيح عزيب وروى عن سلمة بن يحيى البياضي عن
البنى صلى الله عليه وسلم في المظاهر يواقع قبل ان يكفر
قال كفارة واحدة وقال حديث حسن عزيب وفي
ابن علي كافي او مثل اي صح نية الكرامة لان ارادتها
بمثل هذا الكلام شايخ ووجه نية الطهار لان التشييد
جميع الامر تشييد لظواهرها لكنه ليس بصرح فيقتصر
الى النية ووجه نية الطلاق لانه كناية كما لو قال انت
على حرام ونوى به الطلاق يكون طلاقا باينا فان لم ينو
سافرها في قول اي حبيفة واي يوسف وفي وجه في
ذهب الشافعي وكان طهرا في قول محمد ورواية اي
يوسف وجه في مذهب الشافعي وايضا في قول مالك

واحد ورواية عن ابي يوسف وفي انت على حرام كافي لرفعة
 ما نوى من طهار لما فيه من التشبيد بالمحرم او تطلاق
 لان انت على حرام من كتاباته فاذا نواه طلعت بانيها
 ويكون التشبيد بالمحرم للتاكيد دون الكراهة للتحريم
 بالمحرم كذا قالوه وفيه بحث اذ لا يبعد ان يراد بالحرمان
 المحترمة فهو من احتمالات كلامه فيصدق وبانته اذ
 ادعى بيته فان لم يتوبه شيئا فالا عند ابي يوسف
 وطهار عند محمد وفي جامع قاضي خان والاصح انه
 طهار عند الكل لان التي هو الموكد بالتشبيد طهار وكذا ذكر
 الترمذي انه طهار من غير خلاف وفي قوله انت على
 كظها اي ليسا بيمين لكل كفارة وهو قول الشافعي
 الحديث كما لو طاهر مرارا ولو في مجلس واحد وقال مالك
 واحد وابو ثور يجب كفارة واحدة ولا يبطل الطهار بطلانها
 بل اذا خشي لو عادت اليه بعد روج اخر كان الطهار على
 حاله لا يقر لها حتى يكفر وكذا بشرها بما طاهر منها وهي
 اي الكفارة يجب بالعود اي العزم على وطرها وهو
 طاهر مذهب مالك وجعله في الموطا العزم على الوطى
 والامساك ومذهب الشافعي ان يمسه عن طلاقتها
 عقيب الطهار في زمان يمسه طلاقتها وفيه وفي النبايع
 اذا رضى ان تكون محرمة ولا يعزم على وطرها لا يجب الكفارة
 ولو عزم ثم ترك العزم لا يجب ايضا فعمل ان الكفارة
 لا يجب بمجرد الطهار وهو قول اخذ والصحيح ان مذهب
 مالك وهي عتق رقبة صغيرة او كبيرة مسلمة او كافرة
 لا يرثه وقال مالك والشافعي واحد لا تجزئ الكافرة لانه
 تحريم في بكفر فكان الايمان من شرط كفارة العقل ولنا

ان المخصوص عليه الرقبة وهي اسم لذات مملوك من كل وجه
 وقد وجدت وليس في النص ما يني عن صفة الايمان
 والكفر فالنقيض لصفة الايمان يكون زيادة والزيادة
 على النص ينسخ فلا يثبت بخبر الواحد ولا بالقياس ثم
 قياس المخصوص على المخصوص باطل عندنا لا اعتقاد
 النقص فيما نولي الله بيانه وذلك لا يجوز ولا يجوز دعوى
 التخصيص لهما لان التخصيص فيما له عموم والمطلق
 غير العادة لا ياتي الا عتق فانت حجت المنفعة لانه
 هالك معنى كالا على ومقطوع بجاه او رجلاه او ابهاماه
 او يد ورجل من جانب لغوات منقعة البطش لان قوته
 باهاميه ولا المجنون المطبق والمدير اي ولا عتق المدير
 لانه لا يستحق الحرية بوجه وقوله تعالى فخر برقبته ليعتق
 الكمال وانما الحرية من كل وجه وكذا حكم امر الولد ولا عتق
 المكاتب حال كونه ادى بعض بدله لان اعتاقه حينئذ
 ببدل وبدل لا يبيد الكفارة لانه عيادة فلا بد ان يكون
 خالصا ومتى كان يعوض لم يكن خالصا لانه يكون تجارة
 ولان الصابئة اختلفوا في رقة بعد ادائه بعض البدل
 فكان على رضى الله عنه يعتق بعد رما ادى وابي مسعود
 يقول اذا ادى قيمة نفسه يعتق واختلفوا في رقة
 شهيرة ما بعد من جواز التكفير به وقيمة المكاتب يكون
 اذى بعض بدله لانه لو لم يود شيئا جاز عتقه عن الكفارة
 عندنا خلافا لزمرو ومالك والشافعي واحد في رواية لان
 الرقبة اسم لذات مرفوعة عرفا والمكاتب كذلك قال
 صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء
 رواه ابو داود ولا عتق نصف عبد مشترك عن كفارته

ثم عتق بائنه بعد غمائه وقال ابو يوسف ومحمد يجزئ ان
كان موسرا ولا عتق نصف عبده عن كفارته ثم عتق
بائنه بعد وطئها لان عتق باقى العبد وقع بعد المسيس
والماوريد هو العتق قبل المسيس وهذا عند ابي حنيفة
لان العتق يجزئ عبده واما عند ابي يوسف ومحمد فيجوز
لان العتق لا يجزئ عندها فاعتاق بعض العبد اعتاق للكله
وان عجز المظاهر عن العتق بان لو عليك رقبة ولا منها وقت
الكفر وهو قول مالك وقال احمد وقت الوجوب وللشافعي
ثلاثة اقوال وقت الكفر وقت الوجوب واغلب الحالين
وهو وقت الوجوب صا شهرين ولا اى متتابعين لقوله
تعالى من لم يجد فصيا شهرين متتابعين ليس بينهما ولا
بينهما رمضان ولا ايام الحجية وهي يوم العيد واما
التسريح لان رمضان لا يجوز فيه للصحيح المجمع صيام غيره
بالاجماع وصيام يومى العيد واما التسريح في شهرين
صا شهرين بالاهلة جاز وان كان كل شهر تسعة وعشرين
يوما وان صام بغير الاهلة وافطرتا تسعة وخمسين
يوما فعليه الاستقبال وينقطع التسابع بالمرح عند باوند
الشافعي في الجديد وقال مالك واحد لا ينقطع كالا ينقطع
بالحيض في كفارة القتل والفطر واجب بان التسابع شرط
بالض والغالب اننا نحض في كل شهر فكان كالمستثنى ولو
صا شهرين متتابعين ثم قدر على الاعتاق قبل غروب الشمس
من اخر يوم يجب عليه العتق وهو قول المذاهب فقدرته على المبدل
قبل فراغه من البدل وصار صومه تطوعا وقال مالك والشافعي
واحد لا يلزمه العتق ولكن يسحب وفي خرافة الاكل لا يصوم
من له خادم بخلاف المسكن وقال مالك والشافعي يصوم من

له خادم واعتراه بالمال المعد للعطش وفرق الرازي بينهما
في احكام القران بان الماء مأمور بما سأكده لعطشه
واستعماله مخطور عليه بخلاف الخادم ولو اعتق اجنبى
عن مظاهر لا يجزئ وان كان باره لما فيه من الزام الولايه
وقال ابو يوسف ومالك والشافعي يجزئ ان كان باره
وان افطر في الشهرين باكل او شرب او جماع او غيرها
استأنف لغوات التسابع المخصوص عليه وكذا يستأنف
ان وطئها اى التي طاهر منها في الشهرين ليدعها عند
ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يستأنف باكل
او شرب او جماع او غيرها وكذا يستأنف يوما وفي بعض
النسخ او نارا مطلقا اى عمدا او سهوا واعلم ان قيد
العبد في وطئ التي طاهر منه ليدع في هذا المنقصر
شعرا للهداية وهو فيها قيد اتقاني لا يجزئ به عن
شئ لان الحمد والنسيان في الوطئ بالليل سوا وان عجز
المطاهر عن الصوم لكبر او مرض لا يرجى زواله اطعم هو
او نايبه ستين مسكينا لقوله تعالى فمن لم يستطع فاطعا
ستين مسكينا كلا اى يطعم كل مسكين قدر الفطرة
نصف صاع من بر وهو مدائن او صاعا من تمر او شعير او قمته
لان المعتبر دفع حاجة اليوم عن المسكين فكان كصدقة
الفطر وقال الشافعي يطعمه من غالب قوت البه من الحبوب
وقال مالك يطعمه مداهم هشا وهو مدان عبد البنى صلي
الله عليه وسلم وقال احمد يجب من البرعد ومن التمر والشعير
مدان وان عداهم اى ستين مسكينا وعشا اى
باعيانهم والشعير فليكلا او كثر او لا يد من الهوام
ان اطعمهم خبر الذرة او الشعير بخلاف خبر البر اعطى

كل واحد من بر وهو رطلان ربع الصاع على قول أبي حنيفة
و سنوي ^{بما} وشعير أو اعطى ^{واحد} شهرين ^{جائز} وبه
قال مالك وقال الشافعي لا بد من التملك في الكفارات
ولنا ان المقصود عليه اطعام وحقيقة ذلك في التملك
والعصود به والمقصود سد الخلة وفي التملك تمام ذلك
فتبادى الواجب بكل واحد منها اما بالتملك فظاهر واما
بالتمكين فلم اعمات عني النص والدليل عليه انه شهيد
بطعام اهل فقال تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم
وذلك يتبادى بالتملك تارة وبالتمكين اخرى ^{لهذا}
ويجب تقديم اطعام على المس لا حتم ان يقدر قبله على ما هو
واجب فكله ولا يستأنف الاطعام بالوطى في خلافه لان
النص فيه مطلق غير بعيد بما قبل التماس وفي يومى ولو
اعطى واحد في يوم ^{في الشهر} لا يجوز الا عن يوم سوا
اعطاه ذلك في يوم دفعة او على دفعات لان الواجب عليه
التزريق الخاص ولم يوجد كالحاج اذا رمى الجمر سبع حصيات
دفعة واحدة مجمعة لا متفرقة لا يجزى الا عن واحدة وان
المعتبر سد الخلة وقد اندفعت في ذلك اليوم كما بدفعه
لدا ولا فالصرف اليه بعد ذلك يكون اطعام الطاعم فلا يجزى
وقيل اذا اعطاه على دفعات يجزى لان التملك اقم مقام
الاطعام والحاجة بطريق التملك ليس لها نية فاذ افرق
الدفعات في يوم جائز كما في الايام وفي شرح الواجب ما ورد في
النص بلقط الاطعام فلا بد فيه كافيته لكفارة الطهار
والا فطار في رمضان واليمن وجزا الصيد والغنية وما ورد
فيه بلقط الايتا والغدا فيشرط فيه التملك كالزكاة والصدقة
والفطر والعشر والحلق عن الادي في الاحرام وسجادة

اعلم

اعلم بحقايق المرام ^{فصل في اللعان وهو}
لفقه محمد بن ابي نعيم عن ملا عنده ولعانا واصلا لللعن
الطرد والابعاد وشرعية هو عندنا شهادة اربعة موكلات
بالايمان مقرونة باللعن في جانب الرجل ومقرونة بذكر
الغضب في جانب المرأة قايمة مقام حد القذف في حقه
وقام حد الزنا في حقها وقال مالك والشافعي انه ايمان
موكدة بالشهادة واحتج بقوله تعالى فشهادة اربعة
اربع شهادات بالله فقله بالله يحكم في اليمن والشهادة
تحمّل اليمن بالله لوقال اشهد كان يمينا فحلف المحمل على
الحكم ولنا قوله عليه السلام اربعة من النساء املا عنده
بينهم النصرانية تحت المسلم واليهودية تحت المسلم والمملوكة
تحت الحر والحرّة تحت المملوك رواه ابن ماجه والدارقطني
بن حديث عمر بن شعيب ووقفه الا وناعى فاني جريح
على جد عمر بن شعيب وقال محمد بن الحسن بلعنا عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعان بين اهل الكفر واهل
المسلمة ولا بين العبد وامراته فهذا التنصيص على استراط
اهلية الشهادة فيها وفي الامية اشارة الى هذا فانه تعالى
قال والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم
استثنى انفسهم عن الشهادة فثبت ان الزوج شاهد لان
المستثنى يكون من جنس المستثنى منه ثم نص على شهادته
فقال فشهادة اربعة شهادات بالله فنص على الشهادة
واليمن فقلت الركن هو الشهادة الموكدة باليمن ولان
الحاجة هنا الى ايجاب الحكم في الطرفين والذي حصل
لا يجاب الحكم فيها هو الشهادة دون اليمن لانها موكدة
باليمن لانه يشهد لنفسه والتاكيد باليمن لا يخرج عن

ان يكون شهاده فقرر الشارح الركن في جانبه باللعن لو كان
 كاذبا وبالعضب في جانبها لو كانت كاذبة لان الصادق احدهما
 والتعاضد يعلم ذلك فكان اللعن في جانبه قايما مقام حد
 القذف وفي جانبها صار العضب قايما مقام حد الزنى فسمى
 الكل لعمالة الشرح اللعن فيها كالصلاة تسمى ركوعا وسجودا
 لشرعيتها فيها او لا للتغليب لا لعربي والعربي واللحن من
 جانب الرجل وهو مستد في نفسه قد في اي رمي بالزنا صريحا
 وخبره بان قال لها رأتك تزني او انت رأتني او يرايها
 العفيفة عن الزنا وهي التي لا تكون رايته ولا تهمة رايته
 كن يكون لها ولد لا يكون له اب معروف والحاصل ان يكون
 ممن حيد قاذفها فلو لم يكن ممن حيد قاذفها بان تزوجت بكاح
 فاسد ودخل بها فيه اورنت في عمرها او وطيت حراما
 بشبهة ولو دقة لا يحرك اللعان بينهما لانه في حقها مقام
 حد القذف فلا بد ان تكون محصنة وكل من الزوجين صلح
 شأها الى يود بالاشهاد على المسلم فلا لعان من محض
 ولا محض ود في قذف لا يها لا يصلح ان ادا الشهادة ولا
 لتحملها ولا من يملوك وصبي لا يها لا يصلح ان ادا الشهادة
 وان صلح التحملها ولا من كافرا لا يصلح ادا الشهادة على
 المسلم وان صلح اداها على مسلمة عندنا كن مع ذلك بوجوب
 حد القذف لان القذف بالزنا لا ينفيك عن زوجة قاذف
 خرج من ان يكون موحيا لللعان لمعنى في القاذف لان موحيا
 للحد او نفي الزوج ولدها الذي ولد على فراشه او الذي من غيره
 عن ابية المعروف لانه يصير بذلك قاذفا وله اجد من
 قال لا جنبي لست لا بك ولا يعتبر احمال كونه من غيره
 بشبهة كما لا يعتبر ذلك في يملون فاه اجنبي لان الاصل في السب

النكاح

النكاح الصحيح والفاسد ملحق به ونفيه عن الفراش الصحيح
 قد في حتى يظهر الملحق به وقال الشافعي لا يصير قاذفا
 باللعن ما لم يقل انه من الزنا وطالب به اي بوجوب القذف لانه
 حتما لدفع عار الزنا عنها كما في حد القذف الا ان تولد له
 بطالب في القذف لانه حقه ايضا لا حتما جدا الى نفي شيد
 عن ليس هو سند لا عن خبر المبتد او هو من قذف وانما
 لا عن لا روى البخاري ومسلم ومالك في موطئه وابوداود
 وابن ماجه من حديث ابن شهاب عن سهل بن سعد الساعدي
 ان عويمرا العجلاني جاء الى عامر بن عدى فقال له يا عامر ارايت
 رجلا وجد مع امراته رجلا ايقطعه فيقتلونه امر كيف
 يصنع سئل لي يا عامر رسول الله فقتل عامر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فكم رسول الله المسائل وكل وعابها
 فلما رجع عامر الى اهله جاء عويمرا فقال يا عامر ماذا قال
 لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عامر كره رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المسائل التي سالتكم عنها وفي نسخة سالتها
 اي عنه وعابها فقال له عويمر يا سيدنا انتي حتى اسالدها
 فاقبل عويمر حتى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
 وسط الناس فقال يا رسول الله ارايت رجلا وجد مع
 امراته رجلا ايقطعه فيقتلونه امر كيف سيفعل فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقد اترك الله على فيك وفي
 صاحبك قرانا فاذهب فات بها قال سهل قتلنا وانا
 مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغنا
 قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتمها فظلمتمها
 عويمر بلا ثا قبل ان يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ابن شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين وصنفه اللعان

ثابتة بالكتاب بيد الزوج لانه المدعى والحجة تطلب منه اولا
 فيقول اربعة اى اربع مرات اشهد يا يده اى اقسام يده
 الى صادق او لى الصادقين فيما رجعتهما به من الزنا ان كان
 رجاها بالزنا او فيما رجعتهما به من نفي الولدان كان رجاها
 بنفي الولد وفي الحاشية لعنه الله بعد عليه ان كان كاذبا
 او من الكاذبين فيما رجعتهما به من الزنا او نفي الولد وشي
 اليها في كل مرة ثم تقول المرأة اربعة اشهد يا يده انك
 كاذب او من الكاذبين فيما رجعتهما به من الزنا ان كان رجاها
 بالزنا وفيما رجعتهما به من نفي الولدان كان رجاها بنفي الولد
 وفي الحاشية لعنه الله بعد عليها ان كان صادق او من
 الصادقين فيما رجعتهما به من الزنا او نفي الولد وشي في كل
 مرة وانما خصت المرأة بالعنف لان النساء يستعملن اللين
 كثيرا فلا يبالين به بخلاف العنفة ثم يفرق القاضي بينهما
 وتوسا له ان لا يفرق فبين بطلقة وتستحق نفقة العدة
 كالمعتدة من طلاق او فسخ والتفرقة رواية عن احمد ونفي
 القاضي لسبب الولد عنده اى عن الزوج بان يقول قطعت
 نسب هذا الولد عنده والزمنة بانه بعد ما قال فرقت
 بينهما كذا روى عن ابي يوسف فلو مات احدهما قبل التفرقة
 ورثه الآخر ولو طاهر بينهما او الى او طهرتها مع بقاء النكاح
 وقال من منع الفرقة بنفس تلاعها وهو المستور من
 مذهب مالك وروى عن احمد وابن عباس لما روى الدارقطني
 في سننه باسناد جيد من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال المتلاعنان لا يجتمع المتلاعنان ابدا روى علي
 وعبد الله لمضت السنة لا يجتمع المتلاعنان ابدا رواه
 الدارقطني ايضا وقال الشافعي تقع الفرقة بلعانه لا لعلما

شهد عليها بالزنا اربع مرات واكده باللحن فالظاهر انها
 لا ياتلفان فلم يكن في ابقاء النكاح فائدة كما اذا ارتد احد
 الزوجين وهو حي الغظاهر الحديث المتلاعنان لا يجتمعان
 فان قيل لعانهما لا يصدق عليها المتلاعنان على انه
 يحتمل ان لا تلاعن هي فترجعه عنده فلا تفرق ولا اجتماع
 والحي في رواية المتلاعنان اذا تفرقا لا يجتمعان ابد
 ولنا حديث سهل بن ساعد الساعدي المتخذ من وقدرواه
 ابو داود وقال فظلمنا ثلاث تطلقات فانقذه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سنة قال سهل حدثت هذا عند رسول الله فمضت
 السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان
 ابد افي هذه الالفاظ كلها دليل ان الفرقة لو تقع باللعان
 والله المستعان وكذا ما في الصحيحين من حديث ابن عمر ان رجلا
 لا عن امراته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرقت
 عليه السلام بينهما والحق الولد باحد وفي رواية بل المرأة
 ولم يروى عنه السلام فرق بينهما بعد لعان الرجل قبل لعان
 المرأة واما قول البيهقي في المعرفة ان عويمرا حين طهرتها تلا
 كان جاهلا بان اللعان فرقة فصارت كمن سطر الضامن
 في السفف وهو يلزمه سطر او لم يسطر فحوا باب
 ان هذا خلاف الظاهر والله اعلم بالسرا فان الى الزوج
 عن اللعان حجب لا متباعد عن حق وجب عليه وهو
 قادر على ادائه فيجب له ان يبايع حتى يدا عن فيوفى ما عليه
 او يكذب لنفسه فيجده لا يقرره على نفسه بالزنا والحج
 وقال مالك والشافعي واجد ان ابي الزوج عن اللعان كد
 بنا على ان موجب العقد منه عندهم احدى وعندنا اللعان

واذا لا عن الزوج وجب على المرأة ان تلعن عن بالدف وان
 البت حست لا بها امتنعت عن ايها حق هي قادرة
 عليه فاحبس لا يفاده كسيرا الحقوق حتى لا عن فتوفي
 ما عليها او تصد قد يرتفع سب اللعان واذا صدقت
 نفي القاصي نسب ولدها ولم تحدها لان تصد بها ليس
 اقوالا قصد ايصريح الزنا فلا يعبر في وجوب الحد بل في
 ردّها وما وقع في بعض النسخ القدر ويرى او تصد قد
 فيه غلط لان الحد لا يجب بالقرار مرة فكيف بالتصديق
 مرة وهو لا يجب بالتصديق اربع مرات وقال مالك
 والسافعي لا تحبس المرأة بل ترجم فان كان الزوج لم
 يصلح شاهد بان كان عبدا او هي حرة او كافرا او هي
 مسلمة وصورتها ان يكونا كافرين فيسلم الزوجية وتقدّمها
 قبل عرض الاسد عليه او كان محمد ودا في قد ف
 وهي من اهل الشهادة حد الزوج لانها لا تعذر اللعان
 من جهته صير الى الحد لما قد من الله لا تنفك عن وجبه
 ولقول تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بربعة
 شهداء فاحدوهم بما بين حدة وان صلح الزوج يشاهد
 وهي امه او كافرة بان تكون ذميمة او محدودة في
 قدف او عبيدة او مخونة او راتبة فلا حد عليه لعدم
 احصائها كما لو قدّمها اجني واللعان لعدم اهلستها
 للشهادة والملاعنان لا يحسمان ادا روي ذلك
 الدارقطني عن علي وابن مسعود وابن عباس موقوفوا واخرجه
 مرفوعا من حديث ابن عمر وان اكد الزوج نفسه بعد
 اللعان قبل التفريق او بعده حد لا قراره بوجوب الحد
 عليه قيدنا الا كذاب يكونه بعد اللعان لانه لو كان قبله بعد

ما اياها لا حد عليه ولا لعان لان قدّمها كان وجبا للعا
 فلا ينقلب موحيا للحد وحل للزوج بعد اكد اب نفسه
 نكاحها عند اي حنفية ومحمد وقاد ابو يوسف وزفر
 وهو قول مالك والسافعي لا يحل لها متلا عنان وفي
 الحديث المتلا عنان اذا تفرقا لا يحسمان ادا وكذا حل
 نكاحها ان قدف الزوج غيرها بعد اللعان فحد او رت
 فحدت لان بقا اهلية اللعان شرط لبقا حكمه من عدم
 اجتماعها وقوله فحدت قيد اتفاق لان زناها من غير حد
 سينقض به احصائه بخلاف القذف فانه لا يسقط الاحصاء
 حتى يحل القاذف ولا لعان بقذف الا حرس ونفي الحمل
 اما الا حرس فلان اللعن يتعلق بالجميع كحد القذف ولا يصح
 للا حرس فحدفه لا يعري عن شتمه واكد ويسقط بها
 وقال مالك والسافعي وابو الخطاب من الكتاب يصح قدف
 الا حرس ويلا عن بالشارة كما يصح طلاقه وسبعه وسائر
 بقرائه بالشارية ولما الله لا بد ان ياتي بلفظ الشهادة
 في اللعان حتى لو قال حلف مكان اسيد لا يجوز والشارية
 لا يكون شهادة ولا لعان ايضا لو كانت المرأة حرسا لان
 قدف الا جنسها لا يوجب الحد لاحتمال انها تصدقه وانها
 عاجزة عن اليمين بلفظ الشهادة وهو شرط في اللعان
 وانما عدم اللعان بنفي الحمل وهو قول اي حنفية واخر احمد
 والثوري والحسن البصري والشعبي والي ابي ليلى فلعدهم
 الشيقن بقيا من الحمل لا حتمال ان بها نفي فلم يكن قدفا وقال
 ابو يوسف ومحمد ومالك والسافعي وابو حنيفة او انه
 بلا عن اذا جات به لا قل من ستة اشهر لا ناسقنا بقا من
 الحمل عند نفيه له فيحقق القذف ثم لا يجب اللعان في

الحال عندنا وحكم مالك والسافعي باللعان قبل الوضع
 لأنه قد فيها حقيقة بنفي الولد قلنا نفية لا يكون بدونه
 ولا يعلم به فلعلد ربح أو ما أو انتحاح وقيل بوجبه
 أبو يوسف في الولادة ذكره الطحاوي لعقبة عولم
 ونزيت وهذا الحل سند أي من الزنا فلا عا في الكآك
 لوجود القذف بذكر صريح الزنا ولم ينف الحل أي تشبه
 باللعان قبل الوضع وقال مالك والسافعي ينتفي الحل
 لأنه عليه السلام يعني الولد عن هلال وكان قد فيها حاملا
 ولنا قول ابن الجوزي أن أحد وابن جرير أنكر اللعان هلال
 بالحمل وقالنا لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أي
 أمرها باللعان لما جاء وشهد بالزنا ولو كان اللعان بالحمل
 لكان الحمل متغيا من الروح غير لاحق به يشهد أو لم يشهد
 وقد قال صلى الله عليه وسلم إن جات به أجير وفي نسخة أحر
 حش الساقين أي رقتيها فهو كهدال وإن جات به أسود
 حعد فهو لشريك فجأت به على البغت المكروه ومن نفى
 الولد زمان التهنئة أو زمان شرالة الولادة وهي يحتاج
 إليه لا جلها عادة فأنما كزمان الولادة قبل أنه مقصور
 على ثلاثة أيام وقيل على يومين وقيل على سبعة
 مع نفية بعده لا يقع ولا عن فيما لوجود القذف
 وقال أبو يوسف ويحد ببيع نفية في مدة الناس وكان
 القياس أن لا يبيع نفية إلا على فور الولادة وبه أخذ السافعي
 ولكننا استحسننا جواز تأخر مدة يقع فيها التأمل لأن النفي
 يحتاج إليه كيلا يقع في نفى ولده أو استنحاح غيره ولدها
 حرام فقد قال عليه السلام حتى تزلت أيتها الملائكة أيتها امرأة ه
 ادخلت على قوم من ليس منهم فليسبت من الله في شيء ولن يدخلها

جنته وإيا رجل جدد له وهو يتطير إليه احتجب الله منه يوم
 القيامة وفضحه الله على رؤس الأولين والآخرين رواه
 أبو داود والسنائي ثم في كل موضع لزم الولد لا يكون له
 نفية بعد ذلك عند الأئمة الأربعة وإجماعهم وإن نفى أول
 التوأمين وهما ولدان بين ولدت بينهما أقل من ستة أشهر
 وأقربا لغيره ونفى الثاني حد لأنه قد نفى الثاني ونفى
 عكسه أي التوأمين فهما أي في المسكتين لا اعتراض
 بأحدهما وهما من ما واحد والله أعلم بالكذب بنفسه بدعوى
 الثاني لأنها خلقا من ما واحد وفي عكسه وهو ما إذا
 اقربا لأول ونفى الثاني لا عن لأنه قد نفى الثاني ويثبت
 نسبهما أي التوأمين فهما أي في المسكتين لا اعتراض بأحدهما
 وهما من ما واحد والله أعلم **فصل في العنين**
 وهو لغة من لا يريد النساء إلا نث عينية وهي من لا تشتهي
 الرجال فعيل بمعنى مفعول يرجع بمعنى مجروح والاسم منه
 العنة وشرعا عندنا من لا يصل إلى النساء مع وجود الإلادة أو
 يصل إلى الشيب دون البكر أو إلى بعض النساء دون بعض
 وذلك لمرض به أو لصنع في خلقه أو لكبر في سنه أو لسحر
 سحره فيكون عيننا في حق من لا يصل إليها نوات المعصوم
 في حقها كذا ذكره قاضيان وسواهما في ذكره ولم يتم وعند
 مالك العنين من لا يطاق بذكره الجماع لصغره وفي الحديث إذا
 كانت البنت قصيرة لا يمكنه إدخالها داخل الفرج لاحق لها في
 المطالبة بالتزويج أن اقرب الزوج الله لربط امرأته بعد
 ما دخل عليها **أجله** الحاكم بعد طلبها حتى لو جددت عينها ولم
 تطلبه مدة لم يبطل حقها لأن عدم المطالبة قد يكون للتجسس
 والانتحان لا للرضا ولا ياريا لأنه قد رعى الحصوصة في كل زمان

ويعتبر طلبها ان كانت حرة وطلب سيدها ان كانت امه وقال
 رفق الطلب للامة سنة فتركت ائمة اوها من وقت
 الحفوة وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة
 شمسية وهو اختيار السيرجسي وقاضي خان اجتنابا
 والاول هو الصحيح **ربحان** واما ربحها منها اتي
 من السنة لان السنة لا تخلو اعني الامدة من احد
 لان السنة قد تخلوا عن المرض وعلى هذا فتوى المشايخ
 وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن هشيم عن محمد بن سالم
 عن الشعبي ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب الى شرح ان
 يوجل العنان سنة من يوم يرفع اليد فان استيطا عفا
 والا فخرها فان شات اقامت وان شات فارقت وروى
 ايضا عن علي بن ابي مسعود والمغيرة بن شعيب ان العنان
 يوجل سنة بالفاظ مختلفة اما الرواية عن عمر فاسيدها عبد
 الرزاق وابن ابي شيبة عن سعيد بن المسيب قال قضى عمر
 في العنان ان يوجل سنة قال عمر وبلغني ان التاجل من
 يوم تخافهم وروى ابن ابي شيبة وقال فان اناها
 والافرق بينهما ولها الصداق كالفلا واسيدها محمد بن
 الحسن في اناك اخبرنا ابو حنيفة حديثا اسما عيسى بن مسلم
 الكشي عن الحسن عن عمر ان امرة استدف خربت ان زوجها
 لا يصل اليها فاجله حولا فلما انقضى ولم يصل اليها خبرها
 فاختارت نهسا ففرق بينهما عمر وجعلها بطلقة بانه
 واما الرواية عن علي فاسندها ابن ابي شيبة عن القضاك
 عن علي قال تو جل العنان سنة فان وصل اليها وافرقت
 بينهما واسندها عبد الرزاق عن يحيى عن علي قال يوجل
 العنان سنة فان اصابها والا فهي آحق بنفسها وامنا

الرواية عن ابن مسعود فاسندها ابن ابي شيبة عن حصين
 ابن قبيصة عن عبد الله بن مسعود قال يوجل العنان
 سنة فان جاعها والا فرق بينهما واسندها عن المغيرة
 بن عوف واما اجلوه سنة لان المرض غالبا يكون لعلية البردة
 او الحرارة او الرطوبة او اليسوسه ووقول السنة
 مستمدة على هذه الاربعة فعني يوافق فعمل بها طبعه
 فيرول ما به من العارض باعته الطبع في مقت
 السنة ولم يزل فالظاهر انه قد استحكم وان حقا قد فات
 فيرق بينهما وهذا معني قوله فان لم يصل الروح المارة
 فيها اي في السنة فرق الحكم بينهما ان طلقت اي التفرقت
 لانه خالص حقا فلا بد من طلبها حتى لو لم تقابل بعد
 معي السنة التي اقبلها اليكم لطلبها لا يبطل حقا من التفرق
 لما قد منا ولوتزوجها بعد تفرق القاض لم يكن لها خيار
 لرفنا لها بحاله ولوتزوج اارة اخرى غالبة بحاله وفي
 الاصل لا خيار لها وعليه الفتوى لعلها بالعبث وبه قال
 احمد والشافعي في القديم والحاكم في الزوج ان وصل اليها
 ولو مرة بقي النكاح والافرق بينهما للحاكم وفي رواية
 الحسن عن ابي حنيفة بطلبها لو كانت حرة وظاهر الرواية
 عند ان التفرق لها وبه قال لان الشرع خيرها عند ما
 الحول لدفع الضرر عنها فلا يحتاج الى تفرق القاض كما اذا خسر
 الزوج واما اذا كانت امه فالتفرق للمولى عند ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف للامة لان الوطي حقا ومن محمد قوله ان
 طلقة وهو قول مالك وقال الشافعي واحد يفسخ لانه
 فرقة من جهتها قلنا بل هي فرقة من جهته لان فعل القاض
 مصاف اليد لينا بته من ابد لا هتتا عد عن الاسكال بالمعروف

ولها كل المهران خلاها وبفسنه ان لم يخل بها وقال الشافعي
لا يجب شيء من المهر ولا العدة لانه فسخ عنده وتجب العدة
وبه قال مالك والشافعي واحد واستشكل المزي في ذهب
الشافعي فقال كيف يجب عليها العدة ولم يصيبها والخلوة
ليست كالدخول عنده ولا صحا به اجوبة عن ذلك يطلب
ما هناك وان اختلفا في الوصول اليها قبل التاجيل
وكانت تباحين تزوجها او تكرا فطهرت الحياء اليها بعد
الاختلاف وقلن يجب ويكفي قول الواحدة والاثنين احوط
حلف اما المسئلة الاولى فلان المرأة تدعي استحقاق العدة
عليه وهو ينكرها ولا نه متمسك بالاصل وهو السلام
فيكون القول قوله مع يمينه واما في الثانية فلان الثابتة
وان ثبتت بقوله النساء من ضرورة بثوبها ويحول
الرجل الى المرأة لا حتم زوال بكاريتها بشئ اخر فحلف
وان حلف في المسئلتين بطل حلفها وان نكل في المسئلة
او قلن بكر فيما اذا كانت بكر اهل السنة قالوا ويعرف انها
بكر بان يدفع في فرجها اصفر بيضه فان دخلت بذكر
فهي شيب واما فيكر وقتل ان امكها ان يتوله على الحد ارفكر
واما فكيك وقتل تكسر البيضة ويصيب في فرجها فان
دخل ما فيها فتيث فاما فكيك ولو اخل بغيرها فحلف
اي وصول اليها فانقسم هنا كما مر فان كانت ثيبا او بكرا
وقالت النساء **ليث حلف** وبطل حلفها وهو التفرق عنها
بحلف حيث اى في موضع بطل حلفها وهو التاجيل فيه

وفي نسخة ثم اى فيما اذا كان الاختلاف قبل التاجيل كما لو
اختارت اى كما يبطل حق الزوجة لو اختارت زوجها وجير

الزوجة ههناى فيما اذا كان الاختلاف بعد التاجيل حيث
اخذ الزوج ثمة اى فيما اذا كان الاختلاف قبل التاجيل
والحاصل انهما اذا كانتا ثيبا فالتقول قوله استدا وانتهت
مع يمينه فان نكل في الاثم او جل سنة وان نكل في الاثم
المرأة وان كانت بكر يقول النساء بوجوب الاستدا وعثر في
المرأة والحفى سوا كان مسلوفا وهو الذى سلت خفيته
او مروجوه وهو الذى قطعت خفيته كذا قتله الشروق
التاموس الوجادق الحفيتين بين حري من غير اخل
او هو رخصتها حتى يتفخا ان تكسرا كالعين قيد اى
في التاجيل لان الوطى منه توقع ولا ينجر احد هما اى احد
الزوجين بحجب الاخر سوى ما تقدم فلا يفسخ الكا ح
عندنا يحنون وحدا مرد برص بد او بها او لها رخصت
بها والقرن يسكون الراحدة غليظة او لجة مرتقبة او عظيم
يمنع سلوك الذكر والرق بفقين مصدر قولك امرأة رقا
لا يمكن جاعها لارتياق ذلك الموضع اى الاستداه ليس لها
حرق الا المبال واجازة الزهرى وشرح وابو نوح جميع
العيوب كالبيع واجازة مالك والشافعي واحد لكل من
الزوجهين بكل من العيوب الخمسة واشى لها قبل الدخول
ولها مهر المثل بعده لان البنى على ابيه عليه وسلم تزوج امرأة
من بنى بيا حنة فوجد بكسرها بيا حنا ففادى حتى باهلك ومن
ثم انه ثبت اكل الرزح لحدن العيوب ولان المقصود من
الكاح فقنا الشهوة طبعيا وثبوت التسبب شرعا وهذه العيوب
تخل به حسا او طبعيا بخلاف العمى والشلل والجن والذفران جاز
بهم المرأة بالحنون والخذاء والبرص يدفع الحر عنها كما في الجب
والعنة بخلاف جانبه لقدرته على دفع الضرر عنه بالطلاق

ولقول علي رضي الله عنه اذا تزوج امرأة فوجد بها قرنا او برصا
 او جذاما او جونا فالنكاح جائز لا يضر له ان ساطلق وان شا
 اسبك وقول ابن مسعود لا ترد الحرة من عيب ونفاه ابو
 حنيفة وابو يوسف وهو قول عطاء والبخاري وعمر بن عبد
 العزيز والاوزاعي والثوري وابن ابي ليلى فان تاتى وجود العيب
 في نفوت تمام الرضا وعدم الرضا انما يوجب الرد في عقد
 بشرط فسد الرضا ولو لم يفسد النكاح لا يعتد تمام الرضا الا ترى
 انه لو تزوج امرأة بشرط انها بكر شابدة جميلة فوجدت بها عجزا
 شوها صما عيا بها لها شق ما يل وانف هائل ولعاب سائل
 وعقل زايد ومريضة باللق والاسل حال لا ترد منه عند اطبا
 فانه يجوز بلاك شك لا حد من العلماء وان لا يثبت له الحسا
 وان تقدر ضاه وعليه الاساك معروف او التبرج باحسا
 والله المستعان والحديث لروى عن رواية جميل بن زيد
 وهو متروك عن زيد بن كعب بن عجرة وهو مجهول اعلم
 لكعب ولدا سمى زيد وولده سلم جاز ان يكون ذلك طلاقا
 فان لفظ الكنى باهلك من كنى ايات الطلاق وقوله عليه السلام
 فزين المحذور فراك من الاسد ظاهر غير مراد بالانفاق
 للاتفاق على با حدة القرب منه وقد ثبت انه عليه السلام
 اكل مع محبة وثقة يامد وتوكل عليه **فصل**
 في العدة وهو في اللغة احماء ويطلق ايضا على المحدث
 وفي الشرع ثلثين بلزما ان عذر وال النكاح او شبهته المأكد
 بالتسليم او بانقضاء مقاييد من خلوة او موت العدة متدا
 ولا من الحرة متعلق به **كيفية** بعثتها وحالها بالطلاق
 اي لا حل الطلاق عن دخول او خلوة او لا حل النكاح لخيار
 البلوغ او عتق وملك احد الزوجين ولتقبيل ابن الزوج

شهوة

شهوة ولا يرد ادا حدها ولعددا الكفاية لانه في معنى الفرقة
 بالطلاق في وجوب تعرف براءة الرجل ثلاث حيض خبر
 المسد كواصل فترده لانه لو طلقها وهي حايض لا يحسب
 بذلك الحيض ولو بقي من الحيضة الثالثة شئ لم ينقض
 عدتها وذلك لان الحيضة الواحدة لا تجزي وبارجد
 قبل الطلاق لا يحسب منها فلا يحسب ما بقي من زوجه وبه قال
 ابن عباس وشريح وابراهيم البخاري وقال مالك والشافعي
 ثلاثة اطهار وهو مروي عن عائشة وابن عمر وزيد بن ثابت
 لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وقوله والمطلقات يتربصن
 بانفسهن ثلاثة قرو وقد علم ان ثابته العدد يقتضي تكرار العدد
 فالطهر هو المذكر لا الحيض فلو اراد به الحيض لقال ثلاث قرو
 ولما ان الاستبراء بحيضة كما رواه احمد وابوداود في سبيل
 او طاس واصل العدة للاستبراء فيكون بالحيض ويروي
 ابن ماجه عن عائشة قالت امرت برديه ان تعتد بثلاث
 حيض ومنه هنا قول الخلفاء المربعة والعيادة واي بن كعب
 ومعاذ بن جبل واي الورد او عبادة بن الصامت وابو موسى
 الاشعري ومعه عبد الجهن وعبد الله بن فيس وطائفة من التابعين
 كسعيد بن المسيب وابن جبر وعطاء وطاوس وعكرمة ومجاهد
 وقتادة والفتح والحسن ومقاتل وشريك والثوري والاوزاعي
 وابن شبرقة والسدي وكذا الاصمعي والكسائي والنوا والافشين
 ورواه الطحاوي عن ابن عمر وزيد بن ثابت فتعاره حيث
 الرواية عنها قال احمد بن حنبل كنت اقول اطهار ثم وقفت
 لقوله الامام كابر وفي نسخة وقفت والله ولي التوفيق بقول
 اهل التحقيق وعن ابى عبيدة وابى السكت ان القرء يحل
 للحيض والطمهر ولا ينقطعها جملة لان المشترك لا عموم له والحمل

على الحيض اولى عند المالرونياء في عدة الامه من قوله عليه السلام
وقروها حيضتان ولم يقل طهران ولا خلاف ان عدة الامه هي
عدة الحقة كما الحق لان اثر الرق في التخصيف لا في تغير اصل
العدة لقوله تعالى والاي يئسن من المحيض من نسائكم ان
اربتن فعدن ثلثة اشهر فاقادرا شهر مقام الحيض دون
الاطهار والنقل الى البدل انما يكون عند عدله اصل لقوله
تعالى فلم تحذوا ما فيتموا صعيدا فهو تخصيف على ان المراد
بالقرا الحيض ولان الغرض في العدة استبراء الرحم والحيض
هو الذي يستبرأ به الارحام دون الطهر ولذا كان استبراء
الامة بالحيض اجماعا واما الاستدلال بقوله فطلقوهن
لعدتهن فلا يخفى انه بناء على ان الامر فيه بمعنى في وهو غير
معهود في الاستعمال ويستلزم تعدد العدة على الطلقات
او تغايرته لا قضاية وقوعه في وقت العدة وقراه لتعبد
عدتهن في جميع مسلم تنفيذ اذا فادت ان الامر فيه معنى
استقبال عدتهن وهذا استعمال محقق من العربية يقال
في التاريخ باجماع اهل العربية خرج ثلثات بدين وخوة واما
المشكك بتأنيث العدد في الامية الاخرى فليس نسي لان الشيء
اذا كان له اسمان مذكورا لم يوصف كالحنطة ولا تأنيث حقيقي
يؤتى عدده اذا اضيف الى اللفظ المذكور ويذكر اذا اضيف الى
اللفظ المؤنث كما مر وليد اي كما تعد ثلثات حيض كواصل امر ولد
ما تمولها او اعتمها وهي من تخيف وليس حالها وا
تحت زوج ولا في عدة زوج لانها لو كانت تحت زوج او في عدة
زوج لم يكن بها ابن المولى عدة وموطوءة اي كوطوءة ^{لغيره}
كما لو زفت البتة امرأة فوطيها وهو لا يعرفها او نكاح فاسد
كالوقت والنكاح بغير شهود ونكاح الاخ في عدة اختها

ونكاح الخامسة في عدة الرابعة في الموت والفرقة لان
الوطي يبيته كالنكاح الفاسد والنكاح الفاسد كالقبيح
ولا نفقة لان العدة تغفل عن برائة الرحم لا لقطع
حق النكاح والحيض بقوله معروف ولو في الموت وقال الشافعي
عدة ام الولد من مولاها حيضة واحدة وان كانت لا تحيض
فشهر وقال مالك عدتها حيضة واحدة وان كانت لا تحيض
ثلثة اشهر وهو قول احمد بن حنبل لما روي مالك في
الموطاء عن نافع عن ابن عمر انه قال عدة ام الولد اذ مفلكت
عنها سيدها حيضة ولا منها وجبت لتعرف برائة الرحم
فصارت كاستبراء ولما روي محمد بن الحسن في الاصل
عن عمار بن سمعون وابراهيم النخعي انهم قالوا عدة
ام الولد ثلثات حيض وكذلك روي الحكم عن علي وابن
سيرين وعطاء وروي ايضا ان عمر بن العاص اسرامه
الولد اعتقت ان تعد ثلثات حيض وكتب الى عمر
بذلك فكتب اليه عمر كس رايته ^{ولن لا تحيض اي والعدة}
من طلاق او فسخ لحد لا تحيض لصفر او كبر وبقيت
بالسنة ولم تحض ثلثة اشهر اما التي لا تحيض لبعورها
فلقوله تعالى والاي يئسن من المحيض من نسائكم ان
اربتن فعدن ثلثة اشهر ومعنى اربتن اربتنكم اسكل عليكم
حكمن وجهلتم امرهن واما التي لا تحيض لصفر والتي
بقيت بالسنة ولم تحض فلقوله تعالى والاي يئسن من نسائكم ان
اربتن فعدن ثلثة اشهر وحذف لدلالة ما تقدم عليه
والنص يتناول الصغيرة وعلمنا وانا والشافعي مروا
ممندة الطهر بالاقراء لا بالانزيس سنة وقال مالك ترض
بعد الطلاق تسعة اشهر ثم ليعتد بعد ثلثة

اشهر لان شعبة اشهر هي المدة المعتادة لظهور الحمل
فاذا مضت تخصنا براءة الدهر فتقتد بثلاثة اشهر
لصيرورتها في معي سالا تخيض ولنا الاعتداد بالاشهر
تخص بالصغيرة والابسة وهذه لم يحكم باياستها فيكون
خائضا باستصحاب الحال فلا يعتد بالاشهر وعلمنا ان
والشافعي مووالامة الابسة بشهر ونصف لا مكان
تستطير عدتها بالنسبة الى الاشهر فجزينا بينها على الاصل
لا بثلاثة اشهر كما قال مالك واحتج مالك باطلاق
ما تلونا ما قوله تعالى فعدتهن ثلاثة اشهر وللموت
اي وعدة الحرة لاجل موت زوجها وهي حايلا اربعة
اشهر وعشر ما حين الوفاة لا العلم بها سواء كانت
صغيرة او كبيرة سلمة او كتابية تحت مسلم قبل الدخول
او بعده مما كان الزوج او عبدا خاصة او لم تخص
لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا ولقوله صلى
الله عليه وسلم لا اجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
ان تحل علي ميت فوق ثلاثة الاعلى زوجها اربعة اشهر
وعشرا والمستبر عشرة ايام وعشر ليال من الشهر
الحامس عندنا ومي المبسوط عند عبد الله بن عمرو بن
الناس انه كان يتول عدة الحرة لموت زوجها اربعة
اشهر وعشر ليال ونسعة ايام حتى يجوز لها ان تتزوج
في اليوم العاشر لان العشري الآية سوت لحذف التاء
فبيننا اول الليالي ويدخل ما في خلافتها من الايام ضرورة وهي
شعبة واجيب بان ذكر احد العديين من الايام والليالي
بعبارة الجمع يقتضي قول من له ما يراه من العدد الآخر

وتد سبق تطير هذا في الاغتكاف والعدة الامة تخص للطلاق
او الفسخ سواء كانت قنا او مدبرة او ام ولدا ومكاتبه او
معتقة البعض على قول ابي حنيفة حيضتان لما روي
ابوداود والترمذي وابن ماجة من حديث عائشة ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال طلاق الامة تطليقتان
وعدهما حيضتان ولان الرق منصف لقوله تعالى فعليه
نصف ما على المحصنات مما العذاب لكن الحيضة لما لم
يدرنصفها لاختلافها بالكثرة والقلة والوقت جعل
عدة الامة حيضتين ولان الحيضة لها يتجزى كالطلقة
فكملت فصارت حيضتين وقد روي البيهقي عن
الشافعي عن رجل من يعنف انه سمع عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يقول لو استطعت لجعلتها حيضة
ونصفا فقال رجل فاجعلها شهرا ونصفا فكت عمر
قلت وهذا ما حال حمله مع حال علمه ولما اي والامة
لم تخص او مات عنها زوجها نصف ما للحرة فلما لم
تخص لصغرها وكبرها وبلوغها بالسن شهر ونصف ولما
مات عنها زوجها شهران وخمسة ايام لان كل من الثلاثة
الاشهر والاربعة الاشهر وعشرة ايام قابل للتصنيف
والعدة لا تحال الحرة والامة وان مات عنها زوجها
ومر بعض النسخ وان مات عنها صبي يعني بان ولدت
بعد موته لا قل من ستة اشهر وضع حملها وان لم يلد حتى
به لعدم ما ية لان قوله تعالى واولات الاهوال اجلهن
ان يضعن حملهن لا فصل فيه بين الحرة والامة ولا
بين المطلقة والمفسوخة والمنوي عنها والموطوءة بيته
ولا بين الحمل الثابت النسب وغيره وقال ابو يوسف وزفر

عدة الحامل التي مات عنها اصبى المذكور اربعة اشهر وعشرون ورواية عما في حنيضة وهو قول مالك والشافعي واهدانه ليس بثابت النسب منه لكونه صبيا لم يوجد منه المني والحال انها ولدت اقل من سنة اشهر وعين علي وعنه ابن عباس تعتد المتوفي عنها بابعد الاجلين فتعتد باربعة اشهر وعشر فيها ثلاث حيض لان قوله تنافي واولات الاحمال اهلن ان يضعن حملن بوجوب العدة بوضع الحمل وقوله تنافي والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر اوجب الاثني عشر نجح بينهما احتياطاً ودليل عامة العلماء ما روي مالك في الموطا ان عبد الله بن عباس واباسلمة ابن عبد الرحمن بن عوف اختلفا في المرأة بختنفس بعد وفاة زوجها بلبا فقال ابو سلمة اذا وضعت ما في بطنها فقد حلت فقال ابو هريرة انا مع ابن ابي يعني اباسلمة فارسلوا كوييما مولي ابا عباس الى ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يسألها عن ذلك فجاهاهم فاحبرهم انها قالت ولدت سبعة الاسلامية بعد وفات زوجها بلبا في ذكوت ذلك لرَسُول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فانكح من شئت وفي رواية للجاري فمكثت قريبا من عشرين بيا وروي الشيخان ان عمر بن عبد الله بن ارقم دخل علي سبعة بيوت الحارث الاسلامية فمالها حديثها فاحبوتها انها كانت تحت سعد بن حولة وهو من بني عامر بن لؤي وكان ممن شهد بدرًا فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم يلبث ان وضعت حملها بعد وفاة فلما فرغ من نفاسها

472
تجلت للخطاب فدخل عليها ابو السائل با بملك رجل من بني عبد الدار فقال لها ما لي اريك متجدة لملك ترجين النكاح والله ما انت بناكح حتي تمر عليك اربعة اشهر وعشرون قال سبعة فلما قال لي ذلك جمعت علي ثيابي حين امسيت فانيت رسول الله صلى الله عليه وسلم نسأله عن ذلك فاقني باي فده حلت حين وضعت حملي وامري بالتزوج ان بدائي قال ابن شهاب ولا راي باسان تتزوج حين وضعت وان كانت في دمها غير انه لا يتربها زوجه حتي تطهر وهو قول عمر وابنه وفي البخاري ايضا في تفسير سورة الطلاق واواحر البقرة ان ابن مسعود قال اجعلون عليها التخليط ولا تجعلون لها الرخصة لنزلت سورة النسا القصص بعد الطوي واولات الاحمال اهلن ان يضعن حملن ورواه ابو داود والنسائي وابن ماجة بلقاء من سأل عنه لا نزلت سورة النسا القصص بعد الاربعة اشهر وعشرا واهوجه البزار عنه بلقاء من سأل عنه ان اولات الاحمال اهلن ان يضعن حملن نزلت بعد اية المتوفي فاذا وضعت المتوفي عنها حملها فقد حلت وروي عبد الله ابن احمد بن حنبل في مسند ابيه من حديث المثني ابن الصباح والطبراني وابن ابي حاتم عما في الحقيقة والطبراني وحده عن عبد الكريم ابن ابي المخارق كاهم عما ابي بن كعب ناد قلت للنبي صلى الله عليه وسلم واولات الاحمال اهلن ان يضعن حملن المطلقة ثلاثا والمتوفي عنها قال هي المطلقة ثلاثا

والمستوفي عنها الا ان المثنى منزول والاخران ضعيفا
لكن تقويه ما اسده عبد الرزاق وابناي شيبه
في مصنفيهما عن الزبير بن العوام انه كانت تحت امر
كلثوم وكان فيه شدة علي النساء فكرهته فسالت
ان يطلقها وهي حامل فابي فلما حضرها المولود الحقت
عليه في تطليقه فطلقها واحدا وهو يتصاثر خرج
فادركه انسا فاحبره انها ومنعت فقال خذ عني
خذ عما ادع فابي النبي مني ابد عليه وسلم فذكر
ذلك فقال سبغك الله فيها اخطبها فقال لا ترجع
الي ابدا والعدة لم تحلت بعد موت زوجها المصبي
بان ولدت لسنة اشهر فصا عدا من موته وهذا
عند الجمهور وقيل ان تله لا كثر من سنتين عدة
الموت اربعة اشهر وعشر للحره وشهران وحمنة
ايام للامة لانها ليست حاملا وقت موته فلا تدخل
في قوله واولات الاهمال اهلن ان يضعن حملهن
ولا ينسب نابت في وجهيه اي وجهي حمل امراة المصبي
وهما حبلها قبل موته وحبلها بعده لان النسب يفتد
الما ولا ما للمصبي والعدة لامراة الثار وهو الذي
طلق في مرض موته او نحوه للمباش بثلاث او بواحد
بعد الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق بان
يتربص اربعة اشهر وعشرا من وقت الموت فيها
ثلاث حيض من وقت الطلاق وقال ابو يوسف
تفتد بثلاثة اقراء لا با بعد الاجلين وهو قوله مالك
والشافعي لان العدة وجبت في حياته فيكون
بالاقراء ولنا ان فيما قلنا احتياطا فكان اولى والرجعي

عطف علي للبائنا الموت لان النكاح ناي من كل وجه
وقد انقطع بالموت فقد حل في عموم قوله والمذنب يتوفون
منكم ويذرون ازواجهن يتربصن باقتهن اربعة اشهر
وعشرا ونسب ابيه والعدة لامة اعتقت في عدة
رجعي كعدة حره فتفتد بثلاث حيض او بثلاثة
اشهر وقت الطلاق لان النكاح لم يزل عنها بالرجعي
وقد حمل ملك الزوج عليها بالعتق والطلاق وفي الملك
الكامل ما يوجب عدة الحراير وفي عدة باين او موت
كامة لان النكاح زال بالبينونة او الموت فلم يكمل
ملك الزوج بالعتق فلم يقع الطلاق في ملك كامل
فلا ينتقل عدتها الي عدة الحراير وقال مالك لا ينتقل
ما يختلف بالرق والحرية ويكون المعتبر فيه حال
تقرر الوجوب كالحود وهو واحد فتوفي الشافعي
وايسنة مبتدأ اي منقطة دم الحيض في سن
الاياس وهو حنن وحمسون سنة وعليه الفتوي
رات الدم علي عارتها او حبلت من زوج اخر بعد
عدة الاشهر اي بعد فراغها فتتلف خبر المبتدأ
اي يتدكي عدة اخرى بالحيض بكسر ففتح ويعتد
نكاحها ان كانت تزوجت لانه تبين انها من ذوات
الاقراء وهذا هو الصحيح وفي النوازل اذا تزوجت
الايسة بعد تمام اعتذارها بالاشهر ثم رأت الدم
فلاصح ان نكاحها حايض فتضي القاين بجوازه او لم يقض
ويكون عدتها في المستقبل ما تناف بالجمهور
اي اتفاقا من ما ضمت من عدتها حيضة وحيضتين
ثم ايسنة اي بالسنة تحركا عما اجمع بين الاصل والبدل

رعاي معتدة ما طلاقا وغيره وطيت بشبهة فما لو تزوجها
 وهو لا يعلم انها معتدة الغير او وجدها على نراشها
 وقال النسي انما روجتك عدة اخرى واما اذا علم انها
 امرأة الغير ومعتدة فلا يجب العدة حتى لا يخدم
 على الزوج وطيتها وبه يعني كما في الزخيرة وتدخلنا
 اي العدتان فتختب بالدم الذي نراه في العدة
 الاخرى من العدتين فاذا انتم الاولى انقضت بعد
 الثانية حتى لو كان الوطي بشبهة بعد حيضة من
 العدة من وفاة فوطيت بشبهة تعتد بالاشهر ونحو
 بما نراه من الحيض بعد حيضة من العدة لزمها ثلاث
 حيض اهرليكون الحيضة الثالثة تكملة للعدة
 الثانية ولو كانت العدة وفاة فوطيت لبهفة تعتد
 بالاشهر وتختب بما نراه من الحيض منها من العدة
 الثانية تحقيقا للتداهل بقدر الامكان وهو قول
 معاذ بن جبل وقال مالك والثاني واحد ان كانت
 العدتان من شخص واحد تداخلت اذا اتفقتا بان
 لم يكن اجناد وكانت من ذوات الاشهر والاقرار وان
 اختلفتا بان كانت احدهما بالحمل ففي تداخلهما
 وجهان وان كانت العدتان من شخص لم يتداخل
 لان العدتين حقات مقصود ان لا يبين فلا يتداخل
 كالديتين والمحدث والمرح والنا ان المقصود التعرف
 عن نزاع الزمهم وقد حصل بالواحدة فبئذ اخلان
 وان العدة مجرد اجل والاحال اذا اجتمعت ينقض
 عدة واحدة كرجل عليه ديون الي اجل فاذا مضى
 حلت كلها وانما قلنا انها اجل لقوله تعالى واولات

الاحال اجل من ان يضع حمل من وقوله تعالى فاذا بلغ
 اجل من فاسكوهن وقوله تعالى حتى يبلغ الكتاب
 اجله وسماه تريبا وهو الانتظار وهو يكون بسبب
 الاجل كما ينتظر في المطالبة بالدين الي ان يقضى الاجل
 وعدة النكاح الفاسد عقيب بقرينة او عزمه
 ثوث بان يقول نذ كنت او خلعت سبيلك او ما يقوم
 مقام ذلك لا بمجرد العزم او بعد المهر اليها وقال
 زفر من احراز الوطيات وبه اخذ ابو القاسم الصغار
 وتنفذ العدة وان جهلت المرأة ذلك بان لم يعلم
 وقوع الطلاق او الموت حتى مضت المدة لان العدة
 اجل وهو لا يشترط العلم بالانقضاء وان لم يعلم
 بآين بادون الثلاث وطلق قبل الوطي يجب
 مهر تام وعدة مستقبلة عند اي حنيفة واي يوف
 وهو رواية عن احمد وقال زفر يجب نصف المهر
 او المتعة ولا عدة عليها وقال محمد نصف المهر او المتعة
 وعليها تمام العدة الاولى وهو قول الشافعي ورؤي
 عن احمد ولا عدة عند اي حنيفة على شبهة طلقها ذي
 لا يعتد العدة او مات عنها وعنه انها لا توطا الا بعد
 حيضة وعنه انها لا تتزوج الا بعد حيضة وقال ابو يوسف
 ومحمد تعتد لان في العدة حق الزوج وان كان فيها حق
 الشرع ولهذا يجب على الصغيرة والكناينة مخاطبة
 بحقوق العباد ولاي حنيفة ان الذميمة غير مخاطبة
 بالفروع فلا يجب العدة عليها الحق الشرع وزوجها
 غير معتد للعدة فلا يجب عليها الحق الزوج واما
 لراعتقد هاوجب عليها العدة اتفاقا ولا على حريية

منكوبة خرجت اليها سلمه او ذميمة ثم اسلمت اخرجت
 ستامة ثم اسلمت وصارت ذميمة الا الحامل لان في
 بطنها ولذا ثبت النسب وقال ابو يوسف ومحمد عليها
 العنة لانها فرقة بعد الرضول في دار الاسلام بسبب
 التباين فيجب العدة كما لو وقعت بسبب اخر
 نحو الموت ومطابقة ابا الزوج ولا في حنفية ان قوله
 تعالى ولا جناح عليكم ان تتكفوهن مطلق وان العدة
 فيها حق العبد والحزبي ملحق بالجماد حتى صار محلا
 للملك فلا حرمة لعراشه وتحد بكسر الحاء وفيها رمد
 الحداد والافصح انه من الاحداد اي وتظهر الحزن
 التام عند البائت بثلاث او خلع ان كانت حرة
 وبائتين او خلع انا كانت امة وقال مالك والشافعي
 لا تحدد مقدار البائت لان الحداد وجب اظهار التأسف
 على موت نعمة الكحل زوج وفي تعمد ها الي مما حنه
 والمبائة قد اوحشها بالابائة فلا تأسف لموته ولما انه
 وجب اظهار التأسف على موت نعمة النكاح الذي
 هو سبب لصونها وكفاية لموتها والابائة فيها ذلك
 العدت ولانه من اسباب رغبة الرجال فيها وهي
 ممنوعة منهم ما دامت معتدة ولما اسند الطحاوي
 في اثاره عن ابراهيم النخعي انه قال المطلقة والمختلعة
 والمتوفى عنها زوجها والملاعنة لا تختضب ولا تطيب
 ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا يخرجن من بيوتهن وهو
 من ادرك عصر الصحابة وراحهم في النوى يجوز
 تقليده وتحد معتدة الموت كبيرة عاقلة مسلمة فلا
 اهداد علي صغيرة ولا كاذرة ولا مجنونة وقال مالك

والثاني عليهن الحداد لانه لموت الزوج فيعم النكاح
 ولما انه عبادة فلا يجب الاعمال المحاطين بها ولذا قال
 عليه السلام لا يحل لاسوة تؤمن بالله واليوم الآخر
 الحديث حيث شرط الايمان بخلاف العدة فان فيها حق
 الزوجة بترك الزينة اي بحاي والحبر وبترك لبس
 المزعفر والمقصود الا ان يكون خلقا لا يحصل له الزينة
 وان لم يكن لها الاثوب مصبوغ فلا بأس بان تلبسه
 من غير ان تقصد الزينة بلبسه لانها لا تحدد ثوبا من
 ستر عورتها واذا لم تحدد سواه فمقصودها الستر الزينة
 والاعمال بالنية وبترك الزينة بالادهان الطيبة
 باتفاق وبالذيت والسترج الخالصين خلافا لما لك
 واحد وبترك الحناء والطيب والكحل لا يدر من
 حكمة او مرض او قتل ولا غشط بمشط اسانه ضيقة لانه
 لتخمين الشعر وتزيينه بخلاف الواسعة وقال
 مالك والشافعي واحد غشط به ودليل وجوب الحداد
 عما المتوفى عنها زوجها ما رواه الجماعة الا الترمذي
 عن ام عطية قالت قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحدد
 علي ميت فوق ثلاث ليال الاثوب عصب وهو
 ضرب من البرد او لا تكحل ولا تمشي طيبا الا اذا ظهرت
 بنده من قسط او اظفار والقسط ضرب من الطيب
 وقيل المود والاطفار جنس من الطيب لا واحدة
 له من لفظه كذا في النهاية وفي لفظ البخاري ومسلم
 وقد رخص للمرأة في طهرها اذا اعتلت من حيفها
 في نبذة من قسط او اظفار وزاد مسلم من حديث

حَفْصَةُ الْاَعْلَى زَوْجَهَا فَاَتَاهَا تَحْدُ عَلَيْهِ اَرْبَعَةَ اشْهُرٍ وَعَشْرًا
 وَرَوَى ابُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ امِّ حَكِيمَ بِنْتِ اسْبَدَ عَنْ امِّهَا
 مَوْلَاةٍ لَهَا عَنْ امِّ سَلَمَةَ قَالَتْ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاَنَا بِي عَدْنِي مِنْ وَفَاةِ ابِي سَلَمَةَ لَا مَسْطِي بِالطَّبِيبِ
 وَلَا بِالْحَنَانَةِ حَضَابٌ ثَلَاثٌ فَبَايَ بَنِي امِّ سَلَمَةَ يَا رَسُولَ
 اللَّهِ قَالَ بِلَسَدٍ وَتَقْلَقِلِينَ بِرَأْسِكَ وَفِي الْمَحِيضِ
 مِنْ حَدِيثِ امِّ سَلَمَةَ قَالَتْ هَاءُ امْرَأَةٌ الْجَرَسُ لِي رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ اِنْ اَبْنِي
 نَوِي عَنْهَا زَوْجَهَا وَفَدَا شَكَّتْ عَيْنَهَا افْتَكَحَهَا
 فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَامْرَأَتَيْنِ اَوْ ثَلَاثًا كُلُّ ذَلِكَ
 يَقُولُ لَا اَنْفَاقِي اَرْبَعَةَ اشْهُرٍ وَعَشْرًا لَا تَحْدُ مَعَهُ مَقْدَمٌ
 عَتَقَ وَمُقْتَدَةٌ نِكَاحٌ فَاسِدٌ لِانَّ الْحَدَادَ لَا ظَهَرَ النَّاسُ
 عَلَيْهِ فَوَاتِ نَفْسُ النِّكَاحِ وَلَمْ يَفْتَمَا ذَلِكَ وَلَئِنْ زَوَّالَ
 الرِّقَ نَفْعَةٌ فَلَا يَلْبِقُ بِهِ النَّاسُ بَلَّ الْمُنَاسِبَ لَهُ الشُّكْرُ
 لِمَا زَالَ عَنْهَا سَاثِرًا لِكُفْرِ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ مَعْصِيَةً
 يَكْفُرُ بِهَا الشُّكْرُ عَلَى فَوَاتِهِ لَا النَّاسُ وَلَا تَحْطُبُ مُقْتَدَةٌ
 مَطْلَقًا لِقَوْلِهِ تَنَاجَى وَلَا تَقْرُمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ
 الْكِتَابُ أَجْلَهُ الْاَعْلَى تَقْرُبُ جُفَا فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا لِقَوْلِهِ تَنَاجَى
 وَلَا جَنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ اَوَاكُتُمُ
 فِي انْفُسِكُمْ عِلْمُ اللَّهِ اَنْكُمْ سَتَذَكَّرُونَ وَفَتَنَ وَلَٰكِنْ لَا تَوَاعِدُونَ
 سِرًّا اِلَّا اَنْ تَقُولُوا قَوْلًا لَعَنَهُ اللَّهُ فَتَوَاعِدُونَهُ
 سِرًّا مَعْنَاهُ لَا يُؤْخَذُ عَلَيْهَا عَهْدٌ اَوْ مِيثَاقًا اِلَّا اَنْ تَزُوجَ
 غَيْرَهُ اسَدُ ابْنِ اَبِي شَيْبَةَ عَنْ الشَّعْبِيِّ وَتَقْلَهُ ابُو بَكْرٍ
 الرَّازِيُّ عَنْ اَبِي عَبَّاسٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَمَجَاهِدٍ وَقَالَ
 عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَجَاهِدٌ عَنْ اَبِيهِ عَنْ اَبِي عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ

تَنَاجَى وَلَٰكِنْ لَا تَوَاعِدُونَ سِرًّا قَالَ يَقُولُ اَنْتَ مِنْ حَافِي
 وَاَمَّا مَا فِي الْهَدَايَةِ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ السُّقْرَا لِنِكَاحٍ فَغَيْرِ
 مَعْرُوفٍ رَفَعَهُ وَامَّا الْمَطْلُوعَةُ فَلَا يَجُوزُ التَّغْرِيفُ فِيهَا
 اِمَّا الرَّجْعِيَّةُ فَلَقِيَامُ الزَّوْجِيَّةِ وَاَمَّا الْبَايِنُ فَلَا نَفَاقَ
 اِلَى الْعِدَاوَةِ فِي مَطْلُوعَتِهَا وَالْاَضْلُجُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ
 اَنْهُ يَجُوزُ التَّغْرِيفُ فِي الْبَايِنِ الْحَاقِلِهَا بِالْمَتَوَفَّى عَنْهَا
 وَصَفَةُ التَّغْرِيفِ مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ
 عَنْ اَبِي عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ وَلَا جَنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ
 قَالَ يَقُولُ ابْنُ اَرِبْدَ التَّرْجِمِ وَلَوْ رَدَّتْ اَنْهُ تَسْرُ
 فِي امْرَأَةٍ مَنَاحَةً وَعَدَا النَّاسُ اَنْهُ يَقُولُ اَنْتَ عَلِيٌّ كَرِيمٌ
 وَاَبِي فَيْتُكَ لِرَاعِبٍ وَاَنَا لِي سَابِقًا اِلَيْكَ حَبْرًا اَنْتَهَى
 وَلَا تَخْرُجُ مُقْتَدَةٌ الرَّجْعِيِّ وَالْبَايِنِ مِمَّا بَيْنَهُمَا اَصْلًا اِلَى
 لَا لَيْلًا وَلَا نَهَارًا لِقَوْلِهِ تَنَاجَى لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ
 وَلَا يَخْرُجْنَ اِلَّا اِنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ
 هِيَ بَيْنُ الْخُرُوجِ وَبَيْنَ اخْتِارِ يَوْصِيْفَةٍ وَقَالَ ابُو مَعُوذٍ
 هِيَ الذَّانِقَةُ تَخْرُجُ لَا قَامَةَ الْحَدُودِ اِذَا بُوِيُوسُفَ وَقَالَ
 اَبُو عَبَّاسٍ اِنْ تَكُونُ بِذِيَةِ اللِّسَانِ قَلْبًا اِمَّا زَوْجَهَا
 فَتَخْرُجُ مِنْ مَسْكَنِ الزَّوْجِ ثُمَّ يَهْدِي إِلَى الْحَرَّةِ وَامَّا الْاَمَةُ فَتَخْرُجُ
 لِرِعَايَةِ حَقِّ الْمَوْلَى فِي الْخِدْمَةِ اِلَّا اِنْ يَبُورُهَا مَتْرَلًا وَتَرْكُ
 اسْتِخْدَامِهَا تَقْعُدُهَا وَتَخْرُجُ مُقْتَدَةٌ الْمَوْتِ فِي الْمَآوِيْنَ اِلَى
 فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَتَبَيَّنَ الْكُثْرُ اللَّيْلُ فِي مَقَرِّهَا لَئِنْ
 تَفَقَّتْهَا عَلَيْهِمْ فَتَخْتَارُ اِلَى الْخُرُوجِ لِلنِّكَاسِ بِالنَّهَارِ
 وَلِبَصْرِ اللَّيْلِ خِلَافَ الْمُقْتَدَةِ عَنِ الْاِطْلَاقِ نَافٍ تَفَقَّتْهَا
 عَلَيَّ زَوْجَهَا حَتَّى لَوْ اخْتَلَفَتْ بِنَفْسِهَا عَلَيَّ تَفَقَّتْهَا كَانَ
 لَهَا الْخُرُوجُ نَهَارًا اِنْ رَوَايَةَ لَضَرُورَةَ مَعَاشِهَا وَمِنْ رَوَايَةِ

لا يخرج لانها اسقطت حقها برضاها وفي جامع قاضيهان
انه الصحيح كما لو اختلفت عليا ان لا سكني لها حيث
تسقط مونة السكني ويلزمها ان تكثر بيت الزوج وبه
كان يفتي الصدر الشهيد وعن علي وابن عباس وجابر
وعامة طائفة نعت المتوفي عنها حيث شئت وهو قول
الحسن وعطاء بن ربيعة المعتدة في منزلها الذي يضاف
اليها بالسكني وقت الفرقة والموت حتى لو طلقها
وهي زائرة وجب عليها ان ترجع الي منزلها فتعتد
بها الا ان يخرج بان كان نصيبها من دار الميت لا يكتفي
واخرجها الورثة من نصيبهم او فاقته تلف ماله والاهتمام
اولم تحم كرم البيت لان الواجب بتقيد بالاقتداء والاعتد
مع هذه الاعذار وقد قال تنافي فانقروا الله ما استطعتم
وانما تعتد في منزلها لما روي مالك في الموطأ واحد وابو
داود والسنائي وابن ماجه والطحاوي والترمذي
وقال حسن صحيح انا فريضة بنت مالك اختلفت الي
سعيد الحذري لما قتل زوجها حات الي النبي صلى
الله عليه وسلم فسأله ان يرجع الي اهلي فان زوجي
لم ينزك لي مسكنا علكه ولا نفقة قالت فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم نعم قالت فانصرفت حتي
اذا كنت بالحجة او بالمسجد ناداني رسول الله صلى
الله عليه وسلم او امرني فتوديت له فقال كيف قلت
قال فزدت عليه القصة التي ذكرت من شأن
زوجي قال امكثي في بيتك حتي يبلغ الكتاب امله
فالت فاعتددت فيه اربعة اشهر وعشرا قالت
فلما كان عثمان ارسل الي فسالني عن ذلك فاحبرته

فانبه فتقيد المنزل الذي ينتقل اليه عند الضرورة
الي الزوج في الطلاق واجبرته عليه والى المرأة في الوفاة
واجبرته عليها واذا سكنت منزلا اخر لا يخرج منه الا
لعذر لان الانتقال عن الاول لا يكون الا عن عذر فكذا
عفا الثاني ولا يخرج الي صحن دار فيها منازل لانه بمنزله
السكة ولهذا لو خرج السارق المتاع اليه يقطع ولا يبر
من سترة بينهما ان كان سكانها في منزل الزوج في الباطن
بثلاث او بخلع حذر من الخلوة بالاجنبية وان ضاق
المزول عليهما اي علي المعتدة ومطلقها فاولا ور
خروجها لا خروجها لقوله تنافي ولا يخرج من كذا المحكم
مع فسق لان مكثها في منزل الزوج واجب ومكثه فيه
غير واجب ولو خرجت هي بعد ابايه جاز لان ذلك عذر
لها وحسن ان يجعل بينهما امرأة قادرة على الحيلولة
بان تكون ثقة يحول بينهما الحضور المكث في منزل
الزوج حينئذ من غير ضرورة تلحقها منه فلا يحتاج
الي خروج احدهما ولو اباها او مات عنها اي يسفر
سوا كانت في مغارة او مصر وليس بينهما وبين مصر
اي محلها الذي خرجت منه مسيرة يسفر رجعت
الي مصرها سوا كان بينهما وبين مقصدها مسيرة
يسفر او لم يكن كان معها محرم او لا كانت في مصر او في مغارة
اما رجوع التي لم يكن بينها وبين مقصدها سفر
فعلي سبيل الاولوية لكون عدتها في منزلها واما رجوع
التي بينها وبين مقصدها سفر فعلي سبيل الوجوب
لان رجوعها ليس فيه انشغال سفر ولا انها تقير بالرجوع
مقيمة وبالحضي مسافرة قيد بالابانة او الموت لانه لو

طلقها رجيا لم تفارقه لان الزوجية تابعة بينهما وان كانت
 تلك ابي مبرة السفر من كل جانب من جانبي مصرها
 ومقصدها فان كانت في مزارق خربت بين الرجوع
 والمضي للصرورة تسوكان سمها وليا ولا لان ما يخاف
 عليها من ذلك المكان اعظم ما يخاف عليها في الخروج
 منه وقال السرخسي تختار اقدمها والموراهد تعتد
 في منزلهما وان كانت في مصر تعتد ثمة ابي في المصر
 عند ابي حنيفة سواء كان معها محرم او لا ثم يخرج بمحرم
 وقال ابو يوسف ومحمد وهو قول ابي حنيفة اولان كان
 معها محرم فلهما ان تعتد ثمة ويخرج مع محرمها ولو طلق
 ذوالخيمة من اهل البادية امراته واراد الانتقال بها
 ابي مكان اخر للماء والكلام لمواسيه لا ينقلها لوجوب
 الفراق عليها في موضع طلقت منه الا ان يلحقه به منه
 ضرورتين بتركه فينقلها حينئذ دفعله قال تعالى
 ليس عليكم جناح في الدين من حرج وقال عليه السلام
 لا ضرر ولا ضرار **فصل الحضانة وهي تربية**
الولد الصغير للام باجماع اهل العلم وبما روي ابو داود
 عن ابي عبد الله عن ابن شبيب عن ابيه عن جده عبد
 الله بن عمرو ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابي
 هذا كان بطني له وعاء ولد في لم يسقاه وحجري لم حوا
 وان اباه طلقني واراد ان ينزعني مني فقال لها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انت احق به مني فقلت يا رسول
 الله مصنف ابن ابي شيبة عن سعيد بن المسيب ان عمر
 طلق ام عاصم ثم ابي عليها وفي حجرها عاصم فاراد ان
 يأخذها منها فتجازا به بينهما حتى يكي الغلام فانطلقا

ابي بكر فقال ابو بكر سمها وحجرتها ورجعها خير
 له منك حتى يثبت الصبي فتختار لنفسه وبنه عن
 القاسم ابي محمد ان عمر ابي الخطاب رضي الله عنه
 طلق جيلة بنت عاصم ابن ثابت فتزوجت فجاء
 عمر فاخذ ابنه فادركته الشمو من ابنة عاصم لادفانه
 وهي ام جيلة فاخذته فتزفقا ابي بكر فقال
 لعمر خذ بينهما وبين ابنتها فاخذته بلا خبرها
 اذا ابنت سواء طلقت او لا الا ان لا يكون له الاهي
 او لا يقبل غيرها وبه قال الثاني واحد وسالك
 في رواية وقال ما لك في رواية وابن ابي ليلى والحسن
 ابي صالح يجبر واختاره ابي الليث والهدرواني من
 اصحابنا لان ذلك حق الولد لقوله تعالى والوالدان
 برصن اولادهن والمراد به الامر وهو للوجوب
 ولنا قوله تعالى وان تقاسرتن فنرضع له احري وان
 اختلفا فقد تقاسرا ثم امها ابي عم لا امر بابا ماتت
 الام او تزوجت بغير ذبي رحم محرم او لم تكن اهلا
 للحضانة وان قلت وعن احمد ان ام الاب احق من ام الام
 وانما كانت ام الام احق من ام الاب لما قدمنا من فضيلة
 عمر مع جدة ولده ثم امه ابي ثم لام الاب وان عدلت
 وقال زفر الاخت للام والحالة للام احق من ام الاب
 ثم اخته ابي اخت الولد لامه وام ثم لام ثم لام
 وبه قال الحزبي وابو شيخ من الشافعية وقال زفر
 يترك الاخت لام مع الاخت لابوين لاستوايهما فيها
 هو الاصل في الباب وهو الام والاصح من مذهب
 الثاني ان الاخت لاب احق من الاخت لام وبه قال

احدى اعتبار بقعة الميراث وانا ان الاعتبار بالاحق
 بالخصانة وهي الام اولى وجهة الابوة تضاع للترجيح
 فكانت مرجحة خالته ابي خالة الولد كذا لك ابي تقدم
 التي للاب والام علي التي للام والتي للام علي التي للاب
 هكنا ذكر في كتاب النكاح في الاصل وفي كتاب الطلاق
 تقدم الخالة علي الاخت للاب لان الخالة بمنزلة الام
 لما روي البخاري في حديث عمرة القفا ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال الخالة بمنزلة الام ووجه الرواية
 الاهري ان الاعتبار يقرب القرابة والاخت اقرب
 من الخالة لانها ولد الاب والخالة ولد الجد ولقوله
 عليه السلام الخالة والدة رواه الطبراني في معجمه
 وابو داود في سننه علي بلفظ الخالة ام وفي سند
 اسحاق بن راهوية عن عاصم قال لما خرجنا من مكة
 اتتنا بنت حمزة تنادي يا عم يا عم فتناولتها بيدها
 فدفعها الي فاطمة فقلت دونك بنت عمك فلما
 قدما المدينة اختمنا بينها انا وجعفر وزيد
 ابا حارثة فقال جعفر بنت عمي وخالتها عندي
 بعيني اسما بنت عمي وقال زيد بنت اخي ابي في الموفاة
 وقلت انا اخذتها وهي بنت عمي فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اما انت يا جعفر فاسميت
 خلقي وخلقني واما انت انت علي فميتي وانا منك
 واما انت يا زيد فاحونا وسولنا والجارية عند خالتها
 فان الخالة والدة قلت يا رسول الله لا تتزوجها
 قال ابنة اخي من الرضاغة انتهى وكذا في ذلك في غم
 القفا وروى ابن المبارك في كتاب البر والصلة

بسنده عن الزهري قال ان بلغنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال العم اب اذا لم يكن روثه اب والخالة
 والدة اذا لم يكن روثها ام والحديث يدل علي ان لها
 في الجملة حفاها لك ولا تراعى في ذلك وقال الشافعي
 تقدم الخالة من الاب عاصم الخالة من الام كما قال
 في الاخت ثم عمته لاب وام ثم لام ثم لاب وفي
 المحيط واما بنات الاعمام والعمات والاحوال والخالات
 فمجرد عما حق المحضانة لاما قرابتهن لم يتأكد بالحمية
 وفي البدعة لاحق للرجال من قبل الام بشرط حرتهن
 لان غير الحررة مشغولة بخدمة المولي فلا يفرع
 للولد فان كان الصغير في الرق فخصانته لمولاه
 ولا يفرق بينه وبين امه وان كان حرا فخصانته
 لا قربايتها الا حرا فلا حق لأمه ولا ام ولد ولا المدبرة
 ولا المكائنة في ولدها قبل الكتابة واما ولدها من
 الكتابة فداخلة في كتابتها تبعها لها والذمية كناية
 كانت او مجوسية في ولد المسلم كالمسلمة لان الثقة
 لا تختلف باختلاف الدين حتى يقل الصغير دينا اذ
 يخاف عليه ان يالف الكفر فانه يتزع منها وقال
 الشافعي واحدا لخصانة للذمية وهو رواية عن
 مالك وبنكاح غير محرم من الصغيرة ما لها المحضانة
 فقط حفاها من المحضانة لحصول الضرر للصغير
 فان زوج الام ينظر اليه شررا وينفق عليه بذرا
 وينتهرم به كما انه ضرر فلا نظري في دفع اليها خطرا قال
 ابا المنذر راجع علي هذا اهل العلم الا الحسن وهو
 رواية عن احمد واحتج بانه عليه السلام دفع بنت

حمزة الجي خالتهما وكانت متزوجة بجعفر وهو غير
 محرم منها فاذا لم يمنع ذلك الاستحقاق ابتداء فاوي
 ان لا يمنع بقاء وللمجهور قوله عليه السلام في
 الحديث المتقدم ما لم تنكح ~~بمحمود~~ لا ابي ونكاح محرم
 لا يقطع حقها من الحضانة ~~كام~~ نكحت عمه ابي عم
 الصغير ~~وحده~~ نكحت حمة وحالة نكحت عمه واخاه
 سابعه وعمه نكحت خاله واخاه من امة لا تنفك
 الصغر حبيذ عن الصغير ويعود الحق من الحضانة
 بزوال النكاح سقط حق الحضانة لزوال المانع مع
 قيام السبب كالناشر تسقط بنفقتها بالتشور
 واذا زال يعود لها الى منزل الزوج عادت وبه قال
 الشافعي واحد ومالك في رواية ثم الحضانة للمصا
 بعد النكاح ~~تربيتهم~~ في الارث يقدم الاب ثم الجد
 وان علا ثم الاخ لآب وامر ثم لآب ثم ابن الاخ لآب
 وام ثم لآب وان سفل ثم العم لآب وام ثم لآب
 وان علا ثم ابن العم لآب وام ثم لآب وان سفل
 ثم مولي العتاقة لكن لا يدفع صبيبة الى عصبة غير محرم
 كولي العتاقة وان العم تحرنا عن الفتنة واذا لم يكن له
 عصبة يدفع الى الاخ لام ثم الى ولده ثم الى العم لام ثم
 الى الخال ثم لام لا يؤولن ثم لآب لان له ولدا ولا ية
 عند الى صبيبة ثم التدبير في ذلك الى القاضي بينهم
 الى ثقة يحضنه حتى يستفي ولا ~~ايف~~ فاسق مأهون وهو من
 لا يباي قول ولا فعلا لانه غير مأهون عليها ولا الى
 غير مؤنة ايضا من النساء وفي المبسوط لراجعت
 اخوة واعمام في درجة واحدة فاوام اكثر هذا

480
 صلاحها ورعا فان استولا فاكثروا بها ولا يجبر طفل
 غلاما كان او حاركة وقال الشافعي يجبر في سبع او ثمان
 وقال احمد في سبع لما روي اصحاب السنن الاربعة من
 حديث هلال ابن اسامة عن ابي ميمونة سليم
 وقيل سليمان مولي من اهل المدينة رجل صدق قال
 بينما انا جالس مع ابني صبرة خالة له امرأة فارسية
 معها ابن لها وقد طلقها زوجها فقالت يا ابا هريرة
 ورطنت بالفارسية اي فكلت بلسان اهل الفرس
 من العم زوجه يريد ان يذهب بابني فقال ابو
 هريرة استمما عليه اي اقتزعا ورطن لها بذلك
 فجاء زوجها فقال من يخافني بتشديد القاف اي
 بنازعني في ولدي فقال ابو هريرة اللهم ربي
 لا قول هذا الا ابي سمعت امرأة جاف الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وانا فاعد عكده فقالت
 يا رسول الله ان زوجي يريد ان يذهب بابني وقد
 سقاني من يبراني عتبة وقد نفسي فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم استمما عليه فقال
 زوجها من يخافني في ولدي فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم هذا ابوك وهذا امك فخذ بيديهما
 شيت فاخذ بيد امه فانطلقت به وعنبه مفردة
 الاعناب وروي ابو داود في الطلاق والساد في
 الغرايض من حديث عبد الحميد بن جعفر عن ابيه
 عن جده رافع ابن اسان انه اسلم وايت امراته
 ان تسلم فجاء بابني لها صغير لم يبلغ فاجلس النبي
 صلى الله عليه وسلم الاب ههنا والام ههنا

ثم حينئذ وقال اللهم امهده فذهب الى ابيه ولنا ما
 روي مالك في الموطأ ما حديث يحيى بن سعيد عن
 القاسم بن محمد قال كانت عند عرو امرأة من الاضرار
 فولدت له غلام ثم نازها عمر فركب عمر يومها اليها
 فوجد ابنه يلعب بفننا المسجد فاحذه بعضده فوضعه
 بين يديه على الدابة فادركته حدة اللام فنارعت
 اياه فاقبلها حتى اتيها ابا بكر فقال عمر ابني وقالت
 المرأة ابي فقال هل بينه وبينها ثم اراه عمر
 الكلام ورواه البيهقي وزاد ثم قال ابو بكر سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قوله والد
 عن ودرها وفي نسخة علي ولدها وقوله لا قوله بغير
 نصيح فتشديد لام مفتوحة اي لا تخبر ولا طفل
 غير ربي ولا عارف بمصلحة فلا تقدم اختياره
 كما يرتضي رايه واجيب عن حديث حميد بن عدي
 بانه وفق ببركة دعائه عليه السلام لاختيار الاطهر
 له فلا تقاس عليه غيره وعن حديث ابي هريرة
 بانه عليه السلام امرها بالاستهام وهو منزل
 بالاجماع فكذا لا تخبر بدليل قول الصدوق لعمري تدبر
 ويا ب قولها ان زوجي يدل عليها كانت غير مطلقة
 ويا ب قولها وقد سمعنا من ابي بيرا بن عيسى يدل على
 علي انه كان بالغالاهما يدير بالمرتب من المسبية لثاني
 الاستقامتها الا للبالغ وهو ينفرد بالسكينة فيكون
 عند ابيهما وارادوا ما صلوا انه حكايته حال فلا يحتاج
 بها والام والجدة اخو ابي بالصبي حتى ياكل ويشرب
 ويبسجج وهذه وقد راها حتى ذلك سبع سنين

ويحيى

اعتبارا للمناقب وعليه الفتوى وعند مالك الام احق
 باللام حتي يجتمعا وعند الشافعي يجيز الولد في
 سبع او ثمان فاذ اختار اللام ربه وكان عندنا
 بالليل وعند الاب بالنهار واما البنت فتكون
 عند من اختارته لبيلا ونمازا وقال احمد واسحاق
 يجيز الولد في سبع فاذا اختار اهدوها وسلم اليه ثم
 اختار الاخر فله ذلك ورؤ اليه فان عادنا اختار
 الاول اعيد اليه وهكذا واما المعتوة فلا يجيز ويكون
 عند الام لانها اشفق عليه وانما كان للاب ان ياخذ
 ما تلا من ميراثه لانه يحتاج الي التخلق باخلاق الرجال
 وادابهم في الاحوال والاب اقدر على ذلك من الام
 والجدة ولما استنع الاب عما اهداه اجبر لان نفقته
 عليه وبالبنت عطف عليه به اي والام والحيدة احق بالبنت
 حتى تجلس لانها قيل الحيف يحتاج الي معرفة احوال
 النساء من القزل والطبخ والفنل والام والحيدة
 اقدر عليه علي ذلك وبعد الحيف يحتاج الي الصيانة
 والاب اقدر عليها والى التزويج وهو في الاب دونها
 وعن محمد بن يوزر في كتابه حتى تنهي وبنت ابي
 عشرة سنة تنتهي في قولهم جميعا وقال ابو
 الليث بنت تسع سنين وعليه الفتوى وقال
 مالك الاسرا احق بالبنت حتي تنتكح ويذهل بها
 الزوج وان حاصت وهو اي قول محمد المعتبر بفساد
 الزمان علي ما في عيناك المعنى وغيرها اعم غير
 لام والجدة من الاحوات والخلات والعلمات
 هو الصحيح احق بالبنت حتي انقضت والعلمات

تنتهي وفي الجامع الصغير حتى نستفي كما في الصبي
والاول هو الصحيح ولا تنافي مطلقا انقصت عدتها
بولدها كما في ذلك من الاضرار بالاب الاجي وطنها
الذي نكحها فيه لانه التزم المتام فيه عرفا وبشرعا لما روي
ابن ابي شيبة وابو قبياس الموصلي في مسنده ان عثمان
صاحبنا اربعاء قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من اتى ببلد فهو من اهلها يصلي صلوة بطن
واحي تاهلت منذ قدمت مكة وهذا السفر بالولد
للام فقط فليس لغيرها ان تسافر به الا باذن ابيه
ولاله ان يسافر به في مدة الحضنة لغيره لان ذلك
ضرر بالحضنة والابطال لاحتقارها وقال مالك والثاني
واحد للاب ذلك **فصل** في ثبوت النسب
اقدم مدة الحمل ستة اشهر باتفاق العلماء وان الولد ينسب فيه
الروح عند مضي اربعة اشهر ويتم خلقة بعد ذلك في شهرين
حديث ابنا مسعود بن الاربعين وقد روي ان عبد الملك بن
سروان ولد لستة اشهر ولما قدمنا ان رجلا تزوج امرأة فولدت
لستة اشهر منهم عثمان برجمها فقال ابن عباس اما لو انها
لو خاضعتكم بكتاب الله لخصمتكم قال الله وحله وفعاله
ثلاثون شهرا وقال وفضاله في عامين فاذا ذهب للفضال
عامان لم يبق لاهل الاستة شهر فدر عثمان الحد وثبت
النسب من الزوج وهكذا روي عن علي فاقدام عثمان علي
اقامة الحد يدل علي انه لا يكون اقل من ستة اشهر واكثرها
اي اكثر مدة الحمل **سنة** وهو قول الثوري والضحك
ابن مزاحم واحمد بن رواية لما روي الدارقطني والبيهقي في
سنتهما من حديث عائشة انها قالت ما تزيد المرأة في الحمل

عائشة قد ربما يتحول طلع عود المنزل وهو كقول السماع
لان مثله لا يدرك بالراجي وهذه العبارة مثل في القلة لان
طلع عود المنزل حال الدوران اسرع زوايا من سابغ
الاطلاق وقال عواد بن العواد اكثر مدة الحمل خمس سنين
وقال الزهري ست سنين وقال ربيعة سبع سنين وقال
ابو عبيدة ثوبان اقصاه حد وقال مالك والثاني واحد
في المشهور وعنها اربع سنين لان الضحاك ولدته امه
لاربعة سنين بعد ما بينت ثبوتها وهو يضحك في
ضحكا ولما روى الدارقطني والبيهقي عن الوليد بن مسلم
قال قلت لمالك ابن انس اي حديث عن عائشة انها
قالت لا تزيد المرأة في حملها على سنتين فدر طلع المنزل
فقال سبحان الله ما يقول هذا هذه جارتنا امرأة محمد
ابن عجلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة
ابطن في اثنين عشر سنة كل بطن في اربع سنين واخرج
الدارقطني عن قاسم بن يحيى المصنف قال بينما مالكا
يوما جالسا اذ جاءه رجل فقال يا ابا يحيى ادع امه لمرأه
هل منذ اربع سنين قد اصبحت في كرب شديد فغضب
مالك واهل بي المصنف ثم قال ما يري هؤلاء القوم الا
انا انبياء ثم قرأ اشعر دحا وقال اللهم ان كان في بطن
هذه المرأة روح فاخرجه عنها الساعة وان كان في بطنها
جارية فابديها بسلام فانك تخو ما نشاء وثبت وعنده
ام الكتاب ثم رفع مالك يده ورفع الناس ايديهم وجار رسول
الي الرجل فقال ادرك امراة انك قد ذهب الرجل فما حظ مالك
بله حتى طلع الرجل من باب المسجد على رقبته علام جيد
فقط ابن اربع سنين قد استوت اسانه وجده فقط

اي شديدة الجمودة واجيب بان الاحكام بيني على العادة
 الظاهرة وبقاء الولد في البطن اكثر من سنتين ان ثبت
 في غاية الندرة فلا يبيح عليه حكم مع انه حكاية قال فيها
 احتمال ان يكون الولد منها او من غيرها او كان في بطنها
 فتح قبل حملها ونحو ذلك فان الصالح ونحوه ما كانوا يعرفون
 ذلك من انفسهم وكذلك غيرها لان ما في الرحم لا يعلم الا الله
 وانما قال في ما هو مضروغ منه منهي عنه وكان
 ظهور الفلام من الامور الاتفاقية في المقام لانه في المكومات
 وحوارق العادات والله اعلم بحقائق الحالات فثبت
 نسب ولد ممتدة الرجعي وان جات به لاكثر من سنتين
 من وقت الطلاق واما ان جات به اقل من ستة اشهر فلانه
 كان موجودا وقت الطلاق فكان من علوق قبله وتبين
 بالوضع لا نقضا عدتها به واما ان جات به لاكثر من ستة
 اشهر واقل من سنتين فلو وجود العلوق في النكاح او في
 العدة وتبين بزوجه لا نقضا عدتها بوضع الحمل واما
 ان جات به لاكثر من سنتين فلا العلوق بعد الطلاق
 فيحمل على انه راجعها اذ الظاهر من حال المسلم لا يزي فان
 قيل لا تتفاء الزنا وجه غير هذا وهو ان يكون تزوجت
 باضر بعد انقضا عدتها فيكون الولد منه اجيب بان
 البتة اسهل ما الابتداء كان الحمل على ان زوجها راجعها
 او لم يكن الحمل على ان تزوجت باضر انتهى وفيه انه مع احتمال
 كون الولد غيره كيف يحكم بثبوت نسبه لاحتمال حدوث
 الحمل بنكاح جديد بخلاف ما لو جات لاقل من ستة اشهر
 حيث يثبت نسبه لظهور كنفها فثبت الرجعية
 ان جات به لاكثر من سنتين لان العلوق بعد الطلاق والظاهر

في كتاب النكاح
 في بيان ما لا يبيح عليه
 حكم مع انه حكاية
 قال فيها احتمال
 ان يكون الولد منها
 او من غيرها او كان
 في بطنها فتح قبل
 حملها ونحو ذلك

انه منه لا تتلوا الذنوع المسلم فيصير بالوطي مراحبا ولا قل منها
 اي من السنتين لا اي لا يثبت الرجعة لاحتمال العلوق قبل الطلاق
 واحتماله بعده فلا يصير مراحبا بالشك ومبنوثة بالجر عطف
 على معتدة اي ويثبت نسب لولد المبنوثة ولده لا قل
 منها اي من سنتين من وقت الطلاق لانه يحتمل الوجود
 عند الطلاق ويحتمل عليه احتمالا في ثبوت النسب لانها
 ثبوت الحمل بعد الطلاق ووطي المبنوثة هوام لا بدعوة
 لانه القرمة ثم في رواية يشترط تصديق المرأة وفي رواية
 لا تشترط ويحتمل على وطئها ببسطة في العدة واعتراض
 ان الزوج اذا وطئ ببسطة معتدته من طلاق ثلاث
 او عاير مال فانت بولد لا يثبت نسبه وان اعاده مض على
 ذلك في كتاب الحدود واذا اجد الرجل ولادة زوجته
 يثبت الولادة بشهادة امرأة واما النسب فيثبت
 بالفراش حتى لو ناه فيعلم ان واذا اجد ولادة معتدته
 فتثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او بوجود
 ميل ظاهر او اعترافه بالحمل او تصديق الورثة عند
 اي حنيفة وقال لا يكتفي بشهادة حرة مسلمة ثمة كنعين
 الولد بالحرة الشفة اتفاقا واما الطلاق المعلق بالولادة
 فلا يقع بشهادة امرأة واحدة على الولادة عند اي حنيفة
 انه لم يكن حبل ظاهر وعندهما يقع بشهادتهما لان الطلاق
 حكم متعلق بلولاه وشهادة المرأة حجة في اثبات الولادة
 لقول حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم اهاز شهادة
 القابلة زواة الدارقطني ولقول الزهري منعت المسنة
 ان يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادات
 النساء وعيونهن ويجوز شهادة القابلة وحدها في

الاستحلال واسرائيل فيما سوي ذلك رواه عبد الرزاق وابن
 ابي شيبة فكذا ايما لا يتعلق بالولادة ولعل هذا الحكم يبي
 ما عوم قوله ولا يجعل له ان يكتم ما خلق الله في ارحامهن
 ان كن يومن بالله واليوم الآخر فانه ان لم يقبل شهادتهن
 فيكون اطلاقهن عبثا في حقهن ولا في حنيفتهن انما اذعن
 الحق فلا يثبت الا حجة وشهادة النساء ضرورة في حق
 الولادة فلا يظهر في حق الطلاق لانه ليس من ضرورات
 الولادة اذا الطلاق ينفك عنها في الجملة وان صار من
 لوازمها هنا ثم اقرار الزوج بالجدل كان بوقوع الطلاق
 علم الولادة ما غير شهادة اذا قالت ولدت وكذبها الزوج
 وعندها يثبت شرط الشهادة القابلة لانه حكم متعلق
 بالولادة فلا يثبت عند المنازعة بلا حجة وشهادتها
 حجة فيها لما روينا وله ان الاقرار بالجدل ربما يفي اليه
 وهو الولادة فصل في النفقة والكسوة والسكنى
 واسباب النفقة ثلاثة الزوجية والقرابة والملكية
 يجب النفقة والكسوة والسكنى والزوج بالايجاع وبالكتاب
 وهو قوله تعالى ينفق ذو سعة من سعته الآية وقوله
 سبحانه وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف
 اي على الذي يولد له وهو الوالد وقوله تعالى اسكنوهن
 ما حيث سكنتم من وجدكم وبالنسبة وهو قوله عليه
 السلام يا حجة الوداع من حديث جابر الطويل علي ما رواه
 مسلم وابوداود استوصوا بالنساء خيرا فانهن عوان اي
 اسرا عندكم اتخذنوهن بامانة الله واستحللتم فروجهن
 بكلمة الله وان لكم عليهن ان لا يؤطبن ثيابكم احدا وان
 لا ياذن بي بيوتكم احدا نكرهونه فاذا فعلت ذلك فاضربوهن

ضربا غير مبرع وان كهن عليكم نفقتهن وكسوتهن بالمعروف
 ولو كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطء خلا للمالك ولنا
 ان العجز قبله فكان كالمجنون للمهر متعلق بيجده هو
 متناول لمن منعت نفسها قبل الدخول حتى يقبض المجل
 وهو قولهم او بعده وهو قول اي حنيفة مسلمة كانت
 او كافرة اي ذميمة لاطلاق النصوص غنية او فقيرة
 كبيرة او صغيرة نوطا اي قابلة لان نوطا وان لم تذف
 اليه في ظاهر الرواية وعليه الفتوى واما غيرها مما لا
 قدرة له علي وطئها فلا نفقة لها سواء كانت في منزل
 الزوج او لم تكن وقاد الشافعي هو الاصح في مذهبه
 لها النفقة وان كانت في المهر لاطلاق النصوص ولنا
 ان النفقة لا احتباس مستحق بعقد النكاح ينتفع به
 الزوج في الجماع وذواجيه والصغيرة لا يصح له ذلك حتى
 تزكيات مستحاة يمكن جامعها نيام دون الفرج وجبت
 نفقتها بقدر خالها اي حال الزوج والمرأة واحتاره
 الحنفية وعليه الفتوى وهو قول احمد فيجب في المهر
 نفقة البكر اي البكر والسعة وفي المعسر نفقة
 الاغاري الفقير والقناعة وفي الموسر والمهسرة وعلم
 وهو المعسر والموسر بين الحالين اي دون نفقة البكر
 وفوق نفقة الاعسار بلا اسراف ولا تقتير اذ خير الامور
 او سلتها وقد نال تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا
 ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ثم كما يفرض لها قدر
 الكفاية من الطعام فكذا من الايام لان الخبز لا يتناول
 في العادة الا مارومي وجا بني تاويل قوله تعالى من اوسط
 ما تطعمون احب اليكم ان اعطي ما يطعم الرجل اهله الخبز

والنعم والوسطه الخبر والزيت وادناه الخبر واللبن واما
 الدمن فلا يتفق عنه خصوصاً في ديار الحرم فهو من اصل
 الحوايج كالخبر وقال الشافعي بقدر حال الزوج وهو اختيار
 الكرخي في الدخيرة والمبسوط أنه ظاهر الرواية لقوله تعالى
 على الموسع قدره وعلى المتقدر وقوله سبحانه لينفق
 ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما
 آتاه الله لا يكلف الله نفساً الا ما آتاهها سيجعل الله بعد
 عسر يسراً ولانها لما زوجت بقدرها من مسروق قد رخصت
 بنفقة المهرين وقال مالك بقدر حال المرأة لما روي الجماعة
 الا الترمذي ما حديث عائشة ان سعد ابنت عتبة قالت
 يا رسول الله ان ابا سعيان رجل شحيح لا يعطيني ما يكفيني
 وولدي الا اأخذت منه وهو لا يعلم فقال عليه السلام
 هذي ما يكفيك وولدك بالمعروف ولان الكتاب
 يقتضي ما بقدر حال الزوج وحديثه هذي يقتضي انها بقدر
 حال المرأة فقلنا انما بقدر حالها بما لا بد ليلتي لكن
 قد يقال ان الحديث ليس فيه دلالة على اعسار الزوج وابسار
 المرأة بل على ابساره وخله عليها بحسب اقتداره هذا ويجب
 النفقة حتى تزف ايضاً ولو كانت هي في بيت ابيها ولم
 يطلب الزوج انفقالها الى منزله لا طلاق النص صريح
 اي يوفى وهو اختيار الفذوري ويقتضي المأخرين من علما
 بلغ انما لا يستحق النفقة حتى تزف الى منزله الزوج
 وكانهم بنوا امرها على العرف او رخصت في بيت الزوج
 بان زنت اليه كحجة فمضت في بيته وانقباض ان لا
 نفقة لها اذا كان ذلك الموضع ما نفع من الجماع ووجهه
 الاستحسان انه بيت نسبي بما ويتحقق بمسارها وما نفع

المريض عارضه فاستبه المحبص وفي قوله في بيت الزوج ايما راي
 انما لو فرضت ثم سلمت نفسها لا يجب النفقة لان التسليم
 لم يجمع وهو مروي عن ابي يوسف قالوا وهو حسن لا يجب
 النفقة الناشئة خرجت من بيته الذي تسكن معه
 فيه او منعت من الدخول الى منزلها الذي يسكن معها
 فيه فيخرج حقها ان خرجت لانه لم يعطها المهر المعجل
 ولانه ساكن في مفسوب او منعت من الدخول الى منزلها
 الذي يسكن معها فيه لا ينهاها اليه وكانت تسأل
 ان يحولها الى منزلها او يكثري لها منزلاً اخر ولم يفعل
 لم تكن ناشئة وانما اعترض الناشئة عدم الإقامة في
 المنزل لان الظاهر انه يقدر على وطئ المقيمة لا ف
 الكبر لا توطأ الا كرهاً والدليل على وجوب النفقة هو
 وان كان مطلقاً لكن خرجت الناشئة بدلالة النص
 وهو قوله تعالى واحسروا فيها في المضاجع حيث امر بجمع
 حقها من المحبة التي هي مشتركة بينهما فاوحي بجمع
 النفقة التي هي مختصة بها ومن اللطائف انه قيل
 الشرح هل للناسرة نفقة فقال نعم لم يقبل فقال
 جراب من تراب ولا حبوسية يدي عليها سوا كانت
 تقدر على قضائه ولا النفقة لانها غير مأنة نفسها
 من الزوج لعدم الاحتباس للاستمتاع وفي الدخيرة
 روي في منزلها فلها الثانية على موضع غير ما نفع
 من الجماع ولا مفسوبة كرهاً وعليه الفتوى وكذا النفقة
 لامرأة معتدة لو طرقت ببهة لا احتباسها عنه لما نفع من
 حقها ولا حاجة اي ولا يجب على الزوج نفقة امراته
 الحاجة مع غيرهن ان كان محرمات لهما لأمه وهذا عند أبي حنيفة

ومحمد فلا يلاي يوفى حيث لها عنده نفقة المحضر ولو
 كانت حاجة معه فلها نفقة المحضر اتفاقا بان يعتبر قيمة
 الطعام عليه نفقة السفر لان زيادة النفقة في السفر
 يسقط بما حصل لها من النفقة به ولا الكرا ان المستحق
 هو النفقة وليس الكراستها وقال الشافعي ان حجة بغير
 اذن زوجها فرضا ونفلا فلا نفقة لها وبأذنه ان ذهب
 معها فلها النفقة وكذا ان لم يذهب في اظهر القولين
وقال احمد ان احرمت من الميثاق فلها النفقة
 وقبله لا وعليه وسرا اذا كانت امراته حرة نفقة خادم واحد
 لها فقط عند ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد وقال
 ابو يوسف نفقة خادمين احدهما الراضع البني والآخر
 الخارجة ثم الخادم ان كانت مملوكتها تستحق النفقة
 عندهم وان كانت حرة او مملوكة لغيرها اختلف فيه
 ولا يبلغ نفقة خادمها نفقتها حتى قالوا يفرض لخادمها
 ادني ما يفرض لها على الزوج المعسر وفي الدخيرة ان لم
 يكن لها خادم فليس عليه نفقته وهو ظاهر الرواية
 وقول احمد واكثر اصحاب الشافعي وفي نوارل ابي الليث
 ان المرأة اذا كانت تقدر على خدمة نفسها تحبر عليها
 وفي فتاوي هل سحر قننا اذا كانت ماذوي الاقدار
 ولها خدم كثير يجب عليه نفقة خادمين لا معسرا
 ابي لبيد عليه نفقة خادمها اذا كان معسرا وهو
 رواية الحسن عن ابي حنيفة وقوله في الاصح احتراز
 به عن قول محمد انه يجب عليه نفقة خادمها اذا لم تكلف
 بخدمة نفسها كما لو كان موسرا ووجه الاول ان استعمال
 الخادم لزيادة التمتع فيعتبر في حال البسار دون العسار

ومحمد

لان المعسر يلزمه ادني الكفاية والمرأة قد تكفي بخدمة نفسها
 لذا فرد السراج وفيه ان رواية محمد محمولة على ما اذا لم تكلف
 بخدمة نفسها ورواية غيره محمولة على ما اذا كانت تكفي
 بخدمة نفسها فلا مقارضا ولا يفرق بينهما لغيره عنها اي عن
 النفقة الدائبة والكسوة وتومر المرأة بالاستدانة عليه اي
 على الزوج بان تأخذ الطعام عليه وتقتضي عنه ما مال
 الزوج وفاية هذا الامر مع فرض القاضي لها النفقة ان
 يمكنها ان تحيل رب الدين على الزوج وان تزوج بالدين
 على تركته ان مات وهذا عندنا وصوفى عطاء بن يار
 والحسن البصري والمورقي بالدين وابا اي ليبي وابي
 شبرمة وحماد بن سليمان والطاهري واهان النخعي
 مالك والشافعي واحمد اذا طلبته لقوله تعالى فامسك
 بعروف او تخرج باحسان والامساك بالمسروف ان
 يوفى ما حقه من المهر والنفقة فاذا عجز عن ذلك تبني
 الترخ اذا المستحق عليه اهد الامر في فاذا انقذر ردها
 فبين الاضرار لا تزي انه اذا عجز عن الرضول اليها بسبب
 الحب والعدة يفرق بينهما فوف الامساك بالمعروف
 بل اوفي لان حاجتها الى النفقة اظهر من حاجتها
 الى قضاء الشهوة وهذا كنفقة العبد والامة فانها
 مستحقة عليه بالملك فاذا انقذرت اجبره القاضي على
 ازالة الملك بالبيع وقيل لسعيد بن المسيب الفرق بين
 العاجز عن النفقة وبين اسرته فقال نعم فقيل له انه
 سنة فقال نعم والسنة اذا اطلقت بفهم منها سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثم مذهب مالك يفرق بينهما بطلاق
 ومذهب الشافعي واحمد يفرق بفسخ ولنا قوله تعالى وان

كان ذو عسرة منتقرة إلى ميرة وهو مطلق في كل مفسر
 حق وقوله تعالى وانكحوا اليتامى منكم والصالحين ما عبادكم
 واما بكم ان يكونوا فقرا يفتهم الله ما فضل حيث جعل
 الفقر غير مانع من النكاح ابتداء فاولي ان يكون غير مانع
 منه بقاء وقوله سبحانه لا يكلف الله شيئا الا ما اتاه سيجل
 الله بعد عسر يسرا حيث دل على انه من لم يقدر على النفقة
 لم يكلفها فلا يفرق بعجزه عنها ولا في التفريق ابطال
 ملك الزوج وفي الامر بالاستدانة تاخير حقها وهو اهون
 وكان اولى واحسن وفي شرح المختار المعصرة اذا كان
 زوجها معسرا ولها ابن من غيره موسرا واخ موسر فنقضا
 على زوجها ويومر الابن والاخ بالانفاق عليها ويرجع به
 على الزوج اذا ايسر فحبس الابن والاخ اذا امتنع لان هذا
 مما المعروف وفي شرح الوقاية وصاحبنا لما شاهدوا
 ضرورة الناس إلى التفريق لان دفع الحاجة الدائمة
 لا يتسرا الا بالاستدانة والظاهر انها لا تجد من يقرضها
 وعنى الزوج في المال اسرهم استحسنوا ان ينصب
 القاضي نائبا شافعي المذهب يفرق بينهما انتهى ثم العجز
 عما النفقة انما يظهر في حق الزوج الحاضر واما الغائب
 غيبة منقطعة اذا لم يخلو نفقة ورفعت امرها إلى
 حاكم شرعي وفرق بينهما فقال شيخ سمرقند جاز تفرقه
 لانه فني في فصلين مجتهد فيهما اوجهما التفريق بالهجر
 عما النفقة والاهل القضاء على الغائب وقال صاحب
 الدرر الصريح انه لا يصح قضاءه لان العجز لا يعرف
 في حال الغيبة لجران ان يكون قادرا فان رفع هذا القضاء
 إلى قاضي فامضاه بالصحيح انه لا ينفذ لان هذا القضاء

يسري فصل مجتهد فيه اذا العجز لم يثبت انتهى والمشهور
 في مذهب الشافعي انه لا تفريق بين المواة وبين زوجها
 الغائب ولو غاب عنها مدة طويلة ولم يترك لها نفقة
 وانما ينصب هذا إلى المناهضة والله سبحانه اعلم ومن قرنت
 النفقة لها رقة ايسر فسر وفي بعض النسخ اتم نفقة
 ياراه ان طلبت المواة ومن قرنت لياراه فاعرف عليه
 نفقة الزوجية عاراه لان القضاء بالنفقة كان
 باعتبار حالهما وقد تبدلت حاله فتتبدل بنسب لها
 وتسقط نفقة الزوجية في مدة منسقط يتفق عليها الزوج
 فيها سواء كان غائبا او حاضرا او متنع من الانفاق الا اذا
 سبق فرض قاض او رضيا بشي بان انقضت مع الزوج
 على مقدار فيجب لما مضى في ما بين المالكين ما راما
 حنين فاذ ما كانت احدهما او طلقها الزوج قبل
 قبض للنفقة وبعد فرض القاضي او التراضي على شي
 سقط المفروض وكذا ما تراعى عليه لان الامثلة لا يتم
 الا بالقبض وعندهما لا يسقط لان الاعراض لا يسقط قبل
 القبض الا اذا استدانته باسواق فانه لا يسقط ذكر
 ذلك الحاكم الشهيد في مختصره وذكر الحنفى انه يسقط
 والصحيح الاول لان استدانته بما هو القاضي بمنزلة
 استدانته الزوج بنفسه وهي لا تسقط بموت احدهما
 فكذا هذه وقال مالك والشافعي واحدا في رواية قصير
 النفقة الماضية دينا بلا قضاء وتراض كالمهر ولنا
 امرنا صلة بقدر الكفاية جذا على الاحتباس كدرق
 القاضي في بيت المال فلا يدين التسليم كالهبة او التاكيد
 بقضاء او تراض بخلاف المهر فانه مطلق ولا تنرد نفقة

او كسوة معجلة مدة مائة اوقية او كلاهما قبلها
 اي قبل مضي المدة سواء كانت مدة تلك النفقة قايمة
 او هالكة او مستهلكة وقال محمد والشافعي واحمد
 بها نفقة ما يحسن وترك ما بقي ان كانت النفقة قايمة
 وقيمتها ان كانت مستهلكة ولا ترد ان كانت هالكة
 بانفاقها احدث مالا لقصد الزوج ولم يحصل فكان
 له يسترده كما لو عجل لها نفقة لبيت زوجها فانت قبل
 ذلك كذا في الدخيرة ونفقة عرس القن في العبد
 الذي لا حرية فيه بوجه عليه اجماع على القن اذا تزوج
 باذن مولاه يباع فيها مرة بعد اخرى حتي لو ابيع
 عليه نفقة بعد ما بيع مرة ثانيا وكذا ثالثا
 اليه لا ينهاهي لان يقدره مولاه لانها في ذمته ظهر
 وجوبه في حق المولي فيتعلق برقبته كدين التجارة
 في العبد المادون ولما كان حقها في النفقة لا في عين
 الرقبة كان للسيد ان يقدره ولو مات العبد سقطت
 النفقة وكذا المهر لعورات محل الاستيفاء كالعبد
 الجاني ولو قتل في الصحيح قيد بالقن لان المدبر
 وولدام الولد لا يباع بل يبيح وكذا المكاتب مالم
 يعز وقيد باذن المولي لانه اذا تزوج بعيرا ذنه لا يباع
 فيها وقال الشافعي لا يباع القن في نفقة عرسه
 ويثبت لها الخيار في العزقة وقال احمد لا يباع ونفقها
 على سيده وفي رواية في كسبه وفي دين غيرها اي
 غير النفقة كالمهر في يباع القن مرة واحدة اذا عجز
 عارا ثم لم يقدر مولاه والفرق ان دين النفقة
 يتجدد في كل زمان فيكون دينها اخرها دائما بعد البيع

ولا كذلك سائر الديون وقد تقدم ان الامة والمدبرة
 وام الولد لا يجيء بها النفقة على زوجها الا بالنسبة
 واما المكاتبه فيبي في يد نفسها وبني لمولاه ان يتخذها
 فكانت كالحرة في استحقاق النفقة على الزوج اذا لم
 تحبس نفسها منه ظالمة يجب كفاها اي سكني
 المرأة على الزوج في بيت بالملك او الاجارة او الاعارة
 او بالوقف عليه ليس فيه احد من اهله ساكن معه ولو
 كان ولده من غيرها لان السكني حقها فلا يترك معها
 غيرها كالنفقة الا برضاها لان لها اسقاط حقها
 وبني مفرد من دار له ذلك البيت علف ومرافق
 كفاها المحصول مقصودها وله منع والديها وولدها
 من غيره من الدخول عليها لان البيت له فله المنع من
 الدخول فيه وقيل لا يمنع اي وليس له منعهم من النظر
 اليها ولا من كلامها في شأها من طهيعة الرحم
 بما لا ضرر عليه فيه وقيل لا يمنع الرجل امراته من الخروج
 الي الوالد في ولا يمنع والدتها من دخولها عليها كل
 جهة ولا يحرم غيرها اي غير الوالد في لا يمنع من دخوله
 عليها كل سنة هو الصحيح احترازه عن قول محمد
 ابن مقاتل الرازي لا يمنع المحرم كل شهرين او ثلاثة
 وعلمي هذا حد زوجها لزيارة عمها او خالتها وعمل الحسن
 لا يمنعها عمدا لزيارة الاقارب من كل شهرين او ثلاثة ولا يمنع
 محارمها من الدخول عليها كل جهة وتقرض نفقة
 عرس الغائب ونفقة طفله ونفقة ابويه في ماله
 اي للغائب من جنس حقهم بان يكون ذلك الماد طعاما
 او ذراعا او ثيابا او ثيابا من جنس ما يكتفي به لان

لان نفقتهم واجبة بدون المتضا فكان القضاء اعانة لهم
 لا ايجابا مبتدأ اذ القضاء وعلي الغايب ممتنع فقط اي ولا
 يفرض نفقة غير من ذلك من المحارم لان نفقتهم لا تجب
 الا بالمتضا للاختلاف فيها اذ عند الشافعي لا تجب
 النفقة لغيرهم ولا يفرض نفقة من ذكر ايضا اذ كان
 المال من غير جنس حقهم بان كان عروضا بانه يحتاج الى
 القضاء بالقيمة او الى البيع وذلك لا يجوز علي الغايب
 عند مودع هذا صفة ثالثة للمال او حال ثابته
 والظرف الاول وهو له صفة لمال او مضارب او مديون
 ان اقربه اي بالمال وبالنكاح وبطفله وابويه قيد
 به لان احدا منهم لو انكر المال والنكاح فاقامة المرأة البينة
 علي ذلك لا يفرض لها القاضي لان بينتها لا تقبل لاحدا
 منهم ليس خصما عند الغايب في اثبات الزوجية ولا المرأة
 خصما في اثبات حقوق الغايب في ماله واذا ثبت في
 حق متقدي الي الغايب وعلم بحلف علي قذافي وان علم
 القاضي ذلك ايج المال والنكاح والمنسب لان علمه حجة
 يجوز القضاء به في محل ولايته ويجوزها اي القاضي
 المرأة اثناء الزوج لم يعطها النفقة ويكفلها اي
 ويجوز منها كفيلا ايضا لاحتمال انها استوفت النفقة
 او طلقها الزوج وانفقت عدتها لا باقامة بينة اي ولا
 يفرض القاضي للمرأة النفقة اذا انكر الموضع او المضارب
 او المدبوع النكاح فاقامة البينة عليه او انكر المالك
 فاقامت البينة عليه لعرض عليه ايج علي الغايب وبأمرها
 بالاستدانة عليه وهو قول اي حنفية واي يوفي الاثر
 قول محمد والاصح قول البينة وهو قولها الاول وثبه قال

زفر ولا يفتي بالنكاح لان في ذلك فضايل علي الغايب
 وقال زفر يفتي بالنفقة ايا النكاح وعمل القضاء علي هذا
 الذي تاله زفر الحاجة والوفق بالناس ولا يحتاج المرأة علي
 قول زفر الي اقامة البينة ان لم يترك لها نفقة ولم تطلق
 الزوجي لباين والمعرفة بالامتناع كخيار الفتى والبلوغ
 والتفريق لعدم الكفاية او باسلام المرأة واما الزوج
 وباللعان او بالابلا او بالعنة او بالحب النفقة والسكنى
 وقال مالك والشافعي واحاديث المشهور لان نفقة المطلقة
 ثلاثا او علي عوض الا اذا كانت حاملا مبالا لجماع لقوله
 نقاي وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يرضى حملهن
 ثم دليلهم روي البخاري الجماعة الا البخاري من حديث
 الشعبي عن فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي فحيا
 الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجلي لي سكني
 ولا نفقة وامري ان اخذني بيت ام مكثوم وعند النسا
 فيه من حديث سعيد بن ابي زيد الاخص بنا الشعبي به
 اما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان لزوجها عليها
 الرجعة ولي سلم ان ابا حفص بن المعيرة خرج مع علي بن
 اي طالب فارسل الي امراته فاطمة بنت قيس بتطبيقه
 كانت بقيس فطلبها وامرها الحارث بن هشام
 وعياش ابن ابي ربيعة بنفقة فسخطها نقالا لا والله
 ليس لك نفقة الا ان تكوني حاملا فانت النبي صلى
 الله عليه وسلم فذكرت له قولها فقال لا نفقة لك زاد
 ابو داود الا ان تكوني حاملا ولنا اطلاق قوله نقاي
 اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وما روي مسلم
 من حديث ابي اسحاق قال حدثك الشعبي بحديث فاطمة

صته

بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سكي
 لها ولا نفقة فاخذ الاسود كفا من حصار في نسخة حصا
 فحصبه به وقال فبذلك تحدث بمثل هذا قال حمرا لا تترك
 كتاب الله ولا سنة نبينا يقول امرأة لا تدري حفظت
 ام نسيت لها السكي والنفقة قال الله تعالى لا تحرموا
 من بيوتهن الاية فقد اثير ان سنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لها النفقة والسكي ولا ريب في ان قول
 الصحابي من السنة كذا ارفع فكيف اذا كان قائله عمر وقد
 صرح البيهقي والدارقطني بزيادة قوله سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول للمطلقة ثلاثا النفقة
 والسكي وقال ابراهيم كان عمرا اذا ذكر عنده حديث
 فاطمة قال ما كنا نغيب في ديننا شيها ذرة امرأة فهذا
 ما بعد ما كانه كان الدين المعروف المشهور عندهم
 وجوب النفقة والسكي فنزل حديثها بذلك بمنزلة
 الباطل والثقة اذا سئل لا يقبل ما سئل فيه ويصرح
 بهذا ما في مسلم من قول مروان لم يسمع بهذا الحديث
 الا من امرأة سنا حذ بالقصة التي وجدنا الناس
 عليها والناس اذا قالوا هم الصحابة وروى مسلم ايضا
 ما حديث عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة
 انما قالت سألنا فاطمة خبرا فذكر هذا يعني قوله لا سكي
 لك ولا نفقة وفي لفظ للجاري قالت ما لفاطمة الا
 نتجني الله يعني في قولها لا سكي ولا نفقة وعنها
 انما قالت لفاطمة انما اخرجك هذا اللسان فغني انما
 انما استطالت عليها جهالها وكثر الشرب بينهم فافترها
 عليه السلام لذلك ويقوي ثبوته عما عابته احتجاج

450
 ابن المسيب به وهو ما صرحوا واعظم منتبج لا قول من
 عاصر من الصحابة حفظا ورواية علي ما في ابي داود من
 حديث يحمون بما مهران قال قدمت المدينة فذهبت
 الي سعيد بن المسيب فقلت فاطمة بنت قيس طلقت
 فخرجت من بيتها فقال تلك امرأة فتنت الناس كانت
 لسنة فوضعت علي يد بن امر مكثوم وهذا هو المذنب
 لمصيده فان لم يكن لبيس ابى صحابة ذلك من عند
 نفسه وفي الحديث ان سليمان بن ابي بشار قال خروج
 فاطمة انما كان من سوء الخلق ومن رده زوجها اسامة
 ابن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تانه كان
 اذا ذكرت فاطمة شيئا من ذلك يعني من ابتغى لها
 رماها بما في يده رواه عبد الله بن صالح عن حديث الليث
 ابن سعد بسنده فوجد الم يكن ما يقع به بانه غلط منها
 او لعلمه بخصوص سببه من اللسان او الخلق الم كان
 ومن رد زيد بن ثابت ومروان ابن الحكم ومن التابعين
 ابن المسيب وشريح والسبي والحسن والاسود ابن
 يزيد ومن بعدهم الثوري وأحمد بن حنبل وخلق
 كثير من بعدهم وقالوا اطلعوا وحي ان الله تعالى لما بين
 بقوله يا ايها النبي اذا طلقتم النساء الله المطلقتهن
 السكي ونما ما عند الخوارج واليه الزوج عن اهلها
 ما عبر بفرقة بين المطلقة للسنة التي لا رجعة
 عليها وبين التي عليها الرجعة رجعت فاطمة وروت
 التفرقة بينهما عاب خلاق ما روي عمرو ما جاء به
 الكتاب مع احتجاج عمرو بطل حديثها فان قيل
 المراد بالاية المطلقة رجعيًا لقوله تعالى في احوها

نأذ اللفن اجلين فاسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف
 وهو حكم الرجعية دون البايين اجيب بان صدر الآية
 عام واخرها خاص ببعض ما تناوله الصدر وذلك
 لا يبطل عمومها وظاهر ذلك قوله تعالى والمطلقات
 يتوبصن بانفسهن ثلاثة قروء فانه عام في البايين
 والرجعي ولو يبطل عمومها بالآية الخاصة بالرجعي
 وهو قوله تعالى ويعولن احق برودهن في ذلك لانه
 المستندة الموت اي لا نفقة لها لان احتباسها لحق
 الشرع لا الحق الزوج ناذ التزويج منها عبادة ولهذا
 لا يراجع فيها لتعرف عمارة الرحم بالحيض مع اكلانه
 وعن الشافعي في وجوب السكنى قولان احدهما عدم
 الرجوب وهو احتبار المربي وثانيهما الرجوب وهو
 قول مالك والفرقة اجماع لا نفقة للمزوجة بينهما
 وبني زوجهما بمصيبة منها كالردة وتقبيل في الزوج
 بان قتله بالشهوة باعصية ابيه او في عدته من الرجعي
 لانها حبست نفسها بميرحق فصار كالتناشقة
 بل امتد منها لارائتها النكاح بالكلية بخلاف المفرقة
 بغير مصيبة كخيار النكاح والبلوغ وعدم الكفاءة لانها
 حبست نفسها بحق وذلك لا يسقط النفقة بها اذا امتد
 نفسها لاستيفاء مهرها وردة مستندة الثلاث
 تسقط النفقة لا تكتبها اي لا تسقط النفقة عن
 مستندة الثلاث ايمه اي اجماع الزوج انه لا اثر رجعي
 للردة الا ان المرتدة تخفى لتتوب ولا نفقة للمحبوب
 بخلاف المأكنة ايا زوجها ونفقة الطفل حال كونه
 فقيرا على ابيه لانه تعالى اوجب نفقة النساء على الرجال

لاهل اولادهن بقوله وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن
 بالمعروف لان ترتب الحكم على الوصف يشعر بالعلية فلا
 يجب نفقة الاولاد اولى والمولود له هو الاب ولانه تعالى
 اوجب على الاب نفقة طفله ما الدين وغيره وقت
 الرضاع بقوله فان ارضعن لكم فافوضن اهورهن
 فيجب بعده بجامع الفقر والحجز ونفقة الارضاع
 على الاب لا يشاركه فيها احد فكذا نفقة الاولاد الصغار
 وكذا يجب عليه نفقة طفل ابنه فقيرين لا يشركه الاب
 في النفقة طفله احد من الام وكوفا كنفقة ابي كما
 لا يشركه احد في نفقة ابويه وعمرسه وعن ابي حنيفة
 ان نفقة الطفل على الاب والام اثلاثا بحسب ميراثهما
 فيد بالاب لان الجد والام يشركهما غيرها لان نفقة
 الطفل عليهما على قدر ميراثهما في طاهر الرواية
 وقال احمد وروي الحسن عن ابي حنيفة انها على
 الجد والجدوة وهو قول الشافعي وليس على امه
 ارضاعه فضا لانه من النفقة وهي على الاب
 فيد ما بالعضا لان عليها ارضاعه ديانة كخدمة
 البيت من الكسنى والطبخ والحجز الا اذا نفقت
 بان لم يوجد غيرها او وجد ولم يقبله الطفل او كان
 الاب معسرا فانما تجبر على ارضاعه صيانة للمولود
 الضياع واوجب مالك على الام ارضاع ولدها بلا اجرة
 اذا كانت تحتة او طلقت رجعية ولا مانع كان تكوت
 عالمة القدر وما ان الارضاع كالنفقة ونفقة الصغير
 على الاب دون الام فكذا الارضاع ورعا لا تقدر عليه
 لعذرهما فلوا جبرت لتضررت وقد قال تعالى لا تقار

والدة بولدها أي بالزمام الارضاع مع كراحتها له انذره
وانظاه وان الاعذار تمنع الاجبار من غير خلاف
للانذار وبيننا جوارا اب من ترصعه عندتها اي اراد
ذلك لان لها الحصانة ولو استأجرها اي الاب والام حال
كونها منكوحه له او مفقده من رجعي لترصعه لم يجز
لان الارضاع مستحق عليها ديانة بقوله تعالى والوالدان
برضعي اولادهن واستيجار الشخص لا يورثه مستحق عليه
لا يجوز واجارته الشافعي لانها كالاجنبية بالنسبة
الى هذه الاعمال ولذا لم تمنعت عنه لم يجز عليه
فيصح اجارته لنفسها كما يصح لارضاع ولده من غيرها
وفي استيجار الام المبتوتة المفقده روايتان الجواز
لان النكاح قد زال كالتحقق بالاجاب وعدمه وهي
رواية الحسن عياضي حنيفة لان المدة من احكام
النكاح ولهذا يجب لها النفقة والسكنى ولا يجوز للزوج
ان يرفع الزكوة اليها وان يشهد لها ولا رضاعا
عطف علي لترصعه اي ولو استأجرها بموالة
لا رضاع ابنه منها ولا ابنه من غيرها وهي في نكاحه
صح لان الارضاع ليس بحق عليها وهي اي الام بعد
العدة احق من الاجنبية لانها عليه اشفق ولبنها
له اوفق وهي بارتفاع فكانت احق لان طلب الام
زيادة اجر علي الاجنبية دفعا للضرورة كما الاب او
تكون الاجنبية ترصعه بغير اجر والام باجر لقوله
تعالى لانصار والدته بولدها ولا مولود له بولده قالوا
مضارة الاب الزامه الزيادة على جرة الاجنبية ولد
قال تعالى وان تعاسرتم فترضعوه اهري ونفقة

البنات بالبنة ليس لها زوج والابن بانفا زمانا اذا كانا
فقيرين وكذا اذا كان اعشى او ذهاب العقل فقرا او
طالب علم لا ينفدي اليه الكسب او مسدود البيوت وابناء
الكرام ولا يجد من يتأجره فهو عاجز قال الحلواني
ورأيت في موضع ان هذا اذا كان بهم رشد عليا لاب
خاصة لانه لا يشاركه احد في مونة رصاعها صغيرين
وكذا اي نفقتهم ما كبيرين به يعني ومختار الخضاف
وهو رواية الحسن عياضي حنيفة انها يجب اثلاثا
ثلثان على الاب وثلث على الام وعلى الموسر بآره
وهو ان يملك نصا بامن اي مال كان فاضلا عن حاجته
الاصلية لانه المستبر لو جرب المواساة في الشرح
ولو كان كسوبا وعدا استدعي يوسف وعبد محمد فقدير
البيار هذا بان يفضل عن نفقته ونفقة عياله
شهران لم يكن من اهل الحرف وعن نفقته ونفقة عياله
كل يوم ان كان من اهلها حتى لو اكتب ورهما كل يوم
وكفاه بعضه يجب صرف بائنه الى قريبه وقال صاحب
التمهنة قول محمد ارفق وقيل في الهداية الفتوي علي
قوله ابي يوسف وعند الشافعي بان يفضل عن قوته
وقوته عياله ما يصرف اليه قريبه نفقة اهوله
الفقر مما يويه واجداده وجداته من الطرفين
وان علوا بالسوية بين الابن والبنات في ظاهر
الرواية وروي الحسن عياضي حنيفة انها بالتفاوت
على الذكر مثل حظ الانثيين على فقير من المبرات
ونفقة ذوي الارحام وبه قال الشافعي واهل الاول
اصح لان استحقاق الابوين النفقة باعتبار حق الملك

ههنا في مال الولد لقوله عليه السلام انت وما لك
 لا بيك وصوفي الذكر والانثى سواء ولهذا ثبت ههنا
 هذا الاستحقاق مع اختلاف الملة وان انعدم التوارث
 بسبب اختلاف الملة **ويعتبر فيها اي في نفقة الار**
صول وفي بعض النسخ فيه اي في هذا النوع
من النفقة القرب والجرية لا الارث ولهذا
يجب مع اختلاف الدين ففي من له بنت وابن ابن علي
الثبت للمعتن وفي ولد بنت واخ عاتى ولد لها قال
الحواشي لو كان الاب قادرا على الكسب لا يجبر الابن
على نفقة لانه عاتى باعتبار كسبه وقال السرخسي
فتبد وهو ظاهر الرواية اذا كان الاب قادرا على الكسب
لا يجب نفقته على الاب واذا كان الاب قادرا على
الكسب يجب نفقته على الابن لان معنى الاذى في
الكدر والتعب اكثر منه في التائب المتبى عنه في حق
الابوين حيث قال تعالى فلا تقتل بهما ف وامشا
الايجاد والجدات فلانهم كالابا والامهات ولانهم تسبوا
لاحيائه فاستوجبوا عليه الاحياء كالابوين وانما شرط
الفقر لانهم لو كانوا موسرين لا يجب نفقتهم عليه
اذا اصدان نفقة الانسان في ماله وعلى الموسر نفقة
كل ذي رحم محرر صغير فقير او كبير عاجز عن الكسب
او بالغة فقيرة حتى يكون نفقة الصغير على الام والجد
اثره ما ونفقة الاخ المعسر على احواله المتفرقات
الموسرات اضا لان في قوله تعالى وعلى الوارث مثل
ذلك اشعار باعتبار المقدار لان العزم بالغنم وشرط
المحرمة القرابة ابن مسعود وعلى الوارث ذي الرحم

المحرم مثل ذلك فقيد المطلق به اذ قرانه لا ينزل عن
 روايته هذا ومن يكون محتاجا من الوارثين يحمل في
 حكم المعدوم او ذكر من اواحي على قدر الارث وعند
 الشافعي لا يجب غير نفقة الولد فلا يجب النفقة لغير
 الوالدين والمولودين لان استحقاق المصلحة عنده باعتبار
 الولاد دون القرابة حتى لا يفتق احد عليا حدا لا الوالد
 والمولودون عنده وجعل قرابة الاخرة كقرابة بني الاعمام
 وجعل قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك علي نفق المضار
 دون النفقة وهو مروي عن ابي عباس وقيل المراد
 بالوارث وارث الاب وهو الصبي نفسه والمعني
 انه ان مات ابن وورثه وجبت اجرة رضاعه في ماله
 ان كان ماله مال فان لم يكن له مال اجبرت الام على
 ارضاعه وقيل المراد به الباقي من الابوين من قوله صلى
 الله عليه وسلم واجعله الوارث سنا واجيب بان
 الاشارة بذلك للبعيد وهو هنا وجوب الرزق
 والكسوة على الاب وفي المضاربة لا يختص بالوارث
 بل يجب على غيره ايضا فلا تحمل الآية عليه دليل قول
 عمر وزيد فابهما قالا وعلى الوارث مثل ذلك من النفقة
 ثم اعلم ان ما كفا قصر النفقة على الصبي اي قريب
 العلاء بلا واسطة حتى لا يجب عاتى غيره عنده نفقة
 جد ولا جدة ولا ولد ولا ولد بل يجب على الاب نفقة والده
 المحصور الفقير على قدر حاله حتى يحتلما قالا غير
 ومن بما يمنع النكس وعلى الدلد كبير كان او صغيرا
 ذكرنا كان او انثى نفقة ابويه جذبيته بلا واسطة
 كانه اتفاق على نفسه فيجب خلاف غيره وقا ابن اي

النفقة على الصبي كالا والنفقة على غيره
 كالا والنفقة على غيره كالا والنفقة على غيره كالا

يليه تجب النفقة على كل وارث محرراً كان أو غير محرر واستدل
 بطاهر قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ولنا ما قدمنا
 من قوله ابن مسعود وعلى الوارث في الرهم مثل ذلك
 نفيد المطلق به ولأنه الذي يحرم قطعه ومنع النفقة
 مع يسار المنفق يؤدي إلى قطيعة الرهم وهي من الملامح
 قال تعالى أولئك الذين لعنهم الله وقد ورد الرهم
 معلقة بالمعشقة يقول من وصلي وصله الله ومن
 قطعت قطعه الله رواه مسلم عن عائشة وشروط
 الصغير والعقرا والزمانة لا تحقق العجز فانه هذه
 الأمور اشارة الحاجة وروي الطبراني بإسناد حسن
 ما حديث عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اليد العليا أفضل من اليد السفلى
 وأبدع من تقول أمك وأباك وأهلك وأهلك
 فادناك وهو في الصحيحين وغيرها بخونه ما حديث
 حكيم بن حزام وروي الطبراني في الاوسط ما حديث
 جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما انفق
 المرء على نفسه وأهله وولده وذوي رحمه وقرايته
 من ماله صدقة ويبقى ما نفقة ذي الرهم المحرم اهلية
 الارث لا نفقة لا حنفية الارث لا تعلم الا بعد
 الموت وجبب تسقط النفقة فنفقة ما له حال
 وابن عمر علي الحال لانه ذو رهم محرم يكن ان يترك من
 له النفقة بناء على توريث ذوي الارحام بان يعوت
 اليهم قبله واذا استويا في المحرمية والاهلية لا يرث
 ترجح ما كان وارثا في الحال فلو كان له عمر وحال او عمر
 وعمة يجب النفقة على العم لا استويا في المحرمية وترج

العم

العم يكونه وارثا في الحال بالنسبة إلى العمة والحال
 ولا نفقة تجب مع الاختلاف دينا الا للزوجة
 والاصول الابوين والاجداد والجدات والفروع الولد
 وولد الولد اما الزوجة فلان نفقتها لا احتيا سبها
 حقة مسعود بقصد النكاح وذلك يعتمد صحة العقد
 دون انحاد الملة واما الاصول والفروع فلان نفقتهم
 باعتبار الجزية وجزء المرد في معي نفسه وكما لا
 يمنع نفقة نفسه بكماله لا يمنع نفقة جزية الا
 انهم اذا كانوا حريين لا يجب نفقتهم على المسلم
 وان كانوا مستأمنين لا ينفقون برهم لقوله تعالى
 انما النفقة بينكم الله عن الذين قالوا في الدين
 الآية وكانت القياس في حق الوالدين والوالدات
 لا يثبت استحقاق النفقة مع اختلاف الملة لاستحقاقها
 بطريق الصلة لنفقة الاقارب ولكنه استحسن
 واجبو على الولد المسلم نفقة ابويه الذميين لقوله
 تعالى وصاحبهم ما في الدنيا معروفا وليس من المضاهية
 معروفا ان يتقلب في نعم الله تعالى ويرحمها يعوتان
 جوعا وسوا فل والاجداد والجدات من قبل الاب
 والام بمنزلة الابوين في ذلك لان استحقاقهم باعتبار
 الولاء وبمنزلة استحقاق الابوين ولا نفقة تجب
 مع العقرو في بعض النسخ ولا على الفقير الا لها
 اي للزوجة والفروع الصغار وقيل اذا كان فقيرا
 زمنا او اعني تجب نفقة اولاده في بيت المال كنفقة
 ولا نفقة تجب لعنهما اي للزوجة لا نفقتها
 جزاء احتباسها وهو موجود في الفينة وباعفق

مها

الاب عنه اي حنفية لنفقة بقدر الكفاية لا
 نفقة ما جاز حاجته عرض ابنه الكبير الغائب لانه اذا كان
 حاضرا لا يبيع الاب عرضه اتفاقا واذا كان صغيرا يبيع
 اتفاقا والمواد بالعرض هنا ما ينقل له عقارا يبيع
 الاب عقارا ابنه لنفقة متعلق ببيع والقياس انه
 لا يبيع العرض ايضا اذا كان الابن لبيرا وهو قول ابي
 يوسف ومحمد لانا ولاية الاب زالت ببلوغ الابن رشدا
 الا فيما يبيعه تخصيما له فلم يوصى بالاب ببيع عروض
 الابن الغائب تخصيما له وبيعه هنا ليس للتخصيص
 بل لنفسه وليس له هذه الولاية الا ترى ان النفقة
 لا تكون اوجب من سائر الديون وليس للاب بيع شيء
 مما مناع ولده في دين له عليه ولا يقضي القاضي بذلك
 ايضا لان فيه قضا على الغائب فكذا في النفقة واستحقاق
 الام النفقة كاستحقاق الاب وهي لا يبيع عروض الولد
 في نفقتها فكذا هو ولا في حنفية وهو وجه الاستحسان
 ان للولد ان يملك مال ابنه عند الضرورة ونفقة
 نفسه منها ولان ولاية التصرف وان زالت بالبلوغ
 عند عقله فولاية الحفظ ثابتة لان ولاية الحفظ وبيع
 تثبت لها لا يثبت له ولاية التصرف كالوصي في حق
 الوارث في الكبير الغائب له ولاية الحفظ وبيع العروض
 فالاب بذلك احق لانه اشفق وبيع العروض ما الحفظ
 لانه يجني عليه من التوي وحفظ الثمن ايسر وايمت
 وبعد البيع يصير الثمن من جنس كفته فله ان يأخذ
 منه قدر النفقة وانما لا يبيع العقار لانه معد للاتقاع
 به مع بقائه ويحصل مقصود الاب من النفقة

باستقلاله فلا يجوز له بيعه الا عطلب الولاية وهو عند
 صغر الولد او جنونه لا لدين اي لا يبيع الاب عرض ابنه
 لاجل دين له اي للاب عليه اي عاين الابن سواها اي
 سوى نفقة الاب اذا ضرورة في ذلك ولا الام ببيع
 ماله اي مال الاب مطلقا لنفقة لان تلك مال
 الابن مخصوص بالاب لقوله عليه السلام انت ومالك
 لا بينك وفي الدخيلة ان في الاقضية جواز بيع الابوين
 عرضا بينهما وهكذا ذكر القدوري في شرحه بل ينبغي
 ان يكون مبيعا لجواز اولى لمنعهما وكما اذا جازها ولقوله
 عليه السلام امك ثم امك ثم اباك ثم الاقرب فلا قرب
 وصف من قضا لادبانية مودع الابن لو انفقها اي الوديعة
 على ابويه بلا امر قاض لتصرفه في مال غيره بدون اذنه
 بخلاف ما اذا امره القاضي لمعوم ولايته واذا ضمن لا يرجع
 على الباقي لانه ملوك بال ضمان فظهر انه كان متبرعا وانما
 قلنا انه لا يضمن ديانة حتى كان له ان يحلف بغير موت
 المودع انه لا حق لورثته قبله لانه لم يرد بذلك غير
 الاصلاح وفي النواذر اذا لم يكن في مكان يمكن استطلاع
 رأي القاضي لا يضمن استحسانا وقد قالوا في رجلين
 كانا في سفرنا عجي على احدهما فانفق رفيقه عليه من
 ماله او مات فجهزه صاحبه من ماله يضمن استحسانا
 لا الاخوان اي لا يضمن الاخوان لو اتفقا ماله وديعة
 عندهما لان نفقتها واجبة على الابن بدون التقضاء
 فاستوفيا حقهما واذا قضى بنفقة غير العرس ثم
 الولد والوالدان ودوا الارحام ومدة مدة سقطت
 وبه قال الكافي واحمد لان نفقة هؤلاء لكفاية الحاجة

فَنَسْقُطُ لِحُصُولِهَا إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ الْقَاضِي لِمَنْ لَهُ النِّفْقَةُ بِالْأَمْرِ
 سَدَّانَهُ عَلَى النَّايِبِ وَاسْتَدَانَ عَلَيْهِ لَأَنْ الْقَاضِي وَلَا يَتَّ
 عَامَةً فَصَارَ أَذْنُهُ كَأَذْنِ النَّايِبِ وَلَوْ ضَاعَتْ نِفْقَتُهُ
 مَعْجَلَةً أَوْ كَسُوءَ لَذَوِي الْأَرْحَامِ يَفْرَضُ لَهُمْ مَدَّةٌ بَعْدَ
 أَضْرِيهِ لِنَحْقِيقِ حَاجَتِهِمْ وَلَوْ ضَاعَتْ نِفْقَتُهُ مَعْجَلَةً
 أَوْ كَسُوءَ لِلزَّوْجَةِ لَا يَفْرَضُ لَهَا نِفْقَةٌ أَضْرِيهِ لِعَدَمِ
 اعْتِبَارِ الْحَاجَةِ فِي حَقِّهَا وَلِهَذَا يُجِبُّ النِّفْقَةَ لَهَا مَعَ
 غَنَاهَا وَبِعَكْسِهِ هَذَا لَوُجُوبِ النِّفْقَةِ الْمَفْرُوضَةِ
 فِي يَدِهِ بَعْدَ الْمَدَّةِ يَفْرَضُ لِلزَّوْجَاتِ وَلَا يَفْرَضُ لَذَوِي
 الْأَرْحَامِ وَلَوْ عَجَلَ نِفْقَتُهُ مَدَّةً مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ
 الْمَدَّةِ بَسْتَرَفِيَ الزَّوْجَاتِ عِنْدَ مَحَلِّ دَوْنِ الْأَقَارِبِ
 وَنِفْقَتُهُ الْمَمْلُوكِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى مَدِيرًا أَوْ أَمًّا وَلَدَ
 لَا مَكَانًا لِتَحَاقُّهِ بِالْأَهْرَارِ عَلَى سَيِّدِهِ لِلْإِجْمَاعِ وَأَقُولُهُ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ هُمْ أَهْلَانُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ
 مَنْ كَانَ أَحْوَهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُمَا يَأْكُلُ وَيَلْبَسُ
 مَا يَلْبَسُ وَلَا تَكْلِفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَإِنْ كَلَفْتُمُوهُمْ فَأَعْيَبُوهُمْ
 رَوَاهُ الشَّيْخَانُ وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ وَمَنْ لَا يَلَايَكُمْ مِنْهُمْ
 فَبَيْعُوهُ وَلَا تَقْدَبُوا خَلْقَ اللَّهِ وَلَا نِفْقَتَهُ لَهُ هُوَ
 وَالْفَرَمُ بِالْهَيْمِ فَإِنَّ إِيَّاهُ السَّيِّدُ عَلَى الْإِيْتَانِ عَلَيْهِ
 كَسْبُ الْمَمْلُوكِ وَاتَّقِ عَلَى نَفْسِهِ فَظَرَّاهُ بِبَيْعِهِ
 نَفْسَهُ وَلِسَيِّدِهِ لِبَقَاةِ مَلِكِهِ وَأَنْ عَجَرَ عَنْهُ أَيْ عَنْ الْكَبْرِ
 بَانَ كَانَ صَغِيرًا أَوْ زَمَنًا أَوْ أَعْمَى أَوْ جَارِيَةً لَا يُوْجَرُ مِثْلُهَا
 أَمْرِي بِهِ إِنْ كَانَ قَتْلًا لَأَنَّ الْمَمْلُوكَ مِمَّا أَهْلُ الْأَسْتِحْقَاقِ
 وَفِي بَيْعِهِ إِنْ فَاصَقَهُ عَلَيْهِمَا بَدُونَ أَبْطَالَ حَقِّ الْمَوْلَى
 لِقِيَامِ كُنْهِ خُلْفَاءِهِ بِخِلَافِ الْمَدِيرِ وَامُّ الْوَلَدِ حَيْثُ

يُجْبِرُ عَلَى الْإِتِّفَاقِ عَلَيْهِمَا إِذَا عَجَرَ عَنِ الْكَسْبِ لَأَنَّهَا عَاجِزَانِ
 وَلَا يَقْبَلَانِ النِّقْلَ مِنْ مَلِكِهِ وَمَنْعَتُهُمَا لَهُ بِجِبْرِ عَالِي
 نِفْقَتُهُمَا وَخِلَافَ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ حَيْثُ لَا يُجْبِرُ عَلَى بَيْعِهَا
 وَلَا عَلَى الْإِتِّفَاقِ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْأَسْتِحْقَاقِ
 وَالْمَنْعَةِ لَهُ لَا بَدَانَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِهِ وَلَكِنَّهُ يَفْقِي بَيْنَهُمَا بَيْنَهُ
 وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى بَانَ يَنْفَقُ عَلَيْهَا أَوْ يَبِيعُهَا وَبَكُونُ أَعْمَى
 مُعَاقَبًا فِي جِهَتِهِمْ بِجِبْرِهَا عَمَّا يَبِيعُ مَعَ عَدَمِ الْإِتِّفَاقِ عَلَيْهَا
 فَقِي الْحَدِيثُ أَمْرًا دَخَلَتْ النَّارُ فِي هَرَّةٍ حَبَسَهَا حَتَّى
 مَاتَتْ لَا هِيَ أَطْلَقَتْهَا فَتَأْكُلُ مِنْ خَشَائِشِ الْأَرْضِ وَلَا هِيَ
 أَطْعَمَهَا وَعَمَّا يَقُولُ أَنَّهُ يُجْبِرُ وَهُوَ قَوْلُكَ مَا لَكَ وَالشَّيْءُ
 وَغَايَةُ مَا فِيهِ أَنْ يَنْصُورَ فِيهِ دَعْوَى حَسْبِهِ بِجِبْرِهِ
 الْقَاضِي لَنُتَوَكَّرَ الْوَاجِبُ وَيَقْوِيهِ مَا فِي حَدِيثِ بَعْلَى بْنِ
 مَرَّةٍ الثَّقَفِيُّ عَالِي مَا رَوَاهُ الْبَغْوِيُّ بِبَيْتٍ أَخْبَرَ سِيرَ
 مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا مَرَرْنَا بِبَعِيرٍ لِيَسْتَيْ
 عَلَيْهِ فَلَمَّا رَأَى جَرَّ جَرَّ أَيْ صَوْتٍ وَوَضَعَ جَرَّانَهُ وَهُوَ
 بَلَسْرُ الْجَيْمِ مُقَدَّمُ عُنُقِهِ فَوَقَفَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى
 اللَّهُ وَسَلَّمَ فَقَالَ ابْنُ صَاحِبِ الْبَعِيرِ نَحْنَاهُ فَقَالَ بَعِينُهُ
 فَقَالَ بَلْ بَصِيْدُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَنْتَ لَا أَهْلِيَّةَ مَا لَكُمْ
 مَعِيَّةَ غَيْرِهِ فَقَالَ أَمَا مَا ذَكَرْتَ هَذَا مِنْ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ
 شَكِيهِ الْكُتْرُ الْعَمَلُ وَقِلَّةُ الْعِلْفِ فَاحْسِنُوا إِلَيْهِ وَأَمَّا غَيْرُ
 الْحَيَوَانَاتِ كَالْعَقَارِ وَالزَّوَارِعِ وَالشَّجَرِ فَعَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَنْفَقَ
 عَلَيْهَا حَتَّى تَقْتُلَ لِمَنْ هِيَ عَنْ نَفْسِيعِ الْمَالِ وَلَوْ كَانَ عَمْرٍ
 بَيْنَ رَجُلَيْنِ يُجْبِرَانِ عَلَى نِفْقَتِهِ وَفِي الدَّابَّةِ لَا يُجْبِرَانِ
 فَلَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْتَّاجِي أَيْ يَأْمُرُهُ بِالنِّفْقَةِ عَلَيْهَا
 حَتَّى لَا يَكُونَ مُتَطَوِّعًا فَالْقَاضِي يَقُولُ اللَّائِي أَمَا أَنْ تَبِيعَ

نصيبك من الدابة او ينفق عليها رعاية لجانب الشريك
 هكذا اذكره المختار وفي المحيط يجبر صاحبه لانه لو لم
 يجبر لتضرر الشريك ولو امتنع المولى من الاتفاق على
 عبده فتتا ولم يخال سببه فله ذلك ان كان عاجزا
 عن الكسب او قادرا عليه ونهاه عنه والا فليس له ذلك
 ولو اعتق عبد ارمنا او صغيرا سقطت نفقته عنه
 وبحبه في بيته المال انه ليس بينهما محومية والله اعلم
كتاب العتاق بفتح العين المعتق
 والمحومية وكذا العتاقة وفي الشرع قوة حكمة يصير
 بها المراهلا للشهادة والولاية والاثبات هذه القوة
 بجميع اعتاقا فلا يجري كالعتق والرق لقوله صلى
 الله عليه وسلم من اعتق سقيا له في عبد فحلاصه
 في ماله ان كان له مال وان لم يكن له مال استغنى العبد
 غير مستفوق عليه رواه السنة في كتبهم وهذا عند
 ابي يوسف ومحمد وعند ابي حنيفة هو ازالة الملك
 عن المملوك فنجري عنده وكذا الكتابة والندب
 فانما يتجزيان عنده لانهما مذكوروه وذلك لظاهر
 قوله عليه السلام من اعتق شركا له في عبد وكان له
 مال يبلغ عن العبد قوم عليه فبمعدل فاعطى
 شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد
 عتق منه ما عتق رواه السنة من حديث ابن عمر
 وقوله البخاري قال ابوب لادري شي قاله نافع
 وهو في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 يعني قوله فقد عتق منه ما عتق لا يصير اذا الطام
 بل الواجب انه منه اذا لجوز اذ ارج مثل هذه

من غير نص قاطع في افادة انه ليس من كلام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلم يوجد في الحديث علة قارحة
 كما اجاب عنه بعض المحققين وهو مندوب اليه
 بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب فقوله تعالى
 وما ادرى بك ما العتقة فك رقبة الى قوله اولئك اصحاب
 الجنة واما السنة فتا في السنة عن ابي هريرة قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امرئ مسلم
 اعتق امرا مسلما استغنى الله بكل عضو منه عضوا منه
 من النار وفي لفظ ساعق رقبة موسنة اعتق الله
 بكل عضو منها عضوا من عضاياه من النار حتى الفرج
 بالفرج وروي الترمذي وقال صحيح غريب عما يؤيد
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امرئ مسلم
 اعتق امرا مسلما كان فكاه من النار يجري كل عضو منه
 عضوا منه وفي لفظ ابي داود وايما حاجة عن كعب ابن
 مرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ايما رجل مسلم اعتق
 امرا مسلما كان فكاه من النار وايما امرأة مسلمة
 كانت فكاه من النار وفي قوله عليه السلام اعتق
 الله بكل عضو امرا الى ما ذهب اليه ابو حنيفة من ان
 العتق يتجزى واما الاجماع فانه ليس لاحد من استجابه
 النزاع وهو اجماع الاعتاق يصح من خراف المملوك
 لا ملك له والعتق لا يقع الا في الملك مكلف اي عاقل بالغ
 ولو كافرا لان العتق تبرع وليس واحدا من الصبي والمجنون
 باهله ولهذا اقول البائع الممتنع وانا صبي او قال
 المبيع من جنونه اعتقت وانا مجنون لم يقع عتق
 لانه الى حالة منافية وكذا قال الحبي اذا بلغت

او المجنون اذا افقت فعبدي حر لانه ليس باصل
بقوله ملزم وانما يقال في ملكه كما قال غيره لان عتق
ملك الغير بوقوف عاجل حازه المالك و مراده ما يصح
سواء كان نافدا او سوقا فانه مال العبد وقت العتق
لمولاه عند الجمهور وقال الحسن وعطاء والحسن ومالك
واهل المدينة للعبد بصرح لفظه وهو لفظ يدل
على العتق بالوضع بلائيه كانت حرا ومعتق فعني
او اعتقتك او حررا وحررتك لان هذه الالفاظ
موصوفة للاعتاق وسرعا وعرفا فلا يقتضي
بنية ولو قال ادعت الكذب او انه حر من العمل صدق
وبينة لانه محتمل كلامه لا قضاء فيه لانه خلاف الظاهر
او هذا مولاي او هذه مولاي لانه وصفه لمولايه
العتاقه السقاي فيعتق من غير بنية لان المولي
لا يكون هنا بمعنى المولي في الدين لانه محراز لدليل
عليه ولا يعني الناصر لان المالك لا يستنصره بمملوكه
ولا يعني ابن الحم لان الكلام في العبد المعروف بالنسب
ولا يعني المعتق لان اصنافه ابيه في العبودية باني
ذلك فالحق بالحق لصريح فلم يحتاج الي البنية ولو
قال عيت به المولي في الدين او الكذب يصدق بينة
لاحتماله لا قضاء في نفسه الظاهر او يا مولاي وان لم
يتوبه العتق لان هذا هو هذا الوصف يقتضي ثبوت
واثباته من جهته ممكن فثبت فصدقا وكذا لو
قال يا عتيق او يا حرا لان كان اسمه وناداه به لان
مراده حينئذ ان يكون الوصف حتى لو ناداه
بلفظ اخر بمناء عتق مثل ان يكون اسمه حرا فيقول

يا عتيق او بالعكس اذا الاعلام لا يتغير فيغير احبا راعف
الوصف وشرط ان يراى في يامولاي وكوه وبه قال مالك
والشافعي لان هذا اللفظ في موضع البداية وادبه
الاكوام لا التحقيق لقوله يا سيدي يا مالكي وانما
عبدك وكوه ذلك فانه لا يعتق بلائيه فكذا اذا قال
يا مولاي ولنا ان الكلام محمول على حقيقة ما امكن
وحقيقة قوله يا مولاي ان يكون له عليه ولا يندني
المعتق لذلك فالحق بالصريح بخلاف نحو يا سيدي
فانه ليس فيه ذكر ما يقتضي باعتاقه اياه فكان
اكراما محضا وراسك حر وكوه ما غير به عن البدن
كالوجه والراس والرقبة واما الفرج فمختص بالايه
لقوله عليه السلام لعن الله الفرج علي السروج
لان الخبز يرجع في جملة الاعضاء فلا بد من الاضافة
اليها او الي ما يغير به عنها حتى لو اضافه الي غيره ذلك
كما ليد والرجل لا يقع عندنا خلافا لما لك والشافعي واحد
وهو قول رفر وقد مررت المسالة في الطلاق وبكفاية
عطف علي بصرح لفظه وكناية العتق لفظ غير موضح
له محتمل وغيره ان نوي الاعتاق فينبه لان احد
المحققين لا يتعين الا بالنية اذ انة للاستباه والاقبال
كلامك في عتقك ولا تبديل بعليك اولى ولا راف
في عليك وخرجت من مالي وهليت سبيلك
لان كلاما هذه الاشياء يكون بالبيع وبالكفاية وبالعتق
والمحتمل لا يتعين فيه جهة بلائيه فلا يفتق بدونها
وامنه وكذا العبد قد اطلقك لانه بمنزلة حليت
سبيلك وهذا ابني عطف علي بصرح لفظه او علي قوله

بكتابتها صرح به المصنف في شرح الوقاية وانما ذكر
حرف الما لبيان قومه انه عطف على كلمة الكتاب فيلزم
هينئذ انه كناية وليس كذلك لانه لو كان كناية لاحتاج
الي النبي وهو غير محتاج اليها للاصغر سنا من نالقه
والاكبر سنا منه انما الاصغر اذا كان يولد مثله لمثله
ولم يكن ثابتا بالنسب من غيره فلانه ثبت بنسبه منه
فيعتق عليه وان لم ينووا اذا كان لا يولد مثله لمثله او كان
ثابتا بالنسب من غيره فلان الحرية لازمة للنسوة الا ان
تكون الام امة الغير والاقرار بالشئ اقرار بلوازمه فيكون
هذا مجازا عن الحرية فيعتق وان لم ينو لان المجاز متعين
والاكبر فالمدكور قول ابي حنيفة واما عند هذا فلا
يعتق لانه محال يبرء كما لو قال اعتقتك قبل ان
اخلق او قبل ان تخلق ولا يجزئ حنيفة انه صحيح مجاز
فبما رايه وان كان مستحيلا بحقيقته كن حلف
لا ياكل ما هذه التخلية فانه ينصرف الي ما يخرج منها
والاعتناق قبل الخلق اعتناق قبل الملك فنستحيل
بالكلية وعلمنا هذا الخلاف لو قال للاصغر هذا ابي
او هذه ابي وفي الدهيرة لو قال لفلان هذا ابي او
هذا ابي يعتق ولو قال هذا ابي لا يعتق في طائفة
الرواية لان اسم الاخ يطلق على الاخ في الدين قال
تاجي انما الموسون امة وعلمنا الاخ في القبيلة قال
تاجي واني عاهد اباهم هو واكد لا يعتق بهذه بنني
في الاظهر ولو قال هذا ابي من الرابي يعتق به ولا يثبت
نسبه لقوله عليه السلام الولد للفراس وللعاشر
الحجر لا يعتق بيا ابي ويا ابي علي طاهر الرواية وروي

الحسن عن ابي حنيفة انه يعتق والطاهر الاول بانه
المقصود بالنداء استحقاق المناوي فان كان يوصف
لا يمكن اثباته النبوة من جهة المناوي بخواب ابي كان
المحور الاعلام دون تحقيق الوصف لتقديره لانه
لا يمكن اثبات النبوة بالنداء بمساو خلق من مائه او مائة
غيره للمقطع بانه اذا خلق من مائه لا يثبت الابنيته
لان ذلك التخليق من ذلك الما لا باللفظ وان كان يوصف
يمكن اثباته من جهة كونه حركا لا بآثار الوصف
ولا سلطانا عطف علي يا ابي اي ولا سلطانا
لي عليك عندنا وان نوي بهذا الفتق لان السلطان
عبارة عما اليد وقد ينفى الملك دون اليد كما في
المكاتب بخلاف قوله لا سبيل لي عليك لان نفيه مطلقا
بانتفا الملك وتوضيحه ان السلطان عبارة عن
اليد وهي ينفى بالكتابة والرهق والاحارة فلا ينفى
نفيه نفي الملك فلا ينفى به وان نوي بخلاف
لا سبيل لي عليك لان المحوري سبيل علي مملوكه وان
خرج مائة بالكتابة لانه بطا ليه بيد لها حتى لو
انتفى عنه ذلك عنه بالبراءة تعتق فيفيد نفي
السبيل نفي الملك وذلك بالفتق او لغيره فاذا
نواه صح وعنتق قال ابو بكر الرازي خرج الشيخ
ابو الحسن الكرخي من الدنيا والفرق بين السبيل
والسلطان سبيل عليه وقال بعض ما جئنا
بعنتق ان نواه كما قال مالك والسافعي واحد لان
المثل يستعمل للمشاركة في بعض المعاني عرفا فلا
ينفي الحرية الا بالنية ولفظ التلاق ابي ولا ينفى

ملبط الطلاق صريحه وكناية ولومع بنية العتق
 وهو قول مالك ورواية عن احمد وقال الشافعي
 يفتق بما و به قال احمد في رواية لان النكاح فيه معنى
 الرق وقد ورد مرفوعا النكاح رقة بيننا واحدهما
 للاخر لانه يتباح بكل واحد منهما الوطي في محله
 ولنا انه موي ما لا يجره لفظه فهو كما لو قال لها كالي
 واشري ويوي العتق واشتاي ولا يثبت مثل الحرية
 لان لفظ المثل يستعمل للمشاركة في بعض المعاني هـ
 وللمشاركة في كلها فوقع الشك في الحرية فلا تفتق
 وقيل اذا موي العتق يفتق كما لو قال لامرأته انت مثل
 امارة فلان وقد كان فلان اي منها فانه يكون مولى
 بخلاف ما انت له الاخر حيث يفتق لان الاستتار
 النفي ثبات على وجه التاكيد فكان في هذا الثبات
 الحرية بابلغ وجه من ذلك دارهم حر اي ذافزاة عنه
 بسبب الرهم ومحرم صفة ذافزاة لغيره كذا في شرح
 الوقاية ولا فرق في هذا بين كون المالك صبيًا او
 مجنونًا او كون المملوك صغيرًا او كبيرًا مسلماً او كافراً
 بما دار الاسلام لا طلاق قوله عليه السلام من ملك
 دارهم محرم منه عتق عليه رواه النسي عن هرة
 ابا ربيعة الرماي عن سفيان الثوري عن عبيد الله
 ابا دينار عن ابا عمر مرفوعاً وصنعهم بسبب انفراد
 صرة به ولا ارسل الى من ارسله ولا وقفه على سفان
 وصحة عبد الحق وقال صرة ثقة واذا اسد الحديث
 ثقة لا يصدر انفراد به ولا ارسل الى من ارسله ولا وقفه
 معاوقفه وصوب ابن القطان كلامه فيد بالرحم

لان المحرم بلا رهم كانه من الرضاع لا يفتق عليه اتفاقاً
 وكذا المحرم بطريق المصاهرة كما الروضة بنتها
 الربيبة وفيد بالمحرم لان الرهم بلا محرم كما بعمدة لا يفتق
 عليه اتفاقاً وقال الشافعي لا يفتق غير قرابة الولاد
 لان العتق عمارة المالك ثبت في قرابة الولاد على خلاف
 القياس لمكان الجزية فلا يفتق بها ما به وانزل
 منها وقال مالك يفتق قرابة الولاد والاهوة
 والاهوات لان العتق على المالك ما اقوي صلوات
 المملوك فيختص هذا باقرب القرابات وهي الولادة
 والاهوة وقال الاوزاعي يفتق كل ذي رحم ولو لم يكن
 محرماً وعبد هبة قال احمد والحسن البصري وجابر
 ابن زيد وعطاء الشافعي والزهري وهما والحكم
 والثوري والبخاري والديك وروي عن عمر وابن مسعود
 ولا يعرف لهما خلاف في الصحابة والدليل قوله عليه
 السلام من ملك دارهم محرم فهو حر رواه احمد
 وابوداود والنسائي وابن ماجه والحكم في مستدركه
 عن سمرة وفي النهاية لابن الاثير وبه قال اكثر اهل
 العلم من الصحابة والتابعين وابيه ذهب ذو
 حنيفة واصحابه واحمد واعني عطف على ملك
 لوجه الله تعالى او الشياخا ولان العتق صدر من اهله
 في محله فيعتبر وتلفوشحه جهته او اعتق حال
 كونه مكرهاً او سكران بما الاصح لوجود ركن العتق
 من الاصل في المحل كما في الطلاق وخالفنا في المكره ماله
 والشافعي واحمد واصناف عتقه الى ملك حران ملك
 عبد امه فهو حر وبه قال مالك وخالفنا فيه الشافعي

المضم

وقد بينا ذلك في كتاب الطلاق وابي شرط خوان
قدم فلان فانت حر ووجد ذلك الشرط عتق اي
عليه ليكون في الخبر صريحا يدعي المبتدأ الذي هو
من ملك وهذا الاطلاق فيه كسند اي كعتق عتد
لخبره خرج البنا مسلم الماروي ابو داود في الجهاد
والترمذي في المناقب وقال حسن صحيح غريب
لا يعرفه الا هذا الوجه من حديث ربي ابا حراش
بكر الممثلة او الممثلة عما عالج قال خرج عتدا جمع
عبد الى ابني صاوي الله عليه وسلم يوم الحديبية قبل
الصالح فقال مواثيهم يا محمد والله ما خرجوا اليك
رغبة في دينك وانما خرجوا هربا من الدف فقال
ناس صدقوا يا رسول الله ردوهم اليهم بغضب رسول
الله صاوي الله عليه وسلم وقال ما اربكم تتموا يا مقرر
فزيئي حتي يبعث الله عليكم ما تضرب رقابكم
عالي هذا وابي ان يردوهم وقال نعم عتقا الله شجانه
وروي عبد الرزاق في مصنفه في الجهاد عن ميمون
عاصم عن سليمان بن ابي عثمان النهدي عن ابي بكر
انه خرج الي رسول الله صاوي الله عليه وسلم فحكم
الذي عتقوا لهم العتقا وهو حاصرا هذا الطائف
بثلاثة وعشرين عبدا فاعتقهم رسول الله صاوي
الله عليه وسلم وهم الذين يقال لهم العتقا وابوبكر
اسمه نقيع كني بالحي بكثرة لانه نزل بكثرة النهار وقيل
لانه نزل بكثرة والحمد لله رب العالمين ولان فمكس حله
في اللان وهو قتل الشخص من التصرف فيه وبي
الرق وهو الذي جعله الله تعالى جزاء الاستكاف

عد طاعة الحق في الفسق وفي فروعه اي فروع الفسق
وهي الكفاية ومومية الولد والتدبير لان الحمل وان
كان مخلوقا من ماء امه وابيه لقوله تعالى ما وافق
يخرج من بين الصلب والنزايب الا ان كون هذه امه
يعني في الجملة دون كون هذا اباه ومن هنا لما
سمع عبدالله ابن سلام قوله تعالى الذين يعرفونه
كما يعرفون ابناءهم قال لمعرفني بمحمد صاوي الله عليه
وسلم اسد من معرفتي بابي قال عمر كيف ذلك فقال
اشهد انه رسول الله حق من الله تعالى وقد
لغته في كتابنا اولا ادرجهما نضع النافق قال عمر
وفتك الله فقد صدقت وهذا المعنى بحثت
ولد الزبي والملاعنة من امه ودون ابيه فكان ما
الام اوني بالاعتبار ومذهب السافعي ان المدبرة اذا
ولدت ما نكاح اوزني لا يصير ولدها مدبرا وان
الحامل اذا دبرت صار ولدها مدبرا وعما احمد وعما
ابا زيد وعطا لا يتبعها ولدها في التدبير حتي لا
يعتق بموت سيدها واعتبروه بالتعلق بدخول
الدار والجمهور القياس علي نفيته لام الولد الا ان
ولد الامه من مولاهما حوله لانه مخلوق من مائه فيعتق
عليه ولا يبارضه ما الامه لان ما وهما مملوك له بخلاف
امه العبر لان ما وهما مملوك لسيدتها فتحققت المعاي
لرحمتها كما انها تقدم والزوج تدري برق ولده
حيث اقدم علي نكاح الامه لعلمه به ولد المعزور لان
الوالد لم يرض به ولو تزوج بها شئ امه فانت بولد فهو
رقيق نبلا لانه لها شئ نبلا لانه لا يبيد لان النسب للتعريف

رضه

وَحَالَ الرَّجُلُ بِكَشُوفَةِ دُونِ النَّاسِ فَصَلَّيْ عَتَقَ الْبَيْتَ
وَعَبْرَهُ إِذَا عَتَقَ مُوَيَّ بَعْضُ عِبْدِهِ سِوَا عَيْنِ ذَلِكَ
الْبَعْضِ بَانَ قَالَ رَبُّكَ حَرًّا وَاهْمَهُ بَانَ قَالَ بَعْضُكَ
حَرٌّ صَحَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلِزَمَهُ الْمُوَيَّ تَقْبِيرُ الْبَهْمِ بَانَ
نُصْفُهُ أَوْ ثُلُثُهُ أَوْ خَوَهُ وَسَيَّ الْعَبْدُ لِمَوْلَاهُ بَيِّنَاتٍ لَأَنَّ
مَالِيَّةً بِعَمَلِهِ احْتَبَ عِنْدَهُ فَبَيَّنَ لِفُكِّ رُتْبَتِهِ
وَالِاسْتِعَادَ أَنْ يُوَاجِرَهُ وَيَأْخُذَ ثِقَةً مَا بَقِيَ مِنْ أَجْرِهِ
وَهُوَ كَالْمُكَاتَبِ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا هَبُّهُ وَخُرُجُهُ إِلَى
الْعَتَقِ بِعَاقِبَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ بِلَا زِدِ الْجُلُوفِ لَوْ عَجَزَ وَقَالَ لَا
أَنْ عَتَقَ بَعْضُ عِبْدِهِ عَتَقَ كُلَّهُ وَلَا يَسْتَسْعِيهِ وَهُوَ
قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ وَقَتَادَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَالْبُخَارِيُّ
وَعَبَّاسٌ هَذَا الْخِلَافُ نَذِيرٌ لِبَعْضِ الْبَيْتِ لَأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْإِعْتِقَاقِ
لَهُمْ أَنْ يَوْجِبَ الْإِعْتِقَاقُ إِزَالََةَ الرِّقِّ وَهُوَ لَا يَتَجَرَّى بِاتِّفَاقٍ
وَكَذَا إِزَالَتُهُ وَمَا رَكَطُ الطَّلَاقِ وَالِاسْتِيلَاءِ وَالْعَفْوِ
عَنِ النِّصَاصِ وَلَا فِي حَنِيفَةٍ وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ
وَالْحُرَوِيِّ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ مُوجِبَ الْإِعْتِقَاقِ إِزَالَةُ الْمَلِكِ فِي الْمَلِكِ
يَتَجَرَّى ثُبُوتًا كَثِيرًا نِصْفَ عَبْدٍ وَزَوَّالًا كَثِيرَةً وَأَمَّا
نَفْسُ الْإِعْتِقَاقِ فَلَا يَتَجَرَّى بِاتِّفَاقٍ وَلَوْ اُعْتَقَ شَرِكُ
حُظْمَةِ أَبِي نَضِيبَةَ اُعْتَقَ الْآخَرُ حُظْمَةُ ابْنِ مَالِكٍ لَقَبَا مِ
مُلْكِهِ أَوْ اسْتَعَا بِأَيِّ الْعَبْدِ لَاحْتِبَاسِ مَالِيَّةٍ عِنْدَهُ
أَوْ دَبْرِهِ لَأَنَّ النَّذِيرَ يَرْتَوِعُ عَتَقَ أَوْ كَتَابَتِهِ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ
اسْتَعَا بِأَيِّ الْمَعْتُوقِ حَالُ كَوْنِهِ مُوسِرًا قِيمَةً حُظْمَةِ
أَيِّ حُظْمَةِ الْآخَرِ يَوْمَ الْعَتَقِ لِأَنَّهُ جُنِيَ عَلَى نَضِيبَةَ
بِمَا سَفَعَهُ مِنَ الْفُرُوفِ فِيهِ بِمَا عَدَا الْإِعْتِقَاقَ وَتَوَابَعَهُ
لَا مَفْسَرًا أَيَّ لَا يَضُرُّ الْمَعْتُوقَ حَالُ كَوْنِهِ مَعْرُوبًا

502
مَالِيَّةً عِنْدَ الْعَبْدِ وَلَهُ وَلَا نَضِيبَةَ لَوْ جُودَ عَتَقَهُ مِنْ
جِهَتِهِ وَيَعْتَبَرُ الْيَسَارُ يَوْمَ الْإِعْتِقَاقِ وَهُوَ أَنْ يَمْلِكَ
قِيمَةً نَضِيبَةَ الْآخَرَ خَارِجًا عَنِ الْمَشْغُولِ بِحَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ
وَالْوَلَا لَهَا أَيُّ الْمَعْتُوقِ لِلْأَمْرِ إِذَا عَتَقَ الْآخَرَ وَأَسْتَسْعَى
لِصُدُورِ الْعَتَقِ مِنْ جِهَتِهِ أَوْ لِلْمَعْتُوقِ وَهِيَ أَنَّ
صُنْفَهُ الْآخَرَ لَصُدُورِ الْعَتَقِ كُلِّهِ مِنْ جِهَتِهِ لِأَنَّهُ مُلْكُهُ
نَضِيبَةَ الْآخَرَ بِإِذْنِ صَانِهِ وَرَجَعَ الْمَعْتُوقُ بِمَا يَجِبُ بِمَا
صُنْفُهُ عِلْمُ الْعَبْدِ بِقِيَامِهِ بِإِذْنِ الصَّانِ مَقَامَ الْآخَرِ
وَقَدْ كَانَ تِلْكَ الْأَحْزَانُ اسْتَعَا وَقَالَ لَهُ أَيُّ لَهَا لَهَا صَانُهُ
أَيُّ نَضِيبَةَ الْمَعْتُوقِ حَالُ كَوْنِهِ عَتِيقًا وَقَدْ كَانَ تِلْكَ الْآخَرِ
الِاسْتَعَا مِنْ غَيْرِ رَجُوعٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالسَّعَا فِيمَا
حَالُ كَوْنِهِ فَقِيرًا فَقَطَّ أَيُّ وَلَيْسَ لَهُ السَّعَا فِيمَا حَالُ
كَوْنِهِ عَتِيقًا وَالْوَلَا لِلْمَعْتُوقِ فِي الْوَجْهَيْنِ لِحُصُولِ عَتَقِ
الْعَبْدِ كُلِّهِ مِنْ جِهَتِهِ وَبَيَّنَّ هَذَا الْخِلَافَ عَلَى أَصْلَيْنِ
أَحَدُهُمَا أَنَّ الْحَرِيَّةَ يَبْتَدِئُ فِي الْحَالِ بِعَتَقِ بَعْضِهِ عِنْدَهَا
وَلَا يَبْتَدِئُ عِنْدَهُ وَقَدْ بَيَّنَّا فِيهَا قَدْ مَنَاهُ وَثَانِيَهُمَا
أَنَّ يَسَارَ الْمَعْتُوقِ لَا يَنْعِي السَّعَا فِيمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
وَعَبَّاسٍ عِنْدَهُمَا عَارِضٌ أَصْحَابُ الْكُتُبِ السُّنَّةِ مِنْ
مَدْرِيكٍ سَعِيدٍ بِأَيِّ عَرُوبَةٍ عَنِ قَتَادَةَ عَنْ يَسِيرٍ
أَبَا مَرْثُومٍ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَعْتَقَ سَفْعًا لَهُ فِي عَبْدٍ
تَحْلَاصُهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ
اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مُشْفُوقٍ عَلَيْهِ وَوَجْهُهُ الدَّلَالَةُ
أَنَّهُ قَسَمَ وَالْقَسَمُ تَتَابَعُ الشَّرَكَةِ فِي الْإِعْتِقَاقِ وَلَا يَبِي

حبيبة ان ماله ثمانية فقيبه احتسب عند العبد فله ان
 يفتنه غير ان العبد فقير فيني ومن ملك ابنة ماله
 احر بطلا او هبة او صدقة او وصية او ارك
 وصورته ان عتق امراة ولها عبد هو ابنا زوجها
 ويورثها اهوفا وزوجها عتق حقه اية ذال ملكه
 عنها ولم يضمن لشريكه سواء علم الشريك انه ابنه او لم
 يعلم لان هذا امان امانا دمي طاهر الرواية فيدار
 الحكم على سبه وقالاه ضمن الاب حال كونه غنيا
 وتسمى الابن حال كونه فقيرا الا في الارث فان الاب
 لا يضمن باقتناهم وان قال العبد به في صحفه احدكما
 حر فخرج واحد منهما ودخل ثالث فاعاد به كرده وقال
 احدكما حر ومات المولى بلا بيان لمزاده عتق
 ممن ثبت واعيد عليه القول ثلاثة اربعة
 ومن كل من غيره وهو الذي خرج والذي دخل نصفه
 لان الايجاب الاول وابريقين الخارج والثابت
 فيتنصف بينهما والايجاب الثاني واثرين الثابت
 والداخل فيتنصف بينهما لكن النصف الذي اصاب
 الثابت شايع فما اصاب منه النصف الذي عتق
 بالايجاب الاول لغا وما اصاب النصف الخارج وهو
 الربع بقي وعند محمد عتق ربع من دخل لان الايجاب
 الثاني لما اوجب عتق الربع من الثابت اوجب من
 الداخل لانه متنصف بينهما واجيب بان في الثاني
 مانع من عتق النصف بالايجاب الثاني ولا مانع من
 الداخل والخارج لان الثابت يعتق منه ثلاثة
 اربعة باتفاق والخارج يعتق منه نصفه في غير ذلك

503 باتفاق بلا بيان والداخل يعتق منه نصفه عند اي
 حبيبة واي يوسف وربه عند محمد وان قال ذال
 في موصفه وبان بلا بيان ولم يحر وارث واما له سوا
 العبيد الثلاثة وقيمتهم متساوية جعل كل عبد
 سبعة من الاسهم متساوية عند اي حبيبة واي يوسف
 كسهم العتق عندها ليصير المجموع احد وعشرون
 فيستقيم الثلث والثلاثان لان العتق في الموضع وصية
 وهي من الثلث وعتق من ثبت ثلثه ومن كل من غيره
 سهمان وعند محمد جعل كل من العبيد سنة كسهم
 العتق عنده ليصير المجموع ثمانية عشر فيستقيم
 الثلث والثلاثان وعتق من خرج كالثاني سهمان ومن
 ثبت ثلاثة ومن دخل سهم وسعي كل من كل الثابت
 وغيره في كل من ماله التي المحنة والمرضى في الباقي منه
 باتفاق ولو اعتق مجيده الثلاثة في مرض موته وليس
 له قال غيرهم عتق من كل منهم ثلثه وسعي في ثلثيه
 من قيمته للورثة اذا لم يجزوه لانهم لما اشتركوا في سبه
 بايقاعه عليهم لم يجزهم ان يعضم بل يوزع بينهم بالسوية
 ولا يفرع بينهم عندنا كما قال مالك والشافعي واحتجوا
 بحديث عمران بن الحصين ان رجلا اعتق سنة مملوكين
 له عند موته لم يكن له مال غيره فدعاهم رسول الله
 صلوا الله عليه وسلم فجاءهم اثلا وكاتم اربع بينهم باعتق
 اثنين وارث اربعة رواه الجماعة الا البخاري وهذا
 الحديث صحيح لكن علماء ونام يقبلوه لا تقطاعه باطنا وقد
 علم ان ما صححه سند جازان يضعف بعلم قاده من
 اهل العلل مخالفة الكتاب والسنة المشهورة وكذا مخالفة

العادة القاسية بخلافه قالوا فهذا الحديث يخالف نص
 الثواتر بتخريم الميراث من جنسه لان حاصله تعلق
 الملك والاستحقاق بالخطر والفرقة من هذا القبيل
 لانها توجب استحقاق العتق ان ظهر كذا وعدمه ان
 ظهر كذا وانما قضى العادة بخلاف فانها قاضية بنفي ان
 واحدا يملك سنة اعبد غيرهم من درهم ولا ثوب ولا
 نحاس ولا دابة ولا دار يسكنها ولا شيء قليل ولا كثير
 فوجب رد هذه الرواية لهذا العلة الباطنة ولذا اجمع
 على عدم الاقتراع عند انفارص البيتين ليحصل احدهما
 وعلى عدمه ايضا عند الخبرين ونحن لا نفي شرعية
 الفرقة في الجملة بل نشبهها شرعا لتطبيب الفؤاد
 ودفع المتغابين والاحقاد ورفع التنازع المتجرى الى
 الفساد فيما بين العباد كما اقرع منا و الله عليه وسلم
 بين نسائه ليعرفن حرج فرعاتها فبما لا تقام
 تخصيص بعضها على بعض والحاصل انما انما يستعمل
 المواضع التي يجوز تركها فيها فاما ان يتعرف بها
 الاستحقاق بعد اشتراكهم في سببه فالولي منه ظاهر
 التوزيع لان الفرقة قد يؤدي الى حرمان المستحق
 بالكلية فان العتق اذا كان شائفا فيهم يقع في كل
 منهم شيء منه فاذا اجمع الكل في واحد فقد حرم الآخر
 بعض حقه وهذا زبد كلام بعض المحققين والله اعلم
 بخفايق اليقين والوطوء والموت بيان في طلاق
 بهم كما اذا قال الرجل اذ قال له امرأته اذا جاء عذر
 فاحدكما طالق فوطي احدهما او مات ثم جاء القدر فان
 غير الموطوءة وغير الميئة تنفي عن الطلاق اما كون الوطي

504 بيان في الطلاق الميهم فلما سياتي وانما كون الموت بيانا
 فيه فلان الميئة لم يبق بالموت محلا للطلاق وينتفون
 الاخرى له كبيع اي كما يكون البيان ببيع صحيح
 او فاسد مع القبط او بشرط الخيار وموت وتدمير
 وابيلاد وصحة وصحة مسلمتين اي مقبوضتين
 في عتق منهم حتى لو قال لامتيه اهديكما حرة او قال
 اذا جاء عذر فاحدكما حرة ثم حصل في احدهما واحد
 من هذه الاشياء فان التي لم يحصل فيها ذلك ينتفون
 للعتق اما الموت فلانه اخرج محله عما ان يكون محلا
 للعتق ينتفون الاخرى له وانما البيع وباقي النصوص
 فلان فسادها يستلزم قيام ملك البيتين فصا دكما
 لو صرح بانها المملوكة دون وطى فيه اي ليس الوطي
 في العتق الميهم بيانا وهذا عند اي حنفية وبه قال
 احمد وقال ابو يوسف ومحمد يكون بيانا في العتق اهد
 الهيمير كالطلاق وبه قال الشافعي ومالك في رواية
 والشهادة على اهد بالعتق الميهم اي بانه اعتق اهد
 عبديه وامتيه في صحة باطله اي مردودة وهذا
 عند اي حنفية وقال ابو يوسف ومحمد مقبولة بالحقائق
 وقيدنا الميهم بكونه في الصحة وبه قال مالك والشافعي
 واحمد وقيد بالعتق الميهم لان الشهادة بالعتق الميهم
 مقبولة باتفاق وقيدنا الميهم بكونه في الصحة لانها
 لو شهد انه اعتق اهد عبديه في مرض الموت وقبيل
 استخسانا لان العتق في مرض الموت وصية وان
 عتق الميهم في المرض يبيع فيها بالموت حتى يعتق
 من كل واحد منهما نصفه فيكون كل واحد حرا لا

لا يلزم المطلق الميهم ايج لا يبطل الشهاده علي رجل
 بانه طلق احدى سايه بل يجبر علي تعيين اعد يمين
 بالتقار والله اعلم **فصل** في الخلق بالعتق وبيع علي
 مال وبيع بآف دخلت الدار وتحوها فكل عبد في
 يومئذ حر من مملوكه حي دخل الدار ولو كان لغيره
 ملك وقت الحلف اولا فما نطق بان دخلت الدار فكل
 امراة في حينئذ طالق من هي امراة حتى دخل الدار سوا كات
 امراة وقت الحلف اولا وهو قول مالك ورواية عما اهد
 في العتق دون الطلاق لان الشرع متشوق للعتق
 ولذا احرص عليه دون الطلاق فانه مبنو قوله ولما ان
 المعتبر قيام الملك وقت الرضول لان معنى يومئذ يوم اذ
 دخلت فحذف منه الفعل وعوض منه التوطين ولما يومئذ
 بان قال ان دخلت الدار فكل عبد في او ملكه حر يفتق
 متى هو له وقت حلفه فقط اي ولا يفتق من هو له
 بعد الحلف لان قوله ام ملكه للحال ولذا كل مملوك في لان
 اللام للاختصاص وهو مملوك له في الحال والا كان فهو
 وغيره سوا فيكونه الجز عتق من هو في ملكه في الحال
 الا انه لما دخل الشرط عليه تاحرا في وجود الشرط
 لا احملا اي لا يفتق حمل الامة الذكر بكل مملوك في ذك
 حر سوا ولدته لستة اشهر من وقت القول اولا قبل
 منها قيد بالذكر لان المال لم يذكره يفتق الام يفتق
 الولد تنجها واما عتق بصيغة المفعول علي مال
 مثل ان يقول سيد لعبدك انت حر عاريا او عتق
 به اي بمال مثل ان يقول انت حر يا فلان فقبل العبد
 عتق ولزمه المال لان هذا معاوضة فتثبت

٥٥٥ حكمها بالقبول للحال كما في البيع والكاح والمادة دين عليه
 يصح به الكفالة لانه يبيع فيه وهو حر بخلاف بدل
 الكتابة حيث لا يصح به الكفالة لانه يبيع فيه وهو
 عبد والمولي لا يتوجب علي عبده دينه والمعلق عتقه
 بالادابان قاله سنده اذا دبت الي كذا فانت حر
 ما دون له في التجارة لانه لا يمكن من الادا الا باكتساب
 وهو اما بالتمجدة وبالتجارة وعتق ان يواد التجار
 للناسه يفتق التجارة للناسه ان ادي عتق
 لوجود الشرط لا كاتب اي ليس المعلق عتقه
 بالاداء مكاتب ولهدا لومات ونزل وفاد كان المال
 لمولاه ولا يودي عنه لومات المولي فالعبد رقيق
 يورث عنه مع ما في يده من اكسابه ولو كانت
 امه فولدت ثم ادت لم يفتق ولدها ولو عبط المال وابراه
 المولي لم يفتق ولو كان مكاتب كان الحكم على العكس
 واعلم انه لا يقتصر في قوله اذا ادبت علي المجلس
 لان اذا يستعمل للوقت بعترة متى ويقتصر عليه
 في قوله ان ادبت في طاهر الرواية وفي انت حر بعد
 موتي بالغا او عاي الف ان قبل العبد بعد موته اي
 موت مولاه واعتقه الوارث والوصي والقاضي عتق
 والا لا اي وان لم يقبل العبد بعد موت مولاه بل قبل
 قبله او قبل بعده ولم يفتقه الوارث ولا الوصي ولا
 القاضي لم يفتق وان حرره مولاه على خدمته اي علي
 ان يخدمه سنة مثل ان يقول انت حر علي ان
 تخدمني سنة فقبل العبد عتق لان قدنا
 عتق في عوضه يقع بالقبول قبل الادا ويجد منه سنة

والعتق على غيره

قبيد بياي لانه لو قال ان خدمتي سنة لا يعتق الا بعد
 خدمة سنة حتى يوحده اقل منها او اعطاه مالا على
 خدمته لا يعتق كذا لو قال ان خدمتي واولادي
 سنة فمات بعض اولاده لا يعتق والفرق ان كلمة
 ان للتفليق وعلى المعاوضة فان مات مولاه او
 مات هو قبلها اي قبل الخدمة يجب قيمته
 عند اي حنيفة واي يوم وعنده يجب قيمة
 خدمته فصل في التدبير والاستيلاء من اعتق
 بصيغة المجهول ومن نكرة موصوفة مبتدأ بعد
 موته اي موته سيده مطلقا كان قال له انت حر
 بعد موتك او مقيد الى مدة غلب موته اي موته
 سيده قبلها كان متا اي مائة سنة فانت حر
 ومثل المولي لا يبيش اليها غالبا مدبر مبدءا
 لا يباع ولا يوهب ولا يخرج عن ذلك مولاه لا اي
 الحرية ربه قال مالك وقال الثاني واحد وداود
 يباع عنه الحاجة وكذا يوهب ويتصدق به لما رواه
 الشيخان من حديث عمرو بن دينار عن جابر
 ان رجلا من الانصار اعتق غلاما له عنده لم يكن
 له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال من تشتريه مني فاشتراه ففهم بها عبد
 الله ثم غايبه ودرهم فدفعها اليه واخرجه النسي
 وقال فيه وكان محتاجا كان عليه دين فباع النبي
 صلى الله عليه وسلم وقال افض بها دينك والحديث
 جابر هذا الفاظ كثيرة وروي ابو حنيفة بسنده
 ان النبي صلى الله عليه وسلم باع المدبر ولما قوله

نقاي

نقاي او فوا بالمعقود وما روي الدارقطني من حديث
 عبدة ابن هشام عن ابيوب عن ابي نافع عن ابي عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدبر
 لا يباع ولا يوهب وهو حر من تلك المال وقد رواه
 حماد بن زيد عن ابيوب عن ابي نافع عن ابي عمر من قوله
 وهو الصحيح لثقة حماد وضعف عبدة والحاصل
 انه ضعف رفعه وصح وقفة نقاي فقبر الرفع
 الاشكال وعلى تقدير الوقف فنقول ان صحابي جليل
 لا يعارضه النص المبني لانه واقفة حال لا عموم لها
 وانما يعارضه ان لو قال عليه السلام يباع المدبر
 فان قلنا بوجوب تقليده فظاهره وعلى عدم تقليده
 يجبه ان يحمل على السماع لان منع بيعه مع بقائه الرق
 على خلاف القياس فيحمل على السماع فينطل ما قيل
 حديث ابي عمر لا يصلح لمعاوضة حديث جابر وانما
 قوله صاحب الهداية ان الحديث عنه عليه السلام
 المدبر لا يباع ولا يورث وهو حر من التلك فقوله
 ولا يورث غير معروف واجيب عن حديث جابر
 بجوابين احدهما انه حكاية فعل فلا عموم له فيكون
 محولا على المدبر المقيد وهو يجوز بيعه عندنا الا ان
 يبيعوا انه كان مدبرا مطلقا وهم لا يقدرون على ذلك
 وكونه لم يكن له مال غيره ليس بعد علة جواز بيعه
 لان المذهب عندنا انه يبيح في خدمته لما روي عبد
 الرزاق في مصنفه عن زيار الاخرج عن النبي صلى
 الله عليه وسلم من رجل اعتق عبده عند الموت وترك
 دينه وليس له مال يتسعي بتيته ثم روي عن علي بن خوه

سواء المرسل يتيده هذا الوقوف ويعضده وما بينهما
انه محمول على بيع الخدمة والمنفعة دون الرقبة
لما روي الدارقطني عن عبد الغفار بن القاسم عن ابي
جعفر عن ابي جعفر قال ذكر عنده ان عطاء وطاوسا
يقولان عن جابر بن ابي الذي اعتقه مولاة في عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم كانه اعتقه عن دبر فامرته ان يبيعه ويقضي دينه بها عنه
بثا ثمانية دراهم قال ابو جعفر سمعت الحديث من جابر
انما اذن في بيع خدمته انتهى قال الدارقطني وابو جعفر
هذا وان كان من الثقات الا ان حديثه قد امرسل والحوار
عنه ان المرسل حجة عند الجمهور وهو كفاية في بيان
المعنى اتفاقا كما لا يخفى قبل عبد الغفار يروي بالكذب
وكان من غلاة الشيعة احبب بان ابن العطان في كتابه
انه مرسل **رَبِّهَا حُرٌّ** والمدة زيادة على ذلك **مَوْطَا**
وقال الرهري عن ابي جعفر وهو ثقة والمدة يستخدم
رَبِّهَا حُرٌّ والمدة زيادة على ذلك **مَوْطَا** وقال الرهري
وما لك في رواية لا توطا وقال الا واعي ان كان لا يوطا
قبل التذيير لا يوطا بعدها **وَتَنَاسَخَ** لان ملك المولى
ثابت له وبه يستفاد هذه التصرفات ما عدا مطال
حق العبد وولد المدة مديري على ذلك فقل اجماع الصحابة
كذا في الهداية وان ما في بيده عنق من تلك ماله
اجم مال سيده من التركة يوم موته فان كان الثلث
مساويا لقيمتة او ازيد منها عنق المديركله وان كان
انقص منها عنق بحسابه اي بقدر ملك التركة محانا
وسمي بها واداي على ما عنق منه وهو ما بقي من قيمته
مديرا اما عنق المدير من الثلث فالحديث ابا عمر السابق

ابن ابي عمير
ابن ابي عمير
ابن ابي عمير
ابن ابي عمير

507
واما سيعيه فيما زاد على ما عنق منه فلان المدير كالموحي
اليه وهو لا يعلم له شيء الا اذا سلم للورثة منفعه
وان استغرق المدير بینه اي دين على مولاة ففي
كله اي في جميع قيمته يسعي لان الدين مقدم على
التبرع ولا يمكن نقض العتق حقيقة بل يجب نقضه
معي يرد قيمته يسعي في قيمته وان قال انت مت في
مصر فقد اوتي سقري هذا اولى هذا الشهر اولى
بقده السنة اراي عشر سنين قنع ببعه وما يوجب
انتقاله عن ملك مولاة قبل وجود الشرط لان الموت
عليه فذلك الحالة لما لم يكن كائنا لا محاله لم ينقض السب
لالماله فبقي كسائر التعليلات فان وجد الشرط
وهو موت المولى على الوصف الذي ذكره لانعقاد السب
مالا عنق من الثلث كما عدا برة انقضاء وامت ولدت
من سيدها مبتدا موصوف فاذي سيدها ولدها
او من زوج فلها زوجها ام ولدها خير المبتدا
وام الولد يصدق لفته على الروجة وغيرها من لها
ولد وعرفا يختص بالامه التي بعثت نسب ولدها
وقال مالك والشافعي لا نصير لامه ام وله اذا ملكها
زوجها بعد ما ولدت منه بريقق **وَصَلَّيْهَا** عنده
الجمهور كالمدة فيما سبق وقال بشر المريسي وداد
الا صهياني يجوز بيعها ولا تنفق بموت مولاها ما روي
ابوداود والنسائي وابا ما حجة ما حديث جابر قال
بعنا امهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وابي بكر فلما كان عمرنا ما عن ذلك فانشهنا
وقال ربيعة بن عجل عتقها لما روي ابن ماجه واليكم

يُتَقَرَّرُ عِنْدَ مَوْتِهِ أَي مَوْتِ سَيِّدَتِهَا مِنْ كُلِّ مَالِهِ وَلَا
يُسْتَعْتَقُ لَهُ بَيْنَهُمَا قَدْ مَاتَ مِنْ اِطْلَاقِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا وَقَوْلُهُ فَإِنَّهَا حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ وَالْأَمْرُ
نَسَبِ وَلَدِ الْأُمِّ مِنْ سَيِّدَتِهَا الْمَعْتَرَفِ بِوُطْئِهَا
الْأَبْدَعُونَ بِكسر الدال عَالِي مَاهُو المشهور أَي
يُدْعَوْنَ أَنْ وَلَدَهَا مِنْهُ وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ وَالثَّقَفِيُّ
وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَقَالَ مَالِكٌ وَالثَّاقِفِيُّ وَاحِدٌ
يُثَبِّتُ نَسَبَهُ إِذَا قَرَّبَ بِوُطْئِهَا وَإِنْ عَزَلَ عَنْهَا إِلَّا أَنْ
يُدْعَى أَنَّهَا شَبْرَاهَا بَعْدَ الْوُطْئِ بِحَيْضَةٍ لِأَنَّهُ لَمَّا
يُثَبِّتُ النِّسَبُ بِعَقْدِ النِّكَاحِ فَلَا يَنْبَغِي بِالْوُطْئِ
وَأَنَّهُ أَكْثَرُ اقْتِضَاءٍ أَوْ لَوْ دَنَا مَا رَوَى أَبُو طَالِبٍ عَنْ
أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي جَارِيَةً فَحَلَّتْ فَقَالَ لَيْسَ
مِنْهُ إِنِّي أَتَيْتُهَا إِنِّي نَأَى لَا أَرِيدُهَا الْوَلَدَ يَعْنِي كَانَ
يُزَلُّ عَنْهَا وَعَنْ زَيْدٍ بَنِي ثَابِتٍ أَنَّهُ كَانَ يُطَاوِرُ
فَارِسِيَّةً وَيُعْزِلُ عَنْهَا فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَأَعْتَقَ الْوَلَدَ
وَحَلَدَهَا وَعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَهَا مَتَى حَلَّتْ قَالَتْ مِنْكَ
قَالَ كَذَبْتَ مَا وَصَلَ إِلَيْكَ مَا يَكُونُ مِنْهُ الْحَمْدُ وَلَمْ
يَلْتَزِمَهُ زَيْدٌ مَعَ اخْتِرَافِهِ بِوُطْئِهَا ثُمَّ إِذَا جَاءَتْ
بِوَلَدٍ بَعْدَ الْإِعْتِرَافِ بِالْأَوَّلِ يَثْبُتُ نَسَبُهُ بِالْأَدْعَاةِ
لِأَنَّهُ لَمَّا ادَّعَى الْأَوَّلُ نَفْسَ الْوَلَدِ مَقْصُودًا فَبَيَّنَّهَا
فَصَارَتْ فَرَأْسًا لَهُ كَالْمَقْصُودِ عَلَيْهَا بِالنِّكَاحِ
وَلِهَذَا لَوْ أَعْتَقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا يَلْزِمُهَا الْعِدَّةُ لَكِنْ
يَنْتَقِي الْوَلَدُ بِالنِّفَاقِ بِمَجْرَدِ نَفْسِهِ بِالْإِعْلَانِ لِأَنَّهُ
فَرَأْسُهَا لَيْسَ بِقَوِيٍّ وَلِهَذَا يَمْلِكُ الْمُؤَيَّدُ تَقْلِيدَهُ بِالتَّزْوِجِ
خِلَافَ الْمَكْشُوعَةِ حَيْثُ لَا يَنْتَقِي وَلَدُهَا إِلَّا بِاللَّعَانِ

تَكَادَ فَرَأْسُهَا وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ الزَّوْجُ تَقْلِيدَهُ بِالتَّزْوِجِ وَهُوَ ٥٥٧
وَمِنْ الْمَبْسُوطِ أَنَّهَا يَمْلِكُ لِسَيِّدَتِهَا إِذَا لَمْ يَقْضِ الْقَاضِي
بِهِ أَوَّلَ نَيْطٍ وَلِذَلِكَ لَانْ قَضَاءُ الْقَاضِي مُلْزَمٌ
وَتَطَاوُلُ الزَّمَانِ دَلِيلٌ عَلَى الْإِعْتِرَافِ وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا
كُلُّهُ فِي الْقَضَاءِ وَأَمَّا فِي الدِّيَانَةِ فَإِنْ كَانَ وَطْئُهَا وَحْشًا
أَي حَقْظَهَا عَمَّا يَجِبُ رَبِيتُهُ الرَّجُلِي وَلَمْ يُعْزَلْ عَنْهَا
لَزِمَهُ أَنْ يَعْتَرِفَ بِهِ وَيُدْعِيَهُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ
الْوَلَدَ مِنْهُ وَإِنْ عَزَلَ عَنْهَا أَوَّلًا بِحَصْنِهَا جَارِلَهُ أَنْ
يَنْفِيَهُ لِأَنَّ هَذَا الظَّاهِرَ عَارِضٌ ظَاهِرٌ أَحْسَنُ
وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ لَوْ وَطِئَهَا وَلَمْ يَسْتَبْرِئْهَا بَعْدَ ذَلِكَ
فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يَدْعِيَهُ سِوَا عَزْلِ عَنْهَا
أَوَّلًا بِعَزْلِ حَصْنِهَا أَوَّلًا يَحْصِنُ تَحْتِهَا لِلظَّنِّ بِهَا
وَحِيلًا لَا مَرْفَعًا عَالِي الصَّلَاحِ مَا لَمْ يَتَّيْنِ خِلَافَهُ
وَعَنْ مُحَمَّدٍ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَدْعِيَ وَلَدَهَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مِنْهُ
وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَفْتَقِرَ الْوَلَدَ وَيَسْتَتِعَ بِهَا وَيَقْتَرِفَهَا
بَعْدَ مَوْتِهِ لِأَنَّ الْإِسْتِخْلَاقَ مَا لَيْسَ مِنْهُ حَرَامٌ شَرْعًا
مِنْخَاطٌ مِنَ الْحَبَائِثِ وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ الْإِيضَاحِ
فَهَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ بِلَفْظِ الْإِسْتِحْبَابِ فَقَالَ قَالَ
أَبُو يُوسُفَ أَحَبُّ أَنْ يَدْعِيَهُ وَقَالَ أَحَبُّ أَنْ يَفْتَقِرَ
الْوَلَدَ قُلْتُ وَهَذَا هُوَ الْأَحْوَطُ فِي هَذَا الْبَابِ وَإِنَّهُ
أَعْلَمُ بِالْأَصْوَابِ وَلَوْ أَدْعَى وَلَدًا مِمَّا مَشْرُوكَةٌ ثَبَّتَ
نَسَبَهُ مِنْهُ وَصَارَتْ كُلُّهَا أُمُّ وَلَدِهِ وَلَزِمَهُ نَصْفُ
تَمِيمَتِهَا لِشُرَيْكِهِ يَوْمَ الْعُلُوفِ مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُسْرًا
وَيُضْفَنُ نَصْفُ عَقْرَتِهَا لَوْ فُتِحَ الْوُطْئُ فِي نَصْفِ
شُرَيْكِهِ فِي غَيْرِ الْمَلِكِ إِذَا الْمَلِكُ ثَبَّتَ حَصْنًا

للاستيلاء في نفيه فيعقب ولا يضمن نفيه الولد لانه
 علقه خرا الاصل اذا النسب ثبتت مستمرا الى وقت
 العلوق والنفان وجب حين العلوق فيثبت
 الولد علي ملكه ولم يخلق شيء منه علي ملك شريكه
 وان ادعيان معا ثبتت نسبه منهما وصارت ام ولدها
 وتغاصتا في عقرها لعدم القابلية في اخذ كل منهما ثم
 ردها اليها لانه لا ان يكون نصيب احدهما اكثر فباخذ
 الزايد وورث الولد من كل منهما ارث ابن مواخذة
 لهما بزعمهما وورثا منه ارث اب واحد لان اباهما هو
 احدهما لكنه غير معلوم فوزع ميراث الاب عليهما
 ولو مات احدهما كان ميراثه للباقي منهما ولا يعتبر
 قول التابع في الحاقه باحدهما واعتبره مالك والثاني
 ومنع ثبوت النسب من اثنين لان ثبوت نسب
 مولود من الولد بكونه مخلوقا من مائه ونحن نتبين
 انه غير مخلوق من ماء رجلين لان كل واحد منهما
 اقل للولد كالام بمنزلة البيض المفرخ والحب
 للحنطة فكما لا يتصور فرخ واحد من بيضتين هو
 وسبلة واحدة من حبتين فكذلك لا يتصور ولد
 وصلة ماء احدهما اليه بنفسه فيه ولد واحد من
 ما يتبين وهذا لان وصول المائتين الي الرحم في وقت
 واحد لا يتصور واذا وصل ماء احدهما اليه بنفسه
 فيه فلا يخلص اليه الثاني فاذا انفرد القضاء بالنسب
 منهما جميعا يرجع الي قول التابع لما روي عابسة
 دخلت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذات يوم معرورا فقال يا عابسة الم تراني محجرا

لمدني دخل وعندي اسامة بن زيد فواي اسامة
 وزيد او عليهما فطيفة وقد عطيتهما وسهما وبذت
 اقدامهما فقال هذه اقدام بعضهما من بعض اخرجته
 الستة في كتبهم قال ابو داود وكان اسامة اسود وكان
 زيد ابيض روي عبد الرزاق بسنده ان رجلين اختما
 في ولد فدعا عمر القافه واقتدي في ذلك ببصر القافه
 والحقة احدا الرجلين ولنا ما رواه البيهقي عن
 مبارك بن فضالة عن الحسن بن علي عن رجلين
 وطيا جارية في طهر واحد فحجأت بعلام نار تنفعا الي
 عمر فدعا له بثلاثة من القافه فاجتمعا علي نه
 اخذ الشبه منهما جميعا وكان عمر قافقا فقال قد
 كانت الكلبة تزد عليها الاسود والاصفر والامر
 فتودي الي كل كلب شبهه ولم اكن اري هذا في الناس
 حتي رايت هذه حفلة عمر يرثما ويرثانه وهو
 للباقي منهما وروي الطحاوي في اثاره عن سماعة
 عن مولي لال محزوم قال وقع رجلان علي جارية
 في طهر واحد فعلقنت الجارية فلم يدر من ابهما هو
 فأتيا عليا رضي الله عنه فقال هو بينكما يريكما
 وترثانه وهو للباقي منكما ورواه عبد الرزاق اخبرنا
 سفيان الثوري عن قايوس بن ابي ظبيان عن
 عاي بن جوه **فصل** في الولاء وهو يفتح الواو
 والمد مشتق من الولاية وهي المقابلة وفي السمع
 عبارة عن عصبة متراخية عما عصبوبة النسب
 يرث منها المقتق ويلي امر النكاح والصلوة عليه
 وهو نوعان ولا عتاقة ويسمي لانه لغة قال تعالى

وَأَذْنَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَيْ بِالْإِسْلَامِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ
 أَيْ بِالْعِتْقِ وَهُوَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ وَوَلَاةُ مَوْلَاةٍ قَالَ مَتَا
 وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ إِيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُمْ بِصُيُفِهِمْ وَسَدَّكَرِيَّاتٍ مَوْلَى
 الْمَوْلَاةِ وَأَمَّا ذِكْرُ الْمَعْمُ وَلَا الْمَتَاقَةَ فَتَقَطُّ لِأَنَّهُ الْفَرَقُورِيُّ فَقَالَ
 مَنْ أَعْتَقَ أَيْ حَصَلَ لَهُ عِتْقٌ وَخِلَاصٌ مِنْ رِقٍّ بِاعْتِقَانِي أَوْ
 بَفَرَجٍ لَهُ أَيْ لِلْإِعْتِقَانِ كَالْكِتَابَةِ وَالْتِدْبِيرِ وَالْإِسْتِيلَادِ
 أَوْ بِلَاثٍ قَرِيبَةٍ أَيْ أَفْوَاةٍ لِسَيِّدِهِ ذَكَرَ كَانَ أَوَّلِي
 مَعْرُودًا أَوْ غَيْرَهُ وَأَنْ شَرَطَ عَدَمَهُ أَنْ تَقِيَّ وَلَا يَتَلَبَّسَ
 لِمَا رَوَاهُ أَصْحَابُ الْكِتَابِ السُّنَّةُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهَا
 لما اشترت بَرِيرَةَ اشترط أهلها وولادتها لهم فبالت
 عَائِشَةَ النَّبِيَّةُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ اعْتَقِبْهَا فَإِنَّمَا
 الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَهُوَ بَعْدُ مَوْلَاهُ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ أَفْرَادِهِ وَمَا
 رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ بْنُ مَسْنَدِهِ عَنْ عَبْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي يُونُسَ
 النَّعَمِيِّ يَقُولُ رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ
 أَبِي عَمْرٍو قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَلَاءُ
 لِحُجَّةِ الْحُجَّةِ النَّسَبِ لَا بِيْعَ وَلَا يُوْهَبُ وَلَهُ طَلَقٌ أَخْرَمْنَهَا
 نَارُوهَا أَطْبَرَانِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى وَمِنْهَا
 مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَابْنُ عَرَبٍ فِي رِوَايَةٍ
 لَأَبِيهِ وَأَطْبَرَانِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَفِي رِوَايَةٍ
 لِلشَّيْخَيْنِ وَالثَّلَاثَةُ عَنْ عَائِشَةَ الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْلَى الْيُورِدِ
 وَفِي النِّعْمَةِ وَمَنْ أَعْتَقَ أَمَةً زَوْجَهَا فَقَدْ قَوْلُهُ لَا قَوْلَ
 نَصْفِ حَوْلٍ مِنْ وَقْتِ الْإِعْتِقَانِ أَوْ لِكَثْرَتِهِ فَلَهُ أَيْ
 لِمَنْ تَقِيَّ وَلَا الْوَلَاءُ لِأَنَّهُ قَدْ قَتَلَ الْوَلَاءَ وَقَدْ دَخَلَ مَعَهُ
 مَعَ الْإِمَامِ فِي عَقْبِهَا لِنِصَالِهِ بِمَا صَحِبَ الْعِتْقَ أَوْ بَعْدَهُ
 فَيَتَّبَعُهَا بِالْوَلَاءِ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبَعُهَا لَا يَتَّبَعُهَا لِأَنَّ الْإِقْلَ مِنْ

511
 نَصْفِ حَوْلٍ أَبَدًا لَأَنَّا تَبَيَّنَّا بِوُجُودِ الْوَلَدِ وَقْتِ الْعِتْقِ
 فَلَا يَتَّبَعُ وَلَا وَهْ عَنْ مَوْلَى الْإِمَامِ فَإِنْ عَتَقَ الْقَتْلَ بَعْدَ الْإِمَامِ
 حَوْلَ الْقَتْلِ وَلَا وَهْ ابْنُهُ أَيْ قَوْمُهُ أَيْ مَوْلَاهُ إِنْ كَانَ بَيْنَ
 اِعْتِقَانِ الْإِمَامِ وَوَلَادَتِهَا أَكْثَرُ مِنْ نَصْفِ حَوْلِهِ لِأَنَّهُ
 وَقْتِ الْإِعْتِقَانِ لَمْ يَتَّبَعْنِي بِهِ فَلَمْ يَتَّبَعْنِي قَصْدًا بَلْ تَبَعًا غَلَا
 الْأَوَّلُ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْنَدَةً لَهَا لَوْ كَانَتْ مَعْنَدَةً
 وَوُلِدَتْ لَأَكْثَرُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْعِتْقِ وَلَا قُلْ
 مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْعِتْقِ لَأَنَّهُ لَا يَتَّبَعُ وَلَا وَهْ لَأَنَّهُ كَانَ
 مَوْجُودًا عِنْدَ عِتْقِ الْإِمَامِ وَلِهَذَا يَبْطُلُ نَسَبُهُ فَقَدْ رَوَى
 مَا لَكَ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ رُبَيْعَةَ بِنْتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ الرَّبِيعَ
 ابْنَ الْقَوَامِ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ وَلِلْعَبْدِ يَكُونُ
 مِنْ أَمْرَةِ حُرَّةٍ فَقَالَ الزُّبَيْرُ ابْنُ الْقَوَامِ مَرَاتِي وَقَالَ
 مَرَاتِي أَمْرُهُمْ مَوْلَانِي فَأَخْتَصَمُوا إِلَيَّ عُمَانُ بْنُ عَمَّانٍ
 وَصَبَّاحَةُ عَنْهُ فَقَضَى لِلزُّبَيْرِ بِنْتِ الْقَوَامِ بَوَالِيَهُمْ وَهَذَا
 لِأَنَّ الْوَلَاءَ لِحُجَّةِ النَّسَبِ وَهُوَ إِلَى الْأَبَاءِ وَكَمَا أَنَّ الْب
 يُكُونُ لِلْإِمَامِ عِنْدَ الصَّرُورَةِ ثُمَّ يَتَّبَعُ عَنْهَا إِلَى الْأَبِ
 كَوَلَدِ الْمَلَأَعْنَةِ يَنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ ثُمَّ إِذَا كَذَبَ الْأَبُ
 نَفْسَهُ انْتَقَلَ عَنْهَا إِلَى ابْنِهِ فَكَذَلِكَ الْوَلَاءُ يَكُونُ لِلْمَوَالِي
 الْإِمَامِ عِنْدَ الصَّرُورَةِ ثُمَّ يَتَّبَعُ عَنْهُمْ عِنْدَ زَوَالِهَا
 إِلَى مَوَالِي الْأَبِ وَالْمَعْتَقُ عَمِلَهُ نَفْسَهُ يَلْجِزُ مَا بَقِيَ
 مِنْ أَصْحَابِهَا وَجِدُوا وَجَمِيعَ الْمَالِ إِذَا فَقَدُوا لِأَنَّهُ
 أَحْيَى الْعَبْدَ بِالْإِعْتِقَانِ نَاسَبًا أَحْيَا الْأَبَ بِالْوَلَادَةِ
 قَدْ دُمَ الْعَصْبَةُ النَّسَبُ عَلَيْهِ وَهُمْ مِنْ الْأَمْوَالِ وَلَا
 يَدْخُلُ فِي نَسَبِ الْيَاكُوتِ أَنِّي وَهُوَ أَيْ الْمُتَّقِ قَدْ دُمَ
 مَا فِي الرِّجْلِ وَمِنْ بَعْضِ النَّحْلِ ذِي الرِّجْلِ الْمَحْرَمِ

وهو من خطا الناسخ وإنما قدم المعتق على ذي الرحم لما روي
 النجاشي وابن ماجه من حديث عبد الله بن شداد عن
 ابنة حمزة بن عبد المطلب قالت مات مولي لي وترك
 ابنة له فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله
 بيني وبين ابنته فجعل لي النصف ولها النصف وفي
 مسند الدارمي عن الحسن ان رجلا في رسول الله صلى
 الله عليه وسلم رجل فقال لي استتريت هذا فاعتقه
 فما تري فيه قال هو اهوك ومولاك ان شرك فهو خير
 له وان كفره فهو شر له وجبرلك قال فما تري في ماله
 قال ان مات ولم يبع وارثا فلك ماله وفي رواية عبد
 الرزاق قال عليه السلام ان لم يكن له عصبة فهو لك
 وروي عبد الرزاق في مصنفه عن مهران قتادة ان
 زيد ابن ثابت كان يورث الموالي ذويه ذوي الارحام
 وعمر ابن مسعود كان يورثون ذوي الارحام دون
 الموالي فان مات الميراث للمعتق فولاؤه اى ارثه
 لا قرب من عصبة سيده على الترتيب الذي يذكر في
 الغرايب لقول عمر وعائى ابن مسعود وايب ابن كعب
 وزيد بن ثابت وايب مسعود للانصارى واسامة بن زيد
 الولاء للكبروية اخذ علما وانا كان شريح يقول الولاء
 بمنزلة الملك وفي نسخة بزيادة الماله وقابضة هذه
 الاختلاف ان ميراث المعتق بالولاء بعد المعتق يكون
 لابن المعتق دون بنته عندنا وعند الشيوخ بين الابن
 والبنت للذكر مثل حظ الانثيين وهذا معنى قول
 الصحابة الولاء الكبير للمغرب ونفسه ربه رجل اعتق
 عبدا ثم مات وترك ابنتين ثم ماتت احدهما وترك ابنا

ثم مات فميراثه لابن المعتق لصلى دون ابنا ابنة لان
 ابن المعتق لصلى اقرب اليه من ابن ابنة ولهذا كان
 الحق بميراثه فكذا لا بالارث لولايه ولا للنساء الا
 ما اعتقن كما في الحديث في شرح الوقاية عبارة هذا
 الحديث ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق
 من اعتقن وكانت من كاتبين او دبرن او دبر من دبرن
 او حرولا ومعتقتهن او معتقن معتقتهن انتهى
 وهذا ليس بجهود في كتب الحديث وانما فيها ما روي
 البيهقي عن عاي وابنا مسعود وزيد ابن ثابت انهم
 كانوا يجعلون الولاء للكبير من العصبة ولا يورثون
 النساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن
 وما روي ابن ابي شيبة عن الحسن انه قال لا يورث
 النساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن وفي
 عمر بن عبد العزيز انه قال لا يورث النساء من الولاء
 الا ما اعتقن او كاتبن وروي نحوه عن ابن سيرين
 وابن المسيب وعطاء النخعي والحاصل ان هذا الحديث
 لا يثبت رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال
 في المبسوط والحديث وان كان شاذ فقد ناكذ بما
 اشتهر من اقاويل الكبار من الصحابة والتابعين
 رضي الله عنهم اجمعين وزبدة كلامه انه في حكم
 المرفوع وحقا مه الا يتصور مثله من الراي والحكام
 ولو كانت المعتق ولم يترك الا ابنة المعتق فلا
 شيء لها في طاهر الرواية ويوضع تركته في بيت
 المال وافتي بعض المشايخ برفع المال اليها لا بطريق
 الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت فكانت اول

من بيت المال وليس في زماننا بيت المال منتظما حتى
الحال ولو اسلم رجل عايب بد رجل ووالاه او وافي غيره
عايبه برئه اذا مات ويعقل عنه اذا اجني صح هذا
الولا عندنا ويعقل عنه اذا اجني جنابة توجهها
المال وبرئه ان لم يكن له وارث وجاهه ما لا
والنساء في لان الارث متعلق بالقرابة او الزوجية
بالنص او بالعتق بالحديث وان لم يوجد منها ولنا
قوله تعالى والذين عاقدت ايمانكم فلوهم نصيبهم
اي نصيبهم من الميراث والمراد به الموالاة وما في
السنن الاربعة عن مجيم الدارمي قال قال يارسول
الله ما السنة في الرجل يسلم على يد رجل من عاروكي
ابن ابي شيبة في الديات من المسلمين قال هو اولى
الثامن بحياة ومما تة ورواه الحاكم في المستدرک
وقال عايب شرط مسلم وما روي ابو ابي شيبة في
الديات ان رجلا اتى عمر فقال ان رجلا اسلم علي
يدي مات وترك الف درهم فتخرجت منها فقال
ارايك لو جني جنابة علي ما تكون قال علي قال
فميراثه لك يعني العثم بالفرم وما في المبسوط من
حديث زياد عن عايب ان رجلا اتاه من اهل الارض
اي البادية اتاه بواليه فابى علي ذلك فأتى ابن عباي
فوالاه ومن حديث مسروق ان رجلا من اهل الارض
والى اجماع له واسلم علي يديه مات وترك مالا فقال
ابن مسعود عن ميراثه فقال هو لولاه ويؤخره في
المالاة في الميراث عن ذوي الرحم حتى كان له عممة
او خالة او غيرها من ذوي الارحام يكون اولى منه

5/3 لان الموالاة عقد لها ولا يلزم غيرها وذو الارحام ورثة
بمقتضى الكلام **كتاب المكاتبة**
وكذا المكاتبة والكتاب مصدر كاتبت وشرعا عتقت
المملوك بعد احوالا اي نضرا في الحال ورقبة مالا
اي باعتبار المال ولذا قيل المكاتبة طار من له واليوة
فلم تزل بساحة الحرية ومنه قوله تعالى والذين
يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم فكايتوهم ان علمتم
فيهم خيرا والامر للبدب عند عامة العلماء وعني
الحسن لبي ذلك بعزم ان شاكات وان شالم يكات
وعني عمر هي عزمة من عومات الله تعالى وقوله خيرا
اي قدره على ايعاء ما توافذون عليه وقيل تكسبا
وامانة وقيل صلاحا وديانة وبني علي صفة المفاعلة
لان الرجل يقول لمملوكه كاتبتك علي انك قد رخص
ومعناه كتبت لك علي نفسي ان تعتق مني اذا وثقت
بالمال وكتبت لي عايب نفسك ان تقي بذلك او كتبت
عليك الوفاء بمال وكتبت علي العتق في المال واختلف
الصحابة رضي الله عنهم في وقت عتق المكاتبة فكان
ابن عباس يقول لا اخذ الصحيفة من مولا يعق
يعني بنفسه العقد لان الصحيفة عند ذلك يكتب
فكانه قبل المكاتبة واردة علي الرقبة كالعتق يجعل
يعتق بالتبوت وهو غير المولي فعا عليه من
بدل المكاتبة وكان ابن مسعود يقول اذا ادرك
بقية نفسه عتق وهو عزم للمولي في الفضل فكانه
اعتبر وصوت فذم ما لية الرقبة الي المولي ليندفع
به الضرر عنه وكان من عبده ملكا علي يقول

يُتَقَبَّلُ بِقَدَرٍ مَا دِي فَكَانَ اعْتَبَرُ الْبَعْضُ بِالْكَلِّ وَهُوَ
 مَا دِي عَلِيٍّ قَوْلُهُ يُتَقَبَّلُ الرَّجُلُ مِنْ عِبْدِهِ مِلَّةً نَافِلَةً وَكَانَ عُمَانُ
 وَابْنُ عَمْرٍو زَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ وَعَابِثَةُ يَقُولُونَ يَقُولُ عَمِلَ
 مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ وَبِهِ اخَذَ جَمْعُهُمْ وَالْفَقِيرُ وَقَالَ لَوْ
 لَا يُتَقَبَّلُ مَا لَمْ يُؤَدِّ جَمِيعَ الْبَدَلِ وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَاهُ عَنْ
 وَابْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ كَانَتْ عِبْدَتُهُ نَائِبَةً / وَقِيَّةً
 نَادَاهَا الْأَعْمَى وَأَوْفَى مَمْرُوقِي رَوَاهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ
 الْأَرْبَعَةُ بِالْمَنَاطِ مَنَاقِبُ وَالْأَوْتِيَّةُ أَرْبَعُونَ دَرَاهِمًا
 فَإِنْ كَانَتْ السِّدْقَةُ وَلَوْ كَانَتْ الْفَتَى صَغِيرًا يُعْقَلُ
 أَيْ الْعَقْدُ لِأَنَّ الْكُتَابَةَ لَا يَدْرِي مِنَ الْقَبُولِ وَمَنْ لَا يُعْقَلُ
 الْعَقْدُ لَيْسَ بِأَهْلٍ لَهُ بِأَلْ حَالٍ أَيْ مَعْمُولٌ مِثْلُكَ كَأَنَّكَ
 بِمَائَةٍ تُؤَدِّي بِهَا بَعْدَ عَشْرٍ أَوْ قَالَ حَقَّقْتَ عَلَيْكَ الْغَا
 نُورُهَا خَوْفًا مُتَقَرِّفَةً أَوْ لَهَا كَذَا وَآخَرُهَا كَذَا فَإِنْ
 أَدْبَتَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ وَإِنْ عَجَزْتَ فَتَنْتَ قَبِيلُ الْعَبْدِ
 مَعَ الْعَقْدِ جَوَابُ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ وَقِيْدٌ بِالْقَبُولِ لِأَنَّ
 هَذَا الزَّامُ فَلَا يَدْرِي مِنَ التَّرَامَةِ وَهُوَ بِالْقَبُولِ وَالْقِيَّاسِ
 عَدَمُ الصَّحَةِ لِأَنَّ السَّيِّدَ أَنْ يَصْرُبَ عَمَّا عِنْدَهُ مَأْسَا
 مِنَ الْمَالِ يَمَاسَا مِنَ الْمَدَّةِ وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ أَدْبَتَهُ
 فَأَنْتَ حُرٌّ تَقْلِيْقٌ لِلْخَلْقِ بِأَدَا الْحَالِ وَهُوَ لَا يَجِبُ
 الْكُتَابَةُ وَوَجْهُ الْأَسْحَابِ أَنَّ الْعَبْرَةَ لِلْمَعَالِفِ
 دُونَ الْأَلْفَاظِ وَالْمَبَاقِي وَقَدْ بَقِيَ عِنْدِي الْكُتَابَةُ بِقَدَرٍ
 وَتَعْبِيرُهَا هُنَا فَتَنْفَعُ وَقَالَ مَا زِلْتُ وَالشَّافِعِيُّ
 لَا يَجُوزُ كُتَابَةُ الصَّغِيرِ وَلَا الْكُتَابَةُ الْحَالَةَ أَمَّا
 الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الصَّغِيرَ لَيْسَ أَهْلًا لِلتَّصَرُّفِ وَهَذَا بَيِّنٌ

هذا هو
 الكتاب
 الذي
 كان
 في
 يد
 علي
 بن
 ابي
 طالب
 رضي
 الله
 عنه
 وهو
 الذي
 كان
 يقرأ
 به
 في
 المجلس
 وكان
 يقرأ
 به
 في
 المجلس
 وكان
 يقرأ
 به
 في
 المجلس

علي

علي ما ذهب اليه من ان الاذن للمبي في التجارة لا يجوز
 يجوز واما الثاني فلانه عاجز عن تسليم موقوف عليه
 لانه محلول لا يقدر علي شيء وفي زمان القليل لا يمكنه
 التحصيل ولنا اطلاق قوله تعالى والذين يفتنون
 الكتاب بما ملكت ايما نكح فانه يتناول المعجل
 والمؤجل والكبير والصغير الذي يتاخر منه طلب
 الكتابة ولان البذل في الكتابة موقوف به كالتن
 في البيع والقدرة علي تسليم الثمن ليس بشرط
 لصحة العقد ولا مكان فرضه المال والتصدق
 عليه في الحال **فخرج** القن اذا صحت كتابته بيده
 اي بد سيده ليتفرغ لتحصيل البذل ولهذا البيه
 من الخروج والسفر وان شرط ذلك في كتابته
 دون ملكه اي ولم يخرج من ملك سيده بما روي
 ولاننا عقد معاوضة والمبادلة ومبناها على المعادلة
 ولهذا اذا عجز عن بدل الكتابة يجبر فناء ولا يجب
 علي السيد خط شيء من البذل عنه وهو قول مالك
 ووجه الشافعي والاصح عنه انه يكفي ما يقع عليه
 الاسم لطاهر قوله تعالى واخوهم من مال الله الذي
 اناكم اذ مطلق الامر للموجب وهو قول عثمان رضي
 الله عنه ولنا انه عقد معاوضة فيعتبر بها جو
 المعاوضات حيث يكون العقد موجبا للبذل لا لانتفا
 اذا الشيء لا يتحقق عنده والامر في الآية للندب دون
 الحتم فانه معطوف علي الامر المذكور في قوله تعالى
 فكانت لهم وذا ان ذب فكذا هذا لان حكم المعطوف
 حكم المعطوف عليه وذكر الكلبي ان المراد دفع الصدقة

طه

الى المكاتبين فيكون خطأ بالناسي بصرف الصدقة
 اليهم ليستعينوا بذلك علي اذا المكاتبه كما قال تعالى
 في بيان صدق الصدقات وفي الرقاب اي في فلهما
 والمراد المكاتبون والدليل عليه انه قال من سأل الله
 والمصاف الى الله مطلقا الصدقة وغرم السيد الفقير
 بالضم الدية العجز المعصوب وصدق المرأة كذا في
 القاموس وقال بعض الشراح اي قد ما يتاخر به المرأة
 عما الذي لو كان الاستتجار حلالا ان وطئ مكاتبه لاختصاص
 المكاتب بمناقبه واكتسابه والارش اي وعزم المولي
 ارضه اي ديتته ان جني السيد عليها او علي ولد لها
 او ما لها اي ان تقدي علي ما لها وضعفه لانه يفقد
 المكاتبه صار كالاجني منها وسففة بضعها ملحمة
 حررها فيجب عليه الفقربوطيها ويقتضي الحسد
 للشبهة وفحش الكتابة على حيوان ذكر حنسه
 فقط اي ولم يذكر نوعه ولا وصفه كعبد او جارية
 لان الكتابة مبنية علي المسافلة فلا يفيد سيرا
 من الجهالة كالنكاح وصارت كجهالة الاجل في الكتابة
 ويؤدي الوسيط من ذلك الحيوان اوقيته والخبير
 للعبد وفسد الكتابة علي قيمته ايج قيمة القن
 لانها مجهولة القدر لاختلافها باختلاف المقومين
 ومجهولة الجنس لانها يقرب بجنس الثمن وهو
 النقتان ولم يتعين واحد منهما فكان جهالة ناحية
 فصارت كما اذا كاتبه علي ثوب او دابة او علي حمار
 علي خنزير من المسلم لان واحد منهما ليس بمقوم
 في حق المسلم فلا يصير مستحقا له بالتسمية والتسمية

5/5 ماليس بمقوم فيما يحتاج الي تسمية العبد لوجب فساد
 العقد كالببيع بخلاف النكاح حيث لا يفسد بتسمية
 احدتهما لانه يحتاج لصحته الي تسمية بذكر هتي
 يجوز بلا تسمية ومع المكاتب البيع والشرا لان غرض
 المال بها غالبا والفقرا لانها لا ينفقان في الحضر
 وان شرط المولي عليه عدمه استحسانا لانه شرط
 بخالف لما اقتضاه العقد من مال كيته يدان نكاح
 امته مهرها وسقوط نفقتها عنه بخلاف تزويج المكا
 بفسرها لان ملك المولي قائم فيها عنقها من الاستيلاء
 والاستقلال ولان فيه تعيينها وقد نفجر فيكون
 بذلك ضرر علي المولي وكتابة فقه استحسانا
 لانها من الاكتساب فيملكها كالبيع بخلاف الاعتاق
 على المال فانه انبات الحرية لاجال وهو لا يفقد
 علم ذلك وبه قال مالك خلافا للزفر والشافعي وهو
 القياس لانها قول الي العتق وهو ليس من اهله
 بالاعتناق علي ما قال له ابي لهكاتب ولا وه اي ولا
 فقه الذي كاتبه اذا دي ذلك القن كتابته بعد عتقه
 لان الولاء لم يعتق وهو اهل للولاء عند عتق فقه
 بالاداء ومالكه فيه تام فتب له وليته اي وسيد
 المكاتب ولا وه ان ادي قبله اي قبل عتق المكاتب
 لانه لما نذر جعل المكاتب معتقها لعدة اهليته
 للاعتناق خلفه فيه اقرب الناس اليه وهو مولاه
 كالعبد المادون اذا استلزي سائلا لا يريد كالمالك
 اهليته ويخلفه فيه مولاه لا تزوجه اي لا يصح
 للمكاتب ان تزوج بغير اذن مولاه لانه ليس بالانثا

تية

ب

ثانياً من شغل ذهنه بالمهر والنفقة ولأنه مملوكه رتبة
 ولا هبة ولو يعوض لا ينافر مع ابتداء وهو لا يملكه ولا
 نفقة لأنه تبرع محض لا يفسد لان ذلك من
 ضرورات التجارة اذا يجد دامن ضيافة واعاده ليجمع
 عليه التجارة ومن ذلك سبأ ملك ما هو من نواحيه
 وضروراته ولا تكفله عيال او نفس ولا اقراض لانها
 تبرع محض وليا من ضرورات التجارة ولا من باب
 الاكتساب ولا اعطاء غيره لعمال لانه استغاث المالك على
 العبد بدين في ذمته وهو مفلس فليس من باب
 الاكتساب ولأنه فوق الكتابة والشئ يتضمن مادونه
 لا فوقه ولا مثله ولا يبيع نفسه عنه لانه عتق
 عيال ولا انكاحه ايج تزوج عبده لانه تعيب له وتقضي
 لما لئنه بلزوم المهر والنفقة والاب والوصي في رقيق
 الصغير كما كانت في هذه التصرفات فيمك ان تزوج
 امته وكتابة عبده لا في ذلك تطراله ولا تطرفيا سواها
 والولاية تطرته ولا يملك ان الاكتساب للصغير
 كما يملك المكاتب وهذا من الاكتساب واذا اخرج المكاتب
 عن حجم ان كان له وجه سيصل اليه منه شي بان كان له
 دين يبتغيه او مال يقدم عليه لا يعجزه الحاكم بطلب
 مولاه وميله الى ثلاثة ايام لان السنة في الكتابة التأجيل
 والتيسير والثلث هي صرحت لا بد من الاعذار كما ملها
 الخصم للدفع والمديون للقبض ولا يزا عليها والا ايج
 وان لم يكن له وجه سيصل حكره الحاكم في الحال ونحوها
 بطلب سيده او فتحها سيده برضا ايج برضا المكاتب
 لان الكتابة تقبل النسخ بلا عذر بالتراضي مع العذر اولى

516 وتيل يعجزه مولاه بدون رضا لا تحقق العجز ونحوهم
 التحصيل وقال ابو يوسف لا يعجزه حتى تتوالي عليه
 بخان لانه عقد رفاق حتى كان احسنه مؤجده وحاله
 الوجوب بعد حلول نجم فلا بد من امهال مدة استيثار
 واولي المدد ما اتفق عليه العاقدان ولقول علي واليهي
 رضا الله عنه اذا تابع عاى المكاتب بخان فلم يؤد بحجوه
 رد في الرق رواه ابن ابي شيبة بن مصنفه واليهي في
 سنة وعاد رقة الى احكامه كما كانت لان الكتابة قد
 انفسخت ما في يده لسيده لانه ظهر انه كسب عبده
 فان مات المكاتب عن قائم يفسخ كتابته لانها عقد معاوضة
 لا يفسخ بموت احد المتعاقدين وهو المولى فلا يفسخ ويكوت
 الاخر وقضي البدل في بدل الكتابة من ماله وحكم بحرية
 لان البدل بموته انتقل الى تركته كسائر الديون فاذا
 ادعي منها صار كايديا به يقتضى اولاده خال كونهم ولدوا
 بنفسه او خال كونهم بنفسه قبل الموت والارث
 منه اي وحكم بارت ورثته منه ما بقي من ماله وعق
 بنه اي وحكم بعتق اولاده خال كونهم ولدوا في كتابته
 او خال كونهم بشرا هم او خال كونهم كونت هو وابنه
 صغيرا لان هؤلاء يتبعونهم في الكتابة فيتبعونه في
 عتقها او خال كونت كونت هو وابنه كسائر اعيان
 بكتابة واحدة لانها صار باخذ الكتابة كسخص
 واحد فاذا حكم بعتق احدهما في وقت حكم بعتق الاخر
 فيه والحاصل انه لا يبطل الكتابة عندنا بموت المكاتب
 قبل ادائه البدل وهو قول علي وابنه مسعود خلا فام
 مالك والشافعي وهو قول زيد ابن ثابت وعائشة

وابن عمر اخرج البيهقي عن الشعبي قال كان زيد بن ثابت
 يقول المكاتب عبد ما بقي عليه درهم لا يرك ولا يورث
 وكان عابي يقول اذا مات المكاتب ونزك ما لا قسم ما
 نرك عابي ما اهي او علي ما بقي مما اصاب ما اذكي
 فلورثته وما اصاب ما بقي فتمواليه وكان عبد الله
 يقول يودي الي مواليه ما بقي من مكاتبته ولورثته
 ما بقي وروي ابن يونس في تاريخ مصر بسنده الي
 قايوس بن بخارق قال كنت عند محمد بن ابي بكر وهو
 علم مصر لعابي بن ابي طالب فكتب الي علي بن مكاتب
 مات وتوكل ما لا فكتب اليه على خدمته بقبضة
 مكاتبته فادفعها الي مواليه وما بقي فلعصبته
 وطالبها ادب المكاتب لسيده الذي ليس بمصرف
 لصدقة اذا كان اليه صدقة تصدق بها عليه ~~فحذر~~
 لان الملك قد يتبدل ويتبدل الملك كتبدل العيين
 اشار الي ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بما حديث بريرة
 حيث قال اللهم الفج تصدق به عليها فهو لها صدقة
 ولنا هدية وصار كالفقير يموت عن صدقة اخذها
 حيث بطيب لوارثه الفتي وكان الفقير اذا استغني حيث
 بطيب له ما اخذ من الزكاة حاله الفقير اركان الليل
 اذا اخذ الصدقة ثم وصل الي ماله ومعه شيء منها
 حيث بطيب له لان المحرم على الفتي هو الاخذ وهو
 ليس بموجود من اخذ حاله الحاجة ثم استغني ولوا باح
 الفقير للفني واليه شيء عيني ما اخذ من الزكاة لا
 يطيب له لان الملك لم يتبدل ولا تنفس الكتابة
 بموت السيد لانها حق العبد فلا يبطل بموت سيده

517 كالنبي ورواه حبيبة الولد واجل الدين اذا مات الطالب
 وارثي المكاتب كاجل الدين بخلاف موت المملوك
 لان زوجته حرة وانتقل الدين الي تركته وهي عيين
 وهذا اذا كانت له وهو صحيح وانما اذا كانت له وهو مريض
 فلا يصح تاجيله الا في الثلث وان اعتقه المكاتب
~~فمعه اي بعض الورثة لا يصح~~ لانه لم يملكه اذ لم
 يقبل النقل من ملك الي ملك ولا عتق بدون الملك
 وان اعتقه عتق حائنا والقياس ان لا يعتق لانهم
 لم يملكوه ولهذا لا يكون للاناك منهم الولا فيه ولو
 ملكوه لكان الولا لهم ووجه الاستحسان ان هذا ابراه
 عن بدل الكتابة لان حقهم وقد جوب فيه الارث
 واقرار بالاستيفاء من قتل اذ منه فاعتق كمالوا ابراه
 المولى عن بدل الكتابة وبشرط ان يعقوه في
 مجلس واحد حتى لو اعتق بعضهم في مجلس ويبقى
 في مجلس اخر لم يعتق على الصحيح كتاب الامان
 البين في اللغة القوة ومنه قوله تعالى لاخذنا منه
 باليمين والجارح ومنه قوله تعالى واصحاب اليمين
 والخلف ومنه قوله تعالى لا ايمان لهم وفي الشريعة
 نقوبة الخبر بذكر الله او بالتقليق وسببها قصد
 الخالف اظهار صدقة في القلب السامع او حمل
 نفسه على الفقد والتزك وشرطها كون الخالف
 مكلفا وزكمتها الذي ينفق به اليمين وحكمها
 البر حال بقا اليمين والكفارة عند قوات البر وهي
 نوعان بيمين ياديه ويمين بغيره فالاولي مشروعة
 بالكتاب وهو قوله تعالى حكاية وقاديه لا كيدن

في شرطه
 أو لا شرط
 أو لا شرط
 أو لا شرط

أصابكم تأنيده بعد أن تركناه علينا وبالسنه وهي قوله
 عليه السلام وأني لا أعزون قريشا وبالإجماع وكذا
 بغيره تأنيده مشروعة وهي تغليق الجزاء بالشرط وله
 ولاية التأمده وهو ليس بيمين وصفا وإنما سمي بيمين
 في عرف الفقهاء لخصول ما هو المقصود باليمين بأني
 من الحمل على الشرط والمنع عنه فكان بيمينا حتى لو حلف
 أن لا يحلف فعلى بالطلاق ويكون بجنث والحلف
 بغيره مكروه لقوله عليه السلام من حلف بغير
 الله فقد أشرك رواه أحمد والترمذي والحاكم
 في مستدركه عن ابن عمر وهي أي اليمين التي اعتبرها
 الشارع ورتب عليها الأحكام ثلاث والافتقار
 اليمين أكثر من الثلاث كاليمين على الفعل المباح
 صا دفا والمراد بترتيب الأحكام عليها ترتيب المواخذة
 على الهموس وعدمها على اللغو والكفارة على المفقولة
 فحلف مبتدأ على فعل أراد به المصدر راعى من أن
 يكون قابجا بالعقلاء أو بغيرهم نحو وأني لا أفعل
 البرح أو ترك أي عدم فعل ما في وي لا يصحاح هو
 والتحفة أن اليمين الهموس يكون على الحال أيضا
 نحو وأني ما لهذا أعلي دين وهو يعلم خلافه والتحقيق
 أنه داخل في ماض حكما كذا بعد حالات من الفهر
 في حلف غموس خبر المبتدأ أو سميت هذه اليمين
 غموسا لأنها من صاحبها في الاسم ثم في النار
 ثم بما في هذا الحلف لما روي البخاري من حديث
 عبد الله ابن عمرو بن العاص قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الكباير لا شرك بالله وحقوق

الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس وروي ابن حبان
 في صحيحه من حديث أبي أمامة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما حلف علي بيمين فهو منها جاز
 ليقتطع بها مال امرئ مسلم حرم الله عليه الجنة
 وأدخله النار رواه الشيخان من حديث أبي سعيد
 بلقطة في الله وهو عليه غضبان وروي أبو داود
 من حديث ابن عمر في بن حصين قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من حلف علي بيمين مصبورة
 كاذبة فليتبوأ وجهه مقعده من النار والمصبورة
 اللازمة من جهة الحكم ذكره الخطابي وفي الصحاح
 بنوات من لا أي تركته وأما ما في المقدمات من
 قوله عليه السلام ما حلف كاذبا أدخله الله النار
 فقير معروف وظانا عطف علي كاذبا أي وحلف
 علي فعل أو ترك ماض حال كونه ظانا أنه هف وهف
 أي غير حق لفر روي هذا عن ابن عباس وعما
 زرارة ابن أبي وبي وفي المعرفة للبيهقي نحوه عن
 عائشة قالت هو حلف الرجل على علمه ثم لا يجده
 على ذلك وفي مصنف عبد الرزاق نحوه عن مجاهد
 قال هو الرجل يحلف على شيء يري أنه كذلك وليس
 كذلك وهو أيضا قول مالك يري عفو كذا قال
 محمد وعبارته بهذه عينه يريها أن لا يؤخذ الله
 بها صا صحتها فان قيل ما معنى تغليق نفي المواخذة
 بالربها وعدم المواخذة باللغو منصوص عليه
 بقوله نفي لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم
 أجيب بان المنصوص عليه عدم المواخذة بما هو

لغوئي نفس الامر والمعلق بالرجاء عدم المواخذة بما هو
لغو علي هذا التقدير لانه قيل في تفسير اللغو قول
اخر فروي البخاري في صحيحه عن هشام بن عروة
عن عابسة رضي الله عنها في قوله تعالى لا يؤخذكم
الله باللغو في ايمانكم قال هو قول الرجل لا والله وبالي
والله وهو رواية عن ابي حنيفة وهو قول محمد
والشافعي وروي عن الشافعي انه فسر اللغو بالثبوت
عن الفقهاء سواء كان في الماضي والاضاعي بان قصد
التسليم فجزى عابسة انه البين وحكي محمد عن ابي
حنيفة ان اللغو ما يجري بين الناس من قولهم لا والله
لما روي ابوداود عن عطاء قال قالت عابسة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال هو كلام الرجل في بيته
كلا والله وبالي والله وناويله عندنا فيما يكون
خبراً عن الماضي فان اللغو ما يكون حالياً غائبة
والخبر الماضي حال عفا فائدة البين التي هي الخطر
او لا يجاب فكانت لغواً فانما الخبر في المستقبل فان
عدم التقيد لا يعرهم فائدة البين وقد ورد النزاع
بان الجهل والجد في البين سواء وقال الشعبي
ومسروق البين اللغو ان يحلف علي معصيته
فبركها الاغنياء بينه وعباس بن جبير هو الهل
يحلف على الحرام بان يجرم على نفسه ما اهل الله له
من قول او عمل فلا يؤخذ به الله بتركه وعن الخفي
والحسن انه الرجل يحلف على شيء ثم ينسئ وعلى
فعل وتركه ان اي مستقبل منقذ واعادة
على الطول الفصل وهذا الوجه قال في شرح الوقاية

519 وبتاك وات بلا لفظ علي ليكون عطف على ما مضى
لكان الواو والي لا اولي يحكي وكف فيه اية في الحلف على
ان **نقط** اية ولم يكفر في الغموس ان **حنت** لان
الكفارة لدفع الذنب الى اصل بالحنت وذنبه انما
حصل باصل عيبه فيجب عليه التوبة والاستقرار
وقال الشافعي يكفر في الغموس ايضاً وهو قول
الزهري لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم
ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم والغموس مكسوبة
بالقلب ولما قوله تعالى ولكن يؤخذكم بالكفو من
ما عقدتم الايمان فكذارتهم اطعام عشرة ساكنين
حيث وثبت الكفارة على المعفورة والغموس
غير مستفدة ومذهبة قول ابى مسعود وابى عباس
وابى المسيب والحسن البصري والاوزاعي والثوري
والليث والي عبدة ومالك واحمد وقد روي الامام
احمد في مسنده باسناد صحيح عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم في حديث طويل قال فيه حنتي
ليس بها كفارة المذنب بالله وتثل النفس بغير
حق وبجهت مومن والفرار من الرخف وبعين صابرة
يقطع بها ما لا يغير حق ويؤكد قول ابى مسعود
كما نعت البين الغموس من الايمان التي لا كفارة فيها
ولو شروا وفي معناه البيان بلا ولي او كرها
خلاف القاييم فانه لا يصح عيبه كما في الجمع **حلف**
وحنت خلافاً لما لك والشافعي واحمد في الحلف
بطريق الشروا والاكره خلافاً للشافعي في اصح
القولين واحمد في رواية في الحنت بطريق الشروا

او الاكراه لقوله عليه السلام رفع عن امرئ الخطا
 والنسيان وما استكرهوا عليه ولنا ان الشرط فهو
 هو الفعل وقد وجد والفعل الحقيقي لا يصير مقذورا
 بالنسيان والاكراه ولقوله عليه السلام حين حلف
 المشركون صفوان وابنه نفي لهم بمهديهم وبيعتهم
 الله عليهم فبين ان البيعتين ملوحتا وكرها سوا وقوله
 رفع محمول على رفع الائم وهو لا يقتضي عدم الكفارة
 كما حقق في قتل الخطا والنسيان في الصلوة ومحو
 الاموات ويتصور النسيان في الحلف اذا حلف ان لا
 يحلف فتي فحلف واما المسمى فمعناه الخطا كان
 يريد ان يقول اسقني الماء فيقول والله لا اشرب
 الماء واما ما في الهداية من قوله عليه السلام ثلاث
 حدهن جد وهزلهن حد النكاح والطلاق واليمين
 فقير معروف واما المعروف مارواه اصحاب السنن
 الاربعة من حديث ابي هديره وحسنه الترمذي
 وصححه الحاكم بلفظ النكاح والطلاق والرحمة
 وقد رواه ابو عدي فقال الطلاق والنكاح والعتا
 والقسم ايها ابي ثابت بهذا اللفظ الشريف او باسم
 اسمائيه والخالف والذي لا اله الا هو رب السموات
 والارض ورب العالمين سوا تعارف الناس الحلف
 به او لم يتعارفوا او بصفة يحلف بها عرفا من صفاته
 تعالى كقوة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته
 المواد بالاسم بهذا اللفظ الدال على الذات مع صفة
 وبالصفة اللفظ الدال على الصفة دون الذات
 لا يغير الله ايا لا يجمع القسم بغير الله كاليمين والعتا

هذا هو
 المقصود

والكعبة

والكعبة لحديث ابي عمر المتفق عليه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله تعالى بينهاكم
 ان يحلفوا باياكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او
 ليصمت واما ما في الهداية من قوله عليه السلام
 من كان منكم حالفا فليحلف بالله او ليذرف غير
 معروف بهذا اللفظ ولعل نبيه سبحانه ما حوذا
 من قوله تعالى فلا تخفلوا عهدي ان قد ورد
 من حلف فليحلف برب الكعبة رواه احمد والبيهقي
 ولا يصفى لا يحلف بها عرفا كدعائه وحلمه ورضاه
 وعظمته وسخطه وعذابه وهو اختيار مشايخ
 ما رواه النهر وهو الاصح لان نبي الايمان على عرف
 اهل الزمان والحلف بها غير متعارف ولان الرحمة
 قد يراد بها ارضها وهو الجنة قال تعالى ففي رحمة الله
 هم فيها خالدون والفصح والسخط مراد بها النار
 فيكون حالفا بغير الله وقال مالك لا ينفقد اليمين
 بصفات الفعل وبه قال احمد في رواية لان اليمين
 تنفقد لحرمة اسم الله تعالى ومع الاشتراك لحرمة
 له وبني المسوط قال مشايخنا المراقبون الحلف
 الحلف بصفات الذات كالقدرة والعظمة والقوة
 والجلال والكبرياء عيسى والحلف بصفات الفعل
 كالرحمة والسخط والعقب والرضا لا يكون يميناً وقالوا
 صفة الذات ما يجوز ان يوصف الله تعالى بها ولا
 يجوز ان يوصف بصدقه كالقدرة وصفة الفعل
 ما يجوز ان يوصف بها ويصدقها كالرضا فانه تعالى
 يرضى بالايمان ولا يرضى بالكفر انتهى والتقوا على انه

لا يجعل بعلمه اما لانه غير متعارف واما ان العلم يذكر
 بمعنى المعلوم وفي المحيط لوقال يعلم الله انه فعل
 كذا ولم يفعل بكفر لانه وصف الله بالعلم بوجود
 شيء قبل وجوده فصارت كما لو وصفه بالجهل والاصح
 انه لا يكفر لانه فقد بهذا الكلام اثبات صدقه
 في حيزه لا وصف الله به ويجوز ان يجعل بجميع
 اسمائه واما لم يتعارف الناس به على الصحيح
 لان اليقين باسم الله ثبت بقوله عليه السلام
 من كان خالفا لم يجعل باسمه والخلف بما يراه
 خلف باسمه وثبت بالحق او بدلالة لا براعي فيه
 الفرق وقال بعضهم كل اسم لا يسمى به غير الله كالرحمة
 والهوى وما يسمى به غير الله كالحكيم والعليم
 والقادر والرحيم وان لم يرد به بينا لكنه لا يكون
 بينا وقوله مبتدا لله اي لبقاؤه وهو مفتوح
 القبيح او لا يستعمل في القسم بجزئها وهو مبتدا
 خبره محذوف تقديره تنجي ويحيي قال الله تعالى
 لعمر ك انهم لغنى سكرتهم يجهلون ^{وايم الله} وهو عند
 الفراجع يمين فاصله اي سقطت نونه هزئة
 في الوصول للتخفيف وعند سيبويه كلمة اشقت
 من اليمين ساكنة الاول فاحتلت الهزئة للنطق
 به وقيل ايم صلة اي زائدة والمعنى والله وهو خلف
 متعارف بها فقد قال صلى الله عليه وسلم حين
 طعن الناس بميامرة اسامة بن زيد ان كنتم
 تظعنون في امارته فقد كنتم تظعنون في اماره
 ابيه من قبل واجبر الله ان كان تخليفا بالامارة رواه

521 البخاري وعنه الله ويسأفه وكذا ودرسته وامنته
 والوا وفي هذه الالفاظ للنقسم في ابعدها بحرور
 بها وقال الشافعي لا يكون هذا النوع يمينا الا بالنية
 ولنا ان العهد علق استعماله في اليمين والميثاق
 والذمة والامانة معناه ونحوه عليه قوله تعالى
 وادفوا عهد الله اذا عاهدتم ثم قال ولا تنقضوا
 الايمان بعد توكيدها لك فدرورد من خلف بالامانة
 فليس من اركانها بوداودعا بريدية ^{والقسم} واخلف
 را شهد واما لم يخل باسمه الواو في هذا وما بعده
 للعطف للنقسم لان الخالف يقول انتم لا فعلن
 وقال زفر والشافعي لا يكون يمينا الا اذا قال باسمه
 نوي اليمين اولم ينو وقال مالك لا يكون يمينا الا
 اذا قال باسمه ونوي اليمين ^{وعلى} والما في السنن
 ما حديث ابي عمار ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من نذر نذرا لم يسمه فكنفاره كفارة يمين
 واما في الهداية ما قوله عليه السلام من نذر نوي
 فعليه الوفاء بما سمي فغير معروف او على يمين عاي
 على عهد ^{وان لم} فلو ان معناه على موجب يمين وموجب
 عهد وان فعل كذا فهو كاذب قال مالك والشافعي واحد
 في رواية لا يكون يمينا لانه علق بالفعل ما هو
 معصية فخار كما لو قال ان فعلت كذا فانا زان
 ولنا ان فليق الكفر بفعل تخيير لذلك الفعل
 وتخبرم الحلاله يمين كما سباني والفرق بين هو كافر
 فنقول القائل ان فعل كذا هو كافر يمين ^{وان لم} يمين
 سواء هو زان ويكفر كاذبا لقوله هو كافر فنقول

اليمين

عَلَّقَ بِمَا صَدَّقَتْ رُويَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ تَقَاتَلَ
يَكْفُرُ إِذَا عُلِقَتْ بِمَا صَدَّقَتْ لَأنَّهُ عُلِقَ الْكُفْرُ بِجُودٍ وَالتَّغْلِيْقُ
بِالْجُودِ تَجْزِيْرُ فَضَارِكِهَا لَوْ قَالَ ابْتَدَأَ هُوَ كَافِرٌ
وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا أَنَّهُ يَكْفُرُ فِيهِمَا وَإِنْ كَانَ
جَاهِلًا أَوْ عِنْدَهُ أَنَّهُ يَكْفُرُ فِي الْمَاجِي أَوْ يَجِيءُ شَرْطُ الشُّرُوطِ
فِي الْمُسْتَقْبَلِ يَكْفُرُ فِيهِمَا لِأَنَّهُ لَمَّا أَقْدَمَ عَلَى الْفِعْلِ وَعِنْدَهُ
أَنَّهُ يَكْفُرُ فَقَدَرَجِي بِالْكَفْرِ وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ إِنْ فَعَلَ كَذَا هُوَ
يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ مَجُوسِيٌّ أَوْ يَرِي مِنْ أَدَمَ أَوْ مِنْ
النَّبِيِّ أَوْ مِنْ الْإِسْلَامِ أَوْ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ مِنَ الْقِبْلَةِ أَوْ
الْكَعْبَةِ كَانَ يَجِيءُ عِدَّةً وَتَقَاهُ مَا لَكَ وَالشَّافِعِيُّ لَمَّا تَقَدَّمَ
وَلَمَّا تَارَوْي عَذَابَ أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ مَنْ حَلَفَ بِأَلْتَهُو
وَالْتَمَصَ مِنْهُ يَمِينٌ وَأَمَّا فِي الْمَجِيءِ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ
الْإِسْلَامُ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِعِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا
مُعْتَمِدًا هُوَ كَمَا قَالَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ خَرَجَ نَحْجِ الْغَالِبِ
فَإِنَّ الْغَالِبَ مَنْ يَحْلِفُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْإِيمَانِ أَنْ يَكُونَ
مِنْ أَهْلِ الْجَهْلِ لَا يَعْرِفُ أَنَّهُ لَا لَزُومَ الْكُفْرَ عَلَى تَقَدُّرِ
الْحَنَفِ لَأَمَّا أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْخَيْرِ قَالُوا هَذَا وَالْأَهْلُ شَاهِدُ
لِمَا أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِكُفْرِهِ وَسَوَ كُنْتُمْ تَخَوُّرُ مِنْ خَدَايَ
أَبِي أَقْسَمَ بِأَنَّهُ بِلِسَانِ الْفَارِسِيِّ وَكَذَا الْحَكَمُ بِسَائِرِ
السُّنَنِ الْعَجْمِ فَتَسَمَّ هَذَا بِحَبْرِ الْمَيْتَةِ الَّذِي هُوَ
قَوْلُهُ لِعَمْرٍاءَ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ وَهَذَا أَيْ وَقَوْلُهُ
حَقًّا وَهَقًّا أَيْ وَهُوَ مِنْهُ سَوَ لَنْدَ هُوَ مِنْ خَدَايَ أَيْ
كَذَا فَعَلِيهِ عَفِيهِ أَيْ بِصِيفَةِ الْإِسْتِغْفَالِ بِأَبْطَلِ
زَنْ يَمِينِ سَوَ لَنْدَ هُوَ مِنْ بَطْلَانِ زَنْ وَإِنْ قِيلَ أَيْ كَذَا فَعَلِيهِ
عَفِيهِ أَيْ عَفِيَهُ أَوْ سَخَطَهُ أَوْ لَعْنَتَهُ أَوْ حَرَّمَ أَدَمَ

عليه الجنة أو عذابه بالنار أو أمانات أو سارق أو شارب
خمر أو قاتل أو زنا أو لا يكون قسمًا ما حقيقًا فلا تهراد
به تحقيق الوعيد واما حق الله فلا تهراد به واما حد
الحقوق ومنه قوله عليه السلام لمعاذ هل تدري
ما حق الله علي عباده واما العنق والخط
واللعنة فلا تهراد بهما آثارها وهو الفار ولا تهراد
دعا علي نفسه قال تعالى ويبيع الإنسان بالسوء غاه
بالخير ولا واحد من هذه الأمور لم يتعارف الحلف
به وقيد بحق الله لانه لو قال والحق يكون قسمًا
لانه من اسمائه سبحانه واما قوله انما تهراد
فلعدم استلزام وجود الشرط وجود ما جعله جزاء
من الرعي وكخوه التوقفه علي فعل متأكد هـ
وهو حرف القسم الواو والباء والتاء كقوله والله وبالله
وتأ الله لان كل ذلك معهود في الإيمان ومذكور في القرآن
قال تعالى والله ربنا ما كنا مشركين يخلقون بالله ما
ما قالوا تأ الله نقتول تذكر يوسف واصل هذه الحروف
الباء ولذا تدخل علي الطاهر والمضر نحو بابه وبه
ويجوز اظهار الفعل معها والتأ حقيقة سياتي وحو
خلعت بالله واقسم بالله والواو حقيقة بها ولان الا
بدخل علي المضرو ولا يجوز اظهار الفعل معها والتاء
ما حقيقة بالواو وتدخل علي لفظ الله خاصة ورواية
ترب الكعبة شاذة وقد يضر حروف القسم كما الله
لا افعل وفي نسخة لا فعله وينصب الاسم حينئذ
علي اسقاط الخافض وايضا ففعل الحلف به كقوله
تعاي واختار موسي فومه وهو اكثر استعمالا وتخفف

علي صار الخافض وبقا اثره وهو قليل شاذة وحكي
 الرفع ايضا حواءه لافعلن علي صار مبتدا او خبره
 وهو الاولي لان الاسم الكريم اعرف المعارف فهو اولي
 بكونه مبتدا والتقدير انه فتحي او فتحي الله لافعلن
 ولو قال والله والرحمن يكون بمبنيين الا ان يريد
 تذكرا الاول في ظاهر الرواية وعليه اكثر المشايخ وروي
 الحسن عن ابي حنيفة يكون بمبينا واحدا و به اخذ
 شيخ سمرقند ولو قال والله والله فهو بمبينا كذا
 ذكره وفيه انه اولي بان يصلح ثابته للتاكيد مما
 قبله ولو قال والله والله فمبين واحد اسما
 ولو قال والله لا املك والله لا املك فمبينان وروي
 الحسن ان نوح بالناس الخبر عن الاول صدق ديانة
 هذا وان وصل ان شاء الله جلفه برما روي في
 الطلاق من قوله عليه السلام من حلف علي يمين
 فقال ان شاء الله فقد استثنى رواه ابو داود والنسائي
 والحكم في مستدركه عن ابي محمد وكذا اذا نذر وقال
 ان شاء الله من صلا لا يلزمه شيء قال محمد بلغنا ذلك
 عن ابي سعيد و ابي عباس وابي عمر وكذا قال موسى
 عليه السلام سجد في ان شاء الله صابرا ولم يصبر
 ولم يعد خلف الوعدة والافعال شرط عمل الاستثناء
 في الابطال فلوا قطع بقتل نفس او سفال وخوه لا
 يضر وعن ابي عباس انه كان تجوز الاستثناء المنفصل
 موصولا فاستثنى الى سنة اشهر وقيل الى سنة
 لقوله تعالى واذا ذكر ربك اذا نسيت اية اذا نسيت
 الاستثناء موصولا فاستثنى بمفعوله وروي ان محمدا بن

اسحاق صاحب المفاري كان عند المفسر وكان يقرأ
 عنده المفاري وابو حنيفة كان هاضرا فاراد ان
 يذكي الخليفة عليه فقال ان هذا الشيخ يخالف
 جدك في الاستثناء المنفصل فقال ابلغ ما قدرك
 ان يخالف جدي فقال ان هذا يريد ان يفسد عليك
 ملأ كل لانه لو جاز الاستثناء المنفصل فبارك الله
 لك بما عهدوك اذا فان الناس يبايعونك ويحلفون
 ثم يخرجون ويستثنون ثم يخالفون ولا يحشون فقال
 نعم ما قلت وغضب علي محمد بن اسحاق واخرجه
 من عنده وامانا وبل قوله تعالى واذا ذكر ربك اذا
 نسيت اية اذا لم تذكر ان شاء الله في اول كلامك فاذكره
 في اخره موصولا به كذا ذكره بعضهم وعندي انه
 خاص بما بين العبد وربه في قوله اية فاعل ذلك
 عند اول يستثنى نسيانا فمضى جاز في ذكره ينبغي ان
 يستثنى ولو في اخر عمره وقيل المعنى اذكر ربك
 اذا نسيت غيره ولو نفسك فان كان الذكر هو النسيان
 والاستفراق في جرح شهود المذكور المعبر عنه بحال
 المحذور وكفارة اية كفارة القسم واحده من ثلاثة
 ويتعين بفعل العبد احد يها عتق رقبة اية عبدا
 وامنة او طعام عشرة سالين كما في النظم وان قيد
 الاخير ويجوز ان يكون لهما وفي نسخة لهما في الظاهر
 اية كالعتق والاطعام في كفارة الظهار وقد تقدم
 انه يطعم كل مسكين نصف صاع هو براوصاع من غيره
 او تسوية كل من الدشرة ثوب يستوعب عامة
 بدنه فبيحه او ازار او ورد او قبا او كساد علي

في الظاهر

المصحيح وفي الحديث وهو ظاهر الرواية وفي المسبوط ادبي
 الكسوة ما يجوز فيه الصلوة وهو مروي عن محمد بن
 السراويل اي فقط والامهوجا بزعم انضمام الرداءات
 وعن محمد لا يجوز السراويل للمرأة لان المعنبر رد العري
 بقدر ما يجوز به الصلوة والسراويل يجوز فيه الصلوة
 للرجال دون المرأة وقال مالك والديك ادناها للرجل
 ثوب والمرأة ثوبان درع وهما والمراد بالدرع القميص
 وقال الشافعي ما يطلق عليه اسم الكسوة كالسراويل
 والارار والمقنعة والطيلسان وعما ابن عمر لا يجزي
 اقل من ثلاثة ابواب قميص وازار وردا وعن ابي
 موسى الاسعري ثوبان وذلك لقوله تعالى فكفارته
 اطعام عشرة مساكين مساو وسطا تطهونه اهل بيكم
 او كسوتهم او تحرير رقبة فقي الآية بداءا بالطعام لانه
 اهلون عليا لانام فيكون ترقيا في الكلام وعكس
 الغفها اجمارا في بيان الافضل فتأمل فان عجز عنها
 اي عما القلق والاطعام والكسوة وفي نسخة فان
 عدمها وقت الا و عند الشافعي في دخول واحد في رواية
 وقت الوجوب مما وثقته ايام اي متتابعات
 وقال مالك والشافعي وقول واحد في رواية بخير بين
 المتتابع وتقدمه لاطلاق قوله تعالى فمن لم يجد فصيام
 ثلاثة ايام ولنا قراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام
 متتابعات وهي كالحجر المشهور فانه انما يقواسما عا
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم فصارت قرأته
 كالرواية المشهورة عن النبي عليه السلام فصحت
 الزيادة والتقيد بما ورد في الكفارة بلا حث اي

584 يجز قبل الحنك سواء كانت بالماء او بالصوم وقال مالك
 والشافعي ونحوه قال الشافعي ان كانت بالماء تجزي وان
 كانت بالصوم لا تجزي وفي وجه تجزي وكان ابن عمر
 وسلمان وابو الدرداء يكفرون قبل الحنك وكذلك
 الحسن وابو سيرين رواه ابن ابي شيبة وذلك
 لما روي مسلم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال من حلف عاي يمين فزاي غيرها
 خير منها فليكفر عا يمينه وليأت الذي هو خير
 وكلمة الفاء للتقريب وما روي ابو داود بسند
 صحيح من حديث عبد الرحمن بن سمرق عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال يا عبد الرحمن اذا حلفت
 عاي يمين فزاي غيرها خيرا منها فليكفر عا يمينك
 ثم ايت الذي هو خير وكلمة ثم للتراخي ولنا ان الكفارة
 سقر الجناية والاحتمالية قبل الحنك لان عقد اليمين
 بدون الحنك ليس بذنب اجماعا لانه امر مشروع فانه
 في عقد اليمين معظم اسم الله تعالى والمشروع لا يوصف
 بالذنب وانما الذنب في هتك حرمة اسمه تعالى بالحنك
 فاستحال التكفير قبل الحنك كالطهارة قبل الحدث
 فلا يصح كفارة اليمين قبل الحنك كما لا يصح كفارة القتل
 قبل الجرح واجيب عما رواه وابانه يقتضي وجوب تقديم
 الكفارة عا الحنك ولا ما يلهيه ولان الحديث الاول
 معارض برواية مسلم له ايضا بلغة فليأت الذي
 هو خير وليكفر عا يمينه وروي في الصحيحين
 وهما بالتقديم والناخير من حديث ابي هريرة وعبد
 الرحمن بن سمرق وعدي بن حاتم وابن الجارية

تفيد تقصبه ما قبلها في الجملة كما حقق في قوله تعالى اذا
تمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم والواو يدل
على ان الجمعية فلا دلالة على تقدير واحد الجزين على
الاخر كما في ادخل السوق فاشترأ كما وناكفة فان
المقصود تفقيد دخول السوق لكل من الامرين وانما
الحديث الثاني معارض بما اخرج به الامام ابو محمد نام
ابو ثابت بن حزم السرقسطي في كتاب عزيز الحديث
عن ابي حازم عمالي هروزي ان رجلا اعتم عنده اي
اسي فقال صبيته انهم الطعام فقالت حتي يجي
ابوكم فقام الصبية فجاء ابوهم فقال اشهيت الصبية
فقالت لا كنت انتظر مجيئك فحلف ان لا يطعمهم
ثم قال بعد ذلك لا يطعمهم وحيي بالطعام فسمي انفة
والكل ثم غدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاخبره بالذي صنع فقال النبي صلى الله عليه
وسلم من حلف على يمين فرائ غير ما حلف امرها
فليأتته ثم ليكفر عن يمينه قال السرقسطي اشهيت
الصبية اي اطعمتهم شهورهم ثم قد يجي للشرب في الحكم
ولا يقتضي الترتيب كما في قوله عز وجل بدأ خلق
الانسان من طين ثم جعل نسله الآية كذا في القاسم
فان قيل تعليلكم وناويلكم مردودان لما انتهما الذي
وهو قوله تعالى ولكن يواحدكم بما عقدتم الاعان
فكفارته والناو للوصل والتفقيب فيقتضي جواز
التكفير بعد اليمين متصلا بها وكذا قوله ذلك كفارة
ايمانكم اذا حلفتم رتبها على الحلف لا على الحنث
فلما الحنث مخرج في اليمين بدلالة ما قلنا في قوله

525 تقالي فمن كان منكم مريضا او عاى سفر فعدة من ايام
اخر و يدل عليه قراءة ابن مسعود اذا حلفتم وحنثتم
ومن حلف على معصية كعدم الحرام مع ابويه
او احدهما وكفر اي ينبغي ان يحنث في الحال حنث
في المال بالصوم او المال لما روي من الحديث فان ظلم
يقتضي وقوب الحنث اذا لم يكن المحلوف عليه
معصية وكان الحنث خيرا من البر ذاولا ان يجب
عليه الحنث اذا كان معصية والمحال له يجب البر
في الحلف على فعل الفرض وفي ترك المعصية ويجب
الحنث في عكسه لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف
ان يطيع الله فليطعه ومن حلف ان يعصيه فلا
يعصيه ويرج البر في الحلف على فعل المباح لقوله
تعالى واحفظوا ايمانكم ابع الحنث ويرج الحنث
في الحلف على ترك فعل القربة لقوله عليه السلام
اي والله ان شاء الله لا احلف على يمين فاري غيرها
منها الا كبرت عن يميني ولعل الذي هو خير رواه
الشيخان وفي لفظ لهما الا انيت الذي هو خير وكبرت
عن يميني ولعل معنى كبرت عن يميني في المفظ
الاول نويت التكفير عن يميني او قدم للاهتمام والله
اعلم بحقيقة المرام ثم اليمين في الحديث بمعنى المقسم
عليه مذكر الحال واريد اليمين وقيل ذكر اسم
الحال واريد المحل لان المحلوف عليه محل اليمين
ولا كفارة في حلف كافر وان حنث مسلما وقال
الشافعي يلزمه الكفارة بالماله دون الصوم اذا
حنث كافر لانه اهل اليمين وليهذا يستخلف في

الشَّعَاوِي وَالْخُصُوصَاتُ وَلِنَا قَوْلُهُ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفَرِ أَلَمْ
 لَا يَمَانُ لَهُمْ وَلَا أَلَهُ لِبَنِي بَاهِدٍ لِلْبَيْتِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا
 الْبَرُّ تَعْظِيمُ الْأَسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ
 لِأَنَّهُ هَتَكَ حُرْمَةَ أَسْمِ اللَّهِ تَعَالَى بِإِصْرَارِهِ عَلَى الْكُفْرِ
 وَالنَّفْطِيمُ مَعَ الرِّهْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَمِنْ حُرْمَةِ عَلِيِّ نَفْسِهِ
 مُلْكُهُ مِنْ طَعَامٍ أَوْ ثَوْبٍ أَوْ أَمَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ لِأَجْزَمٍ
 عَلَيْهِ لِأَنَّ ذَلِكَ نَلَبُ الْمَشْرُوعِ وَلَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ وَإِنْ
 اسْتَبَاحَهُ أَيْ جَعَلَهُ مُعَامَلَةً مَبَاحٍ بَانَ أَكْلُ الطَّعَامِ
 أَوْ لَبْسُ الثَّوْبِ أَوْ وَطْئُ الْأَمَةِ كَسَرُ كِفَارَةٍ بَيِّنَةٍ وَكَذَا
 لَوْ قَالَ طَعَامٌ فَلَانِ أَوْ ثَوْبٌ وَامْتَنَعَتْ عَلَيْهِ حُرْمَتُهُ فَهُوَ
 بَيِّنٌ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ الْأَنْشَاءُ الْإِنْفَاءُ يُرِيدُ بِهِ الْأَهْبَارُ عَنِ
 الْحُرْمَةِ وَقَالَ عَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لَا كِفَارَةَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ
 لَيْسَ بِبَيِّنٍ إِلَّا إِلَى حَقِّ الْجَوَارِي وَالنِّسَاءِ فِي مَعْنَاهُمَا
 فَنَقُصُّ صِرْعًا مَوْزُودَةً فِي لُزُومِ الْكِفَارَةِ لَا تَحْرِيمِ
 الْحَلَالِ قَلْبُ الْمَشْرُوعِ وَالْبَيِّنِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ وَلَا يَنْقُصُ
 بِلِقَا مَوْقِلِ الْمَشْرُوعِ كَقَلْبِهِ وَهُوَ تَحْلِيلُ الْحَرَامِ
 وَلِأَنَّهُ ذَا بَيِّنٍ إِلَى الْعَبْدِ فَإِنَّ الْحَلَلَ وَالْمَحْرُمَ هُوَ اللَّهُ
 سُبْحَانَهُ فَيُلْفِظُ أَوْ لِنَا قَوْلُهُ بِأَيِّهَا النَّبِيُّ لَمْ تَحْرِمْ مَا هَلْ
 أَنَّهُ لَمْ تَنْتَفِ مَرْضَاتِ أَرْوَاحِكُمْ وَأَلَهُ غَفَرُ رَحِيمٍ
 فَدَفَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحْلِيلَ إِيْمَانِكُمْ وَسَبَّ تَزْوُلِ هَذِهِ
 الْآيَةِ مَا فِي الْجَوَارِي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرِبَ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ عَمَلًا
 فَعَلِمَتْ بِهِ عَائِشَةُ فَتَوَاصَتْ هِيَ وَحَفْصَةُ ابْنَةُ
 وَثِي رَوَايَةُ ابْنِ تَارَخْدٍ عَلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فَلْتَقَلَّ الْجَاهِدُ مِنْكَ رَجِيحُ مَغَافِرَاتِكَ مَغَافِرِ

526
 مَدْخُلٍ عَلَى أَحَدِيهَا فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ شَرِبْتُ عَمَلًا
 عِنْدَ زَيْنَبَ وَلَمَّا عَوِذُ وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ
 سَقَتْهُ الْعَسَلَ حَفْصَةَ وَأَنَّ النَّبِيَّ تَوَاصَتْ هِيَ وَابْنَةُ
 سَوْدَةَ وَالْمَغَافِرُ بِالْفَيْنِ الْمَحْجَّةُ جَمْعُ مَغْفُورٍ نَحْمُ الْمِيمِ
 وَالْعَاوُ هُوَ صُغْرُ بَعْضِ الشَّجَرِ حُلُّ بِالْمَاوِلَةِ رَاجِحَةٌ كَرِهِيَّةٌ
 وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْرَهُ أَنْ يُوْجَدَ
 مِنْهُ الرَّوَايُحُ فَصَدَّقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْقَائِلَةَ لَهُ ذَلِكَ
 مِنْ أَرْوَاحِهِ وَهُرْمُ الْعَسَلِ عَلَى نَفْسِهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ
 قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ أَمَّا تَزُولُ فِي تَحْرِيمِ
 مَارِيَةِ الْقَتْلِ طَبِيعَةً حِينَ حُرْمَتِهَا عَلَى نَفْسِهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ
 رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَلَا بِمَارِيَةَ فِي يَوْمٍ عَائِشَةُ
 وَعَلِمَتْ بِذَلِكَ حَفْصَةُ فَقَالَ لَهَا أَكْتُمِي عَلَيَّ وَقَدْ
 حَرَمْتُ مَارِيَةَ عَلَى نَفْسِي فَلْخَبِرْتِ بِهِ عَائِشَةَ
 وَكَانَتْ تَمْنِي أَنْ تَقْتُلَ وَفِي ذَلِكَ خَلَا بِهَا فِي يَوْمٍ حَفْصَةُ
 نَارِضًا بِهَا ذَلِكَ وَاسْتَكْتَمَتْهَا فَلَمْ تَكُنْ فَطْلَقَهَا وَاعْتَوَلَ
 سَنَاءَهُ أَيْ سَهْرَ أَرْسَلَتْ نَسَاءً وَعَشْرِينَ لَيْلَةً فِي بَيْتِ
 مَارِيَةَ أَنْتَهَى وَالْأَوَّلُ أَوَّلِي بِالْإِعْتِبَارِ لِأَنَّهُ رَوَاهُ صَاحِبَةُ
 الْقَمِيَّةِ وَصَاحِبُ الْمَيْمَنَةِ أَوْ رِجَالُهُ عَائِشَةَ فَالْتِمَسَ
 بِهِ ظَاهِرًا وَكَذَا بِالنَّاسِ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ بِمَعْنَى اللَّفْظِ
 لَا بِمَعْنَى السَّبَبِ وَلِأَنَّ تَحْرِيمَ الْمُضَافِ إِلَى الْجَوَارِي
 لَمْ يَثْبُتْ بِمَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ فَكَذَلِكَ التَّحْرِيمُ الْمُضَافُ
 إِلَى سَائِرِ الْمَبَاحَاتِ دَلَالَةٌ فَإِنْ قِيلَ رَوَى أَنَّهُ قَالَ
 وَأَنَّهُ لَا أَرْوَقُهُ فَلِذَا لَمْ يَسْمَعْ بِحَدِيثٍ وَلَزِمَتْ التَّحْلِيلُ
 أَجِيبُ بِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْآيَةِ وَلَا فِي الْحَدِيثِ الْمَصْحُوحِ
 فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ وَيَعْتَدُ بِهِ حِكْمُ النَّصِّ فَصَلِّ

في الحلف في الفعل والنزل من الدخول والخروج وغيرها
 من حلف لا يدخل بيتا وهو ما يعد للبيتوتة كحلف
 بدخول صفة لانها تنبي للبيتوتة فيها في بعض الاوقات
 فصارت كالبيت الصبي قال شمس الائمة الا ان ينوي
 ببناء غير الصفة ينصدق ديانة لا يخص العام بنيتة
 لا الكعبة اي لا يحلف بدخول الكعبة او مسجد
 وبيعة وهي بعد الفخاري او كنية وهي من يد
 اليهود او دخل بكسر الدال وهو ما بين الباب
 والدار او طلة باب دار وهي الباب الذي يكون
 على باب الدار لان واحد من هذه الاشياء لم يبين للبيتوتة
 فلا يكون بيتا كما اي مثل ما لا يحلف في لا يدخل
 دارا وكذا بيتا بل اولى بدخول دار اهريكة لان الدار
 وان كانت اسما للمعروضة او بعلها الحائط الا ان
 البناء كالصفة فيها ولذا يقال دار غامرة ودار غامرة
 والصفة في المنكر من كل وجه معتبرة ليحصل بها
 غيره فتعلقت اليه بدار موصوفة لصفة فلا
 يحلف بعد زوال تلك الصفة وفي لا يدخل هذه الدار
 حلف اذا دخلها سهدمة صحرا او بعد
 بيت اهري لان الدار هنا معينة والصفة في المعين
 اذا لم يكن باعتبار المعين غير معتبرة لعدم الاحتياج
 اليها وتعيين الموصوف بدونها فتعلقت اليه
 بذات الدار دون صفتها ووقف عطف على دخولها
 اي ويحلف ان وقف على سطحها لان سطح الدار منها
 ولذا لا يجوز الوقف للحائض والحجب على سطح المسجد
 وبه قال بعض الشافعية وقيل في عرفنا اي عرف

527 المنجم لا يحلف كما والحلف اي مثل ما لا يحلف
 الدار التي حلف على دخولها سجدا او هاما او بيتا
 او بيتا او سدا لانه اسمها تبدل وتبدل الاسم كقبول
 المعين فبقيا الاسم دليل بقاء المسمى وزواله دليل
 زواله او دخلها اي الدار بقوه هدم الخيام الذي جعلته
 الدار سوا بقي صحرا او حقل دار اهري لانه بالانهدام
 يعد له اسم الدار وعوده ببنائه دار اهري مثل
 منزلة اسم اخر نظرا الي تبدل السبب وكذا البيت
 اي وكما لا يحلف اذا حلف لا يدخل هذا البيت ودخل
 حال كونه منهدما صحرا لزوال اسم البيت عنه فانه
 لا ييات فيه حينئذ ولو بقيت الحيطان دون السقف
 يحلف لانه ييات فيه او دخله بعد ما بني بيتا
 اخر لان اسم البيت لما عا ما ليه بعد زواله عنه بالانهدام
 صار بمنزلة اسم اخر او لا يدخل هذه الدار وهذا البيت
 فوقف في طاف باب لا يحلف عليه او عتبتة وكان
 الباب يحلف او غلق كان ذلك الوقف خارجا عن
 الدار والبيت فانه لا يحلف لا يدخل باب الدار
 والبيت لاهرا زما فيهما كما كان داخل عنه فهو فيهما
 وما لا فلا وفي الحكم في شرح الواقي لو حلف لا يدخل بيت
 فلان ولا ينة له قد حلف في صحف داره لم يحلف حتى يدخل
 البيت قال وهذا في عرفهم اي المتقدمين واما في عرفنا
 فالدار والبيت واحد في حلف ان دخل صحف الدار
 وعليه الفتوى ولا يكتفي بها اي الدار وهو ساكنها
 او لا يكتفي اي الثوب وهو لا يسه او لا يركبه اي
 المركوب وهو راكبه فاحدا في شرع نورا في السقفة

غنا الدار وركب عن الدية بلامك لا بحث وقال في بحث
 لرجود الشرط وهو تحقيقه بعد قراع حلفه من السكبي
 واللبس والركوب وان قل ولنا ان اليمين تفقد للمبر
 فنبين في معارضان تحقيقه لان خواص الضرورة
 مستثناة عن قواعد الشروع وهذا لان البر ما مور
 به والحنك منهي عنه لقوله تعالى واحضطوا
 ايائكم والطامعون يقصدون ما مور به قيد بقوله
 بلامك لانه لو ملك ساعة على حاله هنت
 وجهه قال مالك والثاقي واحدا لا يدخل هذه الدار
 وهو فيها ففقدتها ولداياتنا لا بحث استحسننا
 لان الدهول مما لا يمتد فانه لا انتقال من خارج
 الى داخل فلا يكون له دوامه حكم الابتداء والدليل
 عليه قوله تعالى فلا تفقد بعد الذكر اي لا
 يملك فاعدا وقوله عليه السلام لا تتبع النظر
 النظرة فان الاولى لك والثانية عليك بخلاف
 السكبي واللبس والركوب والفقود والعتام
 والنظر ومحو ذلك مما يمتد فانه يكون له دوامه
 حكم الابتداء والقياس ان بحث وهو قول السامعي
 لان للدوام حكم الابتداء حتى لو نوي بالدهول
 الدوام صحت نيته ولو لم يكن له حكم الابتداء
 لما صحت رعي لا سكن هذه الدار او المحلة او
 هذا البيت لا بد عند ابي حنيفة من خروجه
 باهله ومناعه اجمع حتى يحنك بويده في بيتا
 احد وقال بعض مشايخنا لا بحث ببقاء نحو الوعد
 والحنك لانه لا يعد بعد ساكننا وعند ابي يوسف

528 لا بد من خروجه باهله واكثر مناعه وعليه الفتوي
 كذا في المحيط والفوايد الظهيرية لان نقل الكل
 قد يتقدر ويبقى الاقل لا يعد ساكننا وعند محمد
 لا بد من خروجه باهله ومناعه الذي يقوم به
 ضروراته لان بقاء ما ورا ذلك ليس بسكبي
 وفي شرح المجمع واستحسنه المشايخ وعليه الفتوي
 وهو اصح ما يفتي به من التصحيحين كما ذكره
 المطرا بلسي وقال ابو الليث ان سلم داره باجارة
 او رد المتاجر الى الموهب لا بحث سواء اتخذ
 دارا في موضع اخر او لم يتخذ لانه لم يبق ساكننا
 ولو كان في طلب سكن اخر وترك الامتعة فيها
 اياها لا بحث في الصحيح لان طلب المنزل من
 محل السقلة فقار مدة الطلب مستثناة بحكم
 العرف اذ لم يفرط في الطلب وبه قال مالك
 والثاقي واحمد وفي لا يدخل دار زيد ولا ينفه
 له حنك بالدهول في المتاجرة والمتعارفة
 عندنا كالمملوكة وهضمة مالك والثاقي بالدهول
 في المملوكة او من لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها
 ودار غلة فدخل دار الغلة لا بحث وفي لا يدخل
 دار فلانة فدخل دارها وزوجها يسكنها لا بحث
 لان الدار تنسب الى الساكن ذكره الذيلعي ويشترط ابو
 يوسف للبحث اضافتها اليه وقت الحلف كونت
 الشرط لان اهتمام الناس بفتح عاي ما في ملكه يوم
 اليمين والحنك جميعا في العادة واكتفى بالحنكة
 بدخوله دارا يملكها بعد اليمين لانه عقد يمينه عاي

دار غير مكاربها فلا يختص بالموجودة في الحال كما في
 قوله لا اكل عبد فلان اولا اكل طعامه ولا البس ثوبه
 واسما ذكر من العادة في غير مستمرة بل هي مستمرة
 خلاف المصروفات التي لا يمكن بعد المصروف
 فخرج منه وتلك اهلته ومتاعه فيه لا يحنك فيما روي
 عن ابي يوسف وتغله ابو الليث عن اسامة لانه
 لا يبعد ما كنا فيه لان الرجل قد يكون ساكنا في مصر
 وله في مصر اهل ومتاع والفدية قبل بمنزلة
 الدار وقيل بمنزلة المصروف وهو المختار وحنك في
 جرح وتصل راجع بامره لان فعل المامور يخاف ان
 الامر قصار كما اذا ركب دابة فخرج لا يحنك
 اما خرج بلا امره سواء كان مكرها او غير راض او
 تاضيا لانه لو لم يؤخذ منه خروج لا حقيقة وهو
 ظاهر ولا حكما لا تعلم بامره وبه قال الشافعي في
 الاصح واحد في رواية ومثله ابي وسئل لا يخرج
 لا يدخل اقتساما بفتح همزة جمع قسم بكبر اوله
 وهي ثلاثة بامره وبلا امره مكرها او راضيا او حكما
 وهو الحنك في الاول وعدمه في الاخيرين ولا يحنك
 في الاخر الا في حنكة اذا خرج اليها وفي نسخة
 يخرج يريد بها ثم ارجع الى اهل لان الخروج هو
 الانفصال مما الباطن الى الظاهر وهو موجود
 بالنسبة الى الجواردة دون الاموال الخرافة الموجودة
 في حقه الاثبات وهو الوصول وهو ليس بخروج والد
 وام عليا لخروج لبعده بخروج ايضا لعدم امتداده
 فحنك في الاخر الى مكة فخرج يريد بها وجاوز عمران

529 مصره ورجع لتحقيق الشرط وهو الخروج الى مكة وانما
 قبلنا بما جاوزة العمران لانه لو رجع قبل مجاوزة مكة لحنك
 لان الخروج الى مكة سفر وهو لا يتحقق الا بمجاوزة العمران
 وذلك لان الخروج انفصال عن الداخل الى الخارج واذا
 انفصل عن وطنه فاصدا مكة فقد خرج اليها قال
 ثنائي ومن يخرج من بيته متاجرا الى ابيه وسوله الآية
 والمراد بها من مات قبل الوصول اليه لا يحنك في حلقه
 لا يحنك اي مكة حتى يدخلها لان الاثبات مقصور
 الوصول نادى ثنائي فأتيا فرعون فقولا انا رسول
 ربك وذهابا كخروجهم فاذا حلف لا يذهب الى مكة
 فخرج يريد بها حنك في الامم وهو قول محمد ابا سلمة
 وقال مصير ابن يحيى وهو كاتبانه ولا يحنك حتى
 يدخلها لقوله ثنائي اذ صبا الى فرعون اذ طغى فقوله
 ووجه الاول قوله ثنائي انما يريد الله ليذهب عنكم
 الرجز اهل البيت ليزيله واذا كان الاذن لها
 بمعنى الاذلة كان الذهبا بمعنى الرمال وهذا الاختلاف
 اذا لم يكن له في الذهب بنية فان نوي الخروج او الاثبات
 فمالي ما نوي لانه مختل كلامه في بيان مكة ولم يأتها
 ومعنى عليه مدة لا يحنك الا في احواله من احواله لان شرط
 الحنك فوات الاثبات وهو لا يتحقق الا في احواله من احواله
 الحياة لان البرمرحوا ما دام حيا وحنك في ليا تبه
 عما اذا استطاع اثباته ان لم يات بلا مانع كخرج
 او سلطان لان الاستطاعة في العرف سلامة الاسباب
 والالات وارتفاع الموانع الحسية فينصرف اللفظ
 اليها عند الاطلاق ومما ذكره قوله ثنائي ومنه علي بناس

حج البيت من استطاع اليه سبيلاً وفوره النبي صلى الله عليه وسلم بملك الزاد والزاحلة وقوله سبحانه
 واعدوا لهم من استطعتم من قوة وفورها عليه السلام
 بالبري ودين بجه الحقيقة اية صدق ديانته ان قال نوبت
 حقيقة الاستطاعة وهي القدرة الحقيقية التي يجدونها
 انه تعالى للمعبودين تشطيحوا ان يقدروا بين الناس
 فما استطاعوا ان يظهروه وما استطاعوا له نقباً
 وانما صدق ديانته لانه نوي محتمل كلامه لا قضاء لانه نوي
 خلاف الظاهر وفي رواية بصدق قضاء ايضاً لانه نوي
 حقيقة كلامه وهذا ابناء علياً انه اذا نوي حقيقة
 كلامه والخط هو لا يجالفة بصدق ديانته وقضاء وان
 كان يجالفاً ففي تصديقه قضاء روايتان بشرط للم
 لا يخرج امراته الا باذنه لكل خروج اذن حتى لو
 خرجت باذنه مرة ثم خرجت مرة اخرى بلا اذنه بحت
 لانه استثنى من المحلوف عليه خروجاً ملبصوا بالاذن
 فكل خروج لا يكون كذلك فهو داخل في الجمين والحيلة
 في ذلك ان يقول لها كلما اردت الخروج فقل اذنت
 لك ولو قال اردت الاجاذ في مرة صدق ديانته
 لانه نوي محتمل كلامه لا قضاء لان فيه تخفيفاً عليه
 لا في الا ان اذن اية لا يشترط لكل خروج اذن في لا
 يخرج الا ان اذن حتى لو خرجت باذنه ثم خرجت مرة
 اخرى بلا اذنه لا بحت لان الا ان بمعي حتى فيما يتوقف
 قال تعالى الا ان يحاط بكم الا تري انه لا يستقيم اظهار
 المصدر بقنا خلاف الابد في فانه تقسيم ان يقول
 الا هروجا باذني فعرفنا انه صفة المستثنى وهنا

530
 لوقال الا هروجا ان اذن لك كان كلاماً مختلاً فعرفنا انه
 بمعي التوقيت فان قيل بيشكل على هذا قوله تعالى
 يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن
 لكم فان الاذن لا يدمنه في الدخول الى بيت النبي
 في كل مرة واجيب بان ذلك ثبت باخر الآية وهو
 قوله تعالى ان ذلكم كان يؤذي النبي ولا بد في كل مرة
 او بدليل اخر من الاصول وهو ان الدخول في ملك
 الغير بغير اذنه حرام ولو قال اردت الا ان اذن
 كل مرة صدق ديانته وقضاء لان في ذلك تشديداً
 عليه ولما عطف على البراي وشرط للمحت
 في ان خرجت وان ضمنت طابق لم يرد في الاول
 او ضرب عبثاً الثانية فعملها اية فعل الخروج وفعل
 الضرب فوراً اية في الحال وهو في اصل الدقة مصدر
 فارتد القدر اذا غلبت استعير للسرعة والحالة التي
 اليك فيها حتى لو جلت ثم خرجت وتركك ضرب
 العبد ثم ضربته لم بحت لان مراد المتكلم الخروج
 والضرب في تلك الحالة فينتقيد بها ولا اعتبار بالرفق
 وفي ان تقديت عطف على ما في ان خرجت اي وشرط
 لاحتك في ان تقديت من غير ان يقول معك ومعه
 فعبدني خرجت قول القائل تعالى تقديت
 تقديت معه فوراً وقال زفر ومالك والشافعي لا
 يشترط لانه عطف بمينه على مطلق العدا ولنا انه
 عطف كلامه على عدا في الشؤان معين فكذا في جوابه وقد
 تقدم بانها هذه البنية وهو العدا المدعوا اليه الذي
 يبين بديه لان كلامه خرج بخرج الجواب والعدا في السؤال

معين فكذا في جوابه وقد نفرد باظهار هذه اليمين القوية
 ابو حنيفة وكان الناس يقولون اليمين على نوعين
 مطلق وموقته بوقت فاستنبط ابو حنيفة من العرف
 هذه وهي مطلقة لفظا موقته معنى وقيل اما اخذها
 من حديث جابر بن عبد الله وابنه حين دعيا اليه
 بضرة انسان خلفا ان لا ينصراه فصره وبعد ذلك
 ولم يجئنا وكفى في الحنك مطلقا ~~تقدم~~ ان صا اليوم
 بان قال ان تقديت اليوم فبدي هربعد قول القائل
 نقال تقدمي لانه لما زاد على الجواب كان متبدلا لاه
 مجيئا هذر عن الغاء الزيادة فان قيل اما موسي
 عليه السلام زاد في الجواب حين سئل عن القضا
 ولم يجعل متبدلا بل جعل مجيئا اجيب بان السؤال
 في الآية لما كان عما وهي تقع للسؤال عن الذات
 والسؤال عن الصفات جمع بينهما عليه السلام في
 الجواب ليكون مجيئا على كل تقدير ومركب القيد
 الماذون ليس مولا في حق الخلف منه فلا يحنك
 من خلف لا يركب مركب فلان وهو سيند له عبيد
 فركب الخالف مركب عبده الماذون الا اذا لم يكن عليه
 دين مستغرق لرقبته وكسبه بان لم يكن عليه دين
 اصلا او كان عليه دين لا مستغرق ونواه في والحال
 انه قد نوي الخالف مركب الماذون فانه يحنك حينئذ
 وهذا عند ابي حنيفة لان الملك عبده للعبد اذا كان
 عليه دين مستغرق فلا يبدل مركبه في اليمين نواه اولا
 والمولي اذا لم يكن عليه دين مستغرق لكنه يضاف الي
 العبد فيدخلان نواه وقال ابو يوسف يحنك في الوصو

كلها اذا نواه لان الملك عبده للمولي الا ان الاضافة
 اليه قد اختلفت لاضافته الى العبد عوفا فلا يدخل
 الا بالنية وقال محمد يحنك في الوصو كلها وان لم
 ينولان العبد وما في يده لموليه وبه قال مالك والشافعي
 واحمد فيد بالماذون لان مركب المالك ليس مركبا لمولاه
 بالاتفاق ويحنك الا كما في الاكل من هذه الخلعة
 ولها عثر يحنك يحنك بطلعها وبسوطها ورطبها
 ودسها الذي يسيل منه وبه قال الشافعي واحمد
 والجمهور تكن للخلعة عثر فيحنك الاكل يحنها اذا الخلعة
 لا يוכל فتعذر الاكل العمل بالحقيقة فصير في الحجاز
 لكن يشترط لان لا يتغير بصفة حادثة تاهذا
 يحنك يحنها والدبس المطبوخ لان اضافة الى فعل
 حادث فلم يبق نسوبا الى التحريك فلم يصح ان يدخل
 في الحجاز والكرم في معنى الخلعة فيحنك بعينه وكهجه
 واربعية دون ديسه المطبوخ منه وهذا هو رأي
 ويحنك الاكل من هذا البرياكل في صفا وهو الاكل بالمرأ
 الانسان فلا يحنك بالكل خبره ولا سويقه وهذا عند
 ابي حنيفة وبه قال والشافعي وقال ابو يوسف
 يحنك خبره لا بسويقه وقال محمد يحنك بها واما
 القضم فيحنك به عند الاكل الا احد وفي القوايد
 الظهيرة ان هذا الخلاف اذا لم يكن له نية فاما
 او انوي فيمينه على ما نوي باتفاق لانه نوي حقيقة
 كلامه او محتمله وهذا لا يحنك الاكل من هذا
 الدقيق بالكل خبره وعصيده لان عين الدقيق
 غير ما كوله فابصرف بعينه الى ما يحنك منه وبه قال

مالك واحد فلا يجت لو استنفده كما هو لان الحقيقة هـ
 من يجوز في الاستعمال كعادة مشهورة فسقط اعتبارها
 وقيل بجنت لانه اكل الدقيق حقيقة والصحيح انه لا يجت
 الا ان نواه فانه يجت به لا بحبزه **والكل المشوي** هو ما رفع
 عطف على المشوي اي ويقيد اكله بطبخ **يا طبع**
من اللحم لانه المفهوم في العرف ولا بد ان يطبخ بالمال لان
 المتالي الباسي يسمى طبخا ولو اكل الخنزير المرقق التي
 طبخ فيها اللحم يجت لانها تنضج طبخا وفيها اجزاء اللحم
 وان راس اي ويقيد اكله لراس براس يكس في التايي
 اي يدخل فيها ويباع ذلك الراس المتعارف في مصر
 اي في بلدة ما الا بل والبقر والغنم ثم رجع وقال بجنت
 وقال ابو حنيفة او لا يقول اذا حلف لا يا كل راسا يجت
 براس الا بل والبقر والغنم ثم رجع وقال بجنت براس البقر
 والغنم خاصة وقال ابو يوسف ومحمد بجنت براس الغنم
 خاصة وهذا اختلاف عمرو ورمان لاختلاف حجة
 وبرهان كان العرف في زمانه ولا يبي التلا لمة ثم في البقر
 والغنم ومن زمانها في الغنم خاصة وفي زماننا يعني
 بحسب العادة كما ذكره المصنف لان كل راس ليس بمرد
 للقطع بعدم ارادة راس نحو الجواد والعصفور فوجب
 الرجوع الى العرف لانه الاصل في اكل ايل الايمان وعند
 الشافعي يمينه على ما يباع منفردا عن بدنه ولحمه عند
 مالك واحمد على راس كل حيوان من النعم والصيد والحيوان
 وهذا الاصل يمتنع فان نوي يمينه على ما نوي بالاجماع
 وعلى هذا الخلاف **والشكر** اي ويقيد اكل الشحم
 بيمينه البطن حتى لو اكل شحم الظهر وهو الذي قاله

المشوي بالحم لانه المتعارف دون البصر
 المشوي او البارد بخان والجوز وهو قوارجل
 الا ان يشوي كل مشوي فيصير بيضا لان
 فيه نفاذ ليعاين نفسه وهو المشوي
 عطف على المشوي ويقيد اكله

الكل

لحم لم يجت وهذا عند اي حنيفة وهو قول مالك والشافعي
 في الاصح وقال ابو يوسف ومحمد بجنت بشحم الظهر ايضا
 وهو وجه في مذهب الشافعي ورواية عن احمد وكذا
 الخلاف في الشحم المختلط بالعظم الشحم على ظاهر الامور
 ويؤيد قول صاحبيه ان الله تعالى استثنى شحم الظهر
 من الشحوم حيث قال ومن البقر والغنم حرما عليهم
 شحومهما الا ما حملت ظهورهما او الحواشي او ما اقتلط
 بفظم وحنيفة الاستثناء ان يكون المستثنى من
 جنس المستثنى **والخنزير** اي ويقيد اكل الخنزير
 البر والشحير لانه هو المقتر في غالب البلاد وقال
 مالك والشافعي بجنت اية خبز كان لا خبز الارز يقع
 الهمة وهم الراء وتشديد الزاي على اسم رفاتة وفيه
 لغة اخرى اي لا يقيد اكل الخبز خبز الارز ولا خبز
 الذرة ببلد لا يعتاد فيه اما لو كان ببلد يعتاد خبز
 الارز كطبرستان او خبز الذرة كدبير بجنت به وكذا
 لو كان من اهل بلد لا يعتادون اكل خبز الشعير لا يجت
 به ولما اعتادوا اكل خبز الذرة والدخن كاهل الحجاز
 واليمن يجت باكله **والفاكهة** اي ويقيد اكل
 الفاكهة بالتفاح والشمش والبطيخ والخوخ
 والتين والسنبل والكمثرى ويحذف لك العنب اي
 لم يقيد اكل الفاكهة بالعنب والرمان والورط والقنا
 والحبار وقال ابو يوسف العنب والرمان والورط
 ناكهة وبه قال مالك والشافعي واحمد والاصل ان الفاكهة
 اسم لما يتفكه اية يتنعم به قبل الطعام او بعده زيادة
 على الغذاء الاصلي وهذا المعنى موجود في التفاح والورط

يبحث بها وغير موجود في التقادير والخيال لانهما من القول واما
العنب والرمان والربط فهم يقولون معنى ان التفكه
موجود فيها فانها من اعز الفواكه والتعم بها فوق التعم
بغيرها وايضا حنيفة يقول ان العنب والربط يوكلان
للعدا حتى يكفني بهما في بعض المواضع والرمان قد
يستعمل للدواء تنقصت الشك في معنى التفكه
وهو التعم قال تعالى انقلبوا فكيف اي متهمين
فلا يتناولها مطلقا لاسيما الا ترى ان يابس هذه الاشياء
ليس من الفواكه فالزبيب والتمر من الاقوات وصاحب الرمان
من القوابل والفاكهة لا يختلف وطبها ويايسها في معنى
التفكه ولذا قال شرح شمس الدين الامجد ان الطبيب
ليس بفاكهة لان ما لا يكون يابسة فاكهة فوطيه
كذلك كالتين والمشمس والخوخ وايضا انه سبحانه عطفها
على الفاكهة في ايقوع عطف الفاكهة عليها في اهرج والعطف
يقضي المعايير قال تعالى فيها ناكهة ونخل ورمان
وقال تعالى وعنب وقضا وريثونا نخلا وهذا يفي محليا
وافاكهة وهذا اذ لم يكن له مية فان نوي قبيته على نوي
بالايماع وفي المحيط العبرة للمعرف فما يوكل عادة على
سبل التفكه ويبعد فاكهة في العرف يبدل في الجني
وما لا فلا والشرب بالرفع عطف على الاكل اي ويقيد
الشرب اذا هلف لا يشرب من نهر كدجلة بالرفع منه
وهو تناول الماء بالغف من موضعه كما يتناول الدابة فلا
يجنك لو شرب منه بانه وهذا عند ابي حنيفة او عموم
المجاز المتعارف وقال لا يجنك به كالكراع وهذه المسألة
مبنية على الاول في اعتبار الحقيقة المستعملة وهو

قول ابي حنيفة او عموم المجاز المتعارف وهو قولهما
خلاف الحلف لا يشرب من مائه حيث يجنك بالشرب
منه بانه او غيره باتفاق لانه بعد الاختلاف منسوب
الي ذلك الزهر وهو الشرط ونظير المسالتين ما لو حلف
لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز
اخر وشرب منه حيث لا يجنك باتفاق ولو قال
من ماء هذا الكوز يجنك باتفاق وتخفيف الوالي
رفع عطف على الاكل اي ويعتبد تخفيف الوالي رجلا
ليعلمه بكل واعراي مفيدنا جرات الي انك لا
بحال ولايته متعلق بتقيد وانما يقيد الحلف بذلك
لان عرض المستحلف دفع لشرا الداعر وغيره بالضرب
ويكونه فلا يقيد اعلامه بعد زوال ولايته لعدم قدرته
على ذلك وعن ابي يوسف انه لا يتقيد بحال ولايته
واعلامه بعد عزله مفيد ايضا لاحتمال انه يتولي بعد
ذلك فيجوز الداعر وان يسي في تاديبه عنده
له الولاية وبه قال الشافعي في قول واحد في رواية
والضرب اي ويقيد بالضرب والكسوة واللام
والدهول عليه بالحياة اي بحياة مخلوف عليه حتى
لوفعل به هذه الاشياء بعد موته لم يجنك المخالف
لان هذه الاشياء لا يتحقق في الميت من المخالف لان
الضرب فهو الفعل المولم ولا يتحقق في الميت
الابلام والمراد بالعلام الامهات وانما يختص بالحي من
الانام وبالكسوة عند الاطلاق التخليك ولا تملك من
الميت وان نوي به السب ترص لانه محتمل كلامه فلوكفته
هنتك وبالدهول الزيارة عرفا في موضع يجلس فيه

للمزيارة والتعظيم حتى لو لم يقصده بالدخول بان دخل
عليه غيره او الحاجة اخرى لا يكون دخولا عليه فان قيل
روي البخاري من حديث ابي طلحة ان النبي صلى الله
عليه وسلم يوم بدر امر بارجعة ومعه رجلان من
صناديد قريسي فقد فوجي طوي من اهل بدر حيث
نحبت ثم اقام في اليوم الثالث على شفير الركبة فجعل
يباريهم باسمائهم واسماء ابائهم يا فلان يا فلان
ابا فلان ابستركم انكم اظهروا الله ورسوله فان قد
وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فمهل وجدتم ما وعد ربكم
حقا فقال عمر يا رسول الله ما تكلم مع اجساد ولا ارواح
لها فقال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بحمد بيده
ما انتم يا سمع لما اقول منهم والطوي بفتح الهمزة
وكسر الواو وتشد يد الياء البير المطلوبة بالحجارة
والركي علي وزينة البير اجيب بان غايصة تقول انما
اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله يا سمع
منهم ما انتم باعلم منهم مستدلة بقوله تعالى انك لا
تسمع الموتى وما انت بسمع من في القبور ولو سلم
قد كنت ما خصوصياته صلى الله عليه وسلم قال
قتادة اصباها الله حتى اسمعهم قوله توبوا بخير
وتدبوا كذا ذكره بعضهم والظاهر انهم يجمعون لكتهم
بحاي الرد ما يقدرون ولدا يس في مقبرة المسلمين
التسلم عليهم والقراءة لديهم لكن سبي العرف على
سماح ما يكون حتى شانه الاستطاعة على رد الكلام
قال الساج فان قيل الميت يزار فلنا لابل قبره قال
عليه السلام كنت بغيركم عن زيارة القبور فزورها

534 ولو دخل عليه وهم يأم لا يكون زائرا فيها فها اولى
انتهي ولا يخفى انه ورد من زارني ميتا فكأنما زارني
ميتا والتحقيق ان الزيارة للقبور طاهرة لا محابها
باطنا لما سبق من السلام والكلام واما قوله لو دخل
عليه وهو يأم لا يكون زائرا فمحمول على العرف والا فلا
شك انه قصد الزيارة وحصل له اجرها ففي الاثر
المشهور من الزيارة فقد المروور لا الفلاني يقيده
الفعل بالحياة في حلقه لا يفعله وكذا الممل والمسي
لا يقيده بحال حياته بل تحقق الكل في حال حياته
ومماته ولو حلف لبضربته بالسوط حتى يموت
او حتى يقتله بوابه اسد الصرب لانه المواد في
العرف او لبضربته بالسيف حتى يموت او لبقتله
الحقيقة وهو الموت والله سبحانه اعلم والقريب
ويقيد القريب بما دون الشهر في خلفه ليقتضيه
دبته الى قريب والشهر بعيد الم بقدر هوسا
والشافعي واحد بشي لو وقعها على القليل والكثير
وانما حكم بجنثه اذا مات قبل ان يقضيه مع التفكير
ولعلمها هذا من قوله تعالى يا اهل قريه ولنا اذكلا
سحنا امرانا في بيعتيرينها المعروف وهو ما قلناه
الا اذا كان له بنية فيحمل عليه وما اصطلح به بصيغة
المفعول اي يحسن فيه كالحل والزيت والمزق
فا دام ما يحسن به اذا حلف لا يادوم كذا الملاح
لا الشوي قال ابن الاثير في الاوام ما يطيب الخبز
ويصلحه ويبلده ويبلد به الاكل وهو بعم المايع
وعن غيره وانما الصيغ تختص بالمايع وهو ما يخسوفه

الخبز ويطبخ به وفي النهاية وحاصل ذلك علي ثلاثة
 اوجه فالحل والزيت واللبن والقسل والذبد واسالها
 مما يصطبغ به ادم بالاجماع والبطيخ والعنب والتمر
 واسالها مما يؤكل وحدها باللبس بادم باتفاق
 واختلفوا في اللبن والبيض واللحم فجعلها حلالا
 وهو رواية عن ابي يوسف وابو حنيفة غير ادم
 وهو رواية عن ابي يوسف ايضا لمجد انها تؤكل
 من الخبز غاليا كانت تنعاه ولاي حنيفة ان حقيقة
 المتبعة بالاختلاط وعدم الاكل وهذه ووافق محمد
 مالك والشافعي واختاره ابو الليث لان ادم شق
 من المداومة وهي الموافقة قال عليه السلام للخيرة
 حين يخطب امرأة ولو نظرت اليها ثابته اخرج ان
 يؤذم بيمينكما اي يوفق بما يؤكل مع الخبز غاليا فهو
 موافق له فتكون ادا ما وبويره ما روي انه عليه
 السلام قال سيد ادم في الدنيا والاخرة اللحم وقال
 سيد ادم علم اللحم رواه ابن ماجه واما الجوز واللوز
 والبقل وسائر البقول فليس الا اذا ما اذا تعارف
 اهل بلده اكلها تنبأ للخبز كاللحم الحار الكراث
 مع الخبز واهل مصر البصل معه وهذا لم يكن
 له بنيه واما اذا كانت فعلي ما نوي الاجماع ولا يثبت
 في خلافه لا يثبت هذا البسرفا كل رطب في حنيفة

اولايا كلام

535
 الاصل ان كل ما دل علي صفة ان كانت داعية الي اليمين
 يعتبر في المعروف والمكروه ان كانت غير داعية يعتبر
 في المكروه والمكروه **اولايا** كل بسرفا كل رطب او لا ياكل
 رطبا فاكل بسرفا لانه يؤكل المخلوف عليه **اولايا** كل
 لحمنا كالحكم لانه خلاف العرف الا ان يدويه وكذا الكل
 ما يعش في الماء وطاهر من هب الشامي واحد والقياس
 ان يحنك وهو قول مالك ورواية عن احمد لان الله
 تعالى قال لحم طريا والمراد به لحم السمك اجماعا وقد
 استدله به الثوري ايضا لانه لم يستفتاه فبين
 خلفه لا ياكل لحمنا كالحكم **اولايا** حنيفة فاضر
 فقال ارجع اليه فاساله فبين خلفه لا يجلس علي
 بساط فجلس علي الارض فساله فقال لا يحنك فقال
 اليس الله تعالى وادعه جعل لكم الارض بساطا فقال
 سفيان كانك السائل الذي سألني امي فقال
 نعم فقال سفيان لا يحنك في هذا ولا في الاول فوجع
 عن ذلك القول فظهر ان يمسك اي حنيفة انما هو
 بالعرف **اولايا** كل لحمنا **اولايا** كل لحمنا فاكل الله لانها نوع
 ثالث فاما لا يستعمل استعمل الحوم ولا استعمل
 الشحوم وبقا بقا بعض اصحاب الشافعي وقال بعضهم
 هي لحم وبعضهم هي شحم وهو قول احمد وفي المحيط
 خلف لا ياكل لحم شافعا فاكل لحم المتروك هي الا نهي من
 المرحيكت قال ابو الليث لا يحنك سوا كان الخاف
 مصريا او نرويا وعليه الفتوى انتهى وفيه نظر
 لا يخفى ولا يحنك في الاستثراء رطبا فاشترى
 كبا سقبر كبير الكاف عنقود الخمل اي عذقه

فيها رطب لان ما اشتراه غير ما حلف عليه والقليل
 تبع للكثير وحنت عند اي حبيفة توصف لا يا كل
 رطباً او لا يا كل بسرّاً او لا يا كل رطباً ولا بسرّاً فكل ما
 يكسر الموت وقال ابو يوسف وهو قول الاصطخري
 لا يحنت اذا حلف لا يا كل رطباً فكل بسرّاً عرفنا وبسر
 المذهب لا يستحي رطباً عرفنا وهو المعبر في الايمان ولان
 المفلوب في مقابلة الغالب كما هو ديم ولا في حبيفة
 وهو قول الشافعي واحداً ان اكل المذهب اكل بسرور رطب
 فيحنت به وان كان قليلاً ولهذا التمييز فكله يحنت
 اهما كما وجعل صاحب الهداية قول محمد مع اي يوسف
 وفي اكثر الكتب انه مع اي حبيفة وقيل روي عن محمد
 الحنت وعدمه والرطب المذهب ما يكون لو حلف
 لا يا كل لهما **الحل** لا او طحالا او كرساً ولا هو في مذهب
 الشافعي انه لا يحنت وبه قال احمد لان هذه الالباب اسما
 يحتمل ما يكون لهما عرفنا ولنا انها لحم حقيقة فانما هو
 من اللحم ويستعمل استعمال اللحم وفي المحيط هذا في عرف
 اهل الكوفة وفي عرفنا لا يحنت لانها لا تفقد لهما ولا يستعمل
 استعمال اللحوم واكل لحم خنزير او لحم انسان حنت
 وبه قال مالك واحمد والشافعي في وجه لانه لحم حقيقة
 وان كانت هراماً كما في صوب واليهين يتعقد على الحرام
 منعاً وحماً وان وجب الحنت في الخمر بخلاف البذر
 بالمعصية لقوله عليه السلام لا تذروني معصية الله
 ونقل الراشد الغنايه انه لا يحنت لان اكله ليس
 بمعارف ومبني الايمان على العرف وقال هو الصحيح
 وفي الكافي وعليه الفتوي وما قيل من ان العرف الهامي

في ذنبه قليل يسر المذهب
 على عكسه ولا يا كل لهما عطف
 على لا يا كل رطباً اي وحنت

لا يبعد قال مالك ولو اكل الراس والاكارع يحنت وبه قال
 الشافعي واحمد وقيل لا يحنت وبه القلب يحنت وبه
 قال الشافعي في وجه والله اعلم **والغدا** اي واكل
 الغدا الا كل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء
 اي واكل العشاء الا كل من الظهر الى نصف الليل
والسجور الاحل منه اجماعاً نصف الليل الى الفجر
 وانما قد رنا مصناً فالما في المغرب من ان الغدا اسم
 لطعام الغدوة والعشاء بالفتح والمد اسم لطعام
 الصبي فلا يصح تفسيره بالاكل الا اذا كان بمعنى المأكول
 وانما السجور فان كان بضم السين فهو اسم للاكل
 بما ذكره الوقت فلا يحتاج الى تقدير مضاف وان كان
 بفتحها فهو اسم لما يؤكل فيه فيحتاج اليه واما العشاء
 بكسر العين فيراد به ما بعد الظهر كما في الصحيحين
 ساروا في ابي هريرة صابى بنار رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اهدي صلابي العشاء فسررت بانها
 الظهر في بعض الروايات وفي شرح الطحاوي للاستيحاء
 وفيه الغدا ما طلوع الشمس الى وقت الزوال
 ووقت العشاء منه الى ان يجزي اكثر الليل ووقت السجور
 ما سجد اكثر الى طلوع الفجر ثم قال هذا في عرفهم
 وانما في عرفنا فوقت العشاء من بعد العصر انتهى
 ولا يثبت قلن بحال بين كل واحد على ما عرفت عادته
 اذ قد يختلف العرف بين اهل بلدته ولو اكل القهين
 واكثر لا يحنت حتي يا كل اكثر من نصف البع وبه
 قال الشافعي وفي ان لم يست او اكله او شربه
 ونوي كفيان ثوباً معيناً او طعاماً معيناً او شراباً

مَعِينًا يُصَدِّقُ أَصْلًا أَيْ لَا قَضَاءَ وَلَا دِيَانَةَ وَقَالَ الثَّانِي
 يُصَدِّقُ دِيَانَةَ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَتَحْتَاطُ الْخَصَافِ
 وَتَوْحُّمُ ثَوْبًا أَيْ إِنْ لَبِستَ أَوْ كَلَمْتَ أَيْ إِنْ أَكَلْتَ أَوْ شَرَبْتَ
 أَوْ إِنْ أَشْرَبْتَ وَبِئْسَ أَيْ مُدَقِّقُ دِيَانَةٍ لِأَنَّ النُّكْرَةَ فِي خَبَرِ
 الشَّرْطِ نَعْمَ فَيَصِحُّ بَيِّنَةُ التَّخْصِصِ وَلَا يَصْدُقُ قَضَاءُ
 لِأَنَّهُ نَوِيٌّ مُلَافَ الظَّاهِرِ وَهُوَ الْعَوْمُ وَفِيهِ تَخْفِيفٌ
 عَلَيْهِ وَتَصَوُّرُ الْبَرِّ لَشَرْطِ حَقِّهِ الْخَلْقِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَنَحْمَدُ
 وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَوَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الثَّانِي خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ
 فِي مَذْهَبِ الثَّانِي لِأَنَّهُ تَحَدَّى الْإِيمَانَ حَتَّى فِي الْمُسْتَقْبَلِ
 قَدَّرَ الْحَالُفَ أَوْ عَجَزَ وَلَا يَبْطُلُ حَقِيقَةُ أَنْ يَحْلُ الْإِيمَانُ الْمَقْشُورُ
 خَبَرُ فِيهِ رَجَاءُ أَنْ يَصْدُقَ عَمَّا حَلَفَ لَا شَرْبَ فِي مَا هَذَا
 الْكُورُ الْيَوْمَ وَكَأَنَّهُ يَسْأَلُ عِلْمَ أَنْ فِيهِ مَاءٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ
 عَطِشَ عَالِيًا لَا خِلَافَ أَوْ حَلَفَ لَا شَرْبَ مَاءَ هَذَا الْكُورِ
 الْيَوْمَ وَكَأَنَّهُ يَنْبَغِي مَا فَضَّلَ فِي يَوْمِهِ يَحْتَجُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
 وَنَحْمَدُ لَا سِحَالَةَ الْبِرِّ مَا فِي الْأَوَّلِ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا فِي
 الثَّانِي فَلَا يَحْتَاجُ الْبَرُّ إِلَى الْمَوَاقِفَةِ بِحَسَبِ أَنْ يَكُونَ فِي الْآخِرِ
 الْوَقْتُ وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ فِيهِ وَحَقِيقَةُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فِي
 الْآخِرِ مِنْهَا أَجْزَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمَ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ
 إِذَا مَضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ وَإِنْ أَفْلَقَ عَمَّا الْوَقْتُ بَانَ قَالَ
 لَا شَرْبَ مَاءَ هَذَا الْكُورِ بِدُونِ ذِكْرِ الْيَوْمِ فَكَذَلِكَ فِي الْأَوَّلِ
 أَيْ لَا يَحْتَاجُ فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكُورِ مَاءٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
 وَنَحْمَدُ لِأَنَّ الْإِيمَانَ لَمْ يَنْفَقِدْ لَا سِحَالَةَ الْبِرِّ لِلْحَالِ وَحَقِيقَةُ
 عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ دُونَ الثَّانِي وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ فِي الْكُورِ
 مَاءٌ فَضَبَّ مَا يَحْتَاجُ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ أَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ
 فَظَاهِرٌ وَأَمَّا عِنْدَ هَذَا فَلَا يَحْتَاجُ الْبَرُّ إِلَى حَقِّهِ كَمَا نَرَى فِي

الْإِيمَانِ فَإِذَا حَتَّ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَدْ فَاتَ الْبَرَّ فَيَحْتَاجُ هـ
 حَقِيقَةُ كَمَا لَوْ فَاتَ الْحَالُفَ وَالْمَلَأَاقَ وَفِي الْحَلَقِ عَلَى كُنْ
 غَيْرِ وَاقِعٌ بِحَسَبِ الْعَادَةِ تَحْوِيلُ صَعْدِ السَّيِّئِ أَوْ تَقْلِيلِ
 هَذَا الْحَقِّ ذَهَبًا أَوْ لِيَقْتُلَنَ فَلَا نَعْلَمُ مَا يَمُونَهُ فَمَنْ هـ
 حَقِيقَةُ بِرَادٍ قَتْلَهُ بَعْدَ أَحْيَاؤِهِ تَعَالَى وَهُوَ يُمْكِنُ
 غَيْرِ وَاقِعٌ أَنْ يَفْقِدَ بِحَقِيقَتِهِ لَمْ تَصُورِ الْبَرَّ فِي الْجَمَلَةِ لِأَنَّ
 الصُّوَرَةَ إِلَى السَّمَاءِ يُمْكِنُ نَأَى الْمَلَائِكَةِ يَصْعَدُونَ
 وَكَذَا بَعْضُ الْأَنْبِيَاءِ وَكَذَا يَحْوِلُ الْحَقُّ ذَهَبًا بِتَحْوِيلِ اللَّهِ
 تَعَالَى وَكَذَا قَتْلُ قُلَانِ الذِّجَّةِ عِلْمُ بِمَوْتِهِ بَانَ بِحَقِيقَةِ
 اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ الْحَيَاةُ وَهِيَ حَقِيقَتُهَا إِنْ كَانَتْ
 الْإِيمَانُ مُطْلَقَةً وَإِنْ كَانَتْ مَوْقِفَةً فَعِنْدَ مَقْشُورِ ذَلِكَ
 الْوَقْتُ لِلْعَجْرِ الْقَائِمَةِ عَادَةُ كَمَا إِذَا فَاتَ الْحَالُفَ
 وَهُوَ وَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الثَّانِي لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَادَةُ
 فَاشْتَبَهَ الْمُسْتَحِيلَ حَقِيقَةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَوْتِهِ فَلَا
 يَنْفَقِدُ بِحَقِيقَتِهِ لِأَنَّهُ حَقِيقَةُ بِرَادٍ بِقَتْلِهِ مَعَ تِلْكَ
 الْحَيَاةِ وَلَمَّا كَانَ مَيِّتًا كَانَ قَتْلُهُ مَعَ تِلْكَ الْحَيَاةِ مَعْتَمَدًا
 وَقَالَ زَيْدٌ لَا يَنْفَقِدُ الْإِيمَانُ فِي الْمَيِّتِ الْحَقَاقِ الْمُسْتَحِيلِ
 عَادَةُ بِالسُّحَالَةِ حَقِيقَةُ الْعَجْرِ عَمَّا تَحْقِيقُ الْبَرِّ فِي
 الصُّوَرَتَيْنِ وَمِنْ شُرُوحِهَا أَيْ الْمَوَاقِفَةِ وَخَفَقَهَا وَغَضَبَهَا
 كَحَضَبِهَا يَحْتَاجُ بِهِ إِذَا حَلَفَ لَا يَصْرِيحُ بِهَا لِأَنَّ الْمَضْرُوبَ
 اسْمُ الْفِعْلِ مَوْكُمٌ وَقَدْ حَصَلَ بِهِ قَالَ أَحَدُ وَقَالَ الثَّانِي
 لَا يَحْتَاجُ وَقَالَ مَالِكٌ يَحْتَاجُ بِهِ وَيَعْلَمُ قَلْبُهَا مَنْ سَبَّ
 أَوْ شَتَمَ وَفِي ذَلِكَ مَقْبِدٌ بِحَالِ الْغَضَبِ خِلَافَ حَالِ
 الْمَلَاعِبَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقِيقَةُ تَمَازُجَةٍ وَقَطْعَانٍ مُبْتَدَأٍ
 تِلْكَ بَعْدَ قَوْلِهِ لِأَنَّ لَبِستَ مِنْ غَيْرِ مَا يَحْتَاجُ بِهِ هُوَ صَدَقَةُ

علي فتراثه فخرته ونسب ولسر قدي خبر مبتدا
وهذا مذهب ابي حنيفة وهو قول الشافعي وقال ابو
يوسف ومحمد لا يكون هديا الا اذا غلته مما قطع في ملكه
يوم الحلف وخاتم ~~هذه~~ حكي بفتح فسكون ما يلبس
للزينة وجمعه خاي نعم فكثر فتشديدا فحنت
بلبسه اذا حلف لا يلبس حليا لانه لا يستعمل الا للترين
ولذا الاجل للرجال فكان كايلا في معنى الحاي فدخل تحت
اسمه لا خاتم فضة ابي لبس خاتم الفضة يحاي لانه
يستعمل لغير التزين ولهذا اخل للرجال فلم يكن كاملا
في معنى الحاي فلم يدخل في مطلق اسمه وفي جامع قاضي
خان قال من اجتنأ هذا اذا كان خاتم الفضة مفعولا
علي صبيته خاتم الرجال بان لم يكن فيه فص حتي لو كان
فيه فص حنت انتهى ولعلم مقيد بفص فيه زينة
والا فدرثت في ثماثل عليه السلام ان خاتمه كان فيه
فص وعنده صرا وكذا عند مالك والثاني واحد عقد
لولو ويا قوت وزبرجد وزمرد وبالحسن لم يرجع
اي لم يركب بذهب وفضة حاي حنت بلبسه اذا
حلف لا يلبس حليا وبه يفتي لان الخاي به علي
الاتحاد مستاد ولقوله تعالى وتخرجون منه
حلية تلبسونها وانما يستخرج من البحر اللؤلؤ وقال
ابو حنيفة لا يحنت لان العادة لم تجز بالخاي باللؤلؤ
وكوه الامر صفا والمعتبر في اليمين العرف لا الحقيقة
ولعل هذا اختلافا عسرو زمان لاجبة وبرهان فكان
في زمان لم يتحل به الامر صفا وفي زمانها تقود القلي
بالتاريخ منه كالمصرع ولهذا كان المعني به قولها ومن

حلف لا يحاي هذا الفرائض قيام علي قوام بكر القاف
سترفيه رقم ونقش فوته اي فوق الفرائض حنت
لان القوام تبع للفرائض فبعد يومه عليه نائما عاي
الفرائض لا يحنت من جعل فوته اي فوق الفرائض فرائضا
احرا لانه لا بعد خائما عاي الفرائض الاسفل وقال ابو يوسف
يحنت وبه قال الثاني لانه نائم عليها حقيقة وعرفا
وصاركن حلف لا يحكم فلانا نسلم علي جمع بقومهم
ولنا ان مثل الشيء لا يكون متعالة فانقطعت نسبة
عن الفرائض الاول فكان خائما عاي الثاني وصاركن
فرض ثوبا علي فرش حرير فقدر عليه حيك لا حصر
عليه وبويده ايضا قوله او حلف اي ولا يحنت من حلف
لا يجلس علي الارض فجلس علي ساط او حمبر
فوقها لانه لا يسمى جالسا علي الارض عادة ولو حال
بينه وبينها لباسه حنت لان لباسه تبع له فلا
يعتبر حاله حلف لا يجلس علي هذا السرير فجلس
علي ساط فوته فانه يحنت لانه بعد جالسا علي السرير
عادة خلاف جلوسه علي سرير اخر فوته فانه لا يحنت
لانه لا يبعد جالسا علي السرير الاسفل ولا يفعله يقع
علي لا بد اي اخر عمره لانه في الفعل مطلقا فيقتضي
عدمه في جميع الامر ضرورة عموم النفي اذ وجوده في
جزء منه ينفي عدمه في جميعه ويقدم يقع علي فعله
مرة واحدة لان الفعل يقتضي مصدر انكرا والنية
في النفي نعم وفي الاثبات يخص والواحد هو المتقن
لعدم اقتضائه التكرار وانما يحنت بوقوع الناسي
عما الفعل وذا هلاك الفاعل وحل الفعل ويعاي بالشي

إلى بيت الله أو إلى المسجد أو إلى مكة وقول الشارح أو بمكة
 ليس في محله ولعله بمكة فنصحت علي الشارح بحجب
 حج أو عمرة منيأوبه قال مالك واحد والثاني في قول
 والعباس أن الحجب عليه مني لأن التزم المشي وهو ليس
 بقربة مقصودة والنذر بما ليس بقربة مقصودة
 على لازم وجه الاستحسان أن هذه العبارة كناية
 عن إيجاب الأهرام شرعاً فنصارها لوقال علي الأهرام
 حجة أو عمرة منيأوبه يجب أن ركب لما روي الحاكم
 في مستدركه وقال صحيح الإسناد عن الحسن بن عمران
 ابن حصين قال ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم خطبة إلا أمرنا بالصدقة وبما نأمن المثلثة
 وقال أنتم المثلثة أن ينذر الرجل أن يحج ما شئت نذر
 أن يحج ما شئت فليهد هدياً أو روي أحمد في مسنده عن
 عكرمة عن ابن عباس أن أخت عتبة بن عامر نذرت
 أن يحج ما شئت فسال النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال إن الله عز وجل غني عن نذرك أنتك لتزك
 ولتهد بدنة وقد سبق تحقيق هذا المبحث في كتاب
 الحج ولا شيء بعلي الأهرام أو غايه الغهاب أو التمس
 أو المعني والسير إلى بيت الله باتفاق إجمتنا لأن
 التزام الأهرام بهذا اللفظ غير متعارف وقال الثاني
 واحد وهو رواية أشهر عن مالك بزمه الحج أو العمرة
 كما في علي المشي إلى مكة أو المشي إلى ولا شيء بعلي
 المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام عند أبي حنيفة
 لأن التزام الأهرام غير متعارف بهذا الكلام وقال
 أبو يوسف ومحمد ومالك والثاني واحد يلزمه الحج أو العمرة

لأن الحرم والمسجد الحرام شامل للبيت فكان ذكره لذكره
 أو إلى الصفا والمروة أو بقعة أخرى مما الحرم
 كالحزلة للثة وعرفات ومعني باتفاق إجمتنا أنه قال مالك
 لما تقدم وقال الثاني واحد واضح من المالكية يلزمه
 المشي إليها حج أو عمرة وينذر المشي إلى مسجد النبي
 عليه السلام أو إلى المسجد الأقصى لاشي عليه وهو
 قول الثاني في الأهرام وقال مالك واحد يتفق نذره
 وهو قول الثاني في لقوله عليه السلام لأنشدوا
 إلا إلى ثلاثة مساجد والمقصود من الحديث تخصيص
 مسجد الحرام ومسجد الأقصى ومسجدى هذا وثنا
 انهما لا يقصدان بالنسبة فأنشأها غير المساجد
 والمقصود من الحديث تخصيص القرية وفصلتها
 في هذه المساجد ولا يفتق عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 عند قيل له أي قال السيد له أن لم الحج العام فأنشأهم
 ثم قال السيد حججت وأنكر العهد وأبي شاهدين فشهد
 بنحوه أي بان السيد كما صحته بكوفه وقال محمد
 يفتق لأن هذه شهادة قامت على امر معلوم وهو
 التقضية ومن ضرورته انتفاء الحج فيستحق الشرط
 ولها ان هذه شهادة على النفي فلا يقبل كما لو شهدا
 أنكم حجج وحنت بصوم ساعة ثم افطروا لا يصح لوجود
 الشرط وهو الاسكان على المفطرات مع النية على فقد
 التقرب فإذا أصبح وما أفقد وجد ذلك ولذا يقال
 صام فلان ساعة ثم افطروا وجود الاوطار واللفظ
 إذا كان له معني لقوي ومعني شرعي كعمل على المعني
 الشرعي قلنت الشرع فذا أطلق على ما دون اليوم في قوله

اعترا الصيام الى الليل انتهى ولا يخفى ان الصيام اكثر
منه الى الليل لا يتم بدون اليوم لا اي ولا يجت لوصم
يوما او سوما بان حلف لا يصوم يوما ولا يصوم سوما
حتى يتم يوما لانه في الاول ذكر اليوم وهو صريح في تقدير
المدة وفي الثاني اكد الصوم فيصرف الى الكامل وهو
الصوم المعبر شرعا وبه قال مالك والشافعي واحمد
وحث بركعة في ليلتي راتين في المساء فقال بعضهم
يجزى بالسجدة وقال بعضهم بركعة في ليلتي راتين
في المساء وانتباها ان يجزى بالافتتاح اعتبرا بالشرع
في الصوم ووجه الاستحسان ان الصلاة عبارة عن
القيام والنزاة والركوع والسجود فالحق في كل ما
لا يتم صلاة الا نوي انه لا يقال صلى ركوعا ولا سجودا
واما بقاد صلى ركعة ^{والصوم صلاة} بان حلف لا يصلي
صلاة فينتفع بجنته لا باقل لانه اكد الصلاة فتصرف
الى الكاملة واقلمها عند ركعتان للمعنى على التبرؤ
وقال الشافعي في قول واحد بما رواه بركعة
لان الركعة الواحدة صلاة عندهما وتالا ايضا بجنت
بالشروع لانه يسمى نصليا وجنت بولد ميت في ان
ولد ميت لان الولد الميت ولد حقيقة وعروفا وشرعا
ولهذا ينقضي به العدة ويكون الدم الذي بعده تقاضا
ونظير السنة به ام ولد وعق الى عند اي حقيقة في
ان ولدته فهو حران انا ولدت ميتا شرعا
وقال ابو يوسف ومحمد لا يفتق لان الشرط قد تحقق
بولادة الميت فتحل البهي لا الى جزاء لان الميت
ليس بحل للحرية وهي الجزاء ولا في حقيقة انه لما

جعل وصفا للمولود تقيد البهي بولادة الحي نظرا الى
هذا الوصف اذا الميت لا يقبله وان الحياة يعطى فيه
مقتضى صونا للكلام العاقل عما اللغو الا يرى انه
يقال ان ولدته ولدا ميتا فهو حران لموارثته
ببعضين دينة اليوم كلمة في متعلقة بالفعل
المتاخر وهو قوله الا في بر وقضاه زيوفا او بركة
الزيف ما زيفه بيت المال ولكنه يروح فيما بين
التجار والنهرجه ما يهرجه التجار والمساخ منهم
مجنونة والمستقضي منهم لا يتجوز له نفس فيه او نصا
مستقضة للغير او باعه اي المديون الذين به اي
بدينه شيئا ونفسه اي الدين ذلك الشيء بمرمي
بمينه لان الزبوف والنهرجه دراهم حقيقة الا انها
معينة والمعيب لان قدم الجنسية ولهذا لو تجوز
بهما صار مستويا وكذا لو تجوز لهما بما راس مال
المسلم وبذل الصوف يجوز ولولا انهما جنس حقة
لما جاز ولان نصف الدراهم المستقضة طبع حتى لو
صاره المستحق في الصوف والمسلم بعد الاقتران جاز
ولان فقنا الدين طريقة المقاضاة وقد تحققت
بجواز البيع وهذا لان الديون تقتضي بامثالها وقال
الشافعي بمرمي النهرجه والزبوف ولا يبر في البيع
وقال مالك لا يبر فيهما ولا يبر في البيع ان كان بقيمة
حقه ويجزى ان كان باقل منها ولو كان الذي فقناه
بان ظهرا المدفوع سنوثة جفع السبي اراذني النهرجه
ارضا ما يبر اوله او وهبه له اي وهب الدين
الدين للمديون لا يبر لان السنوثة والرصاص

ليا ما حبس الدراهم ولهذا لا يجوز بهما لم يحز الأرض
 من الاخر بطريق الاستبدال ولو يجوز بهما في الصرف
 والتلم لا يجوز لحرمة الاستبدال بينهما حتى لو افترا
 بطل العقد والتخويز لغو ولا ان القضا فعل المديون
 والهبة اسقاط من رب الدين فاني قضاء ربي لا يقبض
 وبينه درهمان ودرهم حنت بقبض كله متفرقا
 بوجود شرط الحنت وهو قبض الكل بوصف التفرقة
 لانه انما قبض القبض اليدين تعرف بالاضافة اليه
 نيتنا اوله كله لا يبعثه اي لا يحنت بقبض دينه
 دون باقيه حتى يقبضه لعدم وجود الشرط وهو قبض
 الكل بوصف التفرقة اذ لم يقبض باقيه ووجود
 الشرط اذا قبض باقيه فاذا قبض بقبضه في اول
 النار وبعضه في اخره حنت لوجود الشرط او كله
 اي ولا يقبض كله بوزنين او اكثر لم يتجملها عمل الا
 وقال زفر جنت في هذه الصورة لوجود التفرقة
 حنيفة ولنا ان هذا لا يبعد تقريبا في العادة وصار
 كمن حلف لا يبيع هذا الثوب وهو عليه منزع
 في الحال ولانه قد يتعذر وزن الكل دفعة واحدة
 فيبيع هذا القدر مستثنى من اليمين لا يحنت
 فان كان في المائة او غير مائة او سوي مائة فكذا
 اي فبعده حرم لا يملك الا حصين او ما هو دون
 المائة لان المتصور من هذا اليمين في العرف بقي ما
 زاد على المائة فلا يحنت بملكها او يملك بعضها ولا يحنت
 في لا يشتم رجاها ان شتم ردا او يسميها لان الرجا
 اسم لما يكون لساقه راجحة طيبة والورد لما يكون لورقة

عمل الورد

راجحة طيبة لا لساقه والياسمين ليس لساقه راجحة طيبة
 كذا في المبسوط وقبل لا يحنت بشتم الورد والياسمين لهما
 من جلة الاسجار والرجان اسم لما ليس له شجر الا نري
 ان الله تعالى وقال واللحم والشجر يسجدان اي قوله
 والحبذ والعصف والرجان فقد جعل الرجان قبله
 غيره فعرفنا ان ماله شجر ليس برجان وان كان له
 راجحة طيبة وكذا في العرف لا يطلق اسم الرجان
 على الورد والياسمين وانما يطلق على ما يثبت من بذره
 على الشجر له والبشبح يفتح الياء والورد محمولان
 على الورد لاعلى دهنهما حتى لو حلف لا يشتري بنفسهما
 او وردا ولا يثبت له فاشترى ورقهما يحنت ولو اشتري
 دهنهما لا يحنت للعرف وقبل يختص الحنت بشرا
 ودهنه والياسمين كالورد لا يتناول الدهن لان دهنه
 لا يسم باسمين بل زنيقا **فصل** في حلف القول
 حنت في لا يكله ان كلمة نأيماء به قال الشافعي
 واحد ومالك في رواية بشرط ايقاظه اي بتكليم لان
 النائم كالغائب فاذا لم ينبه كان بمنزلة من نأماه من
 بعيد يحنت لا يسمع لو كان صوته فلا يحنت واذا انتبه
 علمنا انه اسمعه صوته فيكون مكالمه فان ناداه فأيما
 يحنت يسمع لو كان مستبها لا يحنت في الاظهر وقبل هو
 على الخلاف فنقد اي حنيفة يحنت لانه يجعل النائم
 كالمتنبه وعندها لا يحنت ولو كنت اليه كتابا وارسل
 اليه رسولا لا يحنت وبه قال الشافعي في الجديد واخاره
 المزي لان لا يسمي كلاما في العرف وقال ما نك واحمد
 والشافعي في القديم يحنت لان الله تعالى استثنى الركا

من الكلام فقال وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء
 حجاب او يرسل رسولا لا تلتفتنا اخرج من الجنة واجيب بان
 مبني الايمان على العرف والايه حازان يكون الاستثنائين
 منقطعاً ولو ناداه المحلوف عليه فقال لبك بحت ولو
 في الصلاة والمحلوف عليه معه فيها قيل ان كان المحلوف
 عليه على يمينه لا بحت وان كان على يساره لا بحت روى
 محمد لا بحت في التلبس بين وهو الصحيح لانه من افعال
 الصلاة وليس بكلام عرفا وان كان الخالف مقتنيا فعلي
 هذا التفصيل عندهما وعند محمد بحت سواء كان على
 يمينه او يساره بناء على انه يخرج بسلام الامام عنده وبنه
 قال مالك والظاهر عند الشافعي انه بحت بالسلام في
 الصلاة على اي حال كان الا ان لا يتوبه ولو فرغ المحلوف
 عليه الباطن فقال الخالف من هذا بحت ولو فتح
 عليه في الصلاة لا بحت وخارجها لا بحت لذا اطلقوه
 والظاهر انه يفيد ما في نوني الفتح دون القراءة و
 حنك في لا يكلمه الا باذنه اذ ان ولم يعلم به فكله
 وهو قول مالك واحمد ووجه في مذهب الشافعي
 الاذن من الاذن وهو الاعلام لغة قال مناجي واذ ان
 من الله ورسوله اي الاعلام او من الموقوف في الاذن وكل
 ذلك لا يتحقق الا بعد العلم وقال ابو يوسف في رواية
 لا بحت وهو الاظهر من مذهب الشافعي لان عرضه ان لا
 يكلمه الا برضاه وهو لو حلف لا يكلمه الا برضاه فرضي ولم
 يعلم الخالف فكله لا بحت فكذا هذا واجيب ان الرضا
 من اعمال القلب فيجزم به ولا كذلك الاذن وحنك في لا
 يكلمه صاحب هذا التوب قباعه وكلمه لان الانسان

لا يباع ويكلم في ثوبه فتعلقت اليمين بموصار كما لو قال
 لا اكلم هذا وأشار الى صاحب التوب لذا قاله المشرح وفيه
 ان الانسان قد يعادي لمعي في ثوبه بان ليس مفعولاً
 او هرباً او نحو ذلك الا انه بحت لانه يبيعه لا يخرج
 عما كونه صاحب التوب في الجملة على ان مبني الايمان
 على عرف الزمان وحنك في لا يكلم هذا التمام
 فكله وقد صار شيخاً وكهلاً لان الوصف المذكور
 ليس بداع الى اليمين ولا يصلح مانعاً من الكلام فيلغوا
 ويتعلق اليمين بالذات وحنك في هذا هراء بعينه
 مشير الى عبده فعقد بيده بيعاً فاسداً وموقوفاً
 او بالخيار لنفسه ووجه قال مالك واحد والشافعي
 في وجه لوجود شرط العتق الذي هو البيع وقال
 احمد لا يفتق واما ان باعه بيعاً لازماً او باطلاً لم
 يفتق لما في الباطن فلانه كما تم البيع زال الملك وانجز
 لا ينزله في غير الملك واما في الباطل فلعدم الشرط
 وهو البيع اذا باطل ليس ببيع او هذا هراء
 سويته ان عقد شراء بالخيار لنفسه ووجه قال
 احمد والشافعي في وجه وقال مالك لا يفتق وهو
 وجه في مذهب الشافعي وحنك في ان لم ابعه فكذا
 ناعتق اذ برلان الشرط قد تحقق وهو عدم البيع
 لغوات محله كما لو مات الخالف او العبد ولا خلاف
 فيه على الصحيح وحنك بفعل وكيله في هذا النكاح
 والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح عند دم
 عهده الهبة والصدقة والقرض والاستقراض والا
 بداع والاستيداع والاعارة والاستعارة والبيع والشر

العبد وقضا الدين وقضيه والبناء والحياطة والكسوة
والهمل لانه ما كان من هذه الاسباب حكيا اي غير حيي كان
الوكيل فيه سفيرا او معبرا ولذا لا يستغني عن اضافتها
الي الموكل فنصار مباشرة الوكيل كباشرته ومما كان
منها حيا كذبح الشاة وضرب العبد فان المالك له
ولاية ذلك ومنفعة راجعة اليه فيجعل مباحرا اذا لا
هتوف لهذا الفعل ترجع الي الماسور قلوقال الحالف في
الحكي نوبت ان لا افعل كذا بنفسه صدق ديانته لانه
نوي بمحمل كلامه لا قضا لانه نوي خلافا الظاهر وهو
العموم ولو قال اني اذني الحي صدقه ديانته وقضا لان
السبب الي الامر يا غنبار التنبه عاز فاذا نوي الفعل
بنفسه فقد نوي حقيقة كلامه لا في البيع اي لا يحنث
بفعل وكيله في حلف البيع والشراء والاجارة والاستجار
والصلح عن مال الخصومة والقسمة وضرب الولد
لان الفعل لم يوجد من الموكل حقيقة ولا ظاهرا ولا حكما
ولهذا لم ترجع الحقوق اليه بل الي الوكيل فلو قال نوبت
ان امر به غيري حنث بالتوكيل ايضا لانه شدد غائي
نفسه ولو كان مثل الحالف لا يباشر هذا الاسباب يحنث
بالامر لان اليه ينقيد بالحرف ويعتصود الحالف والرق
بين ضرب العبد وضرب الولد ان الضرب فعل حيي
لا يحكم بنقله عما التوكيل الي الموكل الا اذا صح التوكيل وصحة
التوكيل يكون في الاسوال فيصح في العبد دون الولد
الا ترى ان من حلف لا يضرب رجلا احرا نأمر به وضرب
فانه لا يحنث لانه لا يملك ضربه فلا يصح امره الا ان يكون
الامر قاضيا او واليا لانهما يملكان ضرب الاحرار حدا

وتعذيرا ولا يحنث في حلفه لا يتكلم بقراءة القرآن او سجع
او همل او كبر في صلواته اتفاقا او خارجا وهو اختيار
شيخ الاسلام هو اهرزاده وقول احمد لانه لا يحنث حكما
في العرف بل قاريا والقرآن كلام الله تعالى فان نقاني
حتى يسمع كلام الله او سبحا او مهللا او مكبرا ولا في الشرح
لقوله عليه السلام ان الله يحدث من امره ما يبتأ
وان مما حدث ان لا يتكلم في الصلاة متفق عليه
واختار القدروي انه اذا قرأ في الصلاة لا يحنث واذا
قرأ خارجا يحنث وقال الشافعي لا يحنث بقراءة القرآن
في الصلاة وخارجها ويحنث بالتسبيح والتكبير
والتهليل في الصلاة وخارجها ويوم الكلمة محمول
على الملوين اي الليل والنهار عايندم في كتاب
الطلاق من ان اليوم اذا قرأ بغير عند يراجه مطلق
الوقت ومنه قوله تعالى ومن يومهم يومئذ دبره
وضع بيعة النهار ديانته وقضا لانه نوي حقيقة
المتعملة وعند اي يوسف لا يصح قضا لانه نوي
التخصيص في كلامه وفيه تخفيف عليه وليعلم اكله
على الليل خاصة لان الليل ضد النهار قال تعالى
وهو الذي جعل الليل والنهار خلفة وانهار تختص
بزمان العنوة فيكون الليل مختصا بزمان الظلمة
والان لغاية كحي لا حقيقة الاستثناء الا وهو
مقتدر فيها فنعلم ان عدم مجازنة ما بعد هالما
قيلها ويبين الاستثناء والغاية مناسبة ما حيث
ان ما بعدها حالف لما قبلها ففي ان كلمة الا ان يقدم
زجرا وي يقدم زيد حنث لان كلمة بعد قدومه

لان اليقين باقية قبل الفايقة ومنتبهة بعدها وفي ليل
 عبده ابي عبد فلان او عبد نقس او امراته او صديقه
 بخلاف قوله زوجة فلان او صديقه كما في المبسوط ولا يصل
 داره او لا باكل طعامه او لا يلبس ثوبه او لا يركب قاربته
 ان زالت اضافته ببيع العبد او الدار ونحوها وبطلاق
 المرأة وتداوة الصديق وكله لا يثبت في العبد ونحوه
 ما هو مشتمل على اضافة ملك كالدار في لا يدخل داره
 والطعام في لا باكل طعامه اشار اليه بهذا اولى لان
 شرط المحنت كلامه لعبد مملوك لمن اضيف اليه ولم
 يوجد اما اذا لم يبيع العبد بامارة او غيرها فظاهر
 وهو فراق واما اذا اعبته فلان العبد لسقوط منزلته
 لا يباذي لذاته بل لمن اضيف اليه فيكون الاضافة فيه
 معتبرة وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وقا محمد
 وزفر يثبت في المعين وهو قول مالك والثافعي ولهم
 لان الامارة لقطعها شركه الاخبار بالغ ما لا اضافة
 فاعتبرت ولغت الاضافة وانفقرت اليقين على ذات
 العبد وفي غيره اي وفي غير العبد مما هو مشتمل على
 اضافة نسبة كأمراة وصديقه ان اشار بهذا او بهذه
 او عبي هت لان الحر يجر لذاته والا اي وان لم
 يشر ولم يبين فلا اي هو فلا يثبت وهذا عند
 ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يثبت في العبد واما
 بلا نسبة نصف نسبة سوا نكران فان لا كلمة حينا
 او زمانا او عرف بان قال لا كلمة الحين او الزمان وبه
 قال احمد وقال مالك سنة وقال الثافعي او في مدة
 وهو ساعة لانه المتيقن ولان ان الحين يطلق

على الساعة قال تعالى فبجان الله حين تموت
 وحين تصبحون وبه اخذ الثافعي وعلى اربعين سنة
 قال تعالى هل اتي علي الانسان حين من الدهر والمراد
 بالانسان ادم وبالحين اربعون سنة وهي مدة كونه
 ملقي بين مكة والطائف حال كونه من طين ابيان
 نفخ فيه الروح وفسره بعضهم بسنة وبه اخذ
 مالك وعلى سنة اشهر قال تعالى نوفي اكلمها كل حين
 قال سعيد بن جبير وقتادة والحسن وهور واية
 عن ابن عباس هي النحلة نكث من الاطلاع الى الاضداد
 سنة اشهر فخلناه عليه لانه الوسط قال خبر الامور
 او سطرها والزمان بمعناه ومصرها اي ومع النية
 ما نوي منكرا او معروفا لانه نوي محتمل كلامه والامر
 لم يدر عند ابي حنيفة اي يوقف فيه حال كونه منكرا
 وقال لا ادري ما هو في حكم التقدير لان الدهر مخالف
 للحين والزمان او يعرفه يقع على الابد بخلاف
 الحين والزمان فلم يلحق بهما قياسا والمعرف لم يعرف
 استمراره لا اختلاف في الاستعمال وقال تعالى وما يهلكنا
 الا الدهر وقال صلى الله عليه وسلم لا تبوا الدهر
 فان الله هو الدهر اي خالفه فكان جملا والتوقف
 في الحمد علامة علم الكل وعند صاحب المنكر عاين سنة
 اشهر وعند مالك على سنة وعند الثافعي على اربعين
 مدة ولا يحد اي جميع العمر معروفا باتفاق اذا لم يقر
 بنية لانه تعالى قال هل اتي علي الانسان حين من
 الدهر جزا من الدهر فيبعدان يسوي بينهما في التقدير
 والابام منكروه فلامنة لانها اقل الجمع المنكر ولو حلف

لا يتزوج نساء ولا يشترى بيعة كما عبيد يقع علي الثلاثة
بلا خلاف واما كثر الايام والشهور والسنوات والجمع
والدهور والارمنة عشرة عند اي حبيفة وعندها
ايام كثيرة والايام كلاهما سبعة والشهور سنة والسنوات
وغيرها الا بدوي اذا عبد اشترى خزان اشترى
عبد اعتق وهو ظاهر وان اشترى عبيدين معا ثم
احرق الاصل اي فلا يفتق واحد منهما لان الاول اسلم
لمفرد سابق وهو موجود في المسألة الاولى والثانية
وان ضم كلمة وحده بان قال اول عبد اشترى وحده
فهو حر فاشترى عبيدين معا ثم احرق وحده عتق الثالث
لان معنى وحده مفردا والثالث متصف بهذه الصفة
وهي الانفراد في الشراء في اخر عبد اشترى فهو حر
ان اشترى عبدا ومات المشتري لم يفتق العبد
لانه ليس باخر فان الاخر لا بد له من سابق ولا سابق
لهذا فان اشترى عبد اخا اخر ثم مات المشتري عتق
الاخر لانصافه بالاحرية لان له سابق او بهذا الحكم
ظاهر وانما ذكره ليبين عليه قوله يوم شرى يعني ان
اعتقه يكون من يوم الشراء الاستناد الفتق اليه
من كل حال وان كان الشراء في الصحة وهذا عند اي
حبيفة وعندها عتق يوم مات من ثلثه سواء كان
الشراء في الصحة او في المرض لانه الاحرية وهي الشرط
بيئت بعدم شراء غيره بدله وعدم شراء غيره
بعده تحقق عند موت السيد فيقتصر الفتق علي
زمان موته ولا يبي حبيفة ان الاحرية بيئت للثاني
كما استراه الا ان هذه الصفة بعرض الزوال لاحتمال
شراء غيره بعده فاما مات ولم يوجد ما يطلعا تبين

كان احدا اشترا فبيعت من ذلك الوقت ولا يصير
الزوج فاما عند اي حبيفة فلا تترك منه لو علق الثلاث
به اي بالاحرية بان قال احدا امرأة اتزوجها فهاي طالق
ثلاثا فتزوج امرأة ثم احرق في صحته ثم مات لان طلاقها
عنده يستند الي وقت تزوجها ثم ان كان دخل بها فلها
مهر للدخول لشبهه ونصف مهر للطلاق قبل الدخول
وعندها بالحيف ولا حداد عليها خلافا لما فان عند هذا
يكون الزوج فاما فتترك منه لانها تطلق في اخر حياتها
ولها مهر واحد وتعتد با بعد الاجلين من عدة الطلاق
والوفاة ولو كان الطلاق رجعيًا فتعد بعدة الوفاة
وعليها الحداد وبكل عبد يشترى بكدا فهو حر ابا في
بكل متعلق بقوله عتق اول ثلاثة مثلا وكان
الظاهر ان يقول اول جماعة بشره من عبيده متفرقين
لان البشارة اسم خبر سا بر صدق ليس للمشتري علم
شيء بذلك لان بشرة الوجه تتغير به وتفتقد
بالسائر من العرق والكل عطف على اول اي وعتق الكل
ان بشره حال تحقق البشارة منهم قال تعالى وبشره
بغلام عليم فنسبها الي جماعة ولو كان المنفلق اخبار
مكان البشارة بان قال كل من احببني والباقي بحاله
عتق الكل وذلك لما روي انه عليه السلام مر بين
مسمود وهو يقرأ القرآن فقال من اراد ان يقرأ القرآن
عضا طريا كما انزل فليقرأ بقراءة ابن ام عبدنا قد ر
البيه ابو بكر وعمر رضي الله عنهما بالبشارة فسق ابو
بكر فكان ابنا مسمود يقول مني ذلر بشرني ابو بكر
واصدقني عمر وسقط الشراء اليه فكيف انه هي اي

كفارته وهي فاعل سقط وكان الاولي يقول ويقتط
 بشوا ابيه كفارته بنيتته وكذا حكم كل ذي رحم محرم
 منه وقال زفر ومالك والشافعي واحد لا تسقط وهو
 القياس وهو قول ابي حنيفة اولا فصاحبا مده
 في قوله في اخرا وجهه ان الشارع جعل شراء التريب
 اعتنا قماروي البخاري وسلم من حديث ابي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لن يجزي
 ولد والده الا ان يجده مملوكا فبشريه فيعتقه
 وذلك لانه عليه السلام اخبر ان الابن تادى على ائمان
 الاب فيكون تادرا تصدق له عليه السلام فيما امر
 ابن الابن ولا يقدر على اعتاقه قبل الشراء لعدم الملك
 ولا بعده لانه يعتق به عليه فيكون نفسا لشراء
 اعتاقا فاذا نوي بالشراء الكفارة بصبر اعتاقا عنها
 فيصح ويجزيه لانه عليه السلام لم يشترط غير الشراء
 فاذا اشترى اياه بعبية الكفارة كانت البية مقارة
 لعملة الفتح فيعتق عنها لا اي لا يسقط بشرائه
 خلف يفتقه اذا نوي بالشراء كفارته لان البية
 لم تقترن بعملة الفتح وهي اليمين ولا يشترط
 بنكاح حلال كونه علق عتقا عن كفارته بشرائها
 بان قل لا امة غيره التي استولدها بنكاحه ان
 استوثقك فانت حرة عن كفارة عبي عتقها
 فانما تفتق لوجود الشرط ولا يجزيه عن الكفارة
 لان حريتها مستحقة بالاستيلاء فلا تنضاف
 اليها اليمين من كل وجه ونفتق بانما تشرى امة
 مني حرة من ثرائها وهي ملكه يوم حلف
 وبعثت مالك والشافعي واحد وبشيت النشري

عندنا بالتخصيص وهو منعها من الخروج ويتويها
 بيلامع الوطي وهو وجه في مذهب الشافعي وفي
 وجه ثان بالوطي مع الاتراك والتخصيص وفي وجه
 ثالث بالوطي وحده وبه قال احمد وقالة ابو يوسف
 يشترط مع الوطي طلب الولد حتى لو وطئ وعزل عنها
 لا يكون حرة عند هذه الامم شرعا بعد قوله ان
 تشرى امة فهي حرة فتشراها وبه قال مالك
 والشافعي واحد وزفر يفتق لان الشراء لا يصح الا في
 الملك فذكر القري كنكر وعتق لا يحاط به بكل
 مملوك في هراميات اولاده او مديروه وعبيده
 لانه يملكهم دفقة ويذا لامحاط به اي لا يفتق بكل
 مملوك في حرمة كونه الابن لان ملك المولي ينضم
 ناقص لحرمتهم عن ملكه يذانا لا يدخلون في نطاق
 المملوك وهو الكامل الا بالنية وعتق بهذا حر
 وهذا وهذا بالوا ولعبيده ثالثا في الحال
 وخبر في الاولين كالطلاق بان قال لسا به هذه
 طالق او هذه وهذه حيث يطلق الثالثة ويجيز
 في الاوليين لان سوق الكلام لا يحاط بالاعتاق في
 احد الاولين وتشرى الثالث فيماله سبق الكلام
 فنصار بعتولة اهد هذا حرة فقد اقال عطوف عليه
 هو الحاخوذ من قدر الكلام لا اهد المملوك المذكورين
 بالتعيين والام دخل عاب فعل اي تعلق بفصل
 يقع عن غيره اي غير فاعله بان كان مما يجزي فيه
 النيابة والتوكيل وهو كل نقل باملك بالفتق
 كبيع وشراء واجارة وضيافة وصياغة وفي

وتأله

شخنة بالوحدة وفي اهرى بالسوف والعين المهملة هـ
 وباء اقتضى ذلك اللام امره اي توكيده بالفعل
 بخصمه لان اللام للاختصاص واقتوي وجوبه
 الملك فاذا دخلت على الفعل اوجبت ملكه واذا بان
 بفصله باسمه يقع ذلك الفعل له فلم يجز في ان
 بعته لك ثوبا ان يباعه بلا امره من المخاطب ثوبا
 ملكه المخاطب اولا لان تقدير الكلام ان بعته ثوبا
 باسمك ولم يوجد الامر او علي فعل لا يقع عن
 غيره وهو كلف فعل لا يملك بالعقد كاكل وشرب
 وهول وضرب الولد اقتضى دخول اللام ملكه
 ذلك العين لامره بالفعل فثبت في ان بعته
 ثوبا لك ان يباع ثوبه بلا امره من المخاطب كذا هنت
 ويزان اكلت لك طعاما واكل طعامه بلا امره
 سواء علم به اولا لان اللام لما دخلت على العين
 اوجبت ملكه ولما دخلت على الفعل الذي لا يقع
 عن غيره اوجبت ايضا ملك العين لان هذا الفعل
 لما كان محال يملك بالعقد وجب عرف اللام فيه
 اي ما يملك بالعقد وهو العين وقيد الضرب
 بالولد لان ضرب العبد يحتل النيابة والوكالة
 فصا وفظير الاحارة دون الاكل والشرب وفي كل
 هرس في فكذا بعد قول عرسه نكحت على بنتها
 حتى اي عرسه يعني ان من قالت له امراته تزوجت
 عايجي فقال كذا امرأة لي طالق فطلق امراته وعن
 ابي يوسف انها لا تطلق لان كلامه خرج جوابا
 لكلامها فيتنقيد به وكلامها كان في تزويج غيرها

ولان قصد ارضائها وذلك بطلاق غيرها فيتنقيد
 به وفي جامع المرحلي قول ابي يوسف اصح عندي
 ووجه الظاهر وهو قول مالك والثاني واحد ان
 العمل بالعموم واجب ما امكنت وقد امكن فهنا تفعل
 به وذلك انه زاد عايجي الجواب اذ جوابه وانما في التنظير
 ان يقوله ان فعلت نهي طالق فكما ذلك منبذيا
 وجاز ان يكون فأيدها الخاشي المرأة واعضاها والحق
 في تنظيرها حين اعترضت عليه فيما احله الشرع له
 ومع نيته غيرها ديانة لانه نوي محتمل كلامه لا قضاء
 لانه نوي تخصيص العام وهو خلاف الظاهر والله
 اعلم بحقايق الطواهر والاضاير **كتاب**
 البيع اعلم ان المقصود من بيان كتاب البيع بيان
 الحلال الذي يقع شرعا والحرام الذي هو الربوا وخو
 من العقود الفاسدة وهذا قبل العهد لا تنصف
 ثيا في الزهد فقال ان صنعت كتاب البيع ومزاده
 بينت فيه ما يحل ويحرم وليس الزهد الا اجتناب
 الحرام والرغبة في الحلال كما يشر اليه قوله صلى الله
 عليه وسلم حيث ذكر الرجل يطيل السفر اشعث
 اعبر يقول يا رب يا رب ومطعمه حرام وشربه حرام
 وسلبه حرام وغذي بالحرام فاي ينجب لذلك
 ثم هو في اللثة مشترك بين اخراج الشيء عن الملك
 بما له وبين منده وهو ادخال الشيء في الملك
 بما له من هذا القليل حديث لا يبيع احداكم على بيع
 اخيه اي لا يبيئني على شرايه رافى الصحاح ولا
 يبعد ان يكون البيع في الحديث عايجي بابه وهو

يتعدى الى المفعول الثاني ويجوز ان يكون بعث بهذا
فلانا وبعثته منه وكذا لفظ الشراء مشتق بين فعل
المشتري وفعل البائع ومنه قوله تعالى وتشروه
بثمنه جنس اي باعوه وهذا اذا كان المبيع للآخر
واما اذا كان للبيارة فالشراء عاين بابه ولذا قوله
تعالى ولبيس ما شروا به انفسهم اي باعوا حطرا
او اشتروه واقفا قوله تعالى ان الله اشترى مني
المومنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة فعلى
حقيقته وكذا قوله تعالى اولئك الذين اشتروا
الضلالة بالهدى والعذاب بالمعفرة اكبر
استبدادهم به واختاروه عليه وفي الشرع سباده
قال مال اي على وجه التملك يتراض لقوله تعالى
الا ان تكون تجارة عند تراض منكم وهو عقد مشروع
لقوله تعالى ولعل الله يبيع وحرم الزني وبالسنه
وهو كثيرة صغيرة وباجماع الامة عاين جوازه رانه
احد اسباب الملك وباتنه صلواته عليه وسلم
بعث والناس يتبايعون ما قدرهم عليه حتى قال
يا معشر النصارى انا ببيعكم هذا حصره القوه
والكذب فتوبوه بالصدقة وقد باع واشترى
مباشرة وتوكيلا وقد صح عند ارباب السير
ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى خبيجه لكن
قبل البعثة بحصة عشرة سنة فانه بعث على
رايس الاربعين وخرج تاجرا الى الشام بخديجه لما
بلغ حنكا وعشرين سنة قبل ان يكون تزوجها
بشهرين وخمسة وعشرين يوما وكان ابو بكر

تاجرا في البر وعمر في الطعام وعثمان في الثمن والبر
وعباس في العطر ومن هنا قال اصحابنا افضل الكتب
بعد الجهاد والتجارة ثم الحراثة ثم الصناعة وعدي
ان افضلها الكتابة وينعقد البيع بايجاب اي
اشياء والمواد به ما يذكر او لا من كلام المتعاقدين
لانه يثبت خيار القبول للاخر وقبول وهو ما
يذكر احدا من كلامهما او ما يفهم مقامهما من قبض
البيع كما لو قال بعثتك هذا بدرهم فقبضه المشتري
ولم يقل شيئا والمعنى انه ينعقد بمجموع الايجاب
والقبول ولا بد ان يكون احدهما يدل على الايجاب
كما عطيته وجعلت لك هذا بكذا والآخر على القبول
كما خذت ورصيت واجزت ويشترط سماع المتعاقدين
كلاهما بلفظ لا في بيعته ولا شريته وانما شرط
المعنى فيما لان البيع انما يضره والانتفاء عرف
بالشرع لان الواضع لم يضع له لفظا خاصا والشرع
استعمل فيه اللفظ الذي وضع للاخبار عما لماحي
لانه يستدعي سبق المخبر عنه ليكون الكلام
صحيا فكان الماخي ادل من غيره على تحقق الوجود
فكان السبب بالانتفاء المحصل للوجود ونها ما اي
وينعقد ايضا بعاطاة وهي هنا اعطاء البائع المبيع
للمشتري على وجه البيع والتمليك واعطاء المشتري
الثمن للبائع كذا بالايجاب وقبول مطلق اي سواء
كان المبيع حيا وهو ما يكون قيمته دون ثواب
السرقه او نفيسا وهو ما يكون قيمته مثل ثيابها
او الثروبة قال الحراثة بيوت وقال الكرخي والعلم

يتعقد به في الحسب للمعادة دون النقيض لعددهما
 واجب بان جواز اصل البيع انما هو باعتبار الرضا
 من الجانبين الا ان الرضا لما كان باطنا اقيم الاجاب
 والقبول معامه لدلالة التماس عليه والتفاحي ادل عليه
 منهما لانهما قد يوجد ايعبر رضاها او احدىهما ومذهب
 الشافعي واحد ان البيع لا يتعقد بالتفاحي لان الافعال
 لا دلالة لها بالوضع على مقاصد الناس لكن تدل
 ان في الغوايب من الغوايد ما تدل على المقاصد وقال
 مالك يتعقد بكلاما بهذه الناس بيبعا لان المقصود
 المبادلة بالدرهم فتمت حصلت ثبت حكم البيع فلا
 التراجع لم يثبت عنه اشتراط اللفظ فوجب الرجوع
 الى المعروف المعروف الذي هو التفاحي مطلقا واقتل
 في التفاحي باحد الجانبين مع بيان الثمن والظاهر
 جوازه لتعارف الناس عليه كذا بدون بيان الثمن
 اذا كان معلوما قال الطرابلسي وهو الصحيح وقد
 اشار محمد بن الجائع الصغير الى ان تسليم المبيع يكفي
 فاذا الوجب واحد من المتعاقدين البيع قبل الاخر
 واحد كان الاخر متعقدا لكل المبيع بكل الثمن وترك
 وليس للعاقدا ان كان واحدا ولا لو اهدا كان العاقد
 متعقدا ان يقبل في بعض المبيع ببعض الثمن
 لتفرق الصفقة عليه فان الرضا الموصي به ذلك
 البعض وهذه غير معاوم والدرهم في بيع المجموع ليس
 رضا ببيع بعضه وحده اذ قد يضم الدرهم الى الجيد
 وبيعهما جميعا معا فيفوت عرضه الا اذا بين
 الموجب عن كل ما قبل الاخر وما ترك لان ذلك

دليل على رضاه بالتفريق ولانه الاجاب حينئذ
 في معنى اجابات متقدمة اما اذا كورني البيان لفظ
 البيع بان قال بعتك هذين بالغ بعت هذا الخمسة
 وبلغت هذا الخمسة فبانفاق واما اذا لم يكرر بان قال
 بعتك هذين بالغ كل واحد بجماعة فعند اي حقيقة
 يوسف ومحمد خلافا لاي حقيقة والمختار قولهما وكذا
 جاز اذا رضي الاخر في المجلس ان كان المبيع مما ينقسم
 الثمن عليه بالاجزاء كعبد واحد او مكمل او موزون
 وما لم يقبل الاخر بطل الاجابة ان رجع الموجب
 مشتركا كان او تابعا وان قام احدهما اي احد
 العاقدين عن المجلس اما ان رجع الموجب فلا لاي
 لما لم يقدر حكم البيع بدون القبول كان للموجب
 ان يرجع قبله لخلو رجوعه عما ابطال حقه غيره فاذا
 رجع بطل اجابته واما ان قام احدا العاقدين عن
 المجلس فلا ان القيام دليل الوجوع ولهذا ذلك قبل
 القبول لانه لو لم يثبت الخيار يلزمه حكم العقد
 من غير رضاه وهذا يسمى خيار القبول وان اوجدا
 اي الاجاب والقبول في البيع الصحيح لزم والخيار
 لواحد من العاقدين وبه قال مالك وهو رواية عن
 احمد ومختار النخعي والثوري وقال الشافعي
 لا يلزم بل لا بد من الخيار مادام في المجلس وبه قال
 احمد لما روي مالك عن ابي حنيفة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه
 حتى يستوفيه ووجه الدلالة انه عليه السلام
 عني المنع من البيع باستيفاء المبيع فاذا استوفي جاز

البيع سوا استوفى في المجلس او بعده والبيع لا يجوز الا
 بعد ثبوت الملك وقوله عليه السلام بحان بما عقد
 وكان يبيع في البيع اذا ابتعث فعل لا خلافة وفي الخيار
 ثلاثة ايام والخلافة بكسر الخاء المعجمة المدعاة فانه
 يدل على لزوم البيع بالإيجاب والقبول ولان اثبات
 الخيار لأحد المتبايعين ابطاله كف الآخر وهو غير
 جائز لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار ولا في البيع
 عقد معاوضة كما فيلزم بالإيجاب والقبول كالتكاح
 وأما ما رواه أصحاب الكتب الستة واللفظ للشيخين
 عن نافع عن عبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه
 لم يتفرقا الا يبيع الخيار وي لفظ لهما اذا اتبايع المتبايعان
 بالبيع فكل واحد منهما بالخيار معا يبيعه لم يتفرقا او
 يكون بيعهما على خيار فان كان بيعهما على خيار
 فقد وجب فقال محمد بن الحسن وهو موقوف
 عن ابراهيم التيمي مؤل بان المراد بالخيار فيه خيار
 القبول فان احدهما اذا وجب كان لكل منهما
 قبل القبول الخيار وما في المجلس ولم يوجب احدهما
 في عمل اخر وفي لفظ الحديث اشارة اليه فانها
 متبايعان حالة البيع حقيقة وعلى هذا فان التفرق
 بالاقوال لا بالأبدان كما في قوله تعالى وان يتفرقا
 يفتن الله كلاما سفته فان الزوج اذا طلق امرأته
 على مال يحصل الفرقة بقبولها وقال ابو يوسف
 مؤول بان المراد بالتفرق فيه التفرق بالأبدان
 بعد الإيجاب قبل القبول انتهى والمراد بقوله

بيان

الإبيع الخيار والا اذا اتبايعا ببيع الخيار والمعنى ان يقول
 احدهما لصاحبه اختر فيقول اخترت فيكون هذا
 الزام لا يبيع ويسقط خيارهما وان كان المجلس ناعيا
 وهمل بعضهم الخيار على خيار الشرط وهو بعيد
 لرواية الترمذي البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ويختار
 وي لفظ او يقول احدهما لصاحبه اختر بدل واختار
 او كان ابدا اذا استوفى شيئا واجب ان يكون
 له فارق صاحبه غشي قليلا ثم رجع لماله على التفرق
 بالأبدان ويدل عليه زيادة ابي داود والترمذي ولاجل
 له ان يفارق صاحبه حنية ان يستقبله اي حنية
 ان يفسخ العقد ولنا اطلاق قوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا اوفوا بالعقود وهذا عقد قبل التخيير وقوله
 تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة
 عند تراض منكم وبعد الإيجاب والقبول تصدق تجارة
 عند تراض غير متوقعة على التخيير فقد ان اباح تعالى
 اكلا المشتري قبل التخيير وقوله واشهد واذا اتبايعتم
 امريا لتوثق بالشهادة ليل يوقع التجاهد في البيع
 فلو ثبت الخيار وعدم اللزوم قبله لزوم ابطال هذه
 المصومن قال بعض المحققين ولا خلاص له في هذا
 الا ان يجمع لزوم العقد قبل الخيار ويقول انما يعرف
 لزومه شرعا وقد اعتبر فيه اختيار التراضي بعد
 الإيجاب والقبول بالاحاديث التي رويناها ثم قال
 ولا خلاص لنا لا تسليم ان كان اختيار الخيار في لزوم
 العقد وادعاء انه غير لازم من الحديث المذكور بناء
 على ان حقيقة المتبايعين المتأعلان بامر البيع

لا يتم البيع بينهما وانقضي لانه مجاز والمتشاغلان يعني
المتساويين يصدق عليهما عند ايجاب احدهما قبل قبول
الاخر فيكون ذلك هو المراد وقد اهو خيار القبول
ويعرف البيع بالاشارة اذا كان محسوسا اليه كذا في النذر
والوصف اي لا حاجة بذكرها حينئذ والمعنى بشرط
لصحة البيع معرفة المبيع بما يتقضي جهالة قطرها
للمنازعة فان كان حاضرا يكتفي بالاشارة لانها
كفاية في التعريف فاذا قال بفتك هذه الصرة من
الحنطة او هذه الثياب وهي مجهولة العدد بهذه الدراهم
وهي مبيعة له فقبل جاز البيع ولزم لان الباقي جهالة
القدر وهي لا تضر لعدم منعها من التسليم والتسلم
الا في السلم فان المبيع فيه لا بد من معرفة قدره ووصفه
عليه ساجي في بابه ان شاء الله سبحانه وحاصله ان
المبيع اذا كان غائبا فان كان مما يعرف بالاعوجاج كان
كيلي من الحبوب والورق من السمك والعسل والعديد
المتقارب كالجوز والورق فروية بعضه كروية كله وان لم
يعرف به كالثياب والدواب فلا بد من ذكر جميع
اوصافه قطعا للمنازعة وله خيار الرواية ويتشترط
معرفة قدر الثمن ووصفه لو كان في الذمة اذا اختلف
تقد البلد قطعا للمنازعة لا معرفة قدر الثمن المشار
اليه ووصفه اذا لاشارة ابلغ اسباب التعريف
وتقينا تقبيح التعدين المصرويين في البيع والجوز
لا يمتلئ في دفع عين المعين في العقد عندنا وعينه
زفر ومالك والثاقي بالتعيين في عقود المعاوضات
ونسوحها كما يتعين في الهبة والشركة والوكالة

551 والغصب والصدقة ويعرف الثمن باحد هاتين بالاشارة
ويذكر القدر والصفة فيعرف بالاشارة ان كان معينا
بها ويذكر القدر والصفة ان لم يكن ويصح البيع بثمن
قال وهو الاصل وموجب باجل معلوم لا طلاق قوله
تعاين واهل الله البيع ولما في التجاري عما بيته
من الله عليه السلام اشترى طعاما من يهودي الى
اهل ورهنة درعاه من حديد وفي لفظ الصحيحين
طعاما بنسيئة وتقول عليه السلام والسلام من اسلف
في عمره فليسلف في وكيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم
وعاين ذلك انعقد الاجماع ولا يضر الجراف بثمن
الجيم والضم اشهر وهو البيع بالحدين او بالظن بالكيل
ولا وزن وهو يارسى سرب لكراف بالكاف المعجمي
الا في البيع الجيم بالجنس لما روي الجماعة الا التجاري
من حديث عبادة بن الصامت ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة
والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح
مثلا بمثل سوا سوار بدا بيد ما اذا اختلفت هذه
الاصناف فيبيعوا كيف شئتم اذا كان بدا بيد ولا ان
الجهالة في الجراف غير مانعة من التسليم فلا يضر
كجهالة نتيجة بان اشترى ثيابا بدرهم ولم يدرك قيمته
وانما امتنع الجراف في الجنس لما فيه من احتمال
الدبر او احتمال ما يحق بحقيقته احتياطا وفي الخبر
ان هذا الاستثناء اذا كان ثيابا يدخل تحته الكليل
وادناه نصف الصاع واما اذا كان قليلا لا يدخل
تحت فيجوز بيعه بجنسه جرافا ومطلق الثمن وهو

الذي لم يقيّد في صلب العقد او في المجلس بوصف ولا
ينقده ببلد نحو عشرة ذراعهم يحل لانه ما عكس المتعامل
بحال لا رواج اي اغلب ما يتعامل به في تلك البلدة سواء
استوت مالية النقود او اختلفت لان ما عكس المتعامل
به معلوم بالعرف والمعلوم بالعرف كالمعلوم بالنقص
فان استوي رواج النقود فسد البيع ان اختلفت
ما يتصلها لان مثل هذه الجهالة مفضي الى المنازعة
واما لو استوت المالية والرواج جاز البيع وان يبيع
ذو افراد كل واحد منها يكاد درهمها فان لم يتفاوت
تلك الافراد بان يبيع صرة كل قفيز بدرهم او ببيع
شرا بكل ذراع بدرهم فتح البيع في واحد عند اي
حنيفة وفي الكل عند اي يوسف ومحمد وبه يفتي
وهو قول مالك والثاقي واحدا لان المبيع معلوم بالاثا
ولا يحتاج الى معرفة قدره وما فيه من الجهالة لا يضر
لان رفعها بيد هاتين يكتل الصبرة في المجلس
ولا يحنيفة ان الثمن مجهول لان جملة الافراد
غير معلومة فيكون بازا بينهما من الثمن مجهولا لان
الاقل وهو واحد معلوم فيصح البيع فيه ويقيد
فيما عداه الا ان ترتفع الجهالة بتسمية جميع الافراد
او بالكيل في المجلس والا يجتفاوتت الافراد
في القيمة كالمواضع عنما كل امانة بدرهم فلا يصح
البيع اصلا اي لا يجملة الافراد ولا في واحد منها
وهذا عند اي حنيفة واثا عندهما فيصح في الكل
وهو قول مالك والثاقي واحدا والوجه مامر
الا ان الافراد هنا متفاوتة فلا يجوز البيع في واحد

552 منها عند اي حنيفة بخلاف الصبرة وان باع صبرة
اي كومة طعام بلا كيل ولا وزن على انما ما يحد
تساع بما يحد درهم فان نقص المبيع عن المائة اخذ
المشتري الموهوب بالخصصة لان الدليل ذو جزو
والثمن ينقسم على اجزاء المبيع او ينقسم المبيع
لان الصفقة كما تقررت عليه لم يتم رضاه
بالموهوب به وبه قال مالك والثاقي واحدا
وان زاد على المائة فليبايع ما زاد لانه باق على ملكه
فان البيع وقع على قدر مدين وما يكون كذلك
لا يتناول غيره وفي المذروع بان باع ثوبا على اذنه
عشرة اذرع بعشرة فوجد المشتري الثوب
اقل من ذلك اشد المشتري الاقل بكل الثمن وترك
لان الذراع وصف للمذروع والثمن لا ينقسم على الاوصاف
فكان كل الثمن مغابلا بكل العين غير انه ثبت الخيار
للمشتري لانه فاقه وصف مرغوب به وقع عليه
العقد لا اكثر له اي للمشتري ولا خيار للبايع لان
الرايد هنا صفة فكان هذا بمنزلة ما اذا باع
بشرط انه معيب فاذا هو سليم وان قال بعثت
هذا الثوب على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم
فوجد المشتري اقل او اكثر فبالخصصة اي فله
اخذ الكل بالخصصة غير ما اي في الزيادة والنقصا
وله الترك لان الذراع وان كان وصفا الا انه يصلح
ان يكون اصلا لانه ينتفع به بانقراده فاذا سمي
له عثن صار اصلا وانما كان الخيار للمشتري لتفرق
الصفقة عليه في النقصا والزيادة المبيع

بزيادة الثمن في الزيادة وعن الشافعي قولان أحدهما
 بيع العقد وله الخيار كذهبنها والآخر لا يبيع
 بيع البرئيل وهو اقنوك مالد واحد الشافعي في
 القديم وقال في الجديد لا يبيع لانه عليه السلام نهى عن
 بيع الفرر وهذا منه لانه لا يدري ندر الحب واجيب
 بان ذلك محمول على نحو بيع الطير في الهواء والسمك
 في الماء وفي المبسوط وعلى بيعه في السبل قبل ان
 يشتد وضع بيع الباقلا بكسر التاء وتشد اللام
 مقصورا ويخفف فيها عند كل واحد من هاتين قسرا
 ان كالمسم والارز والخص الاحضر وسائر الحبوب
 المغلفة والجوز واللوز والعنق والبندق في
 قسره الاول وفي نسخة في قسره الخارج وانما قال
 الاول لان فيه خلاف الشافعي اما في قسره الثاني
 فيجوز اجماعا والمنصوص عن الشافعي في بيع
 الباقلا الاضمرانه لا يجوز وقال مالد واحد وكثير
 من اصحاب الشافعي يجوز وكذا الجوز واللوز الرطبان
 واما الباقلا منهما فيجوز بلا خلاف لنا ما روي الجماعة
 الا البخاري عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن بيع التخل حتى يرضوا وعن بيع
 السبل حتى تنبت ويأمن العاقبة نهى عن البائع
 والمشتري ثبالت رهي التخل يرضوا اذا بدت فيه
 الحمرة او الصفرة وما في الصحيحين عن النبي ان
 النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى
 يبدو صلاحها وعن بيع التخل حتى يرضوا قبل ما يرضو
 قال سحر واصفار وفي ركة البخاري عن ابي عمر

انه عليه السلام نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحها وكما
 اذا سئل عن صلاحها قال حتى يذهب غاؤها وما
 روي ابو داود والترمذي وابن ماجة من حديث
 حماد بن سلمة عن حميد عن انس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن
 بيع الحب حتى يشتد قال الترمذي حديث حسن
 غريب لا يعرفه مرفوعا الا من حديث حماد بن سلمة
 ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال
 صحيح على شرط مسلم وفي رواية عن بيع الحب حتى
 يفرك وقال البيهقي ان كان يفتح الرائ باسناد
 الافراك الحب وهو الاشبه وافق قوله حتى
 يشتد وان كان يفتح الرائ على ما لم يسم ناعله خالفه
 واقتضى تنقيته عن السبل حتى يجوز بيعه
 ووجه الدلالة ان حكم ما بعد الغاية يخالف حكم ما
 قبلها فظاهر الحديث يقتضي الجواز عند وجود
 الغاية وعند الشافعي لا يجوز حتى يخرج البر من سبله
 والباقلا من قسره الاول قلنا انه مال منتقع به
 لانه يذخر في سبله قال قتابي فما حصدتم فذروه
 في سبله فيجوز بيعه فيه وبيع نحو الباقلا في القسر
 كما لا يخفى في سبله فان قيل يجوز بيع التخل قبل
 الرضو عندكم ومقتضى ما استدل لكم به من الحديث
 انه لا يجوز ابيع بانه محمول على بيع الثمر على
 التخل بشرط النزع الى ان يحمر او يصفر يد ليل قوله
 ارايت لو اذهب الله الثمر بم يستحل احدكم
 مال اخيه اذا اذقاه انما يتوهم اذا استزاه قبل

الا ذاك بشرط التركة او دخول علم التلم يعني
 لا يجوز التلم فيه حتي يوحد بين الناس بدليل
 قوله اذا منع الثمرة فم يستحل احدكم مال أخيه
 فيكون دليل لنا على اشتراط وجود المسلم فيه من
 حين العقد الى حين الحول مع بيع الثمرة في يومها
 وقال مالك والثاقي واحد وشعبان لامة السخي
 وهو اهرازه من اصحابنا لا يجوز والحيلة في جوارزه
 ان يباع مع الشجر فيكون تبعاتها ولا يصح الجوار
 عنه لانه منتفع به في المال فصارت كبيع الطفل
 والمحشي او يبدل بصلاحها وهذا بخلاف من
 العلماء وانما الخلاف في تفسير بدو صلاحها فعندنا
 على ما في المبسوط فهو ان يأمن الماهة والعباد
 وعلى ما في الخلاصة عما التجريد ان يكون منتفعا
 به وعند الثاقي هو ظهور النضج وبإدي الخلاوة
 اذا صبح بيع الثمرة يجب على المشتري قطعها
 في الحال ليتفرغ ملك البائع عما ملكه كبيع النخلة
 دون الثمر وهذا اذا اشتراها مطلقا او بشرط
 القطع بشرط تركها اي الثمرة على الشجر وترك
 الزرع في الارض بفقد البيع اما اذا لم يبدو صلاحها
 او بدا ولم يتناه اي عظمها فباتفاق واما اذا
 تنافى عظمها فعند اي حنفية واي يوسف يفد
 لانه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير
 اولانه شغل على منهي عنه وهو صفقة في صفقة
 لانه اجازة في بيع ان كان للمنفعة حصنة من الثمن
 واخاذه في بيع ان لم يكن لها وقال محمد لا يفد استحسانا

554 وهو قول مالك والثاقي واحد ومختار الطحاوي
 لتعامل الناس به من غير تكبر وفي الاسرار الفتوي
 على قول محمد وفي التحفة الفتوي على قولهما لان
 التعامل لم يكن بشرط التركة وانما كان بالاذن بالترك
 بشرط انتهي وفي الدخيرة قال ابو الليث
 المخلص في طريق الاذن ان ياذن المشتري في
 التركة على انه متى رجع عما اذن كان ما ذوقه
 في التركة ياذن جديد واجتج لنا بعض المحققين
 بما روينا من قوله عليه السلام من اشترى نخلا
 قد ابرت فثمرته للبائع الا ان يشترط المتباع فحمله
 للمشتري بالشرط فدل على جواز بيعه مطلقا
 لانه لم يقيد دخوله في البيع عند اشتراط المتباع
 بكونه بدا صلاحه واعرض عليه بان النزاع في جوار
 بيعه مستغلا لا تنقلا لانه لا خلاف فيه واصلح ايضا
 ما في موطا مالك عند عمر بنت عبد الرحمن قالت
 اشترى رجل ثمرة حايطة في زمن النبي صلى الله عليه
 وسلم ففاحه وقام عليه حتي تبين له النقصات
 فسأله رب الحايطة ان يبيع له او يقبله فحلف لا يفعل
 فذهبت ام المشتري الي النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكرت ذلك فقال يا ايها النبي ان يفعل خير اسمع رب
 الحايطة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو
 له ولولا صحة البيع لم يترتب الا قاله عليه واما
 النهي المذكور فيهم تركوا ظاهره فانهم جوزوا البيع
 قبل قبل ان يبدو صلاحها بشرط القطع وهذا
 مفارقة صريحة لمنطوقه فقد اتفقنا على انه

منزوعة الظاهر بهذا وإذا رضي البائع ببقائها لطلب
 الفصل في الثمرة للمشتري لأنه حصل له بطريق
 سباح وإن لم يرض ونزكها المشتري تصدق بما زاد من
 ذات الثمرة لخصول الزيادة بمعنى من الشجر بلا أدن
 المال فلا يصح بطيب له ويعرف الزيادة بالتقويم
 يوم البيع والتقويم يوم الإدراك فالزيادة تفاوت
 بينهما وإن تركها بعد ما تنافي عظمها لم يتصدق
 بشيء لأنها زادت جودة بتغير الطعم واللون وذا
 من أثر الشمس والحر لا إذا **كانت قد راي بها**
 يفسد البيع استثناء مقدار معلوم من الثمن مقطوعة
 لأنه ربحا وغير مقطوعة لأنه ربحا لا يبيعي شيء بعد
 المشتري يتخلوا العقد عما الفائدة بخلاف ما إذا
 استثنى خلافا لئلا يبيعي معلوم بالمشاهدة
 وفي المواهب لبواع الثمرة واستثنى منها الرطال
 معلومة فتح البيع في ظاهر الرواية لأن الأصل
 أن ما حاز أفراده بالعقد حاز استثنائه من العقد
 كما لو استثنى جزاء ما عا وما لا يجوز أفراده بالعقد
 لا يبيح استثنائه منه كما لو استثنى عضوا من الشاة
 وكحوها وقيل يفسد وهو رواية الحسن واختارها
 الطحاوي لجها له ما بقي بعد الاستثناء **فصل**
صح بالإجماع حيا والشرط والقياس أن لا يصح لما فيه
 من الغرر والظاهر بقبوله عليه السلام عند بيع
 وشرط لا أن النص ورد به وهو ما رواه ابن ماجة
 في سننه أن حبان بن منقذ بن عمرو كان رجلا قد
 أصابته أمة في رأسه فكبرت لسانه وكان لا يبدع

عَلَى ذَلِكِ التَّجَارَةُ فَكَانَ لَا يَبْرَأَ يَغْبُتُ فَإِنِّي الْبَيْتُ صُلِّي
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ إِذَا أَنْتَ بَايَعْتَ
 فَقُلْ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَنْتَ فِي كُلِّ سَلْفَةٍ اتَّبَعْتَهَا بِالْجِبَارِ ثَلَاثَ
 بَيَاطٍ فَإِذَا رَضِيتَ فَاْمَسْكُهَا وَإِنْ سَخِطْتَ فَارْجِعْهَا
 عَلَيَّ صَاحِبَهَا وَحَبَانُ يَفْتَحُ الْمَهْمَالَةَ وَتَشْدِيدُ الْمَوْجِدَةَ
 وَمَنْقُذٌ بِالْمَعْجَمَةِ وَالْخِلَافَةُ بِكِبَرِ الْمَعْجَمَةِ الْخِدَاعَةُ
 مِنْهُمَا أَيُّ مِنَ الْبَايَعِ وَالْمُشْتَرِي **وَلَهُمَا أَيُّ مَقَامٍ**
 وَلَيْفَ يَرْضَاهَا أَذْنُهُمَا وَأَفْسَدَ زُفْرًا لَعَقْدًا بِالْجِبَارِ لَعْنَةُ
 الْعَاقِدِ وَهُوَ الْقِيَاسُ **ثُمَّ رَوَى أَبُو بَكْرٍ** بِالرَّصَبِ
 فِيهِمَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الثَّوْرِيِّ وَابْنُ سُرَيْمٍ
 يَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي لَالِ الْبَايَعِ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ
 الْقِيَاسِ فَيَقْتَضِرُ عَلَى مَوْرِدِ النَّصِّ وَهُوَ الْمُشْتَرِي
 لِمَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَسَكَتَ عَنْهُ عَدْنُ بْنُ عُمَرَ قَالَ كَانَ
 حَبَانُ بْنُ مَنْقُذٍ رَجُلًا ضَعِيفًا وَكَانَ قَدْ شَفَعَ فِي رَأْسِهِ
 مَا سُمِّيَ أَيُّ ضَرْبٍ فَجَعَلَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ الْخِبَارَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَبِمَا اشْتَرَاهُ وَكَانَ قَدْ ثَقُلَ
 لِسَانُهُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بَعِ أَيُّ اشْتَرَوْتَ لَاحِلًا بَتَةً فَكُنْتَ اسْمُهُ يَقُولُ
 لَاحِلًا بَتَةً يَعْنِي بِإِدَالِ اللَّامِ وَالْإِلْثْقَلُ لِسَانُهُ وَتَكَرَّرَ
 لِأَطْفَالِهِ بَيَانُهُ وَكَانَ يَشْتَرِي الشَّيْءَ وَيَجِي بِهِ إِلَى أَهْلِهِ
 فَيَقُولُونَ إِنَّ هَذَا عَمَالٌ فَيَقُولُونَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَهِبَ نِيَّ بَيْعِي أَيُّ شَرَايَ رَاجِبٍ
 بِأَنْ حَبَانُ وَالْشَّرْطُ أَنْ يَجْازَ الْحَاجَةُ النَّاسِ إِلَيْهِ لَدَفَعَ
 الْعَنْتَ بِالتَّامِلِ وَالتَّفَكُّرِ وَذَلِكَ بِسَوِيٍّ بَيْنَ الْبَايَعِ
 وَالْمُشْتَرِي عَالِيَانِ لَعَقْدًا بَيْنَ مَا جَاءَ إِذَا بَايَعْتَ وَهُوَ

يشمل البيع والشراء قد رواه البخاري في تاريخه
 الاوسط اذا بيعت فقبل اخلاصة والاصل كونه عاي
 بابه وان جاء البيع بمعنى الشراء كما تقدم لا الشراي
 لا يصح خيار الشرط اكثر من ثلاثة ايام وهذا عند
 ابي حنيفة وهو قول زفر والشافعي وقارم بالذ
 مدة الخيار ما عكس اختيار البيع في مثله وهو يختلف
 باختلاف الاشياء فان كان المبيع مما لا يبقى اكثر من
 يوم كالفاكهة لم يجز فيه ان يشترط اكثر من يوم
 وان كان فيه صفة لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة
 ايام يجوز ان يشترط فيه اكثر من ثلاثة ايام لانه
 شرع للحاجة الى التامل وهي تندفع بذلك وقال
 ابو يوسف ومحمد واحمد يصح اكثر من ثلاثة ايام
 اذا كان مدة معلومة كالساجيل في الثمن سواء
 طال او قصرت وقد ثبت بها عنه اجاز الخيار
 الى شهرين ولا يبي حنيفة ان شرط الخيار ثبت
 بالحدث على خلاف القياس فلا يزداد على المدة
 المذكورة فيه وذلك ان التقدير الشرعي اما
 ان يمنع النقضات والزيادة كما في الحدود او
 يمنع احدهما كما قد الحيف واكثره وهو هنا لا
 يمنع النقضات بالاجماع فيمنع الزيادة والالم
 يحكم له فائدة ولانه عليه السلام من ربح
 الثلاثة لمن كان في غابة صنف المعرفة
 ولم يزد عليه الا ان ابي البيع بشرط الخيار
 اذا كان اكثر من ثلاثة ايام يجوز ان اجاز من له
 الخيار في الثلاثة وقال الشافعي وزفر لا يجوز لانه

البيع انفق فاسد الفكاك الشرط الثالث فيه
 ولا يتقلب صحته باسقاطه كالموابع وانهما بذرهم
 ثم اسقط الدرهم الزايد وكما لو نكح امرأة وتخته
 اربع نسوة ثم طلق الرابعة ولا يبي حنيفة انه
 باخباره في الثلاثة اسقط المفسد قبل تقريره
 فصار كالموابع هذعا في سقف ثم نزع وسله
 وفي المحيط لو شرط الخيار ابد او مطلقا او موقتا
 بوقت مجهول فسد خلافا للمالك واحمد وكذا يجوز
 البيع ان شرط انه ايجد المشتري ان ينفذ الشرط
 ثلاثة ايام او اكثر لا يبيح بينهما ما الى ثلاثة فسد
 علما بينا الثلاثة واما ان اكثر من ثلاثة فسد
 سمح فقط لكن ان نقدر في الثلاثة صح عند الثلاثة
 والقياس ان لا يجوز البيع بهذا الشرط وهو قول
 زفر ومالك والشافعي واحمد لانه بيع شرط فيه
 اقالة فاسدة لتعلقها بشرط وهو عدم نقد الثمن
 في ثلاثة ايام فلا يجوز كما يبيع بشرط اقالة صحيحة
 بل او يولي ولنا انه في معنى خيار الشرط في الحاجة
 والافضوء لانه يتخير في الثلاثة بين الفسخ
 والافضاء وشرط الخيار يجوز هذا المقصود وفي
 المجتبى ولفظ قال احدهما بعد البيع جعلتك بالخيار
 ثلاثة ايام صح بالاجماع ولو زاد على الثلاثة او
 اطلق فسد البيع عند ابي حنيفة وزفر والشافعي
 كالشرط الفاسد اذا الحق بالبيع الصحيح وقال ابو
 يوسف ومحمد يجوز كما في شرط الخيار ولا يخرج بيع
 عن ملك ما يبيع مع خياره ايمع ان الخيار لبايعه

لانه باشتراط الخيار لم يتم رضاه لا يخرج المبيع عن ملك مالكه الا بعد تمام رضاه ولهذا ينقد عتق البايع ومالك التصرف فيه دون المشتري وان قبضه باذن البايع وفي مذهب الشافعي ثلاثة اوجه احدها لمذهبنا وهو قول مالك وثانيهما ان الملك ينتقل بنفس العقد وهو قول اهل الرواية ثالثهما انه موقوف فان اتمم البايع تبين ان الملك قد انتقل بنفس العقد وان فسح تبين انه لم ينتقل فاذا عرفت ذلك فقل انه اي فعلا كالمبيع في يد المشتري في مدة خيار البايع بوجوب صاعه بالقيمة لان البايع ما رضي بقبضه الا بحصة العقد والمقبوض بحصة العقد يكون مقبوضا بالقيمة فالمقبوض على موسم الشراء اذ لم يكن مثليا وملك في يد المشتري لان الاصل هو انما كان بالقيمة وانما يقدر عنه عند تمام البيع ولم يوجده وهذا قول مالك والوجه المشهور في مذهب الشافعي وفي وجه اخر يضمنه بالثمن وهو قياس قول احمد فيد بالملك لانه لو تقيب في يد المشتري كان البايع بالخيار ان شاء الزام البيع وان شافسحه وضمن المشتري التفضيلات لانه ممنون عليه بجميع اجزائه كالمقبوض ولو تقيب في يد البايع فان تقيب بفعله ينتقض البيع بقدره ويسقط حصته من الثمن وان تقيب لا بفعله فالمشتري اذا شاء اخذ جميع الثمن واذا شاء فسح كما في بيع المطلق عن خيار الشرط وقتئذ الملك يكون في يد المشتري لانه لو كان في يد البايع انقضى البيع بلا شيء كالمبيع المطلق ويخرج المبيع

عنه ملك بايعة مع خيار المشتري لان البيع من جهة بايعة لازم اذا خيار بشرع نظر الى مفعوله فيعمل في حقه دون الاخر وفي مذهب الشافعي هذا ايضا ثلاثة اوجه كما في اذا كان الخيار للبائع على ما تقدم فقل انه اي فضاء فملك المبيع في يد المشتري بالثمن كتمهيد اي كضمان تقيب لمبيع في يد المشتري بغيره لا يرتفع في مدة الخيار فانه بالثمن سواء تقيب بفعله او بفعل غيره او باقاة سماوية وقال زفر والشافعي في قول زمانه بالقيمة كما لو كان الخيار للبائع فيدنا التقيب بكونه لا يرتفع في مدة الخيار لانه لو كان يرتفع فيها كان على خياره فان ارتفع فيها فله الفسخ بعد ارتقاؤه وان لم يرتفع لزم العقد لنقد الرد لكن لا يملك المشتري عند اي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يملكه وهو قول مالك واحد وقول الشافعي لانه لو لم يملكه لكان خارجا عن ملك البايع لا الي مالك ولم يعرف هذا بالشرع ولا في حنيفة ان الثمن لم يخرج عن ملك المشتري لان الخيار يعمل في حق من مفعوله فلو دخل المبيع في ملكه لدخل بلا عوض ولا اجتماع في ملكه المعوض وعوضه ولم يعرف هذا في الشرع وعرف منه الخروج عن ملك شخص لا الي مالك في صور منها ما اذا اشترى منوي امر الكعبة عبد الحذفا فانه يخرج عن ملك مالكه ولم يدخل في ملك احد ومنها مال التركة اذا استقرقه الدين فانه يخرج من ملك الميت ولا يدخل في ملك الورثة ولا العرساء ومنها

الوقف عليه ما سيجي ان شاء الله تعالى فلا يثبت
 احكام الملك للمشتري اذا كان الخيار له عند
 ابي حنيفة لعدم ملكه **لعنق** **قريبه** بان المشتري
 قديم بالخيار فانه لا يعتق في مدته عندي حنيفة
 ويعتق عندهما **اخره** ابي وخو القريب في العنق
 بالشراء وهو العبد الذي كان مشترطه بشرط
 الخيار قال ان ملكك عبدا فهو حر فانه لا يعتق في
 مدة الخيار عندي حنيفة ويعتق عندهما وانما
 قلنا ان مشترطه قال ان ملكك لانه لو قال ان اشتريت
 يعتق في المدة باتفاق اما عندهما فلو جرد الملك
 واما عندي حنيفة فلا تعلق بالشرط كالمطلق
 عند وجود ذلك الشرط فهو لو اطلق العنق بعد
 شرايه بالخيار يعتق **والفسخ** ابي فسخ من له الخيار
 بالقبول سواء كان حاصرا او عابثا وقال ابو يوسف
 يعمل وان لم يعلم صاحبه وهو قول مالك والشافعي
 واحمد لان من له الخيار يسلط على الفسخ من جهة
 من لا خيار له فلا يتوقف منحه على علمه كالاجارة
 وصار كالوكيل بالبيع لتصرف في ما وكل وان لم
 يعلم موكله ولهما ان لا خيار له قد يلحقه الضرر
 اذا فسخ بغير علم من له الخيار فان الخيار اذا كان
 للبايع ومضت المدة يظن المشتري ان البيع تم
 بناء على الظاهر فيتصرف في البيع ثم يظهر انه
 ملك لغيره فيلحقه الختان بالهلاك واذا كان
 للمشتري فالبايع لا يطالب لسلعته مشترطيا بناء على
 ان البيع تم بحسب المدة فاذا اخبره المشتري بعد ذلك

انه كان

انه كان فسخ العقد فنقرر قال الكرجي وعلى هذا
 الخلاف خيار الروية بخلاف خيار العيب فانه لا يصح
 منحه بدون علم صاحبه باتفاق **خلاف الاجازة**
 فانها تفعل وان لم تعلم صاحب المميز لانه لا ضرر
 فيها عليه اذا العقد لازم من طرفه قيدنا الفسخ
 بكونه بالقول لانه لو كان بالفعل بان اعتق ووطي
 او باع فان العقد يفسخ وان لم يعلم صاحبه لان
 منحه حينئذ حكمي وهو لا يشرط فيه العلم
 لعزل الوكيل وقيد علم صاحبه بكونه في المدة
 لانه لو كان بعدتها بان فسخ حال غيبته ومضت
 المدة قبل علمه تم العقد ثم اعلم انه يثبت الخيار
 لكل من العاقد والمشرط له من غير العاقدين
 فان اجاز احدهما البيع وفسخ الاخر يعتبر
 السابق منهما ردا اذا اواجارة لان السابق ان
 كان رد الفسخ العقد والمنسوخ لا يجاز وان كان
 اجازة انبراهم وبعد لا ينفرد احد العاقدين
 بفسخه وحدهما فانما الفسخ احق علي الاصح
 وقيل تصرف العاقد احق وبسط الخيار
 بمعنى المدة لانه لا يثبت الا فيها فيكون مقدرا
 بمضيها وما اي ويفعل تدل على الركن كركوب
 في الدابة اذا كان له منه بدائل لوركبها
 لينظر ان يسيروها فلا يبطل خياره لانه لا بد له
 منه للامتحان والوطي اي وكالوطي في الامنة
 لانه لا يحل في غير الملك وشرا احد الثوبين
 او احد الثلاثه عليا ان يمين المشتري

اهدا اية واحدا وشاء في ثلاثة ايام وبسمي هذا
 خيار التقيين وقال زمر والشافعي لا يصح لا في
 الاكثر اية لا يصح شراء اهدا اكثر من ثلاثة علي
 ان ايعين واحدا لان الحجة بتدفع بالثلاثة
 لا شتمها على الجيد والروي والوسط وشراء
 وكذا بيعها ما خيار في اهدا مع ان فصل
 البيع الثمن وعين محل الخيار لان المبيع معلوم
 قيد بالعبد لان شراء الكفاي والورثي او العبد
 الواحد عليانه بالخيار في نصفه هائر سوا فصل
 الثمن اولم بفصل لان النصف من الشيء الواحد
 لا يتفاوت ونفس البيع في الاوجه الباقية
 وهي ما اذا لم يفصل الثمن ولم يبين محل الخيار
 او فصل ولم يبين او عين ولم يفصل بجهالة
 الثمن والمبيع في الاول وجهالة المبيع في الثاني
 وجهالة في الثالث وهذا مشري بكرمي اسمه
 مفعول من الشراء وفي نسخة مشري بشرط
 كتبه اي بشرط انه كاتب ولم يوجد الشرط اخذ
 المشري ذلك العبد بغيره او ترك وهو قول
 الشافعي ان الكتابة وصف مرغوب فيه فينتقي
 بالشرط ويثبت بفوائده الخيار للمشري لانه قد
 يحرم بالعبد نفسه ويكتفي بما في ما يطلو عليه
 اسم الحائث لوجود الشرط متى عليه كمدى الزيادة
 وهو قول الشافعي ويورد خيار التقيين
 وخيار العيب اية يثبت كل منهما ابتداء
 الدار من هوله لاستحقاقه المطالبة بعده

ولا الشرط اية لا يورد خيار الشرط ولا خيار القوية
 وقال مالك والشافعي يورد خيار الشرط لانه
 حق في المبيع ويجري فيه الارث لخيار العيب وخيار
 التقيين ولنا انا خيار الانسان لا ينتقل الي غيره
 بل يذوقه بموته وانما يورد ما يحتل الانتقال
 واعا خيار العيب قال المورث استحق المبيع
 سليما نكدا وارثه وخيار التقيين فانه يثبت
 للمورث ابتداء في ضمن اختلاف ملكه بملك
 البايع ونوصيه ان الثابت بالشرط لا يورد
 ويقتطع ولكنه ورد المبيع محمول تحت طاعن
 الغير فيثبت له خيار التقيين ابتداء كن اخلط
 ماله بماله رجل يثبت له خيار التقيين فصل
 مع شراء عالم يره سوا ذكر وصفة اولم يذكر كان
 اشترى زيتا في زق او براني عدل او ذرة في حقة
 او ثوبا في كم وانفقنا على انه موجود في ملكه
 ولو بر المشتري شيئا من ذلك لم يره خيارا في خيار
 عالم يره وفي نسخة الخيار عند ما اي عند
 الروية الى ان يوجد مطلبه اي يبطل خيار
 الروية وهو ما يدل غاي الرضا وقال الشافعي لا يصح
 شراء عالم يره اذ لم يكن جنسه معلوما للمشتري
 وان كان معارفا يجوز على قوله القديم لا يجوز
 على قوله الجديد واختار كثير من الشافعية
 الجواز منهم القفال وعما مالک الجواز وعدمه
 وقال بعض اصحابه لا يصح بلا ذكر صفة ولا تقدم
 روية لهما في عدم الجواز نهية عليه السلام عن

بيع القدر والقرر ما يكون مشورا لعاقبة ربه
 موجود فيها لم يره نبيه عليه السلام عن بيع ما ليس
 عند الانسان والمراد ما ليس بحاضر مروي للمثني
 لاجلنا فلما كان المثني اذا كان راء فاعقد حاي
 وان يكن حاضرا عند العقد ولنا الهموما
 المجوز للبيع مثل قوله تعالى واحل الله البيع وما
 رواه ابناي شيبه في مصنفه والدارقطني والبيهقي
 في سننهما مرسلان ثنا اسماعيل بن عيسى عن
 ابي بكر بن عبد الله بن ابي مريم عن ابي بكر بن
 ابي النبي صلى الله عليه وسلم ان المثني لما يره
 له الخيار اذا راء ان شاء هذه وان شاء قوله قال
 الدارقطني ابو بكر بن ابي مريم ضعيف واهيب
 بان تضعيف ابناي مريم بحالة عدالة ابناي علم
 غير المضعف بها وقد رواه ايضا الحسن البصري
 وسلمة بن الحقيق عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وروى الدارقطني مسندا عن واقر بها فوج عن
 عمر بن ابراهيم بن خالد الكروني عن وهب بن ابي
 عن ابن سيرين عن ابي هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من اشترى شيئا لم يرم
 ماله بالخيار اذا راء قال الكروني واخبرني فضيل
 بن عيسى عن هشام بن ابي سيرين عن ابي
 هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال واخبرني
 ايضا ان قاسم بن الحارث عن ابي حنيفة عن ابي
 عن ابن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بمثله لكن قال الدارقطني عمر بن ابراهيم

560
 يضع الاحاديث ولم يروه غيره اي مسندا او عا يعرف
 هذا عن ابن سيرين من قوله وقال ابن القطان في
 كتابه والداوي عن الكروني داهر با فوج وهو لا يعرف
 ولعل الجناية منه هذا وتاويل النبي عن بيع ما ليس عند
 الانسان بيع ما ليس في ملكه بدليل قصة الحديث فان
 حكيم بن حزام قال يا رسول الله ان الرجل يطلب في
 سعة ليست عندي فابيعها منه ثم ادخل السوق
 فاستجدها فاشترىها فاسلمها اليه فقال صلى الله
 عليه وسلم لا تبع ما ليس عندك والتمس بيع القدر
 بنصرى اني ما يكون معلوم العين كالطير في الهواء
 والسمك في الماء اذا عرفت هذا فيجبر المشتري فقط
 وان كان رحي قبلها ان هذه وصليته اي وللمثني
 ان يرد المبيع عند الزوينة وان رضى قبل الروية بان
 قال بعد تمام العقد رضى بذلك المبيع فلي رضى
 كان لان هذا الخيار يتعلق بثبوت الروية فكان
 عدما قبلها فلا يصح استقاطه قبلها ثم لا رواية في الرد
 قبل الروية واختلف فيه المشايخ فقيل لا يملكه المشتري
 كالأجارة لا وقيل يملكه وهو طاهر مذهب اصحابنا
 لا يبيعة اي لا خيار لبايع ما لم يره وكان ابو حنيفة
 اولا يقول له الخيار فبايعا على المثني ثم رجع
 اليه لا خيار له لما روى الطحاوي والبيهقي عن
 علقمة بن ابي وقاص ان طلحة اشترى مائة دينار
 مالا فقبل لعثمان انك قد عشت فقال عثمان
 في الخيار لا في بيعت ما لم اره وقال طلحة في الخيار
 لا في اشتريت ما لم اره فحكما بينهما جابر بن مطعم

فَقَضِيَ إِذَا خِيَارَ بِلَهْوِهِ وَلَا خِيَارَ لِعَثْمَانٍ فَقَدْ انْتَقَا عَلَى
 جَوَازِ الشَّرَا وَيَبْطُلُ أَيُّ وَيَبْطُلُ خِيَارُ الرُّوِيَةِ وَيَبْطُلُ
 هَذَا الشَّرْطُ مَا يَصْنَعُ بَيْعُهُ أَيْ الْمُبِيعُ بَعْدَ أَوْ غَيْرِهِ عِنْدَ
 الْمُشْتَرِي دَفْعًا لِلصَّرْفِ عَنِ الْبَايَعِ أَنَّهُ خَرَجَ عَنْ مِلْكِ سَلِيمَا
 فَلَا يَبْعُدُ إِلَيْهِ مَعْيِيًا وَتَصَرَّفَ مِنَ الْمُشْتَرِي وَهُوَ بِالرَّفْعِ
 عَطْفٌ عَلَى تَقْيِيهِ يَوْجِبُ ذَلِكَ التَّصَرُّفَ حَقًّا لِقَوْلِهِ كَالْبَيْعِ
 بِالْخِيَارِ وَالْإِعْتَاقُ وَالتَّذْيِيرُ وَالرَّهْنُ وَالْإِهَارَةُ قَبْلُ الرُّوِيَةِ
 وَبَعْدَهَا مَا قَبْلُ الرُّوِيَةِ فَلْيَعْدِ الرَّفْعُ فِي هَذِهِ
 التَّصَرُّفَاتِ لَوْ قَوَّعَهَا صَحِيحَةٌ لِإِبْتِنَاءِ صَحَّتْهَا عَلَى قِيَامِ
 الْمَلَكِ وَقَدْ وَجَدَ وَبَعْدَ صَحَّتْهَا لَا يُمْكِنُ رَفْعُهَا وَإِنَّمَا بَعْدَ
 الرُّوِيَةِ فَلَا تَمْنَاهُ دَلِيلٌ عَلَى الرِّضَا وَمَا أَيْ وَتَصَرَّفَ مِنَ الْمُشْتَرِي
 وَهُوَ مُبْتَدَأُ صَفْتِهِ لَا يَوْجِبُ أَيْ لَا يَوْجِبُ حَقًّا لِقَوْلِهِ
 الْمُشْتَرِي كَالْبَيْعِ خِيَارًا وَمَا وَجَدَ بَعْدَهَا أَيْ وَكَمَا
 السَّلْمَةُ وَهُوَ حَرَصٌ عَلَى الْمُبِيعِ لِلْبَيْعِ وَهِيَ بِلَا تَسْلِيمٍ
 يَبْطُلُ خِيَارُ الرُّوِيَةِ خَيْرًا مُبْتَدَأُ بَعْدَهَا أَيْ بَعْدَ
 الرُّوِيَةِ لَوْجُودِ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا فَقَطْ أَيْ وَلَا يَبْطُلُ
 خِيَارُ الرُّوِيَةِ قَبْلَهَا لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى صَرِيحِ الرِّضَا وَهُوَ
 لَا يَبْطُلُ خِيَارُ الرُّوِيَةِ قَبْلَهَا إِلَّا أَنَّهُ إِذَا تَغَلَّقَ بِهِ
 حَقُّ الْغَيْرِ صَارَ ذَلِكَ الْحَقُّ مَانِعًا مِنَ الْفَسْخِ وَالْإِثْقَالِ
 قَبْلًا وَيَبْطُلُ خِيَارُ الرُّوِيَةِ أَيْضًا قَبْلَ بَيْعِ الْمُبِيعِ بَعْدَ
 الرُّوِيَةِ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا لِأَنَّهُ مَوْكِدُ الْحُكْمِ الْكَفَقْدِ
 فَتَأْبَهُ الْبَيْعُ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ كَالْبَيْعِ بِالْخِيَارِ يَبْنِي
 لِلْبَايَعِ سِوَاكَانَ بِالْخِيَارِ أَوْ بِإِصْلَاحِ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي
 أَوْ لِقَوْلِهِ لِأَنَّ الْبَيْعَ حَبْسًا مِنْ جَانِبِهِ بَاتَ لَزْمًا
 وَأَنَّ قَوْلَهُ كَالْبَيْعِ خِيَارًا يَعْنِي لِلْبَايَعِ لِأَنَّ الْبَيْعَ مِنْ جَانِبِهِ

وَيَمْ

حَسْبُ

حَبْسًا غَيْرَ بَابٍ وَأَنَّ قَوْلَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى قَبْلُ الرُّوِيَةِ
 وَبَعْدَهَا مَنْصُوبٌ بِبَطْلِهِ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ فِي مُقَابَلَتِهَا
 بَعْدَهَا فَقَطْ مَنْصُوبٌ بِبَطْلِهِ وَيُقْتَضَرُ رُوحُ الْخَطِّ
 لِأَنَّهُ يَمَّا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِالْمُبِيعِ وَلَا يَشْتَرُطُ رُوحُ غَيْرِهِ
 وَلَا يَكْتَفِي بِهَا وَحْدَهَا حَتَّى لَوْ رَأَى سَائِرَ أَعْضَائِهِ
 دُونَ مَا هُوَ مُقْصُورٌ كَانَ بِأَقْيَاغٍ خِيَارَهُ كَوَجْهِهِ
 الْأَمَّةُ وَالْعَبْدُ وَإِنَّمَا كَانَ الْمَقْصُودُ فِي الرَّقِيقِ وَوَجْهَهُ
 لِأَنَّ سَائِرَ الْأَعْضَاءِ فِيهِ بَيْعٌ لَوَجْهَهُ لِأَنَّ الْعَبَّةَ فِيهِ
 تَتَفَاوَتُ بِتَفَاوُتِهِ مَعَ التَّسَاوِيِ فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ
 وَالْعَبَّةُ أَيْ وَجْهَتُهَا وَكَلَامُهَا هَذَا هُوَ الْمَصْحُوحُ وَقَالَ
 مُحَمَّدُ بْنُ يَكْفِي رُوحُ الْوَجْهِ أَعْتَابًا بِالرَّقِيقِ وَمَا بَعْضُ
 الْمَشَاحِجِ وَهُوَ مِنْ هَذِهِ الشَّائِعِ لَا يَدُ مِنْ رُوحِهِ لَوَجْهِ
 وَالْكَفْلُ وَالْعَوَائِمُ وَإِنَّمَا فِيهَا يَطْعَمُ مِنَ السَّمَنِ وَالْعَمَلِ
 وَخَوَصُّهَا فَلَا يَدُ مِنَ الذَّوْقِ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ
 لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهِ وَمَوْجِبُ عِلْمِ الثُّوبِ الْعِلْمُ لِأَنَّ مَالِيَّةَ
 تَتَفَاوَتُ بِحَسَبِهِ وَظَاهِرُ غَيْرِهِ أَيْ غَيْرُ الْعِلْمِ لِأَنَّ
 بِرُوحِهِ ظَاهِرَةٌ بِعِلْمِ الْبَقِيَّةِ إِذَا تَتَفَاوَتُ أَطْرَافُ
 الثُّوبِ الْوَاحِدِ الْأَسِيرِ وَإِذَا غَيْرُ مُقْتَبَرٍ وَأُطْلِقَ
 الْمَصْنُفُ وَهُوَ مُقْبَدٌ بِمَا إِذَا كَانَ مُطْوًى وَفِي الْمَحِيطِ
 قَبْلَ هَذَا أَيْ عَرَفْنَاهُمْ أَمَا فِي عَرَفْنَاهُمُ بِرِ الْبَاطِنِ لَا يَنْقُطُ
 خِيَارُهُ وَعِنْدَ السَّائِعِ لَا يَدُ مِنْ شَرِّهِ وَرُوحُهُ
 كُلُّهُ فِي قَوْلٍ وَهُوَ قَوْلُ رَفْرُلَانَهُ لَيْسَ بِمُثْلِي فَلَا
 يَكْرَفُ كُلُّهُ بِذَوْنِ ذَلِكَ وَيَبْنِي فِي الدَّارِ مُقْصُودَةً
 هَذَا قَوْلُ رَفْرُلَانَهُ الْأَصَحُّ لِأَنَّ بَيوتَهَا يَخْتَلِفُ
 بِالسُّتُورِ وَالصَّبْغَةِ وَالْعُلُوبَةِ وَالْمَقْلِيَّةِ وَكَامَةِ

الروايات على ما نه يكفي روية صحح الدار دون بيوتها
 وكذا روية خارجها وهو مبني على عادة اهل الكوفة
 في ذلك الزمان فاذ دورهم كانت على خط واحد لا يختلف
 الا بالكبير والصغير ويكونا جديدة او عتيقة وذلك
 يظهر بروية خارجها فاما اليوم فلا بد من النظر الى
 داخلها لتفاوت بيوتها وموافقتها وفي المحيط وتقصم
 شرط روية الكل وهو الا يظهر كما قال الثامني ويغير
 نظير وكيله بالشراء او القبط لا يتغير نسو له اما
 نظير وكيله بالشراء فبالتفاوت واما نظير وكيله
 بالقبط فنقد اي حنيقة وقال ابو يوسف وصححه
 ابو كميل بالقبط والرسول سواء والمشتري ان يبرده
 اذا رآه ويعتبر جهتي الاعي فيما يعرف بالحجسي
 كشاة اللحم وشحم فيما يعرف بالشحم كالملك وحل الورود
 وزوقه فيما يعرف بالذوق ويعتبر وصف العقار
 للاعي عنده اي عند العقار ومن راي ثم شري ما راي
 بعد مدة نكح الخيار ان فقير المشتري لان تلك الروية
 لم تقع معلومة باوصافه فصاركانه لم يره قيد بتغيره
 لانه لو لم يتغير لم يكن له الخيار لان العلم باوصافه
 حاصل له بالروية السابقة وقد رضي به ما دام
 على تلك الصفة والنول للمبايع مع عيینه في عدم
 تغيره ان اختلف في تغييره وكانت المدة قريبة
 يعلم انه لا يتغير في مثلها لان الاصل في راي ائمة شاة
 بقاء ما كان على حاله فلا يصدق المشتري في دعوى
 التغير الا بعبئة الا اذا بعدت المدة بان راي ائمة
 شاة ثم اشتراها بعد عشرين سنة لان الظاهر

562
 يشهد له والقول المشتري مع عيینه في عدم روية
 ان اختلف فيها الامور خادمت والمشتري ينكره
 فيكون القول له ولو اشترى شيئا مبيعيا في الارض كالجزر
 والفجل والبصل والثوم واصول النخيل وما اشبه
 ذلك يجوز وبه قال مالك واحمد وله الخيار اذا راي
 جميعه وروية بصفه لا تبطل خياره عند اي حنيقة
 لان هذه الاشياء يتفاوت بال صغير والكبير والجرودة
 والرد اعرة وقال ابو يوسف ومحمد روية بصفه احد
 هذه الاشياء لروية كله لان بصفه الواحد منها
 يستدل به في العادة على جميعه فصارت كالأكيل
 والموزون والعدد المتقارب والمشتري خير مقدم
 وهذا غير راي ابي لم يشتره عينا بصفه بفتح الفاء
 المشددة منه عند التجار يعني وقبضه غير عالم
 بالعيب ردة متبدا بالخبر المقدم او اخذه بصيغة
 المصدر راي اخذ المشتري بصفه كله قيد البعوض
 يكونه عند التجار لان المربع في معرفته ذلك اليهم
 وفي الدهيرة كل جمع شي اذال جمع الي احد صيغته
 بعد ووجه عيبا فهو عيب وان لم يوجد نقصانا
 في العيب ولا في منافعها لانه عندهم يوجب نقصان
 نظيره النطفة الاسود اذا كان ينقص الثمن فهو
 عيب كما في الحبش وانما كان للمشتري الخيار بالعيب
 لان مطلق العقد يقتضي السلامة فعند فواتها
 بخير المشتري كيبلا ينصرف بل يروم كما لا نزاع فيه واما
 لم يكون له ان ياخذ من النقصان لنقص البايع
 لاننا روي برؤا المبيع عما حاله الا بكل الثمن وحي

البخاري ويزكر عن العدا بن خالد قال كتب لي النبي
 صلى الله عليه وسلم هذا ما استخري محمد رسول
 الله من العدا بن خالد فهو دية بيع المسلم المسلم
 لا داء ولا خبيثة ولا غيلة ثم قال البخاري وقال
 قتادة القابلية الزنا والسرقة والاباق وروي ابن
 شاذان في المعجم عن ابيه قال حدثنا عبد العزيز
 ابن معاوية القرظي قال حدثنا عباد بن ليث
 قال حدثنا عبد الحميد بن ريعب قال قال لي العدا
 ابن خالد فهو دية الا فوالك كتابا كتبه في رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هذا ما استخري العدا
 ابن خالد بن هو دية من محمد رسول الله عبدا او دية
 لا داء ولا غيلة ولا خبيثة بيع المسلم المسلم ففي هذا
 الحديث ان المستخري العدا وفي الاول انه النبي صلى
 الله عليه وسلم وصححه في المصنف ان المستخري كان
 العدا وتقليد البخاري انما يكون صحيحا اذا لم
 يكن بصيغة التزيين كيدكر بل بخوف قوله وقال قتادة
 وفي قوله صلى الله عليه وسلم بيع المسلم المسلم دليل
 على ان بيع المسلم المسلم ما كان ملكا او يد له عليه قضاءه
 بالرد فيه على ما في سنن ابي داود من حديث عائشة ان رجلا
 اتباع غلاما فقام عنده ما مئالا الله ان يقيم ثم وجد به عيبا
 فخاصه الى النبي صلى الله عليه وسلم فزده فقال الرجل
 يا رسول الله قد اشتغل غلامي فقال عليه السلام الخراج
 بالنضان وفسره الخطابي الداء بجاي الرقيق او الاداء
 التي يرد بها كالجحور والجذام ونحوها والخبيثة مما
 كان خبيث الاصل مثل ان يبي من له عهد يقال

569 هذا سبي خبيثه اذا كان مما يجرم سبيته وهذا سبي
 اطييه بوزن خيره صده ومعني القابلية ما يقتال
 حقل من صيده وما يدلس عليك في المبيع من
 عيب وتفسير الداء يوافق تفسير ابي يوسف
 له واما ابو حنيفة مفسره فيما روي الحسن
 عنه بالمرض في الخوف والكبد والربو وفسر ابو
 يوسف القابلية بما يكون من قبيل الافعال
 كالاباق والسرقة وهو قوله الذمخري القابلية
 الحصلة التي تقول الماله ايج تفلك من اباق
 وغيره والخبيثة هو الاستحقاق وقيل هو الجنون
 والاباق والبول في المرائن والسرقة صغر يعقل
 اي يميز عيب لان هذه الاشيا توجب نقصان
 القيمة عند التجار كالسفال القديم لدلالته
 عليه واستحكم كالشعر والماء في العين لانه يصف
 البصر وقيد الصغر بالعقل لان الذي لا يعقل لا
 يكون ذلك عيبا منه وقيد السرقة بالصفرتين
 للمقايمة وهو قيد في الجميع ولو قال والسرقة من صغر
 يعقل لكما روي وقد تكلف بان اللام في الاباق
 والبول للعهد اي اباق الصغر وبوله استوا بقت
 من وقد رجح سبي ثم الاباق عيب باتفاق
 ان خرج الابق من البلد الى غير مولاة سواء ابق
 من المولي او من كان عنده باجارة او اعاره او
 ودبغة او عصب وهو يعرف منزله ويقتوي عاي
 الرجوع اليه وان لم يخرج من البلد اختلف المباح
 والاشبه ان يقال ان كانت البلدة كبيرة لمصر

وسمرقند يكون عبيدا وان كانت صغيرة بحيث لا يخفى
 عليه اهلها ويوتنها لا يكون عبيدا كالحومين الشرقيين
 ولا فرق في السرقة بين ان يكون من المولي او من غيره
 الا اذا سرق من المولي شيئا يوكل فان التقصير من
 المولي حيث اهووجه الى ذلك الا اذا سرقه لبيعه
 او ليعطي غيره ولو سرق نحو القلس والغلبين لا
 يكون عبيدا ومن بيع باع عبيدا حتى لو سرق عند
 البائع قبل تميزه لا يرد هذا العيب ولو اشترى بشرط
 البراة لان سبب هذه الاشياء يختلف باختلاف
 الاصغر والكبر واختلاف الاسباب ودليل اختلاف
 المسببات في البول في الغرائث في الصغير لضعف
 المشافهة وفي الكبر لافاة في القوة الماسكة والاباق
 في الصغير حب اللعب والسرقة فيه لقلة المبالاة
 وهما في الكبر خفت في الطبع فرار من عمل الخدمة
 في الاباق ورغبة في المال في السرقة **وحيث**
 الصغير عند البائع ولو ساعة وقيل اكثر من
 يوم وليلة وقيل المطبق دون غيره **عيبا**
 هكذا قال محمد ومعناه عند الجمهور المباح
 سواء وجد عند المشتري في حال الصغير والكبر
 لان الثاني عن الاول فان السبب متحد وهو افة
 في الداع وقيل معناه سواء وجد عند المشتري
 او لم يوجد والى هذا مال الحلواني وشيخ الاسلام
 خواهرزاده وصور رواية المتني وطاهر مذهب
 مالك والشافعي واحمد وقال جمهور المشايخ وهو
 الصحيح والمذكور في الاصل والجامع الكبير لا يردبا

ها

بالجنون عند البائع حتى يعاود عند المشتري لان
 الافة التي هي سبه قد لا يتمكن فيزول وقد يتمكن
 فلا يزول ولان الله تعالى تادرت عتيا زالة تلك
 الافة كساير الافات فلم يتمكن من ضرورة وجود
 مرة وجودها واياها وجنون الكبير ايضا عيب
 ويكترط معاودته في يد المشتري عند الجمهور
 والظاهر يفتح الموحدة والمعجزة بين راحة الغم
 والفرح في فعله والتولد منه عيب **فيها اي**
 في الامة لان البحر والذفر خيل بالغرب للخدمة
 والذنا بالاستغرائث والتولد من الذي يخل بطلب
 التولد لا عيبا لانه ليس هذه الاشياء عيبا في العبد
 لان الغالب طلب استخدام من العبد الا اذا
 كان البحر والذفر فاحشا او يكون الذي عادة له
 بان يقع منه اكثر من مرتين لان ذلك يخل من
 الاستخدام لانه ينزك حاجة مولاه وبذهاب
 في متابعة نكواه **والكفر عيب فيهما اي في**
 الامة والعبد لان طبع المسلم ينفر عن صفة
 الكافر للعداوة الدينية ولو اشتراه على انه
 كافر فاذا هو مسلم فلا خيار له لان الاسلام زوال
 عيب الكفر وضار كما لو اشتراه معينا فاذا هو
 سليم فانه لا خيار بالاجماع وقال الشافعي واحمد
 له الخيار لانه وهذه على خلاف ما شرطه وربها
 يتعلق له بهذا الشرط عرض مثل ان يستخدمه
 في محقرات الامور ولا يبتغي من نفسه ان
 يستخدم المسلم فيها والتزوج عيب فيهما **اشافي**

الامة فلموت عرفت الاستماع واما في العبد فلو جوب
المهر والنقطة عليه والمجمل عيب في الامة لانه ينقص
ما يستحقه الابي البهيمة لانه يزيد بها والاستغاضة
عيب وارفع عيب بنت سبع عشرة سنة
اي عدمه وانقطاعه عيب قيد سبع عشرة
لانه اقصى زمن الدلوغ عند اي حنيفة اما كون
الاستغاضة عيبا فلا بد ان يدر في عرق المرأة قد
اشار الي ذلك النبي صلى الله عليه وسلم حيث
قال لفاطمة بنت ابي حبيش حين سالت وكانت
تستغاض ان ذلك عرق وليس بالحبيسة واما عدم
الحيف في البالغة فلما يراها اذا القادة الاصلية
في السار التي حلت على السلامة ان تخفى في
اوانه ويظهرت في اوانه فاذا كان بخلافه كان
لدا في الباطن واما يعرف هذا بقول الامة
انه لا طريق لمعرفة ذلك الا هذا وان ظهر
للمشتري عيب قديم اي كان عند البائع بعد
ما مات المبيع او بعد ما اعتق لمشتري غير عالم
بالعيب عتقا حيانا اي ليس على مال او بعد
ما دبره واستولده رجوع بالنقصان لانه استحق
المبيع بوصف السلامة فصار كما لو تقيب عنده
اما الموت فلان الملك ينتهي به والاستماع حكمي
لا يفعله واما الاعتاق فالقياس فيه ان لا يرجع
وهو اما قول زفر والسافعي واحد قيدنا العتق
بكونه قبل العيب لانه لو كان بعده لا يرجع بالنقصان
لان اقدامه على الاعتاق يدل على رضاه بالعيب

56 وقيد بكونه حيانا لانه لو كان على مال لم يرجع
واما التدبير والاستيلاء لانهما بمنزلة الاعتاق
وطريق معرفة النقصان ان يقوم وبه عيب
ويقوم بلا عيب فان كان تفاوت ما بين القيمتين
المشتري لا يرجع المشتري بالنقصان ان ظهر
عيب قديم في المبيع بعد ما اعتق على ما لا
ما كان له او بعد ما قتله او بعد ما اكل بعضه
او بعد ما ليس الثوب فتخلف اما الاعتاق على
مال فلا نه ازال ملكه عنه بموضع فصار كالباع
وهو فيه لا يرجع فكذا هذا وعن اي حنيفة وهو
قول ابي يوسف يوسف والسافعي واحد انه
يرجع لانه انما للمالك وان كان بموضع فكان
كالعتق حيانا ولهذا يثبت فيه الولا والكنانة
كالاعتاق على مال لا يحصل العوض فيها
واما القتل فالمذكور في ظاهر الرواية وعن
يوسف ومحمد معه في رواية البنا بيع انه يرجع
وبه قال السافعي واحد ان المقتول مات باحده
فكانه مات حنقا بقتله وانما يتعلق به حكم اخر
من استحقاق العتاق اذا كان بغير حق ووجه
الظاهر ان القتل فعل مضمون اذ لو باشر
في ملك غيره ممن لقوله عليه السلام ليس في
الاسلام دم معزج عوض سلم له وصار كانه باعه
بخلق الاعتاق اي مهدر وانما سقط ضامنه
عن المولى لاجل انه ملكه فكان ذلك السقوط

في معنى عوض سلم له وقما ركاه باعه بخلاف الاعتنا
 فانه لا يوجب الضمان لا بحالة كاعتنا المسفر عبدا
 شتركا واما اكل الكل وليس الثوب فالمذكور
 هنا قول ابي حنيفة والقياس ان يرجع بالثوب
 وهو قولهما ومذهب الشافعي واحد وبه اخذ
 الطحاوي وفي الخلاصة وعليه الفتوى لانه
 فعل بالطعام والثوب ما يقصد بشترائهما
 ويعتاد فيهما فاسبب الاعتنا بخلاف القتل
 والاصراق وكوهم من الاستصالة كالفعل مضمون
 ناسب البيع والقتل وانما سقط عنه الضمان لاجل
 انه ملكه واما اكل الطعام فالمذكور قول ابي حنيفة
 وهو انه يرجع بالنقصان ما اكل وما بقي اعتبارا
 بالكل ولا يرد الباقي لان اكل الكل الطعام كشي
 واحد فلا يرد بعضه بالعيب دون البعض كالمو
 باع البعض وعندها يرجع بالنقصان في الكل
 وليس له ان يرد الباقي لاما اكل الكل لا يمنع الرجوع
 عندهما فالعيب اوجه والطعام كشي واحد
 فلا يرد بعضه بالعيب وفي شرح الطحاوي ان
 الرجوع ينقص الكل قول ابي حنيفة يوسف
 والرد والرجوع قول محمد وفي قاضيجان وعليه
 الفتوى ولو باع بعض الطعام منعنا الرجوع ينقص
 الباقي منه كالرد ابل عول ملكه فانه لا يرجع بقصه
 واحاراه رفر لما قد مناه في بيع نصفه القليل
 وعن ابي يوسف ومحمد رد الباقي في الطعام ويرجع
 بنقصان عيب ما باعه اعتبارا للبعض بالكل

فانه ليس من اضرارها من الشرا
 ووجه قوله ابي حنيفة وهو
 الاستحسان ان الرد ينقص

وبهذه الرواية يعني واختارها الفقيه ابو جعفر
 والفقيه ابو الليث لان التبعيض لا يضر ^{وبعد}
 عطف على ما مات اي وان ظهر عيب
 قديم بعد ما حدث عيب عند المشتري كما لو
 ظهر عيب بالثوب بعد ما قطعه ^{بعض} المشتري
 اي بالنقصان لان في رده اصرار بالبيع فانه
 خرج عن ملكه سلبا ويعود عليه معينا ^{لان} ان يأخذه
^{البايع} كذا اي معينا فان المشتري لا يرجع بالنقصان
 لان البايع رضي بالضرر بل يتخير المشتري بين ايا هذه
 ولا يرجع بشي وبين ان يرد ^{بما} مختلط ملك
 المشتري وقبده به لانه ان اختلط ملك المشتري
 كما لو قطع الثوب وضاهه فاختلط بخرط او صبغه
 احمر او اصغرا واسود وهو قولهما لان السواد
 عند هذا زيادة وعند ابي حنيفة ونقصان فاختلط
 يصعد او ان السوق يسمي فاختلط بسمه ثم
 ظهر عيبه فان بايعه لا يأخذه بل يرجع شتره بنقصانه
 اذا الفسخ في الاصل بدون الزيادة لا يمكن لانها لا تنقلب
 عنه ومع الزيادة لا يمكن لان العقد لم يرد عليها والفسخ
 لا يرد الا على ما ورد عليه العقد والفرق بين ما
 اختلط ملك المشتري وبين ما لم يختلط ان امتناع
 الرد فيما لم يختلط بحق البايع فيقدر على استقائه بخلاف
 ما اختلط فانه لحق الله وهو شبه الذبوا فلا يرجع
 المشتري ^{بما} باع بعد حدوث العيب عنده ^{فانه} اي
 قبل الاقتران بملكه لانه صار حائضا له بالبيع لان
 الرد غير ممتنع بان رضي البايع به لا يقد ^{اي} ويرجع

المشتري ان باع بعد الاختلاط بملكه لانه غير حائس
للمبيع بالمبيع لامتناع الرد قبله بالاختلاط ثم اعلم
ان الزيادة في المبيع غاي نوعين متصله ومفصلة
ومتصله نوعان متولدة كالسنة والجمال وهي
تمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية لان فسخ العقد
فيها ممكن لانها تمنع محض باعتبار التولد والاتصال
ومتصله غير متولدة كالمصنع وهي تمنع الرد بالعيب
اتفاقا والمفصلة نوعان متولدة كالولد والخر
وهي تمنع الرد بالعيب اذ لا سبيل الي فسخها فقيدا
لان العقد لم يرد عليها ولا تبعالاتقطاع التبعيثة
بالاتصال وغير متولدة من المبيع كالكتب وهي
لا تمنع الرد بالعيب بل يفسخ العقد في الاصل
ويكسب المشتري لانه متولد من المنافع وهي
لا تمنع غير ببيعة كالحال وان ظهر عيب قديم بعد
كسر الجوز وخروجه من اللوز والفسخ لا يندق
والبيض والبطيخ والقثا والخيار رجع المشتري
بالنقصان في المنفعة ولم يردده الا برضا البائع
لان الكسر عيب حدث عنده وقال مالك
واحد في رواية لا يردده ولا يرجع بالنقصان لانه
ليس من البائع تلبس فانه لا يعلم ما في بطنه
واما لو ظهر العيب قبل الكسر فلا يرجع بالنقصان
لانه دليل الرعي بالعيب ورجع بالكل اي كل التي
في غيره اي في غير متلفع به كالقرع اذا وجد
مرا لانه ليس بمال فكان البيع منه باطلا وهذا
كله اذا وجد الكل فاسدا واما اذا وجد البعض

فاسدا فان قليلا صح البيع استحقانا لان الكثير من الجوز
لا يجاوز عن قليل فاسد فصار كالتراب في الخنطة
وفي القياس يفسد لان الثمن لم يفصل والقليل مالا
يجلوا عنه الجوز والبيض كادة كالواحد والاثنتين
او الثلاثة في المائة وان كان الفاسد كثيرا لا يصح في
الكل ويرجع بكل الثمن عند اي حنيقة يجمع في
العقد بين ما له قيمة له فصار كالمجمع بين حيز
وعبد وعندهما يصح العقد فيما اذا كان صحيحا
وقيل يفسد العقد في الكل اجمالا لان الثمن لم يفصل
فيكون بيعا بالصحة ابتداء واداعي المشتري
الامان او السرفة او البطل في الفرائض مما لا يعلم الا
بالتجربة والاختيار وانكر البائع ان هذا العيب
وجد عند المشتري البت المشتري اولاد
ابق عنده حتي ينتصب البائع خصما له بالسبب
متعلق بان ثبت او تلوم البائع عن الخلف على ان يعلم
اي غاي انه ما يعلم انه انقضى عند المشتري لان هذا
تخليف على فعل غير الخالف وهو العبد فلا يكون
علي البت وهذا يعني تخليف المشتري للبائع قول
ابي يوسف ومحمد لان المشتري ادعي عليه بالواقعة
لزمه فاذا انكر له ان يخلفه وها المذكول كما في
سائر الدعوي واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة
فقال بعضهم يخلو عنده ايضا وقال بعضهم لا يخلو وهو
الصحيح لان الخلف انما يثبت على دعوى صحيحة ولا
يصح الدعوي الا ما خص ولا يصير المشتري خصما
الا بعد قيام العيب عنده ولم يثبت عنده ثم يرحل

المشتري ابينا عليا له ابق عند البايح لاحتمال انه قد
عند المشتري فلا يحق الرد علي البايح او حلفه اي
المشتري البايح له باعه وسلم اليه وما ابق فط او ماله
اذا رد هذه الدعوى ولا يجلفه بانه ما ابق عند
فقط لاحتمال انه باعه وقد كان ابق عند غيره وبه يرد
المشتري عليه ولا عني على المشتري اي لا يجبر المشتري
على دفع الثمن اذا ادعي العيب لاحتمال ان يكون صادقا
في دعواه ولو قضى عليه بلا دفع الثمن لربما ظهر اليه
فاسترد الثمن من البايح وانتقض الغنم صريحا
عدمه اي عدم العيب باي حلف البايح ان هذا
العيب لم يكن فيه ومداواة العيب وركوبه يعني
اذا ادعى المشتري العيب بعد العلم بالعيب او ربه
في حاجته او تصرف فيه بما يدل على الرضا كالعرف
على البيع والاحارة واللبس والسكي والرهن والكتابة
والاستخدام مرة ثابتة يكون ذلك رضاءه ولا خلاف
فيه لاحد ثم عند الشافعي يبطل خيار الرد بتأجيله
من غير عذر وعندنا لا يبطل ما لم يوجد منه تصرف
يدل على استيفاء الملك لا الرد اي ليس ركوب
المشتري العيب رضاه اذا كان ذلك لرد علي
بايحه او سقيه او شرهه حال كون المشتري لا بد منه
اي من الركوب اما الصعوبة انقباض العيب او الخ
المشتري عن الشيء بان كان مربعا او شيئا كبيرا
وهو قيد في السقي وفي شراء العلف لان الركوب
للرد لا يكون رضا كنه كان لكونه سببا للرد ولو
المشتري عيبا صفة واحدة باحد هما عيبا رده

567
فأما لان قبضها وقال زفر والشافعي في قول
ليس له ان يرد المعيب وحده لان فيه تفريق لصفة
وهو لا يجلو اعدا تقبض البايح يرد المعيب وحده لان
العادة جرت بضم الجيد الى الردي ولنا انه تفريق
بعد تمام الصفة لانها تمت بالقبض لان خيار
العيب لا يمنع تمامها فيكون الفسخ بعد القبض
في ملك المشتري من كل وجه فيفسد الرد عني ما فيه
علته وهو العيب وانما وضع المسألة في عيدين لكونهما
مما يستفاد باحد هاتين الاخر ولو اشتري شيئين
لا يتفرق باحد هاتين الاخر كنعليين او خفيين فوجد
في احدهما عيبا بعد قبضهما فانه يردهما او يحكمهما
باتفاق لانما في الصورة شيان وفي المعيب والمنفعة
شي واحد والمعتبر هو المعيب دون الصورة والمبني
وقال المشتري فيها يمكن افراد احدهما بالانتفاع عند
الاخرانا امك المعيب واخذ النقصان ليس له ذلك
لانه لما رضي بالمعيب قامت حقه في وصفي السلامة
فلم يكن له مطالبة بالنقصان والا اي وان لم يقبضها
بل قبض احدهما واظهر ان به او بالآخر عيبا احدهما
او ردهما وليس له ان ياخذ التسليم ويرد المعيب لان في
ذلك تفريق الصفة قبل تمامها لان تمامها يقبضها
لكونه مفيد الملك المتصرف فيها وهو كذا الملك رقبتهما
تماما الكلي والوزني اي كما ان من شري ما يوزن او ما يوزن
من نوع واحد فوجد ببعده عيبا فانه يرد كله او ياقه
كله وليس له ان ياخذ التسليم ويرد المعيب سواء كان
قبل القبض او بعده وان قبض الكلي والوزني واستحق

البعض منه لم يرد الباقي لان الشركة فيها ليست
معيبة اذ التبعض فيها لا يضر والاستحقاق
لا يمنع تمام الصفقة لان العقد حق العاقد وتمامه
برصاه وقد وجد لا يبرى المالك قدم القبض على
استحقاق البعض لان البعض لو استحق قبل القبض
كان للمشتري ان يرد الباقي لتعرق الصفقة عليه
قبل تمامها خلافا للثوب فان مشتريه اذا قبضه
واستحق منه بعضه له خيار الرد في الباقي لانه
الشركة فيه عيب عرفا وقد كانت وقت البيع قبل
ظهور الاستحقاق وضع البيع ان يري البايع من كل
عيب ابي ان باع بشرط البراءة من كل عيب وكسر
المشتري ان يرد به عيب وان لم يجدتها اي العيوب
والاصح في مذهب الشافعي ويروي عن مالك انه لا يبرأ
في غير الحيوان ويبرأ في الحيوان مما لا يعلمه دون ما
يعلمه لما روي ان ابا عمر باع عبدا من ابي بن ثابت
بشرط البراءة فوجد به عيبا فاراد رده فلم يقبله ابا
عمر فتزافا الى عمر عثمان فقال عثمان لا يبي عمر اخلف
انك لم تعلم بهذا العيب فقال لا فرد عليه والعرق
بين ما لا يعلمه وما يعلمه وبين الحيوان وغيره
ان كتمان ما يعلمه تلبس بخلاف ما يجب ان يفتق
ما لا يعلمه وان الحيوان قل ما يفتق عيب خفي
وظاهر فيحتاج البايع فيه الى شرط البراءة من عيب
ليثق ببلووم العقد بخلاف غير الحيوان وقال احمد في
رواية وهو قول الشافعي لا يبرأ البايع عن العيب
فان خيار العيب ثابت بالشروع فلا يفتق بالشركة كباير

مقتضيات العقد ولنا ان البراءة اسقاط ولهذا جاز
بلا قبول كالطلاق والنفاق والجهالة في الاسقاط لا تنقي
الى المتارعة فلا يكون مفسده ويدخل في البراءة من كل عيب
العيب الموجود عند العقد والحادث بعد العقد قبل القبض
في ظاهر الرواية عن ابي يوسف وهو قوله اي حنفية ايضا
وقال محمد لا يدخل الحادث وبه قال ابو يوسف ايضا وروى
ومالك والشافعي لان البراءة يتناول الثابت فيصرف الى
الموجود عند العقد هذا او المصراة وهي الناقصة او الكاة
بحق الدين في ضرعها ايا ما يبرى منها كثيرة الدين اذا
بيعت لا ترد عندنا وروى مالك والشافعي مع ثبوتها
ان كان باقيا او مع صاع من عرق ففقد له ما روي ابو هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلتقوا الركبان
ليبيع ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تلتاحشوا ولا يبيع حمار
لباد ولا تضرروا الابل والغنم من اتياعها بعد ذلك فهو
خير النظير بعد ان يجلدها ان رضىها امسكها وان
سخطها ردها وصاعا من عرق متفق عليه وفي رواية لم
واي داود من اشترى شاة مصرات فهو بالخيار ثلاثة ايام
فان ردها ردها صاعا من طعام اي عرقا سمرا وفي رواية
لا يجر داود من اشترى غنما مصراة احتلبها فان رضىها
امسكها وان سخطها ففي حلبتها صاع من عرق ففقدتها
عيبا واشتات له الخيار اذا ثبت بعد الحلب خلاف ما تحلبه
تمسكا بهذا الحديث واحتج لنا بعض صاحبنا بتقدم عليه
السلام البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا وقال بعضهم التصريح ليس
بعيب وليس للمشتري ولاية الرد بينهما من غير شرط لان البيع
يقتضي سلامة البيع وبقوله الدين لا تقوت صحة السلامة ان الدين

ثم وثيقها لا يقدم صفة السلامة فيقلتها اولى فاختارنا عليه
 عمل قال وانما تركت اصحابنا العمل حديث اي هوية منها مخالفة
 الكتاب وهو قوله قماي فاعند واعليه عمل ما اعتد اعليكم والنته
 المشهورة الموجبة لاجاب القيمة عند نقد المثل صورة وهو
 قوله صلي الله عليه وسلم من اعتق شقعا له في عبد قوم نصيب شره
 ان كان مؤسرا الحديث والمخالفة الاجماع المسففة عجي وجوب المثل والقيمة
 عند وفات النبي ونقد الرذقال ولا يبرح في رده حديثه عند مخالفة الامور
 فانه قريب من التواتر لما روي ابو بصير عن حماد بن اسحق قال له ابن عباس
 اننا نؤمن بالما السخيين اتقوا منه وما روي من اجمع جنبا فلا صوم
 له بالنعائنه عن اعلم بذلك منه وكذا لك رد عليه علي رضي الله عنه
 وشرطي بن ابيان فقه الراوي لتقدم الخبر على القياس واختاره ابو
 الزيد البوي رخرج عليه حديث المصرة وما بعدا كثيرا لما خرج ونفاه الكوفي
 وما تابعه من اصحابنا وقبلوا كما خبر كل عدل ضابط وقد صوره علي
 علي القياس ومنعوا ايضا ان ابا بصيرة لم يكن فقيها وقالوا بل كان
 وكان يفتي في زمن الصحابة وما كان يفتي في زمانهم الا فقيه مجتهد مع
 انه كان من المجاهدين من عليه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال اسحاق الحنظلي ثبت عندنا في الاحكام ثلاثة القضاة الاحاديث
 روي ابو بصيرة منها النفا وشمسية وقال الصريح وجمعه
 لا يكون عينا ولانه معتبر بغير صريحها لا بقوله البايع ووجه المختار ان
 الموجود من التصوية عدو ومنه المشتري بالفعل

حيث توافد رغبته في شرائها فاعتزاه بوا سطة

فهذا الفعل كاعتزاه بقول البايع انما

خلوب عزيمة اللبي وانما صبح ابيع

بنا علي ان شرط كونها خلوبا لا يفسد

البيع لانه شرط وصف غير

مبني وهو رواية الطحاوي

والله سبحانه اعلم

تم هذا الحزب الاول

تم

هذه نسخة من كتاب
 في بيان صحة ما روي
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم من ان من اعتق
 شقعا له في عبد قوم
 نصيب شره ان كان
 مؤسرا الحديث
 والمخالفة الاجماع
 المسففة عجي وجوب
 المثل والقيمة عند
 وفات النبي ونقد
 الرذقال ولا يبرح في
 رده حديثه عند
 مخالفة الامور

Süleymaniye U		Manas
Kismi	Isad	
748		0